

كتاب الشعب

الفقه على المذاهب الأربعة العبادات

M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR21692

الشعب
٩٢ شارع قوس القوس بالشارع
مبنى رقم ١٨١٠

CHT

~~CHT~~ HK.

8

Y923Y

Y923Y

Y923Y



14 JAN 1996

CHC 1996-002

CHECKED 1996-01

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

نحمدك اللهم حمداً شاكرين ، ونصلي ونسلم على خير المرسلين ، وعلى آله وصحبه ، ومن اتبع سنته واهتدى بهديه إلى يوم الدين .

وبعد ، فقد اقتضت حكمة الله تعالى ورحمته بعباده ، أن تأتي الشريعة الإسلامية - وهي الخاتمة لكل الشرائع - بنوعين من الأحكام :

النوع الأول : أحكام قطعية قام الدليل على ثبوتها وعدم تغيرها بتغير الزمان أو المكان ، ولا يجوز الاختلاف فيها ، ومن ثم فلا مجال فيها لاجتهاد المجتهدين ، ويمكن انحصار هذا النوع فيما يأتي :

١ - العقائد القطعية التي يجب الإيمان بها لقيام الدليل القيني عليها وعلى أنها الحد الفاصل بين المسلمين وغير المسلمين ، كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله ، واليوم الآخر ، وأن محمداً صلوات الله وسلامه عليه خاتم الأنبياء والمرسلين ، إلى غير ذلك من العقائد التي يكون بها المسلم مسلماً ، والتي يخرج من الإسلام من جحد شيئاً منها .

٢ - الأحكام العملية التي جاءت بها الشريعة بطريقة حاسمة في جانب الإيجاب أو المنع أو التأخير ، مثل وجوب الصلاة والزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً ، وكون الصلوات خمساً في اليوم واللييلة ، وكون الصلاة على هذه الهيئة المعروفة وبأعداد ركعاتها المعروفة ، ومثل تحريم قتل النفس بغير حق ، وأكل أموال الناس بالباطل ، وقذف الأعراض ، والزنا ، والإفساد في الأرض ، ومثل إباحة الطبيبات ، ونحو ذلك مما وردت به النصوص القطعية وأجتمعت عليه الأمة . . .

٣ - القواعد الكلية التي أخذت من الشريعة بنص واضح ليس فيها ما يعارضه ، وعلم أن الشريعة تجعلها أساساً لأحكامها ، وذلك مثل : لا ضرر ولا ضرار ، وما جعل عليكم في الدين من حرج ، والمحدود تلوا بالشبهات ، ولا يعبد الله إلا بنا شرع . . . ونحو ذلك .

النوع الثاني : أحكام ونظريات جاءت أو جاء ما يدل عليها على نحو صالح لأن تختلف فيه الأفهام وتعدد وجهات النظر . وهذا النوع هو الذى جعلته الشريعة موضع اجتهاد المجتهدين . وجعلت منه مجالاً للنظر وتقدير المصلحة والعرف وتغير الحال إلى غير ذلك من وجوه النظر وأسباب الاختلاف وذلك فى مثل ما كان من اختلاف فى شأن القضاء والقادر ، ووجوب التوقف عن الخوض فيما شجر بين الصحابة من خلاف أدى إلى التنازع والحرب أو إباحة ذلك لمن شاء . ومقدار ما يمسح من الرأس فى الوضوء ، ومقدار الرضاع الحرم لقيام علاقة زوجية ، وفى تقديم أحاديث الآحاد أو أقوال الصحابة على القياس إلى غير ذلك .

وورود هذين النوعين من الأحكام الشرعية من رحمة الله بعباده : فلا يصلح فى أمور العقائد وأصول الدين أن يترك الناس لعقولهم وأفهامهم وظنونهم ، كما لا يصلح ذلك فى حقائق العبادات وصورها ولا فى أصول المعاملات التى تقوم عليها ، فكان من رحمة الله بالناس أن وقاهم شر التفرق فيها .

أما الفروع التى لا يضر الاختلاف فيها ، سواء أكانت فى الجوانب النظرية أم فى الجوانب العملية فلم يكن يصلح أمر الناس على توحدها ، ولو أنها وجدت بحدت العقول ، ولاصطدمت الشريعة فى كل زمان ومكان بما يجد للناس من صور المعاملات وبما لا بد منه من مراعاة المصالح ودرء المفاسد .

وسنجد فيما بين يدينا من كتاب «الفقه على المذاهب الأربعة» تطبيقاً لما قدمنا ... فنجد اتفاقاً كاملاً بين الأئمة والفقهاء فيما لا يجوز الخلاف فيه ، ونجد اتفاقاً أو اختلافاً فيما أجاز الشرع فيه ذلك . بل وجعل اختلافهم فى بعض المسائل رحمة . لأن اختلاف البيئات والظروف ، واختلاف الأمكنة والأزمنة ، واختلاف الأفراد فى أمرجهم وميولهم واستعدادهم ، يجعل السبل المرغوب فيه عند قوم صعباً محفوفاً عند آخرين ... فيجد كل امرئ ما يناسبه ويحقق له بشارة ربه : « وما جعل عليكم فى الدين من حرج » « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » .

ومن توفيق الله وتيسيره أن هدى الشيوخ الأجلاء الذين قاموا بتأليف الكتاب إلى نسق يسهل أمر النظر فيه ، والموازنة بين المذاهب فيما جاء به من مسائل . فقد جمع فى كل باب أحكامه على المذاهب الأربعة ، ودون الحكم الذى اتفق عليه إمامان أو أكثر فى أعلى الصفحة ، والحكم المخالف فى أدناها وفصل بينهما بخط أفقى بحيث لو جردت الأحكام المدونة فى أعلى صفحات الكتاب لخلص للقارئ أحكام العبادات التى اتفق عليها إمامان أو أكثر من الأئمة الأربعة ، وإذا كان فى المسألة تفصيل أو مذاهب أربعة مختلفة ذكر فى أعلى الصفحة أن فيها تفصيلاً ، أو فيها اختلاف المذاهب ، ودون ذلك فى أدناها ، وفى كثير من المواضع بيّن مع الحكم دليله من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس لتبين وجهات نظر الأئمة ، وما فى اختلافهم من اليسر والرحمة ... وفى هذا ما يعين الراغب على أن يختار من الآراء وما تحتاج إليه نفسه ، فكلهم عن رسول الله مقتبس ، وكما قال

الكامل بن الهمام شيخ الحققة عند الحنفية : لا يمنع من تتبع رخص المذاهب مانع شرعى ، إذ للإنسان أن يسلك الأئمة عليه إذا كان له إليه سبيل ... وأنا لا أدري ما يمنع هذا من العقل والسمع وكون الإنسان يتبع ما هو أخف على نفسه من قول بجهاد مسوغ له الاجتهاد ما علمت من الشرع ذمته عليه .

فكل ما جاء من أحكام فى المذاهب المعتمدة يجوز العمل به عند ارتياح النفس إليه ، فقد اشتهرت عبارة بين المجتهدين : قولى حق يحتمل الخطأ ، وقول شاذلى خطأ يحتمل الصواب ، والإمام مالك رضى الله عنه يقول للرشيد حين أراد أن يعلق الموطأ فى الكعبة ويحمل الناس عليه : « لا تفعل » فان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا فى الفروع وتفرقوا فى البلدان وكل مصيب ، وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً .

وفقنا الله جميعاً إلى ما فيه نخيرنا فى ديننا ودنيانا إنه أكرم مسئول وبالإجابة جدير .

دار الشعب

كتاب الطهارة

أقسامها

تنقسم الطهارة الى قسمين : طهارة من الحدث وتختص بالبدن ، وطهارة من الخبث وتكون في البدن والثوب والمكان ؛ والطهارة من الحدث ثلاثة أصناف : وضوء ، وغسل ، وبدل منهما وهو التيمم . والمراد الوضوء والغسل المفروضان . أما الوضوء على الوضوء والاغتسالات المسنونة فلا تسمى طهارة عن حدث . والطهارة من الخبث قسمان : أصلية وهي القائمة بالأعيان الطاهرة بأصل خلقها ، وعارضة وهي التي تحصل باستعمال المطهرات المزيلات لحكم الخبث من ماء وغيره أو لظهور وحالة تقتضي الطهارة كتخلل الخمر ، والمطهرات أنواع : ماء وتراب وغيرهما مما سيأتي بيانه في مبحث إزالة النجاسة .

أقسام المياه

تنقسم الى ثلاثة أقسام : طهور ، وطاهر غير طهور ، ومتنجس .
(أما القسم الأول) وهو الطهور أى الطاهر في نفسه المطهر لغيره فهو كل ماء نزل من السماء ، أو نبع من الأرض باقيا على أصل خلقته لم يتغير أحد أوصافه الثلاثة وهي اللون والطعم والرائحة ، أو تغير بشيء لا يسلب طهوريته من الأشياء التي يأتي بيانها ولم يكن مستعملا^(١) .
وسياقي بيان المستعمل في القسم الثاني ، ومن الطهور ماء المطر لقوله تعالى ﴿ وأزلنا من السماء ماء طهورا ﴾ ولقوله تعالى ﴿ وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ﴾ وماء البحر لقوله صلى الله عليه وسلم جوابا لمن سأل عن الوضوء بماء البحر « هو الطهور مأؤه الحسل ميتة » صححه الترمذى . وكذا ماء الأنهار والعيون والآبار وما ذاب من ثلج وبرد وجليد أو جمع من الندى ، ومن الطهور ملح انعقد من الماء ثم ذاب بنفسه أو ذوبه أحد لأنه طهور تجدد ثم ذاب طهورا^(٢) .

(١) المالكية — قالوا إن الماء المستعمل طهور لأن الاستعمال لا يخرججه عن الطهورية وإن كان مكروها كما يأتي .

(٢) الحنفية — قالوا إن الماء الذي ينعقد فيه الملح طهور قبل الانعقاد أما بعد الانعقاد .

مبحث في تغير الماء بما لا يخرج عن كونه طهورا

وقد يتغير الماء بما لا يغير طهوريته فمن ذلك تغير أوصافه كلها أو بعضها بسبب المكان الذي استقر فيه أو مر به كأن استقر أو جرى على بعض المعادن مثل الملح والكبريت فتغيرت به أوصاف الماء كلها أو بعضها ، ومن ذلك تغير كل أوصافه أو بعضها بطول مكثه أو بما تولد فيه من سمك أو طحلب بشرط^(١) أن لا يطبخ في الماء أو يلقي فيه بعد الطبخ : والطحلب مخضرة تعلو على وجه الماء ، ومن ذلك تغير الماء بدافع إنائه كالقطران والقرظ وبما يعسر الاحتراز منه كاللبن وورق الشجر الذي تلقيه الرياح في بر أو عين أو غدير وبما جاوره بكيفية ملقاة لشاطئ الماء تغير الماء بريحها الذي حمله الهواء اليه .

ومن ذلك تغيره بتراب ظاهر^(٢) ونحوه كما هو مفصل في المذاهب بشرط أن لا يخرج عن رفته وسيالته بحيث لا يسمى ماء ولو طرح فيه قصدا .

= فانه اذا ذاب يكون طاهرا غير طهور فلا يرفع الحدث وإن كان يزيل الخبث وبعض الخفية يقول إنه قبل الانعقاد وبعبده غير طهور لأنه على خلاف طبيعة الماء حيث يجسد شتاء ويذوب صيفا .

(١) الحنابلة — قالوا لا يشترط الطبخ بل يضر تغير الماء به اذا طرحه في الماء آدمى عاقل قصدا سواء أكان مطبوخا أم غير مطبوخ .

الشافعية — زادوا على المطبوخ ما اذا أخرج من الماء ودق ثم ألقى فيه فغيره وكذا اذا ألقى فيه فتفتت فخالطه فغيره ولا بد أن يكون التغير كثيرا يقينا ومثل الطحلب في ذلك الزرنيخ .

(٢) الحنابلة — اشترطوا كون التراب طهورا بأن لم يكن مستعملا كالمتناثر من أعضاء

المتيمم وألحقوا بالتراب الملح المسائي وقطع الكافور والدهن وكل طاهر غير ممازج .

الحنفية — ألحقوا بالتراب كل جامد طاهر غير الماء بغير الطبخ إلا اذا كان الجامد المطبوخ في الماء مقصودا به التنظيف كالصابون والأشنان بشرط أن لا يخرج عن رفته وسيالته فان الماء يبقى على طهوريته ، وأما المسائع الذي خالط الماء ففیه تفصيل عندهم لأنه إن كان موافقا للماء بأن لم يكن له وصف يخالف وصف الماء كما ورد الذي ذهب ريبه والماء المستعمل فالعبرة فيه بما غلب وزنه فان كانت الغلبة للماء فهو طهور وإن كانت للخالط الموافق فالماء طاهر غير طهور وإن استويا كان الماء طاهرا فقط وإن كان مخالفا للماء =

(وأما القسم الثاني) وهو الطاهر غير الطهور فهو ثلاثة أنواع :
(أحدها) الماء الطهور في الأصل إذا خالطه طاهر غير أحد أوصافه الثلاثة وكان مما
يسلب طهوريته ، وفيما يسلب الطهورية تفصيل المذاهب .^(١)

== في جميع أوصافه كاخلل فان له أوصافا ثلاثة فان الماء يخرج عن طهوريته بتغير أكثر أوصافه
ويصير طاهرا غير طهور وإن كان المخالط مخالفا للماء في بعض أوصافه دون البعض كاللبن له
طعم ولون ولا رائحة له فان الماء يخرج عن طهوريته بتغير وصف واحد ويصير طاهرا
غير طهور .

• المالكية — ألحقوا بالتراب كل أجزاء الأرض كالكبريت والحديد والنحاس فانها
لا تسلب طهورية الماء اذا غيرت أوصافه ولو طرحت فيه قصدا . وكذا لا يضر الطهور تنيره
بانائه أو آلة سقيه اذا كانا من أجزاء الأرض كتنحاس وحديد فان كانت آلة السقي من غير
أجزاء الأرض كدلو من خشب أو جلد وحبل من كنان أو ليف ونحوها ينتفر تنفيره بها اذا
كان يسيرا .

الشافعية — ألحقوا بالتراب الملح المائي والتغير بمقر الماء وممزقه والطحلب والمجاور ونحو
ذلك مما تقدم بيانه .

(١) المالكية — قالوا الطاهر غير الطهور نوع واحد فقط وذلك لأن ماء الورد والبطيخ
ونحوه ليس داخلا في أقسام المياه عندهم . والمستعمل طهور إن لم يتغير أحد أوصافه .
(٢) الحنفية — قالوا يسلب طهورية الماء فيصير طاهرا غير طهور شيئا طاهرا :
جماد ، ومائع . أما الجماد فيسلب الطهورية اذا أخرجه عن رقبته وسيلانه أو غيره بالطبخ الذي
لم يقصد به التنظيف كالصابون والأشنان وإلا فهو طهور ، وأما المائع فيسلب الطهورية
بغلبة وزنه اذا وافقه في أوصافه وذلك كالماء المستعمل وماء الورد الذي ذهب ريحه أو بظهور
أكثر أوصافه اذا خالفه في جميعها كاخلل أو بظهور وصف واحد اذا خالفه في بعضها كما يعلم
مما سبق في تعليقات الطهور .

المالكية — قالوا يسلب طهورية الماء مخالط طاهر يفارق الماء في غالب الأوقات
وليس من أجزاء الأرض ولا داخلا لإنائه ولا مما يعبر الاحتراز منه كالصابون وماء الورد
والزعفران والليمون وروث المشيمة ودخان شيء محروق ولو من أجزاء الأرض وورق الشعيرة .

(ثانيها) الماء القليل المستعمل^(١) والقليل هو ما نقص عن القلتين^(٢) بأكثر من رطلين

= أو تبين وقعا بئري سهل تغطيتها أو ملح وطلع من زرع أو طحلب طبخ في الماء أو طرح فيه مطبوخا أو سمك ميت فهذه الطاهرات كلها إذا غير شيء منها أحد أوصاف الماء ولو ريجحه الخلفي نخرج عن كونه طهورا وصار طاهرا فقط ، وأما المتغير بانائه أو بآلة السقي إذا كانا من غير أجزاء الأرض كإناء من جلد أو خشب وجبل من تكان أو ليف فإن كان التغير بهما فاحشيا عرفا فالماء طاهر غير طهور وإن كان يسيرا في العرف فالماء طهور كما تقدم ، وأما المتغير بقطران ونحوه لغير دباغ فإن تغيرت به ريجه فقط فهو طهور وإن تغير طعمه أو لونه فهو طاهر غير طهور .

الشافعية — قالوا الذي يسلب طهورية الماء مخالط طاهر يستغنى الماء عنه إذا غيره تغيرا كثيرا يقينا ولم يكن المتغير ترابا ولا ملحا منعقدا من الماء ولو طرحا قصدا وذلك كزعفران وتمر ساقط في الماء وطحلب طرح بعد دقه أو قبله وتفتت في الماء ، وكالمتغير بمجاوره الذي تحلل منه شيء كماء نقع فيه تكان أو (عرق سوس) ونحوهما ، وكالمتغير بقطران لا دهنية له لغير إصلاح القرب ، وكالمتغير بملح غير مائي إذا لم يكن الملح مقره أو ممزه وماء مستعمل صب عليه بحيث لو قدر مخالفا له في أحد أوصافه كان له مغيرا . وكذا ماء خالطه نحو سدر فغيره .

الحنابلة — قالوا الذي يخرج الماء عن كونه طهورا أشياء : (أولها) طاهر لا يعسر الاحتراز منه إذا خالط الماء فغير أحد أوصافه تغيرا كثيرا وكان ذلك الطاهر في غير محل التطهير سواء طبخ فيه كماء الباقلا والحمص أو لم يطبخ كالزعفران والملح المعدني إذا سقط فيه أحدها فإن كان المخالط الطاهر مما يعسر الاحتراز منه كطحلب وورق شجر فلا يخرج الماء من طهوريته إلا إذا طرحه آدمي عاقل قصدا . (ثانيها) ماء مستعمل في رفع حدث أو إزالة نجس إذا طهر المحل به وانفصل غير متغير ثم خالط طهورا دون القلتين ومثل المستعمل ما ألحق به كما يأتي . (ثالثها) مائع لم يخالف الماء الطهور في أوصافه إذا غلبت أجزاؤه على الطهور وذلك كماء الورد الذي ذهب رائحته .

(١) المسالكية — قالوا استعمال الماء لا يسلب طهوريته ولو كان قليلا فهو من قسم الطهور .

(٢) الحنفية — قالوا إن الماء ينقسم إلى قسمين : كثير ، وقليل . فالأول كماء البحر =

كتاب الطهارة

ومقدار القلتين وزنا بالرطل المصرى أربعمائة وستة وأربعون رطلا وثلاثة أسباع الرطل ومقدارهما مساحة في مكان مربع ذراع وربيع ذراع طولا وعرضا وعمقا بذراع الآدمى المتوسط . وفى المكان المدور كالبرذراع عرضا وذراعا ونصف ذراع عمقا وثلاثة أذرع وسبع ذراع محيطا . وفى مكان مثلث ذراع ونصف عرضا ومثل ذلك طولا وذراعا وعمقا .^(١) أما المستعمل ففي تعريفه اختلاف المذاهب .

(ثالثها) ما أخرج من نبات الأرض بعلاج كماء الورد أو غيره كماء البطيخ .

= والأشجار والترع والمجارى الزراعية ومنه الماء الراكد في الأحواض المربعة البالغة مساحتها عشرة أذرع في عشرة بذراع العامة والأحواض المستديرة البالغ مقياس محيطها ستة وثلاثين ذراعا والمدار في عمقها على أن أرضها لا تنكشف بالاغتراف منها ، والثاني هو ما عدا ذلك .

المالكية — قالوا إن القليل هو ما لم يزد عن كفاية الفسل وقدّر ذلك بماء صاع وهو خمسة أرطال وثلاث لماء ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ بماء واغتسل بصاع ، والكثير ما زاد على ذلك .

(١) الحنفية — قالوا الماء المستعمل هو ما أدى به قربة أو رفع به حدث أو أسقط به فرض وإن لم يرفع حدثا كالماء الذى غسل به بعض أعضاء الوضوء قبل إتمامه فإنه أسقط فرضا ولم يرفع حدثا لتوقف رفع الحدث على تمام الطهارة فانها لا تجزأ أو استعمل لتذكر ما اعتاده من العبادة كوضوء الحائض المستحب عند كل وقت صلاة لتذكر ما اعتادته من الصلاة ولا يكون الماء مستعملا في كل ذلك إلا إذا انفصل عن العضو وإن لم يستقر في مكان .

الشافعية — قالوا الماء المستعمل هو القليل الذى أدى به ما لا بد منه من رفع حدث في نظر مستعمله كوضوء بلا نية فإن ماءه يكون مستعملا لأنه أدى به ما لا بد منه في نظر الحنفى ، وكذا إذا أدى به ما لا بد منه ولو صورة كوضوء الصبي ولا يكون مستعملا إلا إذا انفصل عن العضو ومن المستعمل أيضا ما أزيل به خبث بشرط أن يكون الماء واردا على النجاسة وقت تطهيرها وأن ينفصل طاهرا بحيث لم يتغير أحد أوصافه بالخبث وقد ظهر المحل وأن لا يزيد وزنه بعد اعتبار ما تشربه المضمول من الماء وبعد اعتبار ما تحلل في الماء من الأوساخ . مثال ذلك : أن تغيب النجاسة بعشرة أرطال من الماء فيشرب المضمول منها .

(وأما القسم الثالث) من المياه وهو الماء المتنجس فهو نوعان :
(الأول) ما كان طهورا في الأصل وحلت فيه نجاسة أو لاقته فغيرت أحد أوصافه الثلاثة قليلا كان أو كثيرا .
(الثاني) ما كان طهورا في الأصل قليلا وحلت به نجاسة لم تنير أحد أوصافه .^(١)

== رطلا ويتحلل في الماء من الأوساخ قدر أوقيتين إذا كان الماء المنفصل تسعة أرطال وأوقيتين أو أقل فالماء طاهر مستعمل فإن تخلف شرط من ذلك فالماء متنجس ، ومن المستعمل الماء القليل الذي اغترف منه لغسل يديه في الوضوء بعد غسل وجهه وإنما قيد بذلك لأن الترتيب في الوضوء لا بد منه ومحل هذا إذا لم ينو الاغتراف عند إرادة غسل اليدين بأن لم يقصد نقل الماء من إنائه لغسلهما خارجه فإن نوى الاغتراف بهما فهو طهور . وكذلك الحال في الغسل من الجنابة عند مماسة الماء لشيء من بدنه فإن نوى الاغتراف فلا يصير مستعملا وإلا فهو مستعمل .

الجنابة — قالوا المستعمل هو القليل الذي رفع به حدث أو أزيل به خبث وانفصل غير متغير عن محل طهر بغسله سبعا كما هو المذهب في تطهير النجس بالمنفصل قبل الغسلة السابعة نجس والمنفصل بعدها مستعمل وألحقوا بالمستعمل ما غسل به ميت أو غمس فيه يده كلها أو صبه على يده كلها قائم من نوم ينقض الوضوء إذا كان النوم بالليل وكان الشخص مساما عاقلا بالنا وكان الغمس أو الصب المذكوران قبيل أن يغسل يده ثلاثا بنية وتسمية فيصير الماء بالغمس أو الصب مستعملا ولا يحكم باستعمال الماء إلا بعد انفصاله عن محل الاستعمال .

المالكية — قالوا المستعمل هو الطهور الذي رفع به حدث أو أزيل به حكم خبث أو استعمل فيما يتوقف على طهور سواء كان واجبا كغسل الميت وغسل الذمية بعد انقطاع دم الحيض والنفس ليعمل وطؤها أو كان غير واجب كالوضوء على الوضوء وغسل الجمعة والعيدين والغسلة الثانية والثالثة في الوضوء ولا يحكم باستعمال ما سال على العضو في غير إزالة الخبث إلا إذا تقاطر بعد ذلك وكذا ما غمس فيه العضو لا يكون مستعملا إلا إذا ذلك فيه .
(١) المالكية — قالوا إن القليل من الطهور إذا حلت فيه نجاسة لم تغير أحد أوصافه باق على طهوريته إلا أنه يكره استعماله إن وجد غيره مراعاة للخلاف كما سيأتي بيانه .

حكم مياه الأبار

ماء البئر إذا كان أقل من القلتين ومات فيه ما له دم سائل يتنجس ولو لم يتغير، كما إذا سقطت فيه نجاسة وإذا كان قلتين فأكثر فلا يتنجس إلا بالتغير كما تقدم في الماء المتنجس .

= الشافعية — قالوا بطهورية الماء المطلق القليل إذا حلت فيه نجاسة معفو عنها لغير الاحتراز بشرط أن لا يطرحها فيه أحد كأن ألقته الرياح أو وقعت بنفسها كهيئة ما لا دم له سائل مثل الذباب والنحل .

(١) المالكية — قالوا إذا مات في البئر حيوان برى ذو دم سائل ولم يتغير البئر فلا يتنجس ويندب أن ينزح منها بقدر ما تطيب به النفس ولا يمتد ذلك بمقدار معين ومثل ماء البئر كل ماء راكد غير مستبحر ليس له مادة في هذا الحكم .

الحنفية — قالوا إذا مات في ماء البئر حيوان له دم سائل فإنه يتنجس هو وحيطانها ودلوها وحبلها . ثم إن انتفخ الحيوان الذي وقع فيها أو تفسخ بأن تمزقت أعضاؤه أو تمعط بأن سقط شعره فإنه لا تطهر إلا بنزح جميع ما فيها إن أمكن، فإن لم يمكن نزحه جميعه تطهر بنزح مائتي دلو بالدلاء المستعملة فيها ولا يكون النزح إلا بعد إخراج الميت منها وبالنزح يطهر ماؤها وحيطانها ودلوها وحبلها ويد النازح، وإن مات فيها ولم ينتفخ أو يتفسخ أو يتمعط . فإن كان كبيرا كالآدمي والشاة والجدى فحكمه كذلك . وإن كان صغيرا كالنميمة والهريرة تطهر بنزح أربعين دلو . وإن كان أصغر من ذلك كصفور وفأرة فينزح عشرون دلو ، ولا فرق في الآدمي والدجاجة والفأرة بين الصغير والكبير من نوعها لورود النص . وأما غير ذلك فكل نوع يلحق بصغيره بكبيره . فإن وقع في البئر حيوان ونخرج حيا فلا يخلو إما أن يكون نجس العين أو لا . فإن كان نجس العين وهو الخنزير فإن ماءها وما يتماق به يكون نجسا ولا يطهر إلا بنزحه إن أمكن أو بنزح مائتي دلو منه . وإن لم يكن نجس العين فإن كان على بدنه نجاسة مغلفة فحكمه كذلك . وإن لم يكن على بدنه نجاسة فلا ينزح منها شيء وجوبا بل يندب نزح عشرين دلو ليطمئن القلب . هذا إذا لم يصب فيه الماء فإن أصاب فيه الماء فيعتبر بسوره وهو مبين في أحكام السور . ولا يتنجس الماء بسقوط ما لا دم له سائل كالضفادع ونحوها ويعفى عما لا يمكن الاحتراز منه كسقوط روث ونحوه إن كان قابلا . ويعتبر القليل والكثير بتقدير الناظر إليه .

مبحث أحكام المياه

حكم الماء الطهور أنه يرفع الحدث الأصغر والكبر ويزيل النجاسة وتؤدي به القرب
غير الواجبة، كغسل الجمعة والعيد وكالوضوء المجتد . ويجوز استعماله في العادات من شرب
وطبخ وعجن وتنظيف ثوب وبدن وسقي زرع وغير ذلك .

وتتعلق به من حيث الاستعمال الأحكام الخمسة : وهي الوجوب والندب والحرم والكراهة
والإباحة . فيجب التطهر به لأداء فرض يتوقف على الطهارة وجوبا موسعا إن اتسع الوقت
ومضيما إن ضاق ويندب في الطهارات المندوبة كوضوء مجتد وغسل الجمعة وعيد ونحو ذلك .^(١)
ويحرم استعماله في أحوال : منها أن يكون مسبلا لغير التطهير به . ومنها أن يكون مملوكا للغير
ولم يأذن في استعماله كالسروق والمفصوب . ومنها ما تحقق الضرر باستعماله كما إذا كان مريضا
وعلم أن استعمال الماء يضره ضررا يئسا ، وكذا إذا كان الماء شديدا الحرارة أو البرودة وتحقق
الضرر البين باستعماله . ومنها التطهر بماء احتيج إليه لإزالة عطش حيوان لا يجوز إتلافه شرعا
فكل هذه الأحوال يحرم استعمال الطهور فيها وإن صح التطهير به لأن الحرمة فيه عارضة .^(٢)

ويكره استعماله في أحوال : منها أن يكون الطهور شديدا الحرارة أو البرودة بحيث لا يشتد
ضرره وإنما يكره لأنه مظنة عدم الإسباغ في الوضوء وعدم الخشوع . ومنها المشمس^(٣)
أي الساخن بالشمس إذا كان تشميسه في إناء منطبع غير الذهب والفضة ، كأن كان نحاسا
أو رصاصا في بلد سار فيكره استعماله في البدن ظاهرا وباطنا وفي غسل ثوب يباشر البدن رطبا .
وهناك مياه أخرى مكروهة مفصلة في المذاهب ، وتزول الكراهة في جميع المياه المكروهة
بالاحتياج إليها لعدم وجود غيرها .

(١) المالكية — قالوا غسل الجمعة سنة فاستعمال الماء الطهور فيه مسمون لا مندوب .

(٢) الحنابلة — قالوا ما حرم استعماله لا يصح التطهير به من حدث إذا كان المتطهر به

ذاكرا ويصح التطهير به من أنجب .

الشافعية — قيدوا كراهته بما إذا علت زهومة وبما إذا استعمل قبل برودته .

(٣) الحنابلة — قالوا إن استعمال الماء المشمس غير مكروه . بل لائق .

(٤) الحنفية — زادوا فيما يكره استعماله سؤر شارب الخمر إن شرب من الإناء به ، ومن

تردد فيه لعابه بأن ابتلعه أو بصقه . أما إذا شرب من الماء عقب شرب الخمر مباشرة فسؤره صحيح .

تنجس ، وزادوا أيضا سؤر سباع الطير كالحدأة والغراب وما في حكمهما كالذجاجة غير المحبوسة .
وانما كره سؤر ما ذكر لاحتمال أن تكون مستنجسة بنجاسة بمنقارها . وأما سؤر سباع البهائم
ونحوه وكل ما لا يؤكل لحمه فانه نجس لاختلاطه بلبابه النجس ومثل سؤره ما خالط عرقه
لتولد كل من اللعاب والعرق من لحمه النجس وسؤر البغل والحمار مشكوك في طهوريته
لا في طهارته فيزيل الخبث ويتطهر به من الحدث إن لم يوجد غيره احتياطاً وسؤر الهرة
الأهلية مكروه لأنها لا تتحاشى النجاسة وإنما كان سؤرها مكروها ولم يكن نجساً مع أنها مما
لا يجوز أكله لقوله صلى الله عليه وسلم «أنها ليست نجسة» . إنها من الطوافين عليكم والطوافات» .
الشافعية — زادوا في المياه المكروهة الماء المتغير بمجاوره الملاق له من مائع أو جامد
كعود ودهن ونحوهما إذا لم يسلب عنه اسم الماء .

الحنابلة — زادوا في المياه المكروهة ماء بثر بمقبرة وماء مستخنا بوقود مقصوب لأن به
أثراً محرماً . وماء مستخنا بنجاسة ولو بعد ذهاب سخونته لعدم سلامته غالباً من وصول أجزاء
من النجاسة إليه . وماء مستعملاً في طهارة غير واجبة كالوضوء المجتهد وماء تنيرت أوصافه بملح
منعقد من الماء . وماء بثر في أرض مخصوبة أو حفرت غصبا أو كانت أجرة حفرها مخصوبة .
وماء غلب على الظن تنجسه .

المالكية — زادوا في المياه المكروهة الماء المستعمل في أمر متوقف على ظهور فيكره
استعماله ثانياً فيما يتوقف على الطهور إن كان قليلاً ووجد غيره ولم يكن استعماله أولاً في وضوء
غير واجب سواء استعماله بالغ أو صبي . وانما كره مراعاة الخلاف في طهوريته ولعدم استعمال
السلف إياه . والماء القليل الذي خالطته نجاسة لم تغير أحد أوصافه ولم يكن جارياً وليست
له مادة كماء البئر وكانت النجاسة قدر قطرة المطر المتوسطة أو أكثر ووجد غيره وإلا لم يكره .
والماء الذي ولغ فيه كلب أو كلاب ولو مراراً ومعنى ولوغ الكلب تحريك لسانه داخل
الماء . أما الماء الذي شرب منه معتاد شرب المسكر ولو مرتين أو غسل فيه عضواً من
أعضائه فإن كان قليلاً ووجد غيره وشك في طهارة فيه أو عضوه أو كان على فيه أو على عضوه
نجاسة فإن غيرت أحد أوصاف الماء فهو نجس وإن لم تغير أحد أوصافه فهو من القليل الذي
سكت فيه نجاسة ولم تغيره وحكمه الكراهة إن وجد غيره كما تقدم . والماء الذي شرب منه
حيوان لا يتوقى النجاسة كالطير والسبع والدجاج إلا أن يفسد الاحتراز منه كالهرة والذئبة
فلا يكره استعماله للشقة .

وحكم الماء الظاهر أنه لا يرفع الحدث ولا يزيل الخبث^(١) . ويجوز استعماله في العادات من شرب وطبخ وعجن وتنظيف ثوب وبدن وسقي بهيمة وزرع ونحو ذلك . وحكم الماء للمتنجس أنه لا يرفع الحدث ولا يزيل الخبث . ويجوز الانتفاع به لضرورة كإزالة غصة لمن لم يجد ماء طاهرا ويحرم استعماله بدون ضرورة إلا في أمور مفضلة في المذاهب . ودليل التحريم قوله تعالى ﴿ ويحرم عليهم الخبث ﴾ ولا يخفى أن المتنجس منها .

مبحث الأعيان الطاهرة

اعلم أن الأصل في الأشياء الطهارة ما لم تثبت نجاستها بدليل . والأشياء الطاهرة كثيرة : منها الجماد وهو كل جسم لم تحله الحياة ولم ينفصل عن حي وينقسم الى قسمين : جامد ، ومائع .

== وكذا لا يكره ان علمت أو ظنت طهارة فمه فان علمت النجاسة أو ظنت فحكه حكم القليل الذي حلت فيه نجاسة . أما الماء الراكد إن كان غير مستبحر وليس له مادة كثيرة فانه يكره تعبدا اغتسال الخبث فيه ولو لم يكن بجسده أوساخ . أما الوضوء فيه أو الاغتسال خارجة بالاغتراف منه فلا كراهة فيه وإنما كرهه لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يتنسل أحدكم في الماء الراكد وهو جنب » ويكره أيضا استعمال الماء الطهور غير الجاري ولو كثيرا إن مات فيه آدمي أو حيوان ميتة نجسة ولم يتغير أحد أوصافه قبل أن يترج منه ما يظن بترجه زوال الفضائل التي خرجت منه عند خروج روحه .

(١) الحنفية - أجازوا إزالة الخبث به .

(٢) المالكية - أجازوا الانتفاع به وبكل متنجس في غير مسجد وباطن بدن الآدمي . أما تلطخ ظاهر بدنه به فالمعتمد عندهم كراهته لا تحريمه . وتجب إزالته عند إرادة الصلاة وما شرطه الطهارة .

الحنفية - قالوا يجوز الانتفاع بالماء المتنجس اذا لم يتغير وصفه في تخير الطين وسقي الدواب .

الشافعية - قالوا يجوز استعماله في إطفاء تنور وسقي بهيمة وشجر وزرع .

الحابلة - قالوا يجوز استعماله في بل التراب وجعله طينا يستعمل في غير المسجد وغير ما يصلى عليه .

فمن الجامد جميع أجزاء الأرض ومعادنها كالذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص ونحوها ومنه جميع أنواع النبات ولو كان مخدرا ويقال له المفسد . وهو ما غيب العقل دون الحواس من غير نشوة وطرب كالخشيشة والأفيون أو كان مرقدًا وهو ما غيب العقل والحواس معا كاللاتورة والبنج . أو كان يضر بالبدن كالنباتات السامة فهذه النباتات كلها طاهرة وإن حرم منها تناول ما يضر العقل أو الحواس أو غيرها . ومن المسائع المياه والزيت وعسل القصب وماء الأزهار والطيب والخل فهذه كلها من الجماد الطاهر ما لم يطرأ عليها ما ينجسها . ومنها دمع الحى وعرقه ولعابه ومخاطه على تفصيل في المذاهب ^(١) . وكذلك نفس الحيوان الحى ^(٢) وبيضه الذى لم يفسد ولبنه إذا كان آدميا أو ما كول اللحم .

ومنها البلغم والصفراء والنخامة . ومنها مرارة الحيوان الماكول اللحم بعد تذكيته الشرعية والمراد بها الماء الأصفر الذى يكون داخل الجلدة المعروفة بهذا المساء طاهر ، وكذلك جلدة المرارة لأنها جزء من الحيوان المذكى تابع له فى طهارته . ومنها ميتة الآدمى ولو كافرا لقوله تعالى

(١) الشافعية — قالوا بطهارة هذه الأشياء إذا كانت من حيوان طاهر سواء كان ما كول اللحم أولا وقالوا بطهارة سم الحية والعقرب .

المالكية — قالوا بنجاسة اللعاب إذا خرج من المعدة بأن خرج من نائم على غير وسادة أو كان اللعاب منتنا وقالوا بطهارته فيما عدا ذلك .

الحنابلة — قالوا بطهارة الدمع والعرق واللعاب والمخاط إذا كانت من حيوان يؤكل أو من غيره بشرط أن يكون ذلك الغير مثل الهرة أو أقل منها وأن لا يكون متولدا من النجاسة .

الحنفية — قالوا فى عرق الحى ولعابه إن حكمهما حكم السور طهارة ونجاسة .

(٢) الشافعية — استثنوا الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما .

الحنابلة — استثنوا الكلب والخنزير أيضا وما تولد منهما أو من أحدهما مع غيره وكذا ما لا يؤكل لحمه إذا كان أكبر من الهر فى خلقة .

الحنفية — استثنوا الخنزير فقط .

(٣) الشافعية — قالوا بنجاسة ماء المرارة المذكورة وجلدتها منتجسة به ، وتطهر بغسلها كالكرش فإن ما فيه نجس وهو نفسه منتجس به ويظهر بنسبه .

الحنفية — قالوا إن حكم مرارة كل حيوان حكم بوله فهى نجسة بنجاسة منطلقة فى نحوها لا يؤكل لحمه ويخفف فى ما كول اللحم والجلدة تابعة للماء الذى فيها .

﴿ولقد كرّمنا بني آدم﴾ وتكرّمهم يقتضى طهارتهم أحياء وأمواتاً. أما قوله تعالى ﴿إنما المشركون نجس﴾. فالمراد بنجاستهم المعنوية. ومنها ميتة الحيوان البحرية ولو طالّت حياته في البر كالتمساح والضفدع والسلحفاة البحرية ولو كان على صورة الكلب أو الخنزير أو الآدمي سواء مات في البر أو في البحر وسواء مات حتف أنفه أو بفعل فاعل لقوله صلى الله عليه وسلم : «أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال». ومنها ميتة الحيوان البري الذي ليس له دم يسيل كالذباب والسوس والجراد والنمل والبرغوث^(٢). ومنها الخمر إذا صارت خلا على تفصيل في المذاهب^(٣).

(١) الشافعية والحنابلة — استثنوا من ميتة الحيوان البحرية أشياء : منها التمساح، والضفدع، والحية، فإنها نجسة وما عداها من ميتة البحر فهو طاهر.

(٢) الشافعية — قالوا بنجاسة الميتة المذكورة ما عدا الجراد.

الحنابلة — قيدوا طهارة الميتة المذكورة بعدم تولدها من نجاسة كدود الجرح.

(٣) المالكية — قالوا إن الخمر تطهر إذا صارت خلا أو تحجرت ولو كان كل منها بفعل فاعل ما لم يقع فيها نجاسة قبل تخلّلها. ويطهر إناءها تبعاً لها.

الحنفية — قالوا إن الخمر تطهر ويطهر إناءها تبعاً لها إذا استحالت عنها بأن صارت خلا حيث يزول عنها وصف الخمرية وهي المرارة والإسكار ويجوز تخلّلها ولو بطرح شيء فيها كالملح والماء والسمك. وكذا بإيقاد النار عندها وإذا اختلط الخمر بالخل وصار حامضاً طهر وإن غلب الخمر، ولو وقعت في العصير فأرة وأخرجت قبل التفسخ وترك حتى صار خمراً ثم تخلّلت أو خلّلها أحد طهرت.

الشافعية — قالوا لا تطهر الخمر إلا إذا صارت خلا بنفسها بشرط ألا تحل فيها بنجاسة قبل تخلّلها وإلا فلا تطهر ولو زعت النجاسة في الحلال وبشرط أن لا يصاحبها طاهر إلى التخلّل إذا كان ممسكاً لا يشق الاحتراز عنه لأنه ينتجس بها ثم ينجسها وأما الطاهر الذي يشق الاحتراز منه كقليل بذر العنب فإنه يطهر تبعاً لها كما يطهر إناءها تبعاً لها.

الحنابلة — قالوا تطهر الخمر إذا صارت خلا بنفسها ولو بنقلها من شمس إلى ظل أو عكسه أو من إناء لآخر بغير قصد التخلّل ويطهر إناءها تبعاً لها ما لم ينتجس بغير المتخللة بغير خمر أو غيره فإنه لا يطهر.

ومنها ما كول اللحم المذكى ذكاة شرعية .
ومنها الشعر والصوف والوبر والريش من حي ما كول أو غير ما كول أو ميتهما سواء
أكانت متصلة أم منفصلة بغير نتف على تفصيل في المذاهب ^(١) .

مبحث النجاسة

النجاسة في اللغة اسم لكل مستقذر وكذلك النجس بكسر الجيم وفتحها وسكونها والفقهاء
يقسمون النجاسة الى قسمين : حكيمة ، وحقيقية . وفي تعريفهما اختلاف في المذاهب ^(٢) .

(١) المالكية — قالوا بطهارة جميع الأشياء المذكورة من أى حيوان سواء أكان حيا
أم ميتا ما كولا أم غير ما كول ولو كلبا أو خنزيرا وسواء أكانت متصلة أم منفصلة بغير نتف
بجزءها أو حلقها أو قصها أو إزالتها بنحو التورة لأنها لا تحلها الحياة . أما لو أزيلت بالنتف
فأصولها نجسة والباقي طاهر . وقالوا بنجاسة قصبة الريش من غير المذكى أما الزغب النابت عليها
الشبيه بالشعر فهو طاهر مطلقا .

الحنفية — وافقوا المالكية في كل ما تقدم إلا في الخنزير فإن شعره نجس سواء كان
حيا أو ميتا متصلا أو منفصلا وذلك لأنه نجس العين .

الشافعية — قالوا بنجاسة الأشياء المذكورة ان كانت من حي غير ما كول إلا شعر الأدمى
فانه طاهر . أو كانت من ميتة غير الأدمى فان كانت الأشياء المذكورة من حي ما كول اللحم
فهى طاهرة إلا اذا انفصلت بنتف وكانت فى أصولها رطوبة أو دم أو قطعة لحم لا تقصد
أى لا قيمة لها فى العرف فان أصولها متنجسة وباقيها طاهر فان انفصل معها عند النتف
قطعة لحم لها قيمة فى العرف فهى نجسة تبعا .

الحنابلة — قالوا بطهارة الأشياء المذكورة إذا كانت من حيوان ما كول اللحم حيا كان
أو ميتا أو من حيوان غير ما كول اللحم مما يحكم بطهارته فى حال حياته وهو ما كان قدر الهرة
فأقل ولم يتولد من نجاسة . وأصول تلك الأشياء المغروسة فى جلد الميت نجسة ولو لم تنفصل
عنها . أما أصولها من الحى الطاهر فهى طاهرة إلا اذا انفصلت بالنتف فتكون تلك الأصول
نجسة ويكون الباقي طاهرا .

(٢) الحنابلة — عرفوا النجاسة الحكيمة بأنها الطارئة على محل طاهر قبل طروها فيشمل
النجاسة التى لها جرم وغيرها متى تعلقت بشئ طاهر وأما النجاسة الحقيقية فهى عين النجس بالفتح .

ويخصون النجس بالفتح بما كان نجسا لذاته فلا يصح إطلاقه على ما كانت نجاسته عارضة .
وأما النجس بالكسر فإنه يطلق عندهم على ما كانت نجاسته عارضة أو ذاتية فالدم يقال له
نجس ونجس بالفتح والكسر والثوب المتنجس يقال له نجس بالكسر فقط . والأعيان النجسة
لذاتها كثيرة : منها ميتة الحيوان البرى غير الآدمى إذا كان له دم ذاتى يسيل عند جرحه
بخلاف ميتة الحيوان البحرى فإنها طاهرة لقوله صلى الله عليه وسلم « هو الطهور ماؤه الحل
ميتته » وبخلاف ميتة الآدمى فإنها طاهرة كما تقدم وبخلاف ميتة الحيوان البرى الذى ليس له
دم ذاتى يسيل عند جرحه كالجراد فإنها طاهرة ^(١) .

ومنها أجزاء الميتة التى تحملها الحياة وفى بيانها تفصيل المذاهب ^(٢) . وكذا الخارج منها من

= الشافعية — عرفوا النجاسة الحقيقية بأنها التى لها جرم أو طعم أو لون أو ريح وهى المراد
بالعينية عندهم . والنجاسة الحكمية بأنها التى لا جرم لها ولا طعم ولا لون ولا ريح كبول جف
ولم تدرك له صفة فإنه نجس بنجاسة حكمية .

المالكية — قالوا النجاسة العينية هى ذات النجاسة والحكمية أثرها المحكوم على الحل به .
الحنفية — قالوا إن النجاسة الحكمية هى الحدث الأصغر والكبر وهو وصف شرعى يحل
بالأعضاء أو بالبدن كله يزيل الطهارة . والحقيقية هى الخبث وهو كل عين مستقدرة شرعا .
(١) الشافعية — قالوا بنجاسة ميتة ما لا نفس له سائلة إلا ميتة الجراد ولكن يعفى عنها
إذا وقع شئ منها بنفسه فى الماء أو المائع فإنه لا ينجسه إلا إذا تغير . أما إذا طرحه انسان
أو حيوان أو تغير ما وقع فيه فإنه ينجس ولا يعفى عنه .

(٢) المالكية — قالوا إن أجزاء الميتة التى تحملها الحياة هى اللحم والجلد والعظم والعصب
ونحوها بخلاف نحو الشعر والصوف والوبر وزغب الريش فإنها لا تحملها الحياة فليست بنجسة .
الشافعية — قالوا إن جميع أجزاء الميتة من عظم ولحم وجلد وشعر وريش ووبر وغير ذلك
نجس لأنها تحملها الحياة عندهم .

الحنفية — قالوا إن لحم الميتة وجلدها مما تحمله الحياة فهما نجسان بخلاف نحو العظم
والظفر والمنتار والمخلب والحافر والقرن والظلف والشعر إلا شعر الخنزير فإنها طاهرة لأنها
لا تحملها الحياة لقوله صلى الله عليه وسلم فى شاة ميونة « إنمسا حرم أكلها » وفى رواية « لحمها »
فدل على أن ما عدا اللحم لا يحرم فدخلت الأجزاء المذكورة ما لم تكن بها دسومة فإنها تكون

نحو دم ومخاط وبيض ولبن وأنفحة على تفصيل^(١) . ومنها الدم بجميع أنواعه إلا الكبد والطحال فانهما طاهران للحديث المتقدم . وكذا دم الشهيد ما دام عليه والمراد بالشهيد شهيد القتال ، وما بقي في لحم المذكاة أو عروقها ودم السمك والقمل والبرغوث والبقي ودم الكنان وهي دويبة حمراء شديدة اللسع فهذه الدماء طاهرة . وهناك دماء أخرى طاهرة في بعض المذاهب^(٢) .

= متنجسة بسبب هذه الدسومة . والعصب فيه روايتان المشهور انه طاهر وقال بعضهم الأصح نجاسته .

الحنابلة — قالوا ان جميع أجزاء الميتة تحلها الحياة فهي نجسة إلا الصوف والشعر والوبر والريش فانها طاهرة واستدلوا على طهارتها بمعموم قوله تعالى ﴿ ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أناثا ومتاعا الى حين ﴾ لأن طاهرها يعم حالي الحياة والموت وقيس الريش على هذه الثلاثة .

(١) الحنفية — قالوا بطهارة ما خرج من الميتة من لبن وأنفحة وبيض رقيق القشرة أو غليظها ونحو ذلك مما كان طاهرا حال الحياة .

الحنابلة — قالوا بنجاسة جميع الخارج منها إلا البيض الخارج من ميتة ما يؤكل ان تصلب قشره .

الشافعية — قالوا بنجاسة جميع الخارج منها إلا البيض اذا تصلب قشره سواء كان من ميتة ما يؤكل لحمه أو غيره فانه طاهر .

المالكية — قالوا بنجاسة جميع الخارج من الميتة .

(٢) المالكية — قالوا الدم المسفوح نجس بلا استثناء ولو كان من السمك والمسفوح هو السائل من الحيوان . أما غير المسفوح كالباقي في خلال لحم المذكاة أو عروقها فطاهر . الشافعية — قالوا بنجاسة جميع الدماء إلا أربعة أشياء : لبن المأكول اذا خرج بلون الدم ، والمني اذا خرج بلون الدم أيضا وكان خروجه من طريقه المعتاد ، والبيض اذا استحال لونه الى لون الدم بشرط أن يسبق صالحا للتخلق ، ودم الحيوان اذا انقلب علقة أو مضغعة بشرط أن يكون من حيوان طاهر .

الحنفية — قالوا بطهارة الدم الذي لم يسسل من الانسان أو الحيوان وبطهارة الدم اذا استحال الى مضغعة أما اذا استحال الى علقة فهو نجس .

- ومنها القيح وهو المدة التي لا يخالطها دم .
- ومنها الصيد وهو ماء الجرح الرقيق المختلط بدم وما يسيل من القروح ونحوها .^(١)
- ومنها الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما ولو مع غيره .^(٢)
- أما نجاسة الكلب فلا أمر باراقة الماء الذي ولغ فيه وغسل اناءه فقد قال صلى الله عليه وسلم « إذا ولغ الكلب في إناء أحدهم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات » رواه مسلم .
- وأما نجاسة الخنزير فبالقياس على الكلب لأنه أسوأ حالا منه لنص الشارع على تحريمه وحرمة اقتنائه .
- ومنها ما يرشح منهما من لعاب ومخاط وعرق ودمع .^(٣)
- ومنها فضلة الأدمى من بول وعدرة وإن لم تتغير عن حالة الطعام ولو كان الأدمى صغيرا لم يتناول الطعام .
- ومنها فضلة ما لا يؤكل لحمه مما له دم يسيل كالخمار والبغل .^(٤)

(١) الحنفية — قالوا إن ما يسيل من البدن غير القيح والصيد إن كان لعله ولو بلا ألم فتجس وإلا فطاهر وهذا يشمل النقط (وهي القرحة التي امتلات وحان قشرها) ، وماء السرة ، وماء الأذن ، وماء العين . فالماء الذي يخرج من العين المريضة نجس ولو خرج من غير ألم كالماء الذي يسيل بسبب الغرب (وهو عرق في العين يوجب سيلان الدمع بلا ألم) . الشافعية — قيدوا نجاسة السائل من القروح غير الصيد والدم بما إذا تغير لونه أو ريحه وإلا فهو طاهر كالعرق .

(٢) المالكية — قالوا كل حي طاهر العين ولو كلبا أو خنزيرا ووافقهم الحنفية على طهارة عين الكلب مادام حيا على الراجح إلا أن الحنفية قالوا بنجاسة لعابه حال الحياة تبعا لنجاسة لحمه بعد موته فلو وقع في بئر وخرج حيا ولم يصب منه الماء لم يفسد الماء وكذا لو انتفض من بلله فأصاب شيئا لم ينجسه .

(٣) المالكية — قالوا كل ذلك طاهر لقاعدة أن كل حي وما رشح منه طاهر .

(٤) الحنفية — قالوا فضلات غير مأكول اللحم فيها تفصيل فإن كانت مما يطير في الهواء كالغراب فنجاستها مخففة ولا قملظة غير أنه يعني عما يكثر منها في الطرق من روث البغال والحمير دفعا للجرح .

أما فضيلة ما يؤكل لحمه فلهذه الأذهاب فيها خلاف ^(١) .

ومنها منى الآدمى وغيره وهو ماء يخرج عن اللذة بجماع ونحوه وهو من الرجل عند اعتدال مزاجه أبيض غليظ ومن المرأة أصفر رقيق ^(٢) . ومنها المذى والودى ^(٣) والمذى ماء رقيق يخرج من القبل عند الملاعبة ونحوهما . والودى ماء أبيض ثخين يخرج عقب البول غالبا .

(١) الشافعية — قالوا بنجاسة فضيلة ما كول اللحم أيضا بلا تفصيل .

الحنفية — قالوا إن فضلات ما كول اللحم نجسة بنجاسة مخففة إلا أنهم فصلوا في الطير فقالوا : إن كان مما يذرق (ذرق الطائر خرؤه) في الهواء كالجمام والعصفور فضيلته طاهرة وإلا فنجسة بنجاسة مخففة كالديك والبط الأهلى والأوز عند الصاحبين ومغلظة عند الامام .
المالكية — قالوا بطهارة فضيلة ما يحل أكل لحمه كالبقرة والغنم إذا لم يعتد التغذية بالنجاسة . أما إذا اعتاد ذلك يقينا أو ظنا فضيلته نجسة . وإذا شك في اعتياده ذلك فإن كان شأنه التغذية بها كالديك فضيلته نجسة وإن لم يكن شأنه ذلك كالجمام فضيلته طاهرة .

الحنابلة — قالوا بطهارة فضلات ما يؤكل لحمه ولو أكل النجاسة ما لم تكن أكثر طامهه وإلا فضيلته نجسة وكذا لحمه فإن منع من أكلها ثلاثة أيام لا يتناول فيها إلا غذاء طاهرا فضيلته بعد الثلاثة طاهرة وكذا لحمه .

(٢) الشافعية — قالوا بطهارة منى الآدمى حيا وميتا إن خرج بعد استكمال السن تسع سنين ولو خرج على صورة الدم إذا كان خروجه على هذه الحالة من طريقه المعتاد وإلا فنجس ودليل طهارته ما رواه البيهقي من أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن المنى يصيب الثوب فقال ما معناه " إنما هو كالصباغ أو كالحطاط " وقيس عليه منى خرج من حى غير آدمى لأنه أصل للحيوان الطاهر إلا أنهم استثنوا من ذلك منى الكلب والخنزير وما تولد منهما فقالوا بنجاسته تبعا لأصله .

الحنابلة — قالوا إن منى الآدمى طاهر إن خرج من طريقه المعتاد دفقا بلذة بعد استكمال السن تسع سنين للاثني عشر سنين للذكر ولو خرج على صورة الدم واستدلوا على طهارته بقول عائشة رضى الله عنها " كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يذهب فيصل فيه " أما منى غير الآدمى فإن كان من حيوان ما كول اللحم فطاهر وإلا فنجس .

(٣) الحنابلة — قالوا بطهارة المذى والودى إذا كانا من ما كول اللحم .

ومنها المسكر المائع سواء كان مأخوذاً من عصير العنب أو كان نقيع زبيب أو نقيع تمر أو غير ذلك لأن الله تعالى قد سمي الخمر رجساً والرجس في العرف النجس أما كون كل مسكر مائع نجساً فلم يرواه مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم « كل مسكر نجس وكل مسكر حرام » وإنما حكم الشارع بنجاسة المسكر المائع فوق تحريم شربه تنفيراً وتغليظاً وزجراً عن الاقتراب منه . ومنها القيء والقلس على تفصيل في المذاهب ^(١) .

(١) الحنفية — قالوا إن القيء نجس بنجاسة مغلفة إذا ملأ الفم بحيث لا يمكن إمساكه ولو كان مرة أو طعاماً أو ماءً أو علقاً وإن لم يكن قد استقر في المعدة ولو كان من صبي ساعة إرضاعه بخلاف ماء فم النائم فإنه طاهر وبخلاف ما لو قاء دوداً قليلاً أو كثيراً صغيراً أو كبيراً فإنه طاهر أيضاً والقلس كالقيء لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا قاء أحدكم في صلاته أو قلس فليصرف وليتوضأ » وقد فصلوا في البلغم والدم المخلوط بالزقاق فقالوا إن البلغم إذا خرج خالصاً ولم يختلط بشيء فإنه طاهر وإذا خرج مخلوطاً بالطعام فإن غلب عليه الطعام كان نجساً وإن استوى معه فيعتبر كل منهما على انفراده بمعنى أنه إذا كان الطعام وحده يملأ الفم فيكون حكمه حكم القيء أما الدم المخلوط بالزقاق فقالوا إذا غلب الزقاق عليه بأن كان الخارج أصفر فهو طاهر وإن غلب الدم بأن كان أحمر سواء كان الدم مساوياً أو غالباً فإنه نجس ولو لم يملأ الفم . وما اجتريته الإبل والغنم نجس قل أو كثر، وأعلم أنه لو قاء سرات متفرقة في آن واحد وكان القيء في كل واحدة منها لا يملأ الفم ولكن لو جمع يملأ الفم فإنه نجس .

المالكية — عرفوا القيء بأنه طعام خارج من المعدة بعد استقراره فيها فحكوا بنجاسته بشرط أن يتغير عن حالة الطعام ولو بمحوضة فقط بخلاف القلس وهو الماء الذي تنقذه المعدة عند امتلائها فإنه لا يكون نجساً إلا إذا شابه العسرة ولو في أحد أوصافها ولا تضر المحوضة وحدها فإذا خرج الماء الذي تنقذه المعدة حامضاً غير متغير لا يكون نجساً لخفة المحوضة وتكرر حصوله وألحقوا بالقيء في النجاسة الماء الخارج إذا كان متغيراً بصفرة وتتن من المعدة إلا أنه يعني عنه إذا كان ملازماً وذلك للشبهة .

الشافعية — قالوا بنجاسة القيء وإن لم يتغير كأن خرج في الحال سواء كان طعاماً أو ماءً بشرط أنه يتحقق خروجه من المعدة فإن شك في خروجه منها فالأصل الطهارة وجعلوا منه —

ومنها البيض الفاسد من حي على تفصيل في المذاهب ^(١) .
ومنها الجزء المنفصل من حي ميتته نجسة إلا الأجزاء التي سبق استثنائها في الميتة وإلا
المسك المنفصل من غزال حي وكذا جلده فانهما طاهران . ومنها لبن حي لا يؤكل لحمه غير آدمي ^(٢) .
ومنها رماد النجس المتحرق بالنار وذخانه ^(٣) .

= الماء الخارج من فم النائم ان كان أصفر مثلنا ولكن يعفى عنه في حق من ابتلى به وما تجتره
الإبل والغنم نجس قل أو كثير .

الحنابلة — قالوا ان القلس والقيء نجسان بلا تفصيل .

(١) المالكية — ضبطوا الفاسد بأنه ما يتغير بعفونة أو زرقة أو صار دما أو مضغة
أو فرخا ميتا بخلاف البيض الذي اختلط بياضه بصفاره ويسمى بالمرقوق وبخلاف ما فيه نقطة
دم غير مسفوح فانهما طاهران . أما بيض الميتة فهو نجس كما تقدم .

الشافعية — ضبطوا الفاسد بأنه ما لا يصلح لأن يتخلق منه حيوان بعد تغيره وليس منه
ما اختلط بياضه بصفاره وان اتن وأما بيض الميتة فقد تقدم حكمه .

الحنابلة — قالوا ان البيض الفاسد ما اختلط بياضه بصفاره مع التعفن وصححو طهارته
وقالوا إن النجس من البيض ما صار دما ، وكذا ما خرج من حي اذا لم يتصلب قشره .

الحنفية — قالوا ينجس البيض اذا صار دما أما اذا تغير بالتعفن فقط فهو طاهر كاللحم المتين .
(٢) الحنابلة — استثنوا من المنفصل من حي ميتته نجسة شيئين حكوا بطهارتهما وهما البيض

اذا تصلب قشره والجزء المنفصل من الحى الذى لا يقدر على ذكاته عند تذكيته الاضطرابية .
الشافعية — قالوا بطهارة الشعر والوبر والصوف والريش اذا انفصل من حيوان حي

ما كول اللحم ما لم ينفصل مع شيء منها قطعة لحم مقصودة أى لها قيمة في العرف فان انفصل
قطعة لحم كذلك تنجست تبعاً لها فان شك في شيء من الشعر وما معه هل هو من طاهر أو من
نجس فالأصل الطهارة وسبق أنهم حكوا بنجاسة جميع أجزاء الميتة ولم يستثنوا منها شيئاً .

(٣) الحنفية — قالوا بطهارة الألبان كلها من حي وميت ما كول وغير ما كول إلا لبن
الخنزير فانه نجس في حياته وبعد مماته .

الحنفية — قالوا بطهارتهما وكذا ما اذا صار النجس تراباً من غير حرق فانه يطهر .

(٤) المالكية — قالوا بطهارة الرمد ونجاسة الدخان على الراجح .

حكم إزالة النجاسة

تجب إزالة النجاسة^(١) عن بدن المصلي وثوبه ومكانه إلا ما عفى عنه لتعذر إزالته أو عسر الاحتراز منه دفعا للخرج . أما عن ثوب المصلي فلقوله تعالى ﴿ وثيابك فطهر ﴾ . وأما عن البدن فلائن البدن أولى بالطهارة من الثوب المنصوص على طهارته في الآية .
وأما عن مكانه فلائن إزالة النجاسة يقصد منها تحسين حال المصلي حال مناجاة ربه والمكان كالثوب في ذلك . وفي المعفو عنه تفصيل في المذاهب^(٢) .

(١) المالكية — ذكروا قولين مشهورين في إزالة النجاسة : أحدهما أنها تجب شرطا في صحة الصلاة . ثانيهما أنها سنة ؛ وشرط وجوبها أو سنيتها أن يكون ذا كرا للنجاسة قادرا على إزالتها ، فإن صلى أحد بالنجاسة وكان ناسيا أو عاجزا عن إزالتها فصلاته صحيحة على القولين . ويندب له إعادة الظهر أو العصر الى اصفرار الشمس ، والمغرب أو العشاء الى طلوع الفجر ، والصبح الى طلوع الشمس . أما إن صلى بها عامدا أو جاهلا فصلاته باطلة على القول الأول وصحيحة على القول الثاني فتجب عليه إعادة الصلاة أبدا في الوقت أو بعده على القول الأول لبطلانها ويندب له إعادتها أبدا على القول الثاني .

مبحث ما يعفى عنه من النجاسة

(٢) المالكية — عدوا من المعفو عنه ما يأتي :
سلس الأحداث كبول أو غائط أو مذي أو ودي أو منى إذا سال شيء منها بنفسه فلا يجب غسله عن البدن أو الثوب أو المكان الذي لا يمكن التحول عنه الى مكان آخر اذا حصل شيء منها ولو كل يوم مرة .

بطل الباسور اذا أصاب بدن صاحبه أو ثوبه كل يوم ولو مرة . وأما يده فلا يعفى عن غسلها إلا اذا كثر استعمالها في إرجاعه بأن يزيد على مرتين كل يوم ، وانما اكتفى في الثوب والبدن بمرة واحدة في اليوم ولم يكتف في اليد إلا بما زاد على اثنتين لأن اليد لا يشق غسلها إلا عند الكثرة بخلاف الثوب والبدن .

ما يصيب ثوب أو بدن المرضعة من بول أو غائط رضيعة ولو لم يكن وليدها اذا اجتمعت في التعذر عنهما حال نزولهما ويندب لها إعداد ثوب للمهارة .

ما يصيب ثوب أو بدن الجزاء والرحيض والطيب الذي يعالج الجروح ويندب لهم إعداد ثوب للصلاة .

ما يصيب ثوب المصلى أو بدنه أو مكانه من دمه أو دم غيره آدميا كان أو غيره ولو خزيلا إذا كانت مساحته لا تزيد عن قدر الدرهم البغلي وهو الدائرة السوداء التي تكون في ذراع البغل ولا عبرة بالوزن ومثل الدم في ذلك القمح والصديد .

ما يصيب ثوبه أو بدنه أو مكانه من بول أو روث خيل أو بقال أو حمير إذا كان من مباشر رعيها أو علفها أو ربطها أو شمو ذلك فيعفى عنه لمشقة الاحتراز .

أثر ذباب أو ناموس أو نمل صغير يقع على النجاسة ويرفع شيئا منها فيتعلق برجله أو فمه ثم يقع على ثوبه أو بدنه لمشقة الاحتراز . أما أثر النمل الكبير فلا يعفى عنه لندرته .

أثر دم موضع الحجامة بعد مسحه بخرقه ونحوها فيعفى عنه إلى أن يبرأ فينسله .

ما يصيب ثوبه أو رجله من طين المطر أو مائه المختلط بنجاسة ما دام موجودا في الطرق ولو بعد انقطاع المطر فيعفى عنه بشروط ثلاثة : (أولا) أن لا تكون النجاسة المخالطة أكثر من الطين أو الماء تحقيقا أو ظنا . (ثانيا) أن لا تصيبه النجاسة بدون ماء أو طين . (ثالثا) أن لا يكون له مدخل في الإصابة بشيء من ذلك الطين أو الماء كأن يعدل عن طريق خالية من ذلك إلى طريق فيها ذلك ومثل طين المطر ومائه المرشوش بالطرق وكذلك الماء الباقي في المستنقعات .

المدة السائلة من دما مل أكثر من الواحد سواء سالت بنفسها أو بعصرها ولو غير محتاج إليه لأن كثرتها مظنة الاحتياج إلى العصر فيعفى عما سالت عنها ولو زاد على قدر الدرهم وأما الدم الواحد فيعفى عما سالت منه بنفسه أو بعصر احتياج إليه فإن عصر بغير حاجة فلا يعفى إلا عن قدر الدرهم .

نحر البراغيث ولو كثرت وإن تغذت بالدم المسفوح نفروها نجس ولكن يعفى عنه وأما دمها فإنه كدم غيرها لا يعفى منه عما زاد على قدر الدرهم البغلي كما تقدم .

الماء الخارج من فم النائم إذا كان من المعدة بحيث يكون أصفر متنا فإنه نجس ولكن يعفى عنه إذا لازم .

القليل من ميتة التمل فيعفى منه عن ثلاث فأقل .

== أثر النجاسة على السبيلين بعد إزالة عين النجاسة بما يزيلها من حجر ونحوه فيعنى عنه ولا يجب غسله بالماء ما لم ينتشر كثيرا فان انتشر تعين غسله بالماء كما يتعين الماء في إزالة النجاسة عن قبل المرأة . وسيأتى تفصيل ذلك في مبحث الاستنجاء .

الحنفية — قالوا تنقسم النجاسة الى قسمين : مغلظة، ومخففة . فالمغلظة عند الامام هي ما ورد فيها نص لم يعارض بنص آخر، والمخففة عنده هي ما ورد فيها نص عورض بنص آخر كبول ما يؤكل لحمه وذلك لأن حديث استنزهاوا من البول يدل على نجاسة كل بول وحديث العرنين يدل على طهارة بول ما كول اللحم فلما تعارض فيه الدليلان كانت نجاسته مخففة .

أما حديث العرنين فهو ما روى من أن قوما من عرينة أتوا المدينة المنورة فلم توافقهم فاصفرت ألوانهم وانتفخت بطونهم فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يخرجوا الى إبل الصدقة ويشربوا من أبوالها وألبانها فخرجوا وشربوا فكان ذلك سببا في شفائهم .

ويعنى في النجاسة المغلظة عن أمور : منها قدر الدرهم ويقدر في النجاسة الكثيفة بما يزن عشرين قيراطا وفي النجاسة الرقيقة بعرض مقر الكف ومع كونه يعنى عنه في صحة الصلاة فان الصلاة تكون به مكروهة كراهة تنزيه ولا وجه للقول بكراهة التحريم لأن العفو يقتضى رفع الإثم نعم إزالة قدر الدرهم أكد من إزالة ما هو أقل منه . والمشهور عند الحنفية كراهة التحريم .

ومنها بول الهرة والفأرة ونحوهما فيما تظهر فيه حالة الضرورة فيعنى عن نحره الفأرة اذا وقع في الحنطة ولم يكثر حتى يظهر أثره ويعنى عن بولها اذا سقط في البئر لتحقيق الضرورة بخلاف ما اذا أصاب أحدهما ثوبا أو إناء مثلا فانه لا يعنى عنه لا مكان التحرز . ويعنى عن بول الهرة اذا وقع على نحو ثوب لظهور الضرورة بخلاف ما اذا أصاب نحرها أو بولها شيئا غير ذلك فانه لا يعنى عنه .

ومنها بخار النجس وغباره فلو مرت الريح بالعدرات وأصاب الثوب لا يضر وإن وجدت وأحتملها به وكذا لو ارتفع غبار الزبل فأصاب شيئا لا يضر .

ومنها رشاش البول اذا كان دقيقا كرؤوس الإبر بحيث لا يرى ولو ملا الثوب أو البدن فانه يعتبر كالسدم للضرورة ومثله الدم الذى يصيب القصاب (أى الجزار) فيعنى عنه في حقه للضرورة فلو أصاب الرشاش ثوبا ثم وقع ذلك الثوب في ماء قليل تنجس الماء ==

= لعدم الضرورة حينئذ ومثل هذا أثر الذباب الذي وقع على نجاسة ثم أصاب ثوب المصلي فإنه يعفى عنه .

ومنها ما يصيب الغاسل من غسالة الميت مما لا يمكنه الامتناع عنه ما دام في تغسيله .
ومنها طين الشوارع ولو كان مخلوطا بنجاسة غالبية ما لم يرعينا ، ويعفى في النجاسة المخففة عما دون ربع الثوب كله أو ربع البدن كله وإنما تظهر الخففة في غير المائع لأن المائع متى أصابته نجاسة تتجس لا فرق بين مغلظة ومخففة ولا عبرة فيه لوزن أو مساحة .

ويعفى عن بعر الإبل والغنم إذا وقع في البئر أو في الإناء ما لم يكثر كثرة فاحشة أو يتفتت فيتلون به الشيء الذي خالطه . والقليل المعفو عنه هو ما يستقله الناظر إليه والكثير عكسه .
وأما روث الحمار وخثى البقر والقليل فإنه يعفى عنه في حالة الضرورة والبلوى سواء كان يابساً أو رطباً .

الشافعية — قالوا يعفى عن أمور :

منها ما لا يدركه البصر المعتدل من النجاسة ولو مغلظة .

ومنها قليل دخان النجاسة المنفصل عنها بواسطة النار بخلاف نحو البخار المنفصل بلا واسطة نار فإنه طاهر .

ومنها الأثر الباقي بالمحل بعد الاستنجاء بالجمر فيعفى عنه بالنسبة لصاحبه دون غيره فلو نزل في ماء قليل وأصابه ذلك الأثر تتجس به .

ومنها طين الشارع المختلط بالنجاسة المحققة فإذا شك في نجاسة ذلك الطين أو ظن كان طاهراً لا نجسا معفوا عنه ، وإنما يعفى عنه بشروط أربعة : (أولاً) أن لا تظهر عين النجاسة . (ثانياً) أن يكون المسار محتزاً عن أصابتها بحيث لا يرنجى ذيل ثيابه ولا يتعرض لرشاش نحو سقاء . (ثالثاً) أن تصيبه النجاسة وهو ماش أو راكب ، أما إذا سقط على الأرض فتلوث ثيابه فلا يعفى عنه لندرة الوقوع . (رابعاً) أن تكون النجاسة في ثوب أو بدن .

ومنها الخبز المستخ أو المدفون في الرماد التجس وإن تعاق به شيء من ذلك الرماد فإنه يعفى عنه ولو سهل فصله منه وإذا وضع في لبن ونحوه وظهر أثره فيه أو أصاب نحو ثوبه فإنه يعفى عنه أيضاً .

ومنها دود الفاكهة والجبن إذا مات فيها فإن ميته نجسة معفو عنها وكذا الإنفحة التي تصالح الجبن ،

= ومنها المسائعات النجسة التي تضاف على الأدوية والروائح العطرية لاصلاحها فانه يعنى
عن القدر الذى به الاصلاح قياسا على الأنفحة المصلحة للجن .

ومنها الثياب التي تنشر على الحيطان المبنية بالرماد النجس فانه يعنى عما يصيبها من ذلك
الرماد لمشقة الاحتراز .

ومنها الصئبان الميت (وهو فقس القمل) .

ومنها روث الذباب وإن كثر .

ومنها خرد الطيور فى الفرش والأرض بشروط ثلاثة : (أولا) أن لا يعتمد المشى عليه .

(ثانيا) أن لا يكون أحد الجانبين رطبا إلا أن تكون ضرورة ، كما اذا وجد فى طريق رطوبة
يتعين المرور منها فانه يعنى عنه مع الرطوبة والعمد . (ثالثا) أن يشق الاحتراز عنه .

ومنها قليل تراب مقبرة منبوثة .

ومنها قليل شعر نجس من غير كلب أو خنزير أو ما تولد منهما أو من أحدهما مع غيرها .

أما قليل الشعر من الكلب أو الخنزير فغير معفو عنه كما لا يعنى عن الكثير من شعر نجس من
الكلب والخنزير إلا بالنسبة للقصاص والراكب لمشقة الاحتراز .

ومنها روث سمك فى ماء اذا لم يغيره ولم يوضع فيه عبثا .

ومنها الدم الباقى على اللحم أو العظم فانه يعنى عنه اذا وضع اللحم أو العظم فى القدر قبل
غسل الدم ولو تغير به المرق فان غسل الدم عن اللحم أو العظم قبل الوضع فى القدر حتى انفصل
الماء عنه صافيا فهو طاهر وإن لم ينفصل الماء صافيا فهو نجس غير معفو عنه ولا يضر بقاء
بعض اللون لأنه لا يمكن قطعه فيغسل الغسل المعتاد ويعنى عما زاد .

ومنها لعاب النائم المحقق كونه من المعدة بأن يكون أصفر أو منتنا يعنى عنه فى حق
صاحبه المبتلى به ولو كثر وسال . والمشكوك فى كونه من المعدة محمول على الطهارة .

ومنها جرة البعير ونحوه مما يجتر من الحيوانات فانه يعنى عنها اذا أصابت من يزاوله
كمن يقوده أو نحو ذلك .

ومنها روث البهائم وبولها الذى يصيب الحلب حين درسه .

ومنها روث الفأر الساقط فى حيضان المراهض التي يستنجى منها فانه يعنى عنه اذا كان
قليلًا ولم يغير أحد أو صاف الماء .

== ومنها الحمصة التي يتداوى بوضعها في العضو المتلوثة بالنجاسة فانه يعفى عنها اذا تعينت طريقا للتداوى .

ومنها ما يصيب اللبن حال حلبه من روث المحلوبة أو من نجاسة على ثديها .

ومنها ما يصيب العسل من بيوت النحل المصنوعة من طين مخلوط بروث البهائم .

ومنها نجاسة فم الصبي اذا أصاب ثدي مرضعته عند رضاعه أو أصاب فم من يقبله في فمه مع الرطوبة .

ومنها مائع تنجس بموت ما سقط فيه مما لا دم له سائل كنمل وزنبور ونحل ونحوها فيؤكل ذلك المائع المتنجس بما وقع ومات فيه منها اذا لم يتغير بما مات فيه ولم يطره غيره الهواء ولو بهيمة .

ومنها أثر الوشم من دم نخرج من العضو ووضع عليه نيسة ونحوها حتى صار أخضر أو أزرق . ومعنى الوشم غرز الجلد بالإبرة ونحوها حتى يبرز الدم فيعفى عن الأثر الأخضر أو الأزرق الباقي في محله اذا كان لحاجة لا ينفع فيها غيره أو كان وقت فعل الوشم غير مكلف أو كان مكلفا ولم يقدر على إزالته إلا بضرر يباح بسببه التيمم .

ومنها الدم على التفصيل الآتى وهو : (أولا) الدم اليسير الذى لا يدركه البصر المعتدل وهذا معفو عنه ولو كان دم نجس نجاسة مغلظة كالكلب والخنزير . (ثانيا) ما يدركه البصر المعتدل وهذا إن كان من كلب أو خنزير أو نحوهما فانه لا يعفى عنه مطلقا وإن لم يكن كذلك فاما أن يكون دم أجنبي أو دم نفسه فان كان دم أجنبي فيعفى عن القليل منه ما لم يلطخ به نفسه ولم يختلط بأجنبي غير ضرورى وهذا في غير دم البراغيث ونحوها من كل ما لا دم له سائل . أما دم البراغيث ونحوها فيعفى عن كثيرها بشروط ثلاثة : (أولا) أن لا يكون بفعله أو فعل غيره ولو غير مكلف مع رضاه وإلا عفى عن القليل فقط . (ثانيا) أن لا يختلط بأجنبي لا يشق الاحتراز عنه وإلا فلا عفو إلا عن القليل . (ثالثا) أن يصيب الدم ملبوسا يحتاجه ولو للتجمل . أما إذا كان دم نفسه فان كان خارجا من المنافذ الأصلية كالأنف والأذن والعين فالعفو عن القليل وإن لم يكن من المنافذ كدم البثرات والدمامل والفصم فيعفى عن الكثير بشروط : الأول أن لا يكون بفعل الشخص نفسه كان يعصر دمه وإلا عفى عن القليل فقط في غير الفصم والحجامة أماهما فيعفى عن الكثير ولو بفعله . (الثاني) أن لا يجاوز الدم محله . (الثالث) أن لا يختلط بأجنبي غير ضرورى كالماء . وحل العفو في حق ==

مبحث فيما تزال به النجاسة وكيفية إزالتها

يزيل النجاسة أمور: منها الماء الطهور ولا يكفي في إزالتها الطاهر^(١) . وتطهير محل النجاسة به له كيفية مختلفة في المذاهب^(٢) .

= الشخص نفسه أما لو حمله غيره أو قبض على شيء متصل به فلا يعفى عنه والمراد بالمحل في قولنا لم يجاوز محله الذراع ونحوه لا محل الدم وسدده .
والمعتبر في القلة والكثرة العرف فان شك في القلة والكثرة فالأصل العفو .
الحنبلة — قالوا يعفى عن أمور :

منها يسير دم وقيح وصديد واليسير هو ما يعتده الانسان في نفسه يسيرا وإنما يعفى عن اليسير اذا أصاب غير مائع ومطعوم . أما اذا أصابهما فلا يعفى عنه بشرط أن يكون ذلك من حيوان طاهر حال حياته ومن غير قبل ودبر، واذا أصاب الدم أو غيره مما ذكر ثوبا في مواضع منه فإنه يضم بعضه الى بعض فان كان المجموع يسيرا عفى عنه وإلا فلا ولا يضم ما في ثوبين أو أكثر بل يعتبر كل ثوب على حدة .

ومنها أثر استجار بمحله بعد الانتفاء واستيفاء العدد المطلوب في الاستجار وسيأتي .
ومنها يسير سلس بول بعد تمام التحفظ لمشقة التحرز .
ومنها دخان نجاسة وغبارها وبخارها ما لم تظهر له صفة .
ومنها ماء قليل تنجس بمعفو عنه .
ومنها النجاسة التي تصيب عين الانسان ويتضرر بغسلها .

ومنها اليسير من طين الشارع الذي تحققت نجاسته بما خالطه من النجاسة .

(١) الحنفية — قالوا إن الماء الطاهر غير الطهور مثل الطهور في إزالة النجاسة، وكذا المائع الطاهر الذي اذا عصر انعصر كاخل وماء الورد فهذه الثلاثة يطهر بها كل متنجس بنجاسة مرئية أو غير مرئية ولو غليظة سواء كان ثوبا أو بدنا أو مكانا .

(٢) الحنفية — قالوا يطهر الثوب المتنجس بنفسه ولو مرة متى زالت عين النجاسة المرئية ولكن هذا اذا غسل في ماء جار أو صب عليه الماء . أما اذا غسل في وعاء فإنه لا يطهر إلا بالفصل ثلاثا بشرط أن يعصر في كل واحدة منها . واذا صبغ الثوب بنجس يطهر بانفصال الماء عنه صافيا ولو بقي اللون إذ لا يضر بقاء الأثر كلون أو ريح في محل النجاسة اذا شق زواله .

== والمشقة في ذلك هي أن يحتاج في إزالته لغير الماء كالصابون ونحوه . ومن ذلك الاختصاص بالحناء المتنجسة فإذا اختضب أحد بالحناء المتنجسة طهرت بانفصال الماء صافيا ومثل ذلك الوشم فانه إذا غرزت الابرة في اليد أو الشفة مثلا حتى برز الدم ثم وضع مكان الغرز صمغ والتأم الجرح عليه تنجس ذلك الصمغ ولا يمكن إزالة أثره بالماء فتطهيره يكون بغسله حتى ينفصل الماء صافيا ولا يضر أثر دهن متنجس بخلاف شحم الميتة لأنه عين النجاسة . أما النجاسة غير المرئية فانها تطهر اذا غلب على ظن الغاسل طهارة محلها بلا عدد ويقدر لموسوس بثلاث غسلات يعصر الثوب في كل واحدة منها ، ويطهر المكان وهو الأرض بصب الماء الطاهر عليها ثلاثا وتجفف كل مرة بخرقه طاهرة . واذا صب عليها ماء كثير بحيث لا يترك للنجاسة أثرا طهرت ، وتطهر الأرض أيضا باليبس فلا يجب في تطهيرها الماء . ويطهر البدن بزوال عين النجاسة في المرئية وبغلبة الظن في غيرها . أما الأواني المتنجسة فهي على ثلاثة أنواع : فخار ، وخشب ، وحديد ، ونحوه .

وتطهيرها على أربعة أوجه : حرق ، ونحت ، ومسح ، وغسل . فإذا كان الإناء من فخار أو حجر وكان جديدا ودخلت النجاسة في أجزائه فانه يطهر بالحرق وان كان عتيقا يطهر بالغسل على الوجه السابق وان كان من خشب فان كان جديدا يطهر بالنحت وان كان قديما يطهر بالغسل وان كان من حديد أو نحاس أو رصاص أو زجاج فان كان صقيلا يطهر بالمسح وان كان خشنا غير صقيل يطهر بالغسل .

وأما المائعات المتنجسة كالزيت والسمن فانها تطهر بصب الماء عليها ورفعها عنها ثلاثا أو توضع في إناء مثقوب ثم يصب عليه الماء فيعلو الدهن ويحركه ثم يفتح الثقب الى أن يذهب الماء . هذا اذا كان مائعا . فان كان جامدا يقطع منه المتنجس وي طرح ، ويطهر الغسل بصب الماء عليه وغليه حتى يعود كما كان ثلاثا .

ويطهر الماء المتنجس بجريانه بأن يدخل من جانب ويخرج من جانب آخر فإذا كان في قناة ماء نجس ثم صب عليه ماء طاهر في ناحية منها حتى امتلأت وسال من الناحية الأخرى كان ماء جاريا طاهرا ولا يشترط أن يسيل منه مقدار يوازي الماء الذي كان فيها ومثل ذلك ما اذا كان الماء المتنجس في طشت أو قصعة ثم صب عليه ماء طاهر حتى سال الماء من جوانبه فانه يطهر على الراجح وان لم يخرج مثل المتنجس ، وكذلك البئر وهو من الأمان فانها يطهران بمثل ذلك . وبذلك يصير الماء طهورا ، وزادوا مطهرات أخرى .

منها ذلك وهو أن يمسح المنتجس على الأرض مسحا قويا ومثل ذلك الحت وهو القشر باليد أو العود . الحك : ويطهر بذلك الخف والنعل بشرط أن تكون النجاسة ذات جرم ولو كانت رطبة وهي ما ترى بعد الجفاف كالعذرة والدم لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا أتى أحدكم المسجد فليقلب نعليه فان كان بهما أذى فيمسحهما بالأرض فان الأرض لها طهور » . أما إذا كانت النجاسة ليست ذات جرم فانه يجب غسلها بالماء ولو بعد الجفاف . ومنها المسح الذي يزول به أثر النجاسة . ويطهر به الصقيل الذي لا مسام له كالسيف والمرأة والظفر والعظم والزجاج والآنية المدهونة ونحو ذلك .

ومنها مسح محل الحجامة بثلاث نحرق نظاف مبلولة .

ومنها الجفاف بالشمس أو الهواء وتطهر به الأرض وكل ما كان ثابتا فيها كالشجر والكلأ بخلاف نحو البساط والحصير وكل ما يمكن نقله فانه لا يطهر إلا بالغسل وإنما طهرت الأرض بالييس لقوله صلى الله عليه وسلم « ذكاة الأرض يسها » . فتصح الصلاة عليها ولكن لا يجوز منها التيمم وذلك لأن طهارتها لا تستدعي طهوريتها . ويشترط في التيمم طهورية التراب كما يشترط في الوضوء طهورية الماء .

ومنها الفرك ويطهر به منى آدمى يابس أما الرطب فانه يجب غسله لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة « فاغسله ان كان رطبا وافركه ان كان يابسا » . ولا يضر بقاء أثره بعد الفرك وإنما يطهر بالفرك اذا نزل من مستنج بماء لا بحجر لأن الحجر لا يزيل البول المنتشر على رأس الحشفة فاذا لم ينتشر البول ولم يمر عليه المنى في الخارج فانه يطهر بالفرك أيضا إذ لا يضر سروره على البول في الداخل ولا فرق بين منى الرجل ومنى المرأة الخارج من الداخل لا اختلاطه بمنى الرجل وقد ذكر في الحديث انه يطهر بالفرك . أما منى غير آدمى فانه لا يطهر بالفرك لأن الرخصة وردت في منى آدمى فلا يقاس عليه غيره .

ومنها التدف ويطهر به القطن اذا ندف .

وقد مدوا في المطهرات أموراً أخرى تساهلوا كقطع الدهن الجسامد المنتجس وطرحه كما تقسم وهو المبر عنه بالتقوير لأنه في الحقيقة عزل للجزء المنتجس عن غيره لا تطهير له ومثله قسمة المنتجس بفصل الأجزاء النجسة عن الطاهرة ، وكذلك هبة المنتجس لمن لا يرى نجاسته فان الهبة لا تمت مطهرة له في الحقيقة .

== المالكية — قالوا يطهر محل النجاسة بغسله بالماء الطهور ولو مرة إذا انفصل الماء عن المحل طاهرا . ولا يضر تغيره بالأوساخ الطاهرة ويشترط زوال طعم النجاسة عن محلها ولو عسر لأن بقاءه دليل على تمكن النجاسة منه وكذا يشترط زوال لونها وريحها إذا لم يتعسر زوالهما فإن تعسر زوالهما عن المحل كالمصبوغ بنجس حكم بطهارته ولا يلزم تسخين الماء إلا حالة العجز عن استعمال البارد ولا الغسل بأشنان أو صابون أو نحوهما والغسالة المتغيرة بأحد أوصاف النجاسة بنجسة . أما إن تغيرت بصبغ أو وسخ فلا — ويكفى في تطهير الثوب والحصير والخف والنعل المشكوك في إصابة النجاسة إياها نضحها مرة أى رشها بالماء الطهور ولو لم يتحقق تميم المحل بالماء . وأما البدن والأرض المشكوك في إصابتها إياها فلا يطهران إلا بالغسل لأن النضح خلاف القياس فيقتصر فيه على ما ورد وهو الثوب والحصير والخف والنعل ولو غسلها بالماء كان أحوط لأنه الأصل والنضح تخفيف .

والأرض المتنجسة يقينا أو ظنا تطهر بكثرة إفاضة الطهور عليها حتى تزول من النجاسة وأوصافها لحديث الأعرابي الذي بال في المسجد فصاح به بعض الصحابة فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بتركه وأن يصبوا على موضع بوله ذنوبا من ماء كما رواه الشيخان . والذنوب يفتح الذال هو الدلو .

ويطهر الماء المتنجس بصب الطهور عليه حتى تذهب منه أوصاف النجاسة . وأما المائعات غير الماء كالزيت والسمن والعسل فتتنجس بقليل النجاسة ولا تقبل التطهير بحال من الأحوال .

الحنابلة — قالوا كيفية التطهير بالماء الطهور في غير الأرض ونحوها مما يأتى أن يغسل المتنجس سبع مرات منقية بحيث لا يبقى للنجاسة بعد الغسلات السبع لون ولا طعم ولا ريح وإن لم تزل النجاسة إلا بالغسلة السابعة فإن كانت النجاسة من كلب أو خنزير أو ما تولد منهما أو من أحدهما فإنه يجب أن يضاف إلى الماء في إحدى الغسلات تراب طهور أو صابون أو نحوه والأولى أن يكون مزج التراب ونحوه بالماء في الغسلة الأولى فإن بقي للنجاسة أثر بعد الغسل سبعا زيد في عدد الغسلات بقدر ما تزول به النجاسة فإن تمذر زوال طعمها لم يطهر وعفى عنه وإن تعذر زوال لونها أو ريحها أوهما معا فالمحل المتنجس يصير طاهرا . ويشترط في تطهير المتنجس الذي تشرب النجاسة أن يعصر كل مرة خارج الماء إن أمكن عصره ويقتصر في العصر على القدر الذي لا يفسد الثوب . أما ما لا يشرب النجاسة

= كالآنية فإنه يطهر بمرور الماء عليه وانفصاله عنه سبع مرات . وأما ما لا يمكن عصره مما يتشرب النجاسة فإنه يكفي دقه أو وضع شيء ثقيل عليه أو تقلبيه بحيث ينفصل الماء عنه عقب كل غسلة من السبع .

أما الأرض المتنجسة ونحوها من الصخر والأحواض الكبيرة أو الصغيرة الداخلة في البناء فإنه يكفي في تطهيرها من النجاسة صب الماء عليها بكثرة حتى تزول عين النجاسة .
ويكفي في تطهير المتنجس ببول غلام رضيع لم يتناول الطعام برغبة أن يغمر بالماء ولو لم ينفصل ومثل بوله في ذلك قيؤه .

الشافعية — قالوا كيفية التطهير بالماء الطهور في النجاسة المغلفة وهي ما كانت من كلب أو خنزير أو متولد منهما أو من أحدهما هي أن يغسل موضعها سبع مرات وأن يصاحب ماء إحدى الغسلات تراب طهور أي غير نجس ولا مستعمل في تيمم والمراد بالتراب هنا ما هو أعم من التراب في التيمم فيشمل الأعفر والأصفر والأحمر والأبيض والطين وما خلط بطاهر آخر نحو دقيق .

وللتتريب ثلاث كيفيات : إحداهما مزج الماء بالتراب قبل وضعه على محل النجاسة .
ثانيها أن يوضع الماء على محل النجاسة قبل التراب ثم يوضع عليه التراب . ثالثها أن يوضع التراب أولاً ثم يصب عليه الماء ولا تجزئ غسلة التتريب بجميع كيفياتها الثلاث إلا بعد زوال جرم النجاسة فإن لم يكن للنجاسة جرم فإن كان محلها جافاً أجزأ أي واحدة من الكيفيات الثلاث وإن كان محل النجاسة رطباً لم يجزئ وضع التراب أولاً لتنجسه بسبب ضعفه عن الماء .
ويجزئ الكيفيتان الأخريان ولو كانت النجاسة المغلفة في أرض بها تراب غير نجس العين كفي ترابها في تطهيرها بالسبع بدون تراب آخر وأولى الغسلات السبع ما أزيل به عين النجاسة وإن تعدد فلو أزيلت عين النجاسة بواحدة اعتبرت واحدة وزيد عليها ست ولو زالت بست حسبت واحدة وزيد عليها ست ولو زالت بسبع فأكثر حسبت واحدة وزيد عليها ست .
وأما زوال وصف النجاسة من طعم أو لون أو ريح فلا يتوقف على عدد الغسلات فلو لم يزل إلا بسبع مثلاً حسبت سبعاً .

أما النجاسة المخففة فكيفية تطهيرها أن يرش على محلها ماء يعم النجاسة وإن لم يسل والنجاسة المخففة هي خصوص بول الصبي إذا كان غلاماً لم يبلغ الحولين ولم يتغذى إلا باللبن بسائر أنواعه ومنه اللبن والقشدة والزبد سواء كان لبن آدمي أو غيره بخلاف الأثني والحنثي =

= المشكل فان بوطها يجب غسله لقوله صلى الله عليه وسلم « يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام » وألحق الخنثى بالأثني فاذا زاد الصبي على الحولين وجب غسل بوله ولو لم يتناول طعاما غير اللبن كما يجب غسل بوله اذا غذى بغير اللبن ولو مرة واحدة ولكن اذا أعطى له شيء لا بقصد التغذية فتغذى منه كدواء فانه لا يمنع الرش ولا بد من زوال عين النجاسة قبل رش محلها بالماء كأن يعصر الثوب أو يحفف وكذا لا بد من زوال أوصاف النجاسة مع الرش وإنما قيدوا بخصوص البول ليخرج غيره من الفضلات النجسة فانها يجب فيها الغسل .

أما النجاسة المتوسطة وهي غير ما تقدم فانها تنقسم الى حكيمية، وهي التي ليس لها جرم ولا طعم ولا لون ولا ريح كبول غير الصبي إذا جف، وعينية، وهي التي لها جرم أو طعم أو لون أو ريح . أما الحكيمية فكيفية تطهيرها أن يصب الماء على محلها ولو مرة واحدة ولو من غير قصد . وأما العينية فكذلك ولكن بشرط زوال عين النجاسة — أما أوصافها فان بقي منها الطعم وحده فان بقاءه يضر ما لم تعتذر إزالته وضابط الاعتذر أن لا يزول إلا بالقطع وحينئذ يكون المحل نجسا معفوا عنه فان قدر على الإزالة بعد ذلك وجبت ولا تجب إعادة ماصلاه قبل فان تعسر زواله وجبت الاستعانة بصابون ونحوه الى أن يعتذر وإن بقي اللون والريح معا فالحكم كذلك وإن بقي اللون فقط أو الريح فقط فان المحل يطهر إذا تعسر زواله وضابط التعسر أن لا يزول بالاحت بالماء ثلاث مرات فاذا قدر على إزالته بعد ذلك فلا تجب طهارة المحل . ويشترط في إزالة النجاسة بأنواعها الثلاثة أن يكون الماء واردا على المحل إذا كان الماء قليلا فان كان قليلا مورودا تنجس بمجرّد الملافة وإذا كان الماء القليل نجسا غير متغير فاضيف اليه ماء طهور حتى بلغ قلتين طهر فان تنجس الماء بالتغير سواء كان قليلا أو كثيرا فانه لا يطهر إلا بإضافة الماء الطهور اليه حتى يزول تغيّره بشرط أن يبلغ قلتين .

وكيفية تطهير الأرض المتنجسة بالنجاسة المتوسطة المائعة كبول أو نحر أن تغمر بالماء إذا تشربت النجاسة . أما إذا لم تشرب النجاسة فلا بد من تحقيقها أولا ثم يصب عليها الماء ولو مرة واحدة . وكيفية تطهيرها من النجاسة الجامدة هي أن ترفع عنها النجاسة فقط إذا لم يصب شيء منها الأرض وأن ترفع عنها ثم يصب على محلها ماء يعمها إذا كانت رطبة وأصاب الأرض شيء منها .

ومنها استحالة عين النجاسة الى صلاح كصيرورة الخمر خلا ودم الغزال مسكا .
ومنها حرق النجاسة بالنار^(١) على اختلاف المذاهب . وأما دباغ جلود الميتة ففي كونه مطهرا لها
أو غير مطهر تفصيل في المذاهب^(٢) ، ولا تشتط النية في تطهير المتنجس .

(١) الحنفية — قالوا حرق النجاسة بالنار مطهر .

الشافعية والحنابلة — لم يعدوه من المطهرات فيقولون ان رماد النجس ودخانه نجسان .

المالكية — قالوا ان النار لا تزيل النجاسة واستثنوا رماد النجس على المشهور .

(٢) الحنفية — لم يفرقوا في الدبغ بين أن يكون حقيقيا كالديبغ بالقرظ والشب ونحوهما
أو حكيما كالديبغ بالتريب أو التجفيف بالشمس أو الهواء . والدباغ يطهر جلود الميتة إذا كانت
تحتل الدبغ . أما ما لا يحتمله بجلد الحية فإنه لا يطهر بالدبغ . ولا يطهر بالدبغ جلد الخنزير .
أما جلد الكلب فإنه يطهر بالدبغ لأنه ليس نجس العين على الأصح . ومتى طهر الجلد صح
استعماله في الصلاة وغيرها إلا أكله فإنه يمتنع وما على الجلد من الشعر وغيره طاهر كما تقدم .
الشافعية — خصوا الدبغ المطهر بما له حرافة ولذع في اللسان بحيث يذهب رطوبة الجلد
وفضلاته حتى لا ينتن بعد ذلك ولو كان الدباغ نجسا كزبل طير إلا أن الجلد المدبوغ بنجس
يكون كالثوب المتنجس فيجب غسله بعد الدبغ ولا يطهر بالدبغ عندهم جلد الكلب والخنزير
وما تولد منهما أو من أحدهما مع حيوان طاهر . وكذا لا يطهر عندهم بالدبغ ما على الجلد من
صوف وبر وشعر وريش لكن قال النووي يعني عن القليل من ذلك لمشقة إزالته .

المالكية — لم يجعلوا الدبغ من المطهرات وجعلوا الطهارة الواردة في الحديث على النظافة
ورخصوا في استعمال المدبوغ في طهور وفي لباس بشرط أن لا يلمس عليه ما لم يكن جلد خنزير
فإنه لا يرخص فيه . أما اليايس فلا أنه لا تملك به نجاسة الجلد . وأما الطهور فلا أنه لقسوته
يدفع النجاسة عن نفسه . وأما ما على الجلد من الصوف ونحوه فطاهر لأنه لا تحمله الحياة فلم
يتنجس بالموت كما تقدم . والقول بأن الدبغ ليس من المطهرات هو المشهور عند المالكية
والحقنون منهم يقولون إنه مطهر .

الحنابلة — لم يجعلوا دباغ جلود الميتة من المطهرات إلا أنهم قالوا باباحة استعمالها بعد
الدبغ في اليايسات فقط . أما صوف الميتة وشعرها وبرها وريشها فطاهر .

ولا يقبل التطهير ما تتجس من المائعات غير الماء كزيت وسمين وعسل^(١) وأما الجامدات^(٢) فإنها تقبل التطهير إلا ما تشربت أجزاءه النجاسة على تفصيل في المذاهب .

مبحث آداب قضاء الحاجة والاستنجاء

ينسب لقاضي الحاجة إذا أراد دخول بيت الخلاء أن يدخل برجله اليسرى ، ويخرج برجله اليمنى عكس ما يفعله إذا أراد دخول مسجد أو الخروج منه ، وأن يقول قبل دخوله ما ورد في الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم « إذا دخلتم الخلاء فقولوا بسم الله أعوذ

(١) الحنفية — قالوا إن المائعات المذكورة تقبل التطهير بالماء وقد تستدم كيفية تطهيرها بالماء في ذكر المطهرات .

(٢) المالكية — قالوا إن مما لا يقبل التطهير من الجامدات التي تشربت أجزاءها النجاسة اللحم إذا طبخ بنجس بخلاف ما لو حلت به النجاسة بعد نضجه فإنه يقبل التطهير ، وكذا لا يقبل التطهير البيض المصلوق بنجس والزيتون المملح به والفخار الذي غاصت النجاسة في أعماقه .

الحنابلة — وافقوا المالكية فيما ذكر إلا في البيض المصلوق فإنه يقبل التطهير لصلابته قشره المانعة من تشرب النجاسة ولم يفرقوا في اللحم بين المطبوخ والمصلوق فهو عندهم لا يقبل التطهير مطلقا .

الشافعية — قالوا إن الجامدات التي تشربت النجاسة تقبل التطهير ولو طبخ لحم في نجس أو تشربت حنطة النجاسة أو سقيت السكين بنجاسة فإنها تطهر ظاهرا وباطنا بصب الماء عليها إلا في اللبن (أي الطوب النبيء) الذي عجن بنجاسة جامدة فإنه لا يقبل التطهير ولو أحرق وغسل بالماء بخلاف المتنجس بمائع فإنه يطهر بغمره بالماء الطهور .

الحنفية — فصلوا في الجامدات فقالوا إن كانت آنية ونحوها تقبل التطهير على الوجه المتقدم في كيفية التطهير وإن كانت مما يطبخ كاللحم والحنطة فإن أصابها نجاسة وطبخت بها فلا تطهر بعد الغليان أبدا على المقتضى به لأن أجزاءها تكون قد تشربت النجاسة حينئذ ومن ذلك الدجاجة إذا غليت قبل شق بطنها فإنها لا تطهر أبدا لتشرب أجزائها النجاسة فيجب شق بطنها وإخراج ما فيها وتطهيرها بالغسل قبل غليها ومن ذلك رؤوس الحيوانات ولحم الكرش فإنها لا تطهر أبدا إذا غليت قبل غسلها وتطهيرها .

بالله من الخبث والخبائث» ونحو ذلك مما ورد ويؤخذ منه تقديم التسمية على التعوذ، فإذا أراد قضاء حاجة في غير بيت الخلاء كالصحراء فإنه يأتي بالتسمية والتعوذ عند تسميته ثيابه قبل كشف عورته كما يندب له أن يقول عند الانصراف غفرانك ، الحمد لله الذي أذهب عني ما يؤذيني وأمسك علي ما ينفعني . ويندب له عند إرادة قضاء الحاجة أن يعتد ما يزيل به النجاسة من ماء أو حجر أو نحوه ، وأن يجلس لقضاء حاجته فلا يقضيها قائماً^(١) ، ويتأكد الجلوس عند التقوط كما يتأكد لبول امرأة وخصي ، وأن يختار لقضاء حاجته مكاناً طاهراً رخوا فيتجنب الأمكنة النجسة لئلا تتجسه ، والأمكنة الصلبة لئلا يتطاير رشاش البول عليه ، وأن يجتنب ثقب الأرض سواء كان الثقب مستديراً أو مستطيلاً لئلا يخرج منه ما يؤذيه وأن يختار مكاناً خالياً مما يؤذيه ولا يلتفت بعد جلوسه لئلا يرى ما يقزعه فيقوم فيتجنب ، وأن يتباعد عن أعين الناس حتى لا يراه أحد ولا يسمع صوت ما يخرج منه ولا يشم ريحه ، وأن يرفع ثوبه تدريجاً ليستمر ستر عورته إلى أن يجلس حتى لا يكشف عورته بلا ضرورة . لقول أنس رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد قضاء الحاجة لم يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض ، فإن كان بحضرة من يحرم عليه رؤية عورته وجب الستر ، وأن يجلس معتمداً على رجله اليسرى مع رفع عقب رجله اليمنى وتفرج فخذه لأن ذلك أعون على خروج الخارج ، وأن يغطي رأسه حال قضاء حاجته وحال الاستنجاء والاستنجاء حياء من الله والملائكة ، ويحرم على قاضي الحاجة في مرحاض أو فضاء قراءة قرآن^(٢) من حين دخول المرحاض إلى أن يخرج منه . وأما في الفضاء فتحرم حال قضاء حاجته واستنجائه أو استنجاءه إلى أن يفارق المحل . ويحرم عليه^(٣) أن يدخل بمصحف أو بعضه ولو آية إلا إذا اتخذ حراً

(١) المسالكية — قالوا إذا أراد قضاء حاجته في مكان رخو نجس يندب له القيام لئلا تنجس ثيابه لو جلس فإذا كان المكان رخوا طاهراً خيراً في القيام به والجلوس وهو أولى وإن كان طاهراً صلباً ندب الجلوس به وإن كان رخوا نجساً قام ندباً . وأما التجسس الصلب فإنه يجتنب قياماً وقعوداً هذا بالنسبة للرجل أما المرأة فيكره لها القيام مطلقاً .

(٢) الحنفية والشافعية — قالوا بكرهية قراءة القرآن فيما ذكر . ومن الشافعية من قال

بالتحريم .

(٣) الحنفية والشافعية — قالوا بكرهية الدخول بالمصحف أو ببعضه فيما ذكر .

أو خاف عليه الضياع فانه يجوز^(١) ويحرم قضاء الحاجة فوق قبر لقوله صلى الله عليه وسلم لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص الى جلده خير له من أن يجلس على قبر رواه مسلم وغيره عن أبي هريرة ، وحمله العلماء على تحريم قضاء الحاجة على القبر ، ولا يجوز حال قضاء الحاجة^(٢) والاستنجاء أو الاستجمار استقبال القبلة أو استدبارها في فضاء بلا ساتر يحول بينه وبينها على تفصيل في المذاهب ، فان كان في بناء أو فضاء بسائر^(٣) لا يحرم لقوله صلى الله عليه وسلم « اذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بيول ولا غائط ولكن شرقوا أو غربوا » أى اذا لم تكن القبلة في الشرق أو الغرب ، فان كانت في أحدهما اتجه جنوبا أو شمالا .

وينهى عن قضاء الحاجة في الماء الراكد لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يبولى أحدكم في الماء الراكد^(٤) » ويلحق به التغوط لأنه أقبح . وفي النهى تفصيل في المذاهب .

- (١) المالكية — اشترطوا في جواز حمل المصحف أو بعضه معه فيهما أن يكون مستورا بما يمنع من وصول الرائحة اليه .
- (٢) الحنفية — قالوا يكره قضاء الحاجة فوق القبر كراهة تحريرية .
- (٣) الحنفية — قالوا يكره استقبال القبلة واستدبارها حال قضاء الحاجة والاستنجاء أو الاستجمار كراهة تحريرية مطلقا داخل البناء أو الفضاء لعدم النهى في الحديث فان جلس ساهيا وتذكر تحول عن القبلة عند تذكره إن أمكن .
- المالكية — قالوا يحرم حال قضاء الحاجة فقط . أما حال الاستنجاء أو الاستجمار فيكره فقط .
- الشافعية — قالوا لا يحرم الاستقبال والاستدبار حال الاستنجاء والاستجمار .
- الحنابلة — قالوا لا يحرم استقبال القبلة ولا استدبارها حال الاستنجاء أو الاستجمار وانما يكره ذلك فقط .

- (٤) الشافعية — اشترطوا في الساتر أن لا ينقص ارتفاعه عن ثلثي ذراع وأن لا يبعد عنه بأكثر من ثلاثة أذرع ؛ هذا اذا لم يكن الفضاء معدا لقضاء الحاجة وإلا فلا كراهة في استقبال القبلة أو استدبارها ولكنه خلاف الأفضل .
- (٥) المالكية — قالوا يحرم قضاء الحاجة في الماء الراكد اذا كان قليلا فان كان مستنجرا أو جاريا لم يحرم إلا اذا كان مملوكا للغير ولم يأذن فيه أو كان موقوفا .

ويحرم قضاؤها في موارد الماء ومحل مرور الناس واستظلهم لقوله صلى الله عليه وسلم « اتقوا الملاعن الثلاث البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل » وإنما سميت ملاعن لأن قضاء الحاجة فيها يكون سببا للعن من فعل ذلك ويلحق بهذه الثلاث مواضع اجتماع الناس لشمس أو قمر أو حديث مباح .

ويكره لقاضي الحاجة أن يقابل مهب ريح لئلا ترد عليه رشاش بوله فيتنجس ، ويكره له التكلم إلا للحاجة كطلب ما يزيل به النجاسة وقد يجب الكلام لضرورة كالتفاد أعمى من سقوط في مهلكة وحفظ مال من التلف ، ويكره له استقبال عين الشمس والقمر لأنهما من آيات الله الباهرة ، ويكره لقاضي الحاجة ذكر الله بلسانه بغير قرآن من حين دخول المرحاض إلى أن يخرج ، وقد تقدم حكم قراءة القرآن فإذا كان في الفضاء كره حال الحدث والاستنجاء ، ويكره له حمل ورقة أو خاتم مكتوب فيه اسم الله إلا إذا كان مستورا أو خاف عليه الضياع . وزاد بعض المذاهب مكروهات أخرى ^(٢١) .

= الحنابلة — قالوا يحرم التغوط في الماء الراكد وغيره قل أو كثر ولا يحرم في البحر ويكره البول في الراكد كذلك . وأما الجارى فان كان قليلا كره البول فيه وإن كان كثيرا لم يكره وكل ذلك ما لم يكن الماء موقوفا أو مملوكا للغير ولم يأذن فيه وإلا حرم قضاء الحاجة فيه مطلقا . الحنفية — قالوا يحرم قضاء الحاجة في الماء الراكد القليل فان كان كثيرا كره تحريما . وأما الجارى فانه يكره فيه ذلك تنزيها ما لم يكن مملوكا للغير ولم يأذن فيه أو كان موقوفا .

الشافعية — قالوا يكره قضاء الحاجة في الماء القليل نهارا راكدا أو جاريا حذرا من تنجيسه ويكره في الليل سواء كان قليلا أو كثيرا وكل ذلك في الماء المملوك له أو المباح فان كان مملوكا للغير يحرم ما لم يأذن له وإن كان مسبلا فانه يحرم ما لم يستبحر .

(١) الشافعية والحنفية — قالوا يكره قضاء الحاجة في هذه المواضع كلها ما لم تكن موقوفة للزور أو ملكا للغير فان كانت كذلك حرم قضاء الحاجة فيها .

(٢) المالكية — قالوا استقبال عين الشمس والقمر حال قضاء الحاجة لا يكره وإنما هو خلاف الأولى .

(٣) الحنفية والشافعية — زادوا في المكروهات أمورا : منها البصق والتخطف بلا حاجة ، ومنها أن يبعث بيده وأن يرفع بصره إلى السماء ، ومنها أن يقضيها تحت شجرة مثمرة عند الحنفية =

ويجب إخراج ما بقى في المخرج من بول أو غائط حتى يغلب على ظنه أنه لم يبق في المحل شيء، ومن امتداد في ذلك شيئا فليفعله كقيام أو مشى أو ركض برجله أو تخطى أو غير ذلك، وهذا يسمى استبراء.

(١) ويجب بعد الاستبراء الاستنجاء وهو غسل ما تلوث به المخرج من النجاسة الخارجة منه أو مسحه بالأحجار ونحوها مما ينقى ويسمى المسح بالأحجار ونحوها استجاراء، ويكفى الاقتصار على أحدهما والماء أفضل لأنه يزيل عين النجاسة وأثرها. ويندب الجمع بينهما فيمسح أولاً بالأحجار ونحوها مما يخفف النجاسة بإزالة عينها ثم يغسل بالماء لإزالة أثرها.

= أو شأنها أن تمر عند الشافعية، ومنها إطالة المكث بلا حاجة، ومنها النظر إلى عورته بلا حاجة، وزاد الحنفية التمتحن بلا حاجة.

الشافعية -- قالوا يندب الاستبراء ما لم يغلب على ظنه بقاء شيء لو لم يستبراء منه المخرج.

(١) الحنفية -- قالوا الاستنجاء أى إزالة ما على نفس المخرج من النجاسة، وكذا الاستجار سنة مؤكدة للرجال والنساء سواء أكان الخارج معتاداً أم غير معتاد كدم وقيح ولو كان الخارج زائداً على قدر الدرهم وإنما كان سنة ولم يكن واجباً لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأظب عليه وتركه في بعض الأحيان. ولقوله صلى الله عليه وسلم: «من استجمر فليوتر ومن فعل هذا فقد أحسن ومن لا فلا حرج». ولا يسن في الاستنجاء ولا الاستجار عدد معين بل يستحب تثليث المسح أو الغسل. والمدار فيهما على انقاء المحل بحيث يقع في نفسه أنه طهر. والمخرج هو محل الخروج وما حوله من مجمع حلقة الدبر الذي ينطبق عند القيام ونحوه فإن جاوزت النجاسة نفس المخرج وزادت على قدر الدرهم فإن إزالتها تكون فرضاً ويتعين فيها الماء فلا يكفى الحجر ونحوه وتكون حينئذ من باب إزالة النجاسة لا من الاستنجاء، وكذا لو أصاب طرف الإحليل من البول ما كان أكثر من الدرهم فإنه يفترض غسله بالماء ولا يجزئ مسحه بالحجر على الصحيح. ومثل ذلك ما أصاب قلفة الألف من البول فإنه إذا زاد على قدر الدرهم يفترض غسله وكذلك يفترض إزالة النجاسة التي لم تتجاوز المخرج قليلة كانت أو كثيرة بالماء قبل الاغتسال من الجنابة وغيرها لئلا تنتشر على البدن بالماء فتنجسه ومثل النجاسة الخارجة ما أصاب المخرج أو طرف الإحليل من نجاسة أجنبية فإنها إن لم ترد على قدر الدرهم تسن إزالتها بالماء أو الحجر ونحوه وإن زادت على قدر الدرهم فرض.

وانما يجوز الاستنجاء بالماء بشرط أن يكون طهورا كما هو الشرط في إزالة كل نجاسة .
وأن يزيل النجاسة عن المحل حتى يعود طاهرا بحالته التي كان عليها قبل تلويثه . وفي تقديم
أحد السبيلين على الآخر تفصيل في المذاهب .^(٢)

= غسلها بالماء وتكون من باب إزالة النجاسة ، وكذلك بول المرأة إذا انتقل من محل خروجه
وأصاب ظاهر فرجها أكثر من الدرهم فإنه يفترض غسله بالماء . فان المرأة والرجل سواء
في كل ما تقدم إلا في الاستبراء فإنه ليس عليها استبراء بل تصبر زمنا يسيرا بعد فراغها من البول
أو الغائط ثم تستنجي أو تستجمر أو تجمع بينهما على ما تقدم . وإذا استنجى وبقى أثر النجاسة
ثم عرقت مقعدته وأصاب عرقها ثوبه فارت الثوب لا ينتجس وإن زاد العرق على قدر
الدرهم . أما إذا دخل المستجمر ماء قليلا فإنه ينجسه . هذا وقد تقدم أن الدرهم يقدر
في النجاسة الحامدة بعشرين قيراطا وفي المائعة بماء مقعر الكف . أما القيراط فهو زنة
نحو خمس شعيرات غير مقشورة والمعروف في زماننا أن زنة القيراط تساوى (خروبة) بزره من
بزر الخروب المتوسطة وأن الدرهم ستة عشر قيراطا و (الخروبة) زنة أربع قححات من القمح
البلدى القديم .

(١) الحنفية - قالوا إن الغسل بالماء الطهور أفضل للاتفاق على إزالة النجاسة به .
وأجاز أبو حنيفة وأبو يوسف الاستنجاء وإزالة كل نجاسة بالماء الطاهر ولو كان غير الماء
بالشرط المتقدم .

(٢) المالكية - قالوا يندب تقديم قبله في إزالة النجاسة إلا إذا كان من عادته أن
يتقاطر بوله إذا مس دبره بالماء حينئذ يندب له تقديم القبل .

الحنفية - لهم قولان في ذلك والمفتى به قول الامام وهو تقديم غسل الدبر لأن نجاسته
أقذر من البول ولأنه بواسطة ذلك في الدبر وما حوله يقطر البول فلا يكون لتقديم غسل
القبل فائدة .

الشافعية - قالوا يندب لمن يستنجى بالماء أن يقدم غسل القبل على الدبر . وأما إذا
استجمر بالأعجار فإنه يندب له تقديم الدبر على القبل .

الحنابلة - قالوا يسن لمن أراد الاستنجاء أو الاستجمار أن يبدأ بالقبل إذا كان ذكرًا
أو أنثى بكرة وتخير الأنثى الثيب في تقديم أيهما .

ويندب الاستنجاء بيده اليسرى تكريما لليمنى . ويندب بل أصابع اليسرى قبل ملاقة الأذى لئلا يشتد تعاقر النجاسة بها . ويندب أيضا غسل يده اليسرى بعد الفراغ بشيء منظف . ويندب الاسترخاء قليلا عند الاستنجاء .^(١)
وفيا يستجمر به من الأحجار ونحوها تفصيل في المذاهب .^(٢)

(١) الشافعية — قالوا بوجوب الاسترخاء المذكور .

الحنفية — قالوا انما يندب الاسترخاء اذا لم يكن صائما محافظة على الصوم .

(٢) الحنفية — قالوا إن السنة أن يكون الاستجمار بالأشياء الطاهرة من تراب ونخرق بالية وحجر ومدر (وهو قطع الطين اليابسة) . ويكره تحريما الاستجمار بالمنهى عنه كالعظم والروث لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن استعمالها في ذلك ومثلها طعام الآدمي والدواب . وكره تحريما الاستجمار بما هو محترم شرعا لما ثبت في الصحيحين من النهى عن إضاعة المال ويدخل فيما له احترام شرعا جزء الآدمي ولو كافرا أو ميتا . والورق المكتوب ولو كانت الكتابة حروفا مقطعة لأن للحروف احتراماً . والورق غير المكتوب اذا كان صالحا للكتابة . أما الورق الذي لا يصلح للكتابة فانه يجوز الاستجمار به بدون كراهة وانما يكره الاستجمار بما له قيمة مالية اذا أدى ذلك الى إتلافه أو إنقاص قيمته فاذا كان غسله بعد الاستجمار أو تجفيفه يعيده الى حالته الأولى فانه لا كراهة فيه . وكره الاستجمار بالطوب المحترق، والفخار، والزجاج، والفحم، والحجر الأملس . وتكون الكراهة تحريمية اذا كان استعمالها ضارا إذ لا يجوز استعمال ما يضر . وتريهية اذا لم يكن استعمالها ضارا . وذلك لأنها لا تنقي المحل . والسنة إنقاؤه . وكره تحريما الاستجمار بجدار غيره لأنه لا يجوز التمدى على مال الغير أما جدار نفسه فلا كراهة فيه . ومثل جداره الجدار المستأجر . فان استجمر بشيء مما ذكر أجزأه مع الكراهة التحريمية أو التزيهية على التفصيل المتقدم . هذا وقد تقدم ما يتعين فيه الماء وما يكفي فيه الحجر ونحوه في أول المبحث .

الشافعية — قالوا يشترط فيا يستجمر به أن يكون جامدا طاهرا فلا يصح بمشجس .

وأن يكون قالما للنجاسة فلا يصح بغير قالع كالأملس والرخو وأن يكون غير مبتل . فان كان مبتلا بغير العرق فلا يحزئ . وأن يكون غير محترم شرعا فلا يصح بمحترم كالخيز والمظلم . ومن المحترم شرعا ما كتب فيه علم شرعي كفقهِه وحديث أو وسائله كصحف وصرف، وحساب وطب .

= وعروض . وأما ما كتب فيه غير ذلك فليس من المحترم اذا لم يوجد فيه قرآن ونحوه من كل محترم . ومن المحترم ما كتب فيه اسم معظم مقصود منه ذلك المعظم كأبي بكر وعمر ونحوهما . ومن المحترم أيضا المسجد فلا يجوز الاستنجار بجزء منه كحجر وخشب ولو انفصل عنه ما دام منسوباً إليه ومن المحترم جزء الآدمي ولو مهدر الدم نظرا لصورته وإن أهدر دمه .

ويشترط في الخارج شروط : منها أن لا يكون جافاً لأنه لا يفيد الجبر ونحوه في إزالته . وأن لا يطراً عليه نجس آخر أجني أو طاهر غير العسرق . وأن لا يجاوز الصفحة في الغائطة والحشفة في البول . والصفحة ما ينضم من الآلين عند القيام . والحشفة ما فوق محل الختان — هذا اذا كان رجلاً فان كان المستجمر امرأة فانه يشترط في صحته مسحها بالجبر ونحوه أن لا يجاوز ما يظهر عند قعودها إن كانت بكراً وأن لا يصل الى ما بعد ذلك من الداخل إن كانت ثيباً وإلا تعين المساء بالنسبة لهما كما يتعين بالنسبة للاقلف إذا وصل بوله للجلدة .

ويشترط في المسح بالجبر ونحوه أن لا ينقص عن ثلاث مسحات يعم المحل بكل مسحة ولو بثلاثة أطراف حجر واحد فلا يكتفى أقل من ثلاث ولو أتق المحل واذا لم يحصل الانتقاء بالثلاث زيد عليها ما يحصل به الانتقاء بحيث لا يبقى من النجاسة إلا أثر لا يزيله إلا الماء أو صغار الخنزف .

المالكية — قالوا يجوز الاستنجار بما اجتمعت فيه شروط خمسة : أن يكون يابساً كحجر وقطن وصوف اذا لم يتصل بالحيوان (وإلا كره الاستنجار به) . فان لم يكن يابساً كالطين فلا يجوز الاستنجار به لأنه ينشر النجاسة . فان وقع استنجار به فلا بد من غسل المحل بالماء بعد ذلك . وإن صلى بلا غسله كان مصلياً بالنجاسة وقد تقدم حكمه في باب إزالة النجاسة . وأن يكون طاهراً فلا يجوز بنجس كعظم ميتة وروث حيوان محرم الأكل . فان استجمر به فان كان جامداً ولم يتخلل منه شيء وأتق المحل أجزاء مع الإنم . وأن يكون متقياً للنجاسة . فلا يجوز بالأملس كرجاج وقصب فارسي لعدم الانتقاء به . وأن يكون غير مؤذ فلا يجوز بماله حذ كسكين وحجر مخزف ومكسور رجاج . وأن يكون غير محترم شرعاً ، ومن المحترم شرعاً مطهروم الآدمي ويشمل الملح والدواء ، ويلحق به الورق لما فيه من النشا المطهروم ومن المحترم شرعاً ماله شرف كالمكتوب لأن للحروف حرمة ، ومنه ما كان حقاً للتفسير سواء أ كان موقوفاً أم ملكاً لنفسه فيحرم الاستنجار بجدار موقوف أو مملوك للتفسير =

= فان كان الجدار مملوكا له كره الاستنجار به فقط ، ويكره الاستنجار بالعظم والروث الطاهرين
واذا حصل بهما الانتقاء أجزأ وكذلك كل ما حرم أو كره .

ويتعين الاستنجاء بالماء في أمور : منها بول أو غائط انتشر على المخرج كثيرا وهو ما زاد
على ما جرت العادة بتلويثه . ومنها بول الخصى ، ومنها بول المرأة بكرة أو ثيبا . ومنها المذي
الخارج بلذة معتادة وإلا كفى فيه الاستنجار بالبحر ونحوه ما لم يلزم كل يوم ولو مرة فإنه
يعفى عنه فلا يتعين فيه ماء ولا حجر ومتى خرج بلذة معتادة وجب غسل جميع الذكر بنية
فان اقتصر على غسل بعضه أو غسل جميعه بناية فقولان متساويان في بطلان صلاته
وصحتها . ومنها دم الحيض والنفاس لمن لا تجد ماء يكفى لغسلها ومعها ما يكفى لغسل الدم
من المحل فيتعين غسله بالماء وتيمم ولا يكفى مسحه بالبحر ونحوه ، ومنها المني الخارج بلذة
معتادة لمن لم يجد من الماء ما يكفى للغسل ولكنه يكفى لتطهير المحل ، وكذا ما يخرج بلذة
غير معتادة اذا لم يلزم كل يوم ولو مرة فان لازم كل يوم مرة عفى عنه فلا يجب فيه
ماء ولا حجر ولا نحوه وكذا منى الرجل الخارج من قبل المرأة بعد غسلها .

الحنابلة - قالوا يشترط فيما يستجمر به أمور : منها أن يكون طاهرا وأن يكون مباحا
فلا يصح الاستنجار بمغصوب ونحوه ، وأن يكون متقيا وضابط الانتقاء هنا أن يبقى أثر من
النجاسة لا يزيله إلا الماء فلا يصح بالأملس كرجاج ونحوه وأن يكون جامدا فلا يكفى
بالطين ، وأن لا يكون روثا أو عظما أو طعاما ولو لبسمة ، وأن لا يكون محترما شرعا كقربان
ذكر فيه اسم الله تعالى أو كتب فيه حديث أو علم شرعى أو كتب فيه ما يباح استعماله شرعا .
أما ما كتب فيه محرم الاستعمال فليس من المحترم شرعا ، وأن لا يكون جزء حيوان كيدنه مثله
وأن لا يكون متصلا به كصوفه ، وأن لا يكون محترم الاستعمال كالذهب والفضة . ويشترط
أن يكون المسح ثلاثا مع الإلقاء ، وأن تتم كل مسحة منها المحل فان حصل الإلقاء بدون
الثلاثة لا يجزئ ، وأن لا يكون المخرج متنجسا بغير الخارج منه ، وأن لا يتجاوز النجاسة
موضع العادة فان تجاوزت تعين الماء ، وأن لا يكون الخارج من النجاسة بقية حقنة فيمتنع
فيه الماء ، وأن لا يحف الخرج قبل الاستنجار فان جف تعين الماء . هذا وقد عذ
الحنابلة داخل قبل المرأة الثيب في حكم الطاهر ولكنهم قالوا إنه لا يجب غسله في الاستنجاء
بل أوجبوا غسل ما يظهر عنده جلوسها لقضاء حاجتها .

مباحث الوضوء

تعريفه

الوضوء طهارة مائية تتعلق بأعضاء مخصوصة بعضها يغسل وبعضها يمسح ، وهي أربعة : الوجه ، واليدين ، والرأس ، والرجلان ، وكلها تغسل إلا الرأس فإنها تمسح لسترها غالبا فيشق غسلها . والأصل في فرضيته للصلاة قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ . وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » رواه الشيخان . وقد انعقد الإجماع على ذلك فصار أمرا معلوما عند العام والخاص كالأمور الضرورية فمن جمده بعد ذلك فهو مرتد عن الإسلام .

وللوضوء شروط وفرائض (أركان) وستن ومندوبات ومكروهات ومبطلات (نواقض) .

شروطه

أما شروطه : فمنها شروط وجوب فقط ، وهي الأمور التي يتوقف عليها وجوبه دون صحته بحيث لو انعدم واحد منها لم يجب الوضوء وإن كان صحيحا . ومنها شروط صحة فقط ، وهي الأمور التي تتوقف عليها صحته دون وجوبه . ومنها شروط وجوب وصحة معا ، وهي الأمور التي يتوقف عليها وجوبه وصحته معا بحيث لو انعدم واحد منها لم يكن واجبا ولا صحيحا . أما شروط وجوبه فقط فهي البلوغ فلا يجب على صبي لكن يصح منه فإن توضأ في حال صباه أجزاءه عن الواجب إذا بلغ وهو متوضئ ، ودخول وقت الصلاة ، فيجب الوضوء بدخول الوقت وجوبا موسعا كما تجب الصلاة كذلك ، فإذا ضاق الوقت صار الوجوب مضيقا ، وكذا لو أراد الدخول في الصلاة ولو نفلا فإنه يجب عليه وجوبا مضيقا عند إرادتها حرمة الدخول فيها بدون طهارة . ويصح الوضوء قبل دخول الوقت إلا من المعذور فإنه لا يصح وضوءه إلا بعد دخول الوقت ^(١) وسيأتي للمعذور مبحث خاص به .

(١) المالكية — قالوا يصح وضوء المعذور قبل دخول الوقت وبعده .

الحنفية — قالوا يصح وضوء المعذور قبل دخول الوقت ولكنه ينتقض عند خروجه
بما حدث السابق على العذر فلو توضأ قبل الظهر لصلاة نافلة كالصبي ثم دخل وقت الظهر

والقدرة على الوضوء بأن يجد الماء الكافي لوضوئه ويقدر على استعماله فلا يجب الوضوء على فاقد الماء ولو حكما كأن يحتاجه لشرب ونحوه، ولا على من لم يقدر على استعماله كمرضى يضره استعماله ومكره على تركه وأقطع لا يجحد من يوضئه ولا يمكنه أن يحتال على تحصيل الوضوء — ووجود ناقض — فلا يجب تجديده بعد دخول الوقت على من توضأ قبله ولم ينتقض وضوؤه .

وأما شروط صحته فقط، فهي عدم الحائل المانع من وصول الماء إلى البشرة، كشمع ودهن وعجين ونحوها، ومنه عماص العين والأوساخ المتجمدة على العضو، وعدم المنافي للوضوء، فلا يصح حال حصول ما يبطله من النواقض ويستثنى من ذلك حدث صاحب العذر كالمستحاضة وصاحب السلس فيصح وضوؤه مع وجود ذلك الحدث المسترسل على التفصيل الآتي في مبحث المذخور، وأن يكون الماء طهورا في ظن المتوضئ، وقصد سبق بيان الطهور، وتميز صبي، فلا يصح وضوء صبي غير مميز .

وأما شروط وجوبه وصحته معا، فهي بلوغ الدعوة بأن^(١) يبلغه أن الله تعالى أرسل سيدنا محمدا رسولا يدعو الناس إلى توحيدِهِ وعبادته فمن لم تبلغه هذه الدعوة لا يجب عليه الوضوء ولا يصح منه .

«العقل»^(٢) فلا يجب الوضوء على مجنون ولا معرور ولا مغمى عليه ولا معتوه ولا يصح

= له أن يصلي بوضوئه هذا فرض الظهر ويظل متوضئا إلى أن يخرج وقت الظهر على الراجح كما سيأتي .

(١) الحنفية — لم يعدوا بلوغ الدعوة لا شرطا في الوجوب اكتفاء بالاسلام ولا شرطا في الصحة لأن الوضوء يصح ممن لم تبلغه الدعوة .

(٢) الحنفية — عتدوا العقل شرطا في الوجوب وعتدوا عدم المنافي شرطا في الصحة ومن ذلك يتضح أن الجنون والصرع والاعماء والنوم والغفلة من المنافي لأنها من نواقض الوضوء فتكون من شروط الصحة بهذا الاعتبار وعدم وجودها شرط في التكليف فتكون من شروط الوجوب بهذا الاعتبار . وأما المعتوه وهو عندهم ما اختلط كلامه وفسد تدبيره بحيث لا يضرب ولا يشتم فإن العبادة لا تجب عليه وإن صححت منه كالصبي فعدم العتة من شروط الوجوب لدخوله في التكليف وليس شرطا في الصحة .

منهم وهم في هذه الحالة «نقاء المرأة من دم الحيض والنفاس» فلا يجب على حائض أو نفساء ولا يصح منهما «عدم النوم والغفلة» فلا يجب على نائم ولا غافل ولا يصح منهما حال النوم والغفلة .

«الاسلام» ومعنى كونه شرطاً للوجوب والصحة أن الكافر لا يطالب به إلا بعد إسلامه وإن كان في حال كفره وأجبا عليه بمعنى أنه يعاقب على تركه ولا يصح منه . وهناك شروط أخرى في بعض المذاهب .^(٢)

فرائض الوضوء (أركانه)

أولها - غسل جميع الوجه بالماء الطهور مرة واحدة لقوله صلى الله عليه وسلم : «الوضوء مرة . مرة» . أما تكرار الغسل بعد المرة الأولى فليس بفرض وسيأتي حكمه .

(١) الحنفية - جعلوا الاسلام شرطاً للوجوب فقط فلا يجب الوضوء على الكافر لكونه غير مخاطب بفروع الشريعة على المشهور فليس مطالباً به . يصح الوضوء منه قبل إسلامه لأن الوضوء لا يتوقف على نية بخلاف التيمم فإنه لا يصح من الكافر لتوقف صحته على النية كما يأتي .

المالكية - جعلوا الاسلام شرط صحة فقط لأن المعتمد عندهم أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة فتجب عليهم العبادات ويعاقبون على تركها ولا تصح منهم إلا بعد الاسلام لتوقف صحتها على النية التي من شرطها الاسلام .

(٢) الحنابلة - زادوا في شروط الصحة فقط النية حقيقة أو حكماً ، وأن يكون الماء مباحاً وأن يتقدم الاستنجاء أو الاستجمار عليه .

الشافعية - زادوا في شروط الصحة فقط مصاحبة النية حكماً حتى يفرغ الوضوء بحيث لا ينوى بوضوئه نحو تبرد أو نظافة فقط . أما لو نوى الوضوء مع التبرد والنظافة ، فإنه يصح ، والعلم بكيفية الوضوء بحيث يعرف أن الوضوء هو غسل الوجه الخ . وأن يميز الفرض من غيره إذا كان قد اشتغل بالعلم زمن كافياً لذلك ، أما العائى فالشرط في حقه أن لا يعتقد الفرض نقلاً ولو اعتقده الكل فرضاً أو اعتقده أنه مشتمل على فرائض وسنن ولم يميز بين الفرض والسنة فإنه يجزئ .

وحد الوجه طولاً لمن لا لحية له من منابت شعر الرأس المعتاد إلى منتهى الذقن ومنتهى الذقن من الوجه فيفترض غسله (والذقن بفتح القاف هو مجمع اللحين وهما عظم الحنك الأسفل) وإلى منتهى اللحية لمن له لحية وإن طالت والواجب غسل^(٢) أعلى اللحية من جهة الوجه لا أسفلها من جهة الصدر . وحده عرضاً ما بين وتدى الأذنين فيجب غسل الوتره وهى الحاجزين طاقى الأنف وغسل تكاميش الجبهة وظاهر الشفتين وهو ما يظهر عند انطباقهما انطباقاً طبيعياً بلا تكلف وما غار من جفن أو أثر جرح أو ما خالق غائراً، وتخليل شعر لحيته وحاجبيه وشاربه، إذا كان الشعر خفيفاً بحيث يظهر الجلد تحته ويحركه ويعرّكه حتى يصل الماء للجلد . وأما الشعر الغزير فيجب غسل ظاهره ويسنّ تخليله كما سيأتى فى السنن، ويجب غسل الجنتين المحيطين بالجبهة يميناً وشمالاً وغسل البياض الذى تحت وتدى الأذنين . وأما شعر الصدغين^(٤) والبياض الذى فوق وتدى الأذنين فمن الرأس لا من الوجه فلا يجب غسلهما وداخل الفم والأنف ليسا من الوجه فلا يجب غسلهما أيضاً^(٥) .

(١) الشافعية — قالوا يجب غسل ماتحت الذقن أيضاً فنهاية الذقن غير كافية وحدها .
 (٢) الحنفية — قالوا المفروض فى ذلك هو غسل الشعر الذى يلاقى الخدين وظاهر الذقن لا ما نزل من اللحية عن ظاهر الذقن لأنه ليس مما يواجه به فلا يعتد من الوجه .
 (٣) المالكية — قالوا يجب تحريك الشعر الغزير وهو ما لا تظهر البشرة تحته حتى يدخل الماء فى خلّاله وإن لم يصل الجلد . وأما التخليل فغير واجب .
 الشافعية — قالوا لا يجب تخليل شعر اللحية والعارضين أن كان غزيراً بل يكتفى بغسل ظاهره من جهة الوجه أو من جهة الصدر ويسنّ تخليله . وأما باقى شعر الوجه من هذب وشارب ونحوهما فانه يجب تخليله أى غسل ظاهره وباطنه إلا إذا خرج شئ منهما عن حدّ الوجه فانه يكتفى بغسل ظاهره فقط ، والمراد بخروجه عن حدّ الوجه أن يلتوى بنفسه إلى غير جهة استرساله وإن لم يزد عن حدّ الوجه ، فليس من الخارج عن حدّ الوجه ما طال من الشارب مثلاً إلى جهة استرساله ولو زاد عن حدّ الوجه .

(٤) الشافعية والحنفية — قالوا شعر الصدغين والبياض الذى فوق وتدى الأذنين من الوجه فيجب غسلهما عندهم .

(٥) الحنابلة — قالوا داخل الفم والأنف من الوجه فيفترض غسلهما .

ثانيها — غسل اليدين مع المرفقين مرة واحدة تغم، ويجب غسل تكاميش الأنامل وغسل ما تحت الأظافر الطويلة التي تستر رؤوس الأنامل، فإن كان تحت الأظافر أوساخ ففى إزالتها تفصيل المذاهب^(١). ومن قطع من يده بعض محل الفرض وبقى بعضه وجب غسل الباقي، ومن قطعت يده من المرفق وجب عليه غسل موضع القطع.

ثالثها — مسح الرأس مرة واحدة وإن لم يكن عليه شعر وفى القدر المفروض مسحه تفصيل المذاهب^(٢).

(١) المالكية — قالوا يعنى عن وسخ الأظفار فلا تجب إزالته إذا لم يتفاحش.

الحنابلة — قالوا يعنى عن وسخ الأظفار إذا كان يسيرا.

الحنفية — قالوا الأوساخ التي تكون تحت الأظفار لا تمنع صحة الوضوء سواء كانت كثيرة أو يسيرة دفعا للمخرج.

الشافعية — قالوا الأوساخ التي تحت الأظافر تجب إزالتها إن منعت من وصول الماء إلى البشرة ويعنى عن القليل بالنسبة لمن ابتلى به كالذى يعمل فى الطين ونحوه.

(٢) المالكية والحنابلة — قالوا يجب مسح جميع الرأس من منابت شعرها المعتاد إلى نقرة القفا ويدخل فيه شعر الصدغين والبياض الذى خلفه فوق وتدى الأذنين، وكذا البياض الذى فوق الأذنين، والشعر المسترخى من الرأس يجب مسحه عند المالكية وإن طال كثيرا. أما الحنابلة فقالوا يجب مسح ما حاذى الرأس من الطويل دون ما زاد عنها، وأوجب المالكية تقض الشعر المضفور أن ضفر بثلاث خيوط وإن لم يشتد ضفره فإن ضفر بأقل من ثلاث وجب أن اشتد وإلا فلا وإن ضفر بلا خيوط لم ينقض وإن اشتد.

الشافعية — قالوا المفروض مسح بعض الرأس ولو قل، وإذا رش الماء على بعض الرأس من غير إمرار اليد أجزأه، ومن طال شعر رأسه لم يكف فيه مسح الزائد عن حدة الرأس ولو كان معقوصا فوق الرأس.

الحنفية — قالوا المفروض هو مسح ريع الرأس على المعتمد ولا يلزم إمرار اليد على الرأس فلو أدخل رأسه فى الماء أو صب عليها ماء فأصاب ريعها أجزأه فإذا مسح بيده وجب عليه أن يمسح بثلاث أصابع لأجل أن يصيب الماء ريع الرأس قبل جفافه اذ لو مسح بأصبعين فقط ربما ينجف الماء قبل متدها فلا يصل إلى القدر المطلوب مسحه فإذا مسح

وغسل الرأس يكفي عن مسحه إلا أنه مكروه^(١) لأنه خلاف ما أمر الله به، ومن مسح على شعر رأسه ثم أزاله لم يجب عليه تجديد المسح ولو كشط جلد رأسه بعد المسح . أما الأذنان فلا يفترض مسحهما لأنهما ليسا من الرأس^(٢) .

رابعها — غسل الرجلين مع الكعبين مرة وهما العظمان البارزان في أسفل الساق فوق القدم ويجب عليه أن يتعهد عقبيه بالغسل بالماء لقوله صلى الله عليه وسلم « ويل للأعقاب من النار » كما يجب عليه أن يتعهد الشقوق التي تكون في باطن القدم ، ومن قطع من رجله بعض ما يجب غسله وجب عليه أن يغسل ما بقي فان قطع موضع الفرض كله سقطت الغسل . خامسها — الترتيب بين الأعضاء الأربعة على الوجه الذي جاء في الكتاب العزيز فيغسل الوجه أولاً واليدين ثانياً ويمسح الرأس ثالثاً ويختم بغسل الرجلين .

سادسها — الموالاة^(٣) وهي المتابعة بين الأعضاء المذكورة بحيث لا تختل بين العضوين مسافة يحذف فيها الأول عند اعتدال الزمان والمكان ومزاج الشخص المتوضئ ويعتبر العضو المسحوق مغسولاً فيضرب تأخير ما بعده مسافة يحذف فيها المسحوق لو كان مغسولاً .

= بابها مع وسبائه مع ما بينهما أجزاء لأن ما بينهما بمنزلة أصابع ثالث فإذا مسح برؤوس أصابعه وكان الماء متقاطراً صح وإلا فلا ، ومن طال شعر رأسه فان مسح عليه بثلاث أصابع ولم يكن المسح على شعر تحته جزء من رأسه كأن كان على جبهته أو عنقه لم يجزئه وإن كان تحته جزء من رأسه أجزاء ، ولا يلزم في مسح الرأس تجديد الماء فلو مسح ببلل في كفيه من غسل يديه أجزاء . أما لو أخذ البلل من عضو من أعضائه فانه لا يكفي .

(١) الشافعية — قالوا غسل الرأس بدل المسح خلاف الأولى وليس بمكروه .

الحنابلة — قالوا إنما يجزئ غسلها بدل مسحها بشرط إمرار اليد على الرأس .

(٢) الحنابلة — قالوا الأذنان من الرأس فيفترض مسحهما .

(٣) المالكية والحنفية — جعلوا الترتيب بين تلك الفرائض سنة .

(٤) الشافعية والحنفية — قالوا إن الموالاة سنة فيكره التفريق بين الأعضاء إذا

كان بغير عذر . أما للعذر فلا يكره كما إذا كان ناسياً أو فرغ الماء المعة لوضوئه فذهب ليأتي بغيره ليكمل وضوءه ومحل كونه سنة عند الشافعية ما لم يكن صاحب ضرورة كصاحب السلس

فانه يجب عليه التتابع كما سبق .

سابعها - النية وهي قصد الفعل ومحلها القلب وتكون في ابتداء الوضوء فلو تقدم غسل بعض الأعضاء عليها لم يصح تطهيره ووجب إعادته بعدها ويفتقر تقدمها على الفعل بزمن يسير عرفاً لوجودها حكماً .

مبحث شروط النية

وشروطها الاسلام ، والتمييز ، والجزم ؛ فلا تصح من كافر ولا مجنون أو صبي غير مميز ولا من متردد فيها كأن يقول في نفسه نويت الوضوء ان كنت قد أحدثت . وكيفية في الوضوء أن يقصد المحدث بوضوئه استباحة ما منعه الحدث الأصغر أو أداء فرض الوضوء أو رفع

= المالكية - قالوا إن شرط وجوب الموالاة أن يكون المتوضئ ذا كرا قادراً فلو كان ناسياً أو عاجزاً غير مفترط وغير المفترط هو كمن أعتد من الماء ما يكفي للطهارة يقينا ثم ظهر عدم كفايته أو أريق منه شيء فانه يبني على ما فعل ولو طال الزمن وأما العاجز المفترط فهو من أعتد ما يكفيه ظناً أو شكاً فلم يكفه وهو يبني على ما فعل ما لم يطل الزمن إلا أن الناسي يجتدد نية عند تكيله الوضوء لذهاب نيته الأولى بالنسيان بخلاف العاجز فلا يلزمه تجديد النية لعدم ذهابها .

(١) الحنفية - قالوا إن النية سنة مؤكدة لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليها ، فمن تركها بدون عذر على سبيل الإصرار يأنم إثمها يسيراً وتكون فرضاً في حال التوضؤ بسؤر حمار ونبذة تمر كالتييم وهي شرط في كون الوضوء عبادة فإذا دخل الماء مكرهاً أو قصد التبرد أو النظافة فعم الماء أعضاء الوضوء بدون نية لا يكون متوضئاً بالمأمور به ولكن يصح له أن يصلي بهذا الوضوء لأن الصلاة لا تتوقف على الوضوء المأمور به وإنما تتوقف على الطهارة وهي تحصل بجرد سيلان الماء على الأعضاء لأنه مطهر بطبيعته .

الحنابلة - جعلوا نية الوضوء شرطاً .

(٢) الشافعية - قالوا لا بد من مقارنتها لأول جزء من العمل كالوجه في الوضوء ولا يفتقر تقدمها ولو كان يسيراً .

(٣) الحنفية - قالوا إن الاسلام ليس شرطاً في صحة النية في الوضوء كما تقدم .

الحدث^(١) ولا يشترط التلفظ بها كما لا يشترط استحضارها لآخر الوضوء فلا يضر ذهوله عنها في أثناءه ويبطلها رفضها في أثناء الوضوء كأن يقصد إبطال الوضوء وعدم الاعتداد به أما إذا رفضها بعد تمام الوضوء فلا يضر لأن الوضوء قد وقع صحيحاً فلا يبطله إلا ناقضه ولم يكن رفض النية من النواقض ، هذا ، وقد زاد بعض المذاهب في فرائض الوضوء غير ما ذكر^(٢) .

(١) الشافعية والحنابلة — قالوا إن نية رفع الحدث لا تصح من المعذور كمصاحب السلس لأن حدثه لا يرتفع بالوضوء إنما أمر بالوضوء وجوباً لإباحة الصلاة ونحوها مما يتوقف على الطهارة فلا يكفي أن ينوى رفع الحدث بل ينوى استباحة الصلاة ونحوها أو أداء فرض الوضوء .

(٢) المالكية — زادوا ذلك وحملوه من فرائض الوضوء كتخليل الشعر وأصابع اليدين .

ذكر فرائض الوضوء إجمالاً

المالكية — عدوا فرائض الوضوء سبعة وهي : النية ، وغسل الوجه ، وغسل اليدين مع المرفقين ، ومسح جميع الرأس ، وغسل الرجلين مع الكعبين ، والفور ، والتدليك على المعتمد عندهم لأنهم قالوا إنه داخل في حقيقة الغسل فلا يتحقق بدونه وإنما عدوه فرضاً على حدة للبالغة في الحث عليه .

الشافعية — عدوا فرائض الوضوء ستة وهي : النية ، وغسل الوجه ، وغسل اليدين مع المرفقين ، ومسح بعض الرأس ، وغسل الرجلين مع الكعبين ، والترتيب .

الحنابلة — عدوا فرائض الوضوء ستة وهي : غسل الوجه ومنه داخل الفم والأنف ، وغسل اليدين ، ومسح جميع الرأس ومنها الأذنان ، وغسل الرجلين ، والترتيب ، والموالة ، وأما النية فعادوها شرطاً في صحته .

الحنفية — عدوا فرائض الوضوء أربعة وهي : غسل الوجه ، وغسل اليدين مع المرفقين ، ومسح ربيع الرأس ، وغسل الرجلين مع الكعبين .

سنة الوضوء

وأما سنته ، فمنها غسل اليدين الى الرسغين (والرسغ مفصل الكف) يغسلهما ثلاثا بالماء الطهور .

وفىما تحصل به سنة غسل اليدين تفصيل في المذاهب .^(٢)

(١) الحنابلة - قالوا إن غسل اليدين في الوضوء سنة إلا في حق من استيقظ من نوم ليل ينقض الوضوء فانه اذا أراد الوضوء كان غسل يديه في هذه الحالة واجبا يأثم تركه وإن كان وضوءه صحيحا .

(٢) المالكية - قالوا إن كان الماء قليلا وهو ما لا يزيد عن صاع كما تقدم ولم يكن جاريا فان أمكن الافراغ منه كالصحفة فلا تحصل السنة إلا بغسلهما قبل إدخالهما فيه ولو كانتا طاهرتين ونظيفتين فان أدخلهما في الإناء قبل غسلهما في هذه الحالة أو أدخل إحداهما فعل مكروها وفائته سنة الغسل ، وإن كان الماء كثيرا أو جاريا فان السنة تحصل بغسلهما مطلقا سواء كان الغسل داخل الماء أو خارجه فان كان الماء قليلا ولا يمكن الافراغ منه كالحوض الصغير فان كانت يداه نظيفتين أو عليهما وساخة لا يتغير الماء بها اذا أدخلهما فيه فانه يترقب بيديه أو إحداهما ويغسل خارجه وتحصل السنة بذلك فان كانت يداه غير نظيفتين وخاف تغير الماء بإدخالهما فيه احتال على الأخذ منه بضمه أو بخرقة نظيفة فان لم يمكن ذلك تركه وتيمم إن لم يجد غيره .

الحنفية - قالوا غسل اليدين الى الرسغين في الوضوء تارة يكون سنة مؤكدة وذلك بالنسبة لمن يريد الوضوء وهو مستيقظ من النوم اذا كان نائما بدون استنجاء أو نام مستنجيا ولكن توهم بعد استيقاظه أن على يده نجاسة ، وتارة يكون سنة غير مؤكدة وهو فيما عدا ذلك ، وفي كيفية الغسل تفصيل ذلك لأن الإناء الذي يريد أن يتوضأ منه إما أن يكون صغيرا يمكن رفعه والصب منه أو لا فان كان صغيرا رفعه وصب منه على اليمنى وغسلها ثلاثا مع ذلك بعض أصابعها ببعض ثم يفعل باليسرى كذلك وإنما قالوا بغسل كل واحدة منهما على حدة مع البسادة باليمنى لأن التيامن مستحب فلو غسلهما معا ثلاثا أجزأه بلا كراهة ، وإن كان الإناء كبيرا لا يمكن رفعه والصب منه فان كان معه إناء صغير كالكوز اغترف به وغسل اليمنى ثم اليسرى على الوجه المتقدم ، وإن لم يكن معه إناء صغير أدخل أصابع يده اليسرى مضمومة =

وغسل اليدين المطلوب في كل وضوء لما نقل في وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم من مواظبته على ذلك . وأما ما ورد في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل إدخالها في وضوئه فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده » فإنه لبيان شدة تأكيد الغسل في هذه الحالة .
ومنها التسمية في ابتداء الوضوء على تفصيل في المذاهب ^(١) .

== دون كفه وصب على اليمنى ثم أدخل كفه وصب على اليمنى ثم أدخل اليمنى وغسل اليسرى فإن أدخل كفه مع أصابع يده اليسرى يصير الماء الملاقى للكف مستعملاً ولا يجوز الوضوء بالماء المستعمل إذا غلب على ظن المتوضئ أن ما يغرفه كله أو نصفه صار مستعملاً إلا إذا نوى الاعتراض لا الغسل فإن الماء لا يكون مستعملاً فإن خالف هذه الكيفية بأن أدخل يده في الإناء الصغير الذي يمكن رفعه قبل غسلها ، أو أدخلها في الإناء الكبير الذي لا يمكن رفعه ومعه إناء صغير يمكن الاعتراض به أو أدخل أصابع يده اليسرى في الإناء الكبير مع الكف عند عدم وجود الإناء الصغير فإن كل ذلك يكون مكروهاً تنزيهاً . هذا إذا لم يكن على يده نجاسة فإن كانت لا يجوز إدخالها في الإناء على أي حال ووجب عليه أن يحتال على تناول الماء بقمه أو بخرقة فإن عجز تركه وتيمم ولا إعادة عليه حيث لا يجده غيره .

الشافعية — قالوا تحصل سنة غسل اليدين بغسلهما ثلاثاً خارج الإناء ، وكذا بغسلهما في الماء القليل إذا تيقن طهارتهما فإن شك في طهارتهما كره غسلهما فيه ، وإن تيقن نجاستهما حرم . وعليه في هذه الحالة أن يغسلهما قبل إدخالهما في الإناء ثلاثاً بتطهيرهما وهو سنة مستقلة ثم يغسلهما بعد ذلك ثلاثاً لتحصيل سنة الوضوء . هذا ولا بد لسنن الوضوء من نية خاصة بأن ينوى بقلبه سنن الوضوء عند غسل يديه ولا يكفي نية رفع الحدث لأنها لا تكون إلا عند غسل الوجه وهو متأخر عن غسل اليدين وما بعده من السنن التي قبل غسل الوجه ، ولا تحصل سنة غسل اليدين إلا بشرط تقديمه على المضمضة .

الحنابلة — قالوا تحصل سنة غسلهما ثلاثاً سواء كان الغسل خارج الإناء أو فيه .

(١) الحنفية — قالوا يكفي في حصول السنة أي ذكر كان فلو قال لا إله إلا الله أو سبحان الله حصلت به السنة إلا أن الأفضل عندهم التسمية بما ورد وهو بسم الله العظيم ==

ومنها المضمضة وفي تفسيرها اختلاف المذاهب^(١) .

= والحمد لله على دين الإسلام ، ويسن تقديم الاستعاذة على التسمية فإذا نسي أولاً ثم ذكرها بعد غسل البعض فأتى بها لا يكون محصلاً للسنة ولكن يندب له أن يأتي بها متى ذكرها .

الشافعية — قالوا إن أصل السنة لا يحصل إلا بلفظ بسم الله والأكل أن يتم البسملة فإن ترك التسمية في أول الوضوء أتى بها في الأثناء ويقول بسم الله أولاً وآخره وكذا يأتي بها بعد نهاية الوضوء إلا إذا تشهد ودعا فإنه لا يأتي بها حينئذ لأنه لا يكون قد فرغ من الوضوء وتوابعه ، ويسن عندهم تقديم الاستعاذة عليها كالحنفية .

المالكية — قالوا إن التسمية مندوبة وتحصل بلفظ بسم الله وفي زيادة الرحمن الرحيم خلاف .

الحنابلة — قالوا إن التسمية في أول الوضوء واجبة فلو تركها عمدا بطل وضوءه بخلاف ما لو تركها جهلاً أو سهواً فإن وضوءه يصح بدونها فإن تذكرها في أثناء الوضوء أعاده وابتدأه من أوله بالتسمية ولا تكفي التسمية عندهم إلا إذا كانت بلفظ بسم الله .

(١) الحنابلة — قالوا إن المضمضة فرض من فرائض الوضوء وكذا الاستنشاق لدخولهما في حد الوجه كما تقدم ، وعزفوا المضمضة بأنها تحريك الماء في الفم ولو لم يطرحه بأن ابتلعه مثلاً ولا تحصل بدون ذلك .

المالكية — عزفوا المضمضة بأنها إدخال الماء في الفم وطرحه فلو دخل الماء فيه بدون قصد أو أدخله ولم يحركه أو أدخله وحركه ولم يطرحه بأن ابتلعه فلا تحصل السنة .

الشافعية — قالوا إن المضمضة هي جعل الماء في الفم ولا يشترط في حصول أصل السنة إدارة الماء ولا نجه بل هذا هو الأكل نعم يشترط أن نتقدم على الاستنشاق .

الحنفية — عزفوا المضمضة بأنها استيعاب جميع الفم بالماء والمعتمد عندهم أن تحريك الماء وطرحه ليسا بشرط في حصول السنة فالشرب الماء عباً أجزأه عن المضمضة أما إذا شربه مصاً فإنه لا يجوزنه .

ومنها الاستنشاق وهو جذب الماء بنفسه الى داخل أنفه^(١)، وتسنّ المبالغة في المضمضة^(٢) والاستنشاق لغير الصائم وتكره له لئلا يفسد صومه وينبغي في المضمضة والاستنشاق أن يتضمض ويستنشق بست غرفات فيغترف ثلاثا للمضمضة وثلاثا للاستنشاق^(٣).

ومنها الاستنثار وهو طرح الماء من الأنف بالنفس بأن يضع أصبعه (النبابة والإبهام) من يده اليسرى على أعلى مارن أنفه عند نثر الماء لأنه أبلغ في النظافة فلو كان بأفنه قدارة متجمدة أخرجها بخنصر يده اليسرى.

ومنها مسح الأذنين^(٤) ظاهرا وباطنا، ومنها مسح صماخ الأذنين^(٥) ومنها تجديد الماء لمسح الأذنين بغير بلل الرأس^(٦)، والأفضل في كيفية المسح أن يدخل

(١) الحنابلة — قالوا إن الاستنشاق فرض كما تقدم.

الحنفية — قالوا الاستنشاق إيصال الماء الى مارن أنفه وهو ما لان من الأنف ولا يشترط في حصول السنة جذبه بالنفس.

(٢) الشافعية — قالوا هو جعل الماء في الأنف وإن لم يصل الى أقصاه ولا يشترط جذب الماء بالنفس نعم هو أكل.

(٣) المالكية — جعلوا المبالغة فيهما لغير الصائم مندوبة لا سنة.

(٤) الشافعية — قالوا الأفضل أن يجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة ثم يكرر ذلك ثلاث مرار، واشتراطوا في السنن الثلاثة أن تكون مرتبة فلو قدم المتأخر فأنته سنة المتقدم.

الحنابلة — قالوا الأفضل أن تكون المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة بحيث يتضمض ثلاثا ويستنشق ثلاثا بتلك الغرفة جامعا بينهما في كل مرة.

(٥) الحنابلة — قالوا ان مسح الأذنين مع صماخيهما فرض لدخولها في حد الرأس كما تقدم.

الحنفية — قالوا ان ادخال الخنصر في صماخ الأذنين من آداب الوضوء لا من سننه.

(٦) الحنفية — قالوا بكراهة مسح الأذنين بماء جمديد على الراتب.

(٧) الشافعية — قالوا إنما يسق تجديد الماء للأذنين اذا أراد مسحهما ببلل المسححة

الأولى لرأسه لأن بلل هذه المسححة يكون مستعملا فاذا أعاد مسح رأسه ثانيا أو ثالثا لا يسق.

أطراف سبائتيه في صماخيهما ويضع إبهامه خلفهما ويثنى أصبعيه (السبابة والإبهام) ويديرهما حتى يعم مسحهما ظاهرا وباطنا، وإن مسحهما بأي كيفية أخرى وعمهما بالمسح أجزاء، ويكره تكرار مسحهما لأن المسح مبنى على التخفيف وفي التكرار تشديد .

ومنها الترتيب بين الأعضاء الأربعة بأن يقدم الوجه على اليدين ، واليدين على الرأس ، والرأس على الرجلين .

ومنها رد مسح الرأس إن بقي بيده بلل من المسحة الأولى وإلا فلا يسن الرد .
ومنها الاستياك في ابتداء الوضوء وبكفي في تحصيل السنة أن يستاك بأصبعه أو بأي شيء نافع للثة ولكن عود الأراك أفضل إن كان ناعما لا يضر بالثة .

ومنها تخليل أصابع اليدين والرجلين إن لم يتوقف عليه وصول الماء إلى خلأها فإن توقف عليه كان فرضا ، وكيفيته في اليدين أن يجعل باطن أحدهما على ظاهر الأخرى مع إدخال أصابع الأخرى ، وكيفيته في الرجلين أن يضع خنصره اليسرى بين كل أصبعين من أصابع رجله مبتدئا من خنصر رجله اليمنى منتها بخنصر رجله اليسرى من أسفل رجله وهذه الكيفية مندوبة .

== تجديد الماء للأذنين بل يحصل أصل السنة ببلل المسحة الثانية أو الثالثة نعم يكون تجديد الماء في هذه الحالة أكمل . هذا ولا تحصل سنة مسح الأذنين إلا بعد مسح الرأس .

(١) الشافعية — قالوا يسن تكرار مسح الأذنين مراعاة لمن يقسول إبهما من الرأس كما يسن تثليث غسلهما مع الوجه مراعاة لمن يقول إبهما من الوجه ، وكذا يسن أن يلمص كفيه على ظاهريهما .

(٢) الشافعية والحنابلة — قالوا إن الترتيب بين هذه الأعضاء فرض كما تقدم .

(٣) الحنفية — قالوا إن مسح ريع الرأس فرض كما تقدم ، واستيعابها بالمنسح مرة واحدة سنة ، ورد مسحها سنة أخرى .

الشافعية — قالوا مسح بعض الرأس فرض واستيعابها بالمنسح سنة ، ورد المسح سنة أخرى بشرط أن يكون له شعر ينقلب .

(٤) المالكية — قالوا إن الاستياك فضيلة أي مندوب لا سنة .

(٥) الشافعية — قالوا إن أصبعه لا يكفي في تحصيل السنة على الراجح .

(٦) المالكية — قالوا يجب تخليل أصابع اليدين وإن وصل الماء بدون التخليل ، أما أصابع الرجلين فيكفي وصول الماء إلى خلأها فلا يجب تخليلها إن وصل الماء بل يتدب .

ومنها تحريك خاتمه الذى يصل الماء الى ما تحته فان منع وصول الماء الى ما تحته فرض تحريكه ^(١) .

ومنها تخليل شعر لحيته الغزيرة لغير المحرم ، أما المحرم فيكره له التخليل إن لم يؤد إلى سقوط شعر منه وإلا حرم ، وكيفية التخليل أن يأخذ بيده اليمنى كفا من ماء جديد ثم يضع باطنها أسفل لحيته من جهة صدره ثم يفرق بها الشعر إلى أعلاها .
ومنها تقديم اليمنى على اليسرى في اليدين والرجلين ^(٢) .

(١) المالكية — قالوا انلحتم إما أن يكون لبسه مباحا أو حراما أو مكروها ، فان كان مباحا لا يجب تحريكه سواء كان ضيقا أو واسعا وصل الماء الى ما تحته أو لم يصل لا في الوضوء ولا في الغسل ، فان نزع بعد تمام الوضوء أو الغسل وجب عليه غسل ما تحته إن كان ضيقا وظن أن الماء لا يصل الى ما تحته ؛ وإن كان حراما أو مكروها فان كان واسعا أجزأ تحريكه وإن لم تصل اليد الى ذلك ما تحته اكتفاء بالدلك به وإن كان ضيقا وجب نقله من محله حتى يتمكن من ذلك ما تحته ، ومثل انلحتم المباح في ذلك ما كان مباحا للمرأة من أساور وخلاخل ونحوها فلا يجب عليها تحريكها سواء كانت واسعة أو ضيقة وإن لم يصل الماء الى ما تحتها فان نزعها بعد تمام الوضوء أو الغسل وجب غسل ما تحتها إن كانت ضيقة وظنت عدم وصول الماء اليه . وانلحتم المباح للرجل هو ما كان من فضة وكان وزنه لا يزيد عن درهمين وكان واسعا غير متعدد . والمحرم ما كان من ذهب أو من فضة تزيد على درهمين أو متعددا ، والمكروه ما كان من نحاس أو رصاص أو حديد .

الحنفية — قالوا تحريك انلحتم الواسع مندوب لا سنة ، أما الضيق الذى يمنع وصول الماء الى ما تحته فان تحريكه فرض كما ذكر لا فرق في ذلك بين المباح وغيره .

(٢) المالكية — قالوا بكراهة تخليل شعر الحية الغزير الذى لا تظهر البشرة تحته لأنه تعمق في الدين والتخليل المكروه هو اتصال الماء للبشرة بالدلك ، وأما تحريك الشعر ليدخل الماء بينه فواجب كما تقدم في الفرائض .

(٣) الحنفية والمالكية — قالوا التيام مندوب لا سنة .

ومنها البداءة بمقدم الأعضاء^(١١) بأن يغسل الوجه من أعلاه الى أسفله واليدين من الأصابع الى المرفق ويمسح الرأس من منابت الشعر الى أعلاه كما تقدم ويغسل الرجلين من أطراف الأصابع الى الكعبين .

ومنها إطالة الغرة في الوجه والتحجيل في اليدين والرجلين^(١٢) بأن يزيد في غسل وجهه عن القدر الواجب بحيث يغسل شيئاً من صفحتي العنق ومقدم الرأس في الوجه، ويزيد في غسل اليدين بأن يغسل شيئاً من عضديه، ويزيد في غسل الرجلين بأن يغسل شيئاً من ساقيه فوق الكعبين، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل » .

ومنها الغسلة الثانية والثالثة^(١٣) ولا تحقق الغسلة الأولى إلا بتعميم غسل العضو فان عمت بالثانية فهما واحدة، وان لم تعم إلا بالثلاث فالكُل واحدة، ويطلب بعد ذلك بالثانية والثالثة .

ومنها استقبال القبلة حال الوضوء^(١٤) .

ومنها الفور وهو التتابع والمولاة بين أعضاء الوضوء الأربعة بحيث لا تمضي بين الانتهاء

(١) المالكية — قالوا البدء بمقدم الأعضاء مندوب لا سنة .

الشافعية — فصلوا في البدء بين من يعرف الماء وبين من يصب عليه فقالوا إن اغترف بنفسه يستل له البدء بمقدم الأعضاء . أما اذا صب عليه الماء كأن توضع من حنفية أو إبريق أو وضاه غيره بدأ في اليدين من المرفق وفي الرجلين من الكعبين .

(٢) المالكية — قالوا بركاهة غسل ما زاد على ما لا يتم الواجب إلا به، وأما غسل الجزء الزائد عن أصل محل الفرض الذي لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . وتأولوا إطالة الغرة والتحجيل بادامة الوضوء .

(٣) المالكية — جعلوا كلا من الغسلة الثانية والثالثة مندوباً على حدته .

(٤) المالكية والحنفية — عدوا استقبال المتوضئ للقبلة مندوباً لا سنة .

(٥) المالكية والحنابلة — جعلوه فرضاً من فرائض الوضوء كما تقدم .

من العضو السابق والشروع في العضو اللاحق مسافة يجف فيها الأول كما تقدم . هذا وقد عُدَّت السنن وغيرها مجلّة أسفل الصحيفة في المذاهب .^(١)
^(٢)

(١) الحنفية — قالوا لو جف المغسول لعذر كأن فرغ ماء وضوئه فذهب لإحضار غيره بجف العضو بسبب ذلك لا يكره على الصحيح .

مبحث عدّ السنن مجلّة

(٢) المالكية — قالوا سنن الوضوء هي : غسل اليدين أولاً ثلاثاً، والمضمضة، والاستنشاق، والاستنثار، ومسح الأذنين ظاهراً وباطناً، ومسح صمّاخ الأذنين، وتجديد الماء لمسح الأذنين، ورد مسح الرأس إن بقي بيده بلل بعد المسح المفروض وإلا فلا يندب الرد . وإن جدد الماء لرد المسح كره، وترتيب الفرائض مع بعضها .

الشافعية — قالوا سنن الوضوء هي : استقبال القبلة، وتوقى رشاش الماء عند الوضوء، ووضع الإناء المفتوح عن يمينه وغيره عن يساره، ونية سنن الوضوء بقلبه عند غسل كفيه، وأن يتلفظ بالنية عند غسل الكفين وعند الشروع في غسل وجهه، والاستعاذة، والتسمية، ودعاء الوضوء بأن يقول بعد التسمية الحمد لله على الإسلام ونعمته الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً والإسلام نوراً رب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون اللهم أحفظ يدي من معاصيك كلها . ويقول عند المضمضة اللهم أعني ذكرك وشكرك وحسن عبادتك . وعند الاستنشاق اللهم أرخني رائحة الجنة . وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه . وعند غسل يديه اليمنى واليسرى اللهم أعطني كتابي بيمينى وحاسن حسابا يسيرا . وعند غسل اليسرى اللهم لا تعطني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري . وعند مسح رأسه اللهم حرم شعري وبشري على النار وأظنني تحت ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظلك . وعند مسح الأذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه . وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام . وأن يقول عند الفراغ من الوضوء مستقبلاً القبلة رافعاً يديه ووجهه إلى السماء أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبحانه اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ثم يقرأ سورة القدر، والاستياك بمنظف غير ضار غير أصعبه إن لم يكن

== صائماً فيكره له الاستياك بعد الزوال لا قبله ، ونية الاستياك اذا قدمه على غسل كفيه .
 وأن يقول عند الاستياك اللهم بيض به أسناني وشده به لثاتي وثبت به لثاتي وبارك لي فيه
 يا أرحم الراحمين . وكيفية الاستياك أن يبدأ بالجنب الأيمن من فيه ثم بالأيسر وأن يجريه
 على رؤوس أصابعه وسقف منلقه وسطح لسانه طولاً ، ويسن استعماله على أسنانه عرضاً .
 ويتأكد في مواضع كالوضوء وتغير رائحة الفم وعند الصلاة والقراءة والذكر ودخول المنزل
 وغير ذلك ، ويسن أن يكون باليسد اليمنى . وكيفية إمساكه أن يجعل الخنصر من أسفله
 والبنصر والوسطى والسبابة فوقه ولا يقبض عليه ، ويسن غسل السواك ثانياً اذا أصابه وسخ
 أو رائحة كريهة ، ويكره أن يزيد طوله على شبر ، والمضمضة ثلاثاً ، والاستنشاق ثلاثاً ،
 والبدن بمقتدم الأعضاء على ما تقدم ، وأن يعترف الماء لوجهه بكفيه معا ، وأن لا يلمس
 وجهه بالماء ، وتخليل اللحية الغزيرة ، وتعميم الرأس بالمسح ومسح الأذنين ظاهريهما وباطنيهما
 بماء جديد وذلك الأعضاء ، والتيامن في الوضوء كما تقدم ، وإطالة الغرة والتججيل على
 ما تقدم ، وتثليث الأقوال والأفعال في الوضوء ما عدا ألفاظ النية ، والموالة لغير صاحب
 السلس فانه يجب عليه الموالة كما تقدم ، والسكوت عن الكلام بغير ذكر الله إلا الحاجة ،
 وعدم الاستعانة على الوضوء بالغير إلا الحاجة ، وترك تنشيف الأعضاء إلا الحاجة ، وترك نفث
 الماء إلا الحاجة ، والشرب من بقية ماء الوضوء وتحريك خاتمة الواسع . أما الضيق الذي يمنع
 وصول الماء الى ما تحته فانه يجب تحريكه حتى يصل الماء الى ما تحته كما تقدم .

الحنفية — عدوا سنن الوضوء كما يأتي : (الباءة) بالتسمية ، و (الباءة) بغسل اليدين
 الظاهريتين ثلاثاً وهي : سنة مؤكدة للاستيقظ من النوم اذا نام بلا استنجاء أو نام مستنجياً
 ولكن توهم أن على يده نجاسة وسنة غير مؤكدة لغيره ، و (الاستياك) بالأراك عند المضمضة
 وهو سنة مؤكدة للوضوء لا للصلاة نعم يندب للصلاة إن أمن نزول الدم من اللثة كما يندب
 لاصفرار السن ولتغير رائحة الفم وقراءة القرآن وكيفيته المندوبة أن يمسه بحيث يحصل
 انخصر أسفله والإبهام تحته رأسه وباقي الأصابع فوقه ثم يستاك من يمين الفم الى يساره
 عرضاً لا طولاً ثلاث مرات ثلاث مياه ، ويندب أن يكون السود لنا لا يابسا وأن يكون
 مستويا لا معقدا . ويندب غسله قبل استعماله وأن لا يمسه وأن يستاك وهو مضطجع
 و (المضمضة ثلاثاً) ، و (الاستنشاق ثلاثاً) ، و (تجديد الماء لكل مرة) ، و (المياينة)

= في المضمضة والاستنشاق لغير الصائم ، و (تخليل) شعر اللحية الغزيرة لغير المحرم .
 أما اللحية الخفيفة فإن تخليلها واجب حتى يصل الماء الى ما تحت الشعر ، و (تخليل) أصابع
 اليدين والرجلين ، و (الغسلة) الثانية والثالثة فيما يغسل ، و (تكميل) مسح الرأس بعد مسح
 القدر المفروض ، و (مسح) الأذنين بماء الرأس ، و (ذلك) الأعضاء المغسولة ، و (الموالاة)
 بحيث يغسل اللاحق قبل جفاف السابق ، و (الترتيب) المنصوص عليه في الآية الكريمة ،
 و (النية) بأن ينوى ما لا يصح إلا بالطهارة من العبادة أو رفع الحدث . وكيفيتها أن يقول
 نويت أن أتوضأ للصلاة تقربا الى الله تعالى ، أو نويت رفع الحدث ، أو نويت الطهارة ،
 أو نويت استباحة الصلاة ، و (ترك) لطم الوجه بالماء ، و (بدء مسح) الرأس من جهة
 مقدمتها ، و (البدء) في غسل اليدين والرجلين بأطراف الأصابع ، و (عدم الإسراف)
 في الماء إذا كان يعتقد أن ما زاد على الثلاث من أعمال الوضوء وإلا كان ترك الإسراف
 مندوبا ، و (إعادة) غسل اليدين مع غسل الذراعين الى المرفقين فإن غسلهما أولا سنة
 تغني عن الفرض بمعنى أنه لو غسل ذراعيه من الرسغين الى المرفقين بعد البدء بغسل
 يديه الى راسغيه أجزأه عن الفرض وإن كان لا يشاب عليه ثواب الفرض لأن ثواب
 الفرض لا يأتي إلا بنية فان قصده بالغسلة الثانية أداء الفرض كان محصلا لثواب السنة
 والفرض .

الحنابلة - قالوا سنن الوضوء هي : (استقبال) القبلة ، و (السواك) عند المضمضة
 ويندب أن يستاك عرضا بالنسبة لأسنانه وطولا بالنسبة الى لسانه وفمه وأن يستاك بيده
 اليسرى ويستاك على أسنانه ولثته وفمه وأن يكون العود لينا غير ضار ويكره أن يستاك بعود
 يابس ، والسواك سنة في جميع الأوقات إلا بعد الزوال بالنسبة للصائم فإنه مكروه سواء أكان
 العود رطبا أم يابسا . أما قبل الزوال فإنه يسن له أن يستاك بعود يابس ويباح له الاستيأك
 قبل الزوال أيضا بالرطب ، ويتأكد الاستيأك عند كل صلاة ، وعند الانتباه من النوم ، وعند
 تغير رائحة فم ، وعند الوضوء ، وعند قراءة القرآن ، وعند دخول مسجد ، وعند دخول منزله ،
 وعند خلط المعدة من الطعام ، وعند اصفرار الأسنان ، وينبغي أن يبدأ بجانب فمه الأيمن من ثنياه
 الى أضراره ، ويكره أن يستاك بريحان وبرمان وعود ذكي الرائحة وقصب ونحوه مما يضر بالثة ،
 و (غسل) الكفين ثلاثا على ما تقدم ، و (تقديم) المضمضة والاستنشاق على الوجه على

مندوبات الوضوء أو فضائله

وأما مندوباته فكثيرة مفصلة في المذاهب ^(١).

== ما تقدم ، و (المبالغة) فيهما لغير الصائم ، و (ذلك) جميع الأعضاء التي ينبو عنها الماء ، و (إكثار) الماء في غسل الوجه لما فيه من الشعر والأشياء الغائرة والبارزة ، و (تخليل) اللحية الغزيرة عند غسله ، و (تخليل) أصابع اليدين والرجلين إذا وصل الماء في الغسل إليها بدون ذلك وإلا كان التخليل واجبا ، و (تجديد) الماء لمسح الأذنين ، و (تقديم) الأيمن على الأيسر ، و (إطالة) الغرة والتحجيل على ما تقدم ، و (الغسلة) الثانية والثالثة إن عمت الأولى ، و (استصحاب) نيته إلى آخر الوضوء بقلبه ، و (نية) سنن الوضوء عند غسل كفيه إلى الكوعين ، و (النطق) بالفاظ النية سرا وأن لا يستعين بخيره فيه ، و (أن يقول) عند فراغه من الوضوء رافعا بصره إلى السماء أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين واجعلني من عبادك الصالحين سبحانه اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك .

(١) المالكية — قالوا فضائل الوضوء طهارة موضعه شأننا وفعلا فيكره في موضع متنجس بالفعل وفي موضع شأنه النجاسة ولو لم يتنجس كبيت الخلاء الذي بنى ولو لم يستعمل صونا للعبادة عن خسة الموضع . وتقليل الماء الذي يستعمل في الأعضاء بحسب الامكان يسهل على جميع العضو ويعمه وإن لم يتقاطر عنه . وتقديم الميا من على المياسر فيقدم يده أو رجله اليمنى على اليسرى . ووضع الإناء المفتوح الذي يمكن الاغتراف منه عن يمينه أو يساره الذي يصب منه الماء على يساره . والبدء بأول الأعضاء عرفا كأعلى الوجه وأطراف الأصابع ومقدم الرأس . والغسلة الثانية والثالثة في كل مغسول ولو الرجلين ولا تحسب الثانية إلا إذا عمت الأولى ، ولا الثالثة إلا إذا عمت الثانية فإذا توقف التعميم على الثلاثة فكلها واحدة ويطلب ندبا بالثانية والثالثة . والاستياك قبل الوضوء بنحو عود ويكفي الأصبع أن لم يوجد غيره ويكون قبل الوضوء ، ويندب الاستياك باليمنى ، وأن يبدأ بالجانب الأيمن عرسا في الأسنان وطولا في اللسان ، ولا ينبغي أن يزيد على شبر ولا يقبض عليه ، ويندب السراك للصلاة إذا كانت بعيدة من السواك الأول ، كما ينسب لقراءة قرآن ، وانتباه من نوم ، =

= وتغير فم بأكل أو شرب وغير ذلك . والتسمية في أوله بأن يقول بسم الله الرحمن الرحيم .
والسكوت عن الكلام بغير ذكر الله تعالى إلا الحاجة . والترتيب بين السنن والفرائض بأن
يقدم غسل اليدين إلى الكوعين والمضمضة والاستنشاق على غسل الوجه وتجديد الماء
لمسح الرأس .

الحنفية — قالوا فضائل الوضوء وتسمى مندوباته ومستحباته وآدابه .

منها : الجلوس في مكان مرتفع لئلا يصيبه رشاش الماء المستعمل . وإدخال الخنصر
المبثل في صماخ الأذن . وذكر الشهادتين عند تطهير كل عضو . وطهارة موضع الوضوء .
وأن لا يكون الوضوء بماء مشمس وقد تقدم في مكروهات المياه . وتقديم أعلى الأعضاء
على أسافلها . وأن لا يطرح ماء المضمضة والاستنشاق في إناء وضوئه . واستقبال القبلة
حال الوضوء . وتحريك خاتم الأصبع الذي يصل الماء تحته وإلا فرض . وعدم الاستعانة
بغيره في تطهير أعضائه . أما الاستعانة بالغير في صب الماء وتخصيره فلا شيء فيه .
والشرب قائماً مستقبلاً القبلة من بقية ماء وضوئه . وإطالة الغرة والتعجيل بأن يزيد
في تطهير أعضائه عن الحدة المفروضة . وغسل أسفل القدمين باليسرى تكريماً لليمنى .
ومسح بلل الأعضاء بنحو منديل من غير مبالغة في المسح . وعدم نقض يده من ماء الوضوء .
وقراءة سورة القدر بعد الفراغ من الوضوء ثلاثاً . وأن يقول بعد فراغه من الوضوء وهو قائم
مستقبل القبلة أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم
اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين . وعدم التكلم بغير ذكر الله إلا الحاجة . وأن
يجمع بين نية قلبه والنطق بلسانه . والتسمية والنية عند غسل كل عضو ومسحه . وأن يغترف
الماء للمضمضة والاستنشاق بيده اليمنى . وأن يستنثر بيده اليسرى . وأن لا يخفض نفسه
باناء للوضوء بحيث لا يسمح لغيره أن يتوضأ منه . وأن تكون آنية الوضوء من نفار ونحوه
وإن كان له عروة غسلها ثلاثاً . ووضع إناء الوضوء الذي يمكن الاعتراف منه عن يمينه
وغيره عن يساره . وأن يتعهد موقى عينيه بالغسل . وأن يصل ركعتين في غير وقت الكراهة
وأوقات الكراهة ، هي وقت طلوع الشمس وما قبله ، والاستواء والغروب وما قبل الغروب
بعد صلاة العصر ، وإعداد الماء الطهور قبل الوضوء ، وأن لا يتطهر من ماء أو تراب من
أرض منضوب عليها والدعاء حال الوضوء بما ورد فيقول في ابتداء الوضوء باسم الله العظيم =

مكروهات الوضوء

أما مكروهات الوضوء : فمنها الإسراف^(١) في صب الماء بأن يزيد على الكفاية وهذا إذا كان الماء مباحا أو مملوكا للتوضي فإن كان موقوفا على الوضوء منه كالماء المعة للوضوء في المساجد فإن الإسراف فيه حرام^(٢) .

= والحمد لله على دين الاسلام ويتشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويقول عند المضمضة اللهم أغنى على تلاوة القرآن وذكرك وشرك وحسن عبادتك . وعند الاستنشاق اللهم أرخني رائحة الجنة ولا ترخني رائحة النار . وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه . وعند غسل ذراعي الأيمن اللهم أعطني كتابي بيمينى وحاسبى حسابا يسيرا . وعند غسل الأيسر اللهم لا تعطني كتابي بيسارى ولا من وراء ظهري . وعند مسح الرأس اللهم أظلني تحت ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظل عرشك . وعند مسح الأذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه . وعند مسح العنق اللهم أعق رقبتى من النار . وعند غسل رجله اليمنى اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام . وعند غسل اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفورا وسعي مشكورا وتجارتى لن تبور ، و (مسح الرقبة) بظهر يده لعدم استعمال الماء الموجود بها ، أما مسح الحلقوم فإنه بدعة ، و (التيامن) أى البداءة باليمين .

الحنابلة والشافعية — لم يعدوا الفضائل التي ذكرها المالكية والحنفية بل عدوا كثيرا منها في السنن كما تقدم .

(١) الحنفية — قالوا يكره الإسراف تحريما إذا اعتقد أن ما زاد على النسبات الثلاث من أعمال الوضوء . أما إذا لم يعتقد ذلك بأن زاد عليها للنظافة ونحوها كما ذكر فإن الكراهة تكون تنزيهية ، وكذا يكره التقير في الوضوء كراهة تنزيهية . والتقير : (هو أن يكون تقاطر الماء عن العضو المغسول غير ظاهر) .

(٢) الشافعية — قالوا إن الإسراف في ماء الميضأة بضمومه لا يحرم إن توضأ منها لعود الماء إليها وإنما هو مكروه فقط .

ومنها الزيادة على الثلاث في المغسول وهي من الإسراف، والزيادة على المرة الواحدة في المسح إذا قصد بالزيادة أنها من الوضوء . أما إن كانت الزيادة للنظافة أو التبريد ونحوه فلا كراهة ما لم يكن الماء موقوفاً على الوضوء وإلا حرم كما تقدم .

ومنها مسح الرقبة بالماء لأنه غلو في الدين وتشديد^(٢) .

ومنها مبالغة الصائم في المضمضة والاستنشاق مخافة أن يفسد صومه .

ومنها أن يتوضأ في موضع متنجس خوفاً من أن يصيبه شيء من رشاش الماء المتنجس لسقوطه على الموضع المتنجس .^(٣)

ومنها الكلام حال الوضوء بغير ذكر الله تعالى إلا لحاجة^(٤) .

ومنها ترك سنة من سنن الوضوء على تفصيل في المذاهب^(٥) .

(١) الشافعية — جعلوا المسح كالغسل في طلب التثليث إلا في الخف فيكره الزيادة على الثلاث فيهما، وعلى المرة الواحدة في الخف، وعلى الكراهة عندهم إذا تيقن إتيانه بالثلاث فإن شك بنى على الأقل وأتى بما شك فيه .

(٢) الحنفية — قالوا إن مسح صفحتي العنق بعد مسح الأذنين بدون ماء جديد سنة بخلاف مسح الخلقوم فإنه بدعة .

الشافعية — قالوا بعدم كراهة مسح الرقبة بل قال بعضهم بسنيتها .

(٣) المالكية — ألحقوا بالموضع المتنجس الموضع الذي شأنه النجاسة وإن لم يكن نجساً بالفعل .

(٤) الشافعية — قالوا إن عدم الكلام سنة ولكن الكلام ليس بمكروه بل خلاف الأولى .

(٥) الشافعية — قيدوا الكراهة بترك السنة المختلف في وجوبها أو المؤكدة فإن ترك كل منهما مكروه وترك غيرها خلاف الأولى .

مبحث نواقض الوضوء

ينقض الوضوء أشياء : منها الخارج من أحد السبيلين وهو (إما أن يكون) معتادا كالبول والمذي والودي ، وقد تقدم تعريف المذي والودي ، وكذا الهادي وهو ماء أبيض يخرج من قبل المرأة قرب ولادتها ، والمني الخارج بغير لذة ، والغائط ، والريح (وإما أن يكون غير معتاد كالدم والحصى والقيح والصدید ^(١)) وهي تنقض الوضوء سواء كانت خارجة من القبل أو الدبر .

الحنفية — قالوا ترك السنة المؤكدة كالنية والمضمضة وغيرها مكروه تحريرا ، وأما ترك السنة غير المؤكدة فهو مكروه تنزيها .

الحنابلة — قالوا ترك سنة من سنن الوضوء خلاف الأولى وهو أقل من المكروه ما لم يرد نص بالنهي فان ورد نص بالنهي فان الترك يكون مكروها .

المالكية — لم يفصلوا في ترك سنة من سنن الوضوء ومتى أطلقت الكراهة تنصرف عندهم الى الترتيبية .

(١) الشافعية — أوجبوا في المني الغسل ولو خرج بدون لذة متى خرج بشروطه الآتي بيانها في مبحث الغسل . على أن خروج المني لا ينقض الوضوء عندهم .

المالكية — قالوا المني الخارج بلذة غير معتادة ينقض الوضوء أيضا ولا يوجب الغسل كما اذا نزل في الماء الخارج فالتد فأمنى .

(٢) المالكية — قالوا يشترط في الخارج أن يكون معتادا من مخرج معتاد ، وأن يكون خروجه في حال الصحة ، فالحصى والدم والقيح والصدید الخارجة من أحد السبيلين لا تنقض الوضوء بشرط أن يكون الحصى أو الدم متولدا في المعدة . أما اذا لم يكن متولدا في المعدة كأن ابتلع حبة أو دودة فخرجت من المخرج المعتاد كانت ناقضة لأنها تكون معتادة ^(٢) .

ومنها ما قد يترتب عليه الخروج من أحد السبيلين وإن لم يخرج، وهو أمور :
(أحدها) غيبة العقل ، إما بتعاطي نحر أو حشيشة ونحوهما من المسكرات ، وإما بجنون
أو إغماء أو صرع ، وإما بنوم وفي النوم النافض تفصيل المذاهب ^(١) .

(١) الحنيفة — اشترطوا في النقض بالنوم أن يكون المتوضئ مضطجعا أو متمكنا على
أحد وركبه . لاسترخاء مفاصله الذي يترتب عليه خروج الحدث ، أما إن نام بغير هذه الحالة
بأن نام قاعدا متمكنا أو واقفا ، أو كان راكعا ركوعا تاما على الهيئة المسنونة التي يأتي بيانها
في كتاب الصلاة أو كان ساجدا كذلك فلا ينتقض وضوءه لبقاء التماسك المانع من استرخاء
المفاصل ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا وضوء على من نام قائما أو قاعدا أو راكعا
أو ساجدا إنما الوضوء على من نام مضطجعا » . والصحيح عندهم أن النوم بنفسه ليس
بناقض وإنما النقض بما يترتب عليه فنوم المعذور لا ينقض لأن الخارج منه بسبب العذر
لا ينقض حال اليقظة فلا ينقض حال النوم .

الشافعية — قالوا إن النوم ينقض إذا لم يكن النائم ممكنا مقعده بمقره بأن نام جالسا
أو راكعا بدون بحافة بين مقعده وبين مقره ، فلو نام على ظهره أو جنبه أو كان بين مقعده
ومقره تجاف بأن كان نحيفا انتقض وضوءه ، والنوم بدون تمكن ينقض الوضوء وإن تحقق
عدم خروج الحدث ، ولا ينقضه التعاس ، وهو نقل في الدماغ يسمع معه كلام الحاضرين ،
وإن لم ينههم بخلاف النوم .

الحنابلة — قالوا إن النوم ينقض الوضوء في جميع أحواله إلا إذا كان يسيرا في العرف
وصاحبه جالس أو قائم

المالكية — قالوا إن النوم ينقض الوضوء إذا كان ثقيلا قصيرا أو طويلا سواء كان
النائم مضطجعا أو جالسا أو قائما أو ساجدا ، ولا ينتقض بالنوم الخفيف ، طويلا كان
أو قصيرا إلا أنه يندب الوضوء من الخفيف إن طال ، وشرط نقض الوضوء بالنوم الثقل
القصير أن لا يكون النائم مسدود المخرج ، كأن يلف ثوبا ويضعه بين أليتيه ويجلس عليه ،
ويستيقظ وهو بهذه الحال . وأما الثقل الطويل فينقض مطلقا ولو كان مسدودا ، والثقل
ما لا يشعر صاحبه بالأصوات ، أو بالتحلل حبوته إن كان جالسا محتبيا ، أو بسقوط شيء
من يده ، أو بسيلان ريقه أو نحو ذلك .

(ثانيها) لمس من يشتهي على تفصيل في المذاهب .^(١)

(١) المسالكية — اشترطوا في نقض الوضوء باللمس أن يكون اللامس بالغاً، وأن يقصد اللذة أو يجدها بدون قصد، وأن يكون الملموس عارى البشرة أو مستورها بساتر خفيف، فإن كان الساتر كثيفاً فلا ينتقض الوضوء إلا إذا كان اللبس بالقبض على عضو منه وقصد اللذة أو وجدها، وأن يكون الملموس ممن يشتهي عادة فلا ينتقض الوضوء باللمس صغيرة لا تشتهي كبنت خمس سنين، ولا باللمس عجوز انقطع أرب الرجال منها لأن النفوس تنفر عنها، ولا يختص باللمس الناقض بعضو مخصوص من اللامس أو الملموس؛ فينتقض باللمس يد مثلاً لشعر لا لمس شعر ليد فإنه لا ينتقض، وبالأولى لا ينتقض شعر لشعر لفقد الاحساس فيهما أو ظفر لظفر، أو باللمس السن إذا كان كل من الشعر والظفر والسن متصلاً . وقسموا الملموس أقساماً :

منها أن يكون امرأة غير محرم سواء كانت زوجة أو غيرها .
ومنها أن يكون شاباً أعمراً، أو شاباً له حلية جديدة لأنه يلتذ به عادة .
ومنها المرأة إذا لمست امرأة مثلاً .
ومنها فرج الدابة دون جسدها .

ومنها أن يكون محرماً إذا تلىذ باللمس فان قصد باللمس لذة ولم يجسد لا ينتقض وضوءه ما لم يكن فاسقاً شأنه ذلك فان وضوءه ينتقض . ومن اللبس القبلة على الفم وتقبض الوضوء مطلقاً ولو لم يقصد اللذة أو يجدها، أو كانت القبلة بأكراه، ولا تنتقض القبلة إذا كانت لوداع أو راحة . هذا كله بالنسبة للامس . أما الملموس فان كان بالنا ووجد اللذة انتقض وضوءه، فان قصد اللذة فإنه يصير لامساً يجرى عليه حكمه السابق، ولا ينتقض الوضوء بفكره أو نظر من غير لمس ولو قصد اللذة أو وجدها، أو حصل له إنعاظ، فان أمدى بسبب الفكر أو النظر انتقض وضوءه بالمدى، وإن أمدى وجب عليه الغسل بخروج المدى .

الحنفية — قالوا إن اللبس لا ينتقض إلا بالمباشرة الفاحشة، وهي تلاصق الفرجين من شخصين مشتبهين بلا حائل يمنع حرارة البدن، فان وقع ذلك التلاصق بين رجلين لا ينتقض وضوءهما إلا إذا كان إحليل اللامس متصبباً، وإن وقع بين رجل وامرأة انتقض وضوء المرأة مطلقاً، أما وضوء الرجل فلا ينتقض إلا إذا انتصب، وإن وقع بين امرأتين انتقض وضوءهما .

(ثالثها) مس الذكر بلا حائل، وكذا مس حلقة الدبر، أو قبل المرأة فلو كان متوضاً ومس شيئاً من هذه الأشياء انتقض وضوءه سواء كان رجلاً أو امرأة وفي النقض بالمس تفصيل في المذاهب .

= الشافعية — قالوا إن لمس الأجنبية ينقض مطلقاً ولو بدون لذة، ولو كان الرجل هرماً، والمرأة عجوزاً شوهاء، بشرط عدم الحائل بين بشرة اللامس والملموس ويكفي الحائل الرقيق عندهم ولو كان الحائل من الوسخ المتراكم من القبار لا من العرق فلا ينقض لمس رجل لرجل آخر ولو كان الملموس أمرداً جميلاً ولكن يسن منه الوضوء ولا ينقض لمس أنثى لمثلها ولا خنثى لخنثى أو لرجل أو لامرأة، ولا ينقض إلا إذا بلغ اللامس والملموس حد الشهوة عند أرباب الطبائع السليمة، واستثنوا من بدن المرأة شعرها وسننها وظفرها فإن لمسها لا ينقض الوضوء ولو تلذذ به لأن من شأن لمسها عدم التلذذ، وينقض الوضوء بالمس الميت، ولا ينقض بالمس المحرم (وهي من حرم نكاحها على التأييد بسبب نسب أو رضاع أو مصاهرة) أما التي لا يحرم زواجها على التأييد كأخت الزوجة وعمتها وخالتها فإن لمس إحداها ينقض الوضوء، وكذا ينقض بالمس أم الموطوءة بشبهة وبتها فإن زواجهما وإن كان محظراً على التأييد ولكن التحريم لم يكن بنسب ولا رضاع ولا مصاهرة .

الحنابلة — قالوا ينقض الوضوء بالمس المرأة بشهوة بلا حائل لا فرق بين كونها أجنبية أو محرماً، ولا بين كونها حية أو ميتة، شابة أو عجوزاً كبيرة، أو صغيرة تستهي عادة؛ ومثل الرجل في ذلك المرأة بحيث لو لمست رجلاً انتقض وضوءها بالشروط المذكورة، ولا ينقض اللبس إلا إذا كان لجزء من أجزاء البدن غير الشعر والسن والظفر، فإن لمس هذه الأجزاء الثلاثة لا ينقض الوضوء . أما الملموس فإنه لا ينقض وضوءه ولو وجد شهوة، ولا ينقض لمس رجل لرجل ولو كان أمرداً جميلاً ولا لمس امرأة لامرأة، ولا خنثى لخنثى ولو وجد اللامس لذة .

(١) الحنفية — قالوا إن مس الذكر لا ينقض الوضوء، ولو كان بشهوة سواء كان بباطن الكف، أو بباطن الأصابع، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه رجل كأنه يدوي، فقال: يا رسول الله ما تقول في رجل مس ذكره في الصلاة فقال: «هل هو إلا بضمة»

= منك، أو مضغة منك». ولكنه يستحب منه الوضوء خروجا من خلاف العلماء لأن العبادة المتفق عليها خير من العبادة المختلف فيها بشرط أن لا يرتكب مكروه مذهبه .

هذا وقد حمل بعض الحنفية المس في قوله صلى الله عليه وسلم «من مس ذكره فليتوضأ» على الوضوء اللغوي، وهو غسل اليدين، فيندب له أن يغسل يديه من المس عند إرادة الصلاة، ومثل مس الذكر في عدم التقض مس الدبر مطلقا وقبل المرأة، لكن لو أدخل أصبعه أو شيئا (كطرف حقنة) غيبها انتقض وضوءه لأنها تكون بمنزلة دخول شيء في الباطن ثم خروجه فان أدخل بعضها ولم يغيبه فان أخرجها مبتلة أو بها رائحة انتقض وضوءه وإلا فلا، وكذلك المرأة اذا وضعت أصبعها أو قطنة ونحوها في قبلها فان خرج مبتلا انتقض الوضوء وإلا فلا .

المالكية — قالوا ينتقض الوضوء بمس الذكر بشروط، أن يمس ذكر نفسه المتصل به فلو مس ذكر غيره كان لا مسا يجزى عليه حكمه، وأن يكون بالغاً، ولو خشي فلا ينتقض وضوء الصبي بذلك المس، وأن يكون المس بدون حائل، وأن يكون المس بباطن الكف أو جنبه أو بباطن الأصابع أو جنبها أو برأس الأصبع ولو كانت زائدة إن ساوت إحدى الأصابع الأصلية في الاحساس والتصرف فلا ينتقض اذا مسه بعضو آخر من أعضاء بدنه كفضه أو ذراعه كما لا ينتقض اذا مسه بعود أو من فوق حائل، وينتقض الوضوء بالمس المستكمل للشروط المذكورة سواء التذ أو لا وسواء كان عمدا أو نسيانا ولا ينتقض بمس امرأة فرجها ولو أدخلت فيه أصبعها ولو التذت ولا ينتقض بمس حلقة الدبر ولا بإدخال أصبعه فيه على الراجح وإن كان حراما إذا كان لغير حاجة ولا ينتقض بمس موضع الحب أى قطع الذكر، ولا بمس الخصبين ولا العانة ولو تلذذ . أما مس دبر غيره أو فرج امرأة فانه لمس يجزى عليه حكم الملاسة .

الشافعية — قالوا ينتقض الوضوء بمس المذكر المتصل والمنفصل اذا لم يتجزأ بعد الانفصال فلا يطلق عليه الاسم، وينتقض بمس محل القطع وانما ينتقض ذلك المس بشروط: منها عدم الحائل . ومنها أن يكون المس بباطن الكف أو الأصابع وباطن الكف أو الأصابع « هو ما يستتر عند انطباقهما بعضهما على بعض مع ضغط خفيف » فلا ينتقض بالمس بحرف الكف وأطراف الأصابع وما بينهما ولا فرق في المس المذكور بين أن يكون =

ومنها الخارج من غير السيلين كالدم والقيح والصدید وكل نجس خرج من غير القبل والدبر فإنه ينقض الوضوء على تفصيل في المذهب .

= المسوس ذكر نفسه أو ذكر غيره ولو كان ذكر صغير أو ميت إلا أنه ينتقض وضوء المس دون المسوس ، ومثل الذكر في نقض الوضوء بمسه قبل المرأة وحلته الدبر مطلقا .
وأما الخصىتان والعانة فلا نقض بهما كما لا نقض بمس فرج غير الآدمي كالبهائم .

الحنبالة — قالوا ينتقض الوضوء بمس ذكر الآدمي من نفسه ، ومن غيره صغيرا كان أو كبيرا حيا كان أو ميتا بشرط أن يكون الذكر متصلا ، وأن يكون المس بغير حائل . وأن يكون باليد بطناً أو ظهراً ، إلا الأظافر ، وينتقض بمس حلقة دبره أو دبر غيره ، وبمس فرج الأنثى ، ولا ينتقض بمس امرأة فرج نفسها إلا إذا أوصلت أصبعيها إلى الداخل .

(١) الحنبالة — قالوا ينتقض الوضوء بكل خارج نجس من سائر البدن غير القبل والدبر المتقدم حكمه بشرط أن يكون كثيراً (والكثرة والقلة تعتبر في حق كل إنسان بحسبه بمعنى أنه يراعى في تقدير ذلك حالة الجسم قوة وضعفاً ونحافة وضمخة) فلو خرج دم مثلاً من خيف وكان كثيراً بالنسبة إلى جسده نقض وإلا فلا ، ومن ذلك القيء عندهم .

الحنفية — قالوا ينقض الخارج النجس من غير السيلين إذا سال بحيث تجاوز موضع خروجه ، فلو خرج دم من جرح لا ينقض الوضوء إلا إذا علا على رأس الجرح ثم انحدر إلى أسفل ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس في النقطة والنقطتين من الدم وضوء إلا أن يكون سائلاً » . ومنه الدمع الذي يسيل من عين بها رمد أو عمى (وهو ضعف الرؤية مع سيلان الدمع في غالب الأوقات) فإنه ناقض للوضوء فإن استمر نزوله كان صاحب مذر وسباق حكمه أما إذا كان الخارج غير سائل كدودة أو حصاة خرجت من جرح أو أذن أو أنف أو حلم سقط من الجرح فإن ذلك كله لا ينقض لعدم سيلانه فضلاً عن عدم نجاسته ، ومن كان مريضاً بالبأسور وخرج دبره فإن أدخله بيده انتقض وضوءه وإن دخل بنفسه لا ينتقض وكذا لا ينقض الوضوء الدم الذي يتردد في بياض العين لعدم سيلانه عن موضعه ومن الخارج من غير السيلين التي وهو ينقض إذا ملأ الفم ، وقد تقدم بيان ذلك في مبحث الأعيان النجسة .

مبحث وضوء المعذور

يشترط في نقض الوضوء بالخارج مطلقاً أن يكون خروجه حال الصحة فإن خرج حال المرض كالسلس كان صاحبه معذوراً، وفيه تفصيل المذاهب .

= المسالكية — قالوا إن الخارج من غير السبيلين ينقض الوضوء في صورتين نادرتين :
(إحداهما) ما خرج من الثقبه فانه ينقض الوضوء بشرط أن تكون تحت المعدة وأن ينقطع الخروج من السبيلين معاً، فإن كانت في المعدة أو فوقها لم ينقض الخارج منها على كل حال ما لم يدم انسداد المخرجين بحيث تصير الثقبه كأنها مخرج فانه في هذه الحالة ينقض الخارج منها بالأولى من صورة الفم الآتية كما لا ينقض إذا كانت تحت المعدة ولم ينقطع الخروج من السبيلين أو من أحدهما .

(ثانيتهما) الفم فإذا انقطع الخروج من المخرج وصار يبول أو يتغوط من فمه فانه ينقض الوضوء .

الشافعية — قالوا ينقض الوضوء بالخارج من غير السبيلين في حالتين نادرتين :
(إحداهما) ما خرج من ثقبه تحت المعدة بشرط أن يكون المخرج المعتاد منسداً انسداداً عارضاً لا خلقياً بأن لم يخرج منه شيء وإن لم يلتحم، فإن خرج من ثقبه فوق المعدة أو فيها أو محاذياً لها لا ينقض ولو كان المخرج منسداً، وكذا لا ينقض ما خرج من ثقبه تحت المعدة إذا كان المخرج المعتاد مفتوحاً فإن كان انسداد المخرج المعتاد خلقياً فإن الخارج من الثقبه ينقض مطلقاً في أى جزء من البدن .

ولا ينقض الوضوء خروج شيء من المنافذ الأصلية كالفم والأنف والأذن ولو قامت مقام المخرج المعتاد مع انسداده .

(ثانيتهما) خروج المقعدة والباسور فانه ينقض الوضوء مطلقاً سواء أعادت بنفسها أم أعادها بيده .

(١) الشافعية — قالوا ما خرج على وجه السلس يجب على صاحبه أن يتحفظ منه بأن يحشو محل الخروج ويعصبه فإن فعل ذلك ثم توضأ ثم خرج منه شيء فهو غير ضار في إباحة الصلاة وغيرها بذلك الوضوء إنما يشترط لاستباحة العبادة بهذا الوضوء شروط وهي :
أن يتقدم الاستنجاء على وضوئه، وأن يوالى بين الاستنجاء والتحفظ السابق وبين التحفظ =

= والوضوء، وأن يوالى أيضا بين أفعال الوضوء بعضها مع بعض وبين الوضوء والصلاة، وأن تكون هذه الأعمال كلها بعد دخول الوقت إلا أنه لو أُنهر الصلاة عن تمام الوضوء لمصلحةها كالذهاب إلى المسجد وانتظار جماعة أو جمعة لم يضرب، ولا يصلى بهذا الوضوء إلا فرضا واحدا فيكرر هذه الأعمال لكل فريضة . نعم له أن يصلى بالوضوء الواحد مع الفريضة ما شاء من النوافل قبله أو بعده وتكون نيته في هذا الوضوء قصدا للاستباحة لا رفع الحدث لأنه دائم الحدث فوضوءه لا يرفع حدثه وإنما يبيح له العبادة .

المالكية — قالوا لا ينتقض الوضوء بما يخرج حال المرض كالسلس إذا كان خارجا على وجه يعرف به أنه سلس بحيث لا يعرف أنه بول فإن ميز البول عنه نقض بشروط ثلاثة : (الأول) أن يلزم أغلب أوقات الصلاة أو نصفها فإن لازم أقل من ذلك لم يكن ناقضا . (الثاني) أن يكون غير منضبط فإن انضبط بان انقطع في أول وقت الصلاة أو آخره كان ناقضا . ووجب على صاحبه أن يصلى أول الوقت في الحالة الأولى وآخره في الحالة الثانية وعليه جمع الصلاتين تقديمًا في وقت الأولى إذا كان السلس يستغرق وقت الثانية وتأخيرا في وقت الثانية إذا كان يستغرق وقت الأولى . (الثالث) أن لا يقدر على رفعه بتزوج أو صوم لا يشق عليه فإن قدر على رفعه بذلك وجب التداوى منه ويغتفر له أيام التداوى ومحل ذلك في سلس المذي إذا كان لمرض أو لطول عزوبة بلا لذة معتادة .

أما الخارج لطول عزوبة بلاذة معتادة بأن كان كلما نظر أو تفكر أمذى فهو ناقض مطلقا بلا خلاف ولو لازم كل الزمن . ونقض الوضوء بالسلس بالشروط المذكورة هو المشهور من مذهب مالك . وهناك رأى بأن السلس لا ينقض مطلقا إنما يستحب منه الوضوء إذا لم يلزم كل الزمن . ومتى كان وضوء صاحب السلس صحيحا على ما تقدم فله أن يصلى به ما شاء إلى أن يوجد ناقض غيره .

الحنفية — قالوا من به سلس بول لا يمكنه إمساكه أو استطلاق بطن أو انفلات ريح أو استناضة أو نحو ذلك يقال له معذور ويثبت عذره في الابتداء إذا استمر استرسال حدثه وقتا كاملا لصلاة مفروضة فإن لم يستمر كذلك لا يكون صاحبه معذورا . وكذلك لا يثبت زوال العذر إلا إذا انقطع وقتا كاملا لصلاة مفروضة، أما بقاؤه بعد ثبوته فإنه يكفي فيه وجوده ولو في بعض الوقت، فلو تقاطر بوله مثلا من ابتداء وقت الظهر إلى خروجه صابرا

معذوراً ويظل معذوراً حتى ينتقطع تقاطر بوله وقتاً كاملاً كأن ينتقطع من دخول وقت العصر إلى خروجه . أما إذا استمر من ابتداء وقت الظهر إلى نهايته وصار معذوراً ثم انقطع في بعض وقت العصر دون بعضه ولو مرة فإنه يظل معذوراً ، وحكم المعذور أن يتوضأ لوقت كل صلاة ويصلي بذلك الوضوء ما شاء من الفرائض والنوافل . فلا يجب عليه الوضوء لكل فرض ، ومتى خرج وقت المفروضة انتقض وضوءه بالحدث السابق على العذر عند خروج ذلك الوقت بمعنى أنه لو كان متوضأ قبل حصول عذره لا ينتقض وضوءه بخروج الوقت . وإنما ينتقض بحصول حدث آخر غير العذر بخروج ريح أو سيلان دم من موضع آخر وغير ذلك . ويتضح من هذا أن شرط نقض الوضوء هو خروج وقت الصلاة المفروضة فإن توضأ بعد طلوع الشمس لصلاة العيد ودخل وقت الظهر فإن وضوءه لا ينتقض لأن دخول وقت الظهر ليس ناقضاً . وكذا خروج وقت العيد ليس ناقضاً لأنه ليس وقت صلاة مفروضة بل هو وقت مهمل ، فله أن يصلي بوضوء العيد ما شاء إلى أن يخرج وقت الظهر فإذا خرج وقت الظهر انتقض وضوءه لخروج وقت المفروضة . أما إن توضأ قبل طلوع الشمس فإن وضوءه ينتقض بطلوعها لخروج وقت المفروضة ، وإن توضأ بعد صلاة الظهر ثم دخل وقت العصر انتقض لخروج وقت الظهر .

ويجب على المعذور أن يدفع عذره أو يقلله إن عجز عن دفعه بالقدر المستطاع الذي لا يضر ، فإن كان العصب ونحوه (كالحفاظ للمستحاضة) يدفع السيلان أو يقلل وجب قبله ، وإن كانت الصلاة من قيام توجب السيلان صلى قاعداً ، وإذا كان الركوع أو السجود يوجهه صلى مومياً .

وما يصيب الثوب من حدث العذر لا يجب غسله إذا اعتقد أنه لو غسله نتجس بالسيلان ثانياً قبل فراغه من الصلاة التي يريد فعلها ، أما إذا اعتقد أنه لا يتجس قبل الفراغ منها فإنه يجب عليه غسله .

الحنبالية - قالوا من دام حدثه كأن كان به سلس بول أو مذي أو انقلاط ريح أو نحو ذلك لا ينتقض وضوءه بذلك الحدث الدائم بشروط : (أحدها) أن يغسل المحل ويعصبه بخرقه ونحوها أو يحشوه قطناً أو غير ذلك مما يمنع نزول الحدث بقدر المستطاع بحيث لا يفرط فيه شيء من ذلك فإن فرط ينتقض وضوءه بما يتزل من حدثه وإلا فلا ، ومتى =

(١) وينتقض الوضوء بالردة فمن كفر بعد إسلامه انتقض وضوؤه لأنها تحبط العمل والوضوء من العمل . ولا ينتقض بالشك في الحدث^(٢) فلو توضأ ثم شك هل أحدث أولاً فهو باق على وضوئه ، وكما أن الشك لا يرفع الوضوء المتيقن كذلك لا يرفع الحدث المتيقن ، فلو تيقن الحدث وشك هل توضأ أولاً فهو باق على حديثه . أما إن تيقن الطهر والحديث وشك في السابق منهما فإنه يكلف بالتذكر في حالته قبلهما فيعمل بضمهما . مثلاً إذا توضأ بعد الفجر وأحدث ولكن لم يعلم ما إذا كان الحدث سابقاً أو الوضوء فإنه ينظر في حالته قبل الفجر فإن تذكر أنه كان محدثاً قبله فإنه يعتبر متطهراً بعده ، وذلك لأنه تيقن الحدث الأول وتيقن الطهارة

== غسل المحل وعصبيه بدون تفريط لا يلزمه فعله لكل صلاة . (ثانيها) أن يدوم الحدث ولا ينقطع زمناً من وقت الصلاة بحيث يسع ذلك الزمن الطهارة والصلاة ، فإن كانت عادته أن ينقطع حديثه زمناً يسع ذلك وجب عليه أن يؤدي صلاته فيه ولا يمتد معذوراً ، وإن لم تكن عادته الانقطاع زمناً يسع الطهر والصلاة ولكن عرض له ذلك الانقطاع بطل وضوؤه . (ثالثها) دخول الوقت فلو توضأ قبل دخول الوقت لم يصح وضوؤه إلا إذا توضأ قبله لفائتة أو لصلاة جنازة فإن وضوؤه يكون صحيحاً .

ويجب أن يتوضأ لوقت كل صلاة إن خرج شيء من ذلك الحدث المسترسل فإن لم يخرج فلا ينتقض وضوؤه إلا بناقض آخر غير ذلك الحدث ، وللعذر أن يصلي بوضوؤه ما شاء من الفرائض والنوافل ، وإذا كان القيام للصلاة يوجب نزول حديثه صلى قاعداً . أما إذا كان الركوع والسجود يوجبان نزول ذلك الحدث فإنه يصلي بركوع وسجود مع نزوله ولا يجزئه أن يصلي مومياً .

(١) الشافعية — قالوا لا ينتقض الوضوء بالردة إذا كان المرتد صحيحاً . أما المريض كصاحب السلس فإن وضوؤه ينتقض بالردة .

الحنفية — قالوا لا ينتقض الوضوء بالردة على أى حال .

(٢) المالكية — قالوا ينتقض الوضوء بالشك في الحدث أو سببه كأن يشك بعد تحقق الوضوء هل خرج منه ريح أو مس ذكره مثلاً أو لا ، أو شك بعد تحقق الناقض هل توضأ أولاً أو شك بعد تحقق الناقض والوضوء هل السابق الناقض أو الوضوء فكل ذلك ينتقض الوضوء لأن الذمة لا تبرأ إلا باليقين والشاك لا يقين عنده .

التي رفعته وشك في الحدث الثاني هل هو قبل الطهارة فيكون متوضئاً أو بعدها فلا يكون متوضئاً ، والشك في الحدث لا يزيل يقين الطهر ، وإن تذكر أنه كان متطهراً قبل الفجر ، فإن كان من عادته تجديد الوضوء^(١) فيعتبر بعد الفجر محدثاً لأنه كان متوضئاً قبله بيقين ثم توضأ بعده بيقين وأحدث ولا يدري إن كان الوضوء السابق أم الحدث فالحدث متيقن والوضوء الثاني يحتمل أنه أتى به تجديداً للطهارة الأولى ويحتمل أنه أراد به رفع الحدث فلا يكون رفعها للحدث يقيناً والمشكوك فيه لا يرفع الحدث المتيقن ، وإن لم يكن من عادته تجديد الوضوء اعتبر متطهراً لأن طهارته الثانية ظاهرة في رفع الحدث ، وهذا كله إذا كان الشك بعد الفراغ من الوضوء . أما إن كان الشك في أثنائه فإنه ينبنى على المتيقن ويبعد تطهير العضو الذي شك فيه .

ولا ينتقض الوضوء بالفقهية^(٢) لا في الصلاة ولا خارجها .

ولا بأكل لحم جزور ولا بتفسيل الميت^(٣) .

(١) الحنابلة — قالوا يعمل بضمة حالته الأولى ولو كان من عادته تجديد الوضوء .
 (٢) الحنفية — قالوا ينتقض الوضوء بالفقهية في الصلاة (والفقهية هي أن يضحك بصوت يسمعه من يجواره) فتبطل بها الصلاة وينتقض الوضوء ولو لم يطل زمنها بخلاف ضحك يسمعه الضاحك وحده فإنه يبطل الصلاة ولا ينتقض الوضوء ، ويشترط في نقض الوضوء بالفقهية أن يكون المصلي بالغاً ذكراً كان أو امرأة عامداً كان أو ناسياً فلا ينتقض بها وضوء صبي ، وأن تكون في صلاة كاملة ذات ركوع وسجود فلا ينتقض الوضوء بها في صلاة الجنازة وسجود التلاوة وإنما تبطلهما فقط ، وأن يكون يقظاناً فلا ينتقض بها وضوء النائم ولكن تبطل صلاته وإذا تعمد الخروج من الصلاة بالفقهية بدل السلام انتقض وضوءه وحتمت صلاته لأن الخروج من الصلاة بالسلام ليس فرضاً بل يكفي فيه كل منافق قصد به الخروج إلا أن الفقهية تنقض الوضوء زجراً له لإساءته الأدب في حال مناجاة ربه ولو فقهه الإمام ثم تهقه المؤتم ولو مسبقاً انتقض وضوء الإمام دون وضوء المؤتم لأن المؤتم بطلت صلاته بفقهه إمامه ففقهته ليست في الصلاة .

(٣) الحنابلة — قالوا ينتقض الوضوء بأكل لحم الجزور وبتفصيل الميت . أما الأول فلقوله صلى الله عليه وسلم : « من أكل لحم جزور فليتوضأ » ، وأما الثاني فلما رواه عطاء

مبحث في الأمور التي يمنع منها الحدث الأصغر

يمنع الحدث الأصغر من التلبس بالصلاة فرضاً أو نفلاً ومن صلاة الجنازة لأن الطهارة من الحدث شرط في صحة الجميع لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » وكذا يمنع من سجود التلاوة ومن سجود الشكر عند القائل به لأنه في معنى

= أن ابن عمر وابن عباس كانا يأمران غاسل الميت بالوضوء (وغاسل الميت هو الذي يباشر تغسيله لا من يصب الماء عليه) .

مبحث عند نواقض الوضوء إجمالاً في المذاهب

الحنابلة — حصروا النواقض في أمور وهي : الخروج من السيلين من بول أو غائط أو رنج أو مذى أو ودى أو دم أو قيح أو صديد أو حصاة أو دودة أو ولد بلا دم ، وكل نجس خرج من باقى البدن على التفصيل المتقدم . وزوال العقل بجنون أو إغماء أو سكر أو صرع أو نوم بشرطه السابق ، ومس فرجه أو فرج آدمى بلا حائل ولمس الذكر بشرة الأثني وبالعكس بشرطه المتقدم ، والردة ، وأكل لحم الإبل ، وتغسيل الميت .

المالكية — حصروا النواقض في البول والغائط والريح والمذى والودى والمنى في بعض أحواله على ما تقدم ، والهادى على المعتمد وهو ماء أبيض يخرج قرب الولادة كما تقدم وغيبه العقل بجنون أو إغماء أو سكر أو نوم ثقيل ، ولمس من يشتهى على ما تقدم ، ومس الذكر بشرطه ، والشك في الحدث أو سببه ، والردة .

الحنفية — حصروا النواقض في أمور وهي : خروج شيء من أحد السيلين ، وسيلان دم أو قيح من أى موضع في البدن ولو من فم وغلب عليه البزاق ، القيء الذى يملأ الفم ، النوم على التفصيل السابق ، السكر ، الإغماء ، الجنون ، قهقهة البالغ في صلاة ذات ركوع وسجود إذا سمعها من بجواره ، خروج دودة أو حصاة من أحد السيلين ، مساس عورة مغلفة لا تحرى مثلها بلا حائل على التفصيل السابق ، ولادة من غير رؤية دم .

الشافعية — حصروا النواقض في أمور وهي : خروج البول والغائط والمذى والودى والريح ، وخروج الدم والقيح والصديد وخروج دودة أو حصاة من أحد السيلين ، وزوال العقل بجنون أو إغماء أو سكر أو صرع أو نوم بشرطه ، ولمس رجل يشتهى لاهية أجنبية تشتهى بلا حائل بينهما ، ومس قبل أو دبر الآدمى بلا حائل .

الصلاة، وكذا يمنع من الطواف بالبيت فرضاً أو نفلاً لقوله صلى الله عليه وسلم «الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه المنطق فمن نطق فلا ينطق إلا بخير» ، وكذا يمنع من مس المصحف كله أو بعضه ولو آية لقوله تعالى ﴿ لا يمسه إلا المطهرون ﴾ وهنا تفصيل في المذاهب .

(١) الحنفية — قالوا من طاف محدثاً صح طوافه وإن كان آثماً لأن الطهارة من الحدث واجبة للطواف وليست شرطاً في صحته .

(٢) المالكية — قالوا يمنع الحدث الأصغر من مس المصحف أو بعضه ولو آية إذا كان مكتوباً بالخط العربي ، ومنه الكوفي سواء كان المس مباشرة أو بمائل أو بعود، وكذا يمنع من حمله ولو بعلاقة أو على وسادة أو في أمتعة إذا لم يكن حمله تبعاً لها بأن قصد وحده أو مع الأمتعة غير تابع لها ، أما لو حمل تبعاً لها غير مقصود بالذات فيجوز ولو كان الحامل كافراً، وكذا يمنع من كتابته على الرابح ، ويجوز مس أو حمل درهم أو دينار فيه قرآن ، وكذا يجوز مس التفسير وحمله ، وكذا يجوز مس المصحف وحمله لبائع محدث ولو حائضاً إذا كان معاملاً أو متعلماً ، واختلف في حمله حرزاً ، وجاز باتفاق حمل بعضه حرزاً بشرط أن يكون الحامل مسلماً والمحمول مستوراً بما يمنع وصول القذر إليه ، وأما قراءة القرآن عن ظهر قلب أو النظر في المصحف من غير مس فيجوز للمحدث حدثاً أصغر وإن كانت الطهارة أفضل .

الحنابلة — قالوا إن الحدث الأصغر يمنع المكلف من مس المصحف كلاً أو بعضاً ولو آية ، ويجوز عندهم أن يمس المصحف بمائل أو عود طاهرين أو يحمله بعلاقة أو في خريطة أو متاع ولو كان المصحف مقصوداً بالحمل ، ويجوز له كتابته وحمله حرزاً إذا كان في ساتر طاهر ، ولا يجوز لولى الصبي تمكينه من مس المصحف أو الكتابة التي في لوحه ولو للفظه والتعلم مادام الصبي محدثاً .

الشافعية — قالوا يحرم على المكلف المحدث حدثاً أصغر أن يمس المصحف كلاً أو بعضاً ولو آية ولو بمائل منفصل كالخريطة والصندوق المعدن له اللاتقين به عرفاً مادام فيهما . وأما إذا وضع في كيس كبير أو صندوق غير معدن له فلا يحرم إلا مس ما حاذى المصحف ، وكذا يحرم مس جلده ولو انفصل عنه ما لم تنقطع نسبته عنه بأن يجعل جلد كتاب آخر ، وكذا يحرم مس علاقته مادام ملتصقاً بها ، وكذا يحرم على الرابح مس ما كتب فيه قرآن للدراسة كاللوح .

مباحث الغسل

للغسل موجبات (أسباب)، وشرائط، وفرائض (أركان)، وسنن ومندوبات وأنواع، ومكروهات .

= فلا يجوز مس أى جزء منه ولو كان خاليا من الكتابة، ولا فرق فى حرمة كل ما تقدم بين المعلم والمتعلم ولو شقت عليهما استدامة الطهارة، وكذا يحرم حمله ولو فى أمتعة اذا كان هو المقصود بالحمل وحده فان قصد حمل الأمتعة والمصحف معا حرم على الراجح . أما اذا لم يقصد شيئا أو قصد المتاع فقط فلا يحرم، ويجوز للمحدث أن يكتب القرآن بدون مس، كما يجوز أن يحمله حرزا، ويجوز حمل دينار أو درهم كتب فيه قرآن ومسه، ويجوز مس ما اشتملت عليه كتب العلم الشرعية من القرآن، ويجوز حمل كتب العلم غير التفسير المشتملة على الآيات القرآنية ولو كثرت ومس ما فيها لأنه لم يقصد بإثبات القرآن فى كل ذلك قراءته . أما كتب التفسير فيجوز مسها وحملها ان كان التفسير أكثر من القرآن ولو بحرف، ويجوز مس ما طرزت به الثياب من الآيات القرآنية ككسوة الكعبة، ويجوز تقليب ورق المصحف يعود طاهرا، ويجوز لولى الصبي المميز تمكينه من مس المصحف أو حمله للدراسة وان كان حافظا له عن ظهر غيب .

الحنفية — قالوا إن الحدث الأصغر يمنع من مس القرآن وكتابه كلا أو بعضا ولو كان آية سواء كان مكتوبا بالعربية أو بالفارسية أو بغيرهما من اللغات الأخرى إلا لضرورة بأن يخاف عليه أن يفرق أو يحرق فيجوز حينئذ مسه، كما يجوز مسه بدون ضرورة بغلاف منفصل عنه كالخريطة التى يوضع فيها ونحوها، أما جلده المتصل به وكل ما يدخل فى بيعه بدون ذكره فانه لا يكفى فى إباحة مسه على المفتى به، ويجوز أيضا مسه بنحو عود وقلم ولا فرق فى المس بين أن يكون باليد أو غيرها من سائر أعضاء البدن . وأما تلاوة القرآن فلا يمنع منها الحدث الأصغر، بل يمنعها الحدث الأكبر والحيض كما سيأتى، فيجوز لغیر الجنب والحائض أن يقرأ من القرآن عن ظهر غيب ما شاء، إلا أنه يستحب له الوضوء، ولا بأس بأن لمس المصحف غير البالغ المتعلم للحفظ دفعا للبرج .

ولا يجوز لتفسير المسلم مس المصحف ويجوز أن يتعلمه ويتعلم الفقه عسى أن يهتدى، وقال محمد يجوز أن يمسه اذا اغتسل .



موجباته

يوجب الغسل أمور خمسة وهي : دم الحيض أو النفاس ، الولادة بلا دم^(١) ، موت المسلم^(٢) إلا إذا كان شهيدا على التفصيل الآتي في بيان الشهيد في كتاب الجنائز . إسلام الكافر جنبا^(٣) . أما إذا أسلم غير جنب فيندب له الغسل ، الجنابة وتحصل بأمرين :

(أحدهما) بنزول المنى من الرجل أو المرأة سواء كان بسبب الاحتلام أو بالملاعبة أو بالنظر أو الفكر أو نحو ذلك ؛ فمن احتلم ثم رأى البلل بعد الانتباه من النوم في الثوب أو على البدن أو على ظاهر القبل فإنه يجب عليه الغسل بلا فرق بين أن يتحقق كونه منيا أو يشك^(٤) في كونه منيا أو مذيا وسواء في ذلك أن يتذكر لذة في نومه أو لم يتذكر ، ومن لاعب امرأته

== ويكره مس التفسير بدون وضوء . أما غيره من كتب الفقه والحديث ونحوها من الشرعيات فإنه رخص في مسها .

(١) الجنابة — قالوا إن الولادة بلا دم لا توجب الغسل .

(٢) الحنفية — استثنوا أيضا المسلم الباغي فإنه إذا مات لا يجب تغسيله لعدم احترامه (والباغي هو الخارج عن طاعة الإمام) .

(٣) المالكية — قالوا لإسلام الكافر يندب به الاغتسال إن لم يكن جنبا وإلا وجب على المعتمد .

الجنابة — قالوا لإسلام الكافر يوجب الغسل ولو لم يسبق على إسلامه موجب آخر للغسل .

(٤) الشافعية — قالوا إذا شك بعد الانتباه من النوم في كونه بلل منيا أو مذيا لم يتحتم عليه الغسل بل له أن يحمل على المنى فيغتسل ، وأن يحمله على المذى فيغسله ويتوضأ ، وإذا تغير اجتهاده عمل بما يقتضيه اجتهاده الثاني ولا يعيد ما عمله باجتهاده الأول من صلاة ونحوها .

الجنابة — قالوا إذا شك بعد النوم في كونه بلل منيا أو مذيا فإن كان قد سبق نومه سلب يوجب لذة كفر أو نظر فلا يجب عليه الغسل ويحمل ما رآه على المذى ، وإن لم يسبق نومه سلب يوجب لذة فيجب عليه الغسل .

أو نظر أو تفكر في ما يثير الشهوة أو نحو ذلك تخرج منه بسبب ذلك إلى ظاهر القبل في اليقظة فإنه يجب عليه الغسل بشرط أن ينفصل المني عن مقره بلذة .

ولا يشترط دوام اللذة حتى يخرج المني بل لو خرج بعد ذهاب اللذة وجب عليه الغسل على تفصيل في المذاهب . أما الخارج بدون لذة أصلاً ، كما إذا خرج بسبب ضربة على صلبه ، أو بسبب مرض أو نحو ذلك فإنه لا يوجب الغسل .

(١) الحنابلة — قالوا لا يشترط في وجوب الغسل من الجنابة خروج المني من القبل فيجب الغسل متى أحس الرجل بانفصاله من صلبه وأحست المرأة بانفصاله عن ترائبها ولو لم يصل إلى ظاهر القبل .

(٢) الشافعية — قالوا لا يشترط في وجوب الغسل وجود اللذة أصلاً بل متى تحقق كونه منياً وجب الغسل فلو خرج من الرجل منيه بعد اغتساله بدون لذة وجب عليه إعادة الغسل وإعادة صلاته بالغسل الأول . أما خروج المني من المرأة بعد اغتسالها فإن كانت قد أنزلت قبل الغسل وجب عليها إعادة الغسل لاختلاط منيها بمني الرجل ، وإن لم تكن قد أنزلت قبل الغسل فلا يجب عليها إعادته لأنه مني الرجل لا منيها .

الحنابلة — قالوا إذا نزل المني بعد الغسل فإن صاحبت نزوله لذة وجب غسل جديد وإن لم تصاحب نزوله لذة نقص الوضوء فقط .

الحنفية — قالوا إذا اغتسل من الجنابة قبل أن يبول أو ينام وصلى ثم خرج بقية المني وجب عليه الغسل ولا يعيد الصلاة ، وإذا خرج المني بعد البول أو النوم أو المشي لا يجب عليه الغسل . أما المرأة فإنها إذا اغتسلت بعد أن قاربها زوجها ثم خرج منها مني الزوج فعليها الوضوء دون الغسل .

المالكية — قالوا إذا خرج المني بعد ذهاب لذة معتادة بلا جماع وجب الغسل سواء اغتسل قبل خروجه أو لا . أما إذا كانت اللذة ناشئة من جماع كأن أوج ولم يتزل ثم أنزل بعد ذهاب اللذة فإن كان قد اغتسل قبل الإنزال فلا يجب عليه الغسل .

(٣) الشافعية — قالوا خروج المني من طريقه المعتاد موجب للغسل ولو بعلة كضربة أو مرض .

(ثانيهما) بإيلاج رأس الإحليل في قبل أو دبر فيجب الغسل به على تفصيل في المذهب^(١).

(١) الحنفية — قالوا إذا توارت رأس الإحليل أو قدرها في قبل أو دبر من يجمع مثله بدون حائل سميك يمنع حرارة المحل وجب الغسل على الفاعل والمفعول به سواء أنزل أو لم ينزل. ويشترط في وجوب الغسل عليهما أن يكونا بالغين فلو كان أحدهما بالغاً والآخر غير بالغ وجب الغسل على البالغ منهما، فإذا أوجع غلام ابن عشر سنين في امرأة بالغة وجب الغسل عليها دونه أما هو فيؤمر بالغسل ليعتاده كما يؤمر بالصلاة ومثل الغلام في ذلك الصبية، ولا يجب الغسل بتواري رأس الإحليل البالغ في فرج بهيمة أو ميتة كما لا يجب بالإيلاج في فرج الخنثى المشكل لا على الفاعل ولا على المفعول، وكذا لو أوجع الخنثى في قبل أو دبر غيره فإنه لا يجب عليهما الغسل. أما إذا أوجع غير الخنثى في دبر الخنثى وجب الغسل على البالغ منهما.

الشافعية — قالوا إذا غابت رأس الإحليل أو قدرها من مقطوعها في قبل أو دبر وجب الغسل على الفاعل والمفعول سواء كانا بالغين أو لا، فيجب على ولي الصبي أن يأمره به ولو فعله بغيره وإلا وجب على الصبي بعد البلوغ، سواء كان المفعول مطبقاً للوطء أو لا، وسواء كان على رأس الإحليل حائل يمنع حرارة المحل أو لا، وسواء كان المفعول آدمياً أو بهيمة حياً أو ميتاً أو خنثى مشكلاً إذا كان الوطء في دبره، أما إذا كان الوطء في قبل الخنثى فلا يجب الغسل عليهما كما لا يجب عليهما بالإيلاج من الخنثى في قبل أو دبر غيره. ويشترط أن يكون الإيلاج الذي في القبل في محل الوطء فلو غيب بين شفرهما لم يجب الغسل عليهما إلا بالإزال.

المالكية — قالوا تحصل الجنابة ويجب الغسل منها بإيلاج رأس الإحليل في قبل أو دبر ذكر أو أنثى أو خنثى أو بهيمة سواء كان الموطوء حياً أو ميتاً فإذا كان مطبقاً للوطء يجب الغسل على الواطئ إن كان مكافئاً وكان الموطوء مطبقاً وعلى الموطوء المكلف إن كان الواطئ مكافئاً، فمن وطئها صبي لا يجب عليها الغسل إلا إذا أنزلت. ويشترط في حصول الجنابة للبالغ أن لا يكون على رأس الإحليل حائل يمنع اللذة وأن تتجاوز ختان المرأة لقوله صلى الله عليه وسلم: «إذا التقي الختانان فقد وجب الغسل».

الحنابلة — قالوا إن توارت رأس الإحليل في قبل أو دبر من يطبق الوطء بدون حائل ولو رقيقاً وجب الغسل على الفاعل والمفعول إذا كان سن الذكر لا تنقص عن عشر سنين وسن الأنثى لا تنقص عن تسع سنين، ويجب الغسل لتواري الخشفة ولو كان المفعول به

شروطه

أما شروطه فهي : شروط الوضوء السابقة إلا أن الإسلام ليس شرطاً في صحة غسل الكأبية بعد انقطاع دم الحيض أو النفاس فيجوز لزوجها قربانها بعد غسلها^(١) . ولو بلا نية^(٢) ، وكذلك تختلف بعض شروط الغسل عن شروط الوضوء عند بعض المذاهب^(٣) .

فرائضه

وأما فرائض الغسل فهي : النية^(٤) ، عند غسل أول جزء من البدن ، ولا يضر تقدمها على ذلك بزمان يسير^(٥) ، تعميم الجسد^(٦) ، والشعر بالماء الطهور^(٧) .

= بهيمة أوميتة ، وإذا أوبج الخنثى ذكره في قبل أو دبر غيره لم يجب الغسل عليهما وكذا لو أوبج غيره في قبله لم يجب عليهما ، أما لو أوبج غير الخنثى في دبر الخنثى وجب الغسل عليهما لكونه فرجا محقق الاصاله .

(١) الحنفية — قالوا لا يشترط الغسل لخن القربان بعد انقطاع دم الحيض ، أو النفاس بل يحل قربانها إذا انقطع الدم لأكثر المدة كما يأتي في الأمور التي يمنع منها الحيض والنفاس ولا فرق في ذلك بين الكأبية والمسامة لأن الإسلام ليس شرطاً في صحة الوضوء ولا الغسل على كل حال .

(٢) الشافعية — قالوا يشترط في صحة غسل الذمية النية وإن لم تكن أهلاً لها للضرورة .
(٣) الشافعية — قالوا إن التميز ليس شرطاً في صحة غسل المجنونة بخلاف وضوءها فإنه شرط فيه ولذا يحل لزوجها قربانها إذا اغتسلت بعد دم الحيض والنفاس إنما ينوى عنها من يغسلها .
الحنابلة — لم يشترطوا تقدم الامتنعاء أو الاستنجاء على الغسل بخلاف الوضوء فإنه يشترط فيه ذلك .

(٤) الحنفية — لم يعدوا النية شرطاً بل قالوا إنها سنة .
الحنابلة — عدوا النية شرطاً في صحة الغسل لا فوضاً إلا أنهم لم يشترطوها في صحة غسل المرأة المجنونة والذمية وقالوا ينوى عن المجنونة من يغسلها .

(٥) الشافعية — قالوا لا بد في النية من مقارنتها لأول مغسول فلا يجزئ تقدمها بزمان يسير .
(٦) الحنفية والحنابلة — جعلوا داخل الفم والأنف من ظاهر البدن يفترض غسلها .
(٧) الحنابلة — زادوا أن يكون الماء الطهور مباح الاستعمال .

وفي اقتراض إيصال الماء الى أصول الشعر وقروعه تفصيل المذاهب ^(١) .

ويجب إيصال الماء الى كل ما يمكن إيصاله اليه بلا حرج مرة واحدة حتى لو بقيت لمعة (جزء من البدن) لم يصبها الماء فلا يصح غسله ولو كانت يسيرة ، ويجب أن يعم بالماء ما غار من جسده كعمق سرتة وموضع جرح برئ غائرا ، ولا يكلف إدخال الماء بأنوبة ونحوها ، ويجب أن يزيل كل حائل يمنع وصول الماء الى ماتحته كعجين وشمع وقذى في عينه ، ويجب أن يتزع خاتمه الضيق ^(٢) الذي لا يصل الماء الى ما تحته إلا بتزعه ، ويجب على المرأة

(١) الحنفية — قالوا إن كان شعر المرأة مضمفورا لا يجب عليها نقضه في الغسل اذا بلغ الماء أصول الشعر ، كما لا يجب عليها بل ضفائرها بالماء فان كان شعرها غير مضمفور وجب إيصال الماء الى جميع الشعر أصولا وفروعا ظاهرا وباطنا ، واذا كان على رأس المرأة طيب ونحوه يمنع من وصول الماء الى أصول الشعر وجب عليها إزالته . أما الرجل فيجب إيصال الماء الى جميع شعره أصولا وفروعا ظاهرا وباطنا ، فان كان مضمفورا يفترض عليه نقضه . الجنبالة — قالوا يجب في الغسل على الرجل أن يغسل جميع شعره ظاهرا وباطنا ، أصولا وفرعا ، فيجب عليه نقض ضفائره . وأما المرأة فإنه يجب عليها نقض شعرها في الغسل من الحيض والنفاس دون الجنبالة لأنه يشق فيها نقضه لتكراره بكثرة .

الشافعية — قالوا يجب تعميم الشعر بالغسل ظاهرا وباطنا ، خفيفا كان أو غزيرا ويجب نقض مضمفوره إن توقف وصول الماء الى باطنه على نقضه ، ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة . أما الشعر المعقد بنفسه بدون ضمفوره فانه يعفى عن إيصال الماء الى باطنه .

المالكية — قالوا يجب إيصال الماء الى البشرة التي تحت الشعر سواء كان الشعر خفيفا أو غزيرا وسواء كان مضمفورا أو غير مضمفور ويجب نقض المضمفور منه إن اشتد ضمفوره سواء كان مضمفورا بنفسه أو بخيط فان لم يشتد ضمفوره فلا يجب نقضه ويكفي جمعه وتحريكه ليدخل اليه الماء إلا اذا كان مضمفورا بثلاثة خيوط أو أكثر فيجب نقضه ، ويستثنى مما تقدم العروس التي تزين شعرها بدهن وطيب فلا يفترض عليها غسل رأسها لما في ذلك من إتلاف المال ، ويكفيها المسح عليه وإن كان الطيب في جسدها كله تيممت .

(٢) المالكية — قالوا لا يجب على المنتسل نزع خاتمه الضيق اذا كان ماذونا في لبسه ومثله في المرأة وقد تقدم تفصيل ذلك في الوضوء .

أن تحرك قرطها الضيق ، وإذا كان بأذنهما ثقب ليس فيه قرط فيجب إيصال الماء إلى داخله إن وصل بنفسه . هذا وقد عدت فرائض الغسل مجتمعة في أسفل الصحيفة في المذهب .^(٢)

سنن الغسل ومنسذوباته

وأما سننه ومنسذوباته فكثيرة . وقد اختلفت فيها المذهب .^(٣)

(١) الشافعية — قالوا لا يجب إيصال الماء إلى داخل الثقب الخالي من القرط لأنه الواجب عندهم إنما هو غسل ما ظهر من البدن .

المالكية — قالوا ثقب الأذن ما دام فيه حلقة القرط يعنى عنه إذا كان القرط مأذونا فيه بأن كان من ذهب أو فضة ملبوسا لامرأة ، فإن لم يكن كذلك كأن كان من حديد أو نحاس فيجب تحريكه إن كان ضيقا . أما إذا نزع الحلقة من الثقب وبقي مفتوحا فلا يجب إدخال الماء إليه لأن له حكم الباطن .

(٢) الحنفية — عدوا فرائض الغسل ثلاثا وهى : المضمضة ، والاستنشاق بالكيفية السابقة في الوضوء ، وتعميم البدن بالماء . ومن عد فرائض الغسل أكثر من ذلك فقد لاحظ التفصيل وكلها ترجع إلى تعميم البدن بالماء .

المالكية — عدوا فرائض الغسل خمسا وهى : النية ، وتعميم الجسد بالماء ، وذلك جميع الجسد مع صب الماء أو بعده قبل بحفاف العضو وإن تعذر سقط ، وبوالاة غسل الأعضاء مع الذكر والقدرة ، وتحليل جميع شعر جسده بالماء كما تقدم .

الحنابلة — عدوا فرض الغسل واحدا وهو : تعميم الجسد بالماء وأدخلوا في الجسد الفم والأنف فيجب غسلهما تبعا للبدن .

الشافعية — عدوا فرائض الغسل اثنين وهما : النية ، وتعميم ظاهر الجسد بالماء .
(٣) الحنفية — عدوا سنن الغسل كالاتى : البسداء بالنية بقلبه ، وأن يقول بلسانه نويت الغسل من الجنابة أو نحو ذلك ، والتسمية في أوله ، وغسل يديه إلى كوعيه ثلاثا ، وأن يغسل فرجه بعد ذلك وإن لم يكن عليه نجاسة ، وإزالة ما يوجد على بدنه من النجاسة قبل الغسل ، وأن يتوضأ قبله كوضوء الصلاة إلا أنه يؤخر غسل رجليه إن كان في مستنقع . أما إذا كان على نحو حجر فلا يؤخر غسلهما ، والبدء بغسل رأسه قبل غسل بدنه ثلاثا : ١٠

== أولاهما فرض ، والأخرى سنن ؛ والدلك ، وتقديم غسل شقه الأيمن على غسل شقه الأيسر ، وثليث غسل كل منهما ، وأن يرتب أعمال الغسل على الصفة المتقدمة ، وكل ما كان سنة في الوضوء فهو سنة في الغسل .

وأما مندوباته فهي كل ما سبق أنه مندوب في الوضوء إلا الدعاء المأثور فإنه مندوب في الوضوء لا في الغسل لوجود المغتسل في مصب الماء المستعمل المختلط غالبا بالأقدار .
الشافعية من عدوا سنن الغسل كالآتي : التسمية مقرونة بنية الغسل ، وغسل اليدين إلى الكوعين كما في الوضوء ، والوضوء كاملا قبله ، وذلك ما تصل إليه يده من بدنه في كل مرة ، والمواالة ، وغسل الرأس أولا ، والتيامن ، وإزالة ما على بدنه من القذر الذي لا يمنع وصول الماء إلى البشرة وإلا وجبت إزالته أولا ، وستر العورة ولو كان بخسوة ، وثليث الغسل ، وتخليل الشعر والأصابع ، وترك حلق الشعر وقلم الظفر قبل غسله والذكر الوارد في الوضوء ، وترك الاستعانة بغيره إلا لعذر ، واستقبال القبلة ، وأن يغتسل بمكان لا يصيبه فيه رشاش الماء ، وترك نفث البلل عن أعضائه ، وترك الكلام إلا الحاجة ، وأن تضع المرأة غير المحرمة والصائمة والمحسنة على زوجها الميت نحو قطنة عليها مسك فإن لم يوجد فغيره من الطيب فإن لم يوجد قطن فماء ، وغسل الأعلى قبل الأسفل إلا مذاكيره فإنه يسن غسلها قبل الوضوء حتى لا ينتقض وضوءه بالمس ويخصها بنية رفع الحدث عنها ، والسنة والمندوب عند الشافعية واحد كما تقدم .

المالكية — عدوا سنن الغسل أربعة وهي : غسل يديه إلى الكوعين كما في الوضوء ، والمضمضة ، والاستنشاق والاستنثار وهو إخراج الماء من الأنف ومسح صمغ الأذنين .
وعدوا مندوبات الغسل عشرة وهي : التسمية في أوله ، والبداة بإزالة ما على فرجه أو باقي جسده من نجاسة أو قدر لا يمنع وصول الماء إلى البشرة وإلا وجبت إزالته ، وفعله في موضع طاهر ، والبداة بعد ذلك بغسل أعضاء الوضوء ثلاثا ، وغسل أعلى البدن قبل أسفله ما عدا الفرج فيستحب تقديم غسله خشية نقض الوضوء بمسه لو أخره وألحقت المرأة بالرجل وإن لم ينتقض وضوءها بمس فرجها ، وثليث غسل الرأس بحيث يعمها بالماء في كل مرة ، وتقديم غسل الشق الأيمن ظهرا وبطنا وذراعا إلى المرفق على الشق الأيسر . وتقليل صب الماء بلا حد بحيث يقتصر على القدر الذي يكفيه لغسل الأعضاء . واستحسان النية إلى تنعيم الغسل والسكوت إلا عن ذكر الله أو الحاجة .

أنواع الغسل

ينقسم الغسل الى مفروض وغيره . فالأغتسالات المفروضة أربعة وهي : الغسل من الجنابة ، والغسل من الحيض عند انقطاعه ، والغسل من النفاس كذلك ومن الولادة بلا دم كما تقدم ، وغسل الميت ؛ وما عدا هذه الأربعة المترتبة على الأسباب المتقدمة ، فمنه مسنون ومنه مندوب كما هو مفصل في المذاهب .
وأما مكروهاته فهي ترك سنة من سنته على التفصيل المتقدم في الوضوء .

= الجنابة — عدوا سنن الغسل كما يأتي : الوضوء قبله ، وإزالة ما على بدنه من القذر ، وثلاث غسل الأعضاء ، وتقديم غسل الشق الأيمن على الأيسر ، والموالة ، والدلك ، وإعادة غسل رجله في مكان غير الذي اغتسل فيه . وأما التسمية فقد قالوا : إنها واجبة في أوله على عالم ذاكر ، وتسقط عن الجاهل والناسي ولم يفرقوا بين المندوب وغيره كالشافعية .

(١) المالكية — جعلوا الاغتسالات غير المفروضة قسماً : مسنونة ، ومندوبة . فالمسنونة ثلاثة : (أحدها) غسل الجمعة لصليها ولو لم تلزمه ويصح بطلوع الفجر والاتصال بالذهاب الى الجامع ، فان تقدم على الفجر أو لم يتصل بالذهاب الى الجامع لم تحصل السنة فيعيده لتحصيلها ؛ (ثانيها) الغسل للعيدين فانه سنة على الراجح وإن كان المشهور ندبه ويستلزم وقته بالسدس الأخير من الليل وندب أن يكون بعد طلوع فجر العيد ولا يشترط اتصاله بالتوجه الى مصلى العيد لأنه لليوم لا للصلاة فيطلب ولو من غير المصلى ؛ (ثالثها) الغسل للإحرام حتى من الحائض والنفساء .

والاغتسالات المندوبة (ثمان) وهي : الغسل إن غسل ميتاً ، والغسل عند دخول مكة وهو للطواف فلا يندب من الحائض والنفساء ، والغسل عند الوقوف بعرفة وهو مندوب كذلك من الحائض والنفساء ، والغسل لدخول المدينة المنورة على ما كنتم أفضل الصلاة والسلام ، والغسل لمن أسلم ولم يتقدم له موجب الغسل ، والغسل لصغيرة مأمورة بالصلاة وطها بالغ ، والغسل لصغير مأمور بالصلاة وطئ مطيعة ، والغسل لمستحاضة عند انقطاع دمها ، الخفية . قالوا إن الاغتسالات غير المفروضة : منها مسنونة ، ومنها مندوبة ، قالوا : أربع وهي : الغسل يوم الجمعة لمن يريد صلاتها فهو للصلاة لا لليوم ولو اغتسل بعد الصلاة .

= الفجر ثم أحدث فتوضأ وصلى الجمعة لم تحصل السنة، والغسل للعیدین وهو كغسل الجمعة للصلاة لا لليوم، والغسل عند الإحرام بحج أو عمرة، والغسل للوقوف بعرفة .
ويندب الغسل في أمور :

منها الغسل لمن أفاق من جنونه ، أو إغمائه ، أو سكره ، إن لم يجهل أحدهم بلالاً ؛
فإن وجده فتيقن أنه منى ، أو شك في أنه منى أو مذى ، وجب الغسل فإن شك في أنه مذى
أو ودى لم يجب عليه الغسل كالنائم عند انتباهه .

ومنها الغسل بعد الحجامة ، وليلة النصف من شعبان ، وليلة عرفة ، وليلة القدر ، وعند
الوقوف بمزدلفة صبيحة يوم النحر ، وعند دخول منى يوم النحر لرمى الجمار ، وعند دخول
مكة لطواف الزيارة ، ولصلاة الكسوف والخسوف والاستسقاء ، ولغزق أو ظلمة شديدة
أو ريح شديد ، ولدخول مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولحضور مجامع الناس ، ولن
لبث ثوباً جديداً ، ولن غسل ميتاً ، ولن تاب من ذنب ، ولن قدم من سفر ، ولمستحاضة
انقطع دمها ، ولن أسلم غير جنب . وقد عتد بعض الحنفية قسماً آخر وهو الغسل الواجب
وجعلوا منه غسل الميت ، والصحيح أنه فرض كفاية على المسلمين ، وكذا عتد بعضهم غسل
من أسلم جنباً أو بلغ بالاحتلام واجبا والصحيح أنه فرض . وأما من أسلمت بعد انقطاع
حيضها فيندب لها الغسل كن أسلم غير جنب للفرق بينها وبين من أسلم جنباً فإن الجنابة صفة
لا تنقطع بالاسلام . أما حيضها فقد انقطع قبل إسلامها .

الشافعية — قالوا إن الاغتسالات غير المفروضة كلها سنة :

فمنها غسل الجمعة لمن يريد حضورها ، ووقته من الفجر الصادق الى فراغ سلام إتمام
الجمعة ، ولا تسن إعادته وإن طرأ بعده حدث .

ومنها الغسل من غسل الميت سواء كان الغاسل طاهراً أو لا ؛ ويدخل وقته بالفراغ
من غسل الميت ويخرج بالإعراض عنه ، وكغسل الميت تيممه .

ومنها غسل العیدین ولو لم يرد صلاتهما لأنه للزينة ويدخل من نصف ليله ويخرج
بغروب شمس يومه .

ومنها غسل من أسلم خالياً من الحدث الأكبر . أما إذا لم يخل منه فيجب الغسل ،
وإن سبق منه غسل في حال كفره لعدم الاعتداد به ويدخل وقته بعد الاسلام ويفوت
بالإعراض عنه أو طول الزمن .

مبحث الأمور التي يمنع منها الحدث الأكبر

الحدث الأكبر هو الجنابة أو الحيض أو النفاس (على القول بأنهما حدث لا خبث) ، وكذا الولادة بلا دم ويمتنع به ما يمتنع بالحدث الأصغر من الأمور التي تقدم بيانها ويزيد

= ومنها الغسل لصلاة استسقاء أو كسوفين لمن يريد فعلها ولو في منزله ويدخل وقته بالنسبة لصلاة الاستسقاء بإرادة الصلاة إن أرادها منفردا أو باجتماع الناس إن أرادها معهم وبالنسبة لصلاة الكسوفين بابتداء تغير الشمس أو القمر ويخرج بتمام الانجلاء .
ومنها الغسل من الجنون والإغماء ولو لحظة بعد الافاقة إن لم يتحقق الإنزال وإلا وجب الغسل .
ومنها الغسل للوقوف بعرفة ويدخل وقته من فجر يوم عرفة ويخرج بغروب الشمس .
ومنها الغسل للوقوف بمزدلفة إن لم يكن اغتسل للوقوف بعرفة وإلا كفى الأول ويدخل وقته بالغروب .

ومنها الغسل للوقوف بالمشعر الحرام .

ومنها الغسل لرمي الجمار الثلاث في غير يوم النحر .

ومنها الغسل عند تغير البدن بنحو عرق وبعد حجامه وفصد ، ولحضور مجامع الخيبر ، والاعتكاف ، ولدخول مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفي كل ليلة من رمضان ،
ومنها غسل الصبي إذا بلغ بالسن .

ومنها الغسل عند سيلان الوادي بالمطر أو النيل في أيام زيادته .

ومنها غسل المرأة عند انتهاء عتتها .

الجنابة - حصروا الاغتسالات المستنونة في ستة عشر غسلا وهي : الغسل لصلاة الجمعة يريد حضورها في يومها اذا صلاها ، والغسل لصلاة عيد في يومها اذا حضرها وصلاها وهي للصلاة لا لليوم فلا يجزئ الغسل قبل الفجر ولا بعد الصلاة ، والغسل لصلاة الكسوفين ، والغسل لصلاة الاستسقاء ، والغسل لمن غسل ميتا ، والغسل لمن أفاق من جنونه ، والغسل لمن أفاق من إغمائه بلا حصول موجب للغسل في أثناءهما ، والغسل للاستحاضة لكل صلاة ، والغسل للأحرام بحج أو عمرة ، والغسل لدخول حرم ، والغسل لدخول مكة ، والغسل للوقوف بعرفة ، والغسل للوقوف بمزدلفة ، والغسل لرمي الجمار ، والغسل لطواف الزيارة وهو طواف الركن ، والغسل لطواف الوداع .

الحدث الأكبر أنه يمنع من قراءة القرآن ودخول المسجد، فلا يجوز للجنب ولا للحائض أو النفساء قراءة القرآن ولا دخول المسجد، على تفصيل المذاهب ^(١).
ويمنع بالحيض أو النفاس وحدهما زيادة على ما تقدم أمور :

(١) المالكية - قالوا لا يجوز للجنب قراءة القرآن إلا إذا كان يسيرا وقرأه بقصد التحصن أو الاستدلال . أما الحائض أو النفساء فإنه يجوز لها قراءة القرآن حال نزول الدم سواء أكانت عليها جنابة من قبل أم لا . أما بعد انقطاع الدم فإنه لا يجوز لها القراءة قبل الاغتسال ؛ كانت عليها جنابة أولا على المعتمد . وذلك لأنها صارت متمكنة من الاغتسال فلا تحل لها القراءة قبله . أما مس المصحف أو كتابته فإنه يجوز لها للتعليم أو التعلیم فقط . وكذلك لا يجوز للجنب دخول المسجد لا لمكث فيه ، ولا للبرور من باب الى باب آخر ولو كان مسجد بيته إلا لخوف من لص أو سبع أو ظالم فيجوز له أن يتيمم ويدخله ويبيت فيه كما يجوز له دخوله إذا انحصر فيه ماء الغسل بحيث لم يجد ماء غيره أو آلتة كالجلبل والدلو . أو كان بيته في داخل المسجد فيريد الدخول لأجل الغسل فإنه يجوز له بالتيمم أيضا ومثل الجنب في ذلك كله الحائض أو النفساء . وهذا في الصحيح الحاضر . أما المريض أو المسافر فاقد الماء فإنه يجوز له دخول المسجد بالتيمم للصلاة فيه ولكن لا يمكث فيه إلا للضرورة ، ومن احتلم في المسجد وجب عليه الإسراع بالخروج والأحسن أن يتيمم وهو ما إذا لم يمنعه تيممه من سرعة الخروج .

الحنفية - قالوا يحرم على الجنب تلاوة القرآن إلا إذا كان معاهما فإنه يجوز له أن يلقن المتعلم كلمة كلمة بحيث يفصل بينهما . وكذلك يجوز له أن يفتتح أصرا من الأمور ذات البال بالتسمية وأن يقرأ الآية القصيرة بقصد الدعاء أو الثناء ومثل الجنب في ذلك الحائض والنفساء . أما دخول المسجد فإنه يحرم على الجنب أو الحائض أو النفساء إلا للضرورة كأن لم يجد ماء يغتسل منه في غير المسجد أو كان باب بيته الى المسجد ولا يمكنه تحويله ولا يقدر على السكنى في غيره . وحينئذ يجب عليه أن يتيمم فإنه لا يجوز للحدث حدثا أكبر أن يعبر المسجد بدون تيمم ، إلا إذا أراد الخروج منه فإنه يندب له أن يتيمم فقط فان احتلم في المسجد يجب عليه الخروج مسرعا ويندب له التيمم للعبور فان مكث فيه للضرورة كأن خاف الضرر فإنه يجب عليه أن يتيمم ولكن لا يصلي بهذا التيمم ولا يقرأ . وسطح المسجد حكمه في ذلك حكم المسجد . أما فناء المسجد فإنه يجوز للجنب أن يدخله . وكذا مصلى العيد والحنازة والمدرسة .

(أحدها) الصوم ، فيحرم على الحائض أو النفساء أن تصوم بنية ، فإن صامت لا ينعقد صيامها . ويجب عليها قضاء ما فاتها من أيام الحيض والنفس في شهر رمضان بخلاف ما فاتها من الصلاة فإنه لا يجب عليها قضاؤه دفعا للشقة فإن الصلاة يكثر تكرارها بخلاف الصيام .
(ثانيها) الطلاق فإنه يحرم إيقاعه على من تعتد بالأقراء في أثناء الحيض أو النفاس لما فيه من إيذاء الزوجة بطول مدة العدة عليها . ومع كونه حراما فإنه يقع ويؤثر بمراجعتها .

== وانطلاقه (متنيد الصوفية) . أما المساجد التي بالمدارس فإن كانت مباحة لا يمنع الناس منها . وكانت إذا أغلقت يكون فيها جماعة من أهلها فهي كسائر المساجد لما أحكامها وإلا فلا .
الشافعية — قالوا يحرم على الجنب قراءة القرآن ولو حرفا واحدا إن كان قاصدا تلاوته أما إذا قصد الذكر أو جرى على لسانه من غير قصد فلا يحرم ومثال ما يقصد به الذكر أن يقول عند الأكل بسم الله الرحمن الرحيم أو عند الركوب (سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين) كما يجوز لفاقد الطهورين أن يقرأ القرآن في صلاته التي أبيحت له للضرورة وهي صلاة الفرض . وكذلك الحائض أو النفساء .

أما المرور بالمسجد فإنه يجوز للجنب والحائض والنفساء من غير مكث فيه ولا تردد بشرط أمن عدم تلوث المسجد فلو دخل من باب وخرج من آخر جاز ، أما إذا دخل وخرج من باب واحد فإنه يحرم لأنه يكون قد تردد في المسجد وهو ممنوع إلا إذا كان يقصد الخروج من باب آخر غير الذي دخل منه ولكن بدا له أن يخرج منه فإنه لا يحرم ، ويجوز للحدث حدثا أكبر أن يمكث في المسجد لضرورة ، كما إذا احتلم في المسجد وتعدّر خروجه منه لفاق أبوابه أو خوفه على نفسه أو ماله لكن يجب عليه التيمم بغير تراب المسجد إن لم يجد ماء أصلا فإن وجد ماء يكفيه للوضوء وجب عليه الوضوء .

الحنابلة — قالوا يباح للحدث حدثا أكبر بلا عذر أن يقرأ ما دون الآية القصيرة أو قدره من الطويلة ويحرم عليه قراءة ما زاد على ذلك ، وله أن يأتي بذكر يوافق لفظ القرآن كالسجدة عند الأكل وقوله عند الركوب (سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين) .
أما المرور بالمسجد والتردد به بدون مكث فإنه يجوز للجنب والحائض والنفساء حال نزول الدم إن أمن تلويث المسجد ، ويجوز للجنب أن يمكث في المسجد بوضوء ولو بدون ضرورة .
أما الحائض والنفساء فإنه لا يجوز لها المكث بالوضوء إلا إذا انقطع الدم .

- (ثالثها) قربان امرأته حتى تطهر بغسل إن أمكن أو تيمم إن لم يمكن الغسل^(١) .
 (رابعها) الاستمتاع بما بين السرة والركبة على تفصيل في المذاهب^(٢) .
 (خامسها) رفع الحدث الأصغر أو الأكبر . فلو توضأت الحائض أو النفساء أو اغتسلت من جنابة أو من حيضها أو نفاسها قبل انقطاع الدم فإنه لا يرتفع حدثها .
 (سادسها) صحة الاعتكاف فلا يصح اعتكاف الحائض والنفساء .

المسح على الخفين

دليله

ثبت المسح على الخفين بالسنة الكريمة ، فقد روى البخارى عن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « مسح على الخفين » . وروى البخارى عن المغيرة ابن شعبة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه خرج لحاجته فاتبعه المغيرة بإداوة فيها ماء فصب عليه حين فرغ من حاجته فتوضأ ومسح على الخفين » . وروى البخارى عن المغيرة أيضا ، قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فأهويت لأتزع خفيه ، فقال عليه السلام : «دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما» . وروى مسلم عن جرير بن عبد الله البجلي قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ثم توضأ ومسح على خفيه » . وقد وردت أحاديث كثيرة في هذا الباب تقرب من حدة التواتر .

(١) الخنفية - قالوا يحل قربان المرأة إذا انقطع دم الحيض والنفاس لأكثر مدة الحيض وهي عشرة أيام أو أكثر مدة النفاس وهي أربعون يوما بدون غسل فإن انقطع الدم لأقل من ذلك فلا يحل قربانها إلا بغسل أو بمضي وقت الصلاة الذي انقطع فيه الدم فإذا انقطع الدم في أول الوقت أو أثناءه لم يحل قربانها إلا إذا انقضى ذلك الوقت بتمامه وصارت الصلاة ديناً في ذمتها . أما إذا انقطع في آخر الوقت فإن كان باقياً منه ما يسع الغسل والتحريم حل قربانها بانقضائه وإن لم يبق منه ما لا يسع ذلك فلا يحل إلا بغسل أو انقضاء وقت صلاة أخرى .

(٢) الخنفية والشافعية - قالوا يحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة بغير حائل ويمحوز بمائل . أما الوطء فإنه لا يحوز ولو بمائل ، فمن أبتلى به أثم ووجب عليه التوبة فوراً ويسن له

حكمه

وحكمه الجواز ، فهو رخصة للرجال والنساء في السفر والحضر يجوز الأخذ بها بالشروط الآتية ، إلا أن غسل الرجلين أفضل من المسح المرخص فيه ، وقد يجب المسح في أحوال : منها أن يكون مع لابس ماء يكفي للمسح دون الغسل فإنه في هذه الحالة يجب المسح . ومنها خوف فوت الوقت أو خوف فوت فرض آخر كالوقوف بعرفة فإنه يجب المسح في ذلك أيضا .

شروطه

يشتترط في صحة المسح على الخفين شروط :^(١)

منها أن يمكن تتابع المشي فيهما على تفصيل في المذاهب . ولا فرق بين أن يكون الخلف

= له أن يتصدق بدينار أو بنصفه إلا أن الشافعية جعلوا التصديق بالدينار كاملا إن جامعها في أول نزول الدم وبنصفه فيما بعد ذلك إلى أن تغتسل .

المالكية - قالوا ما بين السرة والركبة لا يجوز التمتع به بوطء . وأما الاستمتاع بغير وطاء ففيه قولان : المنع ولو بمحائل على المشهور ، والجواز من غير حائل على ما رجحه بعضهم .
الحنابلة - قالوا يجوز الاستمتاع بما بين السرة والركبة حال الحيض والنفاس بدون حائل وإنما المحذور فقط هو وطاء الحائض فمن ابتلى به أثم ووجب عليه التوبة وأن يكفر عن ذنبه هذا بالتصديق بدينار أو نصفه إن قدر وإلا سقطت عنه الكفارة .

(١) الحنابلة - قالوا إن المسح على الخفين أفضل من غسل الرجلين ، لقوله عليه السلام : « إن الله يحب أن يؤخذ برخصه » وهو قول مشهور لبعض الحنفية .

(٢) الحنفية - قالوا يشترط أن يمكن متابعة المشي فيهما مسافة فرسخ فأكثر بحيث يصلحان لذلك بنفسهما من غير أن يلبس عليهما مداس (والفرسخ ثلاثة أميال اثنا عشر ألف خطوة) فإن لم يصلحا لذلك لا يصح المسح عليهما كما إذا كانا رقيقين أو مصنوعين من حديد أو زجاج أو نحو ذلك .

الشافعية - قالوا يصح المسافر على الخلف إذا أمكنه متابعة المشي فيه بنفسه من غير لبس مداس عليه بأن يتردد فيه لقضاء حوائجه في حطه وترحاله ثلاثة أيام بلياليها ، ويصح

مصنوعا من جلد أو متخذاً من لبد أو جوخ أو شعر أو وبر أو قطن أو غير ذلك . ولا فرق أيضاً في المتخذ من اللبد وما بعده بين أن يكون متعللاً « أى موضوعاً له جلد في أسفله » أو مجلداً « أى موضوعاً له جلد في أعلاه وفي أسفله » أو لم يكن كذلك . ويسمى المتخذ منها جورباً « والجورب ما يلبس في الرجل كال معروف بالشراب في زماننا أو كالأحذية المصنوعة من الصوف أو القطن » فإنه يصح المسح عليها إذا استكملت الشروط .

وقد ثبت المسح على الجورب بما رواه المغيرة بن شعبة من أن النبي صلى الله عليه وسلم « مسح على الجوربين والنعلين » رواه أحمد وأبو داود والترمذي . وقد روى أيضاً جواز المسح على الجوربين عن تسعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهم : علي ، وعمار ، وابن مسعود ، وأنس ، وابن عمر ، والبراء ، وبلال ، وابن أبي أوفى ، وسهل بن سعد ، وضى الله عنهم . ويشترط في صحة المسح على الجورب أن يكون ثخيناً فلا يصح المسح على الرقيق الذي لا يثبت على الرجل بنفسه من غير رباط ولا على الرقيق الذي لا يمنع وصول

= المقيم عليه إذا كان يصلح لتردد المسافر فيه لذلك يوماً وليلة فالمعتبر في متانة الخلف وإمكان تتابع المشي فيه حالة المسافر وإن كان المساح مقياً . فإن لم يمكن تتابع المشي فيه على هذا الوجه لا يصح المسح عليه .

المالكية — قالوا معنى إمكان تتابع المشي فيه أن لا يكون واسعاً لا تستقر القدم كلها أو جلها فيه حال المشي ولا ضيقاً كذلك ، والمراد مشي ذوى المروآت ، وذلك لأن الخلف عندهم لا يكون إلا من الجلد كما يأتي وهو صالح لإمكان تتابع المشي بالمعنى المذكور عند غيرهم .
الحنابلة — قالوا المراد إمكان تتابع المشي فيه عرفاً وإن كان الخلف نفسه بحالة غير عادية كال مأخوذ من الحديد والخشب ونحوه .

(١) المالكية — قالوا لا يصح المسح على الخلف إلا إذا كان متخذاً من الجلد فلا يصح المسح على المتخذ من اللبد وغيره ويشترط في الجلد أن يكون مخروفاً فلو ألصقت أجزاء الخلف برسراس ونحوه لم يصح المسح عليه . أما الجورب فيشترط في صحة المسح عليه أن يجلد ظاهره وهو ما يلى السماء وباطنه وهو ما يلى الأرض وبقية شروطه كشرط الخلف .

الماء الى ما تحته . وكذلك لا يصح المسح على الجوب الشفاف الذي يصف ما تحته رقيقا كان أو ثخيناً .

ومنها أن يكون الخف ساترا للقدم مع الكعبين ، ولو كان الستر بنحو أزرار . أما ستر ما فوق الكعبين فليس داخلا في الخف الشرعي ، فان كان ساترا للكعبين ، ولكنه واسع يرى من أعلاه ظهر القدم أو نقص عن ستر الكعبين ففي صحة المسح عليه تفصيل في المذاهب .^(١) ومنها أن يكون الخف مباحا فلا يصح على الخف المفصوب أو المسروق أو نحو ذلك .^(٢) ومنها أن يكونا طاهرين وفي اشتراط الطهارة تفصيل المذاهب .^(٣)

(١) الحنابلة — قالوا اذا كان الخف واسعا يرى من أعلاه بعض محل الفرض لا يصح المسح عليه . وكذلك اذا نقص عن ستر الكعبين ولو قليلا .

الحنفية — قالوا يصح المسح على الخف الواسع الذي يرى ما تحته من أعلاه ، فان نقص عن ستر الكعبين فان كان نقصان الخف الواحد أقل من الخرق المانع وهو قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل فانه لا يمنع صحة المسح وإلا منع .

المالكية — قالوا إن كان الخف واسعا لا تستقر القدم أو جلها فيه فانه لا يصح المسح عليه ولا تضر رؤية ما تحته من أعلاه بسبب سعته ولا يمسح على ما فيه شقوق قدر ثلث القدم فأكثر .

الشافعية — قالوا لا تضر سعة الخف التي يرى منها ظهر القدم من أعلاه إلا اذا كانت سعة مفرطة تمنع متابعة المشي عليه . أما نقصه عن ستر الكعبين فيضر فان الكعبين من محل الغسل المفروض .

(٢) الحنفية والشافعية — قالوا يصح المسح على الخف المفصوب والمسروق ونحوهما وان كان آثما بلبسه .

(٣) الحنفية — قالوا يصح المسح على الخف المتنجس اذا وقع المسح على الجزء الطاهر منه ، فان كانت الصلاة لا تصح إلا بإزالة ما على الخفين من النجاسة بأن زادت عن التسدر المعفو عنه فانه لا يجوز له أن يصلي بهما ، فالطهارة فيهما شرط لصحة الصلاة لا لصحة المسح . هذا واذا تفرقت النجاسة على الخفين وكانت اذا جمعت تزيد عن القدرة

ومنها أن يلبسهما على طهارة مائية تامة فلا يجوز المسح عليهما إذا لبسهما بعد تيمم أو قبل تمام طهارته بالماء^(٢) .
ومنها أن لا يكون على محل المسح المفروض حائل يمنع وصول الماء اليه كعجين ونحوه .
وهناك شروط أخر للمسح مفصلة في المذاهب .

== المفقو عنه فإنها تمنع من صحة الصلاة بخلاف الخروق المانعة من صحة المسح فإنه لا يجمع منها إلا ما كان في الخف الواحد كما يأتي :

المالكية — قالوا يشترط طهارة الخفين حتى على القول بسنية إزالة النجاسة .
الحنابلة — قالوا يصح المسح على الخف المتنجس داخله أو أسفله الملاصق للأرض إذا تعذرت إزالة تلك النجاسة إلا بنزعه . ويباح له بذلك مس المصطفى والصلاة إذا لم يجد ما يزيل به النجاسة .

الشافعية — قالوا لا يصح المسح على الخفين إذا كانت عليهما نجاسة غير مفقوئتها .
(١) الشافعية — قالوا يجوز المسح على الخفين الملبوسين بعد تيمم إذا كان بمنذر غير فقد الماء كالمرض .

(٢) الحنفية — قالوا المراد بالطهارة التامة أن لا يكون بين أعضاء وضوئه أو غسله جزء لم يصل إليه الماء وليس المراد بها الفراغ من أعمال الوضوء والغسل لأنه إذا غسل رجله أو أحدهما ثم لبس الخف بعد ذلك الغسل قبل أن يحدث ثم أتم وضوءه صح المسح عليهما .
(٣) الحنفية — زادوا شروطا : منها أن يكون الخف خاليا من انشقاق المانع للمسح ، ويقدر بثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل كما سيأتي مفصلا في مبدلات المسح .

ومنها أن يكون المسح من ظاهر كل واحدة من الخفين مقدار ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد ، فلا يجزئ المسح على باطن الخف (أى على نعله الملاصق للأرض) كما لا يصح في داخله فلو كان واسما وأدخل يده فيه ومسحه لم يجزئه ، وكذلك لا يصح المسح على جواربيه أو عقبه أو ساقه .

ومنها أن يكون المسح بثلاث أصابع من أصابع يده إذا مسح بها ، فلا يصح أن يمسح بأصبع واحدة خوفا من جناف بللها قبل مدتها إلى القدر المفروض مسحه ، فأمر مسح بأصبع واحدة ثلاث مواضع من الخف في كل مرة بماء جديد صح مسحه ؛ وكذلك إذا مسح ==

القدر المفروض مسحه

والمقدار الواجب مسحه من الخف اختلفت فيه المذاهب ^(١) .

= القدر المفروض بأطراف أنامله والماء متقاطر صم وإلا فلا . هذا ولا يشترط المسح باليد فلو أصاب الماء القدر المفروض مسحه من الخف بسبب مطر أو صب ماء عليه أو غير ذلك أجزأه . ومنها أن يكون محل المسح المفروض مشغولا بالرجل فلو لبس خفا طويلا قد بقي منه جزء غير مشغول بالرجل فمسح على ذلك الجزء فلا يصح .

ومنها أن يبقى من القدم قدر ثلاث أصابع ، فلو قطعت رجله ولم يبق منه هذا القدر لا يصح له المسح على الخفين . أما إذا قطعت فوق الكعب وبقيت الرجل الأخرى فإنه يصح المسح على خفها .

الشافعية — زادوا شروطا : منها أن لا يكون قد لبسه على جبيرة فلو كان في قدمه جبيرة ومسح عليها في وضوئه ثم لبس الخف عليها لم يصح المسح عليه .

ومنها أن يكون ما في داخل الخف من رجل وشراب ونحوه طاهرا . ومنها أن يمنع وصول الماء إلى القدم إذا صب عليه ولكنهم اغتفروا وصوله من محل الخرزة الخنابلة — زادوا في الشروط أن لا يكون واسعاً يرى من أعلاه بعض محل الغسل المفروض . المالكية — زادوا شروطا : منها أن يكون الخف كله من جلد . ومنها أن يكون مخروزا . ومنها أن لا يقصد بلبسه مجرد الزينة والتنعيم بل يقصده اتباع السنة أو اتقاء حر أو برد أو شوك أو نحو عقرب . أما إن لبسه لاتقاء نحو برغوث ، أو لمنع مشقة الغسل ، أو لحفظ نحو الحناء برجله فإنه لا يصح المسح عليه لأن ذلك من الرفاهية .

(١) المالكية — أوجبوا تعميم ظاهر أعلاه بالمسح . وأما مسح باطن أسفله مما يلي الأرض فمستحب ويميد تاركه في الوقت المختار مراعاة للقول بالوجوب .

الحنفية — قالوا يفترض أن يمسخ من ظاهر الخف المشغول بالرجل قدر طول ثلاثة أصابع وعرضها من أصغر أصابع اليد كما تقدم .

الشافعية — قالوا يفترض أن يمسخ أى جزء من ظاهر أعلى الخف يتحقق به المسح ولو بوضع أصبعه المبطل من غير إصرار قياسا على مسح الرأس فلا يجزئ المسح في غير ما ذكره مما =

ومن لبس خفا فوق خف أو (جرموقا) وهو الجلد الذي يلبسه على الخلف ليحفظه من الطين ونحوه كفى المسح على الأعلى بتفصيل في المذاهب ^(١).

== يحاذى الساق أو العقب أو الحروف أو الأسفل أو الجوانب أو نحو ذلك بخلاف المسح على ما يحاذى الكعبين فإنه يجرى . ولو كان بظاهر جلد الخلف شعر فوق المسح عليه ولم يصل الجلد بل لم يصح المسح ، وكذلك إذا وصل البلل إلى الجلد وكان يقصد بالمسح الشعر فقط فإنه لا يصح .

الحنابلة --- قالوا يفترض أن يمسح أكثر ظاهر أعلى الخلف ، وأما مسح باطنه فمستحب فإن تركه نسيانا أتى به وحده ولو طال بأن زاد عن مدة الموالاة بين غسل الأعضاء في الوضوء ، أما لو تركه عمدا فيأتي به وحده إن قرب ، وأما في البعد فيندب إعادة الوضوء كله وكذا إعادة الصلاة التي صلاها قبل مسح الأسفل إن بقي وقتها المختار .

(١) الحنفية - اشترطوا في صحة المسح على الأعلى أن يكون جلدا فات لم يكن جلدا ووصل الماء إلى الخلف الذي تحته كفى ، وإن لم يصل الماء إلى الخلف لا يكفي ، وأن يكون الأعلى صالحا للشيء عليه منفردا ، فإن لم يكن صالحا لم يصح المسح عليه إلا إذا وصل البلل إلى الخلف الأسفل ، وأن يلبس الأعلى على الطهارة التي لبس عليها الخلف الأسفل بحيث يتقدم لبس الأعلى على الحدث والمسح على الأسفل .

الشافعية - فصلوا في ذلك فقالوا إن كان الأعلى والأسفل ضعيفين لا يصلحان للمسح عليهما وجب غسل الرجلين ، وإن كان الأسفل ضعيفا غير صالح للمسح فالحكم للأعلى ولا يعتد بما تحته من غير ، وإن كان الأسفل قويا والأعلى ضعيفا أو كانا قوين فيصح المسح على الأعلى إن وصل البلل للأسفل يقينا وقصد بمسح الأعلى مسح الأسفل أو قصدهما معا وكذلك لو أطلق ، أما لو قصد الأعلى وحده أو قصد الأسفل ولم يصل الماء إليه فلا يصح المسح .

الحنابلة --- قالوا من لبس خفا على خف قبل أن يحدث يصح المسح له على الخلف الأعلى ولو كان أحدهما مخروقا لا أن كانا مخروقين ولو كان بهوعهما يستر القدم . ولو أدخل يده من تحت الخلف الأعلى فمسح الأسفل صح إن كان الأسفل سليما ، وقالوا أيضا إن مسح على الأعلى ثم نزع وجب عليه نزع ما تحته وغسل رجله .

كيفية المسح المسنونة^(١)

وكيفية المسح المسنونة : أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خف رجله اليمنى ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خف رجله اليسرى ويمر بهما إلى الساق فوق الكعبين ويفرج بين أصابع يده قليلا بحيث يكون المسح عليهما خطوطا .

مدة المسح عليهما

يمسح المقيم يوما وليلة^(٢) . ويمسح المسافر ثلاثة أيام بلياليها سواء كان السفر مسافرا قصر مباحا أو لا^(٣) .

= المالكية - قالوا الحكم في المسح في هذه الحالة للأعلى فلو نزع وجب عليه مسح الأسفل فورا بحيث تحصل الموازنة الواجبة في الوضوء مع الذكر والقدرة .

(١) المالكية - قالوا الكيفية في المسح مندوبة لا مسنونة ، والمندوب فيها عندهم أن يضع يده اليمنى فوق أطراف أصابع رجله اليمنى ويضع يده اليسرى تحت أصابعها ويمر بيديه على خف رجله اليمنى إلى الكعبين ، ويفعل في خف رجله اليسرى عكس ذلك ، فيضع يده اليسرى فوق أطراف أصابع رجله اليسرى واليمنى تحتها ويمر بهما كما سبق .

الشافعية - قالوا المسنون في الكيفية : أن يضع أطراف أصابع يده اليسرى مفترقة تحت عقب رجله ويضع أطراف أصابع يده اليمنى مفترقة على ظهر أصابع رجله ، ثم يمد اليمنى إلى آخر ساقه واليسرى إلى أطراف الأصابع من تحت فيكون المسح خطوطا .

(٢) الحنابلة والشافعية - قيدوا السفر بكونه سفر قصر مباحا فلو سافر أقل من مسافة القصر أو كان السفر سفر معصية فمذته كمدة المقيم يمسح يوما وليلة فقط . وزاد الشافعية أن يكون السفر مقصودا ليخرج الهائم على وجهه فإنه لا يقصد مكانا مخصوصا . فليس له أن يمسح إلا يوما وليلة كالمقيم .

(٣) المالكية - قالوا إن المسح على الخفين لا يقيد بمدة فلا ينزعهما إلا لموجب النسل وإنما ينذب نزعهما كل يوم جمعة لمن يطلب منه حضور الجمعة ولو لم يرد الغسل لها . فإن لم ينزعهما يوم الجمعة ندب له أن ينزعهما في مثل اليوم الذي لبسهما فيه من كل أسبوع .

وسواء كان المسح صاحب عذر أو لا^(١) . وذلك لما رواه شريح ابن هاني قال سألت عائشة رضي الله عنها عن المسح على الخفين فقالت سل عليا فإنه كان يسافر مع النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فقال (جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثه أيام ولياليهن للمسافر ويوما وليلة للقيم) رواه مسلم . ويعتبر مبدأ تلك المدة من أول وقت الحدث بعد اللبس^(٢) ؛ فلو توضأ ولبس الخف في الظهر مثلا واستمر متوضئا الى وقت العشاء ثم أحدث اعتبرت المدة من وقت الحدث لا من وقت اللبس .

مكروهاته

يكره تنزيها في المسح على الخفين أمور :

منها الزيادة على المرة الواحدة .

ومنها غسل الخفين بدل مسحهما ، اذا نوى بالغسل رفع الحدث . أما إن نوى به النظافة فقط أو إزالة ما عليهما من نجاسة من غير أن ينوى رفع الحدث ، فإنه لا يجزئ عن المسح ، وعليه أن يمسح الخفين بعد ذلك^(٣) .

(١) الحنفية — قالوا تعتبر هذه المدة لخبر صاحب العذر . أما هو فان توضأ ولبس الخف حال انقطاع حدث العذر شكبه كالأصحاء لا يبطل مسحه إلا بانقضاء المدة المذكورة . أما إن توضأ حال استرسال الحدث أو لبس الخف حال استرساله فإنه يبطل مسحه عند خروج كل وقت ويجب عليه أن يتزع خفيه وينسل رجليه وحدهما ان لم يكن وضوءه قد انتقض بشيء آخر غير حدث العذر .

الشافعية — قالوا تعتبر هذه المدة لخبر صاحب العذر . أما هو فإنه يتزع خفيه ويتوضأ لكل فرض وان جازله المسح على الخفين للنوافل .

(٢) الشافعية — فصلوا في الحدث بشملوا ابتداء مدة المسح أول وقت الحدث إن كان حدثه باختياره كالس والنوم . أما اذا كان حدثه اضطراريا كتكروج ناقض من أحد السبيلين فأول المدة آخر الحدث .

(٣) الحنفية — قالوا اذا غسل الخف ولو بنية المسح كان نوى النظافة أو غيرها لو لم ينو شيئا أجزأه عن المسح وإن كان الغسل مكروها .

مبطلاته

يبطل المسح على الخفين بأمور :

- منها طرو موجب الغسل ، بكنابة أو حيض أو نفاس .
- ومنها نزع من الرجل ولو بجروح بعض القدم الى ساق الخف ^(١) .
- ومنها حدوث خرق في الخف على تفصيل في المذاهب ^(٢) .

(١) الخنسية — قالوا لا يبطل المسح إلا بجروح أكثر القدم الى ساق الخف على

الصحيح . أما اذا خرج بعضه وكان قليلا فانه لا يبطل المسح .

المالكية — قالوا المعتمد أن المسح لا يبطل إلا بجروح كل القدم الى ساق الخف فان بادر عند ذلك الى غسل رجله بقي وضوءه سليما وان لم يبادر فان كان ناسيا بنى على ما قبل الرجلين بنية مطلقا طال أو لم يطل وان كان عامدا بنى ما لم يطل .

(٢) الشافعية — قالوا اذا طرأ في الخف خرق يظهر منه شيء من محل الغسل المفروض ولو كان مستورا بسائر « كشراب أو لفافة » فانه يبطل المسح ، فان طرأ ذلك انخرق وهو متوضئ وجب عليه غسل رجله فقط بنية ولا يعيد الوضوء ، وان طرأ وهو في صلاته بطلت صلاته لبطلان المسح وعليه غسل الرجلين فقط ثم يتدئ الصلاة .

الحنابلة — قالوا إن كان في الخف خرق يظهر منه بعض القدم ولو كان يسيرا ولو من موضع خرزه لا يصح المسح عليه إلا اذا انضم بالمشي لحصول ستر محل الغسل المفروض ، فاذا طرأ ذلك انخرق أو غيره مما يوجب بطلان المسح كاتقضاء المدة أو طرو جنباة أو زوال عذر المذخور وجب نزع خفيه وإعادة الوضوء كله لا يغسل الرجلين فقط ، لأن المسح يرفع الحدث ومتى بطل المسح عاد الحدث كله لأن الحدث لا يتجزأ عندهم .

المالكية — قالوا يبطل المسح بالخرق اذا كان قدر ثلث القدم فأكثر فان طرأ هذا الخرق وهو متوضئ بعد أن مسح على الخف بطل المسح لا الوضوء ، ويازمه أن يبادر بنزعه ويغسل رجله ، مراعاة للوالة الواجبة في الوضوء فان ترانى نسيانا أو عجزا لا يبطل الوضوء وعليه غسل الرجلين فقط أيضا وان ترانى عمدا فان طال الزمن بطل الوضوء وان لم يطل لم يبطل إلا المسح وعليه أن يغسل رجله وان طرأ ذلك انخرق وهو في الصلاة قطع الصلاة وبادر الى نزع وغسل رجله على الوجه المتقدم .

ومنها انقضاء مدة المسح ولو شكاً^(١).

مباحث التيمم

تعريفه

هو طهارة ترابية تشمل على مسح الوجه واليدين بصعيد مطهر^(٢).

= الخفية - قالوا لا يصح المسح على الخف إلا إذا كان خالياً من الخرق المانع للمسح، وقدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل وإنما يمنع الخرق صحة المسح إذا كان منفرجاً بحيث إذا مشى لا يس الخف يفتح الخرق فيظهر مقدار ثلاث أصابع من رجله . أما إذا كان الخرق طويلاً لا يفتح عند المشي فلا يظهر ذلك المقدار منه فإنه لا يضر . وكذلك إذا كان الخف مبطناً بجلد أو مخروقة مخروزة فيه ولورقيقة وظهر مقدار ثلاث أصابع من بطانته فإنه لا يضر أيضاً . أما إذا كان مبطناً بغير جلد أو كان ما تحته غير مخروز فيه (كالشراب واللفافة) وانكشف منه هذا المقدار بالخرق فإنه يبطل المسح ولا فرق بين أن يكون الخرق في باطن الخف « أى في ناحية نعله » أو ظاهره أو في ناحية العقب . أما إذا كان الخرق في ساق الخف فوق الكعبين فإنه لا يمنع صحة المسح ، وإذا تعددت الخروق في أحد الخفين وكانت لو جمعت تبلغ قدر ثلاث أصابع تمنع من صحة المسح وإلا فلا ؛ أما إذا تعددت في الخفين معا بأن كانت في أحدهما قدر أصبع وفي الآخر قدر أصبعين فإنها لا تمنع صحة المسح . والخرق التي تجمع هي ما أمكن دخول نحو المسلة فيها أما ما دون ذلك فإنه لا يلتفت إليه وإنما يصح المسح على الخف الذي به خروق يعفى عنها بشرط أن يقع على الخف نفسه لا على ما ظهر تحت الخروق فإذا طرأ على الخف بعد مسحه خرق قدر ثلاث أصابع على الوجه المتقدم يبطل المسح ووجب غسل الرجلين فقط . إن كان متوضئاً ، وكذلك ينترض على المتوضئ أن يغسل رجله فقط عند طروأى يبطل للمسح دون الوضوء . ولو كان في الصلاة ، نعم تبطل صلاته بطلان المسح فيعيد بها بعد غسل رجله ولا تسترط في المسح النية .

(١) المالكية - قالوا لا يبطل المسح بانقضاء مدة لأن المدة غير معتبرة عندهم

كما تقدم .

(٢) المالكية والشافعية - زادوا في التعريف كلمة « بنية » لأنها ركن عندهم .

دليله

ثبت بالكتاب والسنة والإجماع، قال تعالى : ((وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا)) الآية . وقال صلى الله عليه وسلم : « جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا . فأيما رجل من أمتى أدركته الصلاة فليصل » من حديث رواه البخارى . وقد أجمع المسلمون على أن التيمم بدلا عن الوضوء والغسل في الأحوال الاتية ، وله شروط وأسباب ، وفرائض (أركان) ، وسنن ، وأنواع ، ومبطلات ، ومكروهات .

شروطه

يشتترط لصحة التيمم أمور : منها دخول الوقت ^(١) ، فلا يصح التيمم قبله ، ومنها النية ^(٢) ؛ ومنها الاسلام ؛ ومنها طلب الماء عند فقدده على التفصيل الآتى ؛ ومنها عدم وجود الحائل على عضو من أعضاء التيمم كدهن وشمع يحول بين المسح وبين البشرة ؛ ومنها الخلو من الحيض والنفاس ؛ ومنها وجود العذر بسبب من الأسباب التى ستذكر بعد . هذا وللتيمم شروط وجوب أيضا كالوضوء والغسل ، وقد ذكرت الشروط مجتمعة عند كل مذهب فى أسفل الصحيفة .

(١) الحنفية — قالوا يصح التيمم قبل دخول الوقت .

(٢) المالكية والشافعية — قالوا النية ركن لا شرط كما ذكر آنفا .

(٣) المالكية — قالوا للتيمم شروط وجوب فقط ؛ وشروط صحة فقط ؛ وشروط وجوب وصحة معا . فأما شروط وجوبه فهى أربعة : البلوغ ، وعدم الإكراه على تركه ، والقدرة على الاستعمال ، فلو عجز عن التيمم سقط عنه ، ووجود ناقض .

أما شروط صحته ، فهى ثلاثة : الاسلام ، وعدم الحائل ، وعدم المنافى « أى عدم ما ينقضه حال فعله » . وأما شروط وجوبه وصحته معا فهى ستة : دخول الوقت ، والعقل ، وبلوغ الدعوة « بأن يبلغه أن الله تعالى أرسل رسولا » ، وانقطاع دم الحيض والنفاس ، وعدم النوم والسهو ، ووجود الصعيد الطاهر . فلم يعدوا طلب الماء عند فقدده من شروطه وإن قالوا بلزومه فى بعض الأحوال كما يأتى : ولم يذكروا منها وجود العذر إكتفاء بذكره فى الأسباب ، وهذه الشروط هى التى ذكرت فى الوضوء إلا أن دخول الوقت هنا شرط وجوب وصحة معا بخلافه فى الوضوء فإنه شرط وجوب فقط .

= الحنفية - اقتصرنا في التيمم على ذكر شروط الصحة . وكذلك في الطهارة المائية اقتصرنا على ذكر شروط الصحة . وقد تقدم في الوضوء أنه لا مانع من تقسيمها الى الأقسام الثلاثة التي ذكرها المالكية ، وهي شروط وجوب فقط ؛ وشروط صحة فقط ؛ وشروط وجوب وصحة معا ؛ باعتبارين مختلفين كالخض والنفسان فان عدمهما شرط للوجوب من حيث الخطاب فان الحائض أو النفساء لا تكلف بالوضوء فلا يجب عليهما ، وشرط للصحة من حيث أداء الواجب فان وضوء الحائض لا يترتب عليه المقصود منه وهو أداء ما يتوقف عليه من صلاة ونحوها فان الصحة ترتب المقصود من الفعل على الفعل نعم يستحب الوضوء من الحائض أو النفساء لتذكر عادتتهما ولكن هذا الوضوء لا يصح به أداء ما شرع لأجله الوضوء .

وحينئذ يمكن تقسيم الشروط هنا كالآتي : شروط وجوب فقط ، وهي ثلاثة : البلوغ ، والقدرة على استعمال الصعيد ، ووجود الحدث الناقض . أما الوقت فهو شرط لوجوب الأداء لا لأصل الوجوب فلا يجب أداء التيمم إلا اذا دخل الوقت ويكون الوجوب موسعا في أول الوقت ومضيقا اذا ضاق الوقت وكذلك في الوضوء والغسل وقد تقدم عده في الوضوء . شرطا للوجوب تسامحا .

وشروط صحة فقط ، وهي سبعة : النية ، وفقد الماء ، أو العجز عن استعماله ، وعدم وجود حائل على أعضاء التيمم كدهن وشمع ، وعدم المنافي له حال فعله بأن يتيمم ويحدث أثناء تيممه ، والمسح بثلاث أصابع فأكثر اذا مسح بيده ؛ ولا يشترط المسح بنفس اليد فلو مسح بغيرها أجزأه كما يأتي : وطلب الماء عند فقدته إن ظن وجوده ، وتعميم الوجه واليدين بالمسح ، وشروط وجوب وصحة معا ، وهي الاسلام فان التيمم لا يجب على الكافر لأنه غير مخاطب ، ولا يصح منه لأنه ليس أهلا للنية ، وانقطاع دم الحيض والنفس ، والعقل ، ووجود الصعيد الطهور فان فاقد الصعيد الطهور لا يجب عليه التيمم ولا يصح منه بغيره حتى ولو كان طاهرا فقط كالارض التي أصابتها نجاسة ثم جفت فانها تكون طاهرة تصح الصلاة عليها ولا تكون مطهرة فلا يصح التيمم بها كما تقدم في كيفية التطهير .

الشافعية - عدوا الشروط مجتمعة بدون تقسيم الى شروط وجوب وشروط صحة ، وهي ثمانية : وجود السبب من فقد ماء أو عجز عن استعماله ، والعلم بدخول الوقت فلا يصح قبل دخول وقت الصلاة ، وتقدم إزالة النجاسة عن البدن اذا كانت غير معفو عنها ، فلو تيمم =

الأسباب المبيحة للتييم

ترجع هذه الأسباب الى أمرين : (أحدهما) فقد الماء بأن لم يجده أصلا أو وجد ماء لا يكفي للطهارة^(١) (ثانيهما) العجز عن استعمال الماء أو الاحتياج اليه بأن يجد الماء الكافي للطهارة ولكن لا يقدر على استعماله أو كان يقدر على استعماله ولكن يحتاجه لشرب ونحوه على التفصيل الآتي . أما باقي الأسباب التي ستذكر بعد فإنها أسباب للعجز عن استعمال الماء . وأما من فقد الماء فإنه يتيم لكل ما يتوقف على الطهارة بالماء من صلاة مكتوبة ، وصلاة جنازة^(٢) ، وجمعة ، وعيد ، وطواف ، ونافلة ، ولو كان يريد صلاتها وحدها دون الفرض^(٣)

= قبل إزالة النجاسة لم يصح تيممه ، والاسلام إلا اذا كانت كتابية انقطع حبسها أو نفاسها فإنه يصح تيممها ليحل لزوجها قربانها للضرورة ، وعدم الحيض أو النفاس ، إلا اذا كانت الحائض أو النفساء محرمة فإنه يصح منهما التيمم بدلا عن الاغتسال المسنون للأحرام عند العجز . والتمييز إلا المجنونة التي تيم ليحل قربانها ، وعدم الحائل بين التراب وبين المسوح ، وطلب الماء عنه فقدته على ما يأتي :

الحائض — عتدوا الشروط مجتمعة من غير فرق بين وجوب وصحة ، وهي : دخول وقت الصلاة سواء كانت فرضا أو غيره ما دامت مؤقتة ولو حكما كصلاة الجنازة فان وقتها يدخل بتمام غسله أو تيممه فلو تيمم قبل ذلك لا يصح تيممه ، وتعذر استعمال الماء لسبب من الأسباب الآتي بيانها : والتراب الطهور المباح الذي لم يحترق بشرط أن يكون له غبار يعلق بالعضو كما يأتي : والنية ، والعقل ، والتمييز ، والإسلام ، وعدم الحائل ، وعدم المنافي ، والاستنجاء أو الاستجمار قبل التيمم .

(١) الشافعية والحنبلة — قالوا إن وجد ماء لا يكفي للطهارة وجب عليه أن يستعمل ما تيسر له منه في بعض أعضاء الطهارة ثم يتيمم عن الباقي .

(٢) المالكية — قالوا لا يتيمم فاقد الماء اذا كان حاضرا صحيحا للجنازة إلا اذا تعينت عليه بأن لم يوجد متوضئ يصلي عليها بدله وإذا تيم للفرض فإنه يصح له أن يصلي بتيممه للفرض على الجنازة تبعا . أما المسافر أو المريض فإنه يصح له أن يتيمم لها استقلالاً سواء تعينت عليه أو لا .

(٣) المالكية — قالوا لا يجوز لفاقد الماء الحاضر الصحيح أن يتيمم للنوافل إلا تبعا للفرض بخلاف المسافر والمريض كما ذكر قبل هذا .

وغير ذلك ولا فرق في فاقد الماء بين أن يكون صحيحاً أو مريضاً، حاضراً أو مسافراً سفر قصر أو غيره . ولو كان السفر معصية، أو وقعت فيه معصية^(١) .

وأما من وجد الماء وعجز عن استعماله لسبب من الأسباب الشرعية فانه كفافد الماء يتيم لكل ما يتوقف على الطهارة .

ومن أسباب العجز أن يغلب على ظنه حدوث مرض باستعماله، أو زيادة مرض، أو تأخر شفاء إذا استند في ذلك إلى تجربة، أو إخبار طبيب حاذق مسلم^(٢) .

ومنها خوفه من عدو يحول بينه وبين الماء إذا خشى على نفسه أو ماله أو عرضه سواء أكان العدو آدمياً أم حيواناً مفترساً .

ومنها احتياجه للماء في الحلال أو المأل، فلو خاف (ظناً لا شكاً) عطش نفسه أو عطش آدمي غيره أو حيوان لا يحل قتله ولو كلباً غير عقور عطشا يؤدي إلى هلاك أو شدة أذى فانه يتيم ويحفظ ما معه من الماء، وكذلك إن احتاج للماء لعجن أو طبخ، وكذلك إن احتاج إليه لإزالة نجاسة غير مغمو عنها^(٣) .

(١) الشافعية — قالوا إذا كان عاصياً بالسفر . فان فقد الماء ولم يجد أصلاً يتيم وصلى ثم أعاد الصلاة . أما إن عجز عن استعماله لمرض ونحوه فلا يصح له التيمم إلا إذا تاب من عصيانه فإذا تيمم بعد ذلك وصلى لم يعد صلاته .

(٢) المالكية — قالوا يجوز الاعتماد في ذلك على إخبار الطبيب الكافر عند عدم وجود الطبيب المسلم العارف به، ومثل ذلك ما إذا استند إلى القرائن العادية كتجربة في نفسه أو في غيره إن كان موافقاً له في المزاج .

الشافعية — قالوا يكفي أن يكون الطبيب حاذقاً ولو كافراً بشرط أن يقع صدقه في نفس المتيمم . أما التجربة فلا تكفي على الراجح، وله أن يعتمد في المرض على نفسه إذا كان عالماً بالطب، فان لم يجد طبيباً ولا عالماً بالطب جاز له التيمم وأعاد الصلاة بعد برئه .

(٣) الحنابلة — قالوا إن الكلب الأسود كالعقور لا يحفظ له الماء ولو هلك من العطش .

(٤) الشافعية — قالوا يشترط أن تكون هذه النجاسة على بدنه، فان كانت على ثوبه فانه يتوضأ بالماء مع وجود النجاسة ولا يتيمم ويصلي عرياناً إن لم يجد ساتراً ولا إعادة عليه .

ومنها فقد آلة الماء كجبل ودلو لأنه يجعل الماء الموجود في البئر ونحوها كالمفقود .
ومنها خوفاً من شدة برودة الماء بأن يغلب على ظنه حصول ضرر باستعماله بشرط أن
يعجز عن تسخينه ، فإنه في كل هذه الأحوال ^(٢) يتيم . وفي لزوم طلب الماء عند فقدده تفصيل
في المذاهب ^(٣) .

(١) المالكية — قالوا إن فاقد آلة الماء أو من يناوله الماء لا يتيم إلا إذا تيقن
أو ظن أنه لا يجدها في الوقت .

(٢) الحنفية — قالوا لا يتيم لخوف من شدة برودة الماء إلا إذا كان محدثاً محدثاً أكبر
لأنه هو الذي يتصور فيه ذلك . أما المحدث محدثاً أصغر فإنه لا يتيم إلا إذا تحقق الضرر .
الشافعية — قالوا يتيم لخوفه من شدة البرودة إذا عجز عن تسخين الماء أو تدفئة
أعضائه سواء كان محدثاً محدثاً أصغر أو أكبر إلا أنه تجب عليه الإعادة .

(٣) المالكية — قالوا إذا تيقن أو ظن أنه بعيد عنه بقدر ميلين فأكثر فإنه لا يلزمه
طلبه . أما إذا تيقن أو ظن أو شك وجوده في مكان أقل من ميلين فإنه يلزمه طلبه إذا لم يشق
عليه فإن شق عليه ولو دون ميلين فلا يلزمه طلبه ولو راكباً ، ويلزمه أيضاً أن يطلب الماء
من رفقة إن اعتقد أو ظن أو شك أو توهم أنهم لا ييخولون عليه به ، فإن لم يطلب منهم وتيم
أعاد الصلاة أبداً في حالة ما إذا كان يعتقد أنهم يعطونه الماء أو يظن ، وأعاد في الرقت فقط
في حالة ما إذا كان يشك في ذلك . أما في حالة التوهم فإنه لا يعيد أبداً ، وشروط الإعادة
في الحالتين أن يتبين وجود الماء معهم أو لم يتبين شيئاً ، فإن تبين عدم الماء فلا إعادة عليه
مطلقاً ولزمه شراء الماء بثمن معتاد لم يحتاج له وأن يدين أن كان ملياً ببلده .

الحنابلة — قالوا إن فاقد الماء يجب عليه طلبه في رحله وما قرب منه عادة ، ومن رفقة
ما لم يتيقن عدمه ، فإن تيم قبل طلبه لم يصح تيممه ، ومتى كان الماء بعيداً لم يجب عليه طلبه ،
والبعيد ما حكم العرف به .

الحنفية — قالوا إن كان فاقد الماء في المصر وجب عليه طلبه قبل التيمم سواء ظن
قربه أو لم يظن . أما إن كان مسافراً فإن ظن قربه منه بمسافة أقل من ميل وجب عليه طلبه
أيضاً إن أمن الضرر على نفسه وماله ، وإن ظن وجوده في مكان بعيد عن ذلك كأن كان ميلاً
فأكثر فإنه لا يجب عليه طلبه فيه مطلقاً ، ولا فرق بين أن يطلب الماء بنفسه أو بمن يطلبه .

= له ، ويجب أن يطلبه من رفقته إن ظن أنه إذا سألهم أعطوه ، فإن تيمم قبل الطلب لم يصح التيمم ، وإن شك في الإعطاء وتيمم وصلى ثم سألهم فأعطوه بعيد الصلاة ، فإن منعه قبل شروعه في الصلاة ثم أعطوه بعد فراغه لم يعد . وإن كانوا لا يعطونه إلا بئس فإن كان بئس قيمته في أقرب موضع من المواضع التي يعز فيها الماء أو بئس يسير وجب عليه شراؤه إن كان قادرا بحيث يكون الثمن زائدا عن حاجته . أما إذا كانوا لا يعطونه إلا ببئس فاحش فانه لا يجب عليه شراء الماء ويتيمم .

الشافعية — قالوا يجب على فاقد الماء أن يطلبه قبل التيمم بعد دخول الوقت مطلقا سواء في رحله أو من رفقته فينادى فيهم بنفسه أو بمن يأذنه إن كان ثقة ، ويستوعبهم إلا إذا ضاق وقت الصلاة فانه يتيمم ويصلي من غير طلب واستيعاب لحزمة الوقت وفي هذه الحالة تجب عليه الإعادة إن كان المحل يغلب فيه وجود الماء وإلا فلا إعادة ، فإن لم يجده بعد ذلك فإن له أحوالا ثلاثا : أن يكون في حد الغوث (وهو أن يكون في مكان يبعد عنه رفقته بحيث لو استغاث بهم أغاثوه مع اشتغالهم بأعمالهم) وضبط بنائية ما ينظره بصر معتدل مع رؤية الأشخاص والتمييز بينها ، أو أن يكون في حد القرب (وهو أن يكون بينه وبين الماء نصف فرسخ أى ستة آلاف خطوة فأقل) ، أو أن يكون في حد البعد (وهو أن يكون بينه وبين الماء أكثر من ستة آلاف خطوة) .

فأما حد الغوث فانه لا يخلو إما أن يتيقن فيه وجود الماء أو يتردد فيه فإن تيقن وجود الماء وجب عليه طلبه بشرط الأمن على نفسه وماله وعضوه ومنفعته ، ولا يشترط الأمن على خروج الوقت .

وأما إن تردد في وجود الماء فانه يجب عليه طلبه إن أمن على نفسه وماله وعضوه ومنفعته واختصاص وإن لم يلزمه الدفاع عنه (والاختصاص ما له فيه منفعة ولا يملك لنجاسته كالروث ، وأمن من الانقطاع عن رفقته ومن خروج الوقت .

وأما حد القرب فانه لا يجب عليه طلب الماء فيه إلا إذا تيقن وجوده بشرط أن يأمن على نفسه وماله وعضوه ومنفعته .

وأما أمته على الوقت في هذه الحالة فانه لا يشترط إن كانت الجهة التي هو بها يغلب فيها وجود الماء وإلا اشترط الأمن على الوقت أيضا .

وأما حد البعد فلا يجب عليه فيه طلب الماء ولو تيقن وجوده لبعده .

ومن وجد الماء وكان قادراً على استعماله ولكنه خشى باستعماله نروج الوقت بحيث لو تيمم أدركه ولو توضأ لا يدركه ففي صحة تيممه وعدمها تفصيل المذاهب .

(١) الشافعية — قالوا لا يتيمم بالخوف من خروج الوقت مع وجود الماء مطلقاً لأنه يكون قد تيمم حينئذ مع فقد شرط التيمم وهو عدم وجود الماء .

الحنابلة — قالوا لا يجوز التيمم لخوف فوت الوقت إلا إذا كان التيمم مسافراً وعلم بوجود الماء في مكان قريب وأنه إذا قصده وتوضأ منه يخاف خروج الوقت فإنه يتيمم في هذه الحالة ويصلي ولا إعادة عليه .

وكذلك إذا وصل المسافر إلى الماء وقد ضاق الوقت عن طهارته أو لم يضق ولكنه علم أن هذا يوزع بالنوبة وأن النوبة لا تصل إليه إلا بعد نروج الوقت فإنه في هذه الحالة يتيمم ويصلي ولا إعادة عليه .

الحنفية — قالوا إن الصلاة بالنسبة لهذه الحالة ثلاثة أنواع : نوع لا يخشى فواته أصلاً لعدم توقيته وذلك كالتوافل غير المؤقتة، ونوع يخشى فواته بدون بدل عنه وذلك كصلاة الجنائز والعيد، ونوع يخشى فواته لبدل وذلك كالجمعة والمكتوبات فإن للجمعة بدلاً عنها وهو الظهر، وللمكتوبات بدل عنها وهو ما يقضى بدلها في غير الوقت .

فأما التوافل فإنه لا يتيمم لها مع وجود الماء إلا إذا كانت مؤقتة كالسنن التي بعد الظهر والمغرب والعشاء فإن أخرها بحيث لو توضأ فات وقتها فإن له أن يتيمم ويدركها .

وأما الجنائز والعيد فإنه يتيمم لها إن خاف فواتها مع وجود الماء .

وأما الجمعة فإنه لا يتيمم لها مع وجود الماء بل يفوتها ويصلي الظهر بدلها بالوضوء، وكذلك سائر الصلوات المكتوبة فإن تيمم وصلها وجبت عليه إعادتها .

المالكية — قالوا إذا خشى استعمال الماء في الأعضاء الأربعة في الحدث الأصغر، وتعميم الجسد بالماء في الحدث الأكبر نروج الوقت فإنه يتيمم ويصلي ولا يعيد على المعتمد . أما الجمعة فإنه إذا خشى خروجها باستعمال الماء للوضوء ففي صحة تيممه لها قولان والمشهور لا يتيمم لها . وأما الجنائز فإنه لا يتيمم لها إلا فاقد الماء إن تعينت عليه كما تقدم .

أركان التيمم

وأما أركانه، فمنها النية^(١)، ولها في التيمم كيفية مخصوصة مفصلة في المذاهب^(٢).

(١) الخفية — قالوا إن النية شرط في التيمم وسنة في الوضوء كما تقدم وليست ركناً.

الحنابلة — قالوا إن النية شرط في التيمم وفي الوضوء وليست ركناً.

(٢) المالكية — قالوا ينوي استباحة الصلاة أو مسح المصحف أو غيره مما يشترط فيه الطهارة أو ينوي استباحة ما منعه الحدث أو ينوي فرض التيمم، فلو نوى رفع الحدث فقط كان تيممه باطلاً لأن التيمم لا يرفع الحدث عندهم، ويشترط تمييز الحدث الأكبر من الأصغر إذا نوى استباحة ما منعه الحدث أو نوى استباحة الصلاة فلو كان جنباً ونوى ذلك بدون ملاحظة الجنابة لم يجزه وأعاد الصلاة وجوباً. أما إذا نوى فرض التيمم فإنه يجزئ ولو لم يتعرض لنية الحدث الأكبر لأن نية الفرض تجزئ عن نية كل من الأصغر والأكبر، ثم إذا نوى التيمم لفرض فله أن يصلي بتيممه فرضاً واحداً وما شاء من السنن والمندوبات، وأن يطوف به طوافاً غير واجب ويصلي به ركعتي الطواف الذي ليس بواجب وأن يمسه المصحف، ويقرأ بجانب القرآن ولو كان التيمم حاضراً صحيحاً فلو صلى به فرضاً آخر بطل الثاني ولو كانت الصلاة مشتركة في الوقت كالظهر مع العصر. ويشترط لمن يريد أن يصلي نفلاً بالتيمم للفرض أن يقدم صلاة الفرض على صلاة النفل فلو صلى به نفلاً أولاً صح نفعه ولكن لا يصح له أن يصلي به الفرض بعد ذلك بل لا بد له من تيمم آخر للفرض وإذا تيمم للنفل أو سنة استقلالاً لا تبعاً لفرض صح له أن يفعل بهذا التيمم كل ما ذكر من مسح المصحف، وقراءة جنب للقرآن ونحو ذلك مما يتوقف على طهارة، ولكن لا يصح له أن يصلي بهذا التيمم فرضاً وهذا في غير الصحيح الحاضر. أما الصحيح الحاضر فإنه لا يصح له أن يتيمم للنفل استقلالاً كما تقدم.

وإذا تيمم لقراءة قرآن أو للدخول على سلطان أو نحو ذلك مما لا يتوقف على طهارة فإنه لا يجوز له أن يفعل بتيممه هذا ما يتوقف على الطهارة.

الخفية — قالوا يشترط في نية التيمم الذي تصح به الصلاة أن ينوي واحداً من ثلاثة أمور: (الأول) أن ينوي الطهارة من الحدث القائم به ولا يشترط تعيين واحد من الجنابة أو الحدث الأصغر فلو كان جنباً ونوى الطهارة من الحدث الأصغر أجزاءً (الثاني) أن ينوي —

= استباحة الصلاة أو رفع الحدث لأن التيمم يرفع الحدث عندهم ؛ (الثالث) أن ينوى عبادة مقصودة لا تصح بدون طهارة كالصلاة أو سجدة التلاوة ، فإن نوى التيمم فقط من غير أن يلاحظ استباحة الصلاة أو رفع الحدث القائم به فإن صلاته لا تصح بهذا التيمم كما لو نوى ما ليس بعبادة أصلا أو نوى عبادة غير مقصودة أو نوى عبادة مقصودة تصح بدون طهارة ، والأول كما إذا تيمم بنية مس مصحف فإن المس في ذاته ليس عبادة ولا يتقرب به وإنما العبادة هي التلاوة فلو صلى بهذا التيمم لم تصح صلاته ، والثاني كما إذا تيمم للأذان والإقامة فإنهما عبادة غير مقصودة لذاتها لأن الغرض منهما الإعلام فضلا عن أنهما يصحان بدون طهارة فلو تيمم لهما لا تصح صلاته بهذا التيمم ، والثالث كما إذا تيمم لقراءة القرآن وهو محدث حدثنا أصغر فإن القراءة عبادة مقصودة لذاتها ولكنها تجوز للمحدث حدثنا أصغر بدون طهارة ، ومثل ذلك ما إذا تيمم للسلام أو لركه فإنه لا تصح صلاته بهذا التيمم .

الشافعية — قالوا لا بد أن ينوى استباحة الصلاة ونحوها فلا يصح أن ينوى رفع الحدث لأن التيمم لا يرفعه عندهم ، كما لا يصح أن ينوى التيمم فقط أو فرض التيمم لأنه طهارة ضرورة فلا يكون مقصودا ، فإذا نوى استباحة الصلاة ونحوها فله أحوال ثلاثة : (أحدها) أن ينوى استباحة فرض كالصلاة المكتوبة أو الطواف المفروض أو خطبة الجمعة ؛ (ثانيها) أن ينوى نفلا كصلاة نافلة أو طواف غير مفروض أو صلاة جنازة ؛ (ثالثها) أن ينوى سجدة تلاوة أو شكر أو مس مصحف أو قراءة قرآن وهو جنب ، فإن نوى الأول فإنه يستباح بهذا التيمم فرضا واحدا من المرتبة الأولى ولو غير ما نواه . وما شاء من النوافل ويفعل كل ما يتوقف على طهارة مما ذكر في القسم الثاني والثالث ؛ وإن نوى الثاني صح له أن يفعل به ما يتوقف على طهارة مما ذكر في القسم الثاني والثالث فقط . فيصل به ما شاء من النوافل ويمس به المصحف ولكن لا يصلى به فرضا أو يخطب جمعة أو يطوف طوافا مفروضا ؛ وإن نوى الثالث فإنه يستباح له أن يفعل به ما ذكر في القسم الثالث فقط ولو كان غير ما نواه . ولا يجوز له أن يفعل شيئا مما ذكر في القسم الأول والثاني . ولا يجب عندهم في نية التيمم أن يتعرض لتعيين الحدث الأكبر أو الأصغر فلو تعرض كأن قال الجنب نويت استباحة الصلاة المانع منها الحدث الأصغر ظانا أنه الذي عليه فإن خلافه فإنه يجوز . أما إن كان متعمدا فإنه لا يجوز له لتلاعه .

ورقت النية^(١) عند وضع يده على ما يتيمم به .
ومنها الصعيد الطهور وهو الذي لم تمسه نجاسة ، فإذا مسه نجاسة لم يصح به التيمم ولو
زال عين النجاسة وأثرها ، وفي بيان الصعيد تفصيل المذاهب .

== الجنبالة — قالوا إن النية شرط لصحة التيمم . وصفتها أن ينوى استباحة ما يتيمم له
من صلاة أو طواف فرضاً أو نفلاً من حدث أصغر أو أكبر أو نجاسة ببدنه فإن التيمم يصح
لِلنجاسة على البدن لكن بعد تخفيفها على قدر ما يمكن . أما النجاسة على الثوب وفي المكان
فلا . فإن نوى رفع حدث لم يصح تيممه لأن التيمم مبيح لا رافع فلا يكفي التيمم بنية واحد
من الثلاثة (الحدث الأصغر أو الأكبر أو النجاسة) عن الباقي فلو كان جنباً ونوى استباحة
صلاة الظهر مثلاً من الجنبالة ولم ينو الاستباحة من الحدث الأصغر لا يصح له أن يصلي به
لأنه رفع الجنبالة فيصح له أن يفعل ما ترفعه كقراءة القرآن ولم يرفع الحدث الأصغر . وكذا
إذا نوى استباحة ما منعه الحدث الأصغر فقط دون الجنبالة فإن تيممه لا يرفع الجنبالة في هذه
الحالة . أما إن نوى بالتيمم استباحة الصلاة من الجميع . الحدث الأكبر والأصغر والنجاسة
التي على البدن أجزأته النية عن الجميع ولا يكلف نية خاصة لكل واحد . ومن نوى استباحة
شيء جاز له أن يفعل بهذا التيمم ذلك الشيء وما هو مثله وما هو دونه . فاعلى ما يتيمم له
فرض عين فنذر ففرض كفاية فنافلة فطواف نفيل فمس مصحف فقرآة قرآن فلبث بمسجد
بلجنب فوطء حائض بعد انقطاع دمها . وإن أطلق نية التيمم لصلاة أو طواف لم يفعل
إلا نفلهما .

(١) الشافعية — قالوا لا يكفي أن تكون النية مقارنة لوضع يده على الصعيد بل يجب
أن تكون مقارنة لتقل الصعيد ومسح شيء من الوجه لأنه أول ممسوح .
الجنبالة — قالوا إن النية لا يشترط فيها المقارنة بل يصح تقدمها عن المسح بزمن يسير
كما هو الشأن في نية كل عبادة .

(٢) الشافعية — قالوا إن المراد بالصعيد الطهور التراب الذي له غبار ومنه الرمل إذا كان
له غبار فإن لم يكن لهما غبار فلا يصح التيمم بهما ولا فرق في ذلك بين أن يكون التراب
محترقاً أو لا إلا إذا صار المحترق رماداً كما لا فرق بين أن يكون صالحاً لأن ينبت أو سبخاً
لأنه ينبت شيئاً وعدوا من التراب الطفل إذا دق وصار له غبار ولو اختلط التراب أو الرمل

= بشيء آخر كحمة أو دقيق وإن قل المخالط لا يصح التيمم بهما ، واشتروا أن لا يكون التراب مستعملا ، والمستعمل ما بقى بالعضو الممسوح أو تآثر منه عند المسح .

الحنابلة — قالوا إن المراد بالصعيد هو التراب الطهور فقط ، ويشترط أن يكون التراب مباحا فلا يصح بمفصوب ونحوه ، وأن يكون التراب غير محترق . فلا يصح بما دق من خرف ونحوه لأن الطبخ أخرجه عن أن يقع عليه اسم التراب ، واشتروا أن يماق غباره لأن ما لا غبار له لا يمسح بشيء منه فإن خالطه ذو غبار غيره كالحصى والنورة كان حكمه حكم الماء الطهور الذى خالطه طاهر فإن كانت الغلبة للتراب جاز التيمم به وإن كانت للمخالط فإن كان المخالط لآء غبار له يمنع التيمم بالتراب . وذلك كبر وشعير وإن كثر ، ولا يصح التيمم بطين لم يمكن تجفيفه والتيمم به جائز إن كان قبل خروج الوقت لا بعده .

الحنفية — قالوا إن الصعيد الطهور هو كل ما كان من جنس الأرض ، فيجوز التيمم على التراب والرمل والحصى والحجر ولو أملس والسبخ المنعقد من الأرض . أما الماء المنعقد وهو الثلج فلا يجوز التيمم عليه لأنه ليس من أجزاء الأرض كما لا يجوز التيمم على الأشجار والزجاج والمعادن المنقولة . وأما المعادن التى فى مقرها فانه يجوز التيمم بالتراب الذى عليها لا بها نفسها ، ولا يجوز التيمم باللؤلؤ وإن كان مسحوقا ، ولا بالدقيق والرماد ، ولا بالحصى ، ولا بالنورة والزرنيخ والمنرة والكمال والكبريت والفيروزج . ويجوز التيمم بالطوب المحترق ؛ ولا يجوز التيمم بالتراب ونحوه إذا خالطه شيء ليس من جنس الأرض وغلب عليه فإن لم يغلب عليه بأن تساويا أو غلب التراب صح التيمم .

المالكية — قالوا المراد بالصعيد ما صعد ، أى ظهر من أجزاء الأرض فيشمل التراب وهو أفضل من غيره عند وجوده والرمل والحجر ، وكذا الثلج لأنه وإن كان ماء متجمدا إلا أنه أشبه الحجر الذى هو من أجزاء الأرض والطين الرقيق غير أنه ينبغي له أن يخفف وضع يده عليه أو يخففها قبل المسح حتى لا يلوث أعضائه ؛ وكذا الحصى وفسروه بالحجر الذى إذا احترق صار جيرا . أما بعد الاحتراق فلا يجوز التيمم عليه ، وكذا المعادن فانه يباح التيمم عليها إلا الذهب والفضة والجواهر فانه لا يجوز التيمم عليها كما لا يجوز التيمم على المعادن المنقولة من مقرها كالشيب والملح ، ولا يجوز التيمم على طوب محترق . أما إن كان غير محترق فيصح التيمم عليه إذا لم يخالط بنجس أو طاهر كثير كتبن ، وحده الطاهر الكثير أن يكون هو الغالب فلو =

ومنها مسح جميع الوجه، ولو بيد واحدة أو أصبع، ويدخل في الوجه اللحية ولو طالت^(١)، وكذا الوتره وهي الحاجز بين طائقي الأنف وما غار من الأجفان وما بين العذار ووتره الأذن، وكذا ما تحت الوتره من البياض الذي بين الأذن والعذار ولا يتبع ما غار من بدنه. ومنها مسح اليدين مع المرفقين^(٢)، ويجب أن يترع ما ستر شيئا منها كالخسائم والأساور ويمسح ما تحته ولا يكفي تحريكه في التيمم بخلاف الوضوء، وزاد بعض المذاهب على ذلك فروضا أخرى^(٣).

== كان التيمم مثلا مقنن الطين لا يضره. أما التيمم على ما ليس من أجزاء الأرض كالخشب والحشيش ونحوه فلا يجوز ولو ضاق الوقت ولم يجد غيره ورجع بعضهم الجواز إذا ضاق الوقت ولم يشد غيره. هذا واستعمال الصعيد الطهور هو الضربة الأولى بأن يضع كفيه على الصعيد. (١) الحنفية - قالوا إذا كان المسح بيده فانه يشترط أن يمسح بجميع يده أو أكثرها، والمفروض إنما هو المسح سواء كان باليد أو بما يقوم مقامها. أما تعميم الوجه واليدين بالمسح فهو شرط لا ركن، ويكون المسح بضربتين أو بما يقوم مقامهما، فلو أصاب وجهه شبار فوضع يده عليه ومسحه اعتبر كالضربة الأولى، فالضربتان أو ما يقوم مقامهما ركن من أركان التيمم. وإن لم يذكر الضرب في الآية الكريمة إلا أنه ذكر في الحديث حيث قال: «التيمم ضربتان».

(٢) الحنفية - قالوا يجب مسح الشعر الذي يجب غسله في الوضوء وهو المخاضى للبشرة فلا يجب مسح ما طال من اللحية.

(٣) المالكية والشافعية - قالوا إن فرض مسح اليدين إلى الكوعين. وأما إلى المرفقين فهو سنة كما يأتي:

(٤) الشافعية - قالوا إن تحريك الخاتم الضيق والسوار يكفي في التيمم أيضا لأن التحريك مسح لما تحته، والفرض هو المسح لا وصول الغبار.

(٥) المالكية - زادوا في فروض التيمم الموالاة بين أجزائه، وبينه وبين ما فعل له من الصلاة ونحوها، فلم يفرق بينهم ما يزيل طولًا يخل بالموالاة ولو ناسيا لا يصح. فرائض التيمم عندهم أربعة: النية، والضربة الأولى (وهي استعمال الصعيد كما تقدم)، وتعميم الوجه، واليدين إلى الكوعين بالمسح، والموالاة.

سنن التيمم

وأما سننه : فمنها التسمية على تفصيل المذاهب ^(١) . ومنها الترتيب ^(٢) . ومنها غير ذلك كما هو مفصل في المذاهب في أسفل الصحيفة ^(٣) .

= الحنابلة — زادوا في فرائض التيمم الترتيب والموالة إذا كان التيمم من حدث أصغر . أما إذا كان من حدث أكبر أو نجاسة على بدنه فإنه لا يفترض فيه ترتيب ولا موالة . ففرائض التيمم عندهم أربعة ، وهي : مسح جميع وجهه سوى داخل فمه وأنفه وسوى ما تحت شعر خفيف ، ومسح اليدين إلى الكوعين ، والترتيب ، والموالة في الحدث الأصغر .

الشافعية — زادوا في فرائض التيمم الترتيب بأن يبدأ بالوجه ثم اليدين سواء كان التيمم من حدث أصغر أو أكبر . ونقل التراب إلى الوجه واليدين ، فلو طار غبار إلى وجهه أو يديه فترك فيه وجهه ونوى التيمم لم يكف لعدم النقل ؛ والتراب الطهور الذي له غبار ، وقصد التراب للنقل منه بأن يقصده لنقله إلى أعضاء التيمم . ويشترط في نقل التراب أن يكون بضربتين . ففرائض التيمم عندهم سبعة ، وهي : النية ، ومسح الوجه ، ومسح اليدين مع المرفقين ، والترتيب ، ونقل التراب إلى أعضاء التيمم ، والتراب الطهور الذي له غبار ، وقصد نقل التراب إلى الأعضاء .

الحنفية — لم يزدوا شيئا لأن أركان التيمم شيئان : المسح ، والضربتان . أما المسح فهو داخل في ماهيته بالآية . وأما الضربتان فبالحديث المتقدم ، وما عدا ذلك يعد من الشروط فهي لا بد منها وإن لم تكن داخلة في ماهيته .

(١) الحنابلة — قالوا التسمية واجبة فيبطل التيمم بتركها عمدا ، وتسقط سهوا أو جهلا . المالكية — قالوا التسمية مندوبة لا سنة .

الشافعية — قالوا تسن التسمية ، ولكن إذا كان المتيمم جنبا لا يجوز له أن يقصد بها التلاوة بل يقصد الذكر أولا يقصد شيئا .

الحنفية — قالوا تسن التسمية سواء قصد الذكر أو التلاوة أو لم يقصد شيئا .

(٢) الشافعية والحنابلة — قالوا إن الترتيب فرض كما تقدم .

(٣) الحنفية — عدوا سنن التيمم كما يأتي : الضرب بباطن كفيه ، إقبالهما وإدبارهما ، ونفضهما ، وتفريخ أصابعه ، والتسمية ، والترتيب ، والولاء ، وتحليل اللحية والأصابع ، وتحريك

الخطام، والتيامن، وخصوص الضرب على الصعيد ليدخل التراب خلال الأصابع، وأن يكون المسح بالكيفية المخصوصة، وهي أن يضرب يديه على الصعيد ثم ينفضهما ثم يقبل بهما ويدبر، ثم يمسخ بهما وجهه ويعمه بحيث لا يبقى منه شيء ثم يضرب يديه ثانيا على الصعيد ثم ينفضهما على الوجه السابق فيمسح بهما كفيه وذراعيه إلى المرفقين، والسواك.

الشافعية — عدوا سنن التيمم كما يأتي : التسمية ابتداء على ما سبق، والسواك ومحلّه بعد التسمية وقبل نقل التراب، ونفض اليدين أو نفخهما من الغبار إن كثرت، والتيامن بأن يمسخ يده اليمنى قبل اليسرى، واستقبال القبلة حال التيمم، وأن يبدأ في مسح الوجه من أعلاه وفي مسح يديه من أصابعه. فيضع أصابع يده اليسرى سوى الإبهام على ظهر أصابع اليمنى سوى الإبهام، بحيث لا تخرج أنامل اليمنى عن مسبحة اليسرى ويمسحها على اليمنى، فإذا بلغ الكوع ضم أطراف أصابعه إلى حرف الذراع ويمسحها إلى المرفق ثم يدير باطن كفه إلى باطن الذراع ويمسحها عليها رافعا إبهامه، فإذا بلغ الكوع أمر إبهام اليسرى على ظهر إبهام اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك ثم يمسخ إحدى كفيه بالأخرى ندبا، والموالات بين مسح الوجه واليدين إن كان المتيمم سليما فإن كان صاحب عذر وجبت عليه الموالات في التيمم كالوضوء، وتفريج أصابعه أول كل ضربة، ونزع خاتمه في الضربة الأولى. أما في الضربة الثانية فيجب نزعها، وتخليل أصابعه بعد مسح اليدين إذا فرق أصابعه في الضربة الثانية وإلا كان التخليل واجبا، والغرة والتحجيل، وأن لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحه، والذكر المطلوب عند الوجه واليدين، والذكر السابق في الوضوء يذكره في آخر التيمم.

المالكية — عدوا سنن التيمم أربعة : الترتيب بأن يبدأ بالوجه قبل اليدين فإن عكس بأن مسح يديه قبل وجهه أعاد مسحهما إن لم يصل به فإن صلى به أجزاء، ومسح ذراعيه من الكوعين إلى المرفقين، وتجديد ضربة ثانية لليدين ونقل ما تعلق بيديه من الغبار إلى العضو الذي يريد مسحه بأن لا يمسخ على شيء قبل المسح على وجهه أو يديه.

الحنابلة — لم يعدوا في سنن التيمم سوى أنه يسبق أن يؤخره إلى آخر الوقت المختار إن علم أو ظن وجود الماء في الوقت أو استوى الأمران عنده فإن تيمم أول الوقت وصلى بمسح صلاته بدون إعادة ولو وجد الماء في الوقت.

مندوبات التيمم ومكروهاته

وللتيمم مندوبات ومكروهات مفصلة في المذاهب ^(١) .

مندوباته

(١) الحنابلة والشافعية — قالوا إن المسنون هو المندوب فكل ما ذكر من السنن يسمى مندوبا وسنة ومستحبا .

المالكية — قالوا يندب التسمية ، والسواك ، والصمت إلا عن ذكر الله ، واستقبال القبلة ، وأن يبدأ بمسح ظاهر يمينه بيسراه بأن يجعل ظاهر أطراف يده اليمنى في باطن يده اليسرى ثم يمرها إلى المرفق قابضا عليها بكف اليسرى ، ثم يمسح باطن اليمنى من طى المرفق إلى آخر الأصابع ثم يفعل بيسراه كذلك ويندب أن يكون التيمم أول الوقت الاختياري إذا يئس من وجود الماء أو زوال المانع من استعماله في جميع الوقت الاختياري . ويندب أن يكون في وسط الوقت المختار لمن يشك في الحصول على الماء أو زوال المانع من استعماله لتعارض فضيلة أول الوقت بفضيلة الطهارة المائية فينظر إلى كل منهما ويعتبر وسط الوقت . ويندب أن يكون في آخر الوقت الاختياري لمن يرجو حصول الماء أو زوال المانع من استعماله (كالمرض) قبل نهاية الوقت الاختياري تقدما لفضيلة الطهارة المائية المرجوة ويحرم على كل حال التأخير إلى الوقت الضروري ولو كانت الطهارة المائية مرجوة .

الحنفية — قالوا يندب تأخير التيمم لمن يغلب على ظنه وجود الماء إلى ما قبل خروج الوقت المستحب . أما إن وعده أحد بالماء فيجب عليه أن يؤخر التيمم ولو خاف خروج الوقت .

مكروهاته

الحنابلة — قالوا يكره في التيمم تكرار المسح ، وإدخال التراب في الفم والأنف ، والضرب أكثر من مرتين ، ونفخ التراب إن لم يكن قليلا يذهب النفخ به فإن ذهب به النفخ بحيث لم يبق غبار ومسح به وجبت إعادة الضربة .

الشافعية — قالوا يكره في التيمم تكثير التراب ، وتكرار المسح لكل عضو وتجديد التيمم ولو بعد فعل أى صلاة ، ونفض اليدين بعد تمام التيمم .

أنواع التيمم

ينقسم التيمم الى مفروض ومندوب، فيفترض لما يفترض له الطهارة، ويندب لما تندب له وإن كان شرطاً في صحة ما يندب له^(١).

مبطلات التيمم

وأما مبطلاته فهي مبطلات الوضوء المتقدمة، والتيمم عن حدث أكبر لا يعود محدثاً حدثاً أكبر إلا بما يوجب الغسل وإن اعتبر محدثاً حدثاً أصغر بنواقض الوضوء فإن تيمم الجنابة ثم انتقض تيممه لم يعد جنباً بل صار محدثاً حدثاً أصغر فيجوز له أن يقرأ القرآن ويدخل المسجد^(٢)، ويمكث فيه، وتزيد مبطلات التيمم عن مبطلات الوضوء أمراً آخر وهو زوال العذر المبيح للتيمم كأن يجد الماء بعد فقده^(٣)، أو يقدر على استعماله بعد عجزه^(٤).

= المالكية — قالوا يكره في التيمم الزيادة على المسح مرة، وكثرة الكلام في غير ذكر الله، وإطالة المسح الى ما فوق المرفقين وهو المسمى بالغرة والتحجيل.

الحنفية — قالوا يكره تكرار المسح، وترك سنة من السنن المتقدمة.

(١) الحنفية — زادوا قسماً ثالثاً وهو أنه يجب فيما يجب له الوضوء نحو الطواف.

(٢) المالكية — قالوا اذا أحدث التيمم عن جنابة حدثاً أصغر انتقض تيممه عن الأصغر والأكثر فنواقض الوضوء وإن كانت لا تبطل الغسل لكن تبطل التيمم الواقع عن الغسل فيحرم عليه ما يحرم على الجنب حتى يعيد التيمم.

(٣) المالكية — قالوا إن وجود الماء أو القدرة على استعماله لا ينقضان التيمم إلا قبل شروعه في الصلاة بشرط أن يتسع الوقت الاختياري لإدراك ركعة بعد استعماله في أعضاء الطهارة فإن وجده بعد الدخول فيها لا ينتقض تيممه بل يجب استمراره في الصلاة ولو اتسع الوقت ومحل ذلك ما لم يكن ناسياً للماء برحله فانه اذا تيمم ودخل في الصلاة ثم تذكر الماء وهو فيها فانها تبطل إن اتسع الوقت لإدراك ركعة بعد استعمال الماء وإلا فلا أما إن تذكره بعدها فانه يعيد في الوقت فقط لما عنده من شائبة التفريط.

(٤) الحنابلة — زادوا في مبطلات التيمم خروج الوقت فانه يبطل التيمم مطلقاً سواء كان عن حدث أكبر أو أصغر أو نجاسة على بدنه ما لم يكن في صلاة جمعة فلا يبطل اذا خرج وقتها. وخلع الخلف ونحوه مما يمسح عليه إن تيمم بعد حدثه وهو لا يسه سواء مسحه قبل ذلك أو لا. =

مبحث فاقد الطهورين

من فقد الطهورين الماء . والصعيد بأن حبس في مكان ليس به مطهر أو شجر عن الوضوء والتيمم مما يمرض ونحوه فإنه يجب عليه أن يصلي في الوقت لحرمته، ثم يعيد الصلاة متى قدر على الوضوء أو التيمم على تفصيل المذاهب ^(١) .

مبحث المسح على الجبيرة ونحوها

الجبيرة ما يضعه الجبر أو الطبيب من عيدان الجريد أو غيره على العضو المكسور ونحوه ، ومثل الجبيرة الدواء الذي يوضع على العضو المريض والعصابة التي يربط بها الحبل المريض .

حكمه

وحكم المسح على الجبيرة الفرضية ^(٢) في الوضوء والغسل بدلا من غسل العضو المريض

= الشافعية — زادوا في مبطلات التيمم حصول الردة ولو صورة كردة الصبي ، وإنما ينتقض تيممه بزوال العذر المبيح للتيمم إذا لم يكمل تكبيرة الإحرام ، فإذا زال عذره بعد ذلك وكان في صلاة لا تجب إعادتها صحت صلاته وبطل تيممه عتق السلام ، وإن كان في صلاة تجب إعادتها بطل التيمم والصلاة .

(١) الشافعية — قالوا فاقد الطهورين يصلي صلاة حقيقية بنية وقراءة إلا أن ابن أبي عمير يقتصر على قراءة فاتحة فقط ، ويعيد الصلاة عند وجود الماء ، أما عند وجود التراب فلا يعيد إلا في مكان يغلب فيه فقد الماء أو يستوى فيه الأضرار .

الحنفية — قالوا إنه يصلي صلاة غير حقيقية بل يتشبها بالمصليين فتقبل فلا يقرأ ولا ينوي سواء كان محدثا محدثا أصغر أو أكبر ، ويعيد الصلاة متى قدر على الوضوء أو التيمم .
المالكية — قالوا المعتمد في فاقد الطهورين أن الصلاة تسقط عنه أداء وقضاء فلا يصلي ولا يقضى .

الحنابلة — قالوا إن فاقد الطهورين يصلي صلاة حقيقية ، ولا يعيد إلا أنه يجب عليه أن يقتصر في صلاته على ما لا تصح إلا به .

(٢) الحنفية — لم قولان مصححان في المسح على الجبيرة : (أصحهما) قول الامام وهو أن المسح واجب لا فرض فتصح الصلاة بدونيه وإن وجعت إعادتها إن تركته فمحدثا فإلّا .

أو مسحه ، وإنما يصح المسح عليها بشرط أن يكون غسل العضو المريض أو مسحه ضاراً به بأن كان يخاف أن يترتب على غسله أو مسحه حدوث مرض أو زيادة ألم أو تأخر شفاء أو نحو ذلك ، فإن ضره الغسل دون المسح فرض مسحه ، فإن ضره المسح عليه أيضاً فرض المسح على الجبيرة ونحوها مرة واحدة يعم بها جميع المحل المريض .^(٢) وإن جاوزت الجبيرة المحل المريض لضرورة

= بترك الاعادة ، (ثانيهما) قول الصاحبين وهو أن المسح فرض يفوت الجواز بفوته فلا تصح الصلاة بدونه .

(١) الشافعية — قالوا إذا لم يمكنه غسل عضو من الأعضاء لمرض به وجب عليه غسل السليم ، والتيمم بدل غسل العضو المريض ، ولا يمسح على محل المرض بالماء بل يعم موضع المرض بتراب التيمم إذا كان المرض في عضو من أعضاء التيمم ولم يضره التراب وإلا اقتصر على غسل السليم ، وتجب إعادة الصلاة بعد البرء . هذا إذا لم يكن على العضو المريض جبيرة ، فإن كان عليه جبيرة أو نحوها وجب عليه أن يغسل السليم ، ويمسح على الجبيرة بدل ما استتر من الأجزاء السليمة التي جاوزت محل المرض ويتيمم بدل غسل الجزء المريض ، فإن كانت الأعضاء المريضة متعددة وجب عليه أن يعدد التيمم بعدد الأعضاء المريضة كما يجب عليه أن يعدد المسح إذا تعددت الجبيرة ، فإن عمت الجراحة جميع الأعضاء كفى تيمم واحد عن الجميع ، كما يكفي تيمم واحد عن عضوين متوالين في الترتيب عمتهما الجراحة كالرأس والرجلين . هذا ولا بد من مراعاة الترتيب في الوضوء .

(٢) الحنفية — قالوا لا يشترط تعميم الجبيرة بالمسح بل يكفي مسح أكثرها .

(٣) الحنفية — قالوا إذا جاوزت الجبيرة محل المرض فلا يخلو إما أن يكون حلها ضاراً به أو غير ضار ، فإن كان غير ضار وجب حلها وغسل ما تحتها إن لم يضر الغسل ، فإن كان الغسل يضر بمحل المرض وجب مسحه وغسل ما حوله من الأجزاء السليمة التي كانت تسترها الجبيرة زيادة عن محل المرض ، فإن كان مسح محل المرض يضر أيضاً وجب غسل ما حوله من الأجزاء السليمة والمسح على الخرقعة التي على محل المرض فقط ، أما إن كان حلها ضاراً فإنه يجب عليه أن يمسح على الجبيرة ولا يكلف حلها سواء كان غسل ما تحتها أو مسحه ضاراً أو لا ، وإنما يجب أن يمسح على ما يستر الصحيح والسليم بحيث يكون القدر المنسوح من مجموعهما أكثر الجبيرة ، وهذا هو المعتمد من أنه يكفي مسح أكثر الجبيرة ونحوها ولا يجب استيعابها =

وبطها وجب تعميمها بالمسح مرة واحدة . فإن كان المحل المريض مما يسمح كالرأس ففيه تفصيل المذاهب ^(١) .

مبطلاته

ويبطل المسح على الجبيرة لسقوطها عن موضعها أو نزعها عن مكانها على تفصيل في المذاهب ^(٢) .

= كما تقدم . هذا وإن كان يضره الغسل بالماء البارد وقدر على تحصيل الماء الساخن الذي لا يضر لزمه الغسل بالماء الساخن .

الحنابلة — قالوا إن وضع الجبيرة على طهارة فإن جاوزت محل المرض مسح عليها بالماء وتيمم عن الزائد ، فإن لم توضع على طهارة كأن وضعها قبل أن يتوضأ وجب عليه التيمم فقط ولا يصح منه المسح ، فإن تعددت الأعضاء المريضة وجب عليه أن يستد التيمم إلا إذا عمت الجراحة جميع أعضاء الوضوء أو الغسل فإنه لا يجب عليه إلا تيمم واحد ، ولا بد من مراعاة الترتيب والولاء في الطهارة من الحدث الأصغر كما تقدم .

(١) المالكية — قالوا إن عمت الجراحة الرأس فحكمه حكم الأعضاء المغسولة وإن لم تم فإن تيسر مسح بعض الرأس مسحه وكل على العمامة ، وإن لم يتيسر فحكمه حكم ما عتمته الجراحة .

الشافعية — قالوا إن بقي من الرأس جزء سليم وجب المسح عليه وإلا تيمم بدل مسحها . الحنفية — قالوا إن كان بعض الرأس صحيحا وكان يبلغ قدر ما يجب عليه المسح وهو الربع فرض المسح عليه بدون حاجة للمسح على الجبيرة ، وإن عمت الجراحة جميع الرأس كان حكمه حكم الأعضاء المغسولة فيجب المسح عليه إن لم يضره ، فإن ضره مسح على الجبيرة ونحوها .

الحنابلة — قالوا إن عمت الجراحة الرأس ولم يمكنه المسح عليها مسح على العصاة التي عليها أو عتمها بالمسح ، وتيمم إن شتتها على غير طهارة كما تقدم ، وإن لم تم مسح على الصحيح منها وكل على العصاة لأن العصاة تنوب عن الرأس في المريض ويبقى السليم على أصله .

(٢) المالكية — قالوا إن سقطت عن برء بطل المسح عليها ووجب الرجوع إلى الأصل في تطهير ما تحتها بالغسل أو بالمسح إن كان متطهرا ويريد البقاء على طهارته .

ومن صلى بطهارة فيها مسح على جبيرة ونحوها صحت صلاته ولا إعادة عليه إذا صح العضو المريض^(١) .

= ويشترط في صحة الطهارة بغسل أو مسح ما تحتها أن يبادر بحيث لا تفوته الموالاة عمداً فإن طال الزمن نسياناً صح . وإن سقطت عن غير برء ردها إلى موضعها وبادر بالمسح عليها بحيث لا تفوته الموالاة . فإن كان سقوطها أو نزوعها في الصلاة بطلت الصلاة ووجب إعادة الصلاة بعد تطهير ما تحتها إن كان ذلك عن برء . فإن كان عن غير برء أعادها ومسح عليها نفسها .

الشافعية — قالوا إن كان سقوطها عن برء في الصلاة بطلت الصلاة والطهارة وإن كان عن غير برء بطلت الصلاة دون الطهارة فيرد الجبيرة إلى موضعها ويمسح عليها فقط . وبعد تطهير ما بعدها من الأعضاء إن وجد مراعاة للترتيب .

الحنفية — قالوا إن سقطت الجبيرة عن غير برء لم يبطل المسح عليها سواء كان في الصلاة أو خارجها، وإن كان سقوطها في الصلاة عن برء، فإن كان قبل القعود الأخير قدر التشهد بطلت صلاته وعليه في هذه الحالة أن يطهر موضع الجبيرة فقط ويعيد الصلاة . وإن كان سقوطها في آخر الصلاة بعد القعود قدر التشهد فالإمام يقول بالبطلان والصاحبان يقولان بالصحة لأنه في هذه الحالة تكون صلاته قد تمت ويكون سقوط الجبيرة بمنزلة الكلام أو الحدث بعد تمام الصلاة .

الحنابلة — قالوا إذا سقطت الجبيرة انتقض وضوءه كله سواء كان سقوطها عن برء أو غير برء إلا أنه إن كان سقوطها عن برء توضأ فقط . وإن كان سقوطها عن غير برء أعاد الوضوء والتيمم .

(١) الشافعية — قالوا تجب إعادة الصلاة في ثلاثة أمور :

(أحدها) إذا كانت الجبيرة في أعضاء التيمم .

(ثانيها) إذا كانت في غير أعضاء التيمم وأخذت من الصحيح زيادة عن المقدار الذي تستمسك به في ربطها .

(ثالثها) إذا كانت في غير أعضاء التيمم وأخذت من الصحيح بقدر الاستمسك فقط لكنها وضعت وهو محدث .

مباحث الحيض

تعريفه

هو دم يخرج من قبل المرأة حال صحتها من غير سبب ولادة أو افتضااض ؛ ووقته من بلوغ الأثنى تسع سنين الى سن اليأس على تفصيل في المذاهب ^(١) .
فاذا رأت الدم قبل بلوغ تسع سنين أو رآته بعد سن الإياس لا يكون دم حيض بل هو دم فساد .

شروطه

وشروطه : أن يكون على لون من ألوان الدم ^(٢) وهي الحمرة، والصفرة، والكدرية (التوسط

(١) المالكية — قالوا اذا خرج الدم من سراهقة، وهي بنت تسع الى ثلاث عشرة فيسال فيه النساء فان جزمنا بأنه حيض أو شككن فيكون حيضا . أما اذا جزمنا بأنه ليس بحيض فلا يكون حيضا بل هو دم علة وفساد ومثلهن الطبيب الأمين الحبيس بذلك ، وإن خرج ممن يزيد سنا على ثلاث عشرة الى الخمسين فانه يكون حيضا جزما ، وإن خرج ممن يزيد سنها على الخمسين الى السبعين ؛ فيسال فيه النساء أيضا ويعمل برأيهن فيه ؛ فان خرج ممن بلغ سنها السبعين لم يكن حيضا قطعا بل هو استحاضة ؛ واذا خرج من صغيرة لم تبلغ تسع سنين فهو دم علة وفساد .

الحنفية — قالوا اذا خرج الدم من بنت تسع سنين كان حيضا على المختار فاذا رآته تركت الصوم والصلاة ويستمر وقته الى الإياس وهو أن تبلغ خمسة وخمسين سنة على المختار فان رأت دما بعدها لا يكون حيضا إلا إذا رأت بعد الإياس دما قويا أسود أو أحمر قانيا فانه يعتبر حيضا حينئذ .

الحنابلة — قدروا حد الإياس بخمسين سنة، فلورأت الدم بعدها لا يكون حيضا ولو قويا .
الشافعية — قالوا انه لا آخر لسن الحيض فهو ممكن ما دامت المرأة على قيد الحياة لكن الغالب أنقطاعه بعد اثنتين وستين سنة فهو سن الإياس من الحيض غالبا .

(٢) الحنفية والشافعية — قالوا إن ألوان دم الحيض هي : السواد والحمرة، والصفرة، والكدرية، والتربية (نسبة للتراب بمعنى التراب أى يكون الدم على لون التراب) إلا أن الحنفية زادوا على هذه الألوان الحضرة واستبدلوا الشافعية (التربية) (بالشقرة) .

بين لون السواد والبياض) فلورأت بياضا خالصا لا يكون حيضا، وأن يكون الرحم خاليا من الحمل، فما تراه الحامل من الدم يكون دم فساد، وأن يتقدمه أقل مدة الطهر، وأن يبلغ أقل نصاب الحيض .

مدة الحيض والطهر

وأقل مدة الحيض فيها تفصيل المذاهب^(٢) وأكثره خمسة عشرة يوما وغالبه ستة أيام أو سبعة

(١) المالكية والشافعية — قالوا ما تراه الحامل من الدم يكون دم حيض فلا يشترط خلو الرحم من الحمل عندهم إلا أن الشافعية قالوا تعتبر مدة حيضها في الحمل كعادتها في غيره . أما المالكية فانهم قالوا إن رأت الحامل الدم بعد شهرين من حملها الى ستة أشهر فان مدة حيضها تقدر بعشرين يوما ان استمر بها الدم وفي ستة أشهر الى آخر الحمل تقدر بثلاثين يوما . أما اذا رأت الدم في الشهر الأول أو الثاني من حملها كانت كالمعتادة وسيأتى بيان حكمها . (٢) الشافعية قالوا أقل مدة الحيض يوم وليلة بشرط أن يكون الدم نازلا على الاتصال المعتاد في الحيض بحيث لو وضعت فطنة لتلوث

الحنفية — قالوا إن أقل مدة الحيض ثلاثة أيام وثلاث ليال وأكثرها عشرة أيام ولياليها فان كانت معتادة وزادت على عاداتها فيما دون العشرة كانت الزائد حيضا فلو كانت عاداتها ثلاثة أيام مثلا ثم رأت الدم أربعة أيام انتقلت عاداتها الى الأربعة وأعتبر الرابع حيضا فان العادة تثبت ولو بمرة وإن كانت عاداتها أربعة ثم رأت خمسة انتقلت العادة الى الخمسة وكان الخامس حيضا وهكذا الى العشرة . فاذا جاوزت العشرة كانت مستحاضة فلا يعتبر الزائد على العشرة حيضا بل ترد الى عاداتها كما يأتى في مبحث الاستحاضة .

المالكية — قالوا لا حد لأقل الحيض بالنسبة للعبادة لا باعتبار الخسارج ولا باعتبار الزمن . فلو نزل منها دفقة واحدة في لحظة تعتبر حائضا . أما بالنسبة للعدة والاستبراء فقالوا إن أقله يوم أو بعض يوم ولا حد لأكثره باعتبار الخسارج أيضا فلا يحدد برطل مثلا أو أكثر أو أقل . وأما أكثره باعتبار الزمن فيقدر بخمسة عشر يوما لمبتدأة غير حامل . أما الحامل فقد سبق حكمها ويقدر بثلاثة أيام زيادة على أكثر عاداتها استظهارا . فان اعتادت خمسة أيام ثم تمادى حيضها مكثت ثمانية أيام فان استمر بها الدم في الحيضة الثالثة كانت عاداتها ثمانية لأن العادة تثبت بمرة فتمكث أحد عشر يوما فان تمادى في الحيضة الرابعة تمكث أربعة =

وأقل مدة الطهر خمسة عشر يوما ولاحد لأكثره . والنقاء من الدم في أيام الحيض يعتبر حيضا فلورأت يوما دما ويوما نقاء (بحيث لو وضعت قطعة لم تتلوث) ويوما بعد ذلك دما وهكذا في مدة الحيض تعتبر حائضا في الكل . أما مدة الحيض فقد تقدم تفصيل المذاهب فيها . وما نقص عن مدة الحيض أو زاد على أكثرها فهو استحاضة ، ويمنع الحيض أمورا تقدم بيانها فيما يمتنع الحدث الأكبر .

النفس

هو دم يخرج للولادة من القبل على تفصيل في المذاهب . فلو شق بطنها وخرج منه الولد

= عشر يوما فإن تبادى بعد ذلك فلا تزيد على الخمسة عشر يوما ويكون الدم الخارج بعد الخمسة عشر أو بعد الاستظهار بثلاثة أيام على أكثر العادة قبل الخمسة عشر يوما دم استحاضة .
الحنبلة قالوا مدة الحيض يوم وليلة .

(١) الحنبلة — قالوا إن أقل مدة الطهر بين الحيضتين هي ثلاثة عشر يوما .
الشافعية — قالوا إن مدة الطهر خمسة عشر يوما بشرط أن يكون واقعا بين دمي حيض . أما إذا كان واقعا بين دم نفاس ودم حيض فلا حد لأقله عندهم .
(٢) الحنبلة والمالكية — قالوا إن النقاء زمن الحيض طهر فلو انقطع عنها الدم يوما بين يومي حيض تعتبر طاهرة تفعل فيه ما تفعله الطاهرات .
(٣) المالكية — قالوا إن الدم الذي يخرج مع الولادة أو بعدها هو دم نفاس ومنه ما يخرج مع الولد الأول أو بعده أو قبل ولادة الثاني لمن ولدت توأمين أما الدم الذي يخرج قبل الولادة فهو دم حيض عندهم .

الحنبلة — قالوا إن الدم النازل قبيل الولادة بيومين أو ثلاثة مع أماره كالطلاق والدم الخارج مع الولادة يعتبر نفاسا كالدم الخارج عقب الولادة .

الشافعية — قالوا يشترط في تحقق أنه دم نفاس أن يخرج الدم بعد فراغ الرحم من الولد بأن يخرج كله فلو خرج بعض الولد أو أكثره لا يكون دم نفاس ومعنى كونه عقب الولادة أنه لا يفصل بينه وبينها خمسة عشر يوما فأكثر وإلا كان دم حيض أما الدم الذي يصاحب الولد وينزل قبل الطلاق فليس هو دم نفاس بل هو دم حيض إن كانت حائضا لأن الحمل قد تحيض عندهم كما تقدم ، وإن لم تكن حائضا فهو دم نفاس .

لا تكون نفساء وإن انقضت به العدة . أما السقط فإن ظهر بعض خلقه من أصبع أو ظفر أو شعر أو نحوه فهو ولد تصير بالدم الخارج عقبه نفساء وإن لم يظهر من خلقه شيء من نحوه ذلك بأن وضعته علقه أو مضغة .

فإن أمكن جعل الدم المرتق حيضاً بأن صادف عادة حيضها فهو حيض ، وإلا فهو دم حلة وفساد .

وإذا ولدت المرأة توأمين (ولدين) فمدة نفاسها تعتبر من الأول لا من الثاني فلو مضى زمن بين ولادة الأول والثاني حسب مدة النفاس من ولادة الأول ؛ ولو كان ذلك الزمن أكثر مدة النفاس . فلو فرض وجاء الولد الثاني بعد أربعين يوماً من ولادة الأول يكون الدم النازل بعد ولادته دم حلة وفساد لا دم نفاس .

ولا حد لأقل النفاس فيتحقق بلحظة . فإذا ولدت وأنتقط دمها عقب الولادة أو ولدت بلا دم انقضت نفاسها ووجب عليها ما يجب على الطاهرات .

الحنفية — قالوا إن الدم الذي يخرج عند خروج أكثر الولد هو دم نفاس كالدم الذي يخرج عقب خروجه . أما الدم الذي يخرج بخروج أقل الولد أو قبله فهو دم فساد ولا تعتبر نفساء وتعمل ما يفعله الطاهرات .

(١) الشافعية — قالوا لا يشترط في النفاس أن يظهر بعض خالق الولد، بل لو وضعت علقه أو مضغة وأخبر القوايل بأنها أصل آدمي، فالدم الخارج عقب ذلك نفاس .

(٢) الشافعية — قالوا إذا ولدت توأمين اعتبر نفاسها من الثاني . أما الدم الخارج بعد الأول فلا يعتبر دم نفاس . وإنما هو دم حيض إذا صادف عادة حيضها فإن لم يصادف عادة حيضها فهو دم حلة وفساد .

المالكية — قالوا إذا ولدت توأمين فإن كان بين ولادتهما ستون يوماً (وهي أكثر مدة النفاس عندهم) كان لكل من الولدين نفاس مستقل ؛ وإن كان بينهما أقل من ذلك كان للولدين نفاس واحد ويعتبر مبدؤه من الأول .

أما أكثر مدة النفاس فهي أربعون يوماً^(١)، والنقاء من الدم المتخلل بين دماء النفاس كأن ترى يوماً دماً ويوماً طهراً فيه تفصيل المذاهب^(٢).

الاستحاضة

هي سيلان الدم في غير وقت الحيض والنفاس من أدنى الرحم^(٣) فكل ما زاد على أكثر مدة الحيض أو النفاس أو نقص عن أقله أو سال قبل سن الحيض (وهو تسع سنين) فهو استحاضة.

(١) الشافعية - قالوا إن أكثر مدة النفاس ستون يوماً، وغالبه أربعون يوماً.

المالكية - قالوا إن أكثر مدة النفاس ستون يوماً.

(٢) الحنفية - قالوا إن النقاء المتخلل بين دماء النفاس يعتبر نفاساً وإن بلغت مدته خمسة عشر يوماً فأكثر.

الشافعية - قالوا النقاء المتخلل بين دماء النفاس إن كان خمسة عشر يوماً فصاعداً فهو طهر وما قبله نفاس وما بعده حيض وإن نقص عن خمسة عشر يوماً فالكل نفاس على الراجح. فإن لم ينزل دم عقب الولادة أصلاً. ولم يأتها الدم مدة خمسة عشر يوماً أصلاً فالكل طهر. وما يحىء بعد ذلك من الدم حيض ولا نفاس لما في هذه الحالة.

المالكية - قالوا إن النقاء المتخلل بين دماء النفاس إن كان نصف شهر فهو طهر والدم النازل بعده حيض وإن كان أقل من ذلك فهو دم نفاس، وتلفق أكثر مدة النفاس. بأن تضم أيام الدم إلى بعضها وتلغى أيام الانقطاع حتى تبلغ أيام الدم ستين يوماً فينتهي بذلك نفاسها. ويجب عليها أن تفعل في أيام الانقطاع ما يفعله الطاهرات من صلاة وصيام ونحو ذلك.

الحنابلة - قالوا النقاء المتخلل بين دماء النفاس طهر فيجب عليها في أيامه كل ما يجب على الطاهرات.

(٣) المالكية قالوا يشترط في الاستحاضة أن يكون الدم ممن بلغت سن الحيض وليس دم حيض أو نفاس وأما الخارج من الصغيرة فهو دم علة وفساد.

ولا تمنع الاستحاضة شيئا مما يمنعه الحيض والنفاس من قراءة القرآن ومس مصحف ودخول مسجد واعتكاف وطواف ووطء وغير ذلك مما سبق تفصيله في مبحث الأمور التي يمنع منها الحدث الأكبر، فلا تتوقف مباشرة شيء من ذلك على الغسل وإن توقف بعضه على الوضوء .

والاستحاضة من أصحاب الأعداء كالمبطون ومن به سلس بول أو رعاف دائم أو جرح لا يرقأ دمه وقد تقدم حكم ذلك في (مبحث المعضور) في نواقض الوضوء مفصلا في المذاهب .

وفي تقدير مدة حيض المستحاضة اختلاف في المذاهب .^(١)

(١) الشافعية — قالوا إن المستحاضة المبتدأة إذا ميزت الدم بحيث عرفت القوى من الضعيف، فإن حيضها هو الدم القوى بشرط أن لا ينقص عن أقل الحيض ولا يزيد على أكثره، والضعيف طهر بشرط أن لا ينقص عن أقل الطهر وأن يكون نزوله متابعا، فلورأت الدم يوما أحمر ويوما أسود فقد فقدت شرطا من شروط التمييز فإن اختلف الشرط في الأمرين يكون حيضها يوما وليلة وباقي الشهر طهر كما لو كانت مبتدأة لا تميز بين قوى الدم وضعيفه، أما المعتادة فإن كانت مميزة لحيضها الدم القوى عملا بالتمييز لا بالعادة المخالفة، وإن لم تكن مميزة وتعلم عادتها قدرا ووقتا فترد إلى عادتها في ذلك .

الحنابلة — قالوا إن المستحاضة إما أن تكون معتادة أو مبتدأة؛ فالمعتادة تعمل بعادتها ولو كانت مميزة؛ والمبتدأة إما أن تكون مميزة أولا، فإن كانت مميزة عملت بتمييزها إن صلح الأقوى أن يكون حيضا بأن لم ينقص عن يوم وليلة ولم يزد على خمسة عشر يوما، وإن كانت غير مميزة قدر حيضها بيوم وليلة وتغتسل بعد ذلك وتفعل ما يفعله الطاهرات، وهذا في الشهر الأول والثاني والثالث، أما في الشهر الرابع فتنقل إلى غالب الحيض وهو ستة أيام أو سبعة باجتهادها وتحريها .

المالكية — قالوا إن المستحاضة إن عرفت أن الدم النازل هو دم الحيض بأن ميزته بریح أولون أو ثخن أو نالم فهو حيض بشرط أن يتقدمه أقل الطهر وهو خمسة عشر =

= يوما ، فان لم تميز أو ميزت قبل تمام أقل الطهر فهي مستحاضة أى باقية على أنها طاهرة ولو مكثت على ذلك طول حياتها وتعدت عدة المرتابة بسنة بيضاء ، ولا تزيد الميزة ثلاثة أيام على عادتها استظهارا ، بل تقتصر على عادتها ما لم يستمر ما ميزته بصفة الحيض فان استمر استظهرت .

الحنفية — قالوا المستحاضة إما أن تكون مبتدأة (وهي التي كانت في أول جيضا أو نفاسها) ثم استمر بها الدم ، وإما أن تكون معتادة وهي التي سبق منها دم وطهر صحيحان ، وإما أن تكون متحيرة وهي المعتادة التي استمر بها الدم ونسيت عادتها .

فأما المبتدأة فانه اذا استمر بها الدم ، فيقدر حيضها بعشرة أيام ، وطهرها بعشرين يوما في كل شهر ، ويقدر نفاسها بأربعين يوما ، وطهرها منه بعشرين يوما ؛ ثم يقدر حيضها بعد ذلك بعشرة أيام وهكذا .

وأما المعتادة التي لم تنس عادتها فانها ترد الى عادتها في الطهر والحيض إلا اذا كانت عادة طهرها ستة أشهر فانها ترد اليها مع إنقاص ساعة منها بالنسبة لانقضاء العدة ، وأما بالنسبة لغير العدة فترد الى عادتها كما هي .

وأما المتحيرة فلها أحكام تؤخذ من غير هذا الكتاب .

كتاب الصلاة

الصلاة في اللغة الدعاء، ومنه قوله تعالى : ﴿ وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ﴾ وقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ﴾ ، وفي اصطلاح الفقهاء ، أقوال وأفعال ، مفتتحة بالتكبير ، مختتمة بالتسليم ، بشرائط مخصوصة ؛ وللصلاة أنواع ، وشروط ، وأركان (وتسمى فرائض) ، وسنن ، ومكروهات ، ومبطلات :

أنواع الصلاة

تنقسم الصلاة الى ما لا يشتمل على ركوع وسجود وهي صلاة الجنازة^(١) ، وما يشتمل عليهما وهو ما عداها ، وينقسم الثاني الى قسمين : الأول الصلاة المفروضة ، والثاني الصلاة النافلة وهي تشمل المسنونة والمندوبة^(٢)

شروط الصلاة

منها بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، والعقل ، والبلوغ ، والنقاء من دم الحيض والنفاس ، والطهارة من الحدثين في البدن ، ومن الخبث غير المغفوع عنه في البدن والثوب والمكان ، واستقبال القبلة مع الأمن والقدر ، وستر العورة لقادر عليه . هذا وقد ذكرت الشروط مجتمعة عند كل مذهب في أسفل الصفحة^(٣) .

(١) المالكية والحنابلة — عترفوا بأنها قرينة فعلية ذات إحرام وسلام أو سجود فقط ، ويشمل سجود التلاوة حيث يسمى عندهم صلاة وليس له إحرام ولا سلام كما سيأتي بعد .
(٢) المالكية والحنابلة — قالوا إن سجود التلاوة صلاة لا ركوع فيها فهو داخل في أنواع الصلاة عندهم .

(٣) الحنفية — زادوا قسما ثالثا سموه بالواجب وهو صلاة الوتر وقضاء النوافل التي فسدت بعد الشروع فيها وصلاة العيدين .

المالكية — زادوا قسما ثالثا سموه بالرغبة وهو صلاة ركعتي الفجر .

(٤) المالكية — قسموا الشروط الى ثلاثة أقسام : شروط وجوب فقط ، وشروط

صححة فقط ، وشروط وجوب وصححة معا .

فأما شروط الوجوب فقط فهي اثنان : البلوغ ، وعدم الإكراه على تركها فلا تجب على مكره حال إكراهه بقتل أو ضرب أو سجن أو قيد أو صفع لذي مروءة بما لا لقوله صلى الله عليه وسلم : «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» والذي لا يجب على المكره عندهم إنما هو فعلها بهياتها الظاهرة وإلا فتى تمكن من العاهة وجب عليه فعل ما يقدر عليه من نية وإحرام وقراءة وإيماء فهو كالمرضى العاجز يجب عليه فعل ما يقدر عليه ويسقط عنه ما عجز عن فعله .

وأما شروط الصحة فقط فهي خمسة : الطهارة من الحدث ، والطهارة من الخبث ، والإسلام ، واستقبال القبلة ، وستر العورة .

وأما شروط الوجوب والصحة معا فهي ستة : بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، والعقل ، ودخول وقت الصلاة ، وأن لا يفقد الطهورين بحيث لا يجد ماء ولا صعيدا ، وعدم النوم والغفلة ، والخلو من دم الحيض والنفاس ، ويعلم من هذا أن المسالكية زادوا في شروط الصحة الإسلام ولم يجعلوه من شروط الوجوب فالكفار تجب عليهم الصلاة عندهم ولكن لا تصح إلا بالإسلام خلافا لغيرهم فانهم عدوه في شروط الوجوب وإن كان الشافعية والحنابلة يقولون أن الكافر يعضد على ترك الصلاة عذابا زائدا على عذاب الكفر ، وعدوا الطهارة شرطين : وهما طهارة الحدث ، وطهارة الخبث ، وزادوا في شروط الوجوب عدم الإكراه على تركها .

الشافعية — قسموا شروط الصلاة الى قسمين فقط : شروط وجوب ، وشروط صحة .

أما شروط الوجوب عندهم فهي ستة : بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، والإسلام ولو فيما مضى ، والعقل ، والبلوغ ، والنقاء من دم الحيض والنفاس ، ومسلمة الجوارح ولو السمع أو البصر فقط .

وأما شروط الصحة فهي سبعة : طهارة البدن من الحدثين ، وطهارة البدن ، والوقوف ، والمكان من الخبث ، وستر العورة ، واستقبال القبلة ، والتم بالدخول الوقت ، ولو ظنا ، ومراتب العلم ثلاث : أولا أن يعلم بنفسه أو بإخبار ثقة عاين ويصدق في هذا رؤية المزاويل والساعات الصحيحة المجربة والمؤذن المارفي في حالة الصدق . ثانيا الاجتهاد بأن يفتى بدخول الوقت بالوسائل الموصلة . ثالثا تقليد المتحيز ويلزم أن يراعى هذا الترتيب في حق البصير .

ومن هذه الشروط ما لا يحتاج الى بيان وشرح ومنها ما يحتاج لذلك فها يحتاج لبيان أفرد له الفقهاء مباحث خاصة به كباحث الطهارة من الحدث والخبث . وقد تقدم الكلام عليها مفصلا في كتاب الطهارة ، وكذلك دخول الوقت ، وستر العورة ، واستقبال القبلة فانها تحتاج لشرح وبيان . فلذا أفردت بالذكر في مباحث خاصة بها على الوجه الآتي :

== أما الأعمى فيجوز له التقليد والعلم بالكيفية ، وترك المبطل ، فزاد الشافعية في شروط الصلاة ثلاثة : العلم بكيفية الصلاة بحيث لا يعتمد فرضا من فرائضها سنة إن كان عاميا وأن يميز بين الفرض والسنة إن كان ممن اشتغل بالعلم زمانا يتمكن فيه من معرفة ذلك ، وترك المبطل بحيث لا يأتي بمناف لها حتى تتم ، والعلم بدخول وقت الصلاة في الصلاة المؤقتة والاسلام بالفعل . وزادوا في شروط الوجوب : الاسلام ، لكنهم قالوا إن كان الكافر لم يسبق له إسلام فانها لا تجب عليه بمعنى أنه لا يطالب بها في الدنيا وإن كان يندب عليها عذابا زائدا على عذاب الكفر كما تقدم . أما المرتد فانه يطالب بها في الدنيا كما يندب عليها في الآخرة .

الحنفية — قسموا شروط الصلاة الى قسمين : شروط وجوب ، وشروط صحة كالشافعية . أما شروط الوجوب عندهم فهي خمسة : بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، والإسلام ، والعقل ، والبلوغ ، والنقاء من الخيض والنفاس ، وكثير من الحنفية لم يذكر بلوغ الدعوة اكتفاءه باشتراط الإسلام . وأما شروط الصحة فهي ستة : طهارة البدن من الحدث والخبث ، وطهارة الثوب من الخبث ، وطهارة المكان من الخبث ، وستر العورة ، والنية ، واستقبال القبلة ، فزادوا في شروط الوجوب : الإسلام كالشافعية إلا أنهم قالوا إن الكافر لا يندب على تركها عذابا زائدا على عذاب الكفر بطلقا . وزادوا النية فلا تصح الصلاة بغير نية لقوله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات » ولأنه بالنية يتميز العبادات عن العادات وتتميز العبادات بعضها عن بعض ، ووافق الحنابلة على عدها شرطا ، وجعلها الشافعية ركنا ، وكذا المالكية على المشهور كما يأتي في أركان الصلاة .

الحنابلة — لم يقسم الحنابلة شروط الصلاة الى شروط وجوب وشروط صحة كغيرهم بل عدوا الشروط تسعة وهي : الإسلام ، والعقل ، والتمييز ، والطهارة من الحدث مع القدرة ، وستر العورة ، واجتناب النجاسة ببدنه وثوبه وبقتله ، والنية ، واستقبال القبلة ، ودخول الوقت . وقالوا إنها جميعها شروط لصحة الصلاة .

(الأول) مبحث أوقات الصلاة المفروضة

الصلاة المفروضة على كل مكلف خمس : الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء ، والصبح ؛ وقد فرضت بمكة ليلة الاسراء قبل الهجرة بسنة على الترتيب المذكور . فكان الظهر أول ما فرض وهي ركن من أركان الإسلام المبينة في قوله صلى الله عليه وسلم : « بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت من استطاع إليه سبيلا » بل هي أجل الأركان بعد الشهادتين ؛ ودليل فرضيتها الكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ وأقيموا الصلاة ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ﴾ أى فرضا مؤقتا ؛ وقوله تعالى : ﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ﴾ الى غير ذلك من الآيات . وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم : « خمس صلوات افترضهن الله عز وجل من أحسن وضوءهن وصلاهن لوقتهن وأتم ركوعهن وخشوعهن كان له على الله عهد أن يغفر له ومن لم يفعل فليس له على الله عهد . إن شاء غفر له وإن شاء عذبه » رواه أبو داود ؛ وقوله صلى الله عليه وسلم للمعاذ لما بعثه الى اليمن « أخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة » . وأما الإجماع فانه لم يختلف في فرضيتها فرد من المسلمين فضلا عن أئمة الدين فهي معلومة من الدين بالضرورة . وجاءها مرند عن دين الاسلام تجري عليه أحكام المرتدين . ويؤخذ من هذه الأدلة دليل كونها خمسا في اليوم والليلة .

ثم إن السنة قد بينت أوقاتها بالتعيين فلا تصح إذا قدمت على أوقاتها . ويحرم تأخيرها عنها بغير عذر شرعى إلا في جمع التقديم وجمع التأخير الآتى ببيانها :

فتجب الصلاة بدخول وقتها وجوبا موسما الى أن يبقى من الوقت جزء لا يسع إلا العلهارة والصلاة فتجب الصلاة حينئذ وجوبا مضيقا بحيث لو لم يؤدّها كلها فيه يكون آثما^(١) . فلو شرع في الصلاة آخر جزء من الوقت وصلى بعضها فيه كان آثما ، وإن كانت الصلاة أداء

(١) المالكية — قسموا الوقت الى اختياري وضروري كما سيأتى بعد وقالوا اذا أدى

ركعة من الصلاة في الوقت الاختياري ثمكملها في الوقت الضروري فانه لا يأثم . أما اذا لم يؤد ركعة كاملة في الوقت الاختياري فانه يأثم سواء أوقفها كلها في الوقت الضروري أو أوقع ركعة فيه وباقيها خارجه .

بإدراك بعضها في الوقت ولو بتكبيره الأحرام إلا أن من أدرك بعضها في الوقت يكون أفضل إنما من لم يدرك منها شيئاً فيه ، فيبتدئ وقت الظهر عقب زوال الشمس مباشرة إلى أن يصير ظل كل شيء مثله ^(٢١) سوى الظل الذي كان موجوداً للشيء عند الزوال ، ولمعرفة ذلك تفرز خشبة مستوية أو نحوها في أرض مستوية قبل الظهر في الشمس فيكون لها ظل طبعاً . فيأخذ الظل في النقص شيئاً فشيئاً حتى لا يبقى منه سوى جزء يسير وعند ذلك يقف الظل قليلاً فتوضع عند نهايته علامة إن يكن هناك ظل ، وإلا فيكون البدأ من نفس الخشبة كما في الأفطار الاستوائية ومتى وقف الظل كان ذلك وقت الاستواء ، فإذا أخذ في الزيادة علم أن الشمس زالت أي مالت عن وسط السماء وهذا هو أول وقت الظهر ، فإذا طال ظل الخشبة حتى مثلها بعد الظل الذي كان موجوداً عند الزوال خرج وقت الظهر .
ويبتدئ وقت العصر من زيادة ظل الشيء عن مثله بدون أن يحتسب الظل الذي كان موجوداً عند الزوال كما تقدم وينتهي إلى شروب الشمس ^(٢٢) .

(١) الشافعية والمالكية — قالوا لا تكون الصلاة أداء إلا إذا أدرك ركعة كاملة في الوقت .
(٢) المالكية — قسموا الوقت إلى اختياري وهو ما يوكل الأداء فيه إلى اختيار المكلف ، وضروري وهو ما يكون عقب الوقت الاختياري ، وسمى ضرورياً لأنه مختص بأرباب الضرورات من غفلة وحيض وإغماء وجنون ونحوها فلا يأثم واحد من هؤلاء بأداء الصلاة في الوقت الضروري . أما غيرهم فيأثم بإيقاع الصلاة فيه إلا إذا أدرك ركعة من الوقت الاختياري ، كما تقدم تفصيل الأوقات الضرورية والاختيارية .
(٣) المالكية — قالوا هذا وقت الظهر الاختياري . أما وقته الضروري فهو من دخول وقت العصر الاختياري ويستمر إلى وقت الغروب .

(٤) المالكية — قالوا للعصر وقتان ضروري واختياري . أما وقته الضروري فيبتدئ باصفرار الشمس في الأرض وإجماعهم أن لا باصفرار عينها لأنها لا تصفر حتى تغرب ويستمر إلى الغروب . وأما وقته الاختياري فهو من زيادة الظل عن مثله ويستمر لاصفرار الشمس ، والمشهور أن ينزب النهار والعصر اشتراكاً في الوقت بقدر أربع ركعات في الحضر واثنين في السفر وهما اشتراكهما في آخر وقت النهار فتكون العصر داخلة على الظهر آخر وقته ، أو في أول وقت العصر فتكون الظهر داخلة على العصر في أول وقته ، وفي ذلك قولان مشهوران .

ووقت المغرب يتبدئ من مغيب جميع قرص الشمس ، وينتهي بمغيب الشفق الأحمر^(١) .
ووقت العشاء يتبدئ من مغيب الشفق الى طلوع الفجر الصادق^(٢) .

= فمن صلى العصر في آخر وقت الظهر وفرغ من صلاته حين بلوغ ظل كل شيء مثله كانت صلاته صحيحة على الأول باطلة على الثاني ؛ ومن صلى الظهر في أول وقت العصر كان آثماً على الأول لتأخيرها عن الوقت الاختياري ولا يأثم على القول الثاني لأنه أوقعها في الوقت الاختياري المشترك بينهما .

الحنابلة — قالوا ان للعصر وقتين : اختياري ، وضروري . فالأول ينتهي بصيرورة ظل كل شيء مثليه ، والثاني ما بعد ذلك الى غروب الشمس ، ويجزم عندهم إيقاع صلاة العصر في هذا الوقت الضروري وإن كانت أداء .

(١) الحنفية — قالوا إن الأفق الغربي يعتريه بعد الغروب أحوال ثلاثة متعاقبة : إمرار فياض فسواد ، فالشفق عند أبي حنيفة هو البياض ، وغيبته ظهور السواد بعده فبقى ظهر السواد نخرج وقت المغرب . أما الصحابان فالشفق عندهم هو ما ذكره أعلى الصحيفة كالأئمة الثلاثة .
المالكية — قالوا لا امتداد لوقت المغرب الاختياري بل هو مضيق ويقدر بزمان يسع فعلها وتحصيل شروطها من طهارتي حدث وخبث وسترورة ويزاد الأذان والاقامة فيجوز لمن يكون محصلاً للأموال المذكورة تأخير المغرب بقدر تحصيلها ويعتبر في التقدير حالة الاعتدال الغالبة في الناس فلا يعتبر تطويل موسوس ولا تخفيف مسرع . أما وقتها الضروري فهو من عقب الاختياري ويستمر الى طلوع الفجر .

(٢) الحنابلة — قالوا ان للعشاء وقتين كالعصر وقت اختياري وهو من مغيب الشفق الى مضي ثلث الليل الأول ووقت ضرورة وهو من أول الثلث الثاني من الليل الى طلوع الفجر الصادق فمن أوقع الصلاة فيه كان آثماً وإن كانت صلاته أداء . أما الصبح والظهر والمغرب فليس لها وقت ضرورة .

المالكية — قالوا إن وقت العشاء الاختياري يتبدئ من مغيب الشفق الأحمر وينتهي بانتهاء الثلث الأول من الليل ووقتها الضروري ما كان عقب ذلك الى طلوع الفجر ، فمن صلى العشاء في الوقت الضروري أثم إلا إذا كان من أصحاب الأعذار .

ووقت الصبح من طلوع الفجر الصادق وهو ضوء الشمس السابق عليها الذي يظهر من جهة المشرق وينتشر حتى يعم الأفق ويصعد الى السماء منتشرا . وأما الفجر الكاذب فلا عبرة به وهو الضوء الذي لا ينتشر يخرج مستطيلا دقيقا يطلب السماء بجانبه ظلمة ، ويشبه ذنب الذئب الأسود فان باطن ذنبه أبيض بجانبه سواد ويمتد وقت الفجر الى طلوع الشمس ^(١) .
ولأداء الصلاة في أوقاتها المذكورة أحكام أخرى من استجاب أو كراهة مفصلة في المذاهب ^(٢) .

(١) المالكية — قالوا إن للصبح وقتين : اختياري وهو من طلوع الفجر الصادق ويمتد الى الإسفار البين (أى الذى تظهر فيه الوجوه بالبصر المتوسط فى محل لا سقف فيه ظهورا بينا وتخفى فيه النجوم) ، وضرورى وهو ما كان عقب ذلك الى طلوع الشمس ، وهذا القول مشهور قوى . وعندهم قول مشهور بأنه ليس للصبح وقت ضرورة والأول أقوى .
(٢) المالكية — قالوا أفضل الوقت أوله لقوله صلى الله عليه وسلم : « أول الوقت وضوان الله » . ولقوله صلى الله عليه وسلم : « أفضل الأعمال الصلاة فى أول وقتها » فيندب تقديم الصلاة أول الوقت المختار بعد تحقق دخوله مطلقا صيفا أو شتاء سواء كانت الصلاة صبحا أو ظهرا أو غيرهما ، وسواء كان المصلي منفردا أو جماعة وليس المراد بتقديم الصلاة فى أول الوقت المبادرة بها بحيث لا تؤخر أصلا . وإنما المراد عدم تأخيرها عما يصدق عليه أنه أول الوقت فلا ينافيه ندب تقديم التوافل القبلية عليها . ويندب تأخير صلاة الظهر لجماعة تنتظر غيرها حتى يبلغ ظل الشيء ربعة صيفا وشتاء . ويزاد على ذلك فى شدة الحر الى نصف الظل .

الحنفية — قالوا يستحب الإبراد بصلاة الظهر بحيث يؤخر حتى تنكسر حدة الشمس ويظهر الظل للجدان ليسهل السير فيه الى المساجد لقوله صلى الله عليه وسلم : « أبردوا بالظهر فان شدة الحر من فيح جهنم » . أما الشتاء فالتعجيل فى أول الوقت أفضل إلا أن يكون بالسماء غيم فيكون الأفضل التأخير خشية وقوعها قبل وقتها والعمل فى المساجد الآن على التعجيل أول الوقت شتاء وصيفا . وينبغى متابعة إمام المسجد فى ذلك لئلا تقوته صلاة الجماعة وإن ترك الإمام المستحب .

= أما صلاة العصر فيستحب تأخيرها عن أول وقتها بحيث لا يؤخرها إلى تغير قرص الشمس وإلا كان ذلك مكروها تحريما وهذا إذا لم يكن في السماء غيم فإن كان فانه يستحب تعجيلها لئلا يدخل وقت الكراهة وهو لا يشعر . وأما المغرب فيستحب تعجيلها في أول وقتها مطلقا لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن أمتي لن يزالوا بخير ما لم يؤخروا المغرب إلى اشتباك النجوم مضاهاة لليهود » إلا أنه يستحب تأخيرها قليلا في الغيم للتحقق من دخول وقتها . أما صلاة العشاء فانه يستحب تأخيرها إلى ما قبل ثلث الليل لقوله صلى الله عليه وسلم : « لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه » والأفضل متابعة الجماعة إن كان التأخير يفوتها . وأما الفجر فإنه يستحب تأخير صلاته إلى الإسفار وهو ظهور الضوء بحيث يبقى على طلوع الشمس وقت يسع إعادتها بطهارة جديدة على الوجه المسنون لو ظهر فسادها لقوله صلى الله عليه وسلم : « أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر » فأوقات الكراهة عند الحنفية خمسة : وقت طلوع الشمس ، وما قبل وقت الطلوع بزمن لا يسع الصلاة ، فإذا شرع في صلاة الصبح قبل طلوع الشمس ثم طلعت قبل الفراغ من صلاته بطلت الصلاة ، ووقت الاستواء ، ووقت غروب الشمس ، وما قبل وقت الغروب بعد صلاة العصر ، فإذا صلى العصر كره تحريما أن يصلي بعده ، أما قبل صلاة العصر بعد دخول وقته فانه لا يكره أن يصلي غيره إلى أن تتغير الشمس بحيث لا تحار فيها العيون .

الشافعية - قالوا إن أوقات الصلاة تنقسم إلى ثمانية أقسام :

(الأول) وقت الفضيلة وهو من أول الوقت إلى أن يمضي منه قدر ما يسع الاشتغال بأسبابها وما يطلب فيها ولأجلها ولو كاملا وقدر بثلاثة أرباع الساعة الفلكية وسمى بذلك لأن الصلاة فيه تكون أفضل من الصلاة فيما بعده وهذا القسم يوجد في جميع أوقات الصلوات الخمس .

(الثاني) وقت الاختيار وهو من أول الوقت إلى أن يبقى منه قدر ما يسع الصلاة فالصلاة فيه تكون أفضل مما بعده وأدنى مما قبله ، وسمى اختياريا لرجحانه على ما بعده ، وينتهي هذا الوقت في الظهر متى بقى منه ما لا يسع إلا الصلاة ، وفي العصر بصيرورة ظل كل شيء مثليه ، وفي المغرب بانتهاء وقت الفضيلة ، وفي العشاء بانتهاء الثلث الأول من الليل ، وفي الصبح بالإسفار .

(الثالث) وقت الجواز بلا كراهة وهو مساو لوقت الاختيار فحكمه كحكمه إلا أنه في العصر يستمر إلى الاصفرار ، وفي العشاء يستمر إلى الفجر الكاذب ، وفي الفجر إلى الأحمرار . =

== (الرابع) وقت الحرمة وهو آخر الوقت بحيث يبقى منه ما لا يسع كل الصلاة كما تقدم .
 (الخامس) وقت الضرورة وهو آخر الوقت لمن زال عنه مانع كحيض ونفاس وجنون ونحوها وقد بقي من الوقت ما يسع تكبيرة الإحرام فإن الصلاة تجب في ذمته ويطالب بقضائها بعد الوقت فإذا زال المانع في آخر الوقت بمقدار ما يسع تكبيرة الإحرام وجب قضاء الصلاة والتي قبلها إن كانت تجمع معها كالظهر والعصر أو المغرب والعشاء بشرط أن يستمر زوال المانع في الوقت الثاني زمنًا يسع الطهارة، والصلاة لصاحبة الوقت، والطهارة، والصلاة لما قبلها من الوقتين، فإذا زال الحيض مثلاً في آخر وقت العصر وجب عليها أن تصلي الظهر والعصر في وقت المغرب إذا كان زمن انقطاع المانع يسع الظهر والعصر وطهارتهما والمغرب وطهارتهما .

(السادس) وقت الإدراك وهو الوقت المحصور بين أول الوقت وطرو المانع كأن تحيض بعد زمن من الوقت يسع صلاتها وطهرها فإن الصلاة وجبت عليها وهي سخالية من المانع فيجب عليها قضاؤها .

(السابع) وقت العذر وهو وقت الجمع بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء تقديماً أو تأخيراً في السفر مثلاً .

(الثامن) وقت الجواز بركاهة وهو لا يكون في الظهر . أما في العصر فببدؤه اصفرار الشمس ويستمر إلى أن يبقى من الوقت ما يسع الصلاة . وأما في المغرب فببدؤه بعد مضي ثلاثة أرباع ساعة فلكية إلى أن يبقى من الوقت ما يسع الصلاة كلها . وأما في العشاء فببدؤه من الفجر الكاذب إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها . وأما في الفجر فببدؤه من الاحمرار إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها، ويستثنى من استحباب الصلاة في وقت الفضيلة أمور :

منها صلاة الظهر في جهة حارة فإنه يندب تأخيرها عن وقت الفضيلة حتى يصير لليطان ظل يمكن السير فيه لمن يريد صلاتها في جماعة أو في مسجد ولو منفرداً إذا كان المسجد بعيداً لا يصل إليه في وقت الفضيلة إلا بمشقة تذهب الخشوع أو كماله .

ومنها انتظار الجماعة أو الوضوء لمن لم يجد ماء أول الوقت فإنه يندب له التأخير وقد يجب إخراج الصلاة عن وقتها بالمرّة لخوف فوت حج أو انفجار ميت أو إنقاذ غريق

= الحنابلة -- قالوا إن الأفضل تعجيل صلاة الظهر في أول الوقت إلا في ثلاثة أحوال :

(أحدها) أن يكون وقت حرّ فانه يسنّ في هذه الحالة تأخير صلاته حتى ينكسر الحرّ سواء صلى في جماعة أو منفردا في المسجد أو في البيت .

(ثانيها) أن يكون وقت غيم فيسنّ لمن يريد صلاته حال وجود الغيم في جماعة أن يؤخر صلاته الى قرب وقت العصر ليخرج للوقتين معا خروجا واحدا .

(ثالثها) أن يكون في الحج ويريد أن يرمى الجمرات فيسنّ له تأخير صلاة الظهر حتى يرمى الجمرات ، هذا اذا لم يكن وقت الجمعة . أما الجمعة فيسنّ تقديمها في جميع الأحوال . وأما العصر فالأفضل تعجيل صلاته في أول الوقت المختار في جميع الأحوال . وأما المغرب فان الأفضل تعجيلها إلا في أمور :

منها أن تكون في وقت غيم فانه يسنّ في هذه الحالة لمن يريد صلاتها في جماعة أن يؤخرها الى قرب العشاء ليخرج لها خروجا واحدا .

ومنها أن يكون ممن يباح له جمع التأخير فانه يؤخرها ليجمع بينها وبين العشاء إن كان الجمع أرفق به .

ومنها أن يكون في الحج وقصد المزدلفة وهو محرم وكان ممن يباح له الجمع فانه يسنّ له أن يؤخر صلاة المغرب ما لم يصل الى المزدلفة قبل الغروب فان وصل اليها قبل الغروب صلاها في وقتها . وأما العشاء فالأفضل تأخير صلاتها حتى يمضي الثلث الأول من الليل ما لم تؤخر المغرب اليها عند جواز تأخيرها فان الأفضل حينئذ تقديمها لتصل مع المغرب في أول وقت العشاء ويكره تأخيرها إن شق على بعض المصلين ، فان شق كان الأفضل تقديمها أيضا . وأما الصبح فالأفضل تعجيلها في أول الوقت في جميع الأحوال ، هذا وقد يجب تأخير الصلاة المكتوبة الى أن يبقى من الفعل الجائز فعلها فيه قدر ما يسمعها وذلك كما إذا أمره والده بالتأخير ليصلي به جماعة فانه يجب عليه أن يؤخرها . أما إذا أمره بالتأخير لتسير ذلك فانه لا يؤخر . والأفضل أيضا تأخير الصلوات لتناول طعام يشاقه أو لصلاة كسوف أو نحو ذلك اذا أمن فوت الوقت .

مبحث ستر العورة في الصلاة^(١)

الشرط الثاني من الشروط التي تحتاج الى شرح وبيان ستر العورة فلا تصح الصلاة بدونه عند القدرة عليه . وحدّ العورة للرجل والأمة والحرّة مفصل في المذهب .

(١) المالكية — زادوا الذكر على الراجح فلو كشف عورته ناسيا صحّت صلاته .

(٢) الحنفية — قالوا حدّ عورة الرجل بالنسبة للصلاة هو من السرة الى الركبة . والركبة عندهم من العورة بخلاف السرة . والأمة كالرجل وتزيد عنه أن بطنها كلها وظهرها عورة . أما جنبها فتبع للظهر والبطن . وحدّ عورة المرأة الحرة هو جميع بدنّها حتى شعرها النازل عن أذنيها لقوله صلى الله عليه وسلم : « المرأة عورة » . ويستثنى من ذلك باطن الكفين فانه ليس بعورة بخلاف ظاهرهما . وكذلك يستثنى ظاهر القدمين فانه ليس بعورة بخلاف باطنهما فانه عورة عكس الكفين .

الشافعية — قالوا حدّ العورة من الرجل والأمة هو ما بين السرة والركبة . والركبة والسرة ليستا من العورة ، وإنما العورة ما بينهما ولكن لا بد من ستر جزء منهما ليتحقق من ستر الجزء المجاور لهما من العورة . وحدّ العورة من المرأة الحرة جميع بدنّها حتى شعرها النازل عن أذنيها . ويستثنى من ذلك الوجه والكفان فقط ظاهرهما وباطنهما .

الحنابلة — قالوا في حدّ العورة كما قال الشافعية إلا أنهم استثنوا من الحرة الوجه فقط وما عداها منها فهو عورة .

المالكية — قالوا إن العورة في الرجل والمرأة بالنسبة للصلاة تنقسم الى قسمين : مغلظة ومخففة ولكل منهما حكم ، فالمغلظة للرجل السواتان وهما القبل والخصيتان . وحلقة الدبر لا غير . والمخففة له ما زاد على السواتين مما بين السرة والركبة وما حاذى ذلك من الخلف . والمغلظة للحرة جميع بدنّها ما عدا الأطراف والصدر وما حاذاه من الظهر . والمخففة لها هي الصدر وما حاذاه من الظهر والذراعين والعنق والرأس ومن الركبة الى آخر القدم . أما الوجه والكفان ظهرها وبطنها فهما ليستا من العورة مطلقا والعورة المخففة من الأمة مثل المخففة من الرجل إلا الأليتان وما بينهما من المؤخر فانهما من المغلظة للأمة ، وكذلك الفرج والعانة من المتقدم فهما عورة مغلظة للأمة .

ولا بد من دوام ستر العورة^(١) الذي هو شرط في صحة الصلاة من ابتداء الدخول فيها الى الفراغ منها على تفصيل في المذاهب .

= فمن صلى مكشوف العورة المغلظة كلها أو بعضها ولو قليلا مع القدرة على الستر ولو بشراء ساتر أو استعارته أو قبول إعارته ، لا هبته . بطلت صلاته إن كان قادرا ذا كرا . وأعادها وجوبا أبدا أى سواء أبقي وقتها أم خرج . أما العورة المخففة فإن كشفها كالا أو بعضها لا يبطل الصلاة وإن كان كشفها حراما أو مكروها في الصلاة ويحرم النظر اليها ولكن يستحب لمن صلى مكشوف العورة المخففة أن يعيد الصلاة في الوقت مستورا على التفصيل وهو أن تعيد الحرة في الوقت إن صلت مكشوفة الرأس أو العنق أو الكتف أو الذراع أو النهد أو الصدر أو ما حاذاه من الظهر أو الركبة أو الساق الى آخر القدم ظهرا لا بطناء ، وإن كان بطن القدم من العورة المخففة . وأما الرجل فإنه يعيد في الوقت إن صلى مكشوف العانة أو الألتين أو ما بينهما حول حلقة الدبر ، ولا يعيد بكشف نخذه ولا بكشف ما فوق عانته الى السرة وما حاذى ذلك من خلفه فوق الألتين .

(١) الحنابلة — قالوا اذا انكشف شيء من العورة من غير قصد . فإن كان يسيرا لا تبطل به الصلاة وإن طال زمن الانكشاف . وإن كان كثيرا كما لو كشفها ريح ونحوه ولو كلها فإن سترها في الحال بدون عمل كثير لم تبطل . وإن طال كشفها عرفا بطلت . أما إن كشفها بقصد فإنها تبطل مطلقا .

.. الحنفية — قالوا اذا انكشف ربع العضو من العورة المغلظة وهي القبل والدبر وما حولهما أو المخففة وهي ما عدا ذلك من الرجل والمرأة في أثناء الصلاة بمقدار أداء ركن بلا صنعه فسدت الصلاة . أما إن انكشف ذلك أو أقل منه بصنعه فإنها تفسد في الحال مطلقا ولو كان زمن انكشافها أقل من أداء ركن . أما اذا انكشف ربع العضو قبل الدخول في الصلاة فإنه يمنع من انعقادها .

المالكية — قالوا إن انكشف العورة المغلظة في الصلاة مبطل لها مطلقا فلو دخلها مستورا فسقط الساتر في أثناءها بطلت ويعيد الصلاة أبدا على المشهور .

الشافعية — قالوا متى انكشفت عورته في أثناء الصلاة مع القدرة على سترها بطلت صلاته إلا إن كشفها ريح فسترها حالا من غير عمل كثير فإنها لا تبطل . كما لو كشفت سهوا وسترها حالا . أما لو كشفت بسبب غير الريح ولو بسبب بهيمة أو غير مميز فإنها تبطل .

ويشترط فيما يستر العورة من ثوب ونحوه أن يكون كثيفا فلا يخرق الساتر الرقيق الذي يصف لون البشرة التي تحته^(١)، ولا يضر التصاقه بالعورة بحيث يحدد جرمها، ومن فقد ما يستر^(٢) به عورته بأن لم يجد شيئا أصلا صلى عريانا وصحت صلاته^(٣). وإن وجد ساترا إلا أنه نجس العين بجلد خنزير أو متنجس كثوب أصابته نجاسة غير معفو عنها فإنه يصلى عريانا أيضا، ولا يجوز له لبسه في الصلاة^(٤). وإن وجد ساترا يحرم عليه استعماله كثوب من حرير فإنه يلبسه ويصلى فيه للضرورة ولا يعيد الصلاة. أما إن وجد ما يستر به بعض العورة فقط فإنه يجب استعماله فيما يستره ويقدم القبيل والدبر. ولا يجب عليه أن يستتر بالظلمة إن لم يجد ساترا^(٥) غيرها.

(١) المالكية - قالوا يشترط أن لا تظهر البشرة التي تحته في أول النظر. أما إن ظهرت بسبب إيمان النظر أو نحو ذلك فلا يضر وإنما تكره الصلاة به وتندب الإعادة في الوقت.

(٢) المالكية - قالوا الساتر المحدد للعورة تحديدا محزما أو مكروها بنير بلل أو ريح نعاد له الصلاة في الوقت. وأما الساتر الذي يحدد العورة بسبب هبوب ريح أو بلل مطر مثلا فلا كراهة فيه ولا إعادة.

(٣) الحنفية والحنابلة - قالوا إن الأفضل أن يصلى في هذه الحالة قاعدا موميا بالركوع والسجود ويضم إحدى فخذييه إلى الأخرى. وزاد الحنفية في ذلك أن يمد رجله إلى القبلة مبالغة في السترة.

(٤) المالكية - قالوا يصلى في الثوب النجس أو المتنجس ولا يعيد الصلاة وجوبا وإنما يعيدها ناهيا في الوقت عند وجود ثوب طاهر ومثل ذلك ما إذا صلى في الثوب الحرير.

الحنابلة - قالوا يصلى في المتنجس وتجب عليه الإعادة بخلاف نجس العين فإنه يصلى معه عريانا ولا يعيد.

(٥) المالكية - قالوا يجب عليه أن يستتر بها لأنهم يعتبرون الظلمة كالساتر عند فقده، فإن ترك ذلك بأن صلى في الضوء مع وجودها أثم وصحت صلاته ويعيدها في الوقت ناهيا.

وإذا كان فاقده الساتر يرجو الحصول عليه قبل خروج الوقت فإنه يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت^(١) ندبا . ويشترط ستر العورة من الأعلى والجوانب لا من الأسفل عن نفسه وعن غيره فلو كان ثوبه مشقوقا من أعلاه أو جانبه بحيث يمكن له أو لغيره أن يراها منه بطلت صلاته وإن لم تر بالقفل . أما إن رؤيت من أسفل الثوب فإنه لا يضر .

ستر العورة خارج الصلاة

يجب على المكلف^(٢) ستر عورته خارج الصلاة عن نفسه وعن غيره ممن لا يحل له النظر إلى عورته إلا للضرورة كالتداوى فإنه يجوز له كشفها بقدر الضرورة كما يجوز له كشف العورة الاستنجاء والاعتسال وقضاء الحاجة ونحو ذلك إذا كان في خلوة بحيث لا يراه غيره . وحده العورة من المرأة الحرة خارج الصلاة هو ما بين السرة والركبة إذا كانت في خلوة أو في حضرة محارمها^(٣) أو في حضرة نساء مسلمات^(٤) . فيحل لما كشف ما عدا ذلك من بدنها بحضرة هؤلاء

(١) الشافعية — قالوا يؤخرها وجوبا .

(٢) الحنفية والمالكية — قالوا لا يشترط سترها عن نفسه فلورآها من طوق ثوبه لا تبطل صلاته وإن كره له ذلك .

(٣) المالكية — قالوا إذا كان المكلف بخلوة كره له كشف العورة لغير حاجة والمراد بالعورة في الخلوة مخصوصها خصوص السواتين والألتين والعانة فلا يكره كشف الفخذ من رجل أو امرأة ولا كشف البطن من المرأة .

الشافعية — قالوا يكره نظره لعورة نفسه إلا الحاجة .

(٤) المالكية — قالوا إن عورتها مع محارمها الرجال جميع بدنها ما عدا الوجه والأطراف وهي : الرأس والعنق واليدان والرجلان .

الحنابلة — قالوا إن عورتها مع محارمها الرجال هي جميع بدنها ما عدا الوجه والرقبة والرأس واليدين والقدم والساق .

(٥) الحنابلة — لم يفرقوا بين المرأة المسلمة والكافرة فلا يحرم أن تكشف المرأة المسلمة أمامها ما عدا ما بين السرة والركبة .

أو في الخلو . أما إذا كانت بحضرة رجل أجنبي أو امرأة غير مسلمة فعورتها جميع بدنها ما عدا الوجه والكفين فانهما ليسا بعورة فيحل النظر لهما عند أمن الفتنة ^(١) .
أما عورة الرجل خارج الصلاة فهي ما بين سرتة وركبته فيحل النظر الى ما عدا ذلك من بدنه مطلقا عند أمن الفتنة ^(٢) .

ويحرم النظر الى عورة الرجل والمرأة متصلة كانت أو منفصلة ، فلو قص شعر امرأة أو شعر عانة رجل أو قطع ذراعها أو فخذ حرم النظر الى شيء من ذلك بعد انفصاله ^(٣) ، وصوت المرأة ليس بعورة لأن نساء النبي صلى الله عليه وسلم كن يكمن الصحابة وكانوا يستمعون منهم أحكام الدين ، ولكن يحرم سماع صوتها إن خيفت الفتنة ولو بتلاوة القرآن .
ويحرم النظر الى الغلام الأعمى إن كان صبيحا (بحسب طبع الناظر) بقصد التلذذ وتمتع البصر بمجاسنه . أما النظر اليه بغير قصد اللذة بخاف إن أمنت الفتنة . وأما حد العورة من الصغير فمفصلة في المذاهب ^(٤) . وكل ما حرم النظر اليه حرم لمسه بلا حائل ولو بدون شهوة .

(١) الشافعية — قالوا إن وجه المرأة وكفيها عورة بالنسبة للرجل الأجنبي . أما بالنسبة للكافرة فانهما ليسا بعورة ، وكذلك ما يظهر من المرأة المسلمة عند الخدمة في بيتها كالعنق والذراعين ومثل الكافرة كل امرأة فاسدة الأخلاق .

(٢) المالكية والشافعية — قالوا إن عورة الرجل خارج الصلاة تختلف باختلاف الناظر اليه ، فبالنسبة للمحارم والرجال هي ما بين سرتة وركبته ، وبالنسبة للأجنبية منه هي جميع بدنه إلا أن المالكية استثنوا الوجه والأطراف وهي الرأس واليدان والرجلان فيجوز للأجنبية النظر اليها عند أمن التلذذ وإلا منع خلافا للشافعية فانهم قالوا يحرم النظر الى ذلك مطلقا .

(٣) الحنابلة — قالوا إن العورة المنفصلة لا يحرم النظر اليها لزوال حرمتها بالانفصال .
المالكية — قالوا إن العورة المنفصلة حال الحياة يجوز النظر اليها . أما المنفصلة بعد الموت فهي كالتصلة في حرمة النظر اليها .

(٤) الشافعية — قالوا إن عورة الصغير في الصلاة ذكر كان أو أنثى مراهقا أو غير مراهق كمورة المكلف في الصلاة . أما خارج الصلاة فعورة الصغير المراهق ذكر كان أو أنثى كمورة البالغ فارجحها في الأصح ، وعورة الصغير غير المراهق إن كان ذكرا كمورة المحارم إن كان ذلك الصغير يحسن وصف ما يراه من العورة بدون شهوة فإن أحسنه بشهوة فالعورة بالنسبة —

استقبال القبلة

دليل اشتراطها

ثبت اشتراط استقبال القبلة في الصلاة بالكتاب والسنة والإجماع . قال تعالى : ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ الآية . والتوجه الى المسجد الحرام لا يجب في غير الصلاة

== له كالبالغ ، وإن لم يحسن الوصف فعورته كالمعدم إلا أنه يحرم النظر الى قبله ودبره لغير من يتولى تربيته . أما إن كان غير المراهق أنثى فإن كانت مشتبهة عند ذوى الطباع السليمة فعورتها عورة البالغة وإلا فلا لكن يحرم النظر الى فرجها لغير القائم بتربيتها .

المالكية — قالوا إن عورة الصغير خارج الصلاة تختلف باختلاف الذكورة والأنوثة والسن ، فابن ثمان سنين فأقل لا عورة له فيجوز للمرأة أن تنظر الى جميع بدنه حيا وأن تغسله ميتا ، وابن تسع الى اثنتي عشرة سنة يجوز لها النظر الى جميع بدنه ولكن لا يجوز لها تغسله . وأما ابن ثلاث عشرة سنة فما فوق فعورته كعورة الرجل ، وبنت سنتين وثمانية أشهر لا عورة لها ، وبنت ثلاث سنين الى أربع لا عورة لها بالنسبة للنظر فيجوز أن ينظر الى جميع بدنها . وعورتها بالنسبة للس كعورة المرأة فليس للرجل أن يغسلها . أما المشتبهة كبنت ست فهي كالمرأة فلا يجوز للرجل النظر الى عورتها ولا تغسلها ؛ وعورة الصغير في الصلاة إن كان ذكر السوأتان والعانة والألتان فيندب له سترها ، وإن كان أنثى فعورتها ما بين السرة والركبة ولكن يجب على وليها أن يأمرها بسترها في الصلاة كما يأمرها بالصلاة وما زاد على ذلك مما يجب ستره على الحرة فمدوب لها فقط .

الحنفية — قالوا لا عورة للصغير ذكر كان أو أنثى وحددوا ذلك بأربع سنين فما دونها ، فيباح النظر الى بدنه ومسه ثم مادام لم يشته فعورته القبل والدبر فإن بلغ حد الشهوة فعورته كعورة البالغ ذكر أو أنثى في الصلاة وخارجها .

الحنابلة — قالوا إن الصغير الذي لم يبلغ سبع سنين لا حكم لعورته فيباح مس جميع بدنه والنظر اليه . ومن زاد عن ذلك الى ما قبل تسع سنين ، فإن كان ذكر فعورته القبل والدبر في الصلاة وخارجها ، وإن كانت أنثى فعورتها ما بين السرة والركبة بالنسبة للصلاة ، وأما خارجها فعورتها بالنسبة للحارم هي ما بين السرة والركبة وبالنسبة للأجانب من الرجال جميع بدنها إلا الوجه والرقبة والرأس واليدين الى المرفقين والساق والقدم .

إجماعا فتعين فيها ، وقال صلى الله عليه وسلم : « إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة وكبر » . رواه مسلم ، وقد انعقد الإجماع على ذلك .

حد القبلة

والقبلة بالنسبة لمن كان بمكة^(١) أو قريبا منها هي عين الكعبة أو هواؤها المحاذي لها من أعلاها أو من أسفلها ، فيجب عليه أن يستقبل عينها يقينا إن أمكن وإلا اجتهد في إصابة عينها ولا يكفيه استقبال جهتها ومثله من كان بمدينة النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن قبلته هي عين الكعبة ، وذلك لأن محراب مسجده عليه الصلاة والسلام : وضع مسامتا لعين الكعبة بالوحي ، فيجب استقبال عين المحراب .

والقبلة بالنسبة لمن كان بعيدا عن مكة^(٢) هي جهة الكعبة ، فيجوز له الانتقال عن عين الكعبة يمينا أو شمالا . ولا بأس بالانحراف اليسير الذي لا تزول به المقابلة بالكلية بحيث يبقى شيء من سطح الوجه مسامتا للكعبة ، وليس من الكعبة الحجر ولا الشاذروان^(٣) ، وسياق ميانهما في الحج إن شاء الله ، فلو صلى من كان بمكة واستقبل أحدهما لم تصح صلاته .

(١) المالكية — قالوا يجب على من كان بمكة أو قريبا منها أن يستقبل بناء الكعبة بحيث يكون مسامتا لها بجميع بدنه ولا يكفيه استقبال هوائها ، على أنهم قالوا إن من صلى على جبل أبي قبيس فصلاته صحيحة بناء على القول المرجوح من أن استقبال الهواء كاف .

(٢) الشافعية — قالوا يجب على من كان قريبا من الكعبة أو بعيدا عنها أن يستقبل عين الكعبة ، ولكن يجب على القريب أن يستقبل عينها يقينا بأن يراها أو يلمسها أو نحو ذلك مما يفيد اليقين . أما من كان بعيدا عنها فإنه يستقبل عينها ظنا لاجتهتها على المعتمد .

(٣) الشافعية — قالوا إن الانحراف اليسير يبطل الصلاة إذا كان بالصدر بالنسبة للقائم والجالس فلو انحرف القائم أو الجالس في الصلاة بصدده بطلت . أما إذا انحرف بوجهه فلا ، والانحراف بالنسبة للضطجع يبطل الصلاة إذا كان بالصدر أو بالوجه وبالنسبة للمستلقي يبطل إذا انحرف بالوجه أو بباطن القدمين .

(٤) الحنابلة — قالوا إن الشاذروان وستة أذرع من الحجر وبعض ذراع فوق ذلك من الكعبة فمن استقبل شيئا من ذلك صحته صلاته .

مبحث ما تعرف به القبلة

تعرف القبلة في الأمصار والقرى لمن كان بعيداً عن الكعبة بالأدلة وهي المحاريب التي نصبها الصحابة والتابعون فيها فيجب استقبالها، ولا يجوز الاجتهاد مع وجودها فلو اجتهد في هذه الحالة وصلى إلى جهة أخرى لا تصح صلاته، ومثلها المحاريب المعتمدة في مساجد المسلمين .

فان لم يجد محاريب وجب عليه أن يسأل ثقة عدلاً عارفاً إن وجدته على تفصيل في المذهب؛ فان لم يجده بأن كان في صحراء أو على ظهر البحار تعرف القبلة بالشمس أو القطب أو النجوم إن كان عالماً بدالاتها عليها .

(١) المالكية — خصوا المحاريب التي لا يجوز التحزى مع وجودها بأربع وهي : محراب مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، ومحراب مسجد بني أمية بالشام ، ومحراب القيروان ، ومحراب مسجد عمرو بن العاص بمصر القديمة . أما غير ذلك من المحاريب فان كان بالمصر وأقره العارفون بالقبلة جاز لمن كان أهلاً للتحزى أن يقلده ووجب على من ليس أهلاً أن يقلده ، وإن كان بالقرى فلا يجوز لمن يكون أهلاً للتحزى أن يقلده ويجب على غيره تقليده إن لم يجد بجتهدا يقلده .

الشافعية — قالوا يجوز أن يستدل على القبلة بالقطب مع وجود المحاريب إذا كان يعرفه يقيناً ويعرف الاستدلال به في كل قطر وإلا فلا يصح الاستدلال به مع وجودها .

(٢) الحنفية — قالوا يجب أن يسأل عدلاً عالماً بالقبلة من أهل ذلك المكان إذا كان بحضرته بحيث لو صاح به سمعه ، فلا يلزمه أن يسأل البعيد عنه ، كما لا يلزمه قريح الأبواب للسؤال فلو سأل أحداً من غير أهل ذلك المكان لا يعلم القبلة فانه لا يجوز له لأنه إنما يخبر عن اجتهاده ولا يجوز له ترك اجتهاده باجتهاد غيره نعم إذا كان من غير الجهة ولكنه يعلم القبلة بطريق آخر من طرق العلم غير التحزى فانه يجوز له تقليده . وكذا لو سأل غير عدل لا تقبل شهادته كالكافر والفاسق والصبي فانه لا يجوز إلا إذا غلب على ظنه صدقه ويكتفى بخبر العدل الواحد فان لم يجد عدلاً يسأله تحزى ، فان تحزى وكان بحضرته من يسأله ولم يسأله فان أصاب القبلة جاز لحصول المقصود وإلا فلا .

ويستدل بالشمس على القبلة في كل جهة بحسبها لأن مطلعها يعين المشرق، ومغربها يعين جهة المغرب، ومتى عرف المشرق أو المغرب عرف الشمال والجنوب وبهذا يتيسر لأهل كل جهة معرفة قبلتهم، فمن كان في مصر فقبلته جهة المشرق مع انحراف قليل إلى جهة اليمن لأن الكعبة بالنسبة لمصر واقعة بين المشرق والجنوب وهي للمشرق أقرب .

وأما القطب فهو نجم صغير في بنات نعش الصغرى، ويستدل به على القبلة في كل جهة بحسبها أيضا، ففي مصر يجعله المصلى خلف أذنه اليسرى قليلا، وكذا في أسبوط، وفوة، ورشيد، ودمياط، والاسكندرية . ومثلها تونس، والأندلس ونحوها . وفي العراق وما وراء النهر يجعله المصلى خلف أذنه اليمنى . وفي المدينة المنورة، والقدس، وغزة، وبلبك، وطرسوس ونحوها يجعله مائلا إلى نحو الكتف الأيسر . وفي الجزيرة، وأرمينية، والموصل ونحوها يجعله المصلى على فقرات ظهره . وفي بغداد، والكوفة، وخوارزم، والري، وحلوان ببلاد العجم ونحوها يجعله المصلى على خذه الأيمن . وفي البصرة، وأصبهان، وفارس، وكرمان ونحوها يجعله فوق أذنه اليمنى . وفي الطائف، وعرفات، والمزدلفة، ومنى يجعله المصلى على كتفه

= المالكية - قالوا يجب على من كان أهلا للتحري أن يتحرى القبلة ولا يسأل أحدا إلا إذا خفيت عليه علامات القبلة، فانه يلزمه أن يسأل عنها عدلا مكلفا عارفا بالأدلة ولو أنثى أو عبدا، فان لم يكن أهلا للتحري فانه يجب عليه أن يسأل عدلا مكلفا عارفا بالقبلة، فان لم يجد من يسأله تخير جهة يصلى إليها وصححت صلاته، كما إذا تخير المجتهد في معرفة القبلة خلفاء علامتها أو اشتباهها عليه .

الحنابلة - قالوا إن لم يجد محارب بتلك القرية لزمه السؤال ولو بشرع الأبواب ولا يعتمد إلا العدل ويكتفى بعدل الرواية فيشمل الأنثى والعبد .

الشافعية - قالوا يجب عليه أن يسأل ثقة، ولو عبدا أو امرأة ولا يكفي في ذلك سؤال الصبي والفاسق وإن صدقهما، ويشترط في الاعتماد على إخبار الثقة أن يكون ممن ينجر عن حلم لا عن اجتهاد، فان فقد الثقة بأن لم يجده أصلا أو كان بعيدا عنه بأن كان في محل لا يكلف بتحصيل الماء منه وهو ما فوق حد القرب المتقاسم في التيمم، فانه يتحرى لكل فرض إن نسي تحريه للفرض الأول وإلا كفاه التحري السابق ولا يجب عليه السؤال كما لو وجد ثقة وامتنع من إخباره أو طلب أجرة لا يستطيعها فانه يتحرى كما سبق .

الأيمن . وفي اليمن يجعله المصلى أمامه مما يلي جانبه الأيسر . وفي الشام يجعله المصلى وراءه مما يلي جانبه الأيسر . وفي نجران يجعله المصلى وراء ظهره . ومن الأدلة بيت الإبرة المسمى (بالبوصلية) متى كانت منضبطا، وبالجملة فالقبلة تختلف باختلاف البقاع وتتحقق معرفتها في كل جهة بقواعد الهندسة والحساب بأن يعرف بعد مكة عن خط الاستواء وعن طرف المغرب ثم بعد البلد المقروض كذلك ثم يقاس بتلك القواعد ليتحقق سمت القبلة .

فان فقد الأدلة المذكورة وجب عليه أن يتحرى ويصل الى الجهة التي يؤدي اليها التحرى، وإن تحرى^(١) ولم يرجح جهة على غيرها صلى الى أى جهة شاء وصحت صلاته ولا إعادة عليه ولو تبين خطأه يقينا^(٢) أو ظنا بعد الفراغ من الصلاة . أما إن تبين خطأ تحريه في أثناء الصلاة بأن تيقن أو رجح عنده خطأ الأول، تحوّل^(٣) الى الجهة التي تيقنت أو ترجحت عنده وبني على ما مضى من الصلاة .

(١) الشافعية — قالوا من تحرى فلم يرجح جهة على أخرى صلى الى أى جهة شاء وأعاد وجسوبا .

(٢) الشافعية — قالوا ان تبين له في أثناء الصلاة أنه أخطأ يقينا بطلت صلاته واستأنفها، وكذا لو تبين له أنه أخطأ يقينا بعد الفراغ من الصلاة أما إن ظنه فلا إعادة عليه .

(٣) المالكية — قالوا اذا دخل المجتهد في الصلاة بانيا على الاجتهاد في القبلة ثم ظهر له أنه كان شططا يقينا أو ظنا فانه يجب عليه قطع الصلاة إن كان بصيرا وتبين له أنه انحرف عن القبلة كثيرا، فان كان أعمى أو بصيرا انحرف يسيرا وجب عليهما العمل بالاجتهاد الجديد وبينان على ما تقدم من صلاتهما، فان استمرا على الانحراف بطلت على الأعمى ان كان انحرافه كثيرا وصحت ان كان يسيرا، كما تصح للبصير المتحرف يسيرا وأما في ترك الاستقبال . أما اذا ظهر الخطأ بعد الفراغ من الصلاة فالصلاة صحيحة مطلقا، غير أن البصير المتحرف كثيرا يعيدها ندبا في الوقت ولا إعادة على غيره . وأما اذا شك المجتهد في القبلة بعد الدخول في الصلاة فلا يقطعها بل يستمر فيها ثم إن ظهر بعد ذلك أنه أخطأ في القبلة مسوا ظهر ذلك بعدها أو في أثناءها فالحكم كما تقدم . والمقلد اذا ظهر له الخطأ في الصلاة أو بعدها، فحكه كالمجتهد الأول .

ومن أمكنه أن يجتهد لا يصح له تقليد مجتهد آخر فإن عجز عن الاجتهاد بالمرة^(١) فإنه يصح له أن يقلد المجتهد إن وجدته وإلا صلى إلى أى جهة شاء ولا إعادة عليه^(٢) ومن ترك الاجتهاد وهو قادر عليه فصلاته باطلة وإن تبين أنه أصاب القبلة^(٣).

شروط استقبال القبلة

وإنما يجب استقبال القبلة بشرطين^(٤) : القدرة، والأمن؛ فمن عجز عن استقبالها لمرض ونحوه ولم يجد من يوجهه إليها سقط عنه ويصلى إلى الجهة التي يقدر عليها، وكذا من خاف من عدو آدمي أو غيره على نفسه أو ماله فإن قبلته هي التي يقدر على استقبالها، ولا يجب عليه الإعادة في الحالتين .

(١) المالكية — قالوا إذا كان العجز لتعارض الأدلة عند المجتهد تخير جهة يصلى إليها ولا يقلد مجتهدا آخر إلا إن ظهر له إصابته فعليه اتباعه مطلقا كما يتبعه إن جهل أمره وضاق الوقت، وإن كان خلفاء الأدلة عليه بغير أو حبس أو نحوهما فهو كالقلد عليه أن يقلد مجتهدا آخر أو محرابا، فإن لم يجد من يقلده تخير جهة يصلى إليها وصحت صلاته .

(٢) الشافعية — قالوا إنه في هذه الحالة يصلى في آخر الوقت إن كان يظن زوال عجزه وإلا صلى في أول الوقت وعليه الإعادة في الحالتين .

المالكية — قالوا يندب له الإعادة في الوقت إن ظهر له أن الانحراف كان كثيرا بأن شرق أو غرب أو استدبر .

(٣) الحنفية — قالوا من ترك التحزى وصلى بدون أن يشك فصلاته صحيحة إلا إذا تبين له أنه أخطأ سواء كان ذلك في أثناء الصلاة أو بعدها . أما إن شك ولم يتحز وقد تبين له الصواب بعد الفراغ من الصلاة وصحت صلاته ولا إعادة عليه، وإن تبين الصواب في أثناءها بطلت ووجب عليه استئنافها مستقبلا جهة تحزبه .

(٤) المالكية — زادوا شرطا ثالثا، وهو الذكر لمن وجب عليه استقبال جهة الكعبة، فلو صلى ناسيا إلى غير جهة القبلة وصحت صلاته وأعاد الفرض في الوقت ندبا .

(٥) الحنفية — قالوا يستقطر استقبال القبلة عن المريض العاجز عن استقبالها وإن وجد من يوجهه إليها .

مبحث صلاة الفرض على الدابة ونحوها

ومن كان راكبا على دابة ولا يمكنه أن ينزل عنها لخوف على نفسه أو ماله أو لخوف من ضرر يلحقه بالانقطاع عن القافلة أو كان بحيث لو نزل عنها لا يمكنه العودة إلى ركوبها^(١) ونحو ذلك فإنه يصلى الفرض في هذه الأحوال على الدابة إلى أى جهة يمكنه الاتجاه إليها، وتسقط عنه أركان الصلاة التي لا يستطيع فعلها ولا إعادة عليه .

أما صلاة الفرض على الدابة عند الأمن^(٢) والقدرة فإنها لا تصح إلا إذا أتى بها كاملة مستوفية لشرائطها وأركانها كالصلاة على الأرض، فإذا أمكنه أن يصلى عليها صلاة كاملة صححت ولو كانت الدابة سائرة .

ومن أراد أن يصلى في سفينة فرضا أو نفلا^(٣)، فعليه أن يستقبل القبلة متى قدر على ذلك وليس له أن يصلى إلى غير جهتها حتى لو دارت السفينة وهو يصلى ويجب عليه أن يدور إلى

(١) المالكية — قالوا إن خوف مجرد الضرر لا يكتفى في صحة صلاة الفرض على ظهر الدابة بل قالوا لا تجوز صلاة الفرض على الدابة إيماء إلا في الالتحام في حرب كافر أو عدو كلص أو خوف من حيوان مفترس أو مرض لا يقاوم معه على النزول أو سير في خضم خاض لا يطيق النزول به وخاف خروج الوقت المختار، ففي كل ذلك تصح على الدابة إيماء ولو لغير القبلة وإن أمن الخائف أعاد في الوقت ندبا .

(٢) الشافعية — قالوا لا يجوز له صلاة الفرض على الدابة إلا إذا كانت واقفة أو سائرة وزمامها بيد ميمز، وكانت صلاته مستوفية سواء في حالة الأمن والقدرة وغيرهما إلا أن الخائف في الأحوال المتقدمة يصلى حسب قدرته وعليه الإعادة .

الحنفية — قالوا لا تصح صلاة الفرض على الدابة لغير عذر ولو أتى بها كاملة سواء كانت الدابة سائرة أو واقفة إلا إذا صلى على محمل فوق دابة وهي واقفة وللمحمل عيذان مرتكرة على الأرض . أما المعذور فإنه يصلى حسب قدرته ولكن بالإيماء لأنها فرضه وإذا كان يقدر على إيقاف الدابة فلا تصح صلاته حال سيرها ومثل الفرض الواجب بأنواعه .

(٣) الشافعية — قالوا إن الصلاة النافلة في السفينة يجب أن تكون إلى جهة القبلة فإن ==

جهة القبلة حيث دارت ، فان عجز عن استقبالها صلى الى جهة قدرته ويسقط عنه السجود أيضا اذا عجز عنه ومحل كل ذلك اذا خاف خروج الوقت قبل أن تصل السفينة أو القاطرة الى المكان الذي يصلى فيه صلاة كاملة ولا تجب عليه الإعادة ، ومثل السفينة القطر البخارية البرية والطائرات الجوية ونحوها .

مبحث الصلاة في جوف الكعبة

ومن صلى في جوف الكعبة فرضا أو نفلا فصلاته صحيحة على تفصيل في المذاهب^(١) .

== لم يمكن التحول إليها ترك النافلة بالمرّة وهذا في غير الملاح . أما هو فيجب عليه استقبال القبلة إن قدر وإلا صلى الى جهة قدرته على الراجح . وأما الفرض فيجب فيه استقبال القبلة مطلقا .

(١) الحنابلة - قالوا إن صلاة الفرض لا تصح في جوف الكعبة ولا على ظهرها إلا اذا وقف في منتهاها ولم يبق وراءه شيء منها أو وقف خارجها وسجد فيها . أما صلاة النافلة والصلاة المنذورة فتصح فيها وعلى سطحها ان لم يسجد على منتهاها ، فان سجد على منتهاها لم تصح صلاته مطلقا لأنه يصير في هذه الحالة غير مستقبل لها .

المالكية - قالوا تصح صلاة الفرض في جوفها إلا أنها مكروهة كراهة شديدة ، ويندب له أن يعيدها في الوقت . أما النفل فان كان غير مؤكد ندب أن يصليها فيها وان كان مؤكدا كره ولا يعاد ، وأما الصلاة على ظهرها فباطلة ان كانت فرضا وصحيحة إن كانت نفلا غير مؤكد ، وفي النفل المؤكد قولان متساويان .

الشافعية - قالوا إن الصلاة في جوف الكعبة صحيحة فرضا كانت أو نفلا ، إلا أنها لا تصح اذا صلى الى بابها مفتوحا . أما الصلاة على ظهرها فانه يشترط لصحتها أن يكون أمامه شاخص منها يبلغ ثلثي ذراع بذراع الآدمي

الحنفية - قالوا إن الصلاة في جوف الكعبة وعلى سطحها صحيحة مطلقا إلا أنها تكرر على ظهرها لما فيه من ترك التعظيم .

فرائض الصلاة

مبحث النية

وأما فرائضها (أركانها) فأولها النية^(١) . فان كانت الصلاة فرضا وجب تعيينها^(٢) . كأن ينوىظهرا، أو عصرا، وهكذا^(٣) .

(١) الحنفية — قالوا النية شرط لا ركن وهي شرط في كل العبادات فيشمل صلاة الجنائز وغيرها ويستثنى من ذلك التلاوة والأذكار والأذان ونحو ذلك فانها لا تحتاج الى نية وكذلك كل ما كان شرطا للعبادات فانه لا يحتاج الى نية إلا التيمم فان النية شرط فيه وكذلك كل ما كان جزء عبادة كسج الخف والرأس فانه لا يحتاج الى نية . وإذا عقب النية بالمشيئة بأن قال نويت إن شاء الله ، فان كان المنوى مما يتعلق بالأقوال كالطلاق (فانه لا يتعلق بالنية إذ لو نوى طلاقها لم يقع) فانه يبطل بالمشيئة . وإن كان المنوى مما يتعلق بالنية كالصوم (فانه يتعلق بالنية إذ لو نوى الصوم بدون قول صحيح) فانه لا يبطل بالمشيئة .

الحنابلة — قالوا إن النية شرط في الصلاة لا فرض .

(٢) المالكية — قالوا يجب التعيين في الفرائض إلا في صورة واحدة وهي ما إذا دخل شخص المسجد فوجد الإمام يصلي فظن أن صلاته هي الجمعة فنواها فتبين أنها الظهر فانها تصح وأما عكس ذلك فباطل .

(٣) الحنفية — قالوا إذا نوى الظهر أو العصر مثلاً بدون أن ينوى قيسدا آخر كعصر اليوم أو عصر الوقت مثلاً ، فان كانت صلاته أداء صححت اكتفاء بتعيين الظهر أو العصر . أما إن كانت صلاته قضاء فان كان لا يعلم خروج الوقت لم تصح وإن كان يعلم نحروجه صححت . فان نوى ظهر اليوم صححت صلاته مطلقاً أى ولو كانت قضاء وكان لا يعلم نحروجه الوقت . وإن نوى عصر الوقت أو فرض الوقت صححت صلاته في الأداء . أما إذا نحرجه الوقت فانها تصح فيما إذا نوى عصر الوقت دون فرض الوقت لأن فرض الوقت قد تغير .

الشافعية — قالوا لا بد في نية صلاة الفرض من ثلاثة أمور : نية الفرضية ، وقصد إيقاع الفعل ، وتعيين الصلاة بأن يقصد إيقاع صلاة فرض الظهر مثلاً . ويشترط أن يكون ذلك مقارناً لأى جزء من أجزاء تكبيرة الإحرام وهذا هو المراد عندهم بالاستحضار والمقارنة العرفيين .

ولا فرق في ذلك بين أن يكون فرض عين أو كفاية أو نذراً^(١) . فان لم يعين لم تنعقد صلاته ، وإن كانت الصلاة نفلاً ففي تعيينها تفصيل في المذاهب^(٢) .

(١) الحنفية -- زادوا الواجب فانه يلزم تعيينه كالوتر وقضاء ما شرع فيه من النفل ثم أفسده وركعتي الطواف .

الشافعية -- زادوا الفرض المعاد فلو صلى الظهر صحيحاً ثم بدا له أن يعيده جماعة لزمه تعيينه .
(٢) الحنفية -- قالوا لا يشترط تعيين صلاة النافلة سواء كانت سنة مؤكدة أو لا ، بل يكفي أن ينوي مطلق الصلاة إلا أن الأحوط في السنن أن ينوي الصلاة متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما أن الأحوط في صلاة التراويح أن ينوي التراويح أو سنة الوقت أو قيسام الليل وإذا وجد جماعة يصلون ولا يدرى أهم في صلاة التراويح أم في صلاة الفرض وأراد أن يصلي معهم فلينو صلاة الفرض فان تبين أنهم في صلاة الفرض أجزأه وإن تبين أنهم في التراويح انعقدت صلاته نفلاً .

الحنابلة -- قالوا لا يشترط تعيين السنة الراتبة بأن ينوي سنة عصر أو ظهر كما يشترط تعيين سنة التراويح . وأما النفل المطلق فلا يلزم أن ينوي تعيينه بل يكفي فيه نية مطلق الصلاة .

الشافعية -- قالوا صلاة النافلة : إما أن يكون لها وقت معين كالسنن الراتبة وصلاة الضحى ، وإما أن لا يكون لها وقت معين ولكن لها سبب كصلاة الاستسقاء ، وإما أن تكون نفلاً مطلقاً . فان كان لها وقت معين أو سبب فانه يلزم أن يقصدها ويعينها بأن ينوي سنة الظهر مثلاً وانها قبلية أو بعدية ، كما يلزم أن يكون القصد والتعيين مقارنين لأي جزء من أجزاء التكبير وهذا هو المراد بالمقارنة والاستحضار العرفيين كما تقدم ، ولا يلزم فيها نية النافلة بل يستحب . أما إن كانت نفلاً مطلقاً فانه يكفي فيها مطلق قصد الصلاة حال النطق بأي جزء من أجزاء التكبير . ولا يلزم فيها التعيين ولا نية النافلة . ويلحق بالنفل المطلق في ذلك كل نافلة لها سبب ولكن يغني عنها غيرها كتنحية المسجد فانها سنة لها سبب وهو دخول المسجد ، ولكن تحصل في ضمن أي صلاة يشرع فيها عقب دخوله المسجد .

المالكية -- قالوا الصلاة غير المفروضة إما أن تكون سنة مؤكدة وهي صلاة الوتر والعيدين والكسوف والاستسقاء وهذه يلزم تعيينها في النية بأن ينوي صلاة الوتر أو العيد =

ولا يشترط أن ينوى الفرضية^(١) في الفرض ولا النفلية في النفل ولا أن ينوى عدد الركعات ولا الأداء ولا القضاء، فإذا نوى شيئا من ذلك وكانت نيته مطابقة الواقع صحّت صلاته. وإن لم تطابق الواقع كأن نوى الصلاة أداء وكانت في الواقع قضاء أو المكس، فإن كان مالمّا بدخول الوقت أو خروجه ثم تعمد المخالفة كانت صلاته باطلة لتلاعبه، وإن لم يكن عالما بل ظن نخرج الوقت أو بقاءه فتبين خلاف ظنه كانت صلاته صحيحة. أما إذا نوى الظهر مثلا خمس ركعات فإن صلاته تكون باطلة ولو كان فالطا.

أما استحضار المنوى فليس بفرض^(٢). ولا يشترط أن تكون النية مقارنة لتكبيرة الإحرام^(٣)

وهكذا، وإما أن تكون رغبة وهي صلاة الفجر لا غير. ويشترط فيها التعمين أيضا بأن ينوى صلاة الفجر، وإما أن تكون مندوبة كالرواتب والضحي والتراويح والتهجد وهذه يكفي فيها نية مطلق الصلاة ولا يشترط تعيينها لأن الوقت كاف في تعيينها.

(١) الشافعية — قالوا لا بد في تعيين نية الفرض من الأمور الثلاثة المتقدمة ذكرها.

(٢) الحنفية — قالوا إذا نوى الظهر خمس ركعات أو ثلاثا مثلا فإن قصد على رأس

الرابعة ثم خرج من الصلاة أجزأه وتكون نية الخمس ملغاة.

المالكية — قالوا لا تبطل صلاته إلا إذا كان متعمدا فلو نوى الظهر خمس ركعات فالطا

صحّت صلاته.

(٣) الشافعية — قالوا يشترط الاستحضار في كل صلاة والمراد الاستحضار العرفي

وهو القصد والتعمين ونية الفرضية في الفرض، والقصد والتعمين فقط في النفل صاحب الوقت وصاحب السبب، والقصد فقط في النفل المطلق كما تقدم.

(٤) الشافعية — قالوا يشترط المقارنة وقد تقدم ذلك قريبا.

الحنفية — قالوا الشرط أن لا يفصل بين النية وبين تكبيرة الإحرام فاصلا أجنبي

كالأكل والشرب مثلا. أما إذا كان الفاصل غير أجنبي عن الصلاة كالوضوء والمشي لها فإنه

لا يضر نعم تندب المقارنة بدون فصل، ويجب العلم بما يقوله ويعمله عند تكبيرة الإحرام

وهذا هو حضور القلب (فراغه) عما يشغله عن قوله وعمله المختصين بالصلاة عند الإحرام

وهو القدر اللازم من الخشوع في الصلاة. أما الخشوع في باقي أركان الصلاة فإنه ليس باللازم

ولكن إن قصر في تحصيله لاشاب على صلاته.

بل يصح تقدمها عليها بزمن يسير عرفاً . ويسن التلفظ باللسان ليساعد اللسان القلب فلو تلفظ بها ثم سبق لسانه لغير ما نواه في قلبه صحت .

ويشترط في صحة صلاة المأموم أن ينوى الاقتداء بالامام بأن ينوى متابعتها في أول الصلاة . فلو أحرم شخص بالصلاة منفرداً ثم وجد إماماً فنوى الاقتداء به فإن صلاته لا تصح . أما الامام فإنه لا يشترط أن ينوى الامامة إلا في أمور معينة في المذاهب^(٢١) .

(١) المالكية — قالوا التلفظ بالنية خلاف الأولى إلا للوسوس فإنه مندوب دفعاً للوسوسة .

الحنفية — قالوا إن التلفظ بدعة إذ لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أصحابه ، ويستحسن دفعاً للوسواس .

(٢) الشافعية — قالوا إذا نوى الاقتداء في أثناء الصلاة صححت إلا في صلاة الجمعة والصلاة التي جمعت جمع تقديم للطهر والصلاة المعادة . فإنه لا بد أن ينوى الاقتداء فيهما أول صلاته وإلا لم تصح .

الحنابلة — قالوا يشترط في صحة صلاة المأموم أن ينوى الاقتداء بالامام أول الصلاة إلا إذا كان المأموم مسبقاً فله أن يقتدى بعد سلام إمامه بمسبوق مثله في غير الجمعة . ومثل ذلك ما إذا اقتدى مقيم بمسافر يقصر الصلاة فإن للقيم أن يقتدى بمثله في بقية الصلاة بعد فراغ الامام .

(٣) الحنابلة — قالوا يشترط أن ينوى الامام الامامة في كل صلاة وتكون نية الامامة في أول الصلاة إلا في الصورتين المتقدمتين .

المالكية — قالوا يشترط نية الإمامة في كل صلاة تتوقف صحتها على الجماعة وهي الجمعة والمغرب والعشاء المجموعتان ليلة المطر تقدماً وصلاة الخوف وصلاة الاستخلاف فلو ترك الامام نية الإمامة في الجمعة بطلت عليه وعلى المأمومين ولو تركها في الصلاتين المجموعتين بطلت الثانية . وأما إذا تركها في صلاة الخوف فإنها تبطل على الطائفة الأولى من المأمومين فقط لأنها فارقت في غير محل المفارقة وتصح للامام والطائفة الثانية . أما صلاة الاستخلاف فإن نوى الخليفة فيها الإمامة صحت له وللمأمومين الذين سبقوه وإن تركها صحت له وبطلت على المأمومين .

مبحث تكبيرة الاحرام

(ثانيها) تكبيرة الإحرام^(١) وهى أن يقول (الله أكبر) باللغة العربية^(٢) إن كان قادرا عليها فإنه يحسن^(٣) عنها ولم يستطع أن يتعلمها ترجم عنها باللغة^(٣) التى يستطيعها . ولا تصح الصلاة بدون التكبيرة^(٤) فلو افتتحها بالتسبيح أو بالتهليل لا يصح . وقد ثبت افتراضها بالكتاب والسنة والإجماع^(٥)

== الحنفية — قالوا تلزم نية الامامة فى صورة واحدة وهى ما اذا كان الرجل يصلى اماما بالنساء فإنه يشترط لصحة اقتدائهن به أن ينوى الامامة لما يلزم من الفساد فى مسألة المحاذاة وسيأتى تفصيلها .

الشافعية — قالوا يجب على الامام أن ينوى الامامة فى أربع مسائل : (أحداها) الجمعة . (ثانيها) الصلاة التى جمعت للطرح جمع تقديم كالعصر مع الظهر، والعشاء مع المغرب . فإنه يجب عليه أن ينوى الامامة فى الصلاة الثانية منهما فقط بخلاف الأولى لأنها وقعت فى وقتها . (ثالثها) الصلاة المعادة فى الوقت جماعة . فلا بد للامام فيها أن ينوى الامامة . (رابعها) الصلاة التى تذر أن يصليها جماعة فإنه يجب عليه أن ينوى فيها الامامة للخروج من الإثم فإن لم ينو الامامة فيها صححت ، ولكنه لا يزال آثما حتى يعيدها جماعة وينوى الامامة .

(١) الحنفية — قالوا إن التحريمة ليست ركنا على الصحيح وإنما اشترط لها ما اشترط للصلاة من الطهارة وستر العورة الخ . لانصالحها بالقيام الذى هو ركن .

(٢) الحنفية — قالوا لا يشترط اللغة العربية بل يكفى الإتيان بها باللغة التى يشاؤها ولو كان قادرا على العربية على الصحيح إلا أنه يكره تحريما اذا كان يحسن العربية .

(٣) المالكية — قالوا إذا عجز عن تكبيرة الإحرام دخل الصلاة بالنية وسقطت عنه ولا يجب عليه الإتيان بترجمتها من لغة أخرى . فإن أتى بترجمتها فلا تبطل صلاته على الأظهر . أما إن كان قادرا على العربية فيتعين عليه أن يأتى بلفظ الله أكبر بخصوصه ولا يجوز لفظ آخر بمعناه ولو كان عربيا .

(٤) الحنفية — قالوا يصح أن يفتتحها بالتسبيح أو بالتهليل وبكل اسم من أسمائه تعالى : بدون أن يزيد عليه شيئا كأن يفتتح بالله أو الرحمن أو نحو ذلك مع كراهة التحريم . أما لو قال أستغفر الله أو أعوذ بالله أو لا حول ولا قوة إلا بالله فإنه لا يصير شارعا فى الصلاة بذلك .

قال تعالى : ﴿ وربك فكبر ﴾ وقد أئنفد الإجماع على أن المراد به تكبيرة الإحرام لأن الأمر للوجوب وغيرها ليس بواجب . وقال صلى الله عليه وسلم : « مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم » . رواه أبو داود .

شروطها

ويشترط لصحة التكبيرة شروط :

منها القيام لها في صلاة الفرض إن كان قادرا عليه فإن أتى بها منحنيا انحناءا قليلا بأن كان إلى القيام أقرب فانه لا يضر^(١) . أما إذا كان انحناءه إلى الركوع أقرب فإنها لا تصح^(٢) . ومنها أن يتلقا بها بصوت يسمعه هو إن لم يكن مانع من ذلك كصمم أو جلبة وضوء^(٣) ويكفي الأئرس أن يدخل الصلاة بنيته^(٤) . ومنها تقديم لفظ الجلالة على — أ كبر — فلا يميز أن يقول (أ كبر الله) .

(١) المالكية — قالوا يجب أن تكون تكبيرة الإحرام من قيام فلو كبر حال انحنائه فصلاته باطلة بلا تفصيل بين كون الانحناء إلى الركوع أقرب أو إلى القيام أقرب . ويستثنى من ذلك المسبوق إذا ابتدأ التكبير حال الانحناء للركوع ، فإن صلاته تصح ولكن تلغى الركعة ولا يعتد بها . أما إذا ابتدأ التكبير من قيام وأتمه في حال الانحناء للركوع أو بعده بلا فصل فإنه يعتد بالركعة على أحد قولين راجحين وهذا إذا نوى بالتكبيرة إحراما ولو مع الركوع . أما إذا نوى الركوع فقط فالصلاة لا تنفد وعليه أن يستمر في صلاته بالصورية مع الإمام احتراماً له .

(٢) الحنابلة — قالوا تصح ما لم يكن راكعاً أو قاعداً ، فإن أتى بها من قعود أو ابتداء قائماً وأتمها راكعاً انقضت فلا إن اتسع الوقت لإتمام الفرض والنفل معا . واستأنف الفرض .

(٣) المالكية — قالوا لا يشترط إسماع نفسه بها ولو لم يكن مانع . بل فقط يشترط تحريك لسانه .

(٤) الشافعية — قالوا إن الخرس إن كان طارئاً فلا بد من تحريك لسانه ولهااته وشفثيه بالتكبير . وإن كان الخرس أصلياً فلا يجب عليه ويكفي أن يدخل الصلاة بنيته .

ومنها أن لا يمدَّ همزة الله أو أكبر وأن لا يمدَّ باء أكبر .

ومنها أن يمدَّ لام الجلالة مداً طبيعياً .

ومنها أن لا يحذف هاء الله وأن لا يأتي بواو متحركة بين الكلمتين بأن يقول الله وأكبر . أما إشباع الهاء من لفظ الجلالة حتى يتولد عنها واو ساكنة فإنه لا يضر .^(٢)

ومنها الموالاة في النطق بين الكلمتين بحيث لا يفصل بين لفظ الله ولفظ أكبر فاصل من كلام طويل أو قصير أو سكوت يمكنه أن يتكلم فيه ولو بكلام يسير .^(٣)

ومنها أن يبدأ المقتدى بالتكبير بعد فراغ إمامه منها . ولا يشترط الفصل بين تكبير المقتدى والإمام . فلو وصل المقتدى همزة الله براء الإمام من — أكبر — صحت صلاته . وكذا يشترط لها كل ما يشترط للصلاة من استقبال القبلة ، وستر العورة ، والطهارة ، ونحو ذلك .^(٤)

(١) المالكية — قالوا مَدَّ الهمزة من لفظ الجلالة أو الهمزة من أكبر لا يضر إلا إذا قصد الاستفهام . ومدَّ باء — أكبر — لا يضر إلا إذا قصد جمع أكبر . وهو الطبل الكبير .

(٢) الشافعية — قالوا يغتفر زيادة الواو متحركة أو ساكنة للعامى وإن لم يكن معذورا . أما غير العامى فإنه لا يغتفر .

الحنابلة — قالوا إشباع الهاء حتى يتولد عنها واو ساكنة يضر .

(٣) الشافعية — قالوا إن كان الفصل بكلام أجنبي أو بذكر أو بغير ذلك مما ليس بوصف لله تعالى فإنه يضر ولو كان قصيراً . وأما إن كان الفصل بوصف للفظ الجلالة فلا يضر إن لم يزد على كلمتين . كأن يقول الله الرحمن الرحيم أكبر . ويضر إذا زاد عن ذلك . ولا يضر الفصل بأداة التعريف .

(٤) الشافعية — قالوا السكوت الذي يضر الفصل به بين جزأى التحريم هو ما زاد على سكتة التنفس والعي .

المالكية — قالوا السكوت الذي يضر هو ما طال عرفاً .

(٥) المالكية — قالوا الشرط في حق المقتدى أن يبدأ التحريم بعد يديه الإمام بها وأن لا يختمها قبله .

مبحث القيام

(ثالثها) القيام لها إن كان قادرا عليه لقوله تعالى : ﴿وقوموا لله قانتين﴾ . ولقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عمران بن حصين : «صل قائما فان لم تستطع فقعدا» رواه البخاري رضى الله عنه . وقد أئتمد الإجماع على ذلك . وهو فرض في صلاة الفرائض . أما في غيرها فلا يجب . ويجب أن يقف منتصبا معتدلا . ولا يضر انحناءه قليلا بحيث لا يكون الى الركوع أقرب كما تقدم . وهو فرض الى أن يركع^(١) . فكل ما يأتى به حال القيام من تحريمة أو قراءة مفروضة أو مسنونة أو مندوبة . فانما يقع في قيام مفروض .

مبحث قراءة الفاتحة^(٢)

(رابعها) قراءة الفاتحة باللغة العربية للتأدرا عليها لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » روى في الصحيحين ، وهى فرض في جميع ركعات الفرض والنفل

(١) الحنفية — قالوا إن القيام كما يجب في الفرائض يجب في النذر والواجب وسنة الفجر .
(٢) المالكية — قالوا يفترض القيام استقلالاً في الصلاة المفروضة حال تكبيرة الاحرام وقراءة الفاتحة والهوى للركوع . وأما حال قراءة السورة فهو سنة . فلو آستند حال قراءتها الى شئ بحيث لو أزيل لسقط لا تبطل صلاته . إلا أنه اذا جلس وقت قراءة السورة تبطل صلاته وإن لم يكن القيام فرضاً لإخلاله بهيئة الصلاة .

(٣) الحنفية — قالوا المفروض مطلق القراءة لا قراءة الفاتحة بخصوصها لقوله تعالى : ﴿فأقرءوا ما تيسر من القرآن﴾ فان المراد القراءة في الصلاة لأنها هى المكلف بها . ولما روى في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم : « اذا قمت الى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » . ولقوله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة إلا بقراءة » . والقراءة فرض في ركعتين من الصلاة المفروضة ويجب أن تكون في الركعتين الأوليين كما تجب قراءة الفاتحة فيهما بخصوصهما ، فان لم يقرأ في الركعتين الأوليين في الصلاة الرباعية قرأ فيما بعدهما وصحت صلاته إلا أنه يكون قد ترك الواجب فان تركه ساهيا يجب عليه أن يسجد للسهو ، فان لم يسجد وجبت عليه إعادة الصلاة ، كما تجب إعادة إن ترك الواجب عمداً ، فان لم يفعل كانت صلاته صحيحة مع الإثم .

على الإمام والمنفرد بخلاف المأموم فانها لا تفترض عليه على تفصيل في المذاهب ^(١) .
ومن عجز عن قراءة الفاتحة باللغة العربية فلا يجوز له أن يقرأها مترجمة بلغة أخرى فلو
فعل ذلك بطلت صلاته . وإنما يجب عليه أن يأتي ببدلها من القرآن . إن أمكنه بحيث

= أما باقي ركعات الفرض فان قراءة الفاتحة فيه سنة . وأما النفل فان قراءة الفاتحة واجبة
في جميع ركعاته لأن كل اثنين منه صلاة مستقلة ولو وصلهما بغيرهما كأن صلى أربعاً بتسليمة
واحدة، وألحقوا الوتر بالنفل فتجب القراءة في جميع ركعاته .

وقدروا القراءة المفروضة بثلاث آيات قصار أو آية طويلة تعدلها وهذا هو الأحوط .
(١) الشافعية — قالوا يفترض على المأموم قراءة الفاتحة خلف الإمام إلا إن كان
مسبقاً بجميع الفاتحة أو بعضها فان الإمام يتحمل عنه ما سبق به إن كان الإمام أهلاً للتحمل
بأن لم يظهر إنه محدث أو أنه أدركه في ركعة زائدة عن الفرض .

الحنفية — قالوا إن قراءة المأموم خلف إمامه مكروهة تحريماً في السرية والجهرية لما
روى من قوله صلى الله عليه وسلم : « من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة » وهذا الحديث
روى من عدة طرق ، وقد أئتمن المأموم من القراءة عن ثمانين نفراً من كبار الصحابة منهم
المرتضى والعبادلة . وروى عن عدة من الصحابة أن قراءة المأموم خلف إمامه مفسدة
للمصلاة ، وهذا ليس بصحيح فأقوى الأقوال وأحوطها القول بكراهة التحريم .

المالكية — قالوا القراءة خلف الإمام مندوبة في السرية مكروهة في الجهرية إلا اذا
قصد مراعاة الخلاف فيندب .

الحنابلة — قالوا القراءة خلف الإمام مستحبة في الصلاة السرية وفي سكّات الإمام
في الصلاة الجهرية ، وتكره حال قراءة الإمام في الصلاة الجهرية .

(٢) الحنفية — قالوا من عجز عن العربية يقرأ بغيرها من اللغات الأخرى وصلاته صحيحة .
(٣) المالكية — قالوا من لا يحسن قراءة الفاتحة وجب عليه تعلمها إن أمكنه ذلك
فان لم يمكنه وجب عليه الاقتداء بمن يحسنها ، فان لم يجد ندم له أن يفصل بين تكبيره
وركوعه . ويندب أن يكون الفصل بذكر الله تعالى . وإنما يجب الاقتداء على غير
الأخرس . أما هو فلا يجب عليه .

يكون البدل مساويا للفاتحة في عدد الحروف والآيات . فان عجز عن ذلك بأن أحسن قراءة آية واحدة أو أكثر وجب عليه تكرار ما حفظه بقدر الفاتحة فان عجز عن ذلك وجب عليه أن يذكر الله وإلا وجب عليه السكوت بقدر الفاتحة .
ولا بد في القراءة أن تكون صحيحة شرعا وأن يسمع بها نفسه حيث لا مانع .^(١)

مبحث الركوع

(خامسها) الركوع ، وهو فرض في كل صلاة للقادر عليه لقوله صلى الله عليه وسلم ملحد بن رافع حين أساء صلاته : «ثم أركم حتى تطمئن راكما» . وفي القدر المجزئ في الركوع خلاف في المذاهب .^(٢)

(١) المالكية — قالوا لا يجب عليه أن يسمع بها نفسه . ويكفى أن يحرك بها لسانه .
والأولى أن يسمع بها نفسه مراعاة للخلاف .

(٢) الحنفية — قالوا يحصل الركوع بطاظة الرأس بأن ينحني انحناء يكون الى حال الركوع أقرب . فلو فعل ذلك صحت صلاته . أما كمال الركوع فانحناء الصلب حتى يستوى الرأس بالعجز . وهذا في ركوع القائم . أما القاعد فركوعه يحصل بطاظة الرأس مع انحناء الظهر . ولا يكون كاملا إلا اذا حاذت جبهته قدام ركبتيه .

الحنابلة — قالوا إن المجزئ في الركوع بالنسبة للقائم انحناءه بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه . اذا كان وسطا في الخلقصة لا طويل اليدين ولا قصيرهما . وقدره من غير الوسط الانحناء بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه لو كان وسطا ، وكمال الركوع أن يمد ظهره مستويا ويجعل رأسه بإزاء ظهره . بحيث لا يرفعه عنه ولا يخفضه . وبالنسبة للقاعد مقابلة وجهه لما قدام ركبتيه من الأرض أدنى مقابلة . وكماله أن تتم مقابلة وجهه لما قدام ركبتيه .

الشافعية — قالوا أقل الركوع بالنسبة للقائم انحناء بحيث تنال راحتا معتدل الخلقعة ركبتيه بدون انحناس — وهو أن ينخفض عجزه ويرفع رأسه ويقدم صدره — بشرط أن يقصد الركوع وأكله بالنسبة له أن يستوى بين ظهره وعنقه . وأما بالنسبة للقاعد فأقله أن ينحني بحيث تتحاذى جبهته ما أمام ركبتيه . وأكله أن تتحاذى جبهته موضع سجوده من غير مماسة .

مبحث السجود

(سادسها) السجود، لقوله صلى الله عليه وسلم : « ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا » وهو مرتان في كل ركعة . وفي حد السجود المفروض اختلاف في المذاهب^(١) .

ويشترط في صحة السجود أن يكون على يابس تستقر جبهته عليه كالخضير والبساط بخلاف القطن المندوف الذي لا تستقر الجبهة عليه . فإنه لا يصح عليه السجود . ومثله الثبن

= المالكية — قالوا حد الركوع الفرض أن ينحني حتى تقرب راحته من ركبته إن كان متوسط اليدين . بحيث لو وضعهما لكانتا على رأس النخذين مما يلي الركبتين ، ويندب وضع اليدين على الركبتين وتمكينهما منهما وتسوية ظهره .

(١) المالكية — قالوا يفترض السجود على أقل جزء من الجبهة ، وهي مستدير ما بين الحاجبين الى مقدم الرأس ؛ فلو سجد على أحد الجبين لم يكفه ، ويندب السجود على أنفه ، ويعيد الصلاة من تركه في الوقت مراعاة للقول بوجوبه ، والوقت هنا في الظهريين الى الاصفرار وفي العشائين والصبح الى طلوع الفجر والشمس ، فلو سجد على أنفه دون جبهته لم يكفه ، وإن عجز عن السجود على الجبهة ففرضه أن يوسى للسجود . وأما السجود على اليدين والركبتين وأطراف القدمين فسنة ويندب إلصاق جميع الجبهة بالأرض وتمكينها .

الحنفية — قالوا حد السجود المفروض هو أن يضع جزءاً ولو قليلاً من جبهته على ما يصح السجود عليه . أما وضع جزء من الأنف فقط فإنه لا يكفي إلا لمذر على الراجح . أما وضع الخد أو الذقن فقط فإنه لا يكفي مطلقاً لا لمذر ولا لغير عذر ولا بد من وضع إحدى اليدين وإحدى الركبتين وشئ من أطراف القدمين ولو كان أصبعاً واحداً . أما وضع أكثر الجبهة فإنه واجب ، ويتحقق السجود الكامل بوضع جميع اليدين والركبتين وأطراف القدمين والجبهة والأنف .

الشافعية ، والحنابلة — قالوا إن الحد المفروض في السجود أن يضع بعض كل عضو من الأعضاء السبعة الواردة في قوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم » الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين » إلا أن الحنابلة قالوا : لا يتحقق السجود إلا بوضع جزء من الأنف زيادة على ما ذكر . والشافعية قالوا يشترط أن يكون السجود على بطون الكفين وبطون أصابع القدمين .

والأرز والذرة ونحوها إذا كانت الجبهة لا تستقر عليها ، أما إذا استقرت الجبهة فانه يصح السجود على كل ذلك .

ويشترط أن لا يضع جبهته على كفه فان وضعها على كفه بطلت صلاته . ولا يضر أن يضع جبهته على شيء ملبوس أو محمول له ^(١) يتحرك بحركته وإن كان مكروها كما سيأتي . ولا يضر ^(٢) السجود على كور عمامته .

ويشترط أن يكون موضع الجبهة غير مرتفع عن موضع الركبتين في السجود . وفي تقدير الارتفاع المبطل للصلاة اختلاف المذاهب ^(٣) .

(١) الحنفية — قالوا إن وضع الجبهة على الكف حال السجود لا يضر وإنما يكره فقط .

(٢) الشافعية — قالوا يشترط في السجود عدم وضع الجبهة على ما ذكر وإلا بطلت صلاته ؛ إلا إذا طال بحيث لا يتحرك بحركته ؛ كما لا يضر السجود على منديل في يده لأنه في حكم المنفصل .

(٣) الشافعية — قالوا يضر السجود على كور العمامة ونحوها كالمصابة إذا ستر كل الجبهة ؛ فلو لم يسجد على جبهته المكشوفة بطلت صلاته . إن كان عامدا عالما إلا لعذر كأن كان به جراحة وخاف من نزع المصابة حصول مشقة شديدة ، فان سجدده عليها في هذه الحالة صحيح .

(٤) الحنفية — قالوا إن الارتفاع الذي يضر في هذه الحالة هو ما زاد على نصف ذراع . ويستثنى من ذلك مسألة قد تقضى بها الضرورة عند شدة الزحام وهي سجود المصلي على ظهر المصلي الذي أمامه فانه يصح بشروط ثلاثة : (الأول) أن لا يجرد مكانا خاليا لوضع جبهته عليه في الأرض . (الثاني) أن يكون في صلاة واحدة . (الثالث) أن تكون ركبته في الأرض فان فقد شرط من ذلك بطلت صلاته .

الحنبلة — قالوا إن الارتفاع المبطل للصلاة هو ما يخرج المصلي عن هيئة الصلاة .

الشافعية — قالوا إن ارتفاع موضع الجبهة عن موضع الركبتين مبطل للصلاة إلا إذا رفع عجزته وما حولها عن رأسه وكتفيه فتصح صلاته ، فالمدار عندهم على تنكيس البدن ، وهو رفع الجزء الأسفل من البدن عن الجزء الأعلى منه في السجود بحيث لا عذر كسجود المرأة الحبلي فان التنكيس لا يجب عليها إذا خافت الضرر .

مبحث الرفع من الركوع والسجود والطمأنينة

(سابعها) الرفع من الركوع .

(ثامنها) الرفع من السجود .

(تاسعها) الاعتدال .

(عاشرها) الطمأنينة .

ودليل فرضيتها قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتقدم : « ثم أرفع حتى تعتدل قائماً » . وقوله صلى الله عليه وسلم فيه : « ثم أرفع حتى تطمئن جالساً » . وفي تفسير الرفع والاعتدال والطمأنينة اختلاف في المذاهب ^(١) .

= المسالكية — قالوا إن كان الارتفاع كثيراً كركبى متصل بالأرض ، فالسجود عليه لا يصح على المتمد ، وإن كان قليلاً كسبحة ومفتاح ومحفظة فلا خلاف في صحة السجود عليه ولكنه خلاف الأولى .

(١) الحنفية — قالوا الرفع من الركوع والاعتدال والطمأنينة من واجبات الصلاة لا من فرائضها ، إلا أنهم فصلوا فيها فقالوا الطمأنينة وهى تسكين الجوارح حتى تطمئن المفاصل ويستوى كل عضو في مقره بقدر تسبيحة على الأقل واجبة في الركوع والسجود وكل ركن قائم بنفسه ويعبرون عن ذلك بتعديل الأركان . والواجب في الرفع من الركوع هو القدر الذى يتحقق به معنى الرفع ، وما زاد على ذلك الى أن يستوى قائماً — وهو المبرر منه بالاعتدال — فهو سنة على المشهور . أما الرفع من السجود فانه فرض ولكن القدر المفروض منه هو أن يكون الى القعود أقرب ، وما زاد على ذلك الى أن يستوى جالساً فهو سنة على المشهور .

الشافعية — قالوا إن الرفع من الركوع هو أن يمود الى الحالة التى كان عليها قبل أن يركع من قيام أو قعود مع طمأنينة فاصلة بين ركنه من الركوع وهويته للسجود ، وهذا هو الاعتدال عندهم . وأما الرفع من السجود الأول وهو المسح بالجلوس بين السجدين فهو أن يجلس مستوياً مع طمأنينة بحيث يستقر كل عضو في موضعه ، فلو لم يستو لم تصح صلاته وإن كان الى الجلوس أقرب ، ويشترط أن لا يطيل الاعتدال في الرفع من الركوع والسجود ، فلو أطال زمناً يسمع الذكر الوارد في الاعتدال وقدر الفاتحة في الرفع من الركوع ويسمع الذكر =

مبحث القعود الأخير والتشهد

(الحادى عشر) من فرائض الصلاة، القعود الأخير^(١). وفي حذّه اختلاف فى المذاهب.

= الوارد فى الجلوس وقدر أقلّ التشهد بطلت صلاته . ويشترط أيضا أن لا يقصد بالرفع من الركوع أو السجود غيره، فلورفع من أحدهما لفرع فإنه لا يجزئه، بل يجب عليه أن يعود الى الحالة التى كان عليها من ركوع أو سجود بشرط أن لا يطمئن فيهما إن كان قد أطمأن ثم يعيد الاعتدال .

المالكية — قالوا حدّ الرفع من الركع هو ما يخرج به عن انحناء الظهر الى اعتدال . أما الرفع من السجود فإنه يتحقق برفع الجبهة عن الأرض ولو بقيت يدها على المعتمد . وأما الاعتدال (وهو أن يرجع كما كان) فهو ركن مستقل فى الفصل بين الأركان فيجب بعد الركوع وبعد السجود وحال السلام وتكبيره الاحرام . وأما الطمأنينة فهى ركن مستقل أيضا فى جميع أركان الصلاة، وحذّها استقرار الأعضاء زمنا ما زيادة على ما يحصل به الواجب من الاعتدال والانحناء .

الحنابلة — قالوا إن الرفع من الركوع هو أن يفارق القدر المجزئ منه بحيث لا تصل يدها الى ركبتيه . وأما الاعتدال منه فهو أن يستوى قائما بحيث يرجع كل عضو الى موضعه . والرفع من السجود هو أن تفارق جبهته الأرض . والاعتدال فيه هو أن يجلس مستويا بعده بحيث يرجع كل عضو الى أصله .

(١) الحنفية — قالوا حدّ القعود المفروض هو ما يكون بقدر قراءة التشهد على الأصح الحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما، حيث قال له النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا رفعت رأسك من السجدة الأخيرة وقعدت قدر التشهد فقد تمت صلاتك » .

المالكية — قالوا الجلوس بقدر السلام المفروض مع الاعتدال فرض، وبقدر التشهد سنة، وبقدر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مندوب على الأصح، وبقدر الدعاء المندوب مندوب، وبقدر الدعاء المكروه — كدعاء المأموم بعد سلام الامام — مكروه .

الشافعية — قالوا الجلوس الأخير بقدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، والتسليم الأولى فرض، وإنما كان الجلوس المذكور فرضا لأنه ظرف للفرائض الثلاثة : =

(الثاني عشر) التشهد الأخير^(١) . وفي ألفاظه اختلاف في المذاهب^(٢) .

== أعني التشهد ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والتسليمة الأولى ؛ فهو كالقيام للفاتحة وقد ثبتت فرضيته بمحدث « صلوا كما رأيتموني أصلي » . أما ما زاد على ذلك كالجلوس للدعاء والتسليمة الثانية فمندوب .

الحنابلة — حددوا الجلوس الأخير بقدر التشهد والتسليمتين .

(١) الحنفية — قالوا إنه واجب لا فرض .

المالكية — قالوا إنه سنة .

(٢) الحنفية — قالوا إن ألفاظ التشهد هي : (التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) . وهذا هو التشهد الذي رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه والأخذ به أولى من الأخذ بالمروى عن ابن عباس رضي الله عنهما .

المالكية — قالوا إن ألفاظ التشهد هي : (التحيات لله ، الزايات لله ، الطيبات والصلوات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) ، والأخذ بهذا التشهد مندوب ، فلو أخذ بغيره من الوارد فقد أتى بالسنة وخالف المندوب .

الشافعية — قالوا إن ألفاظ التشهد هي : (التحيات المباركات والصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن سيدنا محمدا رسول الله) . وقالوا إن الفرض يتحقق بقوله : (التحيات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله) . أما الإتيان بما زاد على ذلك مما تقدم فهو أكمل . ويشترط في صحة التشهد المفروض أن يكون بالعربية إن قدر وأن يوالى بين كلماته ، وأن يسمع نفسه حيث لا مانع ، وأن يرتب كلماته فلو لم يرتبها فإن غير المعنى بعدم الترتيب بطلت صلاته إن كان عامدا وإلا فلا ، وقالوا إن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الأخير ركن مستقل من أركان الصلاة ، وأقله أن يقول : اللهم صل على محمد أو النبي .

مبحث السلام وترتيب الأركان والجلوس بين السجدين

(الثالث عشر) السلام المعترف بالألف واللام مرة واحدة^(٢١)، للامام، وللغرد، وللقندين
لحديث مسلم : (تحريمها التكبير وتحليلها التسليم) . ويشترط أن يكون بلفظ (السلام عليكم)
للقادر على النطق ؛ فلو قال سلام عليكم ، أو عليكم السلام^(٢٢) ، أو السلام عليك فلا يجزئ .
(الرابع عشر) ترتيب الأركان^(٢٣) ، بأن يقدم القيام على الركوع والركوع على السجود ،

= الحنابلة — قالوا إن التشهد الأخير هو : (التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك
أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، اللهم صل على محمد) ، والأخذ بهذه الصيغة أولى .
ويجوز الأخذ بغيرها مما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم كالأخذ بتشهد ابن عباس مثلا ،
والقدر المفروض منه (التحيات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله ، سلام علينا وعلى عباد
الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، اللهم صل على محمد) . إلا أن
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا تتعين بهذه الصيغة .

(١) الحنفية — قالوا إن الخروج من الصلاة بلفظ السلام ليس فرضا ، بل هو واجب
لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما علم ابن مسعود التشهد قال له : « اذا قلت هذا فقد
قضيت صلاتك إن شئت أن تقسم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد » فلم يأمره بالخروج
من الصلاة بلفظ السلام ، ويحصل الخروج من الصلاة بلفظ السلام وحده بدون كلمة عليكم ،
فلو خرج من الصلاة بغير السلام ولو بالحدث صححت صلاته ، ولكنه يكون آمنا وتجب عليه
الاعادة ، فإن ترك الاعادة كان آمنا أيضا .

(٢) الحنابلة — قالوا يفترض أن يسلم مرتين بلفظ السلام عليكم ورحمة الله .

(٣) الشافعية — قالوا لا يشترط الترتيب في ألفاظ السلام ، فلو قال عليكم السلام صح

مع الكراهة .

(٤) الحنفية — قالوا إن الترتيب فرض بمعنى أنه شرط لا ركن ، وهذا فيما لا يتكرر ،
كترتيب القيام والركوع والقعود الأخير . أما ما يتكرر في كل ركعة كالسجدة أو في كل
الصلاة كعدد ركعاتها ، فإن الترتيب فيه واجب لا فرض ، إلا أن رعاية الترتيب بين القراءة
والركوع واجبة ، وإن كانت القراءة لا تتكرر في كل ركعة .

وهكذا بحسب ترتيبها الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم للشيء صلته : « اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » وفي بعض الروايات « فاقرأ بأم القرآن ، قال : ثم أركع حتى تطمئن راكعاً ثم أرفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم أرفع حتى تستوى قائماً ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » . رواه البخاري ومسلم رضي الله عنهما .
(الخامس عشر) الجلوس بين السجدين^(١) .

مبحث عدّ فرائض الصلاة مجتمعة عند كل مذهب

هذه فرائض الصلاة بمعنى أركانها ، وقد ذكرنا عددها مجموعاً في ذيل الصحيفة عند كل مذهب^(٢) .

(١) الحنفية — قالوا إن الجلوس بين السجدين ليس بفرض ، ومقتضى الدليل وجوبه ، وصحح كونه سنة .

(٢) الحنفية — قالوا إن أركان الصلاة المتفق عليها أربعة وهي : القيام ، والقراءة ، والركوع ، والسجود ؛ فلا يسقط واحد منها إلا عند العجز ، غير أن القراءة تسقط عن المأموم لأن الشارع نهاه عنها ولهذا سموها ركناً زائداً ، وذلك لأنهم قسموا الركن الى زائد وأصله . فالأصل ما لا يسقط إلا عند العجز بلا خلف ، والزائد ما يسقط في بعض الحالات ولو مع القدرة على أدائه .

والأول هو القيام والركوع والسجود ، والثاني هو القراءة . أما باقي ما نتوقف عليه صحة الصلاة فينقسم الى قسمين : (الأول) ما كان خارج ماهية الصلاة وهو الطهارة من الحدث والخبث ، وستر المورة ، واستقبال القبلة ، ودخول الوقت ، والنية ، والتحريم ، وهي شرائط لصحة الشروع في الصلاة كغيرها مما سبق . (والثاني) ما كان داخل ماهية الصلاة كإيقاع القراءة في القيام ، وكون الركوع بعد القيام ، والسجود بعد الركوع ؛ وهذه شرائط لدوام صحة الصلاة ، وقد يبرون عنها بفرائض الصلاة ويريدون بالفرض الشرط . أما القعود الأخير قدر التشهد فهو فرض باجماعهم ولكنهم اختلفوا في هل هو ركن أصلي أو زائد ، ورجحوا أنه ركن زائد لأن ماهية الصلاة تتحقق بدونه إذا لو حلف لا يصلي يحنت بالرفع من السجود وإن لم يجلس فتتحقق ماهية الصلاة بدون القعود . وأما الخروج منها بصنعه بأن يأتي بمناف لما عند انتهائها فقد عدّه بعضهم من الفرائض والصحيح أنه ليس بفرض بل هو واجب . =

مبحث واجبات الصلاة

وقد زاد بعض المذاهب واجبات للصلاة وهي مبينة في أسفل المصحفة^(١).

= المالكية — قالوا فرائض الصلاة خمسة عشر فرضاً وهي : النية، وتكبيرة الإحرام، والقيام لها في الفرض، وقراءة الفاتحة، والقيام لها فيه، والركوع، والرفع منه، والسجود، والرفع منه، والسلام، والجلوس بقدره، والطمأنينة، والاعتدال في كل من الركوع والسجود والرفع منهما، وترتيب الأداء، ونية اقتداء المأموم .

الشافعية — عدّوا فرائض الصلاة ثلاثة عشر فرضاً : خمسة فرائض قولية، وثمانية فرائض فعلية . فالخمس القولية هي : تكبيرة الإحرام، وقراءة الفاتحة، والتشهد الأخير، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده، والتسليم الأولى . أما الثمانية الفعلية فهي : النية، والقيام في الفرض لفادر، والركوع، والاعتدال منه، والسجود الأول والثاني، والجلوس بينهما، والجلوس الأخير، والترتيب . وأما الطمأنينة فهي شرط محقق للركوع والاعتدال والسجود والجلوس، فهي لا بد منها وإن كانت ليست ركناً زائداً على الراجح .

الحنابلة — عدّوا فرائض الصلاة أربعة عشر وهي : القيام في الفرض، وتكبيرة الإحرام، وقراءة الفاتحة، والركوع، والرفع منه، والاعتدال، والسجود، والرفع منه، والجلوس بين السجدين، والتشهد الأخير، والجلوس له وللتسليمتين، والطمأنينة في كل ركن فعلي، وترتيب الفرائض، والتسليمتان .

(١) الحنفية — قالوا إن للصلاة واجبات : منها قراءة سورة الفاتحة في كل ركعات النفل وفي الأولين من الفرض ويجب تقديمها على قراءة السورة فإن عكس سهواً سجد للسهو؛ ضم سورة إلى الفاتحة في جميع ركعات النفل والوتر والأوليين من الفرض . والمراد بالسورة أي سورة من القرآن ولو أقصر سورة أو ما يماثلها كثلث آيات قصار أو آية طويلة والآيات القصار الثلاث كقوله تعالى : ﴿ ثم نظر ثم عبس وبسر ثم أدبر واستكبر ﴾ وهي عشر كلمات وثلاثون حرفاً من حروف الهجاء مع حسبان الحرف المشدّد بحرفين فلو قرأ من الآية الطويلة هذا المقدار في كل ركعة أجزأه عن الواجب فعلى هذا يكفي أن يقرأ من الآية قوله تعالى : ﴿ الله لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم ﴾؛ أن لا يزيد فيها عملاً من جنس أهمها كأن يزيد عدد السجعات عن الوارد، فلو فعل ذلك ألغى الزائد وسجد للسهو =

== إن كان ساهيا . الأطمئنان في الأركان الأصلية كالركوع والسجود ونحوهما . القعود الأول في كل صلاة ولو نافلة . قراءة التشهد الذي رواه ابن مسعود ويجب القيام الى الركعة الثالثة عقب تمامه فوراً فلوزاد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سهواً يسجد للسهو وإن تعد وجبت إعادة الصلاة وإن كانت صحيحة ؛ لفظ السلام مرتين في ختام الصلاة . قراءة التنتوت بعد الفاتحة والسورة في الركعة الثالثة من الوتر ؛ تكبيرات العيدين وهي ثلاث في كل ركعة وسيأتي بيانها . جهر الامام بالقراءة في صلاة الفجر والعيدين والجمعة والتراويح والوتر في رمضان والركعتين الأوليين من المغرب والعشاء . أما المنفرد فيخير بين الجهر والإسرار في جميع صلواته إلا أن الأفضل له أن يحجر فيما يجب على الامام أن يحجر فيه ويسرفياً يجب على الامام الإسرار فيه . إسرار الامام والمنفرد في القراءة في نفل النهار ، وفرض الظهر والعصر ، وثالثة المغرب ، والأخيرتين من العشاء ، وصلاة الكسوف والخسوف ، والاستسقاء . عدم قراءة المقسدي شيئاً مطلقاً في قيام الامام . ضم ما صلب من الأنف الى الجبهة في السجود . افتتاح الصلاة بخصوص جملة (الله أكبر) إلا اذا عجز عنها أو كان لا يحسنها فيصح أن يفتتحها باسم من أسماء الله تعالى . تكبيرة الركوع في الركعة الثانية من صلاة العيد لأنها لما اتصلت بتكبيرات العيد الواجبة صارت واجبة . متابعة الإمام فيما يصح الاجتهاد فيه . وسيأتي بيان المتابعة في مبحث الامامة . الرفع من الركوع وتعديل الأركان كما تقدم . ودليل هذه الواجبات كلها مواظبته صلى الله عليه وسلم عليها ، فمن ترك شيئاً منها فإن كان سهواً وجب عليه تجدد السهو وإن كان عمداً وجب عليه إعادة الصلاة ، فان لم يعد كان آثماً وإن كانت الصلاة صحيحة كما تقدم .

الحائلة — قالوا إن الصلاة واجبات ثمانية وهي : تكبيرات الصلاة كلها ما عدا تكبيرة الاحرام فانها فرض كما تقدم وما عدا تكبيرة المسبوق للركوع اذا أدرك إمامه راكعاً فانها سنة ؛ قول سمع الله لمن حمده للامام والمنفرد ؛ قول ربنا ولك الحمد لكل مصل ومحل التكبير لغير الاحرام والتسميع والتحميد ما بين ابتداء الانتقال وانتهائه فلا يجوز تقديم شيء من ذلك على هذا المحل ؛ قول سبحان ربى العظيم في الركوع مرة واحدة ؛ قول سبحان ربى الأعلى في السجود مرة ؛ قول رب اغفرلى اذا جلس بين السجدين مرة ؛ التشهد الأول ، والمجزئ منه ما تقدم في التشهد الأخير ما عدا الصلاة على النبي عليه السلام ؛ الجلوس لهذا التشهد ؛

سنن الصلاة

وأما سننها فتنقسم الى قسمين : قسم داخل فيها ، وقسم خارج عنها .
فأما السنن الداخلة فيها : فمنها الثناء ويسمى دعاء الاستفتاح ، وهو قول سبحانه^(٢) اللهم
وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ، ومحلّه بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة ،
ولا يسنّ في صلاة الجنائز^(٣) .
ومنها رفع يديه عند الشروع في الصلاة على تفصيل في المذاهب^(٤) .

== وإنما يجب على غير من قام إمامه للركعة الثالثة سهوا . أما هو فيجب عليه متابعة الإمام
ويستقط عنه التشهد والجلوس له .
والواجب عندهم ما تبطل الصلاة بتركه عمدا ولا تبطل بتركه جهلا أو سهوا ، ويجب
عليه السجود في حالة السهو كما تقدم .

(١) المالكية — قالوا يكره دعاء الاستفتاح المذكور .

(٢) الشافعية — قالوا إن للثناء صيفا كثيرة . والمختار منها أن يقول : وجهت وجهي
للذي فطر السموات والأرض حنيئا مسلما وما أنا من المشركين . إن صلاتي ونسكي ومحياي
ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين .

(٣) الحنفية — قالوا يسنّ الثناء في كل صلاة حتى الجنائز وقالوا لو زاد في صلاة
الجنائز على الصيغة المتقدمة كلمة — وجل ثناؤك — فلا تتركه . وأما في غيرها فالأولى ترك
هذه الزيادة .

(٤) الشافعية — قالوا الأكل في السنة رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام والركوع والرفع منه
وعند القيام من التشهد الأول حتى تحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإيهاماه شتمتي أذنيه
وراحته منكبيه للرجل والمرأة . أما أصل السنة فيحصل ببعض ذلك .

المالكية — قالوا رفع اليدين حذو المنكبين عند تكبيرة الإحرام مندوب ، وفيما عدا
ذلك مكروه .

الحنابلة — قالوا يسنّ للرجل والمرأة رفع اليدين الى حذو المنكبين عند تكبيرة الإحرام
والركوع والرفع منه .

وكيفيته أن تكون يده منصوبتين حتى تكون الأصابع مع الكف مستقبلة القبلة^(١) .
ومنها وضع اليد اليمنى على اليسرى بمد تكبيرة الإحرام تحت سرته^(٢) ، وفي كيفيته اختلاف المذاهب^(٣) .

ومنها التأمين وهو أن يقول المصلى عقب الفراغ من قراءة الفاتحة - آمين - ويكون سرا

= الحنفية - قالوا السنة للرجل أن يرفع يديه حذاء أذنيه وللرأة حذاء منكبيها عند تكبيرة الإحرام لا غير . ومثل تكبيرة الإحرام تكبيرات الميدين والقنوت .

(١) المالكية - قالوا كيفية الرفع أن تكون يده مبسوطتين وظهورهما للسماء وبطونهما للأرض على الأشهر .

(٢) المالكية - قالوا وضع اليد اليمنى على اليسرى فوق السرة وتحت الصدر ويعبر عنه بالقبض مندوب في النفل لا سنة . وأما في الفرض فيكره بأى كيفية إن قصد الاعتماد والاتكاء ويندب إرسالهما . وأما إن قصد به التسنن وهو اتباع النبي صلى الله عليه وسلم في فعله فلا يكره بل يندب . وكذا إذا لم يقصد به شيئاً على الظاهر .

(٣) الحنفية - قالوا كيفيته تختلف باختلاف المصلى . فإن كان رجلاً فيسن في حقه أن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كف اليسرى محلقاً بالحنصر والإبهام على الرسغ تحت سرته . وإن كانت امرأة فيسن لها أن تضع يديها على صدرها من غير تخليق .

الحنابلة - قالوا السنة للرجل والمرأة أن يضع باطن يمينه على ظهر يده اليسرى ويجعلهما تحت سرته .

الشافعية - قالوا السنة للرجل والمرأة وضع بطن كف اليد اليمنى على ظهر كف اليسرى تحت صدره وفوق سرته مما يلي جانبه الأيسر . وأما أصابع يده اليمنى فهو مخير بين أن يسطعها في عرض مفصل اليسرى وبين أن ينشرها في جهة مباعدها .

(٤) الحنفية - قالوا التأمين يكون سرا في الجهرية والسرية ، سواء كان ذلك عقب فراغه من قراءة الفاتحة أو بسبب سماعه ختام الفاتحة من الإمام أو من جاره ولو كانت قراءتهما سرية .

في الصلاة السرية وجهراً في الجهرية، وإنما يسن بشرط أن لا يسكت طويلاً بعد الفراغ من الفاتحة أو يتكلم بغير دعاء وهو سنة للإمام والمأموم والمنفرد .
ومنها التسميع وهو أن يقول حال الرفع من الركوع سمع الله لمن حمده، وإنما يسن للإمام والمنفرد دون المأموم .
ومنها التحميد وهو أن يقول بعد الرفع من الركوع ربنا لك الحمد، وإنما يطلب من المأموم والمنفرد دون الإمام .

مبحث التبليغ خلف الإمام

ومنها جهز الإمام بالتكبير والتسميع والسلام لإعلام من خلفه فإن كان من خلفه يسمعه كره التبليغ من غيره لعدم الاحتياج إليه . ويجب أن يقصد المبلغ «سواء كان إماماً أو غيره» الإحرام للصلاة بتكبيرة الإحرام فلو قصد الإعلام فقط لم تنعقد صلاته .
أما غير تكبيرة الإحرام من تكبيرة الانتقال والتسميع والتحميد فإن قصد بها التبليغ فقط فلا تبطل صلاته وإنما يفوته الثواب .

- (١) المالكية — قالوا التأمين يندب للمنفرد والمأموم مطلقاً أي فيما يسرفه وفيما يجهر فيه وللإمام فيما يسر فيه فقط وإنما يؤمن المأموم في الجهرية إذا سمع قول إمامه ولا الضالين وفي السرية بعد قوله هو ولا الضالين .
- (٢) الشافعية — قالوا يسن التسميع للمأموم أيضاً .
- (٣) المالكية — قالوا إن التحميد مندوب لا سنة .
- (٤) المالكية — قالوا الأولى أن يقول اللهم ربنا ولك الحمد .
- (٥) الشافعية — قالوا يسن التحميد لكل مصل ولو إماماً .
- (٦) المالكية — قالوا جهز الإمام بالتكبير والتسميع مندوب لا سنة .
- (٧) الشافعية — قالوا ومثل ذلك ما إذا أطلق فلم يقصد شيئاً أما إذا قصد بتكبيرة الإحرام الإعلام والإحرام أو الإحرام فقط فإنها تنعقد .
- (٨) الشافعية — قالوا إذا قصد بهذه الأشياء مجرد التبليغ أو لم يقصد شيئاً بطلت صلاته . أما إن قصد التبليغ مع الذكر فإن صلاته صحيحة ومحل البطلان في غير العامى أما هو فلا تبطل صلاته ولو قصد الإعلام فقط .

ومن سنن الصلاة تكبيرات الركوع والسجود والرفع من السجود والقيام للركعة التالية وكل تكبيرة منها سنة مستقلة .

ومنها قراءة ما تيسر من القرآن بعد الفاتحة ولو آية أو بعض آية طويلة في الركعتين الأولين من الفرض الرباعي والثلاثي وفي كل ركعة من النائية وفي جميع ركعات النفل . وهي سنة للإمام والمنفرد وكذا المأموم إذا لم يسمع قراءة الإمام .

= الحنفية — قالوا إذا رفع صوته بالتبليغ بالنغم والتفنن بأن قصد إعجاب الناس به فإن صلاته تفسد على الراجح وسيأتي تكملة لهذا في مفسدات الصلاة .

(١) الحنابلة — قالوا إن كل هذه التكبيرات واجبة ما عدا تكبيرة المسبوق الذي أدرك إمامه راكعاً فإنها سنة كما تقدم .

الحنفية — قالوا يستثنى من ذلك تكبيرة الركوع في الركعة الثانية من صلاة العيدين فإنها واجبة كما تقدم .

(٢) الحنفية — قالوا إن الإتيان بالسورة أو بثلاث آيات قصار أو آية طويلة واجب في الركعتين الأولين من الفرض وجميع ركعات النفل لأن كل ركعتين منه صلاة مستقلة ولو اتصلتا بغيرهما ولا يكفي الإتيان بآية قصيرة أو ببعض آية طويلة إلا إذا كانت تعدل ثلاث آيات قصار كما تقدم في مبحث الواجبات .

الحنابلة — قالوا إن قراءة بعض آية لا يكفي في السنة ولا بد من آية لها معنى مستقل فلا يكفي قراءة آية (ثم نظر) ولا آية (مدهامتان) .

المالكية — قالوا قراءة ما زاد على أم الكتاب في النافلة مندوب لا سنة .

(٣) الحنفية — قالوا لا يجوز للمأموم أن يقرأ خلف الإمام مطلقاً كما تقدم .

المالكية — قالوا تكرر القراءة للمأموم في الصلاة الجهرية وإن لم يسمع أو سكت الإمام .

الشافعية — قالوا إذا نوى أن يصلي النفل أكثر من اثنين يأتي بالسورة فيما قبل التشهد الأول فقط .

ومنها التعوذ في الركعة الأولى من صلاته فيقول بعد دعاء الافتتاح وقبل القراءة أعوذ بالله من الشيطان الرجيم سواء كان إماماً أو منفرداً أو مأموماً^(٣) إلا أن المأموم إذا كان مسبوقاً يأتي به عند قضاء ما فاتته .

ومنها التسمية في كل ركعة قبل الفاتحة فيقول بسم الله الرحمن الرحيم سرا ولو في الصلاة الجهرية .

ومنها أن تكون القراءة من طوال المفصل أو قصاره أو أوسطه في أوقات مختلفة مبينة هي وحد المفصل في المذاهب^(٥) .

(١) المالكية — قالوا التعوذ مكروه في صلاة الفريضة سرا كان أو جهرًا . وأما في النافلة فيجوز سرا ويكره جهرًا على المرجح .

(٢) الشافعية — قالوا يسن التعوذ في كل ركعة .

(٣) الحنفية — قالوا المأموم غير المسبوق لا يأتي بالتعوذ لأن التعوذ تابع للقراءة على الراجح وهي منهي عنها .

(٤) المالكية — قالوا يجوز التسمية في النافلة وأما في الفريضة فتكره مطلقاً سرا وجهرًا إلا إذا قصد المصلّي الخروج من الخلاف فيكون الإتيان بها أول الفاتحة سرا مندوباً ويكره الجهر بها في هذه الحالة .

الشافعية — قالوا إن البسملة آية من الفاتحة فهي فرض لا سنة لحكمها عندهم حكم الفاتحة في السرية والجهرية .

(٥) الحنفية — قالوا إن طوال المفصل من الجبرأت الى سورة البروج . وأوسطه من سورة البروج الى سورة لم يكن . وقصاره من سورة لم يكن . الى سورة الناس . فيقرأ من طوال المفصل في الصبح والظهر إلا أنه يسن أن تكون في الظهر أقل منها في الصبح . ويقرأ من أوسطه في العصر والعشاء . ويقرأ من قصاره في المغرب .

الشافعية — قالوا إن طوال المفصل من الجبرأت الى سورة عم يتساءلون وأوسطه من سورة عم الى سورة الضحى وقصاره منها الى آخر القرآن فيقرأ من طوال المفصل =

وإنما تسن الإطالة إذا كانت المصلي مقيا منفردا فإن كان مسافرا فلا تسن ^(١) وإن كان إماما فيسن له التطويل بشروط مفصلة في المذاهب ^(٢).

= في صلاة الصبح وصلاة الظهر . ويسن أن تكون في الظهر أقل منها في الصبح إلا أنه يستثنى من ذلك صبح يوم الجمعة فإنه يسن فيه أن يقرأ في ركعته الأولى بسورة (الم السجدة) وإن لم تكن من المفصل وفي ركعته الثانية بسورة (هل أتى) بخصوصها . ويقرأ من أوساطه في العصر والعشاء . ومن قصاره في المغرب .

المالكية — قالوا إن طوال المفصل من سورة المجرات إلى آخر النازعات وأوساطه من بعد ذلك إلى الضحى وقصاره منها إلى آخر القرآن . فيقرأ من طوال المفصل في الصبح والظهر . ومن قصاره في العصر والمغرب ، ومن أوساطه في العشاء وهذا كله مندوب عندهم لا سنة .

الحنابلة — قالوا إن طوال المفصل من سورة ق إلى سورة عم وأوساطه إلى سورة الضحى وقصاره إلى آخر القرآن . فيقرأ من طوال المفصل في الصبح فقط ومن قصاره في المغرب فقط . ومن أوساطه في الظهر والعصر والعشاء . ولا يكره أن يقرأ في الفجر وغيره بأقصر من ذلك لعذر كسفر ومريض وإن لم يوجد عذر كره في الفجر فقط .

(١) المالكية — قالوا يندب التطويل للنفرد سواء كان مسافرا أو مقيا .

(٢) الشافعية — قالوا يسن التطويل للإمام بشرط أن يكون إمام قوم محصورين راضين بالتطويل بأن يصرحوا بذلك إلا في صبح يوم الجمعة فإنه يسن للإمام فيه الإطالة بقراءة سورة السجدة كلها وسورة هل أتى وإن لم يرضوا .

المالكية — قالوا يندب التطويل للإمام بشروط أربعة : (الأول) أن يكون إماما لجماعة محصورين . (الثاني) أن يطلبوا منه التطويل بلسان الحال أو المقال . (الثالث) أن يعلم أو يظن أنهم يطيقون ذلك . (الرابع) أن يعلم أو يظن أن لا عذر لواحد منهم فإن تخلف شرط من ذلك فتقصير القراءة أفضل .

الحنفية — قالوا تسن الإطالة للإمام إذا علم أنه لم يشغل بها على المقتدين . أما إذا علم أنه يشغل فتكره الإطالة لأن النبي صلى الله عليه وسلم : صلى الصبح بالمؤذنين فلما فرغ قيل =

ومنها إطالة القراءة في الركعة الأولى من كل صلاة على الثانية فإن سوى بينهما في القراءة فقد فاته السنة وإن أطل الثانية على الأولى كره له ذلك إلا في صلاة الجمعة^(٢) . فيسن له أن يطيل الثانية فيها على الأولى .
ومنها تفريج القدمين حال القيام بحيث لا يقرن بينهما ولا يوسع إلا بعذر كسمن ونحوه . وقد اختلف في تقديره في المذاهب .
ومنها أن يقول وهو راكع سبحان رب العظيم^(٣) وفي السجود سبحان رب الأعلى . وفي عدد التسبيح الذي تؤدي به السنة اختلاف في المذاهب^(٤) .

— أوجزت (قال سمعت بكاء صبي فخشيت أن تفتن أمه » . ويلحق بذلك الضعيف والمريض وذو الحاجة .

الحنابلة — قالوا يسن للامام التخفيف بحسب حال المأمومين .

(١) المالكية والحنابلة — قالوا يندب تقصير الركعة الثانية عن الركعة الأولى في الزمن ولو قرأ بها أكثر من الأولى بدون فرق بين الجمعة وغيرها فإن سوى بينهما أو أطل الثانية على الأولى فقد خالف الأولى .

(٢) الحنفية — قالوا إن صلاة العيدين مثل صلاة الجمعة في إطالة الثانية عن الأولى . الشافعية — قالوا إن الصلاة حال الزحام مثل الجمعة وكذا صلاة ذات الرقاع المبينة في صلاة الخوف .

(٣) الحنفية — قدروا التفريج بينهما بقدر أربع أصابع فإن زاد أو نقص كره . الشافعية — قدروا التفريج بينهما بقدر شبر فيكره أن يقرن بينهما أو يوسع أكثر من ذلك كما يكره تقديم إحداهما على الأخرى .

المالكية — قالوا تفريج القدمين مندوب لا سنة . وقالوا المندوب هو أن يكون بحالة متوسطة بحيث لا يضمهما ولا يوسعهما كثيرا حتى يتفاحش عرفا . ووافقهم الحنابلة على هذا التقدير إلا أنه لا فرق عند الحنابلة بين تسميته مندوبا أو سنة .

(٤) المالكية — قالوا إن التسبيح في الركوع والسجود مندوب وليس له لفظ معين والأفضل أن يكون باللفظ المذكور .

(٥) الحنفية — قالوا لا تحصل السنة إلا إذا أتى بثلاث تسبيحات فإن أتى بأقل لم تحصل السنة

ومنها أن يضع المصلي يديه على ركبتيه حال الركوع وأن تكون أصابع يديه مفرجة وأن يبعد الرجل عضديه عن جنبيه لقوله صلى الله عليه وسلم لأنس رضى الله عنه : « إذا ركعت فضع كفك على ركبتيك وفرج بين أصابعك وارفع يديك عن جنبيك » . أما المرأة فلا تجاف بينهما بل تضمهما الى جنبيهما لأنه أستر لها .

ومنها أن يسوى بين ظهره وعنقه في حالة الركوع لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا ركب يسوى ظهره حتى لو صب عليه الماء استقر » وأن يسوى رأسه بعبضه لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركب لم يرفع رأسه ولم يخفضها .

ومنها أن ينصب ساقيه . ومنها أن ينزل الى السجود على ركبتيه ثم يديه ثم وجهه . وبالعكس ذلك عند القيام من السجود بأن يرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه . وهذا إذا لم يكن به صذر . أما إذا كان ضعيفا أو لابس خف أو نحو ذلك فيفعل ما استطاع .

= الخاتمة — قالوا إن الإتيان بصيغة التسبيح المذكورة واجب وما زاد على ذلك فهو سنة . الشافعية — قالوا يحصل أصل السنة بأى صيغة من صيغ التسبيح وإن كان الأفضل أن يكون بالصيغة المذكورة . أما ما زاد على ذلك الى إحدى عشرة تسبيحة فهو الأكمل إلا أن الإمام يأتى بالزيادة الى ثلاث من غير شرط ، وما زاد على ذلك لا يأتى به إلا إذا صرح المأمومون بأنهم راضون بذلك .

المالكية — قالوا ليس للتسبيح فيها عدد معين .

(١) المالكية — قالوا إن وضع يديه على ركبتيه وإبعاد عضديه عن جنبيه مندوب لا سنة . أما تفريق الأصابع أو ضمها فإنه يترك لطبيعة المصلي إلا إذا توقف عليه تمكين اليدين من الركبتين .

(٢) المالكية — قالوا إن ذلك مندوب .

(٣) الشافعية — قالوا ليس حال القيام من السجود أن يرفع ركبتيه قبل يديه ثم يقوم معتمدا على يديه ولو كان المصلي قويا أو امرأة .

المالكية — قالوا يندب تقديم اليدين على الركبتين عند النزول الى السجود وأن يؤخرهما عن ركبتيه عند القيام للركعة التالية

ومنها أن يجعل في حال السجود كفيه حذو منكبيه مضمومة الأصابع موجهة رؤوسها للقبلة^(١) .

ومنها أن يبعد الرجل في حال سجوده بطنه عن نخذيته ومرفقيه عن جنبيه وذراعيه عن الأرض . وهذا إذا لم يترتب عليه إيذاء جاره في الصلاة وإلا حرم لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد جافى . أما المرأة فيسن لها أن تلتصق بطنها بفخذها محافظة على سترها .

ومنها أن تزيد العظمائية عن قدر الواجب .

ومنها الجهر بالقراءة للامام والمنفرد في الركعتين الأوليين من صلاة المغرب والعشاء . وفي ركعتي الصبح والجمعة .

(١) المالكية — قالوا يندب وضع اليدين حذو الأذنين أو قريبهما في السجود مع ضم الأصابع وتوجيه رؤوسها للقبلة .

الحنفية — قالوا إن الأفضل أن يضع وجهه بين كفيه وإن كان وضع كفيه حذاء منكبيه تحصل به السنة .

(٢) المالكية — قالوا يندب للرجل أن يبعد بطنه عن نخذيته ومرفقيه عن ركبتيه وضبعيه عن جنبيه إبعادا وسطا في الجميع .

(٣) الحنفية — قالوا بالجهر وأجب على الامام لاسنة كما تقدم .

(٤) الحنفية — قالوا المنفرد مخير بين الجهر والإسرار في الصلاة الجهرية فله أن يجهر فيها وله أن يسر إلا أن الجهر أفضل وكذلك المسبوق في الصلاة الجهرية بأن فائته ركعة من الجمعة خلف الامام أو الصبح أو العشاء أو المغرب ثم قام يقضيها فإنه مخير بين أن يسر فيها وبين أن يجهر ولا فرق في الصلاة الجهرية بين أن تكون أداء أو قضاء على الصحيح فإذا فائته صلاة العشاء مثلا وأراد قضاءها في غير وقتها فإنه مخير بين أن يسر فيها أو يجهر .

أما الصلاة السرية فإن المنفرد ليس مخيرا فيها بل يجب عليه أن يسر على الصحيح فإن جهر في صلاة العصر أو الظهر مثلا فإنه يكون قد ترك الواجب ويكون عليه سجود السهو بناءً على تصحيح القول بالوجوب . أما المأموم فإنه يجب عليه الانصات في كل حال كما تقدم .

الحنابلة — قالوا المنفرد مخير بين الجهر والإسرار في الصلاة الجهرية .

ومنها الإسرار لكل مصلى فيما عدا ذلك من الفرائض الخمس . أما الجهر والإسرار في غير
الفرائض كالوتر ونحوه والنوافل ففيه تفصيل في المذاهب .
وفي حدّ الجهر والإسرار للرجل والمرأة تفصيل في المذاهب .^(٢)

(١) المالكية — قالوا الإسرار للمأموم مندوب لاسنة .

(٢) المالكية — قالوا يندب الجهر في جميع النوافل الليلية والسري في جميع النوافل
النهارية إلا النافلة التي لها خطبة كالعيد والاستسقاء فيندب الجهر فيها .

الحنابلة — قالوا يسن الجهر في صلاة العيد والاستسقاء والكسوف والتراويج والوتر إذا
وقع بعد التراويج . ويسري فيما عدا ذلك .

الشافعية — قالوا يسن الجهر في العيدين وكسوف القمر والاستسقاء والتراويج ووتر
رمضان وركعتي الطواف ليلاً أو وقت صبح . والإسرار في غير ذلك إلا نوافل الليل المطلقة
فيتوسط فيها بين الجهر مرة والإسرار أخرى .

الحنفية — قالوا يجب الجهر على الإمام في كل ركعات الوتر في رمضان وصلاة العيدين
والتراويج ويجب الإسرار على الإمام والمنفرد في صلاة الكسوف والاستسقاء والنوافل النهارية .
أما النوافل الليلية فهو مخير فيها .

(٣) المالكية — قالوا أقل جهر الرجل أن يسمع من يليه . ولا حدّ لأكثره وأقل سره
حركة اللسان وأعلاه إسماع نفسه فقط . أما المرأة بجهرها مرتبة واحدة وهو إسماع نفسها
فقط . وسرها هو حركة لسانها على المعتمد .

الشافعية — قالوا أقل الجهر أن يسمع من يليه ولو واحداً لا فرق بين أن يكون رجلاً
أو امرأة إلا أن المرأة لا تجهر إذا كانت بحضرة أجنبي وأقل الإسرار أن يسمع نفسه فقط
حيث لا مانع .

الحنابلة — قالوا أقل الجهر أن يسمع من يليه ولو واحداً . وأقل السر أن يسمع نفسه .
أما المرأة فانه لا يسن لها الجهر ولكن لا بأس بجهرها إذا لم يسمعها أجنبي فإن سمعها أجنبي
منعت من الجهر .

ومنها وضع يديه^(١) على فخذه بحيث تكون رأس أصابعهما على الركبتين^(٢) حالة الجلوس متجهة الى القبلة .

ومنها الجلوس بهيئة مخصوصة مبنية في المذاهب^(٣) .

= الحنفية — قالوا أقل الجهر إسماع غيره ممن ليس بقربه كأهل الصف الأول فلو سمع رجل أو رجلان فقط لا يجزئ . وأعلاه لا حد له . وأقل الخافتة إسماع نفسه أو من بقربه من رجل أو رجلين . أما حركة اللسان مع تصحيح الحروف فإنه لا يجزئ على الأصح . أما المرأة فقد تقدم في مبحث ستر العورة أن صوتها ليس بعورة على المعتمد . وعلى هذا لا يكون بينها وبين الرجل فرق في حكم الجهر بالقراءة في الصلاة . ولكن هذا مشروط بأن لا يكون في صوتها نغمة أولين أو تمطيط يترتب عليه ثوران الشهوة عند من يسمعها من الرجال . فان كان صوتها بهذه الحالة كان عورة ويكون جهرها بالقراءة على هذا الوجه مفسدا للصلاة . ومن هنا منعت من الأذان .

(١) المالكية — قالوا وضع يديه على فخذه مندوب لا سنة .

(٢) الحنابلة — قالوا يكفي في تحصيل السنة وضع اليدين على الفخذين بدون جعل رؤوس الأصابع على الركبتين .

(٣) المالكية — قالوا يندب الإفضاء للرجل والمرأة . وهو أن يجعل رجله اليسرى مع الألية اليسرى على الأرض ويجعل قدم اليسرى جهة الرجل اليمنى وينصب قدم اليمنى عليها ويجعل باطن إبهام اليمنى على الأرض .

الحنفية — قالوا يسن للرجل أن يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى ويوجه أصابعها نحو القبلة بحيث يكون باطن أصابع رجله اليمنى نحو القبلة بقدر الاستطاعة . ويسن للمرأة أن تتورك بأن تجلس على أليتيها وتضع الفخذ على الفخذ وتخرج رجلها من تحت وركتها اليمنى . الشافعية — قالوا يسن الاقتراش وهو الجلوس على بطن قدمه اليسرى ونصب قدمه اليمنى في جميع جلسات الصلاة إلا الجلوس الأخير فإنه يسن فيه التورك بأن يلمس ورك الأيسر على الأرض وينصب قدمه اليمنى إلا إذا أراد أن يسجد للسجدة فإنه لا يسن له التورك في الجلوس الأخير بل يسن له في هذه الحالة الاقتراش .

ومنها أن يشير بسبابته في التشهد على تفصيل في المذاهب^(١) .

ومنها الالتفات بالتسليم الأولى جهة اليمين حتى يرى ختاه الأيمن . والالتفات بالتسليم الثانية جهة اليسار حتى يرى ختاه الأيسر .

= الخنابلة — قالوا ليس الافتراش في الجلوس بين السجدين وفي التشهد الأول . وهو أن يفرش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب رجله اليمنى ويخرجها من تحته ويثنى أصابعها جهة القبلة . أما في التشهد الأخير في الصلاة الرباعية والثلاثية فإنه يسن له التورك . وهو أن يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى ويخرجهما عن يمينه ويجعل أليته على الأرض .

(١) المسالكية — قالوا يندب في حالة الجلوس للتشهد أن يعقد ماعدا السبابة والإبهام تحت الإبهام من يده اليمنى وأن يمد السبابة والإبهام وأن يحرك السبابة دائماً يمينا وشمالاً تحريكاً وسطاً .

الحنفية — قالوا يشير بالسبابة من يده اليمنى فقط بحيث لو كانت مقطوعة أو علية لم يشير بغيرها من أصابع اليمنى ولا اليسرى عند انتهائه من التشهد بحيث يرفع سبابته عند نفي الألوهية عما سوى الله تعالى بقوله لا إله إلا الله ويضعها عند إثبات الألوهية لله وحده بقوله إلا الله . فيكون الرفع إشارة إلى النفي والوضع إلى الإثبات .

الحنابلة — قالوا يعقد الخنصر والبنصر من يده ويحلق بإبهامه مع الوسطى ويشير بسبابته في تشهده ودعائه عند ذكر لفظ الجلالة ولا يحركها .

الشافعية — قالوا يقبض جميع أصابع يده اليمنى في تشهده إلا السبابة وهي التي تلي الإبهام ويشير بها عند قوله إلا الله ويديم رفعها بلا تمسك إلى القيام في التشهد الأول والسلام في التشهد الأخير ناظرًا إلى السبابة في جميع ذلك . والأفضل قبض الإبهام بيمينها وأن يضعها على طرف راحته .

(٢) المسالكية — قالوا يندب للمؤمن أن يتيامن بتسليمته التحليل (وهي التي يخرج بها من الصلاة) . وأما سلامه على الإمام فهو سنة ويكون جهة القبلة كما يسن أيضا أن يسلم على من على يساره من المأمومين إن شاركه في ركعة فأكثر . وأما الفقه والامام فلا يسلم كل منهما إلا تسليمة واحدة هي تسليمته التحليل . ويندب لها أن يبدأها بجهة القبلة وينتهيها عنه .

ومنها أن ينوي بسلامه الأول من على يمينه وبسلامه الثاني من على يساره على تفصيل في المذاهب ^(١) .

ومنها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير . وأفضلها أن يقول اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد ^(٢) .

== النطق بالكاف والميم من — عليكم — بلغة اليمين بحيث يرى من خلفهما صفحة وجههما . ويجزئ في غير تسليمة التحليل سلام عليكم وعليك السلام . والأولى عدم زيادة ورحمة الله وبركاته في السلام مطلقا إلا إذا قصد مراعاة خلاف الحنابلة فيزيد ورحمة الله مسلما على اليمين واليسار .

(١) الحنفية — قالوا يسن في كيفية السلام أن يسلم عن يمينه أولا ثم على يساره حتى يرى بياض خده الأيمن والأيسر فإذا نسي وسلم على يساره ابتداء سلم على يمينه فقط ولا يعيد السلام على يساره ثانيا . أما إذا سلم تلقاء وجهه فإنه يسلم عن يمينه ويساره . والسنة أن يقول (السلام عليكم ورحمة الله) وأن تكون الثانية أخفض من الأولى ثم إن كان إماما ينوي بضمير الخطاب المصلين من الإنس والجن والملائكة ، وإن كان مقتديا ينوي إمامه والمصلين وإن كان منفردا ينوي الملائكة الحفظة .

الشافعية — قالوا ينوي السلام على من لم يسلم عليه من ملائكة ومؤمني إنس وجن ويتوى الرد على من سلم عليه من إمام ومأموم من ابتداء جهة السلام إلى نهايتها . الحنابلة — قالوا يسن له أن ينوي بالسلام الخروج من الصلاة . ولا يسن له أن ينوي به الملائكة ومن معه في الصلاة . لكن إن نوى به الخروج من الصلاة مع السلام على الحفظة ومن معه فيها فلا بأس .

المالكية — قالوا يندب أن يقصد المصل بالتسليم الأولى الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة إن كان غير إمام . وإن كان إماما قصد الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة والمقتدين . وليس على الإمام والفذ غيرها بخلاف المأموم كما تقدم .

(٢) الشافعية ، والحنابلة — قالوا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الثاني فرض كما تقدم تفصيله في مذهب كل واحد منهما .

ومنها الدعاء في التشهد الأخير بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . وفيه تفصيل في المذاهب .^(١)

= والأفضل عند الحنابلة أن يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم إنك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد . الشافعية — قالوا يسن زيادة لفظ السيادة فيقول سيدنا محمد وسيدنا إبراهيم .

(١) الحنفية — قالوا يسن أن يدعو بما يشبه ألفاظ القرآن كأن يقول ربنا لا تزغ قلوبنا أو بما يشبه ألفاظ السنة كأن يقول اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا وإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وآرحمني إنك أنت الغفور الرحيم . ولا يجوز له أن يدعو بما يشبه كلام الناس كأن يقول اللهم زوجني فلانة أو أعطني كذا من الذهب والفضة والمناصب لأنه يبطلها قبل التعود بقدر التشهد ويقوت الواجب بعده قبل السلام .

المالكية — قالوا يندب الدعاء في الجلوس الأخير بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم : وله أن يدعو بما شاء من خيرى الدنيا والآخرة . والأفضل الوارد . ومنه اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولأئمتنا ولمن سبقنا بالإيمان مغفرة عزما . اللهم اغفر لنا ما قدمنا وما أخرنا وما أسررنا وما أعلنا وما أنت أعلم به منا ؛ ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار .

الشافعية — قالوا يسن الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقبل السلام بخيرى الدين والدنيا ، ولا يجوز أن يدعو بشيء محرم أو مستحيل أو معلق : فان دعا بشيء من ذلك بطلت صلاته ؛ والأفضل أن يدعو بالمأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم : كأن يقول : اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني ؛ أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت . رواه مسلم . ويسن أن لا يزيد الإمام في دعائه عن قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .

الحنابلة — قالوا يسن للمصلي بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير أن يقول : أعوذ بالله من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال . وله أن يدعو بما ورد أو يأمر الآخرة ولو لم يشبه ما ورد . وله أن يدعو =

مبحث عد سنن الصلاة مجملة في المذاهب

وللصلاة سنن أخرى مذكورة في المذاهب، وقد ذكرت مع عد السنن مجمعة في ذيل
الصحيفة ^(١).

= لشخص معين بغير كاف الخطاب؛ وتبطل الصلاة بالدعاء بكاف الخطاب كأن يقول :
اللهم أدخلك الجنة يا والدي . أما لو قال : اللهم أدخله الجنة فلا بأس به . وليس له أن
يدعو بما يقصد منه ملاذ الدنيا وشهواتها كأن يقول : اللهم ارزقني جارية حسناء أو طعاما
لذيذا ونحوه . فإن فعل ذلك بطلت صلاته . ولا بأس باطالة الدعاء ما لم يشق على مأموم .
(١) الحنفية — زادوا في السنن الاعتدال عند التحريمة بحيث يأتي بها منتصب القائمة
بدون طأطأة رأس . وتتمام الرفع من الركوع والسجود كما تقدم . وقيل بوجوب ذلك وصحته
بعضهم . فلو تركه على هذا لزمه سجود السهو . وقراءة الفاتحة فيما عدا الركعتين الأوليين .
فالسنن عندهم ثلاث وأربعون، وهي :

(١) رفع اليدين للتحريمة حذاء الأذنين للرجل والأمة، وحذاء المنكبين للحرّة . (٢) ترك
الأصابع على حالها بحيث لا يفرقها ولا يضمهما . وهذا في غير حالة الركوع الآتية . (٣) وضع
الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت سترته ووضع المرأة يديها على صدرها . (٤) الثناء . (٥) التعوذ
للقراءة . (٦) التسمية سرا أول كل ركعة قبل الفاتحة . (٧) التأمين . (٨) التحميد .
(٩) الإسرار بالثناء والتأمين والتحميد . (١٠) الاعتدال عند ابتداء التحريمة وانتهائها .
(١١) جهر الإمام بالتكبير والتسميع والسلام . (١٢) تفرّج القدمين في القيام قدر أربع
أصابع . (١٣) أن تكون القراءة من المفصل حسب التفصيل المتقدم . (١٤) تكبيرات
الركوع والسجود . (١٥) أن يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثا . (١٦) أن
يقول في سجوده سبحان ربّي الأعلى ثلاثا . (١٧) وضع يديه على ركبتيه حال الركوع
(١٨) تفرّج أصابع يديه حال وضعهما على ركبتيه في الركوع إذا كان رجلا . (١٩) نصب
ساقيه . (٢٠) بسط ظهره في الركوع . (٢١) تسوية رأسه بعجزه . (٢٢) كمال الرفع من الركوع
(٢٣) كمال الرفع من السجود . (٢٤) وضع يديه ثم ركبتيه ثم وجهه عند النزول للسجود
وعكسه عند الرفع منه . (٢٥) جعل وجهه بين كفيه حال السجود أو جعل يديه محذو منكبيه
عند ذلك . (٢٦) أن يباعد الرجل بطنه عن نفيذه ومرفقيه عن جنبيه وذراعيه عن الأرض =

== في السجود . (٢٧) أن تلتصق المرأة بطنها بفخذها في السجود . (٢٨) الجلوس بين السجدين وقد علمت ما فيه مما تقدم . (٢٩) وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس بين السجدين وحال التشهد . (٣٠) أن يفرش الرجل رجله اليسرى وينصب اليمنى موجهة أصابعها إلى القبلة حال الجلوس للتشهد وغيره . (٣١) أن تجلس المرأة على أليتيها وأن تضع إحدى فخذها على الأخرى وتخرج رجلها اليسرى من تحت وركبها الأيمن . (٣٢) الإشارة بالسبابة عند النطق بالشهادة على ما تقدم . (٣٣) قراءة الفاتحة فيما بعد الركعتين الأوليين . (٣٤) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الجلوس الأخير بالصيغة المتقدمة . (٣٥) الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بما يشبه ألفاظ الكتاب والسنة . (٣٦) الالتفات يمينا ثم يسارا بالتسليمتين . (٣٧) أن ينوي الإمام بسلامه من خلفه من المصلين والحفظة وصالحى الجنب (٣٨) أن ينوي المأموم إمامه بالسلام في الجهة التي هو فيها إن كان عن يمينه أو يساره فإن حاذاه نواه بالتسليمتين مع القوم والحفظة وصالحى الجنب . (٣٩) أن ينوي المنفرد الملائكة فقط . (٤٠) أن يخفض صوته في سلامه الثانى عن الأول . (٤١) أن لا يؤخر سلامه عن سلام إمامه . (٤٢) أن يبدأ باليمين في السلام . (٤٣) أن ينتظر المسبوق فراغ إمامه من سلامه الثانى حتى يعلم أنه ليس عليه سجود سهو .

المالكية — زادوا على السنن السابقة سننا أخرى وهى :

(١) القيام بقراءة ما زاد على أم القرآن بالفرض . أما النفل فالقيام فيه أفضل . (٢) كل تشهد سواء كان الأول أو غيره . (٣) كل جلوس تشهد . (٤) السجود على صدور القدمين وعلى الركبتين والكفين . (٥) إنصات المقتدى للإمام في الجهر ولو سكنت الإمام .

بجملة السنن عندهم أربع عشرة سنة ، وهى :

(١) قراءة ما زاد على أم القرآن بعد الفاتحة في الركعة الأولى والثانية من الفرض الوقتى المتسع وقته . (٢) القيام لما في الفرض . (٣) الجهر بالقراءة فيما يجهر فيه حسب ما تقدم . (٤) السرفيا يسرفيه على ما تقدم . (٥) كل تكبيرات الصلاة ماعدا تكبيرة الإحرام فإنها فرض . (٦) كل تسمية . (٧) كل تشهد . (٨) كل جلوس للتشهد . (٩) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الأخير . (١٠) السجود على صدور القدمين وعلى الركبتين والكفين . (١١) ردة المقتدى على إمامه السلام وعلى من على يساره إن كان به أحد شاركه في إدراكه ==

= ركعة مع الإمام على الأقل . (١٢) الجهر بتسليمة التحليل . (١٣) إنصات المقتدى للإمام في الجهر . (١٤) الزائد عن القدر الواجب من الطمأنينة .
الشافعية — زادوا على السنن المتقدمة سننا أخرى ، وهي :

(١) أن يقول الرجل سبحان الله عند حدوث شيء يريد التنبيه عليه بشرط أن لا يقصد التنبيه وحده وإلا بطلت الصلاة . وأن تصفق المرأة عند إرادة التنبيه بشرط أن لا تقصد اللعب وإلا بطلت صلاتها وألا يضرها قصد الإعلام ، كما لا يضر زيادته . على الثلاث وأن توالى التصفيق ولكنها لا تبعد إحدى يديها عن الأخرى ثم تعيدها وإلا بطلت صلاتها .
(٢) الخشوع في جميع الصلاة ، وهو حضور القلب وسكون الجوارح بأن يستحضر أنه بين يدي الله تعالى وأن الله مطلع عليه . (٣) جلوس الاستراحة لمن يصلي من قيام بأن يجلس جلسة خفيفة بعد السجدة الثانية وقبل القيام إلى الركعة الثانية والرابعة . ويسن أن تكون قدر الطمأنينة ، ولا يضر زيادتها عن قدر الجلوس بين السجدين على المعتمد . ويأتي بها المأموم وإن تركها الإمام . (٤) نية الخروج من الصلاة من أول التسليمة الأولى . فلو نوى الخروج قبل ذلك بطلت صلاته . وإن نواه في أثناءها أو بعدها لم تحصل السنة ، وتسمى السنن المتقدمة وما زاد عليها هنا بالهيئات عندهم ولم يحصروها في عدد خاص وإنما جعلوا لها ضابطاً ، وهو ما عدا الأركان والأبواب ، وعندهم قسم آخر من السنن يسمى أبعاضاً ، وهو ما يجبر بسجود السهو لو ترك ولو عمداً . وإنما سميت أبعاضاً تشبهاً لها بالأبواب الحقيقية أي الأركان في مطلق الجهر ، وعددها عشرون :

(١) القنوت في اعتدال الركعة الأخيرة من الصبح ومن وتر النصف الثاني من رمضان . أما القنوت عند النازلة في أي صلاة غير ما ذكر فلا يعد من الأبعاض وإن كان سنة .
(٢) القيام له . (٣) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد القنوت . (٤) القيام لها .
(٥) السلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعدها . (٦) القيام له . (٧) الصلاة على الآل .
(٨) القيام لها . (٩) الصلاة على الصحب . (١٠) القيام لها . (١١) السلام على النبي . (١٢) القيام له . (١٣) السلام على الصحب . (١٤) القيام له . (١٥) التشهد الأول في الثلاثية والرابعة . (١٦) الجلوس له . (١٧) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده . (١٨) الجلوس لها . (١٩) الصلاة على الآل بعد التشهد الأخير .
(٢٠) الجلوس له .

== الحنبلة — زادوا على ما تقدم سنا أخرى للصلاة .

منها قول الإمام والمنفرد بعسء التحميد ، ملء السماء وملء الأرض وملء ما شئت من شئ بعد .

ومنها ترتيل القراءة .

ومنها مباشرة أعضاء السجود لمحلله سوى الركبتين فتكره المباشرة بهما .

ومنها الإشارة بوجهه نحو القبلة فى ابتداء السلام .

ومنها أن يزيد فى التفاتة الثانى بالسلام عن التفاتة الأول .

بقملة السنن عندهم ثمان وستون ، وهى :

قسمان قوليه ، وفعلية . فالقولية : اثنا عشرة ، وهى : دعاء الاستفتاح والتعوذ قبل القراءة ، والبسملة ، وقول آمين ، وقراءة سورة بعد الفاتحة كما تقدم . وجهر الامام بالقراءة كما تقدم أما المأموم فيكره جهره بالقراءة ، وقول ملء السموات وملء الأرض الخ بعد التحميد كما تقدم . وما زاد على المرة الأولى فى تسبيح الركوع والسجود . وما زاد على المرة فى قول رب اغفرلى فى الجلوس بين السجدين ، والصلاة على آله عليه الصلاة والسلام فى التشهد الأخير ، والبركة عليه عليه السلام وعلى الآل فيه ، والقنوت فى الوتر جميع السنة . أما الفعلية وتسمى الهيئات ، فهى ست وخمسون تقريبا :

رفع اليدين مع تكبيرة الإحرام . كون اليدين مبسوطتين عند الرفع المذكور . كونهما مضمومتى الأصابع عند الرفع المذكور أيضا . رفع اليدين كذلك عند الرفع من الركوع . نخط اليدين عقب ذلك . وضع اليمين على الشمال حال القيام والقراءة . جعل اليدين الموضوعتين على هذه الهيئة تحت سترته . نظر المصلى الى موضع سجوده حال قيامه . الجهر بتكبيرة الإحرام . ترتيل القراءة ، تخفيف الصلاة اذا كان إماما . إطالة الركعة الأولى عن الثانية . تقصير الركعة الثانية . تفريخ المصل بين قدميه حال قيامه يسيرا . قبض ركبتيه يديه حال الركوع . تفريخ أصابع اليدين حال وضعهما على الركبتين فى الركوع . مده ظهره فى الركوع مع استوائه . جعل رأسه حيال ظهره فى الركوع . بحافة عضديه عن جنتيه فيه . أن يبدأ فى السجود بوضع ركبته قبل يديه ، أن يضع يديه بعد ركبته . أن يضع جبهته وأنه بعد يديه . تمكين أعضاء السجود من الأرض . مباشرتها لمحل السجود كما تقدم . بحافة

وقد ذكر بعض المذاهب مندوبات للصلاة موضحة في ذيل الصحيفة^(١).

== عضديه عن جنبيه في السجود . مجافاة بطنه عن فخذه فيه أيضا . مجافاة الفخذين عن الساقين فيه . تفريخ مابين الركبتين فيه أيضا . أن ينصب قدميه فيه أيضا . جعل بطون أصابع القدمين على الأرض في السجود . تفريق أصابع القدمين في السجود . وضع اليدين حذو المنكبين فيه . بسط كل من اليدين فيه . ضم الأصابع من اليدين فيه أيضا . توجيه أصابعهما الى القبلة فيه أيضا . رفع اليدين أولا في القيام من السجود الى الركعة بأن يقوم للركعة الثانية على صدور قدميه . أن يقوم كذلك للركعة الثالثة . أن يقوم كذلك للركعة الرابعة . أن يعتمد بيديه على ركبتيه في النروض لبقية صلاته . الافتراش في الجلوس بين السجدين . الافتراش في التشهد الأول . التورك في التشهد الثاني . وضع اليدين على الفخذين في التشهد الأول . بسط اليدين على الفخذين في التشهد الأول . ضم أصابع اليدين في الجلوس بين السجدين في التشهد الأول والثاني . قبض الخنصر والبنصر من يده اليمنى وتحليق إبهامه مع الوسطى في التشهد مطلقا . أن يشير بسبابته عند ذكر لفظ الجلالة في التشهد . ضم أصابع اليسرى في التشهد . جعل أطراف أصابع اليسرى جهة القبلة . الإشارة بوجهه نحو القبلة في ابتداء السلام . الالتفات يمينا وشمالا في تسليمه . أن ينوي بسلامه الخروج من الصلاة . زيادة اليمين على الشمال في الالتفات . الخشوع في الصلاة .

والمرأة فيما تقدم كالرجل إلا أنها لا يسن لها المجافاة السابقة في الركوع والسجود بل السنة لها أن تجتمع نفسها وتجلس مسدلة رجلها عن يمينها وهو الأفضل ، وتسرع القراءة وجوبا إن كان يسمعها أجنبي ، والخشوع المشكل كالأنثى .

(١) الشافعية ، والحنابلة — قالوا لا فرق بين المندوب والسنة والمستحب بل كلها ألقاظ مترادفة على معنى واحد . فالسنة المتقدمة للصلاة تسمى أيضا مندوبا ومستحبا .

المالكية — قالوا مندوبات الصلاة ثمانية وأربعون : نية الأداء والقضاء في محلها . نية عدد الركعات . الخشوع وهو استحضار عظمة الله وهيبته وأنه لا يعبد سواه ، وهذا هو المندوب . وأما أصل الخشوع فواجب : رفع اليدين حذو المنكبين عند تكبيرة الإحرام فقط وإرسالها بوقاره . إكمال سورة بعد الفاتحة . تطويل قراءة الصبح والظهر مع ملاحظة أن الظهر دون الصبح . تقصير القراءة في العصر والمغرب . توسط القراءة في العشاء . تقصير

= الركعة الثانية عن الركعة الأولى في الزمن، ومساواتها لها وتطويل الثانية عن الأولى خلاف الأولى كما تقدم . إسماع المصلي نفسه القراءة في الصلاة السرية . قراءة المأموم في الصلاة السرية . تأمين المأموم والفد مطلقا أى في السرية والظهرية . تأمين الامام في الصلاة السرية فقط . الإسرار بالتأمين . تسوية المصلي ظهره في الركوع . وضع يديه على ركبتيه فيه . تمكين اليدين من الركبتين فيه أيضا . نصب الركبتين . التسبيح في الركوع بأن يقول سبحان ربى العظيم كما تقدم . مباحة الرجل مرفقيه عن جنبه . التحميد للفسد والمقتدى . التكبير حال الخفض والرفع إلا في القيام من اثنتين فينتظر بالتكبير حتى يستقل قائما ولا يقوم المأموم من اثنتين حتى يستقل إمامه . تمكين الجبهة من الأرض في السجود . تقديم اليدين على الركبتين عند الهوى له . تأخيرهما عن الركبتين عند القيام . وضع اليدين حذو الأذنين أو قربهما في السجود مع ضم أصابعهما وجعل رؤوسهما للقبلة . أن يبعد الرجل في السجود مرفقيه عن ركبتيه وبطنه عن فخذه وضبعه عن جنبه مع مراعاة التوسيط في ذلك .

وأما المرأة فتكون منضمة لبناء أمرها على السرك كما تقدم : رفع العجز في السجود . الدعاء فيه . التسبيح فيه . الإقضاء في الجلوس كله وقد تقدم تفصيله . وضع الكفين على رأس الفخذين في الجلوس . تفريج ما بين الفخذين في الجلوس . عقد ما عدا السبابة والإبهام من أصابع اليد اليمنى تحت إبهامها في جلوس التشهد مطلقا مع مد السبابة والإبهام وتحريك السبابة دائما يمينا وشمالا . القنوت في صلاة الصبح خاصة . كونه قبل الركوع في الركعة الثانية . لفظه الخالص اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونخضع لك ونخلع وترك من يكفرك ، اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخاف عذابك ألد إن عذابك بالكافرين ملحق ، وهو رواية الإمام مالك . دعاء قبل السلام . كونه سرا . كون التشهد سرا . تسميم الدعاء . التيامن بتسليمة التحليل فقط . الحنفية — قالوا المندوب والأدب والمستحب بمعنى واحد . وهو ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يواظب عليه كما تقدم . فمن آداب الصلاة أن لا ينظر المصلي الى شيء يشغله عنها . كأن يقرأ مكتوبا بالحائط أو يتلهى بنقوشه أو نحو ذلك . أن ينظر في قيامه الى موضع سجوده وفي ركوعه الى ظاهر قدميه وفي سجوده الى ما لان من أنفسه وفي قعوده الى حجبته وفي سلامه الى كفيه . الاجتهاد في دفع السعال الطارئ قهرا بقدر الاستطاعة . أما السعال المتصنع وهو الحاصل بغير عذر فانه مبطل للصلاة اذا اشتمل على حروف كالجشاء كما يأتي =

مبحث سنن الصلاة الخارجة عنها

وأما سنن الصلاة الخارجة عنها . فمنها اتخاذ السترة لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة وليدن منها » .

والسترة هي ما يجعله المصل بين يديه لمنع المرور . وإنما تسن للامام والمنفرد إن خشيا مرور أحد بين يديهما . وأما المأموم فسترة الإمام سترة له ، ويشترط فيها أن تكون طول ذراع فأكثر . أما غلظها فلا حد لأقله . ويستحب أن يعيل عنها يميناً أو يساراً بحيث لا يتقابلها . وأن يكون مستويا مستقيماً وأن يقرب منها قدر ثلاثة أذرع من ابتداء قدميه . فإن وجد ما يصلح أن يكون سترة ولكن تعسر غرضه بالأرض لصلايتها وضعه بين يديه عرضاً .

== الاجتهاد في دفع الثواب لقوله صلى الله عليه وسلم : « الثواب في الصلاة من الشيطان فإذا تناءب أحدكم فليكظم ما استطاع » أي فليدفعه بنحو أخذ شفته السفلى بين أسنانه . فإن لم يستطع ذلك غطى فيه بكمه أو بظاهر يده اليسرى . التسمية بين الفتحة والسورة أن يخرج الرجل يديه من كفيه عند التحريمة . أما المرأة فلا تفعل ذلك حفاظة على سترها . أن يقوم المصل عند سماع حي على الصلاة ممن يقيم الصلاة . شروع الامام في الصلاة بالفعل عند قول المبلغ قد قامت الصلاة ليحقق القول بالفعل . أن يدفع المصل من يتر بين يديه بإشارة خفيفة ولا يزيد على ذلك .

(١) المالكية والحنفية — قالوا اتخاذ السترة مندوب . وهذا لا ينافي إثم المصل بتركها في طريق الناس إن مر أحد بالفعل بين يديه . فالإثم بمرور أحد بين يديه بالفعل لا بترك السترة .

(٢) الشافعية والحنابلة — قالوا تسن لها وإن لم يخشيا مرور أحد بين يديهما .

(٣) الشافعية — قدروها بثلاث ذراع على الأقل .

(٤) المالكية — قالوا يشترط أن لا تقل عن غلظ الرمح .

(٥) الشافعية — قالوا كونها على يساره أولى .

(٦) المالكية — قالوا يكون بين المصل وسترته قدر مرور الهرة أو الشاة زائداً

على محل ركوعه وسجوده .

(٧) المالكية — قالوا لا يكفي وضعه على الأرض لا طويلاً ولا عرضاً بل لابد من

وضعه منصوباً كما تقدم .

وهو أولى من وضعه طولا فإن لم يجد شيئا أصلا خطا بالأرض كالهلال^(١) . وهو أولى من غيره من الخطوط . ويصح الاستتار بظهر الآدمي غير الكافر والمرأة الأجنبية ، ويصح بالسترة المغصوبة وإن حرم القصب^(٢) . وكذا السترة النجسة . ويصح اتخاذ السترة^(٣) من جدار أو عصا أو أثاث أو نحو ذلك بلا ترتيب بينها فله أن يستتر بأحدها مع وجود غيرها .

(١) المالكية — قالوا لا تصح السترة إلا بشيء مرتفع في غلظ رمح وطول ذراع كما تقدم . ويشترط أن يكون ثابتا فلا تصح بخط ولا بصبي لا يثبت .

(٢) الشافعية — قالوا لا يصح الاستتار بالخط الذي كالهلال بل لابد أن يكون مستويا عرضا أو طولا وكونه طولا أولى .

(٣) الشافعية — قالوا لا يصح الاستتار بالآدمي مطلقا .

الحنابلة — قالوا يصح الاستتار بالآدمي مطلقا بظهره أو غيره .

(٤) الحنابلة — قالوا لا يصح الاستتار بالمغصوبة والصلاة اليها مكروهة .

(٥) المالكية — قالوا لا يصح الاستتار بالنجس كقصبة المراض ولا بما يشغل قلب المصلي .

(٦) الشافعية — قالوا إن مراتب السترة أربع لا يصح الانتقال عن مرتبة منها إلى التي تليها إلا إذا لم تسهل الأولى . فالمرتبة الأولى هي الأشياء الثابتة الطاهرة كالجدران والعمد . والمرتبة الثانية العصا المغروزة ونحوها كالأناث إذا جمعه أمامه بقدر ارتفاع السترة . المرتبة الثالثة المصلي التي يتخذها للصلاة عليها من سجادة وعباءة ونحوهما بشرط أن لا تكون من فرش المسجد فإنها لا تكفي في السترة . المرتبة الرابعة الخط في الأرض بالطول أو بالعرض وكونه بالطول أولى . ويشترط في المرتبة الأولى والثانية أن تكون ارتفاع ثلثي ذراع فأكثر . وأن لا يزيد ما بينهما وبين المصلي عن ثلاثة أذرع فأقل من رؤوس الأصابع بالنسبة للقائم ومن الركبتين بالنسبة للجالس . ويشترط في المرتبة الثالثة والرابعة أن يكون امتدادهما جهة القبلة ثلثي ذراع فأكثر وأن لا يزيد ما بين رؤوس الأصابع ونهاية ما وضعه من جهة القبلة عن ثلاثة أذرع .

مبحث المرور بين يدي المصلي

ويحرم المرور بين يدي المصلي^(١) ولو لم يتخذ سترة بلا عذر، كما يحرم على المصلي أن يتعرض^(٢) بصلاته لمرور الناس بين يديه بأن يصلي بدون سترة بمكان يكثر فيه المرور إن مر بين يديه أحد . فيأثم بمرور الناس بين يديه بالفعل لا بترك السترة ، فلو لم يمتز أحد لا يأثم لأن اتخاذ السترة في ذاته ليس واجبا ، ويأثمان معا إن تعرض المصلي وكان للمسار مندوحة^(٣) ، ولا يأثم إن لم يتعرض المصلي ولم يكن للمسار مندوحة . وإذا قصر أحدهما دون الآخر أثم وحده . ويجوز^(٤) المرور بين يدي المصلي لستة فرجة في الصف سواء كان موجودا مع المصلين قبل الشروع في الصلاة أو دخل وقت الشروع فيها^(٥) ، كما يجوز مرور من يطوف بالبيت بين يدي المصلي على تفصيل في المذاهب . وفي القدر الذي يحرم المرور فيه بين يدي المصلي اختلاف المذاهب^(٦) .

- (١) الشافعية — قالوا لا يحرم المرور بين يدي المصلي إلا إذا اتخذ سترة بشرائطها المتقدمة ، وإلا فلا حرمة ولا كراهة وإن كان خلاف الأولى .
- (٢) الشافعية والحنابلة — قالوا إن تعرض المصلي بصلاته في موضع يحتاج للورور فيه يكره مطلقا سواء مر أحد أو لم يمتز بين يديه .
- (٣) الشافعية — قالوا لا إثم عليهما في هذه الحالة .
- الحنابلة — قالوا يأثم المسار فقط .
- (٤) الحنابلة — قالوا إن كان المقصر المصلي فلا إثم عليه .
- (٥) المالكية — قالوا الداخل الذي لم يشرع في الصلاة لا يجوز له ذلك إلا إذا تعين ما بين يدي المصلي طريقا له .
- (٦) المالكية — أجازوا المرور بالمسجد الحرام أمام مصلي لم يتخذ سترة . أما المستتر فالمرور بين يديه كغيره . وكذلك يكره مرور الطائف أمام مستتر . وأما أمام غيره فلا .
- الحنفية — قالوا يجوز المرور بين يدي المصلي للطائف بالبيت . وكذلك يجوز المرور بين يدي المصلي داخل الكعبة وخلف مقام إبراهيم عليه السلام ، وإن لم يكن بين المصلي والمسار سترة .
- الحنابلة — قالوا لا يحرم المرور بين يدي المصلي بمكة كلها وحرمتها .
- الشافعية — قالوا يجوز مرور من يطوف بالبيت أمام المصلي مطلقا .
- (٧) الحنفية — قالوا إن كان يصلي في مسجد كبير أو في الصحراء فيحرم المرور بين =

ويسنّ للمصلي أن يدفع المأز بين يديه بالإشارة بالعين أو الرأس أو اليد فإن لم يرجع قيدفعه بما يستطيعه . ويقدم الأسهل فالأسهل بشرط أن لا يعمل في ذلك عملاً كثيراً يفسد الصلاة .

ومنها الأذان والإقامة وسياق الكلام عليهما في باب خاص بهما .

مكروهات الصلاة

وأما مكروهاتها : فمنها العبث القليل بيده في ثوبه أو لحيتيه أو نحو ذلك بدون حاجة .
أما إذا كان حاجة كإزالة العرق عن وجهه أو التراب المؤذى فلا يكره .
ومنها فرقة الأصابع لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تقمّع أصابعك وأنت في الصلاة » .
رواه ابن ماجه .

ومنها تشبيك الأصابع لأن النبي صلى الله عليه وسلم : رأى رجلاً قد شبك أصابعه في الصلاة ففرج صلى الله عليه وسلم بينها . رواه الترمذى وابن ماجه .
ومنها أن يضع يده على خاصرته .
ومنها الالتفات يمينا أو يسارا لغير حاجة كحفظ متاعه . وفيه تفصيل في المذاهب .

= يديه من موضع قدمه الى موضع سجوده، وإن كان يصلي في مسجد صغير فإنه يحرم المرور من موضع قدميه الى حائط القبلة وقدّر بأربعين ذراعاً على المختار .
المالكية — قالوا إن صلى لستره حرم المرور بينه وبين سترته . ولا يحرم المرور من ورائها وإن صلى لغير ستره حرم المرور في موضع ركوعه وسجوده فقط .
الشافعية — قالوا إن القدر الذي يحرم المرور فيه بين المصلي وسترته هو ثلاثة أذرع فأقل ،
الحنابلة — قالوا إن أخذ المصلي ستره حرم المرور بينه وبينها ولو بعدت وإن لم يتخذ ستره حرم المرور في ثلاثة أذرع معتبرة من قدمه .

(١) الحنفية — قالوا يرخص له في فعل ذلك ولم يعتدوه سنة ، وليس له أن يزيد على نحو الإشارة بالرأس أو العين أو التسبيح . وللراة أن تصفق بيديها مرة أو مرتين .
المالكية — قالوا يندب له أن يدفع المأز بين يديه .

(٢) الحنفية — قالوا المكروه هو الالتفات بالعنق فقط . أما الالتفات باليمين يمنة أو يسرة فباح ، وبالصدر الى غير جهة القبلة قدر ركن كامل مبطل للصلاة كما سيأتى .

ومنها الإقعاء^(١) وهو أن يضع أليته على الأرض وينصب ركبتيه لقول أبي هريرة رضي الله عنه ، نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم : عن نقر كتف الديك وإقعاء كقعاء الكلب ، والتفات كالتفات الثعلب .

ومنها اقتراش ذراعيه أى مدهما كما يفعل السبع .

ومنها تشمير كفيه عن ذراعيه^(٢) .

ومنها الإشارة بالعين أو الحاجب واليد ونحوها إلا إذا كانت الإشارة لحاجة كرد السلام ونحوه فلا تكره .

= الشافعية — قالوا يكره الالتفات بالوجه . أما بالمصدر فيبطل مطلقا لأن فيه انحرافا عن القبلة .

المالكية — قالوا يكره الالتفات مطلقا ولو بجميع جسده ما دامت رجلاه للقبلة وإلا بطلت الصلاة .

الحنابلة — قالوا إن الالتفات مكروه وتبطل الصلاة به إن استدار بجملته أو استدبر القبلة ما لم يكن في الكعبة أو في شدة خوف فلا تبطل الصلاة إن التففت بجملته ولا تبطل لو التففت بمصدره ووجهه لأنه لم يستدبر بجملته . .

(١) المالكية — قالوا الإقعاء بهذا المعنى محرم ولا يبطل الصلاة على الأظهر . وأما المكروه عندهم فله أربع صور : منها أن يجعل بطون أصابعه للأرض ناصبا قدميه جاعلا أليته على عقبيه أو يجلس على القدمين وظهورهما للأرض .

(٢) المالكية — قيسدوا ذلك بأن يكون لأجل الصلاة . وأما إذا كان مشمرا قبل الدخول فيها لحاجة ودخلها كذلك . أو شمّر في الصلاة لأجلها فلا كراهة .

(٣) الحنفية — قالوا تكره الإشارة مطلقا ولو كانت كرد السلام . إلا إذا كان المصلي يدفع المار بين يديه . فإن له أن يدفعه بالإشارة ونحوها كما تقدم .

المالكية — قالوا الإشارة باليسد أو الرأس كرد السلام واجبة في الصلاة . أما السلام بالإشارة ابتداء فهو جائز على الراجح وتجاوز الإشارة لأى حاجة إن كانت خفيفة وإلا منعت . وتكره الرد على من مشى .

(١) ومنها عقص شعره، وهو شدّه على مؤخر الرأس بأن يفعل ذلك قبل الصلاة . ويصلي وهو على هذه الحالة . أما إذا فعله في الصلاة فبطل إذا اشتمل على عمل كثير .
ومنها رفع ثوبه بين يديه أو من خلفه في الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم وأن لا أكف شعرا ولا ثوبا » . رواه الشيخان .
ومنها الاندراج في الثوب كالحرام ونحوه بحيث لا يدع منفذا يخرج منه يديه . ويعبر الفقهاء عن ذلك باشمال الصماء (٢) . « فان لم يكن له إلا ثوب فليتر به ولا يشتمل اشمالة اليهود » .

ومنها أن يسدل رداءه على كتفيه (٣) كالحرام والملاءة) بدون أن يرد أحد طرفيه على الكتف الآخر . « وأن يغطي الرجل فاه » . وهذا إن كان بغير عذر . وإلا فلا يكره .
ومنها الاضطباع ، وهو أن يجعل الرداء تحت إبطه الأيمن ثم يلقى طرفه على كتفه الأيسر ويترك الآخر مكشوفاً .

ومنها إتمام قراءة السورة حال الركوع . أما إتمام قراءة الفاتحة حال الركوع فبطل للصلاة حيث كانت قراءة الفاتحة فرضاً .
ومنها الإتيان بالأذكار المشروعة للانتقال من ركن إلى ركن في غير محلها لأن السنة أن يكون ابتداء الذكر عند ابتداء الانتقال . وانتهائه عند انتهائه . فيكره أن يكبر للركوع مثلاً

(١) المالكية — قالوا ضم الشعر إن كان لأجل الصلاة كره وإلا فلا .

(٢) الحنابلة — قالوا إن اشمال الصماء المكروه هو أن يجعل وسط رداءه تحت عاتقه الأيمن ويجعل طرفه على عاتقه الأيسر من غير أن يكون تحته ثوب آخر . وإلا لم يكره .
الشافعية — لم يذكروا اشمال الصماء في مكروهات الصلاة .

(٣) المالكية — قالوا إلقاء الرداء على الكتفين مندوب بل يتأكد لإمام المسجد .
ويندب أن يكون طوله ستة أذرع وعرضه ثلاثة إن أمكن ذلك ويقوم مقامه (البرنس) .
الشافعية — لم يذكروا سدل الرداء المذكور في مكروهات الصلاة .

(٤) الحنفية — قالوا إن إتمام قراءة الفاتحة حال الركوع مكروه كإتمام قراءة السورة حاله . لأن قراءة الفاتحة ليست فرضاً عندهم كما تقدم . إلا أن الكراهة في إتمام الفاتحة حال الركوع تحريرية بخلاف إتمام السورة .

بعد أن يتم ركوعه ، أو يقول سمع الله لمن حمده بعد تمام القيام . بل المطلوب أن يملأ الانتقال بالتكبير وغيره من أوله إلى آخره ^(١) .

ومنها تغميض عينيه إلا لمصلحة كتغميضهما عما يوجب الاشتغال والتلهي .

ومنها رفع بصره إلى السماء لقوله صلى الله عليه وسلم : « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء » — أى فى الصلاة ليتبين أو لتخطفن أبصارهم . رواه البخارى .

ومنها أن يقرأ فى الركعة الثانية سورة أو آية فوق التى قرأها فى الأولى . كأن يقرأ فى الركعة الأولى سورة الانشراح . وفى الثانية الضحى أو يقرأ فى الأولى قد أفلح من زكاه . وفى الثانية والشمس وضحاها ونحو ذلك . أما تكرار السورة فى ركعة واحدة أو فى ركعتين . فمكروه فى الفرض والنفل إذا كان يحفظ غيرها ^(٢) .

ومنها أن يكون بين يدي المصلى تنوير أو كانون فيه حجر ^(٣) . لأن هذا تشبه بالمجوس .

ومنها أن يكون بين يديه ما يشغله من صورة حيوان أو غيرها فإذا لم يشغله لا تكره الصلاة اليها ^(٤) .

(١) الحنابلة — قالوا ان ذلك مبطل للصلاة إن تعمده ، فلو كبر للركوع بعد تمامه مثلا بطلت صلاته إن كان عامدا . ويجب عليه سجود السهو إن كان ساهيا . لأن الإتيان بذكر الانتقال بين ابتداء الانتقال وانتهائه واجب .

المالكية — قالوا إن ذلك خلاف المندوب . لأن الإتيان بالأذكار المشروعة للانتقالات فى ابتدائها مندوب ، كما تقدم .

(٢) المالكية — قالوا إن كان ذلك للوعظة والاعتبار بآيات السماء فلا يكره .

الحنابلة — استثنوا من ذلك الرفع حال التجشئ فإنه لا يكره .

(٣) الحنفية — قالوا إن هذا مقيد بالصلاة المفروضة . أما النفل فلا يكره فيه التكرار .

الحنابلة — قالوا إنه غير مكروه . وإنما المكروه تكرار الفاتحة فى ركعة واحدة وقراءة

القرآن كله فى صلاة فرض واحدة لا فى صلاة نافلة

(٤) الشافعية — لم يذكروا أن الصلاة إلى تنوير أو كانون مكروهة .

(٥) الحنفية — قالوا تكره الصلاة إلى صورة الحيوان مطلقا وإن لم تشغله سواء كانت

فوق رأس المصلى أو أمامه أو خلفه أو عن يمينه أو يساره أو بجذائه . وأشدّها كراهة ما كانت =

ومنها صلاته خلف صف فيه فرجة ^(١) .

ومنها الصلاة في المزبلة والمجزرة وقارعة الطريق ^(٢) والحمام ومعاطن الإبل أى مباركها .

مبحث الصلاة في المقبرة

وكذا تركه الصلاة في المقابر على تفصيل في المذاهب ^(٣) .

= أمامه ثم فوقه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه إلا أن تكون صغيرة بحيث لا تظهر إلا بتأمل كالصورة التي على الدينار . فلو صلى ومعه دراهم عليها تماثيل لا يكره . وكذا لا تركه الصلاة الى الصورة الكبيرة إذا كانت مقطوعة الرأس . أما صورة الشجر فان الصلاة لا تركه اليها إلا إذا شغلته . الحنابلة - قالوا يكره أن يصلى الى صورة منصوبة أمامه ولو صغيرة لا تبدو للناظرين إلا بتأمل بخلاف ما إذا كانت غير منصوبة أو خلفه أو فوقه أو عن أحد جانبيه .

(١) الحنابلة - قالوا إن كان يصلى خلف الصف الذى فيه فرجة . فان كان وحده بطلت صلاته وان كان مع غيره كرهت صلاته .

(٢) المالكية - قالوا تجوز الصلاة بلا كراهة في المزبلة والمجزرة ومحجة الطريق أى وسطها إن أمنت النجاسة . أما إذا لم تؤمن فان كانت محققة أو مظنونة كانت الصلاة باطلة . وإن كانت مشكوكة أعيدت في الوقت فقط إلا في محجة الطريق اذا صلى فيها لضيق المسجد وشك في الطهارة فلا إعادة عليه . وأما في معاطن الإبل أى شمال بروكها للشرب الثانى المسمى عللا فهي مكروهة ولو أمنت النجاسة . وتعاد الصلاة في الوقت ولو كان عامدا على أحد قولين . وأما الصلاة في مبيتها ومقبلها فليست بمكروهة على المعتمد إذا أمنت النجاسة .

الحنابلة - قالوا الصلاة في المزبلة والمجزرة وقارعة الطريق والحمام ومعاطن الإبل حرام وباطلة إلا لعذر كأن حبس بها ومثلها سقوفها . إلا صلاة الجنائزة فتصح بالمقبرة وعلى سطحها .

(٣) الحنفية - قالوا تركه الصلاة في المقبرة إذا كان القبرين يدي المصلى بحيث لو صلى صلاة الخاشعين وقع بصره عليه . أما إذا كان خلفه أو فوقه أو تحت ما هو واقف عليه فلا كراهة على التحقيق . وقد قيدت الكراهة بأن لا يكون في المقبرة موضع أعد للصلاة لانجاسة فيه ولا قدر ولا فلا كراهة . وهذا في غير قبور الأنبياء فلا تركه الصلاة عليها مطلقا . =

والصلاة مكروهات أخرى^(١) . وقد ذكرت المكروهات كلها مجموعة في ذيل الصحيفة عند كل مذهب .

= الحنابلة — قالوا إن الصلاة في المقبرة . وهي ما احتوت على ثلاثة قبور فأكثرت في أرض موقوفة للدفن باطلة مطلقا . أما إذا لم تحتو على ثلاثة بأن كان بها واحد أو اثنان فالصلاة فيها صحيحة بلا كراهة إن لم يستقبل القبر وإلا كره .

الشافعية — قالوا تكره الصلاة في المقبرة غير المنبوشة سواء كانت القبور خلفه أو أمامه أو على يمينه أو شماله أو تحته إلا قبور الشهداء والأنبياء فإن الصلاة لا تكره فيها ما لم يقصد تعظيمهم وإلا حرم . أما الصلاة في المقبرة المنبوشة بلا حائل فإنها باطلة لوجود النجاسة بها . المالكية — قالوا الصلاة في المقبرة جائزة بلا كراهة إن أمنت النجاسة فإن لم تؤمن النجاسة ففيه التفصيل المتقدم في الصلاة في المزبلة ونحوها .

(١) الحنفية — عدوا المكروهات كما يأتي : ترك واجب أو سنة مؤكدة عمدا وهو مكروه تحريما إلا أن إثم ترك الواجب أشد من إثم ترك السنة المؤكدة . عبثه بثوبه وبدنه . رفع الحصى من أمامه مرة إلا للسجود . فرقة الأصابع . تشبيكها . التخصر . الالتفات بعنقه لابعينه فإنه مباح ولا بصدره فإنه مبطل . الإقعاء . إقتراش ذراعيه . تشمير كفيه عن ذراعيه . صلاته في السراويل ونحوها مع قدرته على لبس القميص . رد السلام بالإشارة . التربع بلا عذر . عقص شعره . الاعتجار وهو شدة الرأس بالمنديل مع ترك وسطها مكشوقا . رفع ثوبه بين يديه أو من خلفه إذا أراد السجود . سدل إزاره . إندراج في الثوب بحيث لا يدع منفذا يخرج يديه منه . جعل الثوب تحت إبطه الأيمن وطرح جانبيه على عاتقه الأيسر أو عكسه . إتمام القراءة في غير حالة القيام . إطالة الركعة الأولى في كل شفع من التطوع إلا أن يكون مرويا عن النبي صلى الله عليه وسلم : أو مأثورا عن صحابي كقراءة ((سبح)) و ((قل يا أيها الكافرون)) و ((قل هو الله أحد)) في الوتر لأنه ملحق بالنوافل في القراءة . تطويل الركعة الثانية عن الركعة الأولى . ثلاث آيات فأكثرت في جميع الصلوات المفروضة بالاتفاق والنفل على الأصح . تكرار السورة في ركعة واحدة أو ركعتين في الفرض ؛ أما النفل فلا يكره فيه التكرار . قراءة سورة أو آية فوق التي قرأها . فصله بسورة بين سورتين قرأهما في ركعتين كأن يقرأ في الأولى ((قل هو الله أحد)) ، وفي الثانية ((قل أعوذ برب الناس)) =

= ويترك وسطهما ((قل أعوذ برب الفلق)) لما فيه من شبه التفضيل والهجر . ثم الطيب قصدا . ترويضه بالمروحة أو بالثوب مرة أو مرتين فإن زاد على ذلك بطلت صلاته . تحويل أصابع يديه أو رجله عن القبلة في السجود وغيره . ترك وضع اليدين على الركبتين في الركوع . ترك وضعهما على الفخذين فيما بين السجدين وفي حال التشهد . ترك وضع يمينه على يساره بالكيفية المتقدمة حال القيام . التأثب فإن غلبه فليكظم ما استطاع كأن يضع ظهر يده اليمنى أو كنه على فيه في حالة القيام ويضع ظهر يساره في غيره . تغميض عينيه إلا لمصلحة . رفع بصره للسماء . التخطي . العمل القليل المنافي للصلاة ؛ أما المطلوب فيها فهو منها كتحرير الأصابع ومنه قتل قملة بعد أخذها من غير عذر فإن شغلته بالعض فلا يكره قتلها مع التحرز عن دمها . تغطية أنفه وفمه . وضع شيء لا يذوب في فمه إذا كان يشغله عن القراءة المستنونة أو يشغل باله . السجود على كور عمامته . الاقتصار على الجهة في السجود بلا عذر كمرض قائم بالأنف . وهو يكره تحريما . الصلاة في الطريق وفي الحمام وفي الكنيف وفي المقبرة . الصلاة في أرض النير بلا رضاه . الصلاة قريبا من نجاسة . الصلاة مع شدة الحصر بالبول أو الغائط أو الريح فإن دخل في الصلاة وهو على هذه الحالة ندب له قطعها إلا إذا خاف فوات الوقت أو الجماعة . الصلاة في ثياب ممتحنة لا تصان عن الدنس . الصلاة وهو مكشوف الرأس تكاسلا ؛ أما إن كان للتذلل والتضرع فهو جائز بلا كراهة . الصلاة بحضرة طعام يميل طبعه إليه إلا إذا خاف خروج الوقت أو الجماعة . الصلاة بحضرة كل ما يشغل البال كالزينة ونحوها أو يخل بالخشوع كاللهو واللعب ولهذا نهى عن الإتيان للصلاة بالهرولة بل السنة أن يأتي إليها بالسكينة والوقار . عذ الآتى والتسبيح باليد . قيام الإمام بجملته في المحراب لا قيامه خارجه وسجوده فيه إلا إذا ضاق المكان فلا كراهة . قيام الإمام على مكان مرتفع بقدر ذراع على المعتمد أو قيامه على الأرض وحده وقيام من خلفه جميعهم على مكان مرتفع عنه . أن يخص الإنسان نفسه بمكان في المسجد يصلي فيه بحيث يصير ذلك عادة له . القيام خلف صف فيه فرجة . الصلاة في ثوب فيه تصاوير . أن يصلي إلى صورة سواء كانت فوق رأسه أو خلفه أو بين يديه أو بجذائه إلا أن تكون صغيرة أو مقطوعة الرأس أو لغير ذي روح . الصلاة إلى تنور أو كانون فيه جمرة ، أما الصلاة إلى القنديل والسراج فلا كراهة فيها . الصلاة بحضرة قوم نيام . مسح الجهة من تراب لا يضره في خلال الصلاة . تعيين سورة لا يقرأ غيرها إلا ليسر عليه .

= الشافعية — عدوا مكروهات الصلاة كما يأتي : الالتفات بوجهه لا بصدره في غير المستلق بلا حاجة ؛ أما المستلق وهو الذي يصلي مستلقيا على ظهره لعذر فإن الالتفات بوجهه مبطل لصلاته . جعل يديه في كفيه عند تكبيرة التحزم وعند الركوع والسجود وعند القيام من التشهد الأول وعند الجلوس له أو للأخير بالنسبة للذكر دون الأنثى . الإشارة بنحو عين أو حاجب أو نحوهما ولو من أحرص بلا حاجة ، أما إذا كانت الإشارة لحاجة كرد السلام ونحوه فلا كراهة ما لم تكن على وجه اللعب وإلا بطلت . الجهر في موضع الإسرار وعكسه بلا حاجة . جهر المأموم خلف الإمام إلا بالتأمين . وضع اليد في الخاصرة بلا حاجة . الإسراع في الصلاة مع عدم التقص من الواجب وإلا بطلت . الصاق الرجل غير العاري عضديه بجنتيه وبطنه بفخذيه في ركوعه وسجوده ؛ أما الأنثى والعاري فينبغي لكل منهما أن يضم بعضه الى بعض . الإلقاء المتقدم تفسيره . ضرب الأرض بجهته حال السجود مع الطمأنينة وإلا بطلت . وضع ذراعيه على الأرض حال السجود كما يفعل السبع بلا حاجة . ملازمة مكان واحد فيه للصلاة لغير الإمام في المحراب ؛ أما هو فلا يكره له على الراجح . المبالغة في خفض الرأس في الركوع وإطالة التشهد الأول ولو بما يندب بعد التشهد الأخير إذا كان غير مأموم وإلا فلا كراهة . والأضطباع المتقدم تفسيره . تشبيك الأصابع . فرقتها . إسبال الإزار أى إرخائها على الأرض . تنميط بصره لغير عذر ، وإلا فقد يجب إذا كانت الصفوف عمرة وقد يسن إذا كان يصلي الى حائط منقوش . رفع بصره الى السماء ولا يسن النظر الى السماء إلا عقب الوضوء فقط . كنف الشعر والثوب . تغطية الفم بيده أو غيرها لغير حاجة ؛ أما للحاجة كدفع التثاؤب فلا يكره . البصق أماما ويمينا لا يسارا . الصلاة مع مدافعة الحدث . الصلاة بحضرة ما تشاؤه نفسه من طعام أو شراب . الصلاة في الطريق التي يكثر بها مرور الناس كقارعة الطريق والمطاف . الصلاة في محال المصيبة كالنساء ونحوه . الصلاة في الكنيسة . الصلاة في موضع شأنه النجاسة كزبلة ومجزرة ومعلن إبل . استقبال القبر في الصلاة . الصلاة وهو قائم على رجل واحدة . الصلاة وهو قارن بين قدميه . الصلاة عند غلبة النوم . الصلاة منفردا عن الصف والجماعة قائمة إذا كانت الجماعة مطلوبة وإلا فلا ، وهذا كله إن اتسع الوقت وإلا فلا كراهة أصلا .

المالكية — قالوا مكروهات الصلاة هي : التعمد قبل القراءة في الفرض الأملي . البسملة قبل الفاتحة أو السورة كذلك ؛ وأما في النفل ولو مندورا فالأولى ترك التعمد والبسملة =

= إلا لمراعاة الخلاف فالأولى حينئذ الإتيان بالبسملة في الفرض وغيره . الدعاء قبل القراءة أو أثناءها . الدعاء في الركوع . الدعاء قبل التشهد . الدعاء بعد غير التشهد الأخير . دعاء المأموم بعد سلام الإمام . الجهر بالدعاء المطلوب في الصلاة . الجهر بالتشهد . السجود على ملبوس المصلي . السجود على كور العمامة ولا إعادة عليه إن كان خفيفا كالطاقة والطاقتين ، فإن كان غير خفيف أعاد في الوقت . السجود على ثوب غير ملبوس للمصلي . السجود على بساط أو حصير ناعم إن لم يكن فرش مسجد وإلا فلا كراهة . القراءة في الركوع أو السجود إلا إذا قصد بها في السجود الدعاء . تخصيص صيغة يدعو بها دائما . الالتفات في الصلاة بلا حاجة مهمة . تشبيك الأصابع . فرقتها . الإقعاء وتقدم تفسيره . التخصير كما تقدم . تغميض العينين إلا لخوف شاغل . رفع البصر إلى السماء لغير موعظة . رفع رجل واعتماد على أخرى إلا لضرورة . وضع قدم على أخرى . إقران القدمين دائما . التفكير في أمور الدنيا . حمل شيء بكم أو نيم إن لم يمنع ما في الفم خروج الحروف من مخارجها وإلا أبطل . العبث بالحلية أو غيرها . حمد العاطس . الإشارة باليد أو الرأس للرد على مشمت . حك الجسد لغير ضرورة إن كانت قليلا عرفا أما لضرورة فخافز وإن كثر أبطل . التبسم اختيارا إن كان قليلا عرفا وإلا أبطل الصلاة ولو اضطرابا . ترك سنة خفيفة عمدا كتكبيرة أو تسمية ، وأما ترك السنة المؤكدة . فخرام . قراءة سورة أو آية في غير الأولين من الفريضة . التصفيق لحاجة تتعلق بالصلاة رجلا كان المصنفق أو امرأة والنسبيح لغير حاجة . اشتغال الصماء . الاضطباع . وتقدم تفسيرهما . وأن يرفع المصلي بالإيماء شيئا يسجد عليه سواء اتصل ذلك الشيء بالأرض أم لا وأن ينقل الحصى من ظل أو شمس ليسجد عليه والدعاء بالعجمية لقادر على العربية .

الحنابلة — عدوا مكروهات الصلاة كما يأتي : الصلاة بأرض الخسف . الصلاة ببقعة نزل بها عذاب كأرض بابل . الصلاة في الطاحون . الصلاة على سطح الطاحون . الصلاة في الأرض السبخة ، ولا تكره ببيعة وكنيسة ولو مع صور ما لم تكن مشهورة أمامه . سدل الرداء . اشتغال الصماء . وقد تقدم تفسيرهما . تغطية الوجه . تغطية النهم والأنف . تشمير الكم بلا سبب . شد الوسط بما يشبه شد الزنار . شد وسط الرجل والمرأة على القميص ولو بما لا يشبه الزنار كتمديد ، أما الحزام على نحو القفطان فلا بأس به . الفتوت في غير الوتر إلا لضرورة فإنه ليس للإمام الأعظم أن يقنت في جميع الصلوات ما عدا الجمعة . الالتفات اليسار

مبحث في ما يكره فعله في المساجد وما لا يكره وما يتعلق بذلك
يكره في المسجد أمور : منها اتخاذ طريقا إلّا الحاجة على تفصيل في المذاهب .^(١)

= بلا حاجة سواء كان بوجهه فقط أو به مع صدره فإن التفت كثيرا بحيث يستدبر القبلة بجملة بطلت صلاته ما لم يكن في الكعبة أو في شدة خوف فانها لا تبطل . رفع بصره الى السماء إلّا في حال التجشّي اذا كان يصلي مع الجماعة فيرفع وجهه حتى لا يؤذيه برأسته ولا كراهة في ذلك . الصلاة الى صورة منصوبة أمامه . السجود على صورة . حمل المصلي شيئا فيه صورة ولو صغيرة كالصورة التي على الدرهم أو الدينار . الصلاة الى وجه الآدمي أو الحيوان . الصلاة الى ما يشغله كخائط منقوش . حمل المصلي ما يشغله . استقباله شيئا من نار ولو سراجا وقنديلا وشمعة موقدة . إخراج لسانه . فتح فمه . أن يضع في فيه شيئا . الصلاة الى مجلس يتحدث الناس فيه . الصلاة الى نائم . الصلاة الى كافر . الاستناد الى شيء بلا حاجة بحيث لو أزيل ما استند اليه لم يسقط وإلا بطلت الصلاة . الصلاة مع ما يمنع كما لما ذكره ورد . إقتراش ذراعيه حال السجود كالسبع . الإقعاء وتقدم تفسيره . أن يصلي مع شدة حصر البول أو الغائط أو الريح . الصلاة حال اشتياقه الى طعام أو شراب أو جماع . تقليب الحصى . العبث . وضع يده على خاصرته . ترويعه بمروحة إلّا الحاجة ما لم يكثر وإلا بطلت صلاته كما سيأتي في المبهطلات . كثرة اعتياده على أحد قدميه تارة والقدم الثانية أخرى . فرقة أصحابه . تشبيكها . اعتياده على يده حال جلوسه . الصلاة وهو مكتوف باختياره . عقص شعره وتقدم تفسيره . كنف الشعر والثوب . جمع ثوبه بيده اذا سجد . تخصيص شيء للسجود عليه بجهته . مسح أثر السجود . الصلاة الى مكتوب في القبلة . تعليق شيء في القبلة كالسيف والمصحف . تسوية موضع سجوده بلا عذر . تكراره الفاتحة في ركعة ؛ أما جمع سورتين فأكثر في ركعة ولو في صلاة الفرض فلا يكره . قراءة القرآن كله في فرض واحد .

(١) الحنفية — قالوا يكره تحريما اتخاذ المسجد طريقا بغير عذر . فلو كان لعذر جاز ويكفي أن يصلي تحية المسجد كل يوم مرة واحدة وإن تكرر دخوله ، ويكون فاسقا اذا اعتاد المرور فيه لغير عذر بحيث يتكرر مروره كثيرا . أما مروره مرة أو مرتين فلا يفسق به ، ويخرج عن الفسق بنية الاعتكاف وإن لم يمكث .

ومنها النوم فيه على تفصيل في المذاهب ^(١) .
ومنها الأكل فيه لغير معتكف على تفصيل في المذاهب ^(٢) .

= المالكية — قالوا يجوز المرور في المسجد إن لم يكثر . فإن كثركه إن كان بناء المسجد سابقا على الطريق وإلا فلا كراهه . ولا يطالب المائر بتحية المسجد مطلقا .

الشافعية — قالوا يجوز المرور في المسجد للطاهر والجنب مطلقا . وأما الخائض فإنه يكره لها المرور به ولو لحاجة بشرط أن تأمن تلويث المسجد وإلا حرم . ويسن أن يصلي المائر بالمسجد تحيته كما دخل إن كان متطهرا أو يمكنه التطهير عن قرب .

الحنابلة — قالوا يكره اتخاذ المسجد طريقا للطاهر والجنب وإن حرم عليه اللبس به بلا وضوء . وكذلك يكره للخائض والنفساء إن أمن تلويث المسجد بلا حاجة ، فإن كان الحاجة فلا يكره للجميع . ومن الحاجة كونه طريقا قريبا . فتنتفى الكراهة بذلك .

(١) الحنفية — قالوا يكره النوم في المسجد إلا للغريب والمعتكف فإنه لا كراهة في نومهما به . ومن أراد أن ينام به ينسوى الاعتكاف ويفعل ما نواه من الطاعات فإن نام بعد ذلك نام بلا كراهة .

الشافعية — قالوا لا يكره النوم في المسجد إلا إذا ترتب عليه تهوئش كأن يكون للنائم صوت مرتفع بالغطيظ .

الحنابلة — قالوا إن النوم في المسجد مباح للمعتكف وغيره إلا أنه لا ينام أمام المصلين لأن الصلاة إلى النائم مكروهة . وطم أن يقيموه إذا فعل ذلك .

المالكية — قالوا يجوز النوم في المسجد وقت القيلولة سواء كان المسجد بالبادية أو الحاضرة . وأما النوم ليلا فإنه يجوز لمسجد البادية دون الحاضرة فإنه يكره لمن لا منزل له أو لمن صعب عليه الوصول إلى منزله ليلا . وأما السكنى دائما فلا تجوز إلا لرجل تجرد للعبادة . أما المرأة فلا يحل لها السكنى فيه .

(٢) الحنفية — قالوا يكره تنزيها أكل ما ليست له رائحة كريهة . أما ما كان له رائحة كريهة كالنوم والبصل فإنه يكره تحريما . ويمنع آكله من دخول المسجد . ومثله من كان في فيه بخر تؤذي رائحته المصلين . وكذا يمنع من دخول المسجد كل مؤذ ولو بلسانه .

ومنها رفع الصوت بالكلام أو الذكر على تفصيل في المذاهب^(١).

= المالكية — قالوا يجوز للغرباء الذين لا يجردون مأوى سوى المساجد أن يأووا إليها ويأكلوا فيها ما لا يقدر كالتمر . ولم يأن يأكلوا ما شأنه التقدير إذا أمن تقدير المسجد به بفرش سفرة أو سباط من الجلد ونحوه ، وكل هذا في غير ما له رائحة كريهة . أما هو فيحرم أكله في المسجد .

الشافعية — قالوا الأكل في المسجد مباح ما لم يترتب عليه تقدير المسجد كأكل العسل والسمن وكل ما له دسومة وإلا حرم لأن تقدير المسجد بشيء من ذلك ونحوه حرام وإن كان طاهرا . أما إذا ترتب عليه تعفيش المسجد بالطاهر لا تقديره كأكل نحو القول بالمسجد فمكروه . الحنابلة — قالوا يباح للعتكف وغيره أن يأكل في المسجد أى نوع من أنواع المأكولات بشرط أن لا يلوثه ولا يلقى العظام ونحوها فيه ، فإن فعل وجب عليه تنظيفه من ذلك . هذا في ما ليس له رائحة كريهة كالنوم والبصل والإكره . ويكره لآكل ذلك ومن في حكمه كالأنجر دخول المسجد . فإن دخله استحب إخراجة دفعا للأذى . كما يكره إخراج الريح في المسجد لذلك .

(١) الحنفية — قالوا يكره رفع الصوت بالذكر في المسجد إن ترتب عليه تهوئش على المصلين أو إيقاظ للنائمين وإلا فلا يكره ، بل قد يكون أفضل إذا ترتب عليه إيقاظ قلب الذكر وطرده النوم عنه وتنشيطه للطاعة . أما رفع الصوت بالكلام فإن كان بما لا يحل فانه يكره تحريما ، وإن كان بما يحل فإن ترتب عليه تهوئش على المصل أو نحو ذلك كره وإلا فلا كراهة . ومحل عدم الكراهة إذا دخل المسجد للعبادة . أما إذا دخله لخصوص الحديث فيه فانه يكره مطلقا .

الشافعية — قالوا يكره رفع الصوت بالذكر في المسجد إن هوش على مصل أو مدرّس أو قارئ أو مطلع أو نائم لا يستيقظ وإلا فلا كراهة . أما رفع الصوت بالكلام فإن كان بما لا يحل كمطالعة الأحاديث الموضوعة ونحوها فانه يحرم مطلقا وإن كان بما يحل لم يكره إلا إذا ترتب عليه تهوئش ونحوه .

المالكية — قالوا يكره رفع الصوت في المسجد ولو بالذكر والعلم . واستثنوا من ذلك أموراً أربعة : (الأول) ما إذا احتاج المدرّس إليه لإسماع المتعلمين فلا يكره . (الثاني) ما إذا =

ومنها إيقاع العقود كالبيع والشراء على تفصيل في للذاهب ^(١) .

ومنها نقش المسجد وتزيينه بغير الذهب والفضة ^(٢) . أما نقشه بهما فهو حرام . ويحرم إدخال النجس والمنتجس فيه ولو كان جافا . فلا يجوز الاستصباح فيه بالزيت أو الدهن

= أدى الرفع الى التهويش على مصل فيحرم . (الثالث) رفع الصوت بالتلبية في مسجد مكة أو منى فلا يكره . (الرابع) رفع صوت المراتب بالتكبير ونحوه فلا يكره .

الحنابلة — قالوا رفع الصوت بالذكر في المسجد مباح إلا اذا ترتب عليه تهويش على المصلين وإلا كره . أما رفع الصوت في المسجد بغير الذكر فإن كان بما يباح فلا كراهة إلا إذا ترتب عليه تهويش فيكره . وإن كان بما لا يباح فهو مكروه مطلقا .

(١) الحنفية — قالوا يكره إيقاع عقود المبادلة بالمسجد كالبيع والشراء والإجارة . أما عقد الهبة ونحوها فإنه لا يكره بل يستحب فيه عقد النكاح . ولا يكره للعتكف إيقاع سائر العقود بالمسجد اذا كانت متعلقة به أو بأولاده بدون إحضار السلعة . أما عقود التجارة فإنها مكروهة له كغيره .

المالكية — قالوا يكره البيع والشراء ونحوهما بالمسجد حيث كان في ذلك تقليب ونظر للبيع ولا سمسة وإلا فلا كراهة ، وبالسمسرة يحرم . وأما الهبة ونحوها وعقد النكاح فذلك جائز ، بل عقد النكاح مندوب فيه . والمراد بعقد النكاح مجرد الإيجاب والقبول بدون ذكر شروط (ليست من شروط صحته) ولا كلام كثير .

الحنابلة — قالوا يحرم البيع والشراء والإجارة في المسجد وإن وقع فهو باطل . ويسن عقد النكاح فيه .

الشافعية — قالوا يحرم اتخاذ المسجد محلا للبيع والشراء اذا أزرى بالمسجد (أضاع حرمة) فإن لم يزر كره إلا الحاجة ما لم يضيق على مصل فيحرم . وأما عقد النكاح به فإنه يجوز للعتكف .

(٢) المالكية — قالوا يكره نقش المسجد وتزيينه ولو بالذهب والفضة سواء كان ذلك في محرابه أو غيره كسقفه وجدارانه . وأما تخصيص المسجد وتشييده فهو مندوب .

الحنفية — قالوا يكره نقش المحراب وجدار القبلة بمص ماء ذهب اذا كان نقش بماله حلال لا من مال الوقف فإن كان بمال حرام أو من مال الوقف حرم . ولا يكره نقش سقفه .

المتنجس، كما لا يجوز بناؤه ولا تخصيصه بالنجس^(١). ولا البول فيه ونحوه ولو في إناء إلا للضرورة. ويستثنى من ذلك الدخول فيه بالنعل المتنجس فإنه يجوز للحاجة وينبغي الاحتراز عن تنجيس المسجد بما يتساقط منه.

ومنها إدخال الصبيان والمجانين المسجد على تفصيل في المذاهب^(٢).

ومنها البصق والمخاط بالمسجد على تفصيل في المذاهب^(٣).

== وباقى جدرانها بالمال الحلال المملوك وإلا حرم، ولا بأس بنقشه من مال الوقف إذا خيف ضياع المال في أيدي الظلمة، أو كان فيه صيانة للبناء أو فعل الواقف مثله.

(١) الحنفية - قالوا يكره تحريما كل ما ذكر من إدخال النجس والمتنجس فيه أو الاستصباح فيه بالمتنجس أو بناؤه بالنجس أو البول فيه.

الحنبالية - قالوا إن أدى إدخال النجس أو المتنجس فيه إلى سقوط شيء منه في المسجد حرم الإدخال وإلا فلا. وأما الاستصباح فيه بالمتنجس فحرام. كذلك البول فيه ولو في إناء. وأما بناؤه وتخصيصه بالنجس فهو مكروه.

(٢) الحنفية - قالوا إذا غلب على الظن أنهم يجسسون المسجد يكره تحريما إدخالهم وإلا يكره تنزيها.

المالكية - قالوا يجوز إدخال الصبي المسجد إذا كان لا يعبت أو يكف عن العبث إذا نهى عنه وإلا حرم إدخاله، كما يحرم إدخاله وإدخال المجانين إذا كان يؤدي إلى تنجيس المسجد. الشافعية - قالوا يجوز إدخال الصبي الذي لا يميز والمجانين المسجد إن أمن تلويثه وإلحاق ضرر بمن فيه وكشف عورته. وأما الصبي المميز فيجوز إدخاله فيه إن لم يتخذة ملعبا وإلا حرم.

الحنبالية - قالوا يكره دخول الصبي غير المميز المسجد لغير حاجة فإن كان لحاجة كتعليم الكتابة فلا يكره إدخال المجانين فيه أيضا.

(٣) الشافعية - قالوا إن حفر لبصاقه ونحوه حفرة يبصق فيها ثم دفنها بالتراب فإنه لا يائثم أصلا. وإن بصق قبل أن يحفر فإنه يائثم ابتداء. فإن دفنها بعد ذلك رفع عنه دوام الإثم. ومثل ذلك ما لو بصق على بلاط المسجد فإنه يرتفع عنه دوام الإثم بحك بصاقه حتى ينزل أثره فإن بصق بدون أن يفعل شيئا من ذلك فقد فعل محرما.

ومنها نشد الضالة فيه ، وهي الشيء الضائع لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا رأيتم من ينشد الضالة في المسجد فقولوا له لا ردّها الله عليك »^(١) .
ومنها إنشاد الشعر على تفصيل في المذاهب^(٢) .

= الحنابلة — قالوا إن البصاق في المسجد حرام . فإن كانت أرضه ترابية أو مفروشة بالحصباء فإن دفن بصاقه فقد رفع عنه دوام الإثم . وإن كانت أرضه بلاطا وجب عليه مسحه . ولا يكفي أن يغطيها بالحصير . وإن لم ير بصاقه يلزم من يراه إزالته بدفن أو غيره .
المالكية — قالوا يكره البصاق القليل في المسجد إذا كانت أرضه بلاطا ويحرم الكثير . أما إذا كانت أرضه مفروشة بالحصباء فإنه لا يكره .

الحنفية — قالوا إن ذلك مكروه تحريما . فيجب تنزيه المسجد عن البصاق أو المخاط والبلغم سواء كان على جدرانه أو أرضه وسواء كان فوق الحصير أو تحتها . فإن فعل وجب عليه رفعه ولا فرق في ذلك بين أن تكون أرض المسجد ترابية أو مبلطة أو مفروشة أو غير ذلك .
(١) الشافعية — قالوا يكره إنشاد الضالة إن لم يهتد على المصلين أو النائمين وإلا حرم ، وهذا في غير المسجد الحرام فإنه لا يكره فيه إنشاد الضالة لأنه مجمع الناس .

(٢) الحنفية — قالوا الشعر في المسجد إن كان مشتملا على مواعظ وحكم وذكر نعمة الله تعالى وصفة المتقين فهو حسن . وإن كان مشتملا على ذكر الأطلال والأزمان وتاريخ الأمم فباح . وإن كان مشتملا على هجو وسخف فحرام . وإن كان مشتملا على وصف الحدود والقدود والشعور والخصوم فمكروه إن لم يترتب عليه ثوران الشهوة وإلا حرم .

الحنابلة — قالوا الشعر المتعلق بمدح النبي صلى الله عليه وسلم ونحوه مما لا يحرم ولا يكره يباح إنشاده في المسجد .

المالكية — قالوا إنشاد الشعر في المسجد حسن إن تضمن ثناء على الله تعالى أو على رسوله صلى الله عليه وسلم ، أو جثا على خير ، وإلا فلا يجوز .

الشافعية — قالوا إنشاد الشعر في المسجد إن اشتمل على حكم ومواعظ وغير ذلك مما لا يخالف الشرع ولم يشوش حسن وإلا حرم .

ولا يجوز السؤال في المسجد ولا إعطاء السائل صدقة فيه على تفصيل في المذاهب^(١) .
 ويجوز تعليم العلم في المسجد وقراءة القرآن والمواظ على الحكم مع ملاحظة عدم التهويش
 على المصلين .
 وسطح المسجد له حكم المسجد فيكره ما يكره ويحرم في المسجد . أما المنازل
 التي فوق المساجد فليس لها حكم المساجد .
 ومنها الكتابة على جدرانها على تفصيل في المذاهب^(٢) .
 ويباح الوضوء في المسجد ما لم يؤد إلى تقذيره ببصاق أو مخاط وإلا كان حراماً^(٣) . وكذلك
 يباح إغلاق المسجد في غير أوقات الصلاة .

- (١) الحنابلة — قالوا يكره سؤال الصدقة في المسجد والتصدق على السائل فيه ويباح
 التصديق في المسجد على غير السائل وعلى من سأل له الخطيب .
 الشافعية — قالوا يكره السؤال فيه إلا إذا كان فيه تهويش فيحرم .
 المالكية — قالوا ينهى عن السؤال في المسجد ولا يعطى السائل . وأما التصديق
 فيه بخائز .
 الحنفية — قالوا يحرم السؤال في المسجد ويكره إعطاء السائل فيه .
 (٢) المالكية — قالوا إن كانت الكتابة في القبلة كرهت لأنها تشغل المصلي سواء كان
 المكتوب قرآناً أو غيره . ولا تكره فيما عدا ذلك .
 الشافعية — قالوا يكره كتابة شيء من القرآن على جدران المسجد وسقوفه . ويحرم
 الاستناد لما كتب فيه من القرآن بأن يجعله خلف ظهره .
 الحنابلة — قالوا تكره الكتابة على جدران المسجد وسقوفه . وإن كان فعل ذلك من مال
 الوقف حرم فعله ، ووجب الضمان على الفاعل . وإن كان من ماله لم يرجع به على جهة الوقف .
 الحنفية — قالوا لا ينبغي الكتابة على جدران المسجد خوفاً من أن تسقط وتهان بوطء
 الأقدام .
 (٣) الحنفية والمالكية — قالوا الوضوء في المسجد مكروه مطلقاً .
 (٤) الحنفية — قالوا يكره إغلاق المساجد في غير أوقات الصلاة إلا لخوف على مناع
 فانه لا يكره .

مبحث تفضيل بعض المساجد على بعض

وفي تفضيل بعض المساجد على بعض بالنسبة للصلاة فيها تفصيل في المذاهب^(١) .

مبطلات الصلاة

وأما مبطلاتها ، فمنها التكلم بكلام أجنبي عنها لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » .
رواه مسلم .

وحدّ الكلام المبطل هو ما كان مشتملا على بعض حروف الهجاء ، وأقله ما كان منتظما
من حرفين وإن لم يفهما أو حرف واحد مفهم .

(١) الحنفية — قالوا أفضل المساجد المسجد الحرام بمكة ، ثم المسجد النبوي بالمدينة ،
ثم المسجد الأقصى بالقدس ، ثم مسجد قباء ، ثم أقدم المساجد ، ثم أعظمها مساحة ، ثم أقربها
للصلى ، والصلاة في المسجد المعتد لسماع الدروس الدينية أفضل من الأقدم وما بعده ، ومسجد
الحى أفضل من المسجد الذى به جماعة كثيرة لأن له حقا فينبغى أن يؤديه ويعمره .
الشافعية — قالوا أفضل المساجد المسجد المكي ، ثم المسجد النبوي ، ثم المسجد الأقصى ،
ثم الأكثر جمعا ما لم يكن إمامه ممن يكره الاقتداء به وإلا كان قليل الجمع أفضل منه ، وكذا
لو ترتب على صلاته فى الأكثر جمعا تعطيل المسجد القليل الجمع لكونه إمامه أو تحضر الناس
بحضوره . وإلا كانت صلاته فى القليل الجمع أفضل .

المالكية — قالوا أفضل المساجد المسجد النبوي ، ثم المسجد الحرام ، ثم المسجد
الأقصى ، وبعد ذلك المساجد كلها سواء ، نعم المسجد القريب الصلاة فيه أفضل لحق الجوار .
الحنابلة — قالوا إن أفضل المساجد المسجد الحرام ، ثم المسجد النبوي ، ثم المسجد
الأقصى ، ثم المساجد كلها سواء . ولكن الأفضل أن يصلى فى المسجد الذى لتوقف الجماعة
فيه على حضوره أو تقام بغير حضوره ولكن ينكسر قلب إمامه أو جماعته بعدم حضوره ،
ثم المسجد العتيق ، ثم ما كان أكثر جمعا ، ثم الأبعد .

(٢) المالكية — قالوا حدّ الكلام المبطل للصلاة هو ما كان كلمة واحدة مفهومة فأكثر
وقال بعضهم هو مطلق الصوت وإن لم يفهم .

أما الحرف الواحد المهمل الذي لا يفهم منه معنى فإنه لا يبطل الصلاة، وكذلك الصوت الذي لم يشتمل على حروف فإنه لا يبطلها .

ولا فرق في ذلك بين أن يتكلم المصلح عامدا أو ناسيا، ^(١) عالما بأن الكلام مفسد للصلاة أو جاهلا، ^(٢) مختارا أو مكرها، مستيقظا أو نائم في صلاته ^(٣) نوما يسيرا لا ينقض الرضوء، وكذلك لا فرق بين أن يتكلم لإصلاح الصلاة ^(٤) (كأن يقول لإمامه الثاني أنت قميت كذا) أو لغير

(١) الشافعية — قالوا إن تكلم في الصلاة ناسيا فانها لا تبطل بذلك الكلام سواء تكلم قبل السلام أو بعده بشرط أن يكون الكلام يسيرا . وحجة اليسير ما كان ست كلمات صرفية فأقل .

المالكية — قالوا لا تبطل الصلاة بالكلام سهوا إذا كان يسيرا . يعتبر الكثير واليسير بحسب العرف ولا فرق في ذلك بين أن يتكلم قبل السلام أو بعده .

(٢) الشافعية — قالوا إن تكلم الجاهل في صلاته كلاما يسيرا لا تبطل بشرط أن يكون قريب عهد بالاسلام أو يكون قد تربى بعيدا عن العلماء بحيث لا يستطيع الوصول إليهم لطوف أو عدم مال أو ضياع من تربيته نفقتهم أو نحو ذلك وإلا فسدت صلاته ولا يعذر بالجهل .

(٣) الحنابلة — قالوا إذا تكلم في صلاته وهو قائم على هذه الحالة فانها لا تبطل .

(٤) المالكية — قالوا الكلام لإصلاح الصلاة لا يبطلها، سواء وقع قبل السلام أو بعده من الإمام أو من المأموم أو منهما . فان وقع من المأموم فإنه لا يبطل الصلاة بشرطين : (أحدهما) أن لا يكون كثيرا عرفا بحيث يكون به معترضا عن الصلاة وإن كانت تدعو الحاجة إليه . (ثانيهما) أن لا يفهم الإمام الغرض بالتسبيح له فان كثرة كلامه أو كان إمامه يفهم إذا سبّح له بطلت صلاته . مثلا إذا سلم إمامه في الرابعة من ركعتين أو صلاها أربعاً وقام الخامسة ولم يفهم بالتسبيح فان المأموم أن يقول له أنت سلمت من اثنتين أو قمت للركعة الخامسة أو نحو ذلك؛ وإن وقع الكلام لإصلاح الصلاة من الإمام فإنه لا يبطلها بالشراطين المذكورين وهما أن لا يكون الكلام كثيرا وأن لا يفهم بالتسبيح . ويترد شرط ثالث وهو أن لا يبطل له شك في صلاته من نفسه بأن لم يشك أصلا أو حصل له شك من كلام المأمومين . فان شك من نفسه وجب عليه أن يطرح ما شك فيه ويبني صلاته على يقينه ولا يسأل أحدا وإلا بطلت صلاته .

إصلاح الصلاة، ولا فرق أيضا بين أن يتكلم بعد السلام نسيانا قبل تمام الصلاة أولا . وإنما الذي لا يبطل هو لفظ السلام . فلو سلم في صلاة الظهر مثلا من ركعتين ناسيا فان صلاته لا تبطل بالسلام وإنما تبطل إن تكلم بعد ذلك السلام، فالكلام في كل هذه الأحوال مبطل للصلاة ولو كان واجبا عليه كالكلام لإتخاذ أعين من الوقوع في هلكة ونحو ذلك فانه في مثل هذه الحالة يجب عليه أن يتكلم ويقطع الصلاة . أما المخطئ، وهو الذي يسبق لسانه إلى كلمة غير القرآن فان صلاته لا تبطل بذلك .

ومن الكلام المبطل التنجیح إذا بان منه حرفان فأكثر . وإنما يبطل الصلاة إذا كان لغير حاجة . فان كان الحاجة كتحصين صوته حتى تخرج القراءة من مخارجها تامة أو يهتدى إمامه إلى الصواب ونحو ذلك فانه لا يبطل . وكذا إذا كان ناشئا بدافع طبيعي فانه لا يبطل . ومنه الأثرين والتأوه والتأفف والبكاء إذا اشتملت على حروف مسموعة فانها تبطل الصلاة إلا إذا كانت ناشئة من خشية الله تعالى أو من مرض بحيث لا يستطيع منعها .

(١) الشافعية — قالوا المخطئ الذي يسبق لسانه إلى كلمة غير القرآن تبطل صلاته أيضا .

(٢) المالكية — قالوا التنجیح لا يبطل الصلاة وإن اشتمل على حروف مبطله سواء

كان لحاجة أو لغير حاجة على المختار ما لم يكن كثيرا أو تلاعبا وإلا أبطل .

الشافعية — قالوا يعفى عن التلييل من التنجیح إذا لم يستطع رده إلا إذا كان مرضا

ملازما بحيث لا ينشأ الشخص منه زمنا يسع الصلاة وإلا فلا يضر كثيره أيضا . وكذلك إن تمدد عليه النطاق بركن قول من أركان الصلاة كقراءة الفاتحة فان التنجیح الكثير لأجل أن يتمكن من قراءتها لا يضره . أما إن تمدد عليه النطق بسنة فان التنجیح الكثير لا يغتفر له فيها .

(٣) المالكية — قالوا إن كان الأثرين والتأوه والبكاء ونحوها لوجع أو كانت ناشئة

من خشية الله فانها لا تبطل الصلاة لكن الأثرين للوجع إن كثر أبطل . وإلا كان حكمها حكم الكلام فان وقعت من المصلي سهوا فانها لا تبطل إلا إذا كانت كثيرة، وإن وقعت عمدا فانها تبطل إلا إذا تعلق بها غرض لإصلاح الصلاة على التفصيل المتقدم .

الشافعية — قالوا الأثرين والتأوه والتأفف ونحوها إن بان منها حرفان فأكثر، ففيها صور

ثلاث : (الأولى) أن تغلب عليه ولا يستطيع دفعها، وفي هذه الحالة يعفى عن قليلها عرفا ولا يعفى عن كثيرها ولو كان ناشئا من خوف الآخرة . (الثانية) أن لا تغلب عليه وحينئذ —

ومن الكلام المبطل الدعاء بما يشبه كلام الناس على تفصيل في المذاهب ^(١) .
ومنه إرشاد المأموم لغير إمامه إلى الصواب في القراءة ويسمى (الفتح على الإمام)
على تفصيل في المذاهب ^(٢) .

= لا يعفى عن كثيرها ولا قليلها ولو كانت ناشئة من خوف الآخرة . (الثالثة) أن تكثر عرفا
وفي هذه الحالة لا يعفى عن قليلها أيضا إلا إذا صارت مرضا ملازما فانها لا تبطل الصلاة
للضرورة ومثلها التناؤب والعطاس والجشأ كما يأتي :

(١) الحنفية — قالوا تبطل الصلاة بالدعاء بما يشبه كلام الناس؛ وضابطه أن لا يكون
واردا في الكتاب الكريم ولا في السنة ولا يستحيل طلبه من العباد فله أن يدعو بما شاء مما
ورد في الكتاب والسنة . أما ما ليس واردا فيهما فإن كان يستحيل طلبه من العباد كطلب
الرزق والبركة في المال والبنين ونحو ذلك مما يطلب من الله وحده فإن الصلاة لا تبطل به .
وإن كان لا يستحيل طلبه من العباد نحو اللهم أطعمني تفاحا أو زوجني بفلانة فإنه يبطل
الصلاة كما تقدم في سنن الصلاة .

المالكية — قالوا لا تبطل الصلاة بالدعاء بخير الدنيا والآخرة مطلقا فله أن يدعو بما
لا يستحيل طلبه من العباد كأن يقول اللهم أطعمني تفاحا ونحوه .

الشافعية — قالوا الدعاء الذي يبطل الصلاة هو الذي يكون بشيء محرم أو مستحيل
أو معاق له أن يدعو بعد ذلك بما شاء من خير الدنيا والآخرة بشرط أن لا يخاطب بذلك
غير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم . فإن خاطب غيرهما بطلت صلاته سواء كان
المخاطب عاقلا، كأن يقول للعاطس يرحمك الله ؛ أو غير عاقل، كأن يخاطب الأرض فيقول
ها ربى وربك الله أعوذ بالله من شرك وشركاءك .

الحنابلة — قالوا الدعاء الذي يبطل الصلاة هو الدعاء بغير ما ورد، وليس من أمر
الآخرة كاللحاح الدنيا وما فيها؛ كأن يقول اللهم ارزقني جارية حسناء وقصرا فخا
وحلة جميلة ونحو ذلك . ويجوز أن يدعو لشخص معين بشرط أن لا يأتي بكاف الخطاب
كأن يقول اللهم ارحم فلانا . أما إذا قال اللهم ارحمك يا فلان فإن صلاته تبطل .

(٢) الحنفية — قالوا إذا نسي الإمام الآية كأن توقف في القراءة أو تردد فيها فإنه يجوز
للمأموم الذي يصلي خلفه أن يفتح عليه ولكنه ينوي إرشاد إمامه لا التلاوة لأن القراءة خلف
الإمام مكروهة تحريما كما تقدم .

== ويكره للمأموم المبادرة بالفتح على الإمام كما يكره للإمام أن يلجئ المأموم على إرشاده بل ينبغي له أن ينتقل إلى آية أخرى أو سورة أخرى أو يركع إذا قرأ القدر المفروض والواجب .
أما فتح المأموم على غير إمامه بأن فتح على مقتد مشله أو على إمام غير إمامه أو على منفرد أو على غير مصل فإنه يبطل الصلاة إلا إذا قصد التلاوة لا الإرشاد، ولكن ذلك يكون مكروها تحريما حينئذ . وكذلك أخذ المصلي بإرشاد غيره فإنه يبطل الصلاة إلا أخذ الإمام بإرشاد مأمومه فإنه لا يبطل فإذا نسي المأموم أو المنفرد الآية فأرشدته غيره فعمل بإرشاده بطلت صلاته إلا إذا تذكر من تلقاء نفسه، وكما أن امثال أمر الغير في القراءة يبطل الصلاة كذلك امثاله في الفعل فإنه يبطلها فإذا وجدت فرجة في الصف فأمره غيره يستأذنها فامثل بطلت صلاته، بل ينبغي أن يصبر زمنا ما ثم يفعل من تلقاء نفسه .

المالكية — قالوا إن الفتح على الإمام لا تبطل به الصلاة . وإنما يفتح المأموم على إمامه إذا وقف عن القراءة وطلب الفتح بأن ترد في القراءة . أما إذا وقف ولم يتردد فإنه يكره الفتح عليه ويجب الفتح عليه في الحالة الأولى إن ترتب عليه تحصيل الواجب كقراءة الفاتحة . ويسن إن أدى إلى صلاح الآية الزائدة عن الفاتحة . ويندب إن أدى إلى إكمال السورة الذي هو مندوب . وأما الفتح على غير الإمام سواء كان خارجا عن الصلاة أو فيها فإنه يبطل للصلاة .

الشافعية — قالوا يجوز للمأموم أن يفتح على إمامه بشرط أن يسكت عن القراءة . أما إذا تردد في القراءة فإنه لا يفتح عليه ما دام مترددا فإن فتح عليه في هذه الحالة انقطعت الموالاة بين قراءته ويلزمه استئناف القراءة . ولا بد لمن يفتح على إمامه أن يقصد القراءة وحدها أو يقصد القراءة مع الفتح . أما إن قصد الفتح وحده أو لم يقصد شيئا أصلا فإن صلاته تبطل على المعتمد . أما الفتح على غير إمامه سواء كان مأموما آخر أو غيره فإنه يقطع الموالاة في القراءة فيستأنفها إذا قصد الذكر ولو مع الاعلام وإلا بطلت .

الحنابلة — قالوا يجوز للمصلي أن يفتح على إمامه إذا أرتج عليه (أي منع من القراءة) أو غلط فيها، ويكون الفتح واجبا إذا منع الإمام من القراءة أو غلط في الفاتحة لتوقف صحة الصلاة على ذلك . أما الفتح على غير إمامه سواء أكان في الصلاة أم خارجا عنها فإنه مكروه لعدم الحاجة إليه ولا تبطل به الصلاة لأنه قول مشروع فيها .

وليس من الكلام المبطل التسبيح للاعلام بأنه في الصلاة . أو لإرشاد الإمام إلى اصلاح خطأ وقع فيها . أما التسبيح والتهيل والذكر بغير الوارد في الصلاة أو التكلم بآية من القرآن لإفادة الغير غرضاً من الأغراض ففى كونه مبطلا للصلاة تفصيل المذاهب .^(١)

(١) الحنفية - قالوا اذا تكلم المصلى بتسبيح أو تهليل أو أثنى على الله تعالى عند ذكره كأن قال جل جلاله ، أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره ، أو قال صدق الله العظيم عند فراغ القارئ من القراءة ، أو قال مثل قول المؤذن ونحو ذلك ، فان قصد به الجواب عن أمر من الأمور بطلت صلاته . أما اذا قصد مجرد الثناء والذكر أو التلاوة فان صلاته لا تبطل . وكذلك تبطل اذا لم يقصد شيئاً ومثل ذلك ما اذا تكلم بآية من القرآن لإفادة الغير غرضاً من الأغراض كأن خاطب شخصاً اسمه يحيى بقوله : ((يا يحيى خذ الكتاب بقوة)) يريد بذلك أن يأخذ كتاباً عنده أو قال لمن يستأذنه في الدخول وهو في صلاته ((ادخلوها بسلام آمين)) ، أو سأله رجل وهو يصلى ما هو مالك فقال : ((وانليل والبنال والحمير لتركبوها)) ونحو ذلك فانه يبطل الصلاة إلا اذا قصد مجرد التلاوة . ومثل ذلك ما اذا أخبر بخبر سوء وهو في الصلاة فقال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، أو رأى ما يعجبه فقال سبحان الله ، أو حدث ما يفرغه فقال : بسم الله ، أو دعا لأحد أو عليه فان صلاته تبطل بذلك إلا اذا قصد مجرد الذكر أو الثناء فانه لا تبطل حينئذ . وكذلك تبطل اذا رفع صوته بالتسبيح أو التهليل يريد بذلك زجر الغير عن أمر من الأمور . أما اذا رفع صوته بالقراءة قاصداً الزجر برفع الصوت لا بالقراءة فان صلاته لا تفسد . وإنما استثنى من ذلك كله التسبيح للاعلام بأنه في الصلاة أو تنبيه إمامه الى خطأ في الصلاة لما ورد في الحديث : « اذا نابت أحدكم نائبة في الصلاة فليسبح » .

المالكية - قالوا لا تبطل الصلاة بالقرآن الذى قصد به إفهام الغير غرضاً من الأغراض بشرط أن يكون ذلك في محله . وذلك كأن يستأذنه شخص في الدخول عليه وهو يصلى فيصادف ذلك الاستئذان الفراغ من قراءة الفاتحة فيشرع في قراءة ((ادخلوها بسلام آمين)) جواباً عن ذلك الاستئذان . أما إن وقع في غير محله كأن يصادف الاستئذان الركوع أو السجود أو قبل الفراغ من الفاتحة فأجابه بذلك بطلت صلاته . أما اذا أجابه بالتسبيح ، أو التهليل ، أو بقول لا حول ولا قوة إلا بالله ، فان صلاته لا تبطل بذلك فى أى محل من الصلاة لأن الصلاة كلها محل لها .

ومن الكلام المبطل تسميت العاطس . فإذا شمت المصلي عاطسا بحضرته بطلت صلاته بشرط أن يقول له « يرحمك الله » بكاف الخطاب . أما إذا قال له يرحمه الله ، أو يرحمنا الله فإن صلاته لا تبطل بذلك .

= الحنابلة - قالوا لا تبطل الصلاة بالتسبيح أو التهليل أو الذكر لغرض من الأغراض فإذا رأى ما يعجبه فقال : سبحان الله ؛ أو أصابته مصيبة فقال : لا حول ولا قوة إلا بالله ؛ أو أصابه ألم فقال : بسم الله ونحو ذلك ، فإن صلاته لا تبطل به وإنما يكره لا غير . أما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره فإنها مستحبة في النفل فقط . أما الفرض فإنها لا تطلب فيه ولا تبطله ، وكذلك لا يبطلها التكلم بآية من القرآن لغرض من الأغراض كأن يقول لمن يستأذنه وهو في صلاته ﴿ ادخلوها بسلام آمين ﴾ ، أو يقول ﴿ يا يحيى خذ الكتاب بقوة ﴾ مخاطبا بذلك شخصا اسمه يحيى . أما إذا تكلم بكلمة من القرآن لا تميز عن كلام الناس كأن يخاطب شخصا اسمه إبراهيم بقوله يا إبراهيم فإن صلاته تبطل بذلك .

الشافعية - قالوا إذا تكلم بآية من القرآن وهو في الصلاة قاصدا بذلك إلهام الغير أمرا من الأمور فقط بطلت صلاته . وكذلك تبطل الصلاة إذا أطلق ولم يقصد شيئا . أما إذا قصد التلاوة مع هذا الإلهام فإن صلاته لا تبطل .

وكذا إذا استأذنه شخص في أمر فسبح له أو سبح لإمامه لتنبيهه إلى خطأ في الصلاة أو قال : (الله) عند حدوث ما يفزعه فإنه في هذه الأحوال إن قصد الذكر ولو مع ذلك الغرض لا تبطل ولا بطلت . أما إذا قال : صدق الله العظيم عند سماع آية ، أو قال : لا حول ولا قوة إلا بالله عند سماع خبر سوء ، فإن صلاته لا تبطل به مطلقا إذ ليس فيه سوى الثناء على الله تعالى ولكنه يقطع موالة القراءة فيستأنفها ؛ ومثل ذلك إجابة المؤذن . وإذا سمع المأموم إمامه يقول ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ فقال المأموم مثله (محاكاة له) أو قال استعنا بالله ، أو نستعين بالله بطلت صلاته إن لم يقصد تلاوة ولا دعاء وإلا فلا تبطل ، والإتيان بهذا بدعة منهي عنها . أما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره فإن كانت بالاسم الظاهر فإنها تقطع الموالة ولا تبطل الصلاة ؛ وإن كانت بالضمير فإنها لا تقطع ولا تبطل .

(١) الحنفية - قالوا إذا شمت المصلي عاطسا بحضرته بطلت صلاته مطلقا سواء قال =

ومن الكلام المبطل رد السلام . فلو سلم عليه رجل وهو يصلي فرد عليه السلام بلسانه
مبطل . أما اذا رد عليه بالإشارة فانها لا تبطل كما تقدم تفصيله في مكروهات الصلاة
ولا تبطل الاستسالة بالتثاؤب والعطاس والسعال والجشأ ، ولو كانت مشتملة على بعض
الحروف لا ضرورة .

ومن العمل الكثير الذي ليس من جنس الصلاة . وهو ما يخيل للناظر إليه ان فاعله
الإنسان . وهو مبطل للصلاة سواء وقع عمدا أو سهوا . وأما ما دون ذلك فلا يبطلها .
فان كان من جنس الصلاة كزيادة ركوع أو سجود . فان كان عمدا أبطل قليلا وكثيره .

أما إذا تكاف الخطاب ؛ أو قال له يرحمه الله - نعم اذا عطس هو فقال لنفسه يرحمني
الله أو نادى بنفسه فتعال يرحمك الله فان صلاته لا تبطل بذلك .

المسألة - قالوا تبطل الصلاة بتشميت العاطس باللسان مطلقا .

(١) المسألة - قالوا يجب رد السلام بالإشارة على الراجح .

(١) الشافية - قالوا إنها لا تبطل بهذه الأشياء بشرط أن لا يتكلف إخراج حروف
في تأويل ما تنطق به الطبيعة كأن يقول : في ثأوبه هاه هاه ، أو يزيد العاطس حروفا
لا تنطق بها طبيعة العطاس فان ذلك يبطل الصلاة .

الشافية - قالوا حكم هذه الأشياء حكم الآتين والتأوه في التفصيل المتقدم .

(١) الشافية - حدثوا العمل الكثير بنحو ثلاث خطوات متواليات يقينا وما في معنى
واحدة كبيرة . ومعنى تواليا أن لا تعد إحداها منقطعة عن الأخرى على الراجح .
فإن يدل العمل الكثير اذا كان لتفسير عذر كرض يستدعي حركة لا يستطيع الصبر عنها
زجرا يدفع الصلاة قبل ضيق الوقت وإلا فلا تبطل .

الشافية - قالوا العمل الكثير ما لا يشك الناظر اليه أن فاعله ليس في الصلاة فان اشتبه
بالإنسان فهو قليل على الأصح .

(٤) المسألة - قالوا ما دون العمل الكثير قسمان : متوسط كالأصراف من الصلاة
وهذا يبطل عمده دون سهوه . ويسير جدا كالإشارة وحك البشرة وهذا لا يبطل عمده
ولا سهوه .

وإن كان سهوا لم يبطل الصلاة مطلقا قليلا كان العمل أو كثيرا^(١) . كما أن الزيادة القولية كتكرير الفاتحة لا تبطلها مطلقا ولو كانت عمدا ويسجد للسهو .
ومنها التحول عن القبلة في الصلاة . وفيه تفصيل في المذاهب^(٢) .
ومنها الأكل والشرب على تفصيل في المذاهب^(٣) .

(١) المالكية — قالوا يبطل الصلاة الزيادة من جنسها سهوا إذا كثرت ، والكثير ما كان مثل الرباعية والثنائية كأن يصلي الظهر ثمان ركعات والصبح أربعا وأربع ركعات في الثلاثية . ومثل النفل المحدود كالعيد والفجر بخلاف الوتر ، فانه وإن كان محدودا ولكن لا يبطل بزيادة ركعة واحدة بل بزيادة ركعتين فاكثر . أما غير المحدود كالشفع فلا يبطل بالزيادة عليه أصلا كما أن الزيادة إذا قلت — وهي غير ما ذكر — فلا تبطل الصلاة كزيادة ركعتين أو ثلاث في الرباعية .

(٢) المالكية — قالوا التحول عن القبلة لا يبطل الصلاة ما لم يتحول قدماه عن مواجهة القبلة .

الحنابلة — قالوا إن هذا لا يبطل الصلاة ما لم يتحول المصلي بجملة عن القبلة .
الحنفية — قالوا إذا تحول بصدره عن القبلة فاما أن يكون مضطرا أو مختارا . فإن كان مضطرا لا تبطل إلا إذا مكث قدر ركن من أركان الصلاة على هذه الحالة وإن كان مختارا . فإن كان بغير عذر بطلت وإلا فلا تبطل سواء قل التحول أو كثر .

الشافعية — قالوا إذا تحول بصدره عن القبلة يمينا أو يسرة ولو حرقه غيره قهرا بطلت صلاته ولو عاد عن قرب بخلاف ما لو انحرف جاهلا أو ناسيا وعاد عن قرب فأنها لا تبطل .
(٣) الحنفية — قالوا كثير الأكل والشرب وقليلهما مفسد للصلاة عمدا أو سهوا ولو كان المأكول سميما أدخلها في فيه أو كان المشروب قطرة مطر سقطت في فيه فابتلعها .
إلا إذا أكل قبل الشروع في الصلاة فبقى بين أسنانه ما كول دون الحصة ، فابتلعه وهو في الصلاة فأنها لا تفسد بابتلاعه . أما إن مضغه ثلاث مرات متوالية على الأقل فأنها تفسد . ويلحق بالأكل المبطل ابتلاع ما يتخلل من السكر والحلوى في فيه بشرط أن يصل إلى جوفه .

ومنها طرو ناقض للوضوء أو الغسل أو التيمم أو المسح على الخفين أو الجبيرة .
ومنها القهقهة ، وهي أن يضحك بصوت يسمعه وحده أو مع من يجواره . وهي مبطلّة
مطلقا قلت أو كثرت ، سواء أكانت عن عمد ، أو عن سهو ، أو عن غلبة . اشتملت على
حروف أم لا .

== المالكية — قالوا تبطل الصلاة بالأكل الكثير أو الشرب عمدا ، والكثير هو ما كان
مثل اللقمة . أما اليسير وهو ما كان مثل الحبة فإن كانت بين أسنانه فإنها لا تبطل ولو ابتلعها
بمضغ لأن المضغ في هذه الحالة لا يكون عملا كثيرا على التحقيق ، وكذا إذا رفعها من الأرض
وابتلعها بدون مضغ فإنها لا تبطل . وأما الأكل أو الشرب سهوا فلا يبطل الصلاة على الراجح
ويسجد له بعد السلام إلا إذا آجتمعا أو وجد أحدهما مع السلام سهوا فإنه يبطل الصلاة .
الشافعية — قالوا كل ما وصل إلى جوف المصلي من طعام أو شراب ولو بلا مضغ فإنه
يبطل الصلاة ، سواء كان قليلا أو كثيرا إذا كان المصلي عامدا عالما بتعريم الأكل والشرب
وبأنه في الصلاة ولو مكرها . أما إذا كان ناسيا للأكل أو الشرب أو جاهلا بعذر بجهله ، كما
تقدم أو ناسيا أنه في الصلاة فإنه لا يضر القليل منها بخلاف الكثير . أما المضغ بلا بلع فإنه
من قبيل العمل تبطل بكثيره . ولا يضر ما وصل مع الريق إلى الجوف من طعام بين أسنانه
إذا عجز عن تمييزه وبجه نهم يبطل الصلاة وصول ما ذاب من السكر أو غيره في الفم إلى الجوف .
الحنابلة — قالوا يبطل الصلاة الكثير من الأكل والشرب . أما اليسير منهما فيبطلها
إذا كان عمدا لانسائها . كما لا تبطل بلع ما بين أسنانه بلا مضغ ولو لم يجزبه الريق (ويعرف
الكثير واليسير بالعرف) . ومثل الأكل فيما تقدم بلع ذوب السكر والحلوى ونحوهما فإنه مبطل
للصلاة ما لم يكن يسيرا نسيانا .

(١) الحنفية — قالوا إنما يبطل طرو ناقض لهذه الأمور إذا كان قبل القعود الأخير
بقدر التشهد . أما إذا طرأ بعده فلا تبطل به الصلاة على الراجح .

(٢) الحنفية — قالوا إنما تبطل بها الصلاة إذا حصلت قبل القعود الأخير قدر التشهد .
أما إن كانت بعده فإنها لا تبطل الصلاة التي تمت بها وإن تقضت الوضوء كما تقدم تفصيله
في نوافض الوضوء .

ومنها أن يسبق المأموم إمامه عمدا بركن لم يشاركه فيه كأن يركع ويرفع قبل أن يركع الإمام . فإن كان سهوا رجع لإمامه ولا تبطل صلاته^(١) .

ومنها ما إذا وجد المتيمم ماء قدر على استعماله وهو في الصلاة وفيه تفصيل في المذاهب^(٢) .
ومنها أن يجد العريان ثوبا ساترا لعورته أثناء الصلاة^(٣)، ولم يمكنه الاستتار به سريرا بدون أن يعمل عملا كثيرا فيها . أما إذا أمكنه الاستتار به بدون عمل كثير فإنه يستتر به وينبئ على ما تقدم من صلاته .

= الشافعية — قالوا لا تبطل القهقهة الصلاة إلا إذا ظهر بها حرفان فأكثر أو حرف مفهم .
فالبطلان ليس بها وإنما بما اشتملت عليه من الحروف كما تقدم . وهذا إذا كانت باختياره .
أما إن غلبه الضحك فإن كان كثيرا أبطل وإلا فلا .

(١) الحنفية — قالوا إن هذا مبطل للصلاة سواء كان عمدا أو سهوا إن لم يعد ذلك مع الإمام أو بعده ويسلم معه . أما إن أعاده معه أو بعده وسلم معه فإنها لا تبطل . كما سيأتي تفصيل ذلك في مبحث صلاة الجماعة .

الشافعية — قالوا لا تبطل صلاة المأموم إلا بتقدمه عن الإمام بركنين فعليين بغير عذر كسهو مثلا . وكذا لو تخلف عنه بهما عمدا من غير عذر كبطء قراءة كما سيأتي في باب الجماعة .
(٢) الحنفية — قالوا إذا وجد المتيمم وهو في الصلاة ماء قدر على استعماله ، فإن كان ذلك قبل القعود الأخير قدر الشاهد بطلت صلاته وإلا فلا تبطل لأن الصلاة تكون قد تمت .
الشافعية — قالوا إن وجد المتيمم ماء أثناء صلاته فلا تبطل إلا إذا كان في صلاة لا تغنيه عن القضاء كما تقدم تفصيله في التيمم .

المالكية — قالوا إن وجد المتيمم ماء أثناء صلاته فلا تبطل إلا إذا كان ناسيا له بأن كان معه ماء من قبل فنسيه وتيمم ثم دخل الصلاة وفي أثناءها تذكره فتبطل الصلاة حينئذ بشرط أن يتسع الوقت لإدراك ركعة من الصلاة بعد استعماله .

الحنابلة — قالوا إذا وجد المتيمم الماء أثناء الصلاة وكان قادرا على استعماله بطلت صلاته بلا تفصيل .

(٣) المالكية — قالوا إذا وجد العاري ما يستتر به أثناء الصلاة فإن كان قريبا منه بأن كان بينه وبينه نحو صفيين من صفوف الصلاة سوى الذي يخرج منه والذي يدخل فيه =

ومنها أن يتذكر فائتة وهو من أصحاب الترتيب ^(١) .
ومنها أن يتعلم الأُمى آية أثناء الصلاة ما لم يكن مقتديا بقارئ ^(٢) .
ومنها أن يسلم عمدا قبل تمام الصلاة فإن سلم سهوا معتقدا كمال الصلاة التي شرع فيها
فإن صلاته لا تبطل إذا لم يعمل عملا كثيرا ولم يتكلم على التفصيل السابق في المذاهب .
وللصلاة مبطلات أخرى وقد ذكرت المبطلات كلها مجموعة في ذيل الصحيفة عند
كل مذهب ^(٣) .

= أخذه واستتر به فإن لم يفعل أعاد الصلاة في الوقت . وإن كان بعيدا (وعد البعد الزيادة
على ما ذكر) كل الصلاة ولا يذهب للسائر ليأخذها وأعادها بعد في الوقت فقط .
الحنفية — قالوا إذا وجد العار ما يلزمه أن يستتر به أثناء الصلاة بطلت صلاته مطلقا .
فاذا وجد ثوبا نجسا كاه لا تبطل صلاته إذا صلى عاريا بل هو مخير بين أن يصلي فيه أو يصلي
عاريا . أما إذا كان ربيع الثوب طاهرا فإنه يلزمه الاستتار به وتبطل صلاته بوجوده .
(١) المالكية — قالوا إذا ذكر المصل فائتة أثناء الصلاة فإن كانت يسيرة وهي ما لم
ترد على أربع صلوات ، فإن ذكرها قبل عقد ركعة بسجديتها قطع الصلاة وجوبا سواء كان فذا
أو إماما . أما المأموم فإنه يقطع إن قطع إمامه تباه له وإلا فلا يقطع ويعيدها ندبا في الوقت
فقط ، وإن ذكرها بعد عقد ركعة بسجديتها ضم إليها ركعة أخرى وسلم وصارت صلاته نفلا .
فإن ذكرها بعد تمام ركعتين في صلاة المغرب أو ثلاث في صلاة رابعة فإنه لا يقطع الصلاة
بل يتمها وتقع صحيحة حينئذ . أما إن كانت الفوائت كثيرة فلا يقطع الصلاة على كل حال .
الشافعية — قالوا ذكر الفائتة غير مبطل للصلاة سواء كان الترتيب سنة كما لو فاتت
بغير أو واجبا كما لو فاتت بنير عذر .

(٢) المالكية — قالوا إن كان مقتديا بقارئ كفاه الاقتداء ، وإن كان غير مقتد وتعلم
الفائتة أثناء الصلاة بنى على ما تقدم من صلاته ولا تبطل لدخوله فيها بوجه جائز .
الشافعية — قالوا الأُمى إذا تعلم شيئا من القراءة وهو في صلاته بنى على ما تقدم من
الصلاة بقراءة ما تعلمه .

(٣) الشافعية — قالوا مبطلات الصلاة كما يأتي : الحديث بأقسامه السابقة فيما يوجب
الوضوء والنفل . الكلام على تفصيله السابق ، ومنه البكاء والأنين كما تقدم . الفعل الكثير =

= الذى ليس من جنسها أو من جنسها وقد تقدم تفصيله ، ومنه ذهاب اليد وعودها ثلاث مرات بحيث يحسب الذهاب والعود مرة واحدة مع الاتصال ؛ وأما مع الانفصال فكل منهما يعد مرة بخلاف ذهاب الرجل وعودها فإن كلا منهما يعد مرة ولو مع الاتصال . الشك في النية أو في شيء من شروط صحة الصلاة أو كيفية النية بأن يشك هل نوى ظهرا أو عصرا مثلا ، وإنما يبطل الشك في ذلك كله إن دام زمنا يسمح ركعا من أركان الصلاة وإلا فلا . نية الخروج من الصلاة قبل تمامها . التردد في قطع الصلاة والاستمرار فيها . تعليق قطع الصلاة بشيء ولو محالا عاديا كأن يقول بقلبه إن جاء زيد قطعت الصلاة ؛ أما إذا علق الخروج من الصلاة على محال عقلي كالجمع بين الضمتين فلا يضر . صرف نية الصلاة الى صلاة أخرى إلا الفرض فله أن يصرفه الى النفل إذا كانت منفردا ورأى جماعة يريد أن يدخل معهم . طرق الردة أو الجنون في الصلاة . انكشاف العودة في الصلاة مع القسرة على استمرارها على ما تقدم . أن يجرد من يصلي عريانا ساترا على ما تقدم . اتصال نجاسة غير مفعو عنها ببدنه أو بلبوسه ولو داخل عينه أثناء الصلاة ، وإنما تبطل بذلك إذا لم يفارقها سريعا بدون حملها أو حمل ما اتصلت به . تطويل الرفع من الركوع أو الجلوس بين السجدين ؛ ويحصل تطويل الأول بالزيادة على الذكر الوارد فيه بقدر الفائضة ، وتطويل الثانى بالزيادة على الدعاء الوارد فيه بمقدار الواجب من التشهد الأخير ، ويستثنى من ذلك تطويل الرفع في الركعة الأخيرة وتطويل الجلوس بين السجدين في صلاة التسابيح فلا يضر مطلقا . سبق المأموم إمامه بركنين فعليين أو نأخره عنه بهما ، ويشترط أن يكون كل منهما من غير عمد . التسليم عمدا قبل محله . تكرير تكبيرة الإحرام بنية الافتتاح مرة ثانية . ترك ركن من أركان الصلاة عمدا ولو قوليا . إنقضاء مدة المسح على الخف أثناء الصلاة أو ظهور بعض ما ستر به من رجل أو لفافة . اقتداؤه بمن لا يقتدى به لكفر أو غيره ، تكرير ركن فعلى عمدا . وصول مفطر الى جوف المصل ولو لم يؤكل . تحوّل عن القبلة بالصدر . تقديم الركن الفعلى عمدا على غيره .

المالكية - عدوا مبطلات الصلاة كما يأتى : ترك ركن من أركانها عمدا . ترك ركن من أركانها سهوا ولم يتذكر حتى سلم معتقدا الكمال وطال الأمر عرفا ؛ أما إذا سلم معتقدا الكمال ثم تذكر عن قرب فانه يلغى ركعة النقص ويبني على غيرها وتصح صلاته ؛ وأما إذا =

== لم يسلم معتقدا الكمال بأن لم يسلم أصلا أو سلم غلطا فإن كان الركن المتروك من الركعة الأخيرة فانه يأتي به ويتم صلاته وإن كان من غير الأخيرة أتى به إن لم يعقد ركوع الركعة التالية لركعة النقص ، فإن عقد ركوع الركعة التالية ألغى ركعة النقص ولا يأتي بالركن المتروك (عقد الركوع يكون برفع الرأس منه مطمئنا معتدلا إلا في ترك الركوع فإن عقد الركعة التالية يكون يجزئ الانحناء في ركوعها) . رفض النية والفأوها . زيادة ركن . فعلى عمدا ركوع أو سجود . زيادة تشهد بعد الركعة الأولى أو الثالثة عمدا إذا كان من جلوس . الفقهية عمدا أو سهوا . الأكل أو الشرب عمدا . الكلام لغير إصلاح الصلاة عمدا فإن كان لإصلاحها فإن الصلاة تبطل بكثيره دون يسيره على ما تقدم . التصويت عمدا . النفخ بالفم عمدا . القيء عمدا ولو كان قليلا . السلام حال الشك في تمام الصلاة . طروق ناقض للوضوء أو تذكراها . كشف العورة المغلظة أو شيء منها . سقوط النجاسة على المصلي أو علمه بها أثناء الصلاة على ما تقدم . فتح المصلي على غير إمامه . الفعل الكثير الذي ليس من جنس الصلاة . طروق شاغل عن إتمام فرض كاحتباس بول يمنع من الطمأنينة مثلا . تذكر أولى الحاضرتين المشتركى الوقت كالظهر والعصر وهو في الثانية فإذا كان يصلي العصر ثم تذكر أنه لم يصل الظهر بطلت صلاته وقيل : لا تبطل بل يجرى فيها التفصيل المتقدم في ترتيب يسير الفوائت . زيادة أربع ركعات يقينا سهوا على الرباعية ولو كان مسافرا أو على الثلاثية وأثنين على الثنائية والوتر . وزيادة مثل النفل المحدود كالعيد . سجود المسبوق الذي لم يدرك ركعة مع الإمام السجود المرتب على إمامه قبل قيامه للقضاء ما عليه سواء كان السجود قبلها أو بعدها ، وأما إذا أدرك معه ركعة فانه يسجد تبعا لسجود إمامه لكن إن كان السجود قبل السلام يسجده معه قبل قيامه للقضاء ، وإن كان بعد السلام وجب عليه تأخير حقه يقضى ما عليه فان قدمه قبل القضاء بطلت صلاته . السجود قبل السلام لتارك سنة متفينة كتكبيرة وأعمدة أو تسمية أو لتارك مستحب كالقنوت . ترك ثلاث سنن من سنن الصلاة سهوا مع ترك السجود لها حتى سلم وطال الأمر عرفا .

الحسابة — عذوا مبطلات الصلاة كالآتي : الفعل الكثير من غير جنسها بلا ضرورة . طروق نجاسة لم يعف عنها ولم تزل في الحال . استدبار القبلة . طروق ناقض للوضوء . تعمد كشف عورة بخلاف ما لو كشفت بريح وسترت في الحال . استناده استنادا قويا لغير عذر =

= بحيث لو أزيل ما استند إليه لسقط . رجوعه للتشهد الأول بعد الشروع في القراءة إن كان عالما ذا كرا للرجوع . تعمده زيادة ركن فعلي كركوع . تقدم بعض الأركان على بعض عمدا . سلامه عمدا قبل تمام الصلاة . أن يلحن في القراءة لحنا يغير المعنى مع قدرته على إصلاحه كضم تاء (أنعمت) . فسخ النية بأن ينوى قطع الصلاة . التردد في الفسخ . العزم على الفسخ وإن لم يفسخ بالفعل . الشك في النية بأن عمل عملا مع الشك كأن ركع أو سجد مع الشك . الشك في تكبيرة الاحرام . الدعاء بملاذ الدنيا كأن يسأل جارية حسناء مثلا . إتيانه بكاف الخطاب لغير الله تعالى ورسوله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم . القهقهة مطلقا . الكلام مطلقا . تقدم المأموم على إمامه . بطلان صلاة الإمام إلا اذا صلى محدثا ناسيا حدثه ونحوه كما يأتي في باب الإمامة . سلام المأموم عمدا قبل الإمام . سلامه سهوا اذا لم يعده بعد سلام إمامه . الأكل والشرب إلا اليسير لناس وجاهل ، ولا يبطل النفل بالشرب اليسير عمدا . بلغ ما يتحلل من السكر ونحوه إلا إن كان يسيرا من ساه وجاهل . التنحنج بلا حاجة . النفخ إن بان منه حرفان . البكاء لغير خشية الله تعالى اذا بان منه حرفان بخلاف ما اذا غلبه ، ولا تبطل اذا غلبه سعال أو عطاس أو تناؤب وإن بان منها حرفان . كلام النائم غير الجالس والقائم ؛ أما كلام النائم القليل اذا كان نوما يسيرا وكان جالسا أو قائما فانه لا يبطل .

الحنفية — عدوا مبطلات الصلاة كما يأتي : الكلام المبين فيما مر اذا كان صحيح الحروف مسموعا سواء نطق به سهوا أو عمدا أو خطأ أو جهلا . الدعاء بما يشبه كلام الناس نحو اللهم ألبسني ثوبا أو اقض ديني أو أرزقني فلانة . السلام وإن لم يقل عليكم بنية التحية ولو ساهيا . رد السلام بلسانه ولو سهوا لأنه من كلام الناس أو رد السلام بالمصافحة . العمل الكثير . تحويل الصدر عن القبلة . أكل شيء أو شربه من خارج فمه ولو قليلا . أكل ما بين أسنانه وإن كان كثيرا وهو قدر الحصاة . التنحنج بلا عذر لما فيه من الحروف . التافيف كنفخ التراب والتضجر . الأئين وهو أن يقول آه . التأوه وهو أن يقول أوه . ارتفاع مكانه من ألم يجسده أو مصيبة ، كفقد حبيب أو مال . تسميت عاطس بـرحمك الله . جواب مستفهم عن نداء الله بقول لا إله إلا الله . قوله إنا لله وإنا إليه راجعون عند سماع خبر سوء . تذكر فائنة اذا كان من أهل الترتيب وكان الوقت متسما . وإنما تبطل اذا لم يصل بعدها خمس صلوات وهو متذكر للفائنة فاذا صلى كذلك انقلبت جائزة كما يأتي =

في مبحث قضاء الفوائت . قول الحمد لله عند سماع خبر سار . قول سبحان الله أو لا إله إلا الله للتعجب من أمر . كل شيء من القرآن قصد به الجواب نحو يا يحيى خذ الكتاب بقوة لمن طلب كتاباً ونحوه ، وقوله آتينا غداًنا لمستفهم عن شيء يأتي به ، وقوله (تلك حدود الله فلا تقربوها) لمن آسأذن في الأخذ ؛ وإذا لم يرد بهذا ونحوه الجواب بل أراد الإعلام بأنه في الصلاة لا تفسد . رؤية المتيمم ماء قدر على استعماله قبل قعوده قدر التشهد . وكذا إذا كان متوضئاً ولكنه يصلي خلف إمام متيمم فإن فرضه يبطل وتتقلب صلاته في هذه الحالة نفلاً ، تمام مدة مسح الخفين قبل قعوده قدر التشهد ومثله نزع الخف ولو بعمل يسير . تعلم الأُمى آية إن لم يكن مقتدياً بقارئ سواء تعلمها بالتلقّي أو بالتذكّر إن كان ذلك قبل القعود قدر التشهد وإلا فالتعلم بالتلقّي لا يفسدها . إذا قدر من يصلي بالإيماء على الركوع والسجود فإن الباقي من الصلاة يكون قوياً فلا يصح بناؤه على ضعيف . استخلاف من لا يصلح إماماً كامئاً ومعدور . طلوع الشمس وهو يصلي الفجر ويكفي أن يرى الشعاع إن لم يمكنه رؤية القرص . إذا زالت الشمس وهو في صلاة أحد العيدين . دخول وقت العصر وهو يصلي الجمعة لفوات شرط صحتها وهو الوقت . سقوط الجبيرة عن برء . زوال عذر المعدور بناقض غير سبب العذر أو زواله بخلو وقت كامل عنه . الحدث عمداً ؛ أما سبق الحدث فلا يبطل بشروط ستأتي : الإغماء والجنون والجنابة بنظر أو احتلام نائم متمكن ، المحاذاة .

مبحث المحاذاة عند الحنفية

وهي أن تقوم المرأة المشتبهة بجنب الرجل أو أمامه من غير حائل بينهما بحيث تحاذيه بساقها أو كعبها في الأصح ولو كانت محرماً له أو زوجها ولو كانت عجزوا . لأن مقام المرأة في الصلاة آخر الصفوف . لما روى عن ابن مسعود موقوفاً (أنه رهن من حيث أخرهن الله) وإنما تبطل الصلاة بالمحاذاة بشروط تسعة : (أولاً) أن تكون المرأة مشتبهة . (ثانياً) أن تكون المحاذاة بالساق والكعب . (ثالثاً) أن تكون في أداء ركن أو قدره . (رابعاً) أن تكون في صلاة مطلقة فلا تبطل صلاة الجنابة بالمحاذاة . (خامساً) أن تكون في صلاة مشتركة تحرمة كأن تقتدى به أو يقتديان بإمام . (سادساً) أن تكون في مكان عال بحيث لا يحاذي الرجل شيء منها لا تفسد . (سابعاً) أن لا يكون بينهما حائل قدر زراع أو فرجة تسع رجلاً . (ثامناً) أن لا يشير إليها بالناحر . (تاسعاً) أن ينوي إمامتها .

مباحث الأذان

تعريفه

الأذان شرعاً، هو الإعلام بدخول وقت الصلاة بالفاظ مخصوصة على وجه مخصوص . وقد ثبت أصل الأذان بالكتاب والسنة . قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ﴾ . وقال تعالى : ﴿ وإذا ناديتُم إلى الصلاة اتخذوها هزوا ولعباً ﴾ .

= وبفسدها ظهور عورة من سبقه الحدث ولو اضطر إليه للطهارة، كما إذا كشفت المرأة ذراعها للوضوء . قراءة من سبقه الحدث وهو ذاهب للوضوء أو عائد منه . مكثه قدر أداء ركن بعد سبق الحدث مستيقظاً بلا عذر فلو مكث لزحام أو ليقطع رعاfe لا تبطل . إذا جاوز ماءً قريباً لماء غير قريب بأكثر من صفين . خروج المصلي من المسجد لظن الحدث لوجود المنافي بغير عذر ؛ أما إذا لم يخرج من المسجد فلا تفسد . انصرافه عن مقامه للصلاة ظاناً أنه غير متوضئ أو أن مدة مسحه انقضت أو أن عليه فائفة أو نجاسة وإن لم يخرج من المسجد . فتح المأموم على غير إمامه لتعليمه بلا ضرورة ؛ أما فتحه على إمامه فإنه جائز ولو قرأ المفروض . أخذ المصلي بفتح غيره . إمتثال أمر النير في الصلاة . التكبير بنية الانتقال لصلاة أخرى غير صلاته ، كما إذا نوى المنفرد الاقتداء بغيره أو العكس أو انتقل بالتكبير من فرض لفرض أو من فرض إلى نفل وبالعكس . وإنما تفسد الصلاة بواحدة مما ذكر إذا حصل قبل القعود الأخير قدر التشهد وإلا فلا تفسد على المختار . مذاهمة في التكبير كما تقدم . أن يقرأ ما لا يحفظه في المصحف أو يلقنه غيره القراءة . أداء ركن أو مضى زمن يسع أداء ركن مع كشف العورة أو مع نجاسة مانعة من الصلاة . أن يسبق المقتسدي إمامه بركن لم يشاركه فيه . متابعة المسبوق إمامه في سجود السهو إذا تأكد انفراده بأن قام بعد سلام الإمام أو قبله بعد قعوده قدر التشهد وقيد ركعته بسجدة فتذكر الإمام سجود سهو فتابعه المأموم فيه . عدم إعادة الجلوس الأخير بعد أداء سجدة صلوية أو سجدة تلاوة تذكرها بعد الجلوس . عدم إعادة ركن أداه نائماً . قهقهة إمام المسبوق وإن لم يتعمدها . السلام على رأس الركعتين في الرابعة إذا ظن أنه يصلي غيرها ، كما إذا كان في الظهر فظن أنه يصلي الجمعة . تقدم المأموم على الإمام بتقديمه ؛ أما مساواته فإنها لا تبطل وسيأتي تفصيله في مباحث الإمامة .

وقال صلى الله عليه وسلم : « إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحاكم » . رواه البخارى
ومسلم . أما كفيته وألفاظه فقد بينت في الأحاديث الأخرى .

سبب مشروعيته

شرع الأذان في السنة الأولى من الهجرة النبوية بالمدينة المنورة وسبب مشروعيته
أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة عسر على الناس معرفة أوقات صلاته فتشاوروا
في أن ينصبوا علامة يعرفون بها وقت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم لئلا تفوتهم الجماعة
فأشار بعضهم بالنافوس فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو للنصارى . وأشار بعضهم بالبوق
فقال هو لليهود . وأشار بعضهم بالدف فقال هو للروم . وأشار بعضهم بإيقاد النار فقال
ذلك للمجوس . وأشار بعضهم بنصب راية فاذا رآها الناس أعلم بعضهم بعضا . فلم يعجبه
صلى الله عليه وسلم ذلك . فلم تتفق آراؤهم على شيء فقام صلى الله عليه وسلم مهتما . فبات
عبد الله بن زيد مهتما باهتمام رسول الله صلى الله عليه وسلم . فرأى في نومه ملكا علمه
الأذان والإقامة . فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك . وقد وافقت الرؤيا الوحي فأمر بهما
النبي صلى الله عليه وسلم . وحديث عبد الله بن زيد هذا مشهور وصححه بعضهم .

ألفاظ الأذان

وألفاظ الأذان هي (الله أكبر . الله أكبر . الله أكبر . الله أكبر . أشهد أن لا إله
إلا الله . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمدا رسول الله . أشهد أن محمدا رسول الله .
سبح على الصلاة . سبي على الصلاة . سبي على الفلاح . سبي على الفلاح . الله أكبر . الله
أكبر . لا إله إلا الله) . ولا يرجع (أى لا يعيد) ذكر الشهادتين مرة أخرى . ويزاد في أذان
الصبح بعد سبي على الفلاح صلاة خير من النوم مرتين ندبا . ويكره ترك هذه الزيادة .

(١) المالكية --- قالوا يكبر مرتين لا أربعا .

(٢) المالكية --- قالوا الترجيع سنة . وهو أن يعيد الشهادتين مرة أخرى بحيث
يكون صوته في الترجيع مرتفعا كصوته بالتكبير وأما ذكرهما أولا فيكون بصوت منخفض
عن ذلك . ولا يبطل الأذان بترك الترجيع لأنه سنة مستتلة .

حكمه

وفي حكم الأذان تفصيل في المذاهب .^(١)

= الشافعية — قالوا ترجيع سنة إلا أنهم قالوا في تعريفه عكس المالكية وهو أن يأتي بالشهادتين مرتين بخفض الصوت قبل الاتيان بهما برفعه فالأول يسمى ترجيعا وليس جزءا من الأذان . ولا يبطل الأذان بتركه أيضا .

(١) الشافعية — قالوا الأذان سنة كفاية للجماعة وسنة عين للنفرد إذا لم يسمع أذان غيره . فإن سمعه وذهب إليه وصلى مع الجماعة أجزأه . وإن لم يذهب أو ذهب ولم يصل فإنه لم يجزئه . ويسن للصلوات الخمس المفروضة في السفر والحضر ولو كانت فائتة . فلو كان عليه فوائت كثيرة وأراد قضاءها على التوالى يكفيه أن يؤذن أذانا واحدا للأولى منها . فلا يسن الأذان لصلاة الجنائزة ولا للصلاة المنذورة ولا للنوافل . ومثل ذلك ما إذا أراد أن يجمع بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء في السفر . فإنه يصليهما بأذان واحد .

الحنفية — قالوا الأذان سنة مؤكدة على الكفاية لأهل الحلي الواحد وهي كالواجب في حقوق الائتم لئلا يتركها . وإنما يسن في الصلوات الخمس المفروضة في السفر والحضر للنفرد والجماعة أداء وقضاء . إلا أنه لا يكره ترك الأذان لمن يصلي في بيته في المصر لأن أذان الحلي يكفيه كما ذكر . فلا يسن لصلاة الجنائزة والعيدين والكسوف والاستسقاء والتراويح والسنن الرواتب . أما الوتر فلا يسن الأذان له وإن كان واجبا اكتفاء بأذان العشاء على الصحيح .

المالكية — قالوا الأذان سنة كفاية للجماعة تنتظر أن يصلى معها غيرها بموضع يجرت العادة باجتماع الناس فيه للصلاة . ولكل مسجد ولو تلاصقت المساجد أو كان بعضها فوق بعض . وإنما يؤذن للفريضة العينية في وقت الاختيار ولو حكما كالمجموعة تقدما أو تأخيرا فلا يؤذن للنافلة ولا للفائتة ولا لفرض الكفاية كالجنائزة ولا في الوقت الضروري بل يكره في كل ذلك كما يكره الأذان للجماعة لا تنتظر غيرها وللنفرد إلا إذا كانت بفلاة من الأرض فيندب لها أن يؤذنا لها . ويجب الأذان كفاية في المصر وهو البلد الذي تقام فيه الجمعة فإذا تركه أهل مصر قوتلوا على ذلك .

شروط الأذان

يشترط لصحة الأذان شروط بعضها يتعلق به ، وبعضها يتعلق بالمؤذن . فيشترط للأذان أن تكون كلماته متوالية بحيث لا يفصل بينها بسكوت طويل أو كلام كثير^(١) . وأن يقع كله بعد دخول الوقت فلو وقع بعضه قبل دخول الوقت لم يصح إلا في أذان الصبح فإنه يصح قبل دخول الوقت على تفصيل في المذهب^(٢) . وأن تكون كلماته مرتبة . فلو لم يرتبها كأن ينطق بكلمة حى على الفلاح قبل حى على الصلاة لزمه إعادة ما لم يرتب فيه فان لم

== الحنابلة — قالوا إن الأذان فرض كفاية في القرى والأصهار للصلاوات الخمس الحاضرة على الرجال الأحرار في الحضر دون السفر فلا يؤذن لصلاة جنازة ولا عيد ولا نافلة ولا صلاة مندورة ؛ ويسن لقضاء الصلاة الفائتة للمنفرد سواء كان مقبياً أو مسافراً وللمسافر ولو جماعة .

(١) الحنابلة — قالوا مثل الكلام الكثير — الكلام القليل المحرم .

(٢) الحنفية — قالوا لا يصح الأذان قبل دخول وقت الصبح أيضاً ويكره تحريماً على الصحيح وما ورد من جواز الأذان في الصبح قبل دخول الوقت فمحمول على التسبيح لإيقاظ النائمين .

الحنابلة — قالوا يباح الأذان في الصبح من نصف الليل لأن وقت العشاء المختار يخرج بذلك ولا يستحب لمن يؤذن للفجر قبل دخول وقته أن يسمه كثيراً . ويستحب له أن يجعل أذانه في وقت واحد في الليالي كلها ، ويستند بذلك الأذان فلا يعاد إلا في رمضان فإنه يكره الإقتصار على الأذان قبل الفجر .

الشافعية — قالوا لا يصح الأذان قبل دخول الوقت ويحرم إن أدى إلى تلبس على الناس أو قهقهة به التعبد إلا في أذان الصبح فإنه يصح من نصف الليل لأنه يسن للصبح أذانان أحدهما من نصف الليل وثانيهما بعد طلوع الفجر .

المالكية — قالوا لا يصح الأذان قبل دخول الوقت ويحرم ما فيه من التلبس على الناس إلا الصبح فإنه يندب أن يؤذن له في السادس الأخير من الليل لإيقاظ النائم ثم يعاد عند دخول وقته استئنا .

يعد لم يصح^(١) أذانه، وأن يقع من شخص واحد فلو أذن مؤذن ببعضه ثم أتمه غيره لم يصح كما لا يصح إذا تناوبه اثنان أو أكثر بحيث يأتي كل واحد بجملة غير التي يأتي بها الآخر بخلاف الأذان المعروف بأذان الجوق أو الأذان السلطاني . وهو أن يجتمع^(٢) للأذان جماعة يؤذنون معا بحيث يأتي كل واحد بأذان كامل فانه صحيح وتحصل به إقامة شعيرة الأذان، وأن يكون باللغة العربية إلا إذا كان المؤذن أعجميا ويريد أن يؤذن لنفسه أو للجماعة أعاجم مثله^(٣) .

ويشترط له النية^(٤) أيضا فإذا أتى بالألفاظ المخصوصة بدون قصد الأذان لم يصح ويشترط في المؤذن أن يكون مسلما فلا يصح من غيره . وأن يكون عاقلا فلا يصح من مجنون أو مسكران

(١) الحنفية - قالوا يصح الأذان الذي لا ترتب فيه مع الكراهة وعليه أن يعيد ما لم يرتب فيه .

(٢) المالكية - قالوا يكره اجتماع المؤذنين بحيث يبنى بعضهم على ما يقول البعض الآخر . أما إذا أذنوا مجتمعين ولكن كل واحد يبنى على أذان نفسه بحيث يتسدى من حيث قد انتهى هو غير معتد بأذان غيره فانه يجوز بلا كراهة .

(٣) الشافعية - قالوا لم يشرع الأذان بغير اللغة العربية مطلقا .

(٤) الشافعية والحنفية - قالوا لا يشترط في الأذان النية فيصح بدونها .

(٥) الحنفية - قالوا الشروط المذكورة في المؤذن ليست شروطا لصحة الأذان فيصح أذان المرأة والخنثى والكافر والمجنون والسكران، ويرتفع الإثم عن أهل الحى بوقوعه من أحد هؤلاء غير أنه لا يصح الاعتماد على خبر الكافر والفاسق والمجنون في دخول وقت الصلاة إذ يشترط للتصديق بدخول الوقت أن يكون المؤذن مسلما عدلا ولو امرأة، عاقلا مميزا عالما بالأوقات . فإذا أذن شخص فاقده لشرط من هذه الشروط صح أذانه في ذاته ولكن لا يصح الاعتماد عليه في دخول الوقت ، ويكره أذانه كما يكره أذان الجنب والفاسق . ويماد الأذان ندبا إذا أذن واحد منهم بدل المؤذن الراتب . أما إذا أذن جماعة عالين بدخول الوقت ولم يكن بدل المؤذن الراتب فلا يماذ الأذان . ولا يصح أذان الصبي غير المميز ولا يرتفع الإثم به . أما أذان المرأة فانه يمتنع إن ترتب عليه إثارة شهوة من يسمع صوتها كما تقدم في مبحث الجنب بالقراءة .

أو منغى عليه ولا من صبي غير مميز. وأن يكون ذكرا فلا يصح من أنثى أو خنثى وزاد بعض المذاهب شروطا أخرى ^(١).

مندوبات الأذان وسننه

ويندب في الأذان أمور : منها أن يكون المؤذن متطهرا من الحدثين . وأن يكون حسن الصوت مرتفعه . وأن يؤذن بمكان عال كالمنارة وسقف المسجد . وأن يكون قائما إلا لعذر من مرض ونحوه . وأن يكون مستقبل القبلة إلا لإسماع الناس فيجوز استدبارها على تفصيل المذاهب ^(٢).

(١) المالكية — قالوا يشترط في المؤذن أيضا أن يكون بالغًا فإذا أذن الصبي المميز فلا يصح أذانه إلا إذا اعتمد فيه أو في دخول الوقت على بالغ فيصح . وأن يكون عدل رواية فلا يصح أذان الفاسق إلا إذا اعتمد على أذان غيره .

الحنابلة — قالوا يشترط في الأذان أيضا أن يكون ساكن الجمل فلو أعرب به لا يصح إلا التكبير في أوله فاسكانه مندوب . ويحرم أن يؤذن غير المؤذن الراتب إلا بأذنه وإن صح إلا أن يخاف فوت وقت الناذين . فإذا حضر الراتب بعد ذلك سن له إعادة الأذان . ويشترط أيضا لصحته أن لا يكون ملحونا لحنا يغير المعنى . كأن يمد همزة الله أو باء أكبر . فان فعل مثل ذلك لم يصح . ورفع الصوت به ركن إلا إذا أذن الحاضر فرفع صوته بقدر ما يسمعه . الشافعية — قالوا يشترط في الأذان أيضا الجهر به إن كان يؤذن لجماعة بحيث يسمعون ولو بالقوة .

(٢) المالكية — قالوا يندب للمؤذن أن يدور حال أذانه ولو أدى إلى استدبار القبلة بجميع بدنه إذا احتاج إلى ذلك لإسماع الناس . ولكنه يتدبأ أذانه مستقبلا .

الشافعية — قالوا يسن التوجه للقبلة إذا كانت القرية صغيرة عرفا بحيث يسمعون صوته بدون دوران بخلاف الكبيرة عرفا فيسن الدوران كما يسن استقبال القرية دون القبلة إذا كانت المنارة واقعة في الجهة القبلىة من القرية .

الحنفية — قالوا يسن استقبال القبلة حال الأذان إلا في المنارة فانه يسن له أن يدور فيها لسمع الناس في كل جهة . وكذا إذا أذن وهو راكب فانه لا يسن له الاستقبال بخلاف الماشي .

(١) ومنها أن يلتفت جهة اليمين في حي على الصلاة . وجهة اليسار عند قوله حي على الفلاح بوجهه وعنقه دون صدره وقدميه محافظة على استقبال القبلة .
(٢) ومنها الوقوف على رأس كل جملة منه إلا التكبير فإنه يقف على رأس كل تكبيرتين .
(٣) ومنها إجابة المؤذن فيندب لمن يسمع الأذان (ولو كان جنبا . أو كانت حائضا أو نفساء)
أن يقول مثل ما يقول المؤذن . إلا عند قول : حي على الصلاة . حي على الفلاح . فإنه يجيبه فيها بقول : لا حول ولا قوة إلا بالله وكذلك يجيبه في أذان الفجر عند قوله الصلاة خير من النوم يقول : صدقت . وبررت ، وإنما تندب الإجابة في الأذان المشروع أما غير المشروع فلا تطلب فيه الإجابة .

ولا تطلب الإجابة أيضا من المشغول بالصلاة ولو كانت نفلا أو صلاة جنازة بل تكراه ولا تبطل بالإجابة إلا إذا أجابه بقول صدقت وبررت أو بقول حي على الصلاة . أو الصلاة

الحنابلة — قالوا ليس للمؤذن أن يكون مستقبل القبلة في أذانه كله ولو أذن على منارة ونحوها .

(١) المالكية — قالوا لا يندب الالتفات المذكور .

(٢) الحنابلة — قالوا ليس له أيضا أن يلتفت مع ذلك بصدره .

(٣) المالكية — قالوا إن الوقوف على كل جملة من جمل الأذان شرط إلا التكبير الأول فإنه يقف على كل جملة منه ندبا . فلو أعرب الأولى صح وإن خالف المندوب كما تقدم .

الحنابلة — قالوا يندب أن يقف على كل جملة ولو كانت من جمل التكبير .

(٤) الحنابلة — قالوا إنما تندب الإجابة لمن لم يكن قد صلى تلك الصلاة في جماعة فإن كان كذلك فلا يجيب لأنه غير مدعو بهذا الأذان .

(٥) الحنفية — قالوا ليس على الحائض . أو النفساء إجابة لأنهما ليستا من أهل الإجابة بالفعل فكذا بالقول .

(٦) المالكية — قالوا لا يحكى السامع قول المؤذن الصلاة خير من النوم ولا يبدؤها بهذا القول على الراجح والمندوب في حكاية الأذان عندهم إلى نهاية الشهادتين فقط .

(٧) المالكية — قالوا تندب الإجابة للتفضل ولكن يجب أن يقول عند حي على الصلاة حي على الفلاح لا حول ولا قوة إلا بالله إن أراد أن يتم . فإن قالهما كما يقول المؤذن بطلت =

خير من النوم فانها تبطل كذلك . أما لو قال لا حول ولا قوة إلا بالله أو صدق الله أو صدق رسول الله فانها لا تبطل . ولا تطلب الإجابة من المشغول بقربان أهله أو قضاء حاجة لأنهما في حالة تناق الذكرك . وكذا لا تطلب من سامع خطبة بخلاف المعلم أو المتعلم والقارئ والذاكر والآكل^(٢) فانه يندب لهم الإجابة .

وإذا تعدد المؤذنون وترتبوا . أجب كل واحد بالقول ندبا . ولا يجيب المؤذن^(٣) في الترجيع — هذا ويندب أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الإجابة ثم يقول : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته .

ويسن^(٤) أن يؤذن للفائتة برفع الصوت اذا كان يصلي في جماعة سواء أكان في بيته أم في الصحراء . بخلاف ما اذا كان يصلي في بيته منفردا فانه لا يرفع صوته . أما قضاء الفائتة في المسجد فانه لا يؤذن لها مطلقا ولو كان في جماعة .

وان كان عليه فوائت كثيرة وأراد قضاءها في مجلس واحد أذن لاولي منها . ويخير^(٥) في باقيها . أما لو أراد قضاء كل واحدة في مجلس فانه يؤذن لها بخصوصها .

== صلاته ان وقع ذلك عمدا أو جهلا . وأما المشغول بصلاة الفرض ولو كان فرضه مندورا فتكره له حكاية الأذان في الصلاة ويندب له أن يحكيه بعد الفراغ منه .

الحنفية — قالوا اذا أجب المصلي مؤذنا فسدت صلاته سواء قصد الإجابة أو لم يقصد شيئا . أما اذا قصد الثناء على الله ورسوله فلا تبطل . لا فرق بين النفل والفرض .

(١) الحنفية — قالوا لا تطلب الإجابة من المعلم أو المتعلم للعلم الشرعي .

(٢) الشافعية والحنفية — قالوا لا تطلب الإجابة من الآكل .

(٣) المالكية — قالوا تندب الإجابة في الترجيع اذا لم يسمع ما قبله .

الشافعية — قالوا تندب الإجابة في الترجيع .

(٤) المالكية — قالوا يكره الأذان للفائتة مطلقا سواء كان المصلي في بيته .

أو في الصحراء . وسواء كان في جماعة أو منفردا . بلا فرق بين أن يقضيها في مجلس واحد أو لا . كثيرة كانت أو يسيرة .

(٥) الشافعية — قالوا يحرم الأذان لباقي الفوائت في هذه الحالة .

مكروهات الأذان

ويكره في الأذان أمور : منها أذان الفاسق فلو أذن الفاسق صح مع الكراهة ^(١) . ومنها ترك الترسل في الأذان ^(٢) . وفي بيان الترسل تفصيل في المذاهب ^(٣) . ومنها ترك استقبال القبلة حال الأذان إلا لاسماع كما تقدم . ومنها أن يكون المؤذن محدثا أصغر أو أكبر ^(٤) ، والكراهة في الأكبر أشد . ومنها الأذان لصلاة النساء في الأداء والقضاء ^(٥) . ومنها الكلام اليسير بغير ما يطلب شرعا . أما بما يطلب شرعا كرد السلام وتسميت العاطس ففيه خلاف المذاهب ^(٦) . وإنما يكره الكلام حال الأذان ما لم يكن لإيقاظ أعمى ونحوه

-
- (١) المالكية — قالوا لا يصح أذان الفاسق إلا إذا اعتمد على غيره كما تقدم .
الحنابلة — قالوا لا يصح أذان الفاسق بحال .
- (٢) الشافعية والحنابلة — قالوا إن ترك الترسل خلاف الأول
- (٢) الحنفية — قالوا الترسل هو التمهّل بحيث يأتي المؤذن بين كل جملتين بسكتة تسمع إجابته فيما نطق به غير أن هذه السكتة تكون بين كل تكبيرتين لا بين كل تكبيرة وأخرى .
- المالكية — قالوا الترسل هو عدم التمهّل في الأذان . وإنما يكون التمهّل مكروها ما لم يتفاحش عرفا وإلا حرم .
- الشافعية — قالوا الترسل هو التاني بحيث يفرد كل جملة بصوت إلا التكبير في أوله وفي آخره . فيجمع كل جملتين في صوت واحد .
- الحنابلة — قالوا إن الترسل هو التمهّل والتاني في الأذان
- (٤) الحنابلة والحنفية — قالوا يكره أذان الجنب فقط . أما المحدث محدثا أصغر فلا يكره أذانه . وزاد الحنفية أن أذان الجنب يعاد ندبا .
- (٥) الشافعية — قالوا الأذان لصلاة النساء إن وقع من رجل فلا كراهة فيه وإن وقع من واحدة منهن فهو باطل ويحرم إن قصدهن التشبه بالرجال . أما إذا لم يقصدن ذلك كأن أذانهن مجرّد ذكر ولا كراهة فيه إذا خلا عن رفع الصوت .
- (٦) الحنفية — قالوا يكره الكلام اليسير ولو برد السلام وتسميت العاطس ولا يطلب من المؤذن أن يرد أو يشمت لا في أثناء الأذان ولا بعده ولو في نفسه فإن وقع من المؤذن كلام في أثناءه أعاده .

وإلا وجب . فإن كان يسيرا بنى على ما مضى من أذانه . وإن كان كثيرا استأنف الأذان من أوله .

ومنها أن يؤذن قاعدا أو راكبا^(١) من غير عذر إلا المسافر فلا يكره أذانه وهو راكب ولو بلا عذر .

ومنها التزم والتغنى في الأذان على تفصيل في المذاهب .

ولا يكره أذان الصبي المميز والأعمى إذا كان معه من يدلّه على الوقت .

= الشافعية — قالوا إن الكلام اليسير برد السلام وتشميت العاطس ليس مكروها وإنما هو خلاف الأولى على الراجح . ويجب على المؤذن أن يرد السلام ويسن له أن يشمت العاطس بعد الفراغ وإن طال الفصل .

الحنابلة — قالوا رد السلام وتشميت العاطس مباح وإن كان لا يجب عليه الرد مطلقا ويجوز الكلام اليسير عندهم في أثناء الأذان لحاجة غير شرعية كأن يناديه إنسان فيجيبه . المالكية — قالوا الكلام برد السلام وتشميت العاطس مكروه أثناء الأذان ويجب على المؤذن أن يرد السلام ويشمت العاطس بعد الفراغ منه .

(١) المالكية — قالوا لا يكره أذان الراكب على المعتمد .

(٢) الشافعية — قالوا التغنى هو الانتقال من نغم إلى نغم آخر . والسنة أن يستمر المؤذن في أذانه على نغم واحد .

الحنابلة — قالوا التغنى هو الاطراب بالأذان .

الحنفية — قالوا التغنى بالأذان حسن إلا إذا أدى إلى تغيير الكلمات بزيادة حركة أو حرف فانه يحرم فعله ولا يحل سماعه .

المالكية — قالوا يكره التطريب في الأذان لمنافاته الحشوع إلا إذا تفاحش عرفا فانه يحرم .

(٣) الشافعية — قالوا يكره أذان الصبي المميز كما تقدم .

المالكية — قالوا متى اعتمد الصبي المميز في أذانه أو في دخول الوقت على بالغ صح أذانه وإلا فلا .

الإقامة

الإقامة هي الاعلام بالقيام الى الصلاة بذكر مخصوص . والفاظها ^(١) هي (الله أكبر . الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمدا رسول الله . حي على الصلاة . حي على الفلاح . قد قامت الصلاة . قد قامت الصلاة . الله أكبر . الله أكبر . لا إله إلا الله) .

والإقامة كالأذان فحكمها حكمه على ما تقدم تفصيله في المذاهب ^(٢) . وشروطها كشروطه إلا في أمرين : (الأول) الذكورة فانها لا تشترط في الإقامة للنساء . فللمرأة أن تقيم لنفسها ولا تجزئ إقامتها لغيرها من الرجال ^(٣) .

(١) الحنفية — قالوا إن تكبيرات الإقامة أربع في أولها وأثنان في آخرها وباقى ما ذكر في ألفاظها يذكر مرتين . ونصها هكذا (الله أكبر الله أكبر . الله أكبر الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمدا رسول الله . أشهد أن محمدا رسول الله . حي على الصلاة . حي على الصلاة . حي على الفلاح . قد قامت الصلاة . قد قامت الصلاة . الله أكبر الله أكبر . لا إله إلا الله) .

المالكية — قالوا الإقامة كلها وتر إلا التكبير أولا وآخر فثنى . ولفظها (الله أكبر الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمدا رسول الله . حي على الصلاة . حي على الفلاح . قد قامت الصلاة . الله أكبر الله أكبر . لا إله إلا الله) .

(٢) المالكية — قالوا إن حكم الإقامة ليس بحكم الأذان المتقدم . بل هي سنة عين لذكر بالغ وسنة كفاية لجماعة الذكور البالغين ومندوبة عينا لصبي وامرأة . إلا اذا كانا مع ذكر بالغ فأكثر فلا تندب لما اكتفاء بإقامة الذكر البالغ .

(٣) الحنفية — قالوا إن الشروط المذكورة شروط كمال لا شروط صحة كما تقدم . فيكره أن يتخلف منها شرط . والإقامة مثل الأذان في ذلك . إلا أنه يعاد الأذان ندبا عند فقد شيء منها . ولا تعاد الإقامة .

الحنابلة — قالوا إن الذكورة شرط في الإقامة أيضا . فلا تطلب من المرأة كما لا يطلب منها الأذان .

(ثانيها) إن الإقامة يشترط اتصالها بالصلاة عرفاً دون الأذان^(١) . وفي وقت قيام المقتدى للصلاة حال الإقامة خلاف المذاهب^(٢) .

وسنئها كسنه إلا في أمور :

منها أنه يسن فيه أن يكون بموضع عال دونها^(٣) .

ومنها أنه يندب الترجيع فيه دونها^(٤) .

ومنها أنه يسن فيه التاني ويسن فيها الإسراع^(٥) .

ومنها أنه يسن وضع طرفي مسبحة في صماخ أذنيه فيه دونها^(٦) .

ومنها أنه يسن في قضاء الفوائت الأذان للأولى فقط بخلاف الإقامة فإنها تسن لكل فائتة^(٧) .

(١) الحنفية — قالوا لا تعاد الإقامة إلا إذا قطعها عن الصلاة كلام كثير أو عمل كثير

كلاً كل . أما لو أقام المؤذن ثم صلى الإمام بعد الإقامة ركعتي الفجر فلا تعاد .

الحنابلة — لم يذكروا اتصال الإقامة بالصلاة شرطاً في صحتها .

(٢) المالكية — قالوا يجوز لمن يريد الصلاة غير المقيم أن يقوم للصلاة حال الإقامة

أو بعدها بقدر ما يستطيع ولا يحد ذلك بزمن معين . أما المقيم فيقوم من ابتدائها .

الشافعية — قالوا يسن أن يكون قيامه للصلاة عقب فراغ المقيم من الإقامة .

الحنابلة — قالوا يسن أن يقوم عند قول المقيم قد قامت الصلاة إذا رأى الإمام قد قام

وإلا تأنر حتى يقوم .

الحنفية — قالوا يقوم عند قول المقيم حي على الفلاح .

(٣) الحنابلة — قالوا يسن أن تكون الإقامة بموضع عال كالأذان إلا أن يشق ذلك .

(٤) الحنفية والحنابلة — قالوا لا ترجيع في الأذان ولا في الإقامة .

(٥) المالكية — قالوا إن التاني المتقدم تفسيره في الأذان مطلوب في الإقامة أيضاً .

(٦) الحنفية — قالوا إن هذا مندوب في الأذان دون الإقامة . فالأحسن الاتيان به

ولو تركه لم يكره .

المالكية — قالوا وضع الأصبعين في الأذنين للاستماع في الأذان دون الإقامة بجائز لاسنة .

(٧) المالكية — قالوا يكره الأذان للفوائت مطلقاً بخلاف الإقامة فإنها تطلب لكل

فائتة على التفصيل السابق .

ومنها أن الإقامة مطلوبة للرجل والمرأة بخلاف الأذان فإنه لا يطلب من المرأة ^(١) .
ومنها أنه يزداد في الإقامة بعد فلاحها قد قامت الصلاة .

مبحث في مسائل تتعلق بالأذان والإقامة

(أولا) ^(٢) يسن للمؤذن أن يجلس بين الأذان والإقامة بقدر ما يحضر الملازمون للصلاة
في المسجد مع المحافظة على وقت الفضيلة إلا في صلاة المغرب فإنه لا يؤخرها وإنما يفصل
بين الأذان والإقامة فيها بفاصل يسير . وفي تقدير الفاصل اليسير اختلاف المذاهب ^(٣) .
(ثانيا) يجوز أخذ الأجرة على الأذان ونحوه كالإمامة والتدريس ^(٤) .
(ثالثا) يتدب الأذان لأمر أخرى غير الصلاة :
منها الأذان في أذن المولود اليمنى عند ولادته . كما تدب الإقامة في اليسرى .
ومنها الأذان وقت الحريق ووقت الحرب . ومنها الأذان خلف المسافر .
ومنها الأذان في أذن المهموم والمصروع .

-
- (١) الحنابلة — قالوا لا تطلب الإقامة من المرأة أيضا بل تكروه كما يكره أذانها .
 - (٢) المالكية — قالوا الأفضل للجماعة التي تنتظر غيرها تقديم الصلاة أول الوقت بعد صلاة النوافل القبليّة إلا الظهر . فالأفضل تأخيرها لربع القامة ويزاد على ذلك عند اشتداد الحر فيندب التأخير إلى وسط الوقت . وأما الجماعة التي لا تنتظر غيرها والفد فالأفضل لهم تقديم الصلاة أول الوقت مطلقا بعد النوافل القبليّة .
 - (٣) الحنابلة — قالوا يجلس المؤذن بين الأذان والإقامة بقدر ما يفرغ قاضي الحاجة من حاجته والمتوضئ من وضوئه وصلاة ركعتين .
 - (٤) قدر الحنفية الفاصل اليسير بثلاث آيات قصار .
 - الحنابلة — قدروا الفاصل اليسير بجلسة خفيفة عرفا .
 - (٥) المالكية — قالوا يجوز أخذ الأجرة على الأذان والإقامة وعلى الإمامة إن كانت تبعا للأذان أو للإقامة . وأما أخذ الأجر عليها استقلالاً فمكروه إن كانت الأجرة من المصلين .
وأما إن كانت من الوقف أو بيت المال فلا تكروه .
 - الحنابلة — قالوا يحرم أخذ الأجرة على الأذان والإقامة إن وجد متطوع بهما وإلا ذوق ولي الأمر من يقوم بهما من بيت مال المسلمين لحاجة المسلمين إليهما .

(رابعاً) زاد بعض الخلف عقب الأذان وقبله أمورا :

منها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقبه .

ومنها التساييح والاستغاثات قبله بالليل ونحو ذلك . وهي بدع مستحسنة لأنه لم يرد

في السنة ما يمتنعها وعموم النصوص يقتضيها ^(١) .

باب صلاة التطوع

صلاة التطوع هي ما يطلب فعلها من المكلف زيادة على المكتوبة طلبا غير جازم .

وهي إما أن تكون غير تابعة للصلاة المكتوبة كصلاة العيدين والاستسقاء والكسوف

والخسوف والتراويح . وسيأتي لكل منها فصل خاص . وإما أن تكون تابعة للصلاة

المكتوبة كالنوافل القبليّة والبعدية ، فأما التابعة للصلاة المكتوبة فمنها ما هو مستنون وما هو

مندوب . وما هو رغبة وغير ذلك مما هو مفصل في المذاهب بذيل الصحيفة ^(٢) .

(١) الشافعية والحنابلة — قالوا إن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقب

الأذان سنة .

(٢) الحنفية — قالوا صلاة العيدين واجبة لا من التطوع .

الحنابلة — قالوا صلاة العيدين فرض كفاية .

(٣) الحنابلة — قالوا تنقسم صلاة التطوع التابعة للصلاة المكتوبة الى قسمين :

راتبه وغير راتبه . فالراتبة عشر ركعات . وهي ركعتان قبل الظهر وركعتان بعده . وركعتان

بعد صلاة المغرب . وركعتان بعد صلاة العشاء وركعتان قبل صلاة الصبح . لحديث ابن

عمر رضي الله عنهما . حفظت عن النبي صلى الله عليه وسلم عشر ركعات . وسببها . وهي

سنة مؤكدة بحيث اذا فاتته قضاها إلا ما فات منها مع الفرائض وكثر فتركه أولى دفعا للخروج .

ويستثنى من ذلك سنة الفجر فانها تقضى ولو كثرت . وإذا صلى السنة القبليّة للفرض بعده

كانت قضاء ولو لم يخرج الوقت . وغير الرواتب عشرون . وهي : أربع ركعات قبل صلاة

الظهر ، وأربع بعدها ، وأربع قبل صلاة العصر ، وأربع بعد صلاة المغرب ، وأربع بعد

صلاة العشاء . ويباح أن يصلى ركعتين بعد أذان المغرب وقبل صلاتها . لحديث أنس .

كما نصلى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد غروب الشمس فمثل أنس =

«أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها» . قال : كان يرانا نصليها فلم يأمرنا ولم ينها .
ويباح أن يصلي ركعتين من جلوس بعد الوتر . والأفضل أن يصلي الرواتب والوتر
وما لا تشرع له الجماعة من الصلوات في بيته . ويسن أن يفصل بين كل فرض وسنته بقيام
أو كلام . وللجمعة سنة راتبة بعدها وأقلها ركعتان . وأكثرها ست . ويسن أن يصلي قبلها
أربع ركعات . وهي غير راتبة لأن الجمعة ليس لها راتبة قبلية .

الحنفية . — قالوا تنقسم النافلة التابعة للفرض إلى مسنونة ومندوبة . فأما المسنونة فهي
خمس صلوات : (إحداها) ركعتان قبل صلاة الصبح وهما أقوى السنن فلهذا لا يجوز
أن يؤدّيها قاعدا أو راكبا بدون عذر . ووقتها وقت صلاة الصبح فان خرج وقتها
لا يقضيان إلا تبعا للفرض فلو نام حتى طلعت عليه الشمس قضاها أولا ثم قضى الصبح
بعدها ويمتد وقت قضاها إلى الزوال . فلا يجوز قضاها بعده . أما إذا خرج وقتها
وحدها بأن صلى الفرض وحده فلا يقضيان بعد ذلك لا قبل طلوع الشمس ولا بعده .
ومن السنة فيهما أن يصليهما في بيته في أول الوقت ، وأن يقرأ في أولهما سورة الكافرون
وفي الثانية الاخلاص .

وإذا قامت الجماعة لصلاة الصبح قبل أن يصليهما فإن أمكنه إدراكها بعد صلاتهما فعل
وإلا تركهما وأدرك الجماعة ولا يقضيهما بعد ذلك كما سبق . ولا يجوز له أن يصلي أى نافلة
إذا أقيمت الصلاة سوى ركعتي الفجر . (ثانيها) أربع ركعات قبل صلاة الظهر بتسليمة
واحدة وهذه السنة أكد السنن بعد سنة الفجر . (ثالثها) ركعتان بعد صلاة الظهر وهذا
في غير يوم الجمعة أما فيه فيسن أن يصلي بعدها أربعاً كما يسن أن يصلي قبلها أربعاً .
(رابعها) ركعتان بعد المغرب . (خامستها) ركعتان بعد العشاء .

وأما المندوبة فهي أربع صلوات : (إحداها) أربع ركعات قبل صلاة العصر وإن شاء
ركعتين . (ثانيها) ست ركعات بعد صلاة المغرب . (ثالثها) أربع ركعات قبل صلاة العشاء .
(رابعها) أربع ركعات بعد صلاة العشاء . لما روى عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العشاء أربعاً ثم يصلي بعدها أربعاً ثم يضطجع . وللصلي
أن يتنفل عدا ذلك بما شاء والسنة في ذلك أن يسلم على رأس كل أربع في نفل النهار في غير
أوقات الكراهة فلو سلم على رأس ركعتين لم يكن محصلاً للسنة أما في المغرب فله أن يصليها

كلها بتسليمة واحدة وله أن يسلم على رأس كل ركعتين وأما نافلة العشاء قبلية أو بعدية فأربع
ويسن أن يفصل بين الفرض والسنة البعدية بقوله اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت
إذا الجلال والإكرام، أو بأي ذكر وارد في ذلك هكذا .

الشافعية - قالوا النوافل التابعة للفرائض قسمان : مؤكد، وغير مؤكد . أما المؤكد
فهو ركعتا الفجر ووقتهما وقت صلاة الصبح وهو من طلوع الفجر الصادق الى طلوع الشمس .
ويسن تقديمها على صلاة الصبح إن لم يخف فوات وقت الصبح أو فوات صلاته في جماعة
فإن خاف ذلك قدم الصبح وصلى ركعتي الفجر بعده بلا كراهة وإذا طلعت الشمس ولم يصل
الفجر صلاتها قضاء . ويسن أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة آية : ﴿ قولوا آمنا بالله الى قوله تعالى
ونحن له مسلمون ﴾ في الركعة الأولى ، في سورة البقرة . وفي الركعة الثانية ﴿ قل يا أهل الكتاب
تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الى مسلمون ﴾ . في سورة آل عمران . ويسن أن يفصل
بينهما وبين صلاة الصبح بضعة أو تحول أو كلام غير ديني - ومن المؤكد ركعتان قبل
الظهر أو الجمعة ، وركعتان بعد الظهر أو الجمعة ، وإنما تسن ركعتان بعد الجمعة إذا لم يصل الظهر
بعدها وإلا فلا تسن لقيام سنة الظهر مقامها ، وركعتان بعد صلاة المغرب . وتسن في الركعة
الأولى قراءة ﴿ الكافرون ﴾ . وفي الثانية ﴿ الاخلاص ﴾ وركعتان بعد صلاة العشاء .
والصلاوات المذكورة تسمى رواتب وما كان منها قبل الفرض يسمى راتبة قبلية وما كان
بعدها يسمى راتبة بعدية . ومن المؤكد الوتر وأقله ركعة واحدة وأدنى الكمال
ثلاث ركعات وأعلاه إحدى عشرة ركعة . والأفضل أن يسلم من كل ركعتين ، ووقته بعد
صلاة العشاء ولو كانت مجموعة مع المغرب جمع تقديم ويمتد وقته لطلوع الفجر ثم يكون بعد
ذلك قضاء . وغير المؤكد اثنتا عشرة ركعة ، ركعتان قبل الظهر سوى ما تقدم ، وركعتان بعدها
كذلك والجمعة كالظهر ، وأربع قبل العصر ، وركعتان قبل المغرب . ويسن تخفيفهما وفعلهما
بعد إجابة المؤذن للحديث بين كل آذنين صلاة . والمراد الأذان والاقامة ، وركعتان قبل العشاء .

المالكية - قالوا النوافل التابعة للفرائض قسمان : رواتب وغيرها . أما الرواتب فهي
النافلة قبل صلاة الظهر وبعد دخول وقتها - وبعد صلاة الظهر - وقبل صلاة العصر
وبعد دخول وقتها - وبعد صلاة المغرب . وليس في هذه النوافل كلها تحديد بعدد معين
ولكن الأفضل فيها ما وردت الأحاديث بفضله وهو أربع قبل صلاة الظهر وأربع بعدها =

ويفصل بين النافلة والصلاة بالذكر الوارد على تفصيل في المذهب ^(١) .

= وأربع قبل صلاة العصر وست بعد صلاة المغرب — وحكم هذه النوافل أنها مندوبة ندبا أكيدا . وأما المغرب فيكره التنفل قبلها لضيق وقتها . وأما العشاء فلم يرد في التنفل قبلها نص صريح من الشارع . نعم يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم (بين كل أذانين صلاة) أنه يستحب التنفل قبلها (والمراد بالأذانين في الحديث الأذان والإقامة) . وأما غير الرواتب فهي صلاة الفجر . وهي ركعتان وحكهما أنهما رغبة . والرغبة ما كان فوق المستحب ودون السنة في التأكد ووقتها من طلوع الفجر الصادق الى طلوع الشمس ثم تكون قضاء بعد ذلك الى زوال الشمس . ومتى جاء الزوال فلا تقضى . ومحلها قبل صلاة الصبح . فان صلى الصبح قبلها كره فعلها الى أن ييجئ وقت حل النافلة وهو ارتفاع الشمس بعد طلوعها قدر ربح من رماح العرب وهو طول اثني عشر شبرا بالشبر المتوسط . فاذا جاء وقت حل النافلة فعلها . نعم اذا طلعت الشمس ولم يكن صلى الصبح فانه يصلي الصبح أولا على المعتمد . ويندب أن يقرأ في ركعتي الفجر بفاتحة الكتاب فقط . فلا يزيد سورة بعدها وان كانت الفاتحة فرضا كما تقدم . ومن غير الرواتب الشفع وأقله ركعتان وأكثره لا حد له . ويكون بعد صلاة العشاء وقبل صلاة الوتر . وحكم الشفع الندب . ومنها الوتر وهو سنة مؤكدة أكد السنن بعد ركعتي الطواف . ووقته بعد صلاة العشاء المؤداة بعد مغيب الشفق للفجر . وهذا هو وقت الاختيار . ووقته الضروري من طلوع الفجر الى تمام صلاة الصبح . ويكره تأخير لوقت الضرورة بلا عذر .

واذا تذكر الوتر في صلاة الصبح ندب له قطع الصلاة ليصلي الوتر إلا اذا كان مأموما فيجوز له القطع ما لم يخف خروج وقت الصبح . ويندب أن يقرأ في الشفع سورة (الأعلى) في الركعة الأولى وسورة (الكافرون) في الثانية . وفي الوتر سورة (الاخلاص) والمعوذتين . والسنة في التنفل كله أن يسلم من ركعتين لقوله صلى الله عليه وسلم : (صلاة الليل مثنى مثنى) وحملت نافلة النهار على نافلة الليل لأنه لا فارق .

(١) الحنفية — قالوا يكره تنزيها أن يفصل بين الصلاة والسنة إلا بمقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام وأما ما ورد من الأحاديث في الإذكار فانه لا ينافي ذلك لأن السنن من لواحق الفرائض فليست بأجنبية عنها .

ويستحب أن يستغفر بعد السنن ثلاثا ويقرأ آية الكرسي والمعوذات ويسبح ويحمد ويكبر في كل ثلاثا وثلاثين ويملأ تمام المائة بأن يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ثم يقول اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدة منك الجدة ويدعو ويختتم بقول سبحان ربك رب العزة عما يصفون .

هذا ويكره للامام أن يتنفل في مكانه أما المؤتم والمتفرّد فإنه لا كراهة في تنفله مكانه وإنما الأحسن أن ينتقل إلى مكان آخر .

المالكية — قالوا الأفضل في الراتبة البعدية أن تكون بعد الذكر الوارد بعد صلاة الفريضة كقراءة آية الكرسي وسورة الاخلاص والتسبيح والتحميد والتكبير كل منها ثلاث وثلاثون مرة ثم ختم المائة بقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير .

الشافعية — قالوا ليس أن يفصل بين المكتوبة والسنة بالأذكار الواردة فيستغفر الله ثلاثا ويقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام ويسبح الله ثلاثا وثلاثين ويحمده ثلاثا وثلاثين ويكبره ثلاثا وثلاثين ويقول تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدة منك الجدة هذا ويسن للصلي أن ينتقل من مكانه بعد الفراغ من الصلاة إذا أراد صلاة غيرها فإن لم يتيسر فصل بينهما بأي فاصل .

الحنابلة — قالوا يأتي بالذكر الوارد عقب الصلاة المكتوبة قبل أداء السنن فيقول أستغفر الله ثلاثا اللهم أنت السلام ومنك الخ . لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا حول ولا قوة إلا بالله لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون — لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدة منك الجدة ويسبح ويحمد ويكبر في كل ثلاثا وثلاثين والأفضل أن يفرغ منهنّ معا بأن يقول سبحان الله والحمد لله والله أكبر ثلاثا وثلاثين مرة وتقام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير .

وأما صلاة التطوع التي ليست تابعة للكتابة فيها صلاة الضحى وهي سنة ^(١) . ويتبدئ وقتها من ارتفاع الشمس قدر ربح إلى زوالها . والأفضل أن يبدأها بعد ربيع النهار ^(٢) . وأقلها ركعتان . وأكثرها ثمان ^(٣) فإن زاد على ذلك عامدا عالما بنية الضحى لم ينمقد ما زاد على الثمان ^(٤) فإن كان ناسيا أو جاهلا انمقد نفلا مطلقا . ويسن قضاؤها إذا خرج وقتها ^(٥) . ومنها تحية المسجد ، وهي ركعتان فأكثر ^(٦) . وهي سنة لبشروط : (أولا) أن يدخل المسجد ولو مازا في غير الأوقات التي نهى عن صلاة النفل فيها كوقت طلوع الشمس وبعد

- (١) المالكية — قالوا إن صلاة الضحى مندوبة ندبا أكيدا وليست سنة .
- (٢) المالكية — قالوا الأفضل تأخير صلاة الضحى حتى يمضي بعد طلوع الشمس مقدار ما بين دخول وقت العصر وغروب الشمس .
- (٣) الحنفية — قالوا أكثرها ست عشرة .
- (٤) المالكية — قالوا إن زاد على الثمان صح الزائد . ولا يكره على الصواب .
- الحنفية — قالوا إذا زاد على الأكثر في صلاة الضحى فاما أن يكون قد نواها كلها بتسليم واحدة . وفي هذه الحالة يجزئه ما صلاه بنية الضحى وينعقد الزائد نفلا مطلقا إلا أنه يكره له أن يصلي في نفل النهار زيادة على أربع ركعات بتسليم واحدة وإما أن يصليها مفصلة اثنتين اثنتين وأربعا أربعا وفي هذه الحالة لا كراهة في الزائد مطلقا .
- (٥) المالكية ، والحنفية — قالوا إن جميع النوافل إذا خرج وقتها لا تقضى إلا ركعتي الفجر فلنهما يقضيان إلى الزوال كما تقدم .
- (٦) المالكية — قالوا تحية المسجد ركعتان لا غير .
- الحنفية — قالوا تحية المسجد ركعتان أو أربع وهي أفضل من الاثنتين .
- (٧) المالكية — قالوا هي مندوبة ندبا أكيدا على الراجح .
- (٨) المالكية — قالوا لا تطلب التحية إلا من كل من دخل المسجد قاصدا الجلوس بخلاف من قصد المرور به فلا تطلب منه .
- (٩) الشافعية — قالوا تطلب تحية المسجد بدخوله في أى وقت كان لكن يحرم أن يدخل المسجد في وقت الكراهة بنية أن يصلي تحيته فقط . وإذا صلاها فلا تنعقد .

صلاة العصر كما سيأتي . (ثانيا) أن يكون متطهرا . فلو دخل محدثا لم تطلب منه ^(١) . (ثالثا) أن لا يصادف دخوله فعل صلاة الجماعة ^(٢) وإلا فلا يصليها . (رابعا) أن لا يدخل المسجد عقب خروج الخطيب للخطبة يوم الجمعة والعيدين ونحوهما . فان دخل في ذلك الوقت فلا يصليهما ^(٣) . ويستثنى من المساجد المسجد الحرام بمكة . فان لتحيته أحكاما خاصة مفصلة في المذاهب ^(٤) .

(١) الشافعية — قالوا اذا دخل محدثا وأمكنه التطهر في زمن قريب طلبت منه وإلا فلا .

(٢) المالكية — قالوا إن صادف دخوله إقامعة الصلاة للامام الراتب لا تطلب وإلا جاز فعلها .

(٣) الشافعية والحنابلة — قالوا اذا دخل والامام فوق المنبر سن له تحية المسجد قبل أن يجلس بركتين خفيفتين ولا يزيد عليهما .

(٤) المالكية — قالوا من دخل المسجد الحرام بمكة وكان مطالبا بالطواف ولو ندبا أو قاصدا له فتحته الطواف . ومن دخله لمشاهدة البيت مثلا ولم يكن مطالبا بالطواف فلا يخلو إما أن يكون من أهل مكة أو لا . فان كان من أهل مكة فتحته الركعتان وإلا فتحته الطواف .

الحنفية — قالوا التحقيق أن تحية المسجد الحرام هي الركعتان ولكن من دخل المسجد الحرام وكان مطالبا بالطواف أو قاصدا له فانه يقدم الطواف ويصلي بعد ذلك ركعتي الطواف وتحصل بهما تحية المسجد .

الشافعية — قالوا من دخل المسجد الحرام وأراد الطواف طلب منه تحيتان : تحية للبيت وهي الطواف وتحية للمسجد وهي الصلاة . والأفضل أن يبدأ بالطواف ثم يصلي بعده ركعتي الطواف وتحصل في ضمنها تحية المسجد . وله أن يصلي بعد الطواف أربعين أو ما ينوي بالأولين تحية المسجد وبالأخريين سنة الطواف . ولا يصح العكس . أما اذا دخل المسجد غير مرید الطواف فلا يطلب منه إلا تحية المسجد بالصلاة .

الحنابلة — قالوا إن تحية المسجد الحرام الطواف وان لم يكن قاصدا له .

فان لم يتمكن من تحية المسجد لحديث أو غيره يقول ندبا . سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر أربع مرات^(١) . وينوب عن تحية المسجد مطلق صلاة ذات ركوع وسجود بصليها عند دخوله . ويحصل ثوابها إن نواها مع تلك الصلاة وإلا فلا . ولا تسقط^(٢) بالجلوس قبل فعلها . وإن كان مكروها .

ومنها ركعتان عقب الطهارة .

ومنها ركعتان عند الخروج للسفر وركعتان عند القدوم منه لقوله صلى الله عليه وسلم (ما خلف أحد عند أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفرا) . رواه الطبراني . وما روى عن كعب بن مالك . قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من السفر إلا نهرا في الضحى فإذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم جلس فيه . رواه مسلم . وحكم الصلاة عقب الطهارة وعند الخروج للسفر وعند القدوم منه التندب .

ويندب أيضا التهجد بالليل لقوله صلى الله عليه وسلم (لا بد من صلاة ليل ولو حلب شاة) رواه الطبراني مرفوعا . وهو أفضل من صلاة النهار لقوله صلى الله عليه وسلم (أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل) . رواه مسلم . ومن المندوب أيضا ركعتا الاستخارة . لما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه . قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن . يقول . إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل . اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب . اللهم إني كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه . وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة

(١) الحنابلة — قالوا لا يندب ذلك .

(٢) الحنفية والشافعية — قالوا يحصل ثوابها وإن لم ينوها . وأما إذا نوى عدمها فلا يحصل ثوابها وإن سقط طلبها .

(٣) الشافعية — قالوا إن جلس عمدا قبل فعلها سقطت مطلقا ، وإن جلس سهوا أو جهلا فإن طال جلوسه زيادة على مقدار ركعتين سقطت وإلا فلا .

الحنابلة — قالوا إن جلس قبل فعلها ، فإن لم يطل الجلوس عمدا لم تسقط وإلا سقطت .

أمرى أو قال : عاجل أمرى وأجله فأصرفه عنى وأصرفنى عنه واقدر لى الخير حيث كان ثم رضى به قال ويسمى حاجته . رواه أصحاب السنن إلا مساماً . ومنه صلاة الحاجة ، وهى مبينة فى قوله صلى الله عليه وسلم من كانت له الى الله حاجة أو الى أحد من بنى آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليثن على الله تعالى وليصل على النبى صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا إله إلا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين . أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة من كل إثم لا تدع لى ذنباً إلا غفرته ولا هما إلا فرجته ولا حاجة هى لك رضا إلا قضيتها يا أرحم الراحمين أخرجه الترمذى عن عبد الله بن أبى أوفى .

مبحث السوتر

ومن التلوع الوتر على تفصيل فى المذاهب .^(١)

(١) الحنفية — قالوا الوتر واجب لقوله صلى الله عليه وسلم (الوتر حق فمن لم يوتر ، فليس منى) وهولاء ركعات بتسليمة واحدة فى آخرها . ويجب أن يقرأ فى كل ركعة منها الفاتحة وسورة أو ما يماثلها من الآيات . وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فى الركعة الأولى بعد الفاتحة سورة (الأعلى) وفى الثانية سورة (الكافرون) . وفى الثالثة (الخلاص) فإذا فرغ المصلى من القراءة فى الركعة الثالثة وجب عليه أن يرفع يديه ويكبر كما يكبر للافتتاح إلا أنه لا يدعو بدعاء الافتتاح بل يقرأ القنوت وهو كل كلام تضمن شأ على الله تعالى ودعاء . ولكن يسن أن يقنت بما ورد عن ابن مسعود رضى الله عنه . ونصه اللهم إنا نستعينك ونستهديك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثنى عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلى ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك بالحد الكفار ملحق . ثم يصلى على النبى وآله ويسلم . ووقته من غروب الشفق الى طلوع الفجر فلو تركه ناسياً أو عامداً وجب عليه قضاءه وإن طالت المدة ويجب أن يؤخره عن صلاة العشاء لوجوب الترتيب فلو قدمه عليها ناسياً صح . وكذا لو صلاهما على الترتيب ثم ظهر له فساد العشاء دونه فإنه يصح ويعيد العشاء وحدها لأن الترتيب يسقط بمثل هذا العذر . ولا يجوز أن يصليه قاعداً مع القسرة على القيام كما لا يجوز أن يصليه راكعاً من غير عذر . والقنوت واجب فيه . ويسن أن يقرأه سرا سواء =

= كان إماما أو منفردا أو مأموما . ومن لم يحسن القنوت يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار أو يقول اللهم اغفر لنا ثلاث مرات . وإذا نسي القنوت ثم تذكره حال الركوع فلا يقنت في الركوع ولا يعود إلى القيام بل يسجد للسهو بعد السلام . فإن عاد إلى القيام وقنت ولم يعد الركوع لم تفسد صلاته . وإن ركع قبل قراءة السورة والقنوت رفع رأسه لقراءة السورة والقنوت ويعيد الركوع ثم يسجد للسهو . وإذا نسي الفاتحة وقراءة السورة والقنوت وركع رفع رأسه وقرأ الفاتحة والسورة والقنوت وأعاد الركوع فإن لم يعصده صحت صلاته . ويسجد للسهو على كل حال . ولا يقنت في غير الوتر إلا في النوازل أى شذائذ الدهر . فيسن له أن يقنت في الصبح لا في كل الأوقات على المعتمد وأن يكون قنوته بعد الرفع من الركوع بخلاف الوتر . وإنما يسن قنوت النوازل للإمام لا للمنفرد . وأما المأموم فإنه يتابع إمامه إلا إذا جهر بالقنوت فإنه يؤمن . ولم تشرع الجماعة في صلاة الوتر إلا في وتر رمضان فإنها تستحب لأنه في حكم النوافل من بعض الوجوه وإن كان واجبا . أما في غير رمضان فإن الجماعة تكره فيه إن قصد بها دعاء الناس للاجتماع فيه . أما لو اقتدى واحد بآخر أو اثنان بواحد أو ثلاثة بواحد فإنه لا يكره . إذ ليس فيه دعاء للاجتماع .

الحنبلة — قالوا إن الوتر سنة مؤكدة وأقله ركعة ، ولا يكره الإتيان بها وأكثره إحدى عشرة ركعة . وله أن يوتر بثلاث ، وهو أقل الكمال وبخمس وبسبع وبتسع فإن أوتر بأحدى عشرة فله أن يسلم من كل ركعتين . ويوتر بواحدة ، وهذا أفضل . وله أن يصلحها بسلام واحد إما بتشهدين أو بتشهد واحد وذلك بأن يصلي عشرا ويتشهد ثم يقوم للنادية عشرة من غير سلام فيأتي بها ويتشهد ويسلم أو يصلي الأحدى عشرة ولا يتشهد إلا في آخرها ويسلم . وإن صلاه تسعا فله أن يصلحها بسلام واحد وتشهدين بأن يصلي ثمانية ويجلس ويتشهد ثم يأتي بالتسعة قبل أن يسلم ويتشهد ويسلم ، وهذا أفضل . وله أن يصلحها بتشهد واحد بأن يصلي التسعة ويتشهد ويسلم . وله أن يسلم من كل ركعتين ويأتي بالتسعة ويسلم . وإن أوتر بسبع أو بخمس فالأفضل أن يصلحها بتشهد واحد وسلام واحد . وله أن يصلحها بتشهدين بأن يجلس بعد السادسة أو الرابعة ويتشهد ولا يسلم ثم يقوم فيأتي بالباقي ويتشهد ويسلم . وله أن يسلم من كل ركعتين . وإن أوتر بثلاث أتى بركعتين يقرأ في أولهما سورة (سبح) وفي الثانية سورة (الكافرون) ثم يسلم ويأتي بالثالثة يقرأ فيها سورة الإخلاص ويتشهد ويسلم وهذا =

= أفضل . وله أن يصليها بتشهد واحد بأن يسرد ثلاث ركعات ويتشهد ويسلم وله أن يصليها بتشهدين وسلام واحد كالمغرب وهذه الصورة هي أقل الصور فضلا . ويسن له أن يقنت بعد الرفع من الركوع في الركعة الأخيرة من الوتر في جميع السنة بلا فرق بين رمضان وغيره . والأفضل أن يقنت بالوارد وهو (اللهم إنا نستعينك ونستهديك ونستغفرك ونتوب إليك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير كله نشرك ولا نكفرك . اللهم إياك نعبد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك الجد بالكافرين ملحق . اللهم اهدنا فيمن هديت وصادفنا فيمن عاقبت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيما أعطيت وقنا شر ما قضيت إنك سبحانك تقضي ولا يقضى عليك إنه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت . اللهم إنا نعوذ برضاك من سخطك) . وبمفوك من عقوبتك . وبك منك لا نحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك . ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وله أن يصلي على الآل أيضا ولا بأس أن يدعو في قنوته بما يشاء غير ما تقدم من الوارد . وإن كان الوارد أفضل . ويسن أن يجهر بالقنوت إن كان إماما أو منفردا . أما المأموم فيؤمن جهرًا على قنوت إمامه كما يسن للنفرد أن يفرد الضمائر المتقدمة في نحو اهدنا وجميع الامام الضمير كاللفظ الوارد . ويسن للصلي أن يقول بعد سلامه من الوتر . سبحان الملك القدوس ثلاثا وأن يرفع صوته بالثالثة منها . ويكره القنوت في غير الوتر إلا إذا نزل بالمسلمين نازلة غير الطاعون فيسن للسلطان ونائبه أن يقنت في جميع الصلوات المكتوبة للناس إلا (الجمعة) بما يناسب تلك النازلة أما الطاعون فلا يقنت له . فإذا قنت للنازلة غير السلطان ونائبه لا تبطل صلاته سواء كان إماما أو منفردا . وإذا اتم بمن يقنت في الفجر تابعه في قنوته وأمن على دعائه إن كان يسمعه وإن لم يسمع في هذه الحالة سن له أن يدعو بما شاء . ويجوز للصلي أن يقنت قبل ركوع الركعة الأخيرة من الوتر بأن يكبر ويرفع يديه ثم يقنت ثم يركع ولكن الأفضل أن يكون بعد الرفع من الركوع كما تقدم ويسن في حال قنوته أن يرفع يديه إلى صدره مبسوطتين ويجعل بطونهما جهة السماء ويمسح وجهه بيديه بعد الفراغ من القنوت . ووقته من بعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر الثاني . والأفضل فعله آخر الليل إن وثق من قيامه فيه فإن لم يثق من ذلك أوتر قبل أن ينام . ويسن له قضاؤه مع شغفه إذا فات . ويسن فعله جماعة في رمضان ويباح فعله جماعة في غير رمضان . =

== الشافعية — قالوا الوتر سنة مؤكدة وهو أكد السنن . وأقله ركعة وأكثره إحدى عشرة . فلو زاد على العدد المذكور عامدا علما لم تنعقد صلاته الزائدة . أما لو زاد جاهلا أو ناسيا فلا تبطل صلاته بل تنعقد نفلا مطلقا . والاقتصار على ركعة خلاف الأولى . ويجوز لمن يصلي الوتر أكثر من ركعة واحدة أن يفعله موصولا (بأن تكون الركعة الأخيرة متصلة بما قبلها) أو مفصولا بأن لا تكون كذلك . فلو صلى الوتر خمس ركعات مثلا جاز له أن يصلي ركعتين بتسليم ثم يصلي الثلاثة بعدها بتسليم . وجاز له أن يفصل بحيث يصلي الركعة الأخيرة منفصلة عما قبلها سواء صلى ما قبلها ركعتين ركعتين أو أربعاً . ولا يجوز له في حالة الوصل أن يأتي بالتشهد أكثر من مرتين . والأفضل أن يصلي مفصولا . ووقته بعد صلاة العشاء ولو جمعت جمع تقديم مع المغرب . وينتهي إلى طلوع الفجر الصادق . ويسن تأخيرها عن أول الليل لمن يشق بالانتباه آخره كما يسن تأخيرها عن صلاة الليل بحيث ينتم به وتسن فيه الجماعة في شهر رمضان . والقنوت في الركعة الأخيرة منه في النصف الثاني من ذلك الشهر كما يسن القنوت بعد الرفع من ركوع الثانية في الصبح كل يوم والقنوت كل كلام يشمل على ثناء ودعاء : ولكن يسن أن يكون مما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو : (اللهم اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يَقْضِي عَلَيْكَ وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مِنْ وَالِيَةٍ وَلَا يَعْزُزُ مِنْ عَادِيَةٍ تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا قَضَيْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ . وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم) . ويقول هذه الصيغة إذا كان منفردا فيخص نفسه بالدعاء بأن يقول اهْدِنِي وعَافِنِي الخ إلا كلمة ربنا في قوله تباركت ربنا فإنه لا يقول فيها ربني . أما الإمام فيقوله بصيغة الجمع (اهْدِنَا وعَافِنَا الخ) . ويسن للإمام أن يجهر بالقنوت ولو كانت صلاته قضاء . ويسن للمنفرد أن يسريه ولو كانت صلاته أداء . أما المأموم فإنه يؤمن على دعاء الإمام وإذا ترك المصلي شيئا من القنوت يسجد له . ويسن قضاء الوتر إذا فات وقته ، وكذا كل نفل مؤقت . هذا . ويسن أن يقنن للشدائد في جميع أوقات الصلاة ويجهر فيه الإمام والمنفرد ولو كانت الصلاة سرية والمأموم يؤمن على دعاء الإمام وإذا فات منه شيء لا يسجد له .

المسالك — قالوا الوتر سنة مؤكدة بل هو أكد السنن بعد ركعتي الطواف والعمرة . فأكد السنن على الإطلاق ركعتا الطواف الواجب . ثم ركعتا الطواف غير الواجب ثم العمرة .

ثم الوتر وهو ركعة واحدة ووصلها بالشفع مكروه . ويندب أن يقرأ فيها بعد الفاتحة سورة الإخلاص والمعوذتين . ويتأكد الجهر بهما . فإن زاد ركعة أخرى فلا يبطل على الصحيح وإن زاد ركعتين بطل . وله وقتان وقت اختياري ووقت ضروري . أما الاختياري فيبتدئ من بعد صلاة العشاء الصحيحة المؤداة بعد مغيب الشفق الأحمر فإن صلى الوتر بعد العشاء ثم ظهر له فسادها أعاد الوتر بعد أن يصلي العشاء مرة أخرى وإذا جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم وذلك للطرك كما يأتي آخر الوتر حتى يغيب الشفق فلا تصح صلاته قبله . ويمتد وقته الاختياري إلى طلوع الفجر الصادق . والضروري من طلوع الفجر إلى تمام صلاة الصبح فلو تذكر الوتر وهو في صلاة الصبح ندب له قطعها ليصلي الوتر سواء كان إماماً أو منفرداً ويستخلف الإمام ما لم يخف خروج الوقت . أما إذا كان مأموماً فيجوز له القطع ويجوز له التماضي . ومتى قطع صلاة الصبح للوتر صلى الشفع ثم الوتر وأعاد ركعتي الفجر لتتصلا بالصبح ويكره تأخير الوتر إلى وقت الضرورة بلا عذر . ومتى صلى الصبح فلا يقضى الوتر لأن النافلة لا تقضى إلا ركعتي الفجر كما تقدم . ولا قنوت في الوتر . وإنما هو مندوب في صلاة الصبح فقط كما تقدم . ويندب أن يكون قبل الركوع فإن نسيه حتى ركب فلا يرجع إليه بل يؤديه بعد الركوع وبذلك يحصل ندب الإتيان به ويفوت ندب تقديمه فهما مندوبان كل واحد منهما مستقل فإن رجع بطلت صلاته . ويجوز مع الكراهة صلاة الوتر جالساً مع القدرة على القيام على المعتمد . وأما الاضطجاع فيه فلا يجوز مع التسدرة على القعود . وتجوز صلاته على الدابة بالركوع والسجود مطلقاً . وبالإيماء للسافر سفر قصر . ويكون المصلي مستقبلاً جهة السفر إلى آخر ما سيذكر في صلاة النافلة على الدابة . وتقديم الشفع على الوتر شرط كمال فيكره فعله من غير أن يتقدمه شفع . ويندب تأخيره إلى آخر الليل لمن عادته الاستيقاظ آخره ليختم به صلاة الليل عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتراً » وإذا قدمه عقب صلاة العشاء ثم استيقظ آخر الليل وتنفل كره له أن يعيد الوتر تقديمًا لحديث النهي . وهو قوله صلى الله عليه وسلم « لا وتران في ليلة » على حديث « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتراً » . لأن الحاضر مقسّم على المبيح عند تعارضهما وإذا استيقظ من النوم وقصد بقى على طلوع الشمس ما يسع ركعتين بعد الطهارة ترك الوتر وصلى الصبح وأخر ركعتي الفجر يقضيهما بعد حل النافلة للزوال . وإن بقى على طلوعها ما يسع ثلاث ركعات صلى الوتر والصبح وترك الشفع وأخر الفجر كما تقدم . وأما إذا بقى ما يسع خمس ركعات فإنه =

مبحث صلاة التراويح

هي سنة ^(١) مؤكدة للرجال والنساء . وتسن ^(٢) فيها الجماعة عينا وقد أثبت سنتها جماعة بفعل النبي صلى الله عليه وسلم . فقد روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم خرج من جوف الليل ليالى من رمضان وهي ثلاث متفرقة ليلة الثالث والخامس والسابع والعشرين وصلى في المسجد وصلى الناس بصلاته فيها وكان يصلي بهم ثمان ركعات ويكملون باقيها في بيوتهم فكان يسمع لهم أزيز كأزيز النحل . ومن هذا يتبين أن النبي صلى الله عليه وسلم سنّ لهم التراويح والجماعة فيها ولكنه لم يصل بهم عشرين ركعة كما جرى عليه العمل من عهد الصحابة ومن بعدهم إلى الآن . ولم يخرج إليهم بعد ذلك خشية أن تفرض عليهم كما صرح به في بعض الروايات . ويتبين أيضا أن عددها ليس قاصرا على الثمان الركعات التي صلاها بهم بدليل أنهم كانوا يكملونها في بيوتهم وقد بين فعل عمر رضي الله عنه أن عددها عشرون حيث إنه جمع الناس أخيرا على هذا العدد في المسجد وواقفه الصحابة على ذلك ولم يوجد لهم مخالف ممن بعدهم من الخلفاء الراشدين . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين » عضوا عليها بالنواجذ » رواه أبو داود . وقد سئل أبو حنيفة عما فصله عمر رضي الله عنهما فقال : التراويح سنة مؤكدة ولم يخرج عمر من تلقاء نفسه . ولم يكن فيه مبتدعا ولم يأمر به إلا عن أصل لديه وعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم . نعم زيد فيها في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه بفعلت ستا وثلاثين ركعة . ولكن كان القصد من هذه الزيادة مساواة أهل مكة في الفضل لأنهم كانوا يطوفون بالبيت بعد كل أربع ركعات مرة « فرأى رضي الله عنه أن يصلي بدل كل طواف أربع ركعات ، فهى عشرون ركعة سوى الوتر ^(٣) . ووقتها

= يصلي الشفع والوتر والصبح ويؤخر الفجر وإن اتسع الوقت لسبع ركعات يصلي الجميع .

ولا تطلب الجماعة في الشفع والوتر إلا في رمضان فتندب الجماعة فيهما كما تندب في التراويح .

(١) المسالكية - قالوا هي مندوبة ندبا أكيدا لكل مصل من رجال ونساء .

(٢) المسالكية - قالوا الجماعة فيها مندوبة .

الحنفية - قالوا الجماعة فيها سنة كفاية لأهل الحلي فلو قام بها بعضهم سقط الطلب

عن الباقي .

(٣) المسالكية - قالوا عدد التراويح عشرون ركعة سوى الشفع والوتر .

من بعد صلاة العشاء ولو بمجموعة جمع تقديم مع المغرب وينتهي بطلوع الفجر . وتنصح قبل الوتر وبعده والأفضل أن تكون قبله فان نخرج وقتها لا تنقض^(٣) سواء فاتت وحدها أو مع العشاء . ويندب أن يسلم في آخر كل ركعتين فلو فعلها بسلام واحد وقعد على رأس كل ركعتين^(٤) جمعت مع الكراهة . أما إذا لم يقعد على رأس كل ركعتين ففيه اختلاف المذاهب ويجلس^(٥) بعد كل أربع ركعات للاستراحة . هكذا كان يفعل الصحابة رضوان الله عليهم . ولهذا سميت

- (١) الحنفية — قالوا لا يجوز جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم إلا في الحج .
 المالكية — قالوا إذا جمعت العشاء مع المغرب جمع تقديم أخرت صلاة التراويح حتى يغيب الشفق فلو صليت قبل ذلك كانت نفلا مطلقا ولم يسقط طلبها .
 (٢) المالكية — قالوا تصلي التراويح قبل الوتر وبعده العشاء ويكره تأخيرها عن الوتر لقوله عليه السلام « إجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا » .
 (٣) الشافعية — قالوا ان نخرج وقتها قضيت مطلقا .
 (٤) الشافعية — قالوا يجب أن يسلم من كل ركعتين فإذا صلاها بسلام واحد لم تصح .
 (٥) الحنفية — قالوا إذا صلى أربع ركعات بسلام واحد نابت عن ركعتين اتفاقا وإذا صلى أكثر من أربع بسلام واحد اختلف التصحيح فيه فقليل ينوب عن شفع من التراويح وقيل يفسد .
 الحنابلة — قالوا تصح مع الكراهة وتحسب عشرين ركعة .
 المالكية — قالوا تصح وتحسب عشرين ركعة ويكون تاركا لسنة التشهد والسلام في كل ركعتين وذلك مكروه .
 الشافعية — قالوا لا تصح بالأولى .
 (٦) الحنفية — قالوا هذا الجلوس مندوب ويكون بقدر الأربع ركعات وللصلي في هذا الجلوس أن يشتغل بذكر أو تهليل أو يسكت .
 المالكية — قالوا إذا أطال القيام فيها ندب له أن يجلس للاستراحة اتباعا لفعل الصحابة وإلا فلا .
 الحنابلة — قالوا هذا الجلوس مندوب ولا يكره تركه والدعاء فيه خلاف الأولى .
 الشافعية — قالوا يندب هذا الجلوس اتباعا للسلف ولم يرد فيه ذكر .

تراويح وفي حكم هذا الجلوس تفصيل في المذاهب . ويسن^(١) قراءة القرآن بتمامه فيها بحيث يحنثه آخر ليلة من الشهر إلا إذا تضرر المقتدون به فالأفضل أن يرعى حالهم في القراءة بشرط أن لا يسرع إسراعاً مخلاً بالصلاة . وكل ركعتين منها صلاة مستقلة فينوي في أولها ويدعو^(٢) بدعاء الافتتاح بعد تكبيرة الأحرام وقبل القراءة ويزيد على التشهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهكذا . والأفضل أن تصلي من قيام عند القدرة فإن صلاها من جلوس صححت وخالف الأولى . ويكره أن يؤخر المقتدى القيام إلى ركوع الإمام لما فيه من إظهار الكسل في الصلاة . والأفضل صلاتها في المسجد لأن كل ما شرعت فيه الجماعة ففعله بالمسجد أفضل^(٣) .

صلاة كسوف الشمس

من السنن التي ليست تابعة للفرائض صلاة كسوف الشمس وخسوف القمر لقوله صلى الله عليه وسلم (إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم) رواه الشيخان . وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم لكسوف الشمس كما رواه الشيخان ولخسوف القمر كما رواه ابن حبان .

حكمها

أما صلاة كسوف الشمس فهي سنة مؤكدة، وهي ركعتان بلا زيادة ولو لم تنجز

(١) المالكية - قالوا يندب للإمام قراءة القرآن بتمامه في التراويح جميع الشهر وترك ذلك خلاف الأولى إلا إذا كان لا يحفظ القرآن ولم يوجد غيره يحفظه أو يوجد غيره يحفظه ولكن لا يكون على حالة مرضية بالنسبة للإمامة .

(٢) المالكية - قالوا يكره الدعاء بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة وهو المسمى بدعاء الاستفتاح عند غيرهم كما تقدم .

(٣) المالكية - قالوا يندب صلاتها في البيت ولو جماعة لأنه أبعد عن الرياء بشروط ثلاثة : أن ينشط بفعلها في بيته ، وأن لا يكون بأحد الحرمين المكي والمدني وهو من أهل الآفاق ، وأن لا يلزم على فعلها في البيت تعطيل المساجد وعدم صلاتها فيها رأساً فإن تخلف شرط من ذلك فعلت في المسجد .

(٤) الحنفية - قالوا انركعتان هما أقل مقدار صلاة الكسوف فله أن يصلي أربعاً أو أكثر . والأفضل أن يصلي أربعاً يتسليمة واحدة أو يتسليمتين .

الشمس، فإن فرغ منها قبل انجلائها دعا الله تعالى حتى تتجلى . ويزيد في كل ركعة منها قياما وركوعا فتكون كل ركعة بركوعين وقيامين . ويسنّ أن يطيل القراءة في القيام الأول من الركعة الأولى بعد الفاتحة سورة البقرة أو نحوها وفي القيام الثاني منها بعد الفاتحة سورة آل عمران أو نحوها . ويقرأ في القيام الأول من الركعة الثانية نحو سورة النساء . وفي القيام الثاني نحو سورة المسائدة بعد الفاتحة فيهما . ويسنّ أن يطيل الركوع والسجود في كل من الركعتين بمقادير مختلفة في المذاهب ، ويجوز أداء صلاة الكسوف بغير هذه الكيفية فلو صلاها ركعتين كهيئة النفل أجزأه بلا كراهة .

والفرض في كل ركعة هو قيامها وركوعها الأولان بخلاف الآخرين فكل منهما سنة

(١) الحنفية — قالوا صلاة الكسوف لا تصح بركوعين وقيامين بل لا بد من قيام واحد وركوع واحد كهيئة النفل .

(٢) الحنفية — قالوا يسنّ تطويل القراءة في الركعة الأولى بنحو سورة البقرة وفي الثانية بنحو آل عمران ولو خففهما وطول الدعاء فقد أتى بالسنة لأن السنة عندهم استيعاب وقت الكسوف بالصلاة والدعاء فاذا خفف أحدهما طول الآخر ليقع على الخشوع والخوف إلى الانجلاء .

(٣) الحنفية — قالوا يسنّ تطويل الركوع والسجود فيهما بلا حدّ معين .

الحنابلة — قالوا يطيل الركوعين في كل ركعة بلا حدّ ولكن يسبح في الركوع الأول من الركعة الأولى بمقدار مائة آية وفي الركوع الثاني منها بمقدار سبعين آية ومثلها الركعة الثانية إلا أن أفعالها تكون أقصر من أفعال الأولى . أما السجود فيسنّ تطويله في كل من الركعتين بحسب العرف .

الشافعية — قالوا يطيل الركوع الأول من الركعة الأولى بمقدار قراءة مائة آية من سورة البقرة والثاني بمقدار ثمانين آية منها ويطيل الأول من الركعة الثانية بمقدار سبعين آية منها . والثاني بمقدار خمسين آية منها . أما السجود فإنه يطيل منه السجدة الأولى من كل ركعة بمقدار الركوع الأول منها ويطيل السجدة الثانية من كل ركعة بمقدار الركوع الثاني منها .

المالكية — قالوا يندب تطويل كل ركوع بما يقرب من قراءة السورة التي قبله فيطول الركوع الأول بما يقرب من قراءة سورة البقرة والثاني بما يقرب من قراءة سورة آل عمران وهكذا . أما السجود في كل ركعة فيندب تطويله كالركوع الذي قبله والسجدة الثانية تكون أقصر من الأولى قريبا منها ويندب أن يسبح في ركوعه وسجوده .

فلا تدرك الركعة بالدخول مع الإمام في القيام الثاني أو الركوع الثاني من كل ركعة^(١) . ولا يراعى حال المأمومين في هذه الصلاة فيشرع التطويل فيها على ما تقدم ولو لم يرض المأمومون^(٢) . ولا أذان لها ولا إقامة وإنما يندب أن ينادى لها بقول (الصلاة جامعة) ويندب إسرار القراءة فيها . ويندب أن تصلى جماعة ولا يشترط في إمامها أن يكون إمام الجمعة أو مأذونا من قبل السلطان كما يندب فعلها في الجامع^(٣)، ووقتها من ابتداء الكسوف إلى أن تنجلي الشمس ما لم يكن الوقت وقت نهى عن النافلة فإذا وقع الكسوف في الأوقات التي ينهى عن النافلة فيها اقتصر على الدعاء ولا يصلى . وأن الخطبة غير مشروعة فيها فإذا انجلت الشمس أثناء الصلاة أتمها على صفتها^(٤) . فإذا غربت الشمس منكسفة لا يصلى لها .

- (١) المالكية — قالوا الفرض في كل ركعة هو قيامها وركوعها الأخيران والسنة هو الأولان فلو دخل مع الإمام في القيام الثاني في إحدى الركعتين فقد أدرك الركعة .
- (٢) المالكية — قالوا إنما يشرع التطويل فيها على الصفة المتقدمة ما لم يتضرر المأمومون أو يخش خروج وقتها الذي هو من حل النافلة إلى زوال الشمس .
- (٣) الحنابلة — قالوا ليس الجهر بالقراءة فيها .
- (٤) الحنفية — قالوا يشترط في إمامها أن يكون إمام الجمعة على الصحيح فإن لم يوجد فلا بد من إذن السلطان فإن لم يمكن ذلك صليت فرادى في المنازل .
- (٥) المالكية — قالوا إنما يندب فعلها في المسجد إذا صليت جماعة . وأما المنفرد فله أن يفعلها في بيته ولا يندب له المسجد .
- (٦) الشافعية — قالوا متى يقن كسوف الشمس سن له أن يصلى هذه الصلاة ولو في وقت النهى لأنها صلاة ذات سبب .
- المالكية — قالوا وقتها من حل النافلة وهو ارتفاع الشمس بعد طلوعها قدر رمح إلى الزوال فلا تصلى قبل هذا الوقت ولا بعده .
- (٧) الشافعية — قالوا ليس لها خطبتان لجماعة الرجال (كالعبد) بعد صلاتها ولو انجلت الشمس ويبدل التكبير بالاستغفار لأنه هو المناسب للرجال ولا يشترط فيهما من شروط خطبتي الجمعة إلا أن يسمع الناس وكونها باللغة العربية وكون الخطيب ذكراً .
- (٨) الحنابلة — قالوا يتمها على صفتها أي بزيادة قيام وركوع في كل ركعة ولكن مع التخفيف .

مبحث صلاة خسوف القمر والصلاة عند الفزع

وأما صلاة خسوف القمر فحكمها وصفتها كصلاة كسوف الشمس المتقدمة إلا في أمور مفصلة في المذهب .^(١)

هذا ويندب صلاة ركعتين عند الفزع من الزلازل أو الصواعق أو الظلمة والريح^(٢)

== المالكية — قالوا إذا انجلت الشمس بتمامها أثناء الصلاة فإن كان ذلك قبل إتمام ركعة بسجديتها أتمها كالنوافل من غير زيادة القيام والركوع في كل ركعة ومن غير تطويل . أما إذا كان ذلك بعد تمام ركعة بسجديتها فقليل يتمها على هيئتها بزيادة القيام والركوع ولكن من غير تطويل وقيل يتمها كالنوافل . والقولان متساويان .

(١) الحنفية — قالوا صلاة خسوف القمر كصلاة كسوف الشمس إلا أنها مندوبة ولا تشرع فيها الجماعة ولا يسن إيقاعها في الجامع بل تؤدى في المنازل وحدانا .

الشافعية — قالوا صلاة الخسوف كصلاة الكسوف إلا في أمرين : (أحدهما) بالظهر بالقراءة في الخسوف دون الكسوف . (ثانيهما) أن صلاة الكسوف نفوت بغروب الشمس كاسفة بخلاف القمر فإنه إذا غرب خاسفا فعلت صلاته إلى أن تطلع الشمس وإذا فات كل من صلاة الكسوف والخسوف لم يقصر .

المالكية — قالوا صلاة خسوف القمر مندوبة لا سنة على المعتمد بخلاف الكسوف فإنها سنة كما تقدم وصفتها كالنوافل بلا تطويل في القراءة وبدون زيادة القيام والركوع . ويندب بالظهر فيها بالقراءة . ووقتها من ابتداء الخسوف إلى انجلاء القمر وينهى عنها في أوقات النهى عن النافلة — ويحصل المندوب بصلاة ركعتين ويندب تكرارها حتى ينجلي القمر أو ينيب أو يطلع الفجر بخلاف صلاة الكسوف فإنها لا تكرر إلا إذا انجلت الشمس ثم انكسفت . ويكره إيقاعها في المسجد كما تكره الجماعة فيها .

الحنابلة — قالوا صلاة الخسوف كالكسوف إلا أنه إذا غاب القمر خاسفا ليل أديت صلاة الخسوف بخلاف الشمس كما تقدم .

(٢) الحنابلة — قالوا لا تندب الصلاة لشيء من هذه الآيات إلا للزلازل إذا دامت فيصلي لها ركعتان كصلاة الكسوف .

الشافعية — لم يذكروا أن الصلاة مندوبة عند شيء من هذه الأمور .

الشديدين أو الوباء أو نحو ذلك من الأهوال لأنها آيات من الله تعالى يخوف بها عباده ليتركوا المعاصي ويرجعوا إلى طاعته . فعند وقوعها ينبغي الرجوع إليه تعالى بالعبادة التي يدور عليها أمر سعادتهم في الدنيا والآخرة . وهي كالتوافل المطلقة فلا جماعة لها ولا خطبة ولا يسن فعلها في المسجد بل الأفضل فيها أن تؤدي بالمنازل .

مبحث صلاة الاستسقاء

الاستسقاء هو طلب العباد السقي من الله تعالى عند الحاجة إلى الماء في موضع لا يكون لأهله أودية وأنهار وآبار يشربون منها ويسقون مواشيهم وزروعهم . أو كان لهم ذلك لكن لا يكفيهم . فيسن سنة مؤكدة عند وقوع الحاجة إلى الماء أن تقام صلاة الاستسقاء^(١)

(١) الحنفية — قالوا الاستسقاء ثبت بالكتاب والسنة قال الله تعالى ﴿ فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ﴾ وشرع من قبلنا شرع لنا إذا قصه الله ورسوله من غير إنكار . وقد رويت أحاديث صحيحة تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فدعا الله تعالى ، والقدر الثابت بالكتاب والسنة إنما هو الاستغفار والحمد لله والثناء عليه والدعاء الآتي ذكره . أما صلاة الاستسقاء المبينة بمسألة فإنها لم يرد فيها عندهم سوى حديث شاذ . على أنه لا خلاف في أنها مشروعة للفرد لأنها نقل مطلق . أما صلاتها بجماعة فالراجح أنها مشروعة أيضا ولكنها ليست سنة وإنما هي مندوبة على الكيفية الآتية تفصيلها . ومما يناسب المقام أن النبي صلى الله عليه وسلم قد استسقى به وهو صغير . فقد ورد أن أهل مكة أصابهم حَقٌّ فقال قريش يا أبا طالب أحفظ الوادي وأجذب العيال فلهم فاستسقى ففرج أبو طالب ومعه غلام كأنه شمس تجلت عنه سحابة قماء وحوله أغيلمة فأخذه أبو طالب والصق ظهره بالكعبة ولاد الغلام بأصبعه وما في السماء قزعة فأقبل السحاب من ها هنا وها هنا وأغدق وأغدودق وانفجر له الوادي وأخصب النادي والبادي وفي ذلك يقول أبو طالب :

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه * نسمال اليتامى عصمة للأرامل

[أخرجه ابن عساکر]

المالكية — قالوا إن صلاة الاستسقاء سنة مؤكدة تلي صلاة العيد في التأكد للرجال إذا أدت جماعة ومندوبة لمن فاته مع الإمام منهم وللصبي المميز الذي يؤمر بالصلاة وللأمة المسنة . وأما الشابة فإن خيفت الفتنة عند خروجها حرمت صلاتها وإلا كرهت .

وهي ركعتان تؤدى كما تؤدى صلاة العيدين في التكبير^(١) والجماعة والقراءة والجهر والمكان والخطبتين بعدهما غير أنه يبدل التكبير الذى فى خطبة العيدين بالاستغفار هنا . ويندب أن يستقبل الإمام القبلة ويقلب رداءه ويدعو الله بدعاء الاستسقاء على تفصيل فى المذهب^(٢) .

(١) المسالك والحنفية — قالوا هى كصلاة العيد إلا أنه لا يكبر فيها تكبيرات الزوائد .

(٢) الحنابلة — قالوا يخطب خطبة واحدة بعد صلاة الاستسقاء لا خطبتين كالعيد .

(٣) الحنابلة — قالوا لا يبدل التكبير فيها بالاستغفار بل يكبر كما يكبر فى خطبتي العيد .

الحنفية والمسالك — قالوا إن الخطبتين هنا يكونان على الأرض ندبا ، ويكره أن يكونا على المنبر بخلاف العيدين .

(٤) الشافعية — قالوا يندب أن يتوجه للقبلة فى نحو ثلث الخطبة الثانية ويحول رداءه

عند استقبال القبلة بأن يجعل يمين الرداء يساره وبالعكس . وأعله أسفله وبالعكس . ويقلب الحاضرون أرديتهم كذلك إلا النساء فلا يندب لمن ذلك ويكثر من الدعاء والاستغفار ويدعو بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو اللهم سقيا رحمة ولا سقيا عذاب ولا محق ولا بلاء ولا هدم . اللهم على الظراب جمع ظرب بفتح الظاء وكسر الراء التلال الصغيرة والآكام ومنابت الشجر وبطون الأودية اللهم حولينا ولا علينا اللهم اسقنا غيثا مغيثا (بضم الميم أى يغيث الناس) هنيئا مريئا مريئا (أى ذا ريع وخصب) غدقا (بفتح الدال الكثير الماء والخير) مجللا (السحاب الذى يحلل الأرض بالمطر) بها طبقا (أى طبق الأرض والبلاد مملوءة) دائما . اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين . اللهم إن بالعباد والبلاد من الجهد والجوع والفساد ما لا نشكو إلا إليك . اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع وأنزل علينا من بركات السماء وأنبت لنا من بركات الأرض وآكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم إنا نستغفرك إنك كنت غفارا فأرسل السماء علينا مدرارا .

الحنابلة — قالوا يندب للإمام بعد الفراغ من الدعاء المشروع فى الخطبة أن يستقبل

القبلة ويقول سرا اللهم انك أمرتنا بدعائك ووعدتنا إجابته وقد دعوناك كما أمرت فاستجب منا كما وعدتنا ثم يحول رداءه يجعل الأيمن على الأيسر وبالعكس ويحول الناس أيضا أرديتهم ويتركون الرداء على هذه الحالة حتى يزعموه مع ثيابهم .

المسالك — قالوا إذا فرغ الإمام من الخطبة الثانية ندب له أن يستقبل القبلة جاعلا

ظهره للناس ثم يقلب رداءه من خلفه فيجعل ما على عاتقه الأيسر على عاتقه الأيمن وبالعكس =

وتصح صلاة الاستسقاء إذا وجد سببها في أى وقت تباح فيه صلاة النافلة^(١) وإن تأخر السق سن تكرر صلاة الاستسقاء على الصفة السابقة حتى يأتى الغيث^(٢) . ويستحب للإمام أن يأمر الناس قبل الخروج إليها بالتوبة والصدقة والخروج من المظالم ومصالحة الأعداء^(٣) وصيام ثلاثة أيام^(٤) ثم يخرج بهم في اليوم الرابع^(٥) صياما مشاة في ثياب خلقة متذللين متواضعين خاشعين

= ولا ينكس . والتنكيس أن يجعل أسفل الرداء أعلاه وبالعكس . ويندب للرجال قلب أرديتهم وهم جلوس بخلاف النساء . ثم يدعو الإمام برفع مازل بالناس ويطيل في الدعاء . ويندب الدعاء بالوارد . ومنه ما جاء في خبر الموطأ . وهو (كان صلى الله عليه وسلم إذا استسقى قال اللهم اسق عبادك وبهيمك وانشر رحمك وأحى بلدك الميت) .

الحنفية — قالوا يستقبل الإمام الناس بوجهه حال الخطبة قائما على الأرض لا على المنبر ويفصل بين الخطبتين بجلسة وإن شاء خطب خطبة واحدة ويدعو الله ويسبح ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات وهو متكئ كالقوس فإذا مضى حين من خطبته قلب رداءه على المفتى به . وصفته أنه إن كان مربعا جعل أسفله أعلاه وبالعكس وإن كان مدورا كالجعبة جعل الجانب الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن . ولا يقلب القوم أرديتهم . ثم يستقبل بدعاء الاستسقاء قائما والناس قعود مستقبلون القبلة وهو اللهم اسقنا سقيا مغيثا هنيئا مريئا صريحا غادقا عاجلا غير رايت (أى غير مبطل) مجلا سحا طبقا دائما . وما أشبه ذلك .

(١) المالكية — قالوا وقتها كالعيد من حل النافلة بعد طلوع الشمس الى زوالها .

الشافعية — قالوا تصح ولو في أوقات النهى عن النافلة لأنها صلاة ذات سبب .

(٢) المالكية — قالوا إنما تكرر في أيام بلا حد لا في يوم واحد .

الحنفية — قالوا تكرر ثلاثة أيام متتالية بلا زيادة لأنه لم ينقل أكثر منها .

(٣) المالكية — قالوا لا يأمرهم بمصالحة الأعداء .

(٤) المالكية — قالوا لا يأمرهم بصيام ثلاثة أيام على المعتد وإن كان ذلك مندوبا

لهم من تلقاء أنفسهم .

(٥) الحنابلة — قالوا لا يندب أن يخرج بهم في اليوم الرابع بل يندب خروجهم معه

في اليوم الذى يعينه للخروج فيه .

المالكية — قالوا يندب الخروج في ضحى اليوم الرابع إلا من بعدت دأره فانه يخرج

في الوقت الذى يمكنه من إدراك صلاتها مع الإمام .

(٦) الحنابلة — قالوا يخرجون لها بثياب الزينة كالعيد .

لله ومهمهم الصبيان والشيوخ والمجائز والدواب ويبعدون الرضع عن أمهاتهم ليكثر الصباح فيكون ذلك أدعى لرحمة الله تعالى ثم يصلى بهم صلاة الاستسقاء المتقدمة .

مباحث صلاة العيدين

دليل مشروعيتها

ومن صلاة التطوع التي ليست تابعة للكتابة صلاة العيدين . وقد شرعت في السنة الأولى من الهجرة كما رواه أبو داود عن أنس قال (قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال ما هذان اليومان قالوا كنا نلعب فيهما في الجاهلية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله قد أبدلكم خيرا منهما . يوم الأضحي . ويوم الفطر وقيل شرعت في السنة الثانية .

(١) المالكية — قيدوا الصبيان بالميزين ليصلوا مع الناس ندبا كما تقدم . أما غير الميزين فيكره إخراجهم كإخراج البهائم .

الحنابلة — قالوا يسن خروج الصبيان الميزين . أما غيرهم فيباح نحروجهم كما يباح خروج العجوز والبهيمة .

(٢) الحنفية والحنابلة — قالوا ان صلاة العيدين ليست من صلاة التطوع كما سيأتي منحصلا فيما يلي .

الشافعية — قالوا هي سنة عين مؤكدة لكل من يؤمر بالصلاة وتسن جماعة لغير الحاج أما الجحاج فتسن لهم فرادى .

المالكية — قالوا هي سنة عين مؤكدة تلى الوتر في التأكد يخاطب بها كل من تلزمه الجمعة بشرط وقوعها جماعة مع الامام . وتتدب لمن فاته معه وحينئذ يقرأ فيها سرا كما تتدب لمن لم تلزمه كالعبيد والصبيان . ويستثنى من ذلك الحاج فلا يخاطب بها لقيام وقوفه بالمسعر الحرام مقامها . نعم تتدب لأهل منى غير الحجاج وحدانا لا جماعة لثلا يودى ذلك الى صلاة الحجاج معهم .

الحنفية — قالوا صلاة العيدين واجبة في الأصح على من تجب عليه الجمعة بشرائطها سواء كانت شرائط وجوب أو شرائط صحة إلا أنه يستثنى من شرائط الصحة الخطبة فانها =

احكامها ووقتها

وفي احكامها ووقتها تفصيل في المذاهب . ويندب تأخير صلاتها عن أول وقتها قليلا في الفطر وتعجيلها في أول وقتها في الأضحية لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى عمرو بن حزم وهو بنجران (عجل الأضحية وأخر الفطر وذكر الناس) .^(٢)

كيفية صلاة العيدين .

° ° وكيفيتها مبينة في المذاهب .^(٣)

= تكون قبل الصلاة في الجمعة وبعدها في العيد . ويستثنى أيضا عدد الجماعة فان الجماعة في صلاة العيد تتحقق بواحد مع الإمام بخلاف الجمعة . وكذا الجماعة فانها واجبة في العيد يأثم بتركها وإن صحت الصلاة بخلافها في الجمعة فانها لا تصح إلا بالجماعة .

الحنابلة — قالوا صلاة العيد فرض كفاية على كل من تلزمه صلاة الجمعة فلا تقام إلا حيث تقام الجمعة ما عدا الخطبة فانها سنة في العيد بخلافها في الجمعة فانها شرط . وقد تكون صلاة العيد سنة وذلك فيمن فاتته الصلاة مع الإمام فانه يسن له أن يصلها في أي وقت شاء بالصفة الآتية :

(١) الشافعية — قالوا وقتها من ابتداء طلوع الشمس، وإن لم ترتفع الى الزوال ويسن قضاؤها بعد ذلك على صفتها الآتية :

المالكية — قالوا وقتها من حل النافلة الى الزوال ، ولا تقضى بعد ذلك .

الحنابلة — قالوا وقتها من حل النافلة وهو ارتفاع الشمس قدر ربح بعد طلوعها الى قبيل الزوال . وإن فاتت في يومها تقضى في اليوم التالي ولو أمكن قضاؤها في اليوم الأول وكذلك تقضى وإن فاتت أيام لعذر أو لغير عذر .

الحنفية — قالوا وقتها من حل النافلة الى الزوال فاذا زالت الشمس وهو فيها فسدت إن حصل الزوال قبل القعود قدر التشهد ومعنى فسادها انها تنقلب نقلا أما قضاؤها اذا فاتت فسيأتي حكمه بعد .

(٢) الشافعية — قالوا يسن تأخير صلاة العيدين الى ان ترتفع الشمس قدر ربح .

المالكية — قالوا لا يسن تأخير صلاة العيدين عن أول وقتها .

(٣) الحنفية — قالوا ينوي عند أداء كل من صلاة العيدين بقلبه ويقول بلسانه أصلي :

== صلاة العيد لله تعالى فإن كان مقتديا ينوي متابعة الإمام أيضا ثم يكبر للتحريم ويضع يديه تحت سرتيه بالكيفية المتقدمة ثم يقرأ الإمام والمؤتم الثناء ثم يكبر الإمام تكبيرات الزوائد ويتبعه المقتدون . وهي ثلاث سوى تكبيرة الإحرام والركوع ويسكت بعد كل تكبيرة بمقدار ثلاث تكبيرات ولا يسن في أثناء السكوت ذكر ولا بأس بأن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، ويسن أن يرفع المصلى سواء كان إماما أو مقتديا يديه عند كل تكبيرة منها ثم إن كان إماما يتعوذ ويسمى سرا ثم يقرأ جهرا الفاتحة ثم سورة ويندب أن تكون سورة سبح اسم ربك الأعلى ثم يركع الإمام ويتبعه المقتدون ويسجد فإذا قام للثانية ابتدأ بالتسمية ثم بالفاتحة ثم بالسورة ويندب أن تكون سورة هل أتاك وبعد الفراغ من قراءة السورة يكبر الإمام والقوم تكبيرات الزوائد وهي ثلاث سوى تكبيرة الركوع ويرفعون أيديهم عند كل تكبيرة ثم يتم صلاته .

وصلاة الميدين بهذه الكيفية أولى من زيادة التكبير على ثلاث ومن تقديم تكبيرات الزوائد على القراءة في الركعة الثانية فإن قدم التكبيرات في الثانية على القراءة جاز . وكذا لو كبر الإمام زيادة على الثلاث فيجب على المقتدى أن يتابعه في ذلك إلى ست عشرة تكبيرة فإن زاد لا تلزمه المتابعة . وإذا سبق المقتدى بتكبيرات الزوائد بحيث أدرك الإمام قائما بعدها كبر للزوائد وحده قائما وإذا سبقه الإمام بركعة كاملة وقام بعد فراغ الإمام لاتمام صلاته قرأ أولا ثم كبر للزوائد ثم ركع ، ومن أدرك الإمام راكعا كبر تكبيرة الإحرام ثم تكبيرات الزوائد قائما إن أمن مشاركته في ركوعه وإلا كبر للإحرام قائما ثم ركع ويكبر للزوائد في ركوعه من غير رفع اليدين ولا ينتظر الفراغ من صلاة الإمام في قضاء التكبيرات لأن الفاتحة من الذكر يقضى قبل فراغ الإمام بخلاف الفاتحة من الفعل فإنه يقضى بعد فراغه . فإن رفع الإمام رأسه قبل أن يتم المقتدى تكبيراته سقط عنه ما بقي منها لأنه إن أتته فأنته متابعة الإمام الواجبة في الرفع من الركوع وإن أدرك الإمام بعد الرفع من الركوع فلا يأتي بالتكبير الزائد بل يقضى الركعة التي فاتته مع تكبيرات الزوائد بعد فراغ الإمام .

الشافعية - قالوا صلاة العيد ركعتان كغيرها من النوافل سوى أنه يزيد ندبا في الركعة الأولى (بعد تكبيرة الإحرام ودعاء الافتتاح وقبل التعوذ والقراءة) سبع تكبيرات يرفع يديه إلى حدو المنكبين في كل تكبيرة ويسن أن يفصل بين كل تكبيرتين منها بقدر آية مستدلة ويستحب أن يقول في هذا الفصل سرا سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ==

== ويسن أن يضع يمينه على يسراه تحت صدره بين كل تكيرتين ؛ ويزيد في الركعة الثانية بعد تكبيرة القيام خمس تكبيرات يفصل بين كل اثنتين منها ويضع يمينه على يسراه حال الفصل كما تقدم في الركعة الأولى ، وهذه التكبيرات الزائدة سنة (وتسمى هيئة) فلو ترك شيئا منها فلا يسجد للسهو وإن كره تركها ؛ ولو شك في العدد بنى على الأقل ؛ وتقديم هذه التكبيرات على التعمد مستحب وعلى القراءة شرط في الاعتداد بها . فلو شرع في القراءة ولو ناسيا فلا يأتي بالتكبير لفوات محله . والمأموم والإمام في كل ما ذكر سواء غير أن المأموم إذا دخل مع الإمام في الركعة الثانية فإنه يكبر معه خمسا غير تكبيرة الاحرام فان راد لا يتابعه ثم يكبر في الركعة الثانية التي يقضيها بعد سلام الإمام خمس تكبيرات غير تكبيرة القيام وإذا ترك الإمام تكبيرات الزوائد تابعه المأموم في تركها فان فعلها بطلت صلاته إذا رفع يديه معها ثلاث مرات متوالية لأنه فعل كثير تبطل به الصلاة وإلا فلا تبطل ؛ أما إذا اقتدى بإمام يكبر أقل من ذلك العدد فإنه يتابعه ؛ والقراءة في صلاة العيدين تكون جهرًا لغير المأموم . أما التكبير فيسن الجهر فيه للجميع ويسن أن يقرأ بعد الفاتحة في الركعة الأولى سورة (ق) أو (الأعلى) أو (الكافرون) وفي الثانية (القمر) أو (الغاشية) أو (الإخلاص) .

الحنبلة — قالوا إذا أراد أن يصلي صلاة العيد نوى صلاة ركعتين فرضا كفايا ثم يقرأ دعاء الاستفتاح ندبا ثم يكبر ست تكبيرات ندبا يرفع يديه مع كل تكبيرة سواء كان إماما أو مأموما ويندب أن يقول بين كل تكيرتين سرا الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليما . ولا يتعين ذلك بل له أن يأتي بأي ذكر شاء لأن المندوب مطلق الذكر . ولا يأتي بذكر بعد التكبيرة الأخيرة من تكبيرات الزوائد المذكورة ثم يتعمد ثم يبسم ويقرأ فاتحة الكتاب وسورة (سبح اسم ربك الأعلى) ثم يركع ويتم الركعة ثم يقوم إلى الثانية فيكبر خمس تكبيرات غير تكبيرة القيام يقول بين كل تكيرتين منها ما تقدم ذكره في الركعة الأولى ولا يشرع بعد التكبيرة الأخيرة من هذه التكبيرات الزوائد ذكر ثم يبسم ندبا ويقرأ الفاتحة ثم سورة (الغاشية) ثم يركع ويتم صلاته وإن أدرك المأموم إمامه بعد تكبيرات الزوائد أو بعد بعضها لم يأت به لأنه سنة فات محلها وإن نسي المصلي التكبير الزائد أو بعضه حتى قرأ ثم تذكره لم يأت به لفوات محله كما لو ترك الاستفتاح أو التعمد حتى قرأ الفاتحة فإنه لا يعود له .

المالكية — قالوا صلاة العيد ركعتان كالنوافل سوى أنه يسن أن يزداد في الركعة الأولى ==

حكم الجماعة فيها وقضائها اذا فات وقتها

وفي حكم الجماعة فيها وقضائها اذا فاتته مع الإمام تفصيل^(١) .

بعد تكبيرة الاحرام وقبل القراءة ست تكبيرات وفي الركعة الثانية بعد تكبيرة القيام وقبل القراءة خمس تكبيرات . وتقديم هذا التكبير على القراءة مندوب فلو أخره عن القراءة صح وخالف المندوب واذا اقتدى شخص بإمام يزيد أو ينقص في عدد التكبير الذي ذكر أو يؤخره عن القراءة فلا يتبعه في شيء من ذلك ويندب موالاة التكبير إلا الإمام فيندب له الانتظار بعد كل تكبيرة حتى يكبر المقتدون به ويكون في هذا الفصل سائغا ويكره ان يقول شيئا من تسبيح أو تهليل أو غيرهما . وكل تكبيرة من هذه التكبيرات الزائدة سنة مؤكدة فلو نسي شيئا منها فان تذكره قبل أن يكبر أتى به وأعاد غير المأموم القراءة ندبا وسجد بعد السلام لزيادة القراءة الأولى . وإن تذكره بعد أن ركع فلا يرجع له ولا يأتي به في ركوعه فان رجع بطلت الصلاة واذا لم يرجع سجد قبل السلام لنقص التكبير ولو كان المتروك تكبيرة واحدة إلا اذا كان التارك له مقتديا فلا يسجد لأن الإمام يحمله عنه . وإذا لم يسمع المقتدى تكبير الإمام تحترى تكبيره وكبر . واذا دخل مع الإمام أثناء التكبير كبر معه ما بقى منه . ثم كل بعد فراغ الإمام منه ولا يكبر ما فاتته أثناء تكبير الإمام . أما اذا دخل مع الإمام في القراءة فانه يأتي بعد إحرامه بالتكبير الذي فاتته سواء دخل في الركعة الأولى أو الثانية . فان كان في الأولى أتى بست تكبيرات وإن كان في الثانية كبر خمسا ثم بعد سلام الإمام يكبر في الركعة التي يقضيها ستا غير تكبيرة القيام . أما اذا أدرك مع الإمام أقل من ركعة فانه يقوم للقضاء بعد سلامه ثم يكبر ستا في الأولى بعد تكبيرة القيام ويكره رفع اليدين في هذه التكبيرات الزائدة وإنما يرفعهما عند تكبيرة الاحرام ندبا كما في غيرها من الصلوات . ويندب الجهر بالقراءة في صلاة العيدين كما يندب أن يقرأ بعد الفاتحة في الركعة الأولى سورة (الأعلى) أو نحوها . وفي الركعة الثانية سورة (الشمس) أو نحوها .

(١) الحنفية - قالوا الجماعة شرط لصحتها كالجمعة فان فاتته مع الإمام فلا يطالب بقضائها لا في الوقت ولا بعده فان أحب قضاءها منفردا صلى أربع ركعات بدون تكبيرات الزوائد يقرأ في الأولى بعد الفاتحة سورة (الأعلى) . وفي الثانية (الضحى) . وفي الثالثة (الانشراح) . وفي الرابعة (التين) .

ولا يسن لها أذان ولا إقامة ولكن يندب أن ينادى لها بقول (الصلاة جامعة)^(١)

سنن العيدين ومندوباتهما

ويسن للامام أن يخطب بعد صلاة العيد خطبتين يعلم الناس فيهما أحكام زكاة الفطر في عيد الفطر وأحكام الأضحية وتكبير التشريق في عيد الأضحية ويحسن أن يعلمهم ذلك في خطبة الجمعة السابقة على العيد . وهما تخطبتي الجمعة في الأركان والشروط والسنن والمكروهات إلا في أمور :

منها أن خطبتي الجمعة يشترط فيهما أن يكونا قبل الصلاة بخلاف خطبتي العيد فإنه يشترط فيهما تأخرهما عن الصلاة فإن قدمهما لا يعتد بهما ويندب إعادتهما بعد الصلاة^(٢) .
ومنها أن افتتاح خطبتي الجمعة لا بد أن يكون بالحمد لله بخلاف خطبتي العيدين فإنه يسن افتتاحهما بالتكبير .

ومنها أنه يندب لمستمع خطبة العيد أن يكبر عند تكبير الخطيب بخلاف خطبة الجمعة

== الحنابلة -- قالوا الجماعة شرط لصحتها كالجمعة إلا أنه يسن لمن فاتته مع الامام أن يقضيها في أى وقت شاء على صفتها المتقدمة .

الشافعية -- قالوا الجماعة فيها سنة لغير الحاج . ويسن لمن فاتته مع الامام أن يصليها على صفتها في أى وقت شاء فإن كان فعله لها بعد الزوال فقضاء وإن كان قبله فأداء .

المالكية -- قالوا الجماعة شرط لكونها سنة فلا تكون صلاة العيدين سنة إلا لمن أراد إيقاعها في الجماعة ومن فاتته مع الامام ندب له فعلها الى الزوال . ولا تقضى بعد الزوال .

(١) المالكية -- قالوا النداء بقول الصلاة جامعة ونحوه مكروه أو خلاف الأولى . وبعضهم قيد الكراهة بما إذا اعتقد أن قول الصلاة جامعة بخصوصه مطلوب .

(٢) المالكية -- قالوا الخطبتان المذكورتان مندوبتان .

(٣) الحنفية -- قالوا ليس تأخيرهما عن صلاة العيد يعتد بهما إن قدمهما عليه وإن كان خلاف السنة ولا يعيدهما بعد الصلاة .

(٤) المالكية -- قيدوا ذلك بقرب الزمن عرفا فإن طال الزمن بعد الصلاة فلا تعادان .

(٥) الحنفية -- قالوا البداء بالحمد في خطبتي الجمعة سنة كما سيأتي .

المالكية -- قالوا إن البداء بالحمد في خطبتي الجمعة مندوب كما سيأتي .

فانه يحرم كلام المستمع لها ولو ذكر^(١) . ويفرق بين خطبتي الجمعة والعيدين بأمر أخرى مبينة في أسفل الصحيفة^(٢) .

ويندب إحياء ليلتي العيدين بطاعة الله تعالى من ذكر وصلاة وتلاوة قرآن ونحو ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم : « من أحيا ليلة الفطر وليلة الأضحى محتسبا لم يميت قلبه يوم تموت القلوب » رواه الطبراني في كبيره عن عبادة بن الصامت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقوم مقام ذلك صلاة العشاء والصبح في جماعة .

ويندب الغسل للعيدين على التفصيل المتقدم في الاغتسالات غير المفروضة .

ويندب للرجل التطيب والتزين . أما النساء فلا يندب لمن ذلك اذا خرجن لصلاة العيد خشية الافتتان بهن . أما اذا لم يخرجن لصلاة العيد فيندب لمن ما ذكر لأنه لليوم لا للصلاة^(٣) . وأن يلبس أحسن ثيابه جديدا أو غسिला ولو غير أبيض^(٤) .

(١) الشافعية -- قالوا الكلام مكروه لا محترم في أثناء الخطبتين سواء في ذلك الجمعة أو العيدين .

الحنفية -- قالوا لا يكره الكلام بالذكر في خطبتي الجمعة والعيدين على الأصح

(٢) الحنفية -- زادوا في الفرق بينهما أنه يكره أن يجلس قبل الشروع في خطبة العيد الأولى بل يشرع في الخطبة بعد الصعود ولا يجلس بخلاف خطبة الجمعة فانه يسن أن يجلس قبل الأولى قليلا .

المالكية -- زادوا في الفرق بينهما أن الجالوس في أولها وبينهما مطلوب . ويندب في العيد . وأما في خطبة الجمعة فسنة . وأيضا لو أحدث في أثناء خطبتي العيدين فانه يستمر فيهما ولا يستخلف بخلاف خطبتي الجمعة فانه إن أحدث فيهما يستخلف .

الشافعية -- زادوا في الفرق بينهما أن خطبتي الجمعة يشترط لها القيام والطهارة وستر العورة وأن يجلس بينهما قليلا بخلاف خطبتي العيدين فلا يشترط فيهما ذلك بل يستحب .

(٣) الحنفية -- قالوا هذه الأمور كلها سنة لا مندوبة للرجال دون النساء لأنهن لا يجب عليهن صلاة العيد وهي سنة لا يصح أن يغسل والتطيب ستان لكل قادر عليهما سواء صلى أو لا لأنه يوم زينة واجتماع بخلاف الجمعة .

(٤) المالكية -- قالوا يندب لبس الجديد لا الغسيل ولو كان أحسن .

ويندب أن يأكل قبل خروجه إلى المصلى في عيد الفطر وأن يكون الماء كؤلا ثمرا ووترا (ثلاثا أو خمسا) . وأما يوم الأضحية فيندب تأخير الأكل حتى يرجع من الصلاة .
ويندب أن يأكل شيئا من الأضحية إن ضحى ، فإن لم يضح خير بين الأكل قبل الخروج وبعده .^(١)

ويندب لغير الإمام أن يبادر بالخروج إلى المصلى بعد صلاة الصبح ولو قبل الشمس .
أما الإمام فيندب له تأخير الخروج إلى المصلى بحيث إذا وصلها صلى ولا ينتظر .
ويندب يوم العيد تحسين هيئته بتقليم الأظفار وإزالة الشعر والأدران^(٢) .
ويندب أن يخرج إلى المصلى ماشيا وأن يكبر في حال خروجه جهرا^(٣) وأن يستمر على تكبيره إلى أن تفتح الصلاة^(٤) .

ويندب لمن جاء إلى المصلى من طريق أن يرجع من أخرى .
ويندب أيضا أن يظهر البشاشة والفرح في وجهه من يلقاه من المؤمنين . وأن يكبر من الصدقة النافلة بحسب طاقته . وأن يخرج زكاة الفطر إذا كان مطالبا بها قبل صلاة العيد وبعد صلاة الصبح .

== الحنابلة — قالوا يستثنى من ذلك المعتكف فإنه يخرج في ثياب اعتكافه لصلاة العيد .
(١) المالكية والشافعية — قالوا يندب تأخير الأكل في عيد الأضحية مطلقا ضحى أم لا .
(٢) المالكية — قالوا يندب لغير الإمام أن يخرج بعد طلوع الشمس إن كان منزله قريبا من المصلى وإلا خرج بقدر ما يدرك الصلاة مع الإمام .
(٣) الحنابلة — قالوا يندب ذلك لكل مطالب بالصلاة وإن لم تكن صلاة العيد .
(٤) المالكية — قالوا يكبر حال خروجه ، وصحيح عن مالك أنه يكبر مطلقا ولو كان بعد طلوع الشمس .

(٥) الحنفية — قالوا إن السنة تحصل بالتكبير مطلقا سواء كان سرا أو جهرا إلا أن الأفضل يكبر سرا على المعتكف .
(٦) المالكية — قالوا يستمر على التكبير إلى مجيء الإمام . وقيل إلى أن يقوم للصلاة ولو لم يشرع فيها . والقولان متساويان . أما الإمام فيستمر على تكبيره إلى أن يدخل المحراب .

مبحث في المكان الذي تؤدى فيه صلاة العيد

(١) يسن أن تؤدى صلاة العيدين بالصحرَاء ويكره فعلها في المسجد من غير عذر إلا بمكة^(١) فالأفضل فعلها في المسجد الحرام لشرف البقعة ومشاهدة البيت .
 وإنما يكره فعلها في المسجد لغير من بمكة لمخالفة السنة وإن كان المسجد يسمع المصلين .
 ولا يكره فعلها في المسجد لعذر كالطرد ونحوه .
 ومتى خرج الإمام للصلاة في الصحرَاء ندب له أن يستخلف غيره ليصلي بالضعفاء الذين يتضررون بالخروج إلى الصحرَاء صلاة العيد بأحكامها المتقدمة لأن صلاة العيد يجوز أداؤها في موضعين . ويكره التنفل للإمام والمأموم قبل صلاة العيد وبعدها على تفصيل^(٢) .

- (١) المالكية — قالوا يندب فعلها بالصحرَاء ولا يسن .
 (٢) الحنابلة — قيدوا الصحرَاء بأن تكون قريبة من البنيان عرفاً فانت بعدت عن البنيان عرفاً فلا تصح صلاة العيد فيها .
 (٣) الشافعية — قالوا فعلها بالمسجد أفضل لشرفه إلا لعذر كضيقة فيكره فيه للزحام وحينئذ يسن الخروج للصحرَاء .
 (٤) الحنفية — لم يستثنوا مسجد مكة من المساجد التي يكره فعلها فيها .
 (٥) المالكية — قالوا لا يندب أن يستخلف الإمام من يصلي بالضعفاء ولهم أن يصلوا جماعة ولكن لا يجهرون بالقراءة ولا يخطبون بعدها بل يصلونها سرا من غير خطبة ، وصلاة العيدين كالجمعة تؤدى في موضع واحد وهو المصلي مع الإمام متى كانت الشخص قادرًا على الخروج لها . فمن فعلها قبل الإمام لم يأت بالسنة على الظاهر . ويسن له فعلها معه . نعم إن قارنته مع الإمام ندب له فعلها كما تقدم .
 (٦) المالكية — قالوا يكره التنفل قبلها وبعدها إن أدت بالصحرَاء كما هو السنة . وأما إذا أدت بالمسجد على خلاف السنة فلا يكره التنفل لا قبلها ولا بعدها .
 الحنابلة — قالوا يكره التنفل قبلها وبعدها بالموضع الذي تؤدى فيه سواء المسجد أو الصحرَاء .
 الشافعية — قالوا يكره للإمام أن يتنفل قبلها وبعدها سواء كان في الصحرَاء أو غيرها .
 وأما المأموم فلا يكره له التنفل قبلها مطلقاً ولا بعدها إن كان ممن لم يسمع الخطبة لصهم أو يركع إلا كره .

مبحث تكبير التشريق

ويطلب التكبير عقب الصلوات على تفصيل في المذاهب ^(١).

= الحنفية — قالوا يكره التنفل قبل صلاة العيد في المصل وغيرها ويكره التنفل بعدها في المصل فقط . وأما في البيت فلا يكره .

(١) الحنفية — قالوا تكبير التشريق واجب على المقيم بالمصر إذا صلى المكتوبة في جماعة مستحبة . فلا يجب على المسافر ولا على المقيم بالقرى ولا عقب صلاة النافلة ولا على المنفرد ولا على من صلى المكتوبة في جماعة غير مستحبة بجماعة النساء فلا يجب عليهن التكبير عقب الصلوات ولو صلين جماعة . نعم إذا اقتبست المرأة بالرجال فإنه يجب عليها أن تكبر ولكنها تسرببه . ويتبدئ وقته عقيب صلاة الصبح من يوم عرفة وينتهي عقيب صلاة العصر من آخر أيام التشريق وهو اليوم الرابع من أيام العيد (وأيام التشريق هي الأيام الثلاثة التي تلي العيد) ؛ ولفظه هو أن يقول مرة واحدة . الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد . وله أن يزيد الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا إلى آخر الصيغة المشهورة . وينبغي أن يكون متصلا بالسلام حتى لو تكلم أو أحدث بعد السلام متعمدا سقط عنه التكبير ويأثم فلو سبقه حدث بعد السلام فهو مخير إن شاء كبر في الحال لعدم اشتراط الطهارة فيه ، وإن شاء توضأ وأتى به ولا يكبر عقب صلاة الوتر ولا صلاة العيد ؛ وإذا فائته صلاة من الصلوات التي يجب عليه أن يكبر عقبها فإنه يجب عليه أن يقضى التكبير تبعاً لها ولو قضاهما في غير أيام التشريق . وأما إذا قضى فائتة لا يجب عليه التكبير عقبها في أيام التشريق فإنه لا يكبر عقبها وإذا ترك الإمام التكبير يكبر المقتدى ولكن بعد أن يفصل الإمام بين الصلاة والتكبير بما يقطع البناء على صلاته كالخروج من المسجد والحديث العمدة والكلام .

الحنابلة — قالوا يسن التكبير عقب كل صلاة مفروضة أدت في جماعة ويتبدئ وقته من صلاة صبح يوم عرفة إذا كان المصل غير محرم ومن ظهر يوم النحر إذا كان محرماً . ويتنفل فيهما بمصر آخر أيام التشريق وهي الأيام الثلاثة التي تلي يوم العيد ولا فرق في ذلك بين المقيم والمسافر والذكر والأنثى ولا بين الصلاة الحاضرة والصلاة المقضية في أيام التشريق بشرط أن تكون من عام هذا العيد فلا يسن التكبير عقب صلاة النوافل ولا الفرائض إذا أدت فرادي . وصفته أن يقول : الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله أكبر

الحمد . ويجزئ في تحصيل السنة أن يقول ما ذكر مرة واحدة وإن كرره ثلاث مرات فلا بأس ؛ وإذا فاتته صلاة من هذه الصلوات التي يطلب التكبير بعدها وقضاها بعد أيام التشريق فلا يكبر عقب قضاها ويكبر المأموم إذا نسيه إمامه ومن عليه سجود بعد السلام فإنه يؤخره عن السجود . والمسبوق يكبر بعد الفراغ من قضاء ما فاتته وبعد السلام ؛ وهذا التكبير يسمى المقيد . وعندهم أيضا تكبير مطلق وهو بالنسبة لعيد الفطر من أول ليلته إلى الفراغ من الخطبة . بالنسبة لعيد الأضحي من أول عشر ذي الحجة إلى الفراغ من خطبة العيد . ويسن البهر بالتكبير مطلقا أو مقيدا لغيره أي .

المالكية . قالوا يتدب لكل مصل ولو كان مسافرا أو صبيا أو امرأة أن يكبر عقب خمس عشرة قريضة سواء صلاها وحده أو جماعة سواء كان من أهل الأمصار أو غيرها . ويتبدى عقب صلاة الظهر يوم العيد وينتهي بصلاة الصبح من اليوم الرابع وهو آخر أيام التشريق وهي الأيام الثلاثة التالية ليوم العيد . ويكره أن يكبر عقب النافلة وعقب الصلاة الفائتة سواء كانت من أيام التشريق أو من غيرها ويكون التكبير عقب الصلاة كما تقدم فيقدمه على الذكر الوارد بعد الصلاة كقراءة آية الكرسي والتسبيح ونحوه إلا أنه إذا ترتب عليه سجود بعدى أخره عنه لأن السجود بعدى ملحق بالصلاة . وإذا ترك التكبير عمدا أو سهوا فإنه يأتي به إن قرب الفصل عرفا ؛ وإذا ترك الإمام التكبير كبر المقتدى ؛ ولفظ التكبير (الله أكبر الله أكبر الله أكبر) لا غير على المعتد ؛ والمرأة تسمع نفسها في التكبير فقط . وأما الرجل فيسمع نفسه ومن يليه .

الشافعية . قالوا التكبير المذكور سنة بعد الصلاة المفروضة سواء صليت جماعة أولا ؛ وسواء كبر الإمام أولا . وبعد النافلة وصلاة الجنازة . وكذا يسن بعد الفائتة التي تقضى في أيام التكبير . ووقته لغير الحاج من فجر يوم عرفة إلى غروب شمس اليوم الثالث من أيام التشريق (وهي ثلاثة أيام بعد يوم العيد) . أما الحاج فإنه يكبر من ظهر يوم النحر إلى غروب آخر أيام التشريق . ولا يشترط أن يكون متصلا بالسلام فلو فصل بين الفراغ من الصلاة والتكبير فاصل عمدا أو سهوا كبر وإن طال الفصل ولا يسقط بالفصل . وأما من أفاضله أن يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا لا إله إلا الله وحده صدق وعده ومنه ربنا ومنتهى رحمتنا وأمرنا بحجته وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين .

أحكام عامة تتعلق بالنوافل

مبحث الأوقات التي ينهى عن الصلاة فيها

ينهى عن التنفل في أوقات مفصلة في المذاهب ^(١).

== له الدين ولو كره الكافرون . ويسن الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وأنصاره وأزواجه وذريته .

وكما يسن التكبير بعد الصلوات المذكورة ويسمى بالتكبير المقيديس أيضا أن يكبر جهرا في المنازل والأسواق وغيرهما من غروب شمس ليلتي العيدين إلى أن يدخل الإمام في صلاة العيد وإلى إحرامه إذا صلى منفردا . أما إذا لم يصل أصلا فإنه يكبر إلى الزوال والمرأة لا ترفع صوتها بالتكبير مع غير محارمها . ويسمى التكبير ليسلة العيد بالتكبير المطلق . ويقدم التكبير المقيد على أذكار الصلاة بخلاف المطلق فإنه يؤخر عنها .

(١) الحنفية — قالوا يكره التنفل تحريما في أوقات . وهي بعد طلوع الفجر قبل صلاة الصبح إلا سئتها فلا تكره ، وبعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس فلا يصلي في هذا الوقت نافلة ولو سنة الفجر إذا فاتته لأنها متى فاتت وحدها سقطت ولا تعاد كما تقدم . وبعد صلاة فرض العصر إلى غروب الشمس . وعند خروج الخطيب من خلوته للخطبة سواء كانت خطبة جمعة أو عيد أو حج أو نكاح أو كسوف أو استسقاء وعند إقامة المؤذن للصلاة المكتوبة إلا سنة الفجر إذا أمن فوت الجماعة في الصبح كما تقدم ؛ وقبل صلاة العيد وبعدها على ما تقدم ؛ وبين الظهر والعصر المجموعتين في عرفة جمع تقديم ولو سنة الظهر ، وبين المغرب والعشاء المجموعتين في المزدلفة جمع تأخير ولو سنة المغرب ، وعند ضيق وقت المكتوبة . وإذا وقع النفل في وقت من هذه الأوقات انعقد مع الكراهة التحريمية ويجب قطعه وأداؤه في وقت الجواز، هذا ولا تنعقد صلاة الفريضة والجنائز وسجدة التلاوة في ثلاثة أوقات وهي : وقت طلوع الشمس حتى ترتفع فلو شرع في صلاة الصبح ثم طلعت عليه الشمس أثناءها بطلت صلاته . ووقت توسط الشمس في كبد السماء إلى أن تزول ؛ وعند احمرارها إلى أن تغيب . ويستثنى من ذلك عصر اليوم الحاضر فإنه يصح أدائه عند غروب الشمس مع الكراهة التحريمية وإنما لا تنعقد الجنائز في هذه الأوقات إذا حضرت قبل دخولها . أما إذا حضرت فيها فإنها تصح ؛ ويكره تأخيرها إلى وقت الجواز . ومثل ذلك سجدة التلاوة فإذا وجبت قبل

= هذه الأوقات فلا تنعقد فيها . وأما اذا وجبت فيها فانها تنعقد وتصح ولكن الأفضل تأخيرها الى وقت الجواز .

الحنبلة - قالوا يحرم التنفل ولا ينعقد ولو كان له سبب في أوقات ثلاثة وهي : (أولاً) من طلوع الفجر الى ارتفاع الشمس قدر ربح إلا ركعتي الفجر فانها تصح في هذا الوقت قبل صلاة الصبح وتحرم ولا تنعقد بعده . (ثانياً) من صلاة العصر ولو بمجموعة مع الظهر جمع تقديم الى تمام الغروب إلا سنة الظهر فانها تجوز بعد العصر المجموعة مع الظهر . (ثالثاً) عند توسط الشمس في كبد السماء حتى تزول . ويستثنى من ذلك كله ركعتا الطواف فانها تصح في هذه الأوقات مع كونها نافلة ومثلها الصلاة المعادة بشرط أن تقام الجماعة وهو بالمسجد فانه يصح أن يعيد الصلاة التي صلاها مع الجماعة وان وقعت نافلة وكذا تحية المسجد اذا دخل حال خطبة الإمام وقت توسط الشمس في كبد السماء فانها تصح واذا شرع في صلاة النافلة قبل دخول وقت من هذه الأوقات ثم دخل الوقت وهو فيها فانه يحرم عليه إتمامها وان كانت صحيحة . أما صلاة الجنائز فانها تحرم في وقت توسط الشمس في كبد السماء الى أن تزول . وفي وقت شروعه في الغروب الى أن يتكامل الغروب . وفي وقت طلوعها الى أن يتكامل فيحرم فعلها في هذه الأوقات ولا تنعقد إلا لعذر فيجوز .

الشافعية - قالوا تكره صلاة النافلة التي ليس لها سبب تحريراً ولا تنعقد في خمسة أوقات ، وهي : (أولاً) بعد صلاة الصبح أداء الى أن ترتفع الشمس . (ثانياً) عند طلوع الشمس الى ارتفاعها قدر ربح (ثالثاً) بعد صلاة العصر أداء ولو بمجموعة مع الظهر في وقته . (رابعاً) عند اصفرار الشمس حتى تغرب . (خامساً) وقت استواء الشمس في كبد السماء الى أن تزول . أما الصلاة التي لها سبب متقدم عليها كتحية المسجد وسنة الوضوء وركعتي الطواف فانها تصح بدون كراهة في هذه الأوقات لوجود سببها المتقدم وهو الطواف والوضوء ودخول المسجد وكذا الصلاة التي لها سبب مقارن كصلاة الاستسقاء والكسوف فانها تصح بدون كراهة أيضاً لوجود سببها المقارن وهو القصد ونسيب الشمس . أما الصلاة التي لها سبب متأخر كصلاة الاستسقاء والتوبة فانها لا تنعقد لتأخير سببها . ويستثنى من ذلك الصلاة بمكة فانها تنعقد بلا كراهة في أي وقت من أوقات الكراهة وان كانت خلاف الأولى . ويستثنى أيضاً من وقت الاستواء يوم الجمعة فانه لا تحرم فيه الصلاة نعم تحرم الصلاة مطلقاً بعد جيلوس الخطيب ، على المنبر يوم الجمعة إلا تحية المسجد فانها تسن بشرط أن لا تزيد عن ركعتين =

== فلو قام لثالثة بطلت صلاته كلها . وأما خطبة غير الجمعة فتكره الصلاة فيها تنزيها . ويكره تنزيها التنفل عند إقامة الصلاة المفروضة غير الجمعة . أما هي فيحرم التنفل عند إقامتها إن ترتب عليه فوات ركوعها الثاني مع الإمام ويجب قطع النافلة عند ذلك . وإذا شرع في التنفل قبل إقامة الصلاة ثم أقيمت وهو يصليها أتمه إن لم يخش فوات الجماعة بسلام الإمام وإلا ندب له قطعه إن لم يغلب على ظنه الحصول على جماعة أخرى .

المالكية - قالوا يحرم التنفل وهو كل ما عدا الصلوات الخمس المفروضة كالجنازة التي لم يخف عليها التغير وسجود التلاوة وسجود السهو في سبع أوقات وهي من ابتداء طلوع الشمس إلى تمامه ، ومن ابتداء غروب الشمس إلى تمامه ، وحال خطبة الجمعة اتفاقا والعيد على الراجح وحال خروج الإمام للخطبة ، وحال ضيق الوقت الاختياري أو الضروري للصلاة المكتوبة ، وحال تذكر الفائتة إلا الوتر لحفته لأنه يجب قضائها بختار تذكرها لقوله صلى الله عليه وسلم : « من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك » . وحال إقامة الصلاة للإمام الراتب لقوله عليه الصلاة والسلام : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » . ويكره ما ذكر من التنفل وما مثله مما تقدم في أوقات . الأول بعد طلوع الفجر إلى قبيل طلوع الشمس . ويستثنى من ذلك أمور : رغبة الفجر فلا تتركه قبل صلاة الصبح أما بعدها فتكره . والورد وهو ما رتبته الشخص على نفسه من الصلاة ليلا فلا يكره فعله بعد طلوع الفجر بل يندب ولكن بشروط : (١) أن يفعله قبل صلاة الفجر والصبح فإن صلى الصبح فات الورد وإن تذكره في أثناء ركعتي الفجر قطعهما وصلى الورد وإن تذكره بعد الفراغ منهما صلى الورد وأعاد الفجر لأن الورد لا يفوت إلا بصلاة الصبح كما تقدم . (٢) أن يكون فعله قبل الإسفار فإن دخل الإسفار كره فعله . (٣) أن يكون معتادا له فإن لم يعتد بالتنفل في الليل كره له التنفل بعد طلوع الفجر . (٤) أن يكون تأخيرها بسبب غلبة النوم آخر الليل فإن أخره كسلا كره فعله بعد طلوع الفجر . (٥) أن لا يخاف بفعله فوات صلاة الصبح في جماعة وإلا كره الورد إن كان الشخص خارج المسجد وحرم إن كان فيه وكانت الجماعة للإمام الراتب . ويستثنى أيضا من الكراهة في الوقت المذكور صلاة الشفع والوتر إذا لم يصلهما حتى طلع الفجر فإنه يطالب بهما ما دام لم يصل الصبح إلا إذا أخر الصبح حتى بقي على طلوع الشمس مقسداً صلاته فقط فإنه يترك الشفع والوتر حينئذ ويصليهما . ويستثنى أيضا صلاة الجنازة وسجود التلاوة إذا فعلا قبل الإسفار ولو بعد صلاة الصبح فلا تكرهانه . أما بعد الإسفار فتكره ==

مبحث قضاء النافلة اذا فات وقتها أو فسدت بعد الشروع
اذا فاتت النافلة فلا تقضى إلا ركعتي الفجر فانهما يقضيان من وقت حل النافلة بعد
طلوع الشمس الى الزوال على التفصيل المتقدم .
واذا شرع في النفل ثم أفسده فلا يجب عليه قضاؤه لأنه لا يتعين بالشروع فيه .^(٢)

= صلاتهما إلا اذا خيف على الجنازة التغير بالتأخير فلا تؤخر . (الثاني) من أوقات الكراهة بعد
تمام طلوع الشمس الى أن ترتفع قدر ربح وهو اثنا عشر شبرا بالشبر المتوسط . (الثالث)
بعد أداء فرض العصر الى قبيل الغروب . ويستثنى من ذلك صلاة الجنازة وسجود التلاوة اذا
فعلا قبل اصفار الشمس . أما بعد الاصفار فتكرهان إلا اذا خيف على الجنازة التغير . (الرابع)
بعد تمام غروب الشمس الى أن تصلي المغرب . (الخامس) قبل صلاة العيد أو بعدها
بالمصلي على التفصيل السابق ، وانما ينهى عن التنفل في جميع الأوقات السابقة (أوقات الحرمة
والكراهة) اذا كان مقصودا فتي قصد التنفل كان منبها عنه نهى تحريم أو كراهة على ما تقدم
ولو كان منزهورا أو قضاء نفل أفسده . أما اذا كان النفل غير مقصود كأن شرع في فريضة
وقت النهي فنذكر أن عليه فائنة بعد صلاة ركعة من الفرض الحاضر فانه ينسحب أن يضم
اليها ركعة أخرى ويجعله نفلا ولا يكره . واذا أحرم بنفل في وقت النهي وجب عليه قطعه
إن كان في أوقات الحرمة إلا من دخل المسجد والإمام يخطب فشرع في النفل جهلا أو نسيانا
فلا يقطعه . أما اذا خرج الخطيب الى المنبر بعد الشروع في النفل فلا يقطعه ولو لم يعقد ركعة
بل يجب الاتمام وندب له قطعه في أوقات الكراهة ولا قضاء عليه فيهما .

(١) الشافعية — قالوا يندب قضاء النفل الذي له وقت كالنوافل التابعة للكتابة
والضحى والعيد . أما ما ليس له وقت فانه لا يقضى سواء كان له سبب كصلاة الكسوف
أو ليس له سبب كالنفل المطلق .

الحنبالية — قالوا لا يندب قضاء شيء من النوافل إلا السنن التابعة للفريضة والوتر .
(٢) الحنفية — قالوا اذا شرع في النفل ثم أفسده لزمه قضاؤه . فان نوى ركعتين
أو لم ينو عددا ثم أفسده لزمه قضاء ركعتين . وكذا إن نوى أربعاً على الصحيح . ولو شرع
في نفل يظنه مطلوباً منه ثم تبين له أثناء الصلاة أنه غير مطلوب لم يلزمه قضاؤه .
المالكية — قالوا يجب قضاء النفل اذا أفسده فان نوى ركعتين أو لم ينو عدداً ثم =

مبحث في مكان صلاة النافلة

صلاة النافلة في المنزل أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام : « صلوا أيها الناس في بيوتكم فان أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » . رواه البخارى ومسلم ، ويستثنى النافلة التي شرعت لها الجماعة كالتراويح^(١) فان فعلها في المسجد أفضل على التفصيل المتقدم في مبحثها .

مبحث صلاة النفل على الدابة

وتجوز صلاة النافلة على الدابة بلا عذر على تفصيل في المذاهب .^(٢)

= أفسده وجب عليه قضاء ركعتين . أما اذا نوى أربع ركعات ثم أفسدها فان كان الفساد قبل عقد الركعة الثالثة برفع رأسه من ركوعها مطمئنا معتدلا وجب قضاء ركعتين وإن كان بعد عقد الركعة الثالثة بما ذكر وجب عليه قضاء أربع ركعات .

(١) المالكية — قالوا فعل التراويح في البيت أفضل من فعلها في المسجد اذا لم يترتب على فعلها في البيت تعطيل المساجد .

(٢) الشافعية — قالوا صلاة النافلة على الدابة جائزة الى الجهة التي يقصدها المسافر ، ولا يحسوزله الانحراف عنها إلا للقبلة فان انحرف لغير القبلة عالما عابدا بطلت صلاته . وإنما تجوز بشرط السفر ولو لم يكن سفر قصر ويصلها صلاة تامة بركوع وسجود إلا اذا شق عليه ذلك فانه يومئ بركوعه وسجوده بحيث يكون انحناء السجود أخفض من انحناء الركوع إن سهل وإلا فعل ما أمكنه ويجب عليه فيها استقبال القبلة إن لم يشق عليه . فان شق عليه استقبالها في كل الصلاة وجب عليه أن يستقبلها عند افتتاح الصلاة بتكبيره الإحرام . فان شق عليه ذلك أيضا سقط استقبال القبلة بشروط ستة : (الأول) أن يكون السفر مباحا . (الثاني) أن يقصد السفر الى مكان لا يسمع فيه نداء الجمعة . (الثالث) أن يكون السفر لغرض شرعى كالتجارة . (الرابع) دوام السفر حتى يفرغ من الصلاة التي شرع فيها فلو قطع السفر وهو يصلى لزمه استقبالها . (الخامس) دوام السير فلو نزل أو وقف للاستراحة في أثناء الصلاة لزمه الاستقبال ما دام غير سائرا . (السادس) ترك فعل الكثير بلا عذر كالركض والمدو بلا حاجة في أثناء الصلاة المذكورة . أما إن كان لحاجة فلا يضر ويجب أن يكون مكانه على الدابة طاهرا بخلاف ما اذا بالت الدابة أو دعى فيها أو وطئت نجاسة رطبة فان كان زمامها بيده بطلت صلاته وإلا فلا . أما إن كانت النجاسة جافة فان فارقتها =

= الدابة حالا صححت الصلاة وإلا فلا تصح ومن جعل دابته تطأ نجاسة بطلت صلاته مطلقا .
ويجوز للسافر أن يتنفل ماشيا فان كان في غير وحل لزمه إتمام الركوع والسجود والتوجه
فيهما الى القبلة ، كما يجب عليه التوجه اليها عند إحرامه والجلوس بين السجدين ولا يمشی
إلا في قيامه وأعتداله من الركوع قائما وتشهده وسلامه كذلك . ومن كان ماشيا في نحو
ثلج أو وحل أو ماء جازله الإيماء بالركوع والسجود إلا أنه يلزمه استقبال القبلة فيهما
والماشى اذا وطئ نجاسة عمدا في أثناءها بطلت صلاته مطلقا فان وطئها سهوا صححت صلاته
إن كانت جافة وفارقها حالا وإلا بطلت صلاته .

المالكية - قالوا يجوز للسافر سفرا تقصر فيه الصلاة (وميأتي بيانه) أن يصل النفل
ولو كان وترا على ظهر الدابة بشرط أن يكون راكبا لها ركوبا معتادا . وله ذلك متى وصل
الى مبدأ قصر للصلاة على الأسحوط ثم إن كان راكبا في « شقذف وتختروان » ونحوهما
مما يتيسر فيه الركوع والسجود عادة صلى بالركوع والسجود قائما أو جالسا إن شاء لا بالإيماء ،
ويقوم استقبال جهة السفر مقام استقبال القبلة . وإن كان راكبا لأتان ونحوهما صلى بالركوع
والإيماء للسجود بشرط أن يكون الإيماء للأرض لا للسرج ونحوه وأن يحسر عمامته عن
جبهته . ولا تشترط طهارة الأرض التي يوءى لها ، ولا يجب عليه استقبال القبلة أيضا ، ويكفيه
استقبال جهة السفر فلو انحرف عنها عمدا لغير ضرورة بطلت صلاته إلا إن كان الانحراف للقبلة
فتصح لأن القبلة هي الأصل . ويندب للسافر المذكور أن يبدأ صلاته بلجهة القبلة ولا يجب
ولو تيسر ، أما الماشى والمسافر سفرا لا تقصر فيه الصلاة لكونه قصيرا أو غير مباح مثلا
وكذا راكب الدابة ركوبا غير معتاد (كالراكب مقلوبا) فلا تصح صلاته إلا بالاستقبال
والركوع والسجود .

ويجوز للتنفل على الدابة أن يفيل ما لا بد منه من ضرب الدابة بسوط ونحوه وتحريك
رجله وإمساله زمامها بيده ولكنه لا يتكلم ولا يلتفت . وإذا شرع في الصلاة على ظهرها
ثم وقف فان نوى إقامة تقطع حكم السفر نزل وتم بالأرض بالركوع والسجود وإلا خفف
القراءة وأتم على ظهرها . وأما الفرض على ظهر الدابة ولو كانت نفلا مندورا فلا يصح
إلا في الطودج ونحوه بشرط استقبال القبلة والركوع والسجود والقيام . أما على الأتان ونحوها
فلا يصح إلا لضرورة كما تقدم .

= الخفية — قالوا تندب الصلاة على الدابة الى أى جهة توجهت اليها دابته فلو صلى الى جهة غير التي توجهت اليها دابته لا تصح لعدم الضرورة ولا يشترط في ذلك السفر بل يتنفل المقيم بلا عذر متى جاوز المصر الى المحل الذى يجوز للمسافر قصر الصلاة فيه . وينبئ أن يومئ لأن الصلاة على الدابة شرعت بالإيماء فلو سجد على شيء وضعه أو سجد على السرج اعتبر سجوده إيماء إن كان أخفض من الركوع . ولا يشترط استقبال القبلة في ابتداء الصلاة لأنها لما جازت الى غير جهة الكعبة جاز الافتتاح الى غير جهتها نعم يستحب ذلك مع عدم المشقة . ويجوز أن يمض دابته على السير بالعمل القليل كما يجوز له أن يفتح صلاته على الدابة ، ثم ينزل عنها بالعمل القليل ويتمها بانيا على ما صلاه . أما اذا أفتتح الصلاة وهو على الأرض فلا يجوز له أن يتمها بانيا على ظهر الدابة . ولو أفتتح صلاته خارج المصر ثم دخل المصر أتم على الدابة . وأما صلاة الفرض والواجب وسنة الفجر فانها لا تجوز على الدابة إلا لضرورة تكوف من لص أو سبع على نفسه أو دابته أو ثيابه لو نزل وقد تقدم بيانه في استقبال القبلة . ولا يمنع صحة الصلاة على الدابة نجاسة كثيرة عليها ولو كانت في السرج والركابين في الأصح . ولا يجوز للماشي أن يتنفل ماشيا بل يقف اذا أراد التنفل ويؤدى الصلاة تامة .

الحنابلة — قالوا يجوز للمسافر سفرا مباحا الى جهة معينة سواء كان سفر قصر أو لا أن يتنفل على ظهر الدابة أو على الأرض اذا كان ماشيا . ويجب على المتنفل على الدابة ان يركع ويسجد ويستقبل القبلة في جميع الصلاة متى أمكنه ذلك بلا مشقة فان شق عليه شيء من ذلك فلا يجب . فيستقبل جهة سفره إن شق عليه استقبال القبلة ويومئ للركوع أو السجود إن تعسر واحد منهما . ويلزم أن يكون الإيماء للسجود أخفض من الإيماء للركوع إن تيسر . وأما الماشي فيلزمه افتتاح الصلاة الى جهة القبلة وأن يركع ويسجد بالأرض الى جهة القبلة أيضا ويفعل باقى الصلاة وهو ماش مستقبلا جهة مقصده . ومن كان يتنفل على الدابة أو هو ماش وكان مستقبلا جهة مقصده ثم عدلت به دابته أو عدل هو عنها فان كان العدول بجهة القبلة صح ، وإن كان لغيرها ، فان كان لغير عذر بطلت صلاته مطلقا ، وإن كان لعذر وطال العدول عرفا بطلت وإلا فلا . ويشترط طهارة ما تحته الراكب المتنفل من برذعة ونحوها بخلاف الحيوان فلا تشترط طهارته . أما من سافر ولم يقصد جهة معينة وكذا من سافر سفرا مكروها أو محزوما فانه يلزمه كل ما يلزم في الصلاة من استقبال القبلة وغيرها .

مباحث الجمعة دليل فرضية صلاتها

صلاة الجمعة ركعتان لما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : « صلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم » . رواه أحمد والنسائي وابن ماجه بإسناد حسن . وهى فرض عين مستقل وليست بدلا عن الظهر غير أنها لو فاتت فرض عليه صلاة الظهر أربعا ، وقد ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ : وأما السنة فنحن حديث عمر المتقدم .

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : « من ترك ثلاث جمع متواليات من غير عذر طبع الله على قلبه » . رواه أحمد والحاكم وصححه . وقوله صلى الله عليه وسلم : « لقد هممت أن آمر رجلا يصل بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة في بيوتهم » . رواه مسلم . وأما الإجماع فقد اتفقت الأمة على فرضيتها .

شروطها

للجمعة شروط وجوب وشروط صحة زيادة على شروط الصلاة المتقدمة . فأما شروط وجوبها الزائدة .

فمنها (الذكورة) فلا تجب على الأنثى لكنها إن حضرت وأدتها أجزأتها عن الظهر .
ومنها (الحرية) فلا تجب على من فيه رق ولكن إن أذاها أجزأتها عن الظهر .
ومنها (الإقامة فى المحل الذى تقام فيه الجمعة أو فى محل متصل به) بحيث لا يكون بعيدا عنه ولو لم يكن مصرا . وفى ذلك تفصيل فى المذاهب .^(١)

(١) الحنفية — قالوا الإقامة من شروط وجوب الجمعة ولو من مسافر إذا نوى أن يقيم خمسة عشر يوما . أما الاستيطان (أى دوام الإقامة) فليس شرطا لوجوبها . ويستترط أيضا المصروف لو كان مقيما بقرية فلا تجب عليه الجمعة لقول على : (لا الجمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضحية إلا فى مصر جامع أو مدينة عظيمة) . ومثلى الإقامة فى المصر الجامع الإقامة بمكان قريب منه بحيث لا يبعد عنه أكثر من غلوة وهى (أربعمائة ذراع) فى الأصح . والفرق بين القرية والمصر أن المصر هو ما لا يسع أكبر مساجدها أهلها المكلفين =

= بالجمعة . والقرية بخلافها وعلى هذا فتوى أكثر الفقهاء وإن كان مشهور المذهب أن المصر هو كل موضع له أمير وقاض يقدر على إقامة أكثر الحدود وإن لم ينفذها بالفعل .

الحسابلة — قالوا تجب الجمعة على المقيم ببلدة تقام بها الجمعة ولو كان بينه وبين المسجد الذي تقام فيه أكثر من فرسخ ، وكما أن الإقامة بالمصر شرط في الوجوب فالمصر أيضا شرط في الصحة فلا تصح من أهل القرى إلا إذا استوطن القرية الواحدة أربعون رجلا فأكثر ممن تجب عليهم بحيث لا يفارقونها صيفا ولا شتاء ، فإن كان مقيما خارجا عن البلد الذي تقام به الجمعة فأنها لا تجب عليه إلا إذا كان بينه وبين الموضع الذي تقام فيه فرسخ فأقل ، فإن كان بينه وبين ذلك الموضع أكثر من فرسخ فأنها لم تجب عليه . وكذا تجب على المسافر إذا نوى الإقامة أكثر من أربعة أيام بشرط أن يكون بينه وبين موضع إقامته فرسخ فأقل أيضا .

• المالكية — قالوا من شروط وجوب الجمعة الإقامة بالبلد الذي تقام فيه أو بقرية أو خيمة بعيدة عنه بثلاثة أميال وثلاث فقط . وتعتبر هذه المسافة من المنارة التي في طرفه البلد إن جاز تعدد مساجد الجمعة بأن كان هناك ضرورة توجب التعدد كما يأتي . أما إذا منع تعدد المساجد فتعتبر هذه المسافة من منارة الجامع الذي أقيمت فيه الجمعة أولا . وسيأتي أيضا ، فالمقيم والمسافر الذي نوى إقامة أربعة أيام تامة تجب عليه الجمعة وإن كانت لا تنعقد بالمسافر الذي نوى الإقامة . أما الاستيطان وهو الإقامة بنية التأسيس فهو شرط لوجوبها ابتداء ولصحتها فلا تجب الجمعة ابتداء إلا على قوم أقاموا في بلدة على التأسيس بحيث يمكنهم حمايتها والدود عنها من الطوارئ الغالبة ولا تصح الجمعة إلا في بلدة مستوطنة فلو نزل جماعة كثيرة بمكان ونوا فيه الإقامة شهرا مثلا وأرادوا أن يقيموا جمعة في ذلك المكان فلا تجب عليهم ولا تصح ، ولا يشترط في بلد الجمعة أن يكون مصرا فتصح في القرية وفي الانحصار وهي البيوت المبنية من الجريد أو القصب الفارسي (البوص) . وأما بيوت الشعر فلا تجب الجمعة على أهلها ولا تصح لأن الغالب عليهم الارتحال إلا إذا كانوا قريبين من بلدها فتجوز عليهم تبعا كما تقدم .

الشافعية — قالوا يشترط لوجوب الجمعة الإقامة بمحلها أو بمحل قريب منه بحيث يسمعون النداء فيه إلا إذا بلغ عددهم أربعين فتجب عليهم إقامتها بمحلهم ولا يجب عليهم السجود للبلد القريب منهم ، ومتى تحققت الإقامة وجبت الجمعة ولو كان الشخص مسافرا ونوى إقامة أربعة أيام . وأما الاستيطان وهو الإقامة على التأسيس بحيث لا يظلمون من ملوكهم صهيانا

ومن شروط وجوب الجمعة عدم العذر المبيح تركها فتسقط عن المريض الذي يتضرر بالذهاب لحضورها ماشيا أو راكبا أو محمولا . فإن قدر على السعي لها راجعا ولو بأجرة لا تجحف به وجبت الجمعة ومنه المقعد إن لم يجد من يحمله أو وجده ولكنه يتضرر بالحضور اليها محمولا . ولذا تسقط عن الأعشى^(٢) الذي لا يجد قائدا يقوده إلى المسجد إلا إذا أمكنه الوصول إلى المسجد بنفسه بدون مشقة . وعن الشيخ الميرزا الذي يصعب عليه حضورها . وتسقط عن الخائف من برد وحر شديد^(٣)ين، ومثلهما الوحل والمطر الشديدين . وعن الخائف من حبس بحيث إن خرج اليها يحبس ظلما . أما إن كان ظلما كان مدينا قادرا على

ولا شتاء إلا ملابسة ، فليس شرطا لوجوب الجمعة وإنما هو شرط للانقضاء فلا تنعقد الجمعة إلا بمن كان متوطنا فلو حضر من المتوطنين أقل من أربعين وكل العدد بمقيم غير متوطن فلا تصح الجمعة . ولا يشترط في الجمعة المصر فالقرية والبلد وغيرهما سواء في وجوب الجمعة وصحتها متى تمت شروطها ، وإنما الشرط أن تقع في بناء كما سيأتي وعلم مما تقدم أن المسافر لا تجب عليه الجمعة إلا إذا خرج من بلدها بعد فجر يومها فتجب . وأما إذا خرج قبل فجر يومها فإنه لا تجب عليه ولو كان سفره قصيرا إلا إذا كان في مكان يسمع فيه نداء الجمعة من المحل الذي تقام فيه بالبلدة الذي يخرج منها فلا تجب عليه إذا سمع النداء من غيره . فإن خرج المضادون ونحوهم من المال إلى مكان أعمالهم قبل الفجر لا تجب عليهم الجمعة إلا إذا كانوا في مكان يسمعون فيه النداء من بلدهم .

(١) الحنفية - قالوا إذا لم يقدر على المشي بأي وجه سقطت عنه الجمعة لأنه حينئذ غير قادر على السعي فلا تجب عليه وإن وجد من يحمله باتفاق أهل المذهب . أما الأعشى فالإمام يقول إنها تسقط عنه كذلك ولو وجد قائدا متبرعا أو بأجر يقدر عليه والصاحبان يقولان إن قدر على الذهاب ولو بقائد متبرع أو بأجر يقدر عليه لزمته .

(٢) الحنابلة - قالوا لا تجب الجمعة على الأعشى إلا إذا وجد قائدا أو ما يقوم مقام القائد كما أن الجبل من منزله إلى محل الصلاة . أما إذا لم يجد ذلك فلا تجب وإن أمكنه الوصول إلى المسجد بدون مشقة .

(٣) المالكية - قالوا استلزم البرد إذا اشتد جدا بحيث يحففان الماء لأهل البوادي كإزالة الأعذار المسقطلة وإلا فلا .

أداء دينه أو كان عليه قود لا يرجو العفو عنه فانها لا تستطع عنه بالخوف من الحبس لذلك .
وعن الخائف على ضياع مال أو نفس أو عرض . وقد تقدم ذكر باقي شروط وجوبها التي
تشارك فيها مع غيرها في أول كتاب الصلاة .

وأما شروط صحتها ، فمنها إيقاعها في وقت الظهر وهو من زوال الشمس^(٢١) الى أن يصير
ظل كل شيء مثله بعد ظل الاستواء كما تقدم فلا تصح الجمعة قبل هذا الوقت ولا بعده .
وإذا خرج الوقت وهم في صلاتها ففي حكم صلاتهم خلاف في المذاهب^(٢٢) .

(١) المالكية — قيدوا المال بأن يكون له شأن وهو الذي يحجف بمساحبه ولو كان
لغير المصلي . أما لو كان قليلا لا يحجف بمساحبه فبالخوف عليه لا يسقط الجمعة .

(٢) الحنابلة — قالوا يبتدئ وقت الجمعة من ارتفاع الشمس قدر ربح ، وينتهي
بصيرورة ظل كل شيء مثله سوى ظل الزوال ولكن ما قبل الزوال وقت جواز يجوز فطلها
فيه وما بعد الزوال وقت وجوب يجب إيقاعها فيه وإيقاعها فيه أفضل .

المالكية — قالوا وقتها من زوال الشمس الى غروبها بحيث يدركها بتمامها مع الخطبة
قبل الغروب فان علم أن الوقت الباقي الى الغروب لا يسع إلا ركعة منها بعد الخطبة فلا يشرع
فيها بل يصلي الظهر فان شرع فلا يصح .

(٣) الحنفية — قالوا تبطل صلاتهم بخروج الوقت قبل تمامها لفوات الشرط ولو بعد
العودة قدر التشهد .

الشافعية — قالوا اذا شرعوا في صلاتها وقد بقي من الوقت ما يسعها ولكنهم أطالوا
فيها حتى خرج الوقت لم يبطل ما صلوه بل يتونها ظهرا بانين على صلاتهم الأولى من غيرنية
الظهر ويسر الإمام فيما بقي ويحرم أن يقطعوا الصلاة ويستأنفوا الظهر من أوله . أما اذا
شرعوا فيها بعد أن ضاق الوقت ظانين أنه يسعها فلم يسعها ونخرج وهم في الصلاة بطلت
صلاتهم ولا تنقلب ظهرا .

الحنابلة — قالوا اذا شرعوا في صلاة الجمعة آخر وقتها فخرج الوقت وهم فيها أتموها بجمعة .
المالكية — قالوا إن شرع في الجمعة معتقدا إدراكها بتمامها ثم غربت الشمس قبل
تمامها فان كان الغروب بعد تمام ركعة بسجديتها أتمها بجمعة وإلا أتمها ظهرا .

ومن شروط صحة الجمعة أن تكون في جماعة فلا تصح إذا صلوا منفردين . وللجماعة شروط مفصلة في المذاهب ^(١) .

ومن شروط صحة الجمعة الخطبتان . والخطبة أركان وشروط وسنن ومكروهات :

(١) المالكية — قالوا أول الجماعة التي تنعقد بها الجمعة اثنا عشر رجلا غير الامام . ويشترط فيهم شروط : (أحدها) أن يكونوا ممن تجب عليهم الجمعة فلا يصح أن يكون منهم . عبد أو صبي أو امرأة . (الثاني) أن يكونوا متوطنين فلا يصح أن يكون منهم مقيم ببلد الجمعة لتجارة مثلا أو مسافر نوى الإقامة أربعة أيام . (الثالث) أن يحضروا من أول الخطبتين إلى تمام الصلاة فلو بطلت صلاة واحد منهم ولو بعد سلام الامام وقبل سلامه هو فسدت الجمعة على الجميع . (الرابع) أن يكونوا مالكيين أو حنفيين فإن كانوا من الشافعية أو الحنابلة الذين يشترطون أن يكون عدد الجماعة أربعين فلا تنعقد الجمعة بهم إلا إذا قلدوا مالكا أو أبا حنيفة . ولا يلزم عند إقامة أول جمعة في قرية حضور أهل القرية كلهم بل يكفي حضور الاثنى عشر على الرابع . ويشترط في الامام أن يكون ممن تجب عليه الجمعة ولو كان مسافرا نوى الإقامة أربعة أيام لكن بشرط أن تكون الإقامة بنير قصد الخطبة فإن أقام بقصد الخطبة فلا يصح أن يكون إماما .

الحنفية — قالوا يشترط في الجماعة التي تصح بها الجمعة أن تكون بثلاثة غير الامام وإن لم يحضروا الخطبة فلو خطب بحضور واحد ثم انصرف قبل الصلاة وحضر ثلاثة رجال بعد ذلك وعلى بهم صحت من غير أن يعيد عليهم الخطبة . ويشترط فيهم أن يكونوا رجالا ولو كانوا عبيدا أو مرضى أو مسافرين أو أميين أو بهم هم لأنهم يصلحون للإمامة في الجمعة إما لكل أحد وإما مثلهم في الأذى والأعرس بعد أن يخطب واحد غيرهم إذ لا يشترط أن يكون الخطيب هو إمام الجمعة فصلاحياتهم للاقتداء لغيرهم أولى بخلاف النساء أو الصبيان . فإن الجماعة في الجمعة لا تصح بهم وعدم صلواتهم للإمامة يمثلهم فيها . ويشترط أن يستمروا مع الامام حتى يسجد السجدة الأولى فإن تركوه بعد ذلك بطلت صلاتهم وعدمهم وأتمها هو جمعة وإن تركوه قبل أن يسجد بطلت صلاة الجميع عند أبي حنيفة . ويشترط في الامام أن يكون ولي الأمر الذي ليس فوقه ولي أو من يأذنه بإقامة الجمعة . وهذا شرط في صحة الجمعة فلو لم يكن الامام ولي الأمر أو نائبه لم تنعقد الجمعة وصلاتها =

== الناس ظهرا . ويجوز لمن أذنه الامام باقامة الجمعة أن ينيب غيره وأن يصرح له بذلك . الشافعية — قالوا يشترط في الجماعة التي تصح بها الجمعة أمور : أحدها أن يكونوا أربعين ولو بالامام فلا تنعقد الجمعة بأقل من ذلك . فان نقص العدد عن ذلك جاز تقليد إمام لا يشترط ذلك العدد بشرط أن يحترز المقلد عن التلفيق كأن يكون في طهارته موافقا لذلك المذهب . ويشترط فيهم أن يكونوا ممن تنعقد بهم الجمعة بأن يكونوا أحرارا ذكورا مكلفين متوطنين بمحل واحد فلا تنعقد بالعبس والنساء والصبيان والمسافرين وأن يستمروا مع الامام في صلاة صحيحة مغنية عن القضاء بحيث لا تلزمهم إعادتها لعذر الى أن تنتهي الركعة الأولى . أما الركعة الثانية فلا يشترط فيها بقاء الجماعة بمعنى أنهم لو نوى مفارقة الامام فيها وأتموا صلاتهم لأنفسهم صحت جمعهم . وكذلك الامام اذا نوى مفارقتهم فيها وأتم لنفسه . أما اذا فسدت صلاة واحد منهم قبل سلام الامام أو بعده فان صلاة الجمعة تبطل على الجميع لأنه يشترط دوام العدد الى تمامها . فان أمكنهم إعادتها جمعة لاتساع الوقت وجبت وإلا صلوها ظهرا . ويشترط أيضا أن يفتح المقتدون صلاتهم عقب افتتاح الامام صلاته بدون أن يتأخروا عنه زمنا لايسع قراءة الفاتحة والركوع قبل رفعه من الركوع فلو تأخروا عن تكبيرة الامام حتى صار الزمن الذي بين تكبيرهم للاحرام ورفع الامام من الركوع لايسع قراءة الفاتحة والركوع لم تنعقد الجمعة . أما الامام فان كان من الأربعين فانه يشترط فيه أن يستكمل الشروط التي شرطت في المقتدين وإن كان زائدا عن الأربعين صح أن يكون صبيا أو عبدا أو مسافرا . ويشترط أن ينوى الامام الامامة وإن كان صبيا أو عبدا أو مسافرا . وكذا يشترط في المقتدين أن ينووا الاقتداء فان لم ينو الامام أو المقتدون ذلك لم تنعقد . ويشترط أيضا بقاء العدد كاملا من أول الخطبة الى انتهاء الصلاة .

الحنابلة — قالوا يشترط في جماعة الجمعة شروط : (١) أن لا يقل عددهم عن أربعين ولو بالامام . (٢) أن يكونوا ممن تجب عليهم الجمعة بأنفسهم وهم الأحرار الذكور البالغون المستوطنون بالمحل الذي يصح أن تقام فيه الجمعة وهو البلد المبنى بناء معتادا . فلا يصح أن يكون من جماعة الجمعة رقيق ولا أنثى ولا صبي ولا مسافر ولا مقيم غير مستوطن ولا مستوطن بمحل خارج عن بلد الجمعة وإن وجبت عليه تبعا كما تقدم . (٣) أن يكونوا قد حضروا الخطبة والصلاة ، ولا يشترط أن يحضروا جميع الصلاة فلو حضر الأربعون جميع الخطبة وبعض الصلاة ثم انصرفوا بعد مجيء بدلتهم صحت . أما لو نقص العدد عن الأربعين ==

أركان الخطبة

فأما أركانها ففصله في المذاهب^(١) .

== في أثناء الصلاة قبل حضور ما يكمله فانها تبطل وتجب إعادتها جمعة إن أمكن . ويستثنى من ذلك ما إذا كان المأمومون يرون بحسب مذهبهم ان الجمعة تصبح باثني عشر مثلاً ، ثم نقص حدد الأربعين حتى صاروا اثني عشر فان الصلاة لا تبطل عليهم ويجب على الامام أن يستخلف منهم من يتم بهم صلاتهم . أما هو فصلاته باطلة حيث كان مذهبه يشترط الأربعين . فان كان المأمومون يرون أنه لا بد من أربعين والامام لا يرى ذلك ثم نقص عددهم عن الأربعين قبل حضور ما يتم به العدد المذكور فان الصلاة تبطل على الجميع .

(١) الحنفية — قالوا الخطبة لها ركن واحد وهو مطلق الذكر الشامل للقليل والكثير فيكفي لتحقيق الخطبة المفروضة تمهيدة أو تسبيحة أو تهليلة نعم يكره تنزيها الاقتصار على ذلك كما سيأتي في سنن الخطبة والمشروط عندهم إنما هو الخطبة الأولى وأما تكرارها فهو سنة كما يأتي في السنن .

الشافعية — قالوا أركان الخطبة خمسة : (أحدها) حمد الله . ويشترط أن يكون من مادة الحمد . وأن يكون مشتملاً على لفظ الجلالة فلا يكفي أن يقول أشكر الله أو أنفي عليه أو الحمد للرحمن أو نحو ذلك . وجازله أن يقول أحمد الله أو أني حامد لله وهذا الركن لا بد منه في كل من الخطبتين الأولى والثانية . (ثانيها) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل من الخطبتين ولا بد من لفظ الصلاة فلا يكفي رحم الله سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم ولا يتعين لفظ محمد بل يكفي أن يذكر اسماً من أسمائه الظاهرة . ولا يكفي الضمير في ذلك ولو مع تقسّم المرجع على المعتمد . (ثالثها) الوصية بالتقوى في كل من الخطبتين ولو بغير لفظها فيكفي نسو وأطيعوا الله ولا يكفي التحذير من الدنيا وغرورها في ذلك من غير حث على الطاعة . (رابعها) قراءة آية من القرآن في إحداها وكونها في الأولى أولى . ويشترط أن تكون آية كاملة أو بعضها منها طويلاً . وأن تكون مفهومة معنى مقصوداً من وعد أو وعيد أو حكم أو قصة أو مثل أو خبر . أما نسو قوله تعالى (ثم نظر) فلا يكفي في أداء ركن الخطبة . (خامسها) الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في خصوص الثانية . ويشترط أن يكون الدعاء بأمر أخروي كالغفران إن حفظه وإلا كفي الدعاء بالأمر الدنيوي . وأن لا يخرج منه الحاضرين بأن يقصد غيرهم . ==

شروط الخطبة

وأما شروط صحة الخطبتين فأمرور :

(أحدهما) أن يتقدما على الصلاة فلا يعتد بهما إن تأخرتا عنها^(١)

(ثانيها) نية الخطبة فلو خطب بغير النية لم يعتد بها للخطبة^(٢) .

(ثالثها) أن تكونا بالعربية على تفصيل في المذاهب^(٣) .

(رابعها) أن تكونا في الوقت فلو خطب قبله وصلى فيه لم تصح

= المالكية — قالوا الخطبة لها ركن واحد وهو أن تكون مشتملة على تمهيد أو تبشير ولا يشترط السجع فيهما على الأصح فلو أتى بها نظما أو نثرا صح وندب إعادتها إذا لم يصل فإن صل فلا إعادة .

الحنابلة — قالوا أركان الخطبتين أربعة : (الأول) الحمد لله في أول كل منهما بهذا اللفظ فلا يكفي أحمد الله مثلا . (الثاني) الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتعين لفظ الصلاة . (الثالث) قراءة آية من كتاب الله تعالى ويلزم أن تكون مستقلة بمعنى أو حكم . فنحو قوله تعالى ((مدهامتان)) لا يكفي في ذلك . (الرابع) الوصية بتقوى الله تعالى وأقلها أن يقول اتقوا الله أو نحو ذلك .

(١) المالكية — قالوا إذا أخرت الخطبتان عن الصلاة أعيدت الصلاة فقط وصح الخطبتان ولا يعيدهما إن قرب الزمن عرفا ولم يخرج الإمام من المسجد، فإن طال أو خرج الإمام أعيدت الخطبتان كالصلاة .

(٢) المالكية — لم يشترطوا النية في الخطبة .

الشافعية — قالوا إن النية ليست شرطا في صحة الخطبة لكن يشترط عدم الصارفة فلو عطس وحمد الله للعطاس لم يكف للخطبة لكونه قد انصرف عنها بالعطاس .

(٣) الحنفية — قالوا تجوز الخطبة بغير العربية ولو لقادر عليها سواء كان القوم عربا أو غيرهم .

الحنابلة — قالوا لا تصح الخطبة بغير العربية إن كان قادرا عليها فإن عجز عن الإتيان بها أتى بغيرها مما يحسنه سواء كان القوم عربا أو غيرهم لكن الآية التي هي ركن من أركان =

(خامسها) أن يجهر الخطيب بهما بحيث يسمع الحاضرين على تفصيل في المذاهب^(١) .

= الخطيبين لا يجوز له أن ينطق بها بغير العربية فيأتي بدلها بأى ذكر شاء بالعربية فإن عجز سكت بقدر قراءة الآية .

الشافعية — قالوا يشترط أن تكون أركان الخطيبين باللغة العربية فلا يكفى غير العربية متى أمكن تعلمها فإن لم يمكن خطب بغيرها . هذا إذا كان القوم عربا إما إن كانوا عجميا فإنه لا يشترط أداء أركانها بالعربية مطلقا ولو أمكنه تعلمها ما عدا الآية، فإنه لا بد أن ينطق بها بالعربية إلا إذا عجز عن ذلك فإنه يأتي بدلها بذكر أو دعاء عربى، فإن عجز عن هذا أيضا فعليه أن يقف بقدر قراءة الآية ولا يترجم . وأما غير أركان الخطبة فلا يشترط لها العربية بل ذلك سنة .

المالكية — قالوا يشترط في الخطبة أن تكون باللغة العربية ولو كان القوم عجميا لا يعرفونها فإن لم يوجد فيهم من يحسن اللغة العربية بحيث يؤدى الخطبة بها سقطت عنهم الجمعة .

(١) الحنفية — قالوا الشرط حضور واحد (على الأقل) لسماعها ممن تتعقد بهم الجمعة ولو كان أصم أو نائما أو بعيدا عن الخطيب . ويكفى حضور المريض والمسافر بخلاف الصبي والمرأة ولا يشترط السماع بالفعل .

الشافعية — قالوا يشترط أن يجهر الخطيب بأركان الخطبة بحيث يمكنه أن يسمع الأربعين الذين تتعقد بهم الجمعة . أما سماعهم بالفعل فليس بشرط بل يكفى أن يسمعه ولو بالقوة بمعنى أنهم يكونون جميعا قريبا منه مستعدين لسماعه وإن انصرفوا عن سماعه بنعاس ونحوه . أما إن كانوا غير مستعدين لسماعه كأن كانوا صما أو نياما نوما ثقيلا أو بعيدين عنه فلا يجزئ الخطيبان لعدم السماع بالقوة .

الحنابلة — قالوا يشترط لصحة الخطبتين أن يجهر الخطيب بهما بحيث يسمع العدد الذى تجب عليه الجمعة بنفسه أركان الخطبتين حيث لا مانع من نوم أو غفلة أو صمم ولو لبعضهم، فإن لم يسمع العدد المذكور خفض صوته أو بعدهم عنه لم تصح لفوات المقصود من الخطبة .

المالكية — قالوا من شروط صحة الخطبة الجهر بها فلو أتى بها سرا لم يعتد بها . ولا يشترط سماع الحاضرين ولا إصغائهم وإن كان الإصغاء واجبا عليهم في ذاته .

(سادسها) أن لا يفصل الخطيب بين الخطبة والصلاة بفواصل طويلة وقد اختلفت في تحديده المذاهب . وزاد بعض المذاهب^(١) شروطا للخطبة .
وقد ذكرت شروط صحة الخطبة كلها مجتمعة في ذيل الصحيفة عند كل مذهب^(٢) .

(١) الشافعية — قالوا يشترط الموالاة بين الخطبتين أى بين أركانها وبينهما وبين الصلاة وحد الموالاة أن لا يكون الفصل بقدر ركعتين بأخف ممكن ، فان زاد عن ذلك بطلت الخطبة ما لم تكن الزيادة عطفة .

المالكية — قالوا يشترط وصل الخطبتين بالصلاة كما يشترط وصلهما ببعضهما ويفتقر الفصل اليسير عرفا .

الحنفية — قالوا يشترط أن لا يفصل الخطيب بين الخطبتين والصلاة بفواصل أجنبية كالأكل ونحوه . أما الفاصل غير الأجنبي كقضاء فائنة وافتتاح تطوع بينهما فانه لا يبطل الخطبة وإن كان الأولى إعادتها . وكذا لو أفسد الجمعة ثم أعادها فان الخطبة لا تبطل .

الحنابلة — قالوا يشترط لصحة الخطبتين الموالاة بين أجزأتهما وبينهما وبين الصلاة . والموالاة هي أن لا يفصل بينهما بفواصل طويلة عرفا .

(٢) الحنفية — قالوا شروط صحة الخطبة ستة : أن تكون قبل الصلاة . أن تكون يقصد الخطبة . أن تكون في الوقت . أن يحضرها واحد على الأقل . أن يكون ذلك الواحد ممن تتعقد بهم الجمعة . أن لا يفصل بين الخطبة والصلاة بفواصل أجنبية . أما العربية فانه ليست شرطا في صحة الخطبة ولو كان قادرا عليها عند الامام وشرطا للقادر عليها عندهما على ما تقدم في تكبيرة الاحرام وأذكار الصلاة .

الشافعية — قالوا شروط صحة الخطبة خمسة عشر : أن تكون قبل الصلاة . أن تكون في الوقت . أن لا ينصرف عنها بصارف . أن تكون بالعربية . أن يوالى بين الخطبتين وبينهما وبين الصلاة . أن يكون الخطيب متطهرا من الحدثين ومن نجاسة غير معفو عنها . أن يكون مستورا العورة في الخطبتين . أن يخطب واقفا . إن قسدر فان عجز صحت الخطبة من جلوس . أن يجلس بين الخطبتين بقدر الطمأنينة فلو خطب قاعدا لعذر سكنت بينهما وجوبا بما يزيد عن سكتة التنفس . وكذا يسكت بينهما إن خطب قائما وعجز عن الجلوس . أن يجهز بحيث يمكنه أن يسمع الأربعين الذين تنعقد بهم الجمعة أركان الخطبتين . أن يكون =

سنن الخطبة

وأما سنن الخطبة ففصلها في المذاهب ^(١) .

= الأربعون سامعين ولو بالقوة . أن تقعا في مكان تصح فيه الجمعة . أن يكون الخطيب ذكرا . أن تصح إمامته بالقوم . أن يعتد الركز ركنا والسنة سنة إن كان من أهل العلم وإلا وجب أن لا يعتد الفرض سنة وإن جاز عكس ذلك .^١

الحنبالية — قالوا شروط صحة الخطبتين تسعة : أن تكونا في الوقت . أن يكون الخطيب ممن تجب عليه الجمعة بنفسه فلا تجزئ خطبة عبيد أو مسافر ولو نوى إقامة مدة ينقطع بها السفر . أن يشتملا على حمد الله تعالى . أن يكونا باللغة العربية أن تشتمل كل منهما على الوصية بتقوى الله تعالى . أن يصلى على رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم . أن يقرأ آية كاملة من القرآن في كل منهما . أن يوالى بين أجزائهما وبينهما وبين الصلاة . أن يؤتئها بنية . أن يجهر بأركانها بحيث يسمع العبد الذي تجب عليه الجمعة بنفسه حيث لا مانع من السماع كنوم أو غفلة أو صمم بعضهم .

المالكية — قالوا يشترط لصحة الخطبتين تسعة شروط : أن يكونا قبل الصلاة . أن تتصل الصلاة بهما . أن تتصل أجزأهما بعضها ببعض . أن يكونا باللغة العربية . أن يجهر بهما . أن يكونا داخل المسجد . أن تكونا مما تسميه العرب خطبة . أن يحضرهما الجماعة التي تنعقد بها الجمعة وهي : إثنا عشر رجلا كل يأتي وإن لم يسمعوا الخطبة . القيام فيهما وقبل إنه سنة وقد اعتمد كل منهما .

(١) الشافعية — قالوا سنن الخطبة هي : ترتيب الأركان بأن يبدأ بالحمد أولا ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يوصي الناس بالتقوى ثم يقرأ الآية ثم يدعو للمؤمنين . والدعاء في الخطبة الثانية للأئمة المسلمين وولاة أمورهم بالصلاح والإعانة على الحق ولا بأس بالدعاء للملك والسلطان بخصوصه . وزيادة السلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الصلاة عليه . والصلاة والسلام على الال والصاحب . والإنصات وقت الخطبة لمن كان يسمعهما لو أنصب . أما من لا يستطيع سماعها فيندب له الذكرو وأفضله سورة ((الكهف)) ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . وأن تكون الخطبة على منبر فإن لم يكن فعلى شيء مرتفع عن مستوى القوم . وأن يكون المنبر عن يمين من يستقبل المحراب . وأن يسلم الخطيب على من كان =

= عند المنبر قبل الصعود عليه إن خرج من الخلوة الممهودة فإن دخل من باب المسجد سلم على كل من مر عليه كغيره . وأن يقبل عليهم إذا صعد فوق المنبر . وأن يجلس على المنبر قبل الخطبة الأولى . وأن يسلم على القوم قبل أن يجلس ، أما رد القوم السلام عليه كلما سلم فواجب . وأن يؤذن واحد بين يدي الخطيب لا جماعة وإلا كره ، وأما الأذان الذي قبله على المنارة فسنة إن توقف اجتماع الناس لها عليه . وأن تكون الخطبة فصيحة قريبة من فهم العامة متوسطة بين الطول والقصر . وأن تكون الخطبة أقصر من الصلاة . وأن لا يلتفت الخطيب فيهما بل يستمر مستقبلاً للناس . وأن يشغل يسراه بسيف ولو من خشب أو عصا أو نحو ذلك ويشغل يمينه بحرف المنبر .

الحسابة — قالوا سنن الخطبة هي أن يخطب الخطيب على منبر أو موضع مرتفع . وأن يسلم على المأمومين إذا نرج عليهم . وأن يسلم عليهم أيضاً بعد أن يصعد المنبر ويقبل عليهم بوجهه . وأن يجلس حتى يؤذن المؤذن بين يديه . وأن يجلس بين الخطبتين قليلاً بقدر سورة (الإخلاص) . وأن يخطب قائماً . وأن يعتمد على سيف أو قوس أو عصا . وأن يستقبل بخطبته جهة وجهه فلا يلتفت يمينا أو شمالا . وأن يقصر الخطبتين . وأن تكون الأولى أطول من الثانية . وأن يرفع صوته بهما حسب طاقته . وأن يدعو للمسلمين . ويباح الدعاء لواحد معين كولي الأمر أو ابنه أو أبيه ونحو ذلك وأن يخطب من صحيفة .

المالكية — قالوا يسن للامام أن يجلس على المنبر قبل الخطبة الأولى حتى يفرغ المؤذن من الأذان . وأن يجلس بين الخطبتين قليلاً وقدره بعضهم بقراءة سورة (الإخلاص) . ويندب أن تكون الخطبة على منبر والأفضل أن لا يصعد إلى أعلاه لغير حاجة بل يقتصر في الصعود على قدر ما يتمكن من إسماع الناس . وأن يسلم على الناس حال خروجه للخطبة . وأصل البدء بالسلام سنة وكونه حال الخروج هو المنسوب . ويكره أن يؤخر السلام إلى صعوده على المنبر فلو فعل فلا يجب على سامعه الرد عليه . وأن يعتمد حال الخطبتين على عصا ونحوها . وابتداء كل من الخطبتين بالحمد والثناء على الله تعالى . وأن يبتدئها بعد الحمد بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وختم الأولى بشيء من القرآن . وختم الثانية بقول يفر الله لنا ولكم ، ويقوم مقام ذلك إذكروا الله يذكركم . واشتمالها على الأمر بالتقوى والدعاء لجميع المسلمين . والترضى على الصحابة . ويستحب الدعاء لولي الأمر بالنصر على الأعداء وإعزاز الإسلام به . ويستحب أيضاً الطهارة في الخطبتين . وأن يدعو فيهما =

مكروهات الخطبة

وأما مكروهات الخطبة فهي ترك سنة من السنن المتقدمة^(١) .

= بأجلز النعم ودفع النقم والنصر على الأعداء والمعافة من الأمراض والأدواء . وجزاز الدماء لولى الأمر بالعدل والاحسان ، ويندب أن يزيد في الجهر حتى يسمع القوم الخطبة . وأن يكون جهره في الثانية أقل من جهره في الأولى وأن تكون الثانية أقصر من الأولى وأن يخفف الخطبتين .

الحنفية — قالوا ليس للخطبة أمور : بعضها يرجع الى الخطيب وبعضها يرجع الى نفس الخطبة . فيسن للخطيب أن يكون طاهرا من الحدين الأكبر والأصغر فإن لم يكن كذلك هتت مع الكراهة ، ويندب إعادة خطبة الجنب إن لم يطل الفصل . وأن يجلس الخطيب على المنبر قبل الشروع في الخطبة . وأن يخطب وهو قائم فلو خطب قاعدا أو مضطجعا أجزأه مع الكراهة . وأن يعتمد على سيف متكئا عليه بيده اليسرى في البلاد التي فتحت عنوة بخلاف البلاد التي فتحت صلحا فإنه يخطب فيها بدون سيف . وأن يستقبل القوم بوجهه فلا يلتفت يمينا ولا شمالا . وأن يخطب خطبتين إحداهما سنة والأخرى شرط لصحة الجمعة كما تقدم . وأن يجلس بينهما بقدر ثلاث آيات على المذهب فلو ترك الجلوس أساء . وأن يبدأ الأولى منهما بالتعوذ في نفسه سرا ثم يجهر فيها بالحمد لله والثناء عليه بما هو أهله والشهادتين والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والعظة بالزجر عن المعاصي والتخويف والتحذير مما يوجب مقت الله تعالى وعقابه سبحانه والتذكير بما به النجاة في الدنيا والآخرة . وقراءة آية من القرآن ويبدأ الثانية بالحمد لله والثناء عليه والصلاة والسلام على رسوله ويدعو فيها للمؤمنين والمؤمنات ويستغفر لهم ، أما الدعاء للملك والأمير بالنصر والتأييد والتوفيق لمسا فيه مصلحة رعيته ونحو ذلك فإنه مندوب لأن أبا موسى الأشعري كان يدعو لعمر في خطبته ولم ينكر عليه أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

وليس للخطيب أيضا أن يجلس في ناحية خلوته ويكره له أن يسلم على القوم وأن يصلي في المحراب قبل الخطبة وأن يتكلم في الخطبتين بغير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

(١) الشافعية — قالوا إن ترك السنن المتقدمة ليس مكروها على إطلاقه بل منه ما هو مكروه ومنه ما هو خلاف الأولى ، فمن المكروه في الخطبة أن يتكلم سامعها في خلالها . وأن =

مبحث مكان صلاة الجمعة

لا يشترط في صحة الجمعة أن تؤدى بالمسجد فتصح في الفضاء والمنازل متى كانت مستوفية لشرائطها المتقدمة على تفصيل في المذهب ^(١).

مبحث عدد شروط صحة الجمعة مجتمعة

هذا وقد زاد بعض المذاهب شروطا أخرى لصحة الجمعة وقد ذكرت جميع الشروط عند كل مذهب بذيل الصحيفة ^(٢).

= يؤذن جماعة بين يدي الخطيب . ومن خلاف الأولى أن يغمض عينيه لغير حاجة حال الخطبة .
الحنابلة — قالوا إن ترك السنن المتقدمة منه ما هو مكروه ومنه ما هو خلاف الأولى
فن المكروه استدبار القوم حال الخطبة ورفع يديه حال الدعاء فيه .
(١) المالكية — قالوا لا تصح الجمعة في البيوت ولا في الفضاء بل لا بد أن تؤدى
في الجامع وسيأتى تفصيل ذلك في عدد الشروط مجتمعة .

الحنابلة — قالوا تصح الجمعة في الفضاء إذا كان قريبا من البناء (ويعتبر القرب بحسب
العرف) فإن لم يكن قريبا لا تصح وإذا صلى الإمام في الصحراء استخلف من يصلي بالضعاف .
الشافعية — قالوا تصح الجمعة في الفضاء إذا كان قريبا من البناء (وحد القرب
ما لا تقصر فيه الصلاة) ومثل الفضاء الخندق داخل سور البلد .

الحنفية — قالوا لا يشترط في صحة الجمعة أن تكون في المسجد إنما يشترط فيها الإذن
العام من الإمام فلو أقام الإمام الجمعة في داره بحاشيته وخدمته تصح مع الكراهة ولكن بشرط
أن يفتح أبوابها ويأذن للناس بالدخول فيها ومثلها الحصن والقلعة على أنه لا يضر إغلاق
الحصن أو القلعة لخوف من العدو فتصح الصلاة فيها مع إغلاقها متى كان مأذونا للناس
بالدخول فيها من قبل .

أما الصلاة في الفضاء فإنه يشترط لصحة الجمعة فيه الإذن وأن يكون فناء المصر أى
لا يبعد عن المصر أكثر من فرسخ أو يكون متعلقا بالمصر كالخيل الذي أعده لسباق الخيل
أو لدفن الموتى أو نحو ذلك .

(٢) الحنفية — قالوا يشترط لصحة الجمعة ستة أشياء : (الأول) المصر أو فناءه
وتصح إقامة الجمعة في مواضع كثيرة في المصر وفنائه على الأصح فتعدد الجمعة في المساجد لا يضر =

== ولو سبق أحدها الآخر في الصلاة على الصحيح إلا أن الأحوط أن يصلي أربع ركعات بنية آخر ظهر والأفضل أن يصليها في منزله حتى لا يعتقد العامة فرضيتها فإن تيقن أنه سبق بالصلاة في مسجد آخر كانت هذه الصلاة واجبه وإن شك كانت هذه الصلاة مندوبة . وعلى هذا يصلي بعد صلاة الجمعة عشر ركعات منها أربع سنة ، والأولى أن يصليها قبل الأربع بنية آخر ظهر ثم يصلي الأربع المذكورة ويقرأ في كل ركعة منها سورة لأنها إن لم تقع بدلا عن الظهر تكون نفلا وإن وقعت فلا يضر زيادة السورة . ثم يصلي ركعتين سنة الوقت بعد ذلك . (الثاني) أن يكون الإمام في الجمعة هو ولي الأمر أو نائبه وإنما يشترط إذن ولي الأمر عند بناء المسجد . وأما بعد ذلك فلا يشترط الاذن لكل خطيب لأن الاذن الأول مصطحب لكل خطيب والاذن في الخطبة إذن في الجمعة . (الثالث) وقت الظهر . (الرابع) الخطبة بشرائطها المتقدمة . (الخامس) الاذن العام بمعنى أن يكون المكان الذي تقام فيه الجمعة مباحا فلو اجتمع الناس في الجامع وأغلقوا أبوابه وصلوا الجمعة لم تجز . (السادس) الجماعة فلو صلوا فرادى لم تجز .

الشافعية — قالوا يشترط لصحة الجمعة سنة أشياء : (الأول) أن تقع كلها وخطبتها في وقت الظهر يقينا . (الثاني) أن تقع بأبنية مجتمعة سواء كانت معصرا أو قرية أو بلدا أو غارا بالجبل أو سردابا فلا تصح في الصحراء كما تقدم ، والضابط المعتمد لصحة الجمعة في الأبنية أن ما لا تقصر الصلاة فيه تصح فيه الجمعة كفضاء داخل سور البلد وما تقصر الصلاة فيه لا تصح فيه . (الثالث) أن تقع الصلاة جماعة بشرائطها المتقدمة . (الرابع) أن يكون عدد جماعتها أربعين بالشروط المتقدمة . (الخامس) أن تكون صلاة الجمعة متقدمة على غيرها في مكانها . (السادس) تعددت لغير حاجة ، فإن سبقتها جمعة أخرى يقينا صححت السابقة وطلت اللاحقة . ويجب على من تأخرت صلاتهم أن يصلوها ظهرا إن لم يمكنهم أدائها خلف السابقين وإن لم تسبق إحداهما الأخرى بأن تقارن إحرامهما بطلتا ، ما . ويجب عليهم الاجتماع جميعا وإعادتها جمعة إن أمكن وإلا صلوا ظهرا ، وكذلك إن حصل الشك في السابق والمعية . أما إذا تعددت الجمعة في البلدة لحاجة كضيق محلها عن أهلها فتصح صلاة السابقة وغيرها ، وإن كان يمتنع أن يصلوا الظهر بعد الجمعة . (السادس) تقدم الخطبتين بالأركان والشروط المتقدمة على ما سبق بيانه .

المالكية — قالوا يشترط لصحة الجمعة شروط خمسة : (الأول) استيطان قوم يمكنهم ==

= الإقامة في هذا البلد دائما آمنين على أنفسهم من الطوارئ الغالبة كما تقدم والاستيطان شرط وجوب أيضا . (الثاني) حضور اثني عشر غير الامام ولا يلزم حضور جميع أهل البلد ولو في أول جمعة على الصحيح . نعم يشترط وجودهم في البلد أو قريبا منه بحيث يمكن الاستنجاد بهم في كل جمعة . (الثالث) الامام ويشترط فيه أمران : الأول أن يكون مقما أو مسافرا نوى إقامة أربعة أيام وقد تقدم . الثاني أن يكون هو الخطيب فلو صلى بهم غير من خطب فالصلاة باطلة إلا اذا منع الخطيب من الصلاة مانع يبيح له الاستخلاف كعاف ونقض وضوء فيصح أن يصل غيره إن لم ينتظر زوال عذره في زمن قريب وإلا وجب انتظاره "والقرب مقدار صلاة الركعتين الأولين من العشاء وقراءتهما" . (الرابع) الخطيبان وقد تقدم الكلام عليهما . (الخامس) الجامع فلا تصح الجمعة في البيوت ولا في أرض براح مثلا . ويشترط في الجامع شروط أربعة : (الأول) أن يكون مبنيا فلا تصح في مسجد حوط عليه بأحجار أو طوب من غير بناء . (الثاني) أن يكون بناؤه مساويا على الأقل للبناء المعتاد لأهل البلد فلو كان البلد أخصا صا صح بناء المسجد من البوص . أما إذا كانت عادتهم البناء بالطوب المحروق وبنوا المسجد بالنئ فلا تصح الجمعة فيه . (الثالث) أن يكون في البلد أو خارجا عنها قريبا منها بحيث يصل إليه دخانها . (الرابع) أن يكون متحدا فلو تعدد في البلد الواحد فلا تصح الجمعة إلا في الجامع القديم ، وهو الذي أقيمت فيه الجمعة أولا في البلد ولو تأخر بناؤه . وبطلت في الحديد بشروط ثلاثة : أن لا يهجر القديم . وأن لا يحتاج للحديد لضيق القديم وعدم إمكان توسعته أو لحدوث عداوة في ناحيتين مثلا في البلد ، بحيث ينحشى من اجتماع أهل البلد في مسجد واحد حدوث فتنة وفساد والعبرة في ضيق المسجد بعدم اتساعه لمن يغلب حضورهم الجمعة وإن لم تكن واجبة عليهم . وأن لا يحكم حاكم بصحتها في الحديد فان انتهى شرط من هذه صححت في الجامع الحديد . ولا يشترط في الجامع أن يكون مستوفا على الرابع ولا نية إقامة الجمعة فيه على الدوام ولا إقامة الصلوات الخمس به . وتصح الجمعة برحبة الجامع والطرق المتصلة به ولا تصح على سطحه ولا البيوت المحجورة فيه التي ليست مطروقة لكل أحد كالخلة الخاصة بالامام والمخبر الخاصة بأدوات المسجد .

الحسابات - قالوا إن شروط صحة الجمعة هي : دخول الوقت . استيطان العدد الذي لا تنقذ إلا به . حضور العدد المذكور الخطبة والصلاة . الخطيبان بشرائطهما فتي وجددت هذه الشروط لصحة الجمعة ان كان المسجد واحدا أو متعددا الحاجة سواء أذن فيها ولي الأمر =

مندوبات الجمعة

وأما مندوبات الجمعة . فمنها تحسين الهيئة بأن يقلم أظفاره ويقص شاربه وينتف
إبطه ونحو ذلك :

ومنها التطيب والاعتسال^(١) .

ومنها قراءة سورة الكهف يومها وليلتها .

ومنها الإكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .

ومنها الإكثار من الدعاء يومها لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن في الجمعة ساعة لا يوافقها
عبد مسلم يسأل الله تعالى شيئا إلا أعطاه إياه » . وأشار بيده يقللها رواه مسلم .

ومنها المبادرة بالذهاب إلى موضع إقامتها لغير الإمام . أما هو فلا يسن له التكبير .

ومنها المشي بسكينة إلى موضعها .

ومنها أن يترين بأحسن ثيابه والأفضل ما كان أبيض^(٢) .

== أو لم يأذن وسواء كان هو المصلي إماما أو لا . أما إن كان التعمد لغير حاجة فإنها لا تصح
إلا في المسجد الذي باشرها الإمام فيه أو أذن بها فيه بخصوصه ولا يصح غيرها ولو سبق
عليه ، فإن أذن ولي الأمر بإقامتها في مساجد متعددة لغير حاجة أو لم يأذن أصلا فالصحيحة
منها ما سبقت غيرها يقينا بتكبيره الإحرام ، فإن وقعت الصلاة في وقت واحد بحيث قارنت
بعضها يقينا في تكبيرة الإحرام بطلت صلاة الجميع وأعادوها جمعة بشروطها إن أمكن
وإلا صلوا ظهرا . أما إذا لم تعلم السابقة في ذلك صححت واحدة لا بعينها ووجبت صلاة
الظهر على الجميع . ومن الحاجة المبيحة للتعبد ضيق مساجد البلد عمن تصح منهم الجمعة
وإن لم تجب عليهم صلوا أو لم يصسلوا . ومن هذا يعلم أن التعبد في القاهرة لحاجة جائز
وإن كان الأولى أن يصلي الظهر بعدها .

(١) المالكية --- قالوا الفسل للجمعة سنة لا مندوب .

(٢) المالكية --- قالوا يندب الذهاب للجمعة وقت المهاجرة ويتبدل بتدبير ساعة قبل

الزوال . وأما التكبير وهو الذهاب قبل ذلك فمكروه .

(٣) المالكية --- قالوا المندوب لبس الأبيض يوم الجمعة فإن وافق يوم الجمعة يوم ==

أحكام عامة تتعلق بالجمعة

وجوب السعى لصلاتها

يجب السعى لصلاة الجمعة إذا نودى لها بالأذان الذي بين يدي الخطيب ^(١) . ويجب حينئذ ترك البيع لقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ الآية . فيحرم البيع والشراء ونحوهما من كل ما يشغل عن السعى على من تلزمه الجمعة بخلاف من لا تلزمه ، فإنه لا يحرم عليه ، فإن كان أحد المتعاقدين يلزمه والآخر لا يلزمه حرم عليهما أيضا لأن من لم يجب عليه أعان من يجب عليه على معصية . أما قبل الشروع في الأذان فلا يجب السعى إلا على من كان بعيد الدار عن محل إقامة الجمعة فإنه يجب عليه السعى بقدر ما يدرك الفريضة .

مبحث الكلام حال الخطبة

لا يجوز الكلام حال الخطبة على تفصيل في المذاهب ^(٢) .

= العيد لبس الحديد أول النهار ولو كان أسود قضاء لسنة العيد وعند الخروج للجمعة يلبس الأبيض وفاء لسنة الجمعة .

الحنابلة — قالوا المندوب يوم الجمعة هو الأبيض لا غير .

(١) الحنفية — قالوا يجب السعى ويحرم البيع عند الأذان الواقع بعد الزوال إلى انتهاء

الصلاة وليس المراد به الأذان الذي بين يدي الخطيب .

(٢) المالكية — قالوا إذا وقع البيع المذكور كان فاسدا ويفسخ إلا إذا فات المبيع

بشيء مما يفوت به البيع الفاسد كتغير في ذات المبيع أو في سوقه فإن البيع يمضي وتجب قيمة المبيع يوم قبضه لا الثمن الذي وقع العقد عليه .

الحنابلة — قالوا إن البيع المذكور لا ينعقد .

(٣) الحنفية — قالوا يكره الكلام تحريما حال الخطبة سواء أكان بعيدا عن الخطيب

أم قريبا منه في الأصح وسواء كان الكلام دنيويا أو بذكرا ونحوه على المشهور ، وسواء حصل من الخطيب لغو بذكر الظلمة أولا ، وإذا سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم يصل عليه في نفسه . ولا بأس أن يشير بيده ورأسه عند رؤية المنكر . وكما يكره الكلام تحريما حال الخطبة كذلك تكره الصلاة كما تقدم باتفاق أهل المذهب . أما عند خروج الإمام من خلوته فالحكم كذلك =

== عند أبي حنيفة لأن خروج الإمام عنده يقطع الصلاة والكلام وعند صاحبيه يقطع الصلاة دون الكلام ومن الكلام المكروه ردة السلام بلسانه وقلبه . ولا يلزمه قبل الفراغ من الخطبة أو بعدها لأن البدء بالسلام غير مأذون فيه شرعا بل يأثم فاعله فلا يجب الرد عليه . وكذا تسميت العاطس . ويكره للإمام أن يسلم على الناس . وليس من الكلام المكروه التحذير من عقرب أو حية أو النداء بالخوف على أعمى ونحو ذلك مما يترتب عليه دفع ضرر .

المالكية — قالوا يحرم الكلام حال الخطبة وحال جلوس الإمام على المنبر بين الخطبتين ولا فرق في ذلك بين من يسمع الخطبة وغيره فالكلام يحرم عليه الكلام ولو كان برحبة المسجد أو الطرق المتصلة به . وإنما يحرم الكلام المذكور ما لم يحصل من الإمام لغو في الخطبة كأن يمدح من لا يجوز مدحه أو يذم من لا يجوز ذمه فان فعل ذلك سقطت حرمة . ويجوز الكلام حال جلوسه على المنبر قبيل الشروع في الخطبة وفي آخر الخطبة الثانية عند شروع الخطيب في الدعاء للمسلمين أو لأصحاب الرسول عليه السلام أو للخليفة ، ومن الكلام المحرم حال الخطبة ابتداء السلام وردّه على من سلم . ومنه أيضا نهى المتكلم حال الخطبة . وكما يحرم الكلام تحريم الإشارة لمن يتكلم ورميته بالخصى ليسكت . ويحرم أيضا الشرب وتسميت العاطس . لكن يندب للعاطس والإمام يخطب أن يحمّد الله سرا وكذلك إذا ذكر الخطيب آية عذاب أو ذكر النار مثلا فانه يندب للحاضر أن يتعوذ سرا قليلا . وإذا دعا الخطيب ندب للحاضر التأمين ويكره الجهر بذلك ويحرم الكثير منه ، ومثل التأمين التعوذ والاستغفار والصلاة على النبي عليه السلام اذا وجد السبب لكل منهما فيندب كل منهما سرا اذا كان قليلا . وأما التنفل فيحرم بمجرد خروج الإمام للخطبة . والقاعدة أن خروج الخطيب يحرم الصلاة وكلامه يحرم الكلام .

الشافعية — قالوا من كان قريبا من الخطيب بحيث لو أنصت يسمعه يكره له تنزيها أن يتكلم أثناء أداء الخطيب أركان الخطبة وان لم يسمع بالفعل وقيل يحرم . أما ما زاد على أركان الخطبة فانه لا يكره الكلام في أثناء أدائه كما لا يكره الكلام قبل الخطبة ولو خرج الإمام من خلوته ولا بعدها قبل إقامة الصلاة ولا بين الخطبتين ، وكذا لا يكره كلام من كان بعيدا عنه بحيث لو أنصت لا يسمع . ويسن له حينذاك أن يشتغل بالذكر . ويستثنى من كراهة الكلام المذكور أربعة أمور : (الأول) تسميت العاطس فانه مندوب . (الثاني) رفع الصوت بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عنده ذكر اسمه الكريم من غير مبالغة في رفعه ==

مبحث تخطي رقاب الناس يوم الجمعة وعدم جواز السفر يومها

لا يجوز تخطي رقاب الناس يوم الجمعة على تفصيل في المذاهب ^(١).

= فانه مندوب أيضا . (الثالث) رد السلام فانه واجب وإن كان البدء بالسلام على مستمع الخطبة من الكلام المكروه . (الرابع) ما قصد به دفع أذى كالتقاذر أعمى أو التحذير من عقرب ونحوه فانه واجب . أما الصلاة حال الخطبة فقد تقدم حكمها .

الحنابلة — قالوا يحرم على من كان قريبا من الخطيب يوم الجمعة (بحيث يسمعه) أن يتكلم حال الخطبة بأي كلام ذكر أو غيره ولو كان الخطيب غير عدل إلا الخطيب نفسه فانه يجوز له أن يتكلم مع غيره لمصلحة كما يجوز لغيره أن يتكلم معه ؛ نعم يباح للمستمع أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه ولكن يسن له أن يصلي عليه سرا ، وكذا يجوز له أن يؤمن على الدعاء وأن يحمد اذا عطس خفية . وأن يشمت العاطس وأن يرد السلام بالقول لا بالشارة .

أما من كان بعيدا عن الخطيب . بحيث لا يسمعه فانه يجوز له الكلام واذا اشتغل بالقراءة والذكر ونحو ذلك كان أفضل من السكوت . وليس له أن يرفع صوته بذلك لئلا يشغل غيره عن الاستماع للخطيب . وكذلك لا يحرم الكلام قبل الخطبتين أو بعدهما ولا في حال سكوت الخطيب بين الخطبتين ولا عند شروع الخطيب في الدعاء لأنه يكون قد فرغ من أركان الخطبة . والدعاء لا يجب الإنصات له . ومن سمع غيره يتكلم فليس له إسكاته بالقول ، بل له أن يشير له بوضع أصبعه السبابة على فيه . وقد يجب الكلام حال الخطبة اذا كان لتقاذر أعمى أو تحذير الغير من حية أو عقرب أو نار أو نحو ذلك .

(١) الحنفية — قالوا تخطي الصفوف يوم الجمعة لا بأس به بشرطين : (الأول) أن لا يؤذى أحدا به بأن يطأ ثوبه أو يمس جسده . (الثاني) أن يكون ذلك قبل شروع الإمام في الخطبة وإلا كره تحريرا . ويستثنى من ذلك ما اذا تخطى لضرورة كأن لم يجد مكانا يجلس فيه إلا بالتخطي فيباح له حينئذ مطلقا .

الشافعية — قالوا تخطي الرقاب يوم الجمعة مكروه وهو أن يرفع رجله ويخطي بها كنفه الجالس . أما المرويين الصفوف بغير ذلك فليس من التخطي . ويستثنى من التخطي المكروه أمور : =

وكذا لا يجوز السفر يومها على التفصيل^(١) .

= منها أن يكون المتخطئ ممن لا يتأذى منه كأن يكون رجلا صالحا أو عظيما فانه لا يكره .
ومنها أن يجد أمامه فرجة يريد سدها فيسن له في هذه الحالة أن يتخطئ ليسدها .
ومنها أن يجلس في الصفوف الأمامية التي يسمع الجالسون فيها الخطيب من لا تعتقد
بهم الجمعة كالصبيان ونحوهم فانه يجب في هذه الحالة على من تعتقد بهم الجمعة أن يتخطوا
الرقاب .

ومنها أن يكون المتخطئ إمام الجمعة إذا لم يمكنه الوصول الى المنبر إلا بالتخطئ .
الحسابة — قالوا يكره لغير الإمام والمؤذن بين يدي الخطيب إذا دخل المسجد لصلاة
الجمعة أن يتخطئ رقاب الناس إلا إذا وجد فرجة في الصف المتقدم ولا يمكنه الوصول إليها
إلا بالتخطئ فانه يساح له ذلك . والتخطئ المكروه هو أن يرفع رجله ويتخطئ بها كتف
الجالس .

المسألة — قالوا يحرم تخطئ الرقاب حال وجود الخطيب على المنبر ولو كانت لست
فرجة في الصف . ويكره قبل وجود الخطيب على المنبر إن كان لغير ست فرجة ولم يترتب عليه
إيذاء أحد من الجالسين . فان كان لست فرجة جاز . وإن ترتب عليه إيذاء حرم ، ويجوز
التخطئ بعد فراغ الخطبة وقبل الصلاة كما يجوز المشي بين الصفوف ولو حال الخطبة .

(١) الحنفية — قالوا يكره الخروج من المصربوم الجمعة بعد الأذان الأول إلى أن يصلي
الجمعة على الصحيح . أما السفر قبل الزوال فلا يكره .

المسألة — قالوا يكره السفر بعد فجر الجمعة لمن لا يدركها في طريقه وإلا جاز كما
يجوز السفر قبل الفجر . أما السفر بعد الزوال فحرام ولو كان قبل الأذان إلا لضرورة كفوات
رفقة ينشئ منه ضررا على نفسه أو ماله ، وكذا إذا علم أنه يدركها في طريقه فيجوز له السفر
في الحالتين .

الشافعية — قالوا يحرم على من تلزمه الجمعة السفر بعد فجر يومها إلا إذا ظن أنه يدركها
في طريقه أو كان السفر واجبا كالسفر لجمع ضاق وقته وخاف فوته . أو كان لضرورة كفوفه
فوات رفقة ياتبعه ضرر بفوتهم . وأما مجتهد الوحشة بفوتهم فلا يبيح السفر . أما السفر
قبل فجرها فمكروه .

مبحث تصحح الجمعة ممن لا تجب عليهم

من لا تجب عليهم الجمعة تصحح منهم إذا فعلوها بدل صلاة الظهر بل يستحب لهم صلاة الجمعة إلا المرأة على تفصيل في المذاهب ^(١) .

مبحث لا يصح لمن فائسه الجمعة بغير عذر

أن يصلي الظهر قبل فراغ الإمام

من وجبت عليه الجمعة وتخلّف عن حضورها بغير عذر لا يصح أن يصلي الظهر قبل فراغ الإمام من صلاة الجمعة بسلامه منها فلو صلى الظهر في هذه الحالة لم تنعقد ^(٢) .

== الحنابلة — قالوا يحرم سفر من تلزمه الجمعة بعد الزوال إلا إذا لحقه ضرر كتخلّفه عن رفقة في سفر مباح فيباح له السفر بعد الزوال حينئذ . أما السفر قبل الزوال فمكروه وإنما يكون السفر المذكور حراماً أو مكروهاً إذا لم يأت بها في طريقه وإلا كان مباحاً .

(١) الحنفية — قالوا الأفضل للمرأة أن تصلي في بيتها ظهراً لمنعها عن الجماعة سواء كانت عجزاً أو غيرها .

المالكية — قالوا إن كانت المرأة عجزاً لأرب للرجال فيها جاز حضورها بالجمعة وإن كان فيها أرب كره حضورها . أما الشابة فإن خيف من حضورها الفتنة حرم عليها الحضور وإلا كره .

الحنابلة — قالوا يباح للمرأة الحضور لصلاة الجمعة إن كانت غير حائضه فإن كانت حائضه كره .

الشافعية — قالوا يكره للمرأة حضور الجماعة إن كانت مشتهة ولو في ثياب بالية وكذا غير المشتهة إن ترينت أو تطيبت . وعمل ذلك إن أذن لها وليها بالحضور وإلا حرم عليها حضور الجماعة كما يحرم حضورهن إذا خيفت الفتنة .

(٢) الحنفية — قالوا من لا عذر له يمنعه عن حضور الجمعة إذا لم يحضرها وصلى الظهر قبل صلاة الإمام انعقد ظهره موقوفاً فإن اقتصر على ذلك بأن انصرف عن الجمعة بالمرّة صح ظهره وإن حرم عليه ترك الجمعة . أما إذا لم ينصرف بأن مشى إلى الجمعة . فإن كان الإمام لم يفرغ من صلاته بطل ظهره بالمشي إذا انفصل عن داره وانعقد نقلاً ووجب عليه أن ==

أما من لم يجب عليه الجمعة كالريض ونحوه فتصح صلاة الظهر منه ولو حال اشتغال الإمام بصلاة الجمعة . ويندب له تأخير الظهر إذا رجا زوال عذر^(١)ه . أما إذا لم يرج ذلك فيندب له تعجيلها في أول وقتها ولا ينتظر سلام الإمام .

مبحث يجوز لمن فاتته الجمعة أن يصلي الظهر جماعة
من فاتته الجمعة لعذر أو لغيره جاز له أن يصلي الظهر جماعة على تفصيل في المذهب .^(٢)

== يدخل مع الإمام في صلاته فأن لم يدركه أعاد الظهر . وإن كان الإمام قد فرغ من صلاته لم يبطل ظهروه بالمشي ومثله ما إذا كان مشيه مقارنا لفراغ الإمام أو قبل إقامة الجمعة . المسالكية — قالوا من تلزمه الجمعة وليس له عذر يبيح له التخلف عنها إن صلى الظهر وهو يظن أنه لو سعى إلى الجمعة أدرك ركعة منها فصلاته باطلة على الأصح ويعيدها أبدا وأما إذا كان بحيث لو سعى إلى الجمعة لا يدرك منها ركعة فصلاته الظهر صحيحة ، كما تصح من لا تلزمه الجمعة ولو علم أنه لو سعى إليها يدركها بتمامها .

(١) الحنفية — قالوا يسن للمعذور تأخير صلاة الظهر بعد صلاة إمام الجمعة . أما صلاته قبل ذلك فمكروهة تنزيها سواء رجا زوال عذره أو لا .

(٢) الحنفية — قالوا من فاتته صلاة الجمعة لعذر أو لغيره يكره له صلاة ظهر الجمعة بالمصر بجماعة . أما أهل البوادي الذين لا تصح منهم الجمعة فيجوز لهم صلاة ظهر الجمعة بجماعة من غير كراهة لأن يوم الجمعة بالنسبة لهم كثيره من باقي الأيام .

الشافعية — قالوا من فاتته الجمعة لعذر أو لغيره سن له أن يصلي الظهر في جماعة ولكن إن كان عذر ظاهر كالسفر ونحوه سن له أيضا إظهار الجماعة ، وإن كان عذر خفيا كالجلوع الشديد سن إخفاء الجماعة . ويجب على من ترك الجمعة بلا عذر أنيب يصلي عقب سلام الإمام فوراً .

الحنابلة — قالوا من فاتته الجمعة لغير عذر أو لم يفعلها لعدم وجوبها عليه فالأفضل له أن يصلي الظهر في جماعة مع إظهاره ما لم ينشأ الفتنة من إظهار جماعتها وإلا طلب إخفاؤها . المسالكية — قالوا تطلب الجماعة في صلاة الظهر يوم الجمعة من معذور عنه عذر من حضور الجمعة كالريض الذي لا يستطیع السعي لها والمستجون . ويندب له إخفاء الجماعة لئلا يهين بالأعراس عن الجمعة ، كما يندب له تأخيرها عن صلاة الجمعة . أما من ترك الجمعة بغير عذر

مبحث من فائتته ركعة من الجمعة مع الإمام

من فاته إدراك الإمام في أول ركعة من الجمعة فإن أدرك معه الركعة الثانية أتمها جمعة وإن لم يدرك معه الركعة الثانية أتمها ظهراً^(١) .

مبحث الترقية بين يدي الخطيب

الترقية المعروفة بين يدي الخطيب وهي قراءة آية ((إن الله وملائكته يصلون على النبي)) الآية . وحديث إذا قلت لصاحبك انخ بدعة وفي جوازها اختلاف في المذاهب .^(٢)

= أو لعذر لا يمنعه من حضورها تخوف على ماله لو ذهب للجمعة فإنه يكره له الجماعة في الظهر .
(١) الحنفية — قالوا من أدرك الإمام في أى جزء من صلاته فقد أدرك الجمعة ولو في تشهد سجود السهو وأتمها جمعة على الصحيح .

الحنابلة — قالوا من أدرك مع إمام الجمعة ركعة واحدة بسجودتيها أتمها جمعة وإلا أتمها ظهراً إن كان يصلى الجمعة في وقت الظهر بشرط أن ينويه وإلا أتمها نفلاً ووجبت عليه صلاة الظهر .

(٢) الحنفية — قالوا إن الكلام بعد خروج الإمام من خلوته إلى أن يفرغ من صلاته مكروه تحريراً سواء كان ذكراً أو كلاً ما دنيوا على المعتمد وهذا مذهب الإمام ، وقال صاحباه : لا يكره الكلام إلا حال الخطبة . أما بعد خروج الإمام من خلوته وحال جلوسه على المنبر سائماً فلا يكره الكلام وإنما نكره الصلاة كما تقدم . ومن هذا يتبين أن الترقية جائزة عندهما لا عنده . وعلى كل حال فهي بدعة ومثل الترقية في الحكم تلقين الأذان بين يدي الخطيب والمكروه هو تلقين الأذان الثانى لأن الأول مشروع إلا إذا كان بصوت ضعيف لا يسمعه الناس فإن الأذان الثانى يكون هو المعتبر حينئذ . وكذا قول المرقى إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب انخ الحديث .

الشافعية — قالوا إن الترقية المعروفة بالمساجد بدعة حسنة لأنها لا تخار من حيث هى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وتحذير من الكلام والإمام يخطب يوم الجمعة بذكر الآية والحديث .

— المالكية — قالوا الترقية بدعة مكروهة لا يجوز فعلها إلا إذا شرطها الواقف في كتاب وقفه فتجوز .

مبحث صلاة الجماعة

تعريفها

الجماعة : هي الارتباط الحاصل بين صلاة المأموم والامام ، ولتحقق بواحد مع الامام فأكثر سواء كان الواحد رجلاً أو امرأة أو صبياً مميّزاً^(١) .

دليل مشروعيتها

الجماعة : مشروعة بالكتاب والسنة والاجماع . أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة ﴾ الآية . دلّت هذه الآية على أنها مشروعة في حالة الخوف ولا ريب أن حالة الأمن أولى . وأما السنة فنحننا قوله صلى الله عليه وسلم : « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة » . رواه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه ، وأما الإجماع فقد اتفقت الأئمة على مشروعيتها .

حكمها

وفي حكم صلاة الجماعة تفصيل في المذاهب .^(٢)

= المسألة - قالوا لا بأس بالكلام مطلقاً قبل الخطبتين وبعدهما وبين الخطبتين إذا سكّت الخطيب . ويباح الكلام إذا شرع الخطيب في الدعاء كما تقدّم ومن ذلك يعلم حكم الترقية عندهم .

(١) المسألة - قالوا لا تتحقق الجماعة بالصبي المميز وحده مع الامام في صلاة الفرض وتحقق في النفل .

المسألة - قالوا لا تتحقق الجماعة بامام وصبي فقط . ولذلك يسدب لمن أم الصبي وحده أن يبيد الصلاة في جماعة كما يأتي .

(٢) المسألة - قالوا في حكم الجماعة قولان : أحدهما مشهور . والثاني أقرب إلى التحقيق . فأما الأقل فهو أنها سنة مؤكدة بالنسبة لكل مصلي وفي كل مسجد وفي البلد على أنه إن قام بها بعض أهل البلد لا يقا تل البا قون على تركها وإلا قوتلوا لاستهانتهم بالسنة . وأما الثاني فهو أنه فرض كفاية في البلد فان تركها جميع أهل البلد قوتلوا وإن قام بها بعضهم سقط الفرض عن البا قين ، وسنة في كل مسجد للرجال ، ومندوبة لكل مصلي في خاصة =

= نفسه . وصلاة النساء في بيوتهم أفضل من صلاتهم في المساجد ، وتندب لمن الجماعة بشرط أن يكون إمامهم رجلا كما يأتي : وهذا التفصيل كله بالنسبة للفرائض الخمس أداء كانت أو قضاء .

أما الجمعة فالجماعة شرط لصحتها كما تقدم . وأما الجنازة فهي مندوبة فيها ، وأما النوافل فمنها ما تستحب فيه الجماعة كالترابيح .

ومنها ما لا يتحقق سننّه إلا بالجماعة كالعبدان والكسوف والامتناء فان الجماعة فيها شرط لوقوعها سنة .

ومنها ما تكره فيه كالنفل المطلق اذا كانت فيه كثرة أو كان بمكان مشهور كالمسجد فان كانت الجماعة قليلة ووقعت بمكان غير مشهور جازت .

الحائلة — قالوا الجماعة تارة تكون واجبة وجوبا عينيا ، وتارة تكون شرطا لصحة الصلاة ، وتارة تكون سنة ، وتارة تكون مباحة ، وتارة تكون مكروهة ، فتجب عينيا في كل صلاة من الصلوات الخمس المفروضة على الرجال الأحرار القادرين عليها ولو كانوا مسافرين أو في شدة الخوف بشرط أن تكون أداء . وتشترط لصلاة الجمعة ولصلاة العبد التي يسقط بها فرض الكفاية وهي التي تؤدي أولا . أما المكررة فلا يشترط فيها الجماعة كما تقدم . ونسب للرجال المذكورين اذا كانت الصلاة قضاء ، كما تسن لصلاة الجنازة وللنساء اذا كن مفردات عن الرجال سواء كان إمامهم رجلا أو امرأة ، وتكره للمرأة الحسنة اذا كانت مع الرجال وتباح للمرأة غير الحسنة اذا كانت معهم . أما النوافل فمنها ما تسن فيه الجماعة وذلك كصلاة الامتناء والترابيح والعبدان في غير المرة الأولى . ومنها ما تباح فيه الجماعة وذلك كصلاة التهجد ورواتب الصلوات المفروضة .

الشافعية — قالوا الجماعة تارة تكون فرض عين ، وتارة تكون فرض كفاية . وقد تكون مندوبة . وقد تكون مكروهة . وقد تكون خلاف الأولى . وقد تكون محرمة . وقد تكون مباحة . فتكون فرض عين في سنة مواضع : (الأول) الركعة الأولى من الجمعة . أما الركعة الثانية فان الجماعة فيها سنة فلو أدرك الإمام في الركعة الأولى ثم نوى مفارقتها في الركعة الثانية وصلّاها وحده صحت صلاته . (الثاني) في كل الصلاة التي أعيدت ثانيا في الوقت . (الثالث) في الصلاة المجموعة جمع تقديم في حالة المطر وإنما تفترض الجماعة في الصلاة الثانية . أما الأولى فيصح أن يصلّيها مفردا . (الرابع) في الصلاة التي نذر أن يصلّيها جماعة . (الخامس) الصلاة

= المفروضة التي لم يوجد أحد يصلّيها جماعة إلا اثنان فإذا فرض أنه لم يوجد في بلدة إلا اثنان فإن الجماعة تكون فرضاً عليهم . (السادس) أن يجسد الإمام راكمًا ويعلم أنه إذا اقتدى به أدرك ركعة في الوقت ولو صلى منفردًا فأنته الركعة وتكون فرض كفاية على الرجال الأحرار العقلاء المقيمين بالبلد الذين ليس لهم عذر من الأعذار الآتية . وإنما تكون فرض كفاية في الركعة الأولى من الصلوات المفروضة إذا كانت يصلّيها أداءً ، وتكون مندوبة للنساء والأرقاء والمسافرين والعراة إذا كانوا عُميًا أو في ظلام فإن لم يكونوا كذلك كانت مباحة ، وتندب أيضًا للمعذورين إذا لم ينووا بالعذر إسقاط الجماعة ، وتندب في العيدين والاستسقاء والكسوف والتراويح وتر رمضان ، وفي صلاة مقضية خلف مثلها من نوعها كصلاة ظهر خلف ظهر مثلها ، وفي ظهر المعذورين يوم الجمعة ، وتحرم الجماعة فيما إذا وجد الإمام في التشهد الأخير وعلم أنه لو اقتدى به لم يدرك ركعة من الوقت بخلاف ما لو صلى منفردًا فإنه يدركها فيه فيجب ترك الجماعة في هذه الحالة ، وتركه في صلاة أداء خلف قضاء وعكسه ، وفي فرض خلف نفل وعكسه ، وفي تراويح خلف وتر وعكسه ، وفي مسجد غير مطروق بغير إذن الإمام الراتب ، وتباح في الصلاة المنذورة . وصلاة الجنائز كال مكتوبة في طلب الجماعة .

الحنفية — قالوا صلاة الجماعة سنة عين مؤكدة شبيهة بالواجب في القوة على الأصح . فيأثم تاركها إذا اعتاد الترك ، وإنما تسنّ في الصلاة المفروضة للرجال العقلاء الأحرار غير المعذورين بعذر من الأعذار الآتية إذا لم يكونوا عراة ، فهي ليست مشروعة للنساء . وتركه تحريمًا إن صلت بهن امرأة وإن همت إمامتها وصلاتهن . أما إذا صلى بهن رجل فإذا كان في المسجد فلا كراهة في الجماعة وإن كره ذهابهن إلى المسجد خشية الفتنة وإذا كان في المنزل كره جماعتهن خلف الرجل إن لم يكن زوجا له أو محرما أو لم يكن بالمنزل رجل آخر سوى الإمام وإلا فلا كراهة ، وكذا تركه تحريمًا جماعة العراة فيجب أن يصلوا فرادى والأفضل لهم أن يصلوا قعودا بالإيماء متباعدين عن بعض كما تقدم . وقد تكون الجماعة شرطًا لصحة الصلاة كما في الجمعة والعيدين ، وقد تكون سنة كفاية في صلاة التراويح والجنائز ، وقد تكون مكروهة كما في صلاة النافلة مطلقا والوتر في غير رمضان إذا زاد المقتدون على ثلاثة . أما الجماعة في وتر رمضان ففيها قولان مصححان : أحدهما أنها مستحبة فيه . ثانيهما أنها غير مستحبة بل يصلّيها في بيته منفردا وقد رجح الثاني .

شروطها

يُشترط لصحة الجماعة شروط :

- منها الاسلام فلا تصح إمامة الكافر .
- ومنها البلوغ في الصلاة المفروضة فلا يصح ^(١) أن يقتدى بالغ بصبي مميز فيها وأما اقتداء البالغ بالصبي في النفل فهو صحيح ^(٢) كإقتداء صبي بمثله .
- ومنها العقل فلا تصح إمامة المجنون إذا كان لا يفقه من جنونه . أما إذا جُنَّ جنونا متقطعا بحيث يفقه أحيانا فتصح إمامته حال إفاقته وتبطل حال جنونه .
- ومنها الذكورة المحققة إذا كان المقتدى به رجلا أو خنثى فلا يصح أن تكون المرأة ولا الخنثى المشكل إماما لرجل لا في فرض ولا في نفل ، أما إذا كان المقتدى نساء فلا تسترط ^(٣) الذكورة في إمامته بل يصح أن يكون الإمام امرأة أو خنثى .
- ومنها القراءة بحيث يحسن الإمام قراءة ما لا تصح الصلاة إلا به إذا كان المأموم قارئا يحسن ذلك فلا يجوز أن يقتدى قارئ بأمرى . أما اقتداء أمرى بمثله فصحيح وإن وجد قارئ يصلى بهما ^(٤) .

-
- (١) الشافعية — قالوا يجوز اقتداء البالغ بالصبي المميز في الفرض إلا في الجمعة فيشترط أن يكون بالغاً إذا كان الإمام من ضمن العدد الذى لا يصح إلا به فان كان زائدا عنهم صح أن يكون صبيا مميزا .
- (٢) الحنفية — قالوا لا يصح اقتداء البالغ بالصبي مطلقا لا في فرض ولا في نفل على الصحيح .
- (٣) المالكية — قالوا لا يصح أن تكون المرأة ولا الخنثى المشكل إماما لرجال أو نساء لا في فرض ولا في نفل فالذكورة شرط في الإمام مطلقا مهما كان المأموم .
- (٤) المالكية — قالوا لا يصح اقتداء أمرى عاجز عن قراءة الفاتحة بمثله إن وجد قارئ ويجب عليهما معا أن يقتديا به وإلا بطلت صلاتهما . أما القادر على قراءة الفاتحة ولكنه لا يحسنها فالصحيح أنه يمنع ابتداء من الاقتداء بمثله إن وجد من يحسن القراءة فان اقتدى بمثله صححت . أما إذا لم يوجد قارئ فيصح اقتداء الأمرى بمثله على الأصح .

ومنها السلامة من الأعذار كالرعاف الدائم وانفلات الريح وسلس البول ونحوها فلا تصح إمامة من قام به عذر من هذه الأعذار إلا لمعذور مثله بشرط أن يتعد عذرهما فلا يصح اقتداء مبطلون بمن به سلس بول مثلا .

ومنها الطهارة من الحدث والخبث فلا تصح إمامة من به حدث أو خبث وفي ذلك :
تفصيل في المذاهب .^(٢)

(١) المالكية — قالوا لا يشترط في صحة الامام سلامة الامام من الأعذار المعفو عنها في حقه فإذا كان الامام به سلس بول معفو عنه لملازمته ولو نصّب الزمن كما تقدم صحت إمامته، وكذا إذا كان به انفلات ريح أو غير ذلك مما لا ينقض الوضوء ولا يبطل الصلاة فإمامته صحيحة نعم يكره أن يكون إماما لصحيح ليس به عذر .
الشافعية — قالوا إذا كان العذر القائم بالإمام لا تجب معه إعادة الصلاة فإمامته صحيحة ولو كان المقتدى سليما .

(٢) المالكية — قالوا لا تصح إمامة المحدث إن تعمد الحدث وتبطل صلاة من اقتدى به . أما إذا لم يتعمد كأن دخل في الصلاة ناسيا الحدث أو غلبه الحدث وهو فيها فإن عمل بالمأمومين عملا من أعمال الصلاة بعد علمه بحدثه أو بعد أن غلبه بطلت صلاتهم كما تبطل صلاتهم إذا اقتدوا به بعد علمهم بحدثه وإن لم يعلم الإمام . أما إذا لم يعلموا بحدثه ولم يعلم الإمام أيضا إلا بعد الفراغ من الصلاة فصلاتهم صحيحة . وأما صلاة الامام فباطلة في جميع الصور لأن الطهارة شرط لصحة الصلاة . وحكم صلاة الامام والمأموم إذا علق بالامام نجاسة كالحكم إذا كان محدثا في هذا التفصيل إلا أن صلاته هو تصح إذا لم يعلم بالنجاسة إلا بعد الفراغ من الصلاة لأن الطهارة من الخبث شرط لصحة الصلاة مع العلم كما تقدم .

الشافعية — قالوا لا يصح الاقتداء بالمحدث إذا علم المأموم به ابتداء فان علم بذلك في أثناء الصلاة وجبت عليه نية المفارقة وأتم صلاته وصحت وكفاه ذلك وإن علم المأموم بحدث إمامه بعد فراغ الصلاة فصلاته صحيحة وله ثواب الجماعة . أما صلاة الامام فباطلة في جميع الأحوال لفقد الطهارة التي هي شرط للصلاة ويجب عليه إعادتها . ولا يصح الاقتداء أيض بمن به نجاسة خفية كبول جف مع علم المقتدى بذلك بخلاف ما إذا جهله فان صلاته صحيحة في غير الجمعة، وكذا في الجمعة إذا تم العدد بغيره وإلا فلا تصح للجميع لتقص =

ومنها أن يكون صحيح اللسان بحيث ينطق بالحروف على وجهها، فإن لم يكن كذلك كأن يبدل الراء غينا أو السين ثاء أو الذال زايًا فإنه لا تصح إمامته إلا لمثله^(١). ويجب عليه أن يجتهد في تقويم لسانه ورده إلى الصواب، فإن قصر مع قدرته على ذلك بطلت إمامته لمثله بل بطلت صلاته، وإن عجز عن ذلك صحت صلاته وإمامته لمثله.

أما التمام وهو الذي يكرر التاء في كلامه. والفأفاء وهو الذي يكرر الفاء فاماتهما صحيحة لغير من يماثلهما مع الكراهة.

وأما الأرت، وهو من يأتي بادغام في غير موضعه كأن يقول المقيم بدل المستقيم فيجب عليه أن يجتهد في إصلاح لسانه، فإن قصر مع القدرة بطلت صلاته وإمامته، وإن عجز ولم يستطع إصلاحه صحت صلاته وإمامته لمثله^(٢).

= العدد المشترك في صحة الجمعة. أما إذا كانت على الإمام نجاسة ظاهرة بحيث لو تأملها أدركها فإنه لا يصح الاقتداء به مطلقا ولو مع الجهل بحاله.

الحنابلة — قالوا لا تصح إمامة المحدث حدثا أصغر أو أكبر ولا إمامة من به نجاسة إذا كان يعلم بذلك فإن جهل ذلك وجهله المقتدى أيضا حتى تمت الصلاة صحت صلاة المأموم وحده سواء كانت صلاة جمعة أو غيرها إلا أنه يشترط في الجمعة أن يتم العدد المعتبر فيها وهو (أربعون) بغير هذا الإمام وإلا كانت باطلة على الجميع كما تبطل عليهم أيضا إذا كان بأحد المأمومين حدث أو خبث إن كان لا يتم العدد إلا به.

الحنفية — قالوا لا تصح إمامة المحدث ولا من به نجاسة لبطلان صلاته. أما صلاة المقتدين به فصحيحة إن لم يعلموا بفساد صلاته فإن علموا بشهادة عدول أو بإخبار الإمام العدل عن نفسه بطلت صلاتهم ولزمهم إعادتها فإن لم يكن الإمام الذي أخبر بفساد صلاته عادلا فلا يقبل قوله ولكن يستحب لهم إعادتها احتياطا.

(١) الحنفية — قالوا ويجب عليه أيضا أن يقرأ من المواضع التي يستقيم فيها لسانه من القرآن.

(٢) الحنفية — قالوا التمام والفأفاء هما مثل الألف في عدم صحة إمامتهما إلا بمثلهما.

(٣) المالكية — قالوا الألف والتمتاع والفأفاء والأرت ونحوهم من كل من لا يستطيع النطق ببعض الحروف أو يدغم حرفا في غيره إمامته وصلاته صحيحتان ولو كان المقتدى به سالكا

- (١) ومنها أن لا يكون الإمام مأموماً ولو مسبوقاً على تفصيل في المذهب .
 (٢) ومنها أن يكون الإمام حراً وهذا شرط خاص بإمام الجمعة فلا يصح إمامة الرقيق فيها .

مبحث الصلاة خلف المخالف في المذهب

ومنها أن تكون صلاة الإمام صحيحة في مذهب المأموم فلو صلى حنفى خلف شافعى سال منه دم ولم يتوضأ بعده أو صلى شافعى خلف حنفى لمس امرأة مثلاً فصلاة المأموم باطلة لأنه يرى بطلان صلاة إمامه .^(٣)

= من هذا النقص ولو وجد من يعلمه وقبل التعليم واتسع الوقت له . ولا يجب عليه الاجتهاد في إصلاح لسانه على الراجح .

(١) المالكية — قالوا من اقتدى بمسبوق أدرك مع إمامه ركعة بطلت صلاته سواء كان المقتدى مسبوقاً مثله أو لا . أما إذا حاكى المسبوق مسبوقاً آخر في صورة إتمام الصلاة بعد سلام الإمام من غير أن ينوي الاقتداء به فصلاته صحيحة . وكذا إن كان المسبوق لم يدرك مع إمامه ركعة كأن دخل مع الإمام في التشهد الأخير فيصح الاقتداء به لأنه منفرد لم يثبت له حكم المأمومية . الحنفية — قالوا لا يصح الاقتداء بالمسبوق سواء أدرك مع إمامه ركعة أو أقل منها فلو اقتدى اثنان بالإمام وكانا مسبوقين وبعد سلام الإمام نوى أحدهما الاقتداء بالآخر بطلت صلاة المقتدى . أما إن تابع أحدهما الآخر ليتذكر ما سبقه من غير نية الاقتداء فإن صلاتهما صحيحة لارتباطهما بإمامهما السابق .

الشافعية — قالوا لا يصح الاقتداء بالمأموم ما دام مأموماً فإن اقتدى به بعد أن سلم الإمام أو بعد أن نوى مفارقتها (ونية المفارقة جائزة عندهم) صح الاقتداء به وذلك في غير الجمعة . أما في صلاتها فلا يصح الاقتداء .

الحنابلة — قالوا لا يصح الاقتداء بالمأموم ما دام مأموماً فإن سلم إمامه وكان مسبوقاً صح اقتداء مسبوق مثله به إلا في صلاة الجمعة فإنه لا يصح اقتداء المسبوق بمثله .

(٢) الشافعية — قيدوا ذلك بما إذا كان الإمام من جملة العدد الذي لا تنمقد إلا به . أما إذا كان زائداً عليه فتصح إمامته .

الحنفية — قالوا لا تسترط الحزبية في إمام الجمعة كغيرها كما سبق .

(٣) المالكية والحنابلة — قالوا ما كان شرطاً في صحة الصلاة فالعبارة فيه بمذهب =

مبحث تقدم المأموم على إمامه وتمكن المأموم

من ضبط أفعال الإمام

ومنها أن لا يتقدم المأموم على إمامه^(١) في غير الصلاة حول الكعبة^(٢) فإن كانت الصلاة من قيام فالعبرة في صحة صلاة المقتدى بأن لا يتقدم مؤخر قدمه على مؤخر قدم الإمام وإن كانت من جلوس فالعبرة بعدم تقدم عجزه على عجز الإمام فإن تقدم المأموم في ذلك لم تصح صلاته . أما إذا حاذاه فصلاته صحيحة بلا كراهة^(٣) .

ومنها تمكن المأموم من ضبط أفعال إمامه برؤية أو سماع ولو يبلغ فتى تمكن المأموم من ضبط أفعال إمامه صحت صلاته إلا إذا اختلف مكانهما فإن صلاته تبطل على تفصيل في المذاهب^(٤) .

= الإمام فقط ، فلو اقتدى مالكي أو حنبلي بحنفي أو شافعي لم يمسح جميع الرأس في الوضوء فصلاته صحيحة لصحة الإمام في مذهبه . وأما ما كان شرطاً في صحة الاقتداء فالعبرة فيه بمذهب المأموم فلو اقتدى مالكي أو حنبلي في صلاة فرض بشافعي يصلي نفلاً فصلاته باطلة لأن شرط الاقتداء اتحاد صلاة الإمام والمأموم كما يأتي تفصيله .

(١) المالكية — قالوا لا يشترط في الاقتداء عدم تقدم المأموم على الإمام فلو تقدم المأموم على إمامه ولو كانت المتقدم جميع المأمومين صحت الصلاة على المعتمد على أنه يكره التقدم لغير ضرورة .

(٢) الشافعية — قالوا لا يصح تقدم المأموم على الإمام حول الكعبة إذا كانا في جهة واحدة . أما إذا كان المأموم في غير جهة إمامه فإنه يصح تقدمه عليه . وبكره التقدم لغير ضرورة كضيق المسجد وإلا فلا كراهة .

(٣) الشافعية — قالوا تكره محاذاة المأموم لإمامه .

(٤) الشافعية — قالوا إذا كان الإمام والمأموم في المسجد فهما في مكان واحد خير مختلف سواء كانت المسافة بين الإمام والمأموم تزيد على ثلاث مائة ذراع أو لا فلو صلى الإمام في آخر المسجد والمأموم في أوله صح الاقتداء بشرط أن لا يكون بين الإمام والمأموم حائل يمنع وصول المأموم إليه (كجانب مسمر) قبل دخوله في الصلاة فلو سدت الطريق بينهما في أثناء الصلاة لا يضر كما لا يضر الباب المغلق بينهما . ولا فرق في ذلك بين أن يكون =

= إمكان وصول المأموم إلى الإمام مستقبلاً أو مستديراً للقبلة وفي حكم المسجد رحبته ونحوها .
 أما إذا كانت صلاتهما خارج المسجد فإن كانت المسافة بينهما لا تزيد على ثلاثمائة ذراع تقريباً بذراع الآدمي صحّت الصلاة ولو كان بينهما فاصل كنهر تجرى فيه السفن أو طريق يكثر مرور الناس فيه على المعتمد بشرط أن لا يكون بينهما حائل يمنع المأموم من الوصول إلى الإمام لو أراد ذلك بحيث يمكنه الوصول إليه غير مستديراً للقبلة . ولا منحرف ولا فرق في الحائل الضاربين أن يكون باباً مسمراً أو مغلقاً أو غير ذلك ، فإن كان أحدهما في المسجد والآخر خارجه ، فإن كانت المسافة بين من كان خارجاً عن المسجد وبين طرف المسجد الذي يليه أكثر من ثلاثمائة ذراع بطل الاقتداء وإلا فيصح بشرط أن لا يكون بينهما الحائل الذي صرح ذكره في صلاتهما خارج المسجد .

الحنفية — قالوا اختلاف المكان بين الإمام والمأموم مفسد للاقتداء سواء اشتبه على المأموم حال إمامه أو لم يشته على الصحيح فلو اقتدى رجل في داره بإمام المسجد وكانت داره منفصلة عن المسجد بطريق ونحوه فإن الاقتداء لا يصح لاختلاف المكان . أما إذا كانت ملاصقة للمسجد بحيث لم يفصل بينهما إلا حائط المسجد فإن صلاة المقتدى تصح إذا لم يشته عليه حال الإمام ومثل ذلك ما إذا صلى المقتدى على سطح داره الملاصق لسطح المسجد لأنه في هاتين الحالتين لا يكون المكان مختلفاً . فإن اتحد المكان وكان واسعاً كالمساجد الكبيرة فإن الاقتداء يكون به صحيحاً ما دام لا يشته على المأموم حال إمامه إما بسماعه أو بسماع المبلغ أو برؤيته أو برؤية المقتدين به إلا أنه لا يصح اتباع المبلغ إذا قصد بتكبيره الإحرام مجزئ التبلغ لأن صلاته تكون باطلة حينئذ فتبطل صلاة من يقتدى بتبليغه وإنما يصح الاقتداء في المسجد الواسع إذا لم يفصل بين الإمام وبين المقتدى طريق نافذ تمر فيه العجلة (العربة) أو نهري يسع زورقاً يمر فيه فإن فصل بينهما ذلك لم يصح الاقتداء . أما الصحراء فإن الاقتداء فيها لا يصح إذا كان بين الإمام والمأموم خلاء يسع صفين ومثل الصحراء المساجد الكبيرة (جدا) كبيت المقدس .

المالكية — قالوا اختلاف مكان الإمام والمأموم لا يمنع صحة الاقتداء فإذا حال بين الإمام والمأموم نهر أو طريق أو جدار فصلاة المأموم صحيحة متى كان متمكناً من ضبط أفعال الإمام ولو بمن يسمعه . نعم لو صلى المأموم الجمعة في بيت مجاور للمسجد . مقتدياً بإمامه فصلاته باطلة لأن الجامع شرط في صحة الجمعة كما تقدم .

مبحث نية المأموم الاقتداء ونية الإمام الإمامة

ومن شروط صحة الإمامة : نية المأموم الاقتداء بإمامه في جميع الصلوات وتكون النية من أول صلاته بحيث تقارن تكبيرة الاحرام من المأموم حقيقة أو حكماً على ما تقدم في بحث النية فلو شرع في الصلاة بنية الانفراد ثم وجد إماماً في أثناءها فنوى متابعتها فلا تصح صلاته لعدم وجود النية من أول الصلاة، فالمنفرد لا يجوز انتقاله للجماعة، كما لا يجوز لمن بدأ صلاته في جماعة أن ينتقل للانفراد بأن ينوى مفارقة الإمام إلا لضرورة كأن أطل عليه الإمام .

= الحنابلة — قالوا اختلاف مكان الإمام والمأموم يمنع صحة الاقتداء على التفصيل الآتي وهو إن حال بين الإمام والمأموم نهر تجري فيه السفن بطلت صلاة المأموم وتبطل صلاة الإمام أيضاً لأنه ربط صلاته بصلاة من لا يصح الاقتداء به وإن حال بينهما طريق ، فإن كانت الصلاة مما لا تصح في الطريق عند الركعة لم يصح الاقتداء ولو اتصلت الصفوف بالطريق . وإن كانت الصلاة مما لا تصح في الطريق عند الركعة كالجمعة ونحوها مما يكثّر فيه الاجتماع فإن اتصلت الصفوف بالطريق صح الاقتداء مع الفصل بين الإمام والمأموم ، وإن لم اتصل الصفوف فلا يصح الاقتداء ، وإن كان الإمام والمأموم بالمسجد صح الاقتداء ولو كان بينهما حائل متى سمع تكبيرة الاحرام . أما إذا كانا خارج المسجد أو المأموم خارجة والإمام فيه فيصح الاقتداء بشرط أن يرى المأموم الإمام أو يرى من ورائه ولو في بعض الصلاة أو من شبابه ومتى تحققت الرؤية المذكورة صح الاقتداء ولو كان بينهما أكثر من ثلاثمائة ذراع .

(١) الحنفية — قالوا نية الاقتداء شرط في غير الجمعة والعيد على الاختيار لأن الجماعة شرط في صحتهما فلا حاجة الى نية الاقتداء .

(٢) الشافعية — قالوا لا تشترط نية الاقتداء في أول الصلاة فلو نوى الاقتداء في أثناء صلاته صححت مع الكراهة إلا في الجمعة ونحوها مما تشترط فيه الجماعة فإنه لا بد فيها من نية الاقتداء من أول الصلاة بحيث تكون مقارنة لتكبيرة الاحرام .

(٣) الشافعية — قالوا يصح للمأموم أن ينوى مفارقة إمامه ولو من غير عذر لكن يكره أن لم يكن هالك عذر . ويستثنى من ذلك الصلاة التي تشترط فيها الجماعة كالجمعة فلا تصح نية المفارقة في الركعة الأولى منها ومثلها الصلاة التي يريد إعادتها بجماعة فلا تصح سنة المفارقة في شيء منها ، وكذا الصلاة المجموعة تقديمًا ونحوها .

ومن الشروط نية الإمام الإمامة وذلك في أمور مفصلة في المذهب ^(١) .

ومنها أن لا يكون الإمام أذنى حالا من المأموم فلا يصح اقتداء مفترض ^(٢) بمنفصل ولا

= الحنفية — قالوا تبطل الصلاة بانتقال المأموم للانفراد إلا إذا جلس مع الإمام الجلوس الأخير بقدر التشهد ثم عرضت ضرورة فانه يسلم ويتركه وإذا تركه بدون عذر صحت الصلاة مع الإمام، كما سيأتي في مبحث أحوال المقتدى .

(١) الحنابلة — قالوا يشترط في صحة الاقتداء نية الإمام الإمامة في كل صلاة فلا تصح صلاة المأموم إذا لم ينو الإمام الإمامة .

الشافعية — قالوا يشترط في صحة الاقتداء أن ينو الإمام الجماعة في الصلوات التي تتوقف صحتها على الجماعة كالجمعة والمجموعة للطر والمعادة .

الحنفية — قالوا نية الإمامة شرط لصحة صلاة المأموم إذا كان إماما لنساء فتفسد صلاة النساء إذا لم ينو إمامهن الإمامة . وأما صلاته هو فصحيحة ولو حاذته امرأة كما تقدم في المحاذاة .

المالكية — قالوا نية الإمامة ليست بشرط في صحة صلاة المأموم ولا في صحة صلاة الإمام إلا في مواضع : (أولا) صلاة الجمعة فإذا لم ينو الإمامة بطلت صلاته وصلاة المأموم .

(ثانيا) الجمع لیسلة المطر ولا بد من نية الإمامة في افتتاح كل من الصلاتين ، فإذا تركت في واحدة منهما بطلت على الإمام والمأموم لاشتراط الجماعة فيها وصحت ما نوى فيها الإمامة

إلا إذا ترك النية في الأولى فتبطل الثانية أيضا تبعا لها ولو نوى فيها الإمامة . وقال بعض المالكية : إن الأولى لا تبطل على أي حال لأنها وقعت في محلها . (ثالثا) صلاة الخوف

على الكيفية الآتية وهي : أن يقسم الإمام الجيش نصفين يصلي بكل قسم جزءا من الصلاة ، فإذا ترك الإمام نية الإمامة بطلت الصلاة على الطائفة الأولى فقط وصحت للإمام والطائفة

الثانية . (رابعا) المستخلف الذي قام مقام الإمام لعذر فيشترط في صحة صلاة من اقتدى به أن ينو الإمامة فإذا لم ينوها فصلاة من اقتدى به باطلة . وأما صلاته هو فصحيحة .

ولا تشترط نية الإمامة للحصول لفضل الجماعة على المعتمد فلو أم شخص قوما ولم ينو الإمامة حصل له فضل الجماعة . والمراد بكون نية الإمامة شرطا في المواضع السابقة أن لا ينو الانفراد .

(٢) الشافعية — قالوا يصح اقتداء المفترض بالمنفصل مع الكراهة وكذا يصح اقتداء

المكتسب بالمارى الذي لا يجحد ما يستتر به .

قادر على الركوع مثلاً بالعاجز عنه ولا كاس بهار لم يجد ما يستتر به ولا متطهر^(١) بمتنجس عجز
عن الطهارة ونحو ذلك كافتداء القارئ بالأذى كما تقدم نعم يصح اقتداء القائم بالقاعد الذي
عجز عن القيام على تفصيل في المذاهب^(٢).

مبحث متابعة المأموم

ومنها متابعة المأموم لإمامه في أفعال الصلاة على تفصيل في المذاهب^(٣).

= المسالكية — قالوا يصح اقتداء الكاسي بالعاري الذي لم يجد ما يستتر به مع الكراهة .
(١) المسالكية — قالوا يصح اقتداء المتطهر بالمتنجس العاجز عن الطهارة مع الكراهة .
(٢) المسالكية — قالوا لا يصح اقتداء القائم بالقاعد العاجز عن القيام ولو كانت الصلاة
نفلًا إلا إذا جلس المأموم اختياراً في النفل فتصح صلاته خلف الجالس فيه . أما إذا كان
المأموم عاجزاً عن الأركان فيصح أن يقتدى بعاجز عنها إذا استويا في العجز بأن يكونا عاجزين
معا عن القيام . ويستثنى من ذلك من يصلي بالإيماء فلا يصح أن يكون إماماً مثله لأن الإيماء
لا ينضبط فقد يكون إيماء الإمام أقل من إيماء المأموم . فإن لم يستويا في العجز كأن يكون
الإمام عاجزاً عن السجود والمأموم عاجزاً عن الركوع فلا تصح الإمامة .
الحنفية — قالوا يصح اقتداء القائم بالقاعد الذي يستطيع أن يركع ويسجد . أما العاجز
عن الركوع والسجود فلا يصح اقتداء القائم به إذا كان قادراً فإن عجز كل من الإمام والمأموم
وكانت صلاتهما بالإيماء صح الاقتداء سواء كانا قاعدين أو مضطجعين أو مستلقين أو مختلفين
بشرط أن تكون حالة الإمام أقوى من حالة المقتدى كأن يكون مضطجعاً والإمام قاعداً .
الشافعية — قالوا تصح صلاة القائم خلف القاعد والمضطجع العاجزين عن القيام
والقعود، والقادر على الركوع والسجود بالعاجز منهما .
الحنابلة — قالوا لا يصح اقتداء القائم بالقاعد الذي عجز عن القيام إلا إذا كان العاجز
عن القيام إماماً راتباً وكان عجزه عن القيام بسبب علة يرجى زوالها .

(٣) الحنفية — قالوا متابعة المأموم لإمامه تشمل أنواعاً ثلاثة : (أحدها) مقارنة فعل
المأموم لفعل إمامه كأن يقارن إحرامه إحرام إمامه وركوعه ركوعه وسلامه سلامه ، ويدخل
في هذا القسم ما لو ركع قبل إمامه وبقى راكم حتى ركع إمامه فتابعه فيه فإنه يعتبر في هذه
الحالة مقارنة له في الركوع . (ثانيها) تعقيب فعل المأموم لفعل إمامه بأن يأتي به عقبه فعله

= الامام مباشرة ثم يشاركه في باقيه . (ثالثها) التراخي في الفعل بأن يأتي به بعد إتيان الامام بفعله متراخيا عنه ولكنه يدركه فيه قبل الدخول في الركن الذي بعده فهذه الأنواع الثلاثة يصدق عليها أنها متابعة في أفعال الصلاة ، فلو ركع إمامه فركع معه مقارنا أو عقبه مباشرة وشاركه فيه أو ركع بعد رفع إمامه من الركوع وقبل أن يهبط للسجود فانه يكون متابعا له في الركوع ، وهذه المتابعة بأنواعها تكون فرضا فيما هو فرض من أعمال الصلاة وواجبة في الواجب وسنة في السنة فلو ترك المتابعة في الركوع مثلا بأن ركع ورفع قبل ركوع الامام ولم يركع معه أو بعده في ركعة جديدة بطلت صلاته لكونه لم يتابع في الفرض ، وكذا لو ركع وسجد قبل الامام فان الركعة التي يفعل فيها ذلك تُلغى وينتقل ما في الركعة الثانية الى الركعة الأولى وينتقل ما في الثالثة الى الثانية وما في الرابعة الى الثالثة فتبقى عليه ركعة يجب عليه قضائها بعد سلام الامام وإلا بطلت صلاته . وسيأتى لهذا ايضاح في مبحث صلاة المسبوق .

ولو ترك المتابعة في القنوت أثم لأنه ترك واجبا ولو ترك المتابعة في تسبيح الركوع مثلا فقد ترك السنة . وهناك أمور لا يلزم المقتدى أن يتابع فيها إمامه وهي أربعة أشياء : (الأول) إذا زاد الامام في صلاته سجدة عمدا فانه لا يتابعه . (الثاني) أن يزيد عما ورد في الصحابة رضي الله عنهم في تكبيرات العبد فانه لا يتابعه . (الثالث) أن يزيد عن الوارد في تكبيرات صلاة الجنازة بأن يكبر لها خمسا فانه لا يتابعه . (الرابع) أن يقوم ساهبا الى ركعة زائدة عن الفرض بعد القعود الأخير ، فان فعل وقيد ما قام لها بسجدة سلم المقتدى وحده وان لم يقيدها بسجدة وعاد الى القعود وسلم سلم المقتدى معه . أما إن قام الامام الى الزائدة قبل القعود الأخير وقيدها بسجدة فان صلاتهم جميعا تبطل . وهناك أمور تسعة اذا تركها الامام يأتي بها المقتدى ولا يتابعه في تركها وهي : رفع اليدين في التحريمة ، وقراءة الشاء ، وتكبيرات الركوع ، وتكبيرات السجود ، والتسبيح فيهما ، والتسميع ، وقراءة الشاهد ، والسلام ، وتكبير التشريق . فهذه الأشياء التسعة إذا ترك الامام شيئا منها لم يتابعه المقتدى في تركها بل يأتي بها وحده . وهناك أمور مطلوبة اذا تركها الامام تركها المقتدى وهي خمسة أشياء : تكبيرات العبد ، والسجدة الأولى ، وسجدة التلاوة ، وسجود السهو ، والقنوت اذا خاف فوات الركوع .

أما إن لم يفت ذلك فعليه القنوت . وهذا وقد تقدم أن القراءة خلف الامام مكروهة تحريما فلا يجوز المتابعة فيها وسيأتى الكلام في المتابعة في السلام والتحريمة في أحوال المقتدى . =

== المسالكية — قالوا المتابعة هي أن يكون فعسل المأموم عقب فعل الإمام فلا يسبقه ولا يساويه ولا يتأخر عنه بحيث لا يركع مثلاً حتى يفرغ الإمام منه ولا يسجد حتى يرفع الإمام منه ثم إنها تارة تكون شرطاً في صحة صلاة المأموم وتارة تكون غير شرط تحرم مخالفتها أو تركه فالمتابعة في الاحرام والسلام (بأن لا يبدأ المأموم بواحد منهما إلا بعد بدء الإمام) شرط لصحة الاقتداء فلو سبقه في البدء بواحد منهما أو ساواه بطلت صلاته ولو ختم بعده إلا إذا سلم بعده سهواً فإنه يعيد السلام بعده وتصح صلاته . وأما إذا بدأ بعده فتصح صلاته إن ختم بعده أو معه أما لو ختم قبله بطلت صلاته . وأما المتابعة في غير الاحرام والسلام فليست بشرط فلو ساءى المأموم إمامه في الركوع أو السجود مثلاً صححت صلاته مع الكراهة ولو سبقته الى الركوع أو السجود فإن انتظر الإمام حتى ركع واطمأن معه في الركوع مثلاً صححت صلاته وأثم إن كان معتمداً لهذا السبق ، وإن لم ينتظره بل رفع قبله بطلت صلاته لعدم أخذ فرضه معه في الركوع إلا إذا رفع ساهياً فإنه يعود اليه وصحت صلاته . وإذا تأخر عن إمامه حتى انتهى من الركن كان لا يركع حتى يرفع إمامه منه ، فإن كان ذلك في الركعة الأولى بطلت صلاته إن كان عامداً لاعتراضه عن المأمومية لأنها لا تنعقد إلا بإدراك الركوع وإن كان ساهياً ألغى هذه الركعة وقضاها بعد سلام إمامه . وأما إذا رفع في غير الركعة الأولى فلا تبطل الصلاة وأثم إن كان عامداً . وأما إذا ترك المأموم القنوت في الصبح مع إتيان الإمام به فقد ترك مندوباً ولا إثم عليه لأن كلا منهما مندوب . وهناك أمور لا يتابع المأموم إمامه فيها (ويقتضيها) ما إذا عمل الإمام عملاً غير مشروع كأن يزيد في صلاته ركناً فإنه لا يتابعه بل يسبح له وتبطل صلاة الإمام والمأموم إن تعمد الإمام زيادته وكان ركناً فعلياً على ما تقدم في مبطلات الصلاة . ومنها أن يزيد الإمام في تكبير العيد على ما يراه المسالكي فلا يتبعه المأموم ولو كان الإمام يرى الزيادة مذهباً وقد تقدم في صلاة العيد .

ومنها أن يزيد في تكبير صلاة الجنازة عن أربع .

ومنها أن يقوم الإمام لركعة زائدة سهواً فيجب على المأموم أن يجلس متى تبين أن هذه الركعة التي قام لها الإمام زائدة ، فإن تابعه فيها عمداً بطلت صلاته إلا إذا تبين بعد أنها ليست بزيادة وأن الإمام مصيب في القيام ومتى فعسل المأموم الواجب وهو الجلوس صححت صلاته إن سبغ للإمام ولم يتبين أن الإمام مصيب وإلا بطلت ، وتوجد أمور أخرى من أعمال الصلاة لا يتركها المقتدى ولو تركها إمامه .

= فمنها رفع اليدين في تكبيرة الاحرام لأنه مندوب في حق المأموم ايضاً بخلاف دعاء الاستفتاح فهو مكروه لكل مصل، فاذا تركه الامام تركه المأموم بالأولى لعدم مشروعيته اصلاً. ومنها ما هو سنة كتكبيرات الصلاة سوى تكبيرة الاحرام والشهد فيأتي بذلك المأموم ولو تركه الامام .

ومنها ما هو مندوب كالتكبير في أيام التشريق عقب الصلاة على ما تقدم فيأتي به المأموم ولو تركه الامام .

ومنها سجود السهو اذا ترتب على الامام لنقص منه فانه يسن للمأموم الاتيان به ولو تركه إمامه ولو لم يدرك المأموم موجهه ، بشرط أن يدرك المأموم معه ركعة وإلا بطلت صلاته . ومنها تكبيرات العيد يأتي بها المأموم ولو تركها الامام . وأما اذا ترك الامام الجلوس الاول فعليه أن يرجع اذا لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه فان فارق الأرض بهما فلا يرجع ولو رجع لا تبطل صلاته على الصحيح وسجد بعد السلام ان لم يقرأ جميع الفاتحة وعلى المأموم أن يتابعه في كل ذلك فيرجع للساوس اذا رجع له الامام ولا يرجع له اذا ترك الامام الرجوع لمفارقته الأرض بيديه وركبتيه والمطلوب من المأموم ابتداء حيث كان متذكراً أن يجلس لينبه الامام ويسبح له واذا ترك الامام سجود التلاوة في الصلاة تركه المأموم واذا ترك الامام السلام وطال الأمر بطلت صلاة الجميع ولو أتى به المأموم لأنه ركن لا بد منه لكل مصل .

الخصالة - قالوا المتابعة أن لا يسبق المأموم إمامه بفعل من أفعال الصلاة أو بتكبيرة الاحرام أو بالسلام وأن لا يختلف عنه بفعل من الأفعال فان سبقه بالركوع عمداً بأن ركع ورفع قبل ركوع الإمام عمداً بطلت صلاته وإن سبقه بركن غير الركوع بأن هوى للسجود قبل هوى إمامه له عمداً أو سبقه بالقيام الى الركعة التالية عمداً لم تبطل صلاته ولكن يجب عليه الرجوع ليأتي بما فعله بعد إمامه . أما إن فعل شيئاً من ذلك سهواً فان صلاته صحيحة إلا أنه يجب إعادة ما فعله بعد أن يأتي به إمامه . فان لم يأت به لم تحسب له الركعة وهذا فيما لو سبقه بركن واحد . أما اذا سبقه بركنين فان كان عمداً بطلت صلاته وإن كان سهواً فان أتى بهما بعد أن يأتي إمامه بهما احتسبت له الركعة وإلا ألغيت الركعة وقامت التي تليها مقامها وعليه الاتيان بها بعد سلام إمامه . أما مقارنة المقتضى لإمامه في أفعال الصلاة فمكرومة . وأما اذا سبقه أو ساواه في تكبيرة الاحرام فان صلاته لم تنقص سواء كان عمداً أو سهواً واذا سبق إمامه بالسلام فان كان عمداً بطلت صلاته وإن كان سهواً فان أتى به بعد سلام إمامه صححت =

= صلاته ، وإن لم يأت به بعد سلام الإمام بطلت صلاته ، وإذا ركع قبل إمامه عمدا أو سهواً وتذكر وجب عليه أن يرجع ليأتي به بعد ركوع إمامه ، فإن لم يرجع بطلت صلاته ، وإذا تأخر المقتدي عن إمامه بركن عمداً فإن كان الركن ركوعاً بطلت صلاته ، وإن كان غيره وجب عليه الاتيان به إذا لم يخف فوت الركعة التالية ، فإن خاف ذلك تابع الإمام ولغت الركعة وعليه الاتيان بها بعد سلام إمامه . أما إذا تأخر المقتدي عن الإمام بركن سهواً فلا تبطل صلاته وعليه أن يأتي به ما لم يخف فوت الركعة التالية ، فإن خاف لغت الركعة وقامت التي تليها مقامها وحينئذ يجب عليه الاتيان بركعة بعد سلام إمامه سواء كان الركن ركوعاً أو غيره وإذا تخلف عن الإمام بركنين عمداً بطلت صلاته ، وإن كان سهواً وجب عليه أن يأتي بهما إذا لم يخف فوت الركعة التالية وإلا ألغيت الركعة وجب عليه الاتيان بركعة بعد سلام إمامه . أما إذا تخلف عن إمامه بركعة كاملة فأكثر لعذر كنوم يسير في حال الجلوس أو القيام فعليه متابعة إمامه فيما بقي من الصلاة وصار كالسبوق في قضاء ما فاتته .

الشافعية — قالوا المتابعة للإمام تصدق على أمور ثلاثة : (أحدها) أن يتأخر بدء إحرام المأموم يقينا عن انتهاء إحرام الإمام فلو تقدم عليه أو قارنه في حرف من تكبيرة الإحرام لم تنعقد صلاته وكذا لو شك في ذلك قبل السلام . (ثانيها) أن لا يتقدم سلام المأموم على سلام إمامه فلو سلم قبله بطلت صلاته . أما المقارنة للسلام فمكروهة فقط . (ثالثها) أن لا يسبق المأموم إمامه وأن لا يتأخر عنه بركنين فعليين متواليين بغير عذر فلو سبقه بذلك كأن ينزل لل سجود وإمامه قائم للقراءة بطلت صلاته لأنه يكون في هذه الحالة قد سبقه بالركنين المذكورين وهما الركوع والرفع منه . وكذا لو تأخر عنه بهما كأن ينزل إمامه لل سجود وهو قائم للقراءة فلو سبقه بهما ناسياً أو جاهلاً لا يضر لكنه متى تذكر أو علم وجب عليه أن يعود لموافقة إمامه فإن لم يفعل بطلت صلاته ، وكذا لا يضر لو سبق بركن واحد فعلى ولكن يحرم السبق بذلك إن كان بغير عذر ، كما لا يضر السبق بركنين غير فعليين كتشهد وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه يكره بلا عذر . ولا يضر السبق بركنين أحدهما قول والآخر فعل كقراءة الفاتحة والركوع ولكنه يحرم بالنسبة للركن الفعلي . وأما لو تأخر عن الإمام بركن واحد فعلى فإنه لا يضر مطلقاً سواء كان بعذر أو بغيره وكذا لو تأخر بركنين فعليين بعذر ، والأعذار التي تتبع التأخر عن الإمام إلى ثلاثة أركان طويلة كثيرة : منها أن يكون المأموم الموافق بطيء القراءة بطءاً خلقياً لا لو سوسة والإمام معتد لها . والمراد بالموافق الذي يدرك مع الإمام زمناً يسمع قراءة الفاتحة بين =

و يصح اقتداء متوضئ بميمم وغاسل بما سمح على خف أو جبيرة بلا كراهة^(١) . ويصح أيضا

= إحرامه وركوع إمامه المعتدل القراءة فيجب على مثل هذا المأموم أن يتأخر عن إمامه حتى يتم قراءة الفاتحة ويغتفر له ثلاثة أركان طويلة: وهى الركوع والسجودان وعليه أن يسعى خلف إمامه متما لصلاته حسب نظمها، فان فرغ من قراءته والإمام فى الركوع ركع معه وأدرك الركعة . وأما لو فرغ منها والإمام فى الرفع من الركوع أو فى السجود أو فى الجلوس بين السجدين أو فى السجود الثانى أو بعد ذلك قبل الشروع فى الركن الرابع فإنه لا يضر لأنه يغتفر له ثلاثة أركان طويلة وليس منها الاعتدال والجلوس بين السجدين وعليه فى هذه الحالة أن يتم صلاته على حسب نظمها بأن يركع ثم يرفع إلى آخره بقطع النظر عما هو عليه الإمام فان لم يفرغ من القراءة إلا بعد شروع الإمام فى الركن الرابع وجب عليه أن يتابع الإمام فيه وعليه أن يأتى بركعة بعد سلام الإمام، ومن الأعذار سهو المأموم عن قراءة الفاتحة فلو ذكرها قبل ركوعه مع الإمام وجب عليه التخلف لقراءتها ويغتفر له ثلاثة أركان طويلة كما تقدم . أما إذا تذكرها بعد ركوعه مع الإمام فلا يعود لقراءتها بل يستمر معه ثم يأتى بعد السلام بركعة .

ومنها أن يشتغل المأموم الموافق بقراءة دعاء الافتتاح والتعوذ ظانا أنه يدرك قراءة الفاتحة مع هذا ولكنه لم يدركها قبل ركوع الإمام فيلزمه أن يتأخر لاتمسأ الفاتحة ويكون معذورا يغتفر له ثلاثة أركان طويلة كما تقدم . أما لو تحقق فوات الفاتحة لو اشتغل بذلك فلا يكون معذورا فان أدرك فى هذه الحالة الإمام راكعا واطمأن معه يقينا أدرك الركعة وإلا فأنته فيأتى بها بعد سلام إمامه .

ومنها أنه لم يقرأ الفاتحة انتظارا لسكوت إمامه بعد الفاتحة فلم يسكت فإنه يكون فى هذه الحالة معذورا ويلزمه أن لا يتابع الإمام بل يقرأ الفاتحة ويغتفر له ما يغتفر للمعذورين ومثله الذى لم يستطع متابعة الإمام فى سجوده وسجد بعد أن قام الإمام للركعة التالية فلم يتمكن من قراءة الفاتحة بسبب تأخيره فإنه معذور كما تقدم . أما إذا كان الإمام سريع القراءة ولم يتم المأموم الموافق الفاتحة فإنه يقرأ ما يمكنه منها ويحمل عنه الإمام الباقي كالمسبوق ولا يغتفر له ثلاثة أركان طويلة .

(١) الشافعية - قالوا إنما يصح اقتداء المتوضئ بالميمم والغاسل بما سمح الجبيرة إذا كان =

اقتداء مستقيم الظهر بالمنحنى الذى لم يصل انحناءه الى حد الركوع، فان وصل الى حد الركوع فلا يصح اقتداء الصحيح به .

ومنها اتحاد فرض الإمام والمأموم فلا يصح صلاة ظهر مثلاً خلف عصر ولا ظهر أداء خلف ظهر قضاء ولا عكسه ولا ظهر يوم السبت خلف ظهر يوم الأحد وإن كان كل منهما قضاء . نعم يصح اقتداء المتنفل بالمفترض وناذر نفل بناذر آخر، والحالف أن يصلى نفلاً بحالف آخر، والناذر بالحالف ولو لم يتحد المنذور أو المحلوف عليه كأن نذر شخص صلاة ركعتين عقب الزوال ونذر الآخر صلاة ركعتين مطلقاً، كما يصح اقتداء المسافر بالمقيم في الوقت وخارجه ويلزم إتمام الصلاة أربعا .

وللامامة شروط أخرى مبينة في المذاهب في أسفل الصحيفه .^(١)

= الإمام لا تلزمه الإعادة كما تقدم تفصيله، كما يصح اقتداء المستقيم الظهر بالمنحنى ولو وصل الى حد الركوع .

المالكية — قالوا يصح اقتداء المتوضى بالمقيم والغاسل بالساح مع الكراهة فيهما .
(١) الشافعية والحنابلة — قالوا يصح الاقتداء في كل ما ذكر إلا أن الحنابلة قالوا لا يصح ظهر خلف عصر ولا عكسه ونحو ذلك . والشافعية قالوا يشترط اتحاد صلاة المأموم وصلاة الامام في الهيئة والنظام فلا يصح صلاة ظهر مثلاً خلف صلاة جنازة لا اختلاف الهيئة ولا صلاة صبح مثلاً خلف صلاة كسوف لأن صلاة الكسوف ذات قيامين وركوعين .
(٢) الحنفية — قالوا لا يصح اقتداء ناذر بناذر لم ينذر عين ما نذر الإمام . أما اذا نذر المأموم عين ما نذره الإمام كأن يقول نذرت أن أصلى الركعتين اللتين نذرهما فلان فيصح الاقتداء وكذا لا يصح اقتداء الناذر بالحالف . أما اقتداء الحالف بالناذر والحالف بالحالف فصح .
(٣) الحنفية — قالوا لا يصح اقتداء المسافر بالمقيم في الرابعة خارج الوقت لأن المأموم بعد الوقت فرضه الركعتان فتكون الجلسة الأولى فرضاً بالنسبة له والإمام فرضه الأربع لأنه مقيم فتكون الجلسة الأولى سنة بالنسبة له فيلزم اقتداء مفترض بمتنفل وهو لا يصح وسيأتى في صلاة المسافر .

(٤) الحنفية — زادوا في شروط صحة الاقتداء أن لا يفصل بين المأموم والامام صف من النساء فان كن ثلاثا فسدت صلاة ثلاثة رجال خلفهن من كل صف الى آخر الصفوف ،

== وإن كانتا اثنتين فسدت صلاة اثنين من الرجال خلفهما إلى آخر الصفوف، وإن كانت واحدة فسدت صلاة من كانت محاذية له عن يمينها ويسارها ومن كان خلفها . وقد تقدمت شروط فساد الصلاة بمحاذاة المرأة في مفسدات الصلاة .

الحسابة — زادوا في شروط صحة الاقتداء أن يقف المأموم إن كان واحدا عن يمين الامام، فإن وقف عن يساره أو خلفه بطلت إن كان ذكرا أو خثى . أما المرأة فلا تبطل صلاتها بالوقوف خلفه لأنه موقفها المشروع . وكذا بالوقوف عن يمين الامام . نعم تبطل صلاتها بالوقوف عن يساره . وهذا كله فيما إذا صلى المأموم المخالف لموقفه الشرعى ركعة مع الإمام . أما إذا صلى بمض ركعة ثم عاد إلى موقفه الشرعى وركع مع الإمام فإن صلاته لا تبطل . وأن يكون الإمام عدلا فلا تصح إمامة الفاسق ولو بمشله ولو كان فسقه مستورا، فلو صلى خلف من يجهل فسقه ثم علم بذلك بعد فراغ صلاته وجبت عليه إعادتها إلا في صلاة الجمعة والعيدین فانهما تصحان خلف الفاسق بلا إعادة إن لم تيسر صلاتهما خلف عدل . والفاسق هو من اقتصرت كبيرة أو داوم على صغيرة .

الشافعية — زادوا في شروط صحة الاقتداء موافقة المأموم لإمامه في سنة تفحش المخالفة فيها وهي محصورة في ثلاث سنن : (الأولى) سجدة التلاوة في صبح يوم الجمعة فيجب على المقتدى أن يتابع إمامه إذا فعلها . وكذا يجب عليه موافقته في تركها . (الثانية) سجود السهو فيجب على المأموم متابعة إمامه في فعله فقط . أما إذا تركه الإمام فيسن للمأموم فعله بعد سلام إمامه . (الثالثة) التشهد الأول فيجب على المأموم أن يتركه إذا تركه إمامه ولا يجب عليه أن يفعله إذا فعله الإمام . بل يسن له فعله عند ذلك، أما القنوت فلا يجب على المقتدى متابعة إمامه فيه فعلا ولا تركا . وأن يكون الإمام في صلاة لا تجب إعادتها فلا يصح الاقتداء بفاقد الطهورين لأن صلاته تجب إعادتها .

المالكية — زادوا في شروط صحة الإمامة أن لا يكون الإمام معيدا صلاته لتخصيب فضل الجماعة فلا يصح اقتداء بمعيد لأن صلاة المعيد نفل ولا يصح فرض خلف نفل . وأن يكون الإمام عالما بكيفية الصلاة على الوجه الذي تصح به، وعالما بكيفية شرائطها كالوضوء والغسل على الوجه الصحيح وإن لم يميز الأركان من غيرها . وأن يكون الإمام مسلما من النسق المتعاق بالصلاة كأن يتهاون في شرائطها أو فرائضها فلا تصح إمامة من يظن =

مبحث الأعذار التي تسقط بها الجماعة

تسقط الجماعة بعذر من الأعذار الآتية : المطر الشديد . والبرد الشديد ، والوحل الذي يتأذى به . والمرض . والخوف من ظالم . والخوف من الحبس لدين ان كان معسرا . والعصى ان لم يجد الأعمى قائدا ولم يهتد بنفسه . وغير ذلك مما تقدم في الجمعة على تفصيل المذاهب المتقدم .

مبحث من له حق التقدم في الامامة

من له حق التقدم في الامامة مبين في أسفل الصحيفة مفصلا في المذاهب ^(١) .

== أنه يصلي بلا وضوء أو يترك قراءة الفاتحة أما إذا كان فسقه غير متعلق بالصلاة كالزاني شارب الخمر فإمامته صحيحة مع الكراهة على الرابع .

(١) الحنفية — قالوا الأحق بالإمامة الأعم بأحكام الصلاة صحة وفسادا بشرط أن يجنب الفواحش الظاهرة ، ثم الأحسن تلاوة وتجويدا للقراءة ، ثم الأورع ، ثم الأقدم إسلاما ، ثم الأكبر حسنا إن كانا مسلمين أصليين ، ثم الأحسن خلقا ، ثم الأحسن وجها ، ثم الأشرف نسبيا ، ثم الأنظف ثوبا ، فإن استووا في ذلك كله أقرع بينهم إن تراخوا على الامامة وإلا قدموا من شاءوا . فإن اختلفوا ولم يرضوا بالقرعة قدم من اختاره أكثرهم ، فإن اختار أكثرهم غير الأحق بها أساؤا بدون إثم . وهذا كله إذا لم يكن بين القوم سلطان أو صاحب منزل اجتمعوا فيه أو صاحب وظيفة وإلا قدم السلطان . ثم صاحب البيت مطلقا . ومثله الإمام الراتب في المسجد . وإذا وجد في البيت مالكة ومستأجره فالأحق بها المستأجر .

الشافعية — قالوا يقدم ندبا في الامامة الوالى بحل ولايته . ثم الإمام الراتب . ثم الساكن بحق إن كان أهلا لها . فإن لم يكن فيهم من ذكر قدم الأئمة . فالأفرا . فالأزهد . فالأورع . فالأقدم هجرة . فالأحسن في الاسلام . فالأفضل نسبيا . فالأحسن سيرة . فالأنظف ثوبا وبدنا وصنعة . فالأحسن صوتا . فالأحسن صورة . فالمتزوج . فإن تساوا في كل ما ذكر أقرع بينهم . ويجوز للأحق بالامامة أن يقدم غيره لها . ما لم يكن تقدمه بالصفة كالأفقه فليس له ذلك .

المالكية — قالوا إذا اجتمع جماعة كل واحد منهم صالح للامامة يندب تقديم السلطان أو نائبه ولو كان غيرهما أفقه وأفضل ثم الإمام الراتب في المسجد ، ورب المنزل ، ويقدم به

مبحث مكروهات الإمامة

نكره إمامة الفاسق^(١) إلا إذا كان إماما لمثله^(٢) والمبتدع إذا كانت بدعته غير مكفرة، ويكره تنزيها للإمام إطالة الصلاة إلا إذا كان إمام قوم محصورين ورضوا بذلك فإنه لا يكره كما تقدم^(٣).
وللإمامة مكروهات أخرى مبينة في المذاهب^(٤).

= المستأجر له على المسالك فإن كان رب المنزل امرأة كانت هي صاحبة الحق ويجب عليها أن تنيب عنها لأن إمامتها لا تصح، ثم الأعلم بأحكام الصلاة، ثم الأعلم بفن الحديث رواية وحفظا، ثم العدل على مجهول الحال، ثم الأعلم بالقراءة، ثم الزائد في العبادة، ثم الأقدم إسلاما، ثم الأرقى نسبا، ثم الأحسن في الخلق، ثم الأحسن لباسا وهو لا يلبس الحديد المباح، فإن يتساوى أهل رتبة قدم أو رجعهم وحرهم على عبدهم فإن استوا في كل شيء أقرع بينهم إلا إذا رضوا بتقديم أحدهم فإذا كان تراحمهم بقصد العلو والكبر سقط حقهم جميعا.

الحنابلة — قالوا الأحق بالإمامة الأئمة الأربعة الأجدد قراءة، ثم الفقيه الأجدد قراءة، ثم الأجود قراءة فقط، وإن لم يكن فقيها إذا كان يعلم أحكام الصلاة، ثم الحافظ لما يجب للصلاة الأئمة، ثم الحافظ لما يجب لها الفقيه، ثم الحافظ لما يجب العالم فقه صلاته، ثم قارئ لا يعلم فقه صلاته، فإن استوا في عدم القراءة قدم الأعلم بأحكام الصلاة، فإن استوا في القراءة والفقه قدم أكبرهم سنا، ثم الأشرف نسبا، فالأقدم هجرة بنفسه، والسابق بالإسلام كالسابق بالهجرة، ثم الأتقى ثم الأورع، فإن استوا فيما تقدم أقرع بينهم. وأحق الناس بالإمامة في البيت صاحبه إن كان صالحا للإمامة، وفي المسجد الإمام الراتب ولو عبدا فيهما وهذا إذا لم يحضر البيت أو المسجد ذو سلطان وإلا فهو الأحق.

(١) الحنابلة — قالوا إمامة الفاسق ولو لمثله غير صحيحة إلا في صلاة الجمعة والعيد إذا تعذرت صلاتهما خلف غيره فتجوز إمامته للضرورة.

(٢) المالكية — قالوا إمامة الفاسق مكروهة ولو لمثله.

(٣) الحنفية — قالوا يكره للإمام تحريما التطويل في الصلاة إلا إذا كان إمام قوم محصورين ورضوا بالتطويل لقوله صلى الله عليه وسلم: (من أتم فليخفف). والمكروه تحريما إنما هو الزيادة عن الإتيان بالسنن.

(٤) الحنفية — قالوا يكره تنزيها لإمامة الأعمى إلا إذا كان أفضل القوم ومثله ولد الزنا، =

= وكذا تركه إمامة الجاهل سواء كان بدويا أو حضريا مع وجود العالم، وتركه أيضا إمامة الأمر بالصحيح الوجه وإن كان أعلم القوم إن كان يخشى من إمامته الفتنة وإلا فلا، وتركه إمامة السفينة الذي لا يحسن التصرف، والمفلوج، والأرض، الذي انتشر برصه، والمجنون، والمحبوب والأعرج الذي يقوم ببعض قدمه، ومقطوع اليد، ويكره أيضا إمامة من يؤم بالناس بأجر، إلا إذا شرط الواقف له أجرا فلا تركه إمامته لأنه يأخذه كصدقة ومعونة، وتركه أيضا إمامة من خالف مذهب المقتدى في الفروع إن شك في كونه لا يرعى الخلاف فيما يبطل الصلاة أو الوضوء. أما إذا لم يشك في ذلك بأن علم أنه يرعى الخلاف أو لم يعلم من أمره شيئا فلا يكره، ويكره أيضا ارتفاع مكان الإمام عن سائر المقتدين بقدر ذراع فأكثر. فإن كان أقل من ذلك فلا كراهة، كما يكره أيضا ارتفاع المقتدين عن مكانه بمثل هذا القدر، والكراهة في كلتا الحالتين مقيدة بما إذا لم يكن مع الإمام في موقفه أحد منهم ولو واحدا، فإن كان معه واحد فأكثر فلا كراهة، وتركه إمامة من يكرهه الناس إذا كان ينهرهم من الصلاة خلفه لنقص فيه، ويكره تحريما جماعة النساء ولو في التراويح إلا في صلاة الجنازة فإن فعلن تقف المرأة وسطهن كما يصلي للعرأة، ويكره حضورهن الجماعة ولو الجمعة والعيد والوعظ بالليل. أما بالنهار بخارج إذا أمنت الفتنة. وكذا تركه إمامة الرجل لمن في بيت ليس معهن رجل غيره ولا غريم منه كزوجته وأخته. الشافعية — قالوا تركه إمامة من تغلب على الإمامة ولا يستحقها. ومن لا يتحرز عن النجاسة. ومن يتحرف حرفة ذنيبة كالنجار. ومن يكرهه أكثر القوم لأمر مذموم كما تثار الضحك، ومن لا يعرف له أب. وكذا ولد الزنا إلا لمثله، وتركه إمامة الأقفى ولو بالغا. كما تركه إمامة الصبي ولو أفقه من البالغ. وكذا الفأفأ والوأواء، ولا تركه إمامة الأعمى، وتركه إمامة من كان يلحن لحنا لا يغير المعنى، وتركه أيضا إمامة من يخالف مذهب المقتدى في الفروع كالحنفي الذي يعتقد أن التسمية ليست فرضا، ويكره ارتفاع مكان الإمام عن مكان المأموم وعكسه من غير حاجة كأن كان وضع المسجد يقتضي ذلك فإنه لا يكره الارتفاع حينئذ.

الحنابلة — قالوا تركه إمامة الأعمى والأصم والأغلف ولو بالغا. ومن كان مقطوع اليدين أو الرجلين أو أحدهما إذا أمكنه القيام وإلا فلا تصح إمامته إلا لمثله، وتركه إمامة مقطوع الأنف ومن يصرع أحيانا، وتركه إمامة الفأفأ والتمتص. ومن لا يفصح ببعض الحروف. ومن يلحن لحنا لا يغير المعنى كأن يجتزئ الحمد لله، ويكره أيضا ارتفاع مكان الإمام عن المأموم ذراعا فأكثر. أما المأموم فلا كراهة في ارتفاع مكانه، وتركه إمامة =

مبحث كيف يقف المأموم مع إمامه

إذا كان مع الإمام رجل واحد أو صبي مميز قام ندبا^(١) عن يمين الإمام مع تأخره قليلا فتكره مساواته ووقوفه عن يساره أو خلفه وإذا كان معه رجلان قاما خلفه ندبا . وكذلك إذا كان خلفه

من يكره أكثر القوم بحق لحال في دينه أو فضله ولا يكره الاقتداء به ، وتركه إمامة الرجل للنساء ولو واحدة إن كنّ أجنبيات ولم يكن معهن رجل .

الملكية - قالوا تركه إمامة البدوي (وهو ساكن البادية) للحضري (ساكن الحاضرة) ولو كان البدوي أكثر قراءة من الحضري أو أشدّ اتقاناً للقراءة منه . لما فيه من الخفاء والغلظة والإمام شافع فينبغي أن يكون ذا لين ورحمة . وكذا تركه إمامة من يكرهه بعض الناس لتقصير في دينه غير ذوى الفضل من الناس . وأما من يكرهه أكثر الناس أو ذوو الفضل فتحرم إمامته . ويكره أن يكون الخصى إماما راتبا ، وكذلك من يتكسر في كلامه كالنساء . وولد الزناء . وأما إمامتهم من غير أن يكونوا مرتبين فلا تركه . ويكره أن يكون العبد إماما راتبا ، والكراهة في الخصى وما بعده مخصوصة بالفرائض والسنن . وأما النوافل فلا يكره أن يكون واحد من هؤلاء إماما راتبا فيها . وتركه إمامة الأغلف (وهو الذي لم يَخْتَن) ومجهول الحال الذي لا يدري هل هو عدل أو فاسق ، ومجهول النسب وهو الذي لا يعرف أبوه . ويكره اقتداء من بأسفل السفينة بمن في أعلاها لثلاث تدور السفينة فلا يتمكنون من ضبط أعمال الإمام . واقتداء من على جبل أبي قبيس بمن في المسجد الحرام ، وتركه صلاة رجل بين نساء أو امرأة بين رجال ، وصلاة الإمام بدون رداء يليقه على كتفيه إن كان في المسجد . وتنفل الإمام بحرا به ، والجلوس به على هيئته وهو في الصلاة . وأما إمامة الأعمى فهي جائزة ولكن البصير أفضل ، وكذلك يجوز علم المأموم على إمامه ما لم يقصد به الكبر ، وإلا حرم وبطلت به الصلاة ولو كان المأموم بسطح المسجد وهذا في غير الجمعة . أما صلاة الجمعة على سطح المسجد فباطلة كما تقدم . وأما علم الإمام على مأمومه فهو مكروه إلا أن يكون العلوي بشيء يسير كالشبر والذراع أو كان لضرورة كتعليم الناس كيفية الصلاة فيجوز . ويكره اقتداء البالغ بالصبي في النفل . ويكره اقتداء المسافر بالمقيم وبالعكس إلا أن الكراهة في الأول أكد .

(١) الختابة - قالوا إذا صلى المقتصدى الواحد خلف الإمام أو على يساره ركعة كاملة

لم تصح صلاته .

رجل وصبي^(١) . وإن كان معه رجل وامرأة قام الرجل عن يمينه والمرأة خلف الرجل ومثل الرجل في هذه الصورة الصبي ، وإذا اجتمع رجال وصبيان وخنائى وإناث قدم الرجال ثم الصبيان ثم الخنائى ثم الإناث .

وينبغي للامام أن يقف وسط القوم فان وقف عن يمينهم أو يسارهم فقد أساء بخالفه السنة .

وينبغي أن يقف أفضل القوم في الصف الأول حتى يكونوا متأهلين للامامة عند سبق الحدث ونحوه . والصف الأول أفضل من الثانى . والثانى أفضل من الثالث وهكذا .

وينبغي أيضا لمن يستد الفرج أن يكون أهلا للوقوف في الصف الذى به الفرجة ، فليس للمرأة أن تنتقل من مكانها المشروع لستة فرجة في صف لم يشرع لها الوقوف فيه . أما الصبيان فانهم في مرتبة الرجال اذا كان الصف ناقصا فيندب أن يكملوه اذا لم يوجد من يكملهم من الرجال^(٢) .

وينبغي للقوم اذا قاموا الى الصلاة أن يترأصوا ويستدوا الفرج ويسؤوا بين مناكبهم في الصفوف ، فاذا جاء أحد للصلاة فوجد الامام راكعا أو وجد فرجة بعد أن كبر تكبيرة الاحرام ، ففى ما يفعله في هاتين الحالتين تفصيل المذاهب^(٣) .

(١) الحنابلة — قالوا في هذه الحالة يجب أن يكون الرجل عن يمين الامام أيضا وللصبي أن يصلى عن يمينه أو يساره لا خلفه .

الحنفية — قالوا لا تكره المساواة .

(٢) الحنفية — قالوا اذا لم يكن في القوم غير صبي واحد دخل في صف الرجال فان تمدد الصبيان جعلوا صفا وحدهم خلف الرجال ولا تكمل بهم صفوف الرجال .

(٣) الحنفية — قالوا اذا جاء الى الصلاة أحد فوجد الامام راكعا ، فان كان في الصف

الأخير فرجة فلا يكبر للاحرام خارج الصف بل يحرم فيه ولو فائته الركعة ، ويكره له أن يحرم خارج الصف . أما اذا لم يكن في الصف الأخير فرجة ، فان كان في غيره من الصفوف الأخرى فرج لا يكبر خارجها أيضا ، وإن لم يكن بها فرج كبر خلف الصفوف وله أن يجذب اليه (بدون عمل كثير مفسد للصلاة) واحدا ممن أمامه في الصف ليكون له صفا جديدا . إن صلى وحده خلف الصفوف كره . وأما اذا دخل المقتدى في الصلاة ثم رأى فرجة في الصفوف التي أمامه مما يلي المحراب فيندب له أن يمشي لستة هذه الفرجة بمقدار صف واحد ، فاذا كان

= المقتدى المذكور في الصف الثاني ورأى الفُرجة في الصف الأول جاز له الانتقال إليه .
أما إذا كان في الثالث والفُرجة في الأول فلا يمشی إليها ولا يسدّها ، فان فعل ذلك بطلت
صلاته لأنه عمل كثير .

الحنابلة — قالوا اذا جاء الى الصلاة فوجد الإمام راكعا وكان في الصف الأخير فُرجة
جاز له أن يكبر خارج الصف محافظة على الركعة وأن يمشی الى الفُرجة فيسدّها وهو راكع
أو بعد رفعه من الركوع اذا لم يسجد الإمام ، فان لم يدخل الصف قبل سجود الإمام ولم يجد
واحدا يكون معه صفا جديدا بطلت صلاته . أما اذا كبر خلف الصف لالخوف فوت الركعة
ولم يدخل في الصف إلا بعد الرفع من الركوع فان صلاته تبطل . وإذا أحرم المقتدى ثم
وجد فُرجة في الصف الذي أمامه ندب له أن يمشی لسدّها إن لم يؤد ذلك الى عمل كثير
عرفا وإلا بطلت صلاته . أما اذا جاء ليصلي مع الجماعة فلم يجد فُرجة في الصف ولا يمكنه أن
يقف عن يمين الإمام فيجب عليه أن ينه رجلا من الصف يقف معه خلف الصف بكلام
أو بخنخة . ويكره له أن ينهه بجذبه ولو كان عبده أو ابنه فان صلى ركعة كاملة خلف
الصف وحده بطلت صلاته .

المالكية — قالوا اذا جاء المأموم فوجد الإمام في الصلاة ، فان ظن أنه يدرك الركعة
اذا أخر الدخول معه حتى يصل الى الصف أخر الاحرام ندبا حتى يصل إليه ، وإن ظن أن
الركعة نفوته اذا أخر الاحرام حتى يصل الى الصف ندب له الاحرام خارجه إن ظن أنه
يدرك الصف قبل رفع الإمام رأسه من الركوع لو مشى اليه بعد الدخول في الصلاة ، وإن
لم يظن ذلك أخر الاحرام حتى يدخل في الصف ولو فاتته الركعة إلا اذا كان الإمام في الركعة
الأخيرة فانه يحرم خارج الصف للمحافظة على إدراك الجماعة . واذا مشى في الصلاة لست الفُرجة
فانه يرخص له في المشى مقسداً صفيين سوى الذي خرج منه والذي دخل فيه ، فاذا تعددت
الفُرج مشى للأول من جهة المحراب حيث كانت المسافة لا تزيد على ما ذكره ، واذا مشى الى
الصف فانه يمشی راكعا في الركعة الأولى أو قائما في الركعة الثانية ، ولا يمشی وهو جالس
أو ساجد أو رافع من الركوع ، فان فعل ذلك كره ولا تبطل على المتمد ، واذا جاء المأموم ولم
يجد في الصف فُرجة فانه يحرم خارجه . ويكره له أن يجذب أحدا من الصف ليقف معه
ولو جذب احدا كره له أن يوافقه .

مبحث إعادة الصلاة جماعة

أما إعادة الصلاة بجماعة بعد أن أداها ففيه تفصيل المذاهب ^(١) .

= الشافعية — قالوا إذا جاء المأموم فوجد الإمام راكعا وفي الصف فُرجة ندب له أن يؤخر الدخول معه حتى يصل إلى الصف ولو فاتته الركعة ؛ وأما إذا دخل في الصلاة ثم وجد بعد ذلك فُرجة في صف من الصفوف جاز له أن يخترق الصفوف حتى يصل إلى الفُرجة بشرط أن لا يمشي ثلاث خطوات متوالية ، وبشرط أن يكون مشيه في حال قيامه وإلا بطلت صلاته . وإنما يمشي في الصلاة لسد الفُرجة إذا كانت موجودة قبل دخوله في الصلاة . أما إذا حدثت الفُرجة بعد دخوله في الصلاة فليس له أن يخترق الصفوف . وأما إذا جاء إلى الصلاة ولم يجد فُرجة في الصف فإنه يحرم خارجه ، ويسن له بعد إحرامه أن يجذب في حال قيامه رجلا من الأحرار يرجو أن يوافقه في القيام معه بشرط أن يكون الصف المجذوب منه أكثر من اثنين وإلا فلا يسن الجذب .

(١) الشافعية — قالوا تسن إعادة الصلاة في الوقت مطلقا سواء صلى الأولى منفردا أو بجماعة بشرط أن تكون الصلاة الثانية كلها في جماعة . وأن ينوى إعادة الصلاة المفروضة . وأن تقع الثانية في الوقت ولوركة فيه على الراجح . وأن يعيدها الإمام مع من يرى جواز إعادة أو ندها . وأن تكون الأولى مكتوبة أو نفلا تسن فيه الجماعة . وأن تعاد مرة واحدة على الراجح . وأن تكون غير صلاة الجنائز . وأن تكون الثانية صحيحة وإن لم تكن عن القضاء . وأن لا ينفرد وقت الاحرام بالصلاة الثانية عن الصف مع إمكان دخوله فيه فان انفرد فلا تصح الاعادة . أما إذا انفرد بعد إحرامه فإنها تصح . وأن تكون الصلاة الثانية من قيام لقادر . وأن تكون الجماعة مطلوبة في حق من يعيدها ، فان كان عاريا فلا يعيدها في غير ظلام فان فقد شرط من هذه الشروط لم تصح الاعادة .

الحنبلي — قالوا يسن لمن صلى الفرض منفردا أو في جماعة أن يعيد الصلاة في جماعة إذا أقيمت الجماعة وهو في المسجد سواء كان وقت الإعادة وقت نهى أو لا . وسواء كان الذي يعيد معه هو الإمام الراتب أو غيره . أما إذا دخل المسجد فوجد الجماعة مقامة فان كان الوقت وقت نهى حرمت عليه الاعادة ولم تصح . سواء قصد بدخوله المسجد تحصيل الجماعة أو لا . أما إذا لم يكن الوقت وقت نهى وقصد المسجد للاعادة فلا تسن له الاعادة وإن لم يقصد . =

مبحث تكرار الجماعة في المسجد الواحد

يكراه تكرار الجماعة في المسجد الواحد بأن يصلي فيه جماعة بعد أخرى، وفيه تفصيل في المذاهب^(١).

== ذلك كانت الإعادة مسنونة وهذا كله في غير المغرب . أما المغرب فلا تسن إعادته مطلقا . ومن أعاد الصلاة ففرضه الأولى، والثانية نافلة فينويها معادة أو نافلة .

المالكية — قالوا من أدى الصلاة وحده أو صلاها إماما لصبي يندب له أن يعيدها مادام الوقت ياقيا في جماعة أخرى منعقدة بدونه بأن تكون مركبة من اثنين سواء ولا يعيدها مع واحد إلا أن يكون إماما راتبا فيعيد معه . ويستثنى من الصلاة التي تعاد المغرب والعشاء بعد الوتر فتحرم إعادتهما لتحصيل فضل الجماعة . ويستثنى أيضا من صلى منفردا بأحد المساجد الثلاثة (وهي مسجد مكة والمدينة وبيت المقدس)، فلا يندب له إعادتها جماعة خارجها ويندب إعادتها جماعة فيها، وإذا أعاد المصل منفردا صلاته لتحصيل فضل الجماعة تعين أن يكون مأموما ولا يصح أن يكون إماما لمن لم يصل هذه الصلاة كما تقدم، وينوي المعيد الفرض مفروضا الأمر لله تعالى في قبول أى الصلاتين فإذا نوى النفل بالصلاة المعادة ثم تبين بطلان الأولى فلا يجزئه الثانية . وأما من أدى الصلاة في جماعة فيكره له صلاتها في جماعة مرة أخرى إلا إذا كانت الجماعة الأولى خارج المساجد الثلاثة ثم دخل أحدها فيندب له إعادتها به جماعة لا فرادى .

الحنفية — قالوا إذا صلى منفردا ثم أعاد صلاته مع إمام جماعة جاز له ذلك وكانت صلاته الثانية نفلا، وإنما تجوز إذا كان إمامه يصلي فرضا لا نفلا لأن صلاة النافلة خلف الفرض غير مكروهة وإنما المكروه صلاة نفل خلف نفل إذا كانت الجماعة أكثر من ثلاثة كما تقدم، فإن صلوا جماعة ثم أعادوا الصلاة ثانيا بجماعتهم كره إن كانوا أكثر من ثلاثة وإلا فلا يكره إذا أعادوها بدون أذان، فإن أعادوها بأذان كرهت مطلقا ومتى علم أن الصلاة الثانية تكون نفلا أعطيت حكم الصلاة النافلة في الأوقات المكروهة فلا تجوز إعادة صلاة العصر لأن النفل ممنوع بعد العصر . وإذا شرع في صلاته منفردا أو كانت الصلاة أداء لا قضاء ولا مندورة ولا نافلة ثم أقيمت بجماعة فيستحب له أن يقطعها واقفا بتسليمة واحدة ليدرك فضل الجماعة وهذا إذا لم يسجد . أما إعادة الصلاة لخلل فيها كترك واجب ونحوه فسيأتى بيانه في قضاء النوائت .

(١) الحنفية — قالوا لا يكره تكرار الجماعة في مساجد الطرق وهي ما ليس لها إمام وجماعة ==

== معينون . أما مساجد المحلة وهي ما ملأ إمام وجماعة معينون فلا يكره تكرار الجماعة فيما أيضا إن كانت على غير الهيئة الأولى فلو صليت الأولى في المحراب والثانية صليت بعده ذلك بعدما عنه فلا يكره وإلا كره تحريما كما لا يكره مطلقا تكرار الجماعة في مسجد المحلة بلا أذان وإقامة .

الحسابة — قالوا إذا كان الإمام الراتب يصلي بجماعة فيحرم على غيره أن يصلي بجماعة أخرى وقت صلاته . كما يحرم أن تقوم جماعة قبل صلاة الإمام الراتب بل لا تصح صلاة جماعة غير الإمام الراتب في كلتا الحالتين . ومحل ذلك إذا كان بغير إذن الإمام الراتب . أما إذا كان باذنه فلا يحرم كما لا يحرم صلاة غيره إذا تأخر الإمام الراتب لمذر أو ظن عدم حضوره أو ظن حضوره ولكن كان الإمام لا يكره أن يصلي غيره في حال غيبته ، ففي هذه الأحوال لا تكره إمامة غيره . وأما إمامة غير الراتب بعد إتمام صلاته بخائفة من غير كراهة إلا في المسجد الحرام والمسجد النبوي فإن إعادة الجماعة فيهما مكروهة إلا لعذر كمن نام عن صلاة الإمام الراتب بالحرمين فله أن يصلي جماعة بعد ذلك بلا كراهة . ويكره للإمام أن يؤم بالناس مرتين في صلاة واحدة بأن ينوي بالثانية فائنة وبالأولى فرض الوقت مثلا .

الشافعية — قالوا يكره إقامة الجماعة في مسجد بغير إذن إمامه الراتب مطلقا قبله أو بعده أو معه إلا إذا كان المسجد مطروقا أو ليس له إمام راتب أو له وضائق المسجد عن الجميع أو خيف خروج الوقت وإلا فلا كراهة .

المالكية — قالوا يكره تكرار الجماعة مرة أخرى بعد صلاة الإمام الراتب في كل مسجد أو موضع جرت العادة باجتماع الناس للصلاة فيه وله إمام راتب ولو أذن الإمام في ذلك وكذلك يكره إقامة الجماعة قبل الإمام الراتب إذا صلى في وقته المعتاد له وإلا فلا كراهة . وأما إقامة جماعة مع جماعة الإمام الراتب فهي محترمة . والقاعدة عندهم أنه متى أقيمت الصلاة للإمام الراتب فلا يجوز أن يصلي صلاة أخرى فرضا أو نفلا لا جماعة ولا فرادى ، ويتعين على من في المسجد الدخول مع الإمام إذا كان لم يصل هذه الصلاة المقامة أو صلاها منفردا . أما إذا كان قد صلاها جماعة فيتعين عليه الخروج من المسجد لئلا يطلعن على الإمام . وإذا كان على من بالمسجد فرض غير الفرض الذي يريد الإمام أن يصليه كأن كان عليه الظهر وأقيمت صلاة العصر للراتب فانه يتابع الإمام في الصورة فقط وينوي الظهر وهو منفرد فيها وعليه أن يحافظ على ما يجب على المنفرد ، وإذا وجد بمسجد أئمة متعاقبة منتهون فإن صلاها

مبحث ما تدرك به الجماعة

تدرك الجماعة إذا شارك المأموم إمامه في جزء من صلاته ولو آخر القعدة الأخيرة قبل السلام، فلو كبر قبل سلام إمامه فقد أدرك الجماعة ولو لم يقعد معه ولا فرق في إدراك فضل الجماعة بين أن تكون في المسجد أو في البيت ولكنها في المسجد أفضل إلا للنساء .

مبحث أحوال المقتدى

المقتدى إما أن يدرك مع الإمام جميع الركعات وإما أن يفوته شيء منها بعد الدخول فيها معه بأن يدخل مع الإمام ثم يفوته بعض الركعات أو كلها لعذر كرحمة وغفلة ونحوها .

== في وقت واحد حرم لما فيه من (التشويش) . وإذا ترتبوا بأن يصلي أحدهم فإذا انتهى صلى الآخر وهكذا فهو مكروه على الراجح . وأما المساجد أو المواضع التي ليس لها إمام راتب فلا يكره تكرار الجماعة فيها بأن يصلي جماعة جماعة ثم يحضر آخرون فيصليون جماعة وهكذا .

(١) الشافعية — قالوا يستثنى من ذلك صلاة الجمعة فإن جماعتها لا تدرك إلا بأدراك ركعة كاملة مع الإمام .

المالكية — قالوا تدرك الجماعة ويحصل فضلها الوارد في الحديث السابق بأدراك ركعة كاملة مع الإمام بأن ينحني المأموم في الركوع قبل أن يرفع الإمام رأسه منه، وإن لم يطمئن في الركوع إلا بعد رفع الإمام ثم يدرك السجدين أيضا مع الإمام، ومتى أدرك الركعة على هذا النحو حصل له الفضل وثبت له أحكام الاقتداء فلا يصح أن يكون إماما في هذه الصلاة ولا يعيدها في جماعة أخرى، ويلزمه أن يسجد لسهو الإمام قبلها كان أو بعدا ويسلم على الإمام وعلى من على يساره وغير ذلك من أحكام المأموم . أما إذا دخل مع الإمام بعد الرفع من الركوع أو أدرك الركوع معه ولم يتمكن من السجود معه لعذر كرحمة ونحوها مما تقدم فلا يحصل له فضل الجماعة ولا يثبت له أحكام الاقتداء . فيصح أن يكون إماما في هذه الصلاة . ويستحب أن يعيدها في جماعة أخرى لأدراك فضل الجماعة ولا يسلم على الإمام ولا على المأموم الذي على يساره ونحو ذلك، وإنما قالوا إن الفضل الوارد في الحديث هو الذي يتوقف على إدراك ركعة كاملة لأن مطلق الأجر لا يتوقف على ذلك فمن أدرك التشهد فقط مع الإمام لا يحرم من الثواب والأجر، وإن كان لا يحصل له الفضل الوارد في قوله ==

وإما أن يفوته شيء منها قبل الدخول فيها مع الإمام . أما الأول فظاهر لأن صلاته مع الإمام تامة . وأما الثاني والثالث ففي أحكامهما تفصيل المذاهب^(١) .

= عليه السلام : « صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بسبع وعشرين درجة » وهذا هو الحديث السابق .

(١) الحنفية — قالوا إن الأول يسمى مدركاً ، والثاني لاحقاً ، والثالث مسبوقاً . فالمدرك هو الذى يصلّى الركعات كلها مع الإمام . واللاحق هو من دخل الصلاة مع الإمام ثم فاتته كل الركعات أو بعضها لعذر كرحام . والمسبوق هو من سبقه إمامه بكل الركعات أو بعضها ، وحكم اللاحق حكم المؤتم حقيقة فيما فاتته فلا تنقطع تبعيته للإمام فلا يقرأ فى قضاء ما فاتته من الركعات ، ولا يسجد للسهو فيما يسهو فيه حال قضائه لأنه لا يسجد على المأموم فيما يسهو فيه خلف إمامه ولا يتغير فرضه أربعا بنية الإقامة إن كان مسافراً ، وكيفية قضاء ما فاتته أن يقضيه فى أثناء صلاة الإمام ثم يتابعه فيما بقى إن أدركه ، فإن لم يدركه مضى فى صلاته الى النهاية ولا يقرأ شيئاً فى قيامه حال القضاء لأنه معتبر خلف الإمام وإذا كان على الإمام سجود سهو فلا يأتى به اللاحق إلا بعد قضاء ما فاتته . وقد يكون اللاحق مسبوقاً بأن يدخل مع الإمام فى الركعة الثانية ثم تفوته ركعة أو أكثر وهو خلف الإمام وفى هذه الحالة يقضى ما سبق به بعد أن يفرغ من قضاء ما فاتته بعد دخوله مع الإمام وعليه القراءة فى قضاء ما سبق به . فاللاحق إذا كان مسبوقاً عليه أنه يقضى ما فاتته بعد دخوله فى الصلاة بدون قراءة ثم يتابع الإمام فيما بقى من الصلاة إن أدركه فيها ثم يقضى ما سبق به بقراءة فإن كان على الإمام سجود سهو فى هذه الحالة أتى به بعد قضاء ما سبق به ، فإن قضى ما سبق به قبل أن يقضى ما فاتته صححت صلاته مع الإثم لترك الترتيب المشروع . أما المسبوق فله أحكام كثيرة : منها أنه إن أدرك الإمام فى ركعة سرية أتى بالثناء بعد تكبيرة الاحرام ، وإن أدركه فى صلاة ركعة جهرية لا يأتى به على الصحيح مع الإمام وإنما يأتى به عند قضاء ما فاتته وحينئذ يتموّد ويسمّل للقراءة كالمنفرد ، فإن أدرك الإمام وهو راحٍ أو ساجد ، تحزى فإن غلب على ظنه أنه لو أتى بالثناء أدركه فى جزء من ركوعه أو سجوده أتى به وإلا فلا وإن أدركه فى القعود لا يأتى بالثناء بل يكبر ويقعد معه مباشرة .

ومنها أنه يكره تحريماً أن يقوم المسبوق لقضاء ما فاتته قبل سلام إمامه إذا قعد قدر التشهد =

إلا في مواضع : (الأول) إذا خاف المسبوق المسامح زوال مدته إذا انتظر سلام الامام .
 (الثاني) إذا خاف خروج الوقت وكان صاحب مذر لأنه إذا انتظره في هذه الحالة ينتقض وضوؤه . (الثالث) إذا خاف في الجمعة دخول وقت العصر إذا انتظر سلام الامام .
 (الرابع) إذا خاف المسبوق دخول وقت العصر في العيدين أو خاف طلوع الشمس إذا انتظر سلام الامام . (الخامس) إذا خاف المسبوق أن يسبقه الحدث . (السادس) إذا خاف أن يمتز الناس بين يديه إذا انتظر سلام الامام ، فهذه المواضع كلها يقوم فيها المسبوق قبل أن يسلم إمامه ، ويقضى ما فاتته متى كان الامام قد قعد قدر التشهد . أما إذا قام قبل أن يتم الامام القعود بقدر التشهد فإن صلاة المسبوق تبطل ، وكما ان المسبوق لا تجب عليه متابعة إمامه في السلام عند وجود عذر من هذه الأعذار فكذلك المدرك لا تجب عليه المتابعة عند وجود ذلك العذر ، فإن لم يوجد عذر وجب على المأموم أن يتابع إمامه في السلام إن كان قد أتم التشهد ، فإن سلم إمامه قبل ذلك لا يسلم معه بل يتم تشهده ثم يسلم فإذا أتم المأموم تشهده قبل إمامه ثم سلم قبله صححت صلاته مع الكراهة إن كانت بغير عذر من تلك الأعذار .
 والأفضل في المتابعة في السلام أن يسلم المأموم مع إمامه لا قبله ولا بعده ، فإن سلم قبله كان الحكم ما تقسّم ، وإن سلم بعده فقد ترك الأفضل . وكذلك المتابعة في تكبيرة الاحرام فإن المقارنة فيها أفضل . أما إن كبر قبله فلا تصح صلاته ، وإن كبر بعده فقد فاتته إدراكه وقت فضيلة تكبيرة الاحرام .

ومنها أن يقضى أول صلاته بالنسبة للقراءة وآخرها بالنسبة للتشهد فلو أدرك ركعة من المغرب قضى ركعتين وقرأ في كل واحدة منهما الفاتحة وسورة لأنت الركعتين اللتين يقضيهما هما الأولى والثانية بالنسبة للقراءة ويقعد على رأس الأولى منهما ويتشهد لأنها الثانية بالنسبة له فيكون قد صلى المغرب في هذه الحالة بثلاث قعدات ، ولو أدرك ركعة من العصر مثلاً قضى ركعة يقرأ فيها الفاتحة والسورة ويتشهد ثم يقضى ركعة أخرى يقرأ فيها الفاتحة والسورة ولا يتشهد ثم يقوم لقضاء الأخيرة وهو يخير في القراءة فيها وعدمها والقراءة أفضل ، ولو أدرك ركعتين من العصر مثلاً قضى ركعتين يقرأ فيهما الفاتحة والسورة ويتشهد فلو ترك القراءة في أحدهما بطلت صلاته .

ومنها أنه في حكم المنفرد فيما يقضيه إلا في مواضع أربع : (أحدها) أنه لا يجوز له أن يقتدى بمسبوق مثله ولا أن يقتدى به بغيره ، فلو اقتدى بمسبوق بمسبوق فسدت صلاته .

= المقتدى دون الامام، ولو اقتدى هو بغيره بطلت صلاته . (ثانيها) أنه لو كبر ناويا لاستئناف صلاة جديدة من أولها وقطع الصلاة الأولى تصح بخلاف المنفرد . (ثالثها) أنه لو سها الامام قبل أن يدخل المسبوق معه في الصلاة ثم قام لقضاء ما فاتته فرأى الامام يسجد للسهو فانه يجب عليه أن يعود ويسجد معه لذلك ما لم يقيد الركعة التي قام لقضائها بسجدة فلو لم يعد حتى أتم الامام سجود السهو مضى في صلاته وسجد للسهو بعد فراغه منها بخلاف المنفرد فانه لا يلزم بسهو غيره . (رابعها) أن يتذكر الامام سجدة تلاوة فيعود الى قضائها وقد قام المأموم لقضاء ما سبق به فانه في هذه الحالة يجب على المأموم أن يعود الى متابعة إمامه في قضاء سجدة التلاوة لأن المتابعة في هذه الحالة فرض فان عود الامام الى قضاء سجدة التلاوة رفع للعمدة الأخيرة فصارت إعادتها فرضاً والمتابعة فيها فرض فلو لم يتابعه بطلت صلاته وهذا اذا لم يقيد المسبوق ما قام له بسجدة فان قيده بسجدة فسدت صلاته سواء عاد الى متابعة إمامه أو لم يعد، وكذا الحكم فيما اذا ترك الامام سجدة صلبية . أما اذا لم يعد الامام الى سجود التلاوة فان صلاته وصلاة المسبوق صحيحة .

المالكية — قالوا إن أدرك المأموم جميع الصلاة مع الامام فأمره ظاهر وذلك أن صلاته تامة متى حافظ على أركانها المطلوبة منه وهو مع الامام ولا قضاء عليه بعد سلام إمامه لأنه لم يفته شيء من الصلاة، وإن فاتته ركعة أو أكثر قبل الدخول مع الامام فهو مسبوق، وحكمه أنه يجب عليه أن يقضى بعد سلام الامام ما فاتته من الصلاة إلا أنه يكون بالنسبة للقول قاضياً وبالنسبة للفعل بانياً . ومعنى كونه قاضياً أن يجعل ما فاتته أول صلاته فيأتي به على الهيئة التي فات عليها بالنسبة للقراءة فيأتي بالفاتحة وسورة أو بالفاتحة فقط سرا أو جهراً على حسب ما فاتته، ومعنى كونه بانياً أن يجعل ما أدركه أول صلاته، وما فاتته آخر صلاته، ولا يباح ذلك تقول . دخل المأموم مع الامام في الركعة الرابعة من العشاء وفاتته ثلاث ركعات قبل الدخول . فاذا سلم الامام يقوم المأموم فيأتي بركعة يقرأ فيها بالفاتحة وسورة جهراً لأنها أولى صلاته بالنسبة للقراءة ثم يجلس على رأسها للتشهد لأنها ثانية له بالنسبة للجلوس . ثم يقوم بعد التشهد فيأتي بركعة بالفاتحة وسورة جهراً لأنها ثانية له بالنسبة للقراءة . ولا يجلس للتشهد على رأسها لأنها ثالثة له بالنسبة للجلوس . ثم يقوم فيأتي بركعة يقرأ فيها بالفاتحة فقط سرا لأنها ثالثة له بالنسبة للقراءة ويجلس على رأسها للتشهد لأنها رابعة له بالنسبة للأفعال ثم يسلم . ومن القول الذي يكون قاضياً فيه القنوت فاذا دخل مع الامام =

= في ثانية الصبح يقنت فيها تبعاً لإمامه فإذا سلم الإمام قام بركعة القضاء ولا يقنت فيها لأنها أولى بالنسبة للقنوت ولا قنوت في أولى الصبح . فالقول الذي يكون قاضياً فيه هو القراءة والقنوت . ثم إذا ترتب على الإمام سجود سهو فإن كان قبلها سجده مع الإمام قبل قيامه للقضاء وإن كان بعداً أخره حتى يفرغ من قضاء ما عليه . والمسبوق يقوم بالقضاء بتكبيره أن أدرك مع الإمام ركعتين أو أدرك أقل من ركعة وإلا فلا يكبر حال القيام بل يقوم ساكناً . وأما إذا فات المأموم شيء من الصلاة بعد الدخول مع الإمام لعذر كرحمة أو نكاس لا ينقض الوضوء فله ثلاث أحوال: (الأولى) أن يفوته ركوع أو رفع منه . (الثانية) أن تفوته سجدة أو السجدة الثانية . (الثالثة) أن تفوته ركعة أو أكثر .

(الحالة الأولى) أنه إذا فات المأموم الركوع أو الرفع منه مع الإمام فاما أن يكون ذلك في الركعة الأولى أو غيره ، فإن كانت في الركعة الأولى تبع الإمام فيما هو فيه من الصلاة ، وألغى هذه الركعة لعدم انتحاب المأمومية عليه بفوات الركوع مع الإمام ولعدم عقد الركعة مع الإمام في حالة فوات الرفع معه بناء على أن عقد الركوع برفع الرأس منه مع الإمام ، وعليه أن يقضى ركعة بعد سلام الإمام بدل الركعة التي ألغاه . وإن كان ذلك الفوات في غير الركعة الأولى فإن ظن أنه لو ركع أو رفع يمكنه أن يسجد مع الإمام ولو بسجدة واحدة فعل ما فاتته ليسدرك الإمام . ثم إن تحقق ظنه فالأمر واضح وإن تخلف ظنه كأن كان يجزئ ركوعه رفع الإمام رأسه من السجدة الثانية فإنه يلغى ما فعله ويتبع الإمام فيما هو فيه ويقضى ركعة بعد سلامه وإن لم يظن إدراك شيء من السجود مع الإمام ألغى هذه الركعة وقضى ركعة بعد سلام الإمام ، فإن خالف ما أمر به وأتى بما فاتته ، فإن أدرك مع الإمام شيئاً من السجود صحّت صلاته وحسبت له الركعة وإلا بطلت لمخالفة ما أمر به مع قضاء ما فاتته في صلب إمامه . (الحالة الثانية) أن يفوته سجدة أو سجدة واحدة وحكم ذلك أن المأموم إما أن يظن أن يدرك الإمام قبل رفع رأسه من ركوع الركعة التالية أو لا . ففي الحالة الأولى يفعل ما فاتته ويلحق الإمام وتحسب له الركعة . وفي الحالة الثانية يلغى الركعة ويتبع الإمام فيما هو فيه ويأتي بركعة بعد سلام الإمام ولا يسجد عليه بعد السلام لزيادة الركعة التي ألغاه لأن الإمام يحمل مثل ذلك عنه .

(الحالة الثالثة) أن يفوته ركعة أو أكثر بعد الدخول مع الإمام وحكم ذلك أنه يقضى ما فاتته بعد سلام الإمام على نحو ما فاتته بالنسبة للقراءة والقنوت ويكون بانياً في الأفعال على =

= ما تقدم . وقد يفوت المأموم جزء من الصلاة قبل الدخول مع الإمام ثم يفوته ركعة أيضا أو أكثر بعد الدخول لرحمة ونحوها . مثال ذلك : أن يدخل المأموم مع الإمام في الركعة الثانية من الرباعية فيدرك معه الثانية والثالثة وتفوته الرابعة فقد فاتته الآن ركعتان إحداهما قبل الدخول مع الإمام والثانية بعد الدخول معه وحكم ذلك أنه يقدم في القضاء الركعة الثانية التي هي رابعة الإمام فيأتي بها بالفاتحة فقط سرا ولو كانت الصلاة جهرية لم يجلس عليها لأنها أخيرة الإمام ثم يقوم فيأتي بركعة بدل الأولى ويقرأ فيها بالفاتحة وسورة لأنها أولى ويجهر إن كانت الصلاة جهرية ويجلس عليها لأنها أخيرة هو ثم يسلم .

الحسابة — قالوا من اقتدى بالإمام من أول الصلاة أو بعد ركعة فأكثر وفاته شيء منها فهو في الحالتين مسبوق . فمن دخل مع إمامه من أول صلاته وتخلف عنه بركن بعد ركعة أو نوم لا ينقض الوضوء وجب عليه أن يأتي بما فاتته متى زال عذره إذا لم ينحس فوت الركعة التالية بعدم إدراك ركوعها مع الإمام وصارت الركعة معتدا بها ، فان خشي فوت الركعة التالية مع الإمام عند ذلك وجب عليه متابعة إمامه ولغت الركعة ووجب عليه قضاؤها بعد سلام الإمام على صفتها . وإن تخلف عن إمامه بركعة فأكثر لم يند من الأعدار السابقة تابه وقضى ما تخلف به عن إمامه بعد فراغه على صفته ، ومعنى قضاء ما فاتته على صفته أنه لو كان ما فاتته الركعة الأولى أتى عند قضائها بما يطلب فصله فيها من استفتاح وتعوذ وقراءة سورة بعد الفاتحة ، وإن كانت الثانية قرأ سورة بعد الفاتحة ، وإن كانت الثالثة أو الرابعة قرأ الفاتحة فقط ، وإن دخل مع إمامه وأدرك ركوع الأولى ثم تخلف عن السجود معه لم يند وزال عذره بعد رفع إمامه من ركوع الثانية تابع إمامه في سجود الثانية وتمت له بذلك ركعة ملفقة من ركوع الأولى وسجود الثانية . ويقضى ما فاتته بعد سلام إمامه على صفته كما تقدم . وهذا كله إذا كان المقتدى قد دخل مع إمامه من أول صلاته . أما إذا دخل معه بعد ركعة فأكثر فيجب عليه قضاء ما فاتته بعد فراغ إمامه من الصلاة ويكون ما يقضيه أول صلاته وما آذاه مع إمامه آخر صلاته ، فمن أدرك الإمام في الظهر في الركعة الثالثة وجب عليه قضاء الركعتين بعد فراغ إمامه فيستفتح ويتعوذ ويقرأ الفاتحة وسورة في أولاهما . ويقرأ الفاتحة وسورة في الثانية لما علمت ، ويخير في الجهر إن كانت الصلاة جهرية غير جمعة فإنه لا يجهر فيها ، ويجب على المسبوق أن لا يقوم للقضاء قبل تسليم الإمام الثانية ، فإن قام فيها بلا عذر يبيح المفارقة وجب عليه أن يعود ليقوم بعدها وإلا انقلب صلاته نفلا ووجب عليه إعادة =

= الفرض الذى صلاه مع الامام . وإنما يكون ما يقضيه المسبوق أول صلاته فيما عدا التشهد .
أما التشهد فانه اذا أدرك إمامه فى ركعة من رابعة . أو من المغرب فانه يتشهد بعد قضاء
ركعة أخرى لئلا يغير هيئة الصلاة .

وينبغى للمسبوق أن يتورك فى تشهد إمامه الأخير إذا كانت الصلاة مغرباً أو رابعة تبعاً
لإمامه . وإذا سلم المسبوق مع إمامه سهواً وجب عليه أن يسجد للسهو فى آخر صلاته . وكذا
يسجد للسهو إن سها فيما يصلي به مع الإمام وفيما انفرد بقضائه ولو شارك الإمام فى سجوده
لسهو . وإذا سها الإمام ولم يسجد لسهوه وجب على المسبوق سجود السهو بعد قضاء ما فاتته ،
ويعتبر المسبوق مدركاً للجماعة متى أدرك تكبيرة الإحرام قبل سلام الإمام التسليمة الأولى ،
ولا يكون المسبوق مدركاً للركعة إلا إذا أدرك ركوعها مع الإمام ولو لم يطمئن معه وعليه أن
يطمئن وحده ثم يتابعه .

الشافعية — قالوا ينقسم المقتدى الى قسمين : مسبوق ، وموافق . فالمسبوق هو الذى
لم يدرك مع الإمام زمناً يسع قراءة الفاتحة من قارئ معتدل ولو أدرك الركعة الأولى .
والموافق هو الذى أدرك مع الإمام بعد إحرامه وقبل ركوع إمامه زمناً يسع الفاتحة ولو فى آخر
ركعة من الصلاة ، فالعبرة فى السبق وعدمه بأدراك الزمن الذى يسع قراءة الفاتحة بعد إحرامه
وقبل ركوع الإمام وعدم إدراكه ، ولكل حكم . أما المسبوق فله ثلاثة أحوال :

(الحالة الأولى) أن يدخل مع الإمام وهو راكع . (الحالة الثانية) أن يدخل مع الإمام
وهو قائم ولكنه يجتهد لإحرامه ركع الإمام . (الحالة الثالثة) أن يدخل مع الإمام وهو قائم
ولكنه قريب من الركوع بحيث يتمكن المأموم من قراءة شيء من الفاتحة ، وحكم المأموم
فى الحالتين الأوليين أنه يجب عليه الركوع مع الإمام وتسقط عنه قراءة الفاتحة وتحسب له
الركعة إن اطمأن مع الإمام يقينا فى الركوع وإلا فلا يعتد بها وبأى ركعة بدلتها بعد سلام
الإمام ، وفى الحالة الثالثة يجب عليه أن يشتغل بقراءة ما يمكنه من الفاتحة قبل ركوع الإمام
ويسقط عنه بقية الفاتحة . ويندب له ترك دعاء الاستفتاح والتعوذ فان اشتغل بشيء منهما
وجب عليه أن يستمر قائماً بدون ركوع حتى يقرأ من الفاتحة بقدر الزمن الذى صرفه فى دعاء
الاستفتاح أو التعوذ . ثم إن اطمأن مع الإمام فى الركوع يقينا حسبت له الركعة وإلا فلا .
وتصح صلاته ولا تجب عليه نية المفارقة إلا اذا استمر فى القراءة الواجبة عليه حتى هوى الإمام =

مبحث الاستخلاف

الاستخلاف هو إنبابة الإمام أو غيره من المقتدين من كان صالحا للإمامة لإتمام الصلاة بدل الإمام وله أحكام وأسباب مبينة في المذهب .^(١)

== للسنجود حينئذ تجب عليه نية المفارقة وإلا بطلت صلاته لتأخره عن إمامه بركنين فمليين بلا عذر . وأما الموافق فقد تقدمت أحكامه في مبحث المتابعة .

ثم إن كلا من المسبوق والموافق بالمعنى المتقدم قد يكون مسبوقا بمعنى أنه فاتته بعض ركعات الصلاة مع الإمام وحكم هذا أن أول صلاة المأموم في هذه الحالة هو ما أدركه مع الإمام فلو أدرك مع الإمام الركعة الثانية ثم قام للآتيان بما فاتته تحسب له الركعة التي أداها مع الإمام أولى وإن كانت ثانية بالنسبة للإمام فيسن له أن يقنت في الركعة التي يأتي بها لأنها ثانية له ، وإن كان قد قنت في الركعة التي أداها مع الإمام متابعة له . وينبغي للمسبوق الذي لم يحصل عنه الإمام الفاتحة أن يجعل صلاته غير خالية من السورة بعد الفاتحة فمثلا إذا أدرك الإمام في ثالثة الظهر ثم فصل ما فاتته بعد فراغه يسن له أن يأتي بآية أو سورة بعده الفاتحة فيهما لئلا تخلو صلاته من سورة .

(١) الحنابلة - قالوا لا يصح استخلاف الإمام غيره إلا لئذ كان يحصل له في أثناء الصلاة مرض شديد أو يجز عن ركن قولى كقراءة الفاتحة أو واجب قولى كتسيحات الركوع والسجود، فإن حصل عذر من ذلك ونحوه جاز له أن يستخلف واحدا بدله ولو لم يكن من المقتدين، لئتم بهم الصلاة، وليس من الأعذار المبيحة للاستخلاف سبق الحدث للإمام لبطلان صلاته به ومتى بطلت صلاته بطلت صلاتهم، وإذا طرأ على الإمام عذر يبيح له الاستخلاف، وخرج من الجماعة ولم يستخلف جاز للقوم أن يستخلفوا بدله لئتم بهم الصلاة كما يجوز لهم أن يتموها فرادى، وليس للقوم الاستخلاف إلا في هذه الحالة فلو استخلف الإمام واحدا واستخلف المقتدون واحدا آخر فالخليفة خليفة الإمام، ويجب على الخليفة أن ينهى على نظم صلاة الإمام لئلا يختلط الأمر على المقتدين . فإذا كان الخليفة مسبوقا بنى على نظم صلاة الإمام واستخلف قبل السلام من يسلم بهم وقام لقضاء ما سبقه به الإمام، فإن لم يفعل فلهم أن يسلموا لأنفسهم ولهم أن ينتظروه من جلوس حتى يقضى ما فاتته ويسلم بهم .

الشافعية - قالوا الاستخلاف مندوب إلا في الركعة الأولى، من الجمعة فإنه واجب ==

= فيها ، وسببه خروج الامام عن الامامة بطرو حدث ولو عمدا أو تبين أنه كان محدثا قبل دخول الصلاة . والامام أن يستخلف من غير سبب ، وكما يصح استخلاف الامام والقوم واحدا من المصلين بشرط أن يكون الخليفة صالحا لامامة هذه الصلاة يصح أن يتقدم واحد منهم بنفسه ، وإذا قدم الامام واحدا وقدم المقتدون واحدا آخر فالأولى من قدمه المقتدون لا من قدمه الامام إلا إذا كان الإمام راتبا فإن كان راتبا فالأولى من قدمه الإمام الراتب . أما إذا تقدم واحد بنفسه فالأولى من قدمه الامام . ويشترط لصحة الاستخلاف في الجمعة شرطان : أحدهما أن يكون الخليفة مقتديا بالامام قبل الاستخلاف فلا يصح استخلاف من لم يكن مقتديا بالامام . ثانيهما أن يكون الاستخلاف عن قرب بأن لا يمضي زمن قبل الاستخلاف يسع ركعا من أركان الصلاة قصيرا ؛ فإن كان الخليفة في الجمعة قد أدرك الركعة الأولى تمت الجمعة له وللمقتدين ؛ وإن لم يدرك ركعة فتم للمقتدين لا له . أما في غير الجمعة فلا يشترط شيء لصحة الاستخلاف بل يجوز أن يستخلف غير مقتد وأن يستخلف بعد طول الفصل ولو خرج الامام من المسجد إلا أنهم يحتاجون لنية الاقتداء بالقلب بدون نطق في حالة ما إذا كان الخليفة غير مقتد قبل الاستخلاف وكانت صلاته مخالفة لصلاة الإمام كأن كان في الركعة الأولى مثلا والامام في الثانية ، فإن لم يكن كذلك لا يحتاجون لنية . وكذا فيما إذا طال الفصل بأن مضى زمن يسع ركعا فأنهم يحتاجون لتجديد النية ، وعلى الخليفة أن يراعى نظم صلاة إمامه وجوبا في الواجب ونوبا في المندوب ، وعليه أن يشير إلى القوم بعد فراغهم من صلاتهم بما يفيد أنهم ينتظرونه أو يفارقونه إن كان مسبوقا والانتظار أفضل ، وإذا لم يستخلف أحد في غير الجمعة ينوي المقتدون المفارقة ويتمون صلاتهم فرادى وتصح . أما الجمعة فتي أدركوا الركعة الأولى جماعة فإن لهم نية المفارقة ويتموا فرادى في الثانية إذا بقي العدد إلى آخر الصلاة .

الحنفية — قالوا حكم الاستخلاف أنه أفضل إلا إذا ضاق الوقت فيكون واجبا . وسبب الاستخلاف أن يسبق الامام حدث اضطراري لا اختيار له فيه ومثله ما إذا منع عن المضي في الصلاة لسبب يعجزه عن قراءة قدر المفروض . أما لو منع عن ذلك بسبب حصر بول أو غائط فإنه لا يستخلف عند الامام . وكذا لو عجز عن الركوع والسجود فإنه لا يستخلف لأن له أن يتم صلاته قاعدا مع صلاة من خلفه من قيام . وكذا لا يجوز له الاستخلاف لخوف أو نسيان قراءة أصلا لأنه صار كالأمي . كما لا يجوز له الاستخلاف =

= إذا أصابته نجاسة أو كشفت عورته في صلاته قدر ركن لأن صلاته حينئذ تفسد ويفسد معها صلاة المأمومين . وشروط صحة الاستخلاف ثلاثة :

أولها — استجماع شرائط البناء على ما سبقه من الصلاة وهي أحد عشر شرطا : (الأول) أن يكون الحدث قهريا . (الثاني) أن يكون من بدنه فلو أصابته نجاسة مانعة لا يجوز له البناء . (الثالث) أن يكون الحدث غير موجب للغسل كما زال بالفكر . (الرابع) أن لا يكون نادرا كالفقهة والإغماء والجنون . (الخامس) أن لا يؤدي الإمام ركعا مع الحدث أو يمشي . (السادس) أن لا يفعل منافيا كأن يحدث عمدا بعد الحدث القهري . (السابع) أن لا يفعل مالا احتياجا إليه كأن يذهب إلى ماء بعيد مع وجود القريب . (الثامن) أن لا يتراخى قدر ركن بشير عذر كرحمة . (التاسع) أن لا يتبين أنه كان محدثا قبل الدخول في الصلاة . (العاشر) أن لا يتذكر فائتة إن كان صاحب ترتيب . (الحادي عشر) أن لا يتم المؤتم في غير مكانه فلو سبق المصلي الحدث سواء كان إماما أو مأموما ثم ذهب ليتوضأ وجب عليه بعد الوضوء أن يعود ويصلي مع الإمام . أما المنفرد فهو بالخيار إن شاء أتم في مكانه أو غيره .

الشرط الثاني من شروط صحة الاستخلاف أن لا يخرج الإمام من المسجد الذي كان يصلي فيه قبل الاستخلاف ، فان خرج لم يصح الاستخلاف لا منه ولا من القوم لأن صلاة الجميع تبطل بخروجه .

الشرط الثالث من شروط صحة الاستخلاف أن يكون الخليفة صالحا فلو استخلف أي أو صبي بطلت صلاة الجميع ، وإذا استخلف الإمام واحدا واستخلف المقتدون واحدا فالخليفة هو من استخلفه الإمام فلو صلى أحد خلف خليفة المقتدين بطلت صلاته ، وإذا لم يستخلف الإمام والمقتدون وتقدم واحد منهم للإمامة بدل الإمام صححت الصلاة خلفه ، وصورة الاستخلاف أن يتأخر محدودبا واضعا يده على أنفه موها أنه قد سال منه دم العاف قهرا ، ويقدم من الصف الذي يليه من كان صالحا للإمامة بالاشارة لا بالكلام ، وإذا لم يحصل استخلاف وأتم القوم الصلاة فرادى بطلت صلاة الجميع .

المسألة — قالوا أسباب الاستخلاف ثلاثة : (الأول) الخوف من مال للإمام أو غيره أو على نفس من التلف لو استمر في صلاته ، فإذا خاف الإمام باستمراره في الصلاة تلف مال بسرقة لص له مثلا أو تلف نفس كوقوع أعشى في مهواة وجب عليه قطع الصلاة لحفظ المال وإنقاذ النفس من الملأ . ويندب له أن يستخلف من المأمومين من يتم الصلاة ولا =

== يهملهم، وإنما يقطع للنفوس على المال إذا خاف بضياعه أو تلفه هلاكاً لصاحبه أو حصول ضرر شديد له . وفي هذه الحالة يقطع الصلاة سواء كان المال قليلاً أو كثيراً . وسواء اتسع الوقت لادراك الإمام الصلاة بعد أو ضاق . أما إذا لم يخش من ذلك ضياع المال فلا يجوز قطع الصلاة إلا إذا كان المال كثيراً واتسع الوقت وإلا تعين الاستمرار في الصلاة . والكثير ما كان ذا بال وشأن بالنسبة لصاحبه . (الثاني) أن يطرأ على الإمام ما يمنعه من الإمامة كأن يعجز عن الركوع أو عن قراءة الفاتحة فيندب له أن يستخلف وحينئذ يتأخر مؤقتاً وجوباً فإن أتم الصلاة وحده بطلت . (الثالث) أن يطرأ عليه ما يبطل الصلاة كأن غلبه الحدث فيها أو تذكر أنه كان غير متطهر قبل الدخول في الصلاة أو حصل له رعاف يوجب القطع كأن خشي منه تلويث المسجد أو كان الدم سائلاً، ومتى وجد سبب من هذه الأسباب ندب للإمام أن يستخلف فإن انصرف بدون استخلاف ندب للقوم أن يستخلفوا منهم من يتم بهم، وجاز لهم أن يتنموا صلاتهم فرادى أو بامامين تقيم كل فرقة منهم إماماً أو يقيم الإمام واحداً فيقتدى به بعضهم ويقسم البعض الآخر إماماً لهم . ولكن تحرم إقامة إمام آخر . وإنما تصح الصلاة فرادى أو بامامين في غير الجمعة . أما الجمعة فتبطل إن أتموها فرادى لاشتراط الجماعة فيها، وإن أتموها بامامين صححت للجماعة التي أتمت مع من أقامه الإمام وبطلت على غيرهم، فإن لم يقيم الإمام أحداً وكان الامامان من قبل المأمومين فالأسبق منهما تصح صلاته وصلاة من اقتدى به فإن تساوى بطلت على الكل وعليهم أن يقيموها ثانياً الجمعة إن كان الوقت باقياً وإلا صلوا ظهراً . ويشترط لصحة الاستخلاف أن يكون الخليفة قد أدرك مع الإمام جزءاً من الركعة التي حصل فيها العذر قبل تمام رفع الإمام رأسه من الركوع فلا يصح استخلاف من فاتته الركوع مع الإمام إذا حصل له العذر بعده في هذه الركعة، كما لا يصح استخلاف من دخل مع الإمام بعد حصول العذر وعلى الخليفة أن يراعى نظم صلاة الإمام فيقرأ من انتهاء قراءة الإمام إن علم الانتهاء، وإلا ابتدأ القراءة ويجلس في محل الجلوس وهكذا، فإذا كان الخليفة مسبقاً أتم بالقوم صلاة الإمام حتى لو كان على الإمام سجود قبل سجده وسجده معه القوم ثم أشار لهم بالانتظار وقام لقضاء ما فاتته، فإذا أتى به وسلم سلموا بسلامه، فإذا سلموا ولم ينتظروه بطلت صلاتهم . وأما إذا كان على الإمام الأول سجود بعدى فيؤخره الخليفة المسبوق حتى يقضى ما عليه ويسلم بالقوم ثم يسجد بعد ذلك، وإذا كان في المأمومين مسبوق فلا يقوم لقضاء ما عليه حتى يسلم الخليفة ولو كان الخليفة مسبقاً انتظروه به السلام حتى يقضى ==

مباحث سجود السهو

لسجود السهو حكم وسبب ومحل وصفة وفي كل ذلك تفصيل في المذهب^(١)

= ما عليه ويسلم فاذا سلم قام هو للقضاء فان لم ينتظره بطلت صلاته . ويندب للامام اذا خرج من الصلاة أن يمسك بأنفه موهما أنه راعف سترأ على نفسه ، كما يندب له أن يقدم للإمامة أقرب المأمومين .

حكم سجود السهو في المذاهب

(١) الحنفية — قالوا يسجد السهو واجب على الصحيح باثم المصلي بتركه ولا تبطل صلاته ، وإنما يجب اذا كان الوقت صالحا للصلاة فلو طلعت الشمس عقب الفراغ من صلاة الصبح وكان عليه يسجد سهو سقط عنه لعدم صلاحية الوقت للصلاة . وكذا اذا تغيرت الشمس بالحرمة قبل الغروب وهو في صلاة العصر أو فعل بعد السلام مانعا من الصلاة كأن أحدث عمدا أو تكلم . وكذا اذا خرج من المسجد بعد السلام ونحو ذلك مما يقطع البناء كما تقدم ففي كل هذه الصور يسقط عنه سجود السهو ولا تجب عليه إعادة الصلاة إلا اذا كان سقوط السجود بعمل مناف لما عمدا فتجب عليه الإعادة . وإنما يجب سجود السهو على الامام والمنفرد . أما المأموم فلا يجب عليه سجود السهو اذا حصل موجب منه حال اقتدائه بالامام . أما اذا حصل الموجب من إمامه فيجب عليه أن يتابعه في السجود اذا سجد الامام وكان هو مدركا أو مسبوقا كما تقدم ، فان لم يسجد الامام سقط عن المأموم ولا تجب عليه إعادة الصلاة إلا اذا كان ترك الامام إياه بعمل مناف للصلاة عمدا فيجب عليه الإعادة كما تجب على إمامه . والأولى ترك سجود السهو في الجمعة والعيد اذا حضر فيهما جمع كثير لئلا يشتبه الأمر على المصلين .

الحنبالية — قالوا يسجد السهو تارة يكون واجبا . وتارة يكون مستنونا . وتارة يكون مباحا . وذلك لاختلاف سببه على ما يأتي . وهذا بالنسبة للامام والمنفرد . أما المأموم فيجب عليه متابعة إمامه في السجود ولو كان مباحا ، فان لم يتابعه بطلت صلاته فان ترك الامام أو المنفرد السجود ، فان كان مستنونا أو مباحا فلا شيء في تركه ، وإن كان واجبا فان كان الأفضل فيه أن يكون قبل السلام كأن كان لترك واجب من واجبات الصلاة سهوا بطلت الصلاة بتركه عمدا . أما اذا تركه سهوا وسلم فان تذكره عن قرب عرفا أتى به وجوبا ولو تكلم =

أو انحراف عن القبلة ما لم يحدث أو يخرج من المسجد إلا سقط عنه ولا يجب عليه إعادة الصلاة كما إذا طال الزمن عرفا . وإن تركه جهلا لم تبطل صلاته . وأما إذا كان الأفضل فيه أن يكون بعد السلام (وهو ما إذا كان سببه السلام سهوا قبل إتمام الصلاة)، فإن تركه عمدا أثم ولا تبطل صلاته ، وإن تركه سهوا وتذكره في زمن قريب عرفا وجب الإتيان به وإلا أثم والصلاة صحيحة . وإن طال الزمن عرفا أو أحدث أو خرج من المسجد سقط عنه . وإن تركه جهلا فلا إثم عليه وصحت صلاته . وإذا سهوا المأموم حال اقتدائه وكان موافقا يحملة عنه الإمام . فإن كان مسبوقا طلب منه السجود كالمنفرد وقد تقدم معنى الموافق وغيره . وإذا ترك الإمام سجود السهو الواجب فعله المأموم وجوبا إذا يئس من فعل الإمام له إلا إذا كان مسبوقا فيجب عليه أن يسجد بعد قضاء ما فاتته .

المالكية — قالوا يسجد السهو سنة للإمام والمنفرد . أما المأموم إذا حصل منه سبب السجود فإن الإمام يحملة عنه إذا كان ذلك حال الاقتداء فإن كان على إمامه سجود سهوا فانه يتابعه فيه وإن لم يدرك سببه مع الإمام ، فإن لم يتابعه بطلت صلاته حيث يكون ترك السجود مبطلا وإلا فلا . وسيأتي بيان ما يبطل تركه وما لا يبطل . وإذا ترك الإمام أو المنفرد السجود فإن كان محله بعد السلام يسجد في أى وقت كان ولو في أوقات النهى وإذا ترك السجود الذى محله قبل السلام ، فإن كان سببه نقص ثلاث سنن من سنن الصلاة بطلت صلاته إذا كان الترك عمدا . وإن كان سهوا فإن تذكره قبيل أن يطول الزمن عرفا أتى به وصحت صلاته بشرط أن لا يحصل منه مناف للصلاة بعد السلام كالحديث ونحوه ، وإلا بطلت صلاته كما تبطل إذا لم يتذكر حتى طال الزمن عرفا بعد السلام . وأما إذا كان سبب السجود نقص أقل من ثلاث سنن كتكبيرتين من تكبيرات الصلاة المستنونة فلا شيء عليه إن تركه عمدا . وإن تركه سهوا وسلم فإن قرب الزمن أتى به وإلا تركه وصلاته صحيحة وإذا ترتب على الإمام سجود سهو طلب من المأموم أن يأتي به ولو تركه إمامه .

الشافعية — قالوا يسجد السهو تارة يكون واجبا ، وتارة يكون سنة . فيكون واجبا في حالة واحدة وهى ما إذا كان المصلي مقتديا ويسجد إمامه للسهو ، ففي هذه الحالة يجب عليه أن يسجد تبعا لإمامه فإن لم يفعل عمدا بطلت صلاته ووجب عليه إعادتها إن لم يكن قد نوى المفارقة قبل أن يسجد الإمام . وإذا ترك الإمام سجود السهو فلا يجب على المأموم أن يسجد .

= بل يندب، ويكون سنة في حق المنفرد والامام لسبب من الأسباب الآتية إلا إذا أدى سجود الامام (لتشويش) على المقتدين به لكثرتهم فيسن له ترك السجود وإذا ترك المنفرد أو الامام السجود المسنون فلا شيء فيه ولا تبطل الصلاة بتركه . أما المأموم إذا سها حال اقتدائه بإمامه فلا يسجد عليه لتحمل الامام له إذا كان أهلا لتحمل كأن لم يتبين أنه محدث . أما إذا سها المأموم حال انفراده عن الامام كأن سها في حال قضاء ما فاتته معه فإنه كالمنفرد يسن له السجود حيث وجد سببه .

أسباب سهو السجود في المذاهب

الحنابلة — قالوا أسباب السهو ثلاثة وهي : الزيادة، والنقص، والشك في بعض صورته إذا وقع شيء من ذلك سهوا . أما إن حصل عمدا فلا يسجد له بل تبطل به الصلاة إن كان فعليا ولا تبطل إن كان قوليا في غير محله . ولا يكون السهو موجبا للسجود إلا إذا كان في غير صلاة جنازة، أو سجدة تلاوة، أو سجود سهو، أو سجود شكر فإنه لا يسجد للسهو في ذلك كله . أما الزيادة في الصلاة فمثلا أن يزيد قياما أو قعودا ولو كان القعود قدر جلسة الاستراحة عند من يقول بها أو أن يقرأ الفاتحة مع التشهد في القعود أو يقرأ التشهد مع الفاتحة في القيام فإنه يسجد للسهو وجوبا في الزيادة الفعلية وندبا في القولية التي أتى بها في غير محلها كما ذكر .

وأما النقص في الصلاة فمثاله أن يترك الركوع أو السجود أو قراءة الفاتحة أو نحو ذلك سهوا فيجب عليه إذا تذكر ما تركه قبل الشروع في قراءة الركعة التي تليها أن يأتي به وبما بعده ويسجد للسهو في آخر صلاته ، فإن لم يتذكره حتى شرع في قراءة الركعة التالية لغت الركعة وقامت ما بعدها مقامها وأتى بركعة بدلها ويسجد للسهو وجوبا . فإن رجع إلى ما فاتته بعد الشروع في قراءة التالية عالما بحرمة الرجوع فإن صلاته تبطل . أما إذا كان معتقدا جوازه فلا تبطل ، وإذا تذكره قبل الشروع في قراءة التالية ولم يعد إلى ما تركه عمدا فإن كان عالما بالحكم بطلت صلاته ، وإن كان جاهلا بالحكم لغت الركعة وقامت تاليتها مقامها وأتى بركعة بدلها وسجد للسهو وجوبا . أما إذا لم يتذكر ما فاتته إلا بعد سلامه فيجب عليه أن يأتي بركعة كاملة إن كان ما تركه من غير الركعة الأخيرة ، فإن كان منها فيجب عليه أن يأتي به وبما بعده ثم يسجد للسهو وهذا إذا لم يطل الفصل ولم يحدث أو يتكلم وإلا بطلت صلاته ووجبت إعادتها .

وأما الشك في الصلاة الذي يقتضي سجود السهو فمثاله أن يشك في ترك ركن من أركانها =

= أو في عدد الركعات فإنه في هذه الحالة يبنى على المتيقن ويأتي بما شك في فعله ويتم صلاته ويسجد للسهو وجوبا . ومن أدرك الإمام راكعا فشك هل شارك الإمام في الركوع قبل أن يرفع أو لم يدركه لم يعتد بتلك الركعة ويأتي بها مع ما يقضيه ويسجد للسهو . أما إذا شك في ترك واجب من واجبات الصلاة كأن شك في ترك تسبيحة من تسبيحات الركوع أو السجود فإنه لا يسجد للسهو لأن سجود السهو لا يكون للشك في ترك الواجب بل يكون لترك الواجب سهوا . وإذا أتم الركعات وشك وهو في التشهد في زيادة الركعة الأخيرة لا يسجد للسهو . أما إذا شك في زيادة الركعة الأخيرة قبل التشهد فإنه يجب عليه سجود السهو . ومثل ذلك ما إذا شك في زيادة سجدة على التفصيل المتقدم ومما تقدم يعلم أن الشك لا يسجد له في بعض صورته . فمن سجد للسهو في حالة لم يشرع لها سجود السهو وجب عليه أن يسجد للسهو لذلك . لأنه زاد في صلاته سجدين غير مشروعين . ومن علم أنه سها في صلاته ولم يعلم هل السجود مشروع لهذا السهو أو لا لم يسجد لأنه لم يتحقق سببه والأصل عدمه . ومن سها في صلاته وشك هل سجد لذلك السهو أو لا سجد للسهو سجدين فقط . وإذا كان المأموم واحدا وشك في ترك ركن أو ركعة فإنه يجب عليه أن يبنى على الأقل كالمفرد . ولا يرجع لفعل إمامه فإذا سلم إمامه لزمه أن يأتي بما شك فيه ويسجد للسهو ويسلم . فان كان مع إمامه غيره من المأمومين فإنه يجب عليه أن يرجع إلى فعل إمامه وفعل من معه من المأمومين وإذا شك شكاً يشرع السجود له ثم تبين له أنه مصيب لم يسجد لذلك الشك . ومن لحن لحنا يغير المعنى سهوا أو جهلا وجب عليه أن يسجد للسهو ، وإذا ترك سنة من سنن الصلاة أبيع له السجود .

الشافعية — قالوا تنحصر أسباب سجود السهو في ستة أمور : (الأول) أن يترك الإمام أو المفرد سنة مؤكدة وهي التي يعبر عنها بالأبواب وذلك كالتشهد الأول والقنوت الراجح وهو غير قنوت النازلة . أما لو ترك سنة غير مؤكدة وهي التي يعبر عنها بالهيئات كالسورة ونحوها مما تقدم فإنه لا يسجد لتركها عمدا أو سهوا ، فلو ترك فرضا كسجدة أو ركوع فإن تذكره قبل أن يفعل مثله أتى به فورا وإن لم يتذكره إلا بعد فعل مثله قام المثل مقامه بحيث يعتبر أولا ويلغى ما فعله بينهما . فان ترك الركوع مثلا ثم تذكره قبل أن يأتي بالركوع الثاني أتى به ثم يلغى ما فعله أولا ويمضي في إتمام صلاته ويسجد قبل السلام . فان تذكره بعد الاتيان بالركوع =

= الثاني قام الثاني مقام الأول وهكذا يقوم المتأخر مقام المتقدم وبلغى ما بينهما متى تذكر قبل السلام . وأما اذا تذكره بعد السلام فإن لم يطل الفصل عرفا ولم تصبه نجاسة غير معفو عنها ولم يتكلم أكثر من ست كلمات ولم يأت بفعل كثير مبطل وجب عليه أن يأت بما نسيه ، فلو ترك الركوع مثلا ثم تذكره بعد السلام بالشروط المتقدمة وجب عليه أن يقوم ويركع ثم يأت بما يكملها ويتشهد ويسجد للسهو ثم يسلم ، ومن ترك سنة مؤكدة كالشهاد الأول المتقدم ذكره ثم قام . فإن كان الى القيام أقرب فلا يعود له ، فإن عاد عامدا عالما بطلت صلاته . أما إن عاد سهوا أو جاهلا فلا تبطل . إلا أنه ليس له السجود ، ولو ترك القنوت المشروع لغير النازلة ونزل للجلوس حتى بلغ جة الركوع لا يعود له . فإن عاد عالما عامدا بطلت صلاته وإلا كان حكمه كما تقدم في التشهد وهذا ان كان غير مأموم . فإن كان مأموما وترك التشهد والقنوت قصدا فهو مخير بين أن يعود لمناجاة إمامه أو ينتظره حتى يلحقه إمامه فيمضي معه ، وإن تركهما سهوا يجب عليه العود مع الإمام ، فإن لم يعد بطلت صلاته إلا اذا نوى المفارقة في الصورتين فإنه حينئذ يكون منفردا . فلو ترك الإمام والمقتدى التشهاد الأول مثلا أو القنوت عمدا وكانا الى القيام أقرب في الأول وبلغا حد الركوع في الثاني ثم عاد الإمام فيجب على المأموم أن لا يعود معه ، وإنما يفارقه بالنية بقلبه أو ينتظره في القيام أو في السجود فإن عاد المأموم معه عالما عامدا بطلت صلاته وإلا فلا تبطل وإذا ترك الإمام التشهاد الأول وقام وجب على المأموم أن يقوم معه فإن عاد الإمام فلا يعود المأموم معه . (السبب الثاني) الشك في الزيادة فلو شك في عدد ما أتى به من الركعات بنى على اليقين وتم الصلاة وجوبا وتجدد لا محالة الزيادة ، ولا يرجع الشاك الى ظنه ولا لاخبار مخبر إلا اذا بلغ عدد المخبرين التواتر فيرجع لقولهم . (السبب الثالث) فعل شيء سهوا يبطل عمده فقط . كتطويل الركن القصير بأن يطيل الاعتدال أو الجلوس بين السجدين . ومثل ذلك الكلام القليل سهوا ، ولا يسجد إلا اذا تيقنه فأنشك فيه فلا يسجد . أما ما لا يبطل عمده ولا سهوه كالتفات بالعنق ومشي مخطوتين فلا يسجد لسهوه ولا لعمده . وأما ما يبطل عمده وسهوه ككلام كثير وأكل فلا يسجد له أصلا لبطلان الصلاة . (السبب الرابع) نقل ركن قولي غير مبطل في غير محله كأنه يعيد قراءة الفاتحة كلها أو بعضها في الجلوس ، وكذلك نقل السنة القولية كالسورة من محلها الى محل آخر كأن يأتى بها في الركوع فإنه يسجد له . ويستثنى من ذلك إذا قرأ السورة قبل

= الفاتحة فلا يسجد لها . (السبب الخامس) الشك في ترك بعض معين كان شك في ترك قنوت لغير النازلة ، أو ترك بعض مبهم كأن لم يدر هل ترك القنوت أو الصلاة على النبي في القنوت . وأما إذا شك هل أتى بكل الأبعاض أو ترك شيئا منها فلا يسجد . (السبب السادس) الاقتداء بمن في صلاته خلل ولو في اعتقاد المأموم كالاقتداء بمن ترك القنوت في الصبح أو بمن يقنت قبل الركوع فإنه يسجد بعد سلام الإمام وقبل سلام نفسه . وكذلك إذا اقتدى بمن يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول فإنه يسجد .

المالكية - قالوا سبب سجود السهو ينحصر في ثلاثة أشياء : نقص فقط ، وزيادة فقط ، ونقص وزيادة . أما الأول فهو نقص سنة مؤكدة داخلية في الصلاة كالسورة إذا تركها في محلها سهوا . ومثل السنة المؤكدة السنتان الخفيفتان كتكبيرتين من تكبيرات الصلاة سوى تكبيرة الاحرام فيسجد إذا تركهما سهوا . وأما من ترك سنة مؤكدة عمدا داخلية في الصلاة ففي صحة صلاته وبطلانها خلاف ، ومثله من ترك سنتين خفيفتين داخليتين في الصلاة . وأما من ترك أكثر من ذلك عمدا فصلاته باطلة على الراجح ويستغفر الله تعالى ولا يسجد عليه إن ترك سنة خفيفة كتكبيرة واحدة أو ترك مندوبا كالقنوت في الصبح ، فإن سجد لترك السنة الخفيفة أو المندوب ، فإن كان ذلك قبل السلام بطلت صلاته لادخاله فيها ما ليس منها وهو السجود ، وإن كان بعد السلام فلا تبطل لأنه زيادة خارجة عن الصلاة فلا تضر ، ومثل السنة الخفيفة والمندوب السنة الخارجة عن الصلاة كالاقامة ، فإذا تركها سهوا فلا يسجد لها ، فإن سجد قبل السلام بطلت الصلاة وبعده لا ضرر . ومتى ترك سنة مؤكدة داخلية في الصلاة أو سنتين خفيفتين داخليتين في الصلاة فإنه يسجد لذلك سواء كان الترك محققا أو مشكوكا فيه بل لو شك في كون الحاصل منه نقصا أو زيادة فإنه يعتبره نقصا ويسجد قبل السلام .

ومن هذا يتضح أن ترك السنة المؤكدة والسنتين الخفيفتين يحجر بالسجود وأن ترك السنة الخفيفة والمندوب (الفضيلة) لا يشرع له السجود .

وأما ترك فرض من فرائض الصلاة فلا يجبره سجود السهو ولا بد من الإتيان به سواء كان الترك من الركعة الأخيرة أو غيرها إلا أنه إذا كان الركن المتروك من الأخيرة يأتي به إذا تذكره قبل أن يسلم معتقدا كمال صلاته ، فإن سلم معتقدا كمال صلاته فات تدارك الركن المتروك ، وألغى المصلي ركعة النقص وأتى بركعة بدلها وسجد بعد سلامه لزيادة الركعة الملقاة وهذا =

== إن قرب الزمن عرفا بعد السلام وإلا بطلت صلاته . وإن كان الركن المتروك من غير الركعة الأخيرة فإنه يأتي به ما لم يعقد ركوع الركعة التي تليها .

وعقد الركوع يكون برفع الرأس منه مطمئنا معتدلا إلا إذا كان المتروك سهوا هو الركوع فإن عقد الركعة التالية يكون بجرد الانحناء في ركوعها وإن لم يرفع منه كما تقدم . فإذا ترك سجود الركعة الثانية مثلاً ثم قام للركعة الثالثة فإنه يأتي بالسجود المتروك إذا تذكر قبل أن يرفع رأسه من ركوع الركعة التي قام لها مطمئنا معتدلا ، فإن لم يتذكر حتى رفع من ركوعها مضى في صلاته وجعل الثالثة ثانية فيجلس على رأسها ويأتي بعدها بركعتين ثم يسلم ويسجد قبل سلامه لنقص السورة من الركعة الثانية التي كانت الثالثة قرأ فيها بأتم القرآن فقط ولزيادة الركعة التي ألغاه . وكيفية الإتيان بالنقص أن تارك الركوع يرجع قائما ويندب له أن يقرأ شيئا من القرآن غير الفاتحة قبل ركوعه ليقع ركوعه عقب قراءة . وتارك الرفع من الركوع يرجع محدوبا حتى يصل لحد الركوع ثم يرفع بنيته وتارك سجدة واحدة يجلس ليأتي بها من جلوس وتارك سجدين يهوى لهما من قيام ثم يأتي بهما . ويستثنى مما تقدم الفاتحة إذا تركها سهوا ولم يتذكر حتى ركع فإنه يمضي في صلاته على المشهور ويسجد قبل السلام سواء كان الترك لها في ركعة من الصلاة أو أكثر متى أتى بها ولو في ركعة واحدة من صلاته وذلك لأن الفاتحة وإن كان المعتمد في المذهب هو القول بوجوبها في كل ركعة من ركعات الصلاة إلا أنه إذا أتى بها في ركعة واحدة منها وتركها في الباقي سهوا فإن صلاته تصح ويحبر تركها بالسجود قبل السلام مراعاة للقول بوجوبها في ركعة واحدة ويندب له إعادة الصلاة احتياطا في الوقت وخارجه ، فإن ترك السجود لترك الفاتحة ، فإن كان عمدا بطلت الصلاة ، وإن كان سهوا أتى به إن قرب الزمن عرفا وإلا بطلت كما تبطل إذا ترك الفاتحة عمدا أو تركها سهوا وتذكر قبل الركوع ولم يأت بهما ولو على القول بعدم وجوبها في كل ركعة لاشتتار القول بوجوبها في الكل .

السبب الثاني الزيادة وهي زيادة فعل ليس من جنس أفعال الصلاة فكل خفيف سهوا أو كلام خفيف كذلك أو زيادة ركن فعلي من أركان الصلاة كالركوع والسجود ، أو زيادة بعض من الصلاة كركعة أو ركعتين على ما تقدم في مبطلات الصلاة . فأما إذا كانت الزيادة من أقوال الصلاة فإن لم يكن القول المزيّد فريضة كان زاد سورة في الركعتين الأخيرتين من

== الرابعة سهوا فلا يطلب منه السجود ولا تبطل صلاته إذا سجد بعد السلام لأنه زيادة خارج الصلاة فلا تضر كما تقدم ، وإن كان القول المزيد فريضة كالفاتحة إذا كررها سهوا فإنه يسجد لذلك ، والزيادة على ما ذكر تقتضي السجود ولو كانت مشكوكا فيها ، فمن شك في صلاة الظهر مثلا هل صلى ثلاثا أو أربعا ، فإنه يبنى على اليقين ويأتي بركعة ويسجد بعد السلام لاحتمال أن الركعة التي أتى بها زائدة ، ومثله من شك وهو في صلاة الشفع هل هو به أو بالوتر فإنه يحتمل ما هو فيه الشفع ويأتي بركعة وترا ويسجد بعد السلام لاحتمال أنه صلى الشفع ثلاث ركعات فيكون قد زاد ركعة . ومن الزيادة أن يطيل في محل لا يشرع فيه التطويل كحال الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين . والتطويل أن يمكث أزيد من الطمأنينة الواجبة والسنة زيادة ظاهرة . أما إذا طوّل بمحل يشرع فيه التطويل كالسجود والجلوس الأخير فلا يعد ذلك زيادة فلا يسجد . ومن الزيادة أيضا أن يترك الإصرار بالفاتحة ولو في ركعة ويأتي بدله بأعلى الجهر وهو أن يزيد على إسماع نفسه ومن يليه . أما إذا ترك الجهر وأتى بدله بأقل السر وهو (حركة اللسان) فإنه تنقص لا زيادة فيسجد له قبل السلام إن كان ذلك في الفاتحة فقط أو منها ومن السورة ، فإن كان في السورة فقط فلا يسجد له إن كان ذلك في ركعة واحدة لأنه سنة خفيفة بخلاف ما إذا كان في ركعتين فإنه يسجد له . . . هذا :

وإذا ترك المنفرد أو الإمام الجلوس للشهادة الأول فإنه يرجع للآتيان به استئنا ما لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه وإلا فلا يرجع فلو رجع فلا تبطل صلاته ولو كان رجوعه بعد قراءة شيء من الفاتحة . أما إذا رجع بعد تمام الفاتحة فتبطل . وعلى المأموم أن يتبع إمامه في الرجوع إذا رجع قبل مفارقة الأرض بيديه وركبتيه أو رجع بعد المفارقة وقبل تكميل الفاتحة كما يتبعه في عدم الرجوع إذا فارق الأرض بيديه وركبتيه . فإن خالفه في شيء من ذلك عمدا ولم يكن متأولا أو جهلا بطلت صلاته .

السبب الثالث من أسباب السجود ، نقص وزيادة معاً ، والمراد بالنقص هنا نقص سنة ولو كانت غير مؤكدة ، والمراد بالزيادة ما تقدم في السبب الثاني ، فإذا ترك الجهر بالسورة وزاد ركعة في الصلاة سهوا فقد اجتمع له نقص وزيادة فيسجد لذلك قبل السلام ترجيحاً للطالب للنقص على الزيادة كما يأتي .

الطريقة . . . قالوا سبب سجود المهور ترك واجب من واجبات الصلاة ، أو تأخير عن =

== موضعه، أو تقديمه، أو تأخير ركن، أو تقديمه كذلك، أو الزيادة في الصلاة بشيء من جنس أعمالها. ولا يجب السجود لترك كل الواجبات المتقدمة بل يجب بترك واجب من الواجبات الآتية وهي أحد عشر: (الأول) قراءة الفاتحة، فإن تركها كلها أو أكثرها في ركعة من الأولين في الفرض وجب سجود السهو. أما لو ترك أقلها فلا يجب لأن لا أكثر حكم الكل، ولا فرق في ذلك بين الإمام والمنفرد. وكذا لو تركها أو أكثرها في أية ركعة من النفل أو الوتر فإنه يجب عليه سجود السهو لوجوب قراءتها في كل الركعات. (الثاني) ضم سورة أو ثلاث آيات قصار أو آية طويلة إلى الفاتحة فإن لم يقرأ شيئاً أو قرأ آية قصيرة وجب عليه سجود السهو. أما إن قرأ آيتين قصيرتين فإنه لا يسجد لأن لا أكثر حكم الكل. فإن نسي قراءة الفاتحة أو قراءة السورة وركع ثم تذكرها عاد وقرأ ما نسيه، فإن كان مانسيه هو الفاتحة أعادها وأعاد بعدها قراءة السورة وعليه إعادة الركوع ثم يسجد للسهو. أما إذا نسي قنوت الوتر وخررا كما ثم تذكره فإنه لا يعود لقراءته وعليه سجود السهو، فإن عاد وقنت لا يرتفع ركوعه وعليه سجود السهو أيضاً. ومن قرأ الفاتحة مرتين سهواً وجب عليه سجود السهو لأنه أخر السورة عن موضعها، ولو نكس قراءته بأن قرأ في الأولى سورة الضحى والثانية سورة سبح مثلاً لا يجب عليه سجود السهو لأن مراعاة ترتيب السور من واجبات نظم القرآن لا من واجبات الصلاة. وكذا من أخر الركوع عن آخر السورة بأن سكت قبل أن يركع فإنه لا يجب عليه سجود السهو. (الثالث) تعيين القراءة في الأولين من الفرض فلو قرأ في الأخيرين أو في الثانية والثالثة فقط وجب عليه سجود السهو بخلاف النفل والوتر كما تقدم. (الرابع) رعاية الترتيب في فعل مكرر في ركعة واحدة وهو السجود فلو سجد سجدة واحدة سهواً، ثم قام إلى الركعة التالية فأذاها بسجديها، ثم ضم إليها السجدة التي تركها سهواً صححت صلاته ووجب عليه سجود السهو لترك هذا الواجب وليس عليه إعادة ما قبلها. أما عدم رعاية الترتيب في الأفعال التي لم تتكرر كأن أحرم فركع ورفع ثم قرأ الفاتحة والسورة فإن الركوع يكون ملغى وعليه إعادته بعد القراءة ويسجد للسهو لزيادة الركوع الأول. (الخامس) الطمأنينة في الركوع والسجود، فمن تركها ساهياً وجب عليه سجود السهو على الصحيح. (السادس) القعود الواجب وهو ما عدا الأخير سواء كان في الفرض أو في النفل فمن سها عن القعود الأول وقام إلى الركعة التالية قياماً تاماً مضى في صلاته وسجد للسهو لأنه ترك واجب القعود. وفي هذه الحالة إن رجع إلى القعود الأول فسدت صلاته لأنه أهمل فرض القيام باهتمامه بواجب القعود. أما إن سها عن القعود الأول ==

= وهم بالقيام ولم يستو قائما وتذكر في هذه الحالة فإن كان إلى القعود أقرب وجب عليه القعود ولا يسجد للسهو لأن ما قارب القعود يعتبر قعودا، وإن كان إلى القيام أقرب قام وأتم الصلاة وسجد للسهو، فلو عاد في هذه الحالة إلى القعود فسدت صلاته لأن ما قارب القيام يعتبر قياما . (السابع) قراءة التشهد فلو تركه سهوا سجد للسهو ولا فرق بين تركه في القعود الأول أو الثاني . (الثامن) قنوت الوتر ويحقق تركه بالركوع قبل قراءته فن تركه سجد للسهو . (التاسع) تكبيرة القنوت فن تركها سهوا سجد للسهو . (العاشر) تكبيرة ركوع الركعة الثانية من صلاة العيد فانها واجبة بخلاف تكبيرة الأولى كما تقدم . (الحادي عشر) جهر الامام وإسراره فيما يجب فيه ذلك فإن ترك ما يجب من ذلك وجب عليه سجود السهو وهذا في غير الأدعية والثناء ونحوها فإنه لو جهر بشيء منها لم يسجد للسهو .

ولا فرق في كل ما تقدم بين أن تكون الصلاة فرضا أو تطوعا، ومن شك في صلاته فلم يدر كم صلى يجب عليه أن يقطع صلاته ويستأنف صلاة جديدة، ولا يكفي قطع الصلاة في هذه الحالة يجتزئ النية بل لا بد من الإتيان بمناف للصلاة . والأولى أن يأتي بالسلام قاعدا وهذا كله إذا لم يكن الشك عادة له، فإن تعوده أخذ بغالب ظنه دفعا للخروج، ويجب عليه أن يقعد فيما يتوهمه موضع قعود ويجب عليه سجود السهو .

محل سجود السهو وصفته

الحنفية — قالوا محل سجود السهو بعد السلام الأول مطلقا سواء كان السهو بالزيادة أو بالنقصان وهذا هو الأولى فلو سجد قبل السلام أجزاء ولا يعيده . وصفته أن يسجد سجدتين بعد أن يسلم عن يمينه ويتشهد بعدهما وجوبا ويسلم كذلك، ولا يجوز له أن يؤخر سجود السهو إلى ما بعد التسليمتين، فلو فعل ذلك سقط عنه سجود السهو لأن التسليمة الثانية بمنزلة الكلام الأجنبي .

المالكية — قالوا إن كان سببه نقصا فقط، أو نقصا وزيادة فمحله قبل السلام، فإذا نقص السورة سهوا ولم يتذكر حتى انحنى لركوع الركعة المتروكة منها السورة فلا يرجع لها وإلا بطلت صلاته، وإذا لم يرجع انتظر حتى يتشهد في آخر صلاته ويصلي على النبي عليه الصلاة والسلام ويدعو ثم يسجد سجدتين ويعيد تشهد استنانا ولا يدعو ولا يصلي على النبي عليه الصلاة والسلام ثم يسلم، وإن كان سببه الزيادة فقط يسجد بعد السلام، وإذا أنحر القبلي =

مباحث سجدة التلاوة

دليل مشروعيتها

ورد في الصحيحين أن ابن عمر رضى الله عنهما قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ القرآن فيقرأ السورة فيها سجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما يجحد بعضنا موضعاً لمكان

= كرهه . وإذا قدم البعدى حرم إن تعمد التقديم أو التأخير وإلا فلا كراهة ولا حرمة ولا تبطل صلاته فيهما .

وصفته سجدة ثان وإن تكرر سببه ويتشهد بعدهما بدون دعاء وصلاة على النبي عليه السلام كما تقدم ويعيد السلام وجوباً إن كان بعدياً ، فإن لم بعده فلا تبطل صلاته ثم إن سجود السهو لا يحتاج إلى نية إذا كان قبل السلام لأن نية الصلاة منسحبة عليه نظراً لكونه بمثابة جزء من الصلاة . وأما إن كان بعد السلام فيحتاج لنية لكونه خارجاً عن الصلاة ، وإذا كان السجود لتقص في صلاة الجمعة ونسيه حتى سلم تعين سجوده بالجامع الذى صلى فيه . وأما إذا كان لزيادة فيها فيسجد في أى جامع كان لأنه بعد السلام ، ولا يجزئ سجوده في غير جامع تقام فيه الجمعة .

الشافعية — قالوا يسجد للسهو في جميع الأحوال التى يطلب فيها بعد التشهد والصلاة على النبي وآله وقبل السلام .

وصفة سجود السهو سجدة ثان كسجود الصلاة ولو كثر مقتضيه ويحتاج لنية وتكون بقلبه لا بلسانه فلو سجد بدون نية عامداً عالياً بطلت صلاته ، كما لو تلفظ بالنية وإنما تشترط النية لغير المأموم . وأما هو فلا يحتاج لها اكتفاء بنية الافتداء والأليق إذا كان سببه سهواً أن يقول في سجوده سبحان الذى لا ينام ولا يسهو وإذا وقع عمداً فالأليق الاستنفار .

الحنابلة — قالوا لا خلاف في جواز سجود السهو قبل السلام وبعده ولكن الأفضل أن يكون قبل السلام مطلقاً إلا في صورتين : (أحدهما) أن يسجد لتقص ركعة فأكثر في صلاته فإنه يأتى بالنقص ثم يسجد بعد السلام . (ثانيتها) أن يشك الإمام فى شيء من صلاته ثم يلين على ظالم ظنه فإن الأفضل في هذه الحالة أيضاً أن يسجد بعد السلام ، ويكفيه جميع سهوه سجدة ثان وإن تعدد موجهه وإذا اجتمع سجود قبل وبعدي رجع القبلي . وصفته أن يكبر ثم

جبهته . وقال صلى الله عليه وسلم : « اذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان بيكى
يقول يا ويله أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وأمرت بالسجود فعصيت فلي النار » .
رواه مسلم . وقد أجمعت الأمة على أنها مشروعة عند قراءة مواضع مخصوصة من القرآن .

حكمها

أما حكمها، فهو السنية ^(١) . فتنس للقارئ والمستمع ^(٢) (وهو قاصد السماع) بالشروط الاتية .

= يسجد سجدتين كسجود الصلاة، فان كان السجود بعديا أتى بالتشهد قبل السلام وإذا كان
قبليا لا يأتي بالتشهد .

(١) الحنفية - قالوا حكم سجود التلاوة الوجوب على القارئ والسماع ، فان لم يسجد
أحدهما عند موجهه كان آثما . ثم إن ذلك الوجوب تارة يكون موسعا وتارة يكون مضيقا
فيكون موسعا إن حصل موجهه خارج الصلاة فلا يأثم بتأخير السجود إلا آخر حياته
إن مات ولم يسجد ولكن يكره تأخيره تنزيها . ويكون الوجوب مضيقا إن حصل موجه
السجود في الصلاة بأن تلا آية السجدة وهو يصلي فانه يجب عليه في هذه الحالة أن يؤديه
فورا وقدر الفور بأن لا يكون بين السجدة وبين تلاوة آيتها زمن يسع أكثر من قراءة ثلاث
آيات ، فان مضى بينهما زمن يسع ذلك بطل الفور . ثم إن آية السجدة إما أن تكون وسط
السورة أو آخرها . فان كانت وسطها فالأفضل للصلى أن يسجد لها عقب قراءتها وقبل إتمام
السورة ثم يقوم فيختم السورة ويركع ، فان لم يسجد وركع قبل انقطاع الفور السابق ونوى
بالركوع السجدة أيضا فانه يجوز كما يجوز السجود للصلاة قبل انقطاع الفور المذكور ولو
لم ينويه السجدة أيضا ، فان انقطع الفور فلا تسقط عنه لا بالركوع ولا بسجود الصلاة وعليه
قضاؤها بسجدة خاصة ما دام في صلاته . فاذا خرج من الصلاة فلا يقضيها لفوات وقتها
إلا اذا كان نحروجه بالسلام ولم يأت بمناف للصلاة بعده فانه يقضيها عقب السلام . أما إن
كانت الآية آخر السورة فالأفضل أن يركع وينوي السجدة ضمن الركوع ، فاذا سجد لها
ولم يركع وعاد الى القيام فيندب أن يتلو آيات من السورة التي تليها ثم يركع ويتم الصلاة .

(٢) الحنفية والشافعية - قالوا لا يشترط القصص بل يطلب من السامع السجود ولو

لم يقصد السماع .

شروط سجدة التلاوة

وأما شروطها ففصله في المذهب ^(١).

(١) الحنفية — قالوا يشترط لها ما يشترط للصلاة إلا التحريمة ونية تعيين الوقت فانهما لا يشترطان لها ولا يؤتى بالتحريمة فيها كما سيأتي في صفتها . ويشترط لوجوبها كذلك ما يشترط لوجوب الصلاة من الإسلام والبلوغ والعقل والطهارة من الحيض والنفس فلا تجب على كافر وصبي ومجنون ولا على حائض أو نفساء لا فرق بين أن يكون أحدهم قارئاً أو سامعاً . أما من سمع من أحدهم فإنه يجب عليه السجود إن كان أهلاً للوجوب أداء أو قضاء فيجب على السكران والجنب لأنهما أهل للوجوب قضاء إلا إذا كان القارئ مجنوناً فإنها لا تجب على من سمع منه ومثله الصبي غير المميز لأن صحة التلاوة يشترط لها التمييز . وكذا إذا سمع آية السجدة من غير آدمي كأن يسمعها من البهائم أو من آلة حاكية (كالهاتف) ، فإن هذا السماع لا يوجب السجود لعدم صحة التلاوة بفقد التمييز .

الحنابلة — قالوا يشترط لها بالنسبة للقارئ والمستمع ما يشترط لصحة الصلاة من طهارة الحدث واجتناب النجاسة واستقبال القبلة والنية وغير ذلك مما تقدم . ويزاد في المستمع شرطان : (الأول) أن يصلح القارئ للإمامة له ولو في صلاة النفل فلو سمعها من امرأة لا يسن له السجود (وأولى إذا سمعها من غير آدمي كالآلة الحاكية والبهائم) نعم إذا سمعها من أمي أو زمن لا يصلحان لإمامته فإنه يسن أن يسجد للاستماع منهما . (الثاني) أن يسجد القارئ فإذا لم يسجد فلا يسن للمستمع . ولا يصح السجود أمام القارئ أو عن يساره إذا كان يمينه خالياً ، ويكره أن يقرأ الإمام آية سجدة في صلاة سرية ولا يلزم المأموم متابعتها لو سجد لذلك بخلاف الجهرية فإنه يلزم متابعتها فيها . وهذا وإذا كرر تلاوتها أو استمعها فإنه يسن له تكرار السجود بتكرار ذلك .

المالكية — قالوا يشترط لها في القارئ والمستمع شروط صحة الصلاة من طهارة الحدث وخبث واستقبال قبلة وستر عورة وغير ذلك مما تقدم . ويسجد القارئ ولو كان غير صالح للإمامة كالفاسق والمرأة ولو قصده بقراءته إسماعيل حسن مسوته ، وكذلك يسجدان في الصلاة إذا قرأ آيتها فيها ولو كانت صلاة فرض إلا أنه يكره قراءتها في الفريضة هذا إذا كان المصلي إماماً أو منفرداً . أما المأموم فإنه يسجد تبعاً لإمامه فلو لم يسجد فلا يخلو عنه

صلاته لأنها ليست جزءاً من الصلاة. وإذا قرأها هو دون إمامه فلا يسجد فلو سجد بطلت صلاته لمخالفة فعله فعل الإمام. ويستثنى من الصلاة صلاة الجنائز فلا يسجد فيها كما أنه إذا قرأ آية السجدة في خطبة جمعة أو غيرها لا يسجد، ولا تبطل صلاة الجنائز ولا الخطبة لو سجد. ويزاد في المستمع شروط ثلاثة: (أولاً) أن يكون القارئ صالحاً للإمامة في الفريضة بأن يكون ذكراً بالغاً عاقلاً مسلماً متوضئاً، فلو كان القارئ مجنوناً أو كافراً أو غير متوضئ فلا يسجد هو ولا المستمع كما لا يسجد السامع الذي لم يقصد الاستماع. وإن كان القارئ امرأة أو صبياً سجد القارئ دون المستمع. (ثانياً) أن لا يقصد القارئ إسماع الناس حسن صوته فإن كان ذلك فلا يسجد المستمع. (ثالثاً) أن يكون قصد السامع من السماع أن يتعلم من القارئ القراءة أو أحكامها من إظهار وإدغام ومد وقصر وغير ذلك أو الروايات كرواية ورش أو غيره أو يعلم القارئ ذلك، ومتى استكملت شروط السامع فإنه يسجد لها ولو ترك القارئ السجود إلا في الصلاة فيتركها تبعاً للإمام. وإذا كان القارئ غير متوضئ ترك آية السجود ويلاحظها بقلبه محافظة على نظام التلاوة وكذا إذا كان الوقت ينهى فيه عن سجود التلاوة. وإذا كرر المعلم أو المتعلم آية السجدة فيسن السجود لكل منهما عند قراءتها أول مرة فقط. وإذا جاوز القارئ محل السجود بيسير كآية أو آيتين طلب منه السجود ولا يعيد قراءة محله مرة أخرى، وإن جاوزه بكثير أعاد آية السجدة وسجد ولو كان في صلاة فرض. ولكن لا يسجد في الفرض إلا إذا لم ينحن للركوع. أما في النفل فإنه يأتي بآية السجدة في الركعة الثانية ويسجد إن لم يركع فإن ركع في الثانية فانت السجدة.

الشافعية — قالوا يشترط للسجود شروط: (أولاً) أن تكون القراءة مشروعة فلو كانت محزنة كقراءة الجنب أو مكروهة كقراءة المصل في حال الركوع مثلاً فلا يسن السجود للقارئ ولا للسامع. (ثانياً) أن تكون مقصودة فلو صدرت من ساه ونحوه كالطير (والفونغراف) فلا يشرع السجود. (ثالثاً) أن يكون المفروض كل آية السجدة فلو قرأ بعضها فلا يسجد. (رابعاً) أن لا تكون قراءة آية السجدة بدلاً من قراءة الفاتحة لعجزه عنها وإلا فلا يسجد. (خامساً) ألا يطول الفصل بين قراءة الآية والسجود وأن لا يعرض عنها فإن طال وأعرض عنها فلا يسجد. والطول أن يزيد على مقدار صلاة ركعتين بقراءة متوسطة بين الطول والقصر. (سادساً) أن تكون قراءة الآية من شخص واحد فلو قرأ واحد بعض الآية وكلها شخص آخر فلا يسجد. (سابعاً) يشترط لها ما يشترط للصلاة من طهارة واستقبال وغير ذلك، وهذه =

أسبابها وصفتها ومبطلاتها

وأما أسبابها وصفتها فموضحة في المذاهب ^(١) . ويبطلها كل ما يبطل الصلاة .

= الشروط في جملتها عامة للصلى وغيره . ويزاد في المصلى شرطان آخران : (أولا) أن لا يقصد بقراءة الآية السجود فإن قصد ذلك وسجد بطلت صلاته إن سجد عامدا عالما . ويستثنى من ذلك قراءة سورة (السجدة) في صبح يوم الجمعة فإنها سنة . ويسن السجود حينئذ فإن قرأ في صبح يوم الجمعة غير هذه السورة وسجد بطلت صلاته بالسجود إن كان عامدا عالما . كما تبطل صبح يوم الخميس مثلا لو قرأ فيها السورة المذكورة وسجد ، ويجب على المأموم أن يسجد تبعا لإمامه حيث كان يسجده مشروعا ، فإن ترك متابعة الإمام عمدا مع العلم بطلت صلاته . (ثانيا) أن يكون هو القارئ فإن كان القارئ غيره وسجد فلا يسجد ، فإن سجد بطلت صلاته إذا كان عالما عامدا ، ولا يسجدها مصلى الجنازة بخلاف الخطيب فيسن له السجود ، ويحرم على القوم السجود لما فيه من الاعراض عن الخطبة .

(١) الحنفية — قالوا أسباب سجود التلاوة ثلاثة أمور : (الأول) التلاوة فتجب على التالى ولو لم يسمع نفسه كأن كان أصم لا فرق بين أن يكون خارج الصلاة أو فيها إماما كان أو منفردا . أما المأموم فلا تجب عليه بتلاوته لأنه ممنوع من القراءة خلف إمامه فلا تعتبر تلاوته موجبا لها . وإذا تلا الخطيب يوم الجمعة أو العيدين آية سجدة وجبت عليه وعلى من سمعه فينزل من فوق المنبر ثم يسجد ويسجد الناس معه ولكن يكره له أن يأتى بآية السجدة وهو على المنبر . أما الإتيان بها وهو في الصلاة فإنه لا يكره إذا أدى السجدة ضمن الركوع أو السجود بخلاف ما إذا أتى بها وحدها ، فإنه يكره لما فيه من التهويش على المصلين . (الثاني) سماع آية سجدة من غيره . والسماع إما أن يكون في الصلاة أو لا وكذا المسموع منه . فإن كان السامع في الصلاة وكان منفردا أو إماما ، فإنه يجب عليه فعلها خارج الصلاة إلا إذا سمعها من مأموم على الصحيح فإنه لا تجب عليه السجدة . أما إذا كان السامع مأموماً فإن سمعها من غير إمامه فحكمه كذلك وإن سمعها من إمامه ، فإن كان مدركا للصلاة وجبت عليه متابعتها في سجوده ، وإن كان مسبوقا فإن أدرك الإمام قبل سجوده للتلاوة تابعه أيضا ، وإن أدركه بعد سجود التلاوة في الركعة التي تلا فيها الآية لم يسجد أصلا . وإن أدركه في الركعة

== التي بعدها سجد بعد الصلاة . (الثالث) الاقتداء فلو تلاها الإمام وجبت على المقتدى وإن لم يسمعها .

وأما صفة السجود، فهي أن يسجد سجدة واحدة بين تكبيرين : تكبيرة وضع جبهته على الأرض للسجود، وتكبيرة رفعها ولا يقرأ التشهد ولا يسلم . والتكبيرتان مسنونتان فلو وضع جبهته على الأرض دون تكبير صححت السجدة مع الكراهة، فله ركن واحد وهو وضع الجبهة على الأرض أو ما يقوم مقامه من الركوع أو السجود أو من الأيماء للريض أو للمسافر الذي يصل على الدابة في السفر وقد تقدم حكمه . ويقول في سجوده سبحان ربى الأعلى ثلاثاً أو يقول ما شاء مما ورد نحو اللهم أكتب لى بها عندك أجراً وضع غنى بها وزراً واجعلها لى عندك ذخراً وتقبلها منى كما تقبلتها من عبدك داود . ويستحب لمن تلاها جالساً أن يقف ويختر لها ساجداً . ومن كرر آية سجدة فى مجلس واحد تسجد كذلك سجوداً واحداً . فإن اختلف المجلس فإنه يكرر السجود .

الحنابلة --- قالوا لها سببان : التلاوة ، والاستماع بالشروط المتقدمة . وبشرط أن لا يطول الفصل عرفاً بينها وبين سببها ، فإن كان القارئ أو السامع محدثاً ولا يقدر على استعمال الماء تيمم وسجد . أما إذا كان قادراً على استعمال الماء فإن السجود يسقط عنه لأنه لو توضأ يطول الفصل . وهذا ولا يسجد المقتدى للتلاوة إلا متابعة لإمامه . وأما أركانها فثلاثة : وهى السجود، والرفع منه ، والتسليم الأولى : أما التسليم الثانية فليست بواجبة . فيسجد بلا تكبيرة لإحرام بل بتكبيرتين : إحداهما تكبيرة وضع الجبهة . والثانية تكبيرة رفعها ولا يتشهد إلا أنه يندب له الجلوس إذا لم يكن فى الصلاة ليسلم جالساً والتكبيرتان ليستا من أركانها بل هما واجبتان ويدعو فى سجوده بالدعاء المتقدم ذكره عند الحنفية .

المالكية --- قالوا سببها التلاوة والاستماع بشرط أن يقصده كما تقدم بيانه فى شروطها . وأما صفتها فهي سجدة واحدة بلا تكبير لإحرام وبلا سلام بل يكبر للهوى لها وللرفع استئنا فى كل منهما . والقائم للهوى لها من قيام مسروراً كان فى صلاة أو غيرها . ولا يجلس لياتى بها من جلوس وإذا كان راكباً على الدابة نزل وسجدها على الأرض إلا إذا كان مسافراً أو توفرت فيه شروط صلاة النفل على الدابة فإنه يسجد عليها بالإيماء . ويندب أن يدعو فى سجوده بالدعاء المتقدم ذكره عند الحنفية .

الشافعية --- قالوا سببها التلاوة والاستماع بالشروط المتقدمة ولها ركنان : أحدهما النية =

المواضع التي تطلب فيها سجدة التلاوة

تطلب في أربعة عشر موضعا ، وهي آخر آية في الأعراف : ﴿ إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون ﴾ . وآية الرعد : ﴿ ولله يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها وظلالهم بالغدق والآصال ﴾ . وآية النحل : ﴿ ولله يسجد ما في السموات وما في الأرض من دابة والملائكة وهم لا يستكبرون يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون ﴾ . وآية الاسراء التي آخرها : ﴿ ويزيدهم خشوعا ﴾ . وآية مريم التي آخرها : ﴿ خروا سجدا وبكيا ﴾ . وآيتان في سورة الحج أولاهما آخرها : ﴿ ويفعل ما يشاء ﴾ في آخر الربع الأول منها . ثانيتهما آخر السورة : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أركعوا واسجدوا ﴾ الى قوله تعالى : ﴿ لعلمكم تفعلون ﴾ . وآية الفرقان وهي : ﴿ واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن أنسجد لما تأمرنا وزادهم نفورا ﴾ . وآية النمل وهي : ﴿ ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض ويعلم ما تخفون وما تعلنون الله لا إله إلا هو رب العرش العظيم ﴾ . وآية سورة السجدة وهي : ﴿ إنما يؤمن بآياتنا الذين إذا ذكروا بها خروا سجدا ﴾ . الى قوله تعالى : ﴿ وهم لا يستكبرون ﴾ . وآية سورة فصلت وهي : ﴿ لا تسجدوا للشمس

== وذلك لغير المأموم . أما المأموم فيكفيه نية الإمام لأن سجوده تابع لسجوده . ثانيهما سجدة واحدة كسجدة الصلاة وهذان الركعتان بالنسبة للمصلي وغيره . ويزاد لغير المصلي ثلاثة أركان : تكبيرة الاحرام ، الجلوس بعد السجدة ، السلام . ويجب على المصلي أن يقتصر على النية بالقلب فلو تلفظ بها بطلت صلاته . أما غير المصلي فيسن له التلفظ . ويشترط لغير المصلي أن يقارن بين النية وتكبيرة الاحرام . ويسن رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام . والتكبير للهوى للسجود والرفع منه والدعاء فيه كالتسليمة الثانية . ويسن أن يدعو بالدعاء المتقدم ذكره عند الحنفية . ويقوم مقام سجود التلاوة ما يقوم مقام تحية المسجد . فمن لم يرد فعل سجدة التلاوة قرأ سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم أربع مرات . فان ذلك يجزئه عن سجدة التلاوة ولو كان متطهرا .

(١) المالكية والحنفية — لم يعدوا آية آخر الحج من المواضع التي يطلب فيها سجود التلاوة .

ولا للقمر واسجدوا لله الذى خلقهن إن كنتم إياه تعبدون^(١) . وآية النجم وهى : ﴿ أفمن هذا الحديث تعجبون وتضحكون ولا تبكون وأنتم سامدون فاسجدوا لله واعبدوا ﴾ . وآية سورة الانشقاق وهى قوله تعالى : ﴿ وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون ﴾ . وآية اقرأ وهى : ﴿ كلا لا تطعه واسجد واقترب ﴾ . وأما آية ص وهى : ﴿ وظن داود أنما فتناه فاستنفر ربه ونحرا كما وأناب ﴾ . فليست من مواضع سجود التلاوة والسجود يكون عند آخر كل آية من آياتها المتقدمة^(٢) .

سجدة الشكر

هى سجدة واحدة كسجود التلاوة تستحب^(٤) عند تجدد نعمة أو اندفاع نقمة ولا تكون إلا خارج الصلاة ، فلو أتى بها فى الصلاة بطلت صلاته ولو نواها ضمن ركوع الصلاة وسجودها لم تجز^(٥) .

(١) المالكية — قالوا إن آية النجم وآية الانشقاق وآية اقرأ ليست من المواضع التى يطلب فيها سجود التلاوة .

(٢) الحنفية والمالكية — قالوا إنها من مواضع سجود التلاوة إلا أن المالكية قالوا إن السجود عند قوله تعالى : ﴿ وأناب ﴾ . والحنفية قالوا الأولى أن يسجد عند قوله تعالى : ﴿ وحسن مآب ﴾ . ومن هذا يتضح أن عدد مواضع سجدة التلاوة عند الحنفية أربعة عشر موضعاً بنقص آية آخر الحج وزيادة آية (ص) . وعند المالكية أحد عشر موضعاً بنقص آية النجم والانشقاق وسورة اقرأ . وزيادة آية ص .

(٣) الحنفية — قالوا إن السجود فى آية سورة فصلت عند قوله تعالى : ﴿ لا يسأمون ﴾ .

(٤) المالكية — قالوا بسجدة الشكر مكروهة وإنما المستحب عند حدوث نعمة أو اندفاع نقمة صلاة ركعتين كما تقدم .

(٥) الحنفية — قالوا بسجدة الشكر مستحبة (على المفتى به) ، وإذا نواها ضمن ركوع الصلاة أو سجودها أجزأته . ويكره الإتيان بها عقب الصلاة لئلا يتوهم العامة أنها سنة أو واجبة .

مباحث صلاة المسافر

دليلها

تقصر الصلاة الرباعية في السفر الى ركعتين : وهي الظهر والعصر والعشاء . سواء أكان في حالة الخسوف أم في حالة الأمن . وقد شرع القصر في السنة الرابعة من الهجرة وثبتت مشروعيتها بالكتاب والسنة والإجماع . قال تعالى : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ . وقال : يعلى بن أمية قلت لعمر ما لنا نقصر وقد أمانا؟ فقال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » . رواه مسلم . وقال ابن عمر رضي الله عنه : صحبت النبي صلى الله عليه وسلم « فكان لا يزيد في السفر على ركعتين وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك » متفق عليه . وروى ابن أبي شيبه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن خيار أمتي من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله والذين إذا استحسنوا استبشروا وإذا أسأوا استغفروا وإذا سافروا قصرُوا » . وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم ، صلى إماما بأهل مكة بعد الهجرة صلاة رباعية فسلم على رأس ركعتين ثم التفت الى القوم فقال : « أتموا صلاتكم فانا قوم سفر » . فدللت الآية الكريمة المتقدمة على مشروعية القصر في حالة الخسوف ودل ما بعدها من الأحاديث على مشروعيتها مطلقا في حالي الخوف والأمن ، وقد أجمعت الأئمة على مشروعيتها .

حكم قصر الصلاة

في حكم قصر الصلاة اختلاف المذاهب .^(١)

(١) الحنفية — قالوا إن قصر الصلاة واجب على المسافر ولا يجوز له الإتمام لقوله صلى الله عليه وسلم : « فرضت الصلاة ركعتين ، ركعتين . فأقزت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر » . فاذا أتم صلاته أتم لتأخير السلام عن نهاية القعود المفروض وهو القعود الأول في هذه الحالة ، ويعتبر متغفلا بالركعتين الأخيرتين لأن الفرض إنما هو الركعتان الأوليان . ولذا تبطل صلاته إن ترك القعود الأول في هذه الصورة لأنه ترك فرضا من فرائض الصلاة . المالكية — قالوا القصر سنة مؤكدة أكد من صلاة الجماعة ، فاذا لم يجده المسافر —

شروط صحة القصر

وأما شروط صحة القصر : فمنها أن يكون السفر مسافة تبلغ ستة عشر فرسخاً^(١) ذهاباً فقط والفرسخ ثلاثة أميال والميل ستة آلاف ذراع بذراع اليد وهذه المسافة تساوي ثمانين كيلو ونصف كيلو ومائة وأربعين متراً (مسيرة يوم وليلة بسير الإبل المحملة بالأنقال سيرا معتاداً) ولا يضر نقصان المسافة عن المقدار المبين بشيء قليل كميل أو ميلين^(٢) . ولا يشترط أن يقطع هذه المسافة في المدة المذكورة (يوم وليلة) فلو قطعها في أقل منها ولو في لحظة صح القصر . ومنها أن ينوى السفر ويشترط لنية السفر أمران :

= مسافراً يقتدى به صلى منفرداً محافظة على القصر . ويكره أن يقتدى بالمقيم لأنه لو اقتدى به لزمه الإتمام فتفوت سنة القصر المؤكدة .

الشافعية — قالوا القصر جائز وهو أفضل من الإتمام إن بلغ سفره ثلاث مراحل ولم يختلف في جواز قصره ، فإن كان السفر أقل من ثلاث فالإتمام أفضل . وكذا لو كان ثلاثاً فأكثر وكان المسافر ملاحاً (وهو من له دخل في تسيير السفينة) ، فإن الإتمام له أفضل لخلاف الإمام أحمد . وقوله بعدم جواز القصر له ، وقد يجب القصر فيما إذا أخر المسافر الصلاة إلى آخر الوقت بحيث لا يسع الوقت الباقي منه الصلاة إلا مقصورة لأنه لو أتم لزم إخراج بعض الصلاة عن وقتها مع تمكنه من إيقاعها بتمامها في الوقت .

الحنابلة — قالوا القصر جائز وهو أفضل من الإتمام ولا يكره الإتمام .

(١) الحنفية — قالوا المسافة مقدرة بالزمن وهو ثلاثة أيام من أقصر أيام السنة ويكفي أن يسافر في كل يوم منها من الصباح إلى الزوال . والمعتبر السير الوسط أى سير الإبل ومشى الأقدام ، فلو بكر في اليوم الأول ومشى إلى الزوال وبلغ المرحلة ونزل وبات فيها ثم بكر في اليوم الثاني وفعل ذلك ثم فعل ذلك في اليوم الثالث أيضاً فقد قطع مسافة القصر ولا عبرة بتقديرها بالفراخ على المعتمد . ولا يصح القصر في أقل من هذه المسافة .

(٢) المالكية — قالوا إن نقصت المسافة عن القدر المبين بثمانية أميال وقصر الصلاة صحت صلاته ولا إعادة عليه على المشهور . ويستثنى من اشتراط المسافة أهل مكة ومنى ومزدلفة والمحصب إذا خرجوا في موسم الحج للوقوف بعرفة ، فإنه يسرّ لهم القصر في حال ذهابهم وكذا في حال إيابهم إذا بقي عليهم عمل من أعمال الحج التي تؤدي في غير وطنهم وإلا أتموا . والشافعية قالوا نقص المسافة مهما قل يقصر .

(أحدهما) أن ينوى قطع تلك المسافة بتمامها من أول سفره فلو خرج هائما على وجهه لا يدرى أين يتوجه لا يقصر ، ولو طاف الأرض كلها لأنه لم يقصد قطع المسافة . وكذلك لا يقصر إذا نوى قطع المسافة ولكنه نوى الإقامة أثناءها مدة قاطعة لحكم السفر وسياق بيانها .

(ثانيهما) الاستقلال بالرأى فلا تعتبر نية التابع بدون نية متبوعه كالزوجة مع زوجها والجندي مع أميره والخدام مع سيده فلو نوت الزوجة مسافة القصر دون زوجها لا يصح لها أن تقصر وكذلك الجندي والخدام ونحوهما . ولا يشترط في نية السفر البلوغ فلو نوى الصبي مسافة القصر قصر الصلاة .

ومنها أن يكون السفر مباحا ، فلو كان السفر حراما كان سافرا لسرقة مال أو لقطع طريق أو نحو ذلك فلا يقصر ، وإذا قصر لم تنقصد صلاته . فان كان السفر مكروها ففيه تفصيل المذاهب .

(١) الحنفية — قالوا نية إقامة المدة القاطعة لحكم السفر لا تبطل بحكم القصر إلا إذا أقام بالفعل فلو سافر من القاهرة مثلا ناولا الإقامة بأسبوع مدة خمسة عشر يوما فأكثر يجب عليه القصر في طريقه إلى أن يقيم .

الشافعية — زادوا حكما آخر . وذلك أن التابع إذا نوى أنه متى تخلص من التبعية يرجع من سفره كالجندي إذا شطب اسمه والخدام إذا انفصل من الخدمة فلا يقصر في هذه الحالة حتى يقطع مسافة القصر وهي المرحلتان ، فان فاته صلاة حين بلوغه المرحلتين قضاهما مقصورة لأنها فائتة سفر .

(٢) الحنفية — قالوا يشترط في نية السفر أن تكون من بالغ فلا تصح نية الصبي ، فشروط نية السفر عندهم ثلاثة : نية قطع المسافة بتمامها من أول السفر . والاستقلال بالرأى والبلوغ .

(٣) الحنفية — لم يشترطوا ذلك فيجب القصر على كل مسافر ولو كان السفر محترما ويأثم بفعل المحرم .

(٤) المالكية — قالوا إذا كان السفر محترما صح القصر مع الإثم .

(٥) الحنفية — قالوا يجب القصر في السفر المكروه أيضا كغيره .

الشافعية — قالوا يجوز القصر في السفر المكروه .

وأما إذا كان السفر مباحا ولكن وقعت فيه المعصية فلا يمنع القصر .
ومنها مجاوزة محل الإقامة على تفصيل في المذاهب ^(١) .

= المسالكية — قالوا يكره القصر في السفر المكروه .

الحنابلة — قالوا لا يجوز القصر في السفر المكروه ولو قصر لا تنعقد صلاته كالسفر المحترم .
(١) الشافعية — قالوا لا بد أن يصل إلى محل يمتد فيه مسافرا عرفا ، وابتداء السفر لساكن الأبنية يحصل بمجاوزة سور مختص بالمكان الذي سافر منه إذا كان ذلك السور صوب الجهة التي يقصدها المسافر ، وإن كان داخله أما كن خربة ومزارع ودور لأن كل هذا يعد من ضمن المكان الذي سافر منه ولا عبدة بالخندق والقنطرة مع وجود السور . ومثل السور ما يقيم به أهل القرى من الجسور ، فإن لم يوجد السور المذكور ، وكان هناك قنطرة أو خندق فلا بد من مجاوزته ، فإن لم يوجد شيء من ذلك فالعبدة بمجاوزة العمران وإن تخالجه خراب . ولا يشترط مجاوزة الخراب الذي في طرف العمران إذا ذهبت أصول حيطانه ولا مجاوزة المزارع ولا البساتين ولو بنيت بها قصور أو دور تسكن في بعض فصول السنة ، ولا بد من مجاوزة المقابر المتصلة بالقرية التي لا سور لها . وإذا اتصل بالبلد عرفا قرية أو قريتان مثلا فيشترط مجاوزتهما إن لم يكن بينهما سور وإلا فالشرط بمجاوزة السور . فإن لم تكونا متصلتين اكتفى بمجاوزة قرية المسافر عرفا . أما القصور التي في البساتين المتصلة بالبلد ، فإن كانت تسكن في كل السنة فتحكمها كالقريتين المذكورين وإلا فلا كما تقدم ، وابتداء السفر لساكن الخيام يكون بمجاوزة تلك الخيام ومرافقها كطرح الرماد وملعب الصبيان ومرايط الخيل ، ولا بد أيضا من مجاوزة المهبط إن كان في ربة ومجاوزة المصعد إن كان في منخفض ، ولا بد أيضا من مجاوزة عرض الوادي إن سافر في عرضه وهذا إذا لم يخرج المهبط والمصعد والوادي عن الاعتدال . أما لو اتسع شيء منها جدا فيكتفى بمجاوزة الحلة وهي البيوت التي يجتمع أهلها للسمر ويستطيعون استعارة لوازمهم بعضهم من بعض . أما المسافر الذي سكن غير الأبنية وغير الخيام ، فابتداء سفره يكون بمجاوزة محل رحله ومرافقه ، وهذا إذا كان السفر برا . أما لو كان في البحر المتصل ببلدة كالسويس وجدة فابتداء سفره من أول تتحرك السفينة للسفر ولا عبدة بالأسوار ولو وجدت بالبلدة على المعتمد ، وإذا كانت السفينة تجرى شاذية للأبنية التي في البلدة فلا يقصر حتى تجاوز تلك الأبنية .

== الحنابلة — قالوا يقصر المسافر إذا فارق بيوت محل إقامته العامرة بما يعد مفارقة عرفا سواء كانت داخل السور أو خارجه وسواء اتصل بها بيوت خربة أو صحراء . أما إذا اتصل بالبيوت الخربة بيوت عامرة فلا يقصر إلا إذا فارقهما معا . وكذا لا يقصر إذا اتصل بالخراب بساتين يسكنها أصحابها للرياضة في الصيف مثلا إلا إذا جاوز تلك البساتين . أما إذا كان من سكان الخيام أو من سكان القصور أو البساتين فلا يقصر حتى يفارق خيامه أو المكان الذي نسب إليه البساتين أو القصور عرفا . وكذا إذا كان من سكان عزب مصنوعة من أعواد الذرة ونحوها فإنه لا يقصر حتى يفارق محل إقامة قومه .

الحنفية — قالوا من قصد سفر مسافة القصر المتقدم بيانه قصر الصلاة متى جاوز العمران من موضع إقامته سواء كان مقيما في المصر أو في غيره فإذا خرج من المصر لا يقصر إلا إذا جاوز بيوته من الجهة التي خرج منها وإن كان بازائه بيوت من جهة أخرى . ويلزم أن يجاوز كل البيوت ولو كانت متفرقة متى كان أهلها من المصر، فلو انفصلت عن المصر محلة كانت متصلة بها قبل ذلك الانفصال لا يقصر إلا إذا جاوزها بشرط أن تكون عامرة . أما إذا كانت خربة لا سكان فيها فلا يلزم مجاوزتها ، ويشترط أيضا أن يجاوز ما حول المصر من المساكن وأن يجاوز القرى المتصلة بذلك بخلاف القرى المتصلة بالفناء فلا يشترط مجاورتها ولا يشترط أن تغيب البيوت عن بصره، وإذا خرج من الأخصية (الخيام) لا يكون مسافرا إلا إذا جاوزها سواء كانت متصلة أو متفرقة . أما إذا كان مقيما على ماء أو محتطب فإنه يعتبر مسافرا إذا فارق الماء أو المحتطب ما لم يكن المحتطب واسعا جدا أو النهر بعيد المنبع أو المصب وإلا فالعبرة بمجاورة العمران، ويشترط أيضا أن يجاوز الفناء المتصل بموضع إقامته وهو المكان المعد لمصالح السكان كركض الدواب ودفن الموتى وإلقاء التراب فإن انفصل الفناء عن محل الإقامة بمزرعة أو بفضاء قدر أربعائة ذراع فإنه لا يشترط مجاوزته كما لا يشترط مجاوزة البساتين لأنها لا تعتبر من العمران وإن كانت متصلة بالبناء سواء سكنها أهل البلدة في كل السنة أو بعضها .

المالكية — قالوا المسافر إما أن يكون مسافرا من أبنية أو من خيام (وهو البدوي) أو من محل لا بناء به ولا خيام كساكن الجبل . فالمسافر من البلد لا يقصر إلا إذا جاوز بنيانها والفضاء الذي حوالها والبساتين المسكونة بأهلها ولو في بعض العام بشرط أن تكون متصلة بالبلد حقيقة أو حكما بأن كان ساكنوها ينتفعون بأهل البلد، فإن كانت غير مسكونة بالأهل ==

ومنها أن لا يقتدى بمقيم أو مسافر يتم الصلاة فإن فعل ذلك وجب عليه الإتمام ولو دخل معه في التشهد الأخير ^(٢).

ومنها أن ينوى القصر عند كل صلاة تقصر على التفصيل المتقدم في مبحث النية ^(٣).

== في وقت من العام فلا تشترط مجاوزتها كالمزارع . وكذا إذا كانت منفصلة عن البلد ولا ينتفع ساكنوها بأهلها فلا تشترط مجاوزتها ، ولا يشترط مجاوزة ثلاثة أميال من سور بلد الجمعة على المعتمد بل العبرة بمجاوزة البساتين المذكورة فقط ولو كان مسافرا من بلد تقام فيها الجمعة ، ومثل البساتين القريبة المتصلة بالبلد التي سافر منها إذا كان أهلها ينتفعون بأهل البلد فلا بد من مجاوزتها أيضا فالعزب المتجاورة متى كان بين سكانها ارتفاع فنهى بكل واحد فلا يقصر المسافر من عزبة منها حتى يجاوز الجميع وأما ساكن الخيام فلا يقصر إذا سافر حتى يجاوز جميع الخيام التي يجمع سكانها اسم قبيلة ودار واحدة أو اسم الدار فقط ، فإن جمعهم اسم القبيلة فقط أو لم يجتمعوا في قبيلة ولادار ، فإن كان بينهما ارتفاع فلا بد من مجاوزة الكل وإلا كفى أن يجاوز المسافر خيمته فقط وأما المسافر من محل خال عن الخيام والبناء فإنه يقصر متى انفصل عن محله .

(١) الحنفية — قالوا لا يجوز اقتداء المسافر بالمقيم إلا في الوقت وعليه الإتمام حينئذ لأن فرضه يتغير عند ذلك من اثنين لأربع . أما إذا خرج الوقت فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم لأن فرضه بعد خروج الوقت لا يتغير إلى أربع لأنه استقر في ذمته ركعتين فقط . فواقتدى به بطلت صلاته لأن القعدة الأولى حينئذ في حق المسافر المقتدى فرض وهي في حق إمامه المقيم ليست كذلك والواجب أن يكون الإمام أقوى حالا من المأموم في الوقت وبعبارة .

أما اقتداء المقيم بالمسافر فيصحيح مطلقا .

المالكية — قالوا يكره اقتداء المسافر بالمقيم إلا إذا كان أسن أو أفضل وعلى كل فالصلاة

فهي مة

(٢) المالكية — قالوا إذا لم يدرك المسافر مع الإمام المقيم ركعة كاملة فلا يجب عليه

الإتمام بل يقصر لأن المأمومية لا تتحقق إلا بإدراك ركعة كاملة مع الإمام .

(٣) المالكية — قالوا تكفي نية القصر في أول صلاة يقصرها في السفر ولا يلزم

تجديدها فيما بعدها من الصلوات فهي كنية الصوم أول ليلة من رمضان فإنها تكفي لباقي

الشهر .

مبحث ما يمنع القصر

ويمتنع القصر بأمور منها : أن ينوى الإقامة مدة مفصلة في المذاهب^(١) .

= الحنفية — قالوا إنه يلزمه نية السفر قبل الصلاة ومتى نوى السفر كان فرضه ركعتين وقده علمت أنه لا يلزمه في النية تعيين عدد الركعات كما تقدم .

(١) الحنفية — قالوا يمتنع القصر إذا نوى الإقامة خمسة عشر يوما متوالية كاملة فلو نوى الإقامة أقل من ذلك ولو بساعة لا يكون مقيا وإنما تمنع نية الإقامة القصر بشروط أربعة : (الأول) أن يترك السير بالفعل فلو نوى الإقامة وهو يسير لا يكون مقيا ويجب عليه القصر . (الثاني) أن يكون الموضع الذي نوى الإقامة فيه صالحا لها ، فلو نوى الإقامة في صحراء ليس فيها سكان أو في جزيرة خربة أو في بحر لم تمنع نية القصر أيضا . (الثالث) أن يكون الموضع الذي نوى الإقامة فيه واحدا فلو نوى الإقامة ببلدين لم يمين إحداهما لم تصح نيته أيضا . (الرابع) أن يكون مستقلا بالرأى ، فلو نوى التابع الإقامة لا تصح نيته ولا يتم إلا إذا علم نية متبوعه كما تقدم . ومن نوى السفر مسافة ثلاثة أيام ثم رجع قبل إتمامها وجب عليه إتمام الصلاة بمجرد عزمه على الرجوع . وكذا إذا نوى الإقامة قبل إتمامها فانه يجب عليه الإتمام في الموضع الذي وصل اليه وإن لم يكن صالحا للإقامة فيه كما يأتي . ومن نوى الإقامة أقل من خمسة عشر يوما أو أقام بمحل ولم ينو الإقامة أصلا يعتبر مسافرا يجب عليه القصر ولو بقى على ذلك عدة سنين إلا إذا كان منتظرا قافلة مثلا وعلم أنها لا تحضر إلا بعد خمسة عشر يوما فانه يعتبر ناويا الإقامة ويجب عليه إتمام الصلاة في هذه الحالة .

الحنابلة — قالوا يمتنع القصر لو نوى المسافر إقامة مطلقة ولو في مكان غير صالح للإقامة فيه أو نوى الإقامة مدة يجب عليه فيها أكثر من عشرين صلاة . وكذا إذا نوى الإقامة لحاجة يظن أنها لا تنقضي إلا في أربعة أيام . ويوم الدخول ويوم الخروج يحسبان من المدة . ومن أقام في أثناء سفره لحاجة بلا نية إقامة ولا يدري متى تنقضي فله القصر ولو أقام سنين سواء غلب على ظنه كثرة مدة الإقامة أو قلتها بعد أن يحتمل انقضاءها في مدة لا ينقطع حكم السفر بها وإذا رجع إلى المحل الذي سافر منه قبل قطع المسافة فلا يقصر في عودته .

المالكية — قالوا يقطع حكم السفر ويمتنع القصر نية إقامة أربعة أيام بشرطين : أحدهما أن تكون تامة لا يجتسب منها يوم الدخول إن دخل بعد طلوع الفجر ولا يوم الخروج

ومنها العودة الى المكان الذى يباح له القصر عنده حين ابتداء سفره سواء كان ذلك المكان

= إن نخرج فى اثنا عشر ، وثانيهما وجوب عشرين صلاة على الشخص فى هذه الإقامة .
فلو أقام أربعة أيام تامة ونخرج بعد غروب الشمس من اليوم الرابع وكان ناويا ذلك
قبل الإقامة فإنه يقصر حال إقامته لعدم وجوب عشرين صلاة . وكذا اذا دخل عند
الزوال وكان ينوى الارتحال بعد ثلاثة أيام وبعض الرابع غير يوم الدخول فإنه يقصر لعدم
تمام الأيام الأربعة ، ثم إن نية الإقامة إما أن تكون فى ابتداء السير وإما أن تكون فى أثناءه .
فإن كانت فى ابتداء السير فلا يخلو إما أن تكون المسافة بين محل النية ومحل الإقامة مسافة
قصر أولا . فإن كانت مسافة قصر قصر الصلاة حتى يدخل محل الإقامة بالفضل وإلا أتم من
حين النية . أما إن كانت النية فى أثناء سفره فإنه يقصر حتى يدخل محل الإقامة بالفضل ولو
كانت المسافة بينهما دون مسافة القصر على المعتمد ، ولا يشترط فى محل الإقامة المنوية أن يكون
صالحا للإقامة فيه ، فلو نوى الإقامة المذكورة بمحل لا عمران به فلا يقصر بمجرد دخوله على
ما تقدم ، ومثل نية الإقامة أن يعلم بالعادة أن مثله يقيم فى جهة أربعة أيام فأكثرفه يتم وإن
لم ينو الإقامة . أما إن أراد أن يخالف المادة ونوى أن لا يقيم فيها الأربعة أيام المعتادة فإنه
لا ينقطع حكم سفره ، ويستثنى من نية الإقامة نية العسكر بمحل خوف فإنها لا تنقطع حكم السفر .
أما اذا أقام بمحل فى أثناء سفره بدون أن ينوى الإقامة به فإن إقامته به لا تمنع القصر ولو أقام
مدة طويلة بخلاف ما اذا أقام بدون نية فى محل ينتهى إليه سفره فإن هذه الإقامة تمنع من
القصر إلا اذا علم أو ظن أنه يخرج منه قبل المدة القاطعة للسفر ، ومن رجع بعد الشروع
فى السفر الى المحل الذى سافر منه سواء كان وطن أو محل إقامة اعتبر الرجوع فى سفره سفره
مستقلا ، فإن كان مسافة قصر قصر وإلا فلا ولو لم يكن ناويا الإقامة فى ذلك المحل وسواء
كان رجوعه لحاجة نسيها أولا .

الشافعية — قالوا يمتنع القصر اذا نوى الإقامة أربعة أيام تامة غير يومى الدخول والخروج
فاذا نوى أقل من أربعة أيام أو لم ينو شيئا فله أن يقصر حتى يقيم أربعة أيام بالفضل ، هذا اذا
لم تكن له حاجة فى البقاء . أما اذا كانت له حاجة وبخزم بأنها لا تقضى فى أربعة أيام فإن سفره
ينتهى بمجرد المكث والاستقرار سواء نوى الإقامة بعد الوصول له أولا ، فإن توقيف قضاءها
من وقت لاخر بحيث لا يجزم بأنه يقيم أربعة أيام فله القصر الى ثمانية عشر يوما .

وطنا له أولا . ومثل العودة بالفعل نية العودة . وفي ذلك كله تفصيل في المذهب ^(١) .

(١) الحنفية — قالوا اذا عاد المسافر الى المكان الذى نخرج منه فان كان ذلك قبل أن يقطع مقدار مسافة القصر بطل سفره . وكذلك يبطل بمحذور نية العودة وإن لم يمد ويجب عليه في الحالتين إتمام الصلاة . أما اذا عاد بعد قطع مسافة القصر فانه لا يتم إلا اذا عاد بالفعل فلا يبطل القصر بمحذور نية العودة ولا بالشروع فيها ، ثم إن الوطن عندهم ينقسم الى قسمين : وطن أصلي ، وهو الذى ولد فيه الانسان أو له فيه زوج في عصمته أو قصد أن يرتق فيه وإن لم يولد به ولم يكن له به زوج . ووطن إقامة ، وهو المكان الصالح للإقامة فيه مدة خمسة عشر يوما فأكثر اذا نوى الإقامة . ثم إن الوطن الأصلي لا يبطل إلا بمثله . فاذا ولد شخص بأسبوط مثلاً كانت له وطنا أصليا ، فان خرج منها الى القاهرة وتزوج بها أو مكث فيها بقصد الاستقرار والتعيش كانت له وطنا أصليا ، كذلك فاذا سافر من القاهرة الى أسبوط التى ولد بها وجب عليه قصر الصلاة فيها ما لم ينو المدة التى تقطع القصر لأن أسبوط وإن كانت وطنا أصليا له إلا أنه بطل بمثله وهو القاهرة . ولا يشترط في بطلان أحدهما بالآخر أن يكون بينهما مسافة القصر فلو ولد في الواسطى مثلاً ثم انتقل الى القاهرة قاصدا الاستقرار فيها أو تزوج فيها ثم سافر الى أسبوط ومصر في طريقه على الواسطى أو دخل فيها فانه يقصر لأنها وإن كانت وطنا أصليا إلا أنه بطل بمثله وهو القاهرة وإن لم يكن بينهما مسافة القصر ، فلا يبطل الوطن الأصلي بوطن الإقامة فلو سافر من محل ولادته أو بلدة زوجته أو محل ارتقاؤه الى جهة ليست كذلك وأقام بها خمسة عشر يوما ثم عاد الى المحل الذى نخرج منه فانه يجب عليه الإتمام ، وإن لم ينو الإقامة لأن وطن الإقامة لا يبطل الوطن الأصلي .

أما وطن الإقامة فانه يبطل بثلاثة أمور : (أحدها) الوطن الأصلي فإذا أقام شخص بمكة مثلاً خمسة عشر يوما ثم سافر منها الى منى فترجع بها ثم رجع الى مكة فانه يتم الصلاة لبطلان وطن الإقامة وهو مكة بالوطن الأصلي وهو منى . (ثانيها) يبطل بمثله فلو سافر مسافة قصر الى مكان صالح للإقامة وأقام به خمسة عشر يوما ناويا ثم ارتحل عنه الى مكان آخر وأقام به كذلك ثم عاد الى المكان الأول وجب عليه قصر الصلاة إن لم ينو الإقامة به خمسة عشر يوما لأن وطن الإقامة الأول بطل بوطن الإقامة الثانى ، ولا يشترط في بطلان وطن الإقامة بمثله أن يكون بينهما مسافة قصر كما تقدم في الوطن الأصلي . (ثالثها) إنشاء السفر

== من وطن الإقامة فلو أقام المسافر سفر قصر بمكان صالح خمسة عشر يوما فأكثر ثم نوى السفر بعد ذلك إلى مكان آخر بطل وطن الإقامة بإنشاء السفر منه فلو عاد إليه ولو لحاجة لا يتم لبطلان كونه وطن إقامة له بإنشاء السفر منه . أما إنشاء السفر من غيره فإنه لا يبطله إلا بشرطين : (أحدهما) أن لا يتر المسافر في طريقه على وطن إقامته فإذا مر عليه لم يبطل كونه وطن إقامة . (ثانيهما) أن يكون بين المكان الذي أنشأ منه السفر وبين وطن الإقامة مسافة القصر ولو كان أقل من ذلك لا يبطل كونه وطن إقامة . مثلا إذا خرج تاجر من أحدهما من أسبوط والآخر من جرجا وأقام الأول بالقاهرة خمسة عشر يوما ناويا وأقام الثاني بكفر الزيات كذلك فصارت القاهرة وطن إقامة للأول . وكفر الزيات وطن إقامة للثاني وبين القاهرة وكفر الزيات مسافة القصر، فإذا قام كل منهما إلى بنها ففي هذه الحالة يتمان لأن بين القاهرة وبنها دون مسافة القصر . وكذلك من كفر الزيات إلى بنها، فإذا أقاما بنها خمسة عشر يوما بطل وطن الإقامة لهما بالقاهرة وكفر الزيات لأن وطن الإقامة يبطل بمنزله كما تقدم وصارت بنها وطن إقامة لهما، فإذا قاما من بنها إلى كفر الزيات بقصد إنشاء السفر من كفر الزيات إلى القاهرة فأقاما بكفر الزيات يوما ثم قاما إلى القاهرة فانهما يتمان في كفر الزيات لأن المسافة دون مسافة القصر . وكذلك يتمان في طريقهما إلى القاهرة إذا مرا على بنها لأنه وإن كان بين كفر الزيات وبين القاهرة مسافة القصر إلا أنهما لمورهما في سفرهما على بنها لم يبطل كونها وطن إقامة لهما لأن وطن الإقامة لا يبطل بإنشاء السفر من غيره وهو كفر الزيات ما دام المسافر يتر عليه وما دامت المسافة بينه وبين المكان الذي أنشأ السفر منه دون مسافة القصر .

المالكية — قالوا إذا سافر من بلد قاصدا قطع مسافة القصر ثم رجع إلى تلك البلدة فتلك البلدة، إما أن تكون بلدته الأصلية وهي التي نشأ فيها واليهما ينتسب، وإما أن تكون بلدة أخرى ويريد أن يقيم بها دائما، وإما أن تكون محلا أقام فيه المدة القاطعة لحكم السفر بنية . فإذا رجع إلى بلدته الأصلية أو البلدة التي نوى الإقامة فيها على التأيسد، فإنه يتم بمجرد دخولها ولو لم ينو بها الإقامة القاطعة إلا إذا خرج منها أولا رافضا لسكناها، فإن دخوله فيها لا يمنع القصر إلا إذا نوى إقامة بها قاطعة أو كان له بها زوجة بنى بها . وإذا رجع إلى محل الإقامة فدخوله فيه لا يمنع القصر إلا إذا نوى إقامة المدة المذكورة . هذا هو الحكم في حال وجوده بالبلدة التي خرج منها . وأما في حال رجوعه وسيره إلى هذه البلدة فينظر للمسافة فإن كانت ==

== مسافة الرجوع مسافة قصر قصر وإلا فلا . ومتى كانت مسافة الرجوع أقل من مسافة القصر فقد بطل السفر وأتم الصلاة في حال رجوعه وحال وجوده بالبلدة مطلقا ولو كانت غير بلدته الأصلية وغير محل الإقامة على التأيد . وأما إذا كانت بلدته الأصلية أو البلدة التي نوى الإقامة فيها على الدوام في أثناء طريقه ثم دخلها فإن مجرد دخوله يقطع حكم السفر ومثل ذلك بلدة الزوجة التي بنى بها وكانت غير ناشز فمجرد دخولها يقطع حكم السفر أيضا ، فإن نوى في أثناء سيره دخول ما ذكر نظر إلى المسافة بين محل النية والبلدة المذكورة (وهي بلدته الأصلية أو بلدة الإقامة على الدوام أو بلدة الزوجة) ، فإن كانت مسافة قصر قصر في حال سيره إليها وإلا فلا . واعتمد بعضهم التمسك مطلقا ومجرد المرور لا يمنع حكم القصر كما أن دخول بلدة الزوجة التي لم يدخل بها أو كانت ناشزا لا يمنعه .

الشافعية - قالوا الوطن هو المحل الذي يقيم فيه المرء على الدوام صيفا وشتاء وغيره ما ليس كذلك . فإذا رجع إلى وطنه بعد أن سافر منه انتهى سفره بمجرد وصوله إليه سواء رجع إليه حاجة أو لا . وسواء نوى إقامة أربعة أيام به أو لا . ويقصر في حال رجوعه حتى يصل وإلى وطنه ، فاما أن يكون رجوعه لغير حاجة أو لا ، فإن كان رجوعه لغير حاجة فلا ينتهي سفره إلا بنية إقامة المدة القاطمة قبل وصوله أو نية الإقامة مطلقا بشرط أن ينوي وهو ما كث لا سائر ، مستقل لا تابع ، وحينئذ ينتهي سفره بمجرد الوصول ، فإن لم ينو الإقامة المذكورة فلا ينقطع حكم السفر إلا بأحد أمرين : إقامة المدة المذكورة بالتمسك أو نيتها بعد الوصول ، وإن كان رجوعه حاجة فإن جزم بأنها لا تقضي في أربعة أيام انقطع سفره بمجرد الاستقرار في البلدة والمكث فيها وإن لم ينو الإقامة . أما إذا لم أنها تقضي فيها فلا ينتهي سفره وله القصر ما دام في هذه البلدة ، هذا إذا لم يتوقع قضاء الحاجة كل وقت فإن توقع قضاءها كذلك فله القصر مدة ثمانية عشر يوما كاملة . ومثل الرجوع إلى الوطن نيته فينتهي السفر بمجرد النية بشرط أن ينوي وهو ما كث غير سائر . وأما نية الرجوع إلى غير وطنه فينتهي سفره بها إذا كان الرجوع لغير حاجة . فإن كان الرجوع المنوي لحاجة فلا ينقطع سفره بذلك ومثل نية الرجوع التردد فيه .

الحنابلة - قالوا إذا رجع لوطنه الذي ابتداء السفر منه : أولا أو نوى الرجوع إليه ، فإن كانت المسافة دون مسافة القصر وجب عليه الاتمام بمجرد ذلك حتى يفارق وطنه . نانيا أو يعدل ==

الجمع بين الصلاتين تقديمًا وتأخيرًا

يجمع بين الظهر والعصر تقديمًا في وقت الأولى وتأخيرًا في وقت الثانية وبين المغرب والعشاء كذلك . وفي هذا تفصيل في المذاهب ^(١) .

= عن نية الرجوع ولا يلزمه إعادة ما قصره من الصلوات قبل أن يرجع أو ينوى الرجوع . ولا فرق في كل ذلك بين أن يكون رجوعه لحاجة أو للعدول عن السفر بالمرة . وإن كانت المسافة بين وطنه وبين المحل الذي نوى الرجوع فيه قدر مسافة القصر قصر في حال رجوعه لأنه سفر طويل فيقصر فيه وإذا مر المسافر بوطنه أتم ولو لم يكن له به حاجة سوى المرور عليه لكونه طريقه . وكذا إذا مر ببلدة تزوج فيها وإن لم تكن وطنًا له فإنه يتم حتى يفارق تلك البلد .

(١) المالكية — قالوا أسباب الجمع هي : السفر ، والمرضى ، والمطر ، والطين مع الظلمة في آخر الشهر . ووجود الحاج بعرفة أو مزدلفة : (الأول) السفر والمراد به مطلق السفر سواء كان مسافة قصر أو لا ويشترط أن يكون غير محترم ولا مكروه فيجوز لمن يسافر سفرًا مباحًا أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم بشرطين : (أحدهما) أن تزول عليه الشمس حال نزوله بالمكان الذي ينزل فيه المسافر للاستراحة . (ثانيهما) أن ينوى الارتحال قبل دخول وقت العصر والنزول للاستراحة مرة أخرى بعد غروب الشمس ، فإن نوى النزول قبل اصفار الشمس صلى الظهر قبل أن يرتحل وأخر العصر وجوبًا حتى ينزل لأنه ينزل في وقتها الاختياري فلا داعي لتقديمها ، فإن قدمها مع الظهر صححت مع الإثم وندب إعادتها في وقتها الاختياري بعد نزوله ، وإن نوى النزول بعد الاصفار وقبل الغروب صلى الظهر قبل أن يرتحل وخير في العصر ، فإن شاء قدمها وإن شاء أخرها حتى ينزل لأنها واقعة في الوقت الضروري على كل حال لأنه إن قدمها صلاها في وقتها الضروري المقدم لأجل السفر ، وإن أخرها صلاها في وقتها الضروري المشروع . وإن دخل وقت الظهر (وهو بزوال الشمس) وكان سائرًا فإن نوى النزول وقت اصفار الشمس أو قبله جاز له تأخير الظهر حتى يجمعها مع العصر بعد نزوله ، فإن نوى النزول بعد الغروب فلا يجوز له تأخير الظهر حتى يجمعها مع العصر ولا تأخير العصر حتى ينزل لأنه يؤدي إلى إخراج كل من الصلاتين عن وقتها ، وإنما يجمع بينهما جمعًا صوريًا فيوقع الظهر في آخر وقتها الاختياري ، والعصر في أول وقتها الاختياري ، والمغرب والعشاء كالظهر والعصر في جميع هذا التفصيل ، ولكن مع ملاحظة أن أول وقت المغرب وهو غروب الشمس ينزل =

= منزلة الزوال بالنسبة للظهر، وإن ثلث الليل الأول ينزل منزلة اصفرار الشمس بعد العصر، وأن طلوع الفجر بمثابة غروب الشمس فيما تقدم، فإذا دخل وقت المغرب وهو نازل فإن نوى الارتحال قبل دخول وقت العشاء والنزول بعد طلوع الفجر جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم قبل ارتحاله، وإن نوى النزول قبل الثلث الأول من الليل صلى المغرب قبل ارتحاله وخير في العشاء وعلى هذا القياس، والجمع للسفر جائز بمعنى خلاف الأولى فالأولى تركه. وإنما يجوز إذا كان مسافرا في البر فإن كان مسافرا في البحر فلا يجوز له لأن رخصة الجمع إنما ثبتت في سفر البر لا غير. (الثاني) المرض. فمن كان مريضا يشق عليه القيام لكل صلاة أو الوضوء كذلك كالمبطون يجوز له الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء جمعا صوريا بأن يصلي الظهر في آخر وقتها الاختياري والعصر في أول وقتها الاختياري، ويصلي المغرب قبيل مغيب الشفق والعشاء في أول مغيبه وليس هذا جمعا حقيقيا لوقوع كل صلاة في وقتها وهو جائز من غير كراهة، وتحصل لصاحبه فضيلة أول الوقت، بخلاف غير المعذور فإنه وإن جاز له هذا الجمع الصوري ولكن تنوته فضيلة أول الوقت. وأما الصحيح إذا خاف حصول دوخة تمنعه من أداء الصلاة على وجهها أو إغماء يمنعه من الصلاة عند دخول وقت الصلاة الثانية كالعصر بالنسبة للظهر والعشاء بالنسبة للمغرب، فإنه يجوز له أن يقدم الصلاة الثانية مع الأولى فإن قدمها ولم يقع ما خافه أعادها في الوقت ولو الضروري استحبابا. (الثالث والرابع) المطر والطين مع الظلمة إذا وجد مطر غزير يحمل أو اسط الناس على تغطية رؤوسهم أو وحل كبير وهو ما يحصل أو اسط الناس على خلع الحذاء مع الظلمة جاز جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم محافظة على صلاة العشاء في جماعة من غير مشقة فيذهب إلى المسجد عند وقت المغرب ويصليهما دفعة واحدة، وهذا الجمع جائز بمعنى خلاف الأولى، وهو خاص بالمسجد فلا يجوز بالمنازل. ومسئفة هذا الجمع أن يؤذن للمغرب أولا بصوت مرتفع كالعادة، ثم يؤخر صلاة المغرب ندبا بعد الأذان بقدر ثلاث ركعات ثم يصلي المغرب ثم يؤذن للعشاء ندبا في المسجد لا على المنارة لئلا يظن دخول وقت العشاء المعتاد، ويكون الأذان بصوت منخفض ثم يصلي العشاء ولا يفصل بينهما بنفل، وكذا يكره التنفل بين كل صلاتين مجموعتين فإن تنفل فلا يمتنع الجمع، وكذا لا يتنفل بعد العشاء في جمع المطر ويؤخر صلاة الوتر حتى يغيب الشفق لأنها لا تصح إلا بعده ولا يجوز الجمع للنفرد في المسجد إلا أن يكون إماما راتبا له منزل ينصرف إليه، فإنه يجمع وحده وينوي =

== الجمع والإمامة لأنه منزل منزلة الجماعة. ومن كان معتكفا بالمسجد جازله الجمع تبعاً لمن يجمع في المسجد إن وجد، وإذا انقطع المطر بعد الشروع في الأولى جاز الجمع لا إن انقطع قبل الشروع. (الخامس) الوجود بعرفة. يسن للحاج أن يجمع بين الظهر والعصر بجمع تقديم بعرفة سواء كان من أهلها أو أهل غيرها من أما كن النسك كني ومزدلفة أو كان من أهل الآفاق ويقصر من لم يكن من أهل عرفة للسنة، وإن لم تكن المسافة مسافة قصر. (السادس) الوجود بمزدلفة. يسن للحاج بعد أن يدفع من عرفة أن يؤخر المغرب حتى يصل إلى المزدلفة فيصليها مع العشاء مجموعة جمع تأخير، وإنما يسن الجمع لمن وقف مع الإمام بعرفة وإلا صلى كل صلاة في وقتها. ويسن قصر العشاء لغير أهل المزدلفة لأن القاعدة أن الجمع سنة لكل حاج والقصر خاص بغير أهل المكان الذي فيه وهو عرفة ومزدلفة.

الشافعية — قالوا يجوز الجمع بين الصلاتين المذكورتين بجمع تقديم أو تأخير للمسافر مسافة القصر المتقدمة بشروط السفر. ويجوز جمعها بجمع تقديم فقط بسبب نزول المأوى. ويشترط في جمع التقديم ستة شروط: (الأول) الترتيب بأن يبدأ بصاحبته الوقت فلو كان في وقت الظهر وأراد أن يصلي معه العصر في وقته يلزمه أن يبدأ بالظهر فلو عكس صححت صلاة الظهر وهي صاحبة الوقت. وأما التي بدأ بها وهي العصر فلم تنعقد لا فرضاً ولا نفلاً إن لم يكن عليه فرض من نوعها وإلا وقعت بدلاً منه، وإن كان ناسياً أو جاهلاً وقعت نفلاً. (الثاني) نية الجمع في الأولى بأن ينوي بقلبه فعل العصر بعد الفراغ من صلاة الظهر. ويشترط في النية أن تكون في الصلاة الأولى ولو مع السلام منها فلا تكفي قبل التكبير ولا بعد السلام. (الثالث) الموالاة بين الصلاتين بحيث لا يطول الفصل بينهما بما يسع ركعتين بأخف ما يمكن فلا يصلي بينهما النافلة الراتبة. ويجوز الفصل بينهما بالأذان والاقامة والطهارة فلو صلى الظهر وهو متيمم ثم أراد أن يجمع معه العصر فلا يضره أن يفصل بالتيمم الثاني للعصر إذ لا يجوز أن يجمع بين صلاتين بالتيمم كما تقدم. (الرابع) دوام السفر إلى أن يشرع في الصلاة الثانية بتكبيره الاحرام ولو انقطع سفره بعد ذلك أثناءها. أما إذا انقطع سفره قبل الشروع فيها فلا يصح الجمع لزوال السبب. (الخامس) بقاء وقت الصلاة الأولى يقيناً إلى عقد الصلاة الثانية. (السادس) ظن صحة الصلاة الأولى فلو كانت الصلاة الأولى جمعة في مكان تعددت فيه لغير حاجة وشك في السبق والمعية لا يصح جمع العصر معها بجمع تقديم. والأولى ترك الجمع لأنه مختلف في جوازه في المذاهب لكن يسن الجمع إذا كان الحاج مسافراً وكان ==

= بعرفة أو مزدلفة، فالأفضل للأول جمع العصر مع الظهر تقديمًا، وللثاني جمع المغرب مع العشاء تأخيرًا لاتفاق المذاهب على جواز الجمع فيهما . واعلم أن الجمع قد يكون أيضًا واجبًا ومندوبًا فيجب إذا ضاق وقت الأولى عن الطهارة والصلاة أن يجمع تأخيرًا . وينسحب للحاج المسافر على ما سبق بيانه كما ينسحب إذا ترتب على الجمع كمال الصلاة كأن يصليها جماعة عند الجمع بدل صلاتها منفردًا عند عدمه . ويشترط لجمع الصلاة جمع تأخير في السفر شرطان : (الأول) نية التأخير في وقت الأولى مادام الباقي منه يسع الصلاة تامة أو مقصورة، فإن لم ينو التأخير أو نواه والباقي من الوقت لا يسعها فقد عصى وكانت قضاء إن لم يدرك منها ركعة في الوقت وإلا كانت أداء مع الحرمة . (الثاني) دوام السفر إلى تمام الصلاتين فلو أقام قبل ذلك صارت الصلاة التي نوى تأخيرها قضاء . أما الترتيب والموالات بين الصلاتين في جمع التأخير فهو مسنون وليس بشرط . ويجوز للقيم أن يجمع ما يجمع في السفر ولو عصرًا مع الجمعة تقديمًا في وقت الأولى بسبب المطر ولو كان المطر قليلًا بحيث يبيل أعلى الثوب أو أسفل النعل ومثل المطر الثلج والبرد الذائبان . ولكن لا يجمع المقيم هذا الجمع إلا بشروط : (الأول) أن يكون المطر ونحوه موجودًا عند تكبيرة الإحرام فيهما وعند السلام من الصلاة الأولى حتى نتصل بأول الثانية ولا يضر انقطاع المطر في أثناء الأولى أو الثانية أو بعدهما . (الثاني) الترتيب بين الصلاتين . (الثالث) الموالات بينهما . (الرابع) نية الجمع كما تقدم في جمع السفر . (الخامس) أن يصلي الثانية جماعة ولو عند إحرامها . ولا يشترط وجود الجماعة إلى آخر الصلاة الثانية على الرابع ولو انفرد قبل تمام ركعتها الأولى . (السادس) أن ينسوى الإمام الإمامة والجماعة . (السابع) أن يكون الجمع في مصلي بعيد عرفًا بحيث يأتونه بمشقة في طريقهم إليه . ويستثنى من ذلك الإمام الراتب فله أن يجمع بالمؤمنين بهذا السبب وإن لم يتأذ بالمطر، فإذا تخلف شرط من ذلك فلا يجوز الجمع للقيم . وليس من الأسباب التي تبيح للقيم هذا الجمع الظلمة الشديدة والريج والخلوف والوحل والمرض على المشهور ورجح جواز الجمع تقدمًا وتأخيرًا للرض .

الحنفية — قالوا لا يجوز الجمع بين صلاتين في وقت واحد لا في السفر ولا في الحضر بأي عذر من الأعذار إلا في حالتين :

الأولى — يجوز جمع الظهر والعصر في وقت الظهر جمع تقديم بشروط أربعة : (الأول) أن يكون ذلك يوم عرفة . (الثاني) أن يكون محرماً بالجم . (الثالث) أن يصلي خلف إمام =

= المسلمين أو من ينوب عنه . (الرابع) أن تبقى صلاة الظهر صحيحة ، فإن ظهر فسادها وجبت إعادتها . ولا يجوز له في هذه الحالة أن يجمع معها العصر بل يجب أن يصلي العصر إذا دخل وقته .
 الثانية - يجوز جمع المغرب والعشاء في وقت العشاء جمع تأخير بشرطين : (الأول) أن يكون ذلك بالمزدلفة . (الثاني) أن يكون محرما بالجم . وكل صلاتين جمعتا لا يؤذن لهما إلا أذان واحد ، وإن كان لكل منهما إقامة خاصة . قال عبد الله بن مسعود (والذي لا إله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة قط إلا لوقتها إلا صلاتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجمع) أى بالمزدلفة . رواه الشيخان .

الحسابة - قالوا الجمع المذكور بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء تقديم أو تأخيرا مباح وتركه أفضل ، وإنما يسن الجمع بين الظهر والعصر تقديم بعرفة . وبين المغرب والعشاء تأخيرا بالمزدلفة . ويشترط في إباحة الجمع أن يكون المصلى مسافرا سفرا تقصر فيه الصلاة أو يكون مريضا تلحقه مشقة بترك الجمع أو تكون امرأة مرضعة أو مستحاضة فإنه يجوز لها الجمع دفعا لمشقة الطهارة عند كل صلاة . ومثل المستحاضة المعذور كمن به سلس بول . وكذا يباح الجمع للمذكور للعاجز عن الطهارة بالماء أو التيمم لكل صلاة وللعاجز عن معرفة الوقت كالأعمى والساكن تحت الأرض ، وكذا يباح الجمع لمن خاف على نفسه أو ماله أو عرضه ولمن يخاف ضررا يلحقه بتركه في معيشته . (وفي ذلك سعة للعالم الذين يستحيل عليهم ترك أعمالهم) .
 وهذه الأمور كلها تبيح الجمع بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء تقديم وتأخيرا ويباح الجمع بين المغرب والعشاء خاصة بسبب الثلج والبرد والجليد والوحل والرياح الشديدة الباردة والمطر الذي يبسل الثوب ويترتب عليه حصول مشقة لا فرق في ذلك بين أن يصلي بداره أو بالمسجد ولو كان طريقه مسقوفا والأفضل أن يختار في الجمع ما هو أهون عليه من التقديم أو التأخير فإن استوى الأمران عنده بجمع التأخير أفضل .

ويشترط لصحة الجمع تقديم أو تأخيرا أن يراعى الترتيب بين الصلوات ولا يسقط هنا بالنسيان كما يسقط في قضاء الفوائت الآتى بعد .

ويشترط لصحة جمع التقديم فقط أربعة شروط : (الأول) أن ينوى الجمع عند تكبيرة الإحرام في الصلاة الأولى . (الثاني) أن لا يفصل بين الصلاتين إلا بقدر الإقامة والوضوء الخفيف فلو صلى بينهما نافلة راتبة لم يصح الجمع . (الثالث) وجود العذر المبيح للجمع عند افتتاحهما وعند سلام الأولى . (الرابع) أن يستمر العذر إلى فراغ الثانية .

مباحث قضاء الفوائت

يجب أداء الصلاة المفروضة في أوقاتها . قال تعالى : ﴿ إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ﴾ . فمن أخرها عن وقتها بغير عذر كان آثما إثمًا عظيمًا كما تقدم في مبحث أوقات الصلاة . أما من أخرها لعذر فلا إثم عليه ونارة يكون العذر مسقطا للصلاة رأسا ونارة يكون غير مسقط كما يأتي في المبحث التالي .

مبحث الأعذار التي تسقط بها الصلاة

والأعذار التي تبيح تأخيرها فقط

تسقط الصلاة رأسا عن الحائض والنفساء فلا يجب عليهما قضاء ما فاتهما أثناء الحيض والنفساء بعد زوالهما . وكذلك تسقط عن المجنون ، والمغمى عليه ^(١) ، والمرتب ^(٢) إذا رجع إلى الإسلام فهو كالكافر الأصلي لا يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة .

وفي كل هذه الأعذار تفصيل في المذاهب ^(٣) .

== ويشترط لجمع التأخير فقط شرطان : (الأول) نية الجمع في وقت الصلاة الأولى إلا إذا ضاق وقتها عن فعلها فلا يجوز أن يجمعها مع الثانية حينئذ . (الثاني) بقاء العذر المبيح للجميع من حين نية الجمع وقت الصلاة الأولى إلى دخول وقت الثانية .

(١) الجنابة — قالوا من استتر عقله بإغماء أو مرض غير الجنون أو دواء مباح فإنه يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة مطلقا . وأولى إذا استتر عقله بسكر حرام .

(٢) الشافعية — قالوا المرتد لا تسقط عنه الصلاة زمن ردة تغليظا عليه .

(٣) الحنفية — قالوا تسقط الصلاة رأسا عن المغمى عليه والمجنون بشرطين : (الأول)

أن يستمر الإغماء والجنون أكثر من خمس صلوات . أما إن استمر ذلك خمس صلوات فأقل ثم أفاق وجب عليه قضاء ما فاتته . (الثاني) أن لا يفوق مدة الجنون أو الإغماء إفاقة منتظمة بأن لا يفوق أصلا أو يفوق إفاقة متقطعة ، فإذا أفاق إفاقة منتظمة في وقت معلوم كوقت الصبح مثلا ، فإن إفاقته هذه تقطع المدة ويطالب بالقضاء . ومن استتر عقله بسكر حرام كالخمر ونحوه ، فإنه يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة أثناء سكره ، وكذا من استتر عقله بدواء مباح كالبنج إذا استعمله بقصد التداوي لا بقصد السكر فإنه يجب عليه القضاء على الراجح ، ==

== وإذا طرأ عذر من الأعذار المسقطة للصلاة في آخر وقتها بحيث لم يبق من الوقت إلا ما يسع التحريمة فلا يجب قضاء تلك الصلاة بعد زوال العذر . أما إذا زال العذر وقد بقي من الوقت ما يسع التحريمة ، فإنه يجب عليه قضاء ذلك الفرض إلا أن الحائض والنفساء إذا زال عذرهما بانقطاع الحيض والنفس ، فإن كان ذلك الانقطاع لأكثر المدة المحددة لكل منهما وجب عليهما قضاء الفرض إن بقي من الوقت ما يسع التحريمة فقط كغيرهما . وإن كان الانقطاع لأقل المدة لا يجب عليهما القضاء إلا إذا بقي من الوقت ما يسع الغسل والتحريمة .

المسألة - زادوا على الأعذار المذكورة السكر بالحلال كأن شرب لبناً حامضاً وهو يعتقد أنه لا يسكر فسكر منه . أما السكر بحرام فإنه لا يسقط القضاء ولا ينتفى معه إثم تأخير الصلاة . ثم إن هذه الأعذار لها ثلاث حالات : (الأولى) أن تستغرق جميع وقت الصلاة الاختياري والضروري كأن يحصل الإغماء مثلاً من زوال الشمس إلى غروبها . وفي هذه الحالة تسقط الصلاة ولا يجب قضاؤها بعد الإفاقة . (الثانية) أن يطرأ العذر في أثناء الوقت فإن طرأ وقد بقي ما يسع الصلاتين (الظهر والعصر مثلاً) ففي هذه الحالة تسقط الصلاتان معا . وإن طرأ وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة الأخيرة فقط أو جزءاً منها أقله ركعة كاملة بسجديتها سقطت الأخيرة وبقيت الأولى في ذمته يجب عليه قضاؤها بعد زوال العذر ، ومقدار الزمن الذي يسع الصلاتين . هو ما يسع خمس ركعات حضراً وثلاثاً سفراً بالنسبة للظهر والعصر . وما يسع أربع ركعات حضراً وسفراً بالنسبة للغرب والعشاء لأنه يعتبر للغرب ثلاث ركعات ولو في السفر نظراً لكونها لا تقصر ويعتبر للعشاء ركعة واحدة لأن الوقت يدرك بها .

أما إن طرأ العذر وقد بقي من الوقت أقل مما ذكر فإن الوقت يختص بالصلاة الأخيرة فيعتبر أن العذر طرأ في وقتها فقط . فتسقط دون الأولى . (الثالثة) أن يرتفع العذر في آخر الوقت بعد وجوده وفي هذه الحالة يسقط عن الشخص ما استغرق العذر وقته من الصلوات السابقة .

أما الصلاة التي ارتفع العذر في آخر وقتها فخكها أنه إن ارتفع العذر وقد بقي من الوقت زمن يسع الصلاتين بعد الطهارة وجب عليه قضاؤها وإن ارتفع وقد بقي منه ما يسع الصلاة الأخيرة فقط أو ركعة منها (كما تقدم) بعد الطهارة وجب عليه قضاؤها وتسقط عنه الأولى لخروج وقتها حال وجود العذر لأن الوقت إذا ضاق اختص بالأخيرة ، ويتضح من هذا أن الطهارة تتدر في جانب إدراك الصلاة حين زوال العذر ولا تعتبر في جانب السقوط عند طرده ، فمن زال عذره وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة من الصلاة بعد الطهارة وجبت وإلا ==

وأما الأعذار المبيحة لتأخير الصلاة عن أوقاتها فقط فكالنوم والنسيان والغفلة ^(١) .

= فلا . ومن طرأ عذره وقد بقى من الوقت ما يسع إدراك الصلاة ولو بدون الطهارة سقطت عنه الصلاة فلا يقضيها بعد زوال العذر . وكل ما تقدم من الأحكام إنما هو بالنسبة لمشاركة الوقت (الظهر والعصر والمغرب والعشاء) . أما الصبح فإن زال العذر وقد بقى من وقتها الضروري ما يسع ركعة بعد الطهارة وجبت وإلا فلا لأن الوقت لا يدرك إلا بركعة كاملة كما تقدم ويلاحظ في هذه الركعة أن يقرأ فيها الفاتحة قراءة معتدلة وأن يطمئن ويستدل فيها ، ولا يلاحظ الاتيان بالسنة كالسورة ، وإن طرأ العذر وقد بقى من وقت الصبح ما يسع ركعة ولو بدون طهارة سقطت وإلا وجب قضاؤها بعد زوال العذر لخروج وقتها قبل طروء حكا .

الحنبلة — قالوا إذا طرأ عذر من هذه الأعذار بعد أن مضى من أول الوقت زمن يسع تكبيرة الاحرام وجب قضاء الصلاة بعد زوال العذر، وإن ارتفعت وقد بقى من الوقت ما يسع ذلك وجبت الصلاة التي ارتفع في وقتها، والصلاة التي تجمع معها كالظهر مع العصر والمغرب مع العشاء، فإذا استمر الجنون مثلاً وقتاً كاملاً فلا يجب قضاء الصلاة . أما إذا طرأ بعد أن مضى من أول الوقت ما يسع تكبيرة الاحرام فإن الصلاة يجب قضاؤها فإذا ارتفع الجنون قبل خروج الوقت بزمن يسع تكبيرة الاحرام وجب قضاء الصلاة التي ارتفع فيها والتي قبلها إن كانت تجمع معها ومثل المجنون في ذلك الصبي إذا بلغ وقد بقى من الوقت ما يسع تكبيرة الاحرام .

الشافعية — قالوا إن استمر الجنون وقتاً كاملاً فلا يجب على المجنون قضاء الصلاة إن كان جنونه بلا تعلق منه وإلا وجب القضاء ومثل المجنون في ذلك السكران غير المتمدن والمغمى عليه . أما إذا طرأ الجنون ونحوه كالخيف بعد أن مضى من أول الوقت ما يسع الصلاة وطهرها بأسرع ما يمكن فإنه يجب قضاء الصلاة، وإذا ارتفع العذر وكان الباقي من الوقت قدر تكبيرة الاحرام فأكثر وجب قضاء تلك الصلاة مع ما قبلها إن كانت تجمع معها كالظهر مع العصر بشرط أن يستمر ارتفاع العذر زمناً متصلاً يسع الطهر والصلاةين زيادة على ما يسع الصلاة المؤداة وطهرها . هذا إذا كان الطهر بالوضوء . فإن كان بالتميم فيشترط أن يسع قدر طهرين وصلاةين فإن لم يسع إلا طهرًا واحدًا وصلاة واحدة لم تجب ما قبلها .

(١) الشافعية — قالوا إنما يكون النسيان عذراً رافعاً لإثم التأخير إذا لم يكن ناشئاً عن

مبحث يجب أن يكون قضاء الصلاة فوراً

يجب قضاء فائتة الصلاة فوراً سواء فاتت بعذر غير مستقط لها أو فاتت بغير عذر أصلاً ولا يجوز تأخير القضاء إلا لعذر كالسعي لتحصيل الرزق وتحصيل العلم الواجب عليه وجوباً عينياً وكلاً كل والنوم، ولا يرتفع الإثم بمجرد القضاء بل لا بد من التوبة كما لا ترتفع الصلاة بالتوبة بل لا بد من القضاء لأن من شروط التوبة الإفلاع عن الذنب والتائب بدون قضاء غير مقلع عن ذنبه . ومما ينافي القضاء فوراً الاشتغال بصلاة النوافل على تفصيل في المذاهب ^(٢) .

= تقصير . فإذا نسي الصلاة لاشتغاله بلعب (الترد أو المنقلة) أو نحو ذلك فإنه لا يكون معذوراً بذلك النسيان ويأثم بتأخيرها عن وقتها .

(١) الشافعية — قالوا إن كان التأخير بغير عذر وجب القضاء على الفور وإن كان بعذر وجب على التراخي . ويستثنى من القسم الأول أمور لا يجب فيها القضاء على الفور : منها تذكر الفائتة وقت خطبة الجمعة فإنه يجب تأخيرها حتى يصلى الجمعة . ومنها ضيق وقت الحاضرة عن أن يسع الفائتة التي فاتت بغير عذر وركعة من الحاضرة . ففي هذه الحالة يجب عليه تقديم الحاضرة ثلاثاً يخرج وقتها . ومنها لو تذكر فائتة بعد شروعه في الصلاة الحاضرة فإنه يتمها سواء ضاق الوقت أو اتسع .

(٢) الحنفية — قالوا الاشتغال بصلاة النوافل لا ينافي القضاء فوراً وإنما الأولى أن يشتغل بقضاء الفوائت ويترك النوافل إلا السنن الرواتب، وصلاة الضحى، وصلاة التسبيح، وتحية المسجد، والأربع قبل الظهر، والست بعد المغرب .

المالكية — قالوا يحرم على من عليه فوائت أن يصلى شيئاً من النوافل إلا بفقر يومه والشفع والوتر، إلا السنة كصلاة العيد، فإذا صلى نافلة غير هذه كالتراويح كان مأجوراً من جهة كون الصلاة في نفسها طاعة وآثماً من جهة تأخير القضاء . وخصصوا في يسير النوافل كتحية المسجد والسنن الرواتب .

الشافعية — قالوا يحرم على من عليه فوائت يجب عليه قضاؤها فوراً (وقد تقدم ما يجب فيه الفور) أن يشتغل بصلاة التطوع مطلقاً سواء كانت راتبة أو غيرها حتى تبرأ ذمته من الفوائت .

الحنابلة — قالوا يحرم على من عليه فوائت أن يصلى النفل المطلق فلو صلاه لا ينعمده . =

مبحث كيف تقضى الفائتة

من فائتة صلاة قضاها على الصفة التي فاتت عليها، فإن كان مسافراً^(١) سفر قصر وفائتة صلاة رباعية قضاها ركعتين ولو كان القضاء في الحضر . وإن كان مقياً وفائتة تلك الصلاة قضاها أربعاً ولو كان القضاء في السفر وإذا فائتة صلاة سرية كالظهر مثلاً فانه يقرأ في قضاؤها سراً ولو كان القضاء ليلاً . وإذا فائتة صلاة جهرية كالمغرب مثلاً فانه يقرأ في قضاؤها جهرًا ولو كان القضاء نهاراً^(٢) .

وينبغي مراعاة الترتيب في قضاء الفوائت بعضها مع بعض فيقضى الصبح قبل الظهر والظهر قبل قضاء العصر وهكذا، كما ينبغي مراعاة الترتيب بين الفوائت والحاضرة وبين الحاضرتين كالصلايتين المجموعتين في وقت واحد على تفصيل في المذهب^(٣) .

== وأما النفل المقيد كالسنن الرواتب والوتر فيجوز له أن يصليه في هذه الحالة ولكن الأولى له تركه إن كانت الفوائت كثيرة . ويستثنى من ذلك سنة الفجر فانه يطلب قضاؤها ولو كثرت الفوائت لتأكيدها وحث الشارع عليها .

(١) الحنابلة والشافعية — قالوا إن كان مسافراً وفائتة صلاة رباعية قضاها ركعتين إن كان القضاء في السفر . أما إن كان في الحضر فيجب قضاؤها أربعاً لأن الأصل الإتمام فيجب الرجوع إليه في الحضر .

(٢) الشافعية — قالوا العبرة بوقت القضاء سراً أو جهرًا فمن صلى الظهر قضاء ليلاً جهرًا ومن صلى المغرب قضاء نهاراً أسر .

الحنابلة — قالوا إذا كان القضاء نهاراً فانه يسر مطلقاً سواء أكانت الصلاة سرية أم جهرية وسواء أكان إماماً أم منفرداً، وإن كان القضاء ليلاً فانه يجهر في الجهرية إذا كان إماماً لشبه القضاء للأداء في هذه الحالة . أما إذا كانت سرية فانه يسر مطلقاً . وكذا إذا كانت جهرية وهو يصلي منفرداً فانه يسر .

(٣) الحنفية — قالوا الترتيب بين الفوائت بعضها مع بعض وبين الفائتة والوقتية لازم فلا يجوز أداء الوقتية قبل قضاء الفائتة ولا قضاء فائتة الظهر قبل قضاء فائتة الصبح مثلاً . وكذلك الترتيب بين الفرائض والوتر فلا يجوز أداء الصبح قبل قضاء فائتة الوتر، كما لا يجوز أداء الوتر قبل أداء العشاء، وإنما يجب الترتيب إذا لم تبلغ الفوائت ستاً غير الوتر فلو كانت عليه ==

== فوائت أقل من ست صلوات وأراد قضاءها يلزمه أن يقضيها مرتبة فيصل الصبح قبل الظهر والظهر قبل العصر وهكذا . فلو صلى الظهر قبل الصبح فسدت صلاة الظهر ووجبت عليه إعادتها بعد قضاء فائتة الصبح . وكذا إذا صلى العصر قبل الظهر وهلم جرا . أما إذا بلغت الفوائت ستا غير الوتر فانه يسقط عنه حينئذ الترتيب كما سذكره . وكذا لو كان عليه فوائت أقل من ست وأراد قضاءها مع الصلاة الوقتية فانه يلزمه أن يصليها مرتبة قبل أداء الوقتية إلا إذا ضاق الوقت كما يأتي ، فن فائتة صلاة واحدة ثم ذكرها عند أداء الصلاة الوقتية التي بعدها فصلى الثانية ولم يصل الأولى فسدت فرضية الصلاة الثانية فسادا موقوفا . ولو صلى صلاة ثالثة بعدها فسدت الثالثة كذلك ومثلها الرابعة والخامسة . ومتى خرج وقت الخامسة ولم يقض الفائتة الأولى صححت الصلوات التي صلاحها جميعا وعليه أن يقضى الفائتة فقط لأنها صارت كالفوائت يسقط بها الترتيب لأن مراعاة الترتيب بين الفائتة والوقتية كما يسقط بكثرة الفوائت يسقط بكثرة المؤدى . أما إذا قضى الفائتة قبل خروج وقت الخامسة انقلبت الصلوات التي صلاحها كلها نفلا ولزمه فضاؤها ، فلو فائتة صلاة الصبح ثم صلى الظهر بعدها وهو ذا كر فسدت صلاة الظهر فسادا موقوفا ، فلو صلى العصر قبل قضاء الصبح وقعت صلاة العصر فاسدة فسادا موقوفا كذلك . وهكذا إلى خروج وقت صلاة صبح اليوم الثاني فان قضى فائتة صبح اليوم الأول قبل ذلك فسدت فرضية كل ما صلاه وانقلب نفلا ولزمه إعادته وإلا صح كل ما صلاه ولزمه فقط إعادة الفائتة التي عليه وحدها . ومن تذكر فائتة أو أكثر في أثناء أداء صلاته انقلبت صلاته نفلا وأتمها ركعتين ثم يقضى ما فاتته مراعى الترتيب بين الفوائت وبينها وبين الوقتية . أما إذا تذكر صلاة الصبح وهو يصلى الجمعة فان لم يخف فوت وقت الجمعة أتى بصلاة الفائتة ثم صلى الوقتية الجمعة أو ظهرا وإن خاف فوت وقت الجمعة أتمها ثم أتى بالفائتة ويسقط الترتيب بثلاثة أمور : (الأول) أن تصير الفوائت ستا كما ذكر ولا يداخل الوتر في العدد المذكور . (الثاني) ضيق الوقت عن أن يسع الوقتية والفائتة . (الثالث) نسيان الفائتة وقت الأداء لأن الظهر إنما يهيء من حلول وقتها قبل الوقتية والفائتة عند نسيانها لم يوجد وقتها لعدم تذكرها فلا تراحم الوقتية وقد قال صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .

المسألة - قالوا يجب ترتيب الفوائت في نفسها سواء كانت قليلة أو كثيرة بشرطين : أن يكون متذكرا للسابقة . وأن يكون قادرا على الترتيب بأن لا يكره على علمه . وهذا =

== الوجوب غير شرطي فلو خالفه لا تبطل المقدمة على محلها ولكنه يأنم ولا إعادة عليه الصلاة المقدمة لخروج وقتها يجزئ فعلها . ويجب أيضا بالشرطين السابقين ترتيب الفوائت اليسيرة مع الصلاة الحاضرة . والفوائت اليسيرة ما كان عددها نحسا فأقل فيصلبها قبل الحاضرة ولو ضاق وقتها فإن قدم الحاضرة عمدا صحت مع الإثم ويندب له إعادتها بعد قضاء الفوائت اذا كان وقتها باقيا ولو الوقت الضروري وقد تقدم بيانه في مبحث أوقات الصلاة . أما إن قدمها ناسيا أن عليه فوائت ولم يتذكر حتى فرغ منها فانها تصح ولا إثم وأعاد الحاضرة ندبا كما تقدم . وأما لو تذكر الفوائت اليسيرة في أثناء الحاضرة فإن كان تذكره قبل تمام ركعة منها بسجديتها قطعها وجوبا ورجع للفوائت سواء كان منفردا أو إماما ويقطع مأمومه تبعاً له ، فإن كان مأموماً وتذكر في الحاضرة أن عليه فوائت يسيرة فلا تقطع صلاته نظر الحق الإمام وندب له أن يعيدها بعد قضاء الفوائت إن كان وقتها باقيا ولو الضروري . وإن كان التذكر بعد تمام ركعة بسجديتها ضم إليها ركعة أخرى ندبا وجعلها نافلة وسلم ورجع للفوائت ، وإن كان التذكر بعد صلاة ركعتين من الثنائية أو الثلاثية أو بعد ثلاث من الرباعية أتمها ثم يصلي الفوائت ثم يعيد الحاضرة ندبا في الوقت إن كان باقيا . واذا تذكر يسير الفوائت وهو في نفل أتمه مطلقا إلا اذا خاف خروج وقت حاضرة لم يكن صلاها ولم يعقد من النفل ركعة فيقطعه حينئذ . وأما اذا كانت الفوائت أكثر من خمس فلا يجب تقديمها على الحاضرة بل يندب تقديم الحاضرة عليها إن اتسع وقتها فان ضاق قدمها وجوبا . ويجب وجوبا شرطيا ترتيب الحاضرتين المشتركتي الوقت وهما الظهر والعصر والمغرب والعشاء سواء كانتا مجموعتين أو لا بأن يصلي الظهر قبل العصر والمغرب قبل العشاء ، فان خالف بطلت المقدمة على محلها إلا اذا أكره على التقديم أو كان التقديم نسيانا فانها تصح إن لم يتذكر الأولى حتى فرغ من الثانية وأعادها ندبا بعد أن يصلي الأولى إن كان الوقت باقيا ولو الضروري . أما اذا تذكر الأولى في أثناء الثانية فحكمه حكم من تذكر يسير الفوائت في الصلاة الحاضرة على المعتمد فيقطع إن عقد ركعة ويندب له أن يضم إليها أخرى ويجعلها نفلا ان عقدها الى آخر ما تقدم تفصيله .

الحنابلة — قالوا ترتيب الفوائت في نفسها واجب سواء كانت قليلة أو كثيرة فاذا خالف الترتيب كأن صلى العصر لفائتة قبل الظهر لفائتة لم تصح المقدمة على محلها كالعصر في المثال السابق إن خالف وهو مثله كلسابقة ، فان كان ناسيا أن عليه الأولى فصلب الثانية ولم يتذكر

مبحث من عليه فوائت لا يدري عددها

من عليه فوائت لا يدري عددها يجب عليه أن يقضى حتى يتيقن براءة ذمته ^(١) ولا يلزم عند القضاء تعيين الزمن بل يكفي تعيين المنوى كالظهر أو العصر مثلا ^(٢).

= الأولى حتى فرغ منها صحت الثانية . أما إذا تذكر الأولى في أثناء الثانية كانت الثانية باطلة . وترتيب الفوائت مع الصلاة الحاضرة واجب إلا إذا خاف فوات وقت الحاضرة ولو الاختياري فيجب تقديمها على الفوائت وتكون صحيحة كما تصح إذا قدمها على الفوائت ناسيا أن عليه فوائت ولم يتذكر حتى فرغ من الحاضرة . وترتيب الصلاتين الحاضرتين واجب أيضا بشرط التذكر للأولى على ما تقدم من التفصيل بتمامه ، فإذا كان مسافرا وأراد أن يجمع بين الظهر والعصر في وقت العصر مثلا وجب عليه أن يقدم الظهر على العصر ، فإذا خالف وكان متذكرا للظهر ولو في أثناء العصر بطلت ، وإن استمر ناسيا للظهر حتى فرغ من صلاة العصر صحت . ولا يستقطب الترتيب بجهل وجوبه ولا بخوف فوت الجماعة ، فمن فاتته صلاة الصبح وصلاة العصر فصل الظهر قبل الصبح جاهلا وجوب الترتيب بينهما ثم صلى العصر في وقتها صحت صلاة العصر لا اعتقاده عدم وجوب صلاة عليه حال صلاة العصر ويجب عليه إعادة الظهر .

الشافعية - قالوا ترتيب الفوائت في نفسها سنة سواء كانت قليلة أو كثيرة فلو قدم بعضها على بعض صح المقدم على محله وخالف السنة . والأولى إعادته ، فمن صلى العصر قبل الظهر أو صلى ظهر الخميس القضاء قبل ظهر يوم الأربعاء الذي قبله صح . وترتيب الفوائت مع الحاضرة سنة أيضا بشرطين : (الأول) أن لا يخشى فوات الحاضرة (وفواتها يكون بعدم إدراك ركعة منها في الوقت) . (الثاني) أن يكون متذكرا للفوائت قبل الشروع في الحاضرة فإن لم يتذكرها حتى شرع فيها أتمها ولا يقطعها للفوائت ولو كان وقتها متسما . وإذا شرع في الفائتة قبل الحاضرة معتقدا سعة الوقت فظهر له بعد الشروع فيها أنه لو أتم الفائتة خرج وقت الحاضرة فإذا أن يقطعها وإما أن يقبلها فلا ويسلم ليدرك الحاضرة في الصلاتين وهو الأفضل ، وترتيب الحاضرتين المجموعتين تقديمًا واجب . وفي المجموعتين تأخيرًا سنة كما تقدم .

(١) الحنفية والمالكية - قالوا يقضى حتى يغلب على ظنه براءة ذمته .

(٢) الحنفية - قالوا لا بد من تعيين الزمن فينوي أول ظهر عليه أدرك وقته ولم يصله

وهكذا أو ينوي آخر ظهر عليه كذلك .

مبحث هل تقضى الفائتة في وقت النهي عن النافلة

تقضى الفائتة في جميع الأوقات ولو في وقت النهي عن صلاة النافلة على تفصيل في المذاهب ^(١).

مبحث صلاة المريض

من كان مريضاً لا يستطيع أن يصلي الصلاة المفروضة قائماً صلى قاعداً فإذا أمكنه القيام ولكن يلزم من قيامه حدوث مرض آخر أو زيادة مرضه أو تأخر شفائه فله أن يصلي قاعداً أيضاً، وإذا كان مرضه سلس البول مثلاً وعلم أنه لو صلى قائماً نزل منه البول وإن صلى قاعداً بقي على طهارته فإنه يصلي أيضاً قاعداً. وكذلك الصحيح الذي علم بتجربة أو غيرها أنه إذا صلى قائماً أصابه إغماء أو دوار في رأسه فإنه يصلي من جلوس، ويجب إتمام الصلاة بركوع وسجود في جميع ما تقدم، وإذا عجز عن القيام استقلالاً ولكنّه يقدر عليه مستنداً على حائط أو عصا أو نحو ذلك تعين عليه القيام مستنداً ^(٢) ولا يجوز له الجلوس. وإذا قدر على بعض

(١) الحنفية - قالوا لا يجوز قضاء الفوات في ثلاثة أوقات : وقت طلوع الشمس، ووقت الزوال، ووقت الغروب. وما عدا ذلك يجوز فيه القضاء ولو بعد العصر.

المالكية - قالوا إن كانت الفائتة في ذمته يقينا أو ظناً قضاها ولو في وقت النهي عن صلاة النافلة فيقضئها عند طلوع الشمس وعند غروبها، وغير ذلك من أوقات النهي عن النافلة وتقدم بيانها، وإن شك في شغل ذمته بها وعدمه قضاها في غير أوقات النهي عن النافلة. أما في أوقات النهي فيحرم قضاؤها في أوقات حرمة النافلة ويكره في أوقات كراهة النافلة.

الشافعية - قالوا يجوز قضاء الفوات في جميع أوقات النهي إلا إذا قصد قضاء الفوات فيها بخصوصها فإنه لا يجوز ولا تنعقد الصلاة. أما الوقت المشغول بخطبة خطيب الجمعة فإنه لا يجوز فيه قضاء الفوات ولا تنعقد يجزء جلوس الخطيب على المنبر وإن لم يشرع في الخطبة إلى أن تتم الخطبتان بتوايهما.

الحنابلة - قالوا يجوز قضاء الفوات في جميع أوقات النهي بلا تفصيل

(٢) المالكية - قالوا من قدر على القيام مستنداً لا يتعين عليه القيام وله أن يجلس إذا أمكنه الجلوس من غير استناد إلى شيء. أما إذا لم يمكنه الجلوس استقلالاً فتعين عليه القيام مستنداً.

القيام ولو بقدر تكبيرة الاحرام تعين عليه أن يقوم بالقدر المستطاع ثم يصلي من جلوس بعد ذلك . والصلاة من جلوس تكون بدون استناد الى شيء حال الجلوس متى قدر فان لم يقدر على الجلوس إلا مستنداً تعين عليه الاستناد ولا يجوز له الاضطجاع ، فان عجز عن الجلوس بحالته صلى مضطجعا أو مستلقياً ، على تفصيل في المذاهب ^(١) .

= الشافعية — قالوا اذا قدر على القيام مستنداً الى شخص تعين عليه القيام اذا كان يحتاج الى المعين المذكور في ابتداء قيام كل ركعة فقط . أما اذا كان يحتاج اليه في القيام كله فلا يجب عليه القيام ويصلي من قعود واذا قدر على القيام مستنداً الى عصا ونحوها سكأن فيجب عليه القيام ولو احتاج الى الاستناد في القيام كله .

(١) المالكية — قالوا من عجز عن الجلوس بحالته اضطجع على جنبه الأيمن مصلياً بالإيماء ووجهه الى القبلة فان لم يقدر اضطجع على جنبه الأيسر ووجهه للقبلة أيضاً ، فان لم يقدر استلقى على ظهره ورجلاه للقبلة ، والترتيب بين هذه المراتب الثلاث مندوب فلو اضطجع على جنبه الأيسر مع القدرة على الاضطجاع على الجانب الأيمن أو استلقى على ظهره مع القدرة على الاضطجاع بقسميه صحت صلاته وخالف المندوب ، فان لم يقدر على الاستلقاء على الظهر استلقى على بطنه جاعلاً رأسه للقبلة وصلى بالإيماء برأسه فان استلقى على بطنه مع القدرة على الاستلقاء على الظهر بطلت صلاته لوجوب الترتيب بين هاتين المرتبتين .

الحنفية — قالوا الأفضل أن يصلي مستلقياً على ظهره ورجلاه نحو القبلة وينصب ركبته ويرفع رأسه يسيراً ليصير وجهه الى القبلة وله أن يصلي على جنبه الأيمن أو الأيسر . والأيمن أفضل من الأيسر . وكل هذا عند الاستطاعة . أما اذا لم يستطع فله أن يصلي بالكيفية التي تمكنه .

الحنابلة — قالوا اذا عجز عن الجلوس بحالته صلى على جنبه ووجهه الى القبلة والجانب الأيمن أفضل ويصح أن يصلي على ظهره ورجلاه الى القبلة مع استطاعته الصلاة على جنبه الأيمن مع الكراهة ، فان لم يستطع أن يصلي على جنبه صلى على ظهره ورجلاه الى القبلة .

الشافعية — قالوا اذا عجز عن الجلوس مطلقاً صلى مضطجعا على جنبه متوجهاً الى القبلة بصدرة ووجهه . وليس أن يكون الاضطجاع على جنبه الأيمن فان لم يستطع فعلى جنبه الأيسر ويركع ويسجد وهو مضطجع إن قدر على الركوع والسجود وإلا أومأ لهما ، فان عجز عن =

ويندب لمن صلى من جلوس أن يكون متربعا على تفصيل أيضا^(١) .

فإن يجز عن الركوع والسجود أو عن أحدهما صلى بالإيماء ما عجز عنه فإن قدر على القيام والسجود وعجز عن الركوع فقط فإنه يجب عليه أن يقوم للأحرام والقراءة ويومئ للركوع ثم يسجد، وإن قدر على القيام مع العجز عن الركوع والسجود كبر للأحرام وقرا قائما ثم أوما للركوع من قيام وللسجود من جلوس فلو أوما للسجود من قيام أو للركوع من جلوس بطلت صلاته، وإن لم يقدر على القيام أوما للركوع والسجود من جلوس ويكون إيماءه للسجود أخفض من إيماءه للركوع وجوبا . وإن قدر على القيام ولم يقدر على الجلوس وعجز عن الركوع والسجود

الاضطجاع صلى مستلقيا على ظهره ويكون باطنا قدميه للقبلة ويجب رفع رأسه وجوبا نحو وسادة ليتوجه للقبلة بوجهه ويومئ برأسه لركوعه وسجوده . ويجب أن يكون إيماءه للسجود أخفض من إيماءه للركوع إن قدر وإلا فلا . فإن عجز عن الإيماء برأسه أوما بأجفانه ولا يجب حينئذ أن يكون الإيماء للسجود أخفض من الركوع . فإن عجز عن ذلك كله أجزى أركان الصلاة على قلبه .

(١) المالكية - قالوا يندب له التربع إلا في حال السجود والجلوس بين السجدين والجلوس للتشهد فإنه يكون على الحالة التي تقدم بيانها في سنن الصلاة ومندوباتها .

الحنفية - قالوا له أن يجلس وقت القراءة والركوع كيف شاء والأفضل أن يكون على هيئة المتشهد . أما في حالة السجود والتشهد فإنه يجلس على الهيئة التي تقدم بيانها وهذا إذا لم يكن فيه حرج أو مشقة وإلا اختار الأيسر في جميع الحالات .

الحنابلة - قالوا إذا صلى من جلوس سن له أن يجلس متربعا في جميع الصلاة إلا في حالة الركوع والسجود فإنه يسن له أن يثنى رجله وله أن يجلس كما شاء .

الشافعية - قالوا إذا صلى من جلوس يجلس كيف شاء مفترشا أو متوركا أو غير ذلك لكن يسن الأقراش إلا في حالتين حالة سجوده فيجب وضع بطون أصابع القدمين على الأرض وحالة الجلوس للتشهد الأخير فيسن فيه التورك كما تقدم .

(٢) الحنفية - قالوا الإيماء للركوع والسجود يصح وهو قائم ويصح وهو جالس ولكن الإيماء وهو جالس أفضل .

أوما لها من قيام ولا يسقط القيام متى قدر عليه بالعجز عن السجود^(١) . ويكون إيماءه للسجود أخفض من إيمائه للركوع وجوبا ، وإن لم يقدر على شيء من أفعال الصلاة إلا بأن يشير إليه بعينه أو يلاحظ أجزائها بقلبه وجب عليه ذلك ولا تسقط ما دام عقله ثابتا^(٢) ، فإن قدر على الإشارة بالعين فلا بد منها ولا يكفيه مجرد استحضار الأجزاء بقلبه .

ويكره لمن فرضه الإيماء أن يرفع شيئا يسجد عليه فلو فعل وسجد عليه يعتبر موميا في هذه الحالة فلا يصح^(٣) أن يقتدى به من هو أقوى حالا منه ، وإذا برأ المربض في أثناء الصلاة بني على ما تقدم منها وأتمها بالحالة التي قدر عليها^(٤) .

مباحث الجنائز

ما يفعله بالمختصر

يسن أن يوجه من حضرته الوفاة إلى القبلة بأن يجعل على جنبه الأيمن ووجهه لها إن لم يشق وإلا وضع على ظهره ورجلاه للقبلة ولكن ترفع رأسه قليلا ليصير وجهه لها . ويستحب

(١) الحنفية - قالوا إذا عجز عن السجود سواء عجز عن الركوع أيضا أولا فإنه يسقط عنه القيام على الأصح فيصل من جلوس موميا للركوع والسجود وهو أفضل من الإيماء قائما كما تقدم .
(٢) الحنفية - قالوا إذا قدر عن الإيماء بالعين أو الحاجب أو القلب فقط سقطت عنه الصلاة ولا تصح بهذه الكيفية سواء كان يعقل أولا ، ولا يجب عليه قضاء ما فاتته وهو في مرضه . هذا إذا كان أكثر من خمس صلوات وإلا وجب القضاء .

(٣) الحنفية - قالوا الكراهة تحريرية .

(٤) الشافعية - قالوا يصح أن يقتدى به من هو أقوى حالا منه متى كانت صلاته مجزئة عن القضاء كما تقدم .

(٥) الحنفية - قالوا إذا كان عاجزا عن القيام وكان يصلي من جلوس بركوع وسجود ثم قدر عليه في صلاته بني على ما تقدم منها وأتمها من قيام ولو لم يركع أو يسجد بالفعل . أما إذا كان يصلي من قعود بالإيماء ثم قدر على الركوع والسجود فإن كان ذلك بعد أن أوما في ركعة أتمها بانبا على ما تقدم وإلا قطعها واستأنف صلاة جديدة كما يستأنف مطلقا لو كان يومئ مضطجعا ثم قدر على التعود .

(٦) المالكية - قالوا هذا مندوب لا سنة .

أن يلحق الشهادة بأن تذكر عنده ليقولها لقوله صلى الله عليه وسلم : « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله فإنه ليس مسلم يقولها عند الموت إلا أنجته من النار » . ولقوله صلى الله عليه وسلم : « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة » . ولا يقال له قل لئلا يقول (لا) فيساء به الظن . ولا يلح عليه متى نطق بها مخافة أن يضطجر إلا إذا تكلم بكلام أجنبي بعد النطق بها فإنه يعادله التلقين ليكون النطق بها آخر كلامه من الدنيا . ويستحب تلقينه أيضا بعد الفراغ من دفنه وتسوية التراب عليه ، والتلقين هنا بأن يقول الملقن مخاطبا لليت (يا فلان ابن فلانة إن كان يعرفه وإلا نسبه إلى حواء عليها السلام ثم يقول بعد ذلك أذكر العهد الذي نرجسته عليه من الدنيا . شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله . وأن الجنة حق . وأن النار حق . وأن البعث حق . وأن الساعة آتية لا ريب فيها . وأن الله يبعث من في القبور وأنت رضىت بالله ربا وبالإسلام ديناً . وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا . وبالقرآن إماما . وبالكعبة قبلة . وبالمؤمنين إخوانا .

ويندب أن يدخل عليه حال احتضاره أحسن أهله وأصحابه ، وكثرة الدعاء له وللخاضرين . ويندب إبعاد الحائض والنفساء والجنب وكل شيء تكرهه الملائكة كآلة اللهو . ويندب أن يوضع عنده طيب ، ويستحب أن يقرأ عنده سورة ((يس)) لما ورد في الخبر . « ما من مريض يقرأ عنده ((يس)) إلا مات ريان وأدخل قبره ريان وحشر يوم القيامة ريان » . رواه أبو داود . ويندب للمحضر أن يحسن ظنه بالله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله أنه يرحمه ويعفو عنه » . وفي الصحيحين قال الله تعالى : (أنا عند ظن عبدي بي) . ويندب لمن يكون عند المحضر أن يحمله على تحسين ظنه بالله تعالى .

(١) الحنفية - قالوا التلقين بعد الفراغ من الدفن لا ينهى عنه ولا يؤمر به وظاهر الرواية يقتضى النهى عنه .

المالكية - قالوا التلقين بعد الدفن وحاله مكروه . وإنما التلقين يندب حال الاحتضار فقط كما ذكر .

(٢) المالكية - رجحوا القول بكرامة قراءة شيء من القرآن عند المحضر لأنه ليس من عمل السلف . وقال بعضهم يستحب قراءة سورة ((يس)) عنده .

وليس تغميض عينيه وأن يقول : مغمضه بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم اغفر له وارفع درجته في المهديين واخلفه في عقبه في الفائزين واغفر لنا وله يا رب العالمين وفسح له في قبره ونور له فيه، وقد روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم : لما أغمض أبا سلمة .

مبحث ما يفعل بالميت قبل غسله

فإذا مات المحتضر يندب شد لحية بمصاصة عريضة تربط من فوق رأسه، وتلين مفاصله برفق، ورفعه عن الأرض، وستره بثوب صونا له عن الأعين بعد نزع ثيابه التي قبض فيها؛^(٢) ويجب الانتظار بتهيئته حتى يتحقق موته وبعد التحقق من الموت ينبغي الإسراع بتهيئته ودفنه؛ ويستحب إعلام الناس بموته ولو بالدعاء في الأسواق ليشهدوا جنازته من غير إفراط في المدح بأن يقول مثلاً مات الفقير إلى الله تعالى فلان ابن فلان فاسموا في جنازته .

مبحث غسل الميت

حكمه

غسل الميت فرض كفاية على الأحياء إذا قام به البعض سقط عن الباقيين والمفروض غسله مرة واحدة بحيث يعم بها جميع بدنه . أما تكرار غسله وترا فهو سنة كما يأتي في مبحث كيفية الغسل.^(٥)

== الحنفية — قالوا تكرر القراءة عند الميت قبل غسله إذا كان القارئ قريباً منه . أما إذا بعد عنه فلا كراهة كما لا تكرر القراءة قريباً منه إذا كان جميع بدن الميت مستوراً بثوب طاهر . والمكروه في الصورة الأولى إنما هو القراءة برفع الصوت .

(١) المالكية — قالوا تغميض العينين عقب الموت مندوب؛ والدعاء المذكور ليس بمطلوب عندهم .

الشافعية — قالوا يقتصر في الدعاء حال التغميض على قول بسم الله وعلى ملة رسول الله .

(٢) المالكية — قالوا نزع ثيابه التي قبض فيها أحد قولين : (الأول) تنزع ولكن

لا تنزع بتمامها بل يترك عليه قميصه . (والثاني) أنه لا ينزع شيء من ثيابه ويؤاد عليها ثوب آخر ليستتر جميع بدنه عن الأعين .

(٣) الحنابلة — قالوا الإعلام بموته مباح لا مستحب .

(٤) المالكية والحنابلة — قالوا يكون الإعلام بصوت خفي ويكره رفع الصوت به .

(٥) المالكية — قالوا تكرار الغسل وترا مندوب لا سنة .

شروطه

ويشترط لفريضة غسل الميت شروط : (الأول) أن يكون مسلماً فلا يفترض تفصيل الكافر بل يحرم^(١) . (الثاني) أن لا يكون سقطاً فإنه لا يفترض غسل السقط على تفصيل في المذاهب^(٢) . (الثالث) أن يوجد من جسد الميت مقدار ولو كان قليلاً^(٣) . (الرابع) أن لا يكون شهيداً قتل في إنلاء كلمة الله كما سيأتى في مبحث الشهيد لقوله صلى الله عليه وسلم في قتل أحد

(١) الشافعية — قالوا يجوز غسل الكافر لأن غسل الميت للنظافة لا للتعبد .

(٢) الشافعية — قالوا إن السقط النازل قبل عدة تمام الحمل وهي ستة أشهر ولحظتان إما أن تعلم حياته فيكون كالكبير في افتراض غسله وإما أن لا تعلم حياته وفي هذه الحالة إما أن يكون قد ظهر خلقه فيجب غسله أيضاً دون الصلاة عليه وإما أن لا يظهر خلقه فلا يفترض غسله . وأما السقط النازل بعد المدة المذكورة فإنه يفترض غسله وإن نزل ميتاً . وعلى كل حال فإنه ليس تسميته بشرط أن يكون قد نفخت فيه الروح .

الحنفية — قالوا إن السقط إذا نزل حياً بأن سمع له صوت أو رؤيت له حركة وإن لم يتم نزوله وجب غسله سواء كان قبل تمام مدة الحمل أو بعده . وأما إذا نزل ميتاً فإن كان تام الخلق فإنه يغسل كذلك وإن لم يكن تام الخلق بل ظهر بعض خلقه فإنه لا يغسل النسل المعروف وإنما يصب عليه الماء ويلف في خرقة وعلى كل حال فإنه يسمى لأنه يحشر يوم القيامة .

الحنابلة — قالوا السقط إذا تم في بطن أمه أربعة أشهر كاملة ونزل وجب غسله . وأما أن نزل قبل ذلك فلا يجب غسله .

المالكية — قالوا إذا كان السقط محقق الحياة بعد نزوله بعلامة تدل على ذلك كالصراخ والرضاع الكثير الذي يقول أهل المعرفة أنه لا يقع مثله إلا من فيه حياة مستقرة وجب تغسيله وإلا كره .

(٣) الحنفية — قالوا لا يفرض الغسل إلا إذا وجد من الميت أكثر البدن أو وجد نصفه مع الرأس .

المالكية — قالوا لا يفترض غسل الميت إلا إذا وجد ثلثا بدنه ولو مع الرأس فإن لم يوجد ذلك كان غسله مكروهاً .

«لا تغسلوهم فان كل جرح أو كل دم يفوح مسكا يوم القيامة . ولم يصل عليهم» . رواه احمد ،
ويقوم التيمم مقام غسل الميت عند فقد الماء أو تعذر الغسل كأن مات حريقا ويخشى
أن يتقطع بدنه اذا غسل بذلك أو بصب الماء عليه بدون ذلك . أما إن كان لا يتقطع
بصب الماء فلا يتيمم بل يغسل بصب الماء بدون ذلك .

مبحث لا يحل النظر الى عورة الميت ولا لمسها

يجب ستر عورة الميت فلا يحل للغاسل ولا غيره أن ينظر اليها . وكذلك لا يحل لمسها
فيجب أن يلف الغاسل^(١) على يده خرقة ليغسل بها عورته سواء كانت مخففة أو مغلظة . ولهذا
لا يحل للرجال تغسيل النساء وبالعكس^(٢) إلا الزوجين فيحل لكل منهما أن يغسل الآخر إلا اذا
كانت المرأة مطلقة ولو طلاقا رجعيا فإنه لا يحل لأحد الزوجين غسل الآخر حينئذ . فاذا
ماتت امرأة بين رجال ليس معهم امرأة غيرها أو زوج لها وتعذر إحضار امرأة تغسلها كأن
ماتت في طريق سفر منقطع ففي ذلك تفصيل المذاهب .^(٣)

(١) الحنابلة — قالوا ويستحب أيضا للغاسل أن يلف خرقة يغسل بها باقي بدنه .

الحنفية — لهم في ذلك قولان مصححان : أحدهما ما ذكر . والثاني أن ستر العورة
المخففة لا يجب وإن كان مطلوبا .

(٢) الحنفية — قالوا اذا ماتت المرأة فليس لزوجها أن يغسلها لانتفاء ملك النكاح فصار
أجنبيا منها . أما إن مات الزوج فلها أن تغسله لأنها في العدة فالزوجة باقية في حقها ولو كانت
مطلقة رجعيا قبل الموت . أما إن كانت بائنة فليس لها أن تغسله ولو كانت في العدة .

(٣) الحنابلة — قالوا المرأة المطلقة رجعيا يجوز لها أن تغسل زوجها . أما المطلقة
طلاقا بائنا فلا .

(٤) المالكية — قالوا اذا ماتت المرأة وليس معها زوجها ولا أحد من النساء فان كان
معها رجل محرم لها غسلها وجوبا ولف على يديه خرقة غليظة لئلا يباشر جسدها ، وينصب
ستارة بينه وبينها ويثبته يده من داخل الستارة مع غرض بصره ، فان لم يوجد معها إلا رجال
أجانب وجب عليهم أن ييمموا واحد منهم لكوعها فقط ، ولا يزيد في المسح الى المرفقين ،
واذا مات رجل بين نساء فان كان منهن زوجته غسلته ولا يغسله غيرها ، وإن لم توجد زوجته ،
فإن وجد من ينهين امرأة محرم له غسلته ، ويجب عليها أن لا تبشره إلا بخرقه تلفها على =

فان كان الميت صغيرا جاز للنساء تفسيله ، وان كانت صغيرة جاز للرجال تفسيلها وفي حدة الصغير والصغيرة المذكورين التفصيل المتقدم في مبحث ستر العورة . وفي تفصيل الخنثى المشكل تفصيل المذاهب ^(١) .

= يدها ، ويجب عليها ستر عورته فقط ، فان لم يوجد محرم له من النساء يمته واحدة من الأجنيات ويكون التيمم لمرفقيه .

الحنفية — قالوا اذا ماتت المرأة وليس معها نساء يغسلنها ، فان كان معها رجل محرم يمّمها باليد الى المرفق ، وان كان معها أجنبي وضع خرقة على يده ويمّمها كذلك ولكنه يفض بصره عن ذراعيها والزوج كالأجنبي إلا أنه لا يكلف بغض البصر عن الذراعين ولا فرق في ذلك بين الشابة والمجوز ، واذا مات الرجل بين نساء ليس معهن رجل ولا زوجة ، فان كان معهن قاصرة لا تشتهى عانها الغسل وغسلته ، وان لم توجد قاصرة ينهن يمته الى مرفقيه مع غض بصرهن عن عورته فاذا غسل الميت مع مخالفة شيء مما ذكر صح غسله مع الإثم .

الشافعية — قالوا اذا ماتت المرأة بين رجال ليس فيهم محرم ولا زوج يمّمها الأجنبي الى مرفقيها مع غض البصر عن العورة ومع عدم المس ، فان وجد محرم وجب عليه تفسيلها إن لم يوجد زوجها وإلا قدم على المحرم ، واذا مات الرجل بين نساء ليس بينهن زوجته ولا محرم يمته واحدة من الأجنيات بمائل يمنع المس مع غض البصر عن العورة ، فان كان بينهن زوجته غسلته وجوبا ولو بلا حائل ، فان لم توجد الزوجة ولكن وجد بينهن امرأة محرم كبنته وأخته وأمه غسلته أيضا والزوجة مقدمة على المحرم .

الحنابلة — قالوا اذا ماتت المرأة بين رجال ليس فيهم زوج يمّمها واحد من الأجانب بمائل ، واذا مات الرجل بين نساء ليس فيهن زوجة يمته واحدة أجنبية بمائل ويحرم أن يمّم بغير حائل إلا اذا كان الميمم محرما من رجل أو امرأة فيجوز بلا حائل .

(١) المالكية — قالوا إن أمكن وجود أمة للخنثى سواء كانت من ماله أو من بيت

المال أو من مال المسلمين فانما تغسله وإلا يمّم ولا يغسله أحد موارها .

الحنفية — قالوا الخنثى المشكل المكلف أو المراهق لا يغسل رجلا ولا امرأة ولا يغسله رجل ولا امرأة وإنما يمّم وراء ثوب .

الحنابلة — قالوا اذا مات الخنثى المشكل الذي له سبع سنين فاكثر وكانت له أمة

غسلته وإلا يمّم بمائل يمنع المس والرجل أولى من المرأة بتيممه .

سنن غسل الميت ومندوباته ومكروهاته

يسن تكرار الغسلات^(١) الى ثلاث بحيث تستوعب كل غسلة منها جميع بدن الميت بالكيفية الاتى بيانها ، فان لم يحصل إبقاء البدن بالثلاث يزداد عليها حتى ينقى البدن ، ولكن يندب أن تنتهى الزيادة الى وتر فإن حصل الإبقاء بأربع زيد عليها خامسة وهكذا . فإن زاد على الثلاث أو نقص لغير حاجة كره . ويندب أن يوضع على مكان مرتفع^(٢) عند غسله تيسيرا للغسل وأن يغسل بالماء البارد^(٣) إلا حاجة كشدة برد أو إزالة وسخ . ويندب أن يجعل في ماء الغسلة الأخيرة كافور ونحوه من الطيب إلا أن الكافور أفضل . أما غيرها من الغسلات فيندب أن يكون بماء فيه ورق نبق ونحوه مما ينظف كالصابون ، وإنما يوضع الطيب في ماء غسل الميت اذا لم يكن محرما . أما المحرم^(٤) فإنه يجنب الطيب كما لو كان حيا .

= الشافعية — قالوا يجوز للرجل والمرأة الأجنبية تغسيل الخنثى المشكل الكبير عند فقد محرمه مع وجوب غرض البصر وعدم المس ، ويجب أن يقتصر في غسله على غسلة واحدة احتياطا . أما الخنثى الصغير فهو كباقي الصبيان .

(١) المالكية — قالوا تكرار الغسل الى ثلاث مندوب لا سنة ثم إن احتاج الى غسلة رابعة غسله أربع مرات : (الأولى) منها تكون بالماء القراح . والثلاثة التي بعدها تكون بمنظف كالصابون ونحوه ثم يزيد غسلة خامسة ليصير عدد الغسل وترا فإن لم ينظف جسده بذلك غسله ستا بمنظف ماعدا الأولى وزاد السابعة ليصير العدد وترا فإن لم ينظف إلا بثمانية اقتصر عليها ولا يزيد تاسعة وعلى كل حال فيجعل الطيب في الغسلة الأخيرة وتكون الغسلة بالماء القراح . الحنابلة — قالوا ان لم ينظف جسد الميت بثلاث غسلات وجب الزيادة عليها الى سبع فان لم ينظف بالسبع كان الأولى أن يزداد عليها كما ينقى ولكن يندب أن ينتهى الى وتر .

(٢) الحنفية والمالكية — قالوا يندب وضعه على مكان مرتفع (كسرير ودكة) من وقت يقين موته .

(٣) الحنفية — قالوا الماء الساخن أفضل على كل حال .

المالكية — قالوا لا فرق أن يكون الماء باردا أو ساخنا .

المالكية — قالوا تكون أولى الغسلات بالماء القراح كما تقدم .

(٤) الحنفية والمالكية — قالوا ينقطع التكليف بعد الموت فلا فرق بين الميت المحرم

وفيره فيوضع عليه الطيب وتغطى رأسه .

ويندب بعد تمام الغسل أن تطيب رأس الميت ولحيته^(١) بغير زعفران وأن يوضع الطيب على الأعضاء التي كان يسجد عليها وهي الجبهة والأنف واليدان والركبتان والقدمان . وكذلك يوضع الطيب على عينيه وأذنيه وتحت إبطه والأفضل أن يكون الطيب كافورا . وهذا كله إذا لم يكن محرما كما تقدم .

ويندب إطلاق البخور عند الميت على تفصيل في المذاهب .^(٢)

ويندب أن يجرد الميت عند غسله من ثيابه ما عدا ساتر العورة .^(٣)

ويندب أن يوضأ كما يتوضأ الحي عند الغسل من الجنابة إلا المضمضة والاستنشاق^(٤) فانهما لا يفعلان في وضوء الميت لئلا يدخل الماء إلى جوفه فيسرع فساده ولوجود مشقة في ذلك ولكن يستحب أن يلف الغاسل خرقة على سبابته وإبهامه ويبلها بالماء ثم يمسح بها أسنان الميت ولثته ومنخريه فيقوم ذلك مقام المضمضة والاستنشاق .

(١) المالكية — قالوا وضع الطيب على رأس الميت ولحيته ليس بمندوب .

(٢) المالكية — قالوا لا يندب إطلاق البخور .

الحنفية — قالوا يندب إطلاق البخور في ثلاثة مواضع : (أحدها) عند خروج روح الميت . فممن يتقن موته يوضع على مكان مرتفع (سريرا أو دكة) وقبل وضعه على المكان المرتفع يجر ذلك المكان ثلاث مرات أو خمسا بأن تدار الحجرة (البخيرة) حول السرير ثلاثا أو خمسا أو سبعا ولا يزداد على ذلك ثم يوضع الميت عليه . (ثانيها) عند غسله بأن تدار الحجرة حول (دكة) غسله بالكيفية المذكورة . (ثالثها) عند تكفينه بالصفة المتقدمة .

الحنابلة — قالوا التبخير يكون في مكان الغسل إلى أن يفرغ منه .

الشافعية — قالوا يندب أن يستمر البخور عند الميت من وقت خروج روحه إلى أن

يصل عليه .

(٣) الشافعية — قالوا يندب تفصيل الميت في قميص رقيق لا يمنع وصول الماء فإن

أمكن أن يدخل الغاسل يده في كفه الواسع فذلك وإن لم يمكن شقه من الجانبين .

(٤) المالكية والشافعية — قالوا يوضأ بمضمضة واستنشاق . وإن نظف أسنانه

ومنخريه بالخرقة مستحب ولا يفني من المضمضة والاستنشاق .

ويندب أن يكون الغاسل ثقة كي يستوفي الغسل ويستتر ما يراه من سوء، ويظهر ما يراه من حسن، فإن رأى ما يعجبه من تهلل وجه الميت وطيب رائحته ونحو ذلك، فإنه يستحب له أن يتحدث به إلى الناس. وإن رأى ما يكرهه من تنن رائحة أو تقطيب وجه أو نحو ذلك لم يجز له أن يتحدث به. ويندب أن يخفف بدن الميت بعد الغسل حتى لا تبطل أكفانه. ويكره تسريح شعر رأسه ولحيته كما يكره قص ظفره^(١) وشعره وشاربه وإزالة شعر إبطيه وشعر عاتقه^(٢)، بل المطلوب أن يدفن بجميع ما كان عليه، فإن سقط منه شيء من ذلك رد إلى كفته ليدفن معه.

مبحث إذا خرج من الميت نجاسة بعد غسله

إذا خرج من الميت بعد غسله نجاسة علققت ببدنه أو بكفته فإنها تجب إزالتها ولا يعاد الغسل مرة أخرى.

- (١) الشافعية — قالوا ليس تسريح شعر الرأس والحية إن تلبد وإلا فلا يسن.
- (٢) الحنابلة — قالوا ليس قص شارب غير المحرم وتقليم أظافره إن طالا وأخذ شعر إبطيه إلا أنها بعد نزعها توضع معه في كفته. أما حلق رأس الميت فحرام لأنه إنما يكون لنفسك أو زينة.
- (٣) الحنابلة — قالوا إن حلق عانة الميت حرام لما قد يترتب على ذلك من مس عورته أو نظرها.
- المالكية — قالوا ما يحرم فعله في الشعر مطلقا حال الحياة يحرم بعد الموت وذلك كحلق لحيته وشاربه وما يجوز حال الحياة يكره بعد الموت.

- (٤) الحنفية — قالوا النجاسة الخارجة من الميت لا تضر سواء أصابت بدنه أو كفته إلا أنها تغسل قبل التكفين تنظيفا لا شرطا في صحة الصلاة عليه. أما بعد التكفين فإنها لا تغسل لأن في غسلها مشقة وخرج بخلاف النجاسة الطارئة عليه كأن كفن بنجس فإنها تمتنع من صحة الصلاة عليه.

الحنابلة — قالوا إذا خرج من الميت نجاسة بعد غسله وجبت إزالتها وإعادة غسله إلى سبع مرات، فإن خرج شيء بعد السبع وجب غسل الخارج فقط ولا يعاد الغسل. هذا إذا كان خروج النجاسة قبل وضعه في الكفن. أما بعد فلا ينتقض الغسل ولا يعاد.

مبحث كيفية غسل الميت

ذكرت كيفية غسل الميت مفصلة في المذاهب في أسفل الصفحة (١١).

(١) الحنفية — قالوا يوضع الميت على شيء مرتفع ساعة الغسل (نخشبة الغسل) ثم يخرّج حال غسله ثلاثاً أو خمساً أو سبعمائة بان تدار المحمرة حول الخشبة ثلاث مرات أو خمساً أو سبعمائة كما تقدم . ثم يخرّج من ثيابه ما عدا ساتر العورة . ويندب أن لا يكون معه أحد سوى الغاسل ومن يعينه . ثم يلف الغاسل على يده حرقاً ، يأخذ بها الماء ويغسل قبضه ودبره (الاستنجاء) . ثم يوضأ ويبدأ في وضوئه بوجهه لأن البدء بغسل اليدين إنما هو للأحياء الذين يغسلون أنفسهم فيحتاجون إلى تنظيف أيديهم . أما الميت فإنه يغسله غيره ولأن المضمضة والاستنشاق لا يفعلان في غسل الميت ويقوم مقامهما تنظيف الأسنان والمتخزين بخرقه كما تقدم . ثم يغسل رأسه ولحيته بمنظف كالصابون ونحوه إن كان عليهما شعر ، فإن لم يكن عليهما شعر لا يغسلان كذلك . ثم يضع الميت على يساره ليبدأ بغسل يمينه فيصب الماء على شقه الأيمن من رأسه إلى رجله ثلاث مرات حتى يعم الماء الجانب الأسفل . ولا يجوز كعب الميت على وجهه لغسل ظهره بل يحرك من جنبه حتى يعمه الماء . وهذه هي الغسلة الأولى فإذا استوعبت جميع بدنه حصل بها فرض الكفاية . أما السنة فإنه يزداد على هذه الغسلة غسلة أخرى . وذلك بأن يضع ثانياً على يمينه ثم يصب الماء على شقه الأيسر ثلاثاً بالكيفية المتقدمة ، ثم يغسله الغاسل ويسنده إليه ويمسح بطنه برفق ويغسل ما يخرج منه . وهذه هي الغسلة الثانية . ثم يضع بعد ذلك على يساره ويصب الماء على يمينه ثلاثاً بالكيفية المتقدمة . وهذه هي الغسلة الثالثة . وتكون الغسلتان الأوليان بماء ساخن مصحوب بمنظف كورق النبق والصابون . أما الغسلة الثالثة فتكون بماء مصحوب بكافور . ثم بعد ذلك يخفف الميت ويوضع عليه الطيب كما تقدم . هذا ولا يشترط لصحة الغسل نية . وكذلك لا تشترط النية لاسقاط فرض الكفاية على التحقيق إنما تشترط النية لتحقيق الثواب على القيام بفرض الكفاية .

المالكية — قالوا اذا أريد تفصيل الميت وضع أولا على شيء مرتفع ثم يجرد من جميع ثيابه ما عدا ساتر العورة ، فانه يجب إبقاؤه سواء كانت مغلظة أو مخففة . ثم يفصل يدي الميت ثلاث مرات . ثم يمسح بطنه برفق ليخرج ما عسى أن يكون فيها من الأذى فلا يخرج بعد =

== الغسل . ثم يلقب الناسل على يده اليسرى خرقه غليظة ويغسل بها مخرجيه حال صب الماء عليهما . ثم يغسل ما على بدنه من أذى . ثم يضمضه وينشقه ويميل رأسه بلجهة صدره برفق حال المضمضة والاستنشاق . ثم يمسح أسنانه وداخل أنفه بخرقه . ثم يكل وضوءه ويكون هذا الوضوء ثلاث مرات في كل عضو . ثم يفيض الماء على رأسه ثلاث مرات بلا نية ، فإن النية ليست مشروعة في غسل الميت . ثم يغسل شقه الأيمن ظهرا وبطنا الخ . ثم يغسل شقه الأيسر كذلك وقد تم بذلك غسله . وهذه هي الغسلة الأولى وتكون بماء قراح وبها يحصل الغسل المفروض ثم يندب أن يغسله غسلة ثانية وثالثة للتنظيف وتكون أولى هاتين الغسلتين بالصابون ونحوه فذلك جسده بالصابون أولا . ثم يصب عليه الماء . أما الغسلة الثانية منهما فتكون بماء فيه طيب والكافور أفضل من غيره . ولا يزداد على هذه الغسلات الثلاث متى حصل بها إلقاء جسده من الأوساخ . فإن احتاج لغسلة رابعة غسله أربع مرات إلى آخر ما تقدم في المندوبات ثم ينشف جسده ندبا . ثم يجعل الطيب في حواسه ويخل بهجوده كالجبهة واليدين والرجلين وفي المحال الغائرة منه كباطنيه . ثم يجعل في منافذه قطناً وعليه شيء من الطيب .

الشافعية — قالوا إذا أريد غسل الميت وضع على شيء مرتفع ندبا . وأن يكون غسله في خلوة لا يدخلها إلا الناسل ومن يعينه . وأن يكون في قيص رقيق لا يمنع وصول الماء فإن أمكن أن يدخل الناسل يده من كه الواسع اكتفى بذلك ، وإن لم يمكن شقه من الجانبين ، فإن لم يوجد قيص يغسل فيه ويجب ستر عورته . ويستحب تغطية وجهه من أول وضعه على القنصل وأن يكون الغسل بماء بارد مالح إلا لحاجة كبرد أو سخ فيسخن قليلا . ثم يغسله الناسل على المرتفع برفق ويعمل يمينه على كتف الميت وإبهامه على نقرة قفاه ويستند ظهره بركبته اليمنى ويمسح بيساره بطنه ويكرر ذلك مع تحامل خفيف لينخرج ما في بطنه من الفضلات ، ويندب أن يكون عنده بكرة (مجنونة) يفوح منها الطيب ويكثر من صب الماء كيلا تظهر الرائحة من الخارج . ثم بعد ذلك يضع الميت على ظهره ويلقب الناسل خرقه على يده اليسرى فيغسل بها سائرته وباقي عورته . ثم يلقى الناسل الخرقه ويغسل يده نفسه بماء وصابون إن تلوثت بشيء من الخارج . ثم يلقب خرقه أخرى على سبائه اليسرى وينظف بها أسنان الميت ومنخريه ولا يفتح أسنانه إلا إذا تمسك فاه فانه يفتح أسنانه للتنظيف . ثم يوضئه كوضوء الحي بالمضمضة ويضعه باقيا . ويغسل الناسل أن يوضئ الوضوء بأن يقول بوضوء عن هذا الميت .

= المعتمد، أما نية الغسل فسنة كما تقدم . ثم يغسل رأسه فلحيته سواء كان عليهما شعر أو لا بمظف كورق نبق وصابون ويسرح شعر الرأس والحبة لغير المحرم إن كان متلبداً بمشط ذي أسنان واسعة ويكون تسريحهما برفق حتى لا يتساقط شيء من الشعر ، فإن سقط شيء رد إلى الميت في كنفه . ثم يغسل شقه الأيمن من عنقه إلى قدمه من جهة وجهه ثم شقه الأيسر كذلك . ثم يحركه إلى جنبه الأيسر فيغسل شقه الأيمن مما يلي قفاه وظهره إلى قدمه . ثم يحركه إلى شقه الأيمن فيغسل شقه الأيسر كذلك مستمينا في كل غسلة بصابون ونحوه ويحرم كب الميت على وجهه احتراماً له . ثم يصب عليه ماء من رأسه إلى قدمه ليزيل ما عليه من الصابون ونحوه . ثم يصب عليه ماء قراحاً خالصاً ويكون فيه شيء من الكافور بحيث لا يغير الماء هذا إذا كان الميت غير محرم كما تقدم . وهذه الغسلات الثلاث تعد غسلة واحدة إذ لا يحسب منها سوى الأخيرة لتغير الماء بما قبلها من الغسلات فهي المسقطه للأوجب ، ولذا تكون نية الغسل معها لا مع ما قبلها . فإذا اقتصر على ذلك سقط فرض الكفاية ولكن يسن الغسل ثانية وثالثة بالكيفية السابقة فيكون عدد الغسلات تسعاً لكن التكرار يكون في غسل غير الرأس والوجه والحبة . أما غسلهما فلا يندب تكراره .

الحسابة — قالوا إذا شرع في غسل الميت وجب ستر عورته على ما تقدم . ثم يجرد من ثيابه ندبا فلو غسل في قميص خفيف واسع الكمين جاز . ويسن ستر الميت عن العيون وأن يكون تحت سقف أو خيمة . ثم رفع رأسه قليلاً برفق في أول الغسل إلى قريب من جلوسه إن لم يشق ذلك ثم يعصر بطنه برفق ليخرج ما عساه أن يكون من أذى إلا إذا كانت امرأة حاملاً فإن بطنها لا تعصر وعند عصر بطنه يكثر من صب الماء ليذهب ما نخرج ولا تظهر رائحته وكذلك يكون في مكان الغسل بخور ليذهب بالرائحة . ثم يضع الغاسل على يده خرقة خشنة فيغسل بها أحد فرجي الميت . ثم يضع خرقة أخرى كذلك فيغسل بها الفرج الثاني . ويستحب أن لا يمس سائر بدنه إلا بخرقة . ثم بعد تجريده من ثيابه وستر عورته وغسل قبله ودبره بالكيفية الموضحة ينوي الغاسل غسله . وهذه النية شرط في صحة الغسل فلو تركها الغاسل لم يصح الغسل ثم يقول الغاسل بسم الله ولا يزيد على التسمية بذلك ولا ينقص . ثم يغسل كفى الميت ويزيل ما على بدنه من نجاسة . ثم يلف الغاسل خرقة خشنة على سبابته وإبهامه ويبلها بالماء ويمسح بها أسنان الميت ومنخريه وينظفهما بها وتنظيف أسنانه ومنخريه بالخرقة المذكورة مستحب . ثم يسن أن يوضئه في أول الغسلات كوضوء المحدث ما عدا =

التكفين

تكفين الميت قرض كفاية على المسلمين اذا قام به البعض سقط عن الباقيين وأقله ما يستر جميع بدن الميت سواء كان ذكرا أو أنثى وما دون ذلك لا يسقط به فرض الكفاية عن المسلمين ويجب تكفين الميت من ماله الخالص الذي لم يتفق به حق الغير كالمروءون، فإن لم يكن له مال خالص فكفنه على من تلزمه نفقته في حال حياته ولو كانت زوجة تركت مالا فيجب على الزوج القادر تكفين زوجته^(١) . فإن لم يكن لمن تلزمه نفقته مال كفن من بيت المال إن كان للمسلمين بيت مال وأمكن الأخذ منه وإلا فعل جماعة المسلمين القادرين . ومثل الكفن في هذا التفصيل مؤن التجهيز كالحمل الى المقبرة والدفن ونحوه .

وفي أنواع الكفن وصفته تفصيل في المذاهب^(٢) .

== المضمضة والاستنشاق وهذا الرضوء سنة . ثم ينسل رأسه وحليته فقط برغوة ورق النبق ونحوه ثم ينظف وينسل باقي بدنه بورق النبق ونحوه ويكون ورق النبق ونحوه في كل غسلة من الغسلات . ثم ينسل شقه الأيمن من رأسه الى رجليه يبدأ بصرفحة عنقه . ثم يده اليمنى الى الكتف ثم كتفه ثم شق صدره الأيمن ثم نخذه وساقه الى الرجل . ثم ينسل شقه الأيسر كذلك ويقبله الغاسل على جنبه مع غسل شقيه فيرفع بجانبه الأيمن وينسل ظهره ووركه ونخذه ولا يكبه على وجهه . ويفعل بجانبه الأيسر كذلك . ثم يصب الماء القراح على جميع بدنه وبذلك يتم الغسل مرة واحدة يجوز الإقتصار عليها ولكن السنة أن يكرر الغسل بهذه الكيفية ثلاث مرات كما تقدم وترا .

(١) المالكية والحنابلة --- قالوا لا يلزم الزوج بتكفين زوجته ولو كانت فقيرة .

(٢) الشافعية --- قالوا لا يجوز تكفين الميت إلا بما كان يجوز له لبسه حال حياته ، فلا يكفن الرجل ولا الأنثى بالحرير والمزعفران وجد غيرهما وإلا جاز للضرورة . ويكره تكفينهما بالمعصر . أما الصبي والمجنون والمرأة فيجوز تكفينهم بالحرير والمعصر والمزركش بالذهب أو الفضة مع الكراهة . والأفضل أن يكون الكفن أبيض اللون قديما منسولا ، فإن لم يوجد ذلك كفن بما يحل ، فإن لم يوجد إلا حرير وجلد وحشيش وحناء معجونة وطين قديم الحرير على الجلد والجلد على الحشيش والحشيش على الحناء المعجونة وهي مقدمة على الطين ، ويجب أن يكون الكفن طاهرا فلا يجوز تكفينه بالمتنجس مع التماسه على الطاهر ولو كان ==

= حريرا، فإن لم يوجد طاهر صلى عليه عاريا ثم كفن بالمتنجس ودفن، وتركه المفالة في الكفن بأن يكون غالى القيمة كما يكره للمحى أن يدنر لنفسه كفننا حال حياته إلا إذا كان ذلك الكفن من آثار الصالحين فيجوز، ويحرم كتابة شيء من القرآن على الكفن . ويكره أن يكون في الكفن شيء غير البياض كالمصفر ونحوه . ثم الكفن ثلاثة أنواع للذكر والأنثى يستر كل واحد منها بجميع بدن الميت إلا رأس المحرم ووجه المحرمة . وهذا إذا كفن من تركته ولم يكن عليه دين مستغرق للتركة ولم يوص أن يكفن بثوب واحد وإلا كفن بثوب واحد ساتر لجميع بدن غير المحرم . ويجوز الزيادة على ذلك إن تبرع بها غيره . أما من يكفن من بيت المسال أو من المسال الموقوف على أكفان الموتى فيحرم الزيادة فيه على ثوب واحد إلا إن شرط الواقف زيادة على ذلك فينفذ شرطه . ويجوز أن يزداد على الثلاثة الأنواع المتقدمة في كفن الرجل قيمص تحتها وعمامة على رأسه ولكن الأفضل والأكمل الاقتصار على الثلاثة فقط وإنما تجوز الزيادة ما لم يكن في الورثة قاصر أو محجور عليه وإلا حرمت الزيادة .

أما الأنثى فالأفضل أن يكون كفنها خمسة أشياء إزار فقيمص فخار فلقاتان .

وكيفيته أن يبسط أحسن اللقائف وأوسمها ويوضع عليه حنوط (نوع من الطيب) ونحوه كالكاפור، وتوضع الثانية فوقها ويوضع عليها الحنوط، وكذا الثالثة إن كانت، ثم يوضع الميت فوقها برفق مستلقيا على ظهره وتجعل يده على صدره ويمناه على يسراه أو يرسلان في جنبه ثم تشد ألبناه بخرقه بعد أن يدس بينهما فطن مندوف عليه حنوط حتى تصل الخرقه إلى حلقة الدبر من غير إدخال، وينبغي أن تكون الخرقه مشقوفة الطرفين على هيئة (الحفاظ) وتلف عليه اللقائف واحدة واحدة بأن يثنى حرفها الذي يلي شقه الأيسر على الأيمن وبالعكس، وينبغي جمع الباقي من الكفن عند رأسه ورجليه وتشد لقائف غير المحرم بأربطة خشبية الانتشار عند حمله وتحمل الأربطة بعد وضعه في القبر تفاؤلا بحمل الشدائد عنه ولا يطيب المحرم مطلقا لا في كفنه ولا في بدنه ولا في ماء غسله كما تقدم كما لا يجوز تكفينه بشيء يحرم عليه لبسه في حال إحرامه كالمحيط .

الحظية - قالوا أحب الأكفان أن تكون بالثياب البيض سواء كانت جديدة أو خالصة، وكل ما يباح للرجال لبسه في حال الحياة يباح للتكفين به بعد الوفاة وكل ما لا يباح في حال الحياة يكره للتكفين فيه فيكره للرجال التكفين بالحرير والمصفر والمزغفر ونحوها إلا إذا لم يوجد غيرها . أما المرأة فيجوز تكفينها بذلك، وينظر في كفن الرجل إلى مثل ثيابه ونحوه =

== في العيدين . وينظر في كفن المرأة الى مثل ثيابها عند زيارة أبيها . والكفن ثلاثة أنواع كفن السنة ، وكفن الكفاية ، وكفن الضرورة . وكل منها إما أن يكون للرجل أو للمرأة . فكفن السنة للرجال والنساء قميص وإزار ولفافة ، والقميص من أصل العنق الى القدم . والازار من قرن الرأس الى القدم ، ومثله اللفافة . ويزاد للمرأة على ذلك خمار يستر وجهها ، وخرقة تربط نديها . ولا يعمل للقميص أكمام ولا فتحات في ذيله وتزاد اللفافة عند رأسه وقدمه كي يمكن ربط أعلاها وأسفلها فلا يظهر من الميت شيء . ويجوز ربط أوسطها بشریط من قماش الكفن اذا خيف انفراجها . وأما كفن الكفاية فهو الاقتصار على الازار واللفافة أو مع الخمار وخرقة النديين للنساء مع ترك القميص فيهما فيكفي هذا بدون كراهة . وأما كفن الضرورة فهو ما يوجد حال الضرورة ولو بقدر ما يستر العورة . وإن لم يوجد شيء ، فيقبل ويجعل عليه الأذخر إن وجد ويصلى على قبره ، واذا كان للمرأة ضفائر وضعت على صدرها بين القميص والازار . ويندب تبخير الكفن كما تقدم . هذا واذا كان مال الميت قليلا وورثته كثيرون أو كان مدينا يقتصر على كفن الكفاية .

وكيفية التكفين أن يسط للرجل اللفافة ثم يسط عليها إزار ثم يوضع الميت على الازار ويتمص ثم يطوى الإزار عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمين . وأما المرأة فتبسط لها اللفافة والإزار ، ثم توضع على الإزار وتلبس الدرع ويجعل شعرها ضفيرتين على صدرها فوق الدرع ، ثم يجعل الخمار فوق ذلك ، ثم يطوى الإزار واللفافة ، ثم الخرقه بمد ذلك تربط فوق الأكتاف وفوق القدمين .

المالكية -- قالوا يندب زيادة الكفن على نوب واحد بالنسبة للرجل والمرأة ، والأفضل أن يكفن الرجل في خمسة أشياء : قميص له أكمام وإزار . وعمامة لها (عذبة) قدر ذراع تطرح على وجهه ، ولفافتان . وأن تكفن المرأة في سبعة أشياء : إزار و قميص وخمار وأربع لفائف . ولا يزداد على ما ذكر للرجل ولا للمرأة إلا (الحفاظ) وهو خرقة تجعل فوق القطن المجمعول بين الفخذين مخافة ما يخرج من أحد السيلين . ويندب أن يكون الكفن أبيض ، ويجوز التكفين بالمصبوغ بالزعفران أو الورس (نبت أصفر باليمن) . ويكره بالمصفر والأخضر وكل ما ليس بأبيض غير المصبوغ بالزعفران والورس . ويكره أيضا بالحرير والخز والنجس ، ومحل الكراهة في ذلك كله إن وجد غيره وإلا فلا كراهة . ويجب تكفين الميت فيما كان يلبسه لصلاة الجمعة ولو كان قديما ، وإذا تنازع الورثة فطلب بعضهم تكفينه فيما كان يلبسه في الجمعة وطلب

مبحث صلاة الجنابة

هي فرض كفاية على الأحياء إذا فعلها البعض ولو واحدا سقط عن الباقيين ، ولها أركان وشروط تتعلق بالمصلي وشروط تتعلق بالميت ، وسنن ومندوبات .

أركانها

فأما أركانها : فمنها النية ^(١) . وقد تقدم الكلام عليها في الصلاة .

== البعض الآخر تكفينه في غيره قضى للفريق الأول . ويندب تبخير الكفن وأن يوضع الطيب داخل كل لفافة وعلى قطن يجعل بمنافذه كأنفه وفمه وعينه وأذنيه ومخرجه ، والأفضل من الطيب الكافور كما تقدم . ويندب ضمير شعر المرأة وإلقاؤه من خلفها .

الجنابة — قالوا الكفن نوعان : واجب ، ومسنون . فالواجب ثوب يستر جميع بدن الميت مطلقا ذكرا كان أو غيره ، ويجب أن يكون الثوب مما يلبس في الجمع والأعياد إلا إذا أوصى بأن يكفن بأقل من ذلك فتنفذ وصيته . ويكره تكفينه فيما هو أعلى من ملبوس مثله في الجمع والأعياد ولو أوصى بذلك . وأما المسنون فيختلف باختلاف الميت . فان كان رجلا مس تكفينه في ثلاث لفائف بيض من قطن . ويكره الزيادة عليها كما يكره أن يجعل له عمامة وكيفيته أن تبسط اللفائف على بعضها ، ثم تتجر بمود ونحوه ويوضع الميت عليها . ويسن أن تكون اللفافة الظاهرة أحسن الثلاث وأن يجعل الحنوط (وهو أخلاط من طيب) فيها ينهما ، ثم يجعل قطن محنط بين ألينة وتشد فوقه خرقه مشقوقة الطرف كالسراويل ، ويحسن تطيب الميت كله ثم يرد طرف اللفافة العليا الأيمن على شق الميت الأيسر ، وطرفها الأيسر على شقه الأيمن ، ثم يفعل باللفافة الثانية والثالثة كذلك ويجعل أكثر الزائد من اللفائف عند رأسه ، ثم تربط هذه اللفائف عليه ، ثم تحل إذا وضع في القبر . وأما الأثني والثنى البالغان فيكفنان في خمسة أثواب بيض من قطن وهي : إزار ، ونمار ، وقميص ، ولفافتان . والكفيسة في اللفافتين كما تقدم . والنمار يحل على الرأس والإزار في الوسط والقميص يلبس لها . ويسن أن يكفن الصبي في ثوب واحد وأن تكفن الصبية في قميص ولفافتين . ويكره التكفين بالشعر والصوف والمزعفر والمصفر والرقيق الذي يحدد الأعضاء . أما الرقيق الذي يشف عما تحته فلا يكفي ، ويحرم التكفين بالجلد والحريز ولو لامرأة ، وكذا بالمذهب والمنفض . ويجوز التكفين بالحريز والمذهب والمنفض إن لم يوجد غيرها .

(١) الجنابة والجنابة — قالوا النية شرط لا ركن لأنها كالصلاة .

ومنها التكبيرات وهي : أربع بتكبيرة الاحرام . وكل تكبيرة منها بمنزلة ركعة .
ومنها القيام فيها الى أن تم ، فلو صلاها قاعدا بغير عذر لم تصح .
ومنها الدعاء لبيت ، وفي محله وصفته تفصيل المذاهب .^(١)

(١) المسالكية — قالوا يجب الدعاء عقب كل تكبيرة حتى الرابعة على المصنوع ، وأقله أن يقول اللهم اغفر له ، ونحو ذلك ، وأحسنه أن يدعو بدعاء أبي هريرة رضي الله عنه ، وهو أن يقول بعد حمد الله تعالى ، والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم : اللهم إنه عبدك وآبى عبدك وآبى أمتك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمدا عبدك ورسولك وأنت أعلم به . اللهم إن كان محسنا فزد في إحسانه وإن كان سيئا فتجاوز عن سيئاته . اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده . ويقول في المرأة : اللهم إنها أمتك وبنيت عبدك وبنيت أمتك ، ويستمر في الدعاء المتقدم بصيغة التانيث . ويقول في الطفل الذكر : اللهم إنه عبدك وآبى عبدك أنت خلقتهم ورزقتهم وأنت أمهم وأنت تحييهم . اللهم اجعله لوالديه سلفا وذنرا وفرطا وأجرا وثقل به موازينهما وأعظم به أجورهما ولا تفتنا وإياهما بعده . اللهم ألحقه بصالح سلف المؤمنين في كفالة إبراهيم وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وعافه من فتنة القبر وعذاب جهنم . فان كان يصلي على ذكر وأثنى معا يغلب الذكر على الأثنى فيقول : إنهما عبدك وآبى عبدك وآبى أمتك الخ ، وكذا اذا كان يصلي على جماعة من رجال ونساء فانه يغلب الذكر على الإناث فيقول : اللهم إنهم عبيدك وأبناء عبيدك الخ . فان كن نساء يقول : اللهم إنهن إماءك وبنات عبيدك وبنات إماءك كن يشهدن الخ ، وزاد على الدعاء المذكور في حق كل ميت بعد التكبير الرابعة . اللهم اغفر لأسلافنا وأفراطنا ومن سبقنا بالإيمان . اللهم من أحبيته منا فأحبه على الإيمان ومن توفيته منا فتوفه على الإسلام واغفر للمسلمين والمسلمات ثم يسلم .

الخاتمة . — قالوا الدعاء يكون بعد التكبير الثالثة ولا يجب الدعاء بصيغة خاصة بل المطلوب الدعاء بأمر الآخرة . والأحسن أن يدعو بالمأثور في حديث عوف بن مالك وهو : اللهم اغفر له وأرحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله وأغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وعذاب النار .

== هذا اذا كان الميت رجلا ، فان كان أنثى يبدل ضمير المذكر بضمير الانثى ولا يقول وزوجا خيرا من زوجها . وإن كان طفلا يقول : اللهم اجعله لنا فرطا . اللهم اجعله لنا ذنرا وأجرا . اللهم اجعله لنا شافعا ومشفعا ، فان كان لا يحسن المصلي هذا الدعاء دعا بما شاء .

الشافعية — قالوا يشترط في الدعاء أن يكون بعد التكبيرة الثالثة ، وأن يكون الدعاء مشتملا على طلب الخير للميت الحاضر ، فلو دعا للمؤمنين بغير دعاء له بخصوصه لا يكفي إلا اذا كان صديقا فانه يكفي كما يكفي الدعاء لوالديه ، وأن يكون المطلوب به أمرا أنثروا كطلب المفقرة والرحمة ولو كان الميت غير مكلف كالصبي والمجنون الذي بلغ مجنونا واستقر كذلك الى الموت ، ولا يتقيد المصلي في الدعاء بصيغة خاصة ولكن الأفضل أن يدعو بالدعاء المشهور عند الأمن من تغير رائحة الميت ، فان خيف ذلك وجب الاختصار على الأقل ، والدعاء المشهور هو : اللهم هذا عبدك وآبن عبدك نرجع من روح الدنيا وسقطها ومحبوبه وأحبائه فيها الى ظلمة القبر وما هو لاقيه . كان يشهد أن لا إله إلا أنت وسندك لا شريك لك وأن سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم عبدك ورسولك وأنت أعلم به دنا . اللهم إنه نزل بك وأنت خير متردد به وأصميح فقيرا الى رحمتك وأنت غنى عن عذابه وقد جئتلك واغبين اليك شفعا له . اللهم إن كان محسنا فزد في إحسانه ، وإن كان مسيئا فتجاوز عنه ولقه برحمتك رضالك وقه فتنة القبر وعذابه وأفسح له في قبره وجاف الأرض عن جنيده ولقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعثه آمنا الى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين ، ويدعى بطلب أن يقول قبله : اللهم أغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنثانا . اللهم من أحييته منا فأحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان . اللهم لا تنحر منا أجره . ويندب أن يقول قبل الدعائين المذكورين اللهم اغفر له وارحمه وعافه وأعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله وأغسله بالماء والثلج والبرد وثقه من الخطايا ، كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وأغفر له من عذابه القبر وفتنته ومن عذاب النار . وينبني أن يلاحظ قارئ الدعاء التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بما يناسب حال الميت الذي يصلى عليه ، وله أن يذكر مطلقا بقصد الشخص وأن يؤنس مطلقا بقصد الجنس الجساسة ، ويصح أن يقول في الدعاء على الصغير بدل الدعاء المذكور . اللهم اجعله فرطا لأبويه وسلفا وذنرا وعظما واعتبارا وشفيعا وثقل به موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما ولا تفتنهما بعده ولا تنحرهما أجره .

ومنها السلام بعد التكبيرة الرابعة^(١) .

ومنها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية^(٢) .

وأما قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة ففيها اختلاف في المذاهب^(٣) .

== الحنابلة -- قالوا عمل الدعاء بعد التكبيرة الثالثة ويجوز عقب الرابعة ولا يصح عقب سواهما وأقل الواجب بالنسبة للكبير . اللهم اغفر له ونحوه وبالنسبة للصغير . اللهم اغفر لوالديه بسببه ونحو ذلك ، والمستنون الدعاء بما ورد . ومنه اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنثانا إنك تعلم متقلبنا ومثوانا وأنت على كل شيء قدير . اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام والسنة ومن توفيته منا فتوفه عليهما . اللهم اغفر له وأرحمه وعافه وأعف عنه وأكرم نزهه ووسع مدخله وأغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الذنوب والخطايا ، كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وزوجا خيرا من زوجته وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر ومن عذاب النار وأفسح له قبره وتور له فيه ، وهذا الدعاء للبت الكبير ذكرنا كان أو أنثى إلا أنه يؤتى الضمائر في الأثني ، وإن كان الميت صغيرا أو بلغ مجنوننا واستمر على جنونه حتى مات قال في الدعاء اللهم اجعله ذنرا لوالديه وفرطا وأجرا وشفيما مجابا . اللهم ثقل به موازينهما وأعظم به أجورهما وألحقه بصالح سلف المؤمنين وأجمله في كفالة إبراهيم وقه برحمتك عذاب الجحيم ، يقال ذلك في الذكر والأثني إلا أنه يؤتى في المؤنث .

(١) الحنفية -- قالوا إن السلام فيها ليس ركنا وإنما هو واجب بكتاى الصلوات .

(٢) الحنفية -- قالوا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية مسنونة

وليست ركنا .

المالكية -- قالوا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مسندوبة عقب كل تكبيرة قبل الشروع في الدعاء .

(٣) الحنفية -- قالوا قراءة الفاتحة بنية التلاوة في صلاة الجنازة مكروهة تحريما . أما

بنية الدعاء بفاتحة .

الشافعية -- قالوا قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة ركن من أركانها والأفضل قراءتها بعد

التكبيرة الأولى وله قراءتها بعد أى تكبيرة ومتى شرع فيها بعد أى تكبيرة وجب اتمامها ولا يجوز

قطعها ولا تأخيرها الى ما بعدها ، فإن فعل ذلك بطلت صلاته ولا فرق بين المسبوق وغيره .

شروط صلاة الجنابة

وأما شروطها : فمنها أن يكون الميت مسلماً فتحرم الصلاة على الكافر لقوله تعالى :
(ولا تصل على أحد منهم مات أبداً) .

ومنها أن يكون الميت حاضراً فلا تجوز الصلاة على الغائب . أما صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي فهي خصوصية له .

ومنها تطهير الميت فلا تجوز الصلاة عليه قبل الغسل أو التيمم^(١) .

ومنها أن يكون الميت مقدماً أمام القوم فلا تصح الصلاة عليه إذا كان موضوعاً خلفهم^(٢) .

ومنها أن لا يكون الميت ممحلاً على دابة أو على أيدي الناس أو أعناقهم وقت الصلاة^(٣) .

ومنها أن لا يكون شهيداً . وسيأتي بيانه في مبحث خاص فتحرم الصلاة عليه لحمة غسله^(٤) .

ومنها أن يكون الحاضر من بدن الميت الجزء الذي يلزم تغسله على ما تقدم في الغسل ، وتجب الصلاة على السقط إذا كان غسله واجباً على ما تقدم تفصيله في المذاهب .

وأما شروطها المتعلقة بالمصل فهي شروط الصلاة من النية والطهارة واستقبال القبلة وستر العورة ونحو ذلك .

== الحنابلة — قالوا قراءة الفاتحة فيها ركن ويجب أن تكون بعد التكبيرة الأولى .

المالكية — قالوا قراءة الفاتحة فيها مكروهة تنزيهاً .

(١) الحنابلة — قالوا تجوز الصلاة على الغائب إن كان بعد موته بشهر فأقل .

الشافعية — قالوا تصح الصلاة على الغائب عن البلد من غير كراهة .

(٢) المالكية — قالوا الواجب حضور الميت . وأما وضعه أمام المصل بحيث يكون

عند منكبي المرأة ووسط الرجل فمندوب .

(٣) الشافعية والمالكية — قالوا تجوز الصلاة على الميت المحمول على دابة أو أيدي

الناس أو أعناقهم .

(٤) الحنفية — قالوا إن الشهيد لا يغسل ولكن تجب الصلاة عليه .

سنن صلاة الجنائز

وأما سنن صلاة الجنائز ففصلها في المذاهب ^(١).

(١) الحنفية - قالوا يسن الثناء بعد التكبيرة الأولى، وهو سبحانه اللهم وبحمدك الى آخر ما تقدم في سنن الصلاة، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية، والدعاء على القول بأنه ليس ركناً. ويندب أن يقوم الامام بخذاء صدر الميت سواء كان ذكراً أو أنثى كبيراً أو صغيراً. ويندب أيضاً أن تكون صفوف المصلين عليه ثلاثة لقوله صلى الله عليه وسلم: «من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له» فلو كان عدد المصلين سبعة قدم واحد ثم ثلاثة ثم اثنان ثم واحد.

المالكية - قالوا ليس لصلاة الجنائز سنن بل لها مستحبات وهي الإسرار بها. ورفع اليدين عند التكبيرة الأولى فقط حتى يكونا حذو أذنيه كما في الاحرام لغيرها من الصلوات. وابتداء الدعاء بحمد الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم. ووقوف الامام والمنفرد على وسط الرجل وعند منكبي المرأة ويكون رأس الميت عن يمينه رجلاً كان أو امرأة إلا في الروضة الشريفة فانه يكون عن يساره ليكون جهة القبر الشريف. وأما المأموم فيقف خلف الامام كما يقف في غيرها من الصلاة، وقد تقدم في صلاة الجماعة. وجهر الامام بالسلام والتكبير بحيث يسمع من خلفه وأما غيره فيسرفيها.

الحنابلة - قالوا سننها فقلها في جماعة. وأن لا ينقص عدد كل صف عن ثلاثة إن كثرت المصلون وإن كانوا ستة جعلهم الامام صفين، وإن كانوا أربعة جعل كل اثنين صفًا ولا تصح صلاة من صلى خلف الصف كغيرها من الصلاة. وأن يقف الامام والمنفرد عند صدر الذكر ووسط الأنثى وأن يسر بالقراءة والدعاء فيها.

الشافعية - قالوا سننها التعمد قبل الفاتحة. والتأمين بها. والإسرار بكل الأقوال التي فيها ولو فعلت ليلاً إلا اذا احتيج لجهر الامام أو المبلغ بالتكبير والسلام فيجهران بهما. وفعلها في جماعة. وأن يكون ثلاثة صفوف اذا أمكن وأقل الصف اثنان ولو بالامام ولا تكره مساواة المأموم للامام في الوقوف حينئذ، وأكل الصلاة على النبي عليه السلام. وقد تقدم في سنن الصلاة. والصلاة على الال دون السلام عليهم وعلى النبي عليه السلام. والتحميد قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم. والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الصلاة على النبي. والدعاء المأثور =

مبحث الأحق بالصلاة على الميت

(١)
في الأحق بالصلاة على الميت اختلاف في المذاهب ..

= في صلاة الجنازة . والتسليمة الثانية . وأن يقول بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام . اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده ، ثم يقرأ آية ﴿ الذين يحمون العرش ومن حوله يسبحون بحمده ربهم ويؤمنون به ﴾ الآية . وأن يقف الإمام أو المنفرد عند رأس الذكر وعند عجز الأنثى أو الخنثى . وأن يرفع يديه عند كل تكبيرة ثم يضعهما تحت صدره . وأن لا ترفع الجنازة حتى يتم المسبوق صلاته . وأن تكرر الصلاة عليه من اثني عشر متغايرين . أما إعادتها ممن أقاموها أولاً فمكرهة . ومن السنن ترك دعاء الافتتاح وترك السورة . ويكره أن يصلي عليه قبل أن يكفن .

(١) الحنفية — قالوا يقدم في الصلاة عليه السلطان إن حضر ، ثم نائبه وهو أمير المصصر ، ثم القاضي ، ثم صاحب الشرطة ، ثم إمامه السلي إذا كان أفضل من ولي الميت ، ثم ولي الميت ، على ترتيب العصبية في النكاح فيقدم الابن ، ثم ابن الابن وإن سفل ، ثم الأب ، ثم الجد وإن علا ، ثم الأخ الشقيق ، ثم الأخ لأب ، ثم ابن الأخ الشقيق ، وهكذا الأقرب فالأقرب كما هو مفصل في باب النكاح ، فإن لم يكن له ولي قدم الزوج ثم الجيران ، وإذا أوصى لأخذ بأن يصلي عليه أو بأن يغسله فهي وصية باطلة لا تنفذ ، وإن له حق التقدم أن يأذن غيره في الصلاة .

الحنابلة — قالوا الأولى بالصلاة عليه إماما . وصيه العدل ، ثم السلطان ، ثم نائبه ، ثم أب الميت وإن علا ، ثم ابنه وإن نزل ، ثم الأقرب فالأقرب على ترتيب الميراث ، ثم ذؤوا الارحام ، ثم الزوج ، فإن تساوى الأولياء في القرب كاخوة أو أعمام قدم الأفضل منهم على ترتيب الإمامة . وقد تقدم في صلاة الجماعة ، فإن تساؤوا في جميع جهات التقديم أقرع بينهم عند التنازع ، وإذا أناب الولي عنه واحدا كان بمنزلة فيقدم على من يليه في الرتبة بخلاف نائب الوصي فلا يكون بمنزلة .

الشافعية — قالوا الأولى بأماتها أب الميت وإن علا ، ثم ابنه وإن سفل ، ثم الأخ الشقيق ، ثم الأخ لأب ، ثم ابن الأخ الشقيق ، ثم ابن الأخ لأب ، وهكذا على ترتيب الميراث ، فإن لم يكن قريب قدم معتق الميت ، ثم عصبته الأقرب فالأقرب ، ثم الامام الأعظم أو نائبه ، ثم ذؤوا الارحام الأقرب فالأقرب . ويقدم الأسن في الاسلام العدل عند =

مبحث كيفية صلاة الجنازة مفصلة

قد ذكرت كيفية صلاة الجنازة مفصلة في ذيل الصحيفة عند كل مذهب^(١)

= التساوى في درجة كابنين . ثم الأفقه والأقرأ والأورع . وإذا أوصى بالصلاة عليه لغير من يستحق التقدم ممن ذكر فلا تنفذ وصيته .

المسالكية — قالوا الأحق بالصلاة على الميت من أوصى الميت بأن يصلى عليه إذا كان الإيضاء لرجاء بركة الموصى له وإلا فلا، ثم الخليفة وهو الإمام الأعظم . وأما نائبه فلا حق له في التقدم إلا إذا كان نائباً عنه في الحكم والخطبة، ثم أقرب العصبية فيقدم الابن، ثم ابنه، ثم الأب، ثم الأخ، ثم ابن الأخ، ثم الجدة، ثم العم، ثم ابن العم، وهكذا . فان تعددت العصبية المتساوون في القرب من الميت قدم الأفضل منهم لزيادة فقهه أو حديثه ونحو ذلك، ولا حق لزوج الميت في التقدم بخلاف السيد فله الحق ويكون بعد العصبية، فان لم يوجد عصبية ولا سيداً فالأجانب سواء إلا أنه يقدم الأفضل منهم كما في صلاة الجماعة وقد تقدم .

(١) الحنفية — قالوا صفتها أن يقوم المصلى بجذاء صدر الميت، ثم ينوى أداء فريضة صلاة الجنازة عبادة لله تعالى، ثم يكبر للاحرام مع رفع يديه حين التكبير، ثم يقرأ الشاء، ثم يكبر تكبيرة أخرى بدون أن يرفع يديه، ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم، ثم يكبر ثالثة بدون رفع يديه أيضاً، ثم يدعو للميت ولجميع المسلمين والأحسن أن يكون بالدعاء السابق، ثم يكبر رابعة بدون رفع يديه أيضاً، ثم يسلم تسليمين، أحدهما عن يمينه وينوى بها السلام على من على يمينه . ثانيتهما على يساره وينوى بها السلام على من على يساره، ولا ينوى السلام على الميت في التسليمين ويسر في الكل إلا في التكبير .

المسالكية — قالوا صفتها أن يقوم المصلى عند وسط الميت إن كان رجلاً وعند منكبيه إن كان امرأة، ثم ينوى الصلاة على من حضر من أموات المسلمين، ثم يكبر تكبيرة الاحرام مع رفع يديه عندها كما في الصلاة، ثم يدعو كما تقدم، ثم يكبر تكبيرة ثانية بدون رفع يديه، ثم يدعو أيضاً، ثم يكبر ثالثة بدون رفع يديه، ثم يدعو، ثم يكبر رابعة بدون رفع، ثم يدعو، ثم يسلم تسليمته واحدة على يمينه يقصد بها الخروج من الصلاة كما تقدم في الصلاة، ولا يسلم غيرها ولو كان مأموماً . ويندب الإصرار بكل أقوالها إلا الإمام فيجهر بالتسليم والتكبير =

احكام عامة تتعلق بصلاة الجنازة

(أولاً) اذا زاد الامام في التكبير على أربع أو نقص عنها ففي متابعة المأمومين إياه وصحة الصلاة تفصيل^(١).

== ليسمع المأمومون كما تقدم . وبلا حظ في كل دعاء أن يكون مبدوءاً بحمد الله تعالى وصلاة على نبيه عليه السلام،

الشافعية — قالوا كيفيتها أن يقف الامام أو المفرد عند رأسه ان كان ذكراً وعند عنقه ان كان أنثى أو خنثى، ثم ينوي بقلبه قائلاً بلسانه نويت أصلي أربع تكبيرات على من حضر من أموات المسلمين فرض كفاية لله تعالى، ثم يكبر تكبيرة الاحرام وإن كان مقتدياً ينوي الاقتداء، ثم يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بدون دعاء الافتتاح، ثم يقرأ الفاتحة ولا يقرأ سورة بعدها، ثم يكبر التكبيرة الثانية، ثم يقول : اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين إنك حميد مجيد . ثم يكبر التكبيرة الثالثة ويدعو بعدها للميت بأى دعاء أخرى، والأفضل أن يكون بالدعاء المتقدم . ثم يكبر التكبيرة الرابعة ويقول بعدها اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده، ثم يقرأ قوله تعالى : يا الذين يحاؤون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم (١) الآية . ثم يسلم التسليمة الأولى ينوي بها من على يمينه، ثم يسلم الثانية فإوياً بها من على يساره . ورفع يديه عند كل تكبيرة ووضعهما تحت صدره كما في الصلاة .

الحنابلة — قالوا صفتها أن يقف المصلى عند صدر الذكر ووسط الأنثى، ثم ينوي الصلاة على من حضر من أموات المسلمين أو على هذا الميت ونحو ذلك، ثم يكبر للاحرام مع رفع يديه، كما في الصلاة، ثم يتمود، ثم يسلم، ثم يقرأ الفاتحة ولا يزيد عليها، ثم يكبر تكبيرة ثانية رافعاً يديه، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم، كما في التشهد الأخير، ثم يكبر تكبيرة ثالثة مع رفع يديه، ثم يدعو للميت كما تقدم، ثم يكبر رابعة مع رفع يديه أيضاً ولا يقول بعدها شيئاً وبصبر قليلاً ساكناً، ثم يسلم تسليمة واحدة ولا بأس بتسليمة ثانية .

(١) الحنفية — قالوا اذا زاد الامام عن أربع : فالمقتدى لا يتابعه في الزيادة بل ينتظر حتى يسلم معه وصحت صلاة الجميع . أما اذا نقص عنها فبطلت صلاة الجميع إن كان المقتدى

(ثانيا) اذا جاء المأموم الى صلاة الجنازة فوجد الامام قد كبر قبله تكبيرة أو أكثر من تكبيرة ففى حكمه تفصيل^(١) .

= عمدا ، فان كان سهوا فالحكم كحكم نقص ركعة فى الصلاة إلا أنه لا سجد للسهو فى صلاة الجنازة . وقد تقدم حكم نقصان ركعة فى الصلاة .

الشافعية — قالوا لو زاد عن الأربع فلا يتابعه المأموم بل ينوى المفارقة بقلبه ويسلم قبله أو ينتظره ليسلم معه . والأفضل الانتظار ، وتصح صلاة الكل إلا اذا والى الامام رفع يديه فى التكبيرات الزائدة ثلاث مرات ، فان الصلاة تبطل عليه وعلى المأمومين إن انتظروه . وإن نقص عنها بطلت عليه وعلى المأمومين إن كان النقص عمدا ، فان كان سهوا تداركه كالصلاة ولا سجد للسهو هنا .

المالكية — قالوا اذا زاد الامام عن الأربع عمدا أو سهوا كره للمأمومين أن ينتظروه بل يسلمون دونه وصحت صلاته وصلاتهم ، وإن نقص عنها عمدا وهو يرى ذلك مذهبا له فلا يتبعه المأمومون فى النقص بل يكملون التكبير أربعا وصحت صلاة الجميع . وأما اذا نقص عمدا وهو لا يرى ذلك مذهبا فان صلاته تبطل وتبطل صلاة المأمومين تبعا لبطلان صلاته ، فان نقص سهوا سبىح له المأمومون ، فان رجع عن قرب وكل التكبير ككوه معه وصحت صلاة الجميع ، وإن لم يرجع أو لم يتنبه إلا بعد زمن طويل كما تقدم فى الصلاة ككواهم وصحت صلاتهم وبطلت صلاته .

الحنابلة — قالوا اذا زاد الامام على أربع تكبيرات تابعه المأمومون فى الزيادة الى سبع تكبيرات ، فان زاد على السبع نهوه ولا يجوز لهم أن يسلموا قبله ، وتصح صلاة الجميع وإن نقص عنها ، فان كان عمدا بطلت صلاة الجميع ، وإن كان سهوا فلا يسلم المأمومون بل ينهونه ، فان أتى بما تركه عن قرب وصحت صلاة الجميع ، وإن طال الفصل أو وجد من الامام مناف للصلاة بطلت صلاة الامام وتبطل صلاة المأمومين إن لم ينووا المفارقة وإلا صحت .

(١) الحنفية — قالوا اذا جاء المأموم فوجد الامام قد فرغ من التكبيرة الأولى واشتغل بالثناء أو الثانية واشتغل بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو الثالثة واشتغل بالدعاء فلا يكبر فى الحال بل ينتظر إمامه ليكبر معه ، فان لم ينتظره وكبر فلا تفسد صلاته ولكن لا يحتسب هذه التكبيرة ، ثم بعد سلام الامام يأتي المسبوق بالتكبيرات التى فاتته إن لم ترفع الجنازة =

(ثالثا) يكره تكرار الصلاة على الجنائزة فلا يصلي عليها إلا مرة واحدة حيث كانت الصلاة الأولى جماعة، فإن صلى عليها أولا بدون جماعة أعيدت ندبا في جماعة ما لم تدفن^(١).

= فورا، فإن رفعت فورا سلم ولا يقضى ما فاتته من التكبيرات، فلو جاء بعد أن كبر الإمام التكبيرة الرابعة وقبل أن يسلم فالصحيح أن يدخل معه ثم يتم بعد سلامه على التفصيل السابق.

المسألة - قالوا إذا جاء المأموم فوجد الإمام مشغلا بالدعاء فإنه يجب عليه أن لا يكبر وينتظر حتى يكبر الإمام فيكبر معه، فإن لم ينتظر وكبر صحت صلاته، ولا تحسب هذه التكبيرة في حالة الانتظار وعدمه، وإذا سلم الإمام قام المأموم لقضاء ما فاتته من التكبير سواء رفعت الجنائزة فورا أو بقيت إلا أنه إذا بقيت الجنائزة دعا عقب كل تكبيرة يقضيها، وإن رفعت فورا وإلى التكبير ولا يدعو لئلا يكون مصليا على غائب والصلاة على الغائب ممنوعة كما تقدم.

أما إذا جاء المأموم وقد فرغ الإمام ومن معه من التكبيرة الرابعة فلا يدخل معه على الصحيح لأنه في حكم التشهد، فلو دخل معه يكون مكررا للصلاة على الميت وتكرارها مكروه.

الحنبلة - قالوا إذا جاء المأموم فوجد الإمام قد كبر التكبيرة الأولى واشتغل بالقراءة أو الثانية واشتغل بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو الثالثة واشتغل بالدعاء فإنه يكبر فورا ولا ينتظر الإمام حتى يرجع إلى التكبير ثم يتبع الإمام فيما يفعله، ثم يقضى بعد سلام إمامه ما فاتته على صفته بأن يقرأ الفاتحة بعد أول تكبيرة يأتي بها بعد سلام الإمام، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية إن لم يخف رفع الجنائزة، فإن خشي رفعها كبر تكبيرا متتابعين بدون دعاء ونحوه وسلم. ويجوز له أن يسلم بدون أن يقضى ما فاتته، كما يجوز له أن يدخل مع الإمام بعد التكبيرة الرابعة ثم يقضى الثلاثة استحبابا.

الشافعية - قالوا إذا جاء المأموم فوجد الإمام قد فرغ من التكبيرة الأولى أو غيرها واشتغل بما بعدها من قراءة أو غيرها فإنه يدخل معه ولا ينتظر حتى يكبر التكبيرة الثالثة إلا أنه يسير في صلاته على نظم الصلاة لو كان منفردا فبعد أن يكبر التكبيرة الأولى يقرأ من الفاتحة ما يمكنه قراءته قبل تكبير الإمام ويسقط عنه الباقي، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية وهكذا، فإذا فرغ الإمام أتم المأموم صلاته على النظم المذكور سواء بقيت الجنائزة أو رفعت، وإذا لم يمكنه قراءة شيء من الفاتحة بأن كبر إمامه عقب تكبيره هو للإحرام كبر معه وتحمل الإمام عنه كل الفاتحة.

(١) الشافعية - قالوا تسمى الصلاة على الجنائزة مرة أخرى لمن لم يصلي أولا ولم يدفن.

مكان صلاة الجنائزة

تكره الصلاة على الميت في المساجد^(١)، وإن كان الميت خارج المسجد، كما يكره إدخاله في المسجد من غير صلاة .

مبحث الشهيد

في حدّ الشهيد وحكمه وأقسامه تفصيل في المذاهب^(٢) .

الحنابلة - قالوا يجوز تكرار الصلاة على الجنائزة لمن لم يصل أولاً ولو بعد الدفن كما تقدم ويكره التكرار لمن صلى أولاً .

(١) الحنابلة - قالوا تباح الصلاة على الميت في المساجد ان لم يخش تلويث المسجد وإلا حرمت الصلاة عليه وحرم إدخاله .

الشافعية - قالوا يندب الصلاة على الميت في المسجد .

(٢) الحنفية - قالوا الشهيد هو من قتل ظلماً سواء قتل في حرب أو قتله باغ أو حربى أو قاطع طريق أو لص ولو كان قتله بسبب غير مباشر . وينقسم الى ثلاثة أقسام : (الأول) الشهيد الكامل وهو شهيد الدنيا والآخرة . ويشترط في تحقق الشهادة الكاملة ستة شروط ، وهى : العقل ، والبلوغ ، والاسلام ، والطهارة من الحدث الأكبر ، والحيض ، والنفس . وأن يموت عقب الإصابة بحيث لا يأكل ولا يشرب ولا ينام ولا يتداوى ولا ينتقل من مكان الإصابة الى خيمته أو منزله حياً ولا يمضى عليه وقت صلاة وأن يجب بقتله القصاص وإن رفع التعريض لعارض كصلح ونحوه . أما اذا وجب بقتله عوض مالى ، كما اذا قتل خطأ فانه لا يكون كاملاً الشهادة . ويدخل في هذا القسم من قتل مدافعا عن ماله أو نفسه أو المسلمين أو أهل الذمة . لكن بشرط أن يقتل بمحدد . وحكم هذا القسم من الشهداء أنه لا يغسل إلا للنجاسة أصابته غير دمه ويكفن في أثوابه بعد أن يترع عنه ما لا يصلح للكفن مثل الفرو والحشو والقطن والفسوخ والخلف والسلاح والدرع بخلاف السراويل . وكذلك الحشو والفرو اذا لم يوجد غيرهما ، ثم يزداد إن نقص ما عليه من كفن السنة ، وينقص ان زاد ما عليه عن ذلك ويصلى عليه ويدفن بدمه وثيابه . (الثانى) من الشهداء شهيد الآخرة فقط وهو كل من فقد شرطاً من الشروط السابقة بأن قتل ظلماً وهو جنب أو حائض أو نفساء أو لم يمّت عقب الإصابة أو كان صغيراً أو مجنوناً أو قتل خطأ ووجب بقتله مال فهو لاء ليسوا كاملي الشهادة إلا أنهم

= شهداء في الآخرة لهم الأجر الذي وعد به الشهداء يوم القيامة فيجب تغسيلهم وتكفينهم والصلاة عليهم كغيرهم ومثل هؤلاء في شهادة الآخرة الفرق والحرق ومن مات بسقوط جدار عليه • وكذا الغرباء والموتى بالوباء وبداء الاستسقاء أو الاسهال أو ذات الجنب أو النفاس أو السل أو الصرع أو الحمى أو لدغ العقرب ونحوه كالموتى في أثناء طلب العلم والموتى ليلة الجمعة • ومثل هؤلاء يغسلون ويكفنون ويصلى عليهم وإن كان لهم أجر الشهداء في الآخرة • (الثالث) الشهيد في الدنيا فقط وهو المنافق الذي قتل في صفوف المسلمين ونحوه وهذا لا يغسل • ويكفن في ثيابه ويصلى عليه اعتبارا بالظاهر •

الحسابة — قالوا الشهيد هو من مات بسبب قتال كفار حين قيام القتال ولو كان غير مكلف أو كان غالبا (بأن كتم من الغنيمة شيئا) رجلا كان أو امرأة وحكمه أنه يحرم غسله والصلاة عليه ويجب دفنه بثيابه التي قتل فيها إلا إذا وجب غسل غير غسل الإسلام قبل قتله ، فإنه يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه بدمه الذي عليه إلا إذا كانت عليه نجاسة غير الدم فإنه يجب غسلها ويجب نزع ما كان عليه من سلاح أو جلود ، وأن لا يزداد أو ينقص من ثيابه التي قتل فيها ، فإن سلبت عنه وجب تكفينه في غيرها ومثل الشهيد المنتقم المقتول ظلما بأن قتل وهو يدافع عن عرضه أو ماله ونحو ذلك فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يكفن بل يدفن بثيابه بخلاف من تردى عن دابته في الحرب أو عن شاطئ جبل بغير فعل العدو فمات بسبب ذلك أو عاد سهمه إليه فمات أو وجد بعد المعركة ميتا أو جرح ثم حمل فأكل أو شرب أو عطش أو طال بقاؤه عرفا فإنه يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه كغير الشهداء ، وإن كان من الشهداء يوم القيامة •

والشهيد الذي تقدم بيانه وهو شهيد الدنيا والآخرة • وهناك شهيد الآخرة وهو من لم تتوفر فيه الشروط السابقة إلا أن الآثار الصحيحة دللت على أنه من الشهداء يوم القيامة وذلك نحو من مات بالطاعون أو وجع البطن أو الغسق أو الشرق أو بالحرق أو بالمسدم أو بذات الجنب أو بالسل أو اللقوة أو مات بالطاعون أو سقط من فوق جبل أو مات في سبيل الله ، ومنه من مات في الحج أو طلب العلم أو خرج من بيته للقتال في سبيل الله بنية الشهادة فيه صادقة فمات بغير فعل الكفار ومن الشهداء المرابطون وأمناء الله في الأرض وهم العلماء والمقتول مدافعا عن دينه أو عرضه أو ماله أو نفسه ، ومن قتله السباع وغير ذلك • =

== المالكية - قالوا الشهيد هو من قتله كافر حربى أو قتل فى معركة بين المسلمين والكفار سواء كان القتال ببلاد الحرب أو ببلاد الاسلام، كما اذا غزا الحربيون المسلمين وحكم الشهيد المذكور أنه يحرم تنسيه والصلاة عليه ولو لم يقاتل بأن كان غافلا أو نائما ثم قتل وكذلك اذا قتله مسلم يظنه كافرا أو داسته الخيل أو رجع عليه سيفه أو سهمه فقتله أو تردى فى بئر أو سقط من شاطئ جبل فمات فكل هؤلاء يحرم تنسيلهم والصلاة عليهم ولا فرق بين الجنب وغيره انما يشترط أن لا يرفع من المعركة حيا، فان رفع حيا غسل وصلى عليه إلا اذا رفع مغمورا (والمغمور هو الذى لا يأكل ولا يشرب ولا يتكلم) فهذا كالمرفوع ميتا فلا يغسل ولا يصلى عليه ويجب دفن الشهيد بثيابه التى مات فيها متى كانت مباحة ولا يزداد عليها إن سترت جميع بدنه، فان لم تستر جميع بدنه زيد عليها ما يستر ولا يزرع خفه ولا قلنسوته (وهى ما يتعمم عليه وتسمى الطاقية) ولا تنزع منطقتة وهى ما يشد فى وسطه إن كان ثوبا قليلا وكذلك يبقى معه خاتمته إن قل ثمن فصد وكان الخسائم من فضة وإلا نزع ودفن بدونه وينزع عنه آلة الحرب كالسيف والدرع . والشهيد المذكور يشمل الدنيا والآخرة وهو من قاتل لكون كلمة الله هى العليا . وشهيد الدنيا فقط وهو من قاتل للغنيمة . وأما شهيد الآخرة فقط وهو المبطلون والغريق والحريق ونحوهم والمقتول ظلما فى غير قتال الحربيين ولم يقتله حربى فهو كثير من الموتى فى غسله وغيره فيجب تنسيه والصلاة عليه ولا يجب دفنه فى ثيابه . وشهيد الآخرة المذكور له فى الآخرة الأجر الوارد فى الشرع إن شاء الله تعالى . وأما شهيد الدنيا فقط فلا أجر له فى الآخرة وإن كان يعامل معاملة الشهداء فى الدنيا كما تقدم .

الشافعية - قالوا الشهيد ثلاثة أقسام : (١) شهيد الدنيا والآخرة وهو من قاتل الكفار لإعلاء كلمة الله تعالى من غير رياء ولا غلول من الغنيمة (الغلول هو الأخذ من الغنيمة قبل قسمها بين المجاهدين) . (٢) شهيد الدنيا فقط وهو من قاتل للغنيمة ولو مع إعلاء كلمة الله أو قاتل رياء أو غل من الغنيمة . (٣) شهيد الآخرة فقط وهو من مات بهدم أو غرق أو نحوها كالمقتول ظلما . والقسمان الأولان يحرم تنسيلهما والصلاة عليهما ولو كان بهما حدث أصغر أو أكبر ولا فرق بين أن يقتل واحد من القسمين المذكورين بسلاح كافر أو مسلم خطأ . وكذا من يقتل بسلاح نفسه بأن يرجع عليه سلاحه فيقتله أو يسقط عن دابته فيموت أو تطأه الدواب أو نحو ذلك ولا فرق أيضا بين أن يموت فى الحلال أو يبق حيا بعد الإصابة بشرط أن يكون بذلك السبب قبل انقضاء الحرب أو يموت بعد انقضاء الحرب إذا ==

حكم حمل الميت وكيفيته

حمل الميت الى المقبرة فرض كفاية كغسله وتكفينه والصلاة عليه . وفي كيفيته المسنونة تفصيل المذاهب .^(١)

= كانت حياته غير مستقرة بأن لم يبق فيه إلا حركة مذبح . ويجب تكفينه . ويسن أن يكفن بثيابه وتكلى بما يستره ان لم تستره . ويندب أن يتزع عنه آلات الحرب كالدرع والخلف والفرو والسهل ونحوها . وأما القسم الثالث فهو شهيد في ثواب الآخرة فقط . وأما في الدنيا فهو كفيره من الموتى يغسل ويصلى عليه ويلاحظ فيه كل ما تقدم مما يتعلق بسائر الموتى وتجب إزالة النجاسة من على بدن من يحرم غسله سوى دم الشهادة ولو أدى إزالتها الى إزالة دم الشهادة .

(١) الحنفية — قالوا يحصل أصل السنة في حمل الجنازة بأن يحملها أربعة رجال على طريق التعاقب بأن تحمل من كل جانب عشر خطوات . وأما كمال السنة فيحصل بأن يتبدأ الحامل بحمل يمين مقدم الجنازة فيضعه على عاتقه الأيمن عشر خطوات ، ثم ينتقل الى المؤخر الأيمن فيضعه على عاتقه الأيمن عشر خطوات أيضاً ، ثم ينتقل الى المقدم الأيسر فيحمليه على عاتقه الأيسر كذلك ، ثم ينتقل الى المؤخر الأيسر فيضعه على عاتقه الأيسر كذلك . ويكره أن تحمل على الكتف ابتداء بل السنة أن يأخذ قائمة السرير بيده أولاً ، ثم يضعها على كتفه ، ويكره حمليه بين عمودين بأن يحملها رجلان أحدهما في المقدم والآخر في المؤخر إلا عند الضرورة . وكيفيته حمل الصغير الرضيع أو النظيم أو فوق ذلك فليسا هي أن يحمله رجل واحد على يديه ويتداوله الناس بالحمل على أيديهم ولا بأس بأن يحمله على يديه وهو راكب . ويكره حمل الكبير على الدابة ونحوها إلا لضرورة . ويندب أن يسرع بالسير بالجنازة إسراعاً غير شديداً بحيث لا يضطرب به الميت في نعشه . ويغطي نعش المرأة ثياباً يغطي قبرها عند الدفن الى أن يفرغ من لحدها إذ المرأة عورة من قدمها الى قرنها فر بما يبدو شيء منها ، وإذا تأكد ظهور شيء منها وجبت التغطية .

الحنابلة — قالوا يسن أن يحمل الجنازة أربعة رجال بحيث يحمل كل واحد منهم من كل قائمة من القوائم الأربع مرة بأن يضع قائمة السرير اليسرى المقدمة حال السير على كتفه اليمنى ثم يدها لغيره وينتقل الى القائمة اليسرى المؤخرة ويضعها على كتفه اليمنى أيضاً ، ثم يدها لغيره

حكم تشيع الميت وما يتعلق به

وأما تشيعه فهو سنة^(١) . ويندب أن يكون المشيع ماشيا . ويكره الركوب إلا لعذر^(٢)

== ثم يضع القائمة اليمنى المقدمة على كتفه اليسرى ، ثم يدعها لغيره ، ثم ينتقل الى القائمة اليمنى المؤخرة فيضعها على كتفه اليسرى أيضا ، ولا يكره الحمل بين قائمتي السرير وكذلك لا يكره حمل الطفل على يديه من غير نعش . ولا يكره حمل الجنازة على دابة اذا كان لحاجة كبعد المقبرة ونحو ذلك . ومن السنة ستر نعش المرأة بغطاء مثل القبة يوضع فوق النعش يصنع من خشب أو جريد وفوقه ثوب .

المساكية — قالوا حمل الميت ليس له كيفية معينة فيجوز أن يحمله أربعة أشخاص وثلاثة واثان بلا كراهة . ولا يتعين البدء بناحية من السرير (النعش) والتعين من البدع . ويندب حمل ميت صغير على الأيدي وكره حملها في نعش لما فيه من التفاضل . ويندب أن يجعل على المرأة ما يستر سريرها كالقبة لأنه أبلغ في الستر المطلوب بالنسبة لها . وكره فرش النعش بجريد . وأما ستر النعش بالحريز فجائز اذا لم يكن ملونا وإلا كره .

الشافعية — قالوا للحمل كفتان كل منهما حسن : (أولا) التثليث . وصفته أن يحملها ثلاثة من الرجال بحيث يكون الأول حاملا لمقدم السرير يضع طرفيه على كتفيه ورأسه بينهما ثم يحمل المؤخر رجلان كل منهما يضع طرفا على عاتقه وهذه الكيفية أفضل من التربع الآتي . (ثانيا) التربع وهو أن يحمله أربعة : اثنان يحملان مقدم سرير الميت ، واثنان يحملان مؤخره بحيث يضع من على يمين الميت طرف السرير على عاتقه الأيسر ، ومن على يسار الميت يضع الطرف الآخر على عاتقه الأيمن . ويجب في حمل الميت أن لا يكون هيئة تنافي الكرامة كأن يحمل ميت كبير على اليد والكتف ونحو ذلك بخلاف الصغير . وليس أن يغطى نعش المرأة بغطاء أو يوضع عليه نحو قبة لأنه أستر . ويجوز ستر غطاء نعشها بجريد ، وكذا نعش الطفل على المعتمد . أما الرجل فلا يجوز ستر نعشه بالحريز .

(١) المساكية — قالوا التشيع مندوب .

(٢) الحنفية — قالوا لا بأس بالركوب في الجنازة والمشي أفضل إلا أنه اذا كان المشيع

وا كما كره له أن يتقدم الجنازة لأنه يضر بمن خلفه بانارة الغبار .

فيجوز له ذلك . ويندب للشييع أن يتقدم أمام الجنائزة إن كان ماشيا وأن يتأخر عنها إن كان راكبا . ويندب أن يكون قريبا منها عرفا . ويندب الإسراع بالسير في الجنائزة إسراعا وسطا بحيث يكون فوق المشي المعتاد وأقل من الهرولة . ويكره للنساء أن يشيعن الجنائز إلا إذا خيف منهن الفتنة فيكون تشييعهن للجنائز حراما .^(١)

ويسن أن يكون المشيعون سكوتا فيكره لهم رفع الصوت ولو بالله كر وقراءة القرآن وقراءة البردة والدلائل ونحوها . ومن أراد منهم أن يذكر الله تعالى فليذكره في سره . وكذلك يكره أن تتبع الجنائزة بالمبائر والشموع لما روى (لا تتبعوا الجنائزة بصوت ولا نار) . وإذا صاحب الجنائزة منكر (كالموسيقى والنائحة) فعلى المشيعين أن يجتهدوا في منعه فإن لم يستطيعوا فلا يرجعوا عن تشييع الجنائزة .^(٢)

والأفضل أن يسير المشيع إلى القبر وينظر إلى تمام الدفن ولكن لا كراهة في الرجوع^(٣)

(١) الحنفية — قالوا الأفضل للشييع أن يمشي خلفها . ويجوز أن يمشي أمامها إلا إن تباعد عنها أو تقدم على جميع الناس فإنه يكره المشي أمامها حينئذ . أما المشي عن يمينها أو يسارها فهو خلاف الأولى . هذا إذا لم يكن خلف الجنائزة نساء يخشى الاختلاط بهن أو كان فيهن نائحة، فإن كان ذلك فالمشي أمامها يكون أفضل .

(٢) الشافعية — قالوا إن المشيع شفيح . فيندب أن يقدم أمام الجنائزة سواء كان راكبا أو ماشيا .

(٣) المالكية — قالوا لا يستحب ذلك .

(٤) المالكية — قالوا إذا كانت المرأة مسنة جاز لها أن تشيع الجنائزة مطلقا وتكون في سيرها متأخرة عنها وعن الراكب من الرجال إن وجد، وإن كانت شابة لا يخشى منها الفتنة جاز خروجها للجنائزة من يمز عليها كأب وولد وزوج وأخ وتكون في سيرها كما تقدم . وأما من يخشى من خروجها الفتنة فلا يجوز خروجها مطلقا .

الحنفية — قالوا تشييع النساء للجنائزة مكروه تحريما مطلقا .

(٥) الحنابلة — قالوا إذا كانت مع الجنائزة منكر وعجز المشيع عن إزالته محرم عليه أن يتبعها لما فيه من إقرار المعصية .

(٦) المالكية والحنفية — قالوا يكره الرجوع قبل الصلاة مطلقا، وأما بعد الصلاة .

سواء رجع قبل الصلاة أو بعدها . أما جلوس المشيع قبل وضع الجنازة على الأرض ففيه تفصيل المذاهب ^(١) .

هذا . ويكره أن يقوم الناس عند مرور الجنازة عليهم وهم جلوس ^(٢) .

مبحث البكاء على الميت وما يتبع ذلك

يحرم البكاء على الميت برفع الصوت والصياح ^(٣) . أما هطل الدموع بدون صياح فإنه مباح . وكذلك لا يجوز التدب وهو عتد محاسن الميت بنحو قوله واجملاه واستداه ونحو ذلك . ومنه ما تفعله النائحة (المعددة) ، كما لا يجوز صبغ الوجوه ولطم الخسود وشق الجيوب لقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس منا من لطم الخسود وشق الجيوب ودعى بدعوى الجاهلية » .
رواه البخاري ومسلم .

هذا ولا يعذب الميت ببكاء أهله المحترمين عليه إلا إذا أوصى به . وإذا علم أن أهله سيكون عليه بعد الموت وطمأنهم لو أوصاهم بتركه امتثلوا ونفذوا وصيته . وجب عليه أن يوصيهم بتركه ، فإذا لم يوصى عذب ببكائهم عليه بعد الموت .

حكم دفن الميت وما يتعلق به

دفن الميت فرض كفاية إن أمكن فإن لم يمكن كما إذا مات في سفينة بعيدة عن الشاطئ ويتعسر أن ترسو على مكان يمكن دفنه به قبل تغير رائحته فإنه يربط بمثقل ويلقى في الماء .

= فلا يكره الرجوع إن أذن به أهل الميت . وزاد المالكية أنه لا يكره الرجوع إذا طالت المسافة ولو بغير إذن .

(١) المالكية --- قالوا يجوز ذلك بلا كراهة .

الحنفية --- قالوا يكره ذلك تحريماً إلا لضرورة .

الحنابلة --- قالوا يجوز ذلك لمن كان بعيداً عن الجنازة . ويكره لمن كان قريباً منها .

الشافعية --- قالوا يمتنع أن لا يقعد حتى توضع .

(٢) الشافعية --- قالوا يستحب أن ينام عند رؤية الجنازة على المختار .

(٣) الشافعية والحنابلة --- قالوا يباح البكاء على الميت برفع الصوت .

وعند إمكان دفنه يجب أن يحفر له حفرة في الأرض وأقلها عمقا ما يمنع ظهور الرائحة ونبتش السباع . وما زاد على ذلك ففيه تفصيل المذاهب .^(١)

وأقلها طولاً وعرضاً ما يسع الميت ومن يتولى دفنه . ولا يجوز وضع الميت على وجه الأرض والبناء عليه من غير حفر إلا إذا لم يمكن الحفر، ثم إن كانت الأرض صلبة فيسن فيها اللحد^(٢) (وهو أن يحفر في أسفل القبر من جهة القبلة حفرة تسع الميت) ، وإن كانت رخوة فيباح فيها الشق^(٣) (وهو أن يحفر في وسط أسفل القبر حفرة كالنهر) ، ثم يبنى بجانبه باللبن ويستقف بعد وضع الميت وهذا حيث تعذر اللحد . ويجب وضع الميت في قبره مستقبلاً القبلة^(٤) .

ويسن أن يكون على جنبه الأيمن وأن يقول واضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإذا ترك شيء من هذه الأشياء بأن وضع الميت غير موجه للقبلة أو جعلت رأسه موضع رجله أو وضع على ظهره أو على شقه الأيسر، فإن أهمل عليه التراب لم ينبتش القبر^(٥) .

(١) المالكية — قالوا يكره الزيادة في العمق على ذلك لغير حاجة .

الحنفية — قالوا ليس أن يكون أقل العمق مفسدًا نصف قامة رجل متوسط وما زاد على ذلك فهو أفضل .

الشافعية — قالوا ليس الزيادة في العمق إلى قدر قامة رجل متوسط الخلقة بأسهل ذراعيه إلى السماء .

الحنابلة — قالوا ليس تعميق القبر من غير حاجة معين .

(٢) المالكية — قالوا إن اللحد في الأرض الصلبة مستحب .

(٣) المالكية والشافعية — قالوا يستحب الشق في الأرض الرخوة وهو أفضل من اللحد .

(٤) المالكية — قالوا إن وضع الميت على جنبه الأيمن ووجهه للقبلة مندوب . وكذا

يندب وضع يده اليمنى على جسده .

(٥) المالكية — زادوا أن يقول واضعه بعد ذلك اللهم تقبله بأحسن قبول ونحو ذلك .

الشافعية — قالوا ليس أن يقول واضعه بسم الله الرحمن الرحيم وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم افتح أبواب السماء لروحه وأكرم نزله ووسع مدخله ووسع له في قبره .

(٦) الحنابلة والشافعية — قالوا يجب نبتش قبر الميت ولو بمد إهالة التراب عليه قبل

تغيره إذا دفن غير موجه إلى القبلة ليتدارك ما فاتته من استقبال القبلة .

بجهد تدارك ذلك . اما قبل إهالة التراب عليه فينبغي تدارك ما فات من ذلك ولو برفع اللبني بعد وضعه . ويستحب أن يسند رأس الميت ورجلاه بشيء من التراب أو اللبن في قبره . ويكره أن يوضع الميت في صندوق إلا لحاجة كنداوة الأرض ورخاوتها ، كما يكره وضع وسادة أو فراش أو نحو ذلك معه في قبره . وبعد دفن الميت في اللحد أو الشق وسد قبره باللبن ونحوه يستحب أن يحنو كل واحد ممن شهد دفنه ثلاث حثبات من التراب بيديه جميعا ويكون من قبل رأس الميت . ويقول في الأولى (منها خلقناكم) . وفي الثانية (وفيها نعيدكم) . وفي الثالثة (ومنها نخرجكم تارة أخرى) ثم يمال عليه التراب حتى يستقر قبره .

ويندب ارتفاع التراب فوق القبر بقدر شبر ويجعل كسنام البعير . ويكره تبيض القبر بالجبس أو الجير . أما طلاؤه بالطين فلا بأس به لأنه لا يقصد به الزينة . ويكره أن يوضع على القبر أحجار أو خشب أو نحو ذلك إلا إذا خيف ذهاب معالم القبر ، فيجوز وضع ذلك للتمييز .^(١٥) أما إذا قصده به التفاخر والمباهاة فهو حرام .

أما الكتابة على القبر ففيها تفصيل في المذاهب .^(١٦)

- (١) الحنابلة — قالوا إن وضع الميت في صندوق ونحوه مكروه مطلقا .
- المالكية — قالوا إن دفن الميت في التابوت (الصندوق ونحوه) خلاف الأولى .
- (٢) المالكية والحنابلة — قالوا لا يطلب ذكر الالية الكريمة أو غيرها عند حشو التراب .
- (٣) الشافعية — قالوا جعل التراب مستويا مسطحا أفضل من تسميته .
- (٤) المالكية — قالوا طلاؤه مكروه سواء كان بالطين أو بالجبس أو بالجير .
- (٥) الشافعية — قالوا يسن وضع حجر أو خشبة عند رأس القبر لتمييزه .
- الحنابلة — لم ينصوا على كراهة وضع حجر ونحوه عند رأس القبر .
- (٦) المالكية — قالوا الكتابة على القبر إن كانت قرآنا حرمت ، وإن كانت لبيان اسمه أو تاريخ موته فهي مكروهة .
- الحنفية — قالوا الكتابة على القبر مكروهة تحريما مطلقا إلا إذا خيف ذهاب أثره فلا يكره .
- الشافعية — قالوا الكتابة على القبر مكروهة سواء كانت قرآنا أو غيره إلا إذا كان قبر عالم أو صالح فيندب كتابة اسمه وما يميزه ليعرف .
- الحنابلة — قالوا تكره الكتابة على القبور من غير تفصيل .

مبحث اتخاذ البناء على القبور

يكراه أن يبنى على القبر بيت أو قبة أو مدرسة أو مسجد أو حيطان تحديق به (كالخيشان) إذا لم يقصد بها الزينة والتفانح وإلا كان ذلك حراما وهذا إذا كانت الأرض غير مسبلة ولا موقوفة . والمسبلة هي التي اعتاد الناس الدفن فيها ولم يسبق لأحد ملكها . والموقوفة هي ما وقفها مالك بصيغة الوقف كقراءة مصر التي وقفها سيدنا عمر رضي الله عنه . أما المسبلة والموقوفة فيحرم فيهما البناء مطلقا لما في ذلك من الضيق والتجدير على الناس .

مبحث القعود والنوم على القبور وما يتعلق به

يكراه القعود والنوم على القبر ويحرم البول والفائط ونحوهما كما تقدم في باب قضاء الحاجة . ويكره المشي على القبور إلا لضرورة كما إذا لم يصل إلى قبر ميتة إلا بذلك .

نقل الميت من جهة موته

وفي نقل الميت من الجهة التي مات فيها إلى غيرها قبل الدفن وبعده تفصيل في المذاهب .

(١) الحنابلة — قالوا إن البناء مكروه مطلقا سواء كانت الأرض مسبلة أولا إلا أنه في المسبلة أشد كراهة .

(٢) الحنفية — قالوا القعود والنوم على القبر مكروه تنزيها والبول والفائط ونحوهما مكروه تحريما .

المالكية — قالوا الجلوس على المقابر جائز وكذا النوم . وأما التبول ونحوه فحرام .

(٣) المالكية — قالوا يكره المشي على القبر إن كان مسنا والطريق دونه وإلا جاز كما يجوز المشي عليه إذا لم يبق من الميت جزء مشاهد ولو كان القبر مسنا .

(٤) المالكية — قالوا يجوز نقل الميت قبل الدفن وبعده من مكان إلى آخر بشرط ثلاثة : (أولها) أن لا ينفجر حال نقله . (ثانيها) أن لا تنتهك حرمة بأن ينقل على وجه يكون فيه تحقير له . (ثالثها) أن يكون نقله لمصلحة كأن يخشى من طغيان البحر على قبره أو يراد نقله إلى مكان تربي بركته أو إلى مكان قريب من أهله أو لأجل زيارة أهله إياه ، فإن فقد شرط من هذه الشروط الثلاثة حرم النقل .

نبش القبر

ويحرم نبش القبر مادام يظن بقاء شيء من عظام الميت فيه . ويستثنى من ذلك أمور :
 منها أن يكون الميت قد كفن بمغصوب وأبى صاحبه أن يأخذ القيمة .
 ومنها أن يكون قد دفن في أرض مغصوبة ولم يرض مالكمها ببقائه .
 ومنها أن يدفن معه مال بقصد أو بغير قصد سواء كان هذا المال له أو لغيره وسواء
 كان كثيرا أو قليلا^(١) ولو درهما سواء تغير الميت أو لا^(٢) .

= الخنقة — قالوا يستحب أن يدفن الميت في الجهة التي مات فيها . ولا بأس بنقله من
 بلدة إلى أخرى قبل الدفن عند أمن تغير راحته . أما بعد الدفن فيحرم إخراجُه ونقله إلا إذا
 كانت الأرض التي دفن فيها مغصوبة أو أخذت بعد دفنه بشفعة .

الشافعية — قالوا يحرم نقل الميت قبل دفنه من محل موته إلى محل آخر ليدفن فيه ولو
 أمن تغيره إلا إن جرت عادتهم بدفن موتاهم في غير بلدتهم . ويستثنى من ذلك من مات
 في جهة قريبة من مكة أو المدينة المنورة أو بيت المقدس أو قريبا من مقبرة قوم صالحين .
 فانه يسن نقله إليها إذا لم يخش تغير راحته وإلا حرم وهذا كله إذا كان قد تم غسله وتكفينه
 والصلاة عليه في محل موته . وأما قبل ذلك فيحرم مطلقا . وكذلك يحرم نقله بعد دفنه
 إلا لضرورة كن دفن في أرض مغصوبة فيجوز نقله إن طالب بها مالكمها .

الحنابلة — قالوا لا بأس بنقل الميت من الجهة التي مات فيها إلى جهة بعيدة عنها
 بشرط أن يكون النقل لغرض صحيح كأن ينقل إلى بقعة شريفة ليدفن فيها أو ليدفن
 بجوار رجل صالح وبشرط أن يؤمن تغير راحته ولا فرق في ذلك بين أن يكون قبل الدفن
 أو بعده .

(١) المالكية — قالوا إذا كان المال للميت فلا ينبش القبر إذا كان المال قليلا .

(٢) المالكية — قالوا إذا تغير الميت لا ينبش قبره لإخراج المال ويعطى مثله لربه
 من التركة مثليا كالدرهم والدنانير وقيمته إن كان مقوما كالثياب . هذا إذا كان ملكا لغير
 الميت . أما إذا كان ملكا له فتركة الورثة . وأيضا إنما ينبش القبر لإخراج المال إذا لم يطل
 الزمن بحيث يظن تلفه وإلا فلا ينبش .

دفن أكثر من واحد في قبر واحد

دفن أكثر من ميت واحد في قبر واحد فيه تفصيل المذاهب .^(١١) وإذا وقع ذلك جعل الأفضل جهة القبلة و يليه المفضل . ولا حظ تقديم الكبير على الصغير والذكر على الأنثى ونحو ذلك . ويندب أن يفصل بين كل اثنين بتراب ولا يكفي الفصل بالكفن . وإذا بُلِيَ الميت وصار ترابا في قبره جاز نبش القبر وزرعه والبناء عليه وغير ذلك .

التعزية

التعزية لصاحب المصيبة مندوبة . و وقتها من حين الموت الى ثلاثة أيام . وتركه بعد ذلك إلا إذا كان المعزى أو المعزى غائبا فإنها لا تركه حينئذ بعد ثلاثة أيام وليس للتعزية صبغة خاصة^(١٢) ، والأولى أن تكون التعزية بعد الدفن . وإذا اشتد بهم الجزع فتكون قبل الدفن أولى .

(١) الحنفية — قالوا يكره ذلك إلا عند الحاجة .

المالكية — قالوا يجوز جمع أموات بقبر واحد لضرورة كضيق المقبرة ولو كان الجمع في أوقات كأن تفتح المقبرة بعد الدفن فيها لدفن ميت آخر . وأما عند عدم الضرورة فيحرم جمع أموات في أوقات . ويكره في وقت واحد .

الشافعية والحنابلة — قالوا يحرم ذلك إلا لضرورة ككثرة الموتى وخوف تغيرهم أو الحاجة كشقة على الأحياء .

(٢) المالكية — قالوا إذا بلى الميت ولم يبق منه جزء محسوس جاز نبش قبره للدفن فيه والمشي عليه . وأما زرعه والبناء عليه فلا يجوز لأنه يجزّد الدفن فيه صار حبسا لا يتصرف فيه بغير الدفن سواء بقي الميت أو فنى .

(٣) الحنفية — قالوا يستحب أن يقال للصاب غفر الله تعالى لميتك وتجاوز عنه وتغمده برحمته ورزقك الصبر على مصيبتك وأجرله على موته . وأحسن صبغة في هذا الساب صبغة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى : « إن الله ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى » فيحسن أن يضيفها الى ما ذكر .

المالكية — قالوا الأولى أن يكون العزاء بعد الدفن مطلقا وإن وجد منهم جريح شديد .

ويستحب أن تتم التعزية بجميع أقارب الميت نساء ورجالا بكبارا وصغارا إلا المرأة الشابة فإنه لا يعزى لها إلا محارمها دفعا للفتنة . وكذا الصغير الذي لا يميز فإنه لا يعزى . ويكره لأهل المصيبة أن يجلسوا لقبول العزاء سواء أكان في المنزل أم في غيره .^(١)

أما الجلوس على قارعة الطريق وفرش البسط ونحوها مما اعتاد الناس فعله فهو بدعة منهي عنها وإذا عزى أهل الميت مرة كره تعزيتهم مرة أخرى .^(٢)

مبحث ذبح الذبائح وعمل الأطعمة في المآتم

ومن البدع المكروهة ما يفعل الآن من ذبح الذبائح عند خروج الميت من البيت أو عند القبر وإعداد الطعام لمن يجتمع للتعزية وتقديمه لهم كما يفعل ذلك في الأفراح ومخالف السروره وإذا كان في الورثة قاصر عن درجة البلوغ فيحرم إعداد الطعام وتقديمه . روى الامام أحمد وابن ماجه عن جرير بن عبد الله قال " كنا نعد الاجتماع الى أهل الميت وصنعهم الطعام من النياحة " . أما إعداد الجيران والأصدقاء طعاما لأهل الميت وبعثه لهم فذلك مندوب لقوله صلى الله عليه وسلم «أصنعوا لآل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم» . ويلح عليهم في الأكل لأن الحزن قد يمنهم منه .

خاتمة في زيارة القبور

زيارة القبور مندوبة للاتماظ وتذكر الآخرة . وثنا كد يوم الجمعة ويوما قبلها ويوما بعدها . وينبغي للزائر الاشتغال بالدعاء والتضرع والاعتبار بالموتى وقراءة القرآن للميت فإن ذلك ينفع الميت على الأصح . ومما ورد أن يقول الزائر عند رؤية القبور "اللهم رب الأرواح الباقية

(١) الحنفية — قالوا الجلوس للتعزية خلاف الأولى . والأولى أن يتفرق الناس بعد

الدفن ، ويكره الجلوس في المسجد .

المالكية — قالوا يباح الجلوس لقبول العزاء .

(٢) المالكية — قالوا لا كراهة .

(٣) الحنابلة — قالوا لا ثنا كد الزيارة في يوم دون يوم .

الشافعية — قالوا ثنا كد من عصر يوم الخميس الى طلوع شمس يوم السبت وهذا قول

راجح عند المالكية .

والأجسام البالية والشعور المتمزقة والجسود المنقطعة والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة أنزل عليها روحا منك وسلاما مني". ومما ورد أيضا أن يقول: "السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون". ولا فرق في الزيارة بين كون المقابر قريبة أو بعيدة. بل يتدب السفر لزيارة الموتى خصوصا مقابر الصالحين. أما زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم فهي من أعظم القرب. وكما تندب زيارة القبور للرجال تندب أيضا للنساء العجائز اللاتي لا يخشى منهن الفتنة إن لم تؤد زيارتهن إلى التدب أو النجاسة وإلا كانت محزنة.

أما النساء اللاتي يخشى منهن الفتنة ويترتب على خروجهن لزيارة القبور مفسد كما هو الغالب على نساء هذا الزمان فخروجهن للزيارة حرام^(٢). وينبغي أن تكون الزيارة مطابقة لأحكام الشريعة فلا يطوف حول القبر ولا يقبل حجرا ولا عتبة ولا خشبا ولا يطلب من المزور شيئا إلى غير ذلك.

(١) الحنابلة - قالوا القبور إذا كانت بعيدة لا يوصل إليها إلا بسفر فزيارتها مباحة لا مندوبة.

(٢) الحنابلة والشافعية - قالوا يكره خروج النساء لزيارة القبور مطلقا سواء كن عجائز أو شواب إلا إذا علم أن خروجهن يؤدي إلى فتنة أو وقوع محرم وإلا كانت الزيارة محزنة.

كتاب الصيام

تعريف الصوم وأقسامه

الصوم شرعا هو الامساك عن المفطرات يوما كاملا من طلوع الفجر الى غروب الشمس بالشرايط الآتية :^(١)

وينقسم الى أربعة أقسام :^(٢) (الأول) المفروض وهو صيام شهر رمضان أداء وقضاء وصيام الكفارات والصيام المنذور . أما إتمام صوم التطوع بعد الشروع فيه وقضاؤه اذا أفسده فمستنون^(٣) . ومثله صوم الأيام التي نذر اعتكافها كأن يقول لله على أن اعتكف عشرة أيام . فيسن الصوم فيها فقط ولا يفترض لأنه لا يشترط في صحة الاعتكاف الصوم^(٤) كما يأتي في مبحث

(١) الشافعية والمالكية — زادوا في التعريف (مع النية) لأنها ركن كما يأتي :
(٢) الحنفية — زادوا قسما خامسا وهو الصيام الواجب . وينقسم الى ثلاثة أقسام :
(أحدها) المنذور والكفارات على أحد قولين راجحين ، والقول الثاني أنهما فرض وفاقا للذاهب الأخرى . ومن قال بالفرضية يقول إنه فرض عملي لا اعتقادي فلا يكفر منكزه .
(ثانيها) قضاء ما أفسده من النفل ، وكذا إتمام النفل بعد الشروع فيه . (ثالثها) صيام أيام الاعتكاف المنذور .

(٣) الحنفية — قالوا إنه واجب على أحد القولين كما تقدم قبله .

(٤) الحنفية — قالوا إنه واجب كما تقدم أيضا .

المالكية — قالوا إتمام النفل من الصوم بعد الشروع فيه فرض وكذلك قضاؤه اذا تعمد إفساده . ويستثنى من ذلك من صام تطوعا ثم أصره أحد والديه أو شبخه بالفطر شفقة عليه من إدامة الصوم فانه يجوز له الفطر ولا قضاء عليه .

(٥) الحنفية — قالوا يشترط الصوم في صحة الاعتكاف المنذور كما تقدم .

المالكية — قالوا الاعتكاف المنذور يفترض فيه الصوم بمعنى أن نذر الاعتكاف أياما =

الاعتكاف . (الثاني) الصيام المحترم . (الثالث) الصيام المندوب . (الرابع) الصيام المكروه .
وسياتى بيان هذه الأقسام :

صوم رمضان

هو فرض عين على المكلف ، وكانت فرضيته في شعبان من السنة الثانية من الهجرة .

دليل فرضيته

ثبتت فرضيته بالكتاب والسنة والاجماع . أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ الآية . وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ . وأما السنة فمنها قوله صلى الله عليه وسلم : « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والحج ، وصوم رمضان » . رواه البخارى ومسلم عن ابن عمر . وأما الإجماع فقد اتفقت الأمة على فرضيته ولم يخالف فيها أحد من المسلمين فهي معلومة من الدين بالضرورة ومنكرها كافر كمنكر فرضية الصلاة والزكاة والحج .

ركن الصيام

للصيام ركن واحد وهو الإمساك عن المفطرات ^(١) .

شروطه

للصوم شروط كثيرة : منها الاسلام ، والعقل ، والبلوغ ، والنية ^(٢) .

وتنقسم الشروط الى شروط وجوب ، وشروط صحة ^(٣) على تفصيل في المذهب .

= لا يستلزم نذر الصوم لهذه الأيام فيصح أن يؤدى الاعتكاف المندوب في صوم تطوع ولا يصح أن يؤدى في حال الفطر لأن الاعتكاف من شروط صحته الصوم كما يأتى :

(١) الشافعية — قالوا أركان الصيام ثلاثة : الإمساك عن المفطرات ، والنية ، والصائم .

(٢) الشافعية — قالوا النية ليست بشرط وإنما هي ركن كما تقدم قبله .

(٣) الشافعية — قالوا تنقسم شروط الصوم الى قسمين : شروط وجوب ، وشروط

صحة . أما شروط وجوبه فأربعة : (الأول) الاسلام ولو فيما مضى فلا يجب على كافر الأصل

وجوب مطالبة وإن كان يعاقب عليه في الآخرة ويجب على المرتد وجوب مطالبة بعد إسلامه .

(الثانى) البلوغ فلا يجب على صبي ويؤمر به لسبع سنين إن أطافه ويضرب على تركه لعشره =

== (الثالث) العقل فلا يجب على المجنون إلا إن كان زوال عقله بتعمديه فانه يلزمه قضاؤه بعد الافاقة ومثله السكران إن كان متمديا بسكره فيلزمه قضاؤه ، وإن كان غير متمد كما اذا شرب من إناء يظن أن فيه ماء فاذا به خمر سكر منه فانه لا يطالب بقضاء زمن السكر . أما المغمى عليه فيجب عليه القضاء مطلقا أى سواء أ كان متمديا بسبب الانغماء أم لا . (الرابع) الاطاقة حسا وشرعا فلا يجب على من لم يطقه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه لعجزه حسا . ولا على نحو عاقل لعجزها شرعا ؛ وأما شروط صحته فأربعة أيضا : (الأول) الاسلام حال الصيام فلا يصح من كافر أصلي ولا مرتد . (الثاني) التمييز فلا يصح من غير مميز فان كان مجنونا لا يصح صومه ، وإن جئ لحظة من نهار ، وإن كان سكرانا أو مغمى عليه لا يصح صومهما إذا كان عدم التمييز مستغفرا لجميع النهار . أما اذا كان في بعض النهار فقط فيصح ويكفي وجود التمييز ولو حكما ، فالو نوى الصوم قبل الفجر ونام الى الغروب صح صومه لأنه مميز حكما . (الثالث) خلو الصائم من الخمض والنفاس والولادة وقت الصوم وإن لم تر الولادة دما . (الرابع) أن يكون الوقت قابلا للصوم فلا يصح صوم يومى العياد وأيام التشريق فانها أوقات غير قابلة للصوم . ومنها يوم الشك إلا اذا كان هناك سبب يقتضيه كأن صامه قضاء عما في ذمته أو نذر صوم يوم الاثنين القابل فصادف يوم الشك فله صومه أو كان من عادته صوم الخميس وصادف ذلك يوم الشك فله صومه أيضا . أما إن قصد صومه لأنه يوم الشك فلا يصح صومه كما سيأتى ، في مبعض صيام يوم الشك ، وكذلك لو صام النصف الثاني من شعبان أو بعضه فانه لا يصح ويحرم إلا إن كان هناك سبب يقتضى الصوم من نحو الأسباب التى ينهاها في يوم الشك أو كان قد وصله ببعض النصف الأول ولو بيوم واحد . هذه هى الشروط عند الشافعية وليست منها النية لأنها ركن كما تقدم ويجب تجديد لها لكل يوم صامه ، ولا بد من تمييزها أى وقوعها ليلا قبل الفجر ولو من المغرب ولو وقع بعدها ليلا ما يتناق الصوم لأن الصوم يقع بالنهار لا بالليل . وإن كان الصوم فرضا كرمضان والكفارة والنذر فلا بد من إيقاع النية نية مع التمييز بأن يقول بقلبه نويت صوم غد من رمضان أو نذرا على أو نحو ذلك . ويمكن أن ينطق بلسانه بالنية لأنه عون للقلب كأن يقول نويت صوم غد عن أداء فرض رمضان أو نذر الله تعالى . وأما إن كان الصوم نفلا فان النية تكفى فيه ولو كانت نهارا بشرط أن تكون قبل الزوال بشرط أن لا يجرى فيها ما يتناق الصوم على الرابع ولا يقوم مقام النية التبعي

= في جميع أنواع الصوم إلا إذا خطر له الصوم عند التسحر ونواه كأن يتسحر بنية الصوم، وكذلك إذا امتنع من الأكل عند طلوع الفجر خوفاً الإفطار فيقوم هذا مقام النية .

الحنفية - قالوا شروط الصيام ثلاثة أنواع : شروط وجوب ، وشروط وجوب الأداء ، وشروط صحة الأداء . فأما شروط الوجوب فهي ثلاثة : (أحدها) الإسلام فلا يجب على الكافر لأنه غير مخاطب بفروع الشريعة كما تقدم ، وكذا لا يصح منه لأن النية شرط لصحته كما سيأتي . وقد تقدم أن النية لا تصح إلا من المسلم فلا سلام شرط للوجوب وللصحة . (ثانيها) العقل فلا يجب على المجنون حال جنونه ولو جئ نصف الشهر ثم أفاق وجب عليه صيام ما بقى وقضاء ما فات . أما إذا أفاق بعد فراغ الشهر فلا يجب عليه قضاؤه ومثل المجنون المغمى عليه والنائم إذا أصيب بمرض النوم قبل حلول الشهر ثم ظل نائماً حتى فرغ الشهر . (ثالثها) البلوغ فلا يجب الصيام على صبي ولو مميزاً ويؤمر به عند بلوغه سبع سنين ويضرب على تركه عند بلوغ سنه عشر سنين إن أطاقه . وأما شروط وجوب الأداء فاثنتان : (أحدهما) الصحة فلا يجب الأداء على المريض وإن كان مخاطباً بالقضاء بعد شفائه من مرضه . (ثانيهما) الإقامة فلا يجب الأداء على مسافر وإن وجب عليه قضاؤه . وأما شروط صحة الأداء فاثنتان أيضاً : (أحدهما) الطهارة من الحيض والنفاس فلا يصح للحائض والنفساء أداء الصيام وإن كان يجب عليهما . (ثانيهما) النية فلا يصح أداء الصوم إلا بالنية تمييزاً للعبادات عن العادات والقدر الكافي من النية أن يعلم بقلبه أنه يصوم كذا . ويسن له أن يتلفظ بها ووقتها كل يوم بعد غروب الشمس إلى ما قبل نصف النهار ، والنهار الشرعي من انتشار الضوء في الأفق الشرقي عند طلوع الفجر إلى غروب الشمس . فيقسم هذا الزمن نصفين وتكون النية في النصف الأول بحيث يكون الباقي من النهار إلى غروب الشمس أكثر مما مضى فلو لم يبيت النية بعد غروب الشمس حتى أصبح بدون نية ممسكاً فله أن ينوي إلى ما قبل نصف النهار كما سبق . ولا بد من النية لكل يوم من رمضان ، والتسحر نية إلا أن ينوي معه عدم الصيام ، ولو نوى الصيام في أول الليل ثم رجع عن نيته قبل طلوع الفجر صح رجوعه في كل أنواع الصيام ، ويجوز صيام رمضان والنذر المعين والنفل بنية مطلق الصوم أو بنية النفل من الليل إلى ما قبل نصف النهار ولكن الأفضل تبين النية وتعيينها . وإذا نوى صيام يوم آخر سواء كان مندوراً أو مندوباً في رمضان يقع عن رمضان إلا إذا كان مسافراً ونوى صوماً واجباً فإنه يقع عن ذلك الواجب لأنه مخصص له بالفطر حال السفر . أما القضاء والكفارة =

== والنذر المطلق فلا بد من تبين النية فيها وتعيينها . أما صيام الأيام المنهى عنها كالعيدين وأيام التشريق فإنه يصح ولكن مع التحريم فلو نذر صيامها صح نذره ووجب عليه قضاؤه في غيرها من الأيام ولو قضاها فيها صح مع الإثم :

المسألة - قالوا للصوم شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معا . أما شروط الوجوب فهي اثنان : البلوغ والقدرة على الصوم فلا يجب على صبي ولو كان مرافقا ولا يجب على الولي أمره به ولا يندب ولا على العاجز عنه . وأما شروط صحته فثلاثة : الاسلام فلا يصح من الكافر وإن كان واجبا عليه وبما قرب على تركه زيادة على عقاب الكفر . والزمان القابل للصوم فلا يصح في يوم العيد . والنية على الراجح . وسيأتي تفصيل أحكامها . وشروط وجوبه وصحته مما ثلاثة : العقل فلا يجب على المجنون ، والمغنى عليه ولا يرضخ منهما . وأما وجوب القضاء ففيه تفصيل حاصله أنه إذا أغشى على الشخص يوما كاملا من طلوع الفجر الى غروب الشمس أو أغشى عليه منظم اليوم سواء كان مقيما وقت النية أو لا في الصورتين أو أغشى عليه نصف اليوم أو أقله ولم يكن مقيما وقت النية في الحالتين فعليه القضاء بعد الإفاقة في كل هذه الصور . أما إذا أغشى عليه نصف اليوم أو أقله وكان مقيما وقت النية في الصورتين فلا يجب عليه القضاء متى نوى قبل حصول الإغماء . والجنون كالإغماء في هذا التفصيل ويجب عليه القضاء على التفصيل السابق إذا جئ أو أغشى عليه ولو استمر ذلك مدة طويلة . والسكران كالمغنى عليه في تفصيل القضاء سواء كان السكر بحلال أو حرام . وأما النسائم فلا يجب عليه قضاء ما فاتته وهو نائم متى بينت النية في أول الشهر . الشرط الثاني : النقاء من دم الحيض والنفاس فلا يجب الصوم على حائض ولا نفساء ولا يصح منهما ومتى طهرت إحداهما قبل الفجر ولو لم تحظ به وجب عليها تبين النية . ويجب على الحائض والنفساء قضاء ما فاتهما من صوم رمضان بعد زوال المساع . الشرط الثالث : دخول شهر رمضان فلا يجب صوم رمضان قبل ثبوت الشهر ولا يصح . أما النية فهي شرط لصحة الصوم على الراجح كما تقدم ، وهي قصد الصوم . وأما نية التقرب الى الله تعالى فهي مندوبة فلا يصح صوم فرضا كان أو نقلا بدون النية ويجب في النية تعيين المنوى بكونه نقلا أو قضاء أو نذرا مثلا ، فإن جزم بالصوم وشك بعد ذلك هل نوى التطوع أو النذر أو القضاء انعقد تطوعا وإن شك هل نوى النذر أو القضاء فلا يجزئ عن واحد منهما فلا فيجب ==

= عليه إتمامه . ووقت النية من غروب الشمس إلى طلوع الفجر فالنوى الصوم في آخر جزء من الليل بحيث يطلع الفجر عقب النية صححت . والأولى أن تكون متقدمة على الجزء الأخير من الليل لأنه أحوط . ولا يضر ما يحدث بعد النية من أكل أو شرب أو جماع أو نوم بخلاف الإغماء والجنون إذا حصل أحدهما بعدها فتبطل ويجب تجديدها وإن بقى وقتها بعد الافاقة ولا تصح النية نهارا في أى صوم ولو كان تطوعا . وتكفى النية الواحدة في كل صوم يجب متابعتها كصيام رمضان وصيام كفارته وكفارة القتل أو الظهار ما دام لم ينقطع متابعتها فإن انقطع النتائج بمرض أو سفر أو نحوهما فلا بد من تبين النية كل ليلة ولو استمرت صائما على المعتمد . فإذا انقطع السفر والمريض كفت نية للباقي من الشهر . وأما الصوم الذي لا يجب فيه النتائج كقضاء رمضان وكفارة اليمين فلا بد فيه من النية كل ليلة ولا يكفيه نية واحدة في أوله ، والنية الحكيمة كافية فلو تسحروا لم يخطر بباله الصوم وكان بحيث لو سئل لماذا تسحروا أجاب بقوله إنما تسحرت لأصوم كفاه ذلك .

الحنبالة - قالوا شروط الصوم ثلاثة أقسام : شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معا . فأما شروط الوجوب فقط فهي ثلاثة : الإسلام والبلوغ والقدرة على الصوم فلا يجب على صبي ولو كان مراهقا . ويجب على وليه أمره به إذا أطاقه ويجب أن يضربه إذا امتنع . ولا يجب على العاجز عنه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه . وأما المريض الذي يرجى برؤه فيجب عليه الصيام إذا برأ وقضاء ما فاتته من رمضان . وأما شروط الصحة فقط فهي ثلاثة : (أولها) النية . ووقتها الليل من غروب الشمس إلى طلوع الفجر إن كان الصوم فرضا . أما إذا كان الصوم نفلا فتصح نيته نهارا ولو بعد الزوال إذا لم يأت بمناف للصوم من أكل أو شرب مثلا من أول النهار . ويجب تعيين النوى من كونه رمضان أو غيره . ولا تجب نية الفرضية . وتجب النية لكل يوم سواء رمضان وغيره . (ثانيها) انقطاع دم الحيض . (ثالثها) انقطاع دم النفاس فلا يصح صوم الحائض والنفساء وإن وجب عليهما القضاء . وأما شروط الوجوب والصحة معا فهي ثلاثة : الإسلام فلا يجب الصوم على كافر ولو كان مرتدا ولا يصح منه . والعقل فلا يجب الصوم على مجنون ولا يصح منه . والتمييز فلا يصح من غير مميز كصبي لم يبلغ سبع سنين لكن لو جن في أثناء يوم من رمضان أو كان مجنونا وأفاق أثناء يوم من رمضان وجب عليه قضاء ذلك اليوم . وأما إذا جن يوما =

ثبوت شهر رمضان

يثبت شهر رمضان بأحد أمرين : (الأول) رؤية هلاله إذا كانت السماء خالية مما يمنع الرؤية من غيم أو دخان أو غبار أو نحوها . (الثاني) إكمال شعبان ثلاثين يوما إذا لم تكن السماء خالية مما ذكر لقوله صلى الله عليه وسلم : «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم^(١) فأكملوا عدة شعبان ثلاثين» . رواه البخاري عن أبي هريرة . وفي ثبوت رؤية الهلال تفصيل في المذاهب^(٢) .

= كاملا أو أكثر فلا يجب عليه قضاؤه بخلاف المغمى عليه فيجب عليه القضاء ولو طال زمن الإغماء . والسكران والنائم كالمغمى عليه لا فرق بين أن يكون السكران متعذرا بسكره أو لا . (١) الحنابلة — قالوا إذا غم الهلال في غروب اليوم التاسع والعشرين من شعبان فلا يجب إكمال شعبان ثلاثين يوما ووجب عليه تبييت النيّة وصوم اليوم التالي لتلك الليلة سواء كان في الواقع من شعبان أو من رمضان وبنويعه عن رمضان ، فان ظهر في أشائه أنه من شعبان لم يجب إتمامه .

(٢) الحنفية — قالوا إن كانت السماء خالية من موانع الرؤية فلا بد من رؤية جماعة كثيرين يقع بتجربهم العلم وتقدير الكثرة منوط برأى الامام أو نائبه فلا يلزم فيها عدد معين على الرجوع . ويشترط في الشهود في هذه الحالة أن يذكروا في شهادتهم لفظ (أشهد) . وإن لم تكن السماء خالية من الموانع المذكورة وأخبر واحد أنه رآه اكتفى بشهادته إن كان مسلما عدلا عاقلا بالغنا ولا يشترط أن يقول (أشهد) كما لا يشترط الحكم ولا مجلس القضاء . ومتى كان بالسماء حلة فلا يلزم أن يراه جماعة لتعسر الرؤية حينئذ . ولا فرق في هذا الشاهد بين أن يكون ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا وإذا رآه واحد ممن تصحح شهادته وأخبر بذلك واحدا أنصح شهادته فذهب الثاني إلى القاضي وشهد على شهادة الأول فللقاضي أن يأخذ بشهادته . ومثل العدل في ذلك مستور الحال على الأصح .

ويجب على من رأى الهلال ممن تصحح شهادته أن يشهد بذلك في ليلته عند القاضي إذا كان في المصر ، فإن كان في قرية فعليه أن يشهد بين الناس بذلك في المسجد ولو كان الذي رآه امرأة محقرة . ويجب على من رأى الهلال وعلى من صدقه الصيام ولو رد القاضي شهادته إلا أنهما لو أفطرا في حالة رد الشهادة فعليهما القضاء دون الكفارة .

== الشافعية — قالوا يثبت رمضان برؤية عدل ولو مستورا سواء كانت السماء صحوا أو بها ما يجعل الرؤية منسرة . ويشترط في الشاهد أن يكون مساما عاقلا بالغاً حراً ذكراً عدلاً ولو بحسب ظاهره وأن يأتي في شهادته بلفظ أشهد كأن يقول أمام القاضي أشهد أنني رأيت الهلال ولا يلزم أن يقول وأن غداً من رمضان ولا يجب الصوم على عموم الناس إلا إذا سمعها القاضي وحكم بصحتها أو قال ثبت الشهر عندي . ويجب على من رأى الهلال بمينه أن يصوم رمضان ولو لم يشهد عند القاضي أو شهد ولم تسمع شهادته وكذا يجب على كل من صدقه أن يصوم متى بلغته شهادته ووثق بها ولو كان الرائي صبياً أو امرأة أو عبداً أو فاسقاً أو كافراً .

المالكية — قالوا يثبت هلال رمضان بالرؤية . وهي على ثلاثة أقسام : (الأول) أن يراه عدلان . والعدل هو الذكر البالغ العاقل الخالي من ارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة أو فعل ما يحل بالمرءة ، (الثاني) أن يراه جماعة كثيرة يفيد خبرهم العلم و يؤمن تواطؤهم على الكذب ولا يجب أن يكونوا كلهم ذكورا أحرارا عدولا . (الثالث) أن يراه واحد ولكن لا تثبت الرؤية بالواحد إلا في حق نفسه أو في حق من أخبره إذا كان من أخبره لا يعني بأمر الهلال . أما من له اعتناء بأمره فلا يثبت في حقه الشهر برؤية الواحد وإن وجب عليه الصوم برؤية نفسه ولا يشترط في الواحد الذكورة ولا الحزبية فني كان غير مشهور بالكذب وجب على من لا اعتناء لهم بأمر الهلال أن يصوموا بمجرد إخباره ولو كان امرأة أو عبداً متى وثقت النفس بخبره واطمأنت له . ومتى رأى الهلال عدلان أو جماعة مستفيضة وجب على كل من سمع منهما أن يصوم كما يجب على كل من نقلت إليه رؤية واحد من القسمين الأولين إنما إذا كان النقل عن العدلين فلا بد أن يكون الناقل عن كل منهما عدلين ولا يلزم تعدد العدلين في النقل فلو نقل عدلان الرؤية عن واحد ثم نقلها عن الآخر أيضاً وجب الصوم على كل من نقلت إليه أو جماعة مستفيضة ولا يكفي نقل الواحد . وأما إذا كان النقل عن الجماعة المستفيضة فيكفي فيه العدل الواحد كما يكفي إذا كان النقل عن ثبوت الشهر عند الحاكم أو عن حكمه بثبوته . وإذا رأى الهلال عدل واحد أو مستور الحال وجب عليه أن يرفع الأمر للحاكم ليفتح باب الشهادة فربما ينضم إليه واحد آخر إذا كان عدلاً أو جماعة مستفيضة إن كان غير عدل ولا يشترط في إخبار العدلين أو غيرهم أن يكون بلفظ أشهد .

الحنابلة — قالوا لا بد في رؤية هلال رمضان من إخبار مكلف عدل فلهراً وباطناً فلا تثبت برؤية صبي مميز ولا بمستور الحال ولا فرق في العدل بين كونه ذكراً أو أنثى حراً

ومتى ثبتت رؤية الهلال بقطر من الأفطار وجب الصوم على سائر الأفطار لا فرق بين القريب من جهة الثبوت والبعيد إذا بلغهم من طريق موجب للصوم ولا عبرة باختلاف مطلع الهلال^(١) . ولا عبرة بقول المنجمين فلا يجب عليهم الصوم بحسابهم ولا على من وثق بقولهم^(٢) لأن الشارع علق الصوم على أمانة ثابتة لا تتغير أبداً وهي رؤية الهلال أو كمال العدة ثلاثين يوماً . أما قول المنجمين فهو وإن كان مبني على قواعد دقيقة فإنا نراه غير منضبط بدليل اختلاف آرائهم في أغلب الأحيان . ويفترض على المسلمين فرض كفاية أن يلتصقوا الهلال في غروب اليوم التاسع والعشرين من شعبان ورمضان حتى يتبينوا أمر صومهم وإفطارهم^(٣) . وإذا رأى الهلال نهراً قبل الزوال أو بعده وجب صوم اليوم الذي يليه إذا كانت الرؤية في آخر شعبان وجب إفطار اليوم الذي يليه إن كان في آخر رمضان . ولا يجب عند رؤية المسالك في الصورة الأولى ولا الإفطار في الثانية^(٤) . ولا يشترط في ثبوت الهلال^(٥) وجوب الصوم بمقتضاه على الناس حكم الحاكم ولكن لو حكم بثبوت الهلال بناء على أي

أحد أو عبداً ولا يشترط أن يكون الإخبار بلفظ أشهد فيجب الصوم على من سمع عبداً يخبر برؤية هلال رمضان ولو رده الحاكم خبره لعدم علمه بحاله ، ولا يجب على من رأى الهلال أن يذهب إلى القاضي ولا إلى المسجد كما لا يجب عليه إخبار الناس .

(١) الشافعية -- قالوا إذا ثبتت رؤية الهلال في جهة وجب على أهل الجهة القريبة منها من كل ناحية أن يصوموا بناء على هذا الثبوت . والقرب يحصل باتحاد المطلع بأن يكون بينهما أقل من أربعة وعشرين فرسخاً تحديداً . أما أهل الجهة البعيدة فلا يجب عليهم الصوم بهذه الرؤية لاختلاف المطلع .

(٢) الشافعية -- قالوا يعتبر قول المنجم في حق نفسه وحق من صدقه ولا يجب الصوم على عموم الناس بقوله على الرابع .

(٣) الحنابلة -- قالوا لا يفترض التماس الهلال وإنما يتنبأ به .

(٤) الشافعية والحنابلة -- قالوا إن رؤية الهلال نهراً لا عبرة بها وإنما المعتبر رؤيته بعد

الغروب .

(٥) الشافعية -- قالوا يشترط في تحقيق الهلال وجوب الصوم بمقتضاه على الناس أن

يحكم به الحاكم متى حكم به وجب الصوم على الناس ولو وقع حكمه عن شهادة واحد عدل .

طريق في مذهبه وجب الصوم على عموم المسلمين ولو خالف مذهب البعض منهم لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف .

ثبوت شهر شوال

ينبت دخول شوال بأخبار عدلين برؤية هلاله سواء كانت السماء صحوا أو لا . ولا تكفي رؤية العدل الواحد في ثبوت هلاله . ولا يلزم في شهادة الشاهد أن يقول أشهد . فان لم ير هلال شوال وجب إكمال رمضان ثلاثين ، فإذا تم رمضان ثلاثين يوما ولم ير هلال شوال ، فاما أن تكون السماء صحوا أو لا ، فان كانت صحوا فلا يحل الفطر في صبيحة تلك الليلة بل يجب الصوم في اليوم التالي ويكذب شهود هلال رمضان ، وإن كانت غير صحو ويجب الإفطار في صبيحتها وأعتبر ذلك اليوم من شوال .

(١) الحنفية - قالوا تكفي شهادة رجلين أو رجل واحد إن كانت السماء بها علة كغيم ونحوه . أما إن كانت صحوا فلا بد من رؤية جماعة كثيرين . المسالكية - قالوا ينبت هلال شوال برؤية العدلين أو الجماعة المستفيضة وهي الجماعة الكثيرة التي يؤمن تواطؤها على الكذب ويفيد خبرها العلم ولا يشترط فيها الترتيب ولا الذكورة كما تقدم في ثبوت هلال رمضان .

(٢) الشافعية - قالوا تكفي شهادة العدل الواحد في ثبوت هلال شوال فهو كرمضان على الراجح

المالكية - قالوا تكفي رؤية العدل الواحد في حق نفسه ويحجب عليه الفطر بالنية ولا يجوز له الفطر بأكل أو شرب ونحوهما ولو أمن اطلاع الناس عليه لئلا يتهم بالفسق نعم إن طرأ له ما يبسح الفطر كالسفر والمرض جاز له الفطر بشير الياسة وإذا أفطر بخير سائر سبب بالأكلا ونحوه وعطى وشدد عليه إن كان طاهر الصلاح ، فان لم يتكرر طاهر الصلاح عجز . (٣) الشافعية والحنفية - قالوا يلزم ذلك .

(٤) الشافعية - قالوا اذا صام الناس بشهادة عدل وتم رمضان ثلاثين يوما وجب عليهم الإفطار على الأصح سواء كانت السماء صحوا أو لا .

الحنابلة - قالوا إن كان صيام رمضان بشهادة عدلين وأتموا عدة رمضان ثلاثين يوما ولم يروا الهلال ليلة الواحد والثلاثين وجب عليهم الفطر مطلقا ، أما إن كان صيام رمضان

مبحث صيام يوم الشك في تعريف يوم الشك وحكم صومه تفصيل في المذاهب^(١) .

= بشهادة عدل واحد أو بناء على تقدير شعبان تسعة وعشرين يوما بسبب غيم ونحوه ، فإنه يجب عليهم صيام الحادى والثلاثين .

(١) الحنفية — قالوا يوم الشك هو آخر يوم من شعبان احتمال أن يكون من رمضان وذلك بأن لم ير الهلال بسبب غيم بعد غروب يوم التاسع والعشرين من شعبان فوقع الشك في اليوم التالى له هل هو من شعبان أو من رمضان أو حصل الشك بسبب رد القاضى شهادة الشهود أو تحدث الناس بالرؤية ولم تثبت . أما صومه فتارة يكون مكروها تحريما أو تنزيها وتارة يكون مندوبا وتارة يكون باطلا . فيكره تحريما إذا نوى أن يصومه جازما أنه من رمضان . ويكره تنزيها إذا نوى صيامه عن واجب نذر . وكذا يكره تنزيها إذا صامه مترددا بين الفرض والواجب بأن يقول نويت صوم غد إن كان من رمضان وإلا فمن واجب آخر أو مترددا بين الفرض والنفل بأن يقول نويت صوم غد فرضا إن كان من رمضان وتطوعا إن كان من شعبان . ويندب صومه بنية التطوع إن وافق اليوم الذى اعتاد صومه ولا بأس بصيامه بهذه النية وإن لم يوافق عادته . ويكون صومه باطلا إذا صامه مترددا بين الصوم والإفطار بأن يقول نويت أن أصوم غدا إن كان من رمضان وإلا فانا مفطر . وإذا ثبت أن يوم الشك من رمضان أجزأه صيامه ولو كان مكروها تحريما أو تنزيها أو مندوبا أو مباحا .

الشافعية — قالوا يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤية الهلال ليلته ولم يشهد به أحد أو شهد به من لا تقبل شهادته كالنساء والصبيان ويحرم صومه سواء كانت السماء في غروب اليوم الذى سبقه صحوها أو بها غيم ولا يراعى في حالة النيم خلاف الإمام أحمد القائل بوجوب صومه حينئذ لأن مراعاة الخلاف لا تستحب متى خالف حديثا صريحا وهو هنا خبر رزق فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما . فان لم يتحدث الناس برؤية الهلال فهو من شعبان جزما وإن شهد به عدل فهو من رمضان جزما . ويستثنى من حرمة صومه ما إذا صامه لسبب ينقض الصوم كالنذر والقضاء أو الاعتقاد كما إذا اعتاد أن يصوم كل خميس فصادف يوم الشك فلا يحرم صومه بل يكون واجبا في الواجب ومندوبا في التطوع . وإذا أصبح يوم الشك مفطرا ثم تبين أنه من رمضان وجب الإمساك باقى يومه =

== ثم قضاؤه بعد رمضان على الفور، وإن نوى صيام يوم الشك على أنه من رمضان فإن تبين أنه من شعبان لم يصح صومه أصلاً لعدم نيته، وإن تبين أنه من رمضان فإن كان صومه مبنيًا على تصديقه من أخبره ممن لا تقبل شهادته كالعبد والفاسق صح عن رمضان، وإن لم يكن صومه مبنيًا على هذا التصديق لم يقع عن رمضان. وإن نوى صومه على أنه إن كان من شعبان فهو نفل وإن كان من رمضان فهو عنه صح صومه نفلاً إن ظهر أنه من شعبان، فإن ظهر أنه من رمضان لم يصح فرضاً ولا نفلاً.

المالكية - عرفوا يوم الشك بتعريفين: (أحدهما) أنه يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث ليلته من لا تقبل شهادته برؤية هلال رمضان كالفاقد والعبد والمرأة. (الثاني) أنه يوم الثلاثين من شعبان إذا كان بالسما ليلته غيم ولم ير هلال رمضان وهذا هو المشهور في التعريف.

وإذا صامه الشخص تطوعاً من غير اعتياد أو لعادة كما إذا اعتاد أن يصوم كل خميس فصادف يوم الخميس يوم الشك كان صومه مندوباً، وإن صامه قضاء عن رمضان السابق أو عن كفارة يمين أو غيره أو عن نذر صادفه، كما إذا نذر أن يصوم يوم الجمعة فصادف يوم الشك وقع واجباً عن القضاء وما بعده إن لم يتبين أنه من رمضان، فإن تبين أنه من رمضان فلا يجوز عن رمضان الحاضر لعدم نيته ولا عن غيره من القضاء والكفارة والنذر لأن زمن رمضان لا يقبل صوماً غيره ويكون عليه قضاء ذلك اليوم عن رمضان الحاضر وقضاء يوم آخر عن رمضان الفائت أو الكفارة. أما النذر فلا يجب قضاؤه لأنه كان معيناً وفات وقته. وإذا صامه احتياطاً بحيث ينو أن كان من رمضان احتسب به وإن لم يكن من رمضان كان تطوعاً ففي هذه الحالة يكون صومه مكروهاً. فإن تبين أنه من رمضان فلا يجوز عنه وإن وجب الإمساك فيه لحزمة الشهر وعليه قضاء يوم. ونذب الإمساك يوم الشك متى يرتفع النهار ويتبين الأمر من صوم أو إفطار، فإن تبين أنه من رمضان وجب إمساكه وقضاء يوم بعد، فإن أفطر بعد ثبوت أنه من رمضان عامداً عالماً فعليه القضاء والكفارة.

الحنبليّة - قالوا يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال ليلته مع كون السماء صحو لا علة بها. ويكره صومه تطوعاً إلا إذا وافق عادة له أو صام قبله يومين فأكثر فلا كراهة ثم إن تبين أنه من رمضان فلا يجوز عنه ويجب عليه الإمساك فيه وقضاء يوم بعد. أما إذا صامه عن واجب كقضاء رمضان الفائت ونذر وكفارة فيصح ويقع واجباً ==

الصيام المحرم

وأما الصيام المحرم ففيه تفصيل المذاهب ^(١) .

ومن الصوم المحرم صيام المرأة نفلاً بغير إذن زوجها أو بغير علمها برضاه إلا إذا لم يكن محتاجاً لها كأن كان غائباً أو محرماً أو معتكفاً ^(٢) .

الصوم المندوب

الصوم المندوب منه صوم المحرم وأفضله يوم التاسع والعاشر منه ^(٣) . ومنه صيام ثلاثة أيام من كل شهر . ويندب أن تكون هي الأيام البيض ^(٤) أعني الثالث عشر والرابع عشر والخامس

= إن ظهر أنه من شعبان ، فإن ظهر أنه من رمضان فلا يجزئ لا عن رمضان ولا عن غيره ويجب إمسأكه وقضاؤه بعد ، وإن نوى صومه عن رمضان إن كان منه لم يصح عنه إذا تبين أنه منه ، وإن وجب عليه الإمساك والقضاء كما تقدم ، فإن لم يتبين أنه من رمضان فلا يصح لا نفلاً ولا غيره .

(١) المالكية — قالوا يحرم صيام يوم عيد الفطر وعيد الأضحى وبومين بعد عيد الأضحى إلا في الحج . للتمتع والقارن فيجوز لهما صومهما . وأما صيام اليوم الرابع من عيد الأضحى فمكروه .

الشافعية — قالوا يحرم ولا ينقصد صيام يوم عيد الفطر وعيد الأضحى وثلاثة أيام بعد عيد الأضحى مطلقاً ولو في الحج .

الحنابلة — قالوا يحرم صيام يوم عيد الفطر وعيد الأضحى وثلاثة أيام بعد عيد الأضحى إلا في الحج للتمتع والقارن .

الحنفية — قالوا صيام يومي العيد وأيام التشريق الثلاثة مكروه تحريماً إلا في الحج .

(٢) الحنفية . — قالوا صيام المرأة بدون إذن زوجها مكروه .

الحنابلة — قالوا متى كان زوجها حاضراً فلا يجوز صومها بدون إذنه ولو كان به مانع من الوطء كإحرام أو اعتكاف أو مرض .

(٣) الحنفية — قالوا صوم ناسوءا وعاشوراء مسنون لا مندوب .

(٤) المالكية — قالوا يكره قصد الأيام البيض بالصوم .

عشر من الشهر العربي . ومنه صوم تسع ذى الحجة السابقة على يوم النحر ومن التسع يوم عرفة
لغير حاج . أما صوم الحاج ففيه تفصيل المذاهب .^(١)

ومن المندوب صوم الاثنين والخميس من كل أسبوع . ومنه صوم ست من شوال^(٢)
والأفضل أن تكون متتابعة وأن تكون متصلة بيوم الفطر . ومنه صوم يوم وإفطار يوم وهو^(٣)
صيام داود عليه السلام وهو أحب الصيام إلى الله تعالى . ومنه صوم رجب وشعبان وبقية^(٤)
الأشهر الحرم . والأشهر الحرم أربع : ثلاثة متوالية وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ، وواحد^(٥)

(١) الحنابلة - قالوا يندب أن يصوم الحاج يوم عرفة إذا وقف بها ليلا ولم يقف
بها نهارا . أما إذا وقف بها نهارا فيكره له صومه .

الحنفية - قالوا يكره صوم يوم عرفة للحاج إن أضاعه ، وكذا صوم يوم التروية وهو
ثامن ذى الحجة .

المالكية - قالوا يكره للحاج أن يصوم يوم عرفة كما يكره له أيضا أن يصوم يوم التروية
وهو اليوم الثامن من ذى الحجة .

الشافعية - قالوا الحاج إن كان مقيا بمكة ثم ذهب إلى عرفة نهارا فصومه يوم عرفة
مخلاف الأولى وإن ذهب إلى عرفة ليلا فيجوز له الصوم . أما إن كان الحاج مسافرا فيسن
له الفطر مطلقا .

(٢) المالكية - قالوا يكره صوم ستة أيام من شوال بشروط : (١) أن يكون
الصائم ممن يقتدى به أو يخاف عليه أن يعتقد وجوبها . (٢) أن يصومها متصلة بيوم الفطر .
(٣) أن يصومها متتابعة . (٤) أن يظهر صومها فإن انتفى شرط من هذه الشروط فلا يكره
صومها إلا إذا اعتقد أن وصلها بيوم العيد سنة فيكره صومها ولو لم يظهرها أو صامها متفرقة .
الحنفية - قالوا يستحب أن تكون متفرقة في كل أسبوع يومان .

(٣) المالكية - قالوا يندب ذلك لمن يضيقه صوم الدهر . وأما غيره فصوم الدهر
مندوب له كما يأتي :

(٤) الحنابلة - قالوا أفراد رجب بالصوم مكروه إلا إذا أفطر في أثناءه فلا يكره .
(٥) الحنفية - قالوا المندوب في الأشهر الحرم أن يصوم ثلاثة أيام من كل منها وهي
الاثنين والجمعة والسبت .

متفرد وهو رجب . وبالجمله فيندب الصوم تطوعا في أيام السنة إلا ما ورد النهى عن صومه كراهة أو تحريما .

الصوم المكروه

وأما الصوم المكروه : فمنه صوم يوم الشك وفيه التفصيل الموضح في بحثه . ومنه أفراد يوم الجمعة بالصوم . وكذا أفراد يوم السبت ، ويكره صوم يوم النيروز ، ويوم المهرجان وهما موسمان لغير المسلمين اعتاد الناس الاحتفال بهما . ويكره أن يصوم قبل شهر رمضان بيوم أو يومين لا أكثر . وهناك مكروهات أخرى مفصلة في المذاهب .

(١) الشافعية — قالوا لا يكره صوم يوم النيروز والمهرجان . وأما صوم يوم أو يومين قبل رمضان فهو حرام ، وكذلك صوم النصف الثاني من شعبان إذا لم يصله بما قبله ولم يوجد سبب يقتضى صومه كنذر أو عادة كما يأتى .

الحنابلة — قالوا المكروه أفراد يوم النيروز والمهرجان بالصوم ما لم يوافق عادة له وإلا فلا كراهة .

المالكية — قالوا لا يكره صوم يوم أو يومين قبل رمضان .

(٢) الحنفية — قالوا الصوم المكروه ينقسم الى قسمين : مكروه تحريما وهو صوم أيام الأعياد والتشريق فاذا صامها انعقد صومه مع الإثم ، وإن شرع في صومها ثم افسدها لا يلزمه القضاء . ومكروه تنزيها وهو صيام يوم عاشوراء منفردا عن التاسع أو عن الحادى عشر . ومنه أفراد يوم النيروز والمهرجان بالصوم إلا أن يوافق ذلك عادته . ومنه صيام أيام اندهر لأنه يضعف البدن عادة . ومنه صوم الوصال وهو مواصلة الإمساك ليلا ونهارا . ومنه صوم الصمت وهو أن يصوم ولا يتكلم . ومنه صوم المرأة تطوعا بنير إذن زوجها إلا أن يكون مريضا أو صائما أو محرما بحج أو عمرة . ومنه صوم المسافر إذا أجهده الصوم .

المالكية — قالوا أفراد يوم الجمعة أو غيره بالصوم جائز وليس بمكروه . ويكره صوم رابع النحر . ويستثنى من ذلك القارن ونحوه كالمتمتع ومن لزمه هدى بنقص في حج أو عمرة فإنه يصومه ولا كراهة . وإذا صام الرابع تطوعا فيعقد وإذا أفطر فيه عامدا ولم يقصد بالفطر التخلص من النهى وجب عليه قضاؤه ، وإذا نذر صومه لزمه نظرا لكونه عبادة في ذاته . ويكره سرد الصوم وتنابه لمن يضعفه ذلك عن عمل أفضل من الصوم . ويكره أيضا صوم يوم =

ما يفسد الصوم وما لا يفسده

مفسد الصوم نوعان : ما يوجب القضاء فقط . وما يوجب القضاء والكفارة . وفيه
المفسد نوعان أيضا : مباح ومكروه ؛ وفي كل ذلك تفصيل في المذاهب ^(١) .

— المولد النبوي لأنه شبيه بالأعياد . ويكره صوم التطوع لمن عليه صوم واجب كالقضاء وصوم
الضيف بدون إذن رب المنزل . وأما صوم المرأة تطوعا بدون إذن زوجها فهو حرام كما تقدم ،
كما يحرم الوصال في الصوم وهو وصل الليل بالنهار في الصوم وعدم الفطر . وأما صوم المسافر
فهو أفضل من الفطر إلا أن يشق عليه الصوم فالأفضل الفطر .

الشافعية — قالوا يكره صوم المريض والمسافر والحامل والمرضع والشيخ الكبير إذا خافوا
مشقة شديدة وقد يفتى إلى التحريم كما إذا خافوا على أنفسهم الهلاك أو تلف عضو بترك
الغذاء . ويكره أيضا أفراد يوم الجمعة أو سببت أو أحد الصوم إذا لم يوجد له سبب . أما إذا
صامه لسبب فلا يكره كان وافق عادة له أو وافق يوما في صومه . وكذا يكره صوم الدهر
ويكره التطوع بصوم يوم وعليه قضاء فرض لأن الفرض أهم من التطوع .

الحنبالية — زادوا على ما ذكر صوم الوصال وهو أن لا يطر بين اليومين وتزول الكرامة
بأكل ثمرة ونحوها . ويكره أفراد رجب بالصوم كما تقدم .

(١) الحنفية — قالوا ما يوجب القضاء دون الكفارة ثلاثة أشياء : (الأول) أن يتناول
الصائم ما ليس فيه غذاء أو مافي معنى الغذاء (وما فيه غذاء هو ما يعيل الطبع إلى تناوله وتنقيض
شهوة البطن به وما في معنى الغذاء هو الدواء) . (الثاني) أن يتناول غذاء أو دواء لسبب
شرعي كمرض أو سفر أو إكراه أو خطأ كان أهمل وهو يتضمن فوصل الماء إلى جوفه .
وكذا إذا داوى بجرعا في بطنه أو رأسه فوصل الدواء إلى جوفه أو دماغه . أما الزنبيان فإنه
لا يفسد الصيام أصلا فلا يجب به قضاء ولا كفارة . (الثالث) أن ينقض شهوة النوع
غير كاملة ومن القسم الأول ما إذا أكل أرزا نينا أو تيجينا أو دقيقا غير مخلوط بشيء يؤكل
عادة كالسمن والصل وإلا وجبت به الكفارة . وكذا إذا أكل طينا غير أرمني إذا لم يعتد أكله .
أما الطين الأرمني (وهو معروف عند المطارين) فإنه يوجب الكفارة مع القضاء أو أكل ملحا
كثيرا دفعة واحدة فإن ذلك مما لا يقبله الطبع ولا تنقض به شهوة البطن . أما أكل القليل
منه فإن فيه الكفارة مع القضاء لأنه يتلذذ به عادة . وكذا إذا أكل نواة أو قطعة من الخبز

= أو ثمرة من الثمار التي لا تؤكل قبل نضجها كالسفرجل إذا لم يطبخ أو يملح وإلا كانت فيه الكفارة . وكذا إذا ابتلع حصاة أو حديدية أو درهما أو ديناراً أو تراباً أو نحو ذلك أو أدخل ماء أو دواء في جوفه بواسطة الحقنة من الدبر أو الأنف أو قبل المرأة . وكذا إذا صب في أذنه دهناً بخلاف ما إذا صب ماء فإنه لا يفسد صومه على الصحيح لعدم سريان الماء . وكذا إذا دخل فيه مطر أو نلج ولم يبتلعه بصنعه . وكذا إذا تعمد إخراج القيء من جوفه أو خرج كرها وأعاد بصنعه بشرط أن يكون ملء الفم في الصورتين وأن يكون ذا كرا لصومه ، فإن كان ناسياً لصومه لم يفطر في جميع ما تقدم . وكذا إذا كان أقل من ملء الفم على الصحيح وإذا أكل ما بقي من نحو ثمرة بين أسنانه إذا كان قدر الحمصة وجب القضاء ، فإن كان أقل فلا يفسد لعدم الاعتداد به . وكذا إذا تكون ريقه ثم ابتلعه أو بقي بلل بفيه بعد المضغمة وابتلعه مع الريق فلا يفسد صومه . وينبغي أن يبصق بعد المضغمة قبل أن يبتلع ريقه ولا يشترط المبالغة في البصق . ومن القسم الثاني : (وهو ما إذا تناول غذاء أو ما في معناه لعذر شرعي) إذا أفطرت المرأة خوفاً على نفسها أن تمرض من الخدمة أو كان الصائم نائماً وأدخل أحد شيئاً ~~معتداً~~ في جوفه . وكذا إذا أفطر عمداً بشبهة شرعية بأن أكل عمداً بعد أن أكل ناسياً أو جامع ~~قاصياً~~ ثم جامع عامداً أو أكل عمداً بعد الجماع ناسياً . وكذا إذا لم يبيت النية ليلاً ثم نوى نهاراً فإنه إذا أفطر لا تجب عليه الكفارة لشبهة عدم صيامه عند الشافعية . وكذا إذا نوى الصوم ليلاً ولم ينقض نيته ثم أصبح مسافراً ونوى الإقامة بعد ذلك ثم أكل لا تلزمه الكفارة وإن حرم عليه الأكل في هذه الحالة . وكذا إذا أكل أو شرب أو جامع شاكاً في طلوع الفجر وكان الفجر طالماً لوجود الشبهة . أما الفطر وقت الغروب فلا يكفي فيه الشك لإسقاط الكفارة بل لا بد من غلبة الظن على إحدى الروايتين . ومن جامع قبل طلوع الفجر ثم طلع عليه الفجر فإن نزع فوراً لم يفسد صومه وإن بقي كان عليه القضاء والكفارة . ومن القسم الثالث : (وهو ما إذا قضى شهوة الفرج غير كاملة) ما إذا أمنى بوطء ميتة أو بهيمة أو صغيرة لا تستهي أو أمنى بفخذ أو بطن أو عبث بالكف أو وطئت المرأة وهي نائمة أو قطرت في فرجها دهناً ونحوه فإنه يجب في كل هذا القضاء دون الكفارة ، ويلحق بهذا القسم ما إذا أدخل أصبعه مبلولة بماء أو دهن في دبره أو استنجى فوصل الماء إلى داخل دبره ، وإنما يفسد ما دخل في الدبر إذا وصل إلى محل الحقنة ولا يكون هذا إلا إذا تعدد وبالغ فيه . وكذا إذا أدخل في دبره خرقة أو خشبة كطرف الحقنة ولم يبق منه شيء . أما إذا بقي منه في الخارج شيء بحيث لم يغيب كله =

= لم يفسد صومه . وكذلك المرأة إذا أدخلت أصبعها مبلولة بماء أو دهن في فرجها الداخل أو أدخلت خشبة أو نحوها في داخل فرجها وغبتها كلها . ففى كل هذه الأشياء ونحوها يجب القضاء دون الكفارة .

وأما ما يوجب القضاء والكفارة فهو أمران : (الأول) أن يتناول غذاء أو ما في معناه بدون عذر شرعى كالأكل والشرب ونحوهما ويميل اليه الطبع وتنفضى به شهوة البطن . (الثانى) أن يقضى شهوة الفرج كاملة وانما تجب الكفارة فى هذين القسمين بشروط : (أولا) أن يكون الصائم المكلف مبيتا للنية فى أداء رمضان فلو لم يبيت النية لا تجب عليه الكفارة كما تقدم . وكذا إذا بىء النية فى قضاء ما فاته من رمضان أو فى صوم آخر غير رمضان ثم أفطر فانه لا كفارة عليه . (ثانيا) أن لا يطرأ عليه ما يبيح الفطر من سفر أو مرض فانه يجوز له أن يفطر بعد حصول المرض . أما لو أفطر قبل السفر فلا تسقط عنه الكفارة . (ثالثا) أن يكون طائعا مختارا لا مكرها . (رابعا) أن يكون متعمدا فلو أفطر ناسيا أو مخطئا تسقط عنه الكفارة كما تقدم . ومن هذا النوع الجماع فى القبل أو الدبر وشو يوجب الكفارة على الفاعل والمفعول به بالشروط المتقدمة . ويزاد عليها أن يكون المفعول به آدميا حيا يشتهى وتجب الكفارة بمجرد النقاء المختارين وإن لم ينزل . وإذا مكنت المرأة صبيها أو مجنونا من نفسها فعليها الكفارة بالاتفاق . أما المساحقة بين امرأتين فإن أنزلنا أفطرتا وعليهما القضاء دون الكفارة . وأما وطء البهيمة والميت والصغيرة التى لا تشتهى فانه لا يوجب الكفارة ويوجب القضاء بالانزال كما تقدم . ومن القسم الأول شرب الدخان المعروف وتناول الأفيون والحشيش ونحو ذلك فإن الشهوة فيه ظاهرة . ومنه ابتلاع ريق زوجته أو حبيبه للتلذذ به . ومنه ابتلاع حبة حنطة أو سمسة من خارج فله لأنه يتلذذ بها إلا اذا مضغها فتلاشت ولم يصل منها شيء الى جوفه . ومنه أكل الطين الأرمنى كما تقدم وكذا قليل الملح . ومنه أن يأكل عمدا بعد أن يفتاب آخر ظنا منه أنه أفطر بالنية لأن الغيبة لا تفطر فهذه الشهوة لا قيمة لها . وكذلك اذا أفطر بعد الجماع أو المس أو القبلة بشهوة من غير إنزال لأن هذه الأشياء لا تفطر فاذا تعمدا الفطر بعدها لزمته الكفارة ومنه غير ذلك مما أشير اليه فى قسم ما يوجب القضاء .

وأما ما يكره للصائم فعله فهو أمور : (أولا) ذوق شيء لم يتحل منه ما يصل الى جوفه بلا فرق بين أن يكون الصوم فرضا أو نفلا إلا فى حالة الضرورة فيجوز للمرأة أن تذوق الطعام =

= لتبين ملوحته اذا كان زوجها سيئ الخلق ومثلها الطاهي (الطباخ) . وكذا يجوز لمن يشتري شيئاً يؤكل أو يشرب أن يذوقه اذا خشى أن يغبن فيه ولا يوافق . (ثانياً) مضغ شيء بلا عذر فان كان لعذر كما اذا مضغت المرأة طعاماً لابنها ولم تجد من يمضغه سواها ممن يحل له الفطر فلا كراهة . ومن المكروه مضغ العلك (اللبان) الذي لا يصل منه شيء الى الجوف . (ثالثاً) تقبيل امرأته سواء كانت القبلة فاحشة بأن مضغ شفيتها أو لا . وكذا مباشرتها مباشرة فاحشة بأن يضع فرجه على فرجها بدون حائل . وإنما يكره له ذلك اذا لم يأمن على نفسه من الإزال أو الجماع . أما اذا أمن فلا يكره كما يأتي . (رابعاً) جمع ريقه في فمه ثم ابتلاعه لمسا فيه من الشبهة . (خامساً) فعل ما يظن أنه يضعفه عن الصوم كالقصص والحجامة . أما اذا كان يظن أنه لا يضعفه فلا كراهة .

وأما ما لا يكره للصائم فعله فأمر : (أولاً) القبلة او المباشرة الفاحشة إن أمن الإزال والجماع . (ثانياً) دهن شارب له لأنه ليس فيه شيء ينافي الصوم . (ثالثاً) الاكتحال ونحوه وان وجد أثره في حلقه . (رابعاً) الحجامة ونحوها اذا كانت لا تضعفه عن الصوم . (خامساً) السواك في جميع النهار بل هو سنة ولا فرق في ذلك بين أن يكون السواك يابساً أو أخضر مبلولاً بالماء أو لا . (سادساً) المضمضة والاستنشاق ولو فعلهما لغير وضوء . (سابعاً) الاغتسال . (ثامناً) التبرد بالماء بلف ثوب مبلول على بدنه ونحو ذلك .

هذا ولا يفسد صومه لو صب ماء أو دهن في إحليله للتداوى . وكذا لو أمن بنظره بشهوة ولو كرر النظر كما لا يفطر اذا أمن بسبب تفكره في وقاع ونحوه أو احتلم ولا يفطر أيضاً بشم الروائح العطرية كالورد والزعفران ولا بتأخير غسل الجنابة حتى تطلع الشمس ولو مكث جنباً كل اليوم ولا بدخول غبار طريق أو غريبة دقيق أو ذباب أو بعوض الى حلقه رغماً عنه .

المسالكية — قالوا يفسد الصوم أمور : (أولاً) الجماع الذي يوجب الغسل ويفسد به صوم البالغ من الواطئ والموطوء ولو جامع البالغ غير مطيقة فلا يفسد صومه إلا اذا أنزل . (ثانياً) إخراج المنى أو المذي مع لذة معتادة بنظر أو تفكر أو غيرهما كالقبلة والمباشرة فيما دون الفرج . أما اذا خرج المنى أو المذي لمرض فلا يفسد الصوم كما لا يفسد بخروج المنى أو المذي بمجرد نظر أو فكر من غير استدامة متى كان ذلك يكثر عروضه له بأن كان حصوله مساوياً لعدم حصوله في الزمن أو زائداً . أما اذا كان زمن عروضه أقل من زمن ارتفاعه فإنه يفسد =

= الصوم . (ثالثا) إخراج القيء وتعمده سواء ملا الفم أو لا ، أما إذا غلبه القيء فلا يفسد الصوم إلا إذا رجع شيء منه ولو غلبه فيفسد صومه وهذا بخلاف البلغم إذا رجع فلا يفسد الصوم ولو أمكن الصائم أن يطرحه وتركه حتى رجع . (رابعا) وصول مائع إلى الحلق من فم أو أذن أو عين أو أنف سواء كان المائع ماء أو غيره وصل عمدا أو سهوا أو غلبه كماء غلب من المضمضة أو السواك حتى وصل إلى الحلق أو وصل خطأ كأكله نهارا معتقدا بقاء الليل أو غروب الشمس أو شاكا في ذلك ما لم تظهر الصحة كأن يتبين أن أكله قبل الفجر أو بعد غروب الشمس وإلا فلا يفسد صومه وفي حكم المائع البخور وبخار القدر إذا استنشقهما فوصلا إلى حلقه . وكذلك الدخان الذي اعتاد الناس شربه فيجوز وصول دخانه إلى حلقه من غير أن يصل إلى المعدة . وأما دخان الحطب فلا أثر له كرائحة الطعام إذا استنشقه فلا أثر لها أيضا . ولو اكتحل نهارا فوجد طعم الكحل في حلقه فسد صومه . وأما لو اكتحل ليلا ثم وجد طعمه نهارا فلا يفسد صومه . ولو دهن شعره فوصل الدهن إلى حلقه من مسام الشعر فسد صومه وإذا استعملت المرأة الحناء في شعرها فوجدت طعمها في حلقها فسد صومها . (خامسا) وصول أي شيء إلى المعدة سواء كان مائلا أو غيره وسواء وصل من الأعلى أو من الأسفل لكن ما وصل من الأسفل لا يفسد الصوم إلا إذا وصل من منفذ كالدهن . أما الحقنة في الإحليل وهو الذكر فلا تفسد الصوم . ولو وصل إلى المعدة حصاة أو درهم فسد صومه إن كان واصلا من الفم فقط ؛ وكل ما وصل إلى المعدة على ما بين يبطل الصوم ويوجب القضاء في رمضان سواء كان وصوله عمدا أو غلبة أو سهوا أو خطأ كما تقدم في وصول المائع للحلق إلا أن الواصل عمدا في بعضه الكفارة أيضا كما يأتي :

وأما ما يوجب القضاء والكفارة فهو أن من تناول مفسدا من مفسدات الصوم السابقة ما عدا إخراج المذي وبعض صور خروج المنى كما يأتي وجب عليه القضاء والكفارة بشروط مخصوصة : (أولا) أن يكون الفطر في أداء رمضان ، فإن كان في غيره كقضاء رمضان وصوم مندور أو صوم كفارة أو نفل فلا تجب عليه الكفارة وعليه القضاء في بعض ذلك على تفصيل يأتي في القسم الثاني . (ثانيا) أن يكون متعمدا فإن أفطر ناسيا أو مخطئا أو لعذر كمرض وسفر فعليه القضاء فقط . (ثالثا) أن يكون مختارا في تناول المفطر ، أما إذا كان مكرها فلا كفارة عليه وعليه القضاء . (رابعا) أن يكون عالما بحرمة الفطر ولو جهل وجوب الكفارة عليه إذا أفطر . أما إذا كان جاهلا بحرمة الفطر كحديث عهد بالاسلام أفطر =

= عمدا بخارا فلا كفارة عليه . (خامسا) أن يكون غير مبال بحرمة الشهر وهو غير المتناول تأويلا قريبا، فإن كان متأولا تأويلا قريبا فلا كفارة عليه؛ والمتناول تأويلا قريبا هو المستند في فطره لأمر موجود وله أمثلة : منها أن يفطر أولا ناسيا أو مكرها ثم ظن أنه لا يجب عليه إمسالك بقية اليوم بعد التذكر أو زوال الإكراه فتناول مفطرا عمدا فلا كفارة عليه لاستناده لأمر موجود وهو الفطر أولا نسيانا أو باكراه . ومنها ما إذا سافر الصائم مسافة أقل من مسافة الفطر فظن أن الفطر مباح له لظاهر قوله تعالى : ﴿ ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ فنوى الفطر من الليل وأصبح مفطرا فلا كفارة عليه . ومنها من رأى هلال شوال نهار الثلاثين من رمضان فظن أنه يوم عيد وأن الفطر مباح فأفطر لظاهر قوله عليه السلام : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » فلا كفارة عليه . وأما المتناول تأويلا بعيدا فهو المستند في فطره إلى أمر غير موجود وعليه الكفارة وله أيضا أمثلة : منها أن من عادته الحمى في يوم معين فبيت نية الفطر من الليل ظانا أنه مباح فعليه الكفارة ولو حم في ذلك اليوم . ومنها المرأة تعتاد الحيض في يوم معين فبيت نية الفطر لظنها بإباحته في ذلك اليوم لمجيء الحيض فيه ثم أصبحت مفطرة فعليه الكفارة ولو جاء الحيض في ذلك اليوم حيث نوت الفطر قبل مجيئه . ومنها من اغتاب في يوم معين من رمضان فظن أن صومه بطل وأن الفطر مباح فأفطر متعمدا فعليه الكفارة . (سادسا) أن يكون الواصل من النهم فلو وصل شيء من الأذن أو العين أو غيرهما مما تقدم فلا كفارة وإن وجب القضاء . (سابعا) أن يكون الوصول للمعدة فلو وصل شيء إلى حلق الصائم وردّه فلا كفارة عليه وإن وجب القضاء في المسامح الواصل إلى الحلق . ومن الأشياء التي تبطل الصوم وتوجب القضاء والكفارة . رفع النية ورفضها نهارا . وكذا رفع النية ليلا إذا استمر رافعا لها حتى طلع الفجر . ووصول شيء إلى المعدة من القيء الذي أخرجه الصائم عمدا سواء وصل عمدا أو غلبة لانسيانا ووصول شيء من أثر السواك الرطب الذي يتحلل منه شيء عادة كقشر الجوز ولو كان الوصول غلبسة متى تعمد الاستسبال في نهار رمضان فهذه الأشياء توجب الكفارة بالشروط السابقة ما عدا التعمد بالنسبة للراجع من القيء والواصل من أثر السواك المذكور فإنه لا يشترط بل التعمد والوصول غلبة سواء . وأما الوصول نسيانا فيوجب القضاء فقط فيهما ثم إن إخراج المني بلا جماع هو الذي يوجب الكفارة فقط إلا أنه إذا كان بنظر أو فكر فلا يوجبها إلا إذا استدأهما وكانت عادته الاتزال عند الاستدامة، فإن يكن الاتزال عادته عند استدامة النظر فقولا في الكفارة وعدمها، فإن =

== خرج المني بجزء نظر أو فكر مع لذة معتادة بلا استدامة أوجب القضاء فقط دون الكفارة .
وأما إخراج المني فلا يوجب إلا القضاء مطلقاً ؛ ومن جامع نائمة في نهار رمضان وجب عليه
أن يكفر عنها كما تجب الكفارة على من صب شيئاً عمداً في حلق شخص آخر وهو نائم ووصل
لمعدته . وأما القضاء فيجب على المجامعة وعلى المصبوب في حلقه لأنه لا يقبل النيابة .

وأما ما يوجب القضاء دون الكفارة فهو أن من تناول مفطراً من الأمور المفسدة للصوم
المتقدمة ولم توجد شرائط وجوب الكفارة السابقة فعليه القضاء إن كان الصوم في رمضان
أو في فرض غيره كقضاء رمضان والكفارات والنذر غير المعين . وأما النذر المعين فإن كان
الفطر فيه لعذر كمرض واقع أو متوقع بأن ظن أن الصوم في ذلك الوقت المعين يؤدي إلى
مرضه أو خاف من الصوم زيادة المرض أو تأخر البرء أو كان الفطر لحيض المرأة فيه أو نفاسها
أو لإغماء أو جنون فلا يجب قضاؤه نعم إذا بقي شيء من زمنه بعد زوال المساع تعين الصوم
فيه . أما إذا أفطر فيه ناسياً أو مخطئاً كأن نذر صوم يوم الخميس فصام الأربعاء بظنه الخميس
ثم أفطر يوم الخميس فعليه القضاء . ومن الفرض صوم المتمتع والقارن إذا لم يجد الهدى فإن
أفطر أحدهما فيهما وجب عليه القضاء وعلى الجملة كل فرض أفطر فيه يجب عليه قضاؤه إلا
النذر المعين على التفصيل السابق . وأما النفل فلا يجب القضاء على من أفطر فيه إلا إذا كان
الفطر عمداً حراماً .

وأما ما لا يفسد ولا يوجب القضاء فهو أن من غلبه القيء ولم يرجع منه شيء فهو صومه
صحيح . وكذا من وصل غبار طريق إلى حلقه أو دقيق ونحوه لمزاولته أو دخل ذباب حلقه فكل
ذلك لا يفسد الصوم متى كان وصوله غلبة ومن طلع عليه الفجر وهو يأكل أو يشرب مثلاً
فترع الماء كول ونحوه من فيه يجزئ طلوع الفجر فصومه صحيح . وكذلك من غلبه المني أو المذي
يجزئ نظر أو فكر كما تقدم أو ابتلع ريقه المجتمع في الفم أو ما بين أسنانه من بقايا الطعام
فلا يضره ذلك وصومه صحيح ولو تعمد بلع ما بين أسنانه على المعتمد إلا إذا كان كثيراً عسفاً
وابتلع ولو غلبة فيبطل الصوم . وكذا لا قضاء إذا وضع دهناً على جرح في بطنه وأصل بطنه
لأنه لا يصل لمحل الطعام والشراب وإلا لمسات من ساعته . وكذلك الاحتلام فكل هذه
الأشياء لا تنسد الصوم ولا تكره .

أما ما يكره للصائم فهو أن يذوق الطعام ولو كان صائماً له وإذا ذاقه وجب عليه أن يكره
لأنه يصل إلى حلقه منه شيء فإن وصل شيء إلى حلقه غلبة فعليه القضاء في الفرض على ما تقدم . ==

== وإن نعلم أيضا أنه إلى جوفه فعلية القضاء والكفارة في رمضان كما تقدم . ويكره أيضا مضغ شيء كتمر أو لبان ويجب عليه أن يجهز وإلا فكما تقدم . ويكره أيضا مداواة حنجر الأسنان (وهو فساد أصولها) نهارا إلا أن يخاف الضرر إذا أخر المداواة إلى الليل فلا تترك نهارا بل تجب إن خاف هلاكاً أو شديداً أذى بالتأخير . ومن المكروه غزل الكتان الذي له طعم وهو الذي يعطى في المبالات إذا لم تكن المرأة النازلة مضطرة للغزل وإلا فلا كراهة ، ويجب عليها أن تجمع ما تكون في فمها من الريق على كل حال . أما الكتان الذي لا طعم له وهو الذي يعطى في البحر فلا يكره غزله ولو من غير ضرورة . ويكره الحصاد للصائم لئلا يصل إلى حلقه شيء من الغبار فيفطر ما لم يضره اليه وإلا فلا كراهة . وأما رب الزرع فله أن يقوم عليه عند الحصاد لأنه مضطر لحفظه وملاحظته . وتركه مقدمات الجماع كالقبلة والفكر والنظران علمت السلامة من الإمذاء والإمناء ؛ فإن شك في السلامة وعدمها أو علم عدم السلامة حرمت ثم إذا لم يحصل إمذاء ولا إمناء فالصوم صحيح ، فإن أمدى فعلية القضاء إلا إذا أمدى يجرد نظراً أو فكر من غير قصد ولا متابعة فلا قضاء عليه ؛ وإن أمدى فعلية القضاء والكفارة في رمضان إن كانت المقدمات محترمة بأن علم الناظر مثلاً عدم السلامة أو شك فيها فإن كانت مكروهة بأن علم السلامة فعلية القضاء فقط إلا إذا استرسل في المقدمة حتى أنزل فعلية القضاء والكفارة ؛ ومن المكروه الامتناع بالربط الذي يتحلل منه شيء والاجاز في كل النهار بل يندب لمقتضى شرعي كوضوء وصلاة . وأما المضمضة للمطبخ فهي جائزة والاصباح بالحنابة خلاف الأولى والأولى الاغتسال ليلاً . ومن المكروه الجمجمة والقصد للصائم إذا كان مريضاً وشك في السلامة من زيادة المرض التي تؤدي إلى الفطر ، فإن علم السلامة جاز كل منهما كما يجوز للصحيح عند علم السلامة أو شك فيها ، فإن علم كل منهما عدم السلامة بأن علم الصحيح أنه يمرض لو احتجم أو قصد أو علم المريض أن صرضه يزيد بذلك كان كل منهما محترماً .

الحنبلة - قالوا يوجب القضاء دون الكفارة أمور : منها إدخال شيء إلى جوفه عمداً من الفم أو غيره سواء كان يذوب في الجوف كلقمة أو لا كقطعة حديد أو رصاص . وكذا إذا وجد طعم علك بعد مضغه نهارا أو ابتلع نخامة وصلت إلى فمه أو وصل الدواء بالمقينة إلى جوفه أو وصل طعم بكل إلى حلقه . وكذا إذا وصل شيء إلى فمه ثم ابتلعه عمداً أو أصاب ريقه بنجاسة ثم ابتلعه عمداً فإنه يفسد صومه وعليه القضاء دون الكفارة . وينسده أيضا كل ==

== ما وصل الى دماغه عمدا كالدواء الذى يصل الى أم الدماغ اذا داوى به الجرح الواصل اليها وتسمى المأمومة . وما فطر في أذنه فوصل الى دماغه عمدا ولو كان ماء . وبفسد صومه أيضا اذا استدعى القيء فقاء ولو كان قليلا . وكذا اذا أمني بسبب تكرار النظر أو أمدى أو أمني بسبب الاستمنا بیده أو بيد غيره . أو بسبب تقبيل أو لمس أو بسبب مباشرة دون الفرج فانه يفسد صومه اذا تعمد في كل ذلك وعليه القضاء فقط ولو كان جاهلا بالحكم .

وكذا ان احتجم أو هجم عمدا اذا ظهر دم وإلا لم يفطر . وكذا يفسد بالردة ولو عاد الى الاسلام فورا ولا يفسد صومه بشيء مما تقدم اذا فعله ناسيا أو مكرها ولو كان الإكراه بإدخال دواء الى جوفه أو رأسه سواء أكره على الفعل حتى فعله أو فعل به مكرها .

ويوجب القضا . والكفارة شيان : (أحدهما) الوطء في نهار رمضان ولو كان الفرج دبرا أو كان بمهنة أو بهيمة سواء كان الواطئ متعمدا أو ساهيا أو عالما أو جاهلا . مختارا أو مكرها أو مخطئا كن وطئ وهو يعتقد أن الفجر لم يحن وقته ثم تبين أنه وطئ بعد الفجر لأنه صلى الله عليه وسلم : أمر المجامع في نهار رمضان بالقضاء والكفارة ولم يطلب منه بيان حاله وقت الجماع . والكفارة واجبة في ذلك سواء كان الواطئ صائما حقيقة أو ممسكا إمساكا واجبا وذلك كمن لم يبيت النية فانه لا يصح صومه مع وجوب الامساك عليه ، فلو جامع في هذه الحالة لزمته الكفارة مع القضاء الذى تعلق بذمته والزرع جماع كمن طلع عليه الفجر وهو يجامع فزرع وجب عليه القضاء والكفارة . أما الموطوء فان كان مطاوعا عالما بالحكم فغير ناس للصوم فعليه القضاء والكفارة أيضا . (ثانيهما) الإنزال بالمساحنة . واذا جامع وهو صحيح ثم حبس أو مرض أو سافر أو حاضت المرأة لم تسقط الكفارة .

وأما ما يباح للصائم فأمر : منها القصد ولو خرج دم وكذلك التشریط بالموس بدل الجمامة للنداوى . ومن ذلك الرعاف وخروج القيء رغما عنه ولو كان عليه دم . ومن ذلك ما اذا وصل الى حلق الصائم ذباب أو غبار طريق ونحوه بلا قصد لعدم إمكان التحرز عنه . وكذلك اذا أدخلت المرأة أصبعها أو غيره في فرجها ولو مبتلة فانها لا تفطر ومن ذلك الإنزال بالفكر أو الاحتلام . وكذا اذا لطم باطن قدمه بالحناء فوجد طعمها بخلقه أو تغمض أو استنشق فهرب الماء الى جوفه بلا قصد ولو كان مبالغا فيهما زائدا عن ثلاث مرات وإن كانت المضمضة عبثا أو سرفا مكروهة .

ومن ذلك ما اذا أكل أو شرب أو جامع شاكاً في طلوع النهار أو ظاناً غروب الشمس ولم يتبين الحال في الحالين . أما لو تبين خطؤه في الحالين فعليه القضاء في الأكل والشرب وعليه الكفارة أيضاً في الجماع ويجب عليه القضاء بالأكل ونحوه في وقت يعتقد به نهاراً فتبين أنه ليس لأن النية تنقطع بذلك ومحل ذلك اذا لم يحدد النية ليلاً فان جددتها صح صومه فان شك أو ظن هذا الوقت ليلاً صح صومه . وكذا يجب عليه القضاء بالأكل ونحوه في وقت يعتقد به ليلاً فبان نهاراً أو أكل ناسياً فظن أنه أفطر بالأكل ناسياً فأكل عامداً فانه يفسد صومه وعليه القضاء فقط .

أما ما يكره للصائم فأمور : من ذلك ما اذا تضرع عيشاً أو سرفاً أو لحسراً أو لعطش أو غاص في الماء لغير تبرد أو غسيل مشروع فان دخل الماء في هذه الحالات الى جوفه فانه لا يفسد صومه مع كراهة هذه الأفعال . ومنه أن يجمع ريقه فيبتلعه . وكره مضغ ما لا يتخلل منه شيء وحرم مضغ ما يتخلل منه شيء ولو لم يبلغ ريقه . وكذا ذوق طعام لغير حاجة ، فان كان ذوقه لحاجة لم يكره . ويبطل الصوم بما وصل منه الى حلقه اذا كان لغير حاجة وكره له أن يترك بقية طعام بين أسنانه وشحم ما لا يؤمن من وصوله الى حلقه بنفسه كسحق مسك وكافور ونحوه بنحو عود بخلاف ما يؤمن فيه جذبته بنفسه الى حلقه فانه لا يكره كالورد . وكذا يكره له القبلة ودواعي الوطء كعماتسة ولمس وتكرار نظر اذا كان ما ذكر يحرك شهوته وإلا لم يكره وتحسرم عليه القبلة ودواعي الوطء إن ظن بذلك إنزالاً . وكذا يكره له أن يجمع وهو شاك في طلوع الفجر الثاني بخلاف السحور مع الشك في ذلك لأنه يتقوى به على الصوم بخلاف الجماع فانه ليس كذلك .

الشافعية — قالوا ما يفسد الصوم ويوجب القضاء ذون الكفارة أمور : منها وصول شيء ولو قدر مسحة أو حفصة أو ماء الى جوف الصائم عامداً غير مكره ولا جاهل بسبب قريب إسلامه بشرط أن تصل الى جوفه من طريق معتبر شرعاً كأنفه وشمه وأذنه وقبله ودبره ، وكالحرج الذي يصل الى الدماغ ومن ذلك تماطى الدخان المعروف والتبالك والنشوق ونحو ذلك فانه مفطر . ومن ذلك ما لو أدخل أصبعه أو جزءاً منه ولو جافاً حالة الاستنجاء في قبل أو دبر لغير ضرورة كأن توقف خروج الخارج على ذلك فانه لا يفطر . ومن ذلك أن يدخل نحو عود في باطن أذنه فانه يفطر لأن باطن الأذن معتبر شرعاً من الجوف أيضاً . ومن ذلك ما اذا زاد في المضغطة والاستنشاق عن المطلوب شرعاً من الصائم بأن بالغ =

= فيهما أو زاد عن الثلاث فترتب على ذلك سبق المساء الى جوفه فان عليه القضاء . ومن ذلك ما اذا أكل ما بقي بين أسنانه مع قدرته على تمييزه وبجه فانه يفطر ولو قليلا دون الجمصة . ومنها اذا قاء الصائم عامدا عالما مختارا فانه يفطر وعليه القضاء ولو لم يملأ الفم . ومن ذلك ما اذا دخلت ذبابة في جوفه فأخرجها . ومنه التجشئ إن تعمدته وخرج شيء من معدته الى ظاهر الحلق (وهو مخرج الحاء المهملة على المعتمد) فانه يفطر وليس منه إخراج النخامة من الباطن وقذفها الى الخارج لتكرر الحاجة الى ذلك . أما لو بلعها بعد وصولها واستقرارها في فمه فانه يفطر . ومنها الإنزال بسبب المباشرة ولو كانت فاحشة . وكذا الإنزال بسبب تقبيل أو لمس أو نحو ذلك فانه يفسد الصوم ويوجب القضاء فقط . أما الإنزال بسبب النظر أو التفكير فان كان غير عادة له فانه لا يفسد الصوم كالاختلام .

أما ما يوجب القضاء والكفارة فينحصر في شيء واحد وهو الجماع بشروط : (الأول) أن يكون ناويا للصوم فلو ترك النية ليلا لم يصح صومه ولكن يجب عليه الامساك فاذا وطئ في هذه الحالة نهارا لم تجب عليه الكفارة لأنه ليس بصائم حقيقة . (الثاني) أن يكون عامدا فلو وطئ ناسيا لم يبطل صومه فليس عليه قضاء ولا كفارة . (الثالث) أن يكون مختارا فلو أكره على الجماع لم يبطل صومه أيضا . (الرابع) أن يكون عالما بالتحريم وليس له عذر مقبول شرعا في جهله فلو صام وهو قريب العهد بالإسلام أو نشأ بيما عن العلماء وجامع في هذه الحالة لم يبطل صومه أيضا . (الخامس) أن يكون الجماع المذكور في خصوص أداء رمضان فلو صام نفلا أو نذرا أو قضاء أو كفارة ثم وطئ عمدا في هذه الحالة فلا كفارة عليه . (السادس) أن يكون الجماع مستقلا في إفساد الصوم فلو أكل جماعا في وقت واحد فلا كفارة عليه وعليه القضاء فقط . (السابع) أن يكون آثما بهذا الجماع فلو كان الواطئ صبيا فليس عليه كفارة . وكذا لو أصبح المسافر صائما ثم أراد أن يفطر لعدم وجوب الصوم عليه بسبب رخصة السفر فأفطر بالجماع في هذه الحالة فلا كفارة عليه . (الثامن) أن يكون معتقدا صحة صومه فلو أكل ناسيا فظن أن هذا مفطر ثم وطئ عمدا فلا كفارة عليه وإن بطل صومه ووجب عليه القضاء . (التاسع) أن لا يمين بعد الوطء قبل الغروب فلو يمين بعد الوطء وقبل الغروب فلا كفارة عليه لعدم الأهلية . (العاشر) أن يكون الوطء منسوبا اليه فلو علمته امرأة وأنزل بالادخال فلا كفارة عليه إلا إن أخبرها على ذلك . (الحادي عشر) أن لا يكون مخطئا فلو جامع فلانا بقاء الليل أو دخول المغرب ثم تبين أنه جامع نهارا فلا كفارة =

ومن فسد صومه في أداء رمضان وجب عليه الإمساك بقية اليوم تعظيماً لحرمته الشهر .
أما من فسد صومه في غير أداء رمضان كالصيام المنذور سواء أكان معيناً أم لا وكصوم
الكفارات وقضاء رمضان وصوم التطوع فلا يجب عليه الإمساك بقية اليوم .^(١)

== عليه وإن وجب عليه القضاء والإمساك . (الثاني عشر) أن يكون الجماع بادخال الحشفة
أو قدرها من مقطوعها ونحوه فلو لم يدخلها أو أدخل بعضها فقط لم يبطل صوم الواطئ
إلا إذا أنزل فعله القضاء فقط ولكن يجب عليه الإمساك فإن لم يمسك بقية اليوم فقد أثم .
(الثالث عشر) أن يكون الجماع في فوج ولو كان دبر الآدمي ولو ميتاً أو بهيمة ولو لم ينزل فلو
وطئ في غير ما ذكر فلا كفارة عليه . (الرابع عشر) أن يكون واطئاً لا موطوء فلو وطئ
أنثى أو ذكراً فالكفارة على الفاعل دون المفعول مطلقاً ومن طلع عليه الفجر وهو يجماع فإن
نزع حالاً صح صومه وإن استمر ولو قليلاً بعد ذلك فعليه القضاء والكفارة إن علم بالفجر وقت
طلوعه . أما إن لم يعلم فعليه القضاء دون الكفارة .

ويفتقر للصائم أمور : منها وصول شيء إلى الجوف بنسيان أو إكراه أو بسبب جهل يعذر
به شرعاً ومنه وصول شيء كان بين أسنانه بجريان ريقه بشرط أن يكون عاجزاً عن مجبه .
أما إذا ابتلعه مع قدرته على مجبه فانه يفسد صومه ومثل هذا النخامة وأثر القهوة على هذا
التفصيل . ومن ذلك غبار الطريق وغريلة الدقيق والذباب والبعض فاذا وصل إلى جوفه
شيء من ذلك لا يضر لأن الاحتراز عن ذلك من شأنه المشقة والخرج .

أما ما لا يفسد ويكره فأمور : منها المشاقمة وتأخير الفطر عن الغروب إذا اعتقد أن هذا فضيلة
وإلا فلا كراهة . ومن ذلك مضغ العلك (اللبان) ومنه مضغ الطعام فانه لا يفسد ولكنه يكره إلا
لحاجة كأن يمضغ الطعام لولده الصغير ونحوه ومن ذلك ذوق الطعام فإنه يكره للصائم إلا لحاجة
كأن يكون طليخاً ونحوه فلا يكره . ومن ذلك الحجامة والفصد فانهما يكرهان للصائم إلا لحاجة .
ومن ذلك التقبيل إن لم يترك الشهوة وإلا حرم ومثله المعانقة والمباشرة . ومن ذلك دخول الحمام
فانه يفسد للصائم . فكره له ذلك لغير حاجة له . ومن ذلك السواك بعد الزوال فإنه يكره إلا إذا كان
لسبب يقينه فيه كتدبيره بأكل نحو يصل بعد الزوال نسياناً ومن ذلك تمتع النفس بالشهوات من
المبهبرات والمشمومات والمسموعات إن كان كل ذلك حالاً فإنه يكره . أما التمتع بالمحرم فهو
محرم على الصائم والمفطر كما لا يخفى . ومن ذلك الاكتحال وهو خلاف الأولى على الرابع .
(١) المسالكية - قالوا يجب إمساك المفطر أيضاً في النذر المعين سواء أفطر فيه عمداً =

صوم الكفارات

تقدم أن الصيام ينقسم إلى مفروض وغيره وأن المفروض ينقسم إلى أقسام صوم رمضان، وصوم الكفارات، والصيام المنذور. أما صوم رمضان فقد تقدم الكلام فيه. وأما الكفارات فأنواع منها كفارة اليمين وكفارة الظهار وكفارة القتل وهذه الأنواع الثلاثة مباحث خاصة بها في قسم المعاملات من الفقه فلذلك لم نتعرض لها ههنا لأن هذا القسم يختص بالعبادات، ومن أنواع الكفارات كفارة الصيام وهي المراد بيانها هنا.

فكفارة الصيام هي التي تجب على من أفطر في أداء رمضان على التفصيل السابق في المذاهب. وهي إعتاق رقبة مؤمنة بشرط أن تكون سليمة من العيوب المضرة كالعمى والبكم والجنون، فإن لم يجدها فصيام شهرين متتابعين، فإن صام في أول الشهر العربي أكمله وما بعده باعتبار الأهلة وإن ابتدأ في أثناء الشهر العربي صام باقيه وصام الشهر الذي بعده كاملاً باعتبار الهلال وأكمل الأول ثلاثين يوماً من الثالث ولا يحسب يوم القضاء من الكفارة؛ ولا بد من نتاج هذين الشهرين بحيث لو أفسد يوماً في أثناءها ولو بعذر شرعي كسفر صار ما صامه نفلاً ووجب عليه استئناؤها لانقطاع التتابع الواجب فيها. فإن لم يستطع الصوم

= أو لا لتعين وقته للصوم بسبب النذر كما أن شهر رمضان متعين للصوم في ذاته. أما النذر غير المعين وباقي الصوم الواجب فإن كان التتابع واجباً فيه كصوم كفارة رمضان وصوم شهر نذر أن يصومه متتابعاً فلا يجب عليه الإمساك إذا أفطر فيه عمداً لبطلانه بالفطر ووجوب استئناؤه من أوله، وإن أفطر فيه سهواً أو غلبة فإن كان في غير اليوم الأول منه وجب عليه الإمساك، وإن كان في اليوم الأول ندب الإمساك ولا يجب، وإن كان التتابع غير واجب فيه كقضاء رمضان وكفارة اليمين جاز الإمساك وعدمه سواء أفطر عمداً أو لا لأن الوقت غير متعين للصوم، وإن كان الصوم نفلاً فإن أفطر فيه نسياناً وجب الإمساك لأنه لا يجب عليه قضاؤه بالفطر نسياناً، وإن أفطر فيه عمداً فلا يجب الإمساك لوجوب القضاء عليه بالفطر عمداً كما تقدم.

(١) الحنفية — لم يشترطوا أن تكون الرقبة مؤمنة، في النسيان.

(٢) الحنابلة — قالوا الفطر لعذر شرعي كالقصر للسفر لا يقطع التتابع.

لمشقة شديدة ونحوها فاطعام ستين مسكينا فهي واجبة على الترتيب المذكور^(١) . نخب
الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه ؛ جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هلكت .
قال : وما أهلكك ؟ قال : وقعت امرأتى فى رمضان . قال : هل تجد ما تعتق رقبة ؟ قال :
لا ؛ قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ؛ قال : فهل تجد ما تطعم
ستين مسكينا ؟ قال : لا ؛ ثم جلس السائل فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ بهرق فيه تمر ؛
العرق : (مكمل من خوص النخل وكان فيه مقدار الكفارة) فقال : تصدق بهذا . فقال :
على أفقر منا يا رسول الله ؛ فوالله ما بين لابتيها أهل بيت أحوج اليه منا ؛ فضحك صلى الله
عليه وسلم ؛ حتى بدت أنياباه ثم قال اذهب فاطعمه أهلك .

وما جاء فى هذا الحديث من إجزاء صرف الكفارة لأهل المكفر وفيهم من يجب عليه
نقته فهو خصوصية لذلك الرجل لأن المفروض فى الكفارة إنما هو إطعام ستين مسكينا لغير
أهله بحيث يعطى كل واحد منهم مقدارا مخصوصا على تفصيل فى المذاهب^(٢) .

(١) المالكية — قالوا كفارة رمضان على التخيير بين الإعتاق والاطعام وصوم
الشهرين المتتابعين وأفضلها الاطعام فالعتق بالصيام . وهذا التخيير بالنسبة للحر الرشيد .
أما العبد فلا يصح العتق منه لأنه لا ولاء له فيكفر بالاطعام إن أذن له سيده فيه وله أن
يكفر بالصوم ، فإن لم يأذن له سيده فى الاطعام تعين عليه التكفير بالصيام . وأما السفيف
فيأمره وليه بالتكفير بالصوم فإن امتنع أو عجز عنه كفر عنه وله بأقل الأصرين قيمة من
الاطعام أو العتق .

(٢) المالكية — قالوا يجب تملك كل واحد مائة بمئة النبي صلى الله عليه وسلم وهو ملء
اليدين المتوسطين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين ويكون ذلك المدة من غالب طعام أهل بلده
المكفر من قبح أو غيره ولا يحزى بدله النداء ولا المشاء على الاعتماد وقدتر المدة بالكيل بثلاث
قاسع مصرى وبالوزن برطل وثلاث كل رطل مائة وثمانية وعشرون درهما ميكا وكل درهم
يزن خمسين حبة وخمس حبة من متوسط الشعير والذي يعطى إنما هو الفقراء أو المساكين ،
ولا يجوز إعطاؤها لمن تازمه نفقتهم كأبيه وأمه وزوجته وأولاده الصغار . أما أقاربه الذين
لا تازمه نفقتهم فلا مانع من إعطائهم منها إذا كانوا فقراء كإخوته وأخواته وأجداده .
الحنفية — قالوا يكفي فى إطعام الستين مسكينا أن يشبههم فى غذائهم أو عشايتهم .

وتتعدد الكفارة بتعدد الأيام التي حصل فيها ما يقتضى الكفارة^(١) . أما إذا تعدد المقتضى

= أو فطور وسحور أو يدفع لكل فقير نصف صاع من القمح أو قيمته أو صاعا من الشعير أو التمر أو الزبيب . والصاع قدحان وثلث بالكيل المصرى . ويجب أن لا يكون فى المساكين من تلزمه نفقته كأصوله وفروعه وزوجته .

الشافعية — قالوا يعطى لكل واحد من الستين مسكينا مئدا من الطعام الذى يصح إخراجها فى زكاة الفطر كالقمح والشعير . ويشترط أن يكون من غالب قوت بلده ولا يجوز نحو الدقيق والسويق لأنه لا يجوز فى الفطرة . والمئد نصف قدح مصرى وهو ثمن الكيلة المصرية ويجب تملكهم ذلك ولا يكفى أن يجعل هذا القدر طعاما يطعمهم به فلو غداهم وعشاهم به لم يكف ولم يجوز . ويجب أن لا يكون فى المساكين من تلزمه نفقته ان كان الجانى فى الصوم هو المكفر عن نفسه . أما إن كفر عنه غيره فيصح أن يعتبر عيال ذلك الجانى فى الصوم من ضمن المساكين .

الحنابلة — قالوا يعطى كل مسكين مئدا من قح (والمئد هو رطل وثلث بالعراق والرطل العراقى مائة وثمانية وعشرون درهما) أو نصف صاع من تمر أو شعير أو زبيب أو أقط (وهو اللبن المجمد) ولا يجوز إخراجها من غير هذه الأصناف مع القدرة . والصاع أربعة أمداد ومقدار الصاع بالكيل المصرى قدحان ويجوز إخراجها من دقيق القمح والشعير أو سويقهما (وهو ما يحصى ثم يطحن) إذا كان بقدر حبه فى الوزن لا فى الكيل ولو لم يكن متخولا كما يجوز إخراج الحب بلا تنقية ، ولا يجوز فى الكفارة إطعام الفقراء خبزا أو إعطائهم حبا معيبا كالقمح المسوس والمبالول والفسديم الذى تنير طعمه ويجب أن لا يكون فى الفقراء الذين يطعمهم فى الكفارة من هو أصل أو فرع له كأمه وولده ولو لم يجب عليه نفقتهما ولا من تلزمه نفقته كزوجته وأخته التى لا يعولها غيره سواء كان هو المكفر عن نفسه أو كفر عنه غيره .

(١) الحنفية — قالوا لا تتعدد الكفارة بتعدد ما يقتضيها مطلقا سواء كان التعدد فى يوم واحد أو فى أيام متعددة ، وسواء كان فى رمضان واحد أو فى متعدد من سنين مختلفة إلا أنه لو فعل ما يوجب الكفارة ثم كفر عنه ثم فعل ما يوجبها ثانيا ، فإن كان هذا التكرار فى يوم واحد كفت كفارة واحدة ، وإن كان التكرار فى أيام مختلفة كفر عما بعد الأول الذى كفر عنه =

في اليوم الواحد فلا تتعدّد ولو حصل الموجب الثاني بعد التكفير عن الأول^(١)، فلو وطئ في اليوم الواحد عدّة مرات فعليه كفارة واحدة ولو كفر بالعتق أو الاطعام غلب الوطء الأول، فلا يلزمه شيء لما بعده، وإن كان آثماً لعدم الامساك الواجب فان عجز عن جميع أنواع الكفارات استقرت في ذمته الى الميسرة^(٢).

الأعذار المبيحة للفطر

الأعذار التي تبيح للصائم الفطر كثيرة :

منها المرض، فإذا مرض الصائم وخاف بالصوم زيادة المرض أو تأخر البرء أو حصول مشقة شديدة جازله الفطر^(٣). أما إذا غلب على ظنه الهلاك بسبب الصوم أو الضرر الشديد كتعطيل حاسة من حواسه وجب عليه الفطر، فان كان صحيحاً وظن بالصوم حصول مرض شديد ففي حكمه تفصيل في المذاهب^(٤).

= بكفارة جديدة وظاهر الرواية يقتضي التفصيل وهو إن وجبت بسبب الجماع تتعدّد وإلا فلا تتعدّد.

(١) الحنابلة — قالوا إذا تعدّد المقتضى للكفارة في يوم واحد، فان كفر عن الاول لزمته كفارة ثانية للموجب الذي وقع بعده، وإن لم يكفر عن السابق كفته كفارة واحدة عن الجميع.
(٢) الحنابلة — قالوا إذا عجز في وقت وجوبها عن جميع أنواعها سقطت عنه ولو أيسر بعد ذلك.

(٣) الحنابلة — قالوا يسق الفطر في هذه الأحوال ويكره الصوم.

(٤) الحنابلة — قالوا يسق له الفطر كالمريض بالفعل ويكره له الصوم.

الحنفية — قالوا الصحيح اذا غلب على ظنه حصول المرض له لو صام فهو كالمريض فيباح له الفطر.

المالكية — قالوا اذا ظن الصحيح بالصوم هلاكا أو أذى شديدا وجب عليه الفطر كالمريض.

الشافعية — قالوا إن الصحيح اذا ظن بالصوم حصول المرض له فلا يجوز له الفطر.

ولا يجب على المريض إذا أراد الفطر أن ينوى به الترخص .^(١)

ومنها خوف الحامل والمرضع الضرر من الصيام على أنفسهما ولديهما معا أو على أنفسهما فقط أو على ولديهما فقط وفي ذلك تفصيل في المذاهب .^(٢)

(١) الشافعية — قالوا يجب عليه أن ينوى بفطره الترخص وإلا كان آثما .

(٢) المالكية — قالوا الحامل والمرضع سواء أكانت المرضع أمّا للولد من النسب أم غيرها وهي الظئر ، إذا خافتا بالصوم مرضا أو زيادته سواء كان الخوف على أنفسهما ولديهما أو أنفسهما فقط أو ولديهما فقط يجوز لهما الفطر وعليهما القضاء ولا فدية على الحامل بخلاف المرضع فعليها الفدية . أما إذا خافتا بالصوم هلاكا أو ضررا شديدا لأنفسهما أو ولديهما فيجب عليهما الفطر وإنما يباح للرضع الفطر إذا تعين الرضاع عليها بأن لم تجد مرضعة سواها أو وجدت ولم يقبل الولد غيرها . أما إن وجدت مرضعة غيرها وقبلها الولد فيتعين عليها الصوم ولا يجوز لهما الفطر بحال من الأحوال ، وإذا احتاجت المرضعة الجديدة التي قبلها الولد لأجرة ، فإن كان للولد مال فالأجرة تكون من ماله ، وإن لم يوجد له مال فالأجرة تكون على الأب لأنها من توابع النفقة على الولد والنفقة واجبة على أبيه إذا لم يكن له مال .

الحنفية — قالوا إذا خافت الحامل أو المرضع الضرر من الصيام جاز لهما الفطر سواء كان الخوف على النفس والولد معا أو على النفس فقط أو على الولد فقط ، ويجب عليهما القضاء عند القدرة بدون فدية وبدون متابعة الصوم في أيام القضاء ولا فرق في المرضع بين أن تكون أمّا أو مستأجرة للارضاع . وكذا لا فرق بين أن تعين للارضاع أو لا لأنها إن كانت أمّا فالارضاع واجب عليها ديانة ، وإن كانت مستأجرة فالارضاع واجب عليها بالعقد فلا يبيح عنه .

الحنابلة — قالوا يباح للحامل والمرضع الفطر إذا خافتا الضرر على أنفسهما ولديهما أو على أنفسهما فقط وعليهما في هاتين الحالتين القضاء دون الفدية . أما إن خافتا على ولديهما فقط فعليهما القضاء والفدية ، والمرضع إذا قبل الولد ثدييها وقدرت أن تستأجر له أو كان للولد مال يستأجر منه من رضعه استأجرت له ولا تفطر وحكم المستأجرة للرضاع حكم الام فيما تقدم .

الشافعية — قالوا الحامل والمرضع إذا خافتا بالصوم ضررا لا يمتثل سواء كان الخوف

ومنها السفر^(١) بشرط أن يبيح قصر الصلاة على ما تقدم تفصيله وبشرط أن يشرع فيه قبل طلوع الفجر بحيث يصل إلى المكان الذي يبدأ فيه قصر الصلاة قبل طلوع الفجر^(٢). فإن كان السفر لا يبيح قصرها لم يجز له الفطر، فإذا شرع في السفر بعد طلوع الفجر حرم عليه الفطر، فلو أفطر فعليه القضاء دون الكفارة^(٣). ويجوز الفطر للسافر الذي بيت النية بالصوم ولا إثم عليه وعليه القضاء^(٤).

= على أنفسهما وولدهما معا أو على أنفسهما فقط أو على ولدهما فقط وجب عليهما الفطر وعليهما القضاء في الأحوال الثلاثة وعليهما أيضا الفسدية مع القضاء في الحالة الأخيرة وهي ما إذا كان الخوف على ولدهما فقط . ولا فرق في الموضع بين أن تكون أمًا لاولاد أو مستأجرة للرضاع أو متبرعة به، وإنما يجب الفطر على الموضع في كل ما تقدم إذا تعينت للارضاع بأن لم توجد مريضة غيرها مفطرة أو صائمة لا يضرها الصوم، فإن لم تتعين للارضاع جاز لها الفطر مع الارضاع والصوم مع تركه، ولا يجب عليها الفطر ومحل هذا التفصيل في المريضة المستأجرة إذا كان ذلك الخوف قبل الإجارة . أما بعد الإجارة بأن غلب على ظنها احتياجها للفطر بعد الإجارة فإنه يجب عليها الفطر متى خافت الضرر من الصوم ولو لم تتعين للارضاع .

والفسدية : هي إطعام مسكين عن كل يوم من أيام القضاء مقسداً من الطعام يعادل ما يعطى لأحد مساكين الكفارة على التفصيل المتقدم في المذاهب .

(١) الحنابلة - قالوا إذا سافر الصائم من بلده في أثناء النهار ولو بعد الزوال سفراً مباحاً يبيح القصر جاز له الإفطار ولكن الأولى له أن يتم صوم ذلك اليوم .

(٢) الشافعية - زادوا شرطاً ثالثاً لجواز الفطر في السفر وهو أن لا يكون الشخص مديماً للسفر، فإن كان مديماً له حرم عليه الفطر إلا إذا لحقه بالصوم مشقة كالمشقة التي تبيح التيمم فيفطر وجوباً .

(٣) الشافعية - قالوا إذا أفطر الصائم الذي أنشأ السفر بعد طلوع الفجر بما يوجب القضاء والكفارة وجباً عليه، وإذا أفطر بما يوجب القضاء فقط وجب عليه القضاء وحرم عليه الفطر على كل حال .

(٤) المالكية - قالوا إذا بيت نية الصوم في السفر فأصبح صائماً فيه ثم أفطر لزمه القضاء والكفارة سواء أفطر متأولاً أو لا .

ويندب للمسافر الصوم إن لم يشق عليه لقوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ فان شق عليه كان الفطر أفضل إلا اذا أدى الصوم إلى الخوف على نفسه من التلف أو تلف عضو منه أو تعطيل منفعة فيكون الفطر واجبا ويحرم الصوم .

ومنها الحيض والنفاس ، فلو حاضت أو نفست الصائمة وجب عليها الفطر وحرم الصيام ولو صامت فصومها باطل وعليها القضاء .

فأما الجوع والعطش الشديدان اللذان لا يقدر معهما على الصوم فيجوز لمن حصل له شيء من ذلك الفطر وعليه القضاء .

ومنها كبر السن ، فالشيخ الهرم الفاني الذي لا يقدر على الصوم في جميع فصول السنة يشطر وعليه عن كل يوم فدية طعام مسكين ، ومثله المريض الذي لا يرجى برؤه ، ولا قضاء عليهما لعدم القدرة . أما من عجز عن الصوم في رمضان ولكن يقدر على قضاائه في وقت آخر فإنه يجب عليه القضاء في ذلك الوقت ولا فدية عليه .

ومنها الجنون ، فاذا طرأ على الصائم ولو لحظفة لم يجب عليه الصوم ولا يصح . وفي وجوب القضاء تفصيل المذاهب .^(٤)

= الحنفية — قالوا يحرم الفطر على من بيت نية الصوم في سفره واذا أفطر فعليه القضاء دون الكفارة .

(١) المالكية — قالوا الأفضل للمسافر الصوم إن لم يحصل له مشقة .

الحنابلة — قالوا يسن للمسافر الفطر ويكره له الصوم ولو لم ييسر مشقة لقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس من البر الصوم في السفر » .

(٢) المالكية — قالوا يستحب له الفدية فقط .

(٣) الحنابلة — قالوا من عجز عن الصوم لكبر أو مرض لا يرجى برؤه فعليه الفدية عن كل يوم ثم إن أخرجه فلا قضاء عليه اذا قدر بعد على الصوم . أما اذا لم يخرجها ثم قدر فعليه القضاء .

(٤) الشافعية — قالوا إن كان متعتيا بجنونه بأن تناول لبلا عامدا شيئا أزال عقله نهارا فعليه قضاء ما جن فيه من الأيام وإلا فلا .

وإذا زال العذر المبيح للأفطار في أثناء النهار كان طهرت الحائض أو أقام المسافر أو بلغ الصبي وجب عليه الإمساك بقية اليوم احتراماً للشهر^(١) .

ما يستحب للصائم

يستحب للصائم أمور :

منها تعجيل الفطر بعد تحقق الغروب وقبل الصلاة . ويندب أن يكون على رطب فتمر مخلو فساء وأن يكون ما يفطر عليه من ذلك وتراً ثلاثة فأكثر .

ومنها الدعاء عقب فطره بالمأثور كأن يقول : اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت وعليك توكلت وبك آمنت ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر يا واسع الفضل أعف عني . الحمد لله الذي أعانني فصمت ورزقني فأفطرت .

ومنها السجود على شيء وإن قل ولو جرعة ماء لقوله صلى الله عليه وسلم : « تسبحوا فان في السجود بركة » . ويدخل وقته بنصف الليل الأخير وكلما تأخر كان أفضل بحيث لا يقع في شك في الفجر لقوله صلى الله عليه وسلم : « دع ما يريك الى ما لا يريك » . ومنها كف اللسان عن فضول الكلام . وأما كفه عن الحرام كالغيبة والنميمة فواجب في كل زمان ويتأكد في رمضان .

ومنها الإكثار من الصدقة والإحسان الى ذوى الأرحام والفقراء والمساكين .

الجنابة --- قالوا اذا استغرق جنونه جميع اليوم فلا يجب عليه القضاء مطلقاً سواء كان معتدياً أو لا وإن أفاق في جزء من اليوم وجب عليه القضاء .

الحنفية --- قالوا اذا استغرق جنونه جميع الشهر فلا يجب عليه القضاء وإلا وجب .

المالكية --- قالوا اذا جن يوماً كاملاً أو جله سلم في أوله أو لا فعليه القضاء وإن جن

نصف اليوم أو أقله ولم يسلم أقله فیهما فعليه القضاء أيضاً وإلا فلا كما تقدم .

(١) المالكية --- قالوا لا يجب الإمساك ولا يستحب في هذه الحالة إلا اذا كان العذر

الإكراه فإنه اذا زال وجب عليه الإمساك . وكذا اذا أكل ناسياً ثم تذكر فإنه يجب عليه الإمساك أيضاً .

الشافعية --- قالوا لا يجب الإمساك في هذه الحالة ولكنه يستحب .

ومنها الإشتغال بالعلم وتلاوة القرآن والذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ؛
كلما تيسر له ذلك ليلاً أو نهاراً .

ومنها الاعتكاف وسيأتي بيانه في مبحثه .

قضاء رمضان

من وجب عليه قضاء رمضان لفطره فيه عمداً أو لسبب من الأسباب السابقة فإنه يقضى بدل الأيام التي أفطرها في زمن يباح الصوم فيه تطوعاً ، فلا يجزئ القضاء فيما نهى عن صومه كأيام العيد ولا فيما تعين لصوم مفروض كرمضان الحاضر وأيام النذر المعين كأن ينذر صوم عشرة أيام من أول القعدة فلا يجزئ قضاء رمضان فيها لتعيناها بالنذر ، كما لا يجزئ القضاء في رمضان الحاضر لأنه متعين للأداء فلا يقبل صوماً آخر سواه ، فلو نوى أن يصوم رمضان الحاضر أو أياماً منه قضاء عن رمضان سابق فلا يصح الصوم عن واحد منهما لا عن الحاضر لأنه لم ينوه ولا عن الفائت لأن الوقت لا يقبل سوى الحاضر^(١) . ويجزئ القضاء في يوم الشك لصحة صومه تطوعاً ، ويكون القضاء بالعدد لا بالهلال ، فمن أفطر رمضان كله وكان ثلاثين يوماً ثم ابتدأ قضاءه من أول المحرم مثلاً فكان تسعة وعشرين يوماً وجب عليه أن يصوم يوماً آخر بعد المحرم ليكون القضاء ثلاثين يوماً كرمضان الذي أفطره . ويستحب لمن عليه قضاء أن يبادر به ليتعجل براءة ذمته وأن يتابعه إذا شرع فيه فإذا أخر القضاء أو فرقه صح

(١) الحنفية — قالوا إذا قضى ما فاتته من رمضان في الأيام التي نذر صومها صح صيامه من رمضان وعليه قضاء النذر في أيام أخر وذلك لأن النذر لا يتعين بالزمان والمكان والدرهم فيجزئه صيام رجب عن صيام شعبان في النذر ، وكذلك يجزئه التصديق بدرهم بدل أخر في مكان غير المكان الذي عينه في نذره .

الحنابلة — قالوا إن ظاهر عبارة الاقناع أنه إذا قضى أيام رمضان في أيام النذر المعين أجزأه .

(٢) الحنفية — قالوا من نوى قضاء صيام الفائت في رمضان الحاضر صح الصيام ووقع عن رمضان الحاضر دون الفائت لأن الزمن متعين لأداء الحاضر فلا يقبل غيره ولا يلزم فيه تعيين النية كما تقدم في شرائط الصيام .

ذلك وخالف المندوب إلا أنه يجب عليه القضاء فوراً إذا بقي على رمضان الثاني بقدر ما عليه من أيام رمضان الأول فيتعين القضاء فوراً في هذه الحالة . ومن أحرّ القضا حتى دخل رمضان الثاني وجب عليه الفدية ^(٢) زيادة عن القضاء وهي إطعام مسكين عن كل يوم من أيام القضاء ومقدارها هو ما يعطى لمسكين واحد في الكفارة كما تقدم في مبحث الكفارات .

وانما تجب الفدية إذا كان متمكناً من القضاء قبل دخول رمضان الثاني وإلا فلا فدية عليه ولا تُكرر الفدية بتكرر الأعوام بدون قضاء ^(٣) .

(١) الشافعية — قالوا يجب القضاء فوراً أيضاً إذا كان فطره في رمضان عمداً بدون عذر شرعي .

الحنفية — قالوا يجب قضاء رمضان وجوباً موسعاً بلا تقييد بوقت فلا يأنم بتأخيرده إلى أن يدخل رمضان الثاني .

(٢) الحنفية — قالوا لا فدية على من أحرّ قضاء رمضان حتى دخل رمضان الثاني سواء كان التأخير بعذر أو بغير عذر .

(٣) الشافعية — قالوا تُكرر الفدية بتكرر الأعوام .

الاعتكاف

تعريفه

هو اللبث في المسجد للعبادة على وجه مخصوص^(١)، فأركانه ثلاثة : المكث في المسجد ، والمسجد، والشخص المعتكف . وله أقسام ، وشروط ، ومنسقات ، ومكروهات ، وآداب :

أقسامه ومدته

فأما أقسامه فهي اثنان : واجب وهو المنذور، فمن نذر أن يعتكف وجب عليه الاعتكاف، وسنة وهو ما عدا ذلك ، وفي كون السنة مؤكدة في بعض الأحيان دون بعض تفصيل في المذاهب . وأقل مدته لحظة زمنية^(٢) .

شروطه

وأما شروطه : فمنها الاسلام فلا يصح الاعتكاف من كافر . ومنها التمييز فلا يصح من مجنون ونحوه ولا من صبي غير مميز . أما الصبي المميز فيصح اعتكافه . ومنها وقوعه في المسجد

(١) المالكية والشافعية — زادوا في التعريف كلمة (نية) لأن النية ركن عندهم لاشروط فالأركان عندهم أربعة .

(٢) الحنابلة — قالوا يكون سنة مؤكدة في شهر رمضان وآكد في العشر الأواخر منه . الشافعية — قالوا إن الاعتكاف سنة مؤكدة في رمضان وغيره وهو في العشر الأواخر منه آكد .

الحنفية — قالوا هو سنة كفاية مؤكدة في العشر الأواخر من رمضان ومستحب في غيرها فالأقسام عندهم ثلاثة .

المالكية — قالوا هو مستحب في رمضان وغيره على المشهور ويتأكد في رمضان مطلقا وفي العشر الأواخر منه آكد، فأقسامه عندهم اثنان : واجب وهو المنذور، ومستحب وهو ما عداه .

(٣) المالكية — قالوا أقله يوم وليلة على الراجح .

الشافعية — قالوا لا بد في مدته من لحظة تزيد عن زمن قول (سبحان الله) .

فلا يصح في بيت ونحوه . وفي شروط المسجد الذي يصح فيه الاعتكاف تفصيل المذاهب^(١) .
ومنها النية ، فلا يصح الاعتكاف بدونها^(٢) . ومنها الطهارة من الجنابة^(٣) والحيض والنفاس .

(١) المالكية — اشترطوا في المسجد أن يكون مباحا لعموم الناس وأن يكون المسجد الجامع لمن تجب عليه الجمعة فلا يصح الاعتكاف في مسجد البيت ولو كان المعتكف امرأة ولا يصح في الكعبة ولا في مقام الولي .

الحنفية — قالوا يشترط في المسجد أن يكون مسجد جماعة (وهو ما له إمام ومؤذن سواء أقيمت فيه الصلوات الخمس أولا) هذا إذا كان المعتكف رجلا . أما المرأة فتعتكف في مسجد بنتها الذي أعدته لصلاتها . ويكره تنزيها اعتكافها في مسجد الجماعة المذكور ولا يصح لها أن تعتكف في غير موضع صلاتها المعتاد سواء أعدت في بيتها مسجدا لها أو اتخذت مكانا خاصا بها للصلاة .

الشافعية — قالوا متى ظن المعتكف أن المسجد موقوف خالص للمسجدية (أي ليس مشاعا) صح الاعتكاف فيه للرجل والمرأة ولو كان المسجد غير جامع أو غير مباح للعموم .
الحنابلة — قالوا يصح الاعتكاف في كل مسجد للرجل والمرأة ولم يشترط للمسجد شروط إلا أنه إذا أراد أن يعتكف زمنا يتخلله فرض يجب فيه الجماعة فلا يصح الاعتكاف حينئذ إلا في مسجد تقام فيه الجماعة ولو بالمعتكفين .

(٢) الشافعية والمالكية — قالوا النية ركن لا شرط كما تقدم ولا يشترط عند الشافعية في النية أن تحصل وهو مستقر في المسجد ولو حكما فيشمل المتردد في المسجد فتكفي في حال ضروره على المعتكف .

(٣) الحنفية — قالوا الخلو من الجنابة شرط لحل الاعتكاف لا لصحته فلو اعتكف الجنب صح اعتكافه مع الحرمة . أما الخلو من الحيض والنفاس فانه شرط لصحة الاعتكاف الواجب وهو المنذور، فلو اعتكفت الحائض أو النفساء لم يصح اعتكافهما لأنه يشترط للاعتكاف الواجب الصوم ولا يصح الصيام منهما . أما الاعتكاف المسنون فان الخلو من الحيض والنفاس ليس شرطا لصحته لعدم اشتراط الصوم له على الراجح .

المالكية — قالوا الخلو من الجنابة ليس شرطا لصحة الاعتكاف إنما هو شرط لحل المكث في المسجد فاذا حصل للعتكف أثناء اعتكافه جنابة بسبب غير نفسه للاعتكاف =

وزاد بعض المذاهب شروطاً أخرى على ذلك^(١) .

ولا يصح اعتكاف المرأة بغير إذن زوجها ولو كان اعتكافها مندوراً^(٢) .

مفسداته

وأما مفسداته : فمنها الجماع ولو بدون إنزال سواء كان عمداً أو نسياناً ليلاً أو نهاراً .
أما دواعي الجماع من تقبيل^(٣) بشهوة ومباشرة ونحوها فانها لا تفسد الاعتكاف إلا بالإتزال ،

= كالاختلام ولم يكن بالمسجد ماء وجب عليه الخروج للاغتسال خارج المسجد ثم يرجع عتيقه ،
فان ترانى عن العود الى المسجد بعد اغتساله بطل اعتكافه إلا اذا تأخر الحاجة من ضرورياته
كقص أظافره أو شاربته فلا يبطل اعتكافه . وأما الخلو من الحيض والنفاس فهو شرط
لصحّة الاعتكاف مطلقاً مندوراً أو غيره لأن من شروط صحته الصوم . والحيض والنفاس
مانعان من صحّة الصوم فاذا حصل للعتكفة الحيض أو النفاس أثناء الاعتكاف خرجت من
المسجد وجوباً ثم تعود اليه عقب انقطاعهما لتتم اعتكافها التي نذرته أو نوته حين دخولها
المسجد فتعكف في المندور بقية أيامه وتأتى أيضاً ببدل الأيام التي حصل فيها العذر . وأما
في التطوع فتكمل الأيام التي نوت أن تعكف فيها ولا تقضى بدل أيام العذر .

(١) المالكية — زادوا في شروط الاعتكاف الصوم سواء كان الاعتكاف مندوراً أو تطوعاً .

الحنفية — زادوا في شروط الاعتكاف الصيام إن كان واجباً . أما التطوع فلا يشترط

فيه الصوم .

(٢) الشافعية — قالوا اذا اعتكفت المرأة بغير إذن زوجها صح وكانت آئمة ويكره

اعتكافها إن أذن لها وكانت من ذوات الميعة .

المالكية — قالوا لا يجوز للمرأة أن تنذر الاعتكاف أو تطوع به بدون إذن زوجها

اذا علمت أو ظنت أنه يحتاج لها للوطء فاذا فعلت ذلك بدون إذنه فهو صحيح وله أن يفسده

عليها بالوطء لا غير ولو أفسده وجب عليها قضاؤه ولو كان تطوعاً لأنها متعمدية بعدم استئذانه

ولكن لا تسرع في القضاء إلا بأذنه .

(٣) الشافعية — قالوا اذا كان الجماع نسياناً فلا يفسد الاعتكاف .

(٤) المالكية — قالوا مثل الجماع التبله على الفهم ولو لم يقصد المقبل لذة ولم يجدها

ولو لم ينزل . أما اللس والمباشرة فانهما يفسدان بشرط قصد اللذة أو وجدانها وإلا فلا .

ولكن يحرم على المعتكف أن يفعل تلك الدواعي بشهوة . ولا يفسده إزال المني بفكر أو نظر أو احتلام . ومنها الخروج من المسجد على تفصيل في المذاهب^(٢) .

(١) المالكية — قالوا يفسد الاعتكاف بإزالة المني ، بالفكر والنظر ليلا أو نهارا عمدا أو ناسيا .

الشافعية — قالوا إن كان الإزالة بالنظر والفكر عادة للمعتكف فإنه يفسد الاعتكاف ، وإن لم يكن عادة له فلا يفسده .

(٢) الحنفية — قالوا خروج المعتكف من المسجد له حالتان : (الحالة الأولى) أن يكون الاعتكاف واجبا بنذر وفي هذه الحالة لا يجوز له الخروج من المسجد مطلقا ليلا أو نهارا عمدا أو نسيانا فمن خرج بطل اعتكافه إلا بعذر . والأعذار التي تبيح للمعتكف إعتكافا واجبا الخروج من المسجد تنقسم الى ثلاثة أقسام : (١) أعذار طبيعية كالبول أو الغائط أو الجنابة بالاحتلام حيث لا يمكنه الاغتسال في المسجد ونحو ذلك فإن المعتكف يخرج من المسجد للاغتسال من الجنابة ولقضاء حاجة الإنسان بشرط أن لا يمكث خارج المسجد إلا بقدر قضاءها . (٢) وأعذار شرعية كالخروج لصلاة الجمعة إذا كان المسجد المعتكف فيه لا تقام فيه الجمعة ، ولا يجوز أن يخرج إلا بقدر ما يدرك به أربع ركعات قبل الأذان عند المنبر ، ولا يمكث بعد الفراغ من الصلاة إلا بقدر ما يصلي أربع ركعات أو ستا ، فإن مكث أكثر من ذلك لم يفسد اعتكافه لأن المسجد الثاني محل الاعتكاف إلا أنه يكره له ذلك تنزيها لمخالفته ما التزمه أولا وهو الاعتكاف في المسجد الأول بلا ضرورة . (٣) أعذار ضرورية كالخوف على نفسه أو ماله إذا استمر في هذا المسجد . وكذا إذا انهدم المسجد فإنه يخرج بشرط أن يذهب الى مسجد آخر فوراً ناولا الاعتكاف فيه . (الحالة الثانية) أن يكون الاعتكاف نفلا وفي هذه الحالة لا بأس من الخروج منه ولو بلا عذر لأنه ليس له زمن معين ينتهي بالخروج ولا يبطل ما مضى منه فإن عاد الى المسجد ثانيا ونوى الاعتكاف كان له أجره . أما إذا خرج من المسجد في الاعتكاف الواجب بلا عذر أثم وبطل ما فعل منه .

المالكية — قالوا إذا خرج المعتكف من المسجد فإن كان خروجه لقضاء مصلحة =

== لا بد منها كشرء طعام أو شراب له أو ليتطهر أو ليتبول مثلا فلا يبطل اعتكافه. وأما إذا نخرج لغير حاجياته الضرورية كان نخرج لعيادة مريض أو لصلاة الجمعة حيث كان المسجد الذي يعتكف فيه ليس فيه جمعة أو نخرج لأداء شهادة أو تشييع جنازة ولو كانت جنازة أحد والديه فإن اعتكافه يبطل ، وإن كان الخروج واجبا كما في الجمعة فإن مكث بالمسجد ولم يخرج لمسا كان آثما وصح اعتكافه لأن ترك جمعة واحدة ليس من الكبائر والاعتكاف لا يبطل إلا بارتكاب كبيره على المشهور، وليس من الخروج المبطل لاعتكافه ما إذا نخرج لعذر كحبس أو نفاس كما تقدم . وأما إذا صادف المعتكف أثناء اعتكافه زمن لا يصح فيه الصوم كأيام العيد فإنه يجب عليه البقاء بالمسجد ، ولا يجوز له الخروج على الرابع فاذا انتهى العيد أتم ما بقي من أيام الاعتكاف الذي نذر أو نواه تلوعا .

الحنابلة — قالوا يبطل الاعتكاف بالخروج من المسجد عمدا لا سهوا إلا الحاجة لا بد منها كبول وقي غلب عليه وغسل ثوب متنجس يحتاج إليه والطهارة عن الأحداث كغسل الجنابة والوضوء وله أن يتوضأ في المسجد ويتغسل إذا لم يضرب ذلك بالمسجد أو بالناس ، وإذا نخرج المعتكف لشيء من ذلك فله أن يمشي على حسب عادته بدون إسراع ، وكذلك يجوز له الخروج ليأتي بطعامه وشرابه إذا لم يوجد من يحضرهما له ، ويخرج أيضا للجمعة إن كانت واجبة عليه ولا يبطل اعتكافه بذلك لأنه خروج لواجب وله أن يذهب لها مبكرا وأن يطيل المقام بمسجدها بعد صلاتها بدون كراهة لأن المسجد الثاني صالح للاعتكاف ولكن يستحب له المسارعة بالرجوع إلى المسجد الأول لتمام اعتكافه به ، وعلى الأجمال لا يبطل الاعتكاف بالخروج لعذر شرعي أو طبعي .

الشافعية — قالوا الخروج من المسجد بلا عذر يبطل الاعتكاف والأعذار المبيحة للخروج تكون طبيعية كقضاء الحاجة من بول وغائط وتكون ضرورية كانهدام حيطان المسجد فإنه إن خرج إلى مسجد آخر بسبب ذلك لا يبطل اعتكافه وإنما يبطل الاعتكاف بالمفسد إذا فعله المعتكف عاندا مختارا عالما بالتحريم فإن فعله ناسيا أو مكرها أو جاهلا جهلا يصدر به شرعا كأن كان قريب عهد بالاسلام لم يبطل اعتكافه ومن نخرج لعذر مقبول شرعا لا ينقطع نتابع اعتكافه بالمسدة التي نخرج فيها ولا يلزمه تجديد نيته عند العود لكن يجب قضاء المدة التي مضت خارج المسجد إلا الزمن الذي يقضي فيه حاجته من تبرؤ ونحوه مما ==

ومنها الردة ، فإذا ارتد المعتكف بطل اعتكافه ثم إن عاد للإسلام فلا يجب عليه قضاءه .
ترغيباً له في الإسلام .^(١)

وهناك مفسدات أخرى مفصلة في المذاهب .^(٢)

== لم يطل عادة فانه لا يقضيه . وهذا اذا كان الاعتكاف واجبا متابعا بأن نذر اعتكاف أيام متتابعة . أما الاعتكاف المنذور المطلق أو المقيد بمدة لا يشترط فيها التتابع فانه يجوز له الخروج من المسجد فيهما ولو لغير عذر لكن ينقطع اعتكافه بخروجه ويجدد النية عند عودته إلا اذا عزم على البعد فيهما أو كان خروجه لخوذه فانه لا يحتاج الى تجديدهما ومثل ذلك الاعتكاف المنذور . أما بول المعتكف في إثناء في المسجد فهو حرام وإن لم يبطل اعتكافه .
(١) الحنفية — قالوا اذا عاد للإسلام بعد الردة وجب عليه القضاء .

الشافعية — قالوا اذا كان الاعتكاف المنذور مقيدا بمدة متتابعة بأن نذر أن يعتكف عشرة أيام متتابعة بدون انقطاع ثم ارتد في الأثناء وجب عليه اذا رجع للإسلام أن يستأنف مدة جديدة . أما اذا نذر اعتكافا مدة غير متتابعة ثم ارتد أثناء الاعتكاف وأسلم فانه لا يستأنف مدة جديدة بل يبني على ما فعل .

(٢) المالكية — قالوا من المفسدات أن يأكل أو يشرب نهارا عمدا فإذا أكل أو شرب نهارا عمدا بطل اعتكافه ووجب عليه ابتداءه من أوله سواء كان الاعتكاف واجبا أو غيره ولا يبني على ما تقدم منه . وأما اذا أكل أو شرب ناسيا فلا يجب عليه ابتداءه بل يبني على ما تقدم منه . ويتقضى بدل اليوم الذي حصل فيه الفطر ولو كان الاعتكاف تطوعا . ومنها تناول السكر المحرم ليلا ولو أفاق قبل الفجر وكذلك تعاطى المخدر اذا خذره بالفعل فمضى تعاطى شيئا من ذلك بطل اعتكافه وابتدأه من أوله . ومنها فعل كبيرة لا تبطل الصوم كالغيبة والنميمة على أحد قولين مشهورين ، والقول الآخر هو أن ارتكاب الكبائر لا يبطله وقد تقدمت الإشارة الى ذلك . ومنها الجنون والإغماء فإذا جنى المعتكف أو أغمى عليه فان كان ذلك مبطلا للصوم كما تقدم بطل اعتكافه ولكنه لا يبتدئه من أوله بسد زواهما بل يبني على ما تقدم منه . ويتقضى بدل الأيام التي حصل فيها ان كان الاعتكاف واجبا كما تقدم في الحيض والنفس . ومنها الحيض والنفس كما تقدم في الشروط .

الحنفية — قالوا يفسد الاعتكاف أيضا بالإغماء اذا استمر أياما ومثله الجنون . وأما السكر =

مكروهات الاعتكاف وآدابه

وأما مكروهاته وآدابه، ففيها تفصيل في المذاهب^(١).

= ليلا فلا يفسده، وكذلك لا يفسد بالسباب والجدل ونحوهما من المعاصي . وأما الحيض والنفاس فقد تقدم أن الخلو منهما شرط لصحة الاعتكاف الواجب ولحل الاعتكاف غير الواجب فإذا طرأ أحدهما على المعتكف اعتكافا واجبا فسد اعتكافه . وإذا فسد الاعتكاف فإن كان فساده بالردة فلا قضاء بعد الاسلام كما تقدم وإن فسد بغيرها فإن كان الاعتكاف معينا كما إذا نذر اعتكاف عشرة أيام معينة قضى بدل الأيام التي حصل فيها المفسد ولا يستأنف الاعتكاف من أوله وإن كان غير معين استأنف الاعتكاف ولا يعتد بما تقدم منه على وجود المفسد .

الجنابة — قالوا من مفسدات الاعتكاف أيضا سكر المعتكف ولو ليلا . أما أن شرب مسكرا ولم يسكر أو ارتكب كبيرة فلا يفسد اعتكافه . ومنها الحيض والنفاس فإذا حاضت المرأة أو نفست بطل اعتكافها ولكنها بعد زوال المسانع تبني على ما تقدم منه لأنها معذورة بخلاف السكران فإنه لا يبني بعد زوال السكر ويبتدئ اعتكافه من أوله . ولا يبطل الاعتكاف بالإغماء، ومن المفسدات أن ينوي الخروج من الاعتكاف وإن لم يخرج بالفعل .

الشافعية — قالوا يفسد الاعتكاف أيضا بالسكر والجنون إن حصلوا بسبب تعديه ، وبالحيض والنفاس إذا كانت المدة المنذورة تخلو في الغالب عنهما بأن كانت خمسة عشر يوما فأقل في الحيض وتسعة أشهر فأقل في النفاس . أما إذا كانت المدة لا تخلو في الغالب عنهما بأن كانت تزيد على ما ذكر فلا يفسد بالحيض ولا بالنفاس كما لا يفسد بارتكاب كبيرة كالغيبة ولا بالشتم .

(١) المالكية — قالوا مكروهات الاعتكاف كثيرة : منها أن ينقص عن عشرة أيام أو يزيد على شهر . ومنها أكله خارج المسجد بالقرب منه كرحبته وفنائه . أما إذا أكل بعيدا من المسجد فإن اعتكافه يبطل . ومنها أن لا يأخذ القادر معه في المسجد ما يكفيه من أكل أو شرب ولباس . ومنها دخوله منزله القريب من المسجد لحاجة لا بد منها إذا لم يكن بذلك المنزل زوجته أو أمته لئلا يشتغل بهما عن الاعتكاف ، فإن كان منزله بعيدا من المسجد بطل اعتكافه بالخروج إليه . ومنها الاشتغال حال الاعتكاف بتعلم العلم أو تعليمه لأن المقصود من =

= الاعتكاف رياضة النفس وذلك يحصل غالبا بالذكر والصلاة . ويستثنى من ذلك العلم العيني فلا يكره الاشتغال به حال الاعتكاف . ومنها الاشتغال بالكتابة إن كانت كثيرة ولم يكن مضطرا لها لتحصيل قوته وإلا فلا كراهة . ومنها اشتغاله بغير الصلاة والذكر وقراءة القرآن والتسبيح والتحميد والتهليل والاستغفار والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وذلك كعيادة مريض بالمسجد وصلاة على جنازة به . ومنها صعوده منارة أو سطحا للأذان . ومنها اعتكاف ما ليس عنده ما يكفي . وأما آدابه : فمنها أن يستصحب ثوبا غير الذي عليه ، لأنه ربما احتاج له . ومنها مكثه في مسجد اعتكافه ليلة العيد إذا اتصل انتهاء اعتكافه بها ليخرج من المسجد إلى مصلى العيد فتتصل عبادة بعبادة . ومنها مكثه بمؤخر المسجد ليعبد عمن يشغله بالكلام معه . ومنها إبقائه برمضان . ومنها أن يكون في العشر الأواخر منه لالتماس ليلة القدر فانها تغلب فيها . ومنها أن لا ينقص اعتكافه عنه عشرة أيام .

الحنفية — قالوا يكره تحريما فيه أمور : منها الصمت إذا اعتقد أنه قربة . أما إذا لم يعتقد ذلك فلا يكره والصمت عن معاصي اللسان من أعظم العبادات . ومنها إحضار سلعة في المسجد للبيع . أما عقد البيع لما يحتاجه لنفسه أو لعياله بدون إحضار السلعة بفئات بخلاف عقد التجارة فإنه لا يجوز .

وأما آدابه : فمنها أن لا يتكلم إلا بخير وأن يختار أفضل المساجد وهي المسجد الحرام ثم الحرم النبوي ثم المسجد الأقصى لمن كان مقبلا هناك ثم المسجد الجامع ويلزم التلاوة والحديث والعلم وتدريسه ونحو ذلك .

الشافعية — قالوا من مكروهات الاعتكاف المجاعة والفصد إذا أمن تلويث المسجد وإلا حرم . ومنها الإكثار من العمل بصناعته في المسجد . أما إذا لم يكثر ذلك فلا يكره فن خاط أو نسج خصوصا قليلا فلا يكره .

وأما آدابه : فمنها أن يشتغل بطاعة الله تعالى كتلاوة القرآن والحديث والذكر والعلم لأن ذلك طاعة . ويسن له الصيام وأن يكون في المسجد الجامع وأفضل المساجد لذلك المسجد الحرام ثم المسجد النبوي ثم المسجد الأقصى . وأن لا يتكلم إلا بخير فلا يشتم ولا ينطق بلفو الكلام . الحنابلة — قالوا يكره للمعتكف الصمت إلى الليل وإذا نذر ذلك لم يجب عليه الوفاء به . وأما آدابه : فمنها أن يشغل وقته بطاعة الله تعالى كقراءة القرآن والذكر والصلاة وأن يستحب ما لا يهينه .

كتاب الزكاة

تعريفها

هي لغة التطهير والنماء قال تعالى : ﴿ قد أفاح من زكاهها ﴾ أى طهرها من الأدناس ، ويقال زكا الزرع إذا نما وزاد ، وشرعا تملك مال مخصوص لمستحقه بشرائط مخصوصة ، وسيأتى بيان ذلك .

حكمها ودليله

الزكاة ركن من أركان الاسلام الخمس وفرض عين على كل من توفرت فيه الشروط الآتية :
وقد فرضت في السنة الثانية من الهجرة وفرضيتها معلومة من الدين بالضرورة .
أما دليل فرضيتها فالكتاب والسنة والإجماع قال تعالى : ﴿ وآتوا الزكاة ﴾ . وقال تعالى : ﴿ وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ﴾ . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « بنى الاسلام على خمس » الحديث : فذكر منها وإيتاء الزكاة . وقد اتفقت الأمة على فرضيتها حتى صارت معلومة من الدين بالضرورة كما تقدم .

شروطها

يشترط لوجوب الزكاة أمور : منها البلوغ فلا تجب على الصبي . ومنها العقل فلا تجب على المجنون . وتجب الزكاة في مال كل منهما ويجب على الولي إخراجها عنه .^(١)

(١) الحنابلة - قالوا الزكاة حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة في وقت

مخصوص .

(٢) الحنفية - قالوا لا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون ولا يطالب وليهما

بإخراجها من مالهما لأنها عبادة محضة والصبي والمجنون لا يخاطبان بها وإنما وجب في مالهما الغرامات والنفقات لأنهما من حقوق العباد ووجب في مالهما العشر وصدقة الفطر لأن فيهما معنى المؤنة فالتحقيقا يحقون العباد وحكم المفتوه حكم الصبي فلا تجب الزكاة في ماله .

ومنها الإسلام فلا تجب على كافر سواء كان أصليا أو مرتدًا^(٢) وإذا أسلم المرتد فلا يجب عليه إخراجها لما مضى زمن ردة .
 وكما أن الإسلام شرط لوجوب الزكاة فهو شرط لصحتها أيضا لأن الزكاة لا تصح إلا بالنية والنية لا تصح من الكافر^(٣) .
 ومنها الملك التام وفيه تفصيل المذاهب^(٤) .

(١) المالكية — قالوا الإسلام شرط للصحة لا للوجوب فتجب على الكافر وإن كانت لا تصح إلا بالإسلام وإذا أسلم فقد سقطت بالإسلام لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ . ولا فرق بين الكافر الأصلي والمرتد .
 (٢) الشافعية — قالوا تجب الزكاة على المرتد وجوبا موقوفا على عوده إلى الإسلام فان عاد إليه تبين أنها واجبة عليه لبقاء ملكه فيخرجها حينئذ ولو أخرجها حال ردة أجزأت وتجزئه النية في هذه الحالة لأنها للتمييز لا للعبادة . أما إذا مات على ردة ولم يسلم فقد تبين أن المال خرج عن ملكه وصار فيئا فلا زكاة .
 (٣) الشافعية — قالوا تصح النية من المرتد لأنها للتمييز كما تقدم .
 (٤) الحنفية — قالوا الملك التام أن يكون المال مملوكا في اليد فلو ملك شيئا لم يقبضه فلا تجب فيه الزكاة كصداق المرأة قبل قبضه فلا زكاة عليها فيه ، وكذلك لا زكاة على من قبض مالا ولم يكن ملكا له كالمدين الذي في يده مال الغير . أما مال العبد المكاتب فانه وإن كان مملوكا له ملكا غير تام إلا أنه خارج بقيد الحرية الآتى . وأما مال الرقيق فهو غير مملوك له وهو خارج أيضا بقيد الحرية ولا زكاة في المال الموقوف لعدم الملك فيه ولا في الزرع النابت بأرض مباحة لعدم الملك أيضا .

المالكية — قالوا الملك التام هو أن يكون الشخص صاحب التصرف فيما ملك فلا زكاة على العبد بجميع أنواعه فيما ملك من المال لأن ملكه غير تام ولو كان مكاتبا لأن تصرفه ربما أدى إلى عجزه عن أداء دين الكتابة فيرجع رقيقا ، وكذلك لا زكاة على من كان تحت يده شيء غير مملوك له كالمرتدين . وأما المرأة فصداقها مملوك لها ملكا تاما إلا أنها لا تزكيه حال وجوده بيد الزوج وإنما يجب عليها زكاته بعد أن يمضى عليه حول عندها بعد قبضه . وأما المدين الذي بيده مال غيره وكان عينا فإن كان عنده ما يمكنه أن يوفى الدين منه من عقار وغيره =

ومنها حولان الحول القمري على ملك النصاب وفيه تفصيل المذاهب ^(١).

== وجب عليه زكاة المال الذي بيده متى مضى عليه حول لأنه بالقدرة على دفع قيمته من عنده أصبح مملوكا له . أما إذا كان المال الذي عنده حرثا أو ماشية أو معدنا فإن الدين لا تستقط زكاته ولا يتوقف وجوب الزكاة على أن عنده ما يوفي به الدين ، ولا زكاة في مال مباح لعموم الناس كالزراع النابت وحده في أرض غير مملوكة لأحد فيكون الزرع لمن أخذه ولا تجب الزكاة فيه . وأما الموقوف على غير معينين كالفقراء أو على معينين فتجب زكاته على ملك الواقف لأن الوقف لا يخرج العين على الملك فلو وقف بستانا ليوزع ثمره على الفقراء أو على معينين كبنى فلان وجب عليه أن يزكي ثمره متى خرج منه نصاب ، فإن خرج منه أقل من نصاب فلا زكاة إلا إذا كان عند الواقف ثمر من بستان آخر يكمل النصاب فتجب عليه زكاة الجميع . الشافعية — قالوا اشتراط الملك التام يخرج الرقيق والمكاتب فلا زكاة عليهما أما الأول فلا نه لا يملك . وأما الثاني فلا أن ملكه ضعيف ، وكذلك يخرج المال المباح لعموم الناس كزرع نبت بفلاة وحده بدون أن يستنبته أحد فلا زكاة فيه على أحد لعدم ملكه له وخروج أيضا المال الموقوف على غير معين فلا تجب الزكاة فيه ، كما إذا وقف بستانا على مسجد أو رباط أو جماعة غير معينين كالفقراء والمساكين فلا تجب الزكاة في ثمره وزرعه . أما إذا أخرجت الأرض وزرعت فيجب على المستأجر الزكاة مع أجرة الأرض ، وكذلك الموقوف على معين تجب الزكاة فيه . وأما صديق المرأة إذا كان بيد زوجها فهو من قبيل الدين وسيأتي أن زكاته واجبة وإنما تخرج بعد قبضه . وكذلك يجب على من استدان مالا من غيره أن يزكاه إذا حال عليه الحول وهو في ملكه لأنه ملكه بالاستقراض ملكا تاما .

الحنابلة — قالوا الملك التام هو أن يكون المال بيده لم يتماق به حق للغير ويتصرف فيه على حسب اختياره وفوائده له لا لغيره فلا تجب الزكاة في دين الكتابة ولا فيما هو موقوف على غير معين كالمساكين أو على مسجد ومدرسة ونحوها . أما الوقف على معين فتجب فيه الزكاة فمن وقف أرضا أو شجرا على معين فتجب عليه الزكاة في غلة ذلك متى بلغت نصابا . أما صديق المرأة فهو من قبيل الدين وسيأتي حكمه وحكم المال الذي استدانه شخص من غيره . أما العبد فلا زكاة عليه وسيأتي الكلام فيه عن ذكر شرط الحرية .

(١) الحنفية — قالوا يشترط كمال النصاب في طرفي الحول سواء بقي في أثناءه كاملا

== أولا، فإذا ملك نصابا كاملا في أول الحول ثم بقى كاملا حتى حال الحول وجبت الزكاة، فان نقص في أثناء الحول ثم تم في آخره وجبت فيه الزكاة كذلك أيضا . أما اذا استمر ناقصا حتى فرغ الحول فلا تجب فيه الزكاة ومن ملك نصابا في أول الحول ثم استفاد مالا في أثناء الحول يضم الى أصل المسال وتجب فيه الزكاة اذا بلغ المجموع نصابا وكان المسال المستفاد من جنس المسال الذي معه، وانما يشترط حولان الحول في غير زكاة الزرع والثمار . أما زكاتهما فلا يشترط فيها ذلك .

المسالكية — قالوا حولان الحول شرط لوجوب الزكاة في غير المعدن والركاز والحرث (الزرع والثمار) . أما هي فتجب فيها الزكاة ولو لم يحل عليها الحول كما يأتي تفصيله في كل من هذه الأنواع الثلاثة ، وإذا ملك نصابا من الذهب أو الفضة في أول الحول ثم نقص في أثناءه ثم ربح فيه ما يكمل النصاب في آخر الحول، فتجب عليه الزكاة لأن حول الربح حول أصله وكذا لو ملك أقل من نصاب في أول الحول ثم أثمر فيه فربح ما يكمل النصاب في آخر الحول وجب عليه زكاة الجميع .

الحنابلة — قالوا يشترط لوجوب الزكاة مضي الحول ولو تقريبا فتجب الزكاة مع نقص الحول نصف يوم وهذا الشرط معتبر في زكاة الأثمان والمواشي وعروض التجارة . أما في غيرها كالتمسار والمعادن والركاز فلا يشترط لوجوب الزكاة فيها حولان الحول ، ولا بد من حولان الحول بتمامه ولو تقريبا على النصاب فإذا ملك أقل من نصاب في أول الحول ثم أثمر فيه فربح ما يكمل النصاب فيعتبر حول الجميع من حين تمام النصاب فلا زكاة إلا إذا مضى حول من يوم التمام . أما اذا ملك في أول الحول نصابا ثم استفاد في أثناء الحول مالا من جنسه بالتجارة فيه فإنه يضم الى أصل الذي عنده ويترك الجميع على حول الأصل لأن حول الربح حول أصله متى كان الأصل نصابا .

الشافعية — قالوا حولان : الحول شرط لوجوب الزكاة على التحديد فلو نقص الحول ولو لحظة فلا زكاة ؛ وإنما يشترط حولان الحول في غير زكاة الحبوب والمعدن والركاز وربح التجارة لأن ربح التجارة يترك على حول أصله بشرط أن يكون الأصل نصابا فإن كان أقل من نصاب ثم كمل النصاب بالربح فالحول من حين التمام ولو كان النصاب كاملا في أول الحول ثم نقص في أثناءه ثم كمل بعد ذلك فلا زكاة إلا إذا مضى حول كامل من يوم التمام .

ومنها أن يبلغ المسال المملوك نصابا فلا تجب الزكاة إلا على مالك النصاب (والنصاب هو ما نصبه الشارع علامة على وجوب الزكاة) . ويختلف النصاب باختلاف المسال المزكى وسيأتي بيانه عند ذكر كل نوع من الأنواع التي تجب فيها الزكاة .

ومنها الحرية فلا تجب على الرقيق ولو مكاتباً .

ومنها فراغ المسال من الدين فمن كان عليه دين يستغرق النصاب أو ينقصه فلا تجب عليه الزكاة على تفصيل في المذاهب ^(١) .

(١) الشافعية — قالوا لا يشترط فراغ المسال من الدين فمن كان عليه دين وجبت عليه الزكاة ولو كان ذلك الدين يستغرق النصاب .

الحنفية — قالوا ينقسم الدين بالنسبة لذلك إلى ثلاثة أقسام : (الأول) أن يكون ديناً خالصاً للعباد . (الثاني) أن يكون ديناً لله تعالى : لكن له مطالب من جهة العباد كدين الزكاة والمطالب هو الامام في الأموال الظاهرة (وهي السوائم وما يخرج من الأرض) أو نائب الامام في الأموال الباطنة (وهي أموال التجارة كالذهب والفضة) ونائب الامام هم الملاك لأن الامام كان يأخذها إلى زمن عثمان رضي الله عنه ففوضها عثمان إلى أربابها في الأموال الباطنة . (الثالث) أن يكون ديناً خالصاً لله تعالى ليس له مطالب من جهة العباد كديون الله تعالى الخالصة من ندور وكفارات وصدقة فطر ونفقة جع .

فالدين الذي يمنع وجوب الزكاة هو دين التسمين الأولين فإذا ملك شخص نصاب الزكاة ثم حال عليه الحول ولم يخرج زكاته ثم حال عليه حول آخر فانه لا تجب عليه الزكاة فيه بالنسبة للحول الثاني لأن دين زكاة الحول الأول ينقصه عن النصاب وكذا لو ملك مالا وكان عليه دين لشخص آخر لا فرق بين أن يكون الدين قرضاً أو ثمن مبيع أو تقبداً أو ميكلاً أو موزوناً أو حيواناً أو غيره والدين المذكور يمنع وجوب الزكاة بجميع أنواعها إلا زكاة الزروع والثمار (العشر والخراج) . أما القسم الثالث فانه لا يمنع وجوب الزكاة .

المالكية — قالوا من كان عليه دين ينقص النصاب وليس عنده ما يفي به من غير مال الزكاة مما لا يحتاج اليه في ضرورياته كدار السكنى فلا تجب عليه الزكاة في المسال الذي عنده ، وهذا الشرط خاص بزكاة الذهب والفضة إذا لم يكونا من معدن أو ركاز . أما المشاشية والحرث فتجب زكتهما ولو مع الدين وكذا المعدن والركاز .

ولا تجب الزكاة في دور السكنى وثياب البدن وأثاث المنزل ودواب الركوب وسلاح الاستعمال وما يتجمل به من الأواني إذا لم يكن من الذهب أو الفضة، وكذا لا تجب في الجواهر كاللؤلؤ والياقوت والزبرجد ونحوها إذا لم تكن للتجارة، وكذا لا تجب في آلات الصناعة مطلقا سواء أبقى أثرها في المصنوع أم لا^(١)، وكذا لا تجب في كتب العلم إذا لم تكن للتجارة سواء أكان مالكتها من أهل العلم أم لا^(٢).

الأنواع التي تجب فيها الزكاة

الأنواع التي تجب فيها الزكاة خمسة أشياء : (الأول) النعم (وهي الإبل والبقر والغنم) والمراد بها الأهلية فلا زكاة في الوحشية ولا في المتولد^(٣) بين وحشي وأهلي سواء أكانت الأم أهلية أم لا والمراد بالبقر ما يشمل الجاموس والغنم ما يشمل المعز . ولا زكاة في غير ما بيناه من الحيوان فلا زكاة في الخيل والبغال والحمير والفهد والكلب المعلم ونحوها إلا إذا كانت للتجارة ففيها زكاة التجارة الآتي بيانها . (الثاني) الذهب والفضة ولو غير مضروبين . (الثالث) عروض التجارة . (الرابع) المعدن والركاز . (الخامس) الزروع والثمار . ولا زكاة فيها عدا هذه الأنواع الخمسة .

= الحسابلة — قالوا لا تجب الزكاة على من عليه دين يستغرق النصاب أو ينقصه ولو كان الدين من غير جنس المال المزكى ولو كان دين نراج أو حصاد أو أجرة أرض وحرث، ويمنع الدين وجوب الزكاة في الأموال الباطنة كالنقود وقيم عروض التجارة والمعدن . والأموال الظاهرة كالمراشي والحبوب والثمار . فمن كان عنده مال وجبت زكاته وعليه دين فليخرج منه بقدر ما يفي دينه أولا ثم يزكى الباقي إن بلغ نصابا .

(١) الحنفية — قالوا آلات الصناعة إذا بقي أثرها في المصنوع كالصبغة تجب فيها الزكاة وإلا فلا .

(٢) الحنفية — قالوا كتب العلم إذا كان مالكتها من أهل العلم فلا تجب فيها الزكاة وإلا وجبت .

(٣) الحنفية — قالوا المتولد بين وحشي وأهلي ينظر فيه لام، فإن كانت أهلية ففيها الزكاة وإلا فلا زكاة فيها .

الحسابلة — قالوا تجب الزكاة في الوحشية والمتولد بين وحشية وأهلية .

زكاة النعم

تجب الزكاة في النعم بشرط أن تكون سائمة^(١) وأن تبلغ نصاباً وفي بيان السائمة تفصيل المذاهب . أما النصاب فيختلف باختلاف النعم كالآتي :

(١) المالكية — قالوا لا يشترط في وجوب زكاة النعم السوم فتجب الزكاة فيها متى بلغت نصاباً سواء أكانت سائمة أم معلوفة ولو في جميع السنة وسواء أكانت عاملة أم غير عاملة .
(٢) الجنبالة — قالوا السائمة هي التي تكتفى برعى الكلأ المباح في أكثر السنة على الأقل ويشترط أن تكون مقصودة للدر أو النسل أو التسمين فلو اتخذت للحمل أو الركوب أو الحرث فلا زكاة فيها ، ولو اتخذت للتجارة ففيها زكاة التجارة الآتي بيانها . ولا يشترط أن ترسل للرعى فلورعت بنفسها أو بفعل غاصب أكثر الحصول بدون أن يقصد مالكتها ذلك وجبت فيها الزكاة .

الشافعية — قالوا السائمة هي النعم التي يرسلها صاحبها العالم بأنه مالك لها أو نائبه لرعى الكلأ المباح كل الحصول ومثل الكلأ المباح الكلأ المملوك إذا كانت قيمته يسيرة ولا يضرب علفها بشيء يسير تعيش بدونه بلا ضرر بين كيوم أو يومين إذا لم يقصد بذلك العلف اليسير قطع السوم . فلو تخلف شرط من هذه الشروط لا تكون سائمة كأن سامت بنفسها أو أسامها غير مالكتها أو نائبه أو علفت قدراً لا تعيش بدونه ، وكذا لو علفت بشيء تعيش بدونه بضرر بين أو تعيش بلا ضرر بين لكن قصد بعلفها قطع السوم أو ورثها وارث ولم يعلم بانتقال الملك إليه فلا زكاة فيها في كل هذه الأحوال كما لا زكاة في السائمة المستحقة للشروط إذا قصدت للعمل .

الحنفية — قالوا السائمة هي التي يرسلها صاحبها لترعى في البراري في أكثر السنة لقصد الدر أو النسل أو السمن الذي يراى به تقويتها لا ذبحها فلا بد من أن يقصد صاحبها إسامتها لذلك . فان قصد إسامتها للذبح أو الحمل أو الركوب أو الحرث فلا زكاة فيها أصلاً . وإن أسامها للتجارة ففيها زكاتها التي سيأتي بيانها ، وكذا لا تجب فيها الزكاة إن علفها نصف السنة أو أكثر من نصفها كما لا تجب الزكاة إن سامت بنفسها بدون قصد من مالكتها .

المالكية — لم يحددوا السائمة لأنه لا فرق عندهم بين السائمة وغيرها في وجوب الزكاة كما تقدم .

زكاة الإبل

أول نصاب الإبل خمس، فإذا بلغت فيها شاة من الضأن أو المعز كما يأتي بيانه وهكذا في كل خمس شاة إلى عشرين ففيها أربع شياه، فإن بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض، وإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون، فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة، فإذا بلغت إحدى وستين ففيها جذعة، فإذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون، فإذا بلغت إحدى وتسعين ففيها حقتان، فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ففيها ثلاث بنات لبون^(١)، فإذا بلغت مائة وثلاثين تغير الواجب فيكون في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة ففي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة، وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون، وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق وهكذا يكون التفاوت بزيادة عشرة فعشرة.

(١) المالكية — قالوا إذا بلغت الإبل مائة وإحدى وعشرين إلى تسع وعشرين خير الساعي بين أن يأخذ ثلاث بنات لبون أو حقتين إذا وجد الصنفان عند المزكي أو فقدا. أما إذا وجد أحدهما فقط فإنه يتعين الإخراج منه ولا يكلف رب المال بإخراج النصف المفقود إذا رأى الساعي ذلك.

الحنفية — قالوا إذا زاد العدد على مائة وعشرين استؤنفت الفريضة وكانت زكاة ما زاد زكاة النصاب الأول فيجب في كل خمس يزيد على ذلك شاة مع الحقتين إلى مائة وخمس وأربعين ففيها حقتان وبنت مخاض، وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق ثم تجب في كل خمس يزيد على مائة وخمسين شاة إلى مائة وأربع وسبعين، وفي مائة ونحوها حقائق وبنت مخاض، وفي مائة وست وثمانين ثلاث حقائق وبنت لبون، وفي مائة وست وتسعين أربع حقائق إلى مائتين، وفي مائتين يخير المصنف بين أربع حقائق أو خمس بنات لبون ثم تستأنف الفريضة كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين بمعنى أنه يجب في كل خمس تزيد على مائتين شاة مضافة إلى ما وجب في ذمته إلى مائتين وأربع وعشرين، فإذا بلغت مائتين ونحوها وعشرين ففيها بنت مخاض مع الأربع حقائق أو الخمس بنات اللبون إلى مائتين وست وثلاثين ففيها بنت لبون مع ما وجب في المائتين إلى مائتين ونحوها وأربعين، فإذا بلغت مائتين وستا وأربعين ففيها خمس حقائق إلى مائتين وخمسين، فإذا زادت فعل في الخمسين الزائدة مثل ما تقدم وهكذا.

وما بين كل فريضتين من جميع الفرائض المتقدمة معفو عنه لا زكاة فيه مثلاً الخمس من الإبل فيها شاة والتسع فيها شاة أيضاً فلا شيء عليه في مقابلة الأربع الزائدة على أصل النصاب وهكذا . وبنت المخاض هي ما بلغت من الإبل سنة ودخلت في الثانية . وبنت اللبن ما أتمت سنتين ودخلت في الثالثة . والحقة ما أتمت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة . والجذعة ما أتمت أربع سنين ودخلت في الخامسة ^(١) .

أما الشاة المجزئة وبيان نوعها ففي ذلك تفصيل المذاهب ^(٢) .

(١) الحسابلة — اكتفوا في تعريف الاصناف المذكورة بتمام سننها ولم يذكروا الدخول في السنة التي بعده مثلاً بنت المخاض ما كان سننها سنة كاملة وهكذا .

(٢) الحنفية — قالوا الشاة التي تجزئ في الزكاة ما أتمت سنة ودخلت في الثانية معزا كانت أو ضانا . ويشترط أن تكون سليمة من العيوب ولو كانت الإبل المزكاة معيبة .

الحسابلة — قالوا الشاة التي تجزئ في الزكاة إن كانت من الضأن فيشترط أن تتم ستة أشهر، وإن كانت من المعز اشترط فيها تمام سنة كاملة، ويجب أن تكون الشاة المخرجة سليمة من العيوب التي تمنع من إجزاءها في الأضحية إلا أنه إذا كانت الإبل المخرج عنها مريضة تنقص قيمة الشاة بنسبة نقص قيمة الإبل المريضة عن الإبل الصحيحة مثلاً إذا كان عند الشخص خمس من الإبل تساوي لمرضاها ثمانين جنيهاً ولو كانت صحيحة لكانت قيمتها مائة فيكون نقص المريضة من الصحيحة الخمس فلو كانت الشاة التي تخرج عن الإبل الصحيحة تساوي خمسا فالتى تخرج عن الإبل المريضة شاة صحيحة تساوي أربعاً فقط .

الشافعية — قالوا الشاة التي تجزئ في الزكاة إن كانت ضانا وجب أن تتم سنة إلا إذا أسقطت مقام أسنانها بعد مضي ستة أشهر من ولادتها فإنها تجزئ وإن لم تتم الحول وإن كانت من المعز فيشترط أن تتم سنتين وتدخل في الثالثة ولا بد في كل منها من السلامة وإن كانت الإبل التي يخرج زكاتها معيبة .

المالكية — قالوا الشاة التي يجزئ إخراجها في الزكاة لا بد أن تكون جذعة، أو جذعا، أو في كل منهما سنة تامة سواء كانت من الضأن أو المعز، إلا أنه في إخراج الواجب من أي الصنفين تفصيل يتلخص فيما يأتي .

يتعين إخراج الشاة من الضأن إن كان أكثر غنم أهل البلد الضأن ولو كانت غنم المفزكي —

زكاة البقر

أول نصاب البقر ثلاثون، فإذا بلغت فيها تبيع أو تبيعة^(١)، فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة^(٢)، فإذا زادت على ذلك ففي كل ثلاثين تبيع أو تبيعة، وفي كل أربعين مسنة ففي الستين تبيعان أو تبيعتان، وفي السبعين مسنة وتبيع، وفي الثمانين مستنان، وفي التسعين ثلاثة أتبعه، وفي المائة مسنة وتبيعان، وفي مائة وعشرة مستنان وتبيع، وفي مائة وعشرين الواجب أربعة أتبعه أو ثلاث مسنات^(٣). وهكذا وما بين الفريضتين معفو عنه ولا زكاة فيه^(٤). والتبيع ما أوفى سنة ودخل في الثانية^(٥). والمسنة ما أوفت سنتين ودخلت في الثالثة^(٦).

== بخلاف ذلك، فإن كان أكثر الغنم في بلد المزكى هو المعز فالواجب إخراج الشاة منه إلا إذا تبرع بإخراجها من الضأن فيكفيه ذلك ويجبر الساعي على قبوله، فإن تساوى الضأن والمعز في البلد خير الساعي في أخذ الشاة من الضأن أو المعز ويجب أن تكون الشاة التي يخرجها سليمة من العيوب فلا يجوز إخراج المعيبة إلا إذا رأى الساعي أنها أنفع للفقراء لكثرة لحمها مثلاً فيجزئ إخراجها لكن لا يجبر المالك على دفعها.

(١) الشافعية والمالكية — قالوا الواجب في الثلاثين من البقر تبيع والتبيعة أفضل فيجزئ إخراجها بالأولى.

(٢) الحنفية — قالوا الذكر والأنثى سواء فالأربعون من البقر الواجب فيها مسن أو مسنة.

(٣) المالكية — قالوا في مائة وعشرين أربعة أتبعه أو ثلاث مسنات يخرج أخذ الزكاة في أخذ أيهما شاء إذا وجد الصنفان أو فقداً معاً، فإذا وجد أحدهما فقط عند المالك تعين الأخذ منه وليس لأخذ الزكاة جبره على شراء الصنف الآخر.

(٤) الحنفية — قالوا ما بين الفريضتين معفو إلا فيما زاد على الأربعين إلى الستين فإنه تجب الزكاة في الزيادة بقدرها من المسنة على ظاهر الرواية ففي الواحدة الزائدة على الأربعين ربع عشر مسنة، وفي الاثنين نصف عشر مسنة وهكذا إلى الستين.

(٥) المالكية — قالوا التبيع هو ما أوفى سنتين ودخل في الثالثة.

(٦) المالكية — قالوا المسنة ما أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة.

زكاة الغنم

أول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة من الضأن أو المعز بالسَّن التي تقدّم بيانها إلا أنه إذا كانت الغنم ضأناً تعين الإخراج منها، وإن كانت معزاً فالإخراج من المعز، وإن كانت الغنم ضأناً ومعزاً، فإن كان الغالب أحدهما فالشاة المخرجة تكون منه، وإن تساوى مثل أن يكون عنده عشرون من الضأن وعشرون من المعز خير الساعي في أخذ الشاة من أى الصنفين شاء^(١)، فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ففيها شاتان، فإذا بلغت مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياه، وفي أربعمائة شاة أربع شياه، وما زاد ففي كل مائة شاة، وما بين القريضتين معفو عنه فلا زكاة فيه.

زكاة الذهب والفضة

تجب الزكاة في الذهب والفضة إذا بلغا النصاب، ونصاب الذهب عشرون مثقالاً وهو الدينار^(٢). ويساوى بالعملة المصرية أحد عشر جنيهاً مصرياً ونصفاً وربعاً وثماناً، وقيمة ذلك بالقروش المصرية ١١٨٧,٥ قرش، وقيمة النصاب بالجنبة الانجليزية اثناً عشر جنيهاً وثمان جنبة انجليزية، وقيمة النصاب بالبنو ونحسا خمس، وقيمة النصاب من المجر خمسة وعشرون مجراً وثمانية أتناسع، وقيمة النصاب من البندق خمسة وعشرون بندقياً ونصف بندقي. ويجب أن يخرج مالك النصاب من الذهب ربع العشر زكاة له بالشروط المتقدمة. ونصاب الفضة مائتا درهم. وتساوى بالريال المصري ستة وعشرين ريالاً مصرياً وتسعة قروش وثلاثي قرش. ويساوى بالقروش المصرية خمسمائة وتسعة وعشرين قرشاً وثلاثين،

(١) الشافعية — قالوا يحزى إخراج الضأن عن المعز وعكسه مع رعاية القيمة فلو كانت غنمه كلها ضأناً وأراد أن يخرج ثنية من المعز أجزاء ذلك بشرط أن تكون قيمتها تساوى قيمة الجزعة من الضأن وهكذا.

الحنبلة — قالوا يحزى إخراج الواحدة من المعز عن الضأن بشرط أن يكون سنّها حولاً، كما تجزى الشاة من الضأن عن أربعين من المعز بشرط أن لا ينقص سنّها عن ستة أشهر كما تقدم.

(٢) الحنبلة — قالوا الدينار أصغر من المثقال فالنصاب بالدينار خمسة وعشرون ديناراً وسبعمائة دينار وتسع دنانير.

فمن ملك نصاباً منها وجب عليه إخراج ربع العشر زكاة له ولا فرق بين أن يكون الذهب والفضة مضروبين أو غير مضروبين . وهذا في غير الحلّى . أما الحلّى ففيه تفصيل المذهب .^(١)

(١) المسالكية — قالوا الحلّى المباح كالسوار للرأ وقبضة السيف المعدّ للجهاد والسن والأنف للرجل لا زكاة فيه إلا في الأحوال الآتية : (أولاً) أن يتكسر بحيث لا يرجى عوده الى ما كان عليه إلا بسبك مرة أخرى . (ثانياً) أن يتكسر بحيث يمكن عوده بدون السبك مرة أخرى ولكن لم ينو مالكه إصلاحه . (ثالثاً) أن يكون معدّاً لتأثيب الدهر وحوادثه لا للاستعمال . (رابعاً) أن يكون معدّاً لمن سيوجد للسالك من زوجة وبنت مثلاً . (خامساً) أن يكون معدّاً لصداق من يريد أن يزوجها أو يزوجها لولده . (سادساً) أن ينوى به التجارة ففي جميع هذه الأحوال تجب فيه الزكاة . وأما الحلّى المحترّم كالأواني والمرود والمكحلة فتجب فيه الزكاة بلا تفصيل والمعتبر في زكاة الحلّى الوزن لا القيمة .

الحنفية — قالوا الزكاة واجبة في الحلّى سواء كان للرجال أو للنساء تبرأ كان أو سبيكة آتية كان أو غيرها ويعتبر في زكاته الوزن لا القيمة .

الحنابلة — قالوا لا زكاة في الحلّى المباح المعدّ للاستعمال أو الإعارة لمن يباح له استعماله ، فإن كان غير معدّ للاستعمال فتجب زكاته إذا بلغ النصاب من جهة الوزن ، فإذا بلغ النصاب من جهة القيمة دون الوزن لا تجب فيه الزكاة . أما الحلّى المحترّم فتجب فيه الزكاة كما تجب في آتية الذهب والفضة البائنة نصاباً وزناً وإذا انكسر الحلّى فإن أمكن لبسه مع الكسر فهو كالصحيح لا تجب فيه الزكاة وإن لم يمكن ، فإن كان يحتاج في إصلاحه الى صوغ وجبت فيه الزكاة . وإن لم يحتاج الى صوغ ونوى إصلاحه فلا زكاة فيه .

الشافعية — قالوا لا تجب الزكاة في الحلّى المباح الذي حال عليه الحول مع مالكه العالم به . أما إذا لم يعلم بملكه كأن يرث حلياً يبلغ نصاباً ومضى عليه الحول بدون أن يعلم بانتقال المالك اليه فإنه تجب عليه زكاته . أما الحلّى المحترّم كالذهب للرجل فإنه تجب فيه الزكاة ومثله حلّى المرأة إذا كان فيه إسراف تكلّخل المرأة إذا بلغ مائتي مثقال فإنه تجب فيه الزكاة أيضاً ، كما تجب في آتية الذهب والفضة ، وتجب الزكاة في قلادة المرأة المأخوذة من الذهب والفضة المضروبين إذا لم تكن لها عروة من غير جنسها فإن كانت لها عروة منهما ، فلا زكاة فيها ويعتبر في زكاة الحلّى الوزن دون القيمة ، وإذا انكسر الحلّى لم تجب زكاته إذا قصد إصلاحه وكان إصلاحه ممكناً بلا صياغة وإلا وجبت .

زكاة الدين

من كان له دين على آخر يبلغ نصابا وحال عليه الحول واستكمل الشرائط المتقدمة ، ففي زكاته تفصيل في المذاهب .^(١)

(١) الحنفية — قالوا ينقسم الدين الى ثلاثة أقسام . قوى ، ومتوسط ، وضعيف .
فالقوى هو دين القرض والتجارة اذا كان على معترف به ولو مفلسا . والمتوسط هو ما ليس دين
تجارة كضمن دار السكنى وثيابه المحتاج اليها اذا باعها ونحو ذلك مما يتعلق به حاجته الأصلية
كطعامه وشرابه . والضعيف هو ما كان في مقابل شيء غير المال كدين المهر فانه ليس بدلا
عن مال أخذه الزوج من زوجته وكدين الخلع بأن خالعهما على مال وبقي دينه في ذمته فان هذا
الدين لم يكن بدل شيء أخذه منها ومثله دين الوصية ونحوه ، فأما الدين القوى فانه يجب فيه
أداء الزكاة عن كل ما يقبض منه إن كان يساوي أربعين درهما فكلما قبض أربعين درهما
وجب عليه أن يخرج زكاتها درهما واحدا ولا يجب عليه إخراج شيء اذا قبض أقل من
الأربعين سواء قبض أقل منها ابتداء بأن قبض أول دفعة ثلاثين مثلاً أو قبض في الأول
أربعين ثم قبض أقل منها بعد ذلك فانه لا تجب عليه الزكاة في كل حال إلا في الأربعين
الكاملة لأن الزكاة لا تجب في الكسور من الأربعين ، فلو كان له دين عند آخر يبلغ ثلاثمائة
درهم مثلاً ثم حال عليها ثلاثة أحوال فقبض منها مائتين وجب عليه أن يخرج زكاة السنة
الأولى عنها خمسة دراهم فيبقى منها مائة وخمسة وتسعون تحتوى على الأربعين أربع مرات
وذلك يساوي مائة وستين درهما فيخرج عنها أربعة دراهم وهي زكاة السنة الثانية فيبقى مائة
وسبعة وثمانون درهما تحتوى أيضا على الأربعين أربع مرات فيخرج زكاة السنة الثالثة أربع
دراهم أيضا ولا شيء عليه فيما زاد عن ذلك ويعتبر حولان الحول في الدين القوى من وقت
ملك النصاب لا من وقت القبض فيجب أداء الزكاة بمجرد القبض بلا خلاف . أما الدين
المتوسط فانه لا يجب فيه الزكاة إلا اذا قبض منه نصابا فاذا كان الدين خمسمائة درهم مثلاً
وقبض مائتين وجب عليه أن يخرج خمسة دراهم ولا يجب عليه فيما دون ذلك كما تقدم . والدين
المتوسط مثل الدين القوى في حولان الحول عليه فيعتبر حوله بحسب الأصل لا من وقت
القبض في الأصح . وأما الدين الضعيف فانه يجب أداء الزكاة فيه بقبض نصاب منه بشرط
أن يحول عليه الحول من وقت القبض وهذا كله اذا لم يكن عنده مال يبلغ نصابا سوى مال

== الدين . أما لو كان عنده مال يبلغ ذلك ثم قبض من الدين شيئا سواء كان ما قبضه قليلا أو كثيرا وسواء كان الدين قويا أم متوسطا أم ضعيفا فإنه يجب ضم ما قبضه من الدين إلى ما عنده من المال وإخراج زكاة الجميع لأن المقبوض من الدين في هذه الحالة يكون كالمال الذي استفاده في أثناء السنة فقد علمت أنه يجب ضمه إلى الأصل .

الحنابلة — قالوا تجب زكاة الدين إذا كان ثابتا في ذمة المدين ولو كان المدين مفلسا إلا أنه لا يجب إخراج زكاته إلا عند قبضه فيجب عليه إخراج زكاة ما قبضه فورا إذا بلغ نصابا بنفسه أو بضمه إلى ما عنده من المال، ولا زكاة في الديون التي لم تكن ثابتة في ذمة المدين .

المالكية — قالوا من ملك مالا بسبب ميراث أو هبة أو صدقة أو صداق أو خلع أو بيع عرض مفتى كان باع مناعا أو عقارا أو أرض جناية (تعويض) ولم يضع عليه يده بل بقي دين له عند واضع اليد فإن هذا الدين لا تجب فيه الزكاة إلا بعد أن يقبضه ويمضى عليه حول من يوم قبضه . مثال ذلك : رجل ورث مالا من أبيه وعينت له المحكمة حارسا قبل أن يقبضه لسبب من الأسباب واستمر دين له أعواما كثيرة فإنه لا يطالب بزكاته في كل هذه الأعوام ولو أخره فرارا من الزكاة، فإذا قبضه ومضى عليه حول بعد قبضه وجبت عليه زكاة ذلك الحول ويحتسب من يوم القبض .

ومن كان عنده مال مقبوض بيده وأقرضه لغيره وبقي عند المدين أعواما كثيرة فإنه تجب عليه زكاة عام واحد إلا إذا أخره قصدا فرارا من الزكاة فإنه تجب عليه زكاته في كل الأعوام التي قصد تأخيرها ويحتسب عام زكاة هذا المال من يوم الملك أو من يوم تزكيته إن كان قد زكاه قبل إقرضه فإذا ملك شخص مالا ومكث معه ستة أشهر ثم أقرضه لآخر فكث عنده ستة أشهر أخرى فإنه تجب فيه الزكاة عن هذا الحول لأنه يحتسب من يوم الملك . أما إذا مكث بيده سنة ثم زكاه وأقرضه لآخر فإن الحول يحتسب من يوم تزكيته . وإنما تجب الزكاة في هذا الدين بشروط أربعة : (أولا) أن يكون أصله (وهو ما أعطاه للمدين) عينا (ذهبا أو فضة) أو عرض تجارة لمحتكر (التاجر المحتكر هو الذي لا يبيع ولا يشتري بالسعر الحاضر وإنما يجبس السلع عنده رجاء ارتفاع الأسواق) . مثال ما أصله عين أن يكون عنده عشرون جنينها فيسلفها لغيره . ومثال ما أصله عرض تجارة لمحتكر أن يكون عنده ثياب للتجارة (وهو محتكر) فيبيعها لغيره بعشرين جنينها مؤجلة إلى عام أو أكثر فإن كان أصل الدين عرضا ==

= للفقيرة ولم ينو به التجارة، كما إذا كان عنده دار اتخذها لسكناه ثم باعها بأربعمائة جنيه مؤجلة عاما أو أكثر فلا تجب عليه زكاة ثمنها إلا إذا قبض منه نصابا فأكثر ومضى على المقبوض من يوم قبضه عام فيزكى ذلك المقبوض لا غير . وإن كان أصل الدين عرض تجارة لتاجر مدير (وهو الذي يبيع ويشترى بالسعر الحاضر) فإنه يزكى الدين كل عام باضافته الى قيم العروض التي عنده والى ما باع به من الذهب والفضة على ما يأتي في زكاة التجارة .

(ثانيا) أن يقبض شيئا من الدين على التفصيل الآتي، فإن لم يقبض منه شيئا فلا زكاة عليه إلا في دين تجارة المدير على ما يأتي . (ثالثا) أن يكون المقبوض ذهباً أو فضة فإن قبض عروضاً كثياب وقمح فلا تجب عليه الزكاة إلا إذا باع هذه العروض ومضى حول من يوم قبض العروض فيزكى الثمن حينئذ وهذا إذا كان تاجراً محتكراً ، فإذا كان مديراً زكى قيمة العروض كل عام ولو لم يبيعها ، وإذا لم يكن تاجراً أصلاً بأن قبض عروضاً للفقيرة ثم باعها لحاجة فإنها تجب زكاتها عليه إذا مضى عليها حول من يوم قبض ثمنها . (رابعا) أن يكون المقبوض نصاباً على الأقل ولو قبضه لعدة مرات أو يكون المقبوض أقل من نصاب ولكن عنده ما يكمل النصاب من ذهب أو فضة حال الحول عليهما أو كانا من المعدن لأن المعدن لا يشترط في زكاة المستخرج منها حلول الحول كما تقدم ، فلو قبض من دينه نصاباً زكاه دفعة واحدة ثم يزكى المقبوض بعد ذلك سواء كان قليلاً أو كثيراً إلا أن مبدأ الحول في المستقبل يختلف فحول النصاب المقبوض أولاً من يوم قبضه وحول الدفع المقبوضة بعد ذلك من يوم قبض كل منها . أما إذا كان المقبوض أولاً أقل من نصاب ولم يكن عنده ما يكمل النصاب فلا يزكى إلا إذا تم المقبوض نصاباً بدفع أخرى ويعتبر حول المجموع من يوم التمام ثم ما يقبضه بعد التمام يزكاه قليلاً أو كثيراً ويعتبر حوله في المستقبل من يوم قبضه .

الشافعية - قالوا تجب زكاة الدين إذا كان ثابتاً وكان من نوع الدراهم أو الدنانير أو عروض التجارة سواء كان حالاً أو مؤجلاً . أما إذا كان الدين ماشية أو مطعوماً نحو التمر والعنب فلا تجب الزكاة فيه ولا يجب إخراج زكاة الدين على الدائن إلا عند التمكن من أخذه دينه فيجب حينئذ إخراجها عن الأعوام الماضية . أما إذا تلف الدين قبل التمكن من أخذه فإن الزكاة تسقط عنه .

أما الأوراق المالية (البنكنوت) ، ففيها اختلاف المذاهب ^(١) .

زكاة عروض التجارة

عروض التجارة جمع عرض (بسكون الراء) وهو ما ليس بنقد (ذهب أو فضة) ^(٢) .
وتجب فيها الزكاة (ربع العشر) بشروط وكيفية مفصلة في المذاهب ^(٣) . وإنما تجب الزكاة

(١) الشافعية — قالوا الورق النقدي وهو المسمى (بالبنكنوت) التعامل به من قبيل الحوالة على البنك بقيمته فيملك قيمته دينا على البنك والبنك مدين مليء مقر مستعد للدفع حاضر ، ومتى كان المدين بهذه الأوصاف وجبت زكاة الدين في المال . وعدم الإيجاب والقبول للفظلين في الحوالة لا يطلها حيث جرى العرف بذلك على أن بعض أئمة الشافعية قال المراد بالإيجاب والقبول كل ما يشعر بالرضا من قول أو فعل والرضى هنا متحقق .

الحنفية — قالوا الأوراق المالية (البنكنوت) من قبيل الدين القوي إلا أنها يمكن صرفها فضة فورا فتجب فيها الزكاة فورا .

المالكية — قالوا أوراق البنكنوت وإن كانت سندات دين إلا أنها يمكن صرفها فضة فورا وتقوم مقام الذهب في التعامل فتجب فيها الزكاة بشروطها .

الحنابلة — قالوا لا تجب زكاة الورق النقدي إلا إذا صرف ذهبا أو فضة ووجدت فيه شروط الزكاة السابقة .

(٢) المالكية — قالوا عرض التجارة ما ليس بذهب ولا فضة مضروبين فيدخل فيه الحل الذي اتخذ للتجارة .

(٣) الشافعية — قالوا تجب زكاة عروض التجارة بشروط ستة : (الأول) أن تكون هذه العروض قد ملكت بمعاوضة كسواء فن اشترى عروضاً نوى بها التجارة سواء اشترىها بنقد أو بدين حال أو مؤجل وجب عليه زكاتها بالكيفية الآتية . أما إذا كانت العروض مملوكة بنير معاوضة كإرث كأن ترك لورثته عروض تجارة فلا تجب عليهم زكاتها حتى يتصرفوا فيها بنية التجارة . (الثاني) أن ينوى بهذه العروض التجارة حال المعاوضة في صلب النقد أو في مثله فإذا لم ينو بالعروض التجارة على هذا الوجه فلا زكاة فيها ، ويشترط تجديد نية التجارة عند كل معاوضة حتى يفرغ رأس المال ، فإذا فرغ رأس المال =

== فلا تجب النية عند كل تصرف لا نسحاب حكم التجارة عليه إكتفاء بما تقدم . (الثالث)
 أن لا يقصد بالمال القنية (أى إمساكه لا انتفاع به وعدم التجارة) فان قصد ذلك انقطع
 الحول ، فاذا أراد التجارة بعد احتياج لتجديد نية للتجارة مقرونة بتصرف فى المال . (الرابع)
 مضى حول من وقت ملك العروض فان لم يمض حول من ذلك الوقت فلا تجب الزكاة
 فيها إلا إذا كان الثمن الذى ملك به العروض نقدا حالا وكان نصابا أو كان أقل من نصاب
 ولكنه يملك ما يكمل النصاب من النقد فى هاتين الصورتين تجب عليه الزكاة فى العروض متى
 مضى حول على أصلها وهو النقد . (الخامس) أن لا يصير جميع مال التجارة فى أشياء الحول
 نقدا من جنس ما تقوم به العروض (على ما يأتى فى كيفية زكاة العروض) وهو أقل من
 النصاب فان صار جميع المال نقدا مع كونه أقل من نصاب انقطع الحول ، فاذا اشترى به
 سلعة للتجارة ابتداء حوطا من حين شرائها ولا عبرة بالزمن السابق . أما لو صار بعض المال الى
 ما ذكر وبقي بعضه عروضاً أو باع الكلى بنصاب من نقد أو بعرض أو بنقد لا يقسوم به
 آخر الحول كما يأتى فلا ينقطع الحول . (السادس) أن تبلغ قيمة العروض آخر الحول نصابا
 فالعبرة بآخر الحول لا بجميعه ولا بطرفيه ، وإذا كانت عروض التجارة مما يتعلق الزكاة بعينها
 كالسائمة والثر . نظراً فان وجد النصاب فى عين المال وفى قيمته زكيت عين المال على حكم
 زكاة السوائم والثر دون القيمة ، وإن وجد النصاب فى أحدهما دون الآخر زكى ما وجد فيه
 النصاب من قيمة عروض التجارة أو ذات السوائم والثر ، وتكرر زكاة عروض التجارة
 بتكرار الأعوام ما دام النصاب كاملاً . وكيفية زكاتها أن تقوم آخر الحول بما اشترى به من
 ذهب وفضة . أما إذا اشتراها بغير نقد فتقوم بالنقد التالى فى البلد ولا بد فى التقويم آخر الحول
 من عدلين لأنها شهادة بالقيمة والشاهد فى ذلك لا بد من تعدده ، والواجب فيها ربع العشر .
 الحنفية ... قالوا تجب الزكاة فى عروض التجارة بشروط : منها أن تبلغ قيمتها ذهباً
 من الذهب أو الفضة وتقوم بالمضروبة منهما وله تقويمها بأى النوعين شاء ، إلا إذا كانت
 لا تبلغ بأحدهما نصاباً وتبلغ بالآخر فينئذ يتعين التقويم بما يبلغها النصاب ، وتعتبر قيمتها
 فى البلد الذى فيه المال حتى لو أرسل تجارة الى بلد آخر فحال عليها الحول اعتبرت قيمتها
 فى تلك البلد ، فلو أرسلها الى مفازة اعتبرت قيمتها فى أقرب الأمصار الى تلك المفازة وتضم
 بعض العروض الى بعض فى التقويم وإن اختلفت أجناسها . ومنها أن يحول عليها الحول
 والمعتبر فى ذلك طرفا الحول لا وسطه ، فمن ملك فى أول الحول نصاباً ثم نقص فى أثناءه ثم كمل ==

== في آخره وجبت فيه الزكاة . أما لو نقص في أوله أو في آخره فإنه لا تجب فيه الزكاة كما تقدم في شروط الزكاة . وكذا لو زادت قيمتها في آخر الحول عن النصاب فإنه يخرج زكاتها باعتبار هذه الزيادة . ومنها أن ينوى التجارة وأن تكون هذه النية مصحوبة بعمل التجارة فعلا ، فلو اشترى حيوانا ليستخدمه ثم نوى أن يتجر فيه لا يكون للتجارة إلا إذا شرع في بيعه أو تأجيريه بالفعل وإذا وهب له مال غير النقدين أو أوصى له به ونوى به التجارة عند الهبة أو الوصية فإن هذه النية لا تصح إلا إذا تصرف بالفعل ، وإذا استبدل سلعة تجارية بسلعة مثلها فتعتبر النية في الأصل لا في البديل فيكون البديل للتجارة بلا نية اكتفاء بالنية في الأصل إلا إذا نوى عدم التجارة فيه فإنه لا يكون للتجارة حينئذ . ومنها أن تكون العين المتجر فيها صالحة لنية التجارة ، فلو اشترى أرض عشر وزرعها أو بذرا وزرعها وجب في الزرع الخارج العشر دون الزكاة . أما إذا لم يزرع الأرض العشرية فإن الزكاة تجب في قيمتها بخلاف الأرض الخراجية فإن الزكاة لا تجب فيها وإن لم يزرعها ، وإذا كان عنده ماشية للتجارة لم يحل عليها الحول ثم قطع نية التجارة وجعلها سائمة للدر والنسل ونحوهما مما تقدم في زكاة السوائم بطل حول التجارة وابتدأ الحول من وقت جعلها سائمة فإذا تم الحول من ذلك الوقت زكاهما نفسها على حكم زكاة السائمة المتقدمة ولا يقومها ، وإذا آتجر في الذهب أو الفضة زكاهما على حكم زكاة النقد المتقدمة ولا يشترط في وجوب زكاتها نية التجارة ، وإذا بقيت عروض التجارة عنده أعواما ثم باعها بعد ذلك فعليه زكاتها لجميع الأحوال لا لعام واحد فقط .

المالكية — قالوا تجب زكاة عروض التجارة مطلقا سواء كان التاجر محتكرا أو مديرا (وقد سبق بيانهما في زكاة الدين) بشروط خمسة وبكيفية مخصوصة : (الأول) أن يكون العرض مما لا يتعلق الزكاة بعينه كالتياب والكتب فإن تعلقت الزكاة بعينه كالحلى من الذهب أو الفضة والماشية (الإبل والبقر والغنم) وجبت زكاته بالكيفية المتقدمة في زكاة النعم والذهب والفضة إن بلغ نصابا ، فإن لم يبلغ نصابا يكون الزكاة في قيمته كبقية العروض . (الثاني) أن يكون العرض مملوكا بمبادلة حالية كشرء واجارة لا مملوكا بإرث أو خلع أو هبة أو صدقة مثلا فإنه إذا ملك شيئا بسبب ذلك ثم نوى به التجارة فإنه إذا باعه يستقبل بثمنه حولا من يوم قبض الثمن لا من يوم ملكه ، وإذا لم يبعه فلا يقوم عليه ولا زكاة فيه ولو كان مديرا . (الثالث) أن ينوى بالعرض التجارة حال شرائه سواء نوى التجارة فقط أو نوى معها ==

== الاستغلال أو الانتفاع بنفسه . مثال ذلك : أن يشتري للتجارة بيتا ونوى مع ذلك أن يكرهه أو يسكنه ريثما يظهر فيه ربح فيبيعه فتجب زكاته في كل هذه الأحوال على التفصيل الآتي في كيفية زكاة العروض . وأما إذا اشترى عرضا ونوى به الاستغلال أو الاقتناء لينتفع به بنفسه أو لم ينو شيئا فلا تجب زكاته . (الرابع) أن يكون ثمنه عينا أو عرضا امتلكه بمعاوضة مالية . وأما إذا كان ثمنه عرضا ملكه بهبة أو إرث مثلا فلا زكاة فيه بل إذا باعه بعد استقبل بثمنه حولا من يوم قبضه . (الخامس) أن يبيع من ذلك العرض بنصاب من الذهب أو الفضة إن كان محتكرا أو بأى شئ منهما ولو درهما إن كان مديرا، فإن لم يبيع المحتكر بنصاب من النقدين أو لم يبيع المدير بشئ منهما فلا تجب الزكاة إلا إذا كان عند المحتكر ما يكمل النصاب منهما من مال استفاده بإرث مثلا وحال عليه الحول أو من معدن وإن لم يحل الحول عليه فتجب عليه زكاة الجميع .

وأما كيفية زكاة عرض التجارة فإن كان التاجر محتكرا فيزكى ما باع به من النقدين مضموما إلى ما عنده منها لسنة واحدة فقط ولو أقامت العروض عنده أعواما والديون التي له من التجارة لا يزكيها إلا إذا قبضها فيزكيها لعام واحد فقط، وإن كان مديرا فإنه يقوم في كل عام ما عنده من عروض التجارة ولو كسد سوقها وأقامت عنده أعواما ثم يطعم قيمتها إلى ما عنده من النقدين ويزكى الجميع . وأما الديون التي له من التجارة فإن كانت نقدا حل أجله أو كان حالا ابتداء وكان مرجوا خلاصه ممن هو عليه في الصورتين فإنه يعتبر عدده ويضمه إلى ما تقدم، وإن كان الدين عرضا أو نقدا مؤجلا وكان مرجوا خلاصه أيضا فإنه يقوم به ويضم القيمة لما تقدم ويزكى الجميع وكيفية تقويم النقد المؤجل أنه يقوم بعرض ثم الغرض بذهب أو فضة حاليين مثلا إذا كان له عشرة جنيهات مؤجلة يقال ما مقدار ما يشتري بهذه العشرة جنيهات المؤجلة من الثياب مثلا، فإذا قيل خمسة أثواب قيل : وإذا بيعت هذه الخمسة بذهب أو فضة حالة فبكم تباع فإذا قيل بثمانية جنيهات أعتبرت هذه الثمانية قيمة للعشرة المؤجلة وضمت لما عنده من النقود وقيمة العروض، فإذا بلغ المجموع نصابا زكاه وإلا فلا . وأما إذا كان الدين على معدم لا يربح خلاصه منه فلا تجب عليه زكاته إلا إذا قبضه من المدين، فإذا قبضه زكاه لعام واحد فقط . وكذا حكم الدين السلف فإنه يزكى لعام واحد فقط بعد قبضه ويعتبر مبدأ حول المدير من الوقت الذي ملك فيه الثمن الذي اشتري به عروضه .

= التجارة ان لم تجر فيه الزكاة، فان جرت الزكاة في عينه فحوله من يوم ملك الأصل أو زكاته اذا كان دون نصاب كما سبق ولو تأخر وقت الادارة عن ذلك على الراجح . وأما المحتكر فبدأ حوله يوم ملك الأصل أو زكاته إن كان قد زكاه قولاً واحداً ، ولا يقوم على المدير الأواني التي توضع فيها سلع التجارة ولا آلات العمل ، واذا كان التاجر محتكراً لبعض السلع ومسديراً للبعض الآخر فالزكاة فيها تفصيل يتلخص فيما يلي . إن كان ما فيه الادارة مساوياً لمسا فيه الاحتكار زكى الأول على حكم الادارة يعني يقومه كل عام . وزكى الثاني على حكم الاحتكار يعني يزكى ثمنه بعد قبضه لعام واحد فقط وكذا ان كان الأقل للادارة والأكثر للاحتكار فكل منهما على حكمه المتقدّم (أى المدار يقوم كل عام وغيره ينتظر بزكاته البيع وقبض الثمن) . وأما اذا كان الأ أكثر للادارة فيقوم الجميع كل عام تغليبا لجانب الادارة على الاحتكار؛ ويكفى في تقويم العروض واحد ولا يشترط التعدد لأن ذلك ليس من قبيل الشهادة بل هو من قبيل الحكم والحاكم لا يجب أن يكون متعدداً .

الحسابية :- قالوا تجب الزكاة في عروض التجارة اذا بلغت قيمتها نصاباً بشرطين : (الأول) أن يملكها بفعله كالشراء، فلو ملك العروض بغير فعله كأن ورثها فلا زكاة فيها . (الثاني) أن ينوى التجارة حال التملك بأن يقصد التكسب بها ولا بد من استمرار النية في جميع الحلول . أما لو اشترى عرضاً للتقنية ثم نوى به التجارة بعد ذلك فلا يصير للتجارة إلا الحل المتخذ للبس فانه اذا نوى به التجارة بعد شرائه للبس يصير للتجارة يجزئ النية، وتقوم عروض التجارة عند تمام الحل ويكون التقويم بما هو أنفع للفقراء من ذهب أو فضة سواء كان من نقد البلد أم لا، وسواء بلغت قيمة العروض نصاباً بكل منهما أو بأحدهما ولا يعتبر في التقويم ما اشترى به من ذهب أو فضة لا قدراً ولا جنساً، واذا نقصت بعد التقويم أو زادت فلا عبرة بذلك متى كان التقويم عند تمام الحل ، وإن ملك نصاباً سائماً لتجارة ثم حال الحل عليه وكان الموم ونية التجارة موجودين فعليه زكاة تجارة وليس عليه زكاة سوم ولو ملك سائماً للتجارة نصف حول ثم قطع نية التجارة استأنف بها حولاً من وقت قطع النية، وإن اشترى أرضاً لتجارة يزرعها وبلغت قيمتها نصاباً أو اشترى أرضاً لتجارة وزرعها ببذر تجارة فعليه زكاة الجميع زكاة قيمة إن بلغت قيمتها نصاباً .

في قيمتها لا في عينها ويضم عند التقويم بعضها الى بعض ولو اختلفت أجناسها ككتاب ونحاس
كما يضم الربح الناشئ عن التجارة الى أصل المال في الحول . وكذلك المال الذي استفاده من
غير التجارة وفي ذلك تفصيل المذاهب .^(١)

(١) الحنفية — قالوا اذا كان مالكا لنصاب من أول الحول ثم ربح فيه أثناء الحول
أو استفاد مالا من طريق آخر غير التجارة كالإرث والهبة ، فإن الربح وذلك المال المستفاد يضم
كل منهما الى النصاب في الحول بحيث أنه يزكى الجميع متى تم الحول على النصاب ولم ينقص
في آخر الحول فالعبرة عندهم في وجوب الزكاة بوجود النصاب في طريق الحول كما تقدم .

المالكية — قالوا الربح وهو الناشئ عن التجارة بالمال يضم لأصله وهو المال الذي
نشأ عنه في الحول ولو كان الأصل أقل من نصاب ، فلو كان عنده عشرة دنانير في المحرم أتجر
فيها من ذلك التاريخ فصارت في رجب عشرين دينارا ثم استمرت الى المحرم من العام التالي
وجب عليه زكاة الجميع لأن الربح يعتبر كامنا في أصله فكأنه موجود عند وجوده ، فلذلك
ضم اليه مطلقا ولو كان الأصل دون نصاب . وأما المال المستفاد بدون تجارة كالإرث
والهبة فإنه لا يضم الى ما عنده من المال في الحول ولو كان المال نصابا بل يستقبل به
حوالا جديدا من يوم ملكه ، فمن كان عنده نصاب من الذهب مثلا ملكه في محرم ثم استفاد
في رجب عشرة دنانير فإنه اذا جاء المحرم زكى النصاب ، ثم اذا جاء رجب ثاني عام زكى العشرة
ففي زكاة العين (الذهب والفضة) فرق بين الربح وغيره . أما زكاة الماشية فإن كان عنده
ماشية وكانت نصابا ثم استفاد ماشية أخرى لشراء أو هبة سموا أكان المستفاد نصابا أم لا ،
فإن الثانية تضم للأولى وتركى على حولها ، فإن كانت الأولى أقل من نصاب فلا تضم الثانية لها
ولو كانت الثانية نصابا ويستقبل بها حولا من يوم حصول الثانية . وأما إن حصلت الفائدة
بولادة الأمهات فحولها حولهن ، وإن كانت الأمهات أقل من نصاب لأن التاج يقتدر
كامنا في أصله فحوله حوله .

الشافعية — قالوا يضم الربح لأصله في الحول وكذلك ماله المملوك له من أول حول التجارة
ولو كان الأصل دون نصاب . وأما المال المستفاد من غير التجارة فله حول مستقل من يوم
ملكه ولا يضم الى مال التجارة في الحول إلا اذا كان ثمرا ناشئا عن الشجر المتجر فيه أو نتاجا
ناشئا عن الحيوان المتجر فيه فإنه يضم اليه في الحول .

وإذا كان الذهب أو الفضة مغشوشا فلا زكاة فيهما حتى يبلغ ما فيهما من الذهب والفضة الخالصين نصاباً^(١) .

المعادن والركاز

في تعريف المعدن والركاز وحكهما تفصيل في المذهب^(٢) .

= الخنابلة - قالوا يضم الریح لأصله في الحول إذا كان الأصل نصاباً فإن كان أقل من نصاب فلا يضم إلى الأصل بل يكون حول الجميع من حين تمام النصاب .
وأما المال المستفاد من غير التجارة فلا يضم في الحول إلى ما له بل له حول مستقل من يوم ملكه إلا نتاج السائمة فحوله حول الأمهات .

(١) الخنفيه - قالوا يعتبر في المغشوش الغالب من الذهب أو الفضة أو غيرهما فالذهب المخلوط بالفضة إن غلب فيه الذهب زكى زكاة ذهب واعتبر كله ذهباً . وإن غلب فيه الفضة حكمه كله حكم النفضة في الزكاة فإن بلغ نصاباً زكى وإلا فلا . أما إن كان الغالب النحاس فإن راجح في الاستعمال رواج النقد وبلغت قيمته نصاباً زكى كالنقود، وكذلك يزكى زكاة النقد إن كان الخالص فيه يبلغ نصاباً . فإن لم يرج ولم يبلغ خالصه نصاباً فإن نوى به التجارة كان كمروض التجارة فيقوم وترك القيمة وإلا فلا تجب فيه الزكاة .

المالكية - قالوا الذهب والفضة المغشوشان إن راجح في الاستعمال رواج الخالص من الغش وجبت زكتهما كالخالص سواء، وإن لم يروجا في الاستعمال كرواج الخالص فاما أن يبلغ الصافي فيهما نصاباً أو لا فإن بلغ نصاباً زكى الخالص وإلا فلا .

(٢) الخنفيه - قالوا المعدن والركاز بمعنى واحد وهو شرعاً مال وجد تحت الأرض سواء كان معدناً خلقياً خلقه الله تعالى بدون أن يضعه أحد فيها أو كان كنزاً دفنه الكفار ولا يسمى ما يخرج من المعدن والركاز زكاة على الحقيقة لأنه لا يشترط فيهما ما يشترط في الزكاة . وتنقسم المعادن إلى أقسام ثلاثة ما ينطبع بالنار، وما ليس بمنطبع ولا مائع، فالمنطبع ما كان كالذهب والفضة والنحاس والرصاص والحديد . والمائع ما كان كالقار (الزفت) والنفط (زيت البترول الغاز) وشبههما والذي ليس بمنطبع ولا مائع ما كان كالنورة والجواهر والياقوت . فأما الذي ينطبع بالنار فيجب فيه إخراج الخمس ومصرفه مصرف خمس الغنيمة المذكور في قوله تعالى : (زُواْعَاوَا أَنفُسَا غَنِمْتُمْ مِن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّه أَنفُسَا) الآية . وما بقي بعد

الخمس يكون للواجد إن وجد في أرض غير مملوكة لأحد كالصحراء والجبل وإنما يجب فيه الخمس إذا كان عليه علامة الجاهلية . أما إن كان من ضرب أهل الإسلام فهو بمنزلة اللقطة ولا يجب فيه الخمس ولو اشتبه بالضرب يجعل جاهليا . أما إن وجد في أرض مملوكة ففيه الخمس المذكور والباقي للمالك ، ومن وجد في داره معدنا أو ركازا فإنه لا يجب فيه الخمس ويكون ملكا لصاحب الدار ولا فرق فيمن وجد الكنز والمعدن بين أن يكون رجلا أو امرأة حرا أو عبدا بالغاً أو صبيا مسلماً أو ذميا . وأما المائع كالقار والنفط والملح فلا شيء فيه أصلا ، ومثله ما ليس بمنطبع ولا مائع كالنورة والجواهر ونحوهما فإنه لا يجب فيهما شيء . ويستثنى من المائع الزئبق فإنه يجب فيه الخمس ويلحق بالكنز ما يوجد تحت الأرض من سلاح وآلات وأثاث ونحو ذلك فإنه يخمس على ما تقدم ولا شيء فيما يستخرج من البحر كالعنبر واللؤلؤ والمرجان والسمنك ونحو ذلك إلا إذا أعدته للتجارة كما تقدم .

المالكية — قالوا المعدن هو ما خلقه الله تعالى في الأرض من ذهب أو فضة أو غيرهما كالنحاس والرصاص والمغرة والكبريت فهو غير الركاز الآتي بيانه وحكمه أنه تجب زكاته إن كان من الذهب أو الفضة بشروط الزكاة السابقة من الحرية والإسلام وبلوغ النصاب . وأما مرور الحول فلا يشترط كما تقدم وفي اشتراط الحرية والإسلام وعدم اشتراطهما قولان صحيحان ، فتي أخرج نصاباً من ذهب أو فضة في مرة أو مرات وجبت الزكاة ويضم المخرج ثانيا لما استخرج أولاً متى كان العرق واحداً ثم ما يخرج بعد تمام النصاب تجب فيه الزكاة أيضاً سواء كان قليلاً أو كثيراً فإن تعدد العرق فإن كان ظهور العرق الثاني قبل انقطاع العمل في الأول كان العرقان كعرق واحد فيضم ما يخرج من أحدهما للآخر فتي بلغ المجموع نصاباً زكاه وإلا فلا ، وإن كان ظهور العرق الثاني بعد انقطاع العمل في الأول اعتبر كل على حده ، فإن بلغ المخرج منه نصاباً زكاه وإلا فلا ، ولو كان مجموع الخارج منهما نصاباً . وكما لا يضم عرق إلى آخر لا يضم معدن إلى آخر فلا بد أن يكون الخارج من كل نصاباً على حده والزكاة الواجبة في المعدن هي ربع العشر ومصرفها مصرف الزكاة الآتي بيانه وهو الأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ الآية . ويستثنى من ذلك ما يسمى بالندرة وهي القطعة الخالصة من الذهب والفضة التي يسهل تصنيهاً من التراب فيجب فيها الخمس وبصرف في مصارف الغنائم وهو مصالح المسلمين ، ولا يختص —

= بالأصناف الثمانية ولو لم يبلغ الخارج نصابا وإنما يجب الخمس في النادرة إذا لم يحتاج مخرجها من الأرض إلى نفقة عظيمة في الحصول عليها أو عمل كبير وإلا ففيها ربع العشر يصرف في مصارف الزكاة ولو لم تبلغ النادرة نصابا ولو كان مخرجها عبدا أو كافرا . وأما معادن غير الذهب والفضة كالنحاس والقصدير فلا يجب فيها شيء إلا إذا جعلت عروض تجارة فيجوز فيها تفصيل زكاة عروض التجارة السابق . وأما الركاز فهو ما يوجد في الأرض من دفائن أهل الجاهلية من ذهب أو فضة أو غيرها ويعرف ذلك بعلامة عليه فإذا شك في المدفون هل هو جاهل أو غيره حمل على أنه جاهل . ويجب في الركاز إخراج خمسة سواء كان ذهبا أو فضة أو غيرها وسواء وجده مسلم أو غيره حرا كان الواجد أو عبدا ويكون الخمس كالغنائم يصرف في المصالح العامة إلا إذا احتاج الحصول على الركاز إلى عمل كبير أو نفقة عظيمة فيكون الواجب فيه ربع العشر ويصرف لمصارف الزكاة . ولا يشترط في الواجب في الركاز في الحالين بلوغ النصاب والباقي من الركاز بعد إخراج الواجب يكون لمالك الأرض التي وجد فيها إن كان قد ملكها بإرث أو بإحياء لها، فإن ملكها بشراء أو هبة مثلا فالباقي يكون للمالك الأول وهو البائع له أو الواجد، فإن لم تكن الأرض مملوكة لأحد فالباقي يكون لواجد الركاز . وأما ما يوجد في الأرض مما دفنه المسلمون أو أهل الذمة من الكفار فإنه يكون لهم متى عرف المالك أو ورثته وإن لم يعرف مستحقه فيكون كاللقطة يصرف عاما ثم يكون لواجده إلا إذا قامت القرائن على أن هذه الدفائن قد توالى عليها عصور ودهور بحيث لا يمكن معرفة ملاكها ولا ورثتهم فلا تعرف حينئذ وتكون من قبيل المسال الذي جهلت أربابه فيوضع في بيت مال المسلمين ويصرف في المصالح العامة . ومثل دفائن الجاهلية أموالهم التي توجد على ظهر الأرض أو بساحل البحر فيجب فيها الخمس والباقي لمن وجدها ولا شيء فيما يلفظه البحر كمنبر ولؤلؤ ومرجان ويسر، بل يكون لمن يجده إلا إذا علم أنه سبق ملكه لأحد من أهل الجاهلية أو غيرهم فيكون كالركاز واللقطة على ما تقدم من التفصيل .

الحنابلة - قالوا المصدق هو كل ما تولد من الأرض وكان من غير جنسها سواء كان جامدا كذهب وفضة وبلور وعقيق ونحاس وكل أو مائعا كزئبق ونفط ونحو ذلك فيجب على من استخرج شيئا من ذلك وملكه ربع العشر بشرطين : (الأول) أن يبلغ بعد تصفيته =

== وسبكه نصابا إن كان ذهباً أو فضة أو تبلغ قيمته نصاباً إن كان غيرهما . (الثاني) أن يكون مخرجه ممن تجب عليه الزكاة فلا يجب عليه إن كان ذمياً أو كافراً أو مديناً أو نحو ذلك . ثم إن كان المعدن جامداً أو كان مستخرجاً من أرض مملوكة فهو لمالكها ولو كان المستخرج غيره لأنه يملكه بملكه الأرض لكن لا يجب عليه زكاته إلا إذا وصل إلى يده ولا يضم معدن إلى معدن آخر ليس من جنسه لتكامل نصاب المعدن إلا في الذهب والفضة فيضم كل منهما إلى الآخر في تكامل النصاب ، فإن كانت في أرض مباحة غير مملوكة فالمستخرج منها ملك لمن استخرجه وتجب عليه زكاته (ربع العشر) سواء كان ذهباً أو فضة أو سلاحاً أو ثياباً أو غيرها ومن وجد مسكاً أو زباداً أو استخرج لؤلؤاً أو مرجاناً أو سمكاً أو نحوه من البحر فلا زكاة عليه في ذلك ولو بلغ نصاباً . وأما الركاز فهو دفين الجاهلية أو من تقدم من الكفار ويلحق بالمدفون ما وجد على وجه الأرض وكان عليه أو على شيء منه علامة كفر . أما إن وجد عليه علامة إسلام أو وجد عليه علامة إسلام وكفر فهو لقطة تجرى عليه أحكامها ويجب على واجده الركاز إخراج خمسها إلى بيت المال فيصرفه الإمام أو نائبه في المصالح العامة وباقيها لواجده إن وجدته في أرض مباحة وإن وجدته في ملكه فهو له وإن وجدته في ملك غيره ، فهو له إن لم يدعه المالك فإن أدعاه مالك الأرض بلا بينة ولا وصف فالركاز لمالك الأرض مع يمينه ، فإن كان متعدياً بالدخول في الأرض فمالكها أربابه ، وإن كان قد دخلها وعمل فيها بآذنه فالواجد أحق من المالك .

الشافعية — قالوا المعدن ما يستخرج من مكان خلقه الله تعالى فيه وهو خاص هنا بالذهب والفضة فلا يجب شيء فيما يستخرج من المعادن كالحديد والنحاس والرصاص وغير ذلك ولا فرق في المعدن بين الجامد والسائغ والمنطبع وغيره ويجب فيه ربع العشر كزكاة الذهب والفضة بشروطها المتقدمة إلا حولان الحول فإنه ليس بشرط هنا ولكن بق شرط آخر وهو أن يكون المعدن في أرض مباحة أو مملوكة له وإلا فلا زكاة فيه إلا إذا كان المعدن بأرض موقوفة على معين وكان وجود المعدن بها بعد الوقف فإنه يجب فيه الزكاة ولا يشترط في المستخرج من المعدن النصاب دفعة واحدة بل لو استخرج ما يبلغ النصاب على عدة مرات ضم ووجبت زكاة الجميع ولو زال ملكه عن ما استخرجه أولاً بشرط أن يتعهد المعدن ويتصل العمل أو ينفصل لعذر كمرض وإلا فلا يزكي الأول إن لم يبلغ نصاباً وإنما يضم ==

زكاة الزرع والثمار

ثبتت فرضيتها زيادة على ما تقدم من الدليل العام بدليل خاص من الكتاب والسنة . قال تعالى : ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ . وقال صلى الله عليه وسلم : « ما سقت السماء ففيه العشر وما سقى غرب (دلو) أو دالية (دولاب) ففيه نصف العشر » وهذا الحديث قد بين ما أجملت الآيات الكريمة المذكورة .

وأما شروطها فهي شروط الزكاة العامة المتقدمة ولها شروط أخرى وأحكام مفصلة في المذاهب ^(١) .

== إلى الثاني فقط في إكمال النصاب ، فإن كل به وجبت زكاة الثاني فقط . ووقت وجوب الزكاة فيه عقب تخلصه وتنقيته ، فلو أخرج الزكاة قبل تنقيته لا تجزئ . وأما الركاز فهو دين الجاهلية ويجب فيه الخمس حالا بالشروط المعتبرة في الزكاة إلا حولان الحول متى بلغ كل منهما نصابا ولو ضمنه إلى ما في ملكه ، ولو غير مضروب فلو وجده فوق الأرض لا يكون ركازا بل يكون لقطة ، فإن لم يكن دين الجاهلية بأن وجده عليه علامة تدل على أنه إسلامي مخمكه وجوب رده إلى مالكه أو وارثه إن علم وإلا فهو لقطة . وكذا إذا جهل حاله أجهل هو أو إسلامي وإذا وجد الركاز في أرض مملوكة فهو لمالك الأرض إن أدعاه وإلا فهو لمن علم ممن سبقه من المالكين .

(١) الحنفية - قالوا من الشروط العامة العتل والبلوغ فلا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون إلا أن هذين الشرطين غير معتبرين في زكاة الزروع والثمار فتجب في مال الصبي والمجنون ويشترط لركائهما زيادة على ما تقدم أن تكون الأرض عشرية فلا تجب الزكاة في الخارج من الأرض الخراجية ، وأن يكون الخارج منها مما يقصد بزراعته استغلال الأرض ونماؤها فلا تجب في الحطب والحشيش والقصيب الفارسي (الغاب) والسعف لأن الأرض لا تنمو بزراعة هذه الأصناف بل تفسد بها نعم لو قطعها وبيعها واستفاد منها وجبت الزكاة في قيمتها إن بلغت نصابا ولا بد من زرع الأرض بالنعل بالنسبة للزكاة بخلاف الخراج فإنه يتقرر متى كانت صالحة للزراعة وتمكن ربهها من زرعها فلو تمكن من زراعة أرض ولم يزرعها فلا تجب فيها الزكاة ويجب فيها الخراج لتموها تنديرا فسبب وجوب الزكاة هو الأرض النامية حقيقة بالخارج منها بخلاف الخراج فسبب وجوبه النمو ولو تنديرا . وحكم زكاة الزرع ==

== والثمار هو أنه يجب فيها العشر إذا كانت خارجة من أرض تسقى بالمطر أو السبع (الماء الذي يسبح على الأرض من المصارف ونحوها) ونصف العشر إذا كانت خارجة من أرض تسقى بالدلاء ونحوها ويجب أن يخرج زكاة كل ما تخرجه الأرض من الحنطة والشعير والدخن والأرز وأصناف الحبوب والبقول والراحين والورد وقصب السكر والبطيخ والقثاء والخيار والباذنجان والعصفر والتمر والنب وغير ذلك سواء كانت له ثمرة تبقى أو لا وسواء كان قليلا أو كثيرا فلا يشترط فيها نصاب ولا حولان حول ويجب في الكتان وبذره وفي الجوز واللوز والكون والكزبرة وفيما يجمع من ثمار الأشجار التي ليست بمملوكة كأشجار الجبال ولا تجب في البذور التي لا تصلح إلا للزراعة كبذر البطيخ والحناء وبذر الحلبة وبذر الباذنجان ولا تجب فيما هو تابع للأرض كالنخل والأشجار ولا تجب فيما يخرج من الشجر كالصمغ والقطران ولا تجب في حطب القطن ونحوه ولا تجب في الموز وما ينفق على الزرع من الكلف يحسب على الزارع فتجب الزكاة في كل الخارج بدون أن تخصص منه النفقات وإذا باع الزرع قبل إدراكه وجبت الزكاة على المشتري وبعد الإدراك على البائع ووقت وجوب زكاة الخضري عند ظهور الثمرة والأمن عليها من الفساد بأن بلغت حدا ينتفع بها ثم يخرج حطبها وقت قطعها أما وقت زكاة الحبوب فبعد يكلها وتفتتها . وتسقط الزكاة بهلاك الخارج من غير صنع المالك وإذا هلك بعضه بغير صنعه سقط بقدر ما هلك وكذا ما يقتاته اضطرارا .

الشافعية — قالوا زكاة الزروع والثمار تجب بشروط ثلاثة زيادة على ما تقدم : (الأول) أن يكون مما يقتات اختيارا كالبر والشعير والأرز والذرة والعدس والحمص والبقول والدخن ، فإن لم يكن صالحا للاقتيات كالحلبة والكراويا والكزبرة والكتان فلا زكاة فيه . وكذا ما يقتات به عند الضرورة كالترمس ونحوه . (الثاني) أن يكون مملوكا لمالك معين بالشخص فلا زكاة في الموقوف على المساجد على الصحيح إذ ليس لها مالك معين كما لا زكاة في النخيل المباح بالصحرى إذا لم يكن لها مالك معين . (الثالث) أن يكون نصابا كاملا فأكثر ولا يزكى من الثمار إلا العنب والرطب فلا زكاة في الخوخ والمشمش والجوز واللوز والتين ومتى ظهر لون العنب أو الرطب أو لأن جلده وصلح للأكل أو اشتد الحب والزرع فقد بدأ صلاحه . وحينئذ يحرم على المالك التصرف فيه قبل إخراج الزكاة ولو بالصدقة وعلى هذا يحرم أكل الفول الأخضر والفريك وإعطاء أبقار الجهادين قبل ==

= إخراج الزكاة على المعتمد ولا تجب الزكاة في الزروع والثمار إلا إذا بلغا حد النصاب وهو خمسة أوسق تحديداً، وما زاد فبحسابه فلا زكاة فيما دون ذلك، والوسق ستون صاعاً، والصاع أربعة أمداد، والمدرطل وثلاث بالبغدادى . ويبلغ النصاب بالكيل المصرى الآن أربعة أرباب وثلثين . هذا إذا كانت الحبوب خالية من الطين والتراب ومصفاة من القشر، فإن كانت مما يدخر في قشره كشعير الأرز أو كان فيها غلت كطين و تراب فلا يعتبر إلا ما كان خالصاً منها بحيث يبلغ النصاب ولا بد أن يكون النصاب من جنس واحد، فلا يضم القمح إلى الشعير لإتمام النصاب . وكذا غيره من الأصناف المختلفة ولا يضم ثمر أو زرع هذا العام إلى العام الذى قبله لإكمال النصاب . أما إذا تكرر الزرع في عام واحد كالذرة الصيفية والذرة النيلية فيضم بعضه إلى بعض لأنه لم يتخلل بين الزرعين عام كامل أى اثني عشر شهراً هلالية والعبرة في الحبوب للحصاد وفي الثمار بظهورها . وكذا العنب فإنه يضم ما بكر منه إلى ما تأخر في عامه . أما التمر المتكرر في عام كأن أثمرت النخلة مرتين في عام واحد، فيزكى عن المرة الأولى إن أكلت النصاب وإلا فلا يضم إلى المرة الثانية . والذي يجب إخراجُه يختلف باختلاف مدة عيش الزرع ونمائه لا بعدد السقيات، فإن سقى الزرع أو التمر بماء السماء أو بماء النهر بدون آلات أو شرب بعروقه كالزراع البعل فالواجب فيه العشر، فإن سقى بدولاب أو شادوف أو بماء مشترى فالواجب فيه نصف العشر لكثرة المؤنة، فلو سقى بجمع الأمرين كأن سقى نصف الأرض بماء السماء والنصف الآخر بدولاب وجب في هذه الحالة إخراج ثلاثة أرباع العشر، وإن اختلف عدد السقيات لأن العبرة بمدة الزراعة لا بعدد السقيات .

الحنبالة - قالوا تجب زكاة الزروع والثمار بشرطين زيادة على ما تقدم : (الأول) أن تكون صالحة للأدخار . (الثانى) أن تبلغ نصاباً وقت وجوب الزكاة والنصاب هنا خمسة أوسق بعد تصفية الحب من قشره أو تنه و بعد جفاف التمر والورق . والخمسة أوسق ثلثماية صاع وهى ألف وأربعمائة وثمانية وعشرون رطلاً مصرى وأربعة أسباع رطل فلا فرق فيما تجب فيه الزكاة بين كونه حياً أو غيره ما كولا أو غير ما كولا كالفصيح والبقول وحب الرشاد وحب الفجل وحب الخردل والزعفران والأشنان وورق الشجر المقصود كورق السدر والآس وكتمر وزبيب ولوز وفستق وبندق . أما العنب والزيتون فلا تجب الزكاة فيهما كما لا تجب في الخبز الهندى والتين والتوت وبقيّة الفواكه وقصب السكر واللنت والكرب والبصل =

= والفجل والورس والنيلة والحناء والبرتقال والقطن والكتان والزعفران والعصفرا لأن هذه الأشياء لم يتحقق فيها الشرط الأول. وأما العلس والأرز اللذان يدخران في قشرهما فنصباهما في قشرهما عشرة أوسق لأن الاختبار دل على ذلك ولا يجوز تقدير غيرهما في قشره ولا إخراج زكاته قبل تصفيته. والعبرة في هذه المكاييل بالمتوسط في الثقل وهو العدس والحنطة فتجب في خفيف بلغ نصابا كيلا إن قارب هذا الوزن وإن لم يبلغه لأنه في الكيل كالثقل ولا تجب في ثقل بلغ النصاب وزنا لا كيلا وتضم أنواع الجنس لبعضها في تكيل النصاب إن كانت من زرع عام واحد أو من تمر عام واحد إن كانت الثمرة من شجرة يحمل في السنة مرتين. والزكاة الواجب إخراجها في الزرع والثمار هي العشر إن سقيت بماء السماء ونحوه ونصبت العشر إن سقيت بالآلات، فإن سقي النصف بماء السماء والنصف الآخر بالآلات وجب إخراج ثلاثة أرباع العشر، فإن تفاوتت بالحكم لأكثرهما نفعا للزرع، فإن جهل المقدار فالواجب العشر احتياطا والوقت الذي تجب فيه الزكاة في الحبوب هو وقت اشتدادها حال الصلاح للأخذ والادخار ووقت وجوبها في الثمار عند طيب أكلها وظهورها، فإذا أتلفها أو باعها بعد ذلك ضمن حق الفقراء، فإن تلفت من غير تعديّة سقطت عنه الزكاة ما لم تكن قد وضعت في الجرين أو نحوه، فإن وضعت في ذلك ثم تلفت ضمن الزكاة للفقراء.

المسألة ٣٠٠ قالوا تجب زكاة الحبوب (الزرع والثمار) ويتعلق الوجوب بها من وقت الطيب وهو بلوغ الزرع أو الثمر حد الأكل منه. قال مالك رضي الله عنه؛ إذا أزهى النخل وطاب الكرم واسود الزيتون أو قارب وأفرك الزرع واستننى عن الماء وجبت فيه الزكاة؛ وحيث إن الزكاة وجبت فيها من حين الطيب فكل ما أكل من الحب وهو فرك أو من البلح وهو بسر أو من العنب بعد ظهور الخلاوة فيه يحسب ويتجرى زكاته وإذا أخرج زكاته منه إذ ذاك أجزأه. وكذلك يحسب ما يرميه الهواء إن أمكن جمعه والانتفاع به أو يهديه أو يعلف به الدواب أو يستأجر به الحصاد أو غيره، ولا يحسب ما يأكله الطير أو الحشرات وما تلف بسبب حرّ أو برد وكل جائحة سماوية. وكذا لا يحسب ما تأكله الدابة في حال درسها ويشترط في وجوب الزكاة بلوغ الحبوب نصابا. ونصاب الحبوب خمسة أوسق لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «ليس في حب ولا تمر صدقة حتى تبلغ خمسة أوسق» وقيل النبي صلى الله عليه وسلم؛ الوسق ببيتين صاعا بصاع المدينة في عهد؛ والصاع خمسة أرطال وثلاث

= بالرطل العراق وبالكيل أربعة أمداد بمدة النبي صلى الله عليه وسلم؛ والمدة ثلث قدح بالقدح المصرى فيكون الصاع قدحا وثلثا، وقدر النصاب بالكيل المصرى بأربعة أراذب وويته (كيلين)، ويقدر الجفاف للأوسق إن كانت غير جافة بالفعل ولا يحسب منها الحشف وتعتبر مخالصة من القشر الذى تخزن بدونه كقشر الفول الأعلى . أما القشر الذى تخزن فيه كقشر حب الفول فلا يعتبر الخلوص منه ، وإنما تجب الزكاة فى الحبوب والثمار إذا حصلت من النباتات أو غرس الشخص سواء أكانت الأرض خراجية أم لا . أما ما نبت بنفسه فى الجبال أو فى الأرض المباحة فلا زكاة فيه ومن سبق إلى شيء منها ملكه . وتجب الزكاة فى عشرين نوعا وهى : القمح ، والشعير ، والسلت . (نوع من الشعير لا قشر له) . والعلس (وهو نوع من القمح تكون الحبان منه فى قشرة واحدة وهو طعام أهل صنعاء باليمن) . والأرز ، والدخن ، والذرة ، والقطاني السبعة وهى : (الفول ، واللوبياء ، والحمص ، والعدس ، والترنس ، والبسيلة ، والجلبان) . وذوات الزيوت الأربعة وهى : (الزيتون ، والسهم ، والقرطم ، وحب الفجل الأحمر) . ونوعان من الثمار وهما : التمر ، والزبيب . ولا زكاة فى غيرها إلا أن تكون عروض تجارة فتزكى قيمتها على ما تقدم .

والواجب إخراجه هو نصف العشر من الحب أو التمر أو زيت ماله زيت متى بلغ الحب نصبا . وإن لم يبلغه الزيت وإنما يجب نصف العشر إن سقى بالآلات ، فإن سقى بالمطر أو السيج فالعشر ولو اشترى المطر من نزل بأرضه أو أنفق عليه حتى أوصله لأرضه من غير آلة رافعة ففيه العشر أيضا ، وإن سقى بالآلة وبغيرها نظرا للزمن فإن تساوت مدة السقيين أو تقاربت أخرج عن النصف العشر وعن النصف الآخر نصف العشر فيخرج عن الجميع ثلاثة أرباع العشر . فإن كانت مدة أحدهما الثلث أو قريبا منه فقليل يعتبر الأكثر فيزكى الكل عن حكمه وقيل ينظر لكل واحد على حدة ، فإذا كان السقى فى ثلثي المدة بدون آلة وفى ثلثها بالآلة أخرج عن ثلثي الخارج العشر وعن ثلثه نصف العشر وعلى القول الأول يخرج عن الكل العشر؛ ويضم بعض الأنواع إلى بعض على الوجه الآتى :

القطاني السبعة المتقدمة بجنس واحد فى الزكاة تضم أنواعه بعضها إلى بعض فإذا حصل من مجموعها نصاب فأكثر وجبت زكاة الجميع ويخرج من كل نوع القدر الذى يخصه والقمح والشعير والسلت فى باب الزكاة جنس واحد كذلك فإن اجتمع منها نصاب وجبت زكاة الجميع =

مصرف الزكاة

تصرف الزكاة للأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ
وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ .
وفي تعريف كل واحد من هؤلاء الأصناف وما يتعلق بذلك من الأحكام تفصيل في المذاهب .

== وأخرج من كل نوع ما يخصه . وشرط الضم من كل ما ذكر أن يزرع المضموم قبل استحقاق
محصود المضموم إليه وإلا لم يضم إليه . وأن يبقى من حب الأول إلى وجوب زكاة الثاني
ما يكملان به نصابا . وأما الذي لا يضم بعضه إلى بعض فهو باقي الأنواع العشر السابقة
كالأرز والذرة والعلس والتمر والزبيب فكل واحد منها ينظر إليه وحده ، فإن حصل منه
نصاب وجبت زكاته وإلا فلا . فلا يضم أرز لذرة ولا تمر لزبيب كما لا يضم فول إلى قمح
ولا عدس إلى شعير مثلا . وأما أصناف النوع الواحد كالتمر فيضم بعضها إلى بعض فإذا كان
عنده صنفان من التمر جيد ورتدي واجتمع منهما نصاب يزكي الجميع وأخرج من كل بقدره
فإن اجتمع النصاب من جيد ومتوسط ورتدي أخرج زكاة الجميع من المتوسط فإن أخرجها من
الجيد كان أفضل ولا يجزئ الانحراج من الرديء لا عنه ولا عن غيره وإذا بدا صلاح البلح
باحمراره أو أصفراره أو بدا صلاح العنب بحلاوته واحتاج المسالك للأكل منه أو بيعه
أو إهدائه فعليه أن يقدره أولا بواسطة عدل عارف ما على الأشجار والتخيل من العنب والبلح
إذا جفب كل منهما بأن صار البلح تمرا والعنب زيبا ويكون التقدير لشجرة شجرة وبعد ذلك
يتصرف فيه كيف يشاء ، فإذا بلغ مقدار الزبيب أو التمر نصابا زكى إن كان كل منهما مما شأنه
الجفاف واليبس وإلا أخرج الزكاة من الثمن إن باعه ومن القيمة إن لم يبعه فيخرج عشر الثمن
أو القيمة أو نصف عشرهما كما سبق متى بلغ الحب بالتقدير نصابا ولو لم يبلغه الثمن ولا القيمة ،
وكذا الحكم في كل زرع وثمر شأنه عدم الجفاف ولو لم يكن محتاجا إلى بيعه أو أكله فيخرج
عنه من ثمنه إن باعه ومن قيمته إن لم يبعه وذلك كالقول المسقاوي ورطب مصر وعنبها .
والزيتون الذي لا زيت له تخرج من ثمنه أو قيمته إن بلغ الحب نصابا .

(١) الحنفية — قالوا الفقير هو الذي يملك أقل من النصاب أو يملك نصابا غير تام
يستغرق حاجته أو يملك نصابا كثيرة غير تامة تستغرق الحاجة ، فإن ملكها لا يخرجها عن كونه
فقيرا يجوز صرف الزكاة له . وصرفها للفقير العالم أفضل . والمسكين هو الذي لا يملك شيئا ==

== أصلاً فيحتاج إلى المسألة لقوته أو لتحصيل ما يوارى به بدنه ويحل له أن يسأل لذلك بخلاف الفقير فإنه لا تحل له المسألة ما دام يملك قوت يومه بعد سترة بدنه . والعامل هو الذي نصبه الإمام لأخذ الصدقات والعشور فيأخذ بقدر ما عمل . والرقاب هم الأرقاء المكاتبون .

والغارم هو الذي عليه دين ولا يملك نصاباً كاملاً بعد دينه والدفع إليه لسداد دينه أفضل من الدفع للفقير . (وفي سبيل الله) هم الفقراء المنقطعون للغزو في سبيل الله على الأصح . وآبن السبيل هو الغريب المنقطع عن ماله فيجوز صرف الزكاة له بقدر الحاجة فقط . والأفضل له أن يستدين . وأما المؤلفة قلوبهم فإنهم معوا من الزكاة في خلافة الصديق . ويشترط لصحة أداء الزكاة النية المقارنة لإخراجها أو لعزل ما وجب إخراجها .

هذا وللسالك أن يصرف الزكاة لجميع الأصناف المذكورة في الآية الكريمة أو لبعضهم ولو واحداً من أي صنف كان . والأفضل أن يقتصر على واحد إذا كان المدفوع أقل من نصاب ، فإن دفع لواحد نصاباً كاملاً فأكثر أجزأه مع الكراهة إلا إذا كان مستحق الزكاة مديناً ، فإنه يجوز للسالك أن يستد له دينه بالزكاة ولو كانت أكثر من نصاب . وكذا لو كان ذا عيال فإنه يجوز أن يصرف له من الزكاة أكثر من نصاب ولكن بحيث لو وزع على عياله يصيب كل واحد منهم أقل من نصاب . ويشترط في سداد الدين بالزكاة أن يأمر مستحقها بذلك ، فلو سدد السالك دين من يستحق الزكاة بدون أمره لم تجزئه الزكاة وسقط الدين ، ولا يجوز للسالك أن يصرف الزكاة لأصله كأبيه وجدّه ، وإن علا ولا لفرعه كابنه وابن ابنه وإن سفل . وكذا لا يجوز له أن يصرفها لزوجته ولو كانت مبانة في العدة كما لا يجوز لها أن تصرفها لزوجها عند أبي حنيفة . أما باقي الأقارب فإن صرف الزكاة لهم أفضل . والأفضل أن يكون على هذا الترتيب الإخوة والأخوات ثم أولادهم ثم الأخوال والخالات ثم أولادهم ثم باقي ذوى الأرحام . ويجوز أن يصرف الزكاة لمن تجب عليه نفقته من الأقارب بشرط أن لا يحسبها من النفقة . ولا يجوز أن يصرف الزكاة في بناء مسجد أو مدرسة أو في حج أو جهاد أو في إصلاح طرق أو ستاية أو قنطرة أو نحو ذلك من تكفين ميت وكل ما ليس فيه تملك لمستحق الزكاة وقد تقدم أن التملك ركن للزكاة .

ويجوز صرف الزكاة لمن يملك أقل من النصاب وإن كان صحيحاً ذاكسب . أما من يملك نصاباً من أي مال كان فاضلاً عن حاجته الأصلية وهي مسكنه وأثاثه وثيابه وخادمه ==

== ومركبه وسلاحه فلا يجوز صرف الزكاة له . ويجوز دفع الزكاة الى ولد الغنى الكبير اذا كان فقيرا . أما ولده الصغير فانه لا يجوز دفع الزكاة له . وكذا يجوز دفعها الى امرأة الغنى الفقيرة والى الأب المعسر وإن كان ابنه موسرا . ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد إلا أن ينقلها الى قرابته أو الى قوم هم أحوج اليها من أهل بلده ولو نقل الى غيرهم أجزأه مع الكراهة وإنما يكره النقل اذا أخرجها في حينها . أما اذا عجلها قبل حينها فلا بأس بالنقل والمعتبر في الزكاة مكان المال حتى لو كان المالك في بلد وماله في بلد أخرى تفسر الزكاة في مكان المال . واذا نوى الزكاة بما يمطبه لصبيان أفاربه أو لمن يأتيه بشارة ونحوها أجزأه . وكذا ما يدفعه للفقراء من الرجال والنساء في المواسم والأعياد . ويجوز التصديق على الذمي بغير مال الزكاة ولا تحل لبني هاشم بخلاف صدقات التطوع والوقف .

المالكية — قالوا الفقير هو من يملك من المال أقل من كفاية العام فيعطى منها ولو ملك نصابا وتجب عليه زكاة هذا النصاب . وليس من الفقير من وجبت نفقته على غيره متى كان ذلك الغير غنيا قادرا على دفع النفقة فلا يجوز أن يعطى الزكاة لو والده الفقير ولو لم ينفق عليه بالفعل لأنه قادر على أخذ نفقته منه برفع الأمر للحاكم . وأما اذا كان شخص ينفق على فقير تطوعا بدون أن تجب عليه نفقته فانه يجوز أن يصرف الزكاة له ومتى كانت له حرفة يتحصل منها على ما يكفيه أو له مرتب كذلك ، فلا يجوز إعطاؤه من الزكاة . فان كان المرتب لا يكفيه أعطى من الزكاة بقدر كفايته . والمسكين من لا يملك شيئا أصلا فهو أحوج من الفقير . ويشترط في الفقير والمسكين ثلاثة شروط : الحرية والإسلام وأن لا يكون كل منهما من نسل هاشم بن عبد مناف اذا أعطوا ما يكفيهم من بيت المال وإلا صح إعطاؤهم حتى لا يضر بهم الفقر . وأما بنو المطلب أنحن هاشم فليسوا من آل النبي صلى الله عليه وسلم فتحل لهم الزكاة . وأما صدقة التطوع فتحل لبني هاشم وغيرهم ، والمؤلفة قلوبهم هم كفار يعطون منها ترغيبا في الإسلام ولو كانوا من بنى هاشم . وقيل هم مسالمون حديثو عهد بالإسلام فيعطون منها لئتمكن الإيمان في قلوبهم ، وعلى القول الثاني فيحكمهم باق لم ينسخ فيعطون من الزكاة الآن . وأما على التفسير الأول ففي بقاء حكمهم وعدمه خلاف والتحقيق أنه اذا دعت حاجة الإسلام الى استئلاف الكفار أعطوا من الزكاة وإلا فلا والعامل على الزكاة كالساعي والكاتب والمفرق والذي يجمع أرباب المواشي لتحصيل الزكاة منهم ويعطى العامل منها ==

= ولو غنيا لأنه يستحقها بوصف العمل لا لفقر، فإن كان فقيرا استحق بالوصفين . ويشترط في أخذه منها أن يكون حرا مسلما غير هاشمي . ويشترط في صحة توليته عليها أن يكون عدلا عارفا بأحكامها فلا يولى كافر ولا فاسق ولا جاهل بأحكامها ، وإذا ولى السلطان عاملا عبدا أو هاشميا نفذت توليته . ويعطى الأجرة من بيت المال لا من الزكاة : (وفي الرقاب) الرقبة رقيق مسلم يشتري من الزكاة ويعتق ويكون ولاؤه للمسلمين ، فإذا مات ولا وارث له وله مال فهو في بيت مال المسلمين ، والغارم هو المدين الذي لا يملك ما يوفى به دينه فيوفى دينه من الزكاة ولو بعد موته وشرطه الخزية والإسلام وكونه غير هاشمي . وأن يكون تدانسه لغير فساد كشرب خمر وإلا فلا يعطى منها إلا أن يتوب . ويشترط أن يكون الدين لادمي ، فإن كان لله كدين الكفارات فلا يعطى من الزكاة لسداده ، والمجاهد يعطى من الزكاة إن كان حرا مسلما غير هاشمي ولو غنيا ويلحق به الجاسوس ولو كافرا ، فإن كان الجاسوس مسلما فشرطه أن يكون حرا غير هاشمي ، وإن كان كافرا فشرطه الخزية فقط . ويصح أن يشتري من الزكاة سلاح وخيل للجهاد ولكن نفقة الخيل من بيت المال ، وابن السبيل هو الغريب المحتاج لما يوصله لوطنه فيعطى من الزكاة إن كان حرا مسلما غير هاشمي ولا عاصيا بسفوره كقاطع الطريق ومتى استوفى الشروط أخذ ولو غنيا ببلده إن لم يجسد من يسلفه ما يوصله إليها وإلا فلا يعطى كمن فقد أحد الشروط . ويجب في الزكاة أن ينسوى مخرجها أن هذا القدر المعطى زكاة وتكون النية عند تفريقها إن لم ينو عند العزل ، فإن نوى عند عزل مقدار الزكاة أنه زكاة كفاه ذلك ، فإن تركت النية أصلا فلا يعتد بما أخرجه من الزكاة . ولا يلزم إعلام الأخذ بأن ما أخذه هو من الزكاة بل يكره لما فيه من كسر قلب التفسير ويتعين تفرقة الزكاة بموضع الوجوب أو قربه . ولا يجوز نقله إلى مسافة قصر فأكثر إلا أن يكون أهل ذلك الموضع أشد حاجة من أهل محل الوجوب فيجب نقل الأكثر لهم وتفرقة الأقل على أهلهم . وأجرة نقلها من بيت مال المسلمين ، فإن لم يوجد بيت مال بيعت واشتري مثلها بالمحل الذي يراد النقل إليه أو فزق ثمنها بذلك المحل على حسب المصلحة وموضع الوجوب هو مكان الزرع والثمار ولو لم تكن في بلد المسالك ومحل المسالك . هذا في العين . وأما المشاة فموضع وجوبها محل وجودها إن كان هناك ساع وإلا فمحل المسالك ، ولا يجب تعميم الأصناف الثمانية في الاعطاء بل يجوز دفعها ولو لواحد من صنف واحد إلا العامل ، فلا يجوز دفعها كلها إليه إذا كانت زائدة على أجرة عمله .

= الجنابة - قالوا الفقير هو من لم يجد شيئا أو لم يجد نصف كفايته ، والمسكين هو من يجد نصفها أو أكثر فيعطى كل واحد منهما من الزكاة تمام كفايته مع عائلته سنة ، والعامل عليها هو كل من يحتاج إليه في تحصيل الزكاة فيعطى منها بقدر أجرته ولو غنيا ، والمؤلف هو السيد المطاع في عشيرته ممن يرجى إسلامه أو يخشى شره أو يرجى قوة إيمانه أو إسلام نظيره من الكفار أو يحتاج إليه في جبايتها ممن لا يعطيها . فيعطى منها ما يحصل به التأليف ، والرقاب هو المكاتب ولو قبل حلول شيء من دين الكتابة وبعطى ما يقضى به دين الكتابة ، والغارم قسيمان : (إحداهما) من استدان للأصلاح بين الناس . (ثانيهما) من استدان لأصلاح نفسه في أمر مباح أو محرم وتاب . ويعطى ما يفي به دينه ، وفي سبيل الله هو الغزى إن لم يكن هناك ديوان ينفق منه عليه ويعطى ما يحتاج إليه من سلاح أو فرس أو طعام أو شراب وما يفي بمودته ، وابن السبيل هو الغريب الذي فرغت منه النفقة في غير بلده في سفر مباح أو محرم وتاب ويعطى ما يبلغه لبلده ولو وجد مقرضا سواء كان في بلده غنيا أو فقيرا ويكفى الدفع لواحد من هذه الأصناف الثمانية . ويجوز أن يدفع الجماعة زكاتهم لواحد ، كما يجوز للواحد أن يدفع زكاته الجماعة . ولا يجوز إخراج الزكاة بقيمة الواجب وإنما الواجب إخراج عين ما وجب . ولا يجوز دفع الزكاة للكافر ولا لرقيق ولا لثني بمال أو كسب ولا لمن تلزمه نفقته ما لم يكن عاملا أو غازيا أو مؤلفا أو مكاتبا أو ابن سبيل أو غارما لأصلاح ذات بين . ولا يجوز أيضا أن تدفع الزوجة زكاتها لزوجها وكذا العكس . ولا يجوز دفعها لساكني . فإن دفعها لغير مستحقها جهلا ثم علم عدم استحقاقه لم تجزئه ويستردّها ممن أخذها وإن دفعها لمن يظنّه فقيرا أجزأه ، كما يجزئه تفرقتها للأقارب إن لم تلزمه نفقتهم ، والأفضل تفرقتها جميعا لفقراء بلده . ويجوز نقلها لأقل من مسافة القصر من البلد الذي فيه المال ويحرم نقلها إلى مسافة القصر وتجزئه .

الشافعية - قالوا الفقير هو من لا مال له أصلا ولا كسب من حلال أو له مال أو كسب من حلال لا يكفيه بأن كان أقل من نصف الكفاية ولم يكن له متفق يعطيه ما يكفيه كالزوج بالنسبة للزوجة ، والكفاية تعتبر بالنسبة لعمره الغالب وهو اثنان وستون سنة إلا إذا كان له مال يتجر فيه فيعتبر ربحه في كل يوم على حدة ، فإن كان ربحه في كل يوم أقل من نصف الكفاية في ذلك اليوم فهو فقير . وكذا إذا جاوز العمر الغالب فالعبرة بكل يوم على حدة ، فإن كان عنده من المال أو الكسب ما لا يكفيه في نصفه ، اليوم فهو فقير ، والمسكين =

== من قدر على مال أو كسب حلال يساوي نصف ما يكفيه في العمر الغالب المتقدم أو أكثر من النصف ، فلا يمنع من الفقر والمسكنة وجود مسكن لائق به أو وجود ثياب كذلك ولو كانت للتجمل ، وكذا لا يمنع من وصف المرأة بالفقر والمسكنة وجود حلي لها تحتاج للترين به عادة . وكذا وجود كتب العلم الذي يحتاج لها للذاكرة أو المراجعة ، كما أنه إذا كان له كسب من حرام أو مال غائب عنه بمرحلتين أو أكثر أو دين له مؤجل فإن ذلك كله لا يمنعه من الأخذ من الزكاة بوصف الفقر أو المسكنة . والعامل على الزكاة هو من له دخل في جميع الزكاة كالساعي والحافظ والكتّاب وانما يأخذ العامل منها إذا فرقها الإمام ولم يكن له أجرة مقسّدة من قبله فيعطى بقدر أجر مثله والمؤلفة قلوبهم هم أربعة أنواع : (الأول) ضعيف الإيمان الذي أسلم حديثاً فيعطى منها ليقوى إسلامه . (الثاني) من أسلم وله شرف في قومه ويتوقع باعطائه من الزكاة إسلام غيره من الكفار . (الثالث) مسلم قوى الإيمان يتوقع باعطائه أن يكفينا شر من وراءه من الكفار . (الرابع) من يكفينا شر مانع الزكاة ، والرقاب هو المكاتب يعطى من الزكاة ما يستعين به على أداء نجوم الكتابة ليخلص من الرق وانما يعطى بشروط أن تكون كتابته صحيحة وأن يكون مسلماً وأن لا يكون عنده وفاء بما عليه من دين الكتابة وأن لا يكون مكاتباً لنفس المذكي ، والغارم هو المسدين وأقسامه ثلاثة : (الأول) مدين للاصلاح بين المتخاصمين فيعطى منها ولو غنيا . (الثاني) من استدان في مصلحة نفسه ليصرف في مباح أو غير مباح بشرط أن يتسوّب . (الثالث) من عليه دين بسبب ضمان لغيره وكان مفسراً هو والمضمون إذا كان الضمان باذنه فإن تبرع هو بالضمان بدون إذن المضمون يعطى متى أعسر هو ولو أيسر المضمون ، ويعطى الغارم في القسمين الأخيرين ما يتجز عنه من الدين بخلاف القسم الأول فيعطى منها ولو غنياً ، وفي سبيل الله هو المجاهد المنطوق للغزو وليس له نصيب من المخصصات للفرقة في الديوان ويعطى منها ما يحتاج إليه ذهاباً وإياباً وإقامة ولو غنياً ، كما تعطى له نفقة من يؤنّه وكسوته وقيمة سلاح وفارس ويهيأ له ما يجرل متاعه وزاده إن لم يعتمد حملها ، وابن السبيل هو المسافر من بلد الزكاة أو المسار بها فيعطى منها ما يوصله لمقصده أو لماله إن كان له مال بشرط أن يكون محتاجاً حين السفر أو المرور وأن لا يكون عاصياً بسفاره وأن يكون مسفراً لغرض صحيح شرعاً . ويشترط في أخذ الزكاة من هذه الأصناف الثمانية زيادة على الشروط الخاصة لكل صنف شروط خمسة : (الأول) الإسلام . (الثاني) كمال البلوغ إلا إذا كان مكاتباً . ==

== (الثالث) أن لا يكون من بنى هاشم ولا بنى المطلب ولا عتيقا لواحد منهم ولو منع حقه من بيت المال . ويستثنى من ذلك الجمال والكيال والحافظ للزكاة فيأخذون منها ولو كفارا أو عبيدا أو من آل البيت لأن ذلك أجرة على العمل . (الرابع) أن لا تكون نفقته واجبة على المزكى . (الخامس) أن يكون الفايض للزكاة رشيدا وهو البالغ العاقل حسن التصرف ، ويجب في الزكاة تعميم الأصناف الثمانية إن وجدوا سواء فزقها الإمام أو المسالك إلا أن المسالك لا يجب عليه التعميم إلا إذا كانت الأصناف محصورة بالبلد ووفى بهم المال وإلا وجب إعطاء ثلاثة أشخاص من كل صنف وإن فقد بعض الأصناف أعطيت للوجود واختار جماعة جواز دفع الزكاة ولو كانت زكاة مال لواحد . وتشترب نية الزكاة عند دفعها للإمام أو المستحقين أو عند عزلها ولا يجوز للمالك نقل الزكاة من بلدها إلى بلد آخر ولو كان قريبا متى وجد مستحق لها في بلدها . أما الإمام فيجوز له نقلها ، وبلد الزكاة هو المحل الذي تم الحول والمسال موجود فيه وهذا فيما يشترط فيه الحول كالذهب . وأما غيره كالزروع فبلد زكاته المحل الذي تعلقت الزكاة به وهو موجود فيه .

صدقة الفطر

صدقة الفطر واجبة على كل حر مسلم قادر . أمرنا بها النبي صلى الله عليه وسلم في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة . وقد كان صلى الله عليه وسلم يخطب قبل يوم الفطر ويأمر بإخراجها ، فقد أخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن عبد بن ثعلبة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل يوم الفطر بيوم أو يومين فقال : « أدوا صاعا من بر أو قمح أو صاعا من تمر أو شعير عن كل حر أو عبد صغير أو كبير » . وفي بيان حكمها ومقاديرها تفصيل المذاهب .^(١)

(١) الحنفية --- قالوا حكم صدقة الفطر الوجوب بالشرائط الآتية فليست فرضا . ويشترط لوجوبها أمور ثلاثة : الاسلام ، والحرية ، وملك النصاب الفاضل عن حاجته الأصلية . ولا يشترط نساء النصاب ولا بقاءه فلو ملك نصابا بعد وجوبها ثم هلك قبل أدائها لا تسقط عنه بخلاف الزكاة فانه يشترط فيها ذلك كما تقدم . وكذا لا يشترط فيها العقل ولا البلوغ فتجب في مال الصبي والمجنون حتى اذا لم يخرجها وليهما كان آثما ويجب عليهما دفعها للفقراء بعد البلوغ والافاقة . ووقت وجوبها من طلوع فجر عيد الفطر ويصح أدائها مقدما ومؤخرا لأن وقت أدائها العمر فلو أخرجهما في أى وقت شاء كان مؤديا لا قاضيا ، كما في سائر الواجبات الموسعة إلا أنها تستحب قبل الخروج الى المصلى لقوله صلى الله عليه وسلم : « اغنوهم عن السؤال في هذا اليوم » . ويجب أن يخرجها عن نفسه وولده الصغير الفتير وخادمه وولده الكبير اذا كان مجنونا . أما اذا كان عاقلا فلا يجب على أبيه وإن كان الولد فقيرا إلا أن يتبرع ولا يجب على الرجل أن يخرج زكاة زوجته فان تبرع بها أجزأت ولو بغير إذنها ، وتخرج من أربعة أشياء : الحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب . فيجب من الحنطة نصف صاع عن الفرد الواحد ، والصاع أربعة أمداد ، والمتر رطلان ، والرطل مائة وثلاثون درهما ، ويقدر الصاع بالكيل المصرى بقدرين وثلاثين ؛ فالواجب من القمح قدح وسدس مصرى عن كل فرد ، والكيل المصرى تكفى سبعة أفراد اذا زيد عليها سدس قدح . ويجب من التمر والشعير والزبيب صاع كامل فالكيل المصرية منها تجزئ عن ثلاثة ويبقى منها قدح مصرى . ويجوز له أن يخرج قيمة الزكاة الواجبة من النقود بل هذا أفضل لأنه أكثر نفعا للفقراء . ويجوز دفع زكاة جماعة الى مسكين واحد ، كما يجوز دفع زكاة الفرد الى مساكين ، ومصرف زكاة الفطر هو مصرف الزكاة العامة الذى ورد في آية (إنما الصدقات للفقراء) الآية .

= الحنابلة — قالوا زكاة الفطر واجبة بغروب شمس ليلة عيد الفطر على كل مسلم يحد ما يفضل عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليته بعد ما يحتاجه من مسكن وخادم ودابة وثياب بذلته وكتب علم . وتلزمه عن نفسه وعن تلزمه مؤنته من المسلمين ، فإن لم يجد ما يخرج به لجميعهم بدأ بنفسه فزوجته فرفيقه فأبيه فولده فالأقرب فالأقرب باعتبار ترتيب الميراث ، وسن إخراجها عن الجنين . والأفضل إخراجها في يوم العيد قبل الصلاة ويكره إخراجها بعدها . ويحرم تأخيرها عن يوم العيد إذا كان قادرا على الإخراج فيه . ويجب قضاؤها . وتجزئ قبل العيد بيومين ولا تجزئ قبلهما . ومن وجب عليه فطرة أخرجه في المكان الذي أفطر فيه آخر يوم من رمضان . وكذا يخرج من وجبت عليه فطرته في هذا المكان . والذي يجب على كل شخص صاع من بر أو شعير أو تمر أو زبيب أو أقط وهو طعام يعمل من اللبن المخيض . ويجزئ الدقيق إن كان يساوي الحب في الوزن ، فإن لم يوجد أحد هذه الأشياء أخرج ما يقوم مقامه من كل ما يصلح قوتا من ذرة أو أرز أو عدس أو نحو ذلك . ويجوز أن يعطى الجماعة فطرتهم لواحد ، كما لا يجوز للشخص شراء زكاته ولو من غير من أخذها منه ومصرفها مصرف الزكاة المفروضة .

الشافعية — قالوا زكاة الفطر واجبة على كل حر مسلم — (ويجب على الكافر إخراج زكاة خادمه وقريبه المسلمين) — قادر على قوته وقوت عياله يوم العيد وليته بعد ما يحتاج إليه من كل ما بعرت به العادة من مطعم هيئ للعيد خاصة قبل وقت الوجوب من نحو سمك وغيره ومن الثياب اللائقة به ومن يمونه ومن مسكن وخادم يحتاج إليهما يليقان به . ومن آنية وكتب يحتاجهما ولو تعددت من نوع واحد . ومن دابة أو غيرها مما يحتاجه لركوبه وركوب من يمونه مما يليق بهما . وتجب ولو كان المزكي مدينا . ويجب أن يخرجها عنه وعن تلزمه نفقته وقت وجوبها وهم أربعة أصناف : (الأول) الزوجة غير الناشز ولو موسرة أو مطلقة رجعا أو بائنا حاملا ومثلها العبد والخادم إن كانت نفقتهم غير مقدرة وإلا فلا تجب . (الثاني) أصله وإن علا . (الثالث) فرع وإن سفل ذكر أو أنثى صغيرا أو كبيرا . والأصل والفرع لا تجب الزكاة عنهما إلا إذا كانوا فقراء أو مساكين ولو بسبب الاشتغال بطلب العلم . ويشترط في الفرع الكبير الذي لم يكن مشغولا بطلب العلم أن يكون غير قادر على الكسب . (الرابع) المملوك وإن كان آبقا أو مأسورا . ووقت وجوبها آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال . ويسن إخراجها أول يوم من أيام عيد الفطر بعد صلاة الفجر وقبل

= صلاة العيد، ويكره إخراجها بعد صلاة العيد إلى الغروب إلا لعذر كانتظار فقير قريب ونحوه .
ويحرم إخراجها بعد غروب اليوم الأول إلا لعذر كغياب المستحقين لها وليس من العذر انتظار نحو قريب . ويجوز إخراجها من أول شهر رمضان في أي يوم شاء ويجب إخراجها في البلد التي غربت عليه فيها شمس آخر أيام رمضان ما لم يكن قد أخرجها في رمضان قبل ذلك في بلده والقدر الواجب عن كل فرد صاع (وهو قدحان بالكيل المصري) من غالب قوت المخرج عنه ، وأفضل الأقوات البر فالسلت (الشعير النبوى) ، فالشعير ، فالذرة ، فالأرز ، فالحمص ، فالعدس ، فالنفل ، فالتمر ، فالزبيب ، فالأقط ، فاللبن ، فالجبن . ويجزئ الأعلى من هذه الأقوات وإن لم يكن غالبا عن الأدنى وإن كان هو الغالب بدون عكس . ولا يجزئ نصف من هذا ونصف من ذلك وإن كان غالب القوت مخلوطا . ولا تجزئ القيمة . ومن لزمه زكاة جماعة ولم يجد ما يفي بها بدأ بنفسه فزوجته نفادها فولده الصغير فأبيه فأمه فابنه الكبير فرفيقه . فان استوى جماعة في درجة واحدة كالأولاد الصغار اختار منهم من شاء وزكى عنه .

المساكية — قالوا زكاة الفطر واجبة على كل حرّ مسلم قادر عليها في وقت وجوبها سواء كانت موجودة عنده أو يمكنه اقتراضها ، فالقادر على التسليف يعدّ قادرا إذا كان يرجو الوفاء . ويشترط أن تكون زائدة عن قوته وقوت جميع من تلزمه نفقته في يوم العيد فإذا احتاج إليها في النفقة فلا تجب عليه . ويجب أن يخرجها الشخص عن نفسه وعن كل من تلزمه نفقته من الأقارب . وهم الوالدان الفقيران . والأولاد الذكور الذين لا مال لهم إلى أن يبلغوا قادرين على الكسب . والإناث الفقراء أيضا إلى أن يدخل الزوج بهن أو يدعى للدخول بشرط أن يكن مطيقات للوطء ، والمماليك ذكورا وإناثا والزوجة والزوجات وإن كن ذات مال ، وكذا زوجة والده الفقير ، وقدرها صاع عن كل شخص وهو قدح وثلاث بالكيل المصري فتجزئ الحيلة عن ستة أشخاص . ويجب إخراج الصاع للقادر عليه فان قدر على بعضه أخرج به فقط . ويجب إخراجها من غالب قوت البلد من الأصناف التسعة الآتية ، وهى : القمح ، والشعير ، والسلت ، والذرة ، والدخن ، والأرز ، والتمر ، والزبيب ، والأقط (لبن يابس أخرج زبده) ، فان اقتات أهل البلد صنفين منها ولم يغلب أحدهما خير المزكى في الإخراج من أيهما . ولا يصح إخراجها من غير الغالب إلا إذا كان أفضل كأن اقتاتوا شعيرا فأخرج برا فيجزئ وما عدا هذه الأصناف التسعة كالنفل والعدس لا يجزئ الإخراج =

= منه إذا إلا اقتاتته الناس وتركوا الأصناف التسعة فيتعين الإخراج من المفتات ، فإن كان فيه غالب وغير غالب أخرج من الغالب وإن استوى صنفان في الاقتيات كالقول والعقدس خير في الإخراج من أيهما . وإذا أخرجها من اللحم اعتبر الشبع . مثلا إذا كان الصاع من القمح يشبع اثنين لو خبز فيجب أن يخرج من اللحم ما يشبع اثنين . وشرط في صرف الزكاة لواحد من الأصناف المذكورة في الآية أن يكون فقيرا أو مسكينا حرا مسلما ليس من بنى هاشم ، فإذا وجد ابن سبيل ليس فقيرا ولا مسكينا الخ لا تصرف له الزكاة وهكذا . ويجوز إعطاء كل فقير أو مسكين صاعا أو أقل أو أكثر ، والأولى أن يعطى لكل واحد صاعا . وهنا أمور تتعلق بذلك وهي :

(أولا) إذا كان الطعام الذي يريد الإخراج منه غلت وجبت تقينه إذا كان الغلت ثلثا فأكثر وإلا ندبت الغريلة .

(ثانيا) يندب إخراجها بعد فجر يوم العيد وقبل الذهاب لصلاة العيد ويجوز إخراجها قبل يوم العيد بيوم أو يومين ولا يجوز أكثر من يومين على المعتمد .

(ثالثا) إذا وجبت زكاة عن عدة أشخاص وكان من وجبت عليه زكاتهم غير قادر على إخراجها عنهم جميعا ويمكنه أن يخرجها عن بعضهم بدأ بنفسه ثم زوجته ثم والديه ثم ولده .

(رابعا) يحرم تأخير زكاة الفطر عن يوم العيد ولا تسقط بمضي ذلك اليوم بل تبقى في ذمته فيطالب بإخراجها عن نفسه وعن كل من تلزمه نفقته إن كان ميسورا ليلة العيد .

(خامسا) من كان عاجزا عنها وقت وجوبها ثم قدر عليها في يوم العيد لا يجب عليه إخراجها ولكنه يندب فقط .

(سادسا) من وجبت عليه زكاة الفطر وهو مسافر ندب له إخراجها عن نفسه ولا يجب إذا كان عادة أهله الإخراج عنه أو أوصاهم به ، فإن لم تجسر عادة أهله بذلك أو لم يوصهم وجب عليه إخراجها عن نفسه .

(سابعا) من اقتات صنفا أقل مما يقتاتاه أهل البلد كالشعير بالنسبة للقمح جاز له الإخراج منه عن نفسه وعن تلزمه نفقته إذا اقتاتاه لفقره ، فإن اقتاتاه لشبع أو غيره فلا يجوز له الإخراج منه .

(ثامنا) يجوز إخراج زكاة الفطر من الدقيق أو السويق بالكيل وهو قدح وثلاث كما تقدم وعن الخبز بالوزن وقدّر برطلين بالرطل المصري .

كتاب الحج

تعريفه

هو لغة القصد إلى معظم . وشرعا أعمال مخصوصة تؤدى في زمان مخصوص ومكان مخصوص على وجه مخصوص .

حكمه ودليله

الحج فرض في العمر مرة على كل فرد من ذكر أو أنثى بالشرائط الآتية ، وقد ثبتت فرضيته بالكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ . وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم : « بنى الإسلام على خمس » الحديث . وقد تقدم وانتفتت الأمة على فرضيته فيكفر منكرها . ويدل على أنه مفروض في العمر مرة واحدة قوله صلى الله عليه وسلم : « يأياها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت صلى الله عليه وسلم حتى قالما نلانا فقال عليه الصلاة والسلام : لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم » .

والحج فرض على الفور فكل من توفرت فيه شروط وجوبه ثم أخره عن أول عام استطاع فيه يكون آثما بالتأخير . وله شروط وجوب وصحة وأركان وواجبات وسنن ومندوبات ومكروهات ومفسدات ومحرمات غير مفسدات .

شروطه

فأما شروط وجوبه : فمنها الإسلام ^(١) فلا يجب على الكافر ولو مرتدا ^(٢) .

(١) الشافعية — قالوا هو فرض على التراخي لو أخره عن أول عام قدر فيه إلى عام آخر فلا يكون عاصيا بالتأخير ولكن بشرطين : (الأول) أن لا يخاف فواته إما لكبر سنه وعجزه عن الوصول وإما لضياع ماله ، فان خاف فواته لشيء من ذلك وجب عليه أن يفعله فورا وكان عاصيا بالتأخير . (الثاني) أن يعزم على الفعل فيما بعد فلو لم يعزم يكون آثما .

(٢) المالكية — قالوا الإسلام شرط صحة لا وجوب فيجب الحج على الكافر ولا يصح منه إلا بالإسلام .

(٣) الشافعية — قالوا لا يجب الحج على الكافر الأصلي أما المرتد المستطيع فيجب عليه الحج ولا يصح إلا إذا أسلم وإذا مات بعد إسلامه قبل أن يحج جع عنه من تركته .

ومنها البلوغ ، فلا يجب على صبي وإن فعله صح منه إن كان مميزا ولا يحجزه عن الفريضة بعد البلوغ لقوله صلى الله عليه وسلم : « أيما صبي حج عشر حجج ثم بلغ فعليه حجة الإسلام » .
ومنها العقل ، فلا يجب على مجنون كما لا يصح منه .
ومنها الحرية ، فلا يجب على من فيه رق .
ومنها الاستطاعة ، وفي بيانها تفصيل المذاهب .^(١)

(١) الحنفية — قالوا الاستطاعة هي القدرة على الزاد والراحلة بشرط أن يكونا زائدين عن حاجياته الأصلية كالدين الذي عليه والمسكن والملبس والمواشي اللازمة له وآلات الحرفة والسلاح وعن نفقة من تلزمه نفقتهم مدة غيابه إلى أن يعود ويعتبر في الراحلة ما يليق بالشخص عادة وعرفا . ويختلف ذلك باختلاف الناس فمن لا يستطيع الركوب على التتبع (وهو الاكاف الصغير حول سنام البعير) ولم يجد ما يستطيع ركوبه كالمحمل لا يجب عليه الحج ويعتبر فيها أيضا أن تكون مختصة به فلو قدر على راحلة مع شريك له بحيث يتاقبان الركوبه عليها لا يعتبر قادرا ولا يجب عليه الحج وإنما يشترط في وجوب الحج القدرة على الراحلة بالنسبة لمن كان بعيدا عن مكة بثلاثة أيام فاكثر . أما القريب منها فيجب عليه الحج ولو لم يقدر على الراحلة متى قدر على المشى وعلى الزاد الفاضل عما تقدم . وسيأتى في آخر الشروط ما يتعلق بالحج بالنسبة للأعمى والمرأة .

المالكية — قالوا الاستطاعة هي إمكان الوصول إلى مكة ومواضع النسك إمكانا عاديا سواء كان ماشيا أو راكبا وسواء كان ما يركبه مملوكا له أو مستأجرا . ويشترط أن لا تلحقه مشقة عظيمة بالسفر فمن قدر على الوصول مع المشقة الفادحة فلا يكون مستأجرا ولا يجب عليه الحج ولكن لو تكلفه وتجشم المشقة أجزاء ووقع فرضا ، كما أن من قدر على الحج بأمر غير معتاد كالطيران ونحوه لا يعد مستطيعا ولكن لو فعله أجزاء ويعتبر أيضا في الاستطاعة الأمن على نفسه وماله فمن لم يأمن على نفسه لا يجب عليه الحج . وكذا من لم يأمن على ماله من ظالم لا يجب عليه إلا إذا كان الظالم واحدا وكان يأخذ قليلا لا يحجب بالمأخوذ منه وكان لا يعود للأخذ مرة أخرى ، فإن وجوده وأخذه لا يمنان الاستطاعة فيجب الحج مع ذلك . ولا يشترط في الاستطاعة القدرة على الزاد والراحلة ، كما يؤخذ مما تقدم فيقوم مقام الزاد الصنعة إذا كانت لا تزي بصاحبها وعلم أو ظن رواجها وعدم كسادها بالسفر ، ويقوم مقام الراحلة القدرة .

== على المشي فن قدر على المشي وجب عليه الحج ولو كان بعيدا عن مكة بمقدار مسافة القصر أو أكثر فيجب الحج على الأعمى القادر على المشي إذا كان معه ما يوصله من المال وكان يهتدى بالطريق بنفسه أو معه قائد يهديه ولا يمنع الاستطاعة عدم ترك شيء لمن تلزمه نفقتهم كولد أو خوفه على نفسه الفقر فيما بعد إلا إذا خاف الهلاك عليهم أو على نفسه فلا يجب عليه الحج ، وإذا لم يوجد عند الشخص إلا ما يباع على المفلس كالعقار والماشية والثياب التي للزينة وكتب السلم وآلة الصانع وجب عليه الحج لأنه مستطيع وتعتبر الاستطاعة ذهابا فقط إن أمكنه أن يعيش بمكة ، فإن لم يمكنه الإقامة بها اعتبرت الاستطاعة في الإياب أيضا إلى مكان يمكنه أن يعيش فيه ولا يلزم رجوعه لخصوص بلده فلا بد أن يكون عنده ما يكفيه ذهابا وإيابا إلى محل يعيش فيه أو صنعة تقوم بحاجياته إذا كانت رائجة كما تقدم ، ولا فرق بين البر والبحر متى كانت السلامة فيه غالبية فإن لم تغلب فلا يجب الحج إذا تعين البحث طريقا . وكل ما تقدم في الاستطاعة معتبر في حق الرجل والمرأة ، ويزاد في حق المرأة أن يكون معها زوج أو محرم من محارمها أو رفقة مأمونة فإذا فقد جميع ذلك فلا يجب عليها الحج ، وأن يكون الركوب ميسورا لها إذا كانت المسافة بعيدة والبعد لا يحدد بمسافة القصر بل بما يشق على المرأة المشي فيه . ويختلف ذلك باختلاف النساء فيلاحظ في كل امرأة ما يناسبها ، فإذا شق المشي على المرأة ولم يتيسر لها الركوب فلا يجب عليها الحج كما لا يجب عليها إذا تعين السفر في سفن صغيرة لا تمكن فيها المرأة من الستر وحفظ نفسها . أما السفن الكبيرة التي يوجد فيها محال يمكن أن تكون المرأة فيها محفوظة فيجب السفر فيها إذا تعينت طريقا ولا يسقط الحج عن المرأة ، وإذا كانت المرأة معسدة من طلاق أو وفاة وجب عليها البقاء في بيت العدة . ولا يجوز لها الإحرام بالحج لأنه يؤدي إلى ترك بيت العدة ولبسها فيه واجب لكن لو فعلت ذلك صح إحرامها مع الإثم ومضت فيه ولا تمكث في بيت العدة .

الحسابة — قالوا الاستطاعة هي القدرة على الزاد والراحلة الصالحة لمثلها . ويشترط أن

يكونا فاضلين عما يحتاجه من كتب علم ومسكن وخادم ونفقة وعياله على الدوام .

الشافعية — قالوا الاستطاعة نوعان : استطاعة بالنفس ، واستطاعة بالغير . أما الأولى

فلا تتحقق إلا بأمور : (أولا) القدرة على ما يلزمه من الزاد وأجرة الخفارة ونحو ذلك في الذهاب والإقامة بمكة والإياب منها إن لم يعزم على الإقامة بها فإن عزم على الإقامة بها فلا يشترط القدرة على مسونة الإياب . (ثانيا) وجود الراحلة ويعبر بذلك في حق المرأة مطلقا سواء كانت ==

= المسافة طويلة أو قصيرة وفي حق الرجل إن كانت المسافة طويلة (هي مرحلتان فأكثر)، فإن كانت قصيرة وقدر على المشي بدون مشقة لا تحمل عادة وجب عليه الحج بدون وجود الراحة وإلا فلا يجب، والمراد بالراحة ما يمكن الوصول عليه سواء كانت مختصة أو مشتركة بشرط أن يجد من يركب معه، فإن لم يجد من يركب معه ولم يتيسر له ركوبها وحده فلا يجب عليه الحج ولا بد أن تكون الراحة مهيأة بما لا بد منه في السفر بحكمة تنصب عليها لاتقاء حر أو برد وإلا فلا يجب الحج إن حصلت بدونها مشقة لا تحمل، وفي حق المرأة لا بد من ذلك ولو لم تضرر بعدهم لأن الستر مطلوب في حقها . ويشترط كون ما تقسّم من الزاد والراحة فاضلا عن دينه ولو مؤجلا وعن نفقة من تلزمه نفقته حتى يعود وعن مسكنه اللائق به إن لم يستغن عنه وإلا باع مسكنه وجمع به وعن مواشى الزراعة وخيل الجندي وسلاحه المحتاج إليه وعن آلات صناعة وكتب فقهية ونحو ذلك . (ثالثا) أمن الطريق ولو ظنا على نفسه وعلى زوجته وعلى ماله ولو كان قليلا ، فلو كانت في الطريق سبع أو قاطع طريق أو نحوهما ولا طريق له سوى هذا فلا يجب عليه الحج . (رابعا) وجود الماء والزاد وعلف الدابة في الطريق بحيث يجد ذلك عند الاحتياج إليه بمن المثل على حسب العادة . (خامسا) أن يكون مع المرأة زوجها أو محرمها أو نسوة يوثق بهن . اثنتان فأكثر ، فلو وجدت امرأة واحدة فلا يجب عليها الحج ، وإن جاز لها أن تتج مع حجة الفريضة ، بل يجوز لها أن تخرج وحدها لأداء الفريضة عند الأمن . أما في النفل فلا يجوز الخروج مع النسوة ولو كثرت ، وإذا لم تجد المرأة رجلا محرما أو زوجا إلا بأجرة لزمها إن كانت قادرة عليها ، والأعمى لا يجب عليه الحج إلا إذا وجد قائدا ولو بأجرة بشرط أن يكون قادرا عليها ، فإن لم يجد قائدا أو وجده ولم يندر على أجرته فلا يجب عليه ولو كان مكيا وأحسن المشي بالعضا . (سادسا) أن يكون من يثبت على الراحة بدون ضرر شديد وإلا فليس بمستطيع بنفسه . (سابعا) أن يبقى من وقت الحج بعد القدرة على لوازمه ما يكفي لأدائه ، وتعتبر الاستطاعة عند دخول وقته وهو من أول شوال إلى عشر ذي الحجة ، فلو كان مستطيعا قبل ذلك ثم تعجز عند دخول وقته فلا يجب عليه . وأما النوع الثاني وهو الاستطاعة بالغير فسيأتي بيانه في مبحث الحج عن الغير .

وزاد بعض المذاهب شروطاً أخرى للوجوب ^(١) .

وأما شروط صحته فهي الإسلام وهو شرط لصحة الحج مطلقاً سواء باشره الشخص

(١) الحنفية — زادوا في شروط الوجوب العلم بكون الحج فرضاً بالنسبة لمن كان في غير بلد الإسلام ، فمن نشأ في غير بلد الإسلام ولم يخبره بفرضية الحج رجلاً أو رجلاً وأمه أو أخته فلا يجب عليه . أما من كان في دار الإسلام فإنه يجب عليه الحج ولو لم يعلم بفرضيته سواء نشأ مساماً أو لا . وهناك أمور أخرى عدها بعض الحنفية في شروط الوجوب وبعضهم جعلها قسماً ثالثاً سماه بشروط الأداء وهو الصحيح ، وهذه الأشياء هي : (أولاً) سلامة البدن فلا يجب على مقعد ومفلوج وشيخ لا يثبت على الرحلة ونحو ذلك وهؤلاء لا يجب عليهم تكليف غيرهم بالحج عنهم أيضاً ، ويلحق بهم المحبوس والخائف من السلطان الذي يمنع الناس من الحج . أما الأعمى القادر على الزاد والرحلة فإن لم يجد قائداً يهديه للطريق فإنه لا يجب عليه الحج بنفسه ولا بغيره وإن وجد قائداً وجب عليه أن يكلف غيره بالحج عنه . (ثانياً) أمن الطريق بأن يكون النال فيسه السلامة سواء كان ذلك بحراً أو برا . (ثالثاً) وجود زوج أو محرم للمرأة لا فرق بين أن تكون المرأة شابة أو عجوزاً إذا كان بينها وبين مكة ثلاثة أيام فأكثر . أما إذا كانت المسافة أقل من ذلك فيجب عليها أداء الحج وإن لم يكن معها محرم ولا زوج (والمحرم هو الذي لا يحل له زواجها بسبب النسب أو المصاهرة أو الرضاع) . ويشترط فيه أن يكون مأموماً عاقلاً بالغاً ولا يشترط كونه مسلماً . (رابعاً) عدم قيام البتة في حق المرأة فلا تنزع إلى الحج إذا كانت معتدة من طلاق أو موت .

الخاتمة — زادوا في شروط وجوب الحج أمن الطريق بحيث لا يوجد مانع من خوف أو غيره ، ويوجد زوج أو محرم للمرأة فلا يجب عليها الحج إذا لم يكن معها أحدهما ، ويوجد القائد للأعمى فإن لم يجد قائداً فلا يجب عليه الحج بنفسه ولا بغيره ، ومتى توفرت هذه الشروط وجب عليه الحج بنفسه إن كان قادراً عليه ، فإن عجز عنه بنفسه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه أو كان لا يقدر على الركوب إلا بمشقة شديدة وجب عليه أن ينوب من يسه عنه ، وسيأتي تمام ذلك في باب من الحج من الغير .

المسألة الثانية والثالثة — لم يزيدوا شروطاً أخرى على ما تقدم ولكنهم أضافوا معظم ما ذكره الحنفية والخاتمة هنا في الاستطاعة كما يعلم مما تقدم .

بنفسه أو فعله الغير نيابة عنه فلا يصح من الكافر ولا عنه ، والتمييز^(١) وهو شرط لمباشرة الحج بالنفس فغير المميز كالمجنون والصبي لا يصح منه الاحرام به ولا مباشرة أى عمل من أعماله ولكن الولي يحرم عنه وعليه أن يحضره المواقف فيطوف ويسعى به ويأخذه إلى عرفة وهكذا ، والوقت المخصوص وفي بيانه تفصيل المذاهب .

(١) المالكية — لم يعتدوه من شروط صحة الحج بل من شروط صحة الإحرام كما يأتي ذكره .

(٢) الحنفية — قالوا الوقت الذي هو شرط لصحة الحج هو وقت طواف الزيارة ووقت الوقوف ، فأما وقت الوقوف فهو من زوال شمس يوم عرفة إلى طلوع فجر يوم النحر . وأما طواف الزيارة فوقته من فجر يوم النحر إلى آخر العمر فيصح الطواف في أى زمن بعده الوقوف بعرفة في زمنه المذكور فلو لم يقف بعرفة في زمنه قبل الطواف لم يصح طوافه . وأما الوقت الذي لا يصح شيء من أعمال الحج قبله فهو سؤال وذو القعدة وعشر ذى الحجة فلو طاف أو سعى قبل ذلك فلا يصح . ويستثنى من ذلك الاحرام فإنه يصح قبل أشهر الحج مع الكراهة ، وزاد الحنفية في شروط الصحة المكان المخصوص (وهو أرض عرفات للوقوف) والمسجد الحرام لطواف الزيارة ، والإحرام . وقد عدوا شروط الصحة فقط ثلاثة : الاحرام ، الوقت ، المكان . أما الإسلام فهو شرط وجوب وصحة معا ، وأما التمييز فلم يعتدوه من شروط الصحة وإن كان شرطا في المعنى لأن إحرام غير المميز لا يصح عندهم .

المالكية — قالوا الوقت المخصوص أنواع منه ما يبطل الحج بفواته ومنه ما لا يبطل الحج بفواته وهو أنواع : وقت الإحرام بالحج ، ووقت الوقوف بعرفة ، ووقت الطواف الركن (وهو طواف الأفاضة ويسمى طواف الزيارة) ، ووقت بقية أعمال الحج كرمي الجمار ، والحلق ، والذبح ، والسعى بين الصفا والمروة ، فوقت الاحرام من أول سؤال إلى قرب طلوع فجر يوم النحر بحيث يبقى على الفجر زمن يسع الاحرام والوقوف بعرفة وليس ابتداء الاحرام في ذلك الوقت شرطا لصحة الحج فيصح ابتداء الاحرام قبل ذلك الزمن إذا استمر محرما إلى دخوله وبعده مع الكراهة فيهما ويكون الاحرام بعده للعام القابل لأنه لا يمكن الحج في هذا العام لفوات زمن الوقوف ، ووقت الوقوف الركن من غروب شمس يوم عرفة إلى طلوع فجر العيد . وأما الوقوف لحظة من الوقت الذي بين زوال الشمس يوم عرفة وغروبها فهو واجب =

أركان الحج

وأما أركان الحج فهي أربعة^(١) : الاحرام، وطواف الزيارة (ويسمى طواف الافاضة)، والسعى بين الصفا والمروة، والوقوف بعرفة .

= يلزم في تركه هدى، ووقت طواف الإفاضة من يوم عيد النحر الى آخر شهر ذى الحجة فإذا أحرّم عن ذلك لزمه دم وصح ولا يصح قبل يوم العيد بخلاف الوقوف الركن فلا يصح قبل وقته المتقدم ولا بعده ووقت بقية أعمال الحج على تفصيل سيأتى عند ذكر كل منها فالسعى يكون عقب طواف الافاضة إن لم يتقدم عقب طواف القدوم . والرمى له أيام مخصوصة الأول والثاني والثالث والرابع من أيام العيد وهكذا مما يأتى فوق الحج الذى فيه جميع أعماله شؤال وذو القعدة وجميع ذى الحجة . وأما المكان المخصوص وهو أرض عرفة للوقوف فليس ركنا على حدة ولا شرطا كذلك بل هو جزء من مفهوم الركن وهو الوقوف بعرفة، وكذا المسجد الحرام بالنسبة للطواف ليس شرطا لصحة الحج بل هو شرط لصحة الطواف . وأما التمييز فلم يمدّوه من شروط الحج وإن كان إحرام غير المميز لا يصح لأنه شرط في الاحرام الذى هو النية لأن النية لا تصح من غير المميز فليس عندهم شرط لصحة الحج إلا الإسلام فقط .

الشافعية — قالوا الوقت المخصوص هو من أول يوم من شؤال الى طلوع فجر يوم عيد النحر وهو شرط لصحة الاحرام بالحج، فلو أحرّم به قبل هذا الوقت أو بعده فلا يصح حجاً ولكن ينقذ عمره . وأما الوقوف بعرفة وطواف الافاضة والسعى بين الصفا والمروة وغير ذلك من أعمال الحج فلكل منها وقت يأتى بيانه عند ذكره وليس عندهم من شروط صحة الحج سوى هذه الثلاثة : الاسلام، والتمييز، والوقت المخصوص .

الحنابلة — قالوا الوقت المخصوص أنواع : وقت الاحرام، ووقت الوقوف بعرفة، ووقت طواف الافاضة، ووقت بقية أعمال الحج كالسعى بين الصفا والمروة . أما وقت الاحرام فهو من أول شؤال الى قرب طلوع فجر يوم النحر بحيث يسبق على طلوع الفجر زمن يسع الاحرام والوقوف، والاحرام في هذا الوقت سنة . يصح قبل هذا الوقت وبعده مع الكراهة فيهما . وأما وقت الوقوف بعرفة وغيره من بقية الأعمال فسيأتى ذكره عند بيان كل منها .

(١) الحنيفة — قالوا للحج ركنان فقط : وهما الوقوف بعرفة ومعظم طواف الزيارة =

مباحث الاحرام تعريفه

الاحرام معناه في الشرع نية الدخول في الحج والعمرة ولا يلزم في تحققه اقترانه بتلبية أو سوق هدى أو نحو ذلك . وانما يستلزم اقترانه بالتلبية فقط بأن ينوى ويلبى بلا فاصل .

مواقيت الاحرام

للاحرام ميقات مكاني، وميقات زمني . أما الميقات الزمني فقد تقدم الكلام عليه في الوقت المخصوص . وأما الميقات المكاني فيختلف باختلاف الجهات فأهل مصر والشام والمغرب ومن وراءهم من أهل الأندلس والروم والتكرور ميقاتهم الجحفة (وهي بضم الجيم وسكون الحاء قرية بين مكة والمدينة وهي خربة الآن، ويقرب منها القرية المعروفة برابع فيصح

== وهو أربعة أشواط . وأما باقيه وهو الثلاثة الباقية للمكة للسبعة فواجب كما سيأتي .
وأما الاحرام فهو من شروط الصحة كما تقدم والسعي بين الصفا والمروة واجب لا ركن .
الشافعية — قالوا أركان الحج ستة: وهي الأربعة المذكورة في أعلى الصحيفة . وزادوا عليها ركنين آخرين: وهما إزالة الشعر بشرط أن يزيل ثلاث شعرات كلاً أو بعضاً من الرأس لا من غيره . ويشترط أن يكون ذلك بعد الوقوف بمرفة و بعد انتصاف ليلة النحر في الحج وترتيب معظم الأركان الخمسة بأن يقدم الاحرام على الجميع والوقوف على طواف الافاضة والخلق .
والطواف على السعي ان لم يفعل السعي عقب طواف القدوم .

(١) الحنفية — قالوا الاحرام هو التزام حرمان مخصوصة ويتحقق بأمرين : (الأول) النية . و (الثاني) اقترانها بالتلبية ويقوم مقام التلبية مطلق الذكر أو تقليد البدنة مع سوقها، فالنوى بدون تلبية أو ما يقوم مقامها مما ذكر أو لبى ولم ينو لا يكون محرماً . وكذا لو أشعر البدنة بجرح سنامها الأيسر (وهو خاص بالإبل) أو وضع الجمل عليها أو أرسلها وكان غير متمتع بالعمرة لم يلحقها أو قلد شاة لا يكون محرماً .

المالكية — قالوا الاحرام هو الدخول في حرمان الحج ويتحقق بالنية فقط على المعتمد .
ويستلزم اقترانه بقول كالتلبية والتهليل أو فعل متعلق بالحج كالنحوجه وتقليد البدنة .

الاحرام منها بلا كراهة) وهؤلاء يحرمون من هذا المكان عند محاذاته بحرا لأنه لا يلزم في الاحرام من الميقات المرور به في البر بل المدار على أحد أمرين : إما المرور عليه أو محاذاته ولو بالبحر. وأهل العراق وسائر أهل المشرق ميقاتهم ذات عرق (وهى قرية على مرحلتين من مكة ، وسميت بذلك لأن بها جبلا يسمى عرقا بكسر العين يشرف على واد يقال له وادى العقيق). وأهل المدينة المنورة بنور النبي صلى الله عليه وسلم ميقاتهم ذو الحليفة (وهى موضع ماء أبى جشم بينه وبين المدينة دون خمسة أميال) وهى أبعد المواقيت من مكة لأن بينهما تسع مراحل أى سفر تسعة أيام والميقات لأهل اليمن والهند يلزم بفتح اللامين وسكون الميم بينهما (وهو جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة) . ولأهل نجد قرن (بسكون الراء وفتح الناف، وهو جبل مشرف على عرفات وهو على مرحلتين من مكة . ويقال له قرن المنازل) وهذه المواقيت لأهل هذه الجهات المذكورة ولكل من مر بها أو حاذاها وإن لم يكن من أهل جهتها، فمن مر بميقات منها أو حاذاه قاصدا للنسك وجب عليه الاحرام منه ولا يجوز له أن يجاوزه بدون إحرام، فإن جاوزه ولم يحرم وجب عليه الرجوع اليه ليحرم منه، إن كان الطريق مأمونا وكان الوقت متسعا بحيث لا يفوته الحج لو رجع، فإن لم يرجع لزمه هدى لأنه جاوز الميقات بدون إحرام سواء أمكنه الرجوع أو لم يمكن لخوف الطريق أو ضيق الوقت إلا أنه فى حالة إمكان الرجوع يأثم بتركه ولا فرق فى ذلك بين أن يكون أمامه مواقيت أخرى فى طريقه أو لا .

ومن كان بمكة سواء كان من أهلها أولا . فميقاته نفس مكة ولا يطلب من غير المكي

(١) الحنفية — قالوا إن جاوز الميقات بدون إحرام حرم عليه ذلك ويلزمه الدم إن لم يكن أمامه ميقات آخر يمر عليه بعد وإلا فالأفضل إحرامه من الأول فقط إن أمن على نفسه من ارتكاب ما ينافى الاحرام، فإن لم يأمن فالأفضل أن يؤخر الإحرام الى آخر المواقيت التى يمر بها .

المالكية — قالوا متى مر بميقات من هذه المواقيت وجب عليه الاحرام منه، فإن جاوزه بدون إحرام حرم ولزمه دم إلا اذا كان ميقات جهته أمامه يمر عليه فيما بعد، فإن كان كذلك ندى له الاحرام من الأول فقط، فإن لم يحرم منه فلا إثم عليه ولا دم وخالف المندوب .

إذا كان بها أن يخرج لميقاته ولو كان الوقت متسماً^(١)، ومن كان مسكنه بعد المواقيت وقيل مكة فإحرامه يكون من مسكنه لأنه ميقات له .

ما يطلب من مرید الاحرام قبل أن يشرع فيه

يطلب من مرید الاحرام أمور مفصلة في المذاهب^(٢) .

(١) المالكية — قالوا من كان بمكة من غير أهلها وأراد الاحرام بالبحر مع إحرامه من مكة بلا إثم، ولكن يندب له أن يخرج لميقاته ليحرم منه إن كان الوقت متسماً وأمن على نفسه وماله لو خرج وإلا فلا يندب له الخروج .

(٢) الحنفية — قالوا يطلب منه أمور : منها الاغتسال وهو سنة مؤكدة ويقوم مقامه الوضوء في تحصيل أصل السنة ولكن الغسل أفضل وهذا الغسل للتنظافة لا للطهارة فيطلب من الخائض والنفساء حال الحيض والنفساء . وإذا فقد الماء سقط ولم يشرع بدله التيمم إذ لا نظافة في التيمم . ومنها قص الأظافر وحلق الشعر المأذون في إزالته كشعر الرأس والشارب إذا اعتاد حلق ذلك وإلا يسرحه . وهذا مستحب ويكون قبل الغسل . ومنها جماع زوجته إذا لم يكن بها مانع لئلا يطول عليه العهد فيقع قيا يفسد الاحرام، وهو مستحب أيضا . ومنها لبس إزار ورداء . والإزار هو ما يستتر به من سرته الى ركبته . والرداء هو ما يكون على الظهر والصدر والكتفين ، وهو مستحب أيضا . وإن زرر الإزار أو عقده أساء ولا دم عليه . ويستحب أن يكون الإزار والرداء جديدين أو مغسولين طاهرين وأن يكونا أبيضين . ومنها التطيب في البدن والثوب بطيب لا تبقى عينه بفساد الاحرام وإن بقيت رائحته وهو مستحب إن كان عنده طيب وإلا فلا يستحب . ومنها أن يصلي بعد ما تقسم ركعتين إذا كانت الوقت ليس وقت كراهة وإلا فلا يصلي . وهذه الصلاة سنة على الصحيح . والأفضل أن يقرأ في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب وسورة قل يا أيها الكافرون . وفي الثانية بالفاتحة وسورة الاخلاص . ويقوم مقامها الصلاة المفروضة إذا أحرم بعدها . ومنها أن يقول بلسانه قولاً مطابقاً لما في قلبه اللهم إني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني ثم يلي بعد ذلك وصيغة التلبية أن يقول : لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة والملك لك لا شريك لك . ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد .

== الفراغ من التلبية بصوت منخفض ويكثر ما استطاع من التلبية عقب كل صلاة مكتوبة .
وكذا كلما لقي ركباً أو ارتفع على مكان أو هبط وادياً . وكذا يكثرها بالأسفار وحين يستيقظ من
نومه وعند الركوب والازول ويستحب في التلبية كلها رفع الصوت بدون إجهاد .

المسالكبة - قالوا يسن له أن يغتسل ولو كان حائضاً أو نفساء لأنه مطلوب للأحرام
وهو يتأتى من كل شخص ولا تحصل السنة إلا إذا كان متصلاً بالأحرام . فلو اغتسل ثم
انتظر طويلاً عرفاً بلا إحرام أعاده . ويندب أن يكون الغسل بالمدينة المنورة على ساكنها
أفضل الصلاة والسلام لمن أراد أن يحرم من ذى الحليفة وإذا كان فاقداً للماء فلا يشرع له
التييم بدل الغسل . ويسن أيضاً تقليد الهدى إن كان معه ثم إشعاره بعد ذلك . والتقليد
هو (تعليق قلادة في عنقه ليعلم به المساكين فتطمئن نفوسهم) . والاشعار هو (أن يشق
من السنن قدر الأئمة أو الأئمة) ويكون الجانب الأيسر ويسدأ به من العنق إلى المؤخر
وأما تقليد الإبل والبقر ولا يشعر إلا بالإبل وما له سنن من البقر . أما الغنم فلا تقلد ولا تشعر .
ويندب أن يلبس إزاراً ورداء ونعلين . والإزار هو ما يستتر العورة من السرة إلى الركبة .
والرداء هو ما يليق على الكتفين ولو لبس غيرهما مما ليس مخيطاً ولا محيطاً فلا يضر ولكن
يفوت المندوب . ومن السنن إيقاع الأحرام عقب صلاة . ويندب أن يكون ركعتي نفل
إن كان الوقت مما تجوز فيه النافلة وإلا انتظر حتى تحل النافلة ، والأولى أن يحرم الراكب إذا
استوى على ظهر دابته والماشى إذا أخذ في المشى . ويسن قرن الأحرام بالتلبية كما تقدم .
والتلبية في ذاتها واجبة . ويندب تجديدها عند تغير الحال كصعود على مرتفع أو هبوط إلى
واد أو ملاقة رفقة وعقب الصلاة ويستمر يلبى حتى يدخل مكة ثم يقطعها حتى يطوف
ويسعى إذا أراد السعى عقب طواف القدوم ثم يعاودها بعد ذلك حتى تزول الشمس يوم
عرفة ويصل إلى مصلاها فيقطعها حينئذ ، فإن لم يعاودها كان تاركاً للواجب وعليه دم .
ويندب التوسط فيها فلا يدأب عليها حتى يمل ويضجر كما يندب التوسط في رفع صوته بها
فلا يخفقه جداً ولا يرفعه جداً بل يكون بين الرفع والخفض . ويندب الاقتصار على اللفظ
الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد
والنعمة لك والملك لا شريك لك .

الحضابلة - قالوا يسن له أن يغتسل ولو كان حائضاً أو نفساء أو يتيم لمدم الماء أو يحجزه ==

= عن استعماله بمرض ونحوه ولا يضر حدث بين الغسل والاحرام . ويسن له أيضا أن يتنظف قبل إحرامه بأخذ شعره وقلم ظفره وإزالة رائحة كريهة . ويسن له أيضا أن يطيب بدنه بالطيب ويكره تطيب ثوبه فان طيبه واستدام لبسه فلا بأس ما لم يتزعه ، فان نزعه لم يجز له لبسه قبل غسله . ويسن له أيضا قبل إحرامه لبس إزار ورداء أبيضين نظيفين جديدين ونعلين بعد تجرده عن المحيط إن كان ذكرا . ويسن له إحرامه عقب صلاة مفروضة أو نافلة بشرط أن لا يكون أداء النافلة وقت نهى وأن لا يكون عادما للماء والتراب . ويسن أن يعين في إحرامه نسكا حجا كان أو عمره أو قرانا وأن يتلفظ بما يعينه . ويسن له أن يقول اللهم إني أريد لنسك الفلاني فيسره لي وتقبله مني وإن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني ، فان فعل ذلك يحبس بمرض أو عدو ونحوه حل ولا شيء عليه .

الشافعية — قالوا يسن لمن يريد الاحرام أمور : منها الغسل قبله ولو مع بقاء الحيض ، ينوى به غسل الاحرام ، ويكره تركه لغير عذر ، فان عجز عنه لعدم الماء أو لعدم قدرته على استعماله يتم . ومنها إزالة شعر الإبط والعانة وقص الشارب وتقليم الأظفار وحلق الرأس لمن يتزين به وإلا أبقاه ولبده بنحو صمغ وهذا إذا كان عازما على عدم التضحية وإلا أخر ذلك إلى ما بعدها . ويسن تقديم هذه الأشياء على الغسل في حق غير الحنبل . أما هو فيسن له تأخيرها عنه . ومنها تطيب البدن بعد الغسل إلا لصائم فيكره وإلا للمرأة التي وجب عليها الاحداد (ترك الرينة) لوفاء زوجها فيحرم ولا بأس باستدامته بعد الاحرام ولو كانت مما له جرم لا يضر تعطر الثوب بسبب ذلك . ومنها الجماع قبل إحرامه . ومنها أن تخضب المرأة يديها إلى الكوعين من غير نقش وأن تمسح وجهها بشيء من الخضاب . ومنها أن يلبس إن كان رجلا إزارا ورداء أبيضين جديدين وإلا فمغسولين ونعلين ويكره لبس المصبوغ . ومنها صلاة كعتين سنة الاحرام القبلية في غير وقت الكراهة إلا لمن كان في الحرم المكي فيصلحها مطلقا . يقوم مقامها أى صلاة يصلحها فرضا أو نفلا ويسر القراءة فيها ولو لیسلا . ومنها استقبال لقبة عند بدء الاحرام ويقول اللهم أحرم لك شسعى وبشرى ولحمى ودمى . ومنها التلبية . روى أن يقول لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك يقول ذلك بسكينة ووقار للذكر . ويسن أن يرفع صوته بها ما دام محرما ، فان لم يكن محرما فالسنة الإسرار بها كما أن الهيئة للمرأة أن تسي بها على كل حال . ويكره لها رفع الصوت بها بحضرة =

ما ينهى عنه المحرم بعد الدخول في الاحرام

يحرم على المحرم عقس النكاح ويقع باطلاً^(١) . وكذا يحرم عليه الجماع ودواعيه كالقبلة والمباشرة ، ويحرم الخروج عن طاعة الله تعالى بأى فعل محرم وإن كان ذلك محرماً في غيره الحج إلا أنه يتأكد فيه وتحرم المخاصمة مع الرفقاء والخدم ونحوهم لقوله تعالى : ﴿ فمن فرض بين الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾ . والرفث الجماع ودواعيه والكلام الفاحش ؛ والجدال : المخاصمة ؛ ويحرم أيضاً التعرض لصيد البر بالقتل أو الذبح أو الإشارة إليه إن كان مرئياً أو الدلالة عليه إن كان غير مرئى أو نحو ذلك كإفساد بيضه وإنما يحرم التعرض له إذا كان وحشياً ما كولا^(٢) . وأما صيد البحر فهو حلال . قال الله تعالى : ﴿ أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً ﴾ . والبرى هو ما يكون تولد وتناسله في البر، وإن كان يعيش في الماء ، والبحرى بخلافه ويحرم عليه أيضاً استعمال الطبيب كالمسك في ثوبه أو بدنه وقلم الظفر ، ويحرم على الرجل أن يلبس مخيطاً أو مخيطاً ببنداً أو بعضه كالقميص والسرّويل والعمامة (والجبة) والقباء والخلف إلا إذا لم يجد نعلين فيجوز لبس الخفين بعد أن يقطعهما أسفل من الكعبين ، وتنظية رأسه ووجهه أو بعضه بأى سائر^(٣) .

— الأجناب ومثلها الخنثى ويصلى ويسلم عقبها على النبي صلى الله عليه وسلم وتؤكد التلبية ثلاثاً عند تغير الأحوال من سكون إلى حركة وصعود وهبوط واختلاط رقيقة وإقبال ليل أو نهار ثم يدعو بعدها بما يشاء والوارد أفضل .

(١) الحنفية — قالوا يجوز للمحرم عقس النكاح لأن الاحرام لا يمنع صلاحية المراءى للعقد عليها وإنما يمنع الجماع فهو كالحيض والنفاس والظهار قبل تكفيره في أن كلا منها يمنع الجماع فقول لا صحة العقد .

(٢) الحنفية والمالكية — قالوا يحرم التعرض لصيد البر الوحش سواء كان ما كولا أو غير ما كولا .

(٣) الشافعية . — قالوا البرى ما يعيش في البر فقط أو يعيش فيه وفي البحر والبحرى ما لا يعيش إلا في البحر .

(٤) الشافعية والحنابلة — قالوا لا يحرم على الرجل تنظية وجهه .

ويحرم على المرأة ستر وجهها ويديها بأى ساتر إلا اذا قصدت بذلك الستر عن الأجانب فيجوز لها ذلك على تفصيل^(١) . أما رأسها فلا يحرم سترها مطلقا^(٢) .

ويحرم لبس ثوب مصبوغ بما له رائحة طيبة على تفصيل^(٣) . ويكره شم الطيب واستصحابه

(١) المالكية — قالوا يحرم على المرأة ستر يديها بشيء يحيط بهما كالقفاز وهو لباس يعمل على قدر الدين لاتقاء البرد ويحرم سترهما بشيء فيه خياطة أو ربط . وأما ادخالهما في قميصها فلا يحرم ، كما لا يحرم عليها ستر جزء من وجهها يتوقف عليه ستر رأسها ومقاصيصها . الشافعية — قالوا لا يحرم تعطية يديها إلا بالقفاز . أما سترهما بغيره فإنه يجوز ولو شدته أو عقدته عليها .

(٢) الحنفية والشافعية — قالوا تستر المرأة وجهها عن الأجانب بإسبال شيء عليه بحيث لا يمس .

الحنابلة — قالوا للمرأة أن تستر وجهها لحاجة كمرور الأجانب بقربها ولا يضر التصاق الساتر بوجهها .

المالكية — قالوا اذا قصدت المرأة بستر يديها أو وجهها التستر عن أعين الناس فلها ذلك اذا تحققت أن هناك من ينظر إليها بالفعل أو كانت بارعة الجمال لأنها مظنة نظر الرجال وهي محرمة بشرط أن يكون الساتر لا غرز فيه ولا ربط وإلا كان محرما وعليها الفدية في ستر الوجه كما يأتى .

(٣) الحنفية — قالوا يحرم لبس المصبوغ بالعصفر وهو زهر القرطم ، والورس (بفتح الواو وسكون الراء) وهو نبت أحمر باليمن ، والزعفران ونحو ذلك من أنواع الطيب إلا اذا غسل بحيث لا تظهر له رائحة فيجوز لبسه حال الإحرام .

المالكية — قالوا المصبوغ بما له رائحة يحرم على المحرم وذلك كالمصبوغ بالورس والزعفران . وأما المصبوغ بالعصفر فإن كان صبغه قويا بأن صبغ مرة بعد أخرى حرم لبسه ما لم يغسل ، وإن كان صبغه ضعيفا أو كان قويا وغسل فلا يحرم لبسه ، وإنما يكره لبسه لمن كان قدوة لغيره لئلا يكون وسيلة لأن يلبس العوام ما يحرم وهو المطيب .

الشافعية — قالوا المصبوغ بما قصده رائحته كالزعفران والورس لا يجوز لبسه .

والمكث بمكانه حتى لا يشمه^(١) . ويحرم عليه إزالة شعر رأسه أو غيره سواء كان ثابتا في العين أو غيرها . ويستثنى من ذلك ما إذا تأذى ببقائه فيجوز إزالته وفيه الفدية إلا في إزالة شعر العين إذا تأذى به فلا فدية^(٢) . وسيأتى تفصيل ذلك في باب الفدية .

ولا يجوز للمحرم أن يختضب^(٣) بالحناء لأنه طيب والمحرم ممنوع من التطيب سواء كان رجلا أو امرأة وسواء كان الخضاب بها في اليدين أو في الرأس أو غير ذلك من أجزاء البدن . ولا يجوز للمحرم أن يأكل أو يشرب طيبا أو شيئا مخلوطا بطيب سواء كان قليلا أو كثيرا إلا إذا استهلك الطيب بحيث لم يبق له طعم ولا رائحة فلو بقي له طعم أو رائحة حرم .

= إذا زالت الرائحة بالمرّة . وأما المصبوغ بما يقصد للون دون الرائحة كالعصفر والحناء فلبسه لا يحرم .

الحنابلة — قالوا يحرم عليه لبس المصبوغ بالورس أو الزعفران . وأما المصبوغ بالعصفر فيباح لبسه سواء كان الصبغ قويا أو ضعيفا .

(١) الحنابلة والشافعية — قالوا إذا قصد شم الطيب كما إذا وضع وردة على أنفه بقصد شمه حرم عليه ذلك سواء كان معه أو مكث بمكانه . أما إذا لم يقصد شمه فلا حرمة عليه .
(٢) المالكية — قالوا إزالة الشعر مطلقا حرام على المحرم سواء كان الشعر في العين أو غيره إلا لعذر يقتضى إزالته فلا يحرم حينئذ وفيها الفدية ولو كان في العين .

(٣) الشافعية — قالوا يكره الخضاب بالحناء للمرأة حال الإحرام إلا إذا كانت معتدة من وفاة فيحرم عليها ذلك كما يحرم عليها الخضاب إذا كان نقشا ولو كانت غير معتدة . وأما الرجل فيجوز له الخضاب بها حال الإحرام في جميع أجزاء جسده ما عدا اليدين والرجلين فيحرم خضبهما بغير حاجة . وكذا لا يجوز له أن يغطي رأسه بخناء ضخمة .

الحنابلة — قالوا لا يحرم على المحرم ذكر كان أو أنثى الاختضاب بالحناء في أى جزء من البدن ما عدا رأس الرجل .

(٤) المالكية — قالوا المراد باستهلاك الطيب في الطعام ذهاب عينه بالطبخ ومتى كان كذلك لا يحرم ولو ظهر ريحه كالمسك أو لونه كالزعفران . أما ما اختلط بشيء من غير طبخ فيحرم تناوله على المحرم . وقال بعضهم إن الرطب إذا طبخ في الطعام لا يحرم تناوله ولو بقيت عينه .

ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما يضاف إليه الطيب مطبوخا أو غير مطبوخ ولا يجوز له أن يكتحل بما فيه طيب، فان فعل ففيه الجزاء الآتي بيانه : أما الاكتحال بما ليس فيه طيب بخائز ويحرم عليه إسقاط شعره فان فعل ففيه الجزاء الآتي . ولا يجوز للمحرم أن يدهن شعره أو بدنه على تفصيل في المذاهب .^(١)

(١) الحنفية — قالوا اذا تغير الطيب بالطبخ فلا شيء على المحرم في أكله سواء وجد رائحته أو لا . أما إن خالط بما يؤكل بلا طيب، فان كان الطيب مغلوبا فلا شيء فيه إلا أنه يكره إن وجدت معه رائحة الطيب وإن كان غالبا ففيه الجزاء وهذا اذا خلط بما يؤكل فان خلط بما يشرب ، فان كان غالبا ففيه دم ، وإن كان مغلوبا ففيه صدقة إلا إن شرب مرارا ففيه دم كما يأتي . أما إن أكل عين الطيب فان كان كثيرا ففيه دم وإلا فلا شيء فيه .

(٢) المالكية — قالوا يحرم على المحرم الاكتحال مطلقا بما فيه طيب وغيره إلا لضرورة فيجوز مطلقا غير أنه إذا اكتحل بمطيب لضرورة فعليه الفدية ، وإن اكتحل بغير مطيب لضرورة فلا فدية عليه .

(٣) المالكية — قالوا يحرم عليه دهن الشعر والجسد أو بمضه بأى دهن كان ولو كان خاليا من الطيب ، فان فعل ذلك فعليه الفدية كما سيأتي إلا اذا ادهن بما لا طيب فيه لمرض به فلا فدية عليه سواء كان الممرض في باطن اليدين أو في الرجلين أو غيرها وفي غيرها خلاف في وجوب الفدية .

الحنفية — قالوا الأشياء التي تستعمل في البدن تنقسم الى ثلاثة أنواع : (الأول) طيب محض أعد للتطيب به كالمسك والكافور والمنبر ونحو ذلك وهذا النوع لا يجوز للمحرم استعماله في ادهان أو غيره بأى وجه كان . (الثاني) ما ليس طيبا بنفسه وليس فيه معنى الطيب ولا يصير طيبا بوجه كالشحم وهذا النوع يجوز للمحرم استعماله في الادهان ونحوه ولا شيء في استعماله . (الثالث) ما ليس طيبا بنفسه ولكنه أصل للطيب ، وهذا يستعمل تارة على وجه التطيب والادهان ، وتارة على وجه التداوى كالزيت ، فان استعمل استعمال التطيب والادهان فهو في حكم الطيب لا يجوز للمحرم استعماله . أما اذا استعمل للتداوى فانه يجوز للمحرم كما يجوز له أكله .

الشافعية — قالوا يحرم الادهان بما له رائحة طيبة مطلقا ويجوز الادهان بغيره في جميع البدن إلا في شعر الرأس والوجه فلا يجوز إلا الحاجة .

حكم قطع شجر الحرم وحشيشه بالنسبة للحرم

ولا يحل للحرم كما لا يحل لغيره أن يتعرض لشجر الحرم بقطع أو قلع أو إتلاف ولا لغصن من أغصانه ولو كانت الأغصان واصله الى الحل . أما اذا كان الشجر مغروسا في الحل فيباح التعرض له والانتفاع به اذا لم يكن مملوكا للغير ولو وصلت أغصانه الى داخل الحرم ومثل الشجر في ذلك حشيش الحرم إلا الأذخر وهو (نبت معروف طيب الرائحة) . وكذا السنا (المعروف بالسنامكي) فإنه يباح التعرض لها بالقطع وغيره . وفي شجر الحرم وحشيشه تفصيل المذاهب^(١).

الحنبلة - قالوا ما له رائحة طيبة يحرم على الحرم الادهان به في سائر بدنه أو أى جزء . أما ما ليس كذلك كالزيت فلا يحرم الادهان به ولو في شعر الرأس والوجه .

(١) الشافعية - قالوا يحرم التعرض لأشجار الحرم الرطبة وحشيشه الرطب بقطع أو قلع أو إتلاف ولو كان مملوكا للتعرض ما عدا ما ذكر في أعلى الصحيفة . ويزاد عليه الشوك فيباح قطعه . وإنما يحرم التعرض لشجر الحرم وحشيشه إن كان بغیر قصد إصلاحه كأن يقلم الشجر لنموه وإلا جاز . أما الشجر اليابس فيجوز قطعه وقلعه . وكذا يجوز قلع الحشيش اليابس . أما قلعه فيحرم مطلقا إلا اذا فسد مبيته فيجوز أيضا ، ولا فرق في الشجر بين الذى نبت بنفسه كالستط وما أنبته الناس كالنخل فيحرم التعرض له مطلقا . أما الحشيش والحبوب ونحوها فانما يحرم التعرض لها اذا نبتت بنفسها فاذا زرعها الناس جاز لهم التعرض لها محرمين أو غير محرمين . ويستثنى من المنع أمور : منها أخذ سعف النخل وورق الشجر بلا خبط يضر بالشجر وإلا حرم . ومنها أخذ ثمر الشجر وكذا عود السواك بشرط أن ينبت مثله في سنة . ومنها رعى الشجر بالبهايم . ومنها أخذه للدواء كالحنظل والسنامكي .

الحنبلة - قالوا يحرم قلع شجر الحرم المحكى وحشيشه اذا كانا رطبين ولو كان فيهما مضرة كالشوك وكذا السواك ونحوه والورق الرطب . أما ما كان يابسا من الشجر والحشيش فلا بأس بقطعهما أو قلعهما لأنهما كالميت . وكذا لا بأس بقطع الأذخر والفقع والكأه والثمره ، وإن كان كل ذلك رطبا ، كما لا بأس بقطع أو قلع ما زرعه آدمي من شجر أو حشيش لأنه مملوك الأصل . ويباح رعى حشيش الحرم المذکور والانتفاع بما تساقط من ورق الشجر وما انفصل من الأرض أو انكسر من غير فعل آدمي ولم ينفصل المنكسر عن أصله . أما ما قطعه آدمي فلا يجوز أن ينتفع هو أو غيره به .

ما يباح للحرم

يباح للحرم الفصد والحجامة من غير حلق الشعر . وحك الجلد والشعر اذا لم يترتب على ذلك سقوط الشعر أو الهوام وإلا حرم .

الحنفية — قالوا النابت في أرض الحرم : إما أن يكون جافاً أو منكسراً، وإما أن يكون غير ذلك . فالجاف والمنكسر لا يدخل في حكم شجر الحرم لأنه حطب، وكذا حشيش الأذخر فإنه مستثنى من شجر الحرم، وغير الجاف وهو قابل للنمو إما أن يكون نابتاً بنفسه أو لا، والأقل إما أن يكون من جنس ما ينبت به الناس كالزراع أو لا كالشجرة المعروفة (بام غيلان) فالذي يحرم قطعه من ذلك هو الذي ينبت بنفسه وليس من جنس ما ينبت به الناس وهذا لا يجوز قطعه مطلقاً سواء كان مملوكاً أو غير مملوك إلا أنه اذا قطعه مالكة حرم عليه قطعه فقط وليس عليه جزاء واذا قطعه غير مالكة فعليه الجزاء . وسيأتي بيانه وعليه قيمته ويعنى عما يقطع من ذلك بسبب نصب الخيمة أو حفر الكانون أو وطء الدواب لأنه لا يمكن الاحتراز عنه . أما الذي ينبت به الناس أو ينبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت به الناس فإنه يحل قطعه والانتفاع به اذا لم يكن مملوكاً فإن كان مملوكاً للغير لزم دفع قيمته لمالكه .

المالكية — قالوا يحرم قطع ما شأنه أن ينبت بنفسه من الشجر والنبات كالبلقل البري وشجر الطرفاء ولو زرع وسواء كان أخضر أو يابساً . ويستثنى من ذلك أمور : (أولاً) الأذخر (وهو نبت كالخلفاء طيب الرائحة) . (ثانياً) السنا (المعروف بالسنامكي) للاحتياج اليه في التداوي . (ثالثاً) العصا . (رابعاً) السواك . (خامساً) قطع الشجر للبناء والسكنى بموضعه أو لإصلاح البساتين . (سادساً) قطع ورق الشجر بالمجن (وهو عصا معوجة) بصعها على النضن ويحركها فيقع الورق من غير خبط . وأما خبط العصا ، على الشجر ليقع ورقه فهو حرام . وأما الشجر أو النبات الذي شأنه أن يزرع كالخس والحنطة والبطيخ والمان فيجوز قطعه من أرض الحرم ولو كان نابتاً بنفسه .

(١) المالكية — قالوا يكره للحرم الفصد والحجامة لغير حاجة ويحوزان الحاجة وعليه القدية إن وضع على موضعهما عصابة وإلا فلا .

(٢) الشافعية — قالوا يكره للحرم حلق جلده وشعره ما لم يترتب عليه سقوط الشعر وإلا

حرم كاذب .

وبياح للحرم غسل رأسه وبذنه بالماء لإزالة الأوساخ عنه بشرط أن لا يغسل بما يقتل
الهوام فيجوز الاغتسال بالصابون والأشنان والسدر (وهو ورق النبق) والخطمي^(١) (بكسر الخاء
المعجمة وسكون الطاء وهو نبت معروف) . ويجوز له أيضا أن يستظل بالشجرة والخيمة
والبيت والحمل والمظلة المعروفة (بالشمسية) بشرط أن لا يمس شيء من ذلك رأسه ووجهه
فان كشفهما واجب^(٢) .

ما يطلب من المحرم لدخول مكة

يسن له أن يغتسل لدخول مكة وهذا الغسل للنظافة فيطلب من الحائض والنفساء .
ويستحب له أن يدخلها نهارا وأن يكون دخوله من أعلاها ليكون مستقبلا للبيت تعظيما له
وأن يكون دخوله من بابها المعروف (بباب المعلي) وإذا دخلها بدأ بالمسجد الحرام بعسده أن
يأمن على أمتعته . ويندب له أن يدخل المسجد من باب السلام نهارا مليا متواضعا خاشعا
وأن يرفع يديه عند رؤية البيت ويكبر ويهلل ويقول : اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما
وتكريما ومهابة وبراً وزد من عظمته وشرفه بمن حجه أو أعتمره تعظيما وتشريفا وتكريما ومهابة وبراً :
اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام ويدعو بعد ذلك بما شاء وبعد ذلك يطوف^(٣) .

(١) المالكية — قالوا لا يجوز للحرم إزالة الوسخ بالغسل . ويستثنى من ذلك غسل
اليدين فيجوز بما يزيل الوسخ كالمصابون ونحوه مما ليس بطيب . أما الغسل بالطيب الذي
تبقى رائحته في اليد فلا يجوز .

(٢) الحنفية — قالوا إن الخطمي له رائحة طيبة فلا يجوز الاغتسال به . وكذا السدر
فهو كالخطمي .

(٣) الشافعية — قالوا يجوز الاستظلal بكل ما ذكر ولو لاصق رأسه أو وجهه لكن
لو وضع على رأسه ما يقصد به الستر عرفا كعباءة وقصد الاستتار به حرم عليه ذلك وإلا فلا .
الحنابلة — قالوا إذا استظل بما يلازمه غالبا كالحمل حرم عليه ذلك سواء كان راكبا
أو ماشيا وإن استظل بما لا يلازمه كشجرة أو خيمة جاز له ذلك .

(٤) الحنفية — قالوا يكره له رفع اليدين .

(٥) المالكية — قالوا يندب الغسل لدخول مكة وهو للطواف بالبيت لا للنظافة فلا
تفعله الحائض ولا النفساء لأنهما ممنوعتان من الطواف لأن الطهارة شرط فيهما كما يأتي .

وهذا الطواف^(١) يسن للحرم اذا كان قادما من خارج مكة ولهذا يسمى طواف القدوم وإنما يطلب منه اذا اتسع الوقت له وللوقوف وإلا ذهب للوقوف بعرفة وتركه .

الطواف

الركن الثاني من أركان الحج الأربعة المتقدمة الطواف . وقد تقدم الكلام على الركن الأول منها وهو الإحرام . أما الطواف فأنواعه ثلاثة : (ركن) وهو طواف الزيارة ويسمى طواف الإفاضة ، وقد تقدم الكلام على وقته . (واجب)^(٢) وهو طواف الوداع ويسمى طواف الصدر . (سنة) وهو طواف القدوم ، فالركن هو نوع واحد وهو طواف الزيارة . وللطواف شروط واجبات وسنن مبينة في المذاهب^(٣) .

== ويندب أن يدخل مكة نهارا في وقت الضحى ، فان قدم ليلا بات بمكان يعرف بندى طوى وأخر الدخول للنسأ اذا ارتفع النهار . ولم ينصوا على طلب الدعاء عند رؤية البيت لا دعاء خاص ولا غيره .

(١) المالكية --- قالوا إن طواف القدوم واجب على من أحرم بالبحر ومعه الذي نحن بصدد الكلام فيه . وسيأتي الكلام على غيره .

(٢) المالكية --- قالوا طواف الوداع مندوب .

(٣) الشافعية --- قالوا للطواف في ذاته ثمانية شروط : (الأول) ستر العورة الواجب سترها في الصلاة . (الثاني) الطهارة من الحدث والخبث كما في الصلاة أيضا . (الثالث) بدؤه بالجعر الأسود محاذيا له أو بلحزته بجميع بدنه من جهة الشق الأيسر بأن لا يقدم جزءا من بدنه على جزء من الجعر ، فاذا بدأ بغيره لم يحسب ما طافه قبل وصوله اليه فاذا انتهى اليه ابتداء منه . ويشترط أن يحاذيه على الوجه المذكور عند الانتهاء أيضا . (الرابع) جعل البيت عن يساره وقت الطواف مارا تلقاء وجهه ولا بد أن يكون الطائف خارجا بكل بدنه عن جدار البيت وشاذر رانه وعن الجعر (بكسر الحاء) ، فلو مشى على الشاذروان أو مس الجدار في سروره أو دخل من إحدى فتحتي الجعر بالكسر ونخرج من الأخرى لم يصح طوافه الذي حصل فيه ، كما لا يصح طواف من استقبل البيت أو استدبره أو جسه عن يمينه أو عن يساره ورجع القهقري . (الخامس) كونه سبعة أشواط يقينا فلو ترك شيئا من السبع لم يجزئه . (السادس) كونه في المسجد وإن اتسع فيصيح بالطواف ما دام في المسجد ولو في شوائبه ==

== أو على سطحه ولو مرتفعا عن البيت ولو حال حائل بين الطائف والبيت . (السابع) عدم صرفه لأمر آخر غير الطواف فإن صرفه انقطع . (الثامن) نية الطواف وهذا شرط في غير طواف الركن وطواف القدوم . أما هما فلا يحتاج كل منهما إلى نية لشمول نية النسك لهما ولا بد أن تكون نية الطواف عند محاذة الحجر ، فلو نوى بعدها لم يحسب ما طافه حتى ينتهي إليه إلا إذا عاد إلى محاذاته بعد النية . ويزيد طواف القدوم شرطا ناسعا وهو أن يكون قبل الوقوف بعرفة فلا يطلب من دخل مكة بعد الوقوف بعرفة وبعد منتصف الليل . وللطواف واجبات : منها أن يصون نفسه عن كل مخالفة في وقت الطواف . ومنها أن يصون قلبه عن احتقار من يراه . ومنها أن يلتزم الأدب . ومنها أن يحفظ يده وبصره عن كل معصية .

وللطواف ثمانية سنن : (الأولى) أن يستقبل البيت أول طوافه ويقف بجانب الحجر إلى جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنكبه الأيمن عند طرفه ثم ينوي الطواف ثم يمشي مستقبلا الحجر مارا إلى جهة الباب فإذا جاوزه انفتل وجعل يساره إلى البيت وهذا مخصص بالمرءة الأولى . (الثانية) أن يمشي القادر ولو امرأة . والركوب في الطواف خلاف الأولى إن كان بلا عذر وإلا فلا بأس به إذا كان الحمل على غير دابة صيانة للمسجد عن الدابة والأفضل أن يكون حافيا ما لم يتأذ بذلك . ويندب أن يضيق الخطوات ليكثر الثواب ، وأن يلمس الحجر الأسود بيده أول طوافه ويقبله تقبيل خفيفا ، ولا يسن للمرأة ذلك إلا عند خلو المطاف ليلا أو نهارا . ويستحب للرجل أن يضع وجهه عليه وأن يكون الاستلام والتقبيل ثلاثا ، فإن عجز عن الاستلام بيده استلمه بنحو عصا ويقبل ما أصابه به ، فإن عجز عن ذلك أيضا أشار إليه بيده أو بما فيها واليمين أفضل . يفعل ذلك في كل طوفة .

(الثالثة) الدعاء المسأثور فيقول عند استلام الحجر الأسود عند ابتداء كل طوفة بسم الله والله أكبر مع رفع يديه كرفع الصلاة : اللهم إيماننا بك وتصديقنا بكتابتك ووفاء بعهدك واتباعنا لسنة نبيك سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وهذا القول أكد في الطوفة الأولى من غيرها . (الرابعة) أن يمشي الذكر مسرعا من غير عدو ولا وثب في الطوفات الثلاثة الأولى ويمشي في الباقى على هيئة ، بخلاف المرأة فإنها تمشي كماداتها . (الخامسة) الاضطباع للذكر ولو صهيا وهو أن يجعل وسط ردائه تحت منكبه الأيمن وطرفيه على منكبه الأيسر . (السادسة) أن يكون الرجل والصبي قريبا من البيت عند عدم الزحام وعدم التأذى بخلاف المرأة فيسن لها عدم القرب صيانة لها . (السابعة) الموالاة في الطواف فلو أحدث في الطواف ولو عمدا تظهر وبني لكن ==

== الاستئناف أفضل . وكذا لو أقيمت الصلاة وهو في الطواف فإنه يصلي ويتم الطواف بعدها والاستئناف أيضا أفضل . (الثامنة) أن يصلي بعده ركعتين ويكفي فرض أو نفل آخر عنهما . ويندب أن تكونا عقب الطواف مباشرة ، كما يندب استلام الحجر عقبهما وأن يسعى عقب الاستسلام إن كان السعي مطلوباً منه ، والأفضل صلاتهما خلف المقام ثم بالحجر (بالكسر) ثم ما قرب من البيت وهما سنة مطلوبة ولو طال تأنرهما عن الطواف . ويكره قطع الطواف من غير سبب والبصق ولو في نحو ثوب بلا عذر وجعل يديه خلف ظهره أو على فمه في غير حال التثاؤب وفرقة الأصابع . ويكره الطواف أيضا حال مدافعة الأخبثين .

المالكية — قالوا يشترط لصحة الطواف شروط : (الأول) أن يكون سبعة أشواط فإن نقص عنها لم يجزئه ولا يكفى عنه الدم إن كان ركناً وإن شك في النقص بنى على اليقين وتم الأشواط السبعة . أما إذا زاد عليها فلا يضر لأن الزائد لغو لا اعتداد به . (الثاني) الطهارة من الحدث الأصغر والكبر ومن الخبث فإذا أحدث في أثناءه أو علم فيه بنجاسة في بدنه أو ثوبه بطل ، فإن أحدث بعده وقبل صلاة ركعتيه أعاده لأن الركعتين كالجزء منه إلا إذا خرج من مكة وشق عليه الرجوع له فيكفيه الطواف ويعيد الركعتين فقط . وعليه أن يبعث بهمدى ، وحكم صلاة هاتين الركعتين الوجوب بسد طواف الإفاضة والقصدوم . أما في طواف الوداع فقليل بوجوب الركعتين وقيل بسنيتهما والقولان صحيحان . ويندب أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة سورة (الكافرون) في الركعة الأولى وسورة (الإخلاص) في الثانية وندب صلاتهما خلف مقام إبراهيم والدعاء بعدهما بالملتم (وهو بين الحجر الأسود والباب) ، كما يندب فعلهما بعد صلاة المغرب وقبل نافلة من طواف بعد العصر . (الثالث) ستر العورة كما في الصلاة . (الرابع) أن يحمل البيت (وهو الكعبة) عن يساره . (الخامس) أن يكون جميع بدنه خارجاً عن الحجر بتمامه وعن الشاذروان (وهو بناء محدودب لاصق بالكعبة) . (السادس) الموالاة فلو فُرق بين أشواطه كثيراً بطل الطواف ويغفر التفريق البسير . (السابع) أن يكون داخل المسجد فلا يصح على سطحه ولا خارجه ويلزم ابتداء الطواف من الحجر الأسود فلو ابتدأه قبله وجب إتمام الشوط الأخير إليه ، فإن لم يتم وطال الليل أو انتقض وضوءه فعليه إعادته . إلا إذا رجع لبلده فيكفيه هذا الطواف ويبعث بهمدى .

أما واجبات الطواف فهي صلاة ركعتين بعده كما تقدم والمشى فيه للقادر عليه . ==

== وأما سننه فهي تقبيل الحجر الأسود في الشوط الأول ويكبر عند ذلك فإن لم يتمكن من تقبيله لمسه بيده فإن لم يستطع لمسه بعود مثلاً ثم يضع يده أو العود بعد اللبس بأحدهما على فيه ، ويكبر حينئذ فإن لم يستطع شيئاً من ذلك كبر عند محاذاته . ومن السنن أيضاً استلام الركن اليماني بيده في الشوط الأول ثم يضعها على فيه ، والدعاء في الطواف ولا يحد بمحد مخصوص بل يدعو بما شاء ، والرمل وهو الإسراع فوق المشى المعتاد في الأشواط الثلاثة الأول وإنما يسن الرمل للرجل لا للمرأة وفي غير طواف الإفاضة . أما الرمل في طواف الإفاضة فهو مندوب كما يأتي : ويندب في الطواف الرمل في الأشواط الثلاثة الأول من طواف الإفاضة لمن لم يطف طواف القدوم وتقبيل الحجر الأسود في الشوط الأول واستلام الركن اليماني في الشوط الأول أيضاً والقرب من الكعبة بالنسبة للرجال أما النساء فالسنة أن يطفن خلف الرجال كما في الصلاة .

الحنابلة - قالوا يشترط لصحة الطواف شروط : منها النية . ومنها دخول الوقت في طواف الزيارة وهو من نصف ليلة عيد النحر بالنسبة لمن وقف بعرفة ولا يصح قبل الوقوف ولا حد لآخر وقته . ومنها ستر العورة كما في الصلاة . ومنها الطهارة من الخبث كما في الصلاة . ومنها الطهارة من الحدث الأصغر والأكبر إلا إذا كان الحاج طفلاً لم يميز فيصح الطواف ولو كان محدثاً متلبساً بنجاسة . ومنها كون الأشواط سبعة مبتدئاً من الحجر الأسود فإذا ابتدأ من غيره لا يحسب هذا الشوط . ومنها المشى إذا كان قادراً عليه . ومنها الموالاة بين الأشواط فلو أحدث في أثناءه بطل وعليه استثنائه لكن إذا أقيمت الصلاة للراتب فله أن يصلي معه ، وينبغي على ما تقدم من الأشواط مبتدئاً من الحجر الأسود ، وكذلك إذا حضرت مجتازة للصلاة عليها . ومنها أن يكون بالمسجد فلا يصح خارجه ويصح على سطحه . ومنها جعل البيت عن يساره ولا بد أن يكون خارجاً عن جميع الحجر والشاذروان ، وليس للطواف واجبات عندهم . وأما سننه فهي : (١) استلام الركن اليماني بيده اليمنى في كل شوط . (٢) استلام الحجر الأسود وتقبيله في كل شوط أيضاً إن تيسر والإشارة إليه بيده عند محاذاته إن تعسر . (٣) الاضطباع في طواف القدوم وهو أن يجعل وسط ردائه تحت إبطه الأيمن وطرفيه على عاتقه الأيسر . (٤) الرمل وهو الإسراع في المشى مع تقارب الخطى ، وإنما يسن في الأشواط الثلاثة الأول من طواف القدوم لغير الراكب والمعدور والمحرم من مكة أو مكان قريب منها ولغير المرأة أيضاً . أما هؤلاء فلا يسن لهم كما لا يسن في طواف الزيارة ولا غيره ==

= مما عدا طواف القدوم . (٥) الدعاء . (٦) الذكر . (٧) القرب من الكعبة . (٨) صلاة ركعتين بعد الطواف .

الحنفية — قالوا للطواف زمان ومكان وواجبات وسنن ومكروهات . فأما مكانه فهو داخل المسجد الحرام حتى لو طاف بالكعبة من وراء زمزم أو من وراء العمدة جاز . أما إذا طاف خارج المسجد فإن طوافه لا يصح . وأما زمانه فإن كان طواف زيارة فيبتدئ من طلوع فجر يوم النحر ولا حد لنهايتها كما تقدم ، وإن كان طواف قدوم فيبتدئ من حين دخول مكة وينتهي إلى الوقوف بعرفة فتي وقف فقد فات طواف القدوم . أما إذا لم يقف فينتهي بطلوع فجر يوم النحر .

وأما واجباته : فمنها أن يبدأ طوافه من الحجر الأسود فلو لم يفعل ذلك وجب عليه إعادة الطواف ما دام بمكة فإن لم يعده ورجع وجب عليه دم . والأفضل أن لا يترك شيئاً من الحجر الأسود ، بل يقابله بجميع بدنه بأن يجعله عن يمينه ويجعل منكبه الأيمن عند الحجر الأسود . ومنها التيامن بأن يطوف عن يمينه مما يلي الباب ويجعل الكعبة عن يساره لأنها بمنزلة الإمام له والمنفرد يقف على يمين إمامه فلو نكس الطواف بأن طاف عن يساره وجعل الكعبة عن يمينه وجبت عليه الإعادة أو الدم . أما طهارة الثوب والبدن والمكان من الخبث فسنة مؤكدة حتى لو طاف وعليه ثوب كله نجس فلا جزاء عليه وإنما ترك السنة على الصحيح . ومنها ستر العورة الواجب سترها في الصلاة فلو أنكشف ربع العضو الواجب ستره في الصلاة فقد ترك الواجب ووجب عليه الإعادة أو الدم ، وأعلم أن ستر العورة في ذاته فرض فعني كونه واجبا هنا أن الطواف لا يفسد بتركه بل يصح مع الإثم ويجب فيه الإعادة أو الجزاء . أما إذا أنكشف أقل من ربع العضو فلا يضر كما في الصلاة . ومنها المشي فيه للقادر عليه فلو طاف راكباً أو محملاً أو زاحفاً بلا عذر فعليه الإعادة أو الدم . أما إن كان ذلك لعذر فلا شيء عليه . ومنها أن يطوف وراء الحطيم (الحجر) لأن بعضه من البيت . ومنها كون الطواف سبعة أشواط والشوط من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود . وهذه الأشواط السبعة واجبة كلها في طوافي القدوم والوداع إلا أنه لو ترك أكثر أشواط الوداع وهي أربعة لزمه دم ولو ترك أقل من ذلك لزمه لكل شوط صدقة بخلاف طواف القدوم فإنه لا يلزمه شيء بتركه أكثرها أو أقلها سوى التوبة لأنه سنة في ذاته ، وإنما وجب بالشروع فيه كالنافلة فلا يكون حكمه

السعي بين الصفا والمروة

الركن الثالث من أركان الحج المتقدمة . السعي بين الصفا والمروة^(١) .

= حكم الواجب بأصله . أما طواف الزيارة المفروض فأكثر أشواطه ركن بحيث لو ترك الأكثر بطل وباقيا واجب كما تقدم ، ولا يتحقق ترك الواجب إلا بالخروج من مكة . أما ما دام فيها فهو مطالب به ولا تجزئ الإنابة في الطواف بدون عذر . ومنها أن يهمل ركعتين عقب كل سبعة أشواط من طوافه سواء كان طوافه فرضا أو واجبا أو سنة أو نفلا والأفضل أن يوالى بينهما وبين الطواف إلا إذا طاف في وقت الكراهة ولا تفوت بتركها بل يهملهما في أى وقت شاء ولو بعد الرجوع إلى وطنه إلا أنه يكره له ذلك . ويستحب أدائهما خلف المقام ثم في الكعبة ثم في الحجر تحت الميزاب ثم في كل ما قرب من الحجر (بالكسر) إلى البيت ثم المسجد ثم الحرم فان صلاهما خارج الحرم أساء . ويقرأ في الركعة الأولى (الكافرون) . وفي الثانية (الإخلاص) . وأما سننه فهي أمور : منها أن يجعل قبل شروعه في الطواف طرف رداءه تحت إبطه اليمنى ويلقى طرفه الآخر على كتفه الأيسر ، ويسمى هذا الفعل اضطباعا ويفعل ذلك في كل طواف بعده سعى كطواف القدوم . ومنها المشى بسرعة مع تقارب الخطى وهن الكتفين ويسمى هذا الفعل رملا يأتي به في الأشواط الثلاثة الأولى فقط ، فان رأى ما يعوقه وقف حتى يتمكن من إعادة الرمل . ومنها استلام الحجر الأسود وتقبيله عند نهاية كل شوط وتأكد النية في الشوط الأول والأخير فان لم يستطع استلامه بيده استلمه بنحو عصا إن أمكن ويقبل ما مس به ، فان لم يستطع ذلك أيضا استقبل الحجر ورفع يديه مستقبلا بباطنهما إياه ويكبر ويهلل ويحمد الله تعالى ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الاستقبال مستحب . وكذا استلام الركن اليماني مستحب ولبس بسنة . ويستحب أن يدعو عقب صلاة ركعتي الطواف خلف المقام بما يحتاج إليه من أمور الدنيا والآخرة وأن يأتي زمزم بعد صلاة ركعتين قبل الخروج إلى الصفا فيشرب منها ويتضلع ويفرغ الباقي في البئر ويقول : اللهم إني أسألك رزقا واسعا وعلما نافعا وشفاء من كل داء ثم يأتي الملتزم قبل الخروج إلى الصفا .

(١) المنية - قالوا إن السعي بين الصفا والمروة واجب لا ركن كما تقدم .

وله شروط وسنن مفصلة في المذاهب ^(١).

(١) الحنفية - قالوا للسعي بين الصفا والمروة واجبات وسنن وشروط ، فأما واجباته :
فمنها أن يؤخره عن الطواف . ومنها أن يسعى سبعة أشواط وكل شوط من أشواط السبعة
وأجب ، ومنها المشي فيه حتى لو سعى راكبا لغير عذر لزمه إعادته أو إراقة دم . ومنها أن
يبدأ سعيه من الصفا ثم ينتهي إلى المروة ويمتد هذا شوطا على الصحيح فان بدا بالمروة
لا يحسب هذا الشوط . وأما سننه : فمنها أن يوالى بين الطواف والسعي فلو فصل بينهما بوقت
ولو طويلا فقد ترك السنة وليس عليه جزاء . ومنها الطهارة من الجنين فيصيح سعي الحائض
والنفساء بلا كراهة للعذر . ومنها أن يصعد على الصفا والمروة في سعيه وأن يسعى بين الميئين
الأخضرين وهما عمودان أحدهما تحت منارة باب على والآخر قبالة رباط العباس . ومنها
أن يهرول بين الميئين المذكورين . ومنها أن يكبر ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
ويدعو بما شاء ويستقبل البيت على الصفا والمروة . ومنها أن يستلم الحجر الأسود قبل
الذهاب إلى السعي بيده ، فان لم يستطع فعل ما تقدم بيانه في سنن الطواف ، والأفضل أن
يخرج من باب الصفا وهو باب بنى مخزوم ويقدم رجله اليسرى في الخروج . وينسب أن
أن يرفع يديه نحو السماء عند الدعاء على الصفا والمروة ، وإذا أقيمت الصلاة وهو في طوافه
أو سعيه صلى وبني بعد صلاته على ما فعله قبلها . ويكره له الحديث في البيع والشراء ونحوه
في أثناء السعي والطواف .

وأما شرطه فهو أن يكون بعد الطواف فلو سعى أولا ثم طاف لا يعتد بسعيه ويجب
عليه الإعادة ما دام يمكنه .

المالكية - قالوا السعي بين الصفا والمروة ركن للحج كما تقدم ، وله شروط وصحة وسنن
ومندوبات وواجب ، فأما شروط صحته فهي : (أولا) كونه سبعة أشواط فان سعى أقل منها
فلا يحزونه وعليه أن يكمله إلا اذا طال الفصل عرفا وإلا ابتداء من أوله . (ثانيا) أن يبدأ
بالصفا فلو بدأ بالمروة فلا يحسب ذلك الشوط ويعتد الذهاب من الصفا إلى المروة شوطا
والرجوع منها إلى الصفا شوطا آخر . (ثالثا) الموالاة بين أشواطه فلو فزق بينهما تفريقا
كثيرا استأنفه ويفتقر الفصل اليسير كأن يصلي أثناءه على جنازة أو يحصل منه بيم وشركاء
لا يطول عرفا . (رابعا) أن يكون بعد طواف سواء كان الطواف ركنا أو غيره ، فان لم يطفئه

= بعد طواف فلا يصح وإن أوقعه بعد طواف صح ولا يطالب بإعادته إن كان الطواف السابق عليه ركنا وهو طواف الافاضة أو واجبا وهو طواف القدوم . أما إذا أوقعه بعد الطواف المنسوب كطواف تحية المسجد فإنه يطالب بإعادته عقب طواف القدوم إن لم يكن وقف بعرفة وإلا أعاده عقب طواف الافاضة لأن طواف القدوم يفوت بالوقوف وإنما يعيده على هذا التفصيل ما دام بمكة أو قريبا منها فيرجع لإعادته ويعيد طواف الافاضة لأجله فإن تباعد عن مكة بعث هديا ولا يرجع لإعادته ، وكذلك يعيده على هذا التفصيل إذا أوقعه عقب الطواف الركن وهو لا يعتد أنه ركن ولم ينو ذلك أو بعد الطواف الواجب ولم يعتد وجوبه ولم ينو .

وأما سننه فهي : (أولا) تقبيل الحجر الأسود قبل أن يخرج له وبعد الطواف وصلاة ركعتين . (ثانيا) اتصاله بالطواف بأن يفعله عقب الفراغ من الطواف وركعتيه . (ثالثا) الصعود على كل من الصفا والمروة عند الوصول إليه في كل شوط وينبغي أن لا يفرط في إطالة الوقوف عليهما كما يفعله الناس . وإنما يستحب الصعود عليهما للرجال والنساء إن لم يكن هناك زحمة رحال وإلا فلا يصعدن . (رابعا) الدعاء عليهما بلا حد . (خامسا) إسراع الرجال بين الميلين الأخضرين فوق الرمل المتقدم في الطواف . والميلان الأخضران عمودان أحدهما تحت منارة باب على . وثنائهما قبالة رباط العباس . والاسراع المذكور يكون حال ذهابه إلى المروة ولا يسرع في رجوعه على الراجح .

وأما مندوبات السعي فهي الطهارة من الحدث الأصغر والكبر ومن الخبث وباقي شروط الصلاة الممكنة مندوبة له . أما غير الممكنة فلا تندب كاستقبال القبلة لعدم تيسره . وليس للسعي سوى واجب واحد وهو المشي للقادر عليه .

الحنابله ... قالوا شروط السعي بين الصفا والمروة سبعة : (أحدها) النية . (ثانيها) العقل . (ثالثها) الموالاة بين صرات السعي . (رابعها) المشي للقادر عليه . (خامسها) أن يكون السعي بعد طواف ولو كان الطواف مندوبا . (سادسها) أن يكون السعي سبع مرات كاملة وتعتبر المرة من الصفا إلى المروة ومن المروة إلى الصفا مرة أخرى وهكذا إلى تمام السبعة . (سابعها) أن يشطع المسافة التي بين الصفا والمروة كلها بأن يلصق عقب رجله بأسفل الصفا ثم يمشي إلى المروة إلى أن يلصق أصابع رجله بها ثم يلصق عقب رجله بأسفل المروة هناء رجوعه إلى الصفا إلى أن يلصق أصابع رجله بأسفل الصفا وهكذا ويفتح بالصفا ويختم ...

الركن الرابع من أركان الحج الحضور بأرض عرفة على أى حال من الأحوال ، سواء كان يقظان أو نائماً ، وسواء كان قاعداً أو قائماً ، وسواء كان واقفاً أو ماشياً . وله شروط وسنن مفصلة في المذاهب .^(١)

= بالمرءة ، فإن بدأ بالمرءة لم تحسب له تلك المرة وسنن السعى أن يكون متطهراً من الحدث وانحلبت وإن يكون مستور العورة وأن يوالى بين السعى والطواف .

الشافعية — قالوا للسعى شروط ومندوبات ومكروهات ، فأما شروطه فهي : (أولاً) البدء بالصفاء وانحتم بالمرءة ويحتسب الذهاب من الصفاء إلى المروة شوطاً ومن المروة إلى شوطاً آخر . (ثانياً) كونه سبعة أشواط يقيناً فلو شك في العدد بنى على الأقل لأنه هو المتيقن ويلزم استيعاب المسافة في كل شوط وأن لا يصرف سعيه إلى غير النسك فلو قصد به المسابقة فقط فلا يصح . (ثالثاً) أن يقع بعد طواف الإفاضة أو القدوم بشرط أن لا يتخلل بينهما وقوف بعرفة فلو طاف للقدوم ثم وقف بعرفة فلا يسعى حينئذ بل يؤخره حتى يفعله بعد طواف الإفاضة . وأما مندوباته فهي : (أولاً) أن يخرج إليه من باب الصفاء وهو أحد أبواب المسجد الحرام . (ثانياً) أن يرقى على الصفاء حتى يرى الكعبة . أما النساء فلا يسنّ لمن ذلك إلا إذا خلا المحل عن الرجال الأجانب . (ثالثاً) الذكر الوارد عند كل منهما وهو أن يقول بعد استقبال الكعبة سواء رقى على الصفاء أو لا : الله أكبر ثلاثاً ثم يقول والله الحمد الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده لا شريك له أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ، ثم يدعو بما شاء ويكرر الذكر والدعاء ثلاث مرات . (رابعاً) أن يكون متطهراً من الحدث وانحلبت مستور العورة . (خامساً) عدم الركوب إلا للسائر . (سادساً) أن يهرول الرجل في وسط المسافة ذهاباً وإياباً . وأما في أقل المسافة وآخرها فيمشي على حسب عادته كما أن المرأة لا تهرول مطلقاً . (سابعاً) أن يقول في حال سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم . (ثامناً) اتصاله بالطواف واتصال أشواطه بعضها ببعض من غير تفريق ويكره الوقوف أثناء بنير عذره وتكراره وصلاة ركعتين بعده بقصد أنهما سنة للسعى . (١) الشافعية — قالوا للوقوف بعرفة شروط وسنن . أما شروطه فهي : (أولاً) أن =

== يكون ذلك الحضور في وقته . ووقته من زوال شمس اليوم التاسع من ذى الحجة الى فجر يوم النحر . ويكفي الحضور من ذلك الوقت ولو لحظة . (ثانيا) أن يكون الحاج أهلا للعبادة بأن لم يكن مجنونا ولا سكران زائل العقل ، فان كان مجنونا أو سكران زائل العقل لم يجزئه ذلك الحضور عن الفرض . وأما المعنى عليه فهو كالمجنون إن لم ترج إفاقته وإلا ظل محرما الى أن يفيق من الإغماء .

وأما سنته : فمنها أن يقف في موقف النبي صلى الله عليه وسلم عند الصغرات الجبار التي في أسفل جبل الرحمة إن سهل عليه ذلك وإلا اكتفى بالقرب منها بحسب الامكان وهذا للرجال . أما النساء فيندب لهن الجلوس في حاشية الموقف إلا أن يكون لهن هودج ونحوه فان الأولى لهن حيثن الركوب فيه . ومنها الإكثار من الدعاء والذكر والتهايل كان يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصري نورا ؛ اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري ، اللهم لك الحمد كالذي تقول وخيرا مما تقول . ويندب غير ذلك من الأدعية المعروفة ويكرر كل دعاء ثلاثا ويفتح بالتحميد والتمجيد والتسبيح والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويختتم بمثل ذلك مع التأمين ويكثر من البكاء ومن قراءة سورة الحشر . ومنها أن يحرص على أكل الحسلال وعلى خلوص النية ومزيد الخضوع والانكسار . ومنها رفع يديه (ولا يجاوز بهما رأسه) وأن يبرز للشمس إلا لعذر، وأن يفرغ قلبه من الشواغل قبل دخول وقت الوقوف، وأن يتجنب الوقوف في الطريق . ومنها أن يكون متطهرا من الحدث والخبث مستورا العورة مستقبلا القبلة ، وأن يكون راجعا إن أمكن وأن لا ينهر السائل أو يحتقر أحدا من خاق الله وأن يترك المناصمة والمشاقمة . ومنها أن يقف بعرفة الى الغروب ليحصل الجمع بين الليل والنهار .

الحظية — قالوا للحضور بعرفة شرط وواجب وسنن . أما شرطه فهو ان يكون في وقته الشرعي وهو من بعد زوال شمس اليوم التاسع من شهر ذى الحجة الى فجر يوم النحر ولا يشترط النية ولا العلم ولا العقل فمن حضر في عرفة في هذا الوقت صح حجه سواء أكان ناويا أم لا ، عالما بأنه في عرفة أو جاهلا ، عاقلا أو مجنونا أو مفنى عليه أو نائما أو يقظان . وأما واجبه فهو أن يمتد الى غروب الشمس إن وقف نهارا . أما إن وقف ليلا فلا واجب عليه ، فإذا وقف بالنهار ودفع من عرفة قبل غروب الشمس فعليه دم . وأما سنته فهي الاقتسال . وأن يخطب الامام خطبتين . وأن يجمع الحاج بين صلاة الظهر والعصر بالشروط المتقدمة ==

= في مبحث الصلاة، وأن يعجل الوقوف عقبهما، وأن يكون مفطرا، وأن يكون متوضئا، وأن يقف على راحلته، وأن يكون وراء الإمام قريبا منه بقدر إمكانه، وأن يكون حاضر القلب فارغا من الأمور الشاغلة عن الدعاء، وأن يقف عند الصخرات السوداء وهي موقف النبي صلى الله عليه وسلم فإن تعذر الوقوف عندها اجتهد أن يكون قريبا منها بقدر الإمكان، وأن يرفع يديه مبسوطتين ويدعو بعد الحمد والتهليل والتكبير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويلبى في موقفه ويكثر الاستغفار لنفسه ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات، وأن يستمر في التلبية والتهليل والتسبيح والثناء على الله بالخشوع والتذلل والاخلاص، وأن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم، وأن يدعو بقضاء الخوائج لغروب الشمس ولا يتقيد بصيغة خاصة في دعائه بل يدعو بما شاء. والأفضل أن يكون أكر دعائه لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو لا يمتنى بفسده الخير وهو على كل شيء قدير لا نعبد إلا إياه ولا نعرف ربا سواه: اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا: اللهم اشرح لي صدري وبسر لي أمري اللهم هذا مقام المستجير العائد من النار أخرجني من النار بعفوك وأدخلني الجنة برحمتك يا أرحم الراحمين: اللهم اذ هديتني للإسلام فلا تنزعني عنه ولا تنزعني عنه حتى تقبضني وأنا عليه. والسنة أن يخفى صوته بالدعاء.

الخطابة - قالوا للحضور بعرفة شروط وواجب وسنن. أما شروطه: فمنها أن يكون الحضور إلى عرفة باختياره فلا يصح حضور من أكره على الوقوف. ومنها أن يكون أهلا للعبادة فلا يصح الحضور من مجنون ولا سكران ولا مغنى عليه. ومنها أن يكون في الوقت المعتبر شرعا وهو من فجر اليوم التاسع من شهر ذي الحجة إلى فجر اليوم العاشر وهو يوم النحر، ويجزئه الوقوف ولو لم يعلم بأن المكان الذي وقف فيه من عرفة ولو لم يعلم بأن هذا الزمن هو زمن الوقوف فقتى صادف المكان والزمن صح وقوفه ولو لم يعلم بهما. وأما واجبه فهو حضوره بعرفة جزءا من الليل إذا كان قد وقف نهارا. وأما من جاء الجبل ليلا فإنه يجزئه الحضور في وقته المذكور ولا شيء عليه.

وأما سننه: فمنها أن يقف على راحلته، وأن يستقبل القبلة، وأن يكون عند الصخرات وجبل الرحمة ولا يطلب صعوده، وأن يرفع يديه عند الدعاء، وأن يكثر الدعاء والاستغفار والتضرع وإظهار الضعف والافتقار ويلج في الدعاء ولا يستبطن الإجابة ويكرر كل دعاء ثلاث مرات، ويكثر من قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد

واجبات الحج

تقدم لك أن للحج شروطاً وأركاناً وواجبات وسنناً . وقد سبق الكلام في شروطه وأركانه وما يتعلق بكل ركن منها من شروط وواجبات وسنن . وهناك واجبات أخرى عامة للحج مبينة في المذاهب^(١) .

= يحى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير : اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي بصرى نوراً وفي سمعى نوراً ويسر لي أمري .

المالكية — قالوا من أركان الحج الحضور بعرفة بأى جزء منها على أى حال كان سواء لبث بها أو مر إلا أنه إن كان ماراً شرط فيه أمران : (الأول) العلم بأنها عرفة فلو مر بها جاهلاً لا يكفيه ذلك . (الثاني) أن ينوى بمروره الحضور فلو مر بها ولم ينو ذلك فلا يكفيه . وأما غير المأز وهو من لبث بها فلا يشترط فيه شيء من ذلك فيكفى مكثه بها وهو نائم أو مغشى عليه وقد تقدم أن الركن هو الحضور لحظة من الليل من غروب شمس اليوم التاسع من ذى الحجة إلى طلوع الفجر وواجب الركن الطمأنينة في حضوره فإذا لم يطمئن لزمه دم كما يجب الوقوف في نهار التاسع بعد الزوال إلى الغروب فإذا تركه بغير عذر فعليه دم فالحضور بعرفة نوعان ركن يفسد الحج بتركه وواجب يلزم في تركه دم فالأول لحظة من غروب شمس يوم عرفة إلى طلوع فجر يوم النحر، والثاني لحظة من زوال شمس يوم عرفة إلى غروب الشمس من ذلك اليوم . ويميز الوقوف بأى جزء من عرفة كان ولكن الأفضل الوقوف بمحل وقوفه عليه الصلاة والسلام وذلك عند الصخرات العظام المنبسطة في أسفل جبل الرحمة . ويندب السير لعرفة بعد طلوع الشمس من اليوم التاسع . وأن ينزل إذا وصلها بالمحل المعروف بنبرة . والاعتسال للوقوف والتضرع والابتهاال إلى الله تعالى بالدعاء والتطهر من الحدث والركوب والقيام للرجال إلا لعذر . وأما النساء فلا يتدب لهن القيام ، ويسن الجمع بين مسلاتي الظهر والعصر بعرفة تقديماً وأن يخطب الإمام خطبتين يعلم الناس فيهما ما يفعل بعرفة إلى آخر الحج وتكون الخطبتان إثر زوال الشمس من اليوم التاسع ثم يؤذن ويقام للظهر وهو على المنبر، ثم ينزل فيصلي بالناس الظهر، ثم يؤذن ويقام ثانياً للعصر، ثم يصليها بهم ويجمع هذا الجمع ولو كان اليوم يوم الجمعة وعليه فلا جمعة في هذا اليوم، ثم ينصرف الناس بعد الصلاة للوقوف إلى الغروب فإذا غربت الشمس ودخل الليل وهم بعرفة فقد حصل الركن كما حصل الواجب بالحضور نهاراً .

(١) الشافعية — قالوا واجبات الحج العامة خمسة : (الأول) الاحرام من الميقات على =

== التفصيل المتقدم . (الثاني) الوجود بمزدلفة ولو لحظة بشرط أن يكون ذلك في النصف الثاني من الليل بعد الوقوف بعرفة ولا يشترط المكث بل يكفي مجرد المرور بها سواء أعلم بأنها المزدلفة أم لا . (الثالث) رمى الجمار بأن يرمى بحجرة العقبة وحدها يوم النحر والجمرات الثلاث كل يوم من أيام التشريق الثلاثة التي هي عقب يوم النحر ويدخل وقت الرمي بانتصاف ليلة النحر بشرط تقدم الوقوف ويمتد وقته الى آخر أيام التشريق ولا بد من تحقق معنى الرمي فلو وضع الحجر في المرمى لم يعتد به ، وكذا لا بد من قصد مكان الرمي فلا يحزئ الرمي في الهواء وإن وقع في المرمى ولا يحزئ الرمي إلا اذا تحقق إصابة المرمى . والرمي المعتبر شرعا هو ما كان باليد لا بقوس ونحوه فانه لا يحزئه إلا لعذرو ولا يحزئ في الرمي إلا الحجر . أما اللؤلؤ والملاح والآبر ونحوه فلا يحزئ ولا بد أن يحزم الرامي بأنه رمى سبع حصيات في كل حجرة من الجمرات الثلاث وذلك في اليوم الثاني والثالث والرابع من أيام العيد كما أنه لا بد أن يتحقق رمى سبع حصيات في حجرة العقبة وهي التي تكون في يوم العيد فان شك كل حتى يتحقق السبع . ويشترط في السبع حصيات أن ترمى في سبع مرات . أما لو رماها على غير ذلك فلا تحسب إلا واحدة ولا بد من الترتيب بين الجمرات الثلاث التي يرميها أيام التشريق فيبدأ برمي الحجرة التي تلي مسجد الخيف ثم الوسطى ثم العقبة فلا ينتقل الى واحدة إلا بعد تمام ما قبلها . وسن الرمي : منها الاغتسال له كل يوم . ومنها تقديم الرمي أيام التشريق على صلاة الظهر ، ومنها الموالاة بين الرميات وبين الجمرات . ومنها أن يكون الرمي باليد اليمنى إن سهل . ومنها غسل الحصى إن احتملت نجاسة . ومنها أن يكون الحجر صغيرا أقل من الأكلة . ومنها إبدال التلبية بالتكبير عند أول حصاة يرميها . ومنها أن يرمى راكبا إذا أتى من منى راكبا . ومنها أن يرمى بحصيات جديدة لم يرم هو ولا غيره بها . وكره مخالفة شيء من تلك السنن . (الرابع) من واجبات الحج المبيت بمنى . ويشترط فيه أن يكون معظم الليل من ليالي أيام التشريق الثلاثة لمن لم يتعجل . أما من أراد أن يتعجل ويخرج من منى إلى مكة في اليوم الثاني من أيام التشريق وهو الثالث من أيام العيد فيسقط عنه المبيت بمنى ليلة الثالث من أيام التشريق والرمي فيه لقوله تعالى : ﴿ فن تعجل في يومين فلا إثم عليه ﴾ الآية بشرط أن يخرج من منى قبل غروب الشمس من اليوم الثاني فلو غربت عليه الشمس وهو بمنى تبين عليه المبيت ليلة الثالث والرمي فيه إلا اذا كان تأخيره لعذر . ويشترط لجواز الخروج المذكور أن يكون بنية مقارنة له فلو خرج من غير نية لزمه العود . وأن لا يعزم على العود حال خروجه فلو خرج عازما على العود لزمه ==

العود ولا تفيد نية الخروج . وإنما يجب المبيت بنى ليلى الرمي على غير المعذور . أما المعذور
كرعاة الإبل وأهل السقاية بمكة أو بالطريق ومن خاف على نفسه وماله من المبيت فيرخص
له في ترك المبيت ولا يلزمه . أما الرمي فلا يسقط . (الخامس) التباعد عن محرمات
الأحرام السابقة .

الحنفية - قالوا واجبات الحج الأصلية خمس : (أولا) السعى بين الصفا والمروة .
(ثانيا) الحضور بمزدلفة ولو ساعة قبل الفجر فلو ترك الحضور بالمزدلفة قبل طلوع الفجر لزمه
دم إلا إذا كانت به علة أو مرض فلا شيء عليه . (ثالثا) رمى الجمار لكل حاج وسياق بيانه .
(رابعا) الحلق أو التقصير . (خامسا) طواف الصدر . وأما ما عدا ذلك من الواجبات
فهى متعلقة بكل واجب من هذه الواجبات الأصلية أو متعلقة بشرط أو ركن على حدته ،
وقد علمت مما تقدم واجبات الطواف وواجبات السعى وواجبات الوقوف وبق من الواجبات
الترتيب بين الرمي والحلق ، والذبح يوم النحر ، وتوقيت الحلق بالزمان والمكان ، والضابط
أن كل ما يترتب على تركه دم فهو واجب وسياق بيان كل ما يترتب على تركه دم في مبحث
جناية الحج .

الحنابلة - قالوا للحج واجبات سبعة : (الأول) الإحرام من الميقات المعتبر شرعا .
(الثانى) وقوفه بعرفة الى الغروب اذا وقف نهارا . (الثالث) المبيت بالمزدلفة ليلة النحر على
غير السقاة والرعاة ويتحقق بالوجود بها فى أى لحظة من النصف الثانى من الليل . (الرابع)
المبيت بمنى على غير السقاة والرعاة ليلى أيام التشريق . (الخامس) رمى الجمار على الترتيب بأن
يبدأ بالتى تلى مسجد الخيف ، ثم بالوسطى ، ثم بجمرة العقبة ، ولا يجوز فى الرمي أن يرمى بحصاة
صغيرة جدا أو كبيرة ولا بما رمى بها غيره . ولا يجوز أيضا بغير الحصى بكوهى وذهب ونحوهما
ويشترط رمى الحصى فلا يكتفى وضعه فى المرمى بدون رمى . ويشترط كون الرمي واحدة بعد
واحدة الى تمام السبع ، فالورمى أكثر من واحدة فى مرة واحدة بحسب ذلك واحدة . ويشترط
أيضا أن يعلم وصول الحصى الى المرمى فلا يكفي ظن الوصول ، ولورمى حصاة وقعت
خارج المرمى ثم تدرجت حتى سقطت فيه أجزأته ، وكذا إن رماها فوقعت على ثوب انسان
فسقطت فى المرمى ولو بدفع غيره أجزأته أيضا ، ووقته من نصف ليلة النحر لمن وقف قبله
بعرفة ولا يصح الرمي فى أيام التشريق إلا بعد الزوال . (السادس) الحلق أو التقصير .
(السابع) طواف الوداع .

== المالكية - قالوا واجبات الحج العامة التي لا تخص ركنا من أركانه أمور : منها النزول بمزدلفة بقدر حط الرجال بعد أن يدفع من عرفة ليلا وهو سائر إلى منى إذا لم يكن عنده عذر وإلا فلا يجب عليه النزول بها . ومنها تقديم رمي جمره العقبة في اليوم العاشر على الحلق وطواف الإفاضة فلو حاق قبل الرمي أو طاف للإفاضة قبله فعليه دم . وأما تقديم الرمي على النحر وتقديم النحر على الحلق وتقديم الحلق على طواف الإفاضة فهو مندوب ، فالمطلوب في يوم النحر أربعة أمور : رمي جمره العقبة ، نحر الهدى أو ذبحه ، الحلق ، طواف الإفاضة وتغسل على هذا الترتيب . ورمي جمره العقبة في ذاته واجب ووقته من طلوع فجر يوم النحر . ويندب أن يكون بعد طلوع الشمس إلى الزوال . ويكره تأخير عنه . ومنها الرجوع للبيت بمنى بعد طواف الإضافة فيبيت بها ثلاث ليال وجوبا وهي ليلة الثاني والثالث والرابع من يوم النحر إن لم يتعجل ، أما إذا تعجل فكفيه المبيت ، ليلتين ويسقط عنه البيات ليلة الرابع والرمي في ذلك اليوم بشرط أن يجاوز جمره العقبة قبل غروب اليوم الثالث وإلا تعين عليه المبيت بها ليلة الرابع والرمي فيه . ومنها رمي الجمار في أيام التشريق الثلاثة بعد يوم عيد النحر يرمي في كل يوم ثلاث جمرات كل منها بسبع حصيات . ووقت الرمي في كل يوم منها من زوال الشمس إلى الغروب فلو قدم الرمي على الزوال لا يكفي وعليه دم إن لم يعدد بعد الزوال ، وإن أخره إلى الليل أو إلى اليوم الثاني فعليه دم . ويندب أن يكون في كل يوم قبل أن يعطى الظهر . ويشترط في صحة الرمي أمور :

(أولا) أن يبدأ برمي الجمره الكبرى وهي التي تلى مسجد منى ثم الوسطى التي في السوق ثم يختم بالعقبة وليس في يوم النحر سوى رمي جمره العقبة كما تقدم . (ثانيا) أن يكون ما يرمي به من جنس الحجر فلو رمي بطين لا يكفي . (ثالثا) ألا يكون صغيرا جدا كالقمحة بل يكون كالحصي الذي يتخادف به الصبيان وقت اللعب . يجعل الشخص الحصى بين السبابة والإبهام من يده اليسرى ، ثم يمدفها بسبابة اليمنى فلو رمي بصغير جدا لا يجزئ ، وإن رمي بكبير أجزأ مع الكراهة . ولا يشترط طهارة ما يرمي به فلو رمي بمتنجس أجزأ وندب أن يميده بظاهره . (رابعا) أن يكون الرمي باليد فلو رمي برجله لا يكفي . ويندب أن يكون الرمي بيده اليمنى إن كان يحسن الرمي بها . ومن الواجبات الحلق فلو تركه لزمه دم ، وكذا يلزمه دم إذا أخره حتى رجع لبلده أو أخره عن أيام التشريق ولم يفعله بمكة . أما إذا فعله بها ولو بعد أيام التشريق فلا دم عليه ، ويجزئ عن الحلق التقصير بالنسبة للرجل وخالفه السنة . وأما المرأة فالواجب في حلقها

سنن الحج

أما سننه فكثيرة : منها ما يتعلق بالإحرام . ومنها ما يتعلق بالطواف . ومنها ما يتعلق
بالتسبيح . ومنها ما يتعلق بالوقوف . وقد تقدم جميع ذلك في المباحث السابقة وبقيت سنن
أخرى مفصلة في المذاهب^(١) .

== التقصير ولا تحاق لأنه مثله وكيفية التقصير بالنسبة لها أن تأخذ قدر الأئمة . وأما الرجل فيأخذ
الشعر من قرب أصله وجذوره ، فلو أخذ من أطرافه كما تفعل المرأة أجزاء ذلك وأساء .
ومن واجباته التسدية وهدي للفساد وهدي للقران أو التمتع . وسيأتى بيانها عند
الكلام عليها .

(١) الحنفية = قالوا بقى سنن : منها المبيت بمنى في ليالى أيام النحر . ومنها المبيت
بمزدلفة ليلة النحر بعد الخروج من عرفة . ومنها أن يذهب من مزدلفة إلى منى قبل طلوع
الشمس . ومنها الترتيب بين الجمار الثلاث . وقد تقدم لك أن أصل رمى الجمار واجب ،
وكيفيته أن يرمى يوم النحر جمرة العقبة من بطن الوادى بسبع حصيات ونحوها مما يجوز عليه
التييم ولو كفا من تراب فانه يقوم مقام الحصاة الواحدة ، ولا يجوز الرمي بخشب وعبر ولؤلؤ
وذهب وفضة وجوهر وبعر ونحو ذلك لأنه ليس من جنس الأرض . ويكره أخذ الحصاة
ونحوها من عند الجمره كما يكره ترسيها أن يرمى أكثر من سبع حصيات . ويسن فى الرمي أن
يكون بين الرامي وبين الجمرة (أى المكان الذى يرمى فيه الحصى) خمسة أذرع وأن يمسكها
برؤس أصابعه ، فان رماها ونزلت على رجل أو جمل فان وقعت بنفسها بقرب الجمرة جاز .
أما إن وقعت فى مكان بعيد عن الجمرة فانها لا تجزئه ويرمى غيرها وجوبا . (ويقدر البعد
بثلاثة أذرع) ، وأن يكبر مع رمى كل حصاة بأن يقول باسم الله أكبر ويقطع التلبية
لأولها . ويكره أن يتخذ حجرا واحدا يكسره إلى حصى صغير يرمى به . ووقت أداء رمى
جمرة العقبة فجر يوم النحر إلى فجر اليوم الثانى منه فان قدمه عن ذلك لا يجزئه وإن أخره
عن ذلك لزمه دم . ويستحب أن يكون هذا الرمي بعد شروق الشمس إلى الزوال ،
وبياح بعد ذلك إلى الغروب . ويكره بالليل كما يكره بعد فجر النحر إلى طلوع الشمس ،
ثم يرمى نانى يوم النحر الجمار الثلاث . ويسن أن يبدأ برمي الجمرة الأولى وهى التى تلى مسجد
الحيف ، ثم بالجمرة الوسطى ، ثم بجمرة العقبة وفى كل منها يرمى سبع حصيات بالكيفية =

= المتقدمة، فان عكس هذا الترتيب بأن رمى الجمرة الوسطى مثلاً قبل الجمرة الأولى سن له إعادة الرمي . ويسن أن يقف بعد أن يتم الرمي الذي بعده رمى آخر بمقدار قراءة ثلاثة أرباع جزء من القرآن (ثلث ساعة تقريباً) . ووقت الرمي في اليوم الثاني والثالث هو من بعد الزوال إلى الغروب . ويكره في الليل إلى الفجر وقبل الزوال لا يحزى وبعد فجر اليوم الثاني يلزمه دم بالتأخير . ويدعو لنفسه أو لغيره بما شاء رافعاً يديه نحو القبلة أو نحو السماء، ثم يرمي كذلك في ثالث أيام النحر، وكذا في تاليه إن بق هناك . ويجوز له أن يرمي ماشياً أو راكباً والأفضل في رمي الأولى والوسطى أن يكون ماشياً وفي رمي جمره العقبة أن يكون راكباً . وللحج آداب أيضاً وهي كثيرة : منها أن يقضى دينه قبل حجه . ومنها أن يستشير ذا رأى في سفره . ذلك العام الذي يريد فيه أداء الحج . ومنها أن يستخير الله تعالى وسنة الاستخارة أن يصل ركعتين بسورة الإخلاص بعد أتم الكتاب ويدعو بدعاء الاستخارة المأثور، ثم يبدأ بالتوبة والإخلاص النية ورد المظالم . ومنها أن يستسمح خصومه وكل من له معه معاملة . ومنها أن يقضى ما قصر فيه من العبادات . ومنها أن يتجرد من الرياء والسمعة والفخر . ومنها أن يجتهد في تحصيل النفقة الحلال فانه لا ثواب للحج بالمسأل الحرام وإن سقط به الفرض حتى ولو كان المال مفصوباً . ومنها أن يتخذ رفيقاً صالحاً يذكره إن نسي ويصبره إذا جزع ويعينه إذا عجز . ومنها أن يجعل نحروجه يوم الخميس وإلا فيوم الاثنين في أول النهار من أول الشهر . ومنها أن يودع أهله وإخوانه ويستسمحهم ويطلب دعاءهم ويذهب إليهم لذلك . وأما هم فيستقلم أنه يذهبوا إليه عند قدومه . ومنها أن يصل ركعتين قبل أن يخرج من بيته وبعد الرجوع إلى بيته ويقول عقب الصلاة حين يخرج : اللهم إليك توجهت وبك اعتصمت وعليك توكلت : اللهم أنت ثقتي وأنت رجائي : اللهم أكفني ما أهمني وما لا أهتم به وما أنت أعلم به مني عن تجارتي ولا إله غيرك : اللهم زدني التقوى وأغفر لي ذنوبي ووجهني إلى الخير أينما توجهت إلى أعوذ بك من وغناء السفر وكآبة القلب والخور بعد الكور وسوء النظر في الأهل والمسال .

وإذا خرج يقول باسم الله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم توكلت على الله : اللهم وفقني لما تحب وترضى واحفظني من الشيطان الرجيم وقرأ آية الكرسي وسورة الإخلاص والمعوذتين . وإذا ركب الدابة يقول باسم الله والحمد لله الذي هدانا للإسلام وعلمنا القرآن ومن علينا بمحمد صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي جعلني من خير أمة أخرجت للناس سبحانه الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا المنقلبون الحمد لله رب العالمين .

الشافعية - قالوا سنن الحج كثيرة : منها المبيت بمنى ليلة عرفة وإنما كان سنة لأن المقصود منه الاستراحة بخلاف المبيت ليالى التشريق فإنه واجب كما تقدم . ومنها سرعة السير فى بطن وادى محسر (وهو مكان فاصل بين مزدلفة ومنى) سمي بذلك لأنه محسر أى عجز فيه . الفيل الذى أراد أبرهة هدم الكعبة به وهو المذكور فى الآية . ومنها الخطب المسنونة فيه . وهى أربع : (إحداها) يوم السابع من ذى الحجة وهى خطبة مفردة يخطبها الإمام أو نائبه كأمير الحج بعد صلاة الظهر بالمسجد الحرام يفتتحها بالتكبير إن كان غير محرم وبالتلبية إن كان محرمًا والأفضل أن يكون الخطيب محرمًا . (ثانيها) يوم عرفة بمنى قبل صلاة الظهر وهما خطبتان . (ثالثها) يوم النحر بمنى وهى واحدة بعد صلاة الظهر . (رابعها) يوم النفر الأول بمنى وهى واحدة بعد الظهر . وينبغى للخطيب أن يعلم الناس فى كل الخطب المذكورة ما يكون بعد كل خطبة من أعمال الحج . ومن السنن حلق الرجل وتقصير الأثني . ومنها الوقوف بالمشعر الحرام وهو جبل قروح (بوزن عمر) يذكرون الله تعالى عنده ويدعون ربهم الى الإسفار مع استقبال القبلة . ومنها أن لا يتعجل من منى بل يقيم بها جميع لىالى التشريق . ومنها الذكر المسنون كأن يقول عنده رؤية البيت الحرام ما سبق بيانه ، ويقول فى أوّل طوافه ما تقدم أيضا ، ويقول قبالة البيت : اللهم البيت بيتك والحرم حرمك والأمن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار ، ويقول بين الركبتين اليمينين ربنا آتينا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، ويقول فى الرمي اللهم حجنا مبرورا وذنبنا مغفورا وسعيًا مشكورا ، ويقول فى السعى رب اغفر وأرحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم . ومنها أن يقضى ديونه قبل حجه . ومنها إرضاء خصومه . وأن يتوب من جميع المعاصي . وأن يتعلم كيفية الحج وأن يستسمح كل من كان بينه وبينه معاملة أو مصاحبة . ومنها أن يكتب قبل سفره وصية ويشهد عليها . وأن يطلب رفيقا صالحا موافقا راغبا فى الحج ، وأن يكثر من الزاد والنفقة ليواسى منه المحتاجين ، ومن السنن الإكثار من الصلاة والطواف والاعتكاف فى المسجد الحرام كلما دخله ، ومنها دخول الكعبة والصلاة فيها ولو نفلا . ومنها الإكثار من شرب ماء زمزم مع التضرع منه مستقبلا القبلة عند شربه قائلا : اللهم انى بلفنى عن نبيك صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ماء زمزم لما شرب له » وأنا أشربه لسعادة الدنيا والآخرة : اللهم فافعل ثم يسمى الله تعالى : ويشرب ويتنفس ثلاثا ويسن الدخول الى البئر والنظر فيها والتزج منها بالدلو ونضح وجهه ورأسه وصدره بأمائها ويترقب منها عنه سفره .

= المالكية — قالوا للحج سنن ومندوبات . فأما سننه فهي : (أولاً) الخطبتان بعد الزوال بمسجد عرفة كما تقدم . (ثانياً) جمع الظهر والعصر به جمع تقديم كما تقدم . (ثالثاً) قصر الظهر والعصر المذكورين لغير أهل عرفة . وأما هم فلا يقصرون . (رابعاً) جمع المغرب والعشاء بمزدلفة بعد الدفع من عرفة إليها وهذا الجمع يكون تأخيراً في وقت العشاء وإنما ليس لمن وقف بعرفة مع الإمام ثم سار إلى المزدلفة مع الناس أو لم يسر معهم وهو قادر عليه فإن لم يقف مع الإمام فلا يجمع بينهما بل يصلي كل صلاة في وقتها وإذا لم يسر مع الناس لعجزه عن السير معهم فإنه يؤخر المغرب ويجمعها مع العشاء عند دخول وقتها في أى مكان شاء . (خامساً) قصر العشاء لغير أهل مزدلفة فالجمع بعرفة ومزدلفة سنة لكل حاج ولو كان من أهلها والقصر إنما ليس لغير أهل المحل الذي فيه القصر . (سادساً) تقليد الهدي . (سابعاً) الإشعار وقد تقدم بيان معناهما وبيان ما يقلد وما يشعر من الأنعام وما لا يقلد منها ولا يشعر . ومن السنن غير ذلك مما تقدم في خلال الأركان . وأما مندوباته فهي الزول بذي طوى لمن وصل مكة ليلاً فيبيت بها ليدخل مكة نهاراً ضحوة والغسل لمن دخلها إن لم يكن حائضاً أو نفساء . أما هما فلا يندب لهما الغسل لأنه للطواف بالبيت ولا يصح منهما كما تقدم ، والدعاء بعد تمام الطواف ، والإتيان من شرب ماء زمزم بنية حسنة فقد ورد « ماء زمزم لما شرب له » . ونقل ماء زمزم ، والوقوف مع الناس بعرفة ، والدعاء ، والتضرع حال الوقوف إلى الغروب ، والبيات بمزدلفة ليلة العاشر من ذي الحجة ، وارتحال منها إلى منى بعد صلاة الصبح وقبل الإسفار ، ووقوفه بالمسعر الحرام مستقبلاً يدعو الله تعالى : ويثني عليه للإسفار ، والإسراع ببطن محسر (وهو واد بين مزدلفة ومنى قدر رمية حجر) سمي بذلك لحسر أصحاب الفيل ونزول العذاب عليهم فيه كما في سورة الفيل ، وإنما يندب الإسراع فيه لغير المرأة . وأما المرأة فلا يندب لها إلا إذا كانت رابكة . ومنها رمي جمرة العقبة حين وصوله إلى منى وبعد طلوع الشمس كما تقدم . والمشي في غير جمرة العقبة ، والتكبير مع كل حصاة يرميها ، وتتابع الحصيات حال الرمي بأن لا يفصل بين رمي بعضها والبعض الآخر ، والتقاط الحصيات التي يرميها بنفسه ، وفعل الذبح والخلق قبل الزوال يوم العيد ، وتأخير الخلق عن الذبح ، وفعل طواف الإفاضة في ثوبى إحرامه وعقب حلقه ، ووقوفه عقب رمي الجمرتين الأوليين وهما التكبرى والوسطى للدعاء ، وجعل الجمرة الأولى خلفه ، ونزول غير المستعجل بالمحصب (وهو واد يكثف فيه الطهي جهة مقبرة مكة عند كداء) ، فإذا رجع من منى إلى مكة بعد رمي اليوم =

مبحث ما يترتب على ارتكاب محظور من المحظورات المتقدمة من الجزاء

المحظورات في الحج أنواع : منها ما يفسده ، ومنها ما يترتب عليه هدى أو فدية أو غيرهما .
وفي كل ذلك تفصيل في المذاهب .^(١)

== الرابع ندب له النزول بهذا المكان قبل أن ينزل مكة ، فإذا نزل به أقام حتى يؤدى به أربع صلوات وهي من الظهر إلى العشاء فيؤخر صلاة الظهر ليقعها به إن لم يخف خروج وقتها الاختيارى . وإنما يستحب النزول به إن لم يصادف رجوعه يوم الجمعة وإلا فينزل إلى مكة ولا يهرج عليها كما لا يستحب النزول به لمن تعجل وخرج من منى بعد رمى التانى من أيام التشريق ، وطواف الوداع لمن أراد الخروج من مكة وقد تقدم . ومن المندوبات عدا ذلك ما تقدم في الأركان .

الحنبلة --- قالوا بقي من مسنونات الحج أمور : منها المبيت بمنى ليلة التاسع من ذى الحجة . ومنها خطبة الامام للحجاج يوم الثامن من ذى الحجة بالمسجد الحرام ويوم عرفة بها ويوم الأضحية بمنى . ومنها استمرار التلبية إلى رمى جمرة العقبة . ومنها غير ذلك كاستقبال القبلة حال رمى الجمار .

(١) الحنبلة --- قالوا الأمور المحظورة على المحرم تنقسم إلى أقسام : (الأول) ما يوجب الفدية . (الثانى) ما يوجب الإطعام . (الثالث) ما يوجب القيمة . (الرابع) ما لا يوجب شيئا ، فأما ما يوجب الفدية فينقسم إلى قسمين : (الأول) ما يوجبها على التخيير . (والثانى) ما يوجبها على الترتيب ، فالذى يوجبها على التخيير أمور : (١) لبس المخيط أو المحيط . (٢) استعمال الطيب . (٣) تغطية الرجل رأسه أو الأذن وجهها . (٤) إزالة أكثر من شعرتين من الجسد أو أكثر من ظفرين . فكل واحد من هذه فيه فدية على التخيير بين ثلاثة أشياء : فإما أن يذبح شاة سنها ستة أشهر على الأقل إن كانت من الضأن وسنة إن كانت من المعز . وإما أن يصوم ثلاثة أيام . وإما أن يطعم ستة مساكين لكل واحد منهم مد من بر أو نصف صاع (مدان) من تمر أو زبيب أو شعير أو أقط ، وما يوجب الفدية على التخيير جزاء الصيد . والصيد إما أن يكون له مثل من النعم أو لا يكون ، فإن كان له مثل فيخير في فديته بين ثلاثة أشياء : ذبح المثل ، وإعطاء لحمه لفقراء الحرم في أى وقت شاء ، وتقديمه =

المثل بالمحل الذي تلف فيه الصيد ؛ ويكون التقديم بدراهم ثم يشتري بها طعام من الأصناف السابقة ويعطى كل مسكين مدا من برومدين من غيره كما تقدم ؛ وصيام أيام بعدد الأمداد بحيث يكون كل يوم بدل ما يعطى من الطعام لكل مسكين ، فان بقى أقل من إطعام مسكين صام عنه يوما كاملا ، وإن لم يكن له مثل فيخير في فديته بين الأمرين الأخيرين إطعام القيمة والصيام . وأما ما يوجب الفدية على الترتيب فهو الوطء قبل التحلل الأول من الحج ، والتحلل الأول يحصل باثنين من ثلاثة وهى رمى جمرة العقبة والحلق أو التقصير وطواف الزيادة ، ومثل الوطء الإنزال بتكرار النظر أو بالمباشرة لغير الفرج أو بالتقبيل أو باللس بشهوة قبل التحلل الأول ، فإذا حصل الوطء أو الإنزال بواحد مما ذكر وجب عليه ذبح بدنة من الإبل سنها خمس سنين ، فإن لم يجد بدنة صام عشرة أيام . ثلاثة قبل الفراغ من أعمال الحج ، وسبعة بعد الفراغ منها . والمرأة كالرجل فيما يترتب على الوطء والإنزال إن كانت طائفة . وأما المباشرة بدون إنزال فتوجب الفدية على التأخير بين الأنواع الثلاثة المتقدمة وهى ذبح الشاة أو إطعام ستة مساكين أو صوم ثلاثة أيام . وكذا الإماء بنظرة بدون تكرار . وكذا إذا حصل للوطء بعد التحلل الأول وقد تقدم بيانه ، وإذا جاوز الشخص ميقاته بلا إحرام أو ترك شيئا من واجبات الحج كرمى الجمار فعليه الفدية على الترتيب بأن يذبح شاة ، فان لم يجدها صام عشرة أيام . ثلاثة فى الحج وسبعة بعده كما تقدم . وأما ما يوجب الإطعام فهو قص ظفرين أو أقل وإزالة شعرتين أو أقل فيجب فى الظفر الواحد أو بعضه وفى إزالة الشعرة الواحدة أو بعضها إطعام مسكين واحد مدا من بر أو نصف صاع من غيره كما تقدم وفى الظفرين أو الشعرتين إطعام مسكيتين . وأما ما يوجب القيمة فهو كسر بيض الصيد وقتل الجراد فإذا كسر بيضا أو قتل جرادا فعليه قيمة كل منهما يتصدق بها فى محل الإنفاق . وأما ما لا يوجب شيئا فهو قتل القمل وعقد النكاح ، وقد شبق أنه يحرم على المحرم قطع شجر الحرم وحشيشه إلا ما استثنى ، فان فعل شيئا من ذلك فعليه فى قطع الشجرة الصغيرة عسفا ذبح شاة وفى قطع الشجرة الكبيرة أو المتوسطة ذبح بقرة وفى الحشيش والورق إخراج القيمة .

المالكية — قالوا الأشياء التى يجب على المحرم اجتنابها أنواع : فمنها ما يفسد الحج . ومنها ما يوجب السدى . ومنها ما يوجب الفدية . ومنها ما يوجب حفنة من طعام . ومنها ما يوجب الجزاء من النعم أو إخراج القيمة طعاما أو صيام أيام بعدد الأمداد التى فى الطعام الواجب .

== فأما ما يفسد الحج فهو الجماع، وهو تغيب الحشفة أو قدرها في قبل أو دبر لادمي أو غيره سواء كان المغيب صغيرا أو كبيرا وسواء كان المغيب فيه مطبقا للوطء أولا وسواء وقع الجماع عمدا أو سهوا أو جهلا، وهو مفسد للحج الفاعل والمفعول، وكالجماع في إفساد الحج إخراج المني يتميلا أو مباشرة أو نظر أو فكر أو غيرها إلا أنه إذا خرج بالنظر أو الفكر فلا يفسد الحج إلا إذا استدأهما . فلو خرج المني بغير نظرة أو فكر من غير استدأ فلا يفسد، وإن خرج بغيرهما كالتقبيل أفسد مطلقا، وإنما يفسد الجماع أو إخراج المني المذكور إن وقع قبل رمي جمره العقبة (وتقدم أن رميها يوم النحر وقبل طواف الأفاضة وقبل مضي يوم النحر) سواء وقع قبل الوقوف بعرفة أو بعده . أما إذا جامع أو أخرج المني بعد أن رمي جمره العقبة أو بعد طواف الأفاضة أو بعد أن مضي يوم النحر ولو لم يكن رمي ولا طواف فلا يفسد الحج . وإنما يجب عليه الهدى إلا إذا حصل منه ذلك بعد رمي جمره العقبة وبعد طواف الأفاضة وبعد الحلق أيضا فلا هدى عليه حينئذ لأنه صار متحللا من إحرامه، ويجب عليه الهدى أيضا إذا أمذى أو أخرج المني بغير نظرة أو فكر بدون أن يستدأهما، ويجب على من فسد حجه إتمامه فلو ترك الإتمام لظنه أنه خرج من الإحرام بغير الفساد فلا يفيد ذلك وهو باق على إحرامه حتى لو أحرم من العام القابل بحج جديد كان إحرامه لغوا واعتبر باقيا على إحرامه بالحج الذي أفسده فتمه، ويجب عليه أيضا قضاء المفسد ولو كان تطوعا ويقضيه فورا وجوبا، فإن أخرقضاه أثم، ويجب عليه أيضا نحر هدى للفساد وتأخير نحره إلى زمن القضاء ليجتمع له الجابر النسكي والجابر المسالي، فالواجب على من فسد حجه أربعة أشياء إتمامه وقضائه ونحر هدى للفساد وتأخير نحره إلى زمن القضاء . وأما ما يوجب الهدى فهو ترك واجب من واجبات الحج السابقة سواء كانت متعلقة بركن مخصوص من الأركان الأربعة أو غير مختصة وذلك كعبادة الميقات بدون إحرام وترك طواف القدوم وترك رمي الجمار وترك المبيت بمنى ليالي الرمي وترك النزول بمزدلفة بقدر حط الرحال، فأى واجب من واجبات الحج إذا ترك يجب في تركه الهدى . ويستثنى من ذلك اجتناب لبس الثياب المنيطة واجتناب التعرض للشمس، فإن الواجب في ترك الأول هو الفدية وفي ترك الثاني وسياق تفصيلهما :

ومن يجوز عن تحصيل الهدى بأن لم يكن واجدا لثمنه ولا لمن يسلفه إياه فعليه أن يصوم عشرة أيام : ثلاثة في الحج (أى من حين إحرامه به إلى يوم النحر)، وسبعة إذا رجع من منى ==

== بعد فراغ الرمي . ويستحب تأخير صومها حتى يرجع لبلده (وسياق تمام هذا المبحث في مبحث القران والتمتع) .

وأما ما يوجب الفدية فهو كل فعل محرم يحصل به ترفه وتنعم للحرم أو إزالة الشعث عنه كالاغتسال في الحمام ، فتي جلس في الحمام حتى عرق ، ثم صب الماء الحار على جسده ولو لم يتدلك فانه يجب عليه الفدية لأن ذلك مظنة زوال الوسخ عن الجسد ، ومثل ذلك مس شيء مما يتطيب به وقص الشارب ، ولبس الثياب ، وتغطية الرأس أو تغطية المرأة وجهها ويديها بقفاز لا يقصد التستر كما تقدم ، وقص أظفاره وتنف إبطه وغير ذلك كالاختضاب بالحناء . وإنما تجب الفدية في لبس الثياب ونحوها إذا حصل به انتفاع من حر أو برد . أما لو لبس الثوب ونزعه فوراً قبل الانتفاع به فلا تجب فيه الفدية . وأما الطيب ونحوه مما ينتفع به بمجرد مزاولته فإن الفدية تجب فيه ولو أزاله فوراً . والفدية ثلاثة أنواع على التخيير : (الأول) إطعام ستة مساكين لكل منهم مدين بمدة النبي صلى الله عليه وسلم من غالب قوت البلد . ويجزئ بدل المدين النسياء والعشاء إذا بلغ مقدارهما المدين ولكن تملك المدين أفضل . (الثاني) صيام ثلاثة أيام . (الثالث) نسك (ذبيحة) شاة فأعلى كبقرة وبدنة ويعتبر في سنها ما ذكر في الهدى ، ولا يختص ذبح هذا النسك بزمان أو مكان فله أن يذبحه بأي زمان ومكان شاء إلا إذا نوى به الهدى فانه يذبح بمنى أو مكة على ما ذكر في تفصيل الهدى . وأما ما يوجب الحفنة من الطعام فأمور : (١) قلم الظفر الواحد بدون قصد إزالة الأذى والوسخ كأن يقلعه لمداواة قرحة تحته أو لاستقباح طوله أو يقلعه عبثاً . أما إذا قلعه بقصد إزالة الأذى ففيه فدية . (٢) إزالة شجرة أو أكثر إلى اثنتي عشرة أيضاً . (٣) إزالة القراد عن بعيره أو قتله ففي كل منهما حفنة من طعام ولو كثر القراد . وإذا تعدد موجب الفدية أو الحفنة فانهما يتعددان مثلاً إذا لبس الثياب وتطيب فعليه فديتان : فدية للباس ، وفدية لاستعمال الطيب ؛ وإذا قلم ظفراً واحداً وأزال شجرة فعليه حفنتان . ويستثنى مما ذكر مسائل لا تعتمد فيها الفدية ولا الحفنة بتعدد الموجب : (١) أن يظن إباحة ما فعله لفساد الخلق أو لأنه رفضه أو لاعتقاده تمامه خطأ ، كما إذا طاف للأفاضة معتقداً صحتة ففعل أموراً متعددة كل منها يوجب فدية أو حفنة ، ثم ظهر له فساد الطواف فلا تعدد الكفارة (الفدية أو الحفنة) في هذه الصور . (٢) أن يفعل أموراً متعددة فوراً من غير فصل بينها . (٣) أن ينوى عند فعل الأول منها التكرار والتعدد كأن يلبس الثوب ونوى عنده أنه يتطيب أيضاً فإذا لبس وتطيب فعليه ==

== فدية واحدة بشرط أن لا يفدى للأول قبل فعل الثاني وإلا فعليه فديتان . (٤) أن يقدم ما نفعه أعم كأن يلبس الثوب أولا ثم السراويل بعد فعليه فدية واحدة . وأما ما يوجب الجزاء فهو قتل الصيد وتعريضه للتلف كأن ينتف ريشه ولم يتحقق سلامته أو يجرحه كذلك أو يطرده من الحرم فصاده صائد في الحل أو هلك فيه قبل أن يعود للحرم . والجزاء الواجب في الصيد ثلاثة أنواع على التخيير : (١) مثل الصيد من النعم (أى ما يقاربه في الصورة والقدر) ، فإن لم يوجد له مقارب في الصورة كفى إخراج مقارب له في القدر . ولا يجزئ من النعم في الجزاء إلا ما يصح في الضحية وهو ما أوفى سنة إن كان من الغنم وثلاث سنين إن كان من البقر وخمسا إن كان من الإبل كما ذكر في الهدي . (٢) قيمته طعاما وتعتبر القيمة يوم تلفه وبنفس المحل الذي حوّل فيه التلف ، فإن لم تكن له قيمة بحمل التلف اعتبرت قيمته بأقرب الأماكن إليه ، وتعطى هذه القيمة لمساكين المحل الذي وجد فيه التلف . (٣) صيام أيام بعدد الأمداد التي يقوم بها الصيد من الطعام ويصوم يوما كاملا عن بعض المدة لأن الصوم لا يتجزأ . ولا يكون الجزاء إلا بعد حكم عدلين فقيهين بأحكامه لأن تقدير المثل أو القيمة يحتاج إلى ذلك والصوم لا يكون إلا بعدد الأمداد فلا بد من التقويم أيضا حتى يصوم . ويستثنى من المثل حمام مكة والحرم ويماهما ، ففي ذلك شاة من الضأن أو المعز ولا يحتاج إلى حكم ، فإن عجز عن الشاة صام عشرة أيام .

الحنفية — قالوا إن ما يحظر فعله على المحرم بعد دخوله في الإحرام من الأمور المتقدمة يتقسم إلى ستة أقسام : (الأول) ما يفسد الحج . (الثاني) ما يوجب بدنة . (الثالث) ما يوجب دما واحدا . (الرابع) ما يوجب صدقة قدرها نصف صاع . (الخامس) ما يوجب صدقة أقل من نصف صاع . (السادس) ما يوجب القيمة .

فأما الذي يفسد الحج فهو الجماع بشرط أن يكون قبل الوقوف بعرفة . أما إذا جامع بعد الوقوف قبل أداء الركن الثاني وهو طواف الزيارة فإن جمعه لا يفسد لأن الحج بعد تمام الوقوف لا يتطرق إليه الفساد ولا فرق في الفساد بالجماع بين أن يكون الفاعل أو المفعول ناسيا أو عامدا مستيقظا أو نائما مختارا أو مكراها متى كان بالغ عاقلا ، فإذا جامع الصبي الذي يمكن لمثله أن يجامع عادة أو المجنون امرأة بالغة فسد حجها دونها ، وإذا جامع البالغ صغيرة أو مجنونة فسد حجها دونها وفسد بجزءه مغيب الحشفة في القبل أو الدبر سواء حصل الإنزال ==

= أو لا ، وإذا فسد حجمها بالجماع فعليهما أن يستمرا في إتمامه فاسدا ويقضياه في قابل وعلى كل واحد منهما دم وتجزئ الشاة في ذلك ولو تعدد بالجماع في مجلس واحد . أما إذا تعدد في مجالس مختلفة ففي كل واحد منها دم .

وأما ما يوجب بدنة فأمران : (أحدهما) الجماع بعد الوقوف وقبل الحاق . (ثانيهما) أن يطوف طواف الزيارة وهو جنب أو تطوف وهي حائض أو نفساء (البدنة من الإبل هي ما طعن في السادسة) وإذا تكرر الجماع في مجلس واحد لا تلزمه زيادة على البدنة بخلاف ما إذا تكرر في مجالس متعددة فإنه يلزمه لكل مجلس بدنة كما تقدم فيما قبله .

وأما ما يوجب دما واحدا فأمر : (أولا) دواى الجماع كالمعانقة والمباشرة والقبلة واللس بشهوة أنزل أو لم ينزل . وكذا لو أنزل بنظر إلى فرج امرأة أو بتفكر أو بالابلاج في فرج بهيمة . أما إذا أوج في البهيمة بدون أنزال فلا شيء عليه . وكذا يلزمه دم بالتبطين والتفخيز أنزل أو لم ينزل . (ثانيا) إزالة شعر كل رأسه أو لحيته أو إزالة ربعهما ، وليس في أقل من الربع دم . وكذا إزالة شعر رقبته أو إبطيه أو أحدهما أو إزالة شعر عاتقه ، وإنما يجب الدم بإزالة الشعر إذا كان لغير عذر ، فإن كان لعذر كأن علق به الهوام وآذته فهو مخير بين أمور ثلاثة : ذبح شاة ، صيام ثلاثة أيام ، إطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع . قال تعالى : ﴿ فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾ . (ثالثا) أن يلبس الرجل المخيط . أما المرأة فإنها تلبس ما شاءت إلا أنها لا تستر وجهها بساتر ملاصق كما تقدم والذي يضر هو اللبس المعتاد فلو التحف بالمخيط أو وضعه على بدنه بوضع غير معتاد فلا شيء عليه . هذا إذا لبس لغير عذر فإن كان لعذر ففيه التفصيل المتقدم فيما قبله . (رابعا) أن يستتر رأسه بساتر معتاد يوما كاملا وقد تقدم تفصيل الكلام في الساتر المعتاد . (خامسا) أن يطيب عضوا كاملا من الأعضاء الكبيرة كالفخذ والساق والذراع والوجه والرأس والرقبة بأى نوع من أنواع الطيب المتقدم ذكرها . أما إذا طيب ثوبه فإنه لا يلزمه الدم إلا إذا لبس الثوب يوما كاملا وكان الطيب كثيرا في ذاته أو كان قليلا واستغرق من الثوب ما تبلغ مساحته شبرا في شبر . والحناء من الطيب فلو وضعها على رأسه وكانت رقيقة لا تستر ما تحتها فعليها دم وإلا فعليها دمان لأنه يكون في هذه الحالة قد طيب وستر رأسه ، ومنه المصفر والزعفران كما تقدم فإن طيب لعذر ففيه التفصيل المتقدم . =

== ومثل الطيب دهان عضو كامل بزيت الزيتون أو السمس لغير عذر فإن فعل لعذر كالسداوى فلا شيء عليه . (سادسا) قص أظفار يد واحدة أو رجل واحدة . وكذا لو قص أظفار يديه ورجليه جميعها في مجلس واحد . أما إذا قصها في مجلس متعددة لزمه أربعة دماء لكل أظافر عضو دم . (سابعا) أن يترك طواف القدوم أو طواف الصدر أو يترك شوطا من أشواط العمرة أو واجبا من الواجبات المتقدمة .

وأما ما يوجب صدقة قدرها نصف صاع من بر أو قيمته فأمر : أن يطيب أقل من عضو، وأن يلبس قيصا أقل من يوم كامل أو ثوبا مطيبا أقل من يوم أو يستتر رأسه كذلك أو يحلق أقل من ربع الرأس أو اللحية أو يحلق ساقه أو عضده أو يقص ظفرا أو ظفرين . أن يطوف طواف القدوم أو الصدر محدثا أصغر . أن يترك شوطا من أقل أشواط طواف الصدر . أن يحلق رأس غيره سواء كان غيره محرما أو لا .

وأما ما يوجب صدقة أقل من نصف صاع فهو أن يقتل جرادا فالواحدة من ذلك يتصدق لها بما شاء والاثنان والثلاثة يتصدق لها بكف من طعام فإن زاد على ذلك فعليه نصف صاع .

وأما الذي يوجب القيمة فهو أمران : (الأول) صيد البر المتقدم ذكره بالقيود السالفة . (الثاني) قطع حشيش الحرم السابق أيضا . فإذا اصطاد المحرم ما لا يحل له اصطاده قوم عليه ما صاده في مكانه أو في مكان قريب منه بمعرفة عدلين ، فإن بلغت قيمته ثمن هدي خير بين أمور ثلاثة : (أحدها) أن يشتري بهذه القيمة هديا يذبحه في الحرم . (ثانيها) أن يشتري به طعاما يتصدق به على الفقراء في أي مكان لكل واحد نصف صاع . (ثالثها) أن يصوم بدل كل نصف صاع يوما ، ولا يلزم في هذا الصوم التابع وإن لم تبلغ قيمته ثمن هدي خير بين الأمرين الأخيرين فقط وهما الطعام والصيام ، ولا فرق في هذا الباب بين العمد والخطأ ولا يلزم أن يأتي بمثل ما صاد بل تكفي قيمته . وأما العمد والمثلية الواردة في الآية الكريمة ، فإن العمد ذكر فيها لأنه الغالب والمثلية المراد بها أن يكون مثلا في المعنى . قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا بفساء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم ﴾ الآية . هذا إذا كان الصيد غير مملوك لأحد ، فإن كان مملوكا للغير فعليه مثله : (أحدهما) الجزاء المتقدم . (والثاني) لمالكه . والصيد في الحرم لا يحل مطلقا ولو كان الصائد غير محرم ، وإن صاده وذبحه لا يؤكل ==

== ويكون كالميتة بل يقدم أكل الميتة على هذا الصيد عند الاضطرار، وإذا أئلف عضو أو نتف ريشا أو نحو ذلك يلزم بالفرق ، ولا شيء في قتل الموام كقتراد وسلحفاة وزنبور وقراش وذباب ونمل وقنفذ، وكذلك الحية والعقرب والفأرة والغراب والكلب العقور . وإذا قطع حشيش الحرم لزمته قيمة ما قطع منه كما تقدم .

الشافعية - قالوا إن ما يحظر فعله على الحرم بعد دخوله الإحرام ينقسم إلى قسمين : مفسد للحج ، وغير مفسد . فالمفسد هو الجماع . ويشترط في الإفساد به إدخال الحشفة أو قدرها من فاقدها في قبل أو دبر من حيوان ذكر أو أنثى ولو بهيمة ولو بجائل . وإنما يفسد الجماع إذا كان مع العلم والعمد والاختيار وكان قبل التحلل الأول وإلا فلا يفسد الحج ، وإن كان الجماع يحرم إذا وقع بين التحليلين كما تحرم مقدماته كالقبلة والمباشرة بشهوة سواء أنزل أو لم ينزل وتجب في ذلك الفدية . أما الاستمنا فهو حرام أيضا إلا أنه لا تجب فيه الفدية عند هدم الانزال . وأما النظر واللمس مع الجائل بشهوة فهو حرام ولا تجب فيه الفدية أيضا في ذلك سواء أنزل أو لم ينزل لأن شرط الحرمة الاستمتاع وهو حاصل بالنظر واللمس المذكورين ، وشرط الفدية المباشرة بشهوة وهذه لم تحصل ويجب إتمام جميع أعمال الحج الذي فسد بالجماع ، وإن كان فاسدا وعليه أن يجتنب ما كان يلزمه اجتنابه لو كان صحيحا ، فإن فعل محظورا فيه الفدية لزمته ، ويجب قضائه فورا أي في العام الذي بلى هذا العام ولو كان الفاسد نقلا ، وتلزمه كفارة الجماع المفسد وهي بدنة (واحدة من الإبل ذكرا كانت أو أنثى) بشرط أن تكون مهيئة بالأوصاف التي تكفي في الأضحية ، فإن عجز عنها وجب عليه بقرة تميز في الأضحية أيضا ، فإن عجز عنها أيضا وجب عليه سبع شياه تميز في الأضحية ، فإن عجز عنها أيضا قومت البدنة بسبع مئة وتصدق بقيمتها طعاما لا نقدا على مساكين الحرم وفقرائه ثلاثة فأكثر . ويشترط في الطعام أن يميز في الفطرة فإن عجز عن ذلك صام عن كل مة يوما بنية الكفارة كأن يقول نويت صوم غد من كفارة الجماع ، ولا كفارة على المرأة وإن فسد نسكها بأن كانت محرمة مميزة هتارة حامدة عاتلة بالتحريم فليس عليها إلا الإثم كما في الصوم . والقسم الثاني غير المفسد هو أن يفعل فعلا محرما في الحج فمن ذلك الجماع بين التحليلين ، ومنه مقدمات الجماع كالقبلة واللمس بشهوة مع العمد والعلم والاختيار ، ومنه الوطء الثاني بعد الوطء المفسد ، فيجب في هذه الأفعال الثلاثة واحد من أمور ثلاثة : إما أن يذبح شاة تميز في الأضحية أو يطعم ستة مساكين أو يصوم ثلاثة أيام . أما فقد النكاح فلا فدية .

= فيه وإن كان حراما على المحرم لأنه لا ينعقد . ولا فدية أيضا في النظر بشهوة ولا في القبلة بحائل .

ومن المحظور غير المفسد حلق الشعر أو تقصيره أو نتفه أو حرقه فيجب أحد الأمور الثلاثة المتقدمة على المحرم المميز الذي فعل شيئا من ذلك قبيل التحلل وقبل دخول وقته متى كان المزال من الشعر ثلاث شعرات فأكثره سواء أزالها كلها أو بعضها ، وسواء كانت الإزالة بفعله أو بفعل غيره مع اختياره ، وسواء كانت الشعرات من الرأس أو غيرها لكن لا بد من اتحاد الزمان والمكان عرفا بحيث تقع إزالة الشعرات على التوالي عرفا ، فلو أزال شعر البدن كله على التوالي لم يلزمه إلا فدية واحدة والمراد بالمكان الموضع الذي يجلس فيه لإزالة الشعر ولو كانت الشعرات من مواضع مختلفة من بدنه .

وانما تقتضي إزالة الشعر الفدية بأحد الأمور الثلاثة المتقدمة إن فعلها المحرم بغير ضرورة . أما لو فعلها لضرورة كأن نبت في جفنه ثلاث شعرات فأزالها لدفع أذاها فإنه لا يجب عليه فدية .

ومن كشط جلده النابت فيه شعر فلا فدية عليه لأن الشعر لم يحصل إزالته قصدا بل كان تابعا لمنبته . وانما قيدنا في وجوب الفدية المتقدم بيانها بثلاث شعرات لأن من أزال شعرة واحدة وجب عليه مائة واحد وفي الشعرتين مائة إذا اتحد المكان والزمان كما تقدم . وبعض الشعرة حكمه كالشعرة . ولا يشترط في وجوب الفدية بإزالة الشعر أن تكون عن علم وعمد فإنها تجب ولو مع الجهل والنسيان . ومثل إزالة الشعر في جميع ما تقدم تقليم الظفر وكسره ، فإن ذلك حرام على المحرم وفيه الفدية إن كان غير تابع كما تقدم .

ومن المحظور غير المفسد لبس المخيط لغير ضرورة إذا فعله المحرم المميز المختار العالم بالتحريم قبل التحلل الأول فإنه يجب عليه الفدية المتقدمة إذا لبس مخيطا أو ستر رأسه ولو البياض الذي وراء الأذن بما يحد ساترا ولو شفافا ولو كان مما لا يستتر به عادة كالعجينة الغليظة من الطين والحناء ومثل المخيط بالحناء المعجمة المحيط بالحذاء المهيأ أي الذي يحيط ولو ببعض بدنه كالقفاز والجورب (الشراب) . ويستثنى من المحظور لبس المنطقة والسيوف وكل أنواع السلاح فإنه ليس فيها فدية . وكذلك لبس الثعل والخاتم وتجب الفدية على المرأة المحرمة إن سترت شيئا من وجهها بساتر غير متجاف عنه قبل التحلل الأول . ويستثنى من ذلك الجزء الذي سترته من الوجه مضطرة كالقدر الذي لا يمكن استيعاب ستر الرأس إلا به . وتجب =

== عليها الفدية أيضا إن لبست قفازا ونحوه . وإنما قلنا لغير ضرورة لأنه لو لم يجد المحرم إزارا أو وجد سراويل لا يتأتى الاتزار به فإنه يجوز له لبسه لستر عورته ولا فدية عليه . وكذا إذا لم يجد نعلين مع الاحتياج إليهما ولم يجد إلا الخفين فقطعهما أسفل من الكعبين ، فإنه يجوز له أن يلبسهما بدون فدية للضرورة وهذا بخلاف الحاجة كأن احتاج المحرم لستر رأسه لستر أو برد أو احتاجت المحرمة لستر وجهها فيجب الفدية وإن كان لا إثم عليهما للحاجة ، وأعلم أن الفدية لتكرر بتكرار اللبس والستر إذا اختلف الزمان والمكان .

ومن المحظور غير المفسد استعمال الطيب ويجب فيه الدم على المحرم المميز الذي لم يتحلل التحلل الأول إذا استعمله عامدا عالما بالتحريم مختارا سواء استعمله في ملبوسه ولو نعلا أو ظاهره بدنه أو باطنه باحتقان أو أكل أو شرب إن كان مما يقصد منه رائحته كالمسك والعنبر وكان استعماله على الوجه المألوف المعتاد فيه كالتبخير بالعود بخلاف حمله ووضع في النار فإنه غير مألوف لمن أراد استعماله وبخلاف شم ماء الورد من غير مس ، وبخلاف ما يقصد به الأكل كالتفاح أو التداوى فإنه لا يحرم ولا تجب فيه الفدية ، والفدية في ذلك : إما ذبح شاة مجزئة في الأضحية ، أو إطعام ستة مساكين ، أو صوم ثلاثة أيام .

ومن المحظور غير المفسد دهن شيء من شعر رأسه ولحيته وبقاى شعر الوجه بأى دهن ولو كان غير مطيب كزيت ولو كانت الرأس واللحية مخلوقين ، فيجب فيه الدم إذا فعله المحرم المميز الذي لم يتحلل إذا كان عامدا عالما بالتحريم مختارا . أما من تجرد رأسه أو وجهه من الشعر كالأقرع فله دهن رأسه . وكذا الأصلع في محل الصلع . وكذا الأمرء إذا دهن مكان لحيته التي لم يبلغ أوان نباتها . وكذا من كان في رأسه شجرة بفعل هذا الدهن في باطنها فلا فدية على الجميع ، والفدية الواجبة في ذلك هي التي سبق بيانها من التخيير بين الأمور الثلاثة .

ومن المحظور غير المفسد التعرض للصيد البرى الوحشى يقينا ويشمل التعرض للمحظور الاصطياد والدلالة على الصيد وإتلافه فإن تلف تحت يده أو أكله ذرو أو أمرضه ، فإن كان الصيد له مثل من النعم كالجمام واليمام والقمرى ، ففي الواحدة شاة من ضأن أو مفعز ، وفي النعامة ذكرا أو أنثى بدنة أى بعير وفى البقرة الوحشية أو الجمار الوحشى بقرة أهلية ، وفى الظبي تيس ، وفى الظبية عترة ، وفى الغزال معز صغير ، وفى الأرنب عناق وهى أنثى المعز إذا قويت ولم تبلغ سنة . وفى كل من اليربوع والوبر معز أنثى بلغت أربعة أشهر ، وفى الضئع كبش ، وفى الثعلب شاة . هذا كله فيما ورد فى حكمه نقل صحيح عن الشارع وإلا حكم ذوا عدل خبيران بمثله فى الشبه ==

والصورة تقريبا ولا بد من مراعاة المماثلة في الصفات، فيلزم في الكبير كبير، وفي الصغير صغير، وفي الصحيح صحيح، وفي المعيب معيب إن اتحد جنس العيب كالنور فيهما. أما إن اختلف العيب فلا يكفي وهكذا كالسمن والسهل والجلل لكن لا يذبح الحامل بل تقسم ويتصدق بقيمتها طعاما أو يصوم عن كل مد يوما، فإن لم يرد فيه نقل ولا حكم بمثله عدلان وجبت قيمته بحكم عدلين، والفدية الواجبة هي أحد أمور ثلاثة: إما أن يذبح مثل الصيد من النعم ويتصدق به على فقراء الحرم. وإما أن يشتري بقيمته طعاما مجزئا في الفطرة ويتصدق به عليهم. وإما أن يصوم يوما عن كل مد من الطعام وهذا في المثل. أما غير المثل كالجراد وبقية الطيور ما عدا الحمام ونحوه فهو غير بين أمرين: إما أن يخرج بقدر قيمة الصيد طعاما ويتصدق به على من ذكر. وإما أن يصوم يوما عن كل مد من الطعام. ولا فرق في ذلك بين صيد الحل والحرم متى كان المتعرض محرما. وأما إن كان حلالا فإن الحكم يختص بصيد الحرم. وإنما يجب ما ذكر في الصيد إذا كان المتعرض ميمزا ولو كان ناسيا أو جاهلا أو مخطئا أو مكرها، وإنما يحظر التعرض للصيد ما لم يؤذ به ماله أو نفسه أو يوصل ضررا إليه كأن ينجس متاعه أو يأكل طعامه أو يمنع من سلوك الطريق كالجراد المنتشر فلو تعرض له بسبب شيء مما ذكر فلا فدية ولا ضمان.

ومن المحظور غير المفسد التعرض لحشيش الحرم وأشجاره على التفصيل المتقدم، فإن قطع شجرة كبيرة لزيمه بقرة، وإن قطع صغيرة لزيمه شاة. أما الصغيرة جدا ففيها القيمة وهو غير بين ذبح ما ذكر والتصدق بالعمد وبين شراء طعام بقيمتها والتصدق به أو يصوم لكل مد يوما. أما الحشيش ففيه القيمة إن لم ينبت بدله فإن نبت بدله فلا ضمان ولا فدية.

هذا ويجب ذبح شاة مجزئة في الأضحية حال القدرة ثم صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة أيام إذا رجع لأمله إن عجز عن الذبح على كل من ترك شيئا مما يأتي:

- (١) على المتمتع (وسياقي بيانه) لأنه ترك تقديم الحج على العمرة.
- (٢) على القارن (وسياقي بيانه) لأنه ترك الإفراجه بالحج.
- (٣) على من ترك رمي ثلاث حصيات فأكثر من رمي الجمار.
- (٤) على من ترك المبيت بمنى ليالي التشریق لغير عذر.
- (٥) على من ترك المبيت بمزدلفة لغير عذر.

مبحث العمرة

العمرة معناها في اللغة الزيارة يقال أعمره إذا زاره . وشرعا زيارة البيت الحرام على وجه مخصوص سيأتي بيانه .

حكمها ودليله

العمرة فرض عين في العمر مرة واحدة كالج على التفصيل السابق من كونه على الفور أو التراخي . ودليل فرضيتها قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ . والمعنى إئتوا بها تامين مستجمعين للشرائط والأركان ويدل على الفرضية أيضا حديث عائشة قالت : (يا رسول الله هل على النساء من جهاد . قال : نعم . عليهن جهاد لا قتال فيه . الحج والعمرة) . رواه الإمام

== (٦) على من ترك الاحرام من الميقات لغير عذر .

(٧) على من ترك طواف الوداع لغير عذر .

(٨) على من ترك الفعل الذي نذره في الحج كالشئ أو الركوب أو الحلق أو الإفراد .

(٩) على من فاته الوقوف بعرفة من غير حصر بأن يطلع فجر يوم النحر قبل حضوره

في جزء من أرضها ويجب به الدم على المحرم بالحج أو القارن ويجب على من فاته الوقوف أن يتحلل بعمرة بأن يأتي بالأعمال الباقية من أعمال الحج غير الوقوف ، ويسقط عنه البيت بمزدلفة ومنى ورعى الجمار ، ثم يطوف ويسعى إن لم يكن سعى ويحلق بنية التحلل ويجب عليه القضاء فوراً من قابل ولو فاته لعذر ولو كان الحج نفلاً سواء كان مستطيماً أو لا ولا يصح ذبحه في سنة الفوات فالذبح يكون مع القضاء . أما المحصر فسيأتي حكمه .

(١) المالكية والحنفية — قالوا العمرة سنة مؤكدة في العمر مرة لا فرض لقوله

صلى الله عليه وسلم : « الحج مكتوب والعمرة تطوع » . رواه ابن ماجه . وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ فهو أمر بالإتمام بعد الشروع ، والعبادة متى شرع فيها يجب إتمامها ولو كانت نفلاً فلا يدل على الفرضية . وكذا قوله صلى الله عليه وسلم : في الحديث « عليهن جهاد لا قتال فيه . الحج والعمرة » لا يدل على فرضية العمرة لأنه يحمل أن يراد بلفظة (عليهن) ما يشمل الوجوب والتطوع . فالوجوب بالنسبة للحج والتطوع بالنسبة للعمرة بدليل الحديث الأول (والعمرة تطوع) . وأما فرضية الحج فقد ثبتت بقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ وبغيره من الأدلة السابقة (في أول مباحث الحج) .

أحمد وآبن ماجه ورواته ثقة . وروى عن أبي رزين العقيلي أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : (إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن . قال : حج عن أبيك وأعتمر) . رواه الخمسة : (البخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، وآبن ماجه) ، وصححه الترمذى . وما زاد على المرة الواحدة فهو تطوع .

شروطها

يشترط للعمرة ما يشترط للحج وقد تقدمت الشروط مفصلة .

أركان العمرة

لها ثلاثة أركان : الاحرام ، والطواف ، والسعى بين الصفا والمروة .

مبقاتها

لها مبقات زمانى ، ومبقات مكانى . فأما الزمانى فهو كل السنة فيصح إنشاء الاحرام للعمرة من غير كراهة في كل أوقات السنة إلا في أحوال مفصلة في المذاهب .

أما مبقاتها المكانى فهو كمبقات الحج على ما سبق بيانه إلا بالنسبة لمن كان بمكة سواء كان

(١) الشافعية — قالوا أركان العمرة خمسة : الاحرام ، والطواف ، والسعى بين الصفا والمروة ، وإزالة الشعر ، والترتيب بين هذه الأركان .

الحنفية — قالوا للعمرة ركن واحد وهو منظم الطواف (أربعة أشواط) . أما الاحرام فهو شرط لها . وأما السعى بين الصفا والمروة فهو واجب كما تقدم في الحج ، ومثل السعى الحلق أو التقصير فهو واجب فقط لا ركن .

(٢) الحنفية — قالوا يكره الاحرام بالعمرة تحريماً في يوم عرفة قبل الزوال وبمده على حلى الراجح . وكذلك يكره الاحرام بها في يوم عيد النحر وثلاثة أيام بمده ، كما يكره فعلها في أشهر الحج لأهل مكة سواء كانوا مستوطنين بها أو مقيمين إذا أرادوا الحج في تلك السنة فإن أحرم بها في وقت من هذه الأوقات لزمته بالشروع فيها لكن مع كراهة التحريم ويحب عليه رفضها تخلصاً من الإثم ثم يقضيها وعليه دم للرفض . فإن لم يرفضها جئت مع الإثم وعليه دم ، وكذلك يكره تحريم الجمع بين إعرامين لعمرتين ، فمن أحرم بعمرة فطاف لها شرطاً واحداً أو طاف كل الأشواط أو لم يطفأ أهلاً ثم أحرم بأخرى ارتفعت الثانية ولو لم ينو رفضها ولزمه =

== قضاؤها وعليه دم للرفض ولو طاف وسعى للأولى ولم يبق عليه إلا الحلق فأحرم بأخرى لزمته الأخرى ولا يرفضها وعليه دم للجمع بين إحرامين ، وإن حلق للأولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر . أما بعد الفراغ من الثانية فلا يلزمه دم آخر . ومن أحرم بحج ثم أحرم بعمره قبل أن يطوف طواف القدوم لزمه وصار قارنا وأساء لأن العمرة لم تشرع مرتبة على الحج والسنة في القرآن أن يحرم بالحج والعمرة معا أو يقدم إحرام العمرة على إحرام الحج . ولا يندب له رفض العمرة وعليه دم شكر . وتبطل عمرته هذه بالوقوف بعرفة للحج قبل أفعالها . أما إذا أحرم بالعمرة بعد أن طاف طواف القدوم للحج فيندب له رفض العمرة وعليه دم للرفض ووجب عليه قضاؤها . فإن لم يرفضها ومضى عليهما (الحج والعمرة) فعليه دم جبر وخالف المندوب .

المالكية — قالوا يصح الإحرام بالعمرة في كل وقت من السنة إلا إذا كان محرما بحج أو بعمره أخرى فلا يصح الإحرام بها حتى يفرغ من أعمال الحج أو العمرة الأولى ، والفراغ من أعمال الحج يكون بالوقوف والطواف والسعي ورمي الجمار في اليوم الرابع من أيام النحر أو مضى زمن الرمي بمسد زوال شمس ذلك اليوم إذا لم يرم فيه . ويندب تأخير الإحرام بها حتى تغرب شمس اليوم الرابع فإن أحرم بها بعد زمن الرمي من ذلك اليوم وقبل غروب الشمس صح الإحرام بها مع الكراهة إلا أنه لا يشرع في شيء من أعمال هذه العمرة حتى تغرب الشمس ، فإن فعل شيئا من أفعالها كأن طاف أو سعى قبل الغروب فلا يعتد به ويلزمه إعادته بعد الغروب . ولا يكره الإحرام بالعمرة في يوم عرفة ولا في أيام التشريق ولا غيرها وإذا أحرم بمحجتين أو عمرتين فالثاني منهما لغو لا أثر له فلا ينقذ . وإذا أحرم بحج ثم أردفه بعمره فإن العمرة تكون لغوا .

الحنابلة — قالوا تصح العمرة في كل أوقات السنة ولا تكره في أيام التشريق ولا غيرها إلا أنه إذا أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة لم يصح إحرامه بها في هذه الحالة فيلغو الإحرام بها ولا يكون قارنا ولا يلزمه بالإحرام الثاني شيء وإن أحرم بعمرتين انعقد بأحدهما وانفتحت الأخرى ومثل ذلك ما إذا أحرم بمحجتين .

الشافعية — قالوا تصح العمرة في جميع الأوقات من غير كراهة إلا لمن كان محرما بالحج فلا يصح إحرامه بالعمرة . فإن أحرم بها فلا ينقذ إحرامه كما أنه إذا أحرم بمحجتين أو عمرتين فإنه ينقذ بأحدهما ويلغو الآخر .

من أهلها أو غريباً فإن ميقاته في العمرة الحل (وهو ما عدا الحرم الذي يحرم التعرض فيه للصيد)، وأفضل الحل الجمرات^(١) (مكان بين مكة والطائف)، ثم التنعيم يليه في الفضل (وهو مكان يسمى الآن بمسجد عائشة) فيلزمه أن يخرج إلى طرف الحل ثم يحرم بخلاف الحج فإن ميقاته للحرم على التفصيل السابق فإذا أحرم المكي بالعمرة في الحرم، فإن لم يخرج إلى الحل صح إحرامه وعليه دم^(٢) تركه الأحرام من الميقات، وإن خرج قبل أن يطوف ويسعى وأحرم من الميقات فلا شيء عليه. وينسب الإكثار^(٣) من العمرة وتأكيد في شهر رمضان^(٤) لما روي عن ابن عباس عمرة في رمضان تعدل حجة.

واجباتها وسننها ومفسداتها

يجب للعمرة ما يجب للحج. وكذلك يسن لها ما يسن له، وبالجملة فهي كالج في الإحرام، والفرائض، والواجبات، والسنن، والمحرمات، والمكروهات، والمفسدات، والإحصار، وغير ذلك ولكنها تخالفه في أمور:

- (١) الحنفية والحنابلة --- قالوا أفضل الحل التنعيم ثم الجمرات.
- (٢) المالكية --- قالوا إذا أحرم بالعمرة من الحرم فلا دم عليه ولكن يجب عليه أن يخرج إلى الحل قبل طوافها وسعيها لأن كل إحرام لابد أن يجمع فيه بين الحل والحرم، فإن طاف للعمرة وسعى ثم خرج للحل فلا يئتم بذلك وعليه إعادة الطواف والسعى حتى بعد خروجه للحل.
- (٣) المالكية --- قالوا يكره تكرار العمرة في السنة مرتين إلا لمن كان داخل مكة قبل أشهر الحج، وكان ممن يحرم عليه مجاوزة الميقات حالاً كما تقدم، فإنه لا يكره له تكرارها بل يحرم بعمرة حين دخوله ولو كان قد تقدمت له عمرة في هذا العام، فإذا أراد دخول مكة في أشهر الحج دخل بجمع لا بعمرة لأنه لا يكره الإحرام بالحج في هذه الحالة بخلاف الإحرام به قبل زمانه، فإنه مكروه. وأما فعل العمرة مرة ثانية في عام آخر فهو مندوب. وينبغي أن يقصد بها إقامة الموسم لتقع سنة كفاية عن عموم الناس لأنها سنة كفاية كل عام بالنسبة لعموم الناس. وابتداء السنة بالنسبة للعمرة المحترمة.
- (٤) المالكية --- قالوا العمرة سنة مؤكدة مرة في العمر كما تقدم ولم يفرقوا بين شهر رمضان وغيره.
- (٥) المالكية --- قالوا يفيد العمرة ما يفيد الحج من الجساع ونحوه إلا أن ذلك =

منها أنها ليس لها وقت معين ولا تفوت، وليس فيها وقوف بعرفة، ولا نزول بمزدلفة، وليس فيها رمي جمار، ولا جمع بين صلاتين^(١)، ولا خطبة ولا طواف قدوم، وأن ميقاتها الحل لجميع الناس بخلاف الحج فان ميقاته للكي الحرم كما تقدم^(٢).

مبحث الحج عن الغير

تنقسم العبادات الى ثلاثة أقسام : بدنية محضة كالصلاة والصوم فان القصد من كل منهما التذلل والخضوع لله سبحانه وتعالى بالنفس ولا دخل للمال فيهما ومالية محضة كالزكاة والصدقة فان القصد منهما نفع المتصدق عليهما بالمال . ومركبة منهما كالحج فان فيه الخضوع لله تعالى بالطواف والسعى وغيرهما من الأعمال وفيه أيضا إلتحاق المسال في هذا السبيل . أما القسم الأول فلا يقبل النيابة مطلقا فلا يجوز للمرء أن يستنيب من يصلى عنه أو يصوم ولو فعل ذلك فعلا ينفعه . وأما القسم الثانى فيقبل النيابة فيجوز لمالك المسال أن يوكل من يخرج عنه زكاة ماله أو يدفع صدقة للغير . وأما القسم الثالث (وهو الحج) ففي كونه يقبل النيابة أو لا يقبلها تفصيل المذاهب^(٣) .

= لا يفسدها إلا اذا وقع قبل تمامها بالسعى بين الصفا والمروة . ومتى فسدت وجب عليه إتمامها وقضاؤها فورا ونحو هدى للفساد وتأخير نحره الى زمن القضاء كما تقدم في الحج . أما اذا وقع الجماع ونحوه بعد السعى وقبل الحلق فلا تفسد العمرة ويحب عليه دم كما يجب عليه دم (هدى) باخراج المذى ونحوه مما تقدم في الحج .

(١) الشافعية — قالوا لا جمع إلا لسبب السفر . أما الحج فليس سببا للجمع ومثله العمرة .

(٢) المالكية والحنفية — زادوا على ذلك أنها سنة مؤكدة لا فرض كما تقدم .

الحنفية — زادوا أيضا أنه لا تجب بدنة بإفسادها ولا بطوافها جوبا بخلاف الحج ، وإنما يجب بذلك شاة في العمرة . وزادوا أيضا أنه ليس لها طواف صمد (وداع) كما في الحج .

(٣) المالكية — قالوا الحج وإن كان عبادة مركبة من بدنية ومالية ولكنه طلب فيه

جانب البدنية فلا يقبل النيابة، فن كان عليه حجة الإسلام وهى حجة النريضة فلا يجوز له أن ينوب من يحج عنه سواء كان صحيحا أو مريضا ترهبى صحته . ولو استأجر من يحج عنه حجة

= الفريضة كانت الاجارة فاسدة . واذا حج الأجير وأتم عمله كان له أجرة المثل . أما اذا لم يتم عمله بأن فسخ الحاكم الاجارة حين الاطلاع عليها فلا شيء له من الأجرة أصلا . ومن استأجر غيره للحج عنه تطوعا كالمريض الذي لا يربح برؤه وكمن حج حجة الاسلام فإن الاجارة مكروهة لكنها تصح . ومثل ذلك الاستئجار على العمرة فتكون الاجارة مكروهة وتصح لأن العمرة سنة لا فرض . ومن عجز عن الحج بنفسه ولم يقدر عليه في أى عام من حياته فقد سقط عنه الحج بتاتا ولا يلزمه استئجار من يحج عنه إذا كان قادرا على دفع الأجرة ، واذا استأجر الشخص من يحج عنه سواء كان صحيحا أو مريضا ، وسواء كان الحج الذي استأجر عليه فرضا أو نفلا فلا يكتب له أصلا بل يقع الحج نفلا للأجير وإنما يكون للمستأجر ثواب مساعدة الأجير على الحج وبركة الدعاء الذي يدعو به . كما أنه اذا أوصى الشخص قبل موته بالحج عنه وجع عنه بعد الموت أو فعل ذلك ورثته بدون إيصاء منه بأن استأجروا له بعد موته من يحج عنه فإنه لا يكتب له أصلا لا فرضا ولا نفلا ولا يسقط به عنه حجة الاسلام اذا كان لم يؤدها حال حياته وهو مستطيع قادر عليها وإنما يكون لليت ثواب مساعدة الأجير على الحج كما تقدم .

وتركه الوصية بالحج ولكن يجب على الورثة بعد موت الموصى أن ينفذوها من ثلث التركة اذا لم تعارضها وصية أخرى غير مكروهة كالايصاء بمال الفقراء والمساكين . أما اذا عارض الوصية بالحج وصية أخرى غير مكروهة بحيث لا يسع ثلث التركة إلا إحدى الوصيتين فتقدم الوصية الأخرى في التنفيذ وتلغى الوصية بالحج . مثال ذلك : أن يوصى بالحج عنه ويوصى بخمسين جنيها للفقراء وكانت أجرة الحج عنه خمسين جنيها وثلث التركة خمسين جنيها ففي هذه الحالة لا يسع الثلث إلا إحدى الوصيتين (الحج عنه . والصرف على الفقراء) فيصرف ثلث التركة للفقراء وتلغى الوصية بالحج سواء كانت الموصى عليه حجة الاسلام أو لا على الراجح . ومتى لم يعارض الوصية بالحج وصية أخرى فإن الوصية بالحج تنفذ كما تقدم . ويستأجر لليت من يحج عنه من بلده الذي مات فيه اذا لم يعين الميت مكانا غيره . فان عين مكانا غيره كأن قال حجوا عني من مكة تعين اتباع شرطه فيستأجر له من مكة من يحج عنه ولا يستأجر له من بلده الذي مات فيه . فان كان ثلث التركة لا يسع الحج مما عينه أو من بلده عند عدم التعيين وكان يتمم الحج به من مكان آخر حج عنه من الممكن تنفيذ الوصية بقدر الامكان . ومثل ذلك ما اذا عين مقدارا من المال للحج عنه كثلثين جنيها وكان الحج بها غير ممكن من =

= بلده الذي مات فيه أو من المكان الذي عينه فانه يحج به من أى بلد يمكن الاستئجار منها
يقدر الامكان ، وإذا كان ثلث التركة أو المال الذي عينه المتوفى للحج عنه يسع أكثر من
حجة واحدة ، فانه يحج عنه مرة واحدة والباقي من الثلث أو المال المعين يكون ميراثا
إلا إذا قال حجوا عنى بالثلث أو بهذا المبلغ كائنة جنيته ، فانه يلزم الورثة أن يستأجروا أشخاصا
يحججون عنه كل واحد حجة بقدر ما يسع الثلث أو المال المخصص للحج ، فإذا وسع ما ذكر
حجتين استأجر الورثة شخصين يحج كل منهما عن الميت ويكون ذلك كله فى عام واحد على
الراجح . فان بقى بعد الحجتين مقدار لا يسع حجة صار ميراثا . وهكذا الحكم لو وسع الثلث
أو المال المعين للحج ثلاث حجج أو أكثر .

الحنفية - قالوا الحج مما يقبل النيابة . فمن عجز عن الحج بنفسه وجب عليه أن يستنيب
غيره ليحج عنه ويصح الحج عنه بشروط : منها أن يكون عجزه مستمرا الى الموت عادة كالمرضى
الذى لا يرجى برؤه ، وكالأعمى والزمن ، ومتى كان عاجزا بحيث لا يرجو القدرة على الحج الى الموت
ثم أناب من يحج عنه وجب عنه النائب فقد سقط الفرض عنه ولو زال عذره وقدر على الحج بعده .
أما المريض الذى يرجى برؤه والمحجوس فانه اذا أناب عنه الغير فحج عنه ثم زال عذره بعد فان
ذلك لا يسقط فرض الحج . ومنها نية الحج عن الأصرفيقول أحرممت عن فلان وليت عن فلان
وتكفى نية القلب ، فلو نوى النائب الحج عن نفسه فلا يجزئ عن الميت . ومنها أن يكون
أكثر النفقة من مال المحجوج عنه . فلو تبرع شخص بالحج عن غيره من ماله فلا يميز ذلك إن
كان قد أوصى بالحج عنه . أما إذا لم يوص وتبرع أحد الورثة أو غيرهم فانه يرجى قبوله
مجهوم عنه إن شاء الله تعالى . وأما إذا غلبت شخص ماله بمال المحجوج عنه ثم حج فانه يجزئ
المحجوج عنه . ثم اذا كان المال المدفوع اليه من المحجوج عنه أقل من النفقة عليه رجع
بباقي النفقة عليه . ومنها عدم اشتراط الأجرة للنائب بل يتكفل بأن ينفق عليه نفقة المثل
فإذا دفع اليه نفقة ليصرفها فى الحج عنه ثم بقيت منها بقية فعليه أن يردّها للمحجوج عنه إلا إذا
تبرع له أو تبرع الورثة وكانوا أهلا للتبرع بأن كانوا راشدين . أما اذا اشترط الأجرة للنائب كأن
يقول استأجر ليحج عنى بكذا فان حجه لا يجوز ولا يجزئ عن المستأجر وتكون الاجارة باطلة
كالاستئجار على بقية الطاعات إلا ما استثنى للضرورة كتعليم العلم والأذان والإمامة .

ومنها عدم مخالفة ما شرهه المستنيب فلو أصر بالافراد فحج عنه النائب قارنا أو متعاهدا

= لم يقع عنه ويضمن النفقة التي صرفت له . أما لو أمره بالعمرة فنفذ أمره واعتذر عنه ثم حج عن نفسه أو أمره بالبحج فحج عنه ثم اعتذر عن نفسه ، فإن ذلك يجوز ويجزئ العمرة في الصورة الأولى والبحج في الصورة الثانية عن المستنيب إلا أن نفقة إقامته للحج عن نفسه في الأولى والعمرة عن نفسه في الثانية تلزمه في ماله فإذا فرغ من العمل المختص به عادت النفقة في مال المستنيب ، فلو قدم عمل نفسه على عمل المستنيب كأن يأمره بالبحج عنه فيعتذر عن نفسه أولاً ، ثم يحج عن المستنيب بعد ذلك فإنه لا يصح ويضمن النفقة كلها في ماله . ومنها أن يحرم بحجة واحدة فلو أحرم بحجة عن الأمر ثم بأخرى عن نفسه لم يجوز ولا يجزئ عن الأمر إلا إن رفض الثانية ولو أمره رجلان كل منهما بالبحج عنه فأحرم لهما معا لم يصح وضمن النفقة لكل منهما . ومنها أن يكون كل من الأمر والمأمور مساهما عاقلا فلا يصح الحج عن الكافر ولا عن المجنون إلا إذا كان جنونه طارئا بعد أن وجب عليه الحج فيصح الاحتجاج عنه . ومنها أن يكون النائب مميذا فلا يصح أن يحج عن الغير صبي غير مميز . أما المراهق فإنه يصح أن يحج عن الغير ، كما يصح حج المرأة والعبد عن غيرها . وكذلك من لم يؤد فريضة الحج عن نفسه ، وهذه الشروط كلها في الحج عن الغير إذا كان فرضا . أما الحج عن الغير نفلا فإنه لا يشترط في صحته إلا الإسلام والعقل فهما (المستنيب والنائب) وتميز النائب وعدم الاستئجار . هذا وإذا فعل المأمور ما يقصد الحج فإن كان ذلك قبل الوقوف بعرفة فإنه يضمن المسأل للنائب ، وإن كان ذلك بعد الوقوف فلا يضمن لأنه أدى الركن الأعظم (وهو الوقوف) وكل كفارة جنائية تجب على المأمور لأنه سببها . وأما هدى الإحصار فملي المنيب لأن الإحصار لا اختيار للأمر فيه . ومن أوصى بأن يحج عنه بعد موته فإن عين مالا ومكانا وجب تنفيذه وصيته على ما عين ، وإن لم يعين وجب أن يحج عنه من بلده إن كان ثلث ماله يكفي ، فإن لم يكف وجب أن يحج عنه من المكان الذي يكفي منه المسأل ، فإن لم يكف أصلا بطلت وصيته ، وإن كان الثلث يكفي لأكثر من حجة فإن عين حجة واحدة فالباقي للورثة وإلا حج به كله في سنة واحدة حججا متعددة . هذا أفضل من أن يحج به حججا متعددة في سنين متعددة . الشافعية - قالوا الحج من الأعمال التي تقبل النيابة فيجب على من عجز عن الحج أن ينيب غيره ليحج بدله إما باستئجاره لذلك أو بالإتفاق عليه . والعجز إما أن يكون لعمامة أو كبر من أو مرض لا يرجى برؤه بقول طبيبين مدلين أو بعرفته هو إن كان عارفا بالطب . وحده العجز أن يكون على حالة لا يستطيع معها أن يشيب على راحته إلا بمشقة شديدة لا تحتمل =

= عادة وأيس من المقدرة . ثم إن وجوب الإنابة تارة يكون على الفور وذلك إذا عجز بعد الوجوب والتمكن من الحج . وتارة يكون على التراخي وذلك إذا عجز قبل الوجوب أو معه أو بعده وكان غير متمكن من الأداء . ويشترط في العاجز أن يكون بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر، فإن كان بينه وبين مكة أقل من مرحلتين أو كان بمكة فلا تجوز له الإنابة بل يلزمه أن يباشر النسك بنفسه لاحتماله المشقة حينئذ، فإن عجز عن مباشرة الحج بنفسه في هذه الحالة يوجب عنه الغير بعد موته من تركه إلا إذا أنهك المرض قواه وصار في حالة لا يحتمل معها الحركة فإن الإنابة تجوز عنه حينئذ . ويشترط أيضا أن يكون النائب قد أدى فرضه فلا تجوز إنابة من لم يوجب حجة الفرض . وأن يكون ثقة عدلا . ويشترط لصحة عقد الاستئجار على الحج والعمرة معرفة العاقدين أعمال الحج فرضها ونفلا حتى لو ترك النائب شيئا من سنن الحج سقط من الأجرة بقدره . وكذلك يشترط لصحة الإجارة أن يكون الأجير قادرا على الشروع في العمل فلا يصح استئجار من لم يمكنه الشروع لنذر ما . ولا يشترط ذكر الميقات ثم يوجب على الأجير أن يخرج إلى ميقات المعجوج عنه أو إلى مثل مسافته إذا عينوا ميقاتا ليحرم منه ، وإذا لم يعينوا ميقاتا فيجوز للأجير أن يحرم من ميقات غير ميقات المعجوج عنه ولو كان أقصى مسافة منه . ولا يشترط معرفة من استأجر عنه . ويشترط أن ينوي ضمن استأجر عنه . وإذا برأ العاجز بعد حج النائب عنه لزمه أن يوجب عن نفسه بعد شفائه تبين فساد الإجارة ووقع الحج للنائب ولا أجرة له بل يسترد منه ما أخذه وكما تكون الإنابة في الحج عن الأحياء كذلك تكون عن الأموات فيجب على وصي الميت . فوارثه . فالخاتم يتنبه عنه من يفعله من تركه فورا ، فإن لم تكن له تركه فلا تجب الإنابة ، بل يسقط للوارث أو الأجنبي (وإن لم يأذن له الوارث) أن يؤديه عنه بنفسه أو بالإنابة . ويشترط أن يكون الميت غير صرته ، وأن يكون الحج والعمرة واجبين عليه ولو بالنذر . فإذا لم يكونا واجبين عليه فلا يوجب عنه من تركه لكن للغير الحج والإستباح عنه ، وإن لم يكن مخاطبا به حال حياته .

هذا كله في من لم يوجب أصلا . وأما من أدى الحجة المفروضة ويراد الحج عنه تظوفا فلا يجوز الحج والعمرة عنه إلا إذا أوصى به ، وإذا أنسد النائب الحج لزمه قضاءؤه عن نفسه ويقع القضاء له ويلزمه رد ما أخذه من المستأجر له . أو يأتي بالحج عن الميت في عام آخر غير العام الذي يقضى فيه الحج عن نفسه أو يستنيب من يوجب عنه في ذلك العام .

الحسابلة - قالوا الحج يقبل النيابة وكذلك العمرة فإذا عجز من وجبها عليه عن أدائها

= وجب عليه أن ينيب من يؤديهما عنه وجوباً فورياً ، وأسباب العجز كبر السن ، والعاهة ، والمرض الذي لا يرجى برؤه ، وثقل الجسم الذي لا يقدر المرء أن يركب معه الرحلة إلا بمشقة شديدة ، والهزال الذي لا يستطيع أن يثبت معه على الرحلة إلا بمشقة لا تحتمل بحسب العادة . ومن ذلك ما إذا لم تجد المرأة محرماً تخرج معه . ولا يشترط في النائب أن يكون رجلاً بل تجزئ إناة المرأة أيضاً ، وإذا عوفي العاجز وقدر على الحج أو العمرة بنفسه فلا يلزم بأدائها مرة أخرى سواء كانت قدرته بعد فراغ النائب من أعمالها أو بعد الشروع وقبل الفسارغ . أما إذا عوفي قبل إحرام النائب بهما فلا بد من أدائها بنفسه ولا يجوز له جع النائب عنه ولا عمرته لو فعل . وكذلك العاجز الذي يرجى زوال عجزه لا تجزئه النيابة ويجب عليه أن يحج ويعتمر بنفسه متى زالت علة . وإذا كان العاجز قادراً على الإنفاق على النائب ولم يجد نائباً لم يجب عليه الحج فإذا وجد النائب بعد ذلك لم تلزمه النيابة إلا إذا كان مستطيعاً . ومن توفى قبل أن يحج الحج الواجب عليه سواء كان ذلك بعذر أو بخير عذر ويجب أن يخرج من جميع ماله نفقة حجة وعمرة ولو لم يوص ، وأن يحج عنه من المكان الذي وجب عليه فيه الحج لا من المكان الذي مات فيه . ويجوز أن يكون الإيجاج عنه من خارج بلده إذا كان بينهما أقل من مسافة القصر ، فإن كان أكثر فلا يجوز ولا يجوز جع النائب عنه . ويستطع الحج عن الميت بحج أجنبي عنه ولو بلا إذن وليه . ويجب أن يكون النائب ليس عليه حجة الإسلام ولا حجة قضاء ولا نذر . فإذا استتاب من عليه شيء من ذلك فلا يصح حجه عنه . ويجب عليه أن يرد إلى الميت ما أخذ منه في مقابلة الحج عنه . والعمرة كالحج في ذلك فلا يصح أن يعتمر الشخص نيابة عن غيره إذا كان لم يعتمر عن نفسه عمرة الإسلام أو عليه عمرة مندورة أو قضاء . ويصح أن ينوب في الحج من أداه عن نفسه وإن كان عليه العمرة . وكذلك يصح أن ينوب في العمرة من لم يحج عن نفسه ولكنه أدى العمرة الواجبة عليه . ويجب أن يؤدي المأمور ما أمر به . فلو أمره بالحج فاعتمر أو بالعكس فلا يجوز ولا يجزئ عن الأمر . ويجب على المأمور أن يرد إليه ما أخذه . وهذا في الحج والعمرة عن الحي ، أما الميت فيقع عنه ما فعله النائب حينما كان أو عمرة ولا إذن لو أراه . ويكفي النائب أن ينوي النسك (الحج والعمرة) عن المستتيب ولا يشترط التلفظ باسمه .

وللنائب النفقة المعتادة لأمثاله بحسب العرف ويرة ما زاد على ذلك وله نفقة العودة ولو طال مقامه بمكة إلا إذا اتخذها داراً له ولو زماً قصيراً كماعاة فليس له نفقة العودة منها ، =

مبحث القران والتمتع والإفراد وما يتعلق بها

من أراد الحج والعمرة جازله في الإحرام بهما ثلاث كيفيات : (الأولى) الإفراد وهو أن يحرم بالحج وحده فإذا فرغ من أعماله أحرم بالعمرة وطاف وسعى لها على ما تقدم في مبحث العمرة . (الثانية) القران وهو الجمع بين الحج والعمرة في إحرام واحد حقيقة أو حكما . (الثالثة) التمتع وهو أن يعتمر أولا ثم يحج من عامه . وفي كل ذلك تفصيل المذاهب .^(١)

= وإذا أفسد النائب حجه فعليه القضاء . ويجب عليه أن يرد ما أخذه من المستنيب لأن الحج لم يقع عنه . وكذلك إن فاتته الحج بتفريطه فإن لم يفرط فله النفقة ، وإن مرض النائب في الطريق فعاد فسله النفقة في رجوعه ، ودم القران والتمتع على المستنيب إن أذن فيهما وإلا فعلى النائب كما أن كفارة الجنائيات تكون على النائب .

(١) الشافعية — قالوا الحج والعمرة يؤديان على ثلاثة أوجه : (الأول) الإفراد وهو أن يحرم الشخص بالحج في أشهره من ميقات بلده وبعد الفراغ من أعمال الحج كلها يحرم بالعمرة . (الثاني) التمتع وهو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج من الميقات الذي مر عليه في طريقه ، وإن كان غير ميقات بلده ، ثم يأتي بأعمالها وبعد الفراغ منها يحرم بالحج من مكة أو من الميقات الذي أحرم منه للعمرة أو من مثل مسافته أو من ميقات أقرب منه . فإذا أحرم بالعمرة بعد الميقات الذي مر عليه ، ثم أحرم بالحج بعد الفراغ منها كان متمما أيضا وعليه الإثم ودم لمجاوزته الميقات بدون إحرام مع إرادته . وسمى هذا متمما لأنه تمتع بمحظورات الإحرام بين النسكين . (الثالث) القران وهو أن يحرم بالحج والعمرة معا من ميقات الحج سواء كان ميقات بلده أو الميقات الذي مر عليه في طريقه . فإن كان بمكة وأحرم منها بالحج والعمرة كان قارنا ولا يلزمه الخروج إلى الجبل لأجل العمرة لأنها مندرجة في الحج تابعة له . ومن القران أيضا أن يحرم بالعمرة أولا سواء كان ذلك في أشهر الحج أو قبيل أشهره ، ثم يدخل الحج عليها في أشهره قبيل أن يشرع في طواف العمرة . وصفة إدخال الحج على العمرة أن ينوي الحج قبل الشروع في طوافها كما تقدم . وأما إدخال العمرة على الحج فلا يصح ويكون لنوا . والأفضل من هذه الأوجه الثلاثة الإفراد ويليه التمتع ثم القران . وإنما يكون الإفراد أفضل إن أعتمر من عامه . فإن تأخرت العمرة عن عام الحج كان الإفراد مفضولا لأن تأخير العمرة عن عام الحج مكروه . والقارن يلزمه عمل واحد فقط وهو عمل الحج فيكفيه طواف واحد وسعي واحد للحج .

== والعمرة لقوله صلى الله عليه وسلم : « من أحرم بالبحر والعمرة أجزاء طواف واحد وسعى واحد عنهما حتى يحل منهما جميعا » . صححه الترمذى . ويجب على كل من المتمتع والقارن هدى . أما وجوب الهدى على المتمتع فلقوله تعالى : ﴿ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم ﴾ . وأما وجوبه على القارن فلما روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم (ذبح عن نسائه البقر يوم النحر وكن قارنات) . وإنما يجب الهدى على القارن والمتمتع بشروط : (الأول) ألا يكون كل منهما من حاضري المسجد الحرام : والمراد بحاضري المسجد الحرام من بين مساكينهم والحرم أقل من مرحطين فإن كانا من أهل هذه الجهة فلا يجب عليهما الهدى . (الثاني) أن تقع عمرة المتمتع في أشهر الحج فإذا أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج سواء أتمها قبل دخول أشهر الحج أو أتمها فيها فلا يجب عليه الهدى لأنه لم يجمع بين الحج والعمرة في أشهر الحج فأشبهه المقرد . (الثالث) أن يجمع من عامه فإذا اعتزم في أشهر الحج ثم حج في عام آخر أو لم يجمع أصلا فلا دم عليه . (الرابع) ألا يعود المتمتع بعد فراقه من العمرة إلى الميقات الذي أحرم منه أولا أو إلى ميقات آخر ليحرم منه بالحج وألا يعود القارن إلى الميقات بعد دخول مكة وقبل تلبسه بنسك كالوقوف بعرفة وطواف القدوم ، فإن عاد المتمتع إلى الميقات ليحرم منه بالحج فلا دم عليه ، وكذلك إذا عاد القارن إلى أى ميقات بعد أن أحرم بهما معا أو بعد أن أدخل الحج على العمرة على ما تقدم (في تعريف القرآن) فلا دم عليه .

ووقت وجوب الدم على المتمتع هو وقت الإحرام بالحج . ويجوز على الأصح تقديمه على هذا الوقت فيذبحه إذا فرغ من عمرته . والأفضل ذبحه يوم النحر ولا آخر لوقته كسائر دماء الجبر . ومن يجز عن الهدى في الحرم : إما لعدم وجوده أصلا أو لم يجزه عن ثمنه أو وجدته يباع بأكثر من ثمن المثل أو كان محتاجا إلى ثمنه ففنى كل هذه الأحوال يجب عليه أن يصوم بدل الهدى عشرة أيام : ثلاثة في الحج ، وسبعة إذا رجع إلى وطنه . والأيام الثلاثة إنما يصومها بعد الإحرام بالحج فالصامها المتمتع قبل الإحرام بالحج فلا يجزئه ذلك . ويسن أن يصومها قبل يوم عرفة لأنه يستقر فطر ذلك اليوم . فإن أخرها عن أيام التشريق أثم وكان صومها قضاء ولا دم عليه بالتأخير . وأما الأيام السبعة فيصومها إذا رجع لوطنه أو أى بلد يريد توطنها . فلو توطن مكة صام فيها الأيام السبعة ، وإنما يجزئ صومها في وطنه إذا عاد إليه بعد الفراغ من الأعمال . فلو رجع لوطنه قبل الطواف أو السعى فلا يجزئ صومها نعم لو بقي عليه من أعمال الحج الحلق جاز أن يصومها في وطنه بعد أن يحلق .

= المسألة - قالوا من أراد أن يحج ويعتمر فله في الإحرام بهما ثلاث حالات :
 (الأولى) الأفراد . وهو أن يحرم بالبحر وحده فإذا أتم أعماله أعتمر . (الثانية) التمتع . وهو أن يحرم بالعمرة أولا بحيث يفعل بعض أعمالها ولو ركعا واحدا في أشهر الحج ثم يحج من عامه .
 وتدخل أشهر الحج بغروب شمس آخر يوم من رمضان . فإذا أحرم بالعمرة آخر يوم من رمضان ثم انتهى من أعمالها لیسلة العيد فهو متمتع إن حج من عامه . وأما إذا انتهى من أعمال العمرة قبل غروب الشمس ثم حج من عامه فليس متمتعاً لأنه لم يفصل شيئاً من أركان العمرة في أشهر الحج . (الثالثة) القران . وله صورتان : (الأولى) أن يحرم بالحج والعمرة معاً . (الثانية) أن يحرم بالعمرة أولاً ثم يدخل الحج عليها قبل أن يركع ركعتي طواف العمرة سواء كان ذلك الإدخال قبل الشروع في طواف العمرة أو بعد الشروع فيه وقبل تمامه أو بعد تمامه وقبل صلاة ركعتيه ، ففي كل هذه الحالات يكون قارناً إلا أنه يكره إدخال الحج على العمرة بعد طوافها وقبل صلاة الركعتين . فإذا أدخل الحج على العمرة بعد الشروع في طوافها أتمه على أنه نفصل وأندرج الطواف المطلوب للعمرة في طواف الحج لأن القارن يكفيه طواف واحد وسعى واحد كما يأتي . وكذلك إذا أدخل الحج على العمرة بعد طوافها وقبل الركعتين فإن طوافها ينقلب تطوعاً . أما إذا أدخل الحج على العمرة بعد طوافها وصلاة ركعتيه فإن إحرامه بالحج يكون لغواً ولا ينعقد . كما يلغو الإحرام بالحج إذا كانت العمرة التي أدخل عليها الحج فاسدة . ويجب عليه إتمام العمرة الفاسدة وقضاؤها فوراً كما تقدم (في مبحث العمرة) . فإدخال الحج على العمرة إنما يصح بشرطين : (الأول) أن يكون الإرداف (إدخال الحج على العمرة) قبل صلاة ركعتي الطواف للعمرة . (الثاني) أن تصح العمرة التي أدخل الحج عليها . فإذا أنتفى شرط من هذين فلا يصح الإرداف ولا ينعقد الإحرام بالحج . وأما إدخال العمرة على الحج بأن يحرم بالحج أولاً ثم يدخل العمرة عليه فلا يصح ويكون لغواً غير منقذ لأن التمتع لا يرتد على القوى وأفضل أوجه الإحرام الأفراد ثم القران ثم التمتع . والقارن يلزمه عمل واحد للحج والعمرة وهو عمل الحج مفرداً فيكفيه طواف واحد وسعى واحد وساق واحد للحج والعمرة ضاية الأمر أنه يلزمه هدى . المقران . كما أن المتمتع أيضاً يلزمه هدى . قال تعالى : (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) . وقد وردت السنة بما يفيد وجوب الهدى على القارن .

ويشترط لوجوب الهدى على كل من القارن والمتمتع أمران : (الأول) ألا يكون متوطناً

== مكة أو ما في حكمها وقت القران والتمتع (أى وقت الإحرام بالحج والعمرة معا في إحدى صورتى القران ووقت الإحرام بالعمرة في الصورة الأخرى وفي التمتع) وما في حكم مكة هو ما لا يقصر المسافر منها حتى يجاوزه . فان كان متوطنا بمكة أو ما في حكمها وقت فعلهما فلا هدى عليه لأنه لم يتمتع بإسقاط أحد السفرين عنه ودم القران والتمتع إنما وجب لذلك . قال تعالى : ﴿ ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ﴾ فسر المالكية حاضري المسجد الحرام بأهل مكة وما في حكمها . (الثانى) أن يجب من عامه . فلو منعه مانع من الحج في هذا العام كأن صُدَّ عنه بعدد أو غيره بعد أن قرن أو تمتع ثم تحلل من إحرامه لأجل المانع فلا دم عليه . ويشترط لوجوب الهدى على المتمتع شرط ثالث وهو ألا يرجع لبلده أو مثله في البعد بعد الفراغ من أعمال العمرة وقبل الإحرام بالحج . ثم إن هدى التمتع إنما يجب بإحرام الحج لأن التمتع لا يتحقق إلا به . وهذا الوجوب موسع ويتضيق برمى جمرة العقبة يوم النحر . فلو مات المتمتع بعد رمى الجمرة المذكورة تعيين على ورثته أن يهدوا عنه من رأس ماله . أما إذا مات قبل ذلك فلا يلزم الورثة الإهداء عنه لا من رأس ماله ولا من ثلثه . وأجزأ نحر هدى التمتع بعد الإحرام بالعمرة وقبل الإحرام بالحج . ومن يجز عن الهدى وجب عليه أن يصوم بدله عشرة أيام : ثلاثة في الحج ، وسبعة إذا رجع منه . قال تعالى : ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم ﴾ والعجز عن الهدى إما لعدم وجوده أو لعدم وجود ثمنه وعدم وجود من يقرضه إياه أو لأخترابه لثمنه في نفقاته الخصوصية . أما صوم الأيام الثلاثة فيبتدئ وقته من حين الإحرام بالحج ويمتد إلى يوم النحر . فإن لم يصمها قبل يوم النحر صام وجوبا الأيام الثلاثة التالية له (ليوم النحر) وهى أيام التشريق ، ويكره تأخير صومها إلى أيام التشريق من غير عذر . فإن أخر صومها عن أيام التشريق صامها في أى وقت شاء سواء وصلها بالسبعة الباقية أولا . وأما السبعة الباقية فيصلها إذا فرغ من أعمال الحج بأن انتهى من رمى الجمار سواء رجع إلى أهله أولا ، فالمراد بالرجوع في الآية الكريمة المتقدمة ﴿ وسبعة إذا رجعتم ﴾ الفراغ من أعمال الحج . ويندب تأخير صومها حتى يرجع إلى أهله بالفعل . أما إذا صامها قبل الفراغ من أعمال الحج فلا يجزئ صومها سواء كان ذلك قبل الوقوف بعرفة أو بعده . وكل من لزمه الهدى لنقص في حج أو عمرة كأن ترك واجبا من واجبات الإحرام بأن جاوز الميقات بدون إحرام أو أمذى أو فعل غير ذلك مما يوجب الهدى كما تقدم ==

== (في مبحث الجنائيات) ثم عجز عنه ، وجب عليه أن يصوم بدله عشرة أيام على التفصيل السابق ، وإنما يصوم الأيام الثلاثة قبل أيام التشريق أو فيها إذا تقدم سبب الهدى على الوقوف بعرفة . أما إذا حصل سببه يوم عرفة أو بعده فلا يصوم الأيام الثلاثة إلا بعد أيام التشريق . وإذا قدر على الهدى بعد الشروع في صوم الأيام الثلاثة وقبل تمامها نذب له الإهداء ، وأتم صيام اليوم الذي هو فيه تطوعاً . أما إذا قدر عليه بعد تمام الأيام الثلاثة فلا يندب له الرجوع للهدى لكن لو رجع إليه أجزأه ولا يصوم لأن الهدى هو الأصل .

الحنابلة — قالوا من أراد الإحرام فهو بخير بين ثلاثة أمور : التمتع ، والإفراد ، والقران . وأفضلها التمتع ثم الإفراد ثم القران . أما التمتع فهو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ويفرغ منها بالتحلل فإن لم يحرم بها في أشهر الحج لم يكن متمتعاً . ويشترط أن يحج في عامه لقوله تعالى : ﴿ فمن تمتع ﴾ الآية . فإن ظاهره يقتضي الموالاة بينهما . وأما الإفراد ، فهو أن يحرم بالحج مفرداً فإذا فرغ من الحج أتمم العمرة الواجبة عليه إن كانت باقية في ذمته . وأما القران ، فهو أن يحرم بالحج والعمرة معاً أو يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها بالحج قبل الشروع في طوافها إلا إذا كان معه هدى فإنه يصح له أن يدخل الحج على العمرة ولو بعد السعي ويكون بذلك قارناً . ويصح إدخال الحج على العمرة وإن كان محرماً به في غير أشهر الحج . أما إذا أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة لم يصح إحرامه بها ولم يصر قارناً . ولا يعمل القارن شيئاً زائداً من أعمال الحج عن الفرد فيطوف طوافاً واحداً ويسعى سعيًا واحداً وهكذا .

ويجب على المتمتع هدى لقوله تعالى : ﴿ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ﴾ الآية . وهو هدى عبادة لا هدى جبر ، وإنما يجب الهدى بسبب شروط : (أولاً) ألا يكون المتمتع من أهل مكة أو مستوطناً بها وأهل الحرم وأن لا يكون بينه وبين نفس الحرم أقل من مسافة القصر ، فإن كان كذلك فلا يجب عليه الهدى . (ثانياً) أن يعتصر في أشهر الحج . (ثالثاً) أن يحج من عامه كما تقدم . (رابعاً) ألا يسافر بين الحج والعمرة مسافة قصر فأكثر ، فإن سافر مسافة قصر فأكثر ثم أحرم بالحج فلا هدى عليه . (خامساً) أن يحمل من العمرة قبل إحرامه من الحج فإن أحرم به قبل حله منها صار قارناً لا متمتعاً ولزمه هدى قران . (سادساً) أن يحرم بالعمرة من ميقات بلده أو من مكان بينه وبين مكة مسافة قصر فأكثر ، فلو أحرم من دون ذلك يكون من أهل المسجد الحرام كما تقدم ، وإنما يكون عليه هدى مجاوزة ==

المليقات إن تجاوزه بغير إحرام وهو من أهل الوجوب . (سابعاً) أن ينوى التمتع في ابتداء العمرة أو أشائها . ويلزم هدى التمتع والقران بطلوع فجر يوم النحر ، ويلزم القارن أيضاً هدى نسك إذا لم يكن من أهل المسجد الحرام ، ولا يسقط هدى التمتع والقران بفسادهما ولا يسقط بقوات الحج وإذا قضى القارن ما فاتته قارناً لزمه هديان هدى لقارنه الأول وهدى لقارنه الثاني . ولو ساق المتمتع هدياً فليس له أن يحل من عمرته فيحرم بحج إذا طاف وسعى لعمرته قبل تحلله بالحل ، فإذا ذبحه يوم النحر حل من الحج والعمرة معاً ، والمعتزم يحل متى فرغ من عمرته في أشهر الحج وغيرها ، ولو كان معه الهدى بخلاف المتمتع ، فإن كان معه هدى نحره عند المروة . ويجوز أن ينحصر في أي مكان من الحرم . ومن تجز عن الهدى بأن لم يحجده يباع أو وجده ولم يحجده فله أن يصوم عشرة أيام : منها ثلاثة في أشهر الحج ، والسبعة الباقية يصومها إذا رجع إلى أهله . والأفضل أن يكون آخر الأيام الثلاثة يوم عرفة ، فإن لم يصم الثلاثة قبل يوم النحر صام أيام منى وهي الثلاثة التالية ليوم العيد ، ولا هدى عليه في ذلك ، فإن لم يصمها في أيام منى صام عشرة أيام كاملة وعليه هدى لتأخيرها واجبا من واجبات الحج عن وقته . ويجوز أن يصوم الثلاثة قبل إحرامه بالحج بعد أن يحرم بالعمرة . وأما صومها قبل إحرامه بالعمرة فلا يجوز أما وقت وجوب صوم الأيام الثلاثة فهو وقت وجوب الهدى وهو طلوع فجر يوم النحر ، ولا يصح صوم السبعة بعد إحرامه بالحج وقبل فراغه منه كما لا يصح صومها في أيام منى ولا بعد أيام منى قبل طواف الزيارة . أما إن صامها بعد طواف الزيارة والسعي فإنه يصح ، ولا يجب في صوم الثلاثة ولا السبعة تسابع ولا تفريق ومتى وجب عليه الصوم ثم وجد الهدى فلا يجب عليه الانتقال إليه ولو لم يشرع في الصوم فإن شاء انتقل إليه وإن شاء لم ينتقل وصام .

الخفيفة -- قالوا من أراد الإحرام فهو غير بين الأفراد والقران والتمتع إلا أن القران أفضل من الاثنين والتمتع أفضل من الأفراد وإنما يكون القران أفضل إذا لم يخش أن يترتب عليه ارتكاب محظور من محظورات الإحرام لغول الأيام التي يلزم أن يبقى فيها عمره فإذا خشي المحرم الوقوع في شيء منها كان التمتع أفضل لقلة الأيام التي يلزم فيها البقاء على الإحرام في التمتع فيمكن للإنسان أن يضبط نفسه .

أما الأفراد فهو الإحرام بالحج وحده ، وأما القران فمعناه في اللغة الجمع بين شيئين ومعناه شرعاً أن يحرم بحجة وعمرة معا حقيقة أو حكماً فالجمع بينهما حقيقة هو أن يجمع بينهما بالإحرام

== واحد في زمان واحد والجمع بينهما حكاه أن يؤخر إحرام الحج عن إحرام العمرة ثم يجمع بين أفعالها وذلك بأن يحرم بالعمرة أولا ثم قبل أن يطوف لما أربعة أشواط يحرم بالحج ، فلو أحرم بالحج بعد أن طاف للعمرة أربعة أشواط لم يكن قارنا بل متمما بأن كان طوافه في أشهر الحج وإلا لم يكن قارنا ولا متمما . أما إن أحرم بالحج أولا ثم نوى العمرة قبل طواف القدوم فإنه يكون قارنا مع الإساءة وبعد طواف القدوم يكون عليه هدى كما تقدم في مبحث العمرة . ويصح إحرام القارن من الميقات أو قبله فإن جاوز الميقات بلا إحرام لزمه هدى إلا إذا عاد إليه محرما . ويصح إحرامه في أشهر الحج وقبلها إلا أن تقديم الأحرام على أشهر الحج مكروه . أما أفعال الحج والعمرة فإنه لا بد من وقوعها في أشهر الحج بأن يؤدي طواف العمرة أو أكثره وجميع سعيها وسعى الحج في تلك الأشهر . ويسمى أن يتلفظه بقوله : اللهم إني أريد العمرة والحج فيسرها لي وتقبلها مني . ويستحب أن يقدم العمرة في الذكركم كما يجب أن يقدمها في العمل لأن عمل الحج لا يكفي لعمل العمرة ، فيجب أولا أن يتطوف للعمرة سبعة أشواط يرمل في الثلاثة الأول بشرط وقوع ذلك الطواف أو أكثره في أشهر الحج كما تقدم آنفا . ولو نوى بالطواف للعمرة الطواف للحج وقع طوافه عن العمرة لأن من طاف طوافا في وقته وقع له سواء نواه أو لا ، ثم يسعى لما ويتم عمل العمرة بذلك ولكن لا يشال منها لكونه محرما بالحج فيوقفه تحلله على فراغه من أفعاله أيضا ، فلو حلق لزمه دمان : لئلا يسهى على إحرامين ، ثم بعد الفراغ من العمرة يشرع في أعمال الحج كما تقدم ، فلو طاف للعمرة فقط ثم طاف للحج بعد ذلك ثم سعى للعمرة بعد طوافه للحج ثم سعى للحج بعد ذلك صح مع الإساءة ولا دلي عليه بسبب ذلك . ويشترط للقران سبعة شروط : (الأول) أن يسرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره فلو أحرم به بعد أن يطوف أكثر طواف العمرة لم يكن قارنا . (الثاني) أن يسرم بالحج قبل إفساد العمرة . (الثالث) أن يطوف للعمرة كل طوافا أو أكثر قبل الوقوف بعرفة ، فلو لم يطف لما حتى وقف بعرفة بعد الزوال ارتفعت عمرته وبطل قرانه وسقط عنه الهدى اللازم للعمرة . أما لو طاف أكثر طواف العمرة ثم وقف فإنه يتم السابق من طوافها قبل طواف الزيارة . (الرابع) أن يصون الحج والعمرة عن الفساد فلو جامع مثلا قبل الوقوف وقبل أكثر طواف العمرة بطل قرانه وسقط عنه الهدى . (الخامس) أن يطوف للعمرة طوافها كله أو أكثره في أشهر الحج فإن طاف أكثر طوافها قبل أشهر الحج لم يصح قارنا . (السادس) أن لا يكون من أهل مكة فلا يصح قران المكى إلا إذا خرج من مكة إلى جهة أخرى قبل أشهر ==

= الحج . (السابع) أن لا يفوته الحج فلو فاتته لم يكن قارنا وسقط عنه الهدى . ولا يشترط لصحة القران عدم الإلمام بأهله فيصح قران من طاف بالعمرة ثم رجع الى موطنه بعد طوافها دون أن يتحلل .

وأما التمتع شرعا فهو أن يحرم بالعمرة أولا في أشهر الحج أو قبلها بشرط أن يطوف أكثر أشواطها في أشهر الحج ، ثم يحرم بالحج في سفر واحد حقيقة أو حكما بأن لا يعود الى بلده بعد العمرة أصلا أو يعود الى بلده ولكن يكون العود الى مكة ثانيا مطلوبا منه بسببين : أحدهما أن يكون قد ساق الهدى لأن الهدى يمنعه من التحلل قبل يوم النحر . ثانيهما أن يعود الى بلده قبل أن يحلق لأنه في هذه الحالة يكون العود الى الحرم مستحقا عليه لوجوب الحلق في الحرم . ويسمى ذلك العود الى بلده الإلمام بأهله غير صحيح . فلو اعتمر بلا سوق هدى ثم عاد الى بلده قبل الحلق كان باقيا على إحرامه ، فان رجع الى الحج قبل أن يحلق في بلده كان متمتعا لأن الإلمام بأهله لم يكن صحيحا ، أما إن حلق ببلده فقد بطل تمتعه ، وإن اعتمر مع سوق الهدى فلا يخلو إما أن يتركه الى يوم النحر أولا ، فان تركه الى يوم النحر فتمتعه صحيح ولا شيء عليه سوى ذلك الهدى سواء عاد الى أهله أولا وإن تعجل ذبح هديه فإما أن يرجع الى أهله أولا ، فان رجع فلا شيء عليه مطلقا سواء حج من عامه أولا وبطل تمتعه ، وإن لم يرجع الى أهله ، فان لم يحج من عامه فلا شيء عليه أيضا ، وإن حج من عامه لزمه دمان دم المتعة ودم الحل قبل أوانه .

ويشترط لصحة التمتع شروط : منها أن يطوف طواف العمرة جميعه أو أكثره في أشهر الحج . ومنها أن يتقدم إحرام العمرة على الحج . ومنها أن يطوف طواف العمرة كله أو أكثره قبل إحرام الحج . ومنها عدم إفساد العمرة . ومنها عدم إفساد الحج . ومنها عدم الإلمام بأهله الإلمام صحيحا كما تقدم . ومنها أن يؤدي الحج والعمرة في سنة واحدة ، فلو طاف للعمرة في أشهر الحج هذه السنة ثم حج في سنة أخرى لم يكن متمتعا ، وإن لم يرجع الى أهله أو بقي محرما الى الثانية . ومنها عدم التوطن بمكة فلو اعتمر ثم عزم على المقام بمكة أبدا لا يكون متمتعا وإلا كان متمتعا . ومنها أن لا تدخل عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة لأنه حينئذ يكون ليس من أهل التمتع كأهل مكة . وكذا لا تدخل عليه أشهر الحج وهو محرم ولكن طاف للعمرة أكثر طوافها في غير أشهر الحج . وبعد أن يفرغ المتمتع من أعمال العمرة يتحلل منها إن شاء إما بالحلق أو التقصير ، ثم يظل حلالا الى أن يحرم بالحج في اليوم الثامن وهو يوم التروية =

مبحث الهدى

تعريفه

هو ما يهدى من النعم للحرم . ويكون من الإبل والبقر والغنم وهى على هذا الترتيب فى الأفضلية الإبل ويليهما البقر ثم الغنم . ولا يجوز من الإبل إلا ما أكل خمس سنوات ودخل فى السادسة . ولا يجوز من البقر إلا ما له سنتان كاملتان^(١) ودخل فى الثالثة . أما ما يجوز من الغنم ضأنًا ومعزًا ففيه تفصيل المذاهب .^(٢)

= (لأنه يوم إحرام أهل مكة) ويجوز له أن يؤخر الإحرام إلى اليوم التاسع وهو يوم عرفة متى استطاع أن يقف بعرفة فى زمنه .

ويجب على كل من القارن والمتمتع هدى يذبح يوم النحر بعد رمى جمرة العقبة . قال تعالى : ﴿فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة﴾ . والقران كالتمتع فى المعنى فيجب فيه الهدى إن وجد كما يجب فى التمتع ، فإن لم يجد الهدى وجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام ولو متفرقة والأفضل تتابعها ويكون صومها فى أشهر الحج بشرط أن يكون بعد إحرام العمرة ولا يجوز صومها قبله . يصوم أيضا وجوبا سبعة أيام إذا فرغ من أعمال الحج . والأفضل فيها التتابع أيضا كما أن الأفضل تأخير الصيام حتى لا يبقى على العيد سوى ثلاثة أيام لجواز أن يتيسر له الهدى فبطل ذلك فلا يحتاج للصوم أما صوم الأيام السبعة فيصومها بعد الفراغ من الحج فى أى وقت شاء إلا فى الأيام المنهى عنها كأيام التشريق . فإن صامها فيها فلا يجوز . فإن لم يصم الأيام الثلاثة حتى جاء يوم النحر لم يجزئه إلا الهدى ، فإن لم يقدر على الهدى تحلل ووجب عليه هديان فى ذمته . أحدهما للقران أو التمتع . والثانى للتحلل قبل ذبح الهدى ولو قدر على الهدى قبل التحلل من الحج بالخلق أو التقصير بطل صومه ورجع للهدى ، وقد علمت أن القران والتمتع لا يصحان من كان داخل الحرم . قال تعالى : ﴿ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام﴾ وحاضروا المسجد الحرام من كانوا داخل المواقيت وهم أهل الحرم .

(١) المالكية — قالوا لا يجوز من البقر إلا ما له ثلاث سنين ودخل فى الرابعة فدخلوا ما ولو بيوم .

(٢) الشافعية — قالوا يجوز من الضأن الجذع وهو ما له سنة كاملة على الأصح =

أقسام الهدى

ينقسم الهدى الى ثلاثة أقسام : (الأول) واجب لعمل في الحج والعمرة كهدى التمتع^(١) والقران، وكالهدى اللازم لترك واجب من الواجبات كما تقدم. (والثاني) مندور وهو واجب أيضا لكن بالنذر. (والثالث) تطوع وهو ما تبرع به المحرم.

وقت ذبح الهدى ومكانه

وفي وقت ذبح الهدى ومكانه تفصيل في المذاهب^(٢).

= أو ماله ستة أشهر اذا سقطت مقدم أسنانه ومن المعز المثنى وهو ما له سنتان .
 المالكية — قالوا يجزئ من الضأن ما أكمل سنة ودخل في الثانية دخولا ما ولو بيوم،
 ومن المعز ما أكمل سنة ودخل في الثانية دخولا بينا بشهر ونحوه .
 الحنابلة — قالوا يجزئ من الضأن ما له ستة أشهر، ومن المعز ما له ستة كاملة .
 الحنفية — قالوا لا يجزئ من النعم إلا ما له سنة كاملة تسواء كان من الضأن أو من
 المعز إلا اذا كان الضأن سمينا فانه يجزئ منه ما زاد عن نصف سنة اذا كان لا يفرق بينه
 وبين ما له سنة لسمنه .

(١) الحنفية — قالوا هدى التمتع والقران وإن كان واجبا إلا أنه يسمى دم شكر .
 (٢) الحنابلة — قالوا ابتداء وقت ذبح الهدى بجميع أنواعه يوم العيد بعد الصلاة
 ولو قبل الخطبة والأفضل أن يكون بعدها . وآخره آخر اليوم الثاني من أيام التشريق وهو
 الثالث من يوم النحر، فأيام النحر ثلاثة (يوم العيد وتاليه) . ويكره ذبحه ليلة الثاني والثالث
 من أيام العيد . والأفضل ذبحه في اليوم الأول، وإن ذبح قبل وقته لم يجزئه ويجب عليه
 بدله، وإن فات وقته فإن كان تطوعا سقط عنه، وإن كان واجبا فذبحه قفصا . وأما مكانه
 فذبحه فهو المحرم فيجزئ نحره في أى ناحية منه إلا أن الأفضل للمتمتع أن ينحره عند المروة
 وللحاج أن ينحره بمنى . فإن نحره في غير الحرم فلا يجزئ إلا اذا عطى قبل الوصول فنحره
 في مكان عطيه .

الحنفية — قالوا تتمين أيام النحر الثلاثة (يوم العيد وتاليه) لذبح هدى القران والتمتع
 ويكون الذبح بعد رمي جمرة العقبة كما تقدم . فإن ذبح قبل أيام النحر لم يجزئه، وإن ذبح —

== بعدها أجزأه وعليه هدى لتأخير الذبح عن أيام النحر. أما غير هدى القران والتمتع فلا يتقيد ذبحه بزمان. وأما مكان ذبح الهدى مطلقا فهو الحرم. ويسن ذبحه بمنى إن كان الذبح في أيام النحر، وإن كان في غيرها فمكة أفضل إلا البدنة المنذورة فلا يتقيد ذبحها بالحرم.

الشافعية - قالوا يدخل وقت ذبح الهدى الواجب بالنذر أو الهدى المندوب بمضى زمن يسع صلاة العيد وخطبتين معتدلتين بعد طلوع شمس يوم العيد ويمتد ذلك الوقت الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق. ويجوز ذبحه ليلا ونهارا في ذلك الوقت إلا أنه يكره ذبحه ليلا إلا لضرورة كما اذا حضر مساكين محتاجون للأكل من الهدى ليلا فانت فانت الوقت المذكور (بان مضت أيام التشريق) لزمه ذبح الهدى قضاء اذا كان منذورا وإلا فانت وقته فاذا ذبحه كان مجزءا لحم لا هديا. أما الهدى الواجب بسبب فعل محظور من أفعال الحج فان وقته يكون بعد وقوع سببه إلا دم الفوات فانه يكون في حجة القضاء. وأما الهدى الواجب على المتمتع فوقته إحرامه بالحج. ويجوز تقديمه على الإحرام بالحج اذا فرغ من عمرته ولا آخر لوقته والأفضل ذبحه يوم النحر. وأما مكان ذبحه فهو الحرم فلا يجوز ذبحه بغيره فحيث نحر الهدى أجزأه في أى جزء من أجزاء الحرم إلا أن السنة للعتمر أن ينحره بمكة لأنها موضع تحلله، والأفضل عند المروة. ومكان ذبح هدى المحصر هو المحل الذى أحصر فيه، والأفضل أن يبعثه الى الحرم والسنة للحاج أن ينحره بمنى لأنها موضع تحلل الحاج.

المالكية - قالوا ابتداء نحر الهدى يوم العيد، ويندب أن يكون بعد رمى جمرة العقبة ويدخل وقت الرمي من طلوع فجر يوم النحر، ويندب تأخيره الى أن تطلع الشمس كما تقدم في مندوبات الحج، ويمتد وقته الى آخر اليوم الثالث من أيام العيد فأيام النحر ثلاثة. يوم العيد وتاليه، ولو فانت هذه الأيام الثلاثة ذبحه أيضا. وأما مكان ذبحه فهو منى بشروط ثلاثة: (الأول) أن يكون مسوقا في إحرام الحج. (الثاني) أن يقف بالهدى بعرفة جزءا من ليلة يوم النحر، أو يوقف الهدى بغير عرفة من الحل كالتنعيم، ويقوم وقوف نائبه به مقام وقوفه. (الثالث) أن يريد ينحره في يوم من الأيام الثلاثة السابقة. فان انتفى شرط من هذه الشروط كأن ساقه في سال إحرامه بالعسرة أو اشتراه من مكة أو لم يقف به لا هو ولا نائبه بعرفة ليلة النحر أو أراد ينحره بعد الأيام الثلاثة فحل ذبحه مكة لا يجزئ ذبحه بغيرها وكل نواحى مكة صالحة للذبح فيها لكن الأفضل أن يكون عند المروة، ولو ذبح ما استوفى الشروط السابقة بمكة أجزأ مع الإثم لتركه الواجب وهو ذبحه بمنى.

مبحث الأكل من الهدى ونحوه

ويجوز لرب الهدى أن يأكل منه على تفصيل في المذاهب^(١) .

ما يشترط في الهدى

يشترط فيه أن يكون سليما من العيوب التي تمنع الإجزاء في الأضحية، فلا يجزئ الأعور ولا الأعمى ولا العجفاء وهي : (الهزيلة التي لا مخ في عظامها)، ولا العرجاء التي لا تسير بسير الصحيح من جنسها، ولا المريضة التي مرضها بين ونحو ذلك مما هو مبين في الضحايا .

(١) الحنفية — قالوا هدى القرآن والتمتع (ويسمى هدى الشكر كما تقدم) يندب لربه أن يأكل منه كما يندب الأكل من هدى التطوع إلا إذا عطب في الطريق فذبحه قبل أن يبلغ محله ، فإن الواجب حينئذ تركه في محل عطبه مذبوحا بعد أن يقطع قلادته بدمه ليعلم الفقراء أنه هدى تطوع . وأما هدى النذر فلا يجوز الأكل منه لأنه صدقة فهو حق للفقراء ، فإذا أكل منه ضمن قيمته . وهدى الكفارات وهو ما وجب جبرا لنقص ومثله هدى الإحصار لا يجوز الأكل منه أيضا ، فلو أكل ضمن القيمة للفقراء وحيث جاز له الأكل من الهدى فيستحب أن يجعله أثلاثا فيأكل الثلث ويتصدق بالثلث ويهدي الثلث كالأضحية . ويتصدق المهدي بجلال الهدايا وعظامها وجلدها ولا يعطى الجزار أجرته من لحمها . ولا يجوز لرب الهدى أن ينتفع بلبنه فلو انتفع به ضمن قيمته للفقراء .

المالكية — قالوا ما يذبح في الحج أو العمرة من الهدايا وجزاء الصيد وفدية الأذى بعضها يجوز لربه أن يأكل منه ، وبعضها لا يجوز له الأكل منه وهي بالنسبة لذلك تنقسم أربعة أقسام : (القسم الأول) ما لا يجوز الأكل منه مطلقا أي سواء بلغ مثل الذبح المعتاد (منى أو مكة كما تقدم) سليما ثم ذبح أو حصل له عطب قبل بلوغ الجبل فذبح في الطريق . وذلك القسم هو ثلاثة أشياء : (الأول) النذر المعين المحمول للساكين باللفظ أو النية كأن يقول هذا الحيوان نذر لله على الساكين أو يقول هذا الحيوان نذر لله على أنى أنه للساكين . (الثاني) هدى التطوع إذا جعله للساكين . (الثالث) فدية الأذى إذا لم ينوبها الهدى . فهذه الثلاثة يحرم على ربها الأكل منها مطلقا . وإنما حرم عليه الأكل من النذر المعين الذي جعله للساكين لأنه بالتعيين لا يلزم بدله إذا عطب قبل بلوغ محله ، فلو جاز له الأكل منه لتسلط عليه بإتلافه قبل بلوغ محله فلذلك لم يجز له الأكل منه =

= إذا عطب قبل المحل . ولا يجوز له الأكل منه إذا وصل محله سالما لأنه جعل للساكين . كما أن هدى التطوع نظرا لجعله للساكين يحرم الأكل منه مطلقا .

وأما فدية الأذى إذا لم تحصل هديا فهي عوض عن الترفه الذي حصل للحرم بإزالة الشعث ونحوه فلذلك لم يجوز له الأكل منها . (القسم الثاني) ما يجوز الأكل منه إذا عطب قبل بلوغ المحل ولا يجوز الأكل منه إذا بلغ المحل سالما . وهذا القسم هو النذر غير المعين إذا جعله للساكين كأن يقول لله على هدى للساكين . وفدية الأذى إذا نوى بها الهدى . وبجزاء الصيد فهذه الثلاثة يجوز لربها الأكل منها إذا عطبت قبل المحل لأن عليه بدلها . ولا يجوز الأكل منها إذا بلغت سالمة لأنها حق للساكين بالنسبة إلى النذر و بدل من الترفه بالنسبة إلى الفدية وقيمة للصيد بالنسبة إلى الجزاء . (القسم الثالث) ما لا يجوز الأكل منه فبسل المحل . ويجوز الأكل منه بعده وهو هدى التطوع والنذر المعين إذا لم يحصل كلا منهما للساكين فلا يجوز الأكل منهما قبل المحل لأنه لا يجب عليه بدلها ، فلو جاز له الأكل لآثم بأنه هو الذي تسبب في عطبها قبل أن يبلغا محل الذبح أو التحريا كل منهما . وأما بعد المحل فله أن يأكل منهما لأنهما لم يعينا للساكين . (القسم الرابع) ما يجوز لربه الأكل منه مطلقا قبل المحل وبعده وذلك هو ما عدا الأقسام الثلاثة المتقدمة كالهدي الواجب عليه لترك واجب من واجبات الحج والنذر غير المعين إذا لم يجعله للساكين وهدي القران والتمتع فله أن يأكل من ذلك مطلقا وحيث جاز له الأكل فله أن يتزود ويطعم الغنى والفقير . وإذا أكل رب الهدى من المنوع أن يأكل منه فإنه يضمن بدل ما أكله هديا كاملا إلا إذا أكل من النذر المعين المجبول للساكين فإنه يضمن قدر ما أكله فقط على المعتمد . وحكم زمام الحيوان وجله (وهو ما يجبل على ظهره) حكم اللحم فما لا يجوز له الأكل منه لا يجوز له أخذ زمامه ولا جلّه بل يدعه للفقراء كاللحم ، فإن أخذ شيئا من ذلك ردّه للفقراء إن بقي ، فإن ألقاه ضمن قيمته لهم . وما يجوز له الأكل من لحمه يجوز له أخذ زمامه وجله . ويكره الانتفاع بلبن الهدى بعد تقليده أو إشعاره لأنه خرج قربة لله تعالى بالتقليد أو الإشعار ، ومحل الكراهة ما لم يضر أخذ اللبن بالفصيل أو بأمه وإلا كان حراما . ويكره أيضا ركوب الهدى والمحل عليه لغير ضرورة .

الحنبلة ... قالوا يندب للهدى أن يأكل من هدى التطوع ويهدى للغير منه ويتصدق بأن يأكل الثلث ويهدى أهله الثلث ويعطى الساكين الثلث كالأضحية ، فإن أكل الكل ضمن =

الاحصار والفوات

هو في اللغة المنع وفي الشرع منع المحرم عن إتمام ما يوجبه الإحرام قبل أداء ركن النسك .
والفوات هو أن يفوته الوقوف بعرفة . وفي أحكامهما تفصيل المذاهب .

== للسالكين الثلث . أما الهدى الواجب فلا يجوز الأكل منه سواء كان وجوبه بالنذر أو بالتعيين (بأن قال هذا هدى) أو بتقليده أو بأشعاره . ويستثنى من ذلك هدى التمتع والقران فإنه يجوز الأكل منه ، وإن كان واجبا . فإن أكل مما لا يجوز له الأكل منه ضمن مثله لحما للسالكين . ويحرم على المهدى بيع جلود الهدايا وجلالها ولكن يجوز الانتفاع بها ، كما يحرم إعطاء الجزار أجرته منها . ويجوز له أن ينتفع بلبنها بشرط أن يكون فاضلا عن أولادها ويحرم شرب ما لم يفضل عنها وضمنه .

الشافعية — قالوا لا يجوز للهدى أن يبيع شيئا من الهدى سواء كان واجبا أو تطوعا . ويجب أن يتصدق بجميع الهدى الواجب حتى جلده ولا يجوز أخذ شيء منه . وإن كان تطوعا جاز الانتفاع بجلده وأدخار الشحم وبعض اللحم للأكل والهدية . ويجب أن يتصدق ببعض اللحم ولو قليلا بشرط أن لا يكون تافها عرفا وأن يكون نيئا . فالذى يجوز الأكل منه هو هدى التطوع والذي لا يجوز الأكل منه هو الهدى الواجب .

(١) الحنفية — قالوا أسباب المنع من إتمام النسك تنقسم إلى شرعية وحسية: فالشرعية هي أن تفقد المرأة زوجها أو محرما بسد الدخول في الإحرام لموت أو طلاق ومثل ذلك ما إذا منعها زوجها من حج التطوع ، وكذا إذا فقد نفقة وكان لا يقدر على المشي . والحسية هي كأن يوجد عدو آدمي أو غيره يحول بين المحرم وبين المضى في النسك أو يعرض له عرض أو عيب . وحكم الإحصار هو أن يبعث المحصر بالهدى أو بثمنه ليشتري به هدى يذبح عنه في الحرم . ولا يجوز له أن يتحلل حتى يذبح الهدى . ويجب أن يتفق على يوم معين يذبح فيه الهدى ليكون على بينة منه فلا يطول عليه الإحرام ولو فعل شيئا من محظورات الإحرام قبل ذبح الهدى فإنه يجب عليه بسببه ما يجب على المحرم إذا لم يكن محصرا ، وإن حل في يوم وعده على ظن أن الهدى قد ذبح ثم تبين له أنه لم يذبح كان محرما وعليه دم لإحلاله قبل وقته . أما لو ذبح الهدى قبل يوم الوعد فإنه يجوز ولا يشترط في التحلل الطلاق ولو طلق فحسن . ثم إذا تحلل المحصر بالهدى ، فإن كان مفردا بالبح فعمله قضاء حجة وعمرة من قابل إذا لم يرتفع =

= الاحصار قبل فوات حج عامه ، وإن كان مفردا بالعمرة فعليه عمرة مكانها ، وإن كان فارنا فانما يتحلل بذبح هديين وعليه عمرتان وحجة هذا اذا تحلل بالهدى . أما اذا تحلل بالعمرة ، فان كان مفردا فليس عليه سوى قضاء الحج فقط ، وإن كان فارنا فعليه حج وعمرة واذا زال الاحصار بعد أن بعث بالهدى فلا يخلو إما أن يتمكن من إدراك ما أحرم به وإدراك الهدى معا أو يتمكن من إدراك أحدهما أو لا يتمكن من إدراك شيء ، فان كان الأول لزمه أن يمضي في إتمام نسكه وله أن يفعل بهديه ما شاء ، وإن كان الثاني فان كان متمكنا من إدراك الهدى فقط فلا يلزم الذهاب لفوات المقصود وله أن يتحلل بعمرة ، وإن كان متمكنا من إدراك النسك جاز له أن يمضي في إتمامه وجاهله أن يتحلل وإن كان الثالث يتحلل وله أن يتحلل بعمرة . ومن فاته الحج بأن وقف في غير زمان الوقوف فعليه أن يطوف ويسعى ويتحلل ويقضي من قابل ولا دم عليه .

الحنبالة - قالوا اذا طلع فجر يوم النحر على من أحرم بالحج ولم يقف بعرفة في وقته لعذر أو لغير عذر فاته الحج في ذلك العام وتحول إحرامه الى عمرة إن لم يختبر بقاءه على إحرامه ليحج من العام القابل بذلك الإحرام ، ولا تجزئ هذه العمرة التي انقلب اليها إحرامه عن عمرة الاسلام وعلى من فاته الحج قضاء هذا الحج الفائت ولو كان نفلا وعليه هدى من الفوات يؤخر ذبحه الى حجة القضاء ، فان عدم الهدى وقت الوجوب وهو طلوع فجر يوم النحر صام كما بصوم المتمتع ومن منع من الوصول الى البيت الحرام ويسمى محصرا سواء منع بعد الوقوف بعرفة أو قبله أو كان منعه في إحرام العمرة وجب عليه ذبح هدى بنية التحلل ، فان لم يجده صام عشرة أيام بنية التحلل . وقد حل بذلك من إحرامه وبياح التحلل من الإحرام لحاجة كأن احتساج الى بذل مال كثير لمسلم أو كافر أو لقتال أو بذل مال يسير لكافر لا مسلم ولا قضاء على من تحلل قبل فوات الحج وكذلك من جرت أو أغنى عليه ، فان لم يتحلل المحصر إلا بعد فوات الحج لزمه القضاء ومن منع من طواف الإفاضة وقصد وقف بعرفة ورمى وحلق لم يتحلل حتى يطوف طواف الإفاضة ويسعى اذا لم يكن سعي . وكذا لا يتحلل إن حصر عن السعي فقط وذلك لأن الشرع جاء بالتحلل من إحرام تام يحرم بجميع المحظورات وهذا لا يحرم إلا النساء فقط ، ومن حصر عن واجب أو رمى جمار لم يتحلل وعليه دم لترك الواجب ، كما لو تركه اختيارا ، ومن كان محرما بالحج ولم يتمكن من الوقوف بعرفة وأمكنه الوصول الى مكة تحلل بعمل عمرة ولا شيء عليه ، فان كان من فاته الوقوف بعرفة أو أحصر قد طاف وسعى قبل ذلك وجب أن يتحلل بطواف

وسعى آخرين ، ومن أحصر بمرض أو بفقد نفقة أو بعدم اهتدائه إلى الطريق بقى محرما حتى يقدر على البيت الحرام لأنه لا يستفيد بالتحلل انتقالا من حال إلى أحسن منها ، فإن فاته الحج تحلل بعمره ، ولا ينحر هديا كان معه إلا بالحرم فليس كمن حصره عدو والصغير كالبالغ في جميع ما تقدم ، ومن قال في أول إحرامه نويت الأحرام بالنسك الفلاني فيسره لي وتقبله مني وإن حبسني حابس فجللي حيث حبستني فله أن يتحلل مجانا في جميع ما تقدم ولا قضاء عليه .

الشافعية - قالوا إذا طلع فجر يوم النحر قبل حضور المحرم في جزء من أرض عرفه فاته الحج . ويجب به الدم على من كان محرما بالحج فقط أو كان قارنا . ويجب على من فاته الوقوف بعرفة أن يتحلل بعمل عمرة بأن يأتي بالأعمال الباقية من أعمال الحج غير الوقوف بنيسة التحلل فيطوف ويسعى إن لم يكن سعى . ويسقط عنه بفوات الحج المبني وبمزدلفة ورمي الجمار ويحلق من غير نية العمرة ولا تغني هذه العمرة عن عمرة الاسلام وعليه القضاء فوراً من قابل ولو فاته بعذر ولو كان الحج نفلا ولو كان غير مستطيع ولو كان بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر . ويلزمه مع القضاء دم كدم التمتع . وقد تقدم ولا يصح ذبحه في سنة الفوات ، فإن كان قارنا وفاته الوقوف لزمه ثلاثة دماء : دم للفوات ، ودم للقران ، ودم له أيضا في القضاء . وإن أفرد في القضاء لأنه التزم القران بالأحرام .

أما لو نشأ الفوات عن حصر كمن أحصر عن إتمام نسك من حج أو عمرة بعدد أو حبس من أمير ونحوه ظلما أو بدين لا يتمكن من أدائه . وليس له بينة تشهد باعساره ولم يغلب على ظنه أن تكشف المانع في مدة يمكن إدراك الحج فيها إن كان حاجا أو في ثلاثة أيام إن كان معتمرا فإنه إذا أراد التحلل تحلل بالذبح ثم الحلق بنية التحلل بهما إن كان واجدا للدم والحلق فقط إن لم يحسد دما ولا طعاما لا عسار أو غيره بنية التحلل والأولى للحصر المعتمر الصبر عن التحلل ، وكذا للحاج إن اتسع الوقت وإلا فالأولى التعجيل لخوف الفوات . نعم يمنع تحلله إن كان في الحج وغلب على ظنه زوال الحصر في مدة يمكن إدراك الحج بعسرها أو في العمرة وتيقن قرب زوال المانع في ثلاثة أيام ، ومن الأعذار المجوزة للتحلل الممرض فإنه إن شرط التحلل بذلك عند ابتداء الإحرام كأن قال في حال النية إذا مرضت فانا محلل يصير حلالا يمتد المرض . وأما إن قال إن مرضت ، تحللت فإن كان شرطه في تحلله الهدى تحلل بذبح ثم ساق بنية التحلل فيهما ، فإن لم يشترط الهدى بأن سكنت عنه أو نفاه تحلل بالحلق فقط ومن الأعذار إضلال الطريق ونفاد النفقة . وبذبح المحصر حيث أحصر ولو في غير الحرم أو يرسل =

= إلى الحرم ليذبح فيه لكنه لا يتحلل حتى يعلم بنحره ولا يرسل الدم إلى غير الحرم، فلو أحصر في الحرم تعين الذبح فيه، ثم إن كان نسكه تطوعاً فلا قضاء عليه، وإن كان فرضاً بقي في ذمته على ما كان عليه من قبل، وإن أحصر ومنع من عرفة دون مكة وجب عليه دخولها والتحلل بعمره، وإن منع من مكة دون عرفة وقف وتحلل ولا قضاء فيهما على الأظهر. والواجب بالإحصار شاة تجزئ في الأضحية، فإن عجز حنثاً أو شرعاً أخرج بقيمة الشاة طامعاً تجزئ في الفطرة وفرقه على مساكين ذلك المحل، فإن عجز عنه صام عن كل مد يوماً ولا تجب الفدية لعدم تعذبه.

المالكية — قالوا الإحصار هو المنع من أداء النسك كأن يمنع المعتبر من دخول مكة كما وقع عام الحديبية حين صد المشركون النبي صلى الله عليه وسلم ومنعوه من دخول مكة بعد أن أحرم بالعمرة وكأن يمنع الحاج من الطواف بالبيت أو السعي بين الصفا والمروة أو من الوقوف بعرفة أو من جميع ذلك سواء كان المنع ظاهراً كأن يحول الكفار بين المسلمين وبين مكة أو تقع فتنة بين المسلمين وبعضهم مع بعض فتغلب الفئة الباغية وتحول بين الناس وبين الأرض المقدسة (مكة وما حوالها من مواطن النسك) أو كان المنع بحق كأن يماطل المدين في أداء ما عليه من الدين مع القدرة عليه فيحبس ليؤدى ما عليه.

والفوات هو عدم أداء الحج بعدم التمكن من عرفة لمرض منه من الوقوف بها أو لظلم أهل الموسم كأن يقفوا في اليوم الثامن من ذي الحجة ولم يعلموا خطاهم حتى مضى وقت الوقوف وهو ليلة العاشر كما سبق ولا يتأق فوات الحج إلا بذلك لأن الحاج متى أدرك عرفة فقد أدرك الحج، فإن ما يبقى بعد الوقوف من الطواف والسعي يصبح في كل وقت، وليس له وقت معين.

ومن كان معتمراً ومنع عن مواضع النسك أو كان محرماً بالحج ومنع من البيت الحرام وعرفة معاً، فإن كان المنع ظاهراً فالأفضل له أن يتحلل من إحرامه بالنيسة بأن ينوي الخروج من الإحرام ومتى نوى ذلك صار حلالاً، فلا يحرم عليه مباشرة النساء ولا التعرض للصيد ولا التطيب ولا غير ذلك مما يحرم على المحرم. ويسن للتحلل أن يحاق وإن كان معه هدى فينحره بمكانه الذي هو به إن لم يتيسر له بعثه بمكة وإلا بعثه، وإن لم يكن معه هدى فلا يجب عليه وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ محمول على ما إذا كان الهدي مع المحصر من قبل كان ساقه تطوعاً إنما يباح له التحلل بثلاثة شروط: (الأول) أن لا يعلم =

= المانع قبل الإحرام، فإن أحرم وهو يعلم أنه سيعرض له عذوق مثلاً ويمتنع من الحج أو العمرة فلا يباح له التحلل عند المنع بل يتعين البقاء على إحرامه حتى يؤدي نسكه ولو في ثاني عام لأنه داخل على ذلك . (الثاني) أن يئأس من زوال المانع قبل فوات الحج بأن يعلم أو يظن أنه لا يزول المانع قبل فوات الوقت بعرفة، فإن لم يئأس أنتظر لعله يزول . (الثالث) أن يكون الوقت متسعاً لإدراك الحج عند الإحرام به بحيث إذا لم يمنع يتأتى له إدراكه . أما إذا لم يتمكن من إدراك الوقوف على فرض عدم وجود المانع ثم حصل المنع فليس له أن يتحلل لأنه داخل من أول الأمر على البقاء للعام القابل . وأما إذا كان المنع ملحقاً كأن يحبس المدين حتى يؤدي دينه، فإن كان قادراً على دفعه فلا يباح له التحلل لأنه متمكن من التخلص والسير في نسكه، فإذا لم يفعل فهو باق على إحرامه ما شاء الله، وإن كان عاجزاً عن دفعه فهو كالممنوع ظاهراً والأفضل له التحلل بالنية وله أن يبقى على إحرامه ويكون قد خالف الأفضل . ومن وقف بعرفة ومنع من البيت الحرام وما بعده من مواضع النسك كمزدلفة ومنى ومكان السعى فقد تم حجه ولكن لا يحل من إحرامه حتى يطوف للأفاضة ويسعى بعسده إن لم يكن قد تم سعيه عقب طواف القدوم، فإن بقي محصراً حتى فاته النزول بمزدلفة ورعى الجمار والمبيت بمنى ليالى الرمي فعليه هدى واحد لفوات الجميع وإن كان كل منها واجباً مستقلاً ولا فرق في هذا القسم بين أن يكون المانع حبساً أو غيره وسواء كان الحبس ظاهراً أو بحق فيبقى على إحرامه حتى يتم حجه ولو بقي سنين .

وأما من منع من عرفة لأى مانع كان وكان متمكناً من البيت الحرام فله أن يتحلل من إحرامه وله البقاء إلى العام القابل . والأفضل له التحلل إن كان بعيداً عن مكة فالبقاء على الإحرام خلاف الأولى، فإن كان قريباً من مكة أو دخلها كره له البقاء، ثم إن التحلل في هذا القسم يكون بفعل عمرة حيث لم يكن بعيداً عن مكة، فإن كان بعيداً منها تحلل بالنية ولا يكلف فعل العمرة ثم إذا تحلل بالعمرة وكان إحرامه بالحج أولاً من الحرم فعليه أن يخرج إلى الحل حال إحرامه بالعمرة لأن كل إحرام يجب فيه الجمع بين الحل والحرم .

ولا يسقط عن المحصر نسك الإسلام من حج أو عمرة فلو منع من الحج أو العمرة ثم تحلل منهما فعليه القضاء بمدة وجوبها في الحج واستئنا في العمرة وعليه هدى لآجل الفوات يؤخره إلى القضاء، وكذلك لا يسقط عنه النذر الذي لم يعينه بخلاف المعين فلا يجب قضاؤه متى منع عن =

= إتمامه لفوات وقته . ولو نوى حين الإحرام بالنسك التحلل منه إن حصل مانع كما لو قال : اللهم يحلّ حيث حبستني فلا ينفعه ذلك ولا بد من التحلل عند حصول المانع بنية جديدة أو بعمره على التفصيل المتقدم .

وإذا طلب المانع من النسك مالا في مقابلة إخلاء الطريق جاز الدفع له ولو كان كافرا لأن ذل منع الحج أشد من ذل دفع المال .

والمحصر المحرم بالحج متى رمى جمرة العقبة يوم النحر حل له كل شيء مما كان محظورا في الإحرام إلا قربان النساء والتعرض للصيد فيحرمان وإلا من الطيب فيكره وهذا هو التحلل الأصغر . أما الأكبر الذي يحل به كل شيء حتى النساء والصيد فيحصل بطواف الإفاضة إن كان قدم السعي عقب طواف القدوم وإلا فلا يتحلل إلا بعد السعي عقب الإفاضة فتى أفاض وسعى حل له كل شيء إن كان قد حلق ورمى جمرة العقبة أو فات وقتها وهو يوم النحر، فإن وطئ قبل الحلق أو الرمي فعليه دم، وإن صاد فلا شيء عليه وإن فعل غير ذلك لا شيء عليه أيضا .

زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم

زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم أفضل المندوبات وقد ورد فيها أحاديث : منها ما رواه ابن عمر مرفوعا « من حج فزار قبري بعد موتي كان كمن زارني في حياتي » وروى ابن مدي والطبراني « من حج البيت ولم يزرني فقد جفائي » وعن أنس مرفوعا « من زارني ميتا فكأنما زارني حيا ومن زار قبري وجبت له شفاعتي يوم القيامة وما من أحد من أمتي له سعة ثم لم يزرني فليس له عذر » وعن عطاء عن ابن عباس مرفوعا « من زارني في عمالي كن زارني في حياتي ومن زارني حتى انتهى إلى قبري كنت له يوم القيامة شهيدا أو قال شفيعا » وإذا نوى زيارة القبر الشريف فليكن معه زيارة المسجد أيضا فإنه أحد المساجد التي تشد إليها الرحال وإذا توجه للزيارة يكثر من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم مدة الطريق ويصلي في طريقه من مكة إلى المدينة في المساجد التي يتربها وهي عشرون مسجدا .

وإذا عين حيطان المدينة يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويقول : اللهم هذا حرم نبيك فاجعله وقاية لي من النار وأمانا من العذاب وسوء الحساب و يكتسل قبل الدخول وبعده إن أمكنه ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه ويدخلها متواضعا عليه السكينة والوقار وإذا دخل المدينة يقول : اللهم رب السموات وما أظللن ورب الأرضين وما أقلن ورب الرياح وما ذرين أسألك خير هذه البلدة وخير أهلها وخير ما فيها وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر أهلها . اللهم هذا حرم رسولك فاجعل دخولي فيه وقاية لي من النار وأمانا من العذاب وسوء الحساب . وإذا دخل المسجد فعل ما يفعله في سائر المساجد من تقديم رجله اليمنى ويقول : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد . اللهم أغفر لي ذنوبي وأفتح لي أبواب رحمتك . اللهم أجمع لي اليوم من أوجه من توجه إليك وأقرب من تقرب إليك وأنجح من أحوال وأبتغي مرضاتك . ويصلي عند منبره ركعتين ويقف بحيث يكون عمود المنبر بجذاء منكبه الأيمن وهو موقفه عليه السلام وهو بين القبر الشريف والمنبر . ثم يسجد شكرا لله تعالى على ما وفقه ويدعو بما يحب ثم ينهض فيتوجه إلى قبره صلى الله عليه وسلم فيقف عند رأسه الشريف مستقبلا القبلة ثم يدنو منه ثلاثة أذرع أو أربعة ولا يدنو أكثر من ذلك ولا يضع يده

على جدار التربة ويقف كما يقف في الصلاة ويمثل صورته الكريمة البهية كأنه نائم في لحده عالم به يسمع كلامه ثم يقول: السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته أشهد أنك رسول الله فقد بلغت الرسالة وأديت الأمانة ونصحت الأمة وجاهدت في أمر الله حتى قبض الله روحك حميدا محمودا بجزاك الله عن صغيرنا وكبيرنا خير الجزاء وصلى عليك أفضل الصلاة وأزكاها وأتم التحية وأتمها اللهم أجعل نبينا يوم القيامة أقرب النبيين وأسقنا من كأسه وآرزقنا من شفاعته وأجعلنا من رفقاءه يوم القيامة . اللهم لا تجعل هذا آخر العهد بقبر نبينا عليه السلام وآرزقنا العود اليه إذا الجلال والإكرام ولا يرفع صوته ولا يخفضه كثيرا ويبلغه سلام من أوصاه فيقول السلام عليك يا رسول الله من فلان ابن فلان يستشفع بك الى ربك فاشفع له وجميع المسلمين ثم يقف عند وجهه مستديرا القبلة ويصلي عليه ما شاء ويتحول قدر ذراع حتى يحاذي رأس الصديق رضى الله تعالى عنه ويقول السلام عليك يا خليفة رسول الله السلام عليك يا صاحب رسول الله في الغار السلام عليك يا رفيقه في الأسفار السلام عليك يا أمينه في الأسرار جزاك الله عنا أفضل ما جزى إماما عن أمة نبيه ولقد خلفته بأحسن خلف وسلكت طريقه ومنهاجه خير مسلك وقاتلت أهل الردة والبعد ومهدت الاسلام ووصلت الأرحام ولم تزل قائما للحق ناصرا لأهله حتى أتاك اليقين والسلام عليك ورحمة الله وبركاته اللهم أمتنا على حبه ولا تخيب سعيينا في زيارته برحمتك يا كريم . ثم يتحول حتى يحاذي قبر عمر رضى الله عنه ويقول السلام عليك يا أمير المؤمنين السلام عليك يا مظهر الاسلام السلام عليك يا مكسر الأصنام جزاك الله عنا أفضل الجزاء ورضى الله عمن استخلفك فقد نصرت الاسلام والمسلمين حيا وميتا فكفلت الأيتام ووصلت الأرحام وقوى بك الاسلام وكنت للمسلمين إماما مرضيا وهاديا مهديا جمعت من شملهم وأغنت فقيرهم وجبرت كسرهم ، السلام عليك ورحمة الله وبركاته ، ثم يرجع قدر نصف ذراع فيقول: السلام عليك يا ضجيجي رسول الله ورفيقي وزيري ومشييري والمعاونين له على القيام في الدين القائمين بعسده بمصالح المسلمين جزا كما الله أحسن الجزاء ، ثم يدعو لنفسه والديه ولين أوصاه بالدعاء وجميع المسلمين ، ثم يقف عند رأسه الشريف كالأول ويقول: اللهم إنك قلت وقولك الحق: ﴿ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيمًا﴾ وقد جئتكم سامعين قولك طائعين أمرك مستشفعين بنبيك : ﴿ربنا آغفر لنا وإخواننا الذين سبقونا بالإيمان﴾

ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم ﴿ ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار، سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين، ويدعو بما يحضره من الدعاء. ثم يأتي اسطوانة أبي لبابة التي ربط نفسه فيها حتى تاب الله عليه، وهي بين القبر والمنبر فيصل ركعتين ويتوب الى الله ويدعو بما شاء، ثم يأتي الروضة وهي كالخوض المربع فيصل فيها ما تيسر له ويدعو ويكثر من التسبيح والثناء على الله تعالى والاستغفار، ثم يأتي المنبر فيضع يده على الرمانة التي كان صلى الله عليه وسلم يضع يده عليها اذا خطب لئناله بركة الرسول ويصل عليه ويدعو بما شاء ويتقوذ برحمته من شغلته ونقصه ثم يأتي الاسطوانة الخنانة وهي التي فيها بقية الجذع الذي حن الى النبي صلى الله عليه وسلم، حين تركه وخطب على المنبر. ويستحب بعد زيارته عليه السلام أن يخرج الى البقيع ويأتي المشاهدة والمزارات فيزور العباس ومعه الحسن بن علي وزين العابدين وابنه محمد الباقر وابنه جعفر الصادق ويزور أمير المؤمنين سيدنا عثمان وقبر ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وجماعة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعمته صفية، وكثيرا من الصحابة والتابعين خصوصا سيدنا مالكا وسيدنا نافعا. ويستحب أن يزور شهداء أحد يوم الخميس خصوصا قبر سيد الشهداء سيدنا الحنزة ويقول: سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار. سلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، ويقرأ آية الكرسي وسورة الإخلاص. ويستحب أن يأتي مسجدا قيا يوم السبت ويدعو بقوله يا صريح المستصرخين يا غياث المستغيثين يا مفرج كرب المكروبين يا مجيب دعوة المضطرين صل على محمد وآله واكشف كربى وحزنى، كما كشفت عن رسولك كربى وخزنى في هذا المقام يا حنان يا منان يا كثير المعروف ويا دائم الاحسان يا أرحم الراحمين. ويستحب له أن يصل الصلاة كلها في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ما دام في المدينة واذا أراد الرجوع الى بلده استحب له أن يودع المسجد بركعتين ويدعو بما أحب ويأتي قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويدعو بما شاء والله يجيب الدعاء.

ملحق

في الأضحية والزكاة الشرعية وما يجوز وما لا يجوز على المذاهب الأربعة

كتاب الرضحية

تعريفها

الأضحية بضم الهمزة وكسرهما مع تخفيف الياء وتشديد هاء وهي اسم لما يذبح أو ينحر من النعم تقرباً إلى الله تعالى في أيام النحر^(١).

دليلها

شرعت في السنة الثانية من الهجرة كاليمين، وزكاة المال، وزكاة الفطر، وثبتت مشروعيتها بالكتاب والسنة والاجماع. قال تعالى: ﴿فصل لربك وأنحر﴾. وروى مسلم عن أنس رضي الله عنه قال: «ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحهما». والأملح: الأبيض النخالص. وقيل: الذي يياضه أسكتر من سواده. والأقرن الذي له قرنان معتدلان وغير ذلك من الأحاديث. وقد أجمع المسلمون على مشروعيتها.

حكمها

أما حكمها فهو السنني^(٢).

فالأضحية سنة عين مؤكدة يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها^(٣).

(١) المالكية - زادوا في التعريف لغير حاج لأنها لا تسق للحاج عندهم.

(٢) الحنفية - قالوا هي واجبة على المعتمد والمراد الوجوب العملي لا الفرض وقد بين ذلك في آخر الكتاب.

(٣) الشافعية - قالوا هي سنة عين للنفرد، وسنة كفاية لأهل بيت واحد أو بيوت متعددة تلزم نفقتهم شخصاً واحداً بمعنى أنه إذا فعلها من تلزمه نفقتهم سقط الطلب منهم فلا ينافي أنها تسق لكل منهم.

شروطها

تنقسم شروط الأضحية الى قسمين : شروط سنيتها ، وشروط صحتها . فأما شروط سنيتها فمنها القدرة عليها فلا تسن للعاجز عنها . وفي حدّ القدرة تفصيل المذاهب ^(١) .

ومنها الحرية . فلا تسن للعبد . وزاد بعض المذاهب شروطا أخرى . أما البلوغ فليس شرطا لسنيتها فتسن للصبي القادر عليها ويضحى عنه وليه ولو كان الصبي يتيمًا ^(٢) .

(١) الحنفية — قالوا القادر عليها هو الذى يملك مايتى درهم . وقد تقدّم بيانها فى الزكاة أو يملك عرضا يساوى مائة درهم يزيد عن مسكنه وثياب اللبس والمتاع الذى يحتاجه . وإذا كان له عقار يستغله تازمه الأضحية اذا دخل له منه قوت عامه وزاد معه النصاب المذكور . وقيل تازمه اذا دخل منه قوت شهر . وإن كان العقار وقفا تازمه الأضحية إن دخل له منه قيمة النصاب وقتها .

الحنابلة — قالوا القادر عليها هو الذى يمكنه الحصول على ثمنها ولو بالدين اذا كان يقدر على وفاء دينه .

المالكية — قالوا القادر عليها هو الذى لا يحتاج الى ثمنها لأمر ضرورى فى عامه فاذا احتاج الى ثمنها فى عامه فلا تسن واذا استطاع أن يستدين استدان وقيل لا يستدين .

الشافعية — قالوا القادر عليها هو الذى يملك ثمنها زائدا عن حاجته وحاجة من يعول يوم العيد وأيام التشريق ومن الحاجة ما جرت به العادة من كمالك وسمك وفطير ونقل ونحو ذلك . الحنفية — زادوا فى الشروط أن يكون مقبلا فلا تجب على المسافر وإن تطوع بها أجزأته . وإذا اشترى شاة ليضحى بها ثم سافر قبل حلول وقتها فانه يبيعها ولا تجب عليه الأضحية . وكذا لو سافر بعد دخول الوقت قبل أن يذبح فان الأضحية لا تجب عليه ، وتجب على الحاج إن لم يكن مسافرا بأن كان من أهل مكة .

المالكية — زادوا أن لا يكون حاجا فلا تسن للحاج عندهم ولو كان من أهل مكة وتسن لغيره من المسافرين .

(٢) الحنفية — قالوا البلوغ ليس شرطا لوجوبها فتجب على الصبي عندهما ويضحى وليه من مال الصبي إن كان له مال . فلا يضحى الأب عن ولده الصغير وعنه محمد شرط .

وأما شروط صحتها فمنها : السلامة من العيوب فلا تصح إذا كان فيها عيب من العيوب
المفصلة في المذاهب ^(١) .

= فلا تجب الأضحية في مال الصبي وهل تجب على الأب أو لا قولان مصححان . ومثل
الصغير المجنون .

الشافعية - قالوا لا تسن للصغير فالبلوغ شرط لسنيتها وكذلك العقل .

(١) الحنفية - قالوا لا تصح الأضحية بالعمياء ولا بالعوراء ولا بالعرجاء وهي المهزولة
التي لا تخ في عظامها ولا بالعرجاء التي لا تستطيع المشي إلى المذبح . أما العرجاء التي تمشي بثلاث
قوائم وتضع الرابعة على الأرض لتستعين بها على المشي فانها تجزئ . وكذا لا تصح بمقطوعة الأذن
أو الذنب أو الألية إذا ذهب أكثر من ثلثها . أما إذا بقي ثلثاها وذهب ثلثها فانها تصح . وكذا
لا تصح بالهتاء إلا إذا بقي أكثر أسنانها ، ولا تصح بالسكاء التي لا أذن لها بحسب الحلقة ،
ولا تصح الأضحية بمقطوعة رأس الضرع ، ولا بالتي انقطع لبنها ، ولا بالتي لا ألية لها بحسب
الحلقة ، ولا بالجلالة وهي التي ترعى العذرة قبل حبسها وإطعامها الطاهر كما تقدم .

وتصح بالجماء التي لا قرون لها حلقة والعظاء وهي التي ذهب بعض قرنها فإذا وصل الكسر
إلى المخ لم تصح . وكذا تصح بالتولاء وهي الجنونة إذا لم يمنعها الجنون عن الرعى ، فإن منعها
لا تجوز التضحية بها . وتصح بالجرباء إذا كانت سمينة فإذا هزلت بالجرب فلا تصح .
وكذا لا تصح بالصغير وهو ما كان أقل من سنة في الضأن والمعز إلا إذا كان الضأن كبير
الجسم سمينا فانها تصح به إذا بلغ ستة أشهر بشرط أنه إذا خلط بماله سنة لا يمكن تمييزه منه .
أما المعز فانها لا تصح به إلا إذا بلغ سنة وطعن في الثانية على كل حال . أما الصغير من البقر
والجاموس فهو ما كان أقل من سنتين فلا تصح بالبقر والجاموس إلا إذا بلغ مئنتين وطعن
في الثالثة والصغير من الإبل ما كان أقل من خمس سنين فلا تصح بالإبل إلا إذا بلغت
خمس سنين وطعنت في السادسة ، وتجزئ الشاة عن الواحد وتجزئ الناقة والبقرة عن سبعة
أشخاص بشرط أن يكون لكل واحد منهم سبعها فإن نقص نصيبه عن السبع لم تجزئه .

المالكية - قالوا لا تصح بالعمياء ولا بالعوراء والمعتبر في العمى والعور ذهاب ضوء العين
وإن بقيت صورتها ، ولا تصح بالمریضة التي لا تستطيع أن تتصرف كتصرف السليمة . =

== أما إذا كان المرض خفيفا فإنه لا يضر ولا تصح بالجرباء إذا كان جربها ظاهرا ولا بما أكلت أكلا غير معتاد فبشمت ما لم يحصل لها إسهال فتصح به . ولا تصح بالجنونة جنونا دائما . أما الجنون غير الدائم فإنه لا يضر فتصح بالثولاء وهي التي تدور في موضعها من الجنون ولا تتبع النغم . ولا تصح بالمهزولة هزالا بينا وهي التي لا تخ في عظامها ولا بالعرجاء عرجا بينا يمنة من مساية أمثالها ولا بمقطوعة جزء من أجزائها كيد أو رجل سواء كان القطع خلقيا أولا، وسواء كان الجزء أصليا أو زائدا، ولكن يغتفر قطع خصية الحيوان فتصح بالخصى لأن فيه فائدة تعود على اللحم ولا فرق بين أن يكون خصيا بالخلقة أولا . ولا تصح بالصمماء وهي صغيرة الأذنين جدا ولا بالبراء وهي مقطوعة الذنب سواء كان ذلك خلقة أو بعارض ولا بالبكاء (فاقدة الصوت) إلا لعارض عادي كالناقة إذا مضى على حملها أشهر فانها تبكم فتصح بها . ولا بالبخراء وهي منتنة الفم إلا إذا كان أصليا كما هو الحال في بعض الإبل . وكذا لا تصح بيايسة الضرع ومشقوقة الأذن إذا كان الشق أكثر من الثلث ، فإن كان الشق ثلثا أجزأت على المشهور ولا بمكسورة سنين فأكثر . أما مكسورة سن واحد فتصح بها ، كما إذا ذهبت أسنانها لكبر أو تغير فانها تصح . ولا تصح بذاهبة ثلث الذنب . أما ذاهبة ثلث الأذن فتصح بها . وكذا لا تصح بحيوان متولد بين وحشي وإنسي ، فإذا كانت الآباء غنما والأمهات ظباء أو بالعكس لا تجزئ في الأضحية على الأصح .

وتصح بالجساء وهي المخلوقة بدون قرن . أما إذا كانت مستاصلة القرنين عروضا ففيها قولان وهذا إذا لم يكن مكانهما داميا وإلا فلا تصح بها قولاً واحداً . وكذا تصح بالمقعدة العاجزة عن القيام بسبب السمن وكثرة الشحم لا بالمرض . وتصح بالجذع من الضأن وهو ما بلغ سنة عربية وعلامته أن يرقد صوف ظهره بعد قيامه وتصح بالثني من المعز وهو ما بلغ سنة ودخل في الثانية دخولا بينا بأن قطع منها نحو شهر . وتصح بالثني من البقر وهو ما بلغ ثلاث سنين . وبالثني من الإبل وهو ما بلغ خمس سنين والمعتبر السنة القمرية ولو نقص بعض شهورها .

الشافعية == قالوا لا تصح بالمعيبة بعيب ينقص لحمها أو شحمها أو غيرها مما يؤكل فلا تصح بالعوراء ولا بالعمياء والمعتبر ذهاب ضوء العين وكذا ما كان على إحدى عينيها بياض إذا كان كثيرا بخلاف اليسير فلا يضر، كما لا يضر العمش وهو ضعف البصر مع سيلان الدمع غالبا ، ولا تصح بالعرجاء عرجا بينا وهي التي تسبقها أمثالها إلى المري وتختلف عنها ==

= ولو حصل لها العرج وقت الذبح ولو في حال قطع الحلقوم والمرى . ولا تصح بالمريضة مرضا بينا بأن يظهر بسببه هزالها ، وفساد لحمها فلو كان مرضها يسيرا لا يضر . ولا تصح بالعجفاء وهي التي لا نخ لها في عظامها من شدة الهزال ولا بالشواء وهي التي تستدبر المرعى ولا ترعى إلا قليلا فتزل . ولا تصح بالجرباء وإن كان الجرب يسيرا لأنه يفسد اللحم ، ولا بمقطوعة الأذن كلا أو بعضا ، ولا بمقطوعة الألية . وينتفر ما يقطع من طرف الألية في الصغر ويسمى (التطريف) لأنه يجبر بالسمن . أما المخلوقة بلا ذنب فانها تجزئ كالمخلوقة بلا ضرع ولا ألية بخلاف المخلوق بلا أذن فانها لا تصح به وتصح بمشقوقه الأذن أو مثقوبتها إذا لم يزل بذلك شيء منها . وتصح بالخصي . والخصاء جائز بشروط ثلاثة : أن يكون لما كول اللحم . أن يكون في صغره . أن يكون في زمان معتدل ، وإلا حرم . وتصح بمكسورة القرن وإن كان محله داميا ما لم يترتب عليه نقص في اللحم كما تصح بالجماء ما لا قرن له خلقة . وإن كان الأقرن أفضل . وتصح بفاقد الأسنان خلقة . أما ما ذهبت أسنانه لمرض فانه لا يجزئ . كما لا يجزئ ما ذهبت بعض أسنانه إن كان ذلك يؤثر في علفه ، فإن كان لا يؤثر تجزئ . وتصح بالضأن إذا بلغ سنة كاملة أو أسقط مقدم أسنانه بشرط أن يكون ذلك بعد ستة أشهر . وتصح بالمعز إذا بلغ سنتين كاملتين وتصح بالبقر والجاموس إذا بلغ سنتين كاملتين . وبالإبل إذا بلغ خمس سنين كوامل ولا يجزئ المتولد بين إنسي ووحشي .

المنسابة — قالوا لا تصح بالعمياء وهي التي ذهب نور عينها وإن بقيت عينها صورة . ولا تصح بالسوراء وهي التي انخسفت عينها . أما إذا كان عليها بياض وهي قائمة فتصح بها . ولا تصح بالعجفاء التي لا نخ في عظامها لهزالها . ولا تصح بالمريضة وهي التي لا تقدر على المشي مع جنسها المصحح إلى المرعى . ولا تصح بالمكسورة ولا بالمريضة مرضا يفسد لحمها بكرب أو غيره . ولا تصح بالمضباء وهي التي ذهب أكثر أذنها أو قرنها . أما التي خرقت أذنها أو انشقت أو قطع منها النصف أو أقل فتصح بها مع الكرامة . ومثل الأذن في ذلك القرن . ولا تصح بالجداء وهي جافة الضرع ، ولا بالهتاء وهي التي ذهبت ثناياها من أصلها ، ولا بالعصاء وهي التي انكسر غلاف قرنها . ولا تصح بما ذهب أكثر من نصف أليتها . أما ما ذهب نصفها فأقل فتصح بها كما تصح بالجساء وهي التي خلقت بلا قرن ، والعصماء وهي الصغيرة الأذن مجتاء ، وما خلقت بلا أذن . وكذا تصح بالهتاء وهي التي لا ذنب لها خلقة أو مقطوعة .

ومنها الوقت المخصوص فلا تصح إذا فعلت قبله أو بعده وفي بيانه تفصيل المذاهب ^(١) .

وتصح بالخصي . أما المجبوب ، وهو ما قطع ذكره مع أنثيه فانه لا يجزئ والحامل كغيرها في الأحكام . ولا تصح بالوحشي ولا بالمتولد بين وحش وغيره . وتصح بالجدع من الضأن وهو ما له ستة أشهر ويعرف كونه أجذع بنوم الصوف على ظهره . وتصح بالثني مما سواه ، فثنى المعز ما له سنة كاملة ، وثني البقر ما له سنتان كاملتان وثني الإبل ما له خمس سنين ودخل في السادسة ولا تصح بما دون ذلك .

(١) الحنفية — قالوا يدخل وقت الأضحية عند طلوع فجر يوم النحر وهو يوم العيد . ويستمر الى قبيل غروب اليوم الثالث وهذا الوقت لا يختلف في ذاته بالنسبة لمن يضحي في المصر أو يضحي في القرية . ولكن يشترط في صحتها للمصري أن يكون الذبح بعد صلاة العيد ولو قبل الخطبة إلا أن الأفضل تأخيره الى ما بعد الخطبة ، فاذا ذبح ساكن المصر قبل صلاة العيد لا تصح أضحيته ويأكلها لحماً ، فاذا عطلت صلاة العيد ينتظر بها حتى يمضي وقت الصلاة ووقتها من ارتفاع الشمس الى الزوال ثم يذبح بعد ذلك . أما القروي (ساكن القرية) فانه لا يشترط له ذلك الشرط بل يذبح بعد طلوع فجر النحر واذا أخطأ الناس في يوم العيد فصلوا وضحوأ ، ثم بان لهم أنه يوم عرفة أجزأتهم صلاتهم وأضحياتهم . واذا تركت ذبيحة الأضحية حتى فات وقتها يتصدق بها حية .

المالكية — قالوا يتدئ وقت الأضحية لغير الامام في اليوم الأول بعد تمام ذبح الامام . ويتدئ وقتها للامام بعد الفراغ من خطبته بعد صلاة العيد ، أو مضى زمن قدر ذبح الإمام أضحيته إن لم يذبح الإمام ويستمر وقتها لآخر اليوم الثالث ليوم العيد ويفوت بنروبه . فاذا أراد أن يذبح في اليوم الثاني فلا يلزم أن يراعى مضى زمن قدر صلاة الامام بل يذبح اذا ارتفعت الشمس ، واذا ذبح بعد الفجر أجزأه ، فاذا ذبح أحد قبل الامام متعمدا لا تجزئه وأعاد ذبح أضحية أخرى . أما اذا لم يتعمد بأن تحزى أقرب إمام لم يبرز أضحيته وظن أنه ذبح فذبح بعده وتبين أنه سبق الإمام أجزأه ، فاذا تأخر الامام بعذر شرعي انتظره الى قرب الزوال بحيث يبقى على الزوال ما يسع الذبح ثم يذبح ولو لم يذبح الامام .

الحنابلة — قالوا يتدئ وقت ذبح الأضحية من يوم العيد بعد صلاة العيد فيصح الذبح بعد الصلاة وقبل الخطبة ولكن الأفضل أن يكون بعد الصلاة والخطبة . ولا يلزم أن ينتظر =

وقد زاد بعض المذاهب شروطاً أخرى ^(١) .

ويصح الاشتراك في الأضحية ^(٢) إذا كانت من الإبل أو البقر ، فإذا اشترك سبعة في بقرة أو ناقة يصح إذا كان نصيب كل واحد منهم لا يقل عن سبع . فان كانوا أكثر من سبعة لا يصح أما إن كانوا أقل فيصح . ولا تصح الأضحية بغير النعم من الإبل والبقر والجاموس والنعم . وفي الأفضل منها تفصيل في المذاهب ^(٣) .

== الفراغ من الصلاة في جميع الأماكن التي تصل في العيد إن تعددت ، بل لو سبق بعضها جاز وإذا كان في جهة لا يصل فيها العيد كالبادية وأهل الخيام ممن لا عيد عليهم ، فان وقت الأضحية يتبدى فيها بمضى زمن قدر صلاة العيد ، فان فاتت صلاة العيد بالزوال ضحى إذن عند الزوال . وآخر وقت ذبح الأضحية اليوم الثاني من أيام التشريق ، فأيام النحر عندهم ثلاثة : يوم العيد ويومان بعده . ويجوز في ليل يومى التشريق التاليين ليوم العيد إنما الأفضل أن يذبح في النهار . الشافعية — قالوا يدخل وقت ذبح الأضحية بعد مضي قدر ركعتين وخطبتين بعد طلوع الشمس يوم عيد النحر ، وإن لم ترتفع الشمس قدر ربح ولكن الأفضل تأخيرها إلى مضي ذلك من ارتفاعها ، ويستمر إلى آخر أيام التشريق الثلاثة . ويصح الذبح ليلاً أو نهاراً بعد دخول وقتها إلا أنه يكره في الليل إلا لحاجة كاشتغاله نهاراً بما يمنعه من التضحية ، أو لمصلحة كسهولة حضور الفقراء ليلاً .

(١) المالكية — زادوا أن يكون الذبح نهاراً فلو ذبح ليلاً لم تصح أضحيته ، وهذا الشرط بالنسبة لليوم الأول لا خلاف فيه عندهم . أما في غير اليوم الأول ففي صحة الذبح ليلاً خلاف ، والمشهور أنه لا يجزئ ، وأن يكون الذابح مسلماً ، فإذا ذبحها الكفار لا تجزئ ولكنها تؤكل لحماً ، وأن لا يشرك معه فيها أحد . ويصح أن يشرك في الثواب لا في الثمن معه من تلزمه نفقتهم إن كانوا معه في سكن واحد وإلا فلا تصح ، وهذا هو المشهور عندهم .

الحنفية — زادوا أن يكون الذبح نهاراً في اليوم الأول والرابع فلو ذبح في الليلة الأولى أو الليلة الرابعة لا تصح : أما الذبح في الليلين المتوسطين فإنه مكروه تنزيهاً .

(٢) المالكية — قالوا لا يصح الاشتراك في الثمن إنما يصح الاشتراك في الإجماع بالشروط المتقدمة .

(٣) الحنفية — قالوا الشاة أفضل من سبع البدينة (البقرة أو الجمل ونحوهما) إذا استويا =

مبحث اذا ترك التسمية عند ذبح الأضحية

التسمية شرط في حل أكل كل ذبيحة، سواء أكانت أضحية أم غيرها، فمن ترك التسمية عمدا لا تؤكل ذبيحته بخلاف ما اذا تركها سهوا فانها تؤكل كما سيأتي في مبحث الذبح .
وكذلك من أهل لغير الله فان ذبيحته لا تؤكل والاهلال لغير الله هو الصياح بذكر الصنم ونحوه عند ذبح ما يقترب به اليه، فقد كانت عادة المشركين أن يصيحوا عند ما يذبحون لأصنامهم بذكرها .

مبحث مندوبات الأضحية ومكروهاتها

وأما مندوباتها ومكروهاتها فهي مفصلة في المذاهب ^(١) .

== في اللحم والقيمة، والكبش أفضل من النعجة اذا استويا في الثمن والقيمة أيضا، والأثني من المعز أفضل من التيس اذا استويا قيمة، والأثني من الإبل والبقر أفضل اذا استويا أيضا .
الشافعية — قالوا أفضلها سبع شياه عن واحد فبدنة بقرة والحمل لا حد له .
الحنابلة — قالوا الأفضل الإبل، ثم البقران أخرج كاملا بدون اشتراك، ثم الغنم ثم شرك سبع في ناقة أو حمل، ثم شرك في بقرة وأفضلها جميعها الأسمن، ثم الأغلى ثمنا والذي ذكره والأثني سواء .
المالكية — قالوا الأفضل الضأن مطلقا ثم المعز، ثم البقر وتقدمه على الإبل هو الأظهر .
ثم الإبل . ويندب الفعل إن لم يكن انطوى أسمن . فان كان أسمن فهو أفضل من الفحل السمين .

(١) الشافعية — قالوا التسمية ليست شرطا في حل أكل الذبيحة، فلو ترك التسمية عمدا حلت الذبيحة ولكن ترك التسمية مكروه . أما الذبيحة التي يحرم أكلها فهي التي ذكر اسم غير الله عليها وهي التي كانت تذبح للأصنام .

(١) المالكية — قالوا يندب إبراز الضحية للضلي . ويكره مدم ذلك للإمام فقط .
ويندب أن يكون الصنم الذي يضحي منه جيدا من أعلى النعم وأكله، وأن يكون من مال طيب . وأن تكون سائلة من العيوب، التي تصيح بها فيندب أن تكون غير نرقاء وهي التي في أذنها خرق مستدير، وأن تكون غير نرقاء وهي مشقوقة الأذن أو مقابلة وهي مقطوعة الأذن من جهة وجهها، أو مدارة وهي مقطوعة الأذن من خلفها . ويندب أن يكون سمينا، وأن يكلف ليسمن على الرأج، ويندب أن يكون ذكرا ذا قرنين أبيض . ويندب أن يكون خفلا ==

= إن لم يكن المخصى أسمن . وندب أن يكون ضانا ثم معزا إلى آخر التفصيل المتقدم . ويندب لمن يريد التضحية أن يترك الحلق وقلم الظفر في عشر ذي الحجة إلى أن يضحي . ويندب أن يذبح الأضحية بيده . ويندب للوارث أن ينفذ أضحية موثرته إن عينها قبل موته ما لم تكن نذرا وإلا وجب تنفيذ الوصية . ويندب أن يجمع بين الأكل منها والتصدق والإهداء بدون تحديد معين بل يفعل في ذلك كما يحب . ويسن ذبح أو نحر ولد نحر من الضحية قبل ذبحها أو نحرها حيا حياة غير مستمرة ويؤكل إن تم خلقه ونبت شعره . أما إن خرج منها عقب ذبحها حيا حياة مستمرة فإن ذبحه أو نحره واجب . ويكره جز صوفها قبل الذبح بشرطين : (الأول) أن لا ينوى جزه عند شرائها ، فإن نوى جزه ليتصرف فيه التصرف المباح جاز بلا كراهة . أما إذا نوى بيعه فانه يكره . (الثاني) أن لا ينبت مثله أو قريب منه قبل الذبح وإلا فلا كراهة . أما المنذورة فانه يحرم جز صوفها مطلقا وقيل حكما كغيرها في ذلك .

الحنفية - قالوا يندب أن يأكل من لحم أضحيته ويدخر ويتصدق والأفضل أن يشمئذ بالثلاث ويدخر الثلاث . ويتخذ الثلاث لأقربائه وأصدقائه . ولو أخذ الكل لنفسه جاز لأن القربة تحصل بإراقة الدم . هذا إذا لم تكن منذورة وإلا فلا يحل الأكل منها مطلقا بل يتصدق بها جميعها . وكذا التي وجب التصديق بعينها بعد أيام النحر وهي ما إذا اشتراها للأضحية ثم حبسها حتى مضت أيام النحر فانه يجب عليه أن يتصدق بها حية ويحرم عليه الأكل منها . وكذا يحرم الأكل من ولد الأضحية التي تلده قبل الذبح ، فإذا ولدت الأضحية ولدا قبل ذبحها فانه يذبح معها ، ويتصدق به جميعه . ولا يحل الأكل منه فإن أكل منه شيئا تصدق بقيمته . ويستحب أن يتصدق به حيا . أما الولد الذي لا يفرج حيا فبياتي بيان الخلاف في تذكيته في مبحث الذكاة . وكذا يحرم الأكل من الأضحية التي ضحي بها عن الميت بأمره وعن المشتركة بين سبعة نوى أحدهم بحصته القضاء عن الماضي ، فإن هذه الأشياء يجب التصديق بها جميعها . ويندب أن لا يتصدق منها بشيء إذا كان صاحبها ذا عيال توسعة عليهم ، وأن يذبح بيده إن كان يعرف الذبح وإلا شهدها بنفسه وبأمر غيره . وكره ذبح الكتابي . وأما الجبوسي والوثني فلا تحل ذبيحته كما تقدم . وكره بيع جلاها أو استبداله بما يستهلك كلحم وجبن وخل ونحو ذلك . أما استبدالها بقربال ودلو ونحو ذلك مما يبقى زمانا طويلا فإنه يحل ويجوز أن ينتفع به في مثل هذا فيممل هو غير بال وقربه وبقرة ونحو ذلك .

= وقيل بيع جلدتها باطل لا مكروه . وكره جز صوفها قبل الذبح لينتفع به ، فإن جزه تصدق به . وكره ركوبها وتأجيرها فإن فعل تصدق بالأجرة التي أخذها . ويكره الانتفاع بلبنها قبل ذبحها . وأن يعطى الجزار أجره منها . ويكره تنزيها الذبح ليلا في الليلتين المتوسطتين . أما الليلة الأولى والرابعة فإنه لا يصح فيهما الذبح كما تقدم . ويسن توجيهها إلى القبلة وأن يعمل فيها كغيرها مما تقدم من حد الشفرة وعدم تعديها بغير ضرورة . وكره بيع صوف الأضحية وشرب لبنها وإطعام كافر منها كتابيا كان أو مجوسيا بأن يبعث له بشيء منها في منزله . أما إذا ضافه كافر أو نزل به وهو يأكل فإنه لا كراهة في إطعامه منها على الراجح . وكره التغالى في ثمنها أو عددها إن خاف المباهاة . أما إذا قصد زيادة الثواب بزيادة الثمن والعدد فإنه مندوب . وكره فعل التضحية عن شخص ميت إذا لم يشترطها في وقف له وإلا وجب فعلها عنه . ويلزم أن يتبع شرطه سواء كان جائزا أو مكروها ، فإن عين أضحية قبل موته كان تنفيذها مندوبا كما تقدم . وتكره العترة وهي ذبح شاة في رجب كانوا يذبحونها في الجاهلية لأصنامهم وكانت جائزة في أول الإسلام . ثم نسخت بالأضحية ، ويكره إبدالها بأقل منها أو مساو لها إذا لم يعينها وإلا فلا يصح .

الشافعية — قالوا يسن في الأضحية كونها سمينة سواء كان سمنها بفعله أو بفعل غيره ، وأن لا تكون مكسورة القرن ولا فاقدته ، وأن تذبح بعد صلاة العيد ، وأن يكون الذابح مسلما ، وأن يكون الذبح نهارا . ويكره ليلا إن لم يكن حاجة وإلا فلا كراهة . وأن يطلب لها موضعا لبنا لأنه أسهل لها ، وأن يوجه مذبحها للقبلة ، وأن يتوجه هو إليها أيضا ، وأن يسمى الله تعالى . ويكره تعمد ترك التسمية كما تقدم . ويسن أن يصلى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن يكبر ثلاثا بعد التسمية ، وأن يقول : اللهم هذا منك وإليك فتقبل مني ، وأن تذبح الغنم والبقر وتحرر الإبل . وأن لا يبين رأسها . ويسن قطع الودجين . ويسن أن تكون الإبل عند الشحر قائمة معقولة رجليها اليسرى والغنم والبقر مضطجعة على جنبها الأيسر . وأن يحمد المدينة . ويكره أن يحمدتها والذبيحة تنظر إليه كما يكره أن يذبح واحدة والأخرى تنظر .

الحنابلة — قالوا يسن أكل ثلث الأضحية . وإهداء ثلثها ولو لغنى ، والتصدق بثلثها على الفقراء ولا فرق في ذلك بين المينة والمنذورة وغيرهما إلا أن المينة والمنذورة لا يجوز إهداء الكافر منهما ، أما ضحية التطاوع فيجوز إهداء الكافر منها . ويستحب أن يتصدق =

= بأفضلها وأن يهدى الوسط ويأكل الأفل ، وإن كانت الأضحية ليتيم فلا يجوز للولي أن يتصدق عنه أو يهدى منها بل يوفرها له . وله أن يشرب من لبنها إلا إذا كان لها ولد فإنه يحرم عليه أن يشرب ما ينقص من القدر الذي يكفى في رضاع ولدها وتنازله قيمته . أما ما زاد بعد رضاعه فله شربه أيضا . ويجوز أن يحز صوفها إن كان فيه منفعة لها بأن يزيد في سمنها . أما إن كانت المنفعة في بقائه بأن يقيها الحز والبرد فلا يجوز حزه . ولا يجوز أن يعطى الجزار أجره منها بل إن شاء أن يعطيه منها فله ذلك على سبيل الصدقة أو الهدية ، ويحرم بيع جلدها وجلها "وهو الذى يغطى به الحيوان" كما يحرم بيع شئ من الذبيحة وله أن ينتفع بالجلد والجل فيصلى عليه ويتخذة غرابلا ونحو ذلك أو يتصدق بهما . وإن ولدت التي عينت للأضحية ذبح ولدها معها سواء عينها حاملا أو حدث الحمل بعد التمين . ويندب ذبح الجنين الذى يخرج من بطن أمه ميتا أو الذى فيه حركة المذبح . أما الجنين الذى يخرج وفيه حياة مستقرة فإن ذبحه واجب . وذكاة الجنين ذكاة أمة سواء نبت شعره أو لم ينبت . ويسن نحر الإبل قائمة معقولة الرجل اليسرى ، وأن يعمل مع الأضحية ما يعمل مع غيرها كما يأتي في مبحث الذبح .

كتاب الزكاة

مبحث الزكاة الشرعية

«الذبيح»

الذكاة ذبيح أو نحر أو عقر حيوان مباح للأكل بشرائط مفصلة في المذهب^(١).

(١) الحنفية - قالوا الذكاة الشرعية تنقسم الى قسمين : ذكاة الضرورة، وذكاة الاختيار . فذكاة الضرورة هي جرح وقع في أى جزء من بدن الحيوان، وإنما تكون في حيوان غير مستأنس فلو توحش غنم أو بقر أو بعير وتعسر ذبحه ثم رمى بسهم فأصابه في أى جزء من بدنه وأراق دمه وأماته حل أكله . وكذا لو نحر البعير ولم يقدر صاحبه على أخذه إلا بجماعة فإن له أن يرميه متى جرح وسال دمه ومات بهذا الجرح حل أكله . ومثله ما إذا صال حيوان على أحد فرماه دفاعاً عن نفسه فأماته فإنه يحل أكله إذا جرحه وأسال دمه . وكذا إذا وقع حيوان في بئر وتصدّر ذبحه فرماه فجرحه وعلم أنه مات بالجرح أو لم يعلم إن كان قد مات به أو بقيه فإنه يحل أكله . أما إذا علم أنه مات بغير الجرح فإن أكله لا يحل . وكذا إذا تصدّرت بقرة في الولادة فأدخل رجل يده فذبح ولدها حل أكله ، فإن لم يقدر على ذبحه وجرحه حل أكله ، وإن لم يذبح أو يجرح فلا يحل ولو ذبحت أمه لأن ذكاة الأم ليس ذكاة نولدها عند أبي حنيفة وقالوا (أبو يوسف وعبد) أن تم خلقه أكل بذكاة أمه لحديث ذكاة الجنين ذكاة أمه وحمل الامام الحديث على التشبيه يعنى أن ذكاة الجنين مثل ذكاة أمه .

وأما ذكاة الاختيار فهي الذبح بين مبدأ الخلق الى مبدأ الصدر بأن يقطع الودجين وهما (عرقان كبيران في جانبي قدام العنق) ويقطع الحلقوم وهو (بجى النفس) والمرى، وهو (بجى الطعام والشراب) . ويكفى قطع ثلاثة منها فإنت لاكثر حكم الكل ، فلا بد من قطع الحلقوم أو المرى مع الودجين ، أو قطع وديج مع الاثنين . ويرى بعضهم ضرورة قطع الحلقوم والمرى مع أحد الودجين . ومتى تمحقق القطع على هذا الوجه صار الذبح شرعياً وحل أكل الذبيحة سواء كان الذبح فوق العقدة التي في أعلى الخلق أو تحتها .

ويشترط : (أولاً) أن يكون الذابح مسلماً أو كتابياً يهودياً أو نصرانياً أفرنجياً أو غيره ويدخل في النصراني الصابئ لأنه يقر بنيسى عليه السلام . ويدخل في اليهودى السامرة لأنهم يدينون بشريعة موسى عليه السلام فكل هؤلاء تحل ذبيحتهم ولا تحل ذبيحة غيرهم من وثني ومجوسى ومتردد عن الاسلام . وكذا لا تحل ذبيحة الدروز الذين لا يدينون بكتاب . وإذا ذكر الكتابى اسم المسيح لا تحل وليمته . (ثانياً) أن لا يذبح صيد الحرم فان الصيد فى الحرم لا تحله الذكاة ولو كان الذابح غير محرم . (ثالثاً) أن يترك التسمية عمداً . أما إن تركها سهواً فان الذبيحة تكون حلالاً .

ويشترط فى التسمية : (١) أن تكون ذكراً خالصاً بأن يذكر اسم الله تعالى بأى اسم من أسمائه سواء كان مقروناً بصفة نحو الله أكبر الله أعظم ، أو غير مقرون بصفة نحو الله الرحمن أو يذكره بالتسبيح والتهليل . أما ذكر اسم الله مقروناً بدعاء كقول : اللهم اغفر لى فان الذبيحة لا تحل به . ويستحب أن يقول بسم الله . الله أكبر . (٢) وأن تكون التسمية من نفس الذابح حال الذبح ، والراى لصيد حال الرى ، ومرسل كلب الصيد حال الارسال فلو سمي غير الفاعل لا يحل الأكل . وأن يكون الذبح عقب التسمية قبل تبدل المجلس ، فإذا سمي واشتغل بأكل أو شرب فان طال لم يحل الذبح وإلا حل . وحدة الطول ما يستكثره الناطس . ويشترط أن لا يقصد بالتسمية شيئاً آخر كالترك فى ابتداء الفعل ، فان فعل ذلك أو نوى أمراً آخر غير الذبح فانها لا تحل . أما اذا لم تحضره النية أصلاً فانها تحل . وتحل ذبيحة الصبي الذى يعرف التسمية ، وإن لم يعلم أن التسمية شرط لحل الذبيحة على التحقيق . ومثله السكران اذا كان يعقل لفظ التسمية . وكذلك المجنون فكل هؤلاء اذا كانوا يفسطون عمل الذبح ، ويذكرون اسم الله تحل ذبيحتهم كما تحل ذبيحة الأخرس وذبيحة الأفلج وهو الذى لم يفتن بدون كراهة . ويصح الذبح بكل ما يقطع العروق المشروط قطعها ويسيل الدم فيجوز الذبح بالسكين وقشر القهصب الأزرق (الغائب) والمرورة وهى حجر أبيض كالسكين وغير ذلك ما عدا السن والظفر فانه لا يحل الذبح بهما اذا كان متصلين ، فان انفصلا حل الذبح بهما مع الكراهة لما فيه من تعذيب الحيوان كالذبح بالسكين الكالة التى لا تقطع . واذا ذبح لمطمع بقصد التقرب اليه وتمظيمه بالتحريم فان ذبيحته لا تؤكل لأنه أهل بها لنير الله بخلاف ما يذبح للضييف بقصد إكرامه فانه جائز ، وإن قدم له غير المذبح عند الأكل .

المسألة - قالوا الذكاة الشرعية هى السبب الموصول لحل أكل الحيوان البرى .

= اختيارا وأنواعها أربعة: ذبح، ونحر، وعقر، وفعل يزيل الحياة بأى وسيلة . (النوع الأول) الذبح ويكون في البقر والجاموس والضأن والمعز والطير والوحش المقدور عليه ما عدا الزرافة فانها تنحر . ويعرف الذبح بأنه قطع الحلقوم والودجين من المقسدم بمحدد بنية ولا يشترط قطع المرء . ويشترط أن يكون الذابح مميزا مسلما أو كتابيا، وأن لا يرفع يده رفعا طويلا باختياره قبل تمام الذبح .

ويشترط لحل ذبيحة الكتابي شروط أن يذبح ما يحل له بشريعتنا وأن لا يهل به لغير الله . وقد تقدم بيان ذلك في الأضحية في مبحث اذا ذبحها كتابي ، وأن يذبح بحضرة مسلم مميز عارف بأحكام الذكاة إن كان الكتابي ممن يستحل الميتة فلا يحل أكل ذى ظفر ذبحه يهودى كإبل وبط وأوز وزرافة من كل ما ليس بمنفرج الأصابع لأن اليهود يحترمون أكل ذى الظفر وثبت في شريعتنا أنه محترم عليهم ، فاذا ذبحه فلا يحل . أما ما يحل لهم في شريعتهم كاللحم والدجاج ونحوهما فانها حلال اذا ذبحها . (النوع الثانى) النحر ويكون في الإبل والزرافة والفيالة ويكره في البقر والجاموس . وكذا الخيل والبغال والحمير الوحشية . ويعرف النحر بأنه طعن مميز مسلم أو كتابي بلبسة بلا رفع طويل قبل التمام بنية . (النوع الثالث) العقر ويكون في وحشى غير مقدور عليه إلا بعسر سواء كان طيرا أو غيره . ويعرف بأنه جرح مسلم مميز حيوانا وحشيا بمحدد أو حيوان صيد معلم بنية وتسمية ولا يصح العقر من كافر وقيل يصنع من الكتابي كالذبح . ولا يصح العقر من صبي أو مجنون أو سكران ولا يصح عقر حيوان مستأنس اذا شرد فلو نفرت بقرة أو غنم أو حمل فانه لا يصح عقره . وكذا لو سقط حيوان فى بئر ولم يقدر على ذبحه إلا بالعقر فعقر فانه لا يؤكل ولا يصح العقر بعضا أو حجر لا حد له . ويصح برصاصة لأنها أقوى من المحدد . وأما الفعل الميت فهو ذكاة من لا دم له كالجراد والدود فانه ذكاته إمامته بأى سبب كالنار أو قطع الأسنان أو ضرب العصا أو نحو ذلك . ويشترط نية ذكاته . ويشترط في الأنواع الأربعة ذكر اسم الله تعالى لمسلم ذا كرك قادر، فان نسي أو عجز كأحرص أكلت ذبيحته .

الشافعية :- قالوا الذكاة الشرعية هي قطع الحلقوم والمرئ جميعا، فلو بقى شيء منهما لم يحل المذبح . ويشترط أن يكون في الحيوان حياة مستقرة قبل ذبحه إن وجد سبب يحال عليه الملاك وإلا فلا يشترط وجودها، فالمریض بغير سبب يحال عليه هلاكه لو ذبح آخره وهو حي وإن لم يسيل الدم ولم توجد حركة عنيفة . والمراد بالحياة المستقرة ما يوجد معها =

== الحركة الاختيارية بترائن يترتب عليها غلبة الظن بوجود الحياة ومن أماراتها انفجار الدم بعد قطع الحلقوم والمرى أو الحركة الشديدة ولا فرق بين أن يكون قطع الحلقوم والمرى من تحت الجوزة المعروفة أو من فوقها لكن بشرط أن يبقى منها تدويرتان كاملتان : إحداهما من أعلى والثانية من أسفل وإلا لم يحل المذبوح لأنه حينئذ يسمى مزرعا لا ذبحا . أما قطع الودجين فهو سنة ولو قطع الرأس كله كفى ولكن يكره على المعتمد . وإنما يشترط الذبح بهذه الصفة في الحيوان المستأنس المقدور عليه . أما غير المستأنس كغنم وبقر وتوحش وبعير نقر وغزال في الصحراء وبهيمة سقطت في بئر ولا يمكن الوصول إلى ذبحها فذكاته عقره في أى موضع من بدنه بشيء يخرج ينسب إليه زهوق الروح فلا ينفع التقرب بحافر أو خف ولا يחדش الحيوان خدشة لطيفة .

ويشترط لحل الذبح شروط : (أولا) قصد العين أو الجنس فلورمى شيئا ظنه حجرا أو حيوانا لا يؤكل فظهر أنه حيوان يؤكل حل أكله لأنه كان يقصد عينا . وكذا لو رمى قطع طباء فأصاب واحدة منها أو قصد واحدة فأصاب غيرها حل المرعى لقصد جنسه ، فإذا لم يقصد العين أو الجنس لا يحل الحيوان ، فإذا وقعت منه السكين فأصاب حيوانا فذبح أو احتك بسكين فأنذج أو صال أحد بسيفه فأصاب مذبح حيوان لا يحل المذبوح لعدم القصد . (ثانيا) أن يكون الإسراع بإزهاق روح الحيوان متممضا لقطع الحلقوم والمرى ، فلو أخذ واحد في قطعها وأخذ الثاني في نزع الأمعاء أو نفس الناصرة لم يحل . (ثالثا) وجود الحياة المستقرة قبل الذبح حينئذ وجد سبب يمال إليه الملاك . فإذا جرح حيوان أو سقط عليه سقف أو نحوه وبقيت فيه حياة مستقرة فأنذج حل وهي ما عرفت بشدة الحركة أو انفجار الدم وإن تيقن هلاكه بعد ساعة وإلا فلا يحل لوجود سبب يمكن أن يسند إليه الملاك وهو الجرح أو سقوط السقف . ولا يشترط تيقن الحياة المستقرة بل يكفي ظن وجودها وإذا وصل الحيوان قبل الذبح إلى حالة فقد معها الإبصار والحركة الاختيارية بسبب مرض أو جوع ثم ذبح فانه يحل ولو لم ينفجر الدم أو يتحرك الحركة العنيفة . أما إذا أكل الحيوان طعاما انتفع به حتى هسار في آخر رمق ثم ذبح لا يحل على المعتمد ما لم توجد الحركة الشديدة أو انفجار الدم . (رابعا) أن يكون المذبوح مما يحل أكله فلا يجوز ذبح ما لا يحل ولو لإراحته عند تنويره من الحياة . (خامسا) أن يكون القطع بجذع ولو من قصب أو خشب أو ذئب .

— أوفضة إلا السن والظفر وباقي العظام فإنه لا يحل الذكاة بها فإذا قتل الحيوان بغير محدّد بأن ضرب بندقية أو سهم بلا نصل ولا حدة أو خنق بشرك فمات فإنه يحرم في كل ذلك . (سادسا)
أن يكون القطع دفعة واحدة فلو قطع الحلقوم وسكت ثم تمّ الذبح فإن كان الفعل الثاني منفصلا عن الأول عرفا اشترط أن تكون في الحيوان حياة مستقرّة عند ابتداء العمل الثاني . وإن لم يكن الفعل الثاني منفصلا عن الأول عرفا فلا تشترط الحياة المستقرّة وذلك كأن رفع السكين وأعادها فورا أو ألقاها لكونها لا تقطع وأخذ غيرها فورا أو سقطت منه فتناولها أو أخذ غيرها سريعا أو قلبها وقطع بها ما بقي فكل ذلك جائز إذ لا فصل فيه بين العمل الأول والثاني . (سابعا) أن لا يكون الذابح محرما والمذبوح صيد بري وحشي فإن كان كذلك فلا يحل المذبوح . (ثامنا)
أن يكون الذابح مسلما أو كتابيا لا مجوسيا ولا وثنيا ولا مرتدا فقتل ذكاة اليهودي والنصراني كالمسلم كما تحل ذكاة المجنون والمسكران وغير المميز ولو في الحيوان الذي لا يقدر عليه على الرجوع لكن مع الكراهة . وكذلك تركه ذكاة الأعمى . ولا تشترط التسمية وإنما تسن وإذا ذكر اسم الله مقترنا باسم غيره كأن قال بسم الله واسم محمد، فإن أراد الإشراف كفر وحرمته الذبيحة، وإن لم يرد الإشراف حلت الذبيحة ولكن يكره إن قصد التبرك ويحرم إن أطلق لإيهام الشريك .

الحسابلة — قالوا الذكاة شرعا هي ذبح حيوان مقدور عليه مباح أكله يعيش في البر أو نحوه إلا الطراد ونحوه مما لا يذبح أو ينحر وتتحقق الذكاة الشرعية بقطع الحلقوم والمرى، والحلقوم مجرى النفس والمرى (وهو البلعوم) مجرى الطعام والشراب والنحر يكون في اللبة وهي الوهدة التي بين أصل العنق والصدر . ولا يشترط قطع الودجين وهما عرقان محيطان بالحلقوم ولكن الأولى قطعهما فإذا تعذر ذبح الحيوان أو نحره نحر بأن يرمى بسهم أو نحوه في أى موضع من جسمه فيجرحه ويميته فيحل أكله كالصيد ، فإذا نفر بهير فلم يقدر عليه أو سقط حيوان مباح الأكل في بر وتعذر ذبحه فمهره حل أكله بشرط أن يموت بالطرح الذي قصد به هرقه، فإن مات بنسبه فلا يحل أكله ولو كان الجرح موجبا لمقتله . ويشترط أيضا أن تتوفر شروط الذابح فيمن رماه فلو رماه مجوسى لا يصح أكله .

ويشترط لحل الذبيحة أربعة شروط : (الشرط الأول) أن يقول بسم الله عند حركة يده بالذبح أو النحر أو المقر ولا يقوم شيء مقام التسمية فلو سبّح الله لا يجزئ وتجوز بغير العربية ولو مع القدرة على العربية . وليس أن يكبر مع التسمية فقول بسم الله والله أكبر، فإن كان

ويسن أن تحرق الإبل ونحوها مما له رقبة طويلة ويذبح غيرها كالبقرة والغنم . ويسن أن

== الذابح أنحرس أو ما برأسه إلى السماء أو أشار إشارة تدل على التسمية بحيث يفهم منها أنه أراد التسمية وهذا كاف في حل ذبيحة الأنحرس ، فإذا تركت التسمية عمدا أو جهلا لم تبطل الذبيحة لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مما لم يذكر اسم الله عليه ﴾ . وإن تركت التسمية سهوا فأنها تحل لحديث شاذ بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ذبيحة المسلم حلال ، وإن لم يسم إذا لم يتعمد . ويشترط قصد التسمية على ما يذبحه فلو سمي على شاة وذبح غيرها بترك التسمية لم تبطل الثانية . ولا يضر الفصل اليسير بين التسمية والذبح فلو سمي ثم تكلم وذبح حلت وإذا أذبح شاة ليذبحها وسمى ثم ألقى سكينته وأخذ غيرها وذبح حلت وكذا إذا رد سلاما أو استقى ماء . والكتابي كالمسلم فإذا ذكر اسم المذبح لا تحل الذبيحة ، وإذا لم يعلم إن كان الذابح سمي أولا ذكر اسم الله أو غيره فالذبيحة حلال . (الشرط الثاني) أهلية الذابح أو الناظر أو العاقر وهو أن يكون عاقلا قاصدا التذكية فلو وقعت السكين على شاة فذبحتها لم تحل لعدم قصد التذكية ، وأن يكون مساميا أو كتابيا ولو حريسا أو من نصارى بنى تغلب لا فرق بين أن يكون ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا ولو جنبا وسافرا ونفساء وأعمى وفاسقا ، ولا تحل ذبيحة مجنون وسكران وصبي غير مميز لأنه لا قصد لهم ، فإذا كان الصبي مميزا تحل ذبيحته ولو كان دون عشر سنين . ولا تحل ذبيحة مرتد ولا مجوسي ولا وثني ولا زنديق ولا درزي وكل من لا يدين بكتاب أخذ من مفهوم قوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حل لكم ﴾ . أي فلا يحل لكم طعام غيرهم . (الشرط الثالث) الآلة وهو أن يذبح بالآلة المعتادة تقطع أو تنزق بحدتها لا تقطع أو تنزق بغيرها ، ولا فرق في المعتادة بين أن تكون من حديد كالسكين والسيوف والنصال ونحوها ، أو تكون من حجر أو خشب أو عظم إلا السن والظفر ، فلا يصح الذكاة بهما سواء كانا متصلين أو منفصلين . (الشرط الرابع) أن يقطع الحلقوم والمريء وقد تقدم بيانها وإذا ذبح كتابي ما يحرم عليه في شريعته وثبت في شريعتنا تحريمه عليه يحل أكله كما إذا ذبح يهودي لذى ظفر وهي الإبل والنعامة والبقر وما ليس بشقوق الأصابع فإن الله تعالى أنبأ بأنه حرم عليهم كل ذى ظفر . وكذلك إذا ذبح ما يزعم أنه يحرم عليه ولم يثبت عندنا أنه يحرم عليه كما إذا ذبح حيوانا ملتصقة رثته بأضلاعهم يزعمون أن الرثة تحرم عليهم ويسمونها بالارقة .

(١) المالكية - قالوا يجب نحر الإبل والزرافة والفيلة (لأنها تؤكل لحدها) =

يحد الشفرة أولا (السكين ونحوها) وأن يحدّها بعيدا عن الذبيحة وأن لا يذبح واحدة والأخرى تنظر وأن يضجع الذبيحة إن كانت شاة أو بقرة على جنبها الأيسر ثم يقول : اللهم هذا منك واليك وجهت وجهي الآية . إن صلاتي ونسكي الآية بسم الله الله أكبر ثم يذبح . ويكره كسر عنق المذبوح قبل أن ترهق روحه ويسكن . وكذلك يكره سلخه أو قطع عضو منه أو تنف ريشه قبل أن ترهق روحه . ويكره تراء التوجه الى القبلة . ويكره كل تعذيب للمذبوح بدون فائدة .

باب ما يجوز أكله وما لا يجوز

أحل الله تعالى للناس أن يأكلوا مما في الأرض حلالا طيبا وحرم عليهم أن يأكلوا الخبائث التي تضرهم في أبدانهم وعقولهم ، كما حرم عليهم أن يأكلوا مما في أيدي الناس بالباطل . قال تعالى : ﴿ يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالا طيبا ﴾ . وقال : ﴿ ويحل لهم الدواب والطيور ويحرم عليهم الخبائث ﴾ . فيحرم أكل الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به أي ما ذكر عند ذبحه اسم معبود غير الله تعالى . والمنضقة ، وهي التي ماتت بالخنق . والنطيحة ، وهي التي نطحها حيوان فأماتها . والموقودة ، وهي التي ضربت فماتت . والمتريفة ، وهي التي سقطت من مرتفع فماتت . وما بقصر حيوان مفترس بطنها إلا إذا ذبحت وفيها حياة فإن كل واحدة مما ذكر نحل حينئذ . ويحرم أكل الحيوانات المفترسة كالسبع والثور ونحوها ، كما يحرم أكل الكلاب والحمير الأهلية والبغال . أما الحمار الوحشي فأكلها حلال . ويحرم أكل سباع الطير وهو ماله ظفر يبطش به كالصقر والباز ونحوه . ويحل أكل الضب^(٢) ، والضبيب^(٣) ، والثعلب^(٤) ،

== فإن ذبحت لم تؤكل . ويجب ذبح غيرها من الأنعام والوحوش والطيور فإن نحرقت لم تؤكل ويجوز الأصران . والأفضل الذبح في البقر والجاموس والابل والبغال وحمل الوحش وكل ذلك في حالة السعة والاختيار . أما في حالة الضرورة كعدم آلة الذبح أو كوقوع الحيوان في حفرة فلم يمكن عمل ما يجب من ذبح أو نحر فإنه في هذه الحالة يجوز العكس في الأصران بأن يذبح ما ينحر وينحر ما يذبح للضرورة .

(١) المالكية . قالوا يكره أكل الحيوانات المفترسة .

(٢) الحنفية . قالوا يحرم أكل الضب ، والضبيب .

(٣) الحنفية والحنابلة . قالوا يحرم أكل الثعلب .

والنعامة ، والخيل^(١) . ويحل أكل الطيور : كالحمام ، والبط ، والأوز ، والسمان ، والقنبر ، والزرزور ، والقطا ، والكروان ، والبلبل ، وغير ذلك . ويحل أكل الجراد ، ويحرم أكل حشرات الأرض (صغار دوابها) كالعقرب ، والثعبان ، والفأرة ، والضفدع ، والنمل ، وغير ذلك .

مبحث ما يحل لبسه وما لا يحل

يحرم أن يلبس الرجل ثوبا من الحرير المأخوذ من دود القز المعروف ، كما يحرم عليه أن يستعمله في جلوس أو استناد على تفصيل في المذهب^(٢) .

أما النساء فيحل لهن لبسه واستعماله بجميع طرق الاستعمال . ويحل أن يوضع في الثوب قدر من الحرير لا يتجاوز قدر أربع أصابع . ويباح لبس الحرير للضرورة كدفع أذى من قمل ونحوه أو لدفع مرض^(٣) يجرب وغيره .

(١) المالكية — قالوا المشهور عندهم تحريم الخيل وفيه قول بإباحتها .

الحنفية — قالوا يكره أكل الخيل كراهة تنزيه على المعتمد .

(٢) الشافعية — قالوا يحرم على الرجل الجلوس على الحرير أو الاستناد عليه إذا لم يوضع عليه حائل (غطاء) كملاءة من قطن أو صوف أو كتان أو نحوها . ولا يشترط في الحائل في هذه الحالة أن يخاط بالحرير بل يكفي لحل الجلوس والاستناد مجتذ وضعه . أما الملبوس فانه لا يكفي وضع مجتذ الحائل بل لا بد من خياطته به بحيث لا يظهر منه شيء ، وكما يحرم استعمال الحرير للرجل أو لبسه يحرم استعمال ما أكثره حرير ويجوز الاستعمال واللبس للضرورة .

الحنفية — قالوا يحل فرش الحرير والنوم عليه والجلوس والاستناد عليه على المشهور .

الحنابلة — قالوا يحرم الجلوس على الحرير والاستناد عليه وتوسده وستر الجدران به إلا الكعبة فانه يحل كسوتها به .

المالكية — المشهور عندهم تحريم الجلوس على الحرير والاستناد عليه ولو فرش عليه شيء آخر وبعضهم أباح الجلوس عليه والاستناد مع زوجته . أما جعله ستارة على نافذة فانه جائز عندهم بدون كراهة .

(٣) المالكية — قالوا لا يحل لبس الحرير ولو لدفع أذى أو لرفع مرض .

مبحث لبس الذهب والفضة واستعمالها

يحرم على الرجال والنساء استعمال الذهب والفضة، ويحل للنساء لبسهما دون استعمالهما .
 أما الرجال فيحرم عليهم لبسهما أيضا إلا الخاتم فإنه يحل لهم لبسه على تفصيل في المذاهب ^(١) .
 فيحرم اتخاذ الآنية من الذهب والفضة فلا يحل لرجل أو امرأة أن يأكل فيها أو يستعملها
 وكما يحرم استعمالها يحرم اقتناها بدون استعمال . ويستثنى من ذلك أمور : منها الأثف إذا
 قطعت فإنه يصح عمل غيرها من الذهب أو الفضة . وكذلك الأسنان إذا سقطت . ويحل
 أيضا تمويه بعض الآنية ونحوها بالذهب والفضة على تفصيل في المذاهب ^(٢) .

(١) الشافعية — قالوا يحل للرجل التختم بالفضة . بل يستحب ما لم يسرف فيه عرفا
 وتعتبر عادة أمثاله وزنا وعدا ومثالا . أما التختم بالذهب فإنه حرام .
 الحنفية — قالوا يحل للرجل لبس خاتم من فضة وزنه أقل من مثقال . أما إذا كان
 مثقالا فما فوق فإنه يحرم كما يحرم التختم بغير الفضة إلا العقيق .
 المالكية — قالوا يحل للرجل أن يلبس خاتما من الفضة لا يزيد على درهمين بشرط
 قصد الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم .

الحنابلة — قالوا يحل للرجل أن يلبس خاتما من الفضة يزيد عن مثقال أو ينقص والمقول
 في هذا على العادة فتى زاد على العادة حرم . والأفضل أن يلبسه في خنصر يده اليسرى .
 (٢) الشافعية — قالوا يجوز تحلية المصمحف بالفضة للرجل والمرأة . وأما بالذهب فلا يجوز
 إلا للمرأة . وكذلك يحل تحلية آلة الحرب كالسيف والرمح بالفضة فقط للرجل دون المرأة
 والتحلية وضع قطع رقيقة . أما تمويهه بالذهب والفضة فلا يجوز والتمويه هو الطلي بهما بعد
 إذاتهما . وكذلك يحل استعمال الإثاء المصمبب (أى الذى كسر ثم لحم) بفضة فضة صغيرة
 ويحرم تمويه السقوف والجدران بالذهب والفضة سواء أمكن استخراج شيء بالعرض منها
 على النار أولا .

المالكية — قالوا الممّوه بالذهب والفضة وهو الإثاء المتخذ من معدن غير الذهب
 والفضة ثم يطلى بها فيه قولان متساويان . وأما الإثاء المصمبب ، ففيه قولان : قول بالمنع
 وقول بالكراهة . والقولان متساويان أيضا .

خاتمة

في تفسير بعض الألفاظ الاصطلاحية في المذاهب

الشافعية — قالوا الواجب والفرض بمعنى واحد وهو ما يثاب فاعله على فعله ويعاقب على تركه كالصلاة المفروضة ، فان فاعلها يثاب وتاركها يعذب بالنار . وكذا كل الفرائض وقد يختلف معنى الفرض والواجب وذلك في باب الج ، فان الفرض معناه : يطلب به الج ، والواجب ما يجبر بذبح الفداء .

(الحرام) هو ما يعاقب على فعله ويثاب على تركه فاذا فعله المكلف يعذب عليه بالنار ، (المكروه) هو المطلوب تركه طلبا غير جازم فاذا فعله المكلف لا يعذب وإذا تركه يثاب . السنة ، والمندوب ، والمستحب ، والتطوع : ألفاظ مترادفة بمعنى واحد وهو المطلوب فعله طلبا غير جازم ، فاذا فعله المكلف يثاب على فعله ، وإذا تركه لا يعاقب .

وتنقسم السنة الى قسمين : سنة عين ، وهي ما يسن فعله بعينه لكل واحد من المكلفين كسنة الفرائض الراتبة . وسنة كفاية ، وهي التي اذا أتى بها البعض سقطت عن الباقي وذلك كبداء السلام من واحد مع جماعة . والتسمية على الأكل من واحد إذا تصدّد الآكلون وتسميت العاطس بحضرة جماعة ففي كل هذا اذا أتى به واحد من الجماعة رفع عنهم المطالبة بالسنة لكنه يختص وحده بالثواب . وكذلك الواجب ينقسم الى قسمين : واجب عين ، وهو ما يتعين على كل فرد أن يأتي به كما تقدّم ، وواجب كفاية ، وهو ما إذا فعله البعض سقط عن الآخرين كصلاة الجنازة ورد السلام .

المالكية — قالوا الواجب ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه ويسمى فرضا ولازما كالصلاة المفروضة وقد يختلف معنى الواجب والفرض وذلك في باب الج فان الفرض ما يطلب بتركه الج رأسا والواجب ما يجبر بذبح الفداء .

وينقسم الفرض الى قسمين : فرض عين ، وهو ما يطلب من كل مكلف . وفرض كفاية ، وهو ما إذا فعله البعض سقط عن الباقي كصلاة الجنازة وتجهيز الميت ، وغير ذلك ،

(المحرم) هو ما يعاقب على فعله ولا يذم على تركه ويسمى محظورا ومعصية وذنباً وهراماً وذلك كشرب الخمر .

(السنة) هي ما طلبه الشارع وأكد أمره وعظم قدره وأظهره في الجماعة ولم يدل دليل على وجوبه وإذا فعلها المكلف يثاب وإذا تركها لا يعاقب وذلك كالوتر وصلاة العيدين .

(المندوب) هو ما طلبه الشارع طلباً غير جازم وخفف أمره وإذا فعله المكلف يثاب وإذا تركه لا يعاقب وذلك كصلاة أربع ركعات قبل الظهر .

(المكروه) هو ما نهى عنه الشارع نهياً غير جازم فإذا فعله لا يعاقب على فعله ويسمى خلاف الأولى وذلك كترك إفشاء السلام والتفعل بعد صلاة العصر وقبل الغروب .

(المباح) هو ما لم يطلبه الشارع ولم ينه عنه ففاعله بخير بين فعله وتركه .
الاجتناب - قالوا الفرض ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه وهو في الصلاة ووسائلها كالوضوء والغسل ما لا يسقط عمداً أو سهواً ويسمى ركناً أيضاً .

(الواجب) هو كالفرض إلا في الج في الفرض ما يبطل به الج والواجب ما يجبر بذبح فدية . وكذلك يختلف الواجب مع الفرض في بعض أعمال الصلاة فانهم عتدوا للصلاة واجبات وقالوا إن الصلاة تبطل بتركها عمداً أما تركها جهلاً أو نسياناً فإنه لا يبطل الصلاة بل يجبر بسجود السهو بخلاف الفرض ، فإن تركه يبطل الصلاة مطلقاً . وينقسم الفرض إلى عيني وكفاية ، كما هو مقرر عند غيرهم (السنة والمندوب والمستحب) ألفاظ مترادفة عندهم بمعنى واحد وهو ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه .

وينقسم السنة إلى مؤكدة وغير مؤكدة ، فالمؤكدة كالوتر وركعتي الفجر والتراويح وتركها معصية مكروهة .

(الحرام) ما يثاب على تركه امتثالاً ويعاقب على فعله .
(الحلال) ضد الحرام ويشمل الواجب والمندوب والمكروه فيأثم بترك الواجب ويعاقب عليه . أما غيره فلا يأثم بفعله ولا تركه كما تقدم .

(الباطل) ما لا تبرأ به الذمة فإذا نقس ركن من أركان الصلاة مثلاً بطلت وبقيت عالقة في الذمة إلى أن يعيدتها .

(المصحح) ما تبرأ به الذمة .

الحنفية — قالوا (الفرض) ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه كالصلوات الخمس والزكاة والصيام والحج والإيمان بالله تعالى وحكم الفرض أنه لازم اعتقاداً وعملاً، فإذا أنكره أحد كفر، وإذا تركه ولم يعمل به كان فاسقاً .

(أما الواجب) فهو عندهم غير الفرض وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة، وحكمه أنه لازم عملاً لا اعتقاداً، فنكره لا يكفر لقيام الشبهة، وتاركه يأثم إثماً أقل من إثم الفرض لأن من ترك الفرض يعاقب بالنار . أما من ترك الواجب فالتحقيق أنه لا يعذب بالنار بل يحرم من شفاعة المصطفى صلى الله عليه وسلم .

(أما السنة) فتقسم إلى قسمين: (الأول) سنة مؤكدة، وهي بمعنى الواجب تماماً فتاركها يأثم إثماً أقل من إثم الفرض، وإذا تركت في الصلاة سهوا تجبر بالسجود كالواجب وبعض الواجبات أكد من بعض فوجوب سجدة التلاوة أكد من وجوب صدقة الفطر ووجوبهما أكد من وجوب الأضحية . (الثاني) سنة غير مؤكدة وهو المندوب والمستحب .

أما الحرام فهو ما يقابل الفرض فيعذب فاعله بالنار ويثاب تاركه امتثالاً .

والمكروه تحريماً ما كان إلى الحرام أقرب ويقابل الواجب والسنة المؤكدة .

والمكروه تنزيهاً وهو ما لا يعاقب على فعله ويثاب على تركه أدنى ثواب ويقابل السنة غير

المؤكدة . والله أعلم .

اللهم إنا نسألك أن تجعل عملنا لديك مقبولاً وأن تصلح من قلوبنا ونفوسنا وأن تجعلها

مملوءة بعظمتك وجلالك لا تتركنا إلا إليك ولا تظلمنا إلا بما يرضيك يا رب العالمين

كتاب الطهارة

صفحة

١	القسامها ، اقسام المياه
٢	مبحث في تغيير الماء بما لا يضره من كونه طهورا
٧	حكم ميساء الابار
٨	مبحث احكام الميساء
١٠	مبحث الايمان بالاهرم
١٢	مبحث النجاسة
	حكم ازالة النجاسة
٢٠	النجاسة
٢٦	مبحث فيما نزال به النجاسة وكيفية ازالته
٢٣	مبحث آداب قضاء الحاجة والاستنجاء
٤٢	مباحث الوضوء ، تعريفه ، شروطه
٤٤	فرائض الوضوء ، اركانه
٤٨	مبحث شروط النجاسة
٤٩	ذكر فرائض الوضوء اجمالاً
٥٠	ممن الوضوء
٥٧	مبحث عد الشئ مجزئاً
٦٠	مكروهات الوضوء او فساداته
٦٢	مكروهات الوضوء
٦٤	مبحث نوافل الوضوء
٧٠	مبحث ونسوء المقدور
	مبحث في الامور التي يمنع منها الحدث الاكبر
٧٥	مبحث حد نوافل الوضوء اجمالاً في المذهب
٧٧	مباحث التمسك
٧٨	موجباته
٨١	شروطه ، فرائضه
٨٣	ممنه ومكروهاته
٨٥	انواعه
٩٧	مبحث الامور التي يمنع منها الحدث الاكبر
٩٠	المسح على الثوبين ، دلالاته
٩١	حكمه ، شروطه
٩٥	القدر المأمور به
٩٧	كيفية المسح المأمور به ، مدة المسح عليها
٩٨	مكروهاته
٩٩	مطلقاته
١٠٠	مباحث التيمم ، تعريفه
١٠١	دلالاته ، شروطه
١٠٢	الاسباب التي لا يلزم
١٠٨	اركان التيمم
١١٣	ممنه
١١٥	مكروهات التيمم ومكروهاته
١١٦	انواع التيمم ، مميزات التيمم
	مبحث في ازالة الطهرون في مباحث المسح طهر العجوة

صفحة

١١٧	ونحوها ، حكمه
١١٩	مطلقاته
١٢١	مباحث الخيف ، تعريفه ، شروطه
١٢٢	مدة الخيف والظهور
١٢٣	النفاس
١٢٥	الاستحاضة
	كتاب الصلاة
١٢٨	انواع الصلاة ، شروطها
١٣١	مبحث اوقات الصلاة المفروضة
١٣٨	مبحث سر السجدة في الصلاة
١٤١	مسار السجدة خارج الصلاة
١٤٢	استقبال القبلة ، دليل استراطها
١٤٤	حكم القبلة
١٤٥	مبحث ما يسرف به القبلة
١٤٨	شروط استقبال القبلة
١٤٩	مبحث صلاة الفرض على الدابة ونحوها
١٥٠	مبحث الصلاة في خوف الكعبة
١٥١	فرائض الصلاة ، مبحث الزكاة
١٥٥	مبحث بكيرة الاخصام
١٥٦	شروطها
١٥٨	مبحث القيام ، مبحث قراءة القنوت
١٦٠	مبحث الركوع
١٦١	مبحث السجود
١٦٣	مبحث الرفع من الركوع والسجود والامانة
١٦٤	مبحث القعود الاخير والتمتع
	مبحث المسح على الاركان والجوارح بين
١٦٦	المسح على الجوارح
١٦٧	مبحث حد فرائض الصلاة مجزئاً عند كل مذهب
١٦٨	مبحث واجبات الصلاة
١٧٠	مبحث ممن الصلاة
١٧٢	مبحث التماسخ خلف الامام
١٨٤	مبحث عد ممن الصلاة مجزئاً في المذهب
١٩٠	مبحث ممن الصلاة الخارجة عنها
١٩٢	مبحث المرور بين يدي المصلي
١٩٣	مكروهات الصلاة
١٩٧	مبحث الصلاة في المقبرة
	مبحث في ما يكره فاعاد في المصلي وما لا يكره
٢٠٢	وما تنافي دلائله
	مبحث تفصيل بعض المباحث على بعض ، مميزات
٢٠٩	الصلاة
٢٢٤	مبحث الصلاة في المسجدة
٢٢٥	مباحث الاذان ، تعريفه

صفحة

سبب مشروعيته ، الفاضل	٢٢٦
نكته	٢٢٧
بروطه	٢٢٨
أدواته وسننه	٢٢٩
مكروهااته	٢٣٠
فامة	٢٣١
بحث في مسائل تتعلق بالأذان ونية	٢٣٢
ب صلاة التطوع	٢٣٣
ثبت الوتر	٢٣٤
ثبت صلاة التراويح	٢٣٥
ثبت صلاة كسوف الشمس كرها	٢٣٦
ثبت صلاة خسوف القمر والعدس الفزع	٢٣٧
ثبت صلاة الاستسقاء	٢٣٨
ثبت صلاة الميدين ، د مشروعيتها	٢٣٩
أجلها ووقتها ، كيفية صلاة الميدين	٢٤٠
حكم الجماعة فيها وقضاءها فوات وقتها	٢٤١
سنن الميدين ومندوباتها	٢٤٢
مبحث في المكان الذي يؤديه صلاة العيد	٢٤٣
مبحث في تسمية الشرق	٢٤٤
أحكام ناف تتعلق بالنوافل مبحث الأوقات التي	٢٤٥
ين من الصلاة في	٢٤٦
مبحث في صلاة النافلة أوقات وقتها أو فسد	٢٤٧
بم الشروع	٢٤٨
مبحث مكان صلاة النوافل ، مبحث صلاة النافلة	٢٤٩
على الدابة	٢٥٠
مباحث مهمة دليل قرينة صلاتها وشروطها	٢٥١
أركان النية	٢٥٢
شروطها	٢٥٣
سننها	٢٥٤
مكروهااتها	٢٥٥
مبحث في صلاة النية ، مبحث في شروط صحة	٢٥٦
الجمعة مجتمعة	٢٥٧
مندوبات الجمعة	٢٥٨
أحكام عامة في بابها ، وجوب التسمية لصلاة	٢٥٩
مبحث في صلاة الجمعة	٢٦٠
مبحث في صلاة الجمعة وعدم جواز	٢٦١
السفر فيها	٢٦٢
مبحث في صلاة الجمعة من لا يجب عليهم ، مبحث	٢٦٣
لا يصح قلته الجمعة بشرط أن يصلي	٢٦٤
الظاهر فراغ الإمام	٢٦٥
مبحث في جواز قلته الجمعة أن يصلي الظهر	٢٦٦
جماعة	٢٦٧
مبحث من فركه من الجمعة مع الإمام ، مبحث	٢٦٨
التريسين يدي الخياط	٢٦٩
مبحث صلاة الجمعة ، تنبها ، دليل مشروعيتها ،	٢٧٠
حكمها	٢٧١
شروطها	٢٧٢
مبحث الصلاة في الخياط	٢٧٣
مبحث في صلاة الجمعة على إمامة ومكان المأموم من	٢٧٤
ضميل أبا الإمام	٢٧٥
مبحث نية المبالغة في الإمام الإمامة	٢٧٦

صفحة

مبحث متابعة المأموم	٢٧٧
مبحث الاعتذار التي تسقط بها الجماعة ، مبحث	٢٧٨
من له حق التقدم في الإمامة	٢٧٩
مبحث مكروهات الإمامة	٢٨٠
مبحث كيف يقف المأموم مع إمامه	٢٨١
مبحث أدلة الصلاة جماعة	٢٨٢
مبحث تكرار الجماعة في المسجد الواحد	٢٨٣
مبحث ما تدرك به الجماعة ، مبحث أحوال الفتوى	٢٨٤
مبحث الاستسقاء	٢٨٥
مباحث سجود السهو ، حكم سجود السهو في	٢٨٦
الغائب	٢٨٧
أسباب سجود السهو في الغائب	٢٨٨
محل سجود السهو وصحته	٢٨٩
مباحث سجدة التلاوة ، دليل مشروعيتها	٢٩٠
حكمها	٢٩١
شروط سجدة التلاوة	٢٩٢
أسبابها وصحتها ومطلباتها	٢٩٣
المواضع التي تطلب فيها سجدة التلاوة	٢٩٤
سجدة الشكر	٢٩٥
مباحث صلاة المسافر ، دليلها ، حكم قصر الصلاة	٢٩٦
شروط قصر الصلاة	٢٩٧
مبحث ما يمنع القصر	٢٩٨
الجمعة بين الصلوتين قبلها وآخرها	٢٩٩
مباحث قضاء الغائبات ، مبحث الاعتذار التي تسقط	٣٠٠
بها الصلاة والاعتذار التي يمنع تأخيرها فقط	٣٠١
مبحث يجب أن يكون قضاء الصلاة قورا	٣٠٢
مبحث كيف تقضى الغائبات	٣٠٣
مبحث من عابه فوائده لا يدرى عددها	٣٠٤
مبحث هل تقضى الغائبات في وقت النوى من النافلة ؟	٣٠٥
مبحث صلاة الرياض	٣٠٦
مباحث الجنائز ، ما يدل بالاحتياط	٣٠٧
مبحث ما يفصل بالمت قبل غسله ، مبحث غسل	٣٠٨
المت حكمه	٣٠٩
أدواته	٣١٠
مبحث لا يدل النذر إلى عورة الميت ولا لاسها	٣١١
ممن غسل الميت ومندوباته ومكروهاته	٣١٢
مبحث إذا خرج من الميت نجاسة بعد غسله	٣١٣
مبحث كيفية غسل الميت	٣١٤
الكفن	٣١٥
مبحث في صلاة الجنائز ، أركانها	٣١٦
شروط صلاة الجنائز	٣١٧
ممن صلاة الجنائز	٣١٨
مبحث الأحقى بالأداء على الميت	٣١٩
مبحث كيفية صلاة الجنائز ومندوباتها	٣٢٠
أحكام عامة في بابها ، مبحث الجنائز	٣٢١
مكان صلاة الجنائز ، مبحث الجنائز	٣٢٢
حكم من صلى الميت وكبشه	٣٢٣
حكم من صلى الميت وهو يمشي به	٣٢٤
مبحث الرعاء على الميت وما يلي ذلك ، حكم دفن	٣٢٥
الميت وما يليه	٣٢٦

كتاب الحج

٥١٢	تصريفه ، حكمه ودليله ، شروطه
٥١٨	أركان الحج
٥١٩	مباحات الأحرام ، تعريفه ، موافقات الأحرام
٥٢١	ما يطلب من مريد الأحرام قبل أن يشرع فيه
٥٢٤	ما ينهى عنه المحرم بعد الدخول في الأحرام
٥٢٨	حكم قطع شجر الحرم وحنيئته بالنسبة للمحرم
٥٢٩	ما يباح للمحرم
٥٣٠	ما يطلب من المحرم لدخول مكة
٥٣١	الظواهر
٥٣٦	السعي بين الصفا والمروة
٥٤٢	واجبات الحج
٥٤٦	سنن الحج
	مبحث ما يترتب على أركان الحج من المحظورات
٥٥٠	المتقدمة من الجزء
٥٦١	مبحث العمرة ، حكمها ودليله
٥٦٢	شروطها ، أركانها ومقتضاها
٥٦٤	واجباتها وسننها ومقتضاها
٥٦٥	مبحث الحج عن الغير
٥٧١	مبحث القران والتمتع والافراد وما يتعلق بها
٥٧٩	مبحث الهدى ، تعريفه
٥٨٠	أقسام الهدى ، وقت ذبح الهدى ومكانه
	مبحث الأكل من الهدى وتعميره ، ما يشترط
٥٨٢	في الهدى
٥٨٤	الإحصار والفوات
٥٩٠	زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم

كتاب الأضحية

٥٩٣	تعريفها ، دليلها ، حكمها
٥٩٤	شروطها
	مبحث إذا ترك التضحية عند ذبح الأضحية ، مبحث
٦٠٠	مندوبات التضحية ومكروهاها

كتاب الزكاة

٦٠٤	مبحث الزكاة الشرعية ، النيج
٦١٠	باب ما يجوز أكله وما لا يجوز
٦١١	مبحث ما يحل ليسه وما لا يحل
٦١٢	مبحث ليس الذهب والفضة واستعمالها
	خاتمة في تفسير بعض ألفاظ الآية في
٦١٢	الذهب

	مبحث اتخاذ البناء على القبور ، مبحث القعود
	والنوم على القبور وما يتعلق به ، نقل الميت
٤٢١	من جهة موته
٤٢٢	نبش القبر
٤٢٣	دفن أكثر من واحد في قبر واحد ، التعزية
	مبحث ذبح الذبائح وعمل الأضحية في المآتم ، خاتمة
٤٢٤	في زيارة القيسود

كتاب الصوم

٤٢٦	تعريف الصوم وأقسامه
	صوم رمضان ، دليل فرضيته ، ركن الصيام ،
٤٢٧	شروطه
٤٢٨	ثبوت شهر رمضان
٤٣٥	ثبوت شهر شوال
٤٣٦	مبحث صيام يوم الجمعة
٤٣٨	الصيام المحرم ، الصوم المتدب
٤٤٠	الصوم المكروه
٤٤١	ما يفسد الصوم وما لا يفسده
٤٥٣	صوم الكفار
٤٥٦	الإعذار المبيحة للفطر
٤٦٠	ما يستحب للصائم
٤٦١	فقه صوم رمضان
٤٦٢	الاعتكاف ، تعريفه ، أقسامه ومدة ، شروطه
٤٦٥	مفسداته
٤٦٩	مكروهات الاعتكاف وأدائه

كتاب الزكاة

٤٧١	تعريفها ، حكمها ودليلها ، شروطها
٤٧٦	الأنواع التي يجب فيها الزكاة
٤٧٧	زكاة النعم
٤٧٨	زكاة الأبل
٤٨٠	زكاة البقر
٤٨١	زكاة الفهم ، زكاة الذهب والفضة
٤٨٣	زكاة الدين
٤٨٦	زكاة عروض التجارة
٤٩٢	المعادن والركاز
٤٩٦	زكاة الزرع والثمار
٥٠١	مصرف الزكاة
٥٠٨	صدق الفطر



CALL No. 292544 ACC. NO. 21492
 AUTHOR _____
 TITLE ادب و تاريخ الهند

Acc. No. 14392
 Class No. 292544 Book No. 292544
 Author ابن بطوطه
 Title الرحله

Borrower's No.	Issue Date	Borrower's No.	Issue Date



MAULANA AZAD LIBRARY **ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY**

RULES:-

1. The book must be returned on the date stamped above.
2. A fine of **Re. 1-00** per volume per day shall be charged for text-books and **10 Paise** per volume per day for general books kept over-due.